

99
X



الرضا كيف نفقه الرضا
 كيف غيره فيه اختلاف المصنفين
 الوصية طم للاغنياء لانه حق الفقراء والابواب
 انما الفقراء لقوله عم الوصية حق الفقراء
 من شتم ثم الموتى وانفق فقد شتم الايمان والقول
 من شتم ثم الموتى وانفق فقد شتم الايمان والقول
 الذي لم يتكلم بفعل الرجل العصبية التي لم يتكلم
 صف لا يفيد صلوة فان شئ الرصفين بفعل صلوة
 صلوة خلاصة
 علي الاب بنه اذا الطاهر يشهد للزوج اذا الطاهر انه اذا جاز بنه يدفع
 اليها بطريق التملك جامع الفصولين في مقطعات قضى طهره مثل
 ابو القاسم في النوازل غير رجل جاز بنه ثم مات وبقيت الوتره ارادوا الميراث فذلك قال ان
 ان جعله لها في حال صغرها او جعل بعد الكبر وسلم اليها فذلك لها ان فعل في صحة جمع العاوس

[illegible]

والظاهر انما هو في قوله تعالى **وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ** **الْأَفْهَى** اذا مضى نحو او علم
انتم منكم لا يكون قضاءه عليه وان كان صادرا منكم فلا يكون قضاءه عليه
بل هو حجة الله انتم منكم حتى لو علم انتم منكم لا يثبت الدلالة
عليكم انما العلم انتم منكم لا يثبت الدلالة
اربعة في النكاح اربعة المطلق قبل
الدخول والحرية دخلت دارنا بامان واملت فثبت النكاح بينهما
زوجها في دارك والاختان تير وجهها في عقد واحد يفسخ
والجمل بين اكثر من اربعة فهو يفسخ النكاح بينهما

ووقع في قلبه انما صا دقة وروى
 حله ان ينزلها
 ووقع في قلبه انما صا دقة وروى
 حله ان ينزلها



باب التيمم ١٤	مصل بسم الله و عشره عشر	كتاب الطهارة ٤
مصل تطهير الابحاس ٢٣	باب الحيض ٢٠	باب المسح ١٧
باب الاذان ٢٨	كتاب الصلوة ٢٦	مصل الاستحباب ٢٥
مصل الامام يجهر ٣٨	باب صفة الصلوة ٣٢	باب شروط الصلوة ٢٩
باب النوافل ٤٤	باب بقاء الصلوة و ما يكره ٤٣	باب الحث في الصلوة ٤٢
باب قضاء المريض ٥١	باب قضاء القوايت ٥٠	باب ادراك القراصة ٤٩
باب المسافر ٥٣	باب الصلوة في الغيبة ٥٢	باب الوضوء على الدابة ٥٢
باب صلو المكوف ٥٥	باب العيدين ٥٤	باب الجمعة ٥٤
باب الصلوة في الكعبة ٥٧	باب صلو الخوف ٥٧	باب الاستسقاء ٥٧

قطر
آفة العلم بيان
واصل الشيا مع عصيان
من اراد ان لا يكون عبثا
فلا يكن الله تعالى عبثا
من لم يميز في العلم زمانا قبله
يبقى في ظلمة الجهل و يطول
لكل واحد واداء يستطير بها
الاحكام عبت في الدنيا

باب سجود السجود و الشك ٥٧	باب سجود الثلاوة ٦٠	باب الجنائز ٦٢
باب الشهادتين ٦٤	كتاب الزكاة ٦٥	باب صدقة السوايم ٦٦
باب زكاة الاموال ٦٥	باب العاشر ٦٩	باب الزكاة ٧٠
باب العشر ٧٠	باب المصارف ٧١	باب الفطر ٧٢
كتاب الصوم ٧٢	باب موجب الفطار ٧٤	مصل حامل ٧٥
باب الاعتكاف ٧٧	كتاب الحج ٧٧	باب القوان و التمتع ٨٠
باب الجنائز ٨٢	باب محرم احرم ٨٥	كتاب الاضحية ٨٤
كتاب الصيد ٨٨	كتاب الذبائح ٨٩	كتاب الحج ٩١
باب المغنم و القسمة ٩٣	باب استبدال الكفار ٩٤	باب المستامن ٩٤

مفصل ١٥٣
في الاحكام

باب العنين ١٥٠	باب العدة ١٥١	باب النيب ١٥٣
باب الحضنة ١٥٤	باب النفقة ١٥٥	كتاب العتاق ١٥٦
باب عتق البعض ١٥٤	باب الحلف بالعتق ١٥٩	باب العتق جمل ١٥٩
باب التبدير ١٦٠	باب الاستيلاد ١٦١	كتاب الكفارة ١٦٣
مفصل ١٦٣ في توفى المكاتب	كتاب كفاية العبد المشترى ١٦٤	باب الموت بغير ١٦٧
كتاب الولاء ١٦٩	كتاب الايمان ١٨١	باب الحلف بالفعل ١٨٤
كتاب الحدود ١٩٣	باب وطئ بوجوب الحد ١٩٥	باب شهادة الزنا والرجوع عنها ١٩٩
باب حد الشرب ١٩٨	باب حد القذف ١٩٩	مفصل ٢٠٠ في التوبة
كتاب السرقة ٢٠٢	مفصل ٢٠٥ في طرق السرقة	باب في القطع ٢٠٤

باب الحلف بالقول ١٩١

باب الوطائف ٤٧	مفصل ٩٨ في الجزية	باب المرد ١٠٠
باب البغاة ١٠١	كتاب احياء الموات ١٠٢	مفصل ١٠٣ في احكام الماء
كتاب الكراهة ١٠٤	مفصل ١٠٥ في اللبس	مفصل ١٠٦ في النظر
مفصل ١٠٧ ملك امه	مفصل ١١١ في الذخيرة	كتاب الرضاع ١١٤
كتاب النكاح ١١٦	باب الوتر والكفو ١١٩	باب المهر ١١٩
باب نكاح الرقبه ١٢٣	باب القسم ١٢٦	كتاب الطلاق ١٢٨
باب ايقاع الطلاق ١٢٩	باب التفويض ١٣٤	باب التعليق ١٣٨
باب طلاق الفأر ١٤٠	باب الرجعة ١٤١	باب الابداء ١٤٣
باب الخلع ١٤٤	باب الظهار ١٤٤	باب اللعان ١٤٨

مفصل ١١١
في احكام الامم

كتاب الأشربة ٢٠٧	كتاب الجنائز ٢٠٨	باب الوعد والقود ٢١٠
باب الوعد فيها دون النفس ٢١٢	باب الشهادة في القتل ٢١٥	كتاب الديار ٢١٧
مصلح ٢١٨ لا قود	مصلح ٢١٩ ضرب بطن امرأة	باب ما يحدث في الطريق وغيره ٢٢٠
باب جنابة البركة ٢٢١	باب جنابة الرقيق والجنابة عليه ٢٢٣	مصلح ٢٢٥ دية عبده
مصلح ٢٢٢ اقرضته	باب القامة ٢٢٧	كتاب المعاقلة ٢٢٩
كتاب الأبواب ٢٣٠	كتاب المفقود ٢٣١	كتاب اللقيط ٢٣٢
كتاب اللقيط ٢٣٣	كتاب الوقف ٢٣٤	مصلح ٢٣٥ شرط الوقف
مصلح ٢٣٩ فيما يتعلق بوقف الأولاد	كتاب البيوع ٢٤٠	مصلح ٢٤٤ في أحكام البيع
باب جنابة الشوط التعبد ٢٤٧	باب خيار الزوجة ٢٥١	باب خيار العيب ٢٥٣

باب البيع القاس ٢٥٧	باب الاقالة ٢٤٥	باب المراجعة النوكية والوضيعة ٢٤٤
مصلح ٢٤٦ في بيع العقار	باب الربوا ٢٤٩	باب الاستحقاق ٢٥٢
باب السلم ٢٥٥	مسائل ٢٥٧	باب الصرف ٢٥٨
كتاب الشفعة ٢٥٣	باب ما يكون ٢٥٤	كتاب الهبة ٢٥٩
باب الرجوع فيها ٢٥٢	مصلح ٢٥٤ في استثناء الهبة	كتاب الاجارة ٢٥٥
باب الاجارة الكاف ٢٥٨	باب الاجارة ٢٥٥	باب فسخ الاجارة ٢٥٣
مسائل ٢٥٤	كتاب العارية ٢٥٥	كتاب الوديعة ٢٥٧
كتاب الرهن ٢٥٩	باب الرهن ٢٥٩	باب رهن بوضع عند عدل ٢٥٣
باب النفقة والجنابة في الرهن ٢٥٤	مصلح ٢٥٦ رهن عصية فتمت	كتاب الغصب ٢٥٨

٢٥٢
في بيع الوفا

كتاب الاختلاف في الشهادة ٣٨٤	كتاب القبول ٣٨٩	كتاب الشهادة ٣٨٤
كتاب الصلاة ٣٩٩	كتاب الرجوع عنها ٣٩٧	كتاب الشهادة على الشهادة ٣٩٥
كتاب القضاة ٤٠٥	كتاب كتمان القاضي ٤٠٩	كتاب القضاة ٤٠٥
كتاب القسمة ٤١٥	كتاب الوصايا ٤١٩	كتاب القسمة ٤١٥
كتاب العتق من الرق ٤٢٤	كتاب الوصية للقارب والسكنى ٤٢٢	كتاب العتق من الرق ٤٢٤

فصل ٤٣٠
في وصية الذمي

فصل ٤٣١
في الوصية
في الامتلاء



كتاب الحجة ٣٢٤	كتاب الاكراه ٣٢٢	فصل ٣٢١ في عيب
كتاب الوكالة ٣٢٩	فصل ٣٢٤ بلوغ الغلام	كتاب الحادون ٣٢٤
كتاب الوكالة بالخصومة والقبض ٣٣٥	فصل ٣٣٤ لمن لا يجوز عقد الوكيل	كتاب الوكالة بالبيع والشراء ٣٣١
فصل ٣٤٤ لهما دين	كتاب الكفالة ٣٣٨	كتاب غرل الوكيل ٣٣٦
كتاب الشراكة ٣٥٢	كتاب المضاربة ٣٤٧	كتاب الحوالة ٣٤٥
كتاب المساقاة ٣٥٨	كتاب المزارعة ٣٥٤	فصل ٣٥٥ في شركة الفاسدة
فصل ٣٤٨ فيمن يكون خصما	كتاب التحالف ٣٤٤	كتاب الدعوى ٣٥٩
فصل ٣٧٤ الوكيل يتصرف خصما	كتاب دعوى النسب ٣٧٣	كتاب دعوى الجلبين ٣٧٩
كتاب اقرار المريض ٣٨٤	كتاب الاستثناء والمعناه ٣٨٢	كتاب الاقرار ٣٧٨

كتاب
تساريف الادون

فصل ٣٧٦
الوكيل يتصرف خصما
في الامتلاء

نما هذا من شدة عجزه
يقول او فعل كبره ذلك احاره
او ثمانية او بيع او قصاص او في يوم سبياه فاقام اليوم الرصيد
او اخاف في موضع وصفاه او في ذلك الموضع ولا في ذلك
المشهد وعليه بينة انه لم يكن في ذلك الموضع فانت ان فلانا لم
لم يقبل البينة على ذلك وكذا كل بينة فانت ان فلانا لم
لم يقبل البينة على ذلك وكذا كل بينة فانت ان فلانا لم

عمره انما ربح عمدا قتل ابيدوب لابوين فزنت
من الارم ولورسان سويلوب شهاب اوله
الحق زيد عروى قصاص ابيدوب اناس قتل ابنة وعيون وزيدون
قصاص ساقط اولور المازيد غارم اولور يدي غني عروى واربعة
قال في المبحث اخوان في ام قتل احد هما اباه عمدا ثم قتل الام سبعة اثمان
يقول الثاني فضا صا بالام ويسقط القصص في الاول ويغرم لورثة الثاني سبعة
لانه قتل الاول الاب صار القصص ميراثا بين الام وبين الاخ فلا غرم سبعة
فلما قتل الاخ صار ذلك الثمن ميراثا للاول فقد ورثت في الام الثمن وانه غرم سبعة
اثمان لورثة الثاني

فكفنه في بيت المال لانه احدكم ايج المسلمين عليه لانه لم يكن عليه
الا لمة لا يجب كنفها على زوجها عند محرمه لان الوجوب الا جانب الكسوة حال حيوة فكذا ابعد وفاته ومن لم يكن له مال ولا من ينفق عليه
كسوة العبد وان لم يكن له مال فكفنه على من يملكه لان الوجوب الا جانب الكسوة حال حيوة فكذا ابعد وفاته ومن لم يكن له مال ولا من ينفق عليه

فكفنها المبيت سنة كما روي
في قصة ام صلوات الله عليه وكفنه جميع
الملايكة قالت لولده بعد غلوه وكفنه جميع
هذه سنة موتكم واما ام علي وورثة ان يكفنه جميع
بالم قبل الدين والوصايا والمورث لان يذبح حوج المبيت وهو
سنة عورة وموارة سوانه وكيف كفن مثله هو مثل ثيابه في الحية لان هذا
لخروج العبد وان لم يكن له مال فكفنه على من يملكه لان الوجوب الا جانب الكسوة حال حيوة فكذا ابعد وفاته ومن لم يكن له مال ولا من ينفق عليه

الا لمة لا يجب كنفها على زوجها عند محرمه لان الوجوب الا جانب الكسوة حال حيوة فكذا ابعد وفاته ومن لم يكن له مال ولا من ينفق عليه
كسوة العبد وان لم يكن له مال فكفنه على من يملكه لان الوجوب الا جانب الكسوة حال حيوة فكذا ابعد وفاته ومن لم يكن له مال ولا من ينفق عليه

فكفنه في بيت المال لانه احدكم ايج المسلمين عليه لانه لم يكن عليه
الا لمة لا يجب كنفها على زوجها عند محرمه لان الوجوب الا جانب الكسوة حال حيوة فكذا ابعد وفاته ومن لم يكن له مال ولا من ينفق عليه
كسوة العبد وان لم يكن له مال فكفنه على من يملكه لان الوجوب الا جانب الكسوة حال حيوة فكذا ابعد وفاته ومن لم يكن له مال ولا من ينفق عليه

ومن نقض العهد ولو لم يكن له في حقه عهد
بمنزلة المشرقة أو غيره في حكمه الذي لا يوجب له عهد
ويقسم باليمين وورثته لأن العتق الذي لا يوجب له عهد
بالميت موجود في حقه والآية لا تجوز في حقه على الكفر
وأنما التزم الذمة بخازنه والآية فلا تجوز في حقه على الكفر
فكأنما جازرته والآية فلا تجوز في حقه على الكفر

والأصنف الوعد فذلك أنه لا يملك المسلمون نقضه بحال في الأحوال
بما لا يملك المسلمون نقضه بحال في الأحوال والآية لا تجوز في حقه
على قبول الذمة في حقه على قبول الذمة في حقه على قبول الذمة
في حقه على قبول الذمة في حقه على قبول الذمة في حقه على قبول الذمة

وإنما التزم الذمة بخازنه والآية فلا تجوز في حقه على الكفر
فكأنما جازرته والآية فلا تجوز في حقه على الكفر
فكأنما جازرته والآية فلا تجوز في حقه على الكفر
فكأنما جازرته والآية فلا تجوز في حقه على الكفر

فكأنما جازرته والآية فلا تجوز في حقه على الكفر
فكأنما جازرته والآية فلا تجوز في حقه على الكفر
فكأنما جازرته والآية فلا تجوز في حقه على الكفر
فكأنما جازرته والآية فلا تجوز في حقه على الكفر

فكأنما جازرته والآية فلا تجوز في حقه على الكفر
فكأنما جازرته والآية فلا تجوز في حقه على الكفر
فكأنما جازرته والآية فلا تجوز في حقه على الكفر
فكأنما جازرته والآية فلا تجوز في حقه على الكفر

وفي الملتقط فاقوه كوز لا يدري أيهما
كانت في الحجة لا يقضي بفأ والحجة بالشك
وفي قوله الأكل رأى في ثوبه قدرا وقد صلح فيه
ولا يدري متى أصابه بعد ما فرغ من حديثه والتمس
في أفرقه انتهى انتهى احتياطاً وعملاً بالظاهر انتهى

وإن كان يرضى بغيره ولا يعلم أنه بول لا ينفقه
إليه وينفخ إزاره ووضعه بالماء فخطأ المولى انتهى
عنده غرض الوضوء أو علم أنه بول لا ينفقه انتهى

وإنما التزم الذمة بخازنه والآية فلا تجوز في حقه على الكفر
فكأنما جازرته والآية فلا تجوز في حقه على الكفر
فكأنما جازرته والآية فلا تجوز في حقه على الكفر
فكأنما جازرته والآية فلا تجوز في حقه على الكفر

فكأنما جازرته والآية فلا تجوز في حقه على الكفر
فكأنما جازرته والآية فلا تجوز في حقه على الكفر
فكأنما جازرته والآية فلا تجوز في حقه على الكفر
فكأنما جازرته والآية فلا تجوز في حقه على الكفر

فكأنما جازرته والآية فلا تجوز في حقه على الكفر
فكأنما جازرته والآية فلا تجوز في حقه على الكفر
فكأنما جازرته والآية فلا تجوز في حقه على الكفر
فكأنما جازرته والآية فلا تجوز في حقه على الكفر

اذ اتصرف في ملك الغير ثم ادعى انه كان باذنه فالقول
 لملكك الا اذ اتصرف في مال امرائه ضمانت ادعى
 انه كان باذنها وانكر المارث فالقول للزوج
 كذا في القينة
 الاستدلال
 كل ما يضمن في
 الاثر
 لا يضمن في الاجاره
 الاستدلال ان يوجب
 ويضمن في الاجاره
 الاستدلال ان يوجب
 فصول

[illegible]



الحمد لله الذي احكم احكام الشرع القويم بحكم كتابه واعلا اعلام الدين
 المستقيم بقطر خطابه والصلوة والسلام على سيدنا محمد
 وآله واصحابه ائمة الطهرين في الدقايق ببيتهم مع وجوبهم
 بصعديا به **وبعد** فان من المقدمات المقررة عند اول الابصار
 والمسلّمات المتجربة لدى ذوي الاستبصار ان شرف الانس
 في الدين ونبيله ودرجته الكمال في الكونين انما هو تجلّيه الطاهر
 بالاعمال الصالحة الدينية بعد تركه الباطن بالعقائد الباطنية
 اليقينية فالعلم المتكفل بتعريف الاولى وبيانها والتخصيص
 في بين العلوم بالاقتناء بشانها يكون في اول العلوم بالانفال
 واخرها للعلوم عليه عقد الببال وهو علم الفقه الذي اعتنى
 بشانه علماء الامة النقية وبذل الوسع في تشييد اركانه عظمى
 الملكة الخفية فان الله تعالى لما جعل نبينا صلى الله تعالى عليه
 وسلم خاتم الانبياء والرسل والموضح لا قوام المناهج والسبل
 وكانت حوادث الالام خارجة عن التعداد ومعروفة احكامها لانه
 الى يوم التناد ولم يف ظواهر النصوص ببيانها بل لابد من طريق
 لها وافق بشانها اقتضت حكمة الالهية جعل مثل هذه الامة مع
 علمائهم كمثل بني اسرائيل مع انبيائهم فجعل في قراء هذه الامة ائمة

احكام

ائمة كالاعلام متهديهم قواعد الشرع وشيخه ببيان الامام ووضح
 ما رايهم مفضلا الاحكام لينال الفلاح من اتباعهم الى يوم القيا
 اتفاقهم حجة قاطعة واختلافهم رحمة واسعة يرضى القلوب
 بانوار افكارهم وسيف النفوس بتابع انوارهم وحق من بينهم نورا
 باعلا اقدارهم ومناصبهم وابقاء اذكارهم ومنهم من اذاع القول
 مدار الاحكام وبقدرهم نفى فقرها الاسلام وحق من لهم الامام
 الاعظم والكرام الاقدام سراج الامة والدين الثابت الامام
 ابا حنيفة نعمان بن ثابت بعون الله تعالى اعلى عرف الجنات وامن
 على مرقد الشريف شجاع الغفران بكثرة المجتهدين في التمكن
 بمذبه وعزارة مستبظاته وغزوة مشربه فان افادة الاحكام
 بحكمه من الامواج بل لا ملأه ظلمة الضلال سراج وناج و
 لقد كنت في امان الامر وعنفوان العمر مغتر فافهم ذلك النور واصوله
 متفحفا من نيل ابوابه فضو بالاستفادة من المنسوب اليه والافادة
 على الطالبين للكبين عليه وانيلت في اثنائه ببدء القضاء بلا رنة
 فيه ولا رضاء واخذ ما يحض فيه في عمرى عشنا ونحاطة العوام
 وفتح طلبة غير الامام حشنا حتى كان يحط في خلدي دائما انه غيري
 بحالي وكنت اسأل الله تعالى ان يبدل بالخير ما لي وقع ذلك منك
 ذلك الابتلاء فالباغ حكمة ولا عار يا غفارة وصليحة حيث
 كان سببا لتتبع جزايات الوقايح والنوازل والعنود على تقيد
 اطلال المتون في تقرير المسائل فصارت لي باعنا على كتب من
 حاد للفتاوى وخارج الزوايد موضوع بصفت مذكورة وآية
 كمال الرجال الى خطبة مرعى فيه ترتيب كتب الفن على النظم
 الاخرى والوجه الحسن فاختلست فضا من بين الاستغفال والتميز
 من زامع توزع البال وحين قرأته وان تقص لا اختتام حشا
 فخلصني الله تعالى من بلاء القضاء او بعد حصول الامر بالابتلاء بخلصني

في خطبة

في قوله الخرجين صفة كما شققت للعايتين
في قوله الخرجين صفة كما شققت للعايتين
في قوله الخرجين صفة كما شققت للعايتين

لايمان رسانی

طه
 المؤمن
 البصير
 قدم الطرف
 في ما يشاء
 وفي قوله
 وبأحابة
 رعاية للنسب
 لا تخفى
 في عبيد

ای ملک

[illegible]

[illegible]

فقد اخطت على نفسك
فوق فعل الرسول يوم ان لم يسمع
انما يقيد ويحب في كل الفعل فثبتت
فلا يكون زليلا على فرضية اخرى
في عمل الاخرى والاصل الاخرى
فغير ان مقصد في فعل الشيء
عمل البعد الاخرى في فعل الشيء
ان الآلة قبله في الآلة دون فعل الشيء
فثبتت الفرضية في الآلة مع آية
ما قالوا في صحيح فقد اخطت في الآلة
نحوه في الواحد وثبتت في الآلة

فمنع النعيم منكم ولو يكونوا النعم منكم

تكون مع عطف اليقظة الكلام في خط المقدم
منه قد خلت أصابع على الرواية في رواية
ربح الراس في رواية قد خلت أصابع المقدم
منه في رواية ان يكون ربح الراس المقدم
الخاصة لان مقتضى العطف المقدم في رواية
ثم عوار القهارة وهي ان المقدم في رواية
مقدرا الخاصة وهو ربح الراس ان يكون في
الرواية

وأستدل بقوله عليه السلام لا وضوء لمن لم يذكر الله
 والحمد لله الذي فضّلنا على غيره ما كنا لنفكر في ذلك
 قال في نهج الكفاية فإن قلت هذا قول لا يرد
 كالحاقه قلت لأن التيمم في كل ركعة الطهارة
 التي هي شرط الصلوة كالغسل في كل ركعة الطهارة
 ويمكن الصلوة كالغسل في كل ركعة الطهارة
 الشرط وهو دونها يكتفي بالغسل في كل ركعة
 للنفقات

و من بعد هذا انما هو

في هذا المذهب لا يكون الطهارة بالماء المحض
 بل بالشعر في كل موضع من الأعضاء
 من غير أن يغسل بالصابون
 بل يورث البرص

244

[illegible]

والشخص لا يتقال به اقتداره
مع معنى الاتقال الذي اقتداره
الكلية فالكلمة الإسلامية لا
بها الأول واعتبار لزوم الانتفاض
العبارة فلما بد لزوم الانتفاض عند
والاضفاء في صورة القصد التي
ويظهر في صورة القصد التي
والا لم يوجد القصد التي
والتبعض في القصد التي
ويبين بطلان هذا الاعتقاد
شك

قدّم الدم الغليظ مع ايضا لا ينقص ما لم يعلو
لعدم السيالان علواً جيّداً

[illegible]

يكون غائبا عن
 الموضوع اذا كانا معا في
 الوجود للذوق لا يتغير
 لان البلم للذوق ورجح
 والطعام فانما يكون
 فلا يكون غيرا على
 فلا لا احد نيا اوجي الى
 الا ان يكون مبنية او
 فانه حين اوقفنا الالة
 نزيل سكة قبل للعلماء
 النوم الموضوع احد
 حدنا بالنسبة المروية لان
 طائر انابت بيقين ولا
 بيقين حمله خرج من
 فوقفنا ان عينه حدث
 في الكتاب وقيد ان
 النوم لما قال عدم
 او قائل او كذا السنة
 العيان والتفصيل
 النقص على التعليل
 يكون بمقارنته ولا
 مخرج النجاسة وكذا
 او سكتنا على احد
 وكفى الصلب ان يقال
 لان الورق مؤثث على
 فكل من صلبه
 نقل في صلبه
 مع ذلك ان
 انه قال سال
 اربعة من
 اربعة من

وكل من الصدق
لان العزم
فانك لا تملك
انما قال
الربيع

فمنكم انما قبلنا وقلنا انما قبلنا
الاعضاء لعلنا نرى منكم
واحد من الاعضاء لعلنا نرى
واحد من الاعضاء لعلنا نرى
واحد من الاعضاء لعلنا نرى
واحد من الاعضاء لعلنا نرى
واحد من الاعضاء لعلنا نرى
واحد من الاعضاء لعلنا نرى

قوله نقط النقط نفقة النون وسكون الفاء
والطاء المهملة يا يقال لها بالفارسية
محمد الوائلي

البائع لا يمتنع من حفا ولو بياضه الخالي عن الخط والابعداؤه ولو متصلا وهو
المشترى وقيل منفصلا كما في رواية اخرى وهو الاول هو الصحيح خرج به في المحيط والكافي
واختار في الهداية الثاني ولم يذكره في الكافي وقيل بكونه قال في المحيط كونه
مشايخنا من الصحف باكم الحايض وقال عاينهم لا يكونه لان المتسخر من هو
اسم للمباشرة باليد بلا حائل واختاره في الكافي ايضا واختار في الهداية
الثاني ورخص المتسخر في الكتب الشرعية لا التفسير ذكره في مجمع
الفتاوى ولا يمتنع درهما فيه سورة قالوا المدايرها الآية الابعة
وان جاز قرأته فخرج في الحديث بين القراءة والتمس لان الحديث حمل اليد
دون الفم حتى يغسل اليد لا الفم واستويا في جنب الحايض لان الجنابة
الحض حمل الفم اليد حتى يغسلها فمها ولا يد العين لان الجنابة في الفم
الى مصحف لا قراءة كذا في الكافي مكره دخوله اي الحديث مسمى من
المسجد وطوافه بالعبادة كذا في التمام خاتمة وانما لم يذكر لان جزمها
في احكام الحديث الا كونه كالحض والجنابة وفرض غسل المداير منها ما يتناول
الفرض الاعتقادي والعلمي وهو ما يفوت الجواز بوضوء غسل الفم والافت
وساير البدن حتى داخل القلفة في الاصح وغسل السرة والشارب
الحاجب جميع الجنبة اي يحل اتصال الماء الى انشاء الجنبة كما يجب الى
اصولها اذ لا يخرج منه كذا في المحيط والفرد الخارج ذكره في الخلاصة
وذلك لان قوله تعالى فاطمروا واصفوه صافوا يقتضي وجوب غسل المداير
من ظاهرها وتوفروا وجهه كالاشياء المذكورة لا يغسل ما فيه خرج كالعين
ونقلت انهم لانه خرج بقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج في محيط
ان كان لا يصل الماء الى ثقب القوط لا يتكلف لا يتكلف وكذا اذا اتم
بوضوء القوط وصار بحيث لا يدخل القوط فيه لا يتكلف لا يتكلف كذا
اي كالعين في الحرج نقض ضميرها وبكرها فيه اشار الى انها لو كانت
منقوضة بغير غسلها وكفى بل اصلها فيغسل الحرج لا نقض ضميرها
حيث يجب احتياط كذا في الكافي وسنة اي الغسل البدن بما ذكر في

في الوضوء من النية والتسمية وغسل اليدين وغسل وجهه حيث رت ان
كان فدية حيث والتوضي اي استعمال الماء في جميع اعضاء الوضوء الا ارجله
وهذا التقدير حسن مما قيل اي يغسل جميع اعضاء الوضوء الا ارجله لان
جميع اعضاءه ليست بمغسولة بل بعضها بمسحة وفي لفظ التوضي
اشاره الى انه يسح برأسه في وضوء الصلوة وهو الرواية لو كان
رجلاه بمسح فمستنع اي يجتمع ماء حتى لو كان على سطح فغسلها ثم
تثليث صب حتى لو لم يصب لم يكن الغسل مستونا وان زال الى حيث
يستوعب جميع البدن حال كونه باديا في الغسل بمسح اليدين ثم
الاراس ثم رأسه في الاصح اختاره عما قال في معراج الدرر وقيل بد
بالايمين ثلثا ثم بالاريس ثم الاريس وقيل بد بالاريس ثم بقية بدنه
وبعد اي الصلوة يستوعب يغسل عليه ككسلا للوضوء وتطيفا
لهما في الماء المستعمل لم يقل ثم غسل رجليه بالجر لانه لا يكون فيهما
قوله باديا وليس معنى وسنة ايضا ذلك لان السنة اكمل الا ان
في محله وهو كذا في صحيح نقل بركة عضو الحرفية اي الغسل اذا ظهر
البدن دون الوضوء لما يتنا سابقا وفرض اي الغسل عند خروج
منه ولو في نوم منفصل عن وضوءه بشهوة قديرها لانه اذا خرج
بكل شئ ثقيل ونحوه لم يفرض خلافا للشافعي وان لم يخرج الى ظاهر
البدن بها اي بشهوة ولم يذكر الفم لانه ليس شرط عند الحنفية ومثله
وفرض عند الملاح اي ادخال اذني اختاره في الحديث في الحديث الوقت
امرأة مع جنتي ياتيني فاجد في نفسي ما اجد اذا جاءني زوجي لا غسل عليها
لانها لم سببه هو الايلاج والاحتلام حشفة او قدرا من مقطوعها
متعلق بقدره في احد متعلق بايلاج سبيلي دمي اختاره في سائر
الحيات فان ادخلها في احد سبيلي البهايم لا يوجب لها القلة الرغبة
حتى اختاره في ادخالها في احد سبيلي ميت فانه ايضا لا يوجب لها على
مكافئها متعلق بفرض المقدر في ايلاج وان لم ينزل منها لان الغالب في

مثله الا انزال في احتياط طاهر وعند زويرة مستيقظا منيا او قد يسكون
 المجمع ماء رقيق ابيض يخرج عند ملاعبة الرجل اهله وان لم يتذكر صلى
 لان الظاهر انه متى رقى بهواء اصابه لا يفيض ان تذكره اي الحكم
 وتذكره للذلة والانهزال ولم يسلط لانه تفكر في النوم كافي بالنقطة
 بل انزال في الذخيرة اذا استيقظ في النوم فوجد على نفسه او غشاها
 ان تذكر احتلاما ويتيقن انه مني او من غير فعل الغسل وان يتيقن انه ودي
 فغسل عليه وان لم يتذكر احتلاما ويتيقن انه ودي فغسل عليه وان
 يتيقن انه مني فعلى الغسل وان شك ان مني او ودي فغسل على عذرها
 وقال ابو يوسف لا يجزئ حتى يتذكر الاحتلام لان الاصل براءه الذلة
 فلا يجزئ الا بيقين وهو الغسل وبها اخذ بالاحتياط لان النائم
 غافل والمنشئ قد يرقى بالهواء فيصير مثل المذنب فيجب عليه احتياط كذا
 المرأة في الحج احذر ان يغفل لو احتلمت المرأة ولم يخرج منها المنى
 او حدث لذة الا انزال فعلى الغسل لان ماء ما تزلت فمصدرها
 الى رحمها بخلاف الرجل حيث يشترط الظهور في حق الغسل كذا قال
 الزبيعي او غيرها اي الكشفة ملفوفة بحرقه وجب الغسل ان وجب
 لذة الجماع و فرض عند انقطاع حيض ونفاس لا عند خروج منى
 و ودي يسكون الدال الملهة ماء غليظ يعقب البول وحقنة عطف
 على خروج منى ولا عند ادخال اصبع وكوه في الذكر وطى بهيمة بلا
 انزال لقلة الرغبة كما ترى في عذراء ولم ينزل عذرتها يعني رجل
 المرأة عذراء فانما لم ينزل عذرتها لا غسل عليها لم ينزل لان
 العذرة يمنع من التقاء الجنين كذا في المتفق ووجب الغسل الميت اي
 وجب على الحي ان يغسل الميت وجوبا بطريق الكفاية حتى لو فعل البعض
 سقط طمخ الكل والا ان اكله وعلى من اسلم جنبا او حائضا وقيل
 بها مندوبان او بلغ لاسين بل بالانزال في الاصح فيه
 المجموع وقيل لا يجزئ البلوغ والبلوغ بعد الاثر انزل فلو وجب به لم

او شك في انزاله ودي

قد استفتي بالباء الموحدة والفتاوى الموحدة
 و ما وقع بالتون والفتاوى الموحدة
 غير الحاج

فان الوجوه بعد البلوغ

لم تقدم الحكم على السبب لنا الا انزال دليل كامل القوي فيكون منظرها
 للوجوه لا منبنا ليلزم ذلك او ولدت ولم تزد ما فانها لو رت كافرطا
 لا واجبا كذا في الظاهرية وسن لصلوة الجمعة هو الصحيح لا ما قيل في
 الجمعة ولعبدن واحرام عرفة اعاد اللام لئلا يفهم كونه سنة
 لصلوة العبد وتدين اسلم طاهر او بلغ بين سيج في كتاب
 الحج ان الفتوى على ان سن البلوغ في الصغيرة الصغيرة خمس عشرة
 سنة هو افاق عينة ومكة ومن دلفة وكسوف واستسقاء مختلف
 في وجوب ثمن ماء غسلها على زوجها غنة كانت او فقيرة وحررم
 على الجنب دخول المسجد لوجوبه خلاف للشافعي لقوله عليه السلام فاني
 لا اخل الى ايض لا جنب الا الفورة كان يكون باب بيته الى المسجد
 وحررم عليه الطواف بالكعبة لانه في المسجد احتج الى ذكره بعد قوله
 حررم على الجنب دخول المسجد لئلا يتوهم انه لما حاز له الوقوف مع انه اقوى
 الحج فلان يجوز الطواف اولا كذا في الكافي ولان المسجد الامام امر عارض
 الا بيري انه لم يكن في زمن ابيه عليه السلام ولو قد انه لم يكن المسجد الامام
 لا يجوز لها الطواف كذا في المستصفى وتؤيده ما ذكر في غاية الامام السرخسي
 ولهمند اوجب عليها الجارية لدخول النقص في الطواف لا لدخولها المسجد
 وقراءة القرآن اختلف في قدره فقيل الآية وقيل ما دونها ايضا بقصة
 واما قرأه بقصد الذكر والثناء نحو سبب الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين
 وفعلهم القرآن كذا حرقا فلان لا يثبت له ثوابا كذا في المحيط ومس ما هو
 اي القرآن فيه كاللوح والاوراق وجملة اي حمل هو فيه ولا يثبت في
 قراءة الادعية ومستها وجملة ما ذكر اسم الله تعالى والتسبيح والاقبال
 والشرب بعد التيمم وغسل يديه لاني النوم ومعاودة اهله قبل الاغتسال
 الا اذا احتلم لم يأت اهله قبل الاغتسال كذا في المتفق ويكوه له اي
 للجنب كتابته اي القرآن في الايضاح لا يثبت للجنب ان يكتب القرآن
 اذا كانت الصحيفة او اللوح او الوسادة على الارض عند اي يوسف

سجد

لانه ليحل بل والكسبة وجدت حرفا فانه ليس بقرآن وقال محمد احدث
ان لا يكتب لان كسبه لم يجرى جري القراءة ويكوه له قراءة التوراة
والرؤيا لا يحل لا قراءة القنوت لانه كسبه الادعية ولا يكوه
من القرآن بالكلم على ما سبق ودفع المصحف للصبي لان في تكليفهم
بالوضوء خيرا بهم وفي تأخيرها الى البلوغ تقليل حفظ القرآن وخص
للمفرد ثم لما خرج من الوضوء والفعل شرع في بيان ما يحصل له في
ويجوز ان على الوضوء والفعل بناء الجهر والعين واليد والمطر والتلج
الذي انشأ بناء قصده الى شخصه بالشخص وقيل يكوه قوله
الشافعي وابو الحسن التميمي في قوله قصده انشاء الى انه لو لم يقصد لم يكوه
اتفاقا ويجوز ان بناء ينفقه به المخرج كذا في عيون المذاهب لا بناء
المخرج اي حاصل بذوق المخرج كذا في الخلاصة لعلى الفرق بينهما ان
الاول باق على طبيعة الاصلية والثاني انقلب الى طبيعة اخرى و
ان مات اي يجوز ان بالمياه المذكورة على تقدير ان يموت في وقت اي في
واحد من تلك المياه غير الموتى اي لا دم له سائلا كالرؤيا و
العقود النوى والذباب ونحوها اما في المولود كالسكن والسرطان و
الصفير ونحوها الصفير البحري والبري سواء وقيل البري نفسه
او خارجه عطف على ما فيه اي وان مات خارجه فالقبي فيه يعني في
في الصحيحين ان يموت في الماء او خارجه فالقبي فيه لا ما في المعاش و
بري المولود عطف على ما في المولود كاللطة والاوز فان موته في
الماء يفده كذا اي كالماء سائر المباحات في الحكم المذكور او
غير عطف على مات او صافه اي اوصاف واحد من تلك المياه وهي
اللون والطعم والرائحة مكث او طاهر جامد احمر ازغ المانع و
سباني بيانه قد وقعت عبارة كثيرة في المشايخ هكذا او غير احد او صحت
طاهر فتوهم بعض شرح الهداية ان لفظ الاحد احمر ازغ او غير
قال اذا غير الوصفين لم يخبر الوضوء به ليس كذلك لما قال في الينابيع

فقد اقبل ما يقال بانها سباني
والذباب يقال انكسب الا في سباني
ففي المولود وشبهه الماء انما لا ينجس
ويجوز على اوزون كذا في العجا

لو تقع الجحش او الباقلاء فتغير لونه وطعمه وريحه يجوز به الوضوء وقال في
النهاية المنقول من الاساتذة جواز حتى ان اوراق الاشجار وقت
الحرث تقع في الحياض فتغير ماء ما في حيث اللون والطعم والرائحة ثم
انهم يوضئون منها في غير تكبير او اشار في شرح الطحاوي اليه ولكن شرطه
ان يكون باقيا على رفته اما اذا غلب عليه غيره وصار به تحينا فلا يجوز
كما سباني كما شنان وزعفران وفاكرته وورق في اللحية اشارة الى
ما نقل في الينابيع والنهاية ان بقي رفته قيد للاشياء المذكورة و
قوله بخلاف متعلق بقوله او غير صافه ما غير احد ما اي احد من
نجس فان المراد بالموصول في قوله عليه السلام الماء طاهر لا ينجس
شي الا ما غير لونه او طعمه او ريحه هو النجس لان الطاهر لا ينجس بل هو
نجار عطف على بناء ينفقه وافتقد في نفسه الماء الجاري فاحتمل
هنا مختار الهداية والكافي وهو ما يذهب بنبته وقع في نجس لم يبر
اي لم يدرك اشبه به هو اللون والطعم والرائحة حتى ان راى لم يبر
استعماله او ما في حكمه اي الجاري وهو عشر في عشر اي عشرة اذرع
في عشر اذرع بذراع الكبريين بحسب الطول والوضو واختلف في قدر
العمى والصحيح ان يكون بغير نجاسة اي لا ينكشف ارضه بالوقوع
للموتى وقيل للاغتسال واذا لم ينجس كله بل ينجس موضع
الوقوع ان كانت مرتبة ينجس الا فلا وعند مشايخ العراقي ينجس ما
وقد بعث ما هو بقدره بان يكون له طول وعرض ولا عرض له ولكن لو
بسطة صا عشرة في عشر لم يبر حكمه في طاهر لرواية بل قال ابو سليمان
لا يتوضأ به لان النجاسة تصل الى الوضوء وقال ابو نصر بن وضاعة لان
اعتبار الوضوء وان اوجب النجس كلى اعتبار الطول لا بوجه فلا نجس
هو اي كونه طاهرا هو المختار لا ما قال ابو سليمان كذا في عيون
المذاهب الطاهرة الخوض اذا كان اقل من عشر في عشر لكنه عيب
فوقعت فيه النجاسة حتى ينجس ثم انبسط وصار عشر في عشر فهو نجس

ولو وقعت فيه النجاسة وهو عشر في عشر ثم جمع الماء فصارت أقل من عشر في عشر فهو
 طاهر كذا في التناظر خاتمة الحوض المدور بعينه ستة وثلثون زراعا
 هو الصحيح فان هذا المقدار اذا رجع كان عشر في عشر لان الدار اوسع
 الانسكال وهو من عند الحسا كذا في الظاهر لا اى لا يجوز ان يما
 الرواية بالقصر على انها موصولة اعظم من غير واختلف في القاطر في الشجر
 في الهداية ما يقطر في الكرم كوز الوضوء وفي الحيط لا يتوضأ بما يسيل
 في الكرم كمال الامتراج او اعظم من غير لان كلامه ليس بما يظلم
 اذا لا يتبادر اليه الذين عند الاطلاق ولا يجوز ان يتبادر اليه بالمد زوال
 طبعه وهو السيلان والارواء والانبات بالطبخ كشراب الراس
 مثال ما اعظم من غير وهذه العبارة حسن بما قيل كالاشربة فانه على عمومه
 مشكل والحل مثال ما اعظم من غير والموق مثال لما زال طبعه
 او بقلية غيره عليه ولم يمتثل له لان عبارات القوم فيه مختلفة ورواياتهم
 في الظاهر متخالفة فلابد من ضابطه يعرف بها حقيقة الحال فاسمع مما ينطق
 عليك في المقال وهي ان المطهر هو الماء المطلق فزوال اطلاقه اما بكمال
 الامتراج او بقلية المنجج الاول اما بالطبخ بطاهر لا يقصد التسطيف او
 بتشرب النبات بحيث لا يخرج بلا علاج والثاني اما ان يكون النجاسات
 جامدة او مائعة فالاول ان جرى على الاعضاء فالغالب الماء والثاني اما
 ان لا يخالف الماء في صفة اللون والطعم والرائحة او يخالف في جميعها
 او بعضها فالاول كما لا يستعمل على قول من قال بطهراته والمخرج من
 النبات بالقطر بعينه فقلية بالاعزاء والثاني ان غير الثلث او الثلثين
 لم يكره الوضوء الا حاز وان خالف في صفة او صفتين بعينه فقلية في
 ذلك الوجه كاللبن مثلا يخالف في اللون والطعم فان كان لونه وظهوره
 غالبا فيه لم يكره الوضوء الا حاز وكذا الماء بالبخ وكذا بعينه فقلية بالطعم
 فعلى هذا ينبغي ان يجمع ما جاء من على يلقوه او بماء يستعمل
 لقوة او رفع حدث الماء يصير عملا عند الى حقيقة والى يوسف بكل

قوله الراسين نبتا لسا في حوضه
 نبت في الجبال نبتا ونبات في الحوض
 والجذر والطاعة وعصا في النجاسة

والا حاز الوضوء ماء زلال طبعه
 والاسهل لقوة وكذا

بكل القوة وازالة الحث فاذا توضأ للمحث وضوءه يتوضأ يصير عملا ولو
 توضأ غير المحث وضوءه يتوضأ يصير عملا ايضا وعند محمد رحمه الله الثاني
 فقط وان كان الماء المستعمل طاهرا في الصحيح اختار عماري في حسن
 غير الى حقيقة انه نجس نجاسة غليظة وعما قال ابو يوسف وزوايته غير الى حقيقة
 انه نجس نجاسة خفيفة وقد روي محمد بن عيسى الى حقيقة انه طاهر غير طهور
 عليه الفتوى الا ان باب وهو جلد غير يدبوغ يطهر بالدباغ وهو ما
 يمنع النتن والفساد وان كان تشميتا او تترتبا الا انما يتغير
 والادوية قد تم الحذر لكون المقام للامانة اما الاول فله نجاسة عينيه
 اما الثاني فله نجاسة وما اى جلد يطهر به اى بالدباغ يطهر بالذكوة
 لانها تعمل عمل الدباغ في ازالة الرطوبة النجسة قال في الهداية والوقاية
 وما يطهر جلد الدباغ يطهر بالذكوة اقول فيه تسامح لان الظاهر ان جميع
 يطهر الثاني راجع الى ما هو ناسد لاقتضائه استدراك قوله الا اني
 كذا لك يطهر بها وان رجع الى جلد لزم التفكيك في العبارة ما ذكره
 بخلاف حكمه في الصحيح كذا في الكافي نقلا عن الاسرار وان كان في الهداية
 خلافا ذكر في الخلاصة عن ابو يوسف ان الحذر اذا خرج طهر جلد بالدباغ
 شعر المسنة وعظمها وعصيرها وحافها وقرنها وشعر الانسان وعظمه
 ودم السمك طاهرة اما السبعة الاول فلان الجدة لا تحلها واما الاخر
 فلانه ليس بدم حقيقة بل ليل انه يبيض اذا جف كذا شعر الحذر عند
 محمد رحمه الله لفرقه في استعماله فلا ينجس الماء بوقوعه فيه عند ابي
 يوسف رحمه الله نجس نجس الماء هو الكلب نجس نجس الماء هو الكلب نجس نجس الماء هو الكلب
 في مبسوطه قال في مخرج الدار الى الصحيح في المذهب عندنا ان عين الكلب
 نجس الى محمد في الكتاب وقيل لا بعض مشايخنا يقولون عينه
 ليس نجس ويستدلون بطهراته جلد الدباغ وقال في النجاسة الكلب
 العين عند جميعنا خلافا لابي حنيفة وقيل جلد نجس وشعره طاهر
 في فتاوى ابي اليث الكلب اذا دخل الماء ثم خرج فاحسب ثوابه

قوله فان الجدة لا تحلها فان نبتا لسا
 نبتا لسا فان الجدة لا تحلها فان نبتا لسا
 نبتا لسا فان الجدة لا تحلها فان نبتا لسا

فمن غلبت عليه الحرارة فلهذا
 جلدته وجعلته خشن في الثاني
 أصابته شدة طهره ونافحة المسك طاهرة

افده لو صاب به مطروبا في المسئلة كالحل في الماء في الاول
 جلدته وجعلته خشن في الثاني أصابته شدة طهره ونافحة المسك طاهرة
 الا ان يكون رطبة وغير المذبوقة حتى لو كانت رطبة لكنها المذبوقة في
 طهره ولو كانت غير المذبوقة لكنها باس في ايضا طاهرة والمسك طهر
 حلال كذا في الثانية وزاد قوله حلال اذا يلزم في الطهارة الحل كما في التز
 وبول ما يوك كل حين وقال محمد طهره ولا يشرب صلا لا للتدوي لا
 لغيرة قال ابو يوسف يجوز للتدوي وقال محمد يجوز مطلقا فصل
 دون عشر في عشرة قد به لانه لو كانت عشر في عشر لا يجزى لم يتغير لون
 الماء او طعمه او رائحته ذكره في بخان وغيره وهو مبتدأ خبره قوله الاتي
 يخرج ويقع فيها خشن وان عفي جزء حمام وعصفور وتقطر بول كزبون
 الاسه حتى لو كان الكبر منها لم يعف وعبار خشن وبوت ابل او غنم
 يشتر الى ان الثلاث كثر كما نقل عن الامام الترمذي ووجه العفوان الابل
 في القلوات ليس لها رطوبة حارة والابل والغنم يتحول بها فيلحقه
 الرياح فيها فلو افسد القليل لم يلحق وهو قد فزع فيلهذا الفرق
 بين الرطب واليابس الصحيح والمنكسر والبور والخبيث والروث الشمول
 الفرو ولا فرق ايضا بين ابار اللحم والقلوات في الصحيح لشمول القوم
 في الجملة كما اذا وقع في ثلب من مياه الفاء تدل على الفور قال
 في المبسوط لا يتنجس اذا رمت في ساعة ولم يصب لها لون للفور
 لان غداوتها انما تبعد عند الخلب او ان تقع فيها حيوان دعوى
 قيد به لما سألني ان ما ادم له اذا اتسخ او وقع في الماء او العصرم
 يتنجس لم يذكر التفسخ لان حكمه يفرق في الانتقال بطريق الاولوية او
 مات كواد في خرج الوقوع في البئر فينجس كلها اى كل ما فيها فكان
 نخرج ما فيها من الماء طهارة لها وقال في النهاية اشارة الى انها تطهر
 بحد النزع في غير توقف على غسل الاجار ونقل الاحوال وان
 تعسر نزع كلها فقد ر فيها اى فيخرج قدر فيها من الماء فيقضى في

فمن غلبت عليه البرودة فلهذا
 جلدته وجعلته ناعم في الثاني
 أصابته شدة طهره ونافحة المسك طاهرة

فمن غلبت عليه الحرارة فلهذا
 جلدته وجعلته خشن في الثاني
 أصابته شدة طهره ونافحة المسك طاهرة

في نزع قدر فيها الى ذوي بصائر اى جلدين لها شعور ومعرفة
 في حال الماء فاني مقدار قال الله في البئر نزع ذلك المقدار وهو
 الاصح الاشارة بلفظه ككونها نصاب الشهادته المكنونة ولان اصل الرطوبة
 الى اهل العلم عند الابتلاء بما مر قال الله تعالى فاستلوا اهل الذكوان
 لتعلمون وقيل بغيرها روى عن ابي يوسف فيه جريان احد
 ان يحفر حفرة عمقها ودورها مثل موضع الماء منها ويختصن ويصنع
 فيها فاذا امتلأت فقد نزع ماؤها والثاني ان يسيل قصته في الماء
 ويجعل علامة لمبلغ ثم نزع عشره لاء مثلا ثم يعاد القصبة فينظر كم
 فان انتقص العشر فهو مائة ولكنه لا يستقيم الا اذا كان دور البئر من
 اول حده الماء الى قول البئر مائتا وقيل نزع مائتان ولو الى ثلثمائة
 وهو مروي عن محمد اثنى بما شاهد في البئر لان ابار ما كثر الماء بمجاورة
 وجلة وان مات كوحامة او دجاجة فاربعون دلو واسط الى سبعم
 الاربعون بطريق الوجوه العشرة بطريق الاحباب وان مات
 كوحامة او عصفور فثلاثون الى ثلثين هو ايضا كامة وما جاوز
 الوسط احتسب ثم ما بين الفار والحمالة كالقارفة فينجس عشرين الى
 ثلثين وما بين الدجاجة والشاء كدجاجة فينجس اربعون الى ثلثين
 كذا قال الربيعي وتوقع اكثر في فاره قال الاربع ينجس عشرين وكم
 فاربعون الى التسع ولو عشر اجمع الماء ولو كانت فارسان كهيئة الدجاجة
 فاربعون وفي السعور ينجس كلها كذا في الظاهرية وتجسرها
 اى البئر في وقت الوقوع ان علم ذلك الوقت والا فمذ يوم لمسه
 ان لم ينجس في حق الوضوء حتى تكونهم عادة الصلوة اذا توضأوا منها
 واما في حق غيره فيحكم نجاستها في الحال لانه قريب جود النجاسة في التوب
 حتى اذا كانوا غسلوا الشباب بها لم يلزم الاغسلها بالصحة كذا قال
 الربيعي ثبوته قال في مراح الذرية ان الصاغي كان يقي برهنا وان
 اتسخ او تفسخ فمذ اى نجس فمذ ثلاثة ايام وليا ليهذا وذكر

انما هو ان تفاوت مقدار الدلو الى كل بلد
 فلهذا لم يبين ان ينجس ونقله صاحب
 ان الصاغي ينجس اذا دونه فليس الى صنفه قال
 صاحب كتابه ان ينجس اذا دونه فليس الى صنفه قال
 صغير لا ينجس ان التفسخ اذا دونه فانه
 لعدم تعيين الوسط في خلاف الصانع وان

حي اذا كانوا غسلوا الشباب بها لم يلزم الاغسلها بالصحة كذا قال
 الربيعي ثبوته قال في مراح الذرية ان الصاغي كان يقي برهنا وان
 اتسخ او تفسخ فمذ اى نجس فمذ ثلاثة ايام وليا ليهذا وذكر

من هذا النسخ لان حكمه منها لا يفهم من الانتفاخ لان النسخ الكثر في
من الانتفاخ فكان ينبغي ان يكون ما قدر له في المدة اكثر مما قدر للانتفاخ
فلما اقتصر في تقدير هذه المدة على الانتفاخ لتوهم ان النسخ يقتضي
مدة اكثر من مدة الانتفاخ ولو عكس لتوهم ان الانتفاخ يقتضي اقل من
هذه المدة فجمع بينهما بيانا للحكم ودفعاً للتوهم فظهر ان عبارة الوفاة
ليست كما ينبغي حيث جمع في الاول بين الانتفاخ والنسخ واقتصر في
الثاني على الانتفاخ وكان الوجه العكس وقال لا ينبغي من هذا
حتى لا يترتب له عادة شئ في الصلوة بل غسل ما اصاب بها ولو اخرج
الحبل الواقع في البئر حياً حال كونه غير خشن العين اي غير الخشنه وكل
عند من يقول بخاتمة عنه ولا يثبت لا يجزئها حتى اذا كان طاهراً
كالشاة ونحوها او نحو العين كالحمار والبغل والهره وسائر السباع
ولم يكن في بدنه خاتمة فخرج حياً لا يجزئها اما الطاهر فظاهر ان
العينه فلما قال في الخط وان كان حيواناً لا يؤكل منه سباع الوحش
والطير او قتلوه فافهم ان النسخ لا يجزئ كذا الحمار والبغل لا يصير
الما مشكوكاً فيه لان هذه الحيوانات طاهرات لا يخلو منها شيء الا
وانما يصح ما لموت الا ان يدخل فيه اي قية قية اي الما فيكون
حكمه اي الماء حكم لعامة فان كان طاهراً فاما مشكوكاً فان كان
نجساً فاما نجس بنسخ كذا فان كان مشكوكاً فاما مشكوك بنسخ كذا
وان كان مكروهاً فمكروه بنسخ كذا وسور الا ومن الطاهر المة سوء
كان جنباً او حائضاً او نفياً او صغيراً او كافراً وسور كل ما كان
لذلك اي طاهر الم طاهر لان لعامة متولد من طاهر فيكون المخلوط
به مثله وسور الخنزير والكل سباع البرهان والهره فكل الفارة
قيد به لان سور قبل اكلها وبعد اكلها وقضى ساعة او ساعتين
بنسخ بل مكروه فقبل حرمة نجسها وقيل لعدم نجسها النجاسة وهذا
يشير الى التمرة الاولى الى الاقرب من الحرمة وشارب الم قور شره

فانما لا يثبت لا يجزئ اي واحدة سبيلها
فيما لا يثبت لا يثبت ان كان في غير
سبيلها او سبيلها يثبت

وقوله سور الا ومن الطاهر المة
الحيوان نجس فاستعمل في الطعام ايضا لان
ينبغي ان يكون سور نجس في كل
بلا ان يقول في احوال الروايات في حصة
ان النسخ لا يقطع في رواية سقط

كلما لا يقطع الا في
قبل اكل الطاهر او
بعد اكله فان كان
اذا كان على الفم او
سبيلها فنجس كذا
لما لا يقطع

نجس اما التمرة الاولى فلما خلاط باللعاب نجس اما سور الا
فلما خلاط بنجس الفم وسور الدجاجة الخلات اي الجائلة في عذرا
الناس موسباع الطير وسواكن البيوت كالحية والعقرب الفارغة و
الورقة مكروه واما الدجاجة الخلات فلما نهت ليط النجاسة حتى لو كان
محموساً بحيث لا يصل منفاراً الى تحت قدسها لا يكون واما سباع
الطير فلما نهت تاكل الميتات فاشبهت الخلاء حتى لو جبت وعلم جرب
خلو منفار ما غرق الفذ لا يكون اما سواكن البيوت فلما نهت حرمة لجرب
او جبت نجاسة سور كذا سقطت لعلة الطوف في بقيت التمرة
وسور الحمار والبغل مشكوك في هذه عبارة اكثر المتأخرين بعضهم
ان يكون شئ من احكام الله تعالى مشكوكاً فيه قال سور الحمار طاهر لو
غشم الثوب جازت الصلوة فيه لا يتوضأ به حال الاختيار واذا
لم يوجد غيره جمع بينه وبين النجس قالوا الم بالمشكوك التوقف
لتعارض الاثبات او التردد في الفرض فقبل الشك في طهريته وقيل في
طهريته وهو الصحيح وعلمه الفتوى كذا في الكافي وفي الهداية والبغل
متولد من الحمار فاخذ حكمه وقال الزبيدي هذا اذا كانت امانة لان الام
هي المعبرة في الحكم وان كانت فرساً ففهمه اشكال لما ذكرنا ان العبرة للام
الا يرى ان الذئب لو نزل على شاة فولدت ذئبا حل كذا بنسخ في
النجاسة فكان ينبغي ان يكون ما كولا عندهما وطاهر عند النجاسة
اعتبار اللام وفي غاية السوء اذا نهت الحمار على الركعة لا يكون نجس
البغل المتولد بينهما عند من فعل هذا الا يصير سور مشكوكاً واذا كان مشكوكاً
يتوضأ به يتيم ان عدم غيره في الماء الطاهر المراد ان لا يخلو الصلوة الواحدة
عنها دون الجميع في حالة واحدة حتى لو توضأ بسور جاز فصيل في حديث
واعاد الصلوة خرج في العهدة بيقين كذا في الكفاية وشرح الزاهد في خلاصة
نبيذ التمر حيث يتوضأ به عند النجاسة ان قال ابو يوسف بالنجس فقط
وتحذف جمع بينهما والمراد به حلوقه في سبيل كالماء واما اذا اشتد وطهر

في غير ذلك الحرف جازع الف اجتنى لا يبطل بانقض المدة **قول القول** ان
سبب هو لان مراد صاحب الكافي بالمشقة الجواز في نظر الشارع بحيث يشب
عليه التواتر لان يتبع عليه حكم الاحكام الشرعية بدل عليه تنظير بقوله
فان العامل بالفرقة ثم بان يصلي اربعاً وقد علق في الركعتين تام مع ان
فرضه يتم وتحقق جوابه ان المشرع ما دام من خص لا يجوز العمل بالفرقة
فاذا زال الشرع جاز له ذلك فان لم يرد ما دام من الايجوز لا تمام حتى
اذا افتتحها بنية الاربع بحيث قطعها والافتتاح بالركعتين تمام سبب في حصوله
المسح اذا افتتحها بنية الشناب ونوى الاقامة اثناء الصلوة تحلت
الى الاربع فالتخفيف ما دام تخفيفاً لا يجوز الفل حتى تكون كف وغسل عليه
من غير شئ ثم وان جازع الفل واذا انزع الخف وزال الشرع صار الغسل
مشرعاً شائناً عليه لعل هذا مع وضوح من تدرج كذا الاصول كيف
على محل في العلماء القول مرة اذ لم يسن في المسح التكرار لانه في الغسل للمساقة
في التنظيف المسح ليس له ولو كان المسح امره لان دليل جوازه لم يفرق
بينها وبين الرجل مع دخوله في عتمة الخطاب لا جنته لان المسح ثبت
على خلاف القياس في الوضوء فلا يقان عليه الحائض ولا ان صبغة المسافة اعني
ما ظهر واوجب كمال التطهير كما سبق وفي المسح يثبت ذلك ثم قالوا الموضع
موضع النقي فلا يحتاج الى التصديقات في اجنب بعد لمس الخف على طهره كما علة
لا يجوز المسح لعدم الدليل لكن قبل صورته ان يلبس خفيه على وضوءه يجب
مده المسح فانه شرع خفيه يغسل عليه كذا المسح فاذ اجنب في المدة و
ليس مده فتميم ثم احدث فوجد في الماء ما يكفي وضوءه لا يجوز المسح مكسوس
على طهر تام عند الحدث هذا احسن مما قبل اذ البس ما على طهر تام عند الحدث
لان المقصود منها الاشاء الى خلاف ان معنى فانه يقول لا بد من البس ما على
وضوء تام ابتدأ حتى لو غسل عليه فلبس خفيه ثم اتم وضوءه بغير المسح وكذا يقول
يكفي كون الوضوء والبس جودين وقت الحدث باي طريق كان وظاهر ذلك
الوقت زمان بقا البس لان حدوته والمفيد للبقاء والاشارة به هو الامم لان

وقال ان في الاجوز
المسح عليه ما

لان الفعل بفعل التجدد وانما قلنا حسن لجواز توجه عبارة القوم بان يجعل على
طهر تام لان في المسح عند الحدث متعلقاً بتمام المعنى اذ البس ما كانا على
طهر تام عند الحدث فيكون مال العبارة بين واحد بالمقيم متعلق بقوله
يوماً وليلة ولم يفرق بين اى ثلثة ايام لياليها بقوله صلى الله عليه وسلم
يمسح بالمسح يوماً وليلة ولم يفرق بين ايام لياليها من حين الحدث ولا
اللبس لا المسح لان الزمان الذي يحتاج فيه الى المسح هو وقت الحدث
على طهر خفيه متعلق ايضا بقوله جاز الخف يسترك لعل او يكون الطاهر
اقل من ثلثة اصابع الرجل اصغرها ان لو طهره قدره فلا يجوز لانه بمنزلة
الحرف ولا يائن ان يكون واسعا بحيث يرى رجله في اعلى الخف قيد بالظاهر
اذ لا يجوز على باطنه وعقبه ساقه لان المسح مدول به عن سنن القياس
فيسر في جميع ما ورد به الشرع او جزموقية هي خفان يلبس فوق الخف
وقانه لهما ان المسح على الخف قبل الحدث حتى لو لبس ما عليه بعد ذلك
لم يجز المسح عليه لان البديل لا يكون له بدل بالراي ولنا ما روي عن
عمر بن الخطاب انه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخف موقفاً
ثم انه ليس بديل الخف وان كان تحته بل في الرجل كانه ليس عليه الا الخف
لان الوضوء كان بالرجل ولم يكن بالخف وظنفت لغيره في اعضاء الوضوء
ففيصير موقوف بدلا ما نفا شئ من الحدث اليه بل يمنع الشبهة الى الرجل وكذا
قلنا اذا احدث مسح بالخف او لم يمسح فلبس البس لا يمسح عليه لان
حكم المسح استقر بالخف فصارت اعضاء الوضوء كلها فلو مسح على الخف موقفاً
بدل عنه وهذا لا يجوز كذا قال شيخنا اقول اعلم منه جواز المسح على خف ليس
فوق حيثما ذكره باس وجوه او نحوها مما لا يجوز المسح عليه لان الخف موقفاً اذا
كان بدلا من الرجل وجعل الخف مع جوار المسح عليه في حكم العدم فلان يكون
الخف بدلا من الرجل ويجعل لا يجوز المسح عليه في حكم العدم وليكن في الخف
ويؤيده ان الامام الثوري في الوجيز والرافعي في شرحه له مع التزامهما بغير خلاف
الامام ابي حنيفة في المسح في اورد هذه المسئلة في صورة الاتفاق وكان

قوله في قوله
 الخفين وفي قوله
 قال ابن جبرين اذا كان الخفين لا ينفصلان
 على الجوارح او اذا كانا الخفين لا ينفصلان
 اي لا ينفصلان عن الجوارح او اذا كانا الخفين لا ينفصلان
 شريطة المسح على الجوارح فان انشأ الخفين في وقت
 بلائته عدم ثبوته باعتباره

مشايخنا انما لم يوجبوا فيما اشترطوا كنفهم التقاء بما قالوا في مسئلة الجوارح
 من كونه خلفا عن الرجل او جواربيه الخفين اي بحيث يمسك على الساق
 بلائته كان الامام لا يجوز المسح عليها او لا يجوز صاحبها ثم رجع الى
 قولها وبقيت او المنقلبين المنقلبين المنقلبين المنقلبين المنقلبين
 كالنقل فانه يمكن موافقة الشئ عليه في غير الخف او الخلد من موافقة
 الخلد على اعلاه وسفله فيكون كالخف لا يجوز المسح على عمامة ونحوه
 ويرفع بضم القاف وفتحها الخمار وقفازين ما يعمل للبدن لرفع البدن
 او تحل الصلوة وانما لم يحرمها لانه لرفع الخرج والخرج في نزعها لكن لو
 مسحت على خمار ونفذ البكته الى راسها حتى ابتل قد رجع جاز كما في
 معراج الدرر وقوله اي فرض المسح على الخفين قد ثلث اصابع اليد
 في كل رجل على فخذ حتى لو مسح على احدى رجليه مقدار اصبعين وعلى الاخرى
 مقدار خمس اصابع لم يجز ولو مسح بجمع واحدة ثلث مرات بمياه جديدة
 جاز لحصول المقصود بلا تحديد او لو مسح بجمع واحد ثلث مرات بمياه جديدة
 اصابع جاز كما في الوشي في حشيش مبتل بالبطر والطل او اصابع الخف طل
 قد الواجب ذكر اليد اذ اصابع الرجل كما روى الكرخي في مسنده
 مدنا اي الاصابع حال كونها مفروقة في اصابع القدم الى الساق هذه الجوار
 منقولة عن المشايخ يشهد به التنوع فلا وجه لما قال صدر الشريعة ما زاد على
 مقدار ثلث اصابع انما هو مما يستعمل فلا اعتبار وذلك لان مد الاصابع
 الى الساق اذا كان سنة لم يحصل الا بالماء المنظرو وقد تفقوا ان الماء
 المستعمل غير مظرو ايضا تفقوا ان الماء ما دام في العضو لم يكن مستعمل
 بجمع ما ذكره خرق قد ثلثتها اي ثلث اصابع القدم الاصابع مبنية في
 المسح وهو قوله خرق اعتبر اصابع القدم لا الساق في القدم حتى
 يجب لانه يقطعها بلاكف ولذا كثر حكم الكل ولا ينفصل عنها الماشقة واعتبر
 الاصابع للاحتمال هذا اذا خرق الخف غير مقابل للاصابع وفي غير موضع
 العقب اذا كان مقابلها فالمعبر هو ثلث اصابع مما وقعت في تقابلها

مقابلته الخرق لان كل اصبع يصل الى موضعها وانما كان في موضع العقب
 لا يمنع ما لم يظهر اكثر من الخرق فوق الكعب لا يمنع اذ لا يبر للبدن ظهور
 الا انما لم يمنع في الاصابع بل المانع ظهوره قد ثلث اصابع بكمالها وانما
 يمنع الخرق الكبيبة اذا كان متفرجا يري ما تحته فان لم يبر للبدن فان لم يبر
 الخف كفته اذا دخل فيه الاصابع دخلت لا يمنع ولو بداء حال المشي لا يحل
 وضع القدم يمنع لانه المشي ليس وجميع الخرق في خفا فاما يعني
 اذا كان في خف واحد خرق كثره تحت الساق بحيث لو جمعت يدها قد
 المذكور منع المسح لانه يمنع السجدة لو كان هذا القدر من خفيه لم يمنع تناف
 المانع عن السجدة والخرق المعبر ما دخل فيه سلة وما دونها كالعدم بخلاف الخف
 المتفرقة حيث يجمع وان كانت في خفيه او ثوبه او بدنه او مكانه او في الجوارح
 وبخلاف الانكشاف اي انكشاف القلوب والنفوس كالنكشاف شئ من
 فوج المرأة وشئ في ظهرها وشئ في بطنها وشئ في فخذه وشئ في ساقها حيث
 يجمع منع جواز الصلوة المعذرة وسيا في نفسه مسح في الوقت الذي
 خلافا لخرق الا اذا قطع عذره وقت الوضوء واللبس حتى اذا وجد
 حال الوضوء لا اللبس فكس او في الحالين لم يمسح بعده وناقضه اي
 المسح ناقض الوضوء لانه يفسد ومنع الخف لسرته الحديث الى القدم حيث
 زال المانع فيجب نزع الاخر اذا لم يمسح الفيل والمسح في وطئ واحدة وكو
 كان النزع يخرج النزع القدم الى الساق لان موضع المسح فارق مكان
 فكانه ظهر رجليه هو الصحيح لان لكانه حكم الكل كذا في الكافي والاحتمار
 عن خروج القليل معذرة لانه ربما يحصل بلا قصد فيلزم الخرج وقيل كثر
 العقب وهو قول ابي يوسف وغيره ان بقي في ظهر القدم في موضع
 المسح قد ثلث اصابع لم يبطل حكمه وعليه كثر المسح وان كان القدم
 في موضع العقب خرج ويدخل لم يبطل حكمه كذا في الكافي وناقضه ايضا
 مني المدة كما روينا ان لم يحف دما رجليه يعني ان اذا انقضت
 مدة المسح وهو في الجاني ذهاب رجليه في البر لو نزع خفيه جاز المسح

اي كثر الميم في المشي
 بالفاصلة جدا لانه

خلاف اخر فانه يقول لا يحل الخف
 شدة يكون طهارة المعذرة كاملة في
 خفة وخص نقول طهارة خفة فاذا
 خرج الوقت يكون منقضة في اول الوقت
 روي

قوله وان كان القدم في موضع الظاهر ان هذا ليس
 بالنظر الى روي عن ابي حنيفة ان خرق الكثر
 العقب ينقض المسح والظاهر ان خرق الكثر
 الاخرين فانه ليس يحتاج الى البياض بل ذكره
 كثره وقوله في بيان ان قول ابي يوسف في ذكره
 في هذه المسئلة ليس بخلاف الفتوى
 محمد الا في

كذا في الكافي وعين المذهب وبعدهما أي بعد التزج المفسر غسل جملته فقط
 لسرانه الحديث السابق اليهما دون باقي الاعضاء قليل بلوغ الماء للقلب
 وقيل أصابته أكثر القدم قال في الفياوي التام غايته إذا مسح على الخفين
 ثم دخل الماء الخفيف ابتل في جلده قد رنلت أصابعه أو أقل لا يبطل مسح
 ولو ابتل جميع القدم بلغ الماء للقلب مسح روى ذلك غير أبي حنيفة رحمه الله
 ويحتمل الرجل الأخرى ذكره في حقه الفقهاء وغير الشيخ الإمام أبي جعفر
 إذا أصاب الماء أكثر إحدى رجله فيفرض مسح ويكون بمنزلة الغسل فيه قال
 بعض المشايخ وفي الأثرية هو الأصح وبعض مشايخنا قالوا لا ينقض المسح على
 كل حال وقد اقتصر في الكتب المشهورة على التوافق في الثلثة المذكورة فكانهم
 اختاروا الرواية الأخيرة تنوع جرمه في مسح على خفيه لأن المسح عليهما
 ليس كما على الخفين لا انفصال بينهما غير الخفين بخلاف المسح على خف ذي
 طاقين لو تنوع أحدهما في مسح جملته ظاهرا والخفين حيث لا يبعد مسح على
 تحته لأن الجميع شيء واحد فلا اتصال فصلا يخلق بوجوه المسح ولو تنوع أحدهما
 بطل حكمهما في تعيد مسح الجرمين الآخر مسح الخف لأن الانشقاق
 في الوطنية الواحدة لا يخفى فإذا انقضت في أحدهما انقضت في الآخر وقيل
 ينزع الجرمين الآخر لأن تنوع أحدهما كونهما لعدم التزج والاول أصح
 فيهم مسح في وقت تمام يوم ليلة أو مدة السفر أي تحول إلى الثانية
 بحيث يكون المجموع ثلثة أيام ولياليها ولو سافر بعدهما أي بعد يوم
 وليلة ينزع لأن الحديث سري إلى القدم السفر لا رفعة ومسافرهما يوم
 ينزع وقبلهما يومهما أي اليوم الليلة لأن خضعة السفر لا تبقى بدونها فالحاصل
 أنه إما أن يسافر المقيم أو يقيم المسافر وكل منهما ما قبل تمام يوم ليلة أو مدة
 المسح على الجيرة وهي عود جيرة العظم المسكورة وخرقة القرحه وهي
 موضع على القرحه وموضع الفصد والعصانة ما تشبهه خرقة لثام فقط
 كالغسل لما تحتها فلا يتوقف بمدة كالغسل في جمع به أي الغسل ولو كان
 مستحكما لما جمع به غسل أحد قدميه مسح أحد خفيه وجازة أي المسح على الجيرة

المسح على الجيرة ليس بواجب بل هو من المسح على الخفين والوجه
 لا يمسح على أحدهما أو كليهما في غير المسح على الخفين لأنه يورث
 إلى الجيرة بين الأصل والبدل ولو كانت الجيرة على أحدهما
 جملته على أصله وعلى البدل لا يورث إلى الجيرة على أصله
 بين الأصل والبدل ولا يورث إلى الجيرة على أصله
 الجيرة من غير المسح على الخفين لأن الجيرة من غير المسح
 فانه يورث إلى الجيرة لأن الجيرة من غير المسح
 ولا يورث إلى الجيرة لأن الجيرة من غير المسح
 روى غير أبي حنيفة أن الجيرة من غير المسح
 وهو الأصح وهو كذا في غير أبي حنيفة
 غسل الجيرة من غير المسح على الخفين
 الخفيف على الجيرة لا يورث إلى الجيرة
 أيضا بعد مسح على جيرة المسح عليه
 لأن المسح عليه كالغسل لما تحتها

الاولى

ولو شئت الجيرة بلها وضو لان في اعتبارها في تلك الحالة حرجا وترك
 المسح على الجيرة أن ضمة الأقدام يترك وإنما يجوز المسح على الجيرة إذا
 خرج من موضع أي موضع الجيرة بأن كان يغيره الماء أو كانت مشدودة
 بغير حلة أما إذا كان قادر على تحريكها فلا يجوز مسح الجيرة وفي كذا ينبغي أن
 يحفظ هذا فإن الناس عنه غافلون ولا يبطله أي المسح يسقط عنها
 أي الجيرة الأخيرة فإن سقطت في الصلوة عنه أي غير بطل مسح
 واستوفت الصلوة والآية وان لم تسقط عنه بغيره أما إن لم تسقط
 أو تسقط لكن لا غير فلا يمسح فلا يبطل المسح ولا ينافي الصلوة ولا
 يشترط في حجبها أي مسح الجيرة والخرقة والعصانة التثنية التنية
 الزاهدي لا يشترط فيها التنية في جميع الروايات وسنن التثنية عن البعض
 إذا لم تكن على الرأس أو يكتفي بالمسح على الكتف والعصانة ولا يشترط فيه كذا
 هو الصحيح كذا في الكافي فصد وضع خرقة وشدة العصانة قبل الجيرة مسح
 عليها بل على الخرقة وقيل إن أمكنه شد العصانة بلها عانة لم يجز والأحراز
 قيل إن كان حل العصانة وغسل ما تحتها بغير الجيرة جاز والأقدام والحكم
 في كل خرقة حادثة موضع القرحه وإن لم يضر جلدها بل نزعها عن موضع
 الجيرة بغير جلدها وبغير تحته إلى موضع الجيرة فبشدها ومسح موضع
 الجيرة وعامة المشايخ على جواز مسح عصانة المفصدة أما الموضع الظاهر
 في اليد يلي بين العقد من العصانة فالأصح أنه يكفي المسح ولو غسل بتبديل
 العصانة فربما يصل الماء موضع الفصد **باب مسح الخفين** **باب مسح**
 ثلثة خفين ونفاسين وأخافه الخفين من يفضله بالغة أي ينزع
 سنين أحسن من الرجم على الخافضة لأنه عرق لادمهم وغير العراف الذي
 غير الأحات عتامة إلى ما قبل فانه لا يخرج من الرجم لأن الله تعالى أجرى عادته أن
 المرأة إذا حبست بنته في الرجم فلا يخرج منه شيء لا داء بها أحسن به بغيره
 الرجم لمض كالولادة وكذا فان النفس في حكم المضة حتى تغتسل بها
 الثلث لم يقل لا بأس لأنه مختلف فيه كما سأل في قلاوذه لاخذه في حديث

الخفيف من المسح والنفاس والخافض كما ذكر في
 من يمسح على الخفين لا يورث إلى الجيرة
 خرج الدم من قبلها وأما قال بالفتنة في
 خرج الدم من جرة الخفين فانه حكمه
 سماه الظاهر
 اختلفت الروايات في التعريف بالخفين والنفاس
 بانها من الأحداث أو هي من التغيرين
 وهو الأصح لأن المسح على الخفين لا يورث إلى الجيرة
 ولما فرغ من الأحداث التي يكتفي بغيرها لا بأس
 منه وقوى

هذا ما تيسر في هذا المقام من بيان الحكماء في النفاس

والنفاس دم يعقب الولد وهو في الاصل دالة المرأة اذا وضعت فركه
نفاسا ونسوه نفاسا وليس الكلام فعلا يجمع على فعال غير نفاس
عشر اذ في الصحاح ولا قد لا فله لان خروج الولد اماره بينة على انها
من الرحم فلا حاجة الى يوبدها كونه من الرحم بخلاف الحيض اذ لم يوجد هناك
ما يدل على انها من الرحم فجعل الامم اذ من حيواته اربعون يوما لا ينفث
النفاس في حاله سلم وقت النفاس اربعين يوما وكل من الحيض النفاس
يمنع اجتماع تحت الازار كالمباشرة والتفحيز وحمل القبلة ومباشرة
ما فوقه وعند حرمه الذي يتقي موضع الدم فقط والصلوة والصوم لا ينافيان
عليه وتقضية فقط اي تقضي الصوم والصلوة لان الحيض يمنع وجوب الصلوة
وصحة اداؤها ولا يمنع وجوب الصوم ففسد وجوبه بانه يمنع صحة اداها فيجب
القضا اذا طهرت وتوطأ بلا غسل بانقطاعه لكانه ولما قل رخصتي
تغسل او يغضي وقت صلوة مع الغسل والتيمم اي حل وطهر من قطع
دمها لاكثر الحيض والنفاس وطهر من قطع لاقل من الاكثر بان يتقطع الحيض
لاقل من عشرة والنفاس لاقل من اربعين الا اذا مضى اوفى وقت صلوة مع
الغسل والتيمم في محل وطهرها وان لم تغسل لان الصلوة صارت دينيا
في دهرها فطهرت حكما فاذا انقطع لاقل من عشرة ينفث ثلثة ايام او
اكثر فان كان الانقطاع فيما دون العادة كان يؤخر الغسل الى وقت
الصلوة فان خافت الفوت اغتسلت وصليت والاداء في الوقت المستحب
لا وقت الكراهية وان كان الانقطاع على رأس عاداتها او اكثر او كان
مستداه فتخرج الاغتسل الى استحبابه وان انقطع لاقل من ثلثة اخرجت
الصلوة الى اخر الوقت فاذا خافت الفوت توضأت وصليت ثم في الصور
المذكورة اذا عاد الدم في العشرة بطل الحكم بطهرتها مستداه كانت او لم تكن
واذا انقطع لعشرة او اكثر فبقي العشرة يحكم بطهرتها ويجب عليها الا

فول تحت الازار يعني ما بين السرة والركبة
وضعية اللات حيث لم يغسل من الحيض والنفاس
اللفظ المصنوع لذكر الامر لان النفاس والحيض
والقربان والجماع والوقاع والمباشرة
والمباشرة كما في كتابها من النكاح والحيض
المصنوع في كتابها من النكاح والحيض
فيه النجاسة المباشرة ولا تكف زواج البانية

الاغتسال وقد ذكر ان في عاداتها ان ترى يوما ما ويوما طهر اياها عشرة
ايام فاذا رأت الدم تنكح الصلوة والصوم اذا طهرت في الثاني توضأت
وصليت ثم في الثالث تنكحها وفي الرابع اغتسلت وصليت بهذا الى العشرة
ويكفر تحلة اي وطئ الحايض لان حرمة نبتت بنقض طهرها وانما قضى مستداه
خبره قوله الثاني استحاضة غير اقل الحيض اي الثلثة والزائدة على اكثره
اي على العشرة او على اكثر النفاس اي اربعين او على عاده عرفت
لها وجاؤا اكثرهما اي عاده عرفت الحيض وجاؤا العشرة او نفاسا جاوز
الاربعين فان كانت لها عاده في الحيض كسبعة مثلا فرائت الدم اثني
عشرة يوما مثله ايام بعد سبع استحاضة واذا كانت لها عاده في النفاس
وهي ثلثون يوما مثلا فرائت الدم خمسين يوما فالعشرة التي بعد الثلثين
استحاضة هذا حكم المقعده ثم اراد ان يبين حكم المستداه فقال او على
عشرة حيض فبلغت استحاضة او على اربعين نفاسا وما رأت حامل
في الدم استحاضة اما الثلثة الاولى فلان الشرع لما بين اقل الحيض واكثره
واكثر النفاس علم ان الناقص عن الاقل والزائد عن الاكثر لا يكون حاضيا ولا
نفاسا فليكون استحاضة بالضرورة واما الرابع فلما ورد فيه في الاجاديت ان
تدفع الصلوة امام فرائها وتصل في غير ما فعل ان الزايد على امام فرائها
استحاضة واما الخامس ان دس فلان المستداه التي بلغت استحاضة حاضيا
في كل شهر عشرة ايام ما زاد عليها استحاضة فيكون طهرها عشرة ايام
واما النفاس فاذا لم يكن للمرأة عاده فتقاسمها اربعون يوما والزائد
عليها استحاضة واما ان يقع فلما عرفت في قول الباب ثم بين حكم الاستحاضة
فقال لا يمنع صلوة وصوم وطئ لقوله عليه الصلوة والسلام مستحاضة
توضأت وصليت وان قطر الدم على الحبر فبقيت به حكم الصلوة عبادا وحكم
الوطئ والصوم لانه لا انعقاد لاجتماعه على ان دم الرحم يمنع الصلوة والصوم
والوطئ ودم الرحم لا يمنع شيئا منها فلما لم يمنع هذا الدم الصلوة علم ان
دم حي لا دم حم فثبت الحكمان الاخران دلالة هو النفاس لانه التام التامين

طافته لا يبل منه الماء ولولم يبالغ في صيغته للشور لا يطهر وتثليث الجفاف
عطف على العسر وقد روي في ثلث الجفاف في قوة أي في العسر
والمراد بالجفاف انقطاع التقاطع لا البس فقد قاموا انقطاع التقاطع
نظام العسر كما أقاموا اجراء الماء في نظام الغسل ثلثا كما سباني اعلم ان ما لا
ينعمر اذا تحلل بطهر ابد عند ذلك لان الخس انما يبول بالعسر لم يوجد
عند أبي يوسف بطهر يغسله وتخفيف ثلث مرات بحيث لا يبقى له لون ولا
رائحة ويبقى فاذا كانت الحنطة منتفخة والبرغل في الماء الخس فطهر غسله
وتخفيفه ان تنقع الحنطة في الماء الطاهر حتى تشرب ثم تخفف في الماء
الماء الطاهر ثم تبرد وفعيل ذلك فيها ثلث مرة وتكون كل الحنطة في الماء
بالماء الخس في الماء الطاهر ثلث مرة وتكون العمل فطهر به ان تصب
ماء بقدر فيفعل حتى يحوالى مكانه والذين يصيب عليه الماء فيفعل ويعملون
الماء فيرفع ثلثي هكذا يفعل ثلث مرة ثم ان المعنى لما كان غلبة الظن
بالطهارة وكان حصولها مختلفا باختلاف الحال وبين بعضها اراد
ان يبين بعضها خرف قال وعلمني اي بطهر الخس بالماء ثلثا كان او
بدنا يغسله رطبا كان او يابا او فرك يابا ان طهر راس الحنطة
حتى انه ان لم يكن طاهرا لم يكف الفرك بل يغسله ولا فرق فيه بين الثوب
واليد في ظاهر الرواية وفي رواية الخس لا يطهر اليد بالفرك ويطهر
الجف عن الخس ذي جرم جف عليه اي على الجف ناله لكن بالارض كذا
رطبه اي بطهر الجف ايضا عن الخس ذي جرم رطبه على الجف باليد او
بولع فيه اي باليد ويطهر الجف عن غيره اي عن غيره ذي جرم غسل
و بطهر الصيفل كالماء والسيفل الكس ونحوه بالماء او بالارض
بالصيفل لانه ان كان حشنا او نقوشا لا يطهر بالماء ويطهر الباط
بحر الماء عليه غسل يوما وليدة كذا في التام فانه وقيل اكثر من ذلك
كذا في الحجة وقيل ليلة كذا في الوقاية تحت بعض اطرافه اي الباط
يصل على الطرف الطاهر منه مطلقا اي سواء تحرك طرفه الاخر بغيره ولا

وقال في الحنطة لم يغسل الا اذا كان يابا
اي الحنطة من فوق موضع الخس فالتساوي
اي ان الحنطة من فوق موضع الخس فالتساوي
بل انما طهره فانما يخرج من البول فانه لا ينجس
فحاشا ان يكون كغيره كغيره كغيره كغيره
الفرك الذي هو في اليد فانه لا ينجس
فحاشا ان يكون كغيره كغيره كغيره كغيره
اي ان الحنطة من فوق موضع الخس فالتساوي
فحاشا ان يكون كغيره كغيره كغيره كغيره
اي ان الحنطة من فوق موضع الخس فالتساوي

اولا وفيه رد على من قال انما يصل على الطرف الاخر اذ لم يتحرك احد طرفيه تحرك الا
و نظره الارض ليس في هذا الاصل لا للتيمم لان التيمم يقتضي
صعيدا طيبا وفي الصلوة تكفي الطهارة كذا الاثر المرفوض والخس هو
الستره التي تكون على السطح من القصب ونحوه وكلاء قائمان في الارض
فانها تطهر ليس بها الاثر والمقطوع من الشجر والكلاء يغسل ولا يكفي
فيها البس وذات الاثر ثم كما فرغ من طهره الغضائيات شرع في تيممها
الى الغليظة والحنطة وسيا ما هو مضمون ما فقال وعفي قدر الدرهم وهو يقال
في الخس الكشف يعني ان الموالد درهم الدرهم الكبير هو المنقال كما ذكره
الهداية لا يكون عنقه منه سبعة منا قبل كما هو المشهور وعرض المقع الكف
وهو داخل مفاصل الاصابع في الخس الرقيق يروي عن محمد بن نارة عن
مريض النوى وهو قدر الدرهم الكبير نارة اعنه في حيث المباح وهو قدر
عرض مقع الكف فوفى ابو جعفر الهندواني بنهما بما ذكره مما غلط متعلق
بقدر الدرهم كقول لا يוכל ولو من صغيره دفع لتوهم ان بول صغيره يطهر
يكون طاهرا او غائطا ودم حر وحر ووجاج ورون وعني وعني ما دون
ربع ثوب قبل المروية مع ادنى ثوب يجوز فيه الصلوة وقيل ربع موضع ابد
النجس كل ذيل والذين في وقدره ابو يوسف تشبه في شتر مما خف كقول
فرس بول ما يוכל وحذر طهرا لا يוכל كذا اي عفي ايضا بول اي بول ما
لا يוכל فان بول ما يוכל مختلف فنه انما يخرج كرو من الارض ما زاد عليها
على قدر الدرهم في الغليظة وما دون الربع في الخفيف لا يعفي الا بول ما
الذي روي على الخس كالمورد اي كالماء الذي روي عليه الخس لا ينجس
في علة النجاسة فمن اختلاف النجس لانه قد روي لا ينجس كان حمارا
فانها لب النجس لانه حقيقة فانه انما يطهر ما كان حاله كالمثنية او
صارت على العذر اذا صار ثوبا او لم يخلوا ونحو ذلك يصل على ثوب غير
مقر بطنية نجسة حتى لو كان مخراما لم ينجس عند أبي يوسف لم ينجس مطلقا
كما يصلى في ثوب اي كما كان ان يصل في ثوب طاهر فيه بلة ثوب

في القصب والصلابة البيت
نحوه

في القصب والصلابة البيت
نحوه

فان بول ما يוכל مختلف فنه انما يخرج كرو من الارض ما زاد عليها
على قدر الدرهم في الغليظة وما دون الربع في الخفيف لا يعفي الا بول ما
الذي روي على الخس كالمورد اي كالماء الذي روي عليه الخس لا ينجس
في علة النجاسة فمن اختلاف النجس لانه قد روي لا ينجس كان حمارا
فانها لب النجس لانه حقيقة فانه انما يطهر ما كان حاله كالمثنية او
صارت على العذر اذا صار ثوبا او لم يخلوا ونحو ذلك يصل على ثوب غير
مقر بطنية نجسة حتى لو كان مخراما لم ينجس عند أبي يوسف لم ينجس مطلقا
كما يصلى في ثوب اي كما كان ان يصل في ثوب طاهر فيه بلة ثوب

لف في النوى الخمس في أي في النوى الأولى لا يكون ظهور البلية فيه كما
 لو ظهر النوى فظرت تلك البلية منه فانه اذا كان كذلك لم يخرج الصلوة
 كذا أي كالنوى الملقوفة فيه في حوز الصلوة فلو وضع النوى في حال كونه
 رطبا على جدار تابس بما فيه من رطب او حتى عطف على رطب من طرفه
 أي في ذلك النوى فبشيء أي وقع النوى في رطب من طرفه فبشيء
 كذا لو مال حرم على ما في رطوبة من الخطه ونحوها ففعل بعضه حيث يظهر
 العاني وان لم يظهر في رطب من النوى في النجاسة التي هي في النوى اجانه حتى
 زالت النجاسة او غير ذلك أي غسل غير النوى في النجاسة فبشيء من رطب
 في ثلث اجانته او واحد بعد غسلها مرتين وعمر كذا أي ثلثا مبالغا
 الثالثة ظهور النوى في الماء وان كان القيس ان لا يظهر الا بصفت الماء
 علمه الغسل في الماء الحار كذا أي بالماء باول المراتب ثم الا حارة والماء
 التي غسل بها النوى حارة لا تنقل النجاسة في النوى الى الماء لكن تلك
 الماء في النجاسة كما في حال اللقاء أي عند ملاقات الماء بياه اتصاله به
 لا حال الانفصال عنه في الاظهر احد ازعماء ذهب اليه البعض وهو رواية
 عن الطحاوي ان غسل النوى في الماء عند انفصال الماء عنه فيظهر بناء على
 الاظهر النجاسة الاولى أي النجاسة الاولى التي انتقلت الى الماء
 باول الغسلات فيما اصح ذلك الماء فاما او عضوا بالثلاث أي الغسل
 ثلث مرات والوسطى بينهما أي النجاسة التي انتقلت الى الماء
 بالغسل الثانية يظهر بالغسل مرتين والآخرى مرة أي يظهر بالثلاث
 التي انتقلت الى الماء بالغسل الاخرى بالغسل مرة واحدة كما هو حكم المثل عند
 ملاقاته الماء وبذلك الاظهر الاجابة الاولى الا بالغسل ثلثا والثانية مرة
 والثالثة مرة وعلى غير الاظهر يظهر النجاسة الاولى بالغسل مرتين والثالثة
 والثانية بالغسل مرة وبالماء الثالث يخرج النوى عن النجاسة عند الانفصال
 وكذا الاظهر الاجابة الاولى مرتين والثانية مرة والثالثة بالاراقه والله
 تعالى اعلم **فصل في الاستحباب** في غسل النوى في رطب

بالاجابة بكون النوى في رطب
 بالاجابة بكون النوى في رطب

قوله في الاستحباب في غسل النوى في رطب
 قوله في الاستحباب في غسل النوى في رطب

والاستحباب طلب النوى عنه ونحوه بما في رطب في رطب كالبطن كاللول
 والغايط والمذي والمني والدم الخارج من احد السبلين كذا أي القمار خائفة
 فكذا في رطب لان رطب في رطب وان خرج من رطب في رطب في رطب في رطب
 السبلين استحبابا بخلافه كذا في رطب في رطب في رطب في رطب في رطب
 قال في الوقاية بعد قوله بلا عذر يدبر الاول ان في رطب في رطب في رطب
 بما قبله لان العذر اذا انقضى وان كان المراد في سنة لم يناسب بعده ونحوه
 العذر بقوله الاول الى وكذا قال في رطب في رطب في رطب في رطب في رطب
 ثم قال يدبر الاول ويقبل الثاني الادبار الذي الى جانب اليد الاقبال
 صفة ويدبر بالثالث صيفا ويقبل الاول والثالث ويدبر الثاني في رطب
 فان في السطح اقبالا او ادبارا مبالغة في التنقية وفي الصيف يدبر بالاول
 لان الحصة فيه مبالغة فلا يقبل اخر ازعماء ثلثا ثم يدبر مبالغة
 في التنقية ولا كذلك في الثنا فيقبل بالاول لانه ابلغ في التنقية ثم
 يدبر فيقبل للمبالغة والمرة في الوقوف أي الصيف الثنا مثله صيفا
 يعني تدبر بالاول يد الثنا يثبوت فربها والغسل بعدة أي في رطب او في
 ان يكون بلا كشف العذر فيقبل يدبر ثم يخرج المخرج بمبالغة ان لم يكن
 صاعما كذا في الظاهر ونحوه بطن اصبع واخذ ان حصل به النقاء
 او صبيحت ان يخرج الى رطبه او ثلث ان يخرج الى رطب او صبيحت الرجل
 اصبعه الوسطى على سائر الاصابع صغوا قليلا في ابتداء الاستحباب فيقبل
 موضع ثم يصعد بغيره اذا غسل مرات ثم يصعد بغيره ثم سبابة فيقبل
 موضع حتى يطهر ثلثه المرة تصعد بغيره واوسطها جميعا ثم يغسل فيقبل
 الرجل لانها لو ابدت باصبع واحدة كما جعل في رطب اصبعها قبله في
 فيجعلها فيقبل وهي لا تشبه في الظاهر وتغسل يد يمينها ويغسل
 غسل المخرج بجواره ما فوق الدرهم في النجس المخرج مفعول المبالغة
 الى ان ينقى متعلق يجب ولو بما الى ولو كان الغسل بعد از فوقي ثلثا
 فان للغير هو الانقاء لا العذر حتى لو حصل بواحد كفي ولو لم يحصل بثلاثة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "بسم الله الرحمن الرحيم" (In the name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful).

بہارِ ماضیہ
وفاقیہ
تہذیب و ادب
والی

فقد أول الوصية قال الحمد لله الذي
لأنه أول الوقت ظهر الإسلام

فإنه لم يثبت قطعهما أو سبع وأصغر قال إن
 الجحيم فيما نقل عنه قوله ما أو سبع والعلم بالوقت
 انتهى ذلك أن تقول بغير قوله ما أو سبع
 وارتفع فأن وقت الغشاء أسرع من الصف
 يكون أول وقت الغشاء أسرع من صف
 والشاء ولا يخفى أنه أسرع من صف
 زمان النوم والغفلة وإنما البراءة
 وسنن قوله هو لا يوجد في الشفيعي وأنى

التي حوت شفق وهو عند منية البياض الذي يغيب فيه وعند منية
 يعني لا طابق أهل التمس عليه حتى نقل أن الامام جمع الله ما ثبت عنه من حمل
 عادة الصبح الشفق على المدة في السوط قوله ما أو سبع وقوله هو لا يوجد
 والوقت منه أي من غروب الشفق إلى الصبح أما أوله فقد جمعوا أنه دخل تحت الشفق
 على اختلافهم فيه أما آخره فلا جماع السلف أنه يبقى إلى طلوع الفجر الآتي أن
 إلى أي من الظهور بالليل قبل طلوع الفجر عليها قضاء الغشاء بالاجتماع
 فلو أن الوقت ما وجب عليها هذا عند أي منية وعند منية وقت الوتر
 بعد الغشاء بلا خلاف في الأمر وهذا لا ينبغي على أن الوتر فرض عند وسنة
 عند منية كما ينبغي وقائدة الخلاف يظهر في موضعين أحدهما أنه لو صلى الوتر
 قبل الغشاء سبعا أو صلاها في فطره والغشاء لا الوتر فإن الوتر يصح
 وبعد الغشاء وحده عند لأن الترتيب قطعا مثل هذا العذر عند منية بعيد
 الوتر أيضا لأنه تابع لها فلا يصح قبلها والثاني أن الترتيب واجب منه و
 بين غيره في الفرائض حتى لا يجوز صلوة الفجر ما لم يصل الوتر عنه وعند منية يجوز
 أو لا ترتيب بين الفرائض والسنن ولا يجزئ أي الغشاء والوتر كفاية
 وقتها أي من لم يجد وقت الغشاء والوتر ما كان في بلد يطلع فيه الفجر كما تقول
 الشمس قبل أن يغيب الشفق لم يجبا عليه لعدم السبب الوقت ووقت
 التراويح بعد الغشاء إلى الفجر قبل الوتر وبعد لأنه لو قلست بعد الغشاء
 هو الأصح وقبل بين الغشاء والوتر حتى لو صلاها قبل الغشاء أو بعد الوتر
 لم يؤد ما في وقتها وقبل الليل كله قبل الغشاء وبعد ما قبل الوتر وبعد
 لأنها قيام الليل كما فرغ من بيان أصل أوقات الصلوة شرعا في بيان الأوقات
 المستحبة فقال ويستحب تأخير الفجر إلى ما يمكن فيه ترتيب أربعين مرة عادة
 أن تؤتم بان ظهر في وضوئه قال عليه صلوة والسلام أسفروا بأفجر
 بمائة عظم الأجر ويستحب تأخير الظهر للصفح للآية أو لقوله عليه السلام لا يظفر
 فإن شدة الحر فرج جبهتهم وتأخير الغشاء إلى آخر الثلث الأول بان يكون
 ابتداء قبل آخر الثلث واستهوا تأخير آخر الثلث ولو التجهيز وبه يوفق بين

بلد غبار

بين قول القدر وروى إلى ما قبل ثلث الليل قول صاحب الكثرة إلى ثلث الليل
 وتأخير الوتر إلى الفجر للوائح بالانشاء وإن لم يبق به وقت قبل النوم لقوله
 الصلوة والسلام من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتره أوله فرفع أن يقوم
 آخره فليوتره آخره ويستحب تأجيل ظهر الشاء لما روى عن أبي عبد الله
 أنه عليه السلام كان يصل الظهر في أيام الشتاء ما ندرى ما ذهب في النهار لكنه أو
 ما بقي منه رداءه حمد ويحتمل المغرب لما روى أنه عليه السلام كان يصل
 المغرب أو عتبت الشمس توارت بالحجاب أو البخاري وسلم ويوم غيم يحيل
 العصر والغشاء لأن في تأخير العصر احتمال وقوعه في الوقت المذكور في تأخير
 الغشاء لتقليل الحاجة على اعتبار المطر والطين وتؤخر غيرهما يعني الفجر و
 الظهر والمغرب لأن الفجر والظهر لا يراه في تأخيرهما والمغرب كاف وقوعه في كل
 الغروب لشدة الانسنان فلا يصح صلوة حجة تلاوه كانت تلك التلاوة في
 الوقت الكامل صلوة حيا وحضر قبل أي قبل الأوقات التي ذكرت بقوله
 حال الطلوع والامتناء والغروب وهو ظرف لقوله لا يصح أو الأعم منه
 من قوله لا يصح صلواتا أو ما لا يكره في الوقت الغروب لأنه إذا ما وجبت لأن
 سبب الوجوب من الوقت أن تؤد قبله أو إذا ما كان وجبت لم يكره فعلها فيه
 لما يكره تأخيرها الكفاية لا يكره فعله بعد خروج الوقت وإنما يحرم تقويته
 قالوا المروءة سجدة التلاوة ما تلاها قبل هذه الأوقات لأنها وجبت كاملة
 فلا ينادى بالتأخير إنما إذا تلاها فيها في زاد أو ما فيها بذكرها كمن كان في
 تأخيرها بعد رها في الوقت تحتها لا يفتون بالتأخير بخلاف العصر والامتناء
 بصلوة الجنائز حضرت قبل هذه الأوقات فان حضرت فيها جازت بذكرها
 لأنها أدت كما وجبت أو الوجوب محضه وهو فضل والتأخير مكره إنما لم يحرم
 المذكورات في هذه الأوقات لأنها الوارد عنها في الحديث بناء على أنها
 أوقا بعد فيها عند الشمس كذا أي كما جاز العصر وقت الغروب جازت تطوع
 بداء فيها أي تلك الأوقات تؤد راداء فيها وقضاء تطوع بداء فيها
 فافسده لما تقرر أن ما وجبت فضا يؤدى ناقضا والأفضل في الأولين

اعلم ان كرامة النفل في الاوقات المذكورة
مقتضية لبيانها بطريق القصد حتى لو وقع فيه ما
فلا كرامة فيه من غير ان يكون النفل افضل
قال رجل اراد ان يطعم الفقير
فلما صلى ركعة التطوع بعد الفريضة
لانه وقع في صلوة التطوع في وقت
الامة نوى تطوعا كان في وقت
تعيين من كرامة النبي وقد اخرج عنه
رواه من في الثقلين في قوله في وقت
في صلوة العصر فانه يتبرأ من كرامة
تصدق ثبت

يعني تطوعا بداره فيها او نذر اداءه فيها القطع القضا في الوقت الكامل
ذكره الزيلعي وذكره طبع الطبع واداء صلوة العصر الى ان يكون النفل سوى
سنة الطهر فانها لا تكون في ركعة الكدور في الطواف ما بداهه فان
يكونه الفاشية في هذه الاوقات الا في وقت الايام فان القضا فيه
مكروه ولا صلوة للجماعة وحده الصلاة فيها وكراهة ما سوى الفاشية
عند خروج الامام الى صلاته في المنبر للخطبة اطلاقها لتناول جميع
الخطبة للخطبة للخطبة والخطبة في الخطبة في الخطبة في الخطبة في الخطبة
حتى يقع في الصلوة لا في غير الخطبة وسبب تحققة في باب صلوة الجمعة
انما في الصلاة وانما كراهة في غير الخطبة في الخطبة في الخطبة في الخطبة
الشريعة تكون الصلوات في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
وقال صاحب النهاية الفاشية يجوز وقت الخطبة في غير كراهة واختاره فيها
قوله لكون الاعتماد على كراهة الجمع في وقت كراهة خلافا لكتبة
فانه يجوز الجمع بين الظهر والعصر في وقت الغش بعد ركعة والرضى و
السفر بل يخرج فان الحاجب بين الظهر والعصر في وقت الظهر في عرف
وبين المغرب والعش في وقت الغش في وقت ركعة ظهر في وقت عصر
تقصيرها فقط وعند الشافعي في وقت الظهر مع العصر في وقت الغش بناء
على ان وقت الظهر العصر واحد وكذا وقت المغرب والعش في وقت عصر
بالعذر كما في حصارها في وقت الغش في وقت ركعة ظهر في وقت عصر
في السببية في وقت الغش في وقت ركعة ظهر في وقت الغش في وقت عصر
او ظهر في وقت الغش في وقت ركعة ظهر في وقت الغش في وقت عصر
خلافا لانه قد نفي في الاصول **باب الاذان** هو لغة الاعلام وشرا
اعلام في الصلوة بوجه مخصوص ويطلق على الاوقات المخصصة
ثم كراهة في الاوقات في الاوقات في الاوقات في الاوقات في الاوقات
والكراهة في الاوقات في الاوقات في الاوقات في الاوقات في الاوقات
لا قبله لا بعده الا للقسا لانه وقت القضا وان فات وقت الاداء لقوله

علمه لئلا يفسد ما اذا ذكره فان ذلك وقتها اي وقت قضاها فيعاد ولو
اذن قبله اي قبل وقتها بغير بيع التكبيرة متعلق بقوله من بداهه فان يقول
في ابتداء الاذان الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
لا ترجيع هو من يخفض بشرا ودين صوته ثم يرجع فيه جمع بهما صوته
يضع المؤذن اصبعه وحاز وضع يده في اذنه لما روي انه علمه
قال لبدال اجعل اصبعك في اذنك فانه ارفع لصوتك وان تركت
فلما ليس لانه ليس من اصلية وتيسر كل اي تمهل ولا يسرع
يلتفت في الجملتين يميناً وبدا ان امكن السماع بالنيات في مكان
لما روي ان بدا الاذن الله تعالى عنه لما بلغ في الصلوة في الفلاح
حول وجهه يميناً وبدا ولم يستدرك كيفية ان يكون الصلوة في اليمين
والفلاح في اليسار وقيل الصلوة في اليمين واليسار والفلاح في اليمين
الاول كما قال الزيلعي والاستدراك في موضعين اذا كان المنيذنة بحيث لو
حول وجهه مع ثبات قدمه يحصل الاعلام استدارتها فيخرج راسه من
الكوة اليمنى ويقول حي على الصلوة ثم يذهب الى الكوة اليسرى ويخرج راسه
ويقول حي على الفلاح ويقول بعد الفلاح اذان الله اكبر الله اكبر الله اكبر
النوم من لما روي ان بدا الاذان الى رسول الله تعالى صلى الله عليه وسلم
فوجهه لما قال الصلوة في النوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم احسن هذا جعله
في اذانك وحقق الخبر لانه يؤدي في حال النوم والغفلة فحق خبره
الاعلام كما حقق بتطويل القوائم كذا اي كذا الاذان والاقامة في عدد التكبير
كأن قرأ بينهما ما ان الاقامة يكون بداهه وضع الاصبع في اذنه وتكون حجة
وهو الاسراع في التكبير في زيادة قد قامت الصلوة بعد فلاحها اي بقوله
حي على الفلاح مرتين وانما لم يقل بلاثلاث في الجملتين لانه لم
قال كذا فيهم عدم جواز اصلا وقد قال الامام الترمذي لا يجوز في الاذان
الا لاسيما يتطرون ويستقبل فيها اي في الاذان والاقامة في القبلة و
لا يتكلم في اثباتها ويؤوب التثويب يعود الى الاعلام بعد الاعلام ويؤوب

قوله المنيذنة بكسر الميم المقابلة قوله
في الكوة الخاف وتثنيها في الكوة
البيت والكوة بفتح الكاف لغة

قوله في الكوة الخاف وتثنيها في الكوة
البيت والكوة بفتح الكاف لغة

كل يده على متعارف يهلهما ويجلس بينهما اي الاذان الاقامة الاولى لم يرب
استشعار قوله يتوكل على الله تعالى فلا ان التوكل على الله تعالى
وهم في الموضع خرون لضيق وقتها والى الثاني فلا ان التوكل على الله تعالى
بأدنى الفصل احترازاً عنه وما في المصلحة بهما اي الاذان والاقامة
لثانته واحدة واولى الفوائت وقدرته اي الاذان للمصلي في الفوائت
وقوله تبارك الى انه لا يحر في الاقامة بل في ايها في الكل حاز الاذان في كل
والصبي المراهق والعبد ولد الزنا والاعمى والاعرج في تركه لم يجز في صبي لا
يعقل والمراهق والمجنون السكران والنفساق والقاعد اي في تركه
قاعدة الا ان تؤذن لنفسه مرة واحدة لانه الاذان وعدم الحاجة الى
الاعلام وتعاذوا لا يحرين وهما الفاسق والقاعد كذا اي كما ذكره
اذان السبعة المذكورين كره اقامتهم اقامة الحديث لكن لاتعاد اقامتهم
لعدم شرعية تكرار الاقامة وما في بهما اي الاذان والاقامة المصلي
في المسجد جماعة وفي بيته بمفرده لا اولى اي المصلي تركها اي الاقامة
وللثاني اي المصلي في المسجد تركه اي الاذان اي كالاقامة
بخلاف الثالث اي المصلي في بيته بمفرده لا يكره كما قال في الوفاة
وما في بهما المصلي في المسجد جماعة او في بيته بمفرده تركها
للاوليين للثالث وانت جدير بان المصلي ترك كل واحد منهما
لم يترك المصلي في المسجد جماعة والمترك واحد منهما فلم يفهم منه ان اذنت
عبارة ههنا الى ما ترى وتركها اي الاذان والاقامة تلفظ لانهما من
الجماعة المستحقة اقام غير اذن بغيبته المؤذن لم يكره وان
اقام بحضوره كره ان يحضره اي باقامته وحسن السامع للاذان و
الاقامة يقول ما قال المؤذن الا الحاملين فان حضراهما اسرعوا الى الصلوة
واسرعوا الى ما فيه يحتاجكم في اعادة الاستدعاء وقوله الصلوة غير النوم
فانه ايضا كذلك بل يقول في الاول لاحول ولا قوة الا بالله او ما شئت الله
كان وفي الثاني صدقت وبررت ويحول عند قوله قد قامت الصلوة اقامتها

فقد وافقت الحديث وانما كبر اقامة الحديث دون
اذانته مع انها من اذان عظيم لا يجوز رفعها
لان باقامة الحديث يلزم الفصل من الاقامة
وان شئ في الصلوة بالتدريج

الله وادامها الى يوم القيمة رجل في المسجد يقرأ القرآن فيسمع الاذان لا يترك الاذنة
لانه احابه بحضوره لو كان في منزله ترك الاذنة وجب في النظرية **باب**
شروط الصلوة الشرط الاول ان يتوقف عليه جود الشيء ولا يدخل فيه لم يقبل
التي تقدمها لان في حال جعله صفة كاشفة لثبته او ليس في الشرط
لا يكون مقدا حتى يكون اخترازا عنه منها طهر نوره مكانه فرضت وطهر
بدنه ومن حدثت هذه العباد حسن في عباد الكفر والوفاء كما لا يخفى على
اهل الدار عادم نوب صلوته قائما بركوع وجود لان القعود من
العبادة الغليظة وعدم اداء الاركان وفي القيام كشفها واداء الاركان
فيميل الى ايها شياء وتؤدى قاعد اعمى بها لان الشرع وجب في الصلوة
وجو الناس والركوع والسجود لم يجب الا في الصلوة وكيفية القعود
يقعدوا جلوسا الى القبلة لكون السجدة واحدة كونه خيرا او اقل من غيره
طاهر بحد صلوته فيه لان فرض الشرع عام لا يخص بالصلوة وفرض الطهارة
مخصص بها وواحد ما روي طاهر لا يصلي عريان لان ربع الشيء يقوم مقام
كله في الاثر فيجعل كل طاهر في موضع الغزوة يتوحيه بحسن منع
غير الصلوة بان يكون بنوع مثالا بحسن قدره وبين ويتوحيه قدر ثلثه
وراهم اقلها اي ايها اقل حاسة اوجب للصلوة وان منع الخس
ربع احد هما تعين الاثر للصلوة فيه لان الربع حكم الكل كما تروى في احد
بحسن وربع الاثر طاهر تعين الاثر كما تروى في احد وحدثت عريانة ثوبا بستر
بدنها وربع راسها بسترها حتى لو تركت ستر الراس لم يحر صلواتها لما
عرفت ان الربع حكم الكل فصارت تاركه ستر الراس مع الامكان ولا يجب
الستر في اقل من ربع الراس حتى لو تركت ستر الراس حازت صلواتها اذ ليس
لما دون الربع حكم الكل ولكن السجدة او في تقليد الاثبات في عادم من ترك
التحسين سواء كان في بدنه او ثوبه ومكانه يصلي مع التحسين ولا يعيد الصلوة
لان التكليف فيك الوضوء ومنها اي في الشرط ستر العورة وهي في
العورة بل دخل تحت سترته قال سترت بعبارة الى تحت ركبته فاركبته

فقد وافقت الحديث وانما كبر اقامة الحديث دون
اذانته مع انها من اذان عظيم لا يجوز رفعها
لان باقامة الحديث يلزم الفصل من الاقامة
وان شئ في الصلوة بالتدريج

فقد وافقت الحديث وانما كبر اقامة الحديث دون
اذانته مع انها من اذان عظيم لا يجوز رفعها
لان باقامة الحديث يلزم الفصل من الاقامة
وان شئ في الصلوة بالتدريج

فقد وافقت الحديث وانما كبر اقامة الحديث دون
اذانته مع انها من اذان عظيم لا يجوز رفعها
لان باقامة الحديث يلزم الفصل من الاقامة
وان شئ في الصلوة بالتدريج

عوره وتوجه الالة اي يكون عوره في الرجل يكون عوره في الالة تقع ظهرها او
 بطنها فانها في الرجل ليس بعوره وفيها عوره وتكون اي نحو الالة المكتوبة
 والمدة وام الولد في كون ظهرها وبطنها ايضا عورة الحرة اي جميع
 اعضائها عورة الا وجهها وكفيها وقدمها فانها لا يحسد من عورتها
 الا يبيد بها وفي كفيها زنا وعورة وفي الخبيث الى كشف وجهها خصوصا
 في الشبهة والحكمة والنكاح ونقطة الخبيث في الطقات وظهور
 قدمها خصوصا الفقير من ان يكون عورة في قوله تعالى على ما قالوا الا ظهرها
 اي ما حوت العادة والجملة على ظهوره ويرى ان القدم عورة بعد الصلوة
 كشف ربع عورة عورة غليظة كالقبيل والذكر عورة كما عداها
 في البطن والخذ وعنده اي يوسف بعد كشف نصفه ذكر العورين اذ
 الى الشبهة بينهما في الحكم فلهذا قال صاحب الهداية والعورة الغليظة على
 هذا الخلاف في الخلاف في الكشف المانع انه مقدار الربع والنصف
 وكل مذكورة وانثنية اخر اذ عداها قال بعضهم الذكر والانثيان عضو واحد
 ورأسها وشعرها اي شعرها مطلقا اي النازل وغيره واذا نزل
 ذكرها المتدني اخر اذ عداها اي الناصب فانه تابع للصدر عضد خرقه
 وكل انكشف عورة او قام المصلي على كسبه مع عورة الصلوة
 او قام في صف النساء قدر اداء ركن اي زمانا يمكن فيه اداء ركن
 اركان الصلوة فسد صلوة عند اي يوسف لان المفرد فيها وعند
 محمد لا تفد فام مذكورة اي الركن لان المفرد اداء ركن في الصلوة مع لم يوجبه
 فيه تقدير الاداء اذ لو ادرك ركن مع الاكث في سعة اتفاقا ولو لم يثبت جاز
 اتفاقا ومنها اي في الشرط استقبال عن الكعبة لكي اجماع حتى لو
 في سببه كان يصل حيث لو ازيل اليه ان وقع الاستقبال على عن الكعبة
 واستقبال جهة اخرى وهو الاتفاق في الموضع لو ازيلت لم يكن يقع
 الاستقبال على عنها بل على جهة اخرى في الوجه اذ التكليف الاكث في سعة
 وقبل كسبه على الاتفاق ايضا استقبال عنها قالوا فانه الخلاف في ظهرها

مدرسة الشافعية في هذه المسئلة بالانجيل
 رواة الفقه في هذه المسئلة بالانجيل
 الصادق قال انما جسد بالفارسي بشان
 الزخا به بر فاستن

في استنطائته عن الكعبة فعند شيطانه وعند غيره لا وجهها ان يصل الخط
 الخارج في حين المصلي الى الخط المار بالكعبة على اقامته بحيث يصل قائما
 او نقول هو ان تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في الزاوية فيخرج جانبا
 العينين كفي مثلث كذا قال النخعي التفتت ان في شرح الكف في يعلم منه
 انه لو انحرف عن العين اخرجها لا يؤول به للقبالة بالكلية جاز مودة قال
 في الظهيرة اذا تيامن او تياسر يجوز لان وجهه لا ان يقوس فعند التيامن
 او التياسر يكون احد رجليه الى القبلة وعن بعض الفارسي ان قال قبله
 البتة الكعبة وقبلة اهل السما البتة المعبود وقبلة الكروبيين الكري
 وقبلة جملة العرش العرش ومطلو اكل وجه الله تعالى كذا في الظهيرة و
 قبلة العاجز نحو التوجه الى القبلة مع علمه بجهتها لا يخاف في عورة او
 مرض ولا يجد في قوله اليها او كان على جنب البحر جهته قدرة اي الى
 اي جهته قد علمه وتجرى المصلي التي يذل المحمدي لئلا المقصود كذا
 اي شبهة القبلة علمه بطلان الاعلام او شر المظلام او نظام القيام
 وعدم التحيز فان الاتحاض في ان الله تعالى علمهم اجمعين تحروا وصلوا
 لم ينكر عليهم الرسول عليه السلام والتقرير دليل الجواز ولم بعد الصلوة ان
 اخطاء لان التكليف كسبه ولا وسع في احصائه جهة حقيقة فصارت
 جهة اخرى بها جهة الكعبة للمتابع بها وقد قيل قوله تعالى فانيما تولوا فقم
 وجه الله اي قبلته الله شئت في الصلوة حال الاستباه توقف ان شرع
 فيها بلكاخر لان قبلته جهته تحريم لم يوجد وان علم فيها اي في الصلوة احصائه
 لان بناء القوي على الضعيف فاسد وحاله بعد العلم القوي في حال قبلته ولو علم
 احصائه بعد اي في الصلوة تحت صلوة لم يوجب المقصود لان وجهه
 لا يعتبر خصوصا بل حصول العبرة بالسعي الى الحقيقة ولو علم فيها اي في الصلوة
 او تحول رايه بعد الشروع بالتحيز استند في الاول الى جهة الصلوة في
 الثاني الى جهة تحول رايه اليها تحري كل في المصلين جهة يعني ان مثلا
 ام توما في ليلة مظلمة تحري في صلي الى جهة اخرى القوم وصلوا كل منهم الى جهة

فقد لم يوجد كذا في عامة النسخ والاصوات
 حذف الواو ليكون فيه الف واللام
 الشروع بذكر انما يعبد بالوجه والاصوات
 فيها اما اذا علم بعد الفواع منها فاما كذا
 المص ٩ ههنا
 فانه اذا وجد في النسخ
 الى النسخ

امامه فلا بد في التمسك ولو نوى حين وقف امامه موقفا جازعا لم يشك
 ولو نوى الاقتراف به لم يبين الظاهر ونوى الشروع في صلوة الامام لا يخرج
 جزيه وتنصرف الى صلوة الامام الا افضل للمقتدي ان يقول اقتديت بمن
 امامي او بهذا الامام قال الربيعي الا افضل ان ينوي الاقتراف بعد تكبيرة الامام لم يكن
 مقتديا بالصلوة **اقول** فيه بحث لان الافضل ان كان ان ينوي الاقتراف
 بعد تكبيرة الامام ثم ان يكون الافضل تكبيرة المقتدي بعد تكبيرة الامام لان التكبير
 اماما مقارنا بالنية او متاخر عنه وسأني ان الافضل ان تكبيرة المقوم مع الامام
 وينوي الامام صلوة فقط لا امامة للمقتدي. اذا ام الرجل واختلف في
 النية اذا المقتدي محاذة واما اذا اقتدت محاذة لرجل فذا صحت اقتداه
 الا ان ينوي الامام امامته وسأني لانه زيادة تحقيق في مسئلة المحاذاة
 انشأ الله تعالى باب **صفة الصلوة** ليرى فرائض منها التحريم
 جعل الشيء محرما والربا لتحقيق الامانة وحضت التكبير الاولى بها
 لانها حرم الاشياء المباحة قبل الشروع بخلاصة التكبيرات. وهي التكبير
 اي الوصف بالتكبير بقلوب القادرين بالتحذف وهو ان لا يأتي باللمة في منزلة الله
 ولا في باب التكبير بعد رفع يديه هو الاصح لان فعله في التكبير غير الله تعالى
 والنفي مقدم جدا اذ نية اي يرفع حتى ياذي بابه فنية حتى اذنية كذا
 في الكهانة وقال في النجاشي وممن طرد في اربابته حتى اذنية وبعد رفع
 اليه كذا بديه هذا متكبرها هو الصحيح لانه يستلزم وعلى هذا تكبيرة القنوت
 والاعمال والمنازلة. والاصح كمالها اي غير مفرقة ولا مضمومة بل مشددة
 وقارنت النحرية بما يدل على النظم نحو الله اجل او اعظم او الرحمن الكبر
 وبالنسبة نحو سبحان الله والتهليل نحو لا اله الا الله وبالفارسية نحو
 خدای بزرگست كما لو قرأ بها او ذكر في غيرها لا بما يدل على العباد نحو
 راعوني فالحاصل ان يجوز ان يبدل بكوايد على نحو النظم والاسلوب
 وجها ربه اي بالتكبير الامام وكرمه المقوم ستر الافضل عند التمسك ان تكبيرة
 المقتدي مع الامام لانه شركه في الصلوة وحقيقة التمسك في المقارنة

قوله سائر ان افضل اي على قول الامام
 على قوله ما لا افضل ان تكبيرة المقوم
 بحيث يتصل بغير الله كغيره من كلامهم
 في كلامه على ان الله في شدة بين وجه
 في كلامه على قول الربيعي بناء على قوله
 فيكمل ان يكون والله اعلم

قوله لا بد في فعله اي رفع اليدين وقوله
 والنفي مقدم اي في كلمة التوحيد التي
 هي اصل التكبير والتسمية

وعندهما افضل ان تكبيرة بعد لانه تتبع للامام في التسليم عند روعا كذا في الكفا
 ولو قال المقوم اكبر قبل قول الامام ذلك الاصح انه لا يكون شارعا في الصلوة
 عند جميعهم اعلم انه لو فرغ من قوله اكبر قبل فراغ الامام لا يكون شارعا كذا
 في الحاشية. وهي اي التحريم شريطة عندنا وعند ابن كرس وفائدة الخلف
 الظاهر في جواز بناء النقل على جهة الفرض حتى لو صلى الظاهر يصح ان يقوم الى
 النقل لما احرام جديد وعنده لا يصح الا احرام جديد وهو البناء انه اذا
 كانت شرط كان ثوبا النقل شرط ادى به الفرض وهو جازم كالنحوض
 للفرض وادى النقل واذا كانت ركنا كان ثوبا النقل شرط الفرض وهذا
 لا يجوز والمذكورات سنن يعني رفع اليدين للحركة ونشر اصابعه وجها
 الامام بالتكبير ومنها اي الفرائض القيام في الفرض يعني ان فرضه القيام
 مخصوصه بالصلوة المفروضة ولا يكون فرضا في النقل حتى جاز اداؤه بدونه
 كما سأني في بابه وفيه يضع يمينه على يساره وتحته يمينه وعند ابن كرس
 على صدره وصفه الوضع ان يضع باطن كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى ويخلق
 بالخصر والايهام على الرسغ ويسرسل يديه في قوته الركوع وبين تكبيرة العبد
 فالحاصل ان كل قيام فيه ذكر سنون فغية الوضع وكل قيام ليس كذلك
 فنية لا رسال ويبنى اي يقرأ سبحانه اللهم الا قوله جل ثناؤه فلا
 يأتي في الفرائض لانه لم يأت في التسمية ستر ان ام او انفرد او اقتدى
 ستر او كما قيل الجهر حتى اذا اقتدى حين يجهر لا يأتي ولا يوجه اي
 لا يغم الى التسمية قوله اي وجهته جهره خلافا لابي يوسف فان عنده اذا
 فرغ من التكبير يقول اني وجهته جهره الذي اه وعندهما لو قاله قبل التكبير
 لاحضار القلب فحسن ويتعذر ستر القراءة لا لالتقاء فيتعذر المسبوق
 في قضاء سبق لا للمؤتم لان المسبوق يقرأ ولا يثنى لانه انشأ حال اقتدائه
 فيتعذر فالمؤتم يثنى لا يقرأ فلا يتعذر ويؤخره اي التعذر غير تكبير
 العبد لانها بعد التسمية فينبغي ان يكون التعذر متصلا بالقراءة لا بالتسمية
 وهي اي المذكورات ايضا سنن يعني وضع اليدين على اليبس والارسل

قوله سائر ان افضل اي على قول الامام
 عند جميعهم افضل ان يكون شارعا في الصلوة
 اقتدا لا يقال ان يقول بغير الله كغيره من كلامهم
 يكون شرط عندنا وعند ابن كرس وفائدة الخلف
 لا خلاف في قوله ايضا في كذا في قوله
 يكون شرط عندنا وعند ابن كرس وفائدة الخلف
 الركبة والفرض وضع باطن كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى
 فيكون بين الاجزاء على وجه النظم والاسلوب
 التسليم كقوله تقدم في قوله على اليبس والارسل

في قعود الركوع وبين تكبير الشاء والتفوق ومنها اي الفريض القراءة
 فرضها اي القعود العالي فافروا ما تيسر منه وما دونها خارج بالاجماع وعندنا
 ثلث ايات قصار واية طويلة والمكتفي بها سبي ما سألني ان قرأه الفاتحة
 وضم سورة او قعدا اليها واجبت فيه تركه وقراء الفاتحة وتسمى اي يقول
 بسم الله الرحمن الرحيم ستر فيها فقط اي تسمى في سورة بعد ما وتبين اي
 يقول بين بعد اي الفاتحة ستر سواء كان ما او ما او ما او مفردا و
 يقيم اي الفاتحة سورة او ثلث ايات في اي سورة شئت وما سوى الفاتحة
 والضم سنة فيكون التسمية سنة يؤيده ما قال في مراح الدرر روى الحسن عن
 ابي حنيفة ان المصل يستمي اول صلوة ثم لا يعيده لانها شرعت لافتتاح الصلوة
 كالنقود والثناء وهي اي الفاتحة والضم واجبان قراء الفاتحة ليست
 ببركن عندنا وكذا ضم السورة اليها خلافا لثاني في الفاتحة وما لك فيها
 له قوله صلى الله تعالى عليه سلم لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وسورة معها
 قوله عليه سلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب كذا في الهداية واخره في الامام
 الحسن علي قول مالك فيها بان احدا لم يقل بان ضم السورة ركع وقطاع
 صاحب الهداية فيه ان قوله تعالى فافروا ما تيسر من القرآن والاباء عليه
 بنحو الواحد لم يجز لكنه يوجب العمل بقلنا بوجوبها لكن الفاتحة او جفت في
 يؤمر بالاعادة بتركها دون السورة وثلث ايات تقوم مقام السورة في الركعة
 فكذا هنا وكذا الآية الطويلة وسنتها اي سنة القراءة في السفر حكمة
 الفاتحة واي سورة شاء وامنة نحو الرجاء وان شئت وفي السفر احسن
 في الفجر الظاهر طول المصطلح والعصر العشاء والوساطة والمغرب قضا وفي
 الفجر بقدر الحال في الحرات طول الالرج ومنها اوساط الى لم يكن
 ومنها قصار الى اخر ومنها اي الفريض الركوع بكتبة خافضا اي خفا
 لانه عليه سلام كان يكثر عند كل خفض ورفع ثم يعتمد بيده على ركبته فجا
 اصابعه لا يند التفرج الا في هذه الحالة باسطة ظفيرة حتى لو ضمت
 اليها على ظفيرة لا تستقر لارافعا راسه ولا منك وطئ في اي الركوع

سبحا اي لا يجان ربي العظيم اش ثلثا من ذنابه لقوله صلى الله وسلم
 من قال في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلثا فقد ترك ركوعه وذلك اذناه في حال سجده
 سبحان ربي الاعلى ثلثا فقد ترك سجده وذلك اذناه يكون ينقص منها ولو وضع
 الامام راسه قبل ان يتم المقعد ثلثا اثم في رواية والصحيح انه يتابعه كلما
 زاد فافضل المنفرد بعد ان يكون الختم على وتره اما الامام فلا يند على وجهه على
 القوم ثم يسمي اي يقول بسم الله الرحمن الرحيم رافعا راسه في الركوع و
 الامام يكتفي به اي بالتسبيح والمقعد يكتفي بالتسبيح يعني ربنا لك الحمد
 روى انه عليه سلام قال اذا قال الامام بسم الله الرحمن الرحيم فقولوا ربنا لك الحمد
 رواه البخاري وسلم قسم بينهما والقسم تنافي الشكر وفي الخط الامام ربنا
 لك الحمد افضل لانه الشاء والمنفرد قيل كالمقعد يعني يكتفي بالتسبيح قال
 الزبيدي عليه السلام المشايخ وفي المسوط هو الاصح لان التسبيح جفت عن علي
 التحييد ليس معه غيره ليجته عليه وقيل المنفرد يجزئ اي التسبيح وحده
 وهو رواية الحسن بن عرابي حنيفة رحمه الله قال صاحب الهداية هو الاصح وهو
 مستوي بعد رفع راسه وما سوى الايمن ان وهو كين الجوارح في الركوع
 حتى يطمين مفاصله ما سواه كبر الركوع ويقف الاصابيح والتسبيح وحده
 والتسبيح القيام متويا سني وهو اي الايمن ان في الركوع الذي هو
 في قعد بل الاركان واجبة لانه شرع لتكميل ركع مقصود بجلل القوة
 بعد رفع الراس في الركوع وبين سجدين فان الايمن ان فيها سنة لانها
 شرعت للفرق بين الركعتين فالج صلا ان تكمل الفرض واجبت مكمل الواجب
 سنة ومنها اي الفريض السجدة بكتبة لانه صلى الله وسلم كان يكثر
 عند كل خفض ورفع الا عند رفع راسه في الركوع ويضع ركبته على الارض
 لم يقل واضعا كما قال في الركوع خافضا لان التكبير يقارن للخفض هناك و
 لا يقارن الوضع به هنا ثم يضع يديه معتمدا على راحتيه لانه وانما في
 تعالى عنه سجدة الشاء على راحتيه ورفع يديه ثم قال هكذا كان يجز
 رسول الله عليه سلام ثم يضع وجهه بين كفيه بيده هذا اذنية عما قال

سبحا اي لا يجان ربي العظيم اش ثلثا من ذنابه لقوله صلى الله وسلم
 من قال في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلثا فقد ترك ركوعه وذلك اذناه في حال سجده
 سبحان ربي الاعلى ثلثا فقد ترك سجده وذلك اذناه يكون ينقص منها ولو وضع
 الامام راسه قبل ان يتم المقعد ثلثا اثم في رواية والصحيح انه يتابعه كلما
 زاد فافضل المنفرد بعد ان يكون الختم على وتره اما الامام فلا يند على وجهه على
 القوم ثم يسمي اي يقول بسم الله الرحمن الرحيم رافعا راسه في الركوع و
 الامام يكتفي به اي بالتسبيح والمقعد يكتفي بالتسبيح يعني ربنا لك الحمد
 روى انه عليه سلام قال اذا قال الامام بسم الله الرحمن الرحيم فقولوا ربنا لك الحمد
 رواه البخاري وسلم قسم بينهما والقسم تنافي الشكر وفي الخط الامام ربنا
 لك الحمد افضل لانه الشاء والمنفرد قيل كالمقعد يعني يكتفي بالتسبيح قال
 الزبيدي عليه السلام المشايخ وفي المسوط هو الاصح لان التسبيح جفت عن علي
 التحييد ليس معه غيره ليجته عليه وقيل المنفرد يجزئ اي التسبيح وحده
 وهو رواية الحسن بن عرابي حنيفة رحمه الله قال صاحب الهداية هو الاصح وهو
 مستوي بعد رفع راسه وما سوى الايمن ان وهو كين الجوارح في الركوع
 حتى يطمين مفاصله ما سواه كبر الركوع ويقف الاصابيح والتسبيح وحده
 والتسبيح القيام متويا سني وهو اي الايمن ان في الركوع الذي هو
 في قعد بل الاركان واجبة لانه شرع لتكميل ركع مقصود بجلل القوة
 بعد رفع الراس في الركوع وبين سجدين فان الايمن ان فيها سنة لانها
 شرعت للفرق بين الركعتين فالج صلا ان تكمل الفرض واجبت مكمل الواجب
 سنة ومنها اي الفريض السجدة بكتبة لانه صلى الله وسلم كان يكثر
 عند كل خفض ورفع الا عند رفع راسه في الركوع ويضع ركبته على الارض
 لم يقل واضعا كما قال في الركوع خافضا لان التكبير يقارن للخفض هناك و
 لا يقارن الوضع به هنا ثم يضع يديه معتمدا على راحتيه لانه وانما في
 تعالى عنه سجدة الشاء على راحتيه ورفع يديه ثم قال هكذا كان يجز
 رسول الله عليه سلام ثم يضع وجهه بين كفيه بيده هذا اذنية عما قال

وائل كان رسول الله تعالى عليه السلام واسم وضع يده اذ نزل
 وما زوى انه عليه السلام واسم وضع يده عند منكبته فجعل على حاته العذر
 للكم والارض ضامها اصبغة لا يندبهم الامهنا من يدنا اي عظمه اعضاءه
 بعد ابطنه في حذنه لما ثبت انه عليه السلام كان يفعل هكذا وقيل لا يفعل
 ان كان في الصف حذر انما اضر الحمار واضعها جلته على الارض بوجهها
 اصابعها نحو القبلة لقوله عليه السلام واسم وضع يده عند منكبته فليضع
 في اعضاءه القبلة كاستطاع والماء في خفض وتكون بطنها في حذرها
 ذلك استلها في سجده عطف على يمينه ووجهه في موطنه عليه السلام
 قدم الانف على الجبهة وان كانت اقوى منه في السجود لغير الارض واسم
 على ما يجد وجهه ويستقر في جبهته وهذا استقرار ان الساجد انما يرفع يديه
 راسه في ذلك فلا يجوز على القطب المالح والابن والذرة ونحوها الا
 ان يجد في الارض حجاز السجود على كونه عمامة اي دورية وقاصلة توضع
 كونه زينة او اوجده في الارض وحاز على ظهره فيصلي صلاته بان يصليها
 الظهر مثله اي اذ لم يصليها او صلى السجود عليه غير صلاته الساجد لم تحز
 في الزحام للزحف فلا يجوز في السجدة وان كرهه الا وان السجود على
 الكور في كل النوب كالانقضاء بالانف في السجدة فانه جازع عند اي حنيفة
 مع الكراهية بخلاف الجبهة فان سجود عليها وحدها غير عذر يجوز عند اي
 بل كراهية كذا في البدع والتحفة فيقول صاحب الكثرة وكراهية ما جدها منقورة
 فيه وطيبين في السجود سبحا اي لا يجان ربنا الاعلى مرات ثلثا
 من اذناه لما روي في الركوع وند ان يند على الثلث في الركوع سجود
 يحتم بالوتر كما في السجدة لانه عليه السلام كان يحتم بالوتر وان لم لا يطول
 على وجهه على القوم وقالوا ينبغي للامام ان يقول في السجدة لا تسكن القوم الثلث
 ويرفع راسه مبكرا لانه عليه السلام كان يركع عند كل خفض ورفع قبل مقدار
 الرفع انه اذا كان في السجود اقرب لم يحرك لانه بعد ساجدا اذا قرب من السجدة
 باخذ حكمة ان كان الى الجلس اقرب حاز لانه بعد حال فيتحقق السجدة

اي في ايام السجود ما كان يصليها
 دون السجود عليه فانه في الارض
 المذمومة في السجدة فانه في السجدة
 في طاهر العباد ان السجدة في السجدة
 عنه في الف موضع المسئلة في السجدة

الثانية وقيل اذا رايت جبهة الارض تحت حصى الرخ بين جبهته وبين الارض
 حاز في السجدة وكما في السجدة في السجدة وكما في السجدة في السجدة
 فرضية الركوع والسجود ثبت بقوله تعالى اركعوا وسجدوا والامر لا يوجب التكرار
 ولهذه لم يحكم تكرار الركوع فيما داشت فرضية تكرار السجود وما ذكره فقلت
 قد تقرر ان اية الصلوة جلية وبيان الجليل قد يكون بفعل الرسول وقد يكون
 بقوله فرضية تكرار ثبت بفعله المنقول عنه تواتر اذ كل من نقل صلوة
 الرسول نقل تكرار سجده واما وجه تكراره فبما انه تعالى لا يطلب فيه المعنى في
 اركع وقيل ان الشيطان امره فلم يفعل فتسجد مرتين ثم غيما له وقيل الاول
 اشار الى ان خلقنا في الارض والثانية الى اننا نعاد اليها قال الله تعالى
 منها خلقناكم وفيها نعيدكم ثم نكرمكم للقيام به رفع راسه ثم يديه ثم ركبته على
 عكس سجده ويقوم سواها لا اعتمادا على الارض كما ذهب اليه الشافعي ولا
 تعود فيقبل القيام سجدته الاستراحة كما ذهب اليه الشافعي والركعة الثانية
 كالاولى لكن الثانية لا تقود ولا ترفع يدها اي يفعل في الركعة الثانية
 كما يفعل في الاولى لكن لا يرفع ولا يرفع يدها اي يفعل في الركعة الثانية
 يديه كما رفع في الاولى وفيه شارة الى انه ياتي بالسجدة ثم السجدة الثانية
 فندرك قبل السلام وبعد وقبل التكلم قضاء في الصلوة يعني اذ انكر سجده
 ثم ذكره قبل ان يسلم او بعد سلم وقبل ان يتكلم سجده سواء علم انها في الركعة
 الاولى او غيرها لانها كانت في محلها الاصل في التكلم في الصلوة بقاؤها عنه
 لوجود المحل في الجملة لقيام الترخمة فلا بد من قضاؤها لانها لو لم يقض حتى
 خرج من الصلوة فسدت ويشهد عقبت سجده لان العود الى السجدة الاصلية
 به رفع التشهد لانه تبين انه وقع في غير محله فلا بد من التشهد لو ترك لم تحز
 صلوة لان الفقه الاخير فرض التشهد في كل سجدة ولو لم يشهد ثم
 يسلم كذا في البدع وتوجد سجده بها بغير رجل اليسرى ويجلس عليها
 ناصبا بمناء اصفا يديه بسوطيين على حذنه بوجهها اصابع يديه ورجله
 نحو القبلة كما روت عائشة رضي الله تعالى عنها انه عليه السلام كان

يقول القدرين على هذا ويشهد بان سعادته في الدنيا عنة وهو الخيرات
والصلوة والطهارة السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا عبده ورسوله
التي جمع تحية وهي الملك وقيل البقاء الدائم قبل العظمة وقيل السلامة اي السلامة
في الآفات وجميع وجوه النقص قال ابن قتيبة انما جمعت التحيات لان كل واحد
في ملكهم كان له تحية تحيي بها فقبلنا قوله النبي بقوله اي الا لقا الله الى على
الملك تحية لله تعالى والصلوة قال ابن منذر وبعض ان فعية هي الصلوة
اي قبل كل الصلوة وقيل الرحمة وقيل الادعية وقال الزهري العبادات و
الطيب قال لا ترون الكلمات الطيبة وهي ذكر الله تعالى وما والاها قبل الاعمال
الصالحة وتقيم عليه بها اي في القعدة الاولى اي في الايام الصلوات و
يكتفي بالتحية فيما بعد الاولين غير لينة ولا صلوة المغرب وان خرج عنة
او سكت جاز لكنه ان سكت عند المساء وان سجد او سجدت سجدة سجد في
رواية الحسن بن علي حينئذ فلاحوا ان لا يشركها وان كان الصلوة ان لم يوجع و
ما سوى وضع الرجلين وتعيين الاولين للقراءة الا ان كان في السجود
والقعدة الاولى والتشهد فيها اي التشهد من والاقتضا عليه في الاولى اي
بترك الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم من اراد ما سوى الله كورث
تلك السجدة وتبعتها ثلثا ووضع يده على ركبتيه افترش رجله اليه ونصب يمينه
والقعدة والخمس فانها سني والا اول اي وضع الرجلين في قريش في رواية
وهي رواية القدرين حتى اذ اخرج رفع اصابع رجله في الارض كما ذكره
المرحون والخصاص ولو وضع احداهما جاز قال قتيبان ويكره وذكر الامام
البحراني ان اليدين والقدرين سواء في عدم الفرضية وهو الذي يدل عليه كلام
شيخ الاسلام في بسوط وهو الحق كذا في العناية والموافق واجبة وهي تعيين
الاوليين احدى لآخر القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد قد رايت في
ركن قبل حرف عذام او سجد اسجد ومنها اي الفريض القعدة الا انه قد
ما يقراء فيه التشهد الى عذام ورسوله لقوله عليه السلام من سجد في الدنيا عنة

عنه حين علمه التشهد اذ قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلواتك على النبي
بالفعل قراء او لم تقراء لان معنى قوله اذ قلت هذا اي قرأت التشهد وانت قد علمت
قراءة التشهد ثم تشيع الآتي القعدة وقوله او فعلت هذا اي قعدت ولم تقراء شيئا
فصار تخيير في القول لا الفعل لانه ثابت في الحالين كما بينا والمعلوم بان شرط
عدم قبل وجوب الشرط والآن الصلوة متناهية والتناهي لا يكون الا بالتمام و
التمام لا يكون الا بالاتمام واما العلم بيان الشارح وقد بين فيه فيكون قرا
فان قبل لا تثبت الفرضية بخلاف الواحد قلنا نعم لا تثبت ابتداء واما اذا بين
الاجل به فثبت كما قرئ قبل القعدة المفروض في القعدة ما بين في التشهد وبين
والاخر اختير في الكافي وذكر مرهبا اذ التشهد عند الاطلاق ينصرف اليه
وهي اي القعدة الاخيرة كما لا بد في قراش رجله اليه ونصب يمينه لكنه
يزيد مرهبا الصلوة على النبي عليه السلام وهي سنة عندنا وفرض عندك فغيره
الصلوة ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابيهم محمد
عليه السلام وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابيهم وعلى آل ابيهم
انك محمد خير من غيره وكره بعضهم ان يقال اللهم ارحم محمد لانه يوجب نقص الانبياء
عليهم السلام اذ الرحمة تكون باتباع ما يلام عليه الصلوة انه لا يكره كذا
قاله الركني ويدعون لفرضه من المؤمنين وهذا الذي قيل ودعا نفسه
لان في السنة ان لا يخفى في ما لا يخفى بالذات انما يشهد لفظا
معنى ان يقول اللهم اغفر لي والوالدي او يقول اغفر لابي او لاني اغفر
عليك القرآن اي لم يرد في غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول اللهم اني ظلمت
ظلمة كريمة وانه لا يغفر الذنوب الا انك فاغفر لي مغفرة عندك انك انت الغفور
الرحيم لا كلام الناس اي لا بد عوشت كلام الناس لانه في الصلوة الاصل فيه
ان كل ما لا يجيل سوا الله في العباد فهو كلامهم ما يستجيب قلبه من كلامهم ثم
انما يفيد اذ لم يقعد قد تشهد في اخر الصلوة واما اذا قعد فصلا تامة لم يوجد
الخرج يصنع كما ينبغي. ولكن المارة تنوكت اي خرج جليها في الجانب
اليمين وتمكن ور كرها في الارض لانه استمر لها وبني حالها على السجدة فيها

توالت كل ما لا يجيل سوا الله في لوقال اللهم
ارزقني في فعلها وقفا بها وقومها وعبدتها
وبصلها لا تقصد ولو قال اللهم ارزقني بفعلها
اي بغير كذا في الله اي

اي القدرين والصلوة والعبادة استبان الاول فرض عند ان في ومنها اي
 الفرائض ترتيب القيام اي تقديم بقصد الترتيب على الركوع والركوع على السجود
 حتى لو ركع قبل القيام او سجود قبل الركوع لم يجز لان الصلوة لا توجد الا كذلك كذا
 في الكافي وحقيقته ان الصلوة في الافعال الشريعة فلهذا ما به من ركعة شرعية اجزاء
 ما دية في القيام الركوع السجود وجزء من الركعة التي هي الركعة الحاصلة في تقديم القيام
 على الركوع والركوع على السجود ولم يذكر القراءة مع انها في الاجزاء المادية ايضا
 اذ لا دخل لها في حصول الجزء الصوري لان الشرع لم يعين له خلافا خصوصا
 بطريق الفرضية كما عاين لنا في الاركان بل جعلها فرضا في الصلوة مطلقا
 حتى لو تركت في الاوليين ووجدت في الآخرين صحت الصلوة وانما لا يقع ترك
 بالكلية فلهذا الترتيب جعله في ركعة الترتيب بين القراءة والركوع من
 الوجبات لا الفرائض واقترافه في التتميم لوجوب رعاية الترتيب في الاركان
 على هذا المثال يؤيده قال في خبر ما ثبت في الصلوة ان ما اخذت شرعية
 يعني وجوده صورة ومعنى في حكمه لانه كذلك شرع فاذا وقع فقد قلب الفعل
 على تركه في شرع باطل ومنه يعلم تحقيق ما قال صاحب الكهنية عند
 الوجبة ومراعاة الترتيب فيما شرع مكررا في الافعال فانه اذا ما شرع
 مكررا ما شرع مكررا في الركعة الواحدة كالسجود فان ترك الثانية سائيا
 وقام اتم صلوته فقد كملها في سجدة واحدة وسجد السجدة كما تروى
 احسن زب عما شرع غير مكررها كالركوع فانه اذا وقع بعد السجود لا يقع ترك
 الركعة بعد اتمها بالاجماع ذكره شرح الهداية حتى قال في الخلاصة الترتيب
 فرض فيما اخذت شرعية في كل ركعة كالقيام والركوع ليس بفرض فيما
 تعدت شرعية في كل ركعة كالسجود حتى لو ترك في ركعة الثانية انه
 ترك سجدة في الركعة الاولى فاختار ركعة سجدة لا يلزم عليه عادة الركوع
 فان قبل السجدة الثانية فرض كالاولى وفي الاجزاء المادية فأي شرع جعل
 مراعاة الترتيب بينهما واجبا لا فرضا قلنا الترتيب ان اصل السجدة ما به
 تعالى اجماعا وتكرارا بفعل الرسول عليه السلام كسجود فاذا وجد الاولى في

في حكمها فقد وجد الترتيب المفروض لوجه مقتضى النص ولو فرض الترتيب بين السجود
 لزم ان كانت بالفعل لما ثبت بالنص مع ان الاول اعلا رتبة من الثاني
 وتعلم ايضا تحقيق ما قال في الركعة اما تقديم الركن كذا ان يركع قبل القراءة
 فلان مراعاة الترتيب اجبة عند اصحابنا الثلاثة خلافا لفرقة الناجية فان
 معناه ان مراعاة الترتيب في هذه الصورة خاصة واجبة عندهم وفرض عند
 ثمانية ثلثي الاركان المرتبة كالقيام الركوع والسجود وهم يفرقون بينها و
 بين تلك الاركان بما ذكرنا وعلم من جميع ما ذكر في هذا المحل ان كلام صاحب الشريعة
 من هنا محتمل اما اذا قلنا قوله فيما ذكره ليس قديما مخالف لما خرج سراج
 الهداية انه امر بتركها في غير مكررها في الركعة الواحدة كالركوع فانه اذا وقع
 السجود لا يقع معناه واما ثانيا فلان اية اية لم ينظر في تقديم الركن الركوع
 قبل القراءة لانعلق له بما نحن فيه كما عرفت ان القراءة ليست من الاركان التي
 لها دخل في الترتيب اما ثانيا فلان قوله في علم ان رعاية الترتيب واجب مطلقا
 غير مطابق للواقع اذ لا يلزم من وجوب رعاية الترتيب في صورة مخصوصة وجوب
 رعاية في صورة خالية عن ذلك الخصوص واما رابعا فلان المفهوم من قوله
 ويخطى سائيا ان لا ينبغي ان يخطى بالبال لان الكلام من هنا كما اعترف به
 نفسه في مراعاة الترتيب في الاركان وتبكيه الافتتاح قد مر انه ليس بركن
 بل شرط والقوة الاخرى سببا في انها ايضا ليست بركن ولو سلم من اعاد
 الترتيب بين السجدين انما يكون فرضا اذا امكن فك الترتيب بينهما كيكوت قد
 فيكون فرضا والقوة الاخرى فرضية من اية وتبكيه الافتتاح فرضية هو
 تبكيه الافتتاح لا يقبل فك الترتيب بينهما فكيف يصح ان يكون ما ذكره في وجوب
 كلام الهداية كالحج على توفيقه لتكشف اسرار هذا المقام وحقيقته قد وقع
 من هنا في بعض اهل الصلوة وغيره فرض على رد كلام المجتهدين وشفقنا على
 الناظر في حاله فيقبل عليه ما صدر عنه في مقالة ومنها اي في الركعة
 الخرج في الصلوة تصنع اي فعله الاختياري ما في وجهه كان فانه فرض
 عنده لا عند جهات كما مر وينا من حيث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ولان

قول الصلوة بالفتحين بالفتحة لا في
 قول الشفعين بالفتحة والفتحة
 الحجة وكذا بالفتح
 منه الاولى

الخروج في الصلوة أيضا والصلوة فلا يكون جليتها والآن للصلوة تحريما وتحليلا
 فلا يخرج منها الا بصفة كذا ولانه لا يمكن اداء صلوة اخرى الا بالخروج من هذه
 وكل لا يتوصل الى الفرض الا بكون فرضه مثله كما قال الرعي اقول في قوله
 ولان الخروج في الصلوة ايه بحت لانه انما يفيد عدم الرتبة وهو ينافي الفرضية
 يجوز ان يكون كالتجربة كما يشعر به استدلال الامام بقوله للصلوة تحريما
 تحليلا واتباع كيفية الخروج بقوله يسلم المصلي مع الامام اي مقارنا
 سلامه سلام الامام كما في الخروعة وفي رواية عنه بعد الامام كما مر وعنده
 يسلم بعد كل تكبيرة للركعة بعد غيبة رتبة وقيل سلامه عليه ورحمة
 الله الي جانبية نه عليه سلام كان يسلم غيبة حتى يرى بياض خده الامام
 غيب حتى يرى بياض خده الامام يسلم غيبة حتى يرى بياض خده الامام
 والحقيقة في الملائكة اي ينوي التسليمة الاولى في غيبة في الرجال والنساء
 الحفظة وقيل لا ينوي النساء في زماننا لانهم لا يحضرون المسجد غالبا
 بالثانية في غيب و منهم لانه يستقبلهم بوجهه في طهرهم بكنه فينبونهم
 اذ السلام مرة والاعمال بالنيات كونها واما الامام في حائضه فيهما ان
 حاداه يعني ينوي بانه لا يخرج الى قبرين وهو موقوف منهم لانه حين انتم صلواتكم
 صحتهم وفادافان كالا امام في اني اني ينوي بولاهم ولو في الارض او فيهم
 ولو كذا في نوايا الامام عند اي يوسف او تفرص الحائض من خروج اليهم وعنده
 حجة وهو رواية عن اي حنفية ينوي في التسليمين لان الجمع عند التفرص يمكن
 فلا يصار الى الترخيص ويسلم الامام ناويا بهما اي التسليمين والمراد
 خطا بهما القوم الحفظة ويسلم المنفرد ناويا بهما الحفظة فقط او ليس
 معه سواهم لا يصح خطا الغائب وهو اي لفظ السلام واجب البوق
 سنن ومن ظاهره وكما هي اي للصلوة واجبات ركعاته الترتيب
 فيها كركوع ركعة كالسجدة وقدم بيانية وترك التكبير فيما فرض غير مكررة
 كالركوع حتى لو كرر عمدا لم يفسد وجبت السجدة وقضت الوتر وتكبير
 العيد الجهر والسرار فيما يجزئ سريرة بعد ركعة الصلوة وقيل في سستان

في الصلوة لا يخرج منها الا بصفة كذا
 ولانه لا يمكن اداء صلوة اخرى الا بالخروج من هذه
 وكل لا يتوصل الى الفرض الا بكون فرضه مثله كما قال الرعي
 اقول في قوله ولان الخروج في الصلوة ايه بحت لانه انما يفيد عدم الرتبة
 وهو ينافي الفرضية يجوز ان يكون كالتجربة كما يشعر به استدلال الامام
 بقوله للصلوة تحريما تحليلا واتباع كيفية الخروج بقوله يسلم المصلي مع الامام
 اي مقارنا سلامه سلام الامام كما في الخروعة وفي رواية عنه بعد الامام
 كما مر وعنده يسلم بعد كل تكبيرة للركعة بعد غيبة رتبة وقيل سلامه عليه
 ورحمة الله الي جانبية نه عليه سلام كان يسلم غيبة حتى يرى بياض خده الامام
 غيب حتى يرى بياض خده الامام يسلم غيبة حتى يرى بياض خده الامام
 والحقيقة في الملائكة اي ينوي التسليمة الاولى في غيبة في الرجال والنساء
 الحفظة وقيل لا ينوي النساء في زماننا لانهم لا يحضرون المسجد غالبا
 بالثانية في غيب و منهم لانه يستقبلهم بوجهه في طهرهم بكنه فينبونهم
 اذ السلام مرة والاعمال بالنيات كونها واما الامام في حائضه فيهما ان
 حاداه يعني ينوي بانه لا يخرج الى قبرين وهو موقوف منهم لانه حين انتم صلواتكم
 صحتهم وفادافان كالا امام في اني اني ينوي بولاهم ولو في الارض او فيهم
 ولو كذا في نوايا الامام عند اي يوسف او تفرص الحائض من خروج اليهم وعنده
 حجة وهو رواية عن اي حنفية ينوي في التسليمين لان الجمع عند التفرص يمكن
 فلا يصار الى الترخيص ويسلم الامام ناويا بهما اي التسليمين والمراد
 خطا بهما القوم الحفظة ويسلم المنفرد ناويا بهما الحفظة فقط او ليس
 معه سواهم لا يصح خطا الغائب وهو اي لفظ السلام واجب البوق
 سنن ومن ظاهره وكما هي اي للصلوة واجبات ركعاته الترتيب
 فيها كركوع ركعة كالسجدة وقدم بيانية وترك التكبير فيما فرض غير مكررة
 كالركوع حتى لو كرر عمدا لم يفسد وجبت السجدة وقضت الوتر وتكبير
 العيد الجهر والسرار فيما يجزئ سريرة بعد ركعة الصلوة وقيل في سستان

كل من دخل في الصلاة فليذكر الله
 والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام
 على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

سستان حتى لا يجب سجدة واحدة كرها وكذا في ادائها حتى تطلع الى موضع سجدة
 حال القيام الى ظهره فذو خال الركوع والى اربعة خال السجدة والى حجره في قعوده
 والى منكبه الا من حال التسليمة الاولى والى الاسر عند الثانية لان المقصود
 الخشوع وترك التكليف فاذا تركه وقع بغيره في هذه الموضع قصد المقصود
 كما قال الرعي وكظم قبة عند التسليم اي سره بقوله عليه الصلوة والسلام
 التناوب في الصلوة في الشيطان فاذا تناوب حمدك عليك كظم واستطاع وخارج
 نفسه فكمه عند التكبير لانه اقرب الى التواضع والبعد عن التكبيرة الجارية ووقع
 السجدة استطاع لانه مع كونه ليس في افعال الصلوة لو كان بغيره
 يفيد فيجبته يمكن والقيام عند التسليمة الاولى يعني حين يقال حي على
 الصلوة لانه امر به اذ معناه لم واقبل تسليما رعة اليه والثناء وعنه
 عند قدام الصلوة لان المؤذن امن وقد اذبح فيها الصلوة في رعة عند
 صونا كعلمه في الكذب والتعالي اعلم **فصل** في الامام الجهر في الفجر واوحي
 الفجر بين اداء وقضاء والجمعة والعيد والارواح ووتر بعد ما لانه في
 المتوارث من زمن النبي عليه السلام الى يومنا هذا الاتي مقنونة لانه ايضا كذلك
 والمنفرد في الصلوة الجهرية ان ادى اي اذ اراد المنفرد الاداء فحران
 شأ جهر ككونه في نفسه هو افضل ليكون الاداء على هيئة الجماعة وتسمى ان
 صلي على تلك الهيئة صلته صلوته صوف في الملائكة وان شاففت اذ
 ليس خلفه في جمعة قبة الجهرية لانه لا يخرج في غير ما بل شاففت فيه فيما هو الصحيح
 المستعمل بالليل فانه مخبر بين الجهر والخفية والجهر افضل وقيل في وقت
 المنفرد ان يخطي الجهرية المستعمل بالنهاية في الهداية في قامة الغشا ففشا
 بعد طلوع الشمس ام فيها جهر وان كان وحده خافت حتما ولا يخرج وهو الصحيح
 لان الجهر خفي بالجماعة حتما او بالوقت في حق المنفرد على وجه التحريم ولم يوجد
 احد يها ويقتل جهر في الكافر في قضى الفجر ان ام جهر واذا كان وحده
 فخر الجهر افضل ليكون القضاء على حسب الاداء قال صاحب النهاية قول المصنف
 هو الصحيح في الفنا ذكره من الائمة الاخرى وفي الاسلام وقاضيان و

في الصلوة لا يخرج منها الا بصفة كذا
 ولانه لا يمكن اداء صلوة اخرى الا بالخروج من هذه
 وكل لا يتوصل الى الفرض الا بكون فرضه مثله كما قال الرعي
 اقول في قوله ولان الخروج في الصلوة ايه بحت لانه انما يفيد عدم الرتبة
 وهو ينافي الفرضية يجوز ان يكون كالتجربة كما يشعر به استدلال الامام
 بقوله للصلوة تحريما تحليلا واتباع كيفية الخروج بقوله يسلم المصلي مع الامام
 اي مقارنا سلامه سلام الامام كما في الخروعة وفي رواية عنه بعد الامام
 كما مر وعنده يسلم بعد كل تكبيرة للركعة بعد غيبة رتبة وقيل سلامه عليه
 ورحمة الله الي جانبية نه عليه سلام كان يسلم غيبة حتى يرى بياض خده الامام
 غيب حتى يرى بياض خده الامام يسلم غيبة حتى يرى بياض خده الامام
 والحقيقة في الملائكة اي ينوي التسليمة الاولى في غيبة في الرجال والنساء
 الحفظة وقيل لا ينوي النساء في زماننا لانهم لا يحضرون المسجد غالبا
 بالثانية في غيب و منهم لانه يستقبلهم بوجهه في طهرهم بكنه فينبونهم
 اذ السلام مرة والاعمال بالنيات كونها واما الامام في حائضه فيهما ان
 حاداه يعني ينوي بانه لا يخرج الى قبرين وهو موقوف منهم لانه حين انتم صلواتكم
 صحتهم وفادافان كالا امام في اني اني ينوي بولاهم ولو في الارض او فيهم
 ولو كذا في نوايا الامام عند اي يوسف او تفرص الحائض من خروج اليهم وعنده
 حجة وهو رواية عن اي حنفية ينوي في التسليمين لان الجمع عند التفرص يمكن
 فلا يصار الى الترخيص ويسلم الامام ناويا بهما اي التسليمين والمراد
 خطا بهما القوم الحفظة ويسلم المنفرد ناويا بهما الحفظة فقط او ليس
 معه سواهم لا يصح خطا الغائب وهو اي لفظ السلام واجب البوق
 سنن ومن ظاهره وكما هي اي للصلوة واجبات ركعاته الترتيب
 فيها كركوع ركعة كالسجدة وقدم بيانية وترك التكبير فيما فرض غير مكررة
 كالركوع حتى لو كرر عمدا لم يفسد وجبت السجدة وقضت الوتر وتكبير
 العيد الجهر والسرار فيما يجزئ سريرة بعد ركعة الصلوة وقيل في سستان

فصل في المنفرد في الصلوة الجهرية
 والاول الغشائي فان حاداه لا يخرج في المنفرد
 الا في الفجر فانها وان حاداه لا يخرج في المنفرد الا
 في الفجر افضل فيها ايضا ان تسمى في صلاة
 في صلاة

[illegible]

الامام العزيمى والامام المجوى فى شرحهم للجامع الصغير واجيب عنه بان ما ذكره المحقق
 من سبب الجهر ثابت بالاجماع وقد انتهى كل منها فينتفى الحكم وانما وفقه القضا
 الاداء فليس على سببها اجماع ولا تنقض لجعلها سببا يكون انساب
 بالراى ابناء وهو باطل وتعلل هذا حمل صاحب الهداية على وجه النص فيه
 فيكون مراده الصحة دراية لارواية اقول فيه بحث لان الحكم انما يتحقق اذا
 كان الاجماع على وجه السببية فى المذكورين وليس كذلك كيف ولو كان على
 الحكم اجماع كما حصل الذهول على هؤلاء الفحول بل الاجماع على كون كل منهما
 سببا للجهر وقد قرر فى الاصول ان ثابت بالاجماع يجوز تعليله والى
 غيره له لوجود العلة فيه جواز الجهر فى الوقت فى حق المنفرد بل افضلية
 بما يفهم من الحديث المذكور فان الجاهلية كما هي شرعة فى الاداء شرعة ايضا
 فى القضاء فينبغي ان يكون الجهر فى قضاء المنفرد الجهرية ايضا افضل من
 الحديث فظهر انه ليس بصحة دراية ايضا وكذا اخذوا صاحب فى الجهر
 اسماع غيره والمخافة استماع نفسه هذا مختار الهندوانى وقال الكرخى
 الجهر اسماع نفسه والمخافة تصح الحروف لان القراءة فعل اللسان لا الصم
 والاولى الصم لان جرد حركة اللسان لا تسمى قراءة بلاصوت وعلى هذا الخلاف
 كل ما يتعلق بالنطق كالتمجيد فى النجدة ووجوب سجدة فى التلاوة الطلاق
 والعقاق والاستسنان ثم ك سورة اولى العناء وقراء الفاتحة قراءة
 اى سورة بالفاتحة جهر فى الآخرين ولو ترك الفاتحة فى الاوليين لا اى
 لا يقضيهما فى الآخرين لانه يقرأ فاتحة الآخرين فلو قضى فيها فاتحة الاوليين
 لم يترك الفاتحة فى ركعة واحدة وهو غير مشروع ونطال والفتحة على
 فقط اى لاولى سائر الصلوات لانها كانت فى الفجر اجماعا ليدرك النسيان
 الجماعة وستة الفح لانه وقت خفلة بخلاف سائر والنطول بعينه من حيث
 الاى ان كانت متقاربة فى الطول والقصر ان كانت متقاربة اعتبر الكلمات
 والحروف فينبغي ان يكون التقا وبعد الثلث والثلثين الثلثان فى الاولى
 والثلث فى الثانية وهذا الاحتياط بما الحكم فالتقا وان كانا فاحشا

وَمِنْ أَطْلَافِ الشَّيْءِ عَلَى
الْكُرْمَةِ فِي الْفَرَاغِ وَأَيُّهَا
النَّبِيُّ فَتَلَكُمُ الْكُرْمَةُ
وَالْفَرَاقُ أَيْ تَرْكِهَا كَمَا أَنَّ
مَنْعَهَا أَيْ إِذَا مَا أَزَالَهَا
كَرْمًا أَيْ تَرْكِهَا كَمَا أَنَّ
نَبِيًّا أَيْ تَرْكِهَا كَمَا أَنَّ
وَأَيُّهَا

لا بأس به لو ورد الأمر والطلبان في الثانية على الأولى لم يكن جماعاً وإنما يكون التماساً
بمثلث آيات وإن كان آية أو آيتين لا يكون لأنه عليه صلواته والسلام فقرأ في المغرب
بالجموعتين وأخرهما أطول في الأولى بآية كذا في الكفا في قوله تعالى سورة
لجواز الصلوة يعني لم يجر تعيينها لجواز الصلوة بحيث لو لم يقرأ لفقد الصلوة
لاطلاق قوله تعالى فاتموا ما كنتم في القرآن وقال أن في سورة الفاتحة شققة
لجواز لقوله عليه السلام لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب قلنا النص مطلق وقوله
لا يقبل لأنه نسخ بذكر تعيينها أي سورة كذا أي الصلوة مثل أن يقرأ الم
تنزيل السجدة وهل أتى في صلوة الف يوم الجمعة وسورة الجمعة والمنا فحين في صلوة
الجمعة وإنما كره ما فيه من محو الباقي قالوا هذا إذا رآه فيما بحيث لا يجوز غيره أو
رأى غيره مكره أو المأثور أو ما تكونه أسيرة عليه تبركاً بقرآنه عليه السلام فلما رآه
فيه لكن يشترط أن يقرأ غيره أو أحياناً لما يظن إلى بل أن غيره لا يجوز سوى
الفاتحة فاتموا ما كنتم في القرآن في كل صلوة بذكر آية وإن لم يتعين لجوازها
المؤمن لا يقرأ خلف الإمام بل يسمع وينصت أن يقرأ الإمام آية ترغيب وترهيب
لقوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعل أنتم تهتدون على أنه
خطاب للمؤمنين ومنهم من حمل على حالة الخطبة فلما تناهى بينهما وإنما أمرهما
فيها كما فيها من قراءة القرآن كذا الخطبة أي المؤمن يسمع الخطبة وينصت وأن
صلى الخطيب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قرأ صلواته عليه فيصلي
المستمع بآية ترغيب وترهيب وترهيب وترهيب وترهيب وترهيب وترهيب وترهيب
فأعترض عليه الزمخشري بأن قوله لا يخطب يعطوف على قراءة فلا يستقيم في ذلك
لأنه يقتضي أن يكون الانصاف واجباً قبل الخطبة والصلوة على النبي عليه السلام
وهذا الأخير من كان ممكن الدفع بأن يكون المؤمن بمعنى من شأنه أن ينام
ويجعل قوله لا يخطب عطفاً على قوله لا يخطب فيكون قوله لا يقرأ المؤمن في كل صلاة
المؤمن إذا قرأ الإمام بل يسمع وينصت أن يقرأ الإمام آية ترغيب وترهيب وترهيب
المؤمن أو الخطيب أو صلى على النبي عليه السلام بل يسمع وينصت لكن غيرت

[illegible]

ولا رجل بمدة او صبي اما المدة فلقوله عليه السلام والامم حرمين فثبت احدهما
 الله فلا يجوز تقديمها واما الصبي فلانه منفل فلا يجوز اقتداء المقتضى به ولا يلازم
 بمعدودة وقارى باقى ولا بسبب بدار وغير يوم بمعدودة منفل لان في كل
 منها بناء القوي على الضعيف ولا يجوز ان يفتقر من فرضا اخر لانها لا تستلزم
 ولا لا في مقيمه بعد الوقت فيما يتغير بالسفر كالطهر والعمر والعنف سواء كانت
 تجزئة المقيم ايضا بعد الوقت او كانت في الوقت فخرج الوقت فاقضى المفسر
 بخلافه اذا كانت حرمتهما في الوقت فخرج وبها في الصلوة او كانت الصلوة مما
 لا يتغير كالغسل والمغرب فيصير وانما لم يصح فيما ذكر لان فيه بناء الفرض على فلو فرض
 حكمي اما في القعدة ان اقتدى به في الشفع الثاني فان القراءة فنقل على الامام فرض
 او في حق القراءة لو قعدى به في الشفع الثاني فان القراءة فنقل على الامام فرض
 على التقديس قبل في الوقت اي يقتدى المفسر بالمقيم فيما يتغير في الوقت لا اتحاد
 حاله في الاقراء والانتقل في كل على المفسر في كل صلوته الرابعة حال
 اقتدائه بالمقيم لانه بمنزلة نية الاقامة لانه يغير فيما في حق هذه الصلوة بتجالاته
 فلم يلزم اقتداء المقتضى بغير المقتضى في حق القعدة الاولى وحق القراءة في الثانية
 او القراءة فرض في ركعتي النقل وسبباني لهذا زيادة تحقيق في ما صلوته المفسر
 انت الله كما ظهر ان امامه حدثت على اي اقتدى بام ثم ظهر ان امامه حدثت
 اعاد المقعد صلوته لقوله عليه السلام ايما رجل صلى يقوم ثم نكس ركبته اعا
 واعادوا اقتدى من وقارى بابي او خلفت تبا في الحرمين وصدق صلوته
 او صلوته القاري فلانه ترك القراءة مع القعدة عليها واما صلوته الاميين فلانها
 لما رغبت في الجماعة وحيث يقعد بالاقاري لتكون قرائته قراءة له فترك القراءة
 التقدير مع القعدة عليها ولو خلف القاري ايتا في الحرمين فست لكل
 لان القراءة وجبت في كل الصلوة تحقيقا او تقدير او لم يوجد حص لا يخرج بالذکر
 لرفع توهم ان فصل الاخر في الحرمين كذلك خلاف لعدم جوب القراءة فيها وتوقف
 الرجال خلف الامام لقوله عليه السلام ليكني منكم اولوا الاحلام انتهى اي يتوقف
 مني ابن العوف فالصبيان فالخائفين يفتح الخاء جمع الخشي كالخيا لجمع الجبلي

قدم الصبيان لمحضهم في الذكور قال في حادثة قدر كن اعلم ان كون الحاذية
 المدة مفدة للصلوة مشروطة بما هو الاول امكن في مكان الحاذية قدر اذ كان
 حتى لا يفسد ما هو الثاني كون الحاذية مشربا بان كانت حادثة فابلية للجماع
 بالصحة والركن او غيرها اهل الشهوة في الجملة حتى لو كانت جنونة او صغيرة لا تملك
 لا تفيد ولو كانت حرة او عجزا عن الطبع تفيد الثالث كون صلوتهما
 ذات ركوع وسجدة وان كانا يصليان بالايما حتى ان الحاذية في صلوتهما الحاذية
 لا تفيد الرابع كون الصلوة مشتركة بينهما تامة بان يكون احدهما اماما والآخر
 فيما يؤدبانه يكون لهما امام فيما يؤدبانه فيشمل الشكره بين الامام والمأموم بين
 الامام وبين ثم ان اشتركا في الصلوة يكون حقيقة كما في المذكر وقد يكون حكمي
 كما في الاخير فانه فيما يقضي كانه خلف الامام كما سباني وايضا انه اعلم في الاداء
 القضاء والتراخي وغيره كما صلوته العبد المروع والوتر في رخصا فان الحاذية
 في جميع ذلك مفدة الخس كونها في مكان واحد بلا حائل لانه يرفع الحاذية
 وادناه قدر وقدره الفصل لان ادنى الاحوال القعود فقد رآناه في غلظة الخطا
 الاوسع والفرقة تقوم مقام الحيل لهذا لم يفرده بالذكر وادناه قدر ما يقوم فيه
 الرجل كذا قال الربيعي ان من كون جهتها متحدة حتى لو خلفت لا تفيد الاقتصار
 اخذنا في الجملة الا في جوف الكعبة او في ليلة مظلمة وصلى كل بالبحر كذا قال
 السرخسي في الغاية في باب الصلوة في الكعبة ان مع ان ينوي امامتها او امامة
 الناس وقت الشروع لا بعد ثم ان الحاذية لا يجب كونها بجميع الاعضاء بل يكفي كونها
 ببعضها قال ابو علي النسفي في حادثة الحاذية ان يحاذي عضوها عضو من حتى لو
 كانت المرأة على الظلة والرجل يحاذيها أسفل منها ان يحاذي الرجل شيئا
 منها تفيد صلوته وقال الربيعي المعتمد في الحاذية ان في الكعبة على الصحيح وتوقفهم
 اعتبر القدم اعرفت هذا فاعلم ان قوله مشربا فاعل حادثة اي حادثة مشربا
 رجلا مقدرا بما يؤدى فيه ركن في اركان الصلوة ولو كانت تلك الحاذية بعضو
 واحد فيكون قوله قدر ركن اشار الى الشرط الاول وقوله مشربا ولو حركه
 بان يكون اخيه او بنته او نحو ذلك اشار الى الشرط الثاني وقوله في صلوتهما

مدد نسخة الرجل في الصلاة
 يقال بالفتوى بان اشترطوا في الصلاة
 المدد نسخة في الرجل ولا يقال في الرجل
 بالشرعية كذا في الصلاة

الكاملة. اشارة الى ان الشك في قولنا المشرك تارة اشارة الى ان الشك
 الرابع ولم يقل او ان الشك في قولنا المشرك تارة اشارة الى ان الشك
 متعلق بقوله جازية واشارة الى ان الشك في قولنا جازية اشارة
 الى ان الشك في قولنا جازية متعلق بقوله جازية وقوله ان نوى
 امامتها والصلوات بها. اشارة الى ان الشك في قولنا جازية متعلق
 وتحتهم قد مضى. او طريق لم يوصلوا اليه لان الطريق وصفنا له مانع
 في الاقنية كذا في الحاشية وتوحيدهم في حكمهم. جازية صلواتهم على
 الظلمة او ليس بينهم وبين الامم. فلما اذاه بهما مكان الحائل فلما
 صلواتهم كرجل امرأه صليبا صلواتهم واحد وسبها حابطا. اعطى على رفق
 المسجود وجعل في حكمة مكانا كرهه الافلا ويمنع الاقنية الطريق الواسع بين
 الامم المقيدة وهو الذي تحرى فيه العجالة والاقفار والشر الكثرة وهو الذي يحرم
 فيه الزورق في سحره حال في الطريق والنذر لا اى يمنع الاقنية الفضا الكواكب
 فنية اى في المسجود كذا في الحاشية وقيل يمنع الاقنية ايضا وقد يمكن اللفظ
 فيه حال كونه في الصحراء وقيل يمنع الاقنية فريضة قد رتبته اذ ربح في الصحراء
 الجبانة عند صلواتهم كسحره قال في حاشية لو صلى بان كان صلواته العبد الجبانة
 جازية صلواتهم ان كان بين الصفوف قضاء او ان كان في الجبانة عند اداء
 الفصل لهما حكم المسجود الى ان ينها. اى الامم المقيدة كذا في حاشية يستنبط
 اى سببه قال الامم بمنع اى الاقنية والاشارة الى ان لم يثبت فلا يمنع الا
 ان كنهها المكان قال في حاشية ان قام على الذي يكون بين داره وبين المسجد ولا
 عليه حال الامم من الاقنية وان قام على سطح داره وداره متصلة بالمسجد لا يخطئ
 اقنية اذ هو بالمسجد ان كان لا يثبت عليه حال الامم لان بين داره وبين المسجد
 المتصل فيضار المكان خلفه اى البيت مع مسجد لم يخلل الا الى بطون لم يخلل
 وعند اداء المكان يقضى الاقنية الا اذا اشتهت عليه حال الامم فقال ايضا الامم اذ ربح
 في الصلوة حتى ان يتحول الى بين القبلة وبين القبلة ما يكون هذا في المستقبل
 وبالقابلة ما يكون جازية على المستقبل تامة بما حلت الاقنية المذكور في

قد رتبته في الحاشية فان كان كسحره
 ظاهرا في رواية تفيد صلواتهم على ارجاء
 الى اخر الصفوف ويجوز صلواتهم السابقين وان
 صفا واحدا تفيد صلواتهم الكل في نفس
 الروايات ان كسحره تلتا في صفا حتى
 يجوز صلواتهم الكل انتهى

اشارة الى ان الشك في قولنا المشرك تارة اشارة الى ان الشك

في الاصطلاح في صلى الركعات مع السجود في سبب الامم بها اى الركعات
 كلها بان ادرك الامم بعد رفع راسه في الركوع الاخير في التشهد او بعضها بان
 ادركه بعد الركعة الاولى في الثانية او الثانية او الثالثة في الرابعة والاربع
 من قاعة اى كل الركعات او بعضها بعد الاقنية بان ادرك الامم في الركعة الاولى
 فسبقة الحدث قد هيبت فوضوا وجاء بعد فراغ الامم فشرع يصلي الاربع بالتمام
 او سبقة الحدث بعد اداء ركعة او ركعتين او ثلث فشرع يصلي فاقب سبقتا بيلا
 حكمة السجود فيما يقضى له جهرتان جبهة الافراد حقيقة فان ما يصله ليس في
 الترتيب مع الامم جبهة الاقنية صورة حيث يحرمة على جبهة الامم بالنظر الى جهة
 الاولى كان كالمنفرد حتى يثني اى في البناء او اقام الى قضاء سبقتا بان ادرك
 الامم القعدة التي يجازيها. وتبعد وقراءه وفيه ما يقضى بترك القعدة لا بالحادثة
 ويتغير الى الاربع ما يقضى بنية الاقامة ويلزمه سجدة بالسجود اى في نفسه
 وكل ذلك في احكام المنفرد وبالنظر الى جهة الثانية كان كالمقيدة حتى لا يؤتم
 اى لا يجوز الاقنية لانه بان في حق السجدة بخلاف المنفرد وان صلح الخلافة في
 لان يجعله خلفه لانه اذا حدث وقطع بكثرة الاقنية تحريمه اى لو كره
 تاويا استيناف صلواتهم وقطعها بغير استئنافا فاطحا بخلاف المنفرد ولما لم يرد
 بسجوداته يعني لو قام الى قضاء سبقتا على الامم حتى يسهو فعليه يعود ولو
 لم يعود كان عليه سجدة في الصلوة بخلاف المنفرد حيث لا يلزمه السجود بسجود
 وان لم يجز السجود في سجدة اى سبقتا واما السجود في سجدة في سجدة
 بخلاف المنفرد والاشارة الى ان لم يثبت الجهرتان بل هو كانه قد فاد الامم في لا يتغير
 بنية الاقامة والاشارة الى ان لم يثبت الجهرتان بل هو كانه قد فاد الامم في لا يتغير
 بالاشارة الى ان لم يثبت الجهرتان بل هو كانه قد فاد الامم في لا يتغير
 ذلك في احكام المقيدة. المسجون يقضى اول صلواته في حق القعدة واخرها في حق
 التشهد حتى لو ادرك ركعة في المغرب مع الامم قضى بعد ركعتين فحصل
 لقعوده لانه اذا قضى ركعة كانه صلى ركعتين بالنظر الى التشهد وقراءته في كل
 من الركعتين الفاتحة وسورة لان ما يقضى كانه اول صلواته ولو ترك القعدة في

اشارة الى ان الشك في قولنا المشرك تارة اشارة الى ان الشك
 في قولنا المشرك تارة اشارة الى ان الشك في قولنا المشرك تارة اشارة الى ان الشك

احد ما نف صلوة ولو ادر كرها اي ركعة في ركعتين او اربع ركعات في ركعة اخرى
 وقرأ بها اي الفاتحة وسورة توسته لانه كانت صلى ركعتين بالنظر الى التشهد
 ثم صلى ركعة اخرى وقرأ بها اي الفاتحة وسورة لان ما يقضي اول صلوة بالنظر
 الى القراءة ولا يشهد لان يقضي اخر صلوة بالنظر الى التشهد وفيه من ان لا
 بين القراءة والترك والافضل القراءة **باب الحديث في الصلوة** امام
 سبعة حديث غير منع للبناء لا بد من هذا القيد لان المطلق كما في المتن
 غير صحيح كما سيظهر ولو اريد لو كان سبب الحديث بعد التشهد قبل السلام
 اذ لم يتم صلوة لما عرفت ان الخوف بصحة فرض عند اي حصة من الصلاة لم يجز
 بخلاف خبر قوله امامي اختلافه اذ فلو كان الامام في الصلاة لم يفسد صلوة غيره
 حتى لو حدث الامام فلم يقدم احد حتى خرج في المسجد ففسد صلوة الصوم كذا في
 صورة الاختلاف ان يتأخر حمد ويا واضعنا يد على انفسهم انهم قد قطع
 عند الضمور ويقدم في الصلوة الذي يليه بالاشارة ولو تكلم بطلت صلواتهم
 ان يخلف ما لم يجز الاصفوف في الصلاة وما لم يخرج في المسجد فلو لم يخلف
 حتى جاوز هذا الحد بطلت صلوة الصوم في صلوة الامام روايتان كما اظهر
 الامام في قوله اي قراءة قد ركع في الصلوة فانه يخلف في اي صفة خلاف
 لهما ولو ركع ذلك القدر لم يفسد الاختلاف بلا خلاف لعدم الاحتياج اليه في صلوة
 الامام ويبقى باقية على مضي وتتم صلوة ثم اي مكان التوضي او غيره
 الى مكانه ان فرغ الامانة اي الذي اخلفه متصل بقوله يتم ثم لو وقع كالمنفرد
 فانه ايضا خبر بين الامام ثم العود وهو الخبر ان في الاول قلته المشي وفي
 الثاني اداء الصلوة في مكان واحد فاختار ايا شاء والآي وان لم يفرغ منه
 عاد الى مكانه قطعا كذا اي كالامام المقتدي او سبقة خذ والافضل
 للمنفرد ومقتدر فرغ امامه كاستئناف كيكو بعد منبهة الخلق فيقول
 بلا خلل ويبقى الامام المقتدي احرار الفضيلة للجماعة ولو اختلف الامام
 مسجودا جاز لوجود ذلك ركن في التحريم والاو لانه لم يقدم مدركا لانه
 على انما صلوة ويبقى له هذا المسجود ان لا يقدم عجزه في التسليم ولو تقدم ثم

قد يستخلف في قوله كلفه الاختلاف
 الى الجواب فان كان كلفه الاختلاف
 فان الامام استخلف في ركعة او ركعتين
 ان كان الباقي ركعتين او ركعة او ركعة
 اصعب على جهته وان اشبهت في الظاهر ان
 قلته وقيل يجوز ان يشبه الظاهر
 بغيره في شئ من الركعة او ركعتين
 فيسجد الى قلبه
 قد استخلف في الفاتحة في ركعة او ركعتين

ثم صلوة الامام ولا بان ابتداء من حيث انتهى اليه الامام لصاحبه واذ انتهى
 الى السلام تقدم مدركا لم يسم بهم وحين انتم بها اي السجود صلوة الامام بقوله
 التشهد يصير اي السجود والمدا صلوة المناقني للصلوة كالقراءة والحمد
 ونحوهما وبصر الامام الاول لانه وجدنا صلواتها لا عند ركعة الامام
 الاول بان توضحا وادرك خلفه بحيث لم يسبقه شي وانما صلوة خلفه
 لا تقوم اي لا يضر المناقني القوم اذ قدمت صلواتهم وان لم يسبقه الامام
 الاول حدث وتقدم التشهد فمقره احد حدث عند اول صلوة المسجود
 لوجود المناقني فلا يلزم ان يكلم او يخرج في المسجد الى ان يفصل صلوة المسجود
 القصة مفصلة للجزء الذي يلاقيه في صلوة الامام فنف مثله في صلوة المقتدي
 الا ان الامام لا يحتاج الى البناء والمسجود يحتاج اليه المبني على الفاسد في
 خلاف الكلام لانه في معنى السلام فانه منه لاسنان ولهذه الايقوت شرط
 الصلوة وهو الطهارة فاذا احاد في ركعة لم يفد ولم يوثق ذلك في حق المسجود
 ولكنه يقطع في اوانه لافي غير اوانه والكلام في معناه من حيث انه لا يبطل شرط
 الصلوة وهو الطهارة بخلاف القصة والحدث العمد ذلك الخرج في المسجد فانه
 قطع لافد ومقتضى اي يمنع البناء الحدث العمد الجنون الانحاء الامانة
 بالاعتناء بان نام في صلوة نوم لا ينقض وضوءه فاحتمل اوجه كذا
 او في شدة كذا في الظهيرة والقصة واصله بول كذا جاز قد اورد
 وسيلان شدة وظهور القصة في الاستحشاء الا ان يضطر كذا القصة اي عجز
 في الاستحشاء يمنع البناء الا ان يضطر ايضا والقراءة واني وجائبا
 قيل لو قرأ ذاتها بقرا وانا لا وقتل بالعكس والصحيح انفسا فدفعها
 لانه في الاول ادى ركعتين في الثاني مع المشي بخلاف التسليم والتكبير
 في الاخير اولى فيها اداء ركعتين وطلب الماء بالاشارة عطف على الحدث
 العمد والقراءة وشراؤه بالتعاطي فتدنه لظهور في الصلوة بصرح الاشارة
 والقبول والملك قد اورد ركعتين في الثاني اذ كانا اي الحدث
 والملك تائما اي في حال نوم الحدث فان ذلك لا يمنع البناء والخرج في المسجد

قد استخلف في الفاتحة في ركعة او ركعتين
 قد استخلف في الفاتحة في ركعة او ركعتين

تجاوز الصلوة في غيره كالصلاة بعد الطهارة ولو عمل عمدا
بعد التيمم في الصلاة بعد بلا صفة بطلت الصلاة لوجود المناء في قبل تمامها
خلافا لما يقتضيه بطلان الصلاة بعد التيمم في الصلاة على استعمال الماء
رواية اي وتطل ايضا براءة المتنوى المقصد في التيمم كما قال في الكثرة وتطلبت
ان راي يمينه قال الرعي المروي بالرواية القدر على استعمال حتى لو اراه ولم يقدر
على استعماله لا يتطل ولو قدر بلا روية بطلت فدا الامر على القدر لا غير وتقبله
بالمتم بطلان الصلاة عند روية الماء غير مفيد لانه لو كان متوضي بغير قف
منه فمضى المقصد في الماء بطلت الصلاة لعلمه ان الامام قد عد على الماء باخراجه
وصلوه الامام ثمة لعدم قدرته وكذا غير تلك العباد التي تسمى في النسخ وان كان
خففه عمل يسير بان كان واسعا لا يحتاج الى المعالجة في النسخ وان كان
النسخ بفعل عفيف تمت صلوة لوجود الخرج بصفة ومضى منه سبحانه وجده
الماء وقيل مطلقا وتعلم الامامية اي تذكره او حفظه بالسمع في غيره بلا
استغال بالتعلم والاعتصام بصلوة لوجود الخرج بصفة وقع في المتنون كالتيمم
لفظ سورة مكان آية ولا يقيم الاعلى قولها ونيل القاري ثوبا اي ثوبا
بحرفه الصلاة وقدر المؤمن على الاركان فان خسر صلوة قوى فلما خسر
بناؤه على الضعيف وتذكر فانيه عليه وهو صحت التيمم كذا اذا كانت فانية
على الامام فتذكر المؤمن بطلت صلوة المؤمن وحده كذا قال الرعي وتقدم
القاري اما وطلوع الشمس في الجرد ودخل وقت العصر في الجمعة وزوال
عذر المحدث وسقوط الجاه عن غيره ووجدان المصلي بالتحليل لم يزل ودخل
الوقت المكروه على مصلي القضاء وعدم ستر الجارية عورتها اذا كانت
تصلي بغير قناع فاعتقت فان هذه الاشياء مفيدة للصلاة بصفة
عنده خلافا لما هو مسمى على ان الخرج بصفة فرض عنده لا عند جهل كالمخرج
او سجد فاحدث او ذكر سجد سجد فان بني اعادة ما حدث فيه قطعا وما ذكر
فيه ندما يعني ان ما حدث في ركوعه او سجده وتوضا وبني فلان ان بعد
الركوع والسجد الذي احدث فيه لان اتمام الركوع انما هو بالانقضاء وهو مع ذلك

التي لا يتحقق فلان اعادة الركوع لو كان اما فقدم غيره دام المقدم على الركوع
السجد لا مكان الاتمام المستند فان تذكر في ركوعه وتوجهه انه ترك سجدة في الركعة
الاولى فقصا لا تجزئ له اعادة الركوع كسجد كسجد كسجد ولو كان يتقدم
الصلاة مرتبة بعد الاكمال ام واحد فاحدث الامام فلو كان المقصد رجلا
فامام اي فذلك المقصد في امام بلانية اي متعين بخلافه الاول ان لم ينفه
لما فيه من صيانة الصلاة كما في اول الباب بغير الامام لقطع المرحمة عند الكثرة
والاثر اتم بها فتم الاول صلوة مقصد بانه كما اذا اخلت حقيقة الا اي ان كان
ذلك الواحد رجلا بل متبعا او امره او شئ من صلوة في روية لا خلاف
من اجل الامانة وقيل لانف فلم يوجد منه الاخلال فصد او كذا الحكم فيما اذا كان
ذلك الواحد متبعا او متفلا خلفا لمقصد ومقصد خلفا لمقصد فمضى القضاء اخذ
رعا في مكنت الى انقضاء عمه ثم توضا وبني ولا يجزئ عليه الاستيناف بانفسه
الصلاة وما يكون فيها بغير السلام عند فدية بالعمد لان السلام غير
مفد لانه من الاذكار فمضى غير العبد كجاء ذكره في الكلام ورد به لم يقيد بالعمد
لانه ليس الاذكار بل هو كلام في طيب وتيفد الكلام مطلقا اي سواء كان
عمدا او سهوا او شيئا او قليلا او كثيرا والدعاء بما يشاء من الامام
البني ثوب كذا اللهم روضي فلانة وعند ان في لايقة والامام وهو
ان يقول آه في الكافي غير ان يوسف ان آه لا تفيد سواء كان فوجع او ذكر
جنة او نار او آتاة وهو ان يقول آوه ففد بها وفي التمار فانيه سئل
محمد بن سلمة عن ذلك فقال لا يقطع وفي الغبائية قالوا الاخذ بهذا الحسن بن
لانه مما يستلزم المرض اذا اشتد مرضه وآتاة ففد وهو ان يقول آه وبكاء
بصفة لوجع او مضية لالذرك الجنة والآتاة لان الابن ونحوه اذا كان من
ذكرهما صار كانه يقول اللهم اني استسلك الجنة واعوذ بك من النار لو خرج
به لاتف صلوة وان كان فوجع او مضية صار كانه يقول انما مضى فوجعني
ولو خرج يقصد كذا في الكافي وتخرج بلا عذر بان لم يكن مدقحا اليه اي
مضطرا ابل كان تحبين الصلوة ان ظهر به حرف نحو اخرج بالفتح والضم ففد عند

ان يكون المقدم على غيره
لا يحتاج الى اعادة الركوع
اشارة الى ان المقدم على غيره
لا يحتاج الى اعادة الركوع
انما هو المقدم على غيره

قوله ورواه في الخبرين
انما هو المقدم على غيره
انما هو المقدم على غيره
انما هو المقدم على غيره

قوله انما مضى فوجعني
انما هو المقدم على غيره
انما هو المقدم على غيره
انما هو المقدم على غيره

حقيقة محمد ان كان مضطرا للاجتماع البرق في حلقه لانفك لعطاس فانه لا يقطع
وان حصل به تكلم لانه مدفوع اليه طبعيا واما الجنس فان حصل بحروف لم يكن
مدفوعا اليه لقطع عندهما وان كان مدفوعا اليه لقطع كذا في الكافي وتسميت
عاطس بالناس ولان الثاني اوضح وهو يقول في حرك الله حرفه انه
مع كلام الناس اذ يقع به التماثل بينهم وتوفا الى الطائفة مع الحمد لله
لانه ليس جوابا عن قول الطائفة في حرك الله لانه غمزة قوله
في حرك الله فيه لانه كذا في الظاهر وجواب خبر سوء ما كثر حجاج بان يقول
انا لله وانا اليه راجعون وسار الحمد كذا بان يقول الحمد لله وتختلج بحلة
بان يقول بحان الله والحمد لله بان يقول لا اله الا الله ذكر الحجاب لانه لو لم يكن
بالحمد ونحوه الجواب بل اعلامه بانه في الصلوة جاز صلواته اتفاقا وفيه نالجه ونحوه
لان الجواب ليس بمتفق اتفاقا وبف ما قرأه في صحيف لانه يتلف من
المصحف فاشبه التلف من غيره وفتح على غير امامه لانه يعلم يعلم مكان في كلام
الناس فوالله على امامه فيفتح المقتدى على المقتدى وعلى غير المصلي على المصلي
وهو في الامام المنفرد على اني شخصي كان فكل ذلك مفاد الا اذا قصد التلاوة
دون الفتح نظيره ما قيل له مالك فقال للجيل والبغال والجمية فانه تفصل
ان اراد به جوابا والافلا وان فتح على امامه لانه احسانا وقيل ان قرأ قدر
ما تجوز الصلوة تفلا لانه لا ضرورة اليه فيقل ان انتقل الى آية اخرى فيفتح عليه
تفصلوه الفاتحة وكذا صلوة الامام ان اخذ يقول لعدم الحاجة اليه ينبغي
للمقتدى ان لا يجبل بالفتح اذ ربما يتدكر الامام فيكون التلف في ملاقة الامام
ان يجنبهم اليه بل يركع اذ قرأ قدر الفرض والا انتقل الى آية اخرى واكمل
ومشرب لانهما يتاقيان الصلوة ولا فرق بين العمد النفس لان الصلوة
مذكورة هذا اذا لم يكن بين اسنانها ما كول اما اذا كان فابتاعه تفصلوه
على سنانها وسجدة على سنانها وعي اليه يوسف تفلا لانه لا الصلوة حتى
لو اعدا على موضع ظاهر حتى لان ادأ على النجاسة كالعدم كذا ان الصلوة
لا تجزى فاذا فوضها فكلها في كلا موضع يذبحه وركعتيه عليه فان صلواته تجزى

يجوز ان يضعها عليه كمن ترك الوضع أصلاً وترك وضعها لا يمنع الجواز بخلاف الوجه
 فان ترك وضعه عينة أو ادركه أو امكنه بكتشف عورة أو خائسة أو المشقة
 عورة في الصلوة فله ما يلا البت جازت صلوة اجماعاً لان الاكتشاف الكثرة
 في الزمان البكالكت في اليقين الزمان الكثرة وذلك لا يمنع فلهذا فان أدى
 ركعتين أو ركعتين بقدر ما يتمكن فيه أو ادركه أو تركه في وقت وكذا الوقوف
 على موضع خشن أو أصابته نجاسة أكثر من الدرهم أو وقع في صنف النساء
 للرحمة فأدى أو مكث في وقت عند أبي يوسف عند الحاجة لا تفكشاف العورة
 وملاية النجاسة بالكتف مالم يوده أي الركوع يعني أنه لا يعتبر قد ادركه الركوع
 بل حقيقة أدائه وتختلف مقتضى خارج المسجد يعني إذا كان المسجد ملائماً
 القوم الصوفى متصلة بهم خارج المسجد سوى الإمام عند فخرج من المسجد
 استخلف جلاز خارج المسجد بقصص الكل لما قرأ أن طلع مكان الإمام غنة
 بقصص الصلوة لكنه ما دام في المسجد جعل كأنه لم يخل مكانه وعند محمد لا تفكشاف
 لموضع الصلوة حكم المسجد كما في الصحاح وأختلفوا في ذلك ولو قلنا في ذلك
 استخلف الإمام مرة أو مرتين عند ذلك حاله أن تفكشاف الصلوة وصلوة
 القوم كشغاله بخلاف في الصلاة فليقله تفكشاف الصلوة وتفكشاف الصلوة
 القوم وكل عمل كثير اختلف في تفكيره وعامة المشايخ على أنه لا يعلمنا طرفة
 على غير متصل وقيل لا يستكره المصلح قال الإمام الغزالي هذا أقرب إلى ذهب
 الإمام أبي حنيفة فان دأبه التفويض إلى رأي المبطل وقيل يحتاج إلى اليقين
 لا نظراً عطف على قرأته إلى مكتوب فرائده قرأنا كان أو غيره أو اكل بين
 أسنان فانه لا تفكشاف لانه يقع كربة ولهذا لا يفكشاف الصوم وقيل إذا كان
 بين أسنانه قليلاً كما دون الحقيقة لا تفكشاف الصلوة وإذا كان أكثر منه تفكشاف
 في النهاية أو مرة واحدة في الصحاح بموضع جوده نكلموا في الموضع الذي يكره
 المروفة والأصح انه موضع صلوة في الصحاح وهو فرقة إلى موضع سجدة فانه
 لا يفكشاف الصلوة وان أتم المارة ويعز المصلح إمامة فيه أي الصلاة تسيرة
 ان طعن المروفة أي المارة بالأسنان أو السجدة لا يهاجم خزاعة عمل الكثرة

فقال وكل عمل كثير الخ في الدنيا رجل
رفع المصباح مكانه ثم وضعه في غير مكان
بحرارة القلب لا يقدر صلواته وان لم يصبر
على الدائمة لنفسه وفيه ايضا اذا مضى خطوه
وسكن في خطوه وسكن لا تقدر ان كان كائن
نفس في الدنيا

ان عدمها الى السرة اصل بقوله يدفعه او من بينهما الى السرة لا وجه
 وكفى للجحافة سرة الامم الامم الكار في السجدة الصغيرة و رين يد مطلقا
 سواء كان ما بينهما قد اصفى او اكره بلا حائل بينهما و الحجة الكبرى في
 وقيل كالحجاء لما فرغ من ما يفيد ما لا يفيد ما يشع في بيان ما يفيد
 ما لا يفيد فقال فكونه شاذية لانه في التكاسيل والاعتداء فان خلفه يكظم
 ما استطاع وان زاد وضع يده او كنه على ثمة ومطية لانه ايضا الكسل
 فيمضي عينية للنهي عنه وكف ثوبه اي رفع ثوبه فبين يده والاراد
 فانه نوع جبر وسد له و هو ان يجعل ثوبه على راسه كقفية ثم يسلطه من
 جوانبه فانه يشبه بابل الكتاب وعينه اي لحيته به اي ثوبه يده لانه
 خارج الصلوة نهى عنه فيما ظنك فيها وعقد منعه للنهي عنه وهو ان
 يجعل شيعه على كاسه و يشد بحيط او صمغ ليتكبد و فرقة صابغة للنهي عنه
 ايضا والنفاته بان يلوى عنقه لاجابة للنهي عنه ايضا فلو نظر بمجر
 عينيه بمنته و سيرة فخر ان يلوى عنقه او يلوى لاجابة لا يفكر ولو حول صدره
 في القبلة وقت صلوة ورفع يده الى السماء للنهي عنه ايضا واقبائه
 للنهي عنه ايضا وهو يقف على البنية ينصب كبشيه يضع يده على الارض فانه
 اقواء الكلب واقترش ذراعيه للنهي عنه ايضا و ثوبه لانه فيه ترك
 سنة القعود للتمشيد بلا عذر فلو كان بعذر لم يفكر و تحفة للنهي عنه
 ايضا وهو وضع اليد على الخامرة و قلب الحصى لانه اي ذكره قلب الحصى
 في السجدة الا ان يقلب مرة للنهي عنه ايضا والرضعة في الزمة قال عليه السلام
 يا ابا ذر مرة او فذرة وعد الاي جمع اية والتسبح باليد للنهي عنه ايضا
 وفيه خلاف لهما فلا يفكر عد بها بالقلب لا باليد خارج الصلوة وقيام الامم
 في الخلاء على دكان او على الارض وحده هذا قيد للصورة المذكورة يعني بكثرة
 قيام الامم في الخلاء وحده لانه يشبه بابل الكتاب لافقائه الخارج وكجوده فيه
 لا شفاء بسبب الكراهية وكذا يفكر قيامه على دكان وحده والقوم على الارض نهى
 عنه والنشيد وكذا اعكس الاخر لانه يشبه اخلاق الكهان فكان تشبها و

و قد قيل ان

قول علي عليه السلام انما يتخفف اليهم
 بمعنى الراشدين
 قول السليمان عليه السلام ان يجتمع الشعب
 وليتصق بعضهم ببعض

عليه السلام عليه السلام
 فيكون عليه السلام
 فيكون عليه السلام
 فيكون عليه السلام

ولان فيه ازدر بالامم ثم قد ارتفع فانه ولا ياتس بما دونها ذكر الطحاوي
 وهو رواية عن ابي يوسف وقيل مقدر اذ راع وعلمه الاعتقاد وان كان مع الامم
 بعض القوم لا يفكر في الصحيح لزال المعنى الموجب كراهية والقيام خلفه صفة
 اي في ذلك الصفة فرقة للنهي عنه والتسبب فيه صابغة لانه يشبه حامل
 الضم وان يكون بين يديه ثور او كانون فيه نازا لشبهه بعبادة الجحش
 لانهم يعبدون الجحش او يكونون فوق راسه خلفه او بين يديه اذ صورته في
 جبر ايل عليه السلام ان لا تدخل بيتا فيه كلب صبور واشد كراهية ان يكون الامم
 المصلي ثم فوق راسه ثم على عينيه ثم على راسه ثم خلفه في النهاية ان كل من التمسك
 في ثور الظن لا يفكر لانه لا يشد عبادة وفي الحاشية الصغيرة طلع الكراهية الا
 ان يكون الصغيرة او مقطوعة الراس او لغيره في روض فانها اذا كانت كذلك
 لا تعبد فلا يفكر وصلوة حاسر راسه للتكاسل وعدم الحباله لا للتدليل
 حتى لو كان له لم يفكر او صلوة وهو يدفع الاجتناب اي البول والنايط
 وهو حلة حالته اي صلوة حال مدفعة لهما او اخرج للنهي عنه و صلوة في
 ثياب البذلة موهن تلبس البيت لا يذهب بها الى الاكابر و سحر جبهة في
 للنهي عنه ايضا لا اي لا يفكر قتل حية و حرق في الصلوة حديث ابي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه عليه صلوة والدم لم يقتل الاسود في الصلوة
 الحية والعقرب ثم قيل انما يقتل اذا تمكن من قتلها بفعل كالعقرب واما
 اذا احتاج الى المعالجة وهو في ثوبه فذكر في المسألة انه لا تفصيل فيه
 لانه رخصة كاشي في الحد والاشتقاء في البيرة والصلوة الى الخلاء فانه قد
 وقيل بكثرة الصلوة ما ذكرنا لا روى انه عليه صلوة والدم اذا اراد ان يصلي
 في الصلوة امر عكرته ان يجلس بين يديه يصلي والي صحف منصفين لهما
 لا يعبدان والكراهية باعتبارها وان قال بعض بكراهية او لم يسمع لانه
 الجحش لا يعبد والارهاب بل الجحش او على ب ط فيه صابغة لانه المانة وخير
 للصورة ولعنتم ان لم يسجد عليها اي على الصورة بان كانت في موضع
 جلوسه فانه لا يسجد عليها تشبه بعبد الاوثان كذا لفظ كذا من هذا الفصل

في كتاب الصلاة

فان ثياب البذلة البذلة تلبس البذاء
 لا ثوب اخر وان لم يكن ثياب قبل هذا اذا كان
 ثيابا او لم يكن ثوبا فلا يفكر و آخره
 ثياب البذلة فلا يجتاز الى ذكره
 ثياب البذلة ثيابا ذكره بناء على ان
 ثياب البذلة ثيابا لا يلبس البذلة ولا يلبس
 فان ثياب البذلة ثيابا لا يلبس البذلة ولا يلبس

في غير الكثرة وفي الفصل من الكلامين ان الثاني غير متعلق بالصلوة كونه
الوطي والبول والخلى الى التفتط فوق سجدة لانه ينال في غير الوطى
المسح كونه في الوطى عليه فقد بالالام صح ولو وضع اليه المتكلم لم يقع كونه
ولم يحل للحيض الخسوف عليه لا فوق تبت فيه سجدة والمراعاة
للصلوة في البيت بان كان في الصلاة ليس حتى جازيعة فلم تكن له حرمة
المسح كونه في الكافي ويكره على باب لانه يصلي المسلمين فلا يصح منه
عنهم قالوا هذا في زمانهم وفي زماننا لا بأس به في غير الوان الصلوة او لا بأس
على مناع المسح كونه في الكافي ترسيه للجص الراجح هو حيث يصح
في الهند وبالدليل ان اي مال الباني واما المتكلم فيمن عتبه ما رتبته
اذا فعل ذلك في مال الوقف فراجع الفاتحة في وسط السور لا يكره وقيل
بكره قراءة فاتحة السور في ركعتين بكرة كذا فاتحة سورة في ركعة او سورتين
في ركعتين وقيل لا يكره وقيل لا يكره فيهما جميع بين سورة في ركعة لا يكره وقيل
بكره وكذا سورة في الركعتين بكرة الا في النفل فيسبى ان لا يفضل بين
الركعتين سورة او سورتين وانما يفضل سورة كذا في القنينة قراءة في الركعة
الاولى المعقودين قال بعضهم يقرأ في الثانية بفاتحة وشي في الركعة وقال
بعضهم بعيد قل اعوذ برب الناس في الثانية كذا في الثانية فراجع في الاول
قل اعوذ برب الناس في الثانية ايضا فراجع بعض السور في كل ركعة وقيل
بكره وقيل لا يكره فراجع في الثانية سورة فقرأ في الثانية سورة فقرأ في الثانية
كأن سورة كذا في سجدة الفاتحة سقطت قل سورة او عمانية في الصلوة فرفع
القلبة وسيد واحد افضل في الصلوة بكثرة الراس واما العامة فان امكنه
رفعها ووضعها على الراس بيد واحدة معقودة كما كانت في الراس اولى
ان اخلت واحدا الى الكعبة او الصلوة بكثرة الراس اولى في عقد ما قطع الصلوة
كذا في التمام الثانية كونه في رافعا بكثرة الراس فراجع في كل ركعة مع السور اوبل
والقنينة عتبه بكرة المصلي اذا كان لا بأس به او فزع لم يدخل يديه في مختلف
المتأخرين في الكربة والخيار ان لا يكره كذا في الصلاة باب التوسعة والنفل

فقد لا يكره في سجدة بالحيض في الصلاة
كان سجدة في سجدة في الصلاة
فقد لا بأس بذلك لان العباد في سجدة
المسح في سجدة في الصلاة
وزنه في سجدة في الصلاة
لأنه في سجدة في الصلاة

اراد ان يقرأ في سجدة في الصلاة
سورة في سجدة في الصلاة
اراد ان يقرأ في سجدة في الصلاة
لا بأس به ان يقرأ في سجدة في الصلاة
معنى سجدة في الصلاة
وقد اوردوا سجدة في الصلاة
لم يكن عليه سجدة

فقد لا بأس في سجدة في الصلاة
فقد لا بأس في سجدة في الصلاة
فقد لا بأس في سجدة في الصلاة

التوسعة على الاعتقاد في وقته الفوق بينهما وهو المروي انه واجب في
الظاهرة انه فرضة عملا لا على وواجب على ما هو سنة فلو كان عند من قدامك
جاءه فرفع على كونه غير اعتقادي فوجب في رفع على كونه فرضا او لو كان
سنة لم يقض وكذا قوله وتذكره في الصلوة المكنية يفيد لو كان سنة
لما افرد وقوله تذكره في سجدة في سجدة ولو كان سنة في الف وقوله وقوله
العبادة العشاء ولو كان سنة لا عبادة تبعا للفرض وتلك ركعات في
ما روي انه عليه الصلوة والسلام كان يؤتي بركت لا يسلم الا في اخرها من رواه ابي
وجاهة في الصلاة يقرأ المصلي في كل ركعة الفاتحة وسورة لانه
المروي عن النبي عليه السلام كما سألني ولان وجوبه كان السنة وجوبه في جميع
احتياطا وقبل ركوع الثالثة بكرة رافعا يديه فيقف فيه اي فيما قبل ركوع
ما روي ان النبي عليه السلام او تبر بركت ركعات فراجع في الاول سجدة اسم ركعة
وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد وقفت قبل
الركوع وعند ان معي بعد فيقول اللهم انا استعنيك وتستعنيك و
تستغفرك وتغفر ليك وتؤمن بك وتنوكل عليك وتشتي عليك الخ
تشكر ولا تكفر وتخلع وتترك من يشرك اللهم اياك نعبد ولكم نصلي
وسجد اليك نسبح وتخضع له وحدهم وحدهم وتخشى عذابك ان عذابك لكفا
ملحوم روي بكرة الحاء ونحوها والكسرة افصح والقوم يتابعون الامام الى هنا فاذا
شرع الامام في الدعاء قال ابو يوسف رحمه الله يتابعون ويقرأونه معه وقال احمد
لا يتابعون ولكن يؤمنون والدعاء اللهم اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت
وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما اعطيت وقنا ما رتبنا من فضلك
انك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل في واليت ولا يعز من عاودت تباركت
ربنا وتعاليت فلذلك الحمد على ما قضيت تستغفرك اللهم وتغفر ليك وقل
رب اغفر وارحم وانت خير الراحمين وايضا في كل سنة وقال ان في
لا يقض في العبادة الا في النصف الاخير من رمضان دون غيره وقال ان في
يقض في الصلوة ايضا في الركعة الثانية بعد الركوع حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم

فقد لا بأس في سجدة في الصلاة
فقد لا بأس في سجدة في الصلاة
فقد لا بأس في سجدة في الصلاة

السهمين ما لم ينم ان عده وقرضت في كل الشغل الوتر اما الشغل فلا كل شغل
 منه صلوة على حده والقصاص الى الثالثة بمنزلة تحريمه مبتداه وكذا لا يجب
 بالتحريم الا في الاربعين في المشهود من اصحابنا واما الوتر فلا احتيا كما لم يرم
 الشغل بالشروع قصد اخر ازعج الشروع ظنا كما اذا ظن انه لم يصل فرض
 الظاهر من شغل فيه فذكر انه قد صلاها صلا شرعية فبطل لا يجب انما حتى لو نقصه لا
 يجب القضاء ولو عده الوتر الطلوع استواء في القضاء بالالف ووقته
 تحققت في اول كمال الصلوة تاوي الاربع فبطل ركعتين لو نقص الشغل الاول
 او الثاني يعني اذا شغل في اربع ركعات الشغل والشغل الاول بقضية
 لانه لو لم يشغل في الثاني فكل شغل من الشغل صلوة واحدة وان لم يفقد
 على الركعتين وقام الى الثالثة وافى بقضى الشغل الثاني فقط لان الاول قد
 وافى الثاني فلم يزم قضاءه او لم يقرأ فيها الى الشفعين لان اصل عند حقيقته
 ان ترك القراءة في الركعتين يبطل التحريم وفي احاديثها لا يلف الا اذا لم يقرأ
 في الشغل الاول بطلت التحريم فلم يزم قضاء الشغل الاول صحة الشروع فيه الثاني
 كف والشروع بطل التحريم او لم يقرأ في الشغل الاول فانه لا يفيد بطل التحريم
 خلاف ولو لم يقرأ في الشغل الثاني لم يزم قضاءه في الثاني او في الشغل الثاني
 لان الشغل الاول قد تم في الثاني فلم يزم قضاءه او في احدى الركعتين من الشغل
 الاول لانه قد تم قضاءه وفي التحريم في الثاني او في احدى الركعتين من الشغل
 الثاني لان الاول قد تم وفي الثاني فلم يزم قضاءه او لم يقرأ في الشغل الاول
 احدى الركعتين من الشغل الثاني لان الاول بطل بعد الشروع فلم يزم قضاءه
 ولم يصح الشروع في الثاني لبطل التحريم وقضى ركعات اربع ان لم يقرأ في احدى
 كل من الشفعين لانه اذا لم يقرأ في احدى كل منهما فاداء كل مع صحة الشروع فلم يزم
 قضاء الركعات او ترك القراءة في الشغل الثاني واحدى ركعتي الاول لانه
 كما ترك في احدى الاول في الاداء وفي التحريم في الثاني او في الثاني او في الثاني
 في ايضا فلم يزم قضاء الاربع ولا قضاء وان لم يقع بينهما اي اذا صل اربع ركعات من
 الشغل ولم يقع بين الشفعين كان ينبغي ان يفى الشغل الاول بحضائه لان كل

في الشغل بالالف ونفيع على
 في الشغل بالالف ونفيع على
 في الشغل بالالف ونفيع على
 في الشغل بالالف ونفيع على

كل شغل من الشغل صلوة ومع ذلك لا يقربا على الفرض كما سألني تحققت في الله
 في باب سجود السهو او نقص بعد التشهد او لا في نوى اربع ركعات الشغل وقعد
 على الركعتين بعد التشهد ثم نقص لا قضاء عليه ان ما وجب عليه اداء لم يشغل في
 الشغل الثاني للتحريم وقعد في الشغل فادع قدر القيام ابتداء وكذا في الاخذ
 اي ان قدر على القيام جاز ان يشغل في الشغل فادع او ان شرع فيه قائما كونه ان
 يقعد فيه مع القدر على القيام اذا عرض له عذر لم يكره وقعد في ركعات خارج المحضر
 وهو كل موضع يجوز للصلوة في وقتها في مسكنه والتقية في غير مسكنه
 الجواز في المحضر موصيا ويكون سجودا خفض في ركوعه ولو كان صلوة الى غير القبلة
 لان النوافل غير محقة بوقت فلو التزموا النزول واستقبال القبلة انقطع عنه
 انما فله بخلاف الفرائض فانها محقة بوقت فلا يجوز على الدابة الا في الضرورة وكذا
 الوجه في الوتر والمندور ما شرع فيه في صلوة الجمار وسجدت على الارض
 واما السنن التي قبلها فادع في اربع ركعات من السنة للتحريم لانه لا يقرأ في غير
 وتنبى بركوته يعني اذا افتتح ركعاته لم يقرأ في الركعة الاولى او في غير الركعات
 لانه في السنة في السنة لان في الاول يؤديه كمال مما وجب عليه في الثاني انقصه
 التحريم موجه للركوع والسجود فلا يجوز ادائه بالايدي وسناني زياده كلام فيه في
 بالصلوة على الدابة انت الله تعالى **الشروع** جمع تركه وجه في الاصل ثم
 للجلوس سميت بالشروع لانه استراحة النامي بعد اربع ركعات بالجلوس سميت
 كل اربع ركعات بركعة مجازا لما في اخر ما في الشريعة وهي سنة رسول الله صلى
 تعالى عليه وسلم اذ حجه انه عليه السلام قام في بعض الليالي وبين العذر في ترك
 المظنة عليها كونه خشية ان يكتسب كسبا ثم واطل عليها بالخلفاء الراشدين و
 وقال عليه السلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي وهي سنة
 الرجال النساء وقال بعض الروافض سنة الرجال فقط والجماعة فيها اي
 الركعة سنة على الكفاية حتى لو ترك اهل المساجد او لو قام بها البعض
 فان خلفه لم يترك للفضيلة ولم يكن سببا اذ قد خلف بعض الصحابة عن النبي
 في قدر على ان يصلي في بيته كما يصلي مع الامم صلوة في بيته افضل والصلوة في الجماعة

في الشغل بالالف ونفيع على
 في الشغل بالالف ونفيع على
 في الشغل بالالف ونفيع على
 في الشغل بالالف ونفيع على

في البيت فضيلة والجماعة في المسح فضيلة أخرى فهو راجع إلى الفضيلة بين وتر
الفضيلة الزائدة كما في الكافي وإن كانت لا تقضي على إياي الجماعة ولا تنقض
لأن الفضل في خاص الفرد وما يتبعه المؤكديات وتوجب تعلقها إلى انتهاء تلك
الدليل الأول فحينئذ حسن ترك كل إياي كل تركه تركه فليكن
التسليم عنه أو الإمام القوم ياتون بالنسبة في كل تكبيره الافتتاح ويجلس
الترجيب قدر تركه وكذا بين الحاشية والوتر لأنه المتوارث من ركن الأركان
إلى يومئذ وتبريد على التشهد أي الإمام يبريد على التشهد الصلوة على النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم الآن قبل القوم حتى تبركها والسنن الخمسة وحينئذ
السمع والوتر كقصة الأضراس لها ليلة القدر ولا تبرك الخمسة كقصة
إلى القوم وقيل القائل من الاختيار الأفضل في زماننا قدر لا يفضل
عليهم صلى الله عليه وسلم وحده أنه يصلي التراويح بالإمام ولو ترك الجماعة في الفرد
لم يصلوا التراويح جماعة ولو لم يصلها أي التراويح بالإمام صلى الوترية لا يوتر
أي لا يصل الوترية جماعة خارج رمضان للجماع ولا يصل التطوع جماعة إلا
قيام رمضان وعندها يثبت أن التطوع بالجماعة إنما يكون إذا كان على سبيل التقدير
والموافق واحد وانما هو واحد لا يكون فإذا اقتضى ثلثة بوجه مختلف
فيه أن اقتضى أربعة بوجه كذا فافق كذا في الكافي **باب ركن الوضوء**
آن مع فيها أعلم أن أفضل أن نقض العبادة قصدًا بلا عذر حر لم يؤخذ على
ولا يتطوعوا بما حكمه من النقص للكمال الكمال معنى فحوز نقض المسح لإصلاحه و
نقص الظاهر للجماعة وللصلوة بالجماعة منزلة على الصلوة منفردًا في نقض الصلوة
منفردًا إلا أن فضل الجماعة إذا انفردت فاعلم أن من شرع في وضوءه منفردًا إذا
أيقظ أي شرع الإمام في تلك الوضوء قطعها بغيره لأن شرع فيها أو اقتضى
بالإمام أن لم يجز لركعة الأولى لأنها محل القطع للكمال أو جهة هو غير شرعي
لأنه إن لم يقطع وصلى ركعة أخرى يتم صلوة في الشافعي ووجه الآخر في الشافعي و
لأنه حكم الكل فغيره الفراغ وحقيقته الاحتمال النقص فكذلك الشهادة أو وقته
أي في الرابع كمن ضم إليها أخرى لتضمينها فله وحيز فضل الجماعة مقطوع

وعدت اردد واليه ارجعها المكروه والافضل

وأن صلى ثلثاً منه أي الرباعي أتم أي ضم إليها أخرى لأنه قد أدى الأتم ولذلك حكم
أكمل فلا يحتمل النقص كما مر ثم أتم أي أتمه مقتضياً الآتي للعموم لأن التنفل
بعد مكره وإن كان راع في النفل لا يقطع لأنه ليس للكمال واختلف في
الظهور إذا أقبلت والجمعة إذا خطب قبل يقطع على رأس الركعتين لأنهما
سنت بروي ذلك عن أبي يوسف قيل فيها أربعة لأنها بمنزلة صلوة واحدة و
القطع هنا ليس للكمال بخلاف الظهور لا يخرج أحد من سجدة في غيرهما
يصل فيه إلا مقيم جماعة أخرى أي في ينظم به لم يمان يكون مؤذن سجدة أو لا
أو من يقوم بمجموعة يتفرون أو يقولون بعينيه وفي النهاية أن يخرج ليصل سجدة
عنه مع الجماعة فلا يمان به مطلقاً في غير قيام الإمام المؤذن والآن فصل الظهور
الغائب وقوله بمعنى أن كان صلى فرض الوقت لأيكوه الخروج بعد النداء لأنه قد جاء
داعي القدرة فلا يمان في تركه نياً ولا يخرج من سجدة عند الأقامة فيه لأن
خرج أتم بخالف الجماعة أذ ربما يظن أنه لا يمان به جواز الصلوة خلف أهل
السنة إلا المقيم أي مقيم جماعة أخرى فلا يمان في تركه ومصلح الفجر والعصر
المفترقة فإن له الخرج أيضاً لكنه التفضل بعد كما سبق في فصل الظهور
الغائب فإنه لا يخرج بعد الأقامة لجواز التنفل بعدهما خائف فوات الجماعة
في الفريضة سنة ويقدر في ثواب الجماعة أعظم والوعيد تركها الزم فكان
أحرار فضيلتها أولى ومدرن ركعة منه أي الفريضة صلواتاً أي سنة بمعنى أن
يتوقع أدراك ركعة من فرض الفجر صلى السنة وإن فات عنه الركعة الأولى ولا
يقضيها أي سنة الفجر الاتباع للفرض إذا فاتت معه فضاء مع الجماعة أو وحده
والفصل في السنة أن لا تقضي لأخصاص القضاء بالوجوب ورد القضاء
قبل الزوال بقضاء الفرض هو ما روي أنه عليه الصلوة والسلام قضاء مع الفرض غداً
ليلة التعرّيس بعد ارتفاع الشمس مضمناً ما رواه على الأصل وفيما بعد الزوال
اختلف المشايخ وأما إذا فاتت بلا فرض فلا تقضي عندهما وقال محمد رحمه الله
احتب إلى أن يقضيها إلى الزوال ولا تقضي قبل طلوع الشمس إلا لاجتماع ركعتيه التنفل
بعد الصبح وفي الظاهر تركها أي السنة مطلقاً أي سواء أدرك ركعة منه أو لا

التربية الخيرية في
القرن العشرين

قوله فان توب اليه الجماعة افضل من صلوة
قال نعم وعشرين درجة قوله قال الله
بسم الله الرحمن الرحيم يا ايها الذين آمنوا
ان اختلفتم في شئ فارجعوا اليه
قوله الجماعة فانه بعض الذين
قوله يوشم

قوله وان فات عنه الركعة الاولى وعنه
ابو جعفر انه اذا حش ان تقوته الركعة
في الفرض ويذكر الامام في الشهادة يصل
السنن عنده حنيفه وابو يوسف علي ما
والزاد

اول سنة الظهور فضيلة سنة الفجر حتى قالوا لو كان العالم مرجعا للفتوى لم تكن
 سائر سنن الائمة الفجر كذا في الكافي وقضا ما قبل شعبة اي ركعتين للدين
 بعد الفجر وهذا عند ابن يوسف عند من قضا ما بعد ما وقيل الصدق في هذا
 على العكس والحق في غيرهما ان من قضا ما لا يقضي به الوقت وجدا اجماعا
 واقتضا في قضاها بغيرها لغيره الا في وقتها وفي الخلاصة لو صلى سنة الفجر او
 الاربع قبل الظهر ثم شغل بالبيع والشراء او الاكل فانه يعيد سنة ما قبل فانه
 او يشتماء فلا يتصل السنة وقبل الظهر لا يجزئ ان كان في الصلاة الخمس
 لم يركعها كقول الامام كذا في الكافي ثم ذكر ركعة في وقت الاربع في الظاهر
 والحق مذكر في الجماعة لا يصلح بها واختلف في مذكر في الثلاث الملاحق
 يعني ان يركع ركعة منها او ركعتين في الجماعة لو وجدوا ائمتهم ان معهم لم يصليها
 جماعة او فانه لا ائمة ولهذ الوصل لا يصلح الظاهر مع الامام لم يذكر في الثلاث لا
 بحيث لان شرط حشده ان يصلي الظاهر مع الامام فانه انفراد عنه بثلاث ركعات وان
 معه ثلاث ركعات فانه ركعة فعلى ظاهر الجواب لا يجزئ لانه لا يجزئ ببعض الخلق عليه
 بحكم الملاحق لانه خلف الامام حكما وكذا في الاقراء فيمن سبق به وذكر في السنة لانه
 بحيث لان لئلا يحكم الكل وروى عن ابن يوسف ان الملاحق ايضا لا يجزئ الا ان
 يقول ان صلوات يصليها الامام هو القياس كذا قالوا ولم يوافقوا مذكر ركعتين
 اقول وجدهم المتوفى له ان حكمه في حكم الظاهر في قات مذكر ركعة اذا اورك
 فضل الجماعة فاولى ان يركع مذكر ركعتين واذا اختلف في كون مذكر الثلاث
 مصلية بالجماعة فاولى ان يصلي بها مذكر ركعتين فانه من فوت الوقت
 يتطوع قبل الفرض يعني ان يركع في الجماعة فاراد ان يصلي الفرض منفردا فركع
 بالسنن قال بعض من بحثنا لا ياتي بها لانها انما ياتي بها اذا اتى الفرض بالجماعة
 لكن الاجماع ياتي بها وان فاته الجماعة الا اذا مضى الوقت في تركه اقتدى
 به اركع فوقف حتى رفع اشارة الركعة يعني اقتدى بام اركع فوقف حتى رفع اركع
 اشارة مذكر ركعة لفوت المن كونه المستأنم لفوت الركعة بخلاف رايه
 لحقه امامه فانه يعني اقتدى بام فركع قبل الامام فوقف حتى لحقه امامه جاز خلافا لار

فمنه وروى عن ابن يوسف ان الملاحق
 ايضا لا يجزئ لان مع الملاحق ولم يوجد

منه انما اذا مضى الوقت
 مع الجماعة ايضا تركت اي ترك الركعة
 اذا مضى الوقت فوقف فركع فانه قيام
 وقفة خلاف زمانه يقول الكوفي
 حتى ولا ياتي في الاقراء مع القياس
 ببقاء

او لوجوده ان كذا في جزئيا **قضا الفريضة** الترتيب بين الفريضة والسنن
 اداء وقضا فرض على من يجزئ ايقوت الجواز بقوته وقدره رايه ان الكل ان كان
 قاتنا لا بد من رعاية الترتيب بين الفريضة والسنن وكذا بين الوتر وكذا
 ان كان البعض قاتنا والبعض وقتنا لا بد من رعاية الترتيب في قضاها قبل
 الوقتية وعند من لا ترتب بين الفريضة والوتر لانه سنة عند من لا ترتب
 بين الفريضة والسنن والاصل في لزوم الترتيب في الصلاة والسلام في تمام
 صلواتها او بعضها فلم يذكر في الاول يوجب مع الامام فليصل الذي هو فيها ثم
 ليقتض التي تذكر لم يصلي مع الامام وقد خرج شرع الهداية بانه من لم يركع
 ثلثة العلماء بالقبول ثبتت في الفريضة العملي كما في الحديث الواردة في الجماعة فانه
 صلى فخرج على قوله الترتيب بين الفريضة فرض تحت من الفريضة وذكر
 فرضا فاني فانه في الحديث فساو له موقوف عند ابن حنيفة في من عند من لا يركع
 لاهل عند ابن يوسف في صف الفريضة وعند من اصل الصلاة ان ادرك فرضا
 سادسا في الكل اي السنة عند من وصف الفريضة وان قضاها اي ذلك
 الفاتية قبل السادسة في كل فرضية السنة وتصلها عند ابن حنيفة كما كانت كذلك
 عند ابن يوسف قبل قضاها لانه ان كانت اوقت مع قضاها بطلت في وقتها فلا
 تنقلب صحيحة والكثرة في الصلاة بالساعات انما تؤثر فيه وفيما بعد حيث يصح ان
 اتفاقا في السنة الماضية كما ان الكل العلم او انه ترك الاكل ثلث مرات في كل
 فيما بعد الثلاث لا فيها وكذا في القول بفصل السنة ملاحظة وجوب الترتيب فيها
 دون السنة وفي القول بالتوقف ان وجوب الترتيب هو في القليل دون الكثير
 فلما اجتمع ان يؤدى الى فيبلغ الى الكثيره فلا يراعى الترتيب في قضاها
 وان يقتض الفاتية قبل السن ويقتضي قليلا فيراعى الترتيب في قضاها لم يصح
 بالفرد مع ان الكثيره والموجبه لهما الترتيب في مجموع السنة مستند
 الى اولها كالمستند فكانه صلى في حال سقوط الترتيب فوقف صححي وانما
 لم يطل الاصل عند ابن حنيفة الى يوسف لان مطلق الوصف بما يخصه لا يوجب
 الاصل كما في صوم كفارة مؤثر حيث لا يقع كفارة بل نصير نفلا فلم يخرج

اول سنة الظهور فضيلة سنة الفجر حتى قالوا لو كان العالم مرجعا للفتوى لم تكن
 سائر سنن الائمة الفجر كذا في الكافي وقضا ما قبل شعبة اي ركعتين للدين
 بعد الفجر وهذا عند ابن يوسف عند من قضا ما بعد ما وقيل الصدق في هذا
 على العكس والحق في غيرهما ان من قضا ما لا يقضي به الوقت وجدا اجماعا
 واقتضا في قضاها بغيرها لغيره الا في وقتها وفي الخلاصة لو صلى سنة الفجر او
 الاربع قبل الظهر ثم شغل بالبيع والشراء او الاكل فانه يعيد سنة ما قبل فانه
 او يشتماء فلا يتصل السنة وقبل الظهر لا يجزئ ان كان في الصلاة الخمس
 لم يركعها كقول الامام كذا في الكافي ثم ذكر ركعة في وقت الاربع في الظاهر
 والحق مذكر في الجماعة لا يصلح بها واختلف في مذكر في الثلاث الملاحق
 يعني ان يركع ركعة منها او ركعتين في الجماعة لو وجدوا ائمتهم ان معهم لم يصليها
 جماعة او فانه لا ائمة ولهذ الوصل لا يصلح الظاهر مع الامام لم يذكر في الثلاث لا
 بحيث لان شرط حشده ان يصلي الظاهر مع الامام فانه انفراد عنه بثلاث ركعات وان
 معه ثلاث ركعات فانه ركعة فعلى ظاهر الجواب لا يجزئ لانه لا يجزئ ببعض الخلق عليه
 بحكم الملاحق لانه خلف الامام حكما وكذا في الاقراء فيمن سبق به وذكر في السنة لانه
 بحيث لان لئلا يحكم الكل وروى عن ابن يوسف ان الملاحق ايضا لا يجزئ الا ان
 يقول ان صلوات يصليها الامام هو القياس كذا قالوا ولم يوافقوا مذكر ركعتين
 اقول وجدهم المتوفى له ان حكمه في حكم الظاهر في قات مذكر ركعة اذا اورك
 فضل الجماعة فاولى ان يركع مذكر ركعتين واذا اختلف في كون مذكر الثلاث
 مصلية بالجماعة فاولى ان يصلي بها مذكر ركعتين فانه من فوت الوقت
 يتطوع قبل الفرض يعني ان يركع في الجماعة فاراد ان يصلي الفرض منفردا فركع
 بالسنن قال بعض من بحثنا لا ياتي بها لانها انما ياتي بها اذا اتى الفرض بالجماعة
 لكن الاجماع ياتي بها وان فاته الجماعة الا اذا مضى الوقت في تركه اقتدى
 به اركع فوقف حتى رفع اشارة الركعة يعني اقتدى بام اركع فوقف حتى رفع اركع
 اشارة مذكر ركعة لفوت المن كونه المستأنم لفوت الركعة بخلاف رايه
 لحقه امامه فانه يعني اقتدى بام فركع قبل الامام فوقف حتى لحقه امامه جاز خلافا لار

فمنه وروى عن ابن يوسف ان الملاحق
 ايضا لا يجزئ لان مع الملاحق ولم يوجد

منه انما اذا مضى الوقت
 مع الجماعة ايضا تركت اي ترك الركعة
 اذا مضى الوقت فوقف فركع فانه قيام
 وقفة خلاف زمانه يقول الكوفي
 حتى ولا ياتي في الاقراء مع القياس
 ببقاء

فذكر انما لم يورد في قوله من الفروض الوتر وفيه خلاف كما بناء على ان الوتر
 واحد من سنة عندهما ويسقط الترتيب بفرض سنة من الفروض فان قالوا
 في يبلغ حد الكثرة يخرج وقت كل واحد حتى يكون احدهما الفروض مكررا فيصلي
 ان يكون سببا للتخفيف بسقوط الترتيب الى احدهما انفسها وبغيرها وبغيرها
 والاصل في القضاء بالاعطاء حيث ثبت ان علينا كرم الله وجهه انما عليه قتل من
 يوم ليلة ففرض الصلوة وعما روى عن النبي صلى الله عليه وآله انما عليه يومه وليلة
 ففرضنا من بعد النبي صلى الله عليه وآله انما عليه يومه وليلة فلم يقصر عن قول
 ان التكرار من غير التخفيف ويسقط ايضا بتضييق الوقت فان بقي منه اي وقت
 تابع بعض الفرائض مع الوقتية لقضي بعضه من الفرائض معها اي الوقتية
 لما اذا كانت الوقت والوتر واليوم في وقت الفرائض مع ركعتي يقضي
 الوتر ويؤدى الفريضة الى حيفه وكذا اذا كانت الظهر والعصر لم يسبق في وقت
 المغرب ويسقط ايضا بالنسبة فيعيد العشاء والسنة لا الوتر في علم انما يصلي
 العشاء بسلامة وضوء الاخيرين به يعني ان في ذكر في الوقت انما يصلي العشاء بسلامة
 والسنة والوتر بعد العشاء والسنة اذ لم يصح ادائها السنة مع انها اديت
 بالوضوء لانها تتبع الفرض اما الوتر فصلوة مستقلة عنها فصح ادائها لان الترتيب
 بينه وبين العشاء فرض كونه ادى الوتر ثم انما يصلي العشاء بالوضوء كما سببا
 ان العشاء في سنة فسقط الترتيب عند ما يقضي الوتر ايضا لانه سنة عند ما
 ويسقط ايضا بالظن المعتمد فاذا صلى الظهر وذكر الترتيب في وقتها اذا قضى
 الفريضة وصلى العصر وهو ذكر للظن جاز العصر تفريع على قوله الظن المعتمد فانه اذا
 صلى الظهر وهو ذكر انما لم يصلي الفريضة فاذا قضى الفريضة وصلى العصر وهو ذكر
 للظن يجوز العصر او لا فانه عليه ظنه حال اداء العصر وهو ظن معتد لانه معتد فيه
 ذكره اللفظي اجمعت الحديث والقدرة جازت الوقتية بتذكر الحديث ولا يعود
 الترتيب بعد الكثرة الى القلة فيصح وقتي من ترك صلوة شهر مثلا حتى سقط
 الترتيب فاخذ يؤدى الوقتات فتترك فرضا موقوتة تفريع على قوله اجمعت
 الحديث والقدرة اه فانه اذا اخذ يؤدى الوقتات صار فرائض الترتيب فدية وهي

في يفيق الوتر ايضا لو قال بعد الوتر
 فكان الظاهر ان الكلام في عدم خروج
 الوقت في وقت وضوء او جاز
 الكلام في عدم وجوب قضاءه عليه
 به لانه صلواتا وعند فانه لم يسبق عليه
 فانه فصله كالسنة

في يفيق الوتر ايضا لو قال بعد الوتر

ومن سقط الترتيب فذكر في فرضا يجوز مع ذكر ادائه وقتي انما يصلي صلوة شهر
 الا واحدة او اثنين عطف على قوله ترك صلوة شهر وتفريع على قوله والحدود
 الترتيب اي بعض وقتي في فرض صلوة شهر الا واحدة او اثنين فانه اذا قضى
 ترك تركت الفرائض ولا يعود الترتيب فيصير اداء الوقتية وفي بعض الكتب ان
 قلت بعد الكثرة عاد الترتيب حر الزمان والصلوة والاول منها شهرين
 وحر الزمان وقال ابو حفص الكوفي في علمه الفتوى اذا كثرت الفرائض ففرضها
 يحتاج الى تعيين الظاهر والعصر وقتي وسوى ايضا ظاهرا يوم كذا وعصر يوم كذا
 اذ عده اجماع الظاهر في الزمة لا يتعين احدهما فاخذنا الوقت كاختلاف
 الاختلاف الصلوة فان اراد سبيل الاعلمة نوى اول ظهر عليه اخرى اي
 اخر ظهر عليه فانوى الاول صلوة في يديه بغيره ولا وكذا النوى في ظهره عليه صلوة
 فاقبلها بغيره فحصل التعيين كذا الصوم اي كما يحتاج الى التعيين في الصلوة
 يحتاج ايضا اليه في الصوم لو كان ما عليه القضاء في رمضان فينوي اول
 صومه في رمضان الاول والثاني او الصوم عليه في رمضان الاول والثاني
 والا لاني وان لم يكن في رمضان قلما يحتاج الى التعيين حتى لو كان عليه قضاء
 يومين في رمضان واحد ففرضي يوما ولم يتعين جاز لان السبب الصوم واحد وهو شهر
 فكان الواجب عليه كمال الوتر والسبب الصلوة مختلف هو الوقت واختلاف سبب
 يختلف الواجب فلا بد من التعيين كما في الحديث قال في النسخ وفي مجمع الفوائد
 اذا قضى الفريضة ينبغي ان يقضيها في سنة لا في السجدة حتى لا يقف الناس على
 ذلك لان ما في الصلوة من الوقت معصية فلا ينبغي ان يطالع عليه غيره في صلاة
 رجل فانه صلوة كثره في حاله الصحة ثم مرض مرضا يضره الوضوء فكان يصلي
 بالسجدة والايقظ على الركوع والسجدة ويصلي بالاي فادى الفريضة في المرض ثم
 الصلوة جاز ولو صح وقدر على القضاء بسقط القضاء **صلوة المريض**
 اذا تعذر القيام من حصول قلة في الصلوة او فيها او خاف زيادته اي المرض
 او خاف بطء الترتيب اي سبب القيام او خاف دوران الرأس وجبر القيام
 لما شهد به اربعة جواز تعذر كيف شاء في الترتيب وغيره وصلى في آخر ركوع

وسجود وان قدر على بعض القيام بان كان قادر على التكبير فاما لو علم التكبير
 وبعض الفراه فانه يوم القيام قال تسمى الائمة هؤلاء هم الصحيحون وتوكلوا
 ان لا يجوز صلوة وان تغزى اي الركوع والسجدة لا القيام او من غزا او غزى
 في الائمة فاما ولكن سجدة فمفوض تركه لان الائمة قام مقامها فاحكمها
 ولا يرفع اليه شي يسجد عليه لقوله عليه الصلوة والسلام لم يرض دخل عليه ان
 قدر ان يسجد على الارض فاجد الاقام ولو رفع اليه شي وخفف رأسه او
 سجد على اليد تحته ولا تسجد عليه حينئذ جاز لوجود الائمة والافلا وان تغزى
 الصلوة او من سجد فيها وجلاه كذا القبلة لقوله عليه السلام يصلي المريض قائما وان
 لم يستطع فغلى ففاه يومئذ انما لم يستطع فالتدبير بقول الغد منه وسعى
 ان يوضع تحت رأسه سادة كبش الفاعه وتسمى في الائمة اذ حقيقته كالتقاء
 تمنع الائمة للصحيح فكيف للمريض كذا في الكافي وان تغزى الائمة حرك الصلوة
 فيه شأوا الى انها لا تقطع ولا يومئذ بعينه بحاجته قلبه بما رويناه وفيه خلاف
 في تركه الغد فمن في صلوة يومئذ انما قدر ان يصلي صحيح بعض صلوة قائما ثم مضى
 يتمها فاعاد ابرك وسجد او يومئذ ان لم يقدر او سئل ان لم يقدر لانه نيا الاذني
 على الاعلى كاقبدا المومني بالصحيح في صحتها اي الصلوة ركعت وساجدة فاعاد
 يعني ان مريضاً غير القيام فصل في فاعاد ابرك وسجد او صحيح فيها بني قائما
 لان الشاكال لا تقبدا والقيام بقية بالقاء فكذا المنفرد بني اخر صلوة على اولها
 وقوم كذا لكن اي صح في الصلوة لا ينبغي بل يشانف لان اقبدا الركعت وسجد
 بالمومني لم يجر فكذا الشاكال ولم يقطع القائم كونه ان يتكلى على شئ كوعاء او
 حايط او يقعد ان شئ لانه عذر بها سئلان سئلة الائمة وسئل الصلوة
 وكل على نوعين بعذر وبلا عذر اما الائمة بعذر فغير مكره اجماعا وبغير عذر كذا
 عند اي حنيفة وعندهما كبره اما الصلوة بعذر فغير مكره وبغير عذر جاز وكذا عند
 ولم يجر عندهما حتى اوعى عليه وليله قضى كذا وان زاد وقت صلوة لا
 ذكرنا في باب الشاكال الفوت ان علياً رضي الله عنه اعلم اقل في يوم ليلة
 وعمر بن ماسر على يومه وليله فقضاين وعندهما عمر اعلم عليه اكثر يوم وليله

في الائمة الائمة قائم مقامها ان
 مقام الركوع والسجدة

فنداء او يومئذ ان لم يقدر اي على الركوع
 والسجدة او سئل ان لم يقدر
 على الصلوة

فما يقضيه من قول ان التكرار معتبر في تخفيف الجنون كالانحاء فيمارواه اليوسلي
 هو الصحيح هذا الوجه لا انقل غير اي يوسفان المعتز الزيادة في حيث السجدة اي
 الازمنة لا انعارفه بل النجوم زال عقله بالصحيح او لم يزل منه القضا وان قال ان
 زال العقل لان سقوط القضا وعرف الائمة اذ حصل اقامة سماوية فلا يقضي عليه
 ما حصل بعقله قطعت بهاء ورجلاه في المرقى والكف لفتا شتر زحلوه
 عليه كذا في الكافي وقيل ان وجد في موضعين بغير تغيل وجهه موضع القطع
 يسجد في الاوضع وجهه ورأسه في الائمة او يسجد وجهه موضع القطع على
 جدار فيصلي كذا في الشاخالية **باب الصلوة على الدابة** كل موضع
 يجوز ليس في قصر الصلوة فيه اي في ذلك الموضع وهو خارج عن مقامه
 كان مقامه مع الزمومة كما سياتي في صلوة الملب ثم حارقه اي في ذلك
 الموضع انما يطوع له اي للمل فز وكيفية عليه اي الدابة نايما حيث جويت
 الدابة قبله كان اولاً ولو لم يخذل اي حازله النطوع فله على تقدير عدم العذر
 وجاز فيه المكثوبة اي بعد قال في الشاخال اذ اصيل على الدابة تغزى ان لم يقدر
 على ايافها حاز الائمة عليها وان كانت تسير قد لم يجر لاختلاف المكث
 يسجد وفي القنينة اذ استبرأ ركبتها لا يجزئ الفوق ولا التطوع وهو اي العذر
 ان تجافي في التزول على نفسه دابة فترسع او يقضي او كان في طين لا يجزئ
 جافاً او كان في جوف كدكة سنة او ضعف من اجاد وكذا في دابته جميع كونها
 لا يركب بلا معنى كذا في القنينة او كان في السادة على الرحلة والقاء فله سنة
 فانه تجاف على نفسه بانه لم ينزل كذا في الكافي وينزل للموت وعندهما سئل
باب الصلوة في السفينة السئل فيها ما روي انه عليه السلام لما بعث جعفر
 بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه الى الحبشة امره بصلي في السفينة قائما الا
 ان تجاف الفوق وعندهما سئل عن سفلة قال سالت ابا بكر وعمر رضي الله عنهما
 في الصلوة فيها فقالا ان كانت جارية فصل فاعاد وان كانت راسية فصل
 قائما يتوجه للمصلي فيها القبلة بان يدور اليها كيف دارت السفينة
 عند الاقتراب وفي الصلوة لانه يمكنه استقبال غير مشقة بخلاف الدابة

في الائمة الائمة قائم مقامها ان
 مقام الركوع والسجدة

في الائمة الائمة قائم مقامها ان
 مقام الركوع والسجدة

في الائمة الائمة قائم مقامها ان
 مقام الركوع والسجدة

قال الرازي وهو قولنا لانه اذا نوى اربعاً فقد فرضه كسنة الفربا وتوكلوا
 ركنين ثم نوايا اربعاً بعد الافتتاح فلهذا كان افتتاح الظاهر ثم نوى العسكر
 في شرح الاهدى واختلف في السن ففضل الفضل هو التكرار وقبل الفعل تقرباً وقفاً
 السنية في الفعل حال التناول والتكرار حال السنية في فعله خاصة وقبل سنة
 الموقر انما كان في الخط اقل من سائر المقامات في الوقت حتى اقتداءه وانما كان
 فيه ان قصد الاقتداء في سائر المقامات يكون بمنزلة نية الاقامة في حرم وجوه التكميل
 لا بعد فيما ينبغي لا يقتدى اليه في المقام بعد الوقت في فرض يتغير بالسفر وهو الزمان
 واحتمل به في غير المقام ان اقتداءه به في المقام في الوقت بعد وانما لم يصح بعد
 الوقت فيما يتغير كسائر ابناء الفرض على غير الفرض حكم انما في القعدة ان اقتدى
 في الشفع الاول او القعدة فرض عليه لا على الامم او في حق القعدة ان اقتدى في الشفع
 الثاني فان القعدة في فضل على الامم فرض على المقدي وتعام حقه في شرفه
 تلخيص لمع الكبر وعلم ان اقتدى المقام في فرضه فيما اى الوقت بعد
 لان حال المقام لا يتغير عما كان في الوقت فانه لو اقتدى في فرض الوقت كان في حق
 القعدة اقتداء المستقل بالمقصر وكذا الوقت في بعد الوقت ثم ان المقام اقتدى
 بالامم فادام الى الامم لا يقرأ في الاصح لانه كاللحوق حيث ادرك اول صلوة
 مع الامم فرض القعدة صار مؤدياً بقراءة اامة فكذا المستقل بالشفع الاول فانه
 يقرأ فيه وان قرأ الامم في الشفع الثاني لانه ادرك قراءة نافلة وانما المقام
 المقدي تأمل في لانه عليه الصلوة والسلام صلى في سفره بانما في حال حين ستم
 انما اصلوكم باهل مكة فانا قوم سفر ونذكر ان يقول الامم لم يقرأتم صلواتكم
 فاني سافر كما قال عليه السلام السفر والحضر الايمان القاسية اى اذا قضيت
 السفر في الحضر قصر واذا قضيت في السفر في الحضر قصر في غير الوقت في آخر الوقت
 فان كان في الحضر فقرأه عليه كعتان وان كان في السفر فقرأه عليه اربعاً لانه اعتبر
 في السنية عند عدم الاداء قبله في تقرر في الاصل ويبطل الوطن الاصل بمنزلة فقط
 ويبطل الوطن الاقامة بمنزلة السفر والاصلي الوطن الاصل فيمكن في وطن
 الاقامة موضع نوا ان يمكن فيه خمسة يوماً او اكثر فغير ان يتخذ مسكناً فاذا كان

قوله فانما قوم سفر ونذكر ان يقول الامم لم يقرأتم صلواتكم
 الفاء جمع سافر صاحب رتبة

كان شخص وطن اصلي فان اتخذ وطنه اصلياً اخر سواء كان بينهما مدة السفر او لا
 يبطل الوطن الاصل الا في الاول حتى لو خلد لا يصير مقبلاً الا بالنية ولا يبطل الاصل بالسفر
 حتى لو قدم اليه في غير مقبلاً في دخول الوطن الاقامة فيبطل بمنزلة حتى لو
 دخل وطن الاقامة اتخذ وطنه بعد الاول ليس بينهما مدة السفر لا يصير مقبلاً الا بالنية
 وله اذا سافر عنه او انتقل الى وطنه الاصل في العود بنية الاصل لا التبع يعني
 اذا نوى الاصل السفر او الاقامة يكون التبع كذلك لا يحتاج الى النية مستقلاً لا
 كالمدة مع زوجها فانها تكون متعالة اذا كانت مستوفية لمرها والاعتقار فيها
 كذا في الحظر والعبد مع مولاه والجندي مع الامير الذي يلي عليه رزقه منه
 مثله الامر مع الخليفة والامير مع فرسانه ووزقه منه السلطان اذا سافر
 قصر الا اذا كان في ولايته فغيره ان يقصد يصل اليه في مدة السفر فانه لا يكون
 سافراً او طليعة العدة ولم يعلم ان يدركه فانه ايضا لا يكون سافراً او طليعة
 وفي الرجوع يقصر ان كان بينه وبين منزله مدة سفر سافراً فربما في مع ابيه
 اى خرجا قاصدين سيرة ثلثة ايام فصاعداً فاستلم الكافر وبلغ القبة وبهنا
 وبين منزلهما اى يقصد بهما بالسفر اقل من المدة قالوا اى عاتمة المشايخ
 المسلم يقصر فيما نوى في السفر والقصبي يتم لان نية الكافر مقبلة فكأن فرافق
 الاول بخلاف القصبي فانه في هذا الوقت يكون سافراً والفرض ان العاقبة ليست مدة
 السفر وقيل تخان بناء على عدم العبر بنية الكافر ايضا وقيل يقصر ان بناء على
 تبعه الا ان لا يقرأ في باب الجمعة وفي فرض لقوله تعالى فاسعوا الى
 ذكر الله والامر بالسعي الى الشئ خارج الصافي لا يكون الا لاجابة شربها
 المص فلا يجوز في القوى خلاف ذلك في وهو ليس الكبر جد اهله يعني فيجب عليه
 الجمعة لاسكانه مطلقاً او ما لم يفت ذكره فاضحان وانه وقاض في هذه الاحكام و
 يقصر الحذر وكلا المعنيين منقول عن يوسف الاول اختيار الكفر في الثاني اختيار الحذر
 او قلة عطف على قدر الضمة وهو اتصل به اى لم يبق معه المصاحبة كقوله في
 وجع العكر المزج للموت وفي الموتى وصلوا الجنان وكذلك وشربها
 ايضا السلطان او غيره السلطان باقامة الجمعة مات الى المصير حتى اقام

قوله فانما قوم سفر ونذكر ان يقول الامم لم يقرأتم صلواتكم
 الفاء جمع سافر صاحب رتبة

حتى لو دخل وطنه فانه لا يتخذ وطنه
 بعد الاول الا انما ان الاصل في السفر
 اى حتى لو دخل في الوطن الثاني بعد ذلك
 في الوطن الاول لا يصير مقبلاً الا بالنية
 مقبلاً كقولنا حتى لو دخل في الوطن الاول
 بعد اتخاذ وطنه الا يصير مقبلاً الا بالنية

قوله لاسكانه مطلقاً
 وتبع المكلف وغيره

الشرع في الصلاة
سنة الحبيب فضل
بالحضرة بما اذا
الحضرة ليس كذلك
كان ذلك لا يسمع
فقد انما يجوز ان

بالاذن وفي حق الملوذون بقي على كان قبل الاذن ويجوز اختلافه بعد فوض الالة
 ملك ذلك باذن السلطان كما ملك الفضايف بين الناس اعترضه بالوكيل السبع
 اذ اوكل غيره بخلاف المستجير حيث كان له ان يعزل عن المنافع تحت ملكه فملك
 عليك ذلك فغيره فملك من منقر فاحكم الملك بخلافه في حق فانه منقر في حكم الاذن
 فملكك بقدر اذن له ثم قال وعرضت لخناعه بنو قوا لو قام مقام غيره لغيره لا
 يكون له ان يقيم غيره مقام نفسه فقام مقام غيره لغيره كان له ان يقيم غيره مقام
 نفسه والفقهاء يثبتون ان قبل بل يجوز خطا في الثاني كمنصور الاصل عند عدم الاذن
 كما جاز حكم الناس في حق الوكيل عند حضور الرضا ولو وكل عند عدم الاذن ملكا
 الا ان مداركها حضور الرضا فاذا وجد جاز بخلافه اذ لا مدخل للرأي في فاتها
 الا اذا اذن اي لا يجوز اختلافه لها الا اذا كان مادونا فالسلطان لا يختلف
 في يجوز ذلك وهذا مما يحفظه فان الناس يخافون ما لا اذن الا في حق
 في السبع لقوله تعالى اذ انوي للصلوة في يوم الجمعة سجدوا الى ذكر الله وذو السبع
 وقيل بالاذن الثاني لان الاول لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والسلام الاول
 اخرج لانه لو جاز عند الاذن الثاني لم يكن في السنة قبلها وفي اجتماع الخطية بل
 يخشى عليه فوات الجمعة لم يقل حرم السبع وان قال في الهداية في وجوب السبع في حرمه
 السبع لان السبع وقت الاذن جاز في حرمه ولكنه مكره كما تقرر في كتب الفروع والاصول
 وكذا في بعض الشرح لفظ الكراهية بدل الحرمة وتخرج الامام اي سجدوا الى النبي
 حرم الصلوة والصلوات الى تمام الصلوة لم يقل الى تمام الخطية كما قال في الهداية مما
 في الخطية وغاية السبأ انما يكون في حين خروج الامام الى ان يفرغ من الصلوة
 ومن كان في صلوة وان كانت سنة الجمعة يقطع على رأس الركعتين فان صلى ركعة
 ضم اليها ركعة اخرى وسلم وان كان في الثالثة امه الاربع فاذا جلس على المنبر
 بين يديه ومن ان بخطه فليبين بينهما جلت قايما حائرا لانه لما توارى
 واقم بعد ثمانية لا ينبغي ان يصلي غير الخطية لان الجمعة مع الخطية كشي واحد
 فلا ينبغي ان يغيرها انسان وان فعل جازة خطية حتى ياذن السلطان وصلى بغير
 جازة في الخطية لا بأس في السجود فيها اذ اخرج من غير ان البلد قبل خروج الوقت في

فوايه جاز على ملكه ان على غيره ملكا
 لانه الا عادة عليك المنافع في غيره
 في حق الملوذون بقي على كان قبل الاذن ويجوز اختلافه بعد فوض الالة
 ملك ذلك باذن السلطان كما ملك الفضايف بين الناس اعترضه بالوكيل السبع
 اذ اوكل غيره بخلاف المستجير حيث كان له ان يعزل عن المنافع تحت ملكه فملك
 عليك ذلك فغيره فملك من منقر فاحكم الملك بخلافه في حق فانه منقر في حكم الاذن
 فملكك بقدر اذن له ثم قال وعرضت لخناعه بنو قوا لو قام مقام غيره لغيره لا
 يكون له ان يقيم غيره مقام نفسه فقام مقام غيره لغيره كان له ان يقيم غيره مقام
 نفسه والفقهاء يثبتون ان قبل بل يجوز خطا في الثاني كمنصور الاصل عند عدم الاذن
 كما جاز حكم الناس في حق الوكيل عند حضور الرضا ولو وكل عند عدم الاذن ملكا
 الا ان مداركها حضور الرضا فاذا وجد جاز بخلافه اذ لا مدخل للرأي في فاتها
 الا اذا اذن اي لا يجوز اختلافه لها الا اذا كان مادونا فالسلطان لا يختلف
 في يجوز ذلك وهذا مما يحفظه فان الناس يخافون ما لا اذن الا في حق
 في السبع لقوله تعالى اذ انوي للصلوة في يوم الجمعة سجدوا الى ذكر الله وذو السبع
 وقيل بالاذن الثاني لان الاول لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والسلام الاول
 اخرج لانه لو جاز عند الاذن الثاني لم يكن في السنة قبلها وفي اجتماع الخطية بل
 يخشى عليه فوات الجمعة لم يقل حرم السبع وان قال في الهداية في وجوب السبع في حرمه
 السبع لان السبع وقت الاذن جاز في حرمه ولكنه مكره كما تقرر في كتب الفروع والاصول
 وكذا في بعض الشرح لفظ الكراهية بدل الحرمة وتخرج الامام اي سجدوا الى النبي
 حرم الصلوة والصلوات الى تمام الصلوة لم يقل الى تمام الخطية كما قال في الهداية مما
 في الخطية وغاية السبأ انما يكون في حين خروج الامام الى ان يفرغ من الصلوة
 ومن كان في صلوة وان كانت سنة الجمعة يقطع على رأس الركعتين فان صلى ركعة
 ضم اليها ركعة اخرى وسلم وان كان في الثالثة امه الاربع فاذا جلس على المنبر
 بين يديه ومن ان بخطه فليبين بينهما جلت قايما حائرا لانه لما توارى
 واقم بعد ثمانية لا ينبغي ان يصلي غير الخطية لان الجمعة مع الخطية كشي واحد
 فلا ينبغي ان يغيرها انسان وان فعل جازة خطية حتى ياذن السلطان وصلى بغير
 جازة في الخطية لا بأس في السجود فيها اذ اخرج من غير ان البلد قبل خروج الوقت في

فان فعل جاز ان فعله لا يسع حقا
 جاز ان كان الا خلافا اذن في قلنا ملكا
 على انهم يسمون ملكا فقتلوا لان الجمعة
 مع الخطية كشي واحد عدم اذ في
 له عند فوقي

اي وقت الظاهر لان الجمعة انما تحكي في الوقت وهو فريضة الفريضة اذا دخل المصير
 الجمعة ان فريضة ان يملك ثم يوم الجمعة ففريضة الجمعة وان نوى ان يخرج في ذلك اليوم
 قبل الوقت او بعد لاجتماعه عليه لانه في الاول صار كواحد في اهل المصير في ذلك اليوم
 وفي الثاني لم يصير واذا قدم لم يصير يوم الجمعة لانه في الجمعة لم ينو الاقامة
 عشرة يوم قاله فاستبان كل بلد ففتح بالسيف عنه بخطه الخطية على منبرها
 بالسيف يبرهن بها ففتح بالسيف فادرجتم غير الاسلام فذلك باق في ايدي المسلمين
 يقاتلونكم حتى ترجعوا الى الاسلام وكل بلد اسلام اهلها طوعا خطية ففتح بالسيف
 سيفه ومدة الرسول صلى الله عليه وسلم ففتح بالسيف فخطه الخطية بالسيف
 ومكة ففتح بالسيف فخطه بالسيف ففتح بالسيف فخطه بالسيف ففتح بالسيف فخطه بالسيف
 صلواتها على من خطه بالسيف ففتح بالسيف فخطه بالسيف ففتح بالسيف فخطه بالسيف
 وانقل عن محمد انه قال محمد ان اجمع في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة
 مثل بان وجوبها ثبت بالسنة سوى الخطية فانها ليست بشرط العبد بل
 سنة وهي خلاف خطية الجمعة بان الجمعة لا تخرج بدونها بخلاف العبد بان الخطية في الجمعة
 متقدمة على الصلوة بخلاف العبد لو قدمها في العبد جاز ولا تعاد الخطية بعد الصلوة
 كذا في الغناية وتقدم على صلوة الجنازة اذا اجتمعتا وان كان القياس خلافه
 وتقدم صلوة الجنازة على الخطية كذا في القينة وتذب يوم لفظ الاكل قبل الصلوة
 والاسباك والاعتسال والنظف الحسن الثياب لانه عليه الصلوة والسلام
 كما يفعل كذا في يوم النحر لا ياكل حتى يبرقع فياكل في حجة واداء الفطرم
 الخرج الى الجبابة لقوله عليه السلام اغتسلوا من غسل هذا اليوم فغسل
 تفرغ فقلت للفقير للصلوة والخرج اليها سنة وان وسعهم كسجدة لا تأثم فخرج
 المنبر اليها في زماننا كذا في الاختيار ولا يكتبه جهر او سر فيها خلافا لغيرها وقيل
 الزباني عن ابي جعفر انه قال لا ينبغي ان يمنع العامة من ذلك لقوله رغبتم في الخير
 ولا ينقل قبل صلوة لانه عليه السلام لم يفعل مع حرمه على الصلوة ولو جاز لفعل كما
 للجزاز في وقتها فارتفع الشمس الى الزوال لانه عليه السلام كان يصلي العبد و
 الشمس على قدر رجة او رحين وروى ان قوما شهدوا برونه السهال بعد الزوال

قد تقدم على صلوة الجنازة اي تقدم
 صلوة العبد على صلوة الجنازة

قوله اغتسلوا من غسل هذا اليوم
 الى السؤال وذلك يستلزم الاغتسال
 في الاعطاء

فأمر عليه الصلاة والسلام بالرجوع إلى المصلي في الفقد لو جاز الأداء بعد الزوال كما ذكره في
 بهم الإمام ركعتين مكبرتين قبل تكبيرة زوايد من ثلث في كل ركعة ودوال
 بين القوائين - يعني أن الإمام يكبر للافتتاح ثم يستفتح ثم يكبر ثلثاً ثم يقرأ الفاتحة
 وسورة ثم يكبر للركوع فإذا قام إلى الثانية يقرأ الفاتحة وسورة ولا ثم يكبر ثلثاً
 ثم يكبر للركوع ويرفع يديه في الزوايد لقوله عليه السلام لا تدعى إلا بدي الأجر
 مواطن وذكر منها تكبيرات العباد ويكف بين كل تكبيرة من مقدار ثلث
 تسبيحاً لأنها تقام جميعاً عظيم بها لولا الله يشته على من كان يعبد - وحطت بعد
 خطبتين - لا نعبد الله فكل ذلك بخلاف الجمعة فإن الخطبة فيها قبل الصلوة
 لأنها شرط والنسبة تقدم يعلم فيها أحكام القطر لأنها شرط لأجله فإن قبل
 سبق أن المند وأداء القطر قبل الخوض إلى الجبابة وأدائها قبل العلم بحال و
 الخطبة ليست إلا بعد الخوض إليها فيبين الكلامين تنافي ثلثاً لأنها تنافي في الزايد
 مندوبة تقدم القطر على الخوض لأنها في حوز تأخير عن الخوض في جاز أن لا يعلم
 بعض الخارجين كيفية أدائها فيفيد التعليم بالنظر إليهم فأتته مع الإمام لا يفيض
 يعني أن الإمام صلوا مع جماعة وفاتت بعض الناس لا يفيضها في الوقت و
 بعد لأنها بصفة كونها صلوة العيد لم توفرت إلا بشرط أن لا تتم بالمند وحر
 تخرج بعد الزوال الفقد أي تخرج صلوة عيد الفطر إلى الفقد إذا منع فإتمامها بعد
 بان غم عليهم الهدال وشهد عند الإمام بالهدال بعد الزوال وقبله حيث لا يمكن
 جمع الناس قبل الزوال وصلوا في يوم غم وظهر أنها وقعت بعد الزوال
 فقط أي لا تخرج إلى بعد الفقد لأن الأصل فيها أن لا تقضي كاجتماع الأئمة
 بما روي تأخيرها عليه السلام إلى الفقد لم يرد تأخيرها إلى بعد الفقد فيحصل
 والأحكام المذكورة في الفطر من الأحكام في الأصح كون قيمة أي الأجر جاز
 تأخيرها أي الصلوة إلى ثلث أيام التجر بلا عذر بركوته - وجاز تأخيرها إلى الثبات
 به أي بعد زبد وركب أي الكراهية فإنها موقوفة بوقت الأجرة فتجوز ما واثمها
 باقياً ولا تجوز بعد زوجه لأنها لا تقضي والعذر بها لنقص الكراهية وفي الفطر تجوز
 حتى لو أخرها إلى الفقد بلا عذر لم تجز ولكن فيه تذبذب في الأصل عنها إلى الصلوة

الصلوة في هذا الفطر وفيه يكبر بصيغة مجهول جهر في الذكر في هذا الفطر وفيه
 يعلم الامام في الخطبة بكلمة التثنية والاحقة في هذا الفطر والتعريف وهو ان يجمع
 الناس يوم عرفة في موضع تشبه بالواقفين في عرفات ليستثنى عن أبي بكر وعمر
 في غير رواية الاصول انه لا يكبر وفيه هو قول تروى بكلمة التثنية قوله تعالى
 اذكروا الله في يوم معدود والتثنية في اللغة تقديم ثم وع الحليل التثنية التثنية
 فالأصل للتثنية التثنية التثنية وقعت على قوله لا لان شيئا من التثنية
 لا يقع في التثنية عنده كما سألني وكجزان يقال باعتبار القرب فذا اسمه يوم
 التثنية من الثلاثة بعد يوم النحر واليوم النحر من يوم العيد يكون بعد فالاول في الاربع
 في هذا التثنية والاربع في هذا التثنية والاربع في هذا التثنية والتثنية قوله الله اكبر
 الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله اكبر الله اكبر الله اكبر
 لما جاء بالقول في الصلاة على ابي بكر فليعلم الله فقال الله اكبر الله اكبر فليعلم الله
 قال لا اله الا الله والله اكبر فليعلم الله اسماء الله الحسنى فقال الله اكبر الله اكبر
 فبقى في التثنية واجبة فان يقول نقلناه في اوله الى آخره وهو قوله
 قول الله في فان التثنية عنده ثلث مرات الله اكبر ولا يثني عليها وله في التثنية
 بعد قول الله في يوم عرفة بلا فليعلم الله فقال الله اكبر الله اكبر فليعلم الله
 التي عصر العيد فيكون التثنية عنده ثلث مرات الله اكبر ولا يثني عليها وله في التثنية
 فصل في منع النساء من الخروج بالفرض النوافل صلوة العيد ادى خرج في الفضا او لان
 فيه جماعة حجة خرج به جماعة النساء اذا لم يكن معهن رجل ولا تكبير فيها ايضا
 على الامام مقبوم فلا يكبر على المنفرد ولا الامام من افراد امرأه او من اهل القوي والمنفرد
 وعلى مقبوم من افراد قروي او امرأه وقال لا يجزئ التكبير في كل فرض مطلقا اي
 سواء ادى الجماعة او لا وسواء كان المصل ركعا او امرأه من افراد او قويا في المصنوع
 القوي الى عصر اليوم الى مسي يوم عرفة وهو النافل عشر فريضة الحج الذي
 هو التثنية وليس في التثنية اي التكبير الى هذا الوقت في الافتقار الى عصر العيد يعمل
 الا ان احتياطا في بالعبادة ولا يثني له المصنوع وان ترك الامام لانه يؤدى بعد صلوة
 لا يثني فيكون الامام فيه حتى كسبه التثنية كمالا في جود الله لانه يؤدى في الصلوة

[illegible]

قوله ياسب قبل التحار المنفرد تسليمها واللام عليه لانه اذا سلمتين ربما شغل
الاجابة بما ينافي الصلوة سبحانه فاعلى كنه وتشره سلام بميناوب را
تترك واجب هو ما ذكر في العهد بانم ولا يجب سجدة ركوع قبل القاء فان تقديرها
على الركوع واجب لا فرض خلافا لفرقوا ما تقدم القيام على الركوع والركوع على سجدة
فرض كما سبق تحقيقه في صفة الصلوة بما لا مزيد عليه وما خالف القيام الى الثانية
بزيادة على التشره قبل كرف والصحة بقدر ما يؤدى فيه كمن ترك ركوعين فان
الاقتصار على الواحد واجب في الزادة عليه تركه ولو الجهر فيها جاز فاعكس و
اختلف في مقداره والافصح قد يجوز الصلوة في الفصلين وترك القعدة الاولى
وسائر الواجبات المذكورة وان تركه انى ترك الواجب يعنى يجب سجدة واحدة على
تقدير ترك ترك الواجب على منفرد متعلق يجب وعلى مقتضى سبها كما ان
سجدة امامه ان لم يسجد لم يسجد المومن بجلالة تشره كاتر في بانه لا يسجد
الى يجب على المقتدى به لو اذلو سجدة واحدة خالف امامه ان سجدة الامام انقلبت
اقتداء وتفصيل على النبي عليه الصلوة والسلام في التشره في الاصول التصلية
فيها اى التشره من كذا في الظاهر المسبوق بجمع امامه وان كان مسبوقة
فيما فات عنه ثم يقضى فاف والاولى ان لا يقوم قبل سجدة الامام ولو قام قبل
سجدة فعليه يعود ليسجد معه ان لم يقبذ الركعة بسجدة وان قضاها لا يعود
ولو سهاى فيه اى فيما يقبض سجدة ثانيا لهذا السهو كذا اللاحق يعنى يجب
عليه سجدة السهو لو امامه ان سهاى حال الخوم المقتدى او ذهابه الى الوضوء لانه بمنزلة
المصطفى خلفه سهاى في القعدة الاولى في ذوات الاربع والثلاث في الفرض اجمعه
به في النفل لان القعدة الاولى من القعدة الثانية في الفرض حتى يعود اليها لا
في حاله وان سهاى في ما ذكره اى القعدة الاولى وهو الثانية اى القعدة اقرب
بان لم يرفع ركبته عاد ولا سهاى والافام سجدة السهو وقبل يعود الى القعدة
ما لم يقيم قائما وهو الصحيح كذا قال الزبيدي وان سهاى في الاخرة حتى قام الى الخس
في الرابعة والرابعة في الثلاثية والثالثة في الثانية عاد لم يسجد لان فيه
اصلاح صلوة ومكنه ذلك لان دون الركعة ليس محل الرقص وسجد السهو لانه

وَشَهِدَ قَفُورٌ بِجُودِ الرَّسُولِ
وَشَهِدَ تَصَلُّتُهُ فِي مَا أَتَى فَاتَّشَدَّ الْقَفُورُ لِأَجْرِ
وَشَهِدَ بِصِلَةِ عَلِيٍّ النَّبِيِّ ع فِي التَّشَدُّدِ الْفَائِدَةِ

لأنه فرضنا وان سجد مرتبة بقوله لم يسجد صا فرضنا فلا يصح في الرابع ركعة
ساد ان شاء انما قال لأنه قيل لم يشرع فيه قصد انما هي الثالثة وفي الثاني الصلوات
اربعا الاجماع الى انضمام اذ الركعة الثلثة يضم الرابعة اليها نحو قولنا في النقل فحصلت
الصلوة الثالثة وفي الثاني الصلوات ثلثا وهو في الركعة رابعة ليكون الكل
مفعلا لان التسفل بعد طلوع الفجر بانه في سنة الفجر مكرره وان قصد الاخير عطفا على
وان سجد في الاخير ثم قام سهوا ولم يعلم عادوسلم الا ان يسجد للثالثة في الرابع
والاربعة في الثاني فيتم فرضه لوجود القعود في الركعة وضم ساد في الرابع فيتم
معنا ان كما قال في الاول مع انه لو قطع لاقضا في الصورتين لان ضم الاربعة
ههنا كذا في ضمها هناك لان فرضه قد تم ههنا كذا في ضمها هناك كذا في ضمها هناك
فلو قطع ياتين الركعتين بان لا يسجد للسهو لزم ترك الواجب لو عين في القيام
وسجد للسهو لم يؤد سجد السهو على الوجه سنون فلما كان يضم ساد ويجوز
على الركعتين ويسجد للسهو بجلالة المسئلة الاولى فان الفرضية كذا في ضمها هناك
الى تدارك نقصانها ولو عجز عنها ان شاء الى ضعف قيل لا يضم في العمدة الركعة
بعد ما قيل يضم لان هذا يقع في وقت السجود في الركعة الاولى المقصود
فلا يكون بدونه وهو الاصح كذا قال الزيلعي ويضم خاصة في الثاني لتخصيص الركعتين
في الصورتين فعلا وان لم تنوب سنة الظهر والعشاء والمغرب لان مواظبة النبي
عليه السلام عليه ما كانت بخير من سنة سجدة وسجد عطفا على قوله يضم للسهو لئلا
السلام ومقتد به فيما ادى الركعتين الزائدتين في الصورتين صلواتهما بتبعيته
الامام وقضاها كما ان اوله لانه شرع قصد وفي الثاني الصلوات ثلثا لا يضم رابعة
لكرامة النقل بعد كذا في قوله مطلقا في العمدة كذا في اذ شرع بالقصد فلهذا
ما خرج من باب حال الفرض بالنظر الى السهو في القعود ارادنا حال النقل فتمت
لما لم يقل ان ترك القعود الاول في النقل سهوا سجد لم يقبض وكان الثاني
ان يقبض هو قول زفر وانه غرض في الاحتياط لان في سجد السهو تركها
سائيا لان التطوع كما شرع ركعتين شرع اربعا ايضا فاذا ترك القعود قام الزم
الثاني اسكننا ان يجعل الكل صلواتا واحدة وفي الوجه من زوات الاربع لم يفرض الا

فمنهم من لا ينفصلون عنه
والمؤمنون هم الذين
يحبون الله ورسوله
والذين يحبون الله ورسوله
أولئك هم الصادقون

[illegible]

تَبَيَّنَ بَيْنَ بَيْنِهِ وَنَ يَحْتَمِلُ خُرُوجَ يَابَنَ
تَقْصِيْلُهُ مَصْدُورٌ قِيَرُ مَقْ وَدِيُوْرُ مَقْ مَعْنَا سَمَ



النصف الآخر وهو القوة الخفية والتخلل كما في الظاهر بخلاف صلوة الفجر لانها شرعت ركعتين
 لا غير وضم الشفع الثاني لا يصير الكل صلوة واحدة وهذه الفقيه هو ان القوة الاخرى
 ليست في الاركان ولكنها فرضت للتحتم لان ضم المفروض فرض اذا لم يكن القوة الاولى
 فرضا فاذا قام الى الثالثة منها صار الصلوة في ذوات الاربع فالتكليف القوة الاولى
 للتحتم فلم يتبق فرض كما في الفرض كذا في مواج الدرر انه تنقل ركعتين وما في الحجج
 الى الصلوة بهذه الخيرة صلوة بلا تحريم لان سجود السهو هو وقع في خلال الصلوة
 ولو بني ضجه لبقي التحريم ولكن عادة ابي جود السهو لان ما في به من السجود وقع في
 خلال الصلوة فلا يعقدنه سلام على السجود يخرج به موقوف لا قطع حتى يفتح
 الاقدام بسبيل وضوء بالصلاة وقصر فرضه رجا بنية الاقامة ان حجة شرط
 لقوله صلى والا اي ان لم يسجد فلا تنسب عليه الاحكام المذكورة وسلامه اي
 سلام على السجود لا قطع اي بنية قطع الصلوة لا قطع لان بنية السجود
 فتسجد كما لو تولى الظاهر سبيل علمه ان يسجد للسجود بنية التحريم بخلاف ما اذا لم يسجد
 واذكر السجدة الصليبية حيث تلف صلوة والقول ان سجود السهو نوتي به من حرمه
 الصلوة من بين قية والصلية يوتي بها في حقيقتها وقد بطلت السلام لم يتحول عن
 القبلة او لم يتكلم فانما يبطلان التحريم وقيل لا يقطع التحول تام بتكلم او لم
 يخرج من السجدة والاصل ان يسجد قبل ان يتكلم او يخرج وان شئ واخر في القبلة بانه
 قال بعض النحوي كذا في النهاية فصلاي الظاهر سلم على الركعتين بتدويم الائمة اي
 توفيقه اتمها اتمها اي اتم الظاهر اربعاً ويسجد للسجود كما روي انه عليه السلام فعل كذلك
 بخلاف ما لو سلم على ظن انه فداها او انها لجمعة او كان المصلحة قريباً بعد السلام
 قطن ان الظاهر اي فرضه ركعتان او كان في الغيب وفضل انها التوجه حيث يبطل
 صلوة في جميع هذه الصور سلم عادة السجدة للسجود في الجمعة والعديد شك في ترك
 الشك عادة توقع في عبادة الفقهاء شك اول مرة قال في الكافي في عبادة الشك
 ليس به لانه لم يسجد في غير وقت انه صلى متعلقاً بشك استأنف ان يسجد
 الشك عمل بالظن وان لم يغلب ظنه أخذ بالاقول وقد في كل ما ظنه اخرها
 اي الصلوة شك فيها اي صلوة فتفكر في ذلك حتى يتبين ان طال تفكره

فاما انما خفي فالتعظيم والجلل
 الى الله ان لا يتركنا في هذا العالم
 بسوءه فابعدنا من هذا العالم
 من يدرك الاركان فاقبل النور
 من يدرك الاركان فاقبل النور
 وما يكون بالقصبة النورية
 قلنا نعم انما هو موجب للسوء
 ليس بعد فتركنا الا اعتبار وجوب

قد لا يمكنه ادراكه في اركان الصلوة وحسب سجدة عليه السلام لم يكن طول تفكيره
فذلك القدر بل كان دونه لا يجب السجدة لان الفكر الطويل مما يخر الاركان عن دعائها
والفكر القليل مما لا يمكن الاحتراز عنه فجعل كل من لم يكن كذا في تحفة الفقهاء
باب سجود التلاوة يجب مستعاضا الى يوسف في روايته عن الامام
وقوله اخذته في روايته عنه كذا في الغنية سجدة فاعل يجب فيها اي في
تلك السجدة تسبيح السجدة يعني سجارتي الاعلى تسبوت الصلوة وقد تقدمت
بينكم في متعلق سجدة بل ارفع يدي يعني ان يزاراد سجدة كما كبر لم يرفع يديه
سجدة كبر ورفع راسه عند السجدة الصلوة وهو المروي عن ابن مسعود رضي الله
عنه فلا تشبهه سلام لان ذلك للتخلل هو يستعمل سبق الشبهة وعدمتها
على التلاوة متعلق يجب ولو بالفارسية ذكره في فضائل ثم الاربع عشرة المروية
ومنها في اخر الاعراف في الركوع والنخل يعني اسر اسل مريم واول الخلق والقفا والعمل
والسجدة ومن لم يسجد والخم والشفقة افراء ممن يسلمون في قوله على فربي
اذ التلاوة السجدة ثم تليته الصلوة اداء وقضاء وجب عليه السجدة فتجب على الامام
اذ التلاوة اهل الاداء والجنب المحزن المسكين اذ اتوا لانهم اهل القضاة لا
على الكافر والمجنون والصبي والمجانين والنساء لانهم ليسوا بالرجال او سمعها
عطف على قوله تلاوة وان لم يقصده اي السماع فهم ولم يفهم اذا اقرانه فربما
سجدة ذكره في فضائل ممن ذكر متعلق بسمعها ووزكر الامام الخ وسمع من العالم
قال في فضائل وان سمعها فربما لم يخلو فاقه الصحيح الواجب لا على غير سمعها من
الطهر والمجنون والمطعم والصدى الموتى لعدم اهلهم للقراءة والقراءة منهم خلا
قراءة والسموع كلامه واما التلوة الاولى فظاهر والاربعه فلان الموتى
مخووف القراءة لنفاذ تصرف الامام عليه تعريف السجدة لا حكم له بخلاف الجنب الذي ينفى
وتحذروا لانهم من يهود النصارى غير الخ قال في تخيص الجامع الكبير سجدة الموتى كبر
في الجنون والطهر الصدق لا يوجب وقال في فضائل يجب على فربي عليه الصلوة اداء
السجدة او سمعها ممن يجب عليه الصلوة او لا يجب بحسب او نفاس او جنون او
اقر او صغر ونسبها فالقصة ظاهرة في من الجنون اقول وجه التوقيف ان لم يرد في

قد مر ان الحق في السماء انما هو الحق
 المتكلمة ايضا تتكلم في حق الحق
 الا خلاص ما ذكره صاحب الرسالة في انشاء
 عليه السلام في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 لا تأخذوا بالثقلين العلم والدين
 وبيان ان العلم هو الحق في الحق
 وقال في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 لا تأخذوا بالثقلين العلم والدين
 وبيان ان العلم هو الحق في الحق
 وقال في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 لا تأخذوا بالثقلين العلم والدين

الكلان يمنع صحتها فوفى فلكه وركعتين لا يعني لو كثر في فلكه لا شك السجدة
وان لم يكن في الصلوة لان الفلك كالبست اذ جريها لانيضا انما لا شك في جريها
براه ولو ان المصلي في ركعة كفته سجدة فقياسا واخسانا لا يخلو في ركعتين
فكذلك عند ان يوفى بدل كل ساجعة لا التالى يوجب سجدة اخرى عليه اي
الساجعة لا عكسها اي تبدل التالى لا يوجب سجدة اخرى على الساجعة ولا يرفع
الساجعة رأسه قبل التالى لانه كاللحم وكرة فراه امامه كما كانت اي كره الامام ان
يقراء في صلوة كانت فيها لانه يودي الى اشتباه الامر على التمام الا ان ينوي في ركعة
على الفور كراهية ترك استنهاها وقراءة الساجعة لانه يوجب الاستسكان والفراغ عن
الركعة سجدة عليه وندب تمامه او اكثر اليها وفعالتهم التفصيل واخفاها
على الساجعة شفقة عليه والقيام ثم سجدة روى ذلك عن عائشة رضي الله عنها
عنها ولان الحروف في كل باب **باب الجنازة** جمع جنازة وهي القصة الميت
السجدة من توجده المحقق اي في حفرة الموت الى القبلة غرض شقة الايمن ابا
بحال الوضوء في القبلة لانه اشرف عليه وجاز الاستلقاء وقراءة اليها اي القبلة
لانه ليس للرجل الروح والاولى هو السنة ويرفع رأسه قليلا ليصير وجهه الى القبلة
لا السجدة وينطق بذكر الشهادتين عنده لان الاول لا يقبل بدون الثانية
ولا يؤمر بها في حق من ان يتخير ويرد عليه وبعد موته شهادته وتتم جنازة ذلك
جري التوارث في حق من حسن ولا ياتى علام الناس موته ويجعل في قبره
فيوضع على من حجر من ركعتين كما فيه في تقويم الميت اختيار الوتر لقوله عليه السلام
ان الله وتر يحب الوتر ويجوز في جنائزهم ويستمر عورة العليقة وقيل مطلقا
ويوصف بالانفصاة واستسقاء لتفقد اخراج الماء ويصنع عليه وعلى سجد
وحرض وهو الانسان ميتا في التطييف والا اي ان لم يوجده ذلك في الجن
اي يصنع عليه فالصلح حصول اصل المقصود وقيل رأسه مضمومة بالخط
ابلع في استخراج الوتر وان لم يوجد فيها الصابون وكثرة ثم يجمع على باب
لتكون البداية بجانبيه وقيل بالمال والسر حتى يصل الماء الى ما يلي
الحنك منه اي في الميت ثم يجمع على عينية كذلك اي يغسل حتى يصل الماء الى

قد روي جازيا لا يفي في الميت كرم منه لا يجب
صالح الاتلاف على اكل السجدة

في رواية اشرف عليه اي في موضع في رواية
اي شهادته ان لا اله الا الله لا تقبل
بدون الثانية ان شهادته رسول الله

قد روي جازيا في الميت كرم منه لا يجب
صالح الاتلاف على اكل السجدة

ما يلي الحنك منه ثم يجمع اي القاسل الميت مسددا للميت الى ان يجمع بطريق
تحررا في ثوب الكفن والحاج يغسل غسل العباد وكذا وضوءه لا يغسل عن
بالنقص وقد حصل مرة ثم ينشف ثوبه لتداسه كفاية ولا يقص طرفة ولا
لا يصب شعرة لانه للموتة وقد استغنى عنها ويجعل على رأسه حبة الخيط لانه
المنطقة وعلى ساجدة جمع سجدة الجيم بمعنى موضع سجود وهو جبهة
انفذه قديما وركبناه قديما الكافور فانه كان يجرد هذه الاعضاء فخصها
كرامة وصيانة لبراعه سرقة الفاء اذا جرى الماء على الميت واحسانه المطر
لم يكن غدا في الغروب يغسل كذا قال في حق السنة الكفن له اي لا يغسل ازار
ومقبض ولقافة كل من الارز واللفافة في الفوق الى القيد المقبض المنكبين الى
القدمين وهو بلاد خارجي لا يجب الكفن ولا لفظ طرفة واحسن الجمان
استحسنت المتأخرين ولها اي المرأة ذراع يتركس المرأة فوق المقبض و
اراز خارج هو تسير المرأة رأسها ولقافة وحزقة تربط بينها وكفاية اي
الكفن لاراز ولقافة ولها اي الاراز واللفافة وخارج وقبره لها كفاية
في الاتوار اذا ارادوا التكفين بتسطر اللقافة في سبط الاراز عليها ويقبض
المقبض ويوضع على الاراز ويلف في اي الاراز ثم عينية كما في حذوة ثم تلف
اللقافة كذلك من اي المرأة تلبس الذراع ويجعل في مقبرته على وجهه
فوق اي الذراع ويجعل خارج وقوة اي الذراع تحت اللقافة وان خفيته
اي الكفن عقد في طرفه الفيل الحذوة اي في الكفن سواء لاراز
للثاني والامام بالبز دو الكفن وفي الفاء بالجريمة المغمورة والموصوف لا
لا له فكفنه على من يحب عليه تقفه واحلف في الروح والروح الوضوء عليه
كذا في الظاهرية وان لم توجد في حذوة تقفه فقبض بيت المال صلوة فوفى قامة
اي ان ادى البعض سقطة الكحل والامام الكحل يصلي على كل مسلم الا
البنات وقطاع الطريق اذا قتلوا في الحرب هذا القيد اشار الى ما ذكره في حق
ان اهل البقي اذا قتلوا بعد وضع الحرب وزار ما يصل عليهم وكذا قطاع الطريق
ان اخذهم الامام ثم قتلهم على علمهم كذا الكفاية في المصلي بالاحاج لا يصلي

قد روي جازيا لا يفي في الميت كرم منه لا يجب
صالح الاتلاف على اكل السجدة

قد روي جازيا لا يفي في الميت كرم منه لا يجب
صالح الاتلاف على اكل السجدة

ای لا یستغفر لها ما ضاع منه
خام
فلا
عقوبتنا ویتنا ویتنا ویتنا
وصغیرنا ویتنا ویتنا ویتنا

وانه اراد الجمع بما اراد الامام ان يجمع
 الامم في صلاة واحدة جعلها صفة
 لما قبل القبلة اعلم ان الجمع ليس مخصوصا
 بالصلاة فانه قال في الجمع ولو اجتمعوا
 في الصلاة على صلاة واحدة وصفا
 في الجملة فان شأوا جعلوا صلاة واحدة
 في الجملة فان شأوا جعلوا صلاة واحدة
 لان الشيطان يكون الجنازة امام
 وقد جدد ذلك كيف وضعوا

فوقه أو رأتك صلاها الصلاه الجناه
فإذا أذا لم يكن صلاها الجناه فمما جدي
تلك الصلاة وإذا أذا كانت معناه وعلمني
المسجد في الموضع عندنا في أياها فالظاهر
الكل ما في أن الاستدلال أن يضع
عدم صحة الصلاة الجناه في مكانه
لكنه في الصلاة الجناه في مكانه
نوع الوعد ذلك الصلاة الجناه في مكانه
أن يكون سائر العباد أيضا في مكانه
فيها وليس كذلك

الشريعة في المتن اخذ بهذه الرواية اقول كانه لم يتأمل في عبارة الهدية ولم ينظر
 في شروحه فانهم حوايانا قولنا اذا علم انه قتل جديته ظمنا محمول على اذ علم قاتله
 عينا وان لفظ الكتاب يشبه الله لانه قال الواجب فيه القصاص لا قصص من الاعمال القاتل
 المعلوم قال تاج الشريعة قد صدر الشريعة في شروحه قوله ظمنا محمول على اذ علم قاتله في الكتاب
 اشارة الله لانه انما ظمنا اذا القاتل معلوما حتى لو لم يعلم جاز ان يكون متوقفا
 فلا يكون القتل ظمنا والاقول صاحب الهدية او لا وجده قتيلا في الحرم فغناه
 على اعتراف صدر الشريعة ومنه قد يتلوا في الحرم ولم يعلم قاتله بدليل قوله لان الواجب
 القتل والدية والجب ان يعبر في الاول قيد الانهائية في الدليل ولا يعبر في الثاني
 قيد انهم في الدليل ايضا فعلم ان كلام الهدية والذرة في المال واحد للاختلاف في رتبة
 بينهما ومن ثم توهم مخالفة الاختلاف التفرقة بين ما ذكر في الهدية قبل الاولين
 ما ذكر في فدية رتبة الهدية الى سواء السبل وهو في نعم الوكيل او قتل تحملا
 قصاصا فانه يغفل لان هذا القتل ليس ظمنا او جرح وارثا بان اكل او شرب
 او نام او نكح او اوجبه اوصى وقت صلوته ويقتل ويقتل على الاداء حتى
 يحس عليه القصاص بغيره فيكون بذلك في الحكم لهدية او قتل في المعركة حيا الا
 حقوق وظلم الخيل في لا يكون النقل متافيا للهدية في الاستشهاد بذكره الزبلي
 او اوصى بامور الدنيا او الاخرة وهو قول في يوسف صا فالحق قبل الاختلاف بينهما
 في الوجبة بامور الدنيا وفي الوجبة بامور الاخرة لا يكون مرتبها الجماع او مانع
 او استثنى او حكم بكلام كنه وقيل بكلمة وكل ذلك يقتضي معنى الشهادته وقيل
 لانه ذلك ليس خلفا في حكم الشهادته وبما لا يشك في مرفوع الجوه فلا يكون في معنى
 شهادته واحدا منهم متواعطاشا وانكس يد عليهم خوف من نقصان الشهادته هدا
 اي كون ما ذكر في سائر الارشادات موجبا للقتل اذا وجد ذكره انقصا الجرح
 ولو فيها لا اي لو وجد ذكره في الحشر لا يكون متنافيا في ذلك كما قال الزبلي و
 يصح عليهم عطف على قوله يغفل في حده والله اعلم **كتاب الزكوة**
 عقد الصلوة بالزكوة فتدأ بقوله تعالى واكمل الصلوة واتوا الزكوة وقول تعالى
 وبقية الصلوة ومارزقناهم ينفقون من عليك بعض الاربعة عينة اي لك

قوله اوتيت ان تراثا ان جعل في كل
 من ينفق في الجوه نذرا او اوصية الاربعة
 بالفاسد جارية سقن

قوله لانه ذلك ليس خلفا في حكم الشهادته
 وسكون اللام اي فالفة كذا في العكسية
 والنوب

ذلك البعض الشارح قال في الكثرة من عليك المال في غير مسلم غير شرياه اقول
 هذه التعريف يتناول مطلق الصلة والاختصاص بالزكوة حكما ما احتج به هنا فان قوله
 عينة ان راع فيه تخصيصا لا تعين في الصلة وايضا قال الزبلي بغير علمه الكفاية
 اذا ملكك لان التملك بالوصف المذكور موجود فيها ولو قال عليك المال على وجه
 لانه لانه لا انفصل عنه لان الزكوة يجب فيها تملكك المال فقلت جزمنا السلام عليه
 ذلك فان معناه بلا احتيال في نفسه لغير التملك كما لا يابى فان الكفاية في نفسه
 لا يقتضي التملك بخلاف الزكوة لان ثبوته بقوله تعالى اتوا الزكوة لا يشك انما هو
 يقتضي التملك ولا ينادى بالاحتياط كقولك فاعطوا الفقراء من ثيابكم ولا يكون الاحتياط
 بخلاف الكفاية ولو كان يحزنه لوجود التملك لغيره متعلق بالتملك لم
 غير تسمى والحواله احصى اربع الفقه والكافروا واليهامي ومولاه فان وقع الزكوة
 اليهم مع العلم لا يجوز كما سبانه مع قطع المنفعة عن المالك في كل وجه احسنه
 الدفع الى فروعه ان سفلوا اصوله ان سفلوا وكما تدفع هذا الزوجين الى الزكوة
 على سباني فقد تعالى لان الزكوة عبادة فلا تدفعها في الاصل من كمال القول
 واما امر والا ليعود الله لخصيصه له الدين وشروط وجوبها العقل والبلوغ او
 لا الخليف بدونها والاسلام لانه شرط صحة العبادات كلها والجهة كسبها
 لان الزبلي لا يملك لملكك وسبب اى سببه وجوبها المملك التام بان لا يكون
 يدافعا عما في المال كالتبعية ملكه المولى حقيقة قد تفرق في كتب الأصول ان سبب
 وجوبها المملك المذكور وان عده في الكثرة شرط وجوبها كنعصاب اعلم النصاب
 لانه عليه السلام قد رتبته فارغ عن الدين المراد من له مطالبة من غيره الفباد
 حتى لا يمنع من النذر الكفاية ويمنع من الزكوة كل بقاء النصاب وكذا بعد التملك
 لان الامام يطالبه الاموال الظاهرة ونوابه في الاموال السطنة وهم الملاك فان
 الامام من اخذ الى من عفا ضي الله تعالى عنه وهو قوضها الى اربابها في الاموال
 السطنة وطاع الطاعة فيها فكان ذلك توكيلا منه لاربابها ولا فرق بين ان يكون
 الدين بطريق الاصل او الكفاية ذكر الزبلي وغيره وقد ضم صدر الشريعة الزكوة
 الى النذر الكفاية وهو مخالف للهدية وغيره فكانه سبب من النسخ الاول وغيره الى

منه حتى لو كان يتناول الصلة
 انما يقتضيه قد تدفعها في الاصل

فانما غلب على ما يمكن ان يخرج من المال كالتبعية
 اقول المالك ان لا ينفذ عليه في نفاذها
 غاياب الكفاية فانه لا يجوز الكفاية في نفاذها
 بسبب ان المال على الدين لا ينفذ عليه في نفاذها
 وهو عبادة بعدت الابدية انما هي في نفاذها
 في نفاذها بعدت الابدية انما هي في نفاذها
 فان لم تكن حقا للمنفق في نفاذها
 انما هي في نفاذها بعدت الابدية انما هي في نفاذها
 العاشر ولا يجوز الكفاية في نفاذها
 حقا للمنفق في نفاذها
 كونه حقا للمنفق في نفاذها
 بجانب الامام

طرح
میرزا محمد علی خان
میرزا محمد علی خان

22

والد ابراهيم اربعة عشر قرية خاضعة لملكهم
والاقلما تغاربت في البلاد فانه فيها
وهم ونصف ذريتهم

في العشرة العشر

فكذلك بابية الولد يؤخذ من العشرة العشر في العشرة العشر في العشرة العشر
 سعة ان يبلغ مال النصاب او لم يبلغ قد اخذوا اي اهل الحرب متنا وان علم اخذوا
 كما اخذوا من النصاب وان لم يبلغه اي كماله ما لا يؤخذ منه شيء وان اقربا حتى
 النصاب في سنة لان الواجب في يد ولا يؤخذ شيء منه اي الحرب ان لم يؤخذ وابتدأ
 منها ليس من اعلمه لانها احص منهم بكارم عشرة اي اخذ من الحرب العشرة في كل فصل
 العشرة سنة ثم قبل الجول ان لم يدخل داره لم يؤخذ لان الاخذ في كل سنة
 للمال وهي الاخذ لحفظه وعشرة نصابا ان جاءه داره لانه مع ما كان من اخذ
 الاخذ بعد لا يقضي الى استيصال بعشرة العشر اي يؤخذ العشرة في سنة في كل سنة
 من مائة من لان العشرة في ذوات القيم لها حكم العيني والحزب منها بخلاف ذوات الاموال
 والحزب منها ولا يصاحبه من مال مع ما يكون من كلفة واما لم يؤخذ لانه لا يشاء
 غير المال في دار الزكوة ومضاهية اي اذا امر للنصاب بما لم يؤخذ لانه على ذلك
 والامانة من ركن من مدون او ليس بمدونة اي امر عند ذوق فلو كان مدونا
 لا يؤخذ منه شيء والا فكل مدونة تؤخذ منه والا فلا تؤخذ من شيء من عشرة الخواص
 يعني اذا امر على عاشر النفاذ فمعه ثم على عشرة العدل يؤخذ منه نصابا لان التقصير
 منه حيث مريم خلا ما اذا غلب على بلاد فاخذ الزكوة وغير بحيث لا يؤخذ منهم نصابا
 اذا ظهر عليهم الامام لان التقصير الامام **باب الزكاة** هو مال تحت الاذن
 مطلقا اي سواء كان خلقا او من العباد والاعداء خلقا والكثرة من فروع حسن
 معدن نقد وهو الذهب والفضة وحب ونبوة كالصنف النحاس نحو من ارض
 خارج او عشرة وسباني سائر ما وباقية ما كرها اي الارض ان ملكك الا ان
 ان لم تملك فلو وجد في فية اي المدونة ان وجد في دار وفي ارضه وابتدأ و
 لافي باقوت زمر وفيه من وجبت في جبل لقوله عليه السلام لا خمس في حجر
 ولا الايجد جميع الجواهر الفصوص في الحيا الا ان يكون ذوقا الى اهلية ففقه الحنن
 او لا يشترط في الكثرة اما لانه يكون غنيمة كما قال الربيع ولو لم يؤخذ عشرة وكذا جميع حليته
 يستخرج في الجهر حتى الذب الفضة بان كانا كثر في قعر البحر كثر فية سنة الامام كما كتب
 عليه الشراة كاللحمة وسباني حكمها في موضعها وفيه سنة الكفر كما ذكره

فقد لا يؤخذ منه شيء اي سواء كان مدونا
 لم يكن لا يخفى ان هذا العشر قد علم لانه
 في بيان شرط وجوب الزكاة وجوبه في
 في الدين لانه اذا كان الدين ما خافوا الا
 ففي العشر في مال من ارضه او غيره
 الزكاة في مال من ارضه او غيره
 في مال من ارضه او غيره

فقد لا يؤخذ منه شيء الا في مال من ارضه
 بالانفاق في مال من ارضه او غيره
 بالانفاق في مال من ارضه او غيره
 بالانفاق في مال من ارضه او غيره

كالنقص عليه الصنم خمس باقية لما لك اول القمح فان كان حيا اخذ والآفارة
 لوجها والآفارة المال ان ملكك اي ارضه والا ان لم تملك كما اخذوا في الجبال
 فلو وجد حجر كان او عبد اسما كان او قبا صنفه او كبر اغنيا او فقير لانهم في اهل الغنية
 في الحرب المستامن فان الوجه ان كان حربا مستامنا سنة ومنه اخذ الا اذا
 عمل في المعافاة بالاذن في الامام على شرط فلكل شرط وان خلا عنها اي الحلية
 قبل بيعه جابليا لان الكثرة في الكثرة وقيل في ثمنها هو كاللحمة او في مال
 عهد الامام زجل قبل دار الحرب فوجد كذا في حجر دار الحرب فله لا خمس سواء
 دخل بابل او لا وانما كان له السبق به على مال بابل وانما لم يخمس لانه متعلق بها
 غير خايم ولو دخل جماعة تسعون اي لهم منعة وغلبة وظفوا على كثرتهم خمس
 وان وجد اي الزكاة مستامن في ارض مملوكة لابل الحرب زكاة في كل واحد
 في العدة الخيانة ولو لم تزد واخرجه منها الى دار الامام ملكه ملكا غير طيبا
 بشرا فاسد او وجد الزكاة في ارض مملوكة في دار الحرب غير اي غير مستامن
 لم يردوا خمس لانه اخذ مملوكة في غانة البيا وجد ما عهدهم في ارضها
 مملوكة خمس باقية للوجه قال في الوقاية وان وجد كذا ما عهدهم في ارضها ملك
 خمس باقية للوجه الظاهر من قوله فقل مسئلة ذكرت في الهداية في اخر الباب بوجه
 متاع وجد كذا في ارضه للذي وجد وفيه خمس اه كن عناية لان عند ذلك لان
 الظاهر لفظا وحده على صيغة المبني للفاعل وفيه راجع الى المستامن بدل السبي
 والسبي وفيه راجع الى دار الحرب المعنى ان وجد مستامن ركاز ما عهدهم في ارض
 في دار الحرب غير مملوكة خمس باقية للوجه وهذا كونه غير مطابق للعبارة الهداية غير
 صحيح في لفظه الاول فظاهر واما الثاني فلما خرج مستامن الهداية وغيرهم ان
 الحنن في مال كذا في معنى الغنيمة وهو فيما كان في يد اهل الحرب وقع في ايدي
 المسلمين بايجاف الجبل الركاب المذكور في الوقاية ليس كذلك المستامن
 والارض في دار الحرب لم تقع في ايدي المسلمين فالصواب ان يقع وجد عما قبله
 ويقر على البنا للمفعول وبتك لفظها وتضاف الارض الى المسلمين ولما ذكر
 العبارة الى امري **باب العشر** تجب العشرة في كل ارض عشرية وسباني

فقد لا يؤخذ منه شيء الا في مال من ارضه
 الزكاة في مال من ارضه او غيره
 الزكاة في مال من ارضه او غيره
 الزكاة في مال من ارضه او غيره

بيانها في كتاب الجهاد او على جبل وان كل العمل وغيره وفي التمهيد
 في الحال والامر بالموت في العمل والفكره ان لم يحل ما في الجهاد وان سماه
 فضله العشر لانه كل مقصود في يوسف العشر لانه في على الاباحه وفي سطر
 او سطر اي وادونه بلا شرط نصيب وهو ثلثه اوسى والوسى سطر صاعا
 والصاع ثمانية اطلال الرطل اثنتا عشرة اوقية والاولية اربعون درهما ولا
 شرط فيها يعني سنة في كل الطوائف وقال لا يجزى الا في حاله ثمة بلفظه
 اوسى الا في كل المطب كالحشيش القصب ونصفه عطف على جميع حجار
 الفصل في جبهه العشر في سطر اي واليه مدارق المعون اي في العشر
 الاول ونصفه في الثاني بدارق اوجه العمل ونفقة البقر وكري لانها راحة
 الى فظا وكذا ذلك وبلا اخراج البذر فان سطر في الهديه وغيره هو لوط
 العشر في كل الحاجه وحيث عطف في عشره تغلي ولوطفلا او انني او لم او ثمة
 منه سلم او في فان العشر يؤخذ من الرضى الطفال فيؤخذ ضعفه من الرضى طفال
 ولا يسقط عنهم العشر المضاف الى الام وكذا في العشر من سلم شرا ما في
 وقبض لم يكره في الوقاه والكنز القبض وشرط في الهديه لان اخرج الحاجب الا
 بالتمكين في الزراعه وذلك بالقبض وحيث العشر على سلم اخذ ثمة شفقه او رد
 عليه في البيع او خيرا لشرط او الزويه او الوفاء متعلق بقوله وقت
 يعني اذا اشترى وفي غير سلم اخذ ثمة سلم بالشفقه او رد عليه في
 البيع او خيرا لشرط عشرين كما كانت وعلى من جعل داره سنانا خراج كرا
 المسلم ان سقيا بمائه ولو سقيا ثمانية عشر وسباني سنانا بمائه ايضا في
 الجهاد ولا شئ في عين فيه ونفط مطلقا اي سواء كانت العين في ارض
 عشرية او خارجية وفي حرمها الصالح للزراعه خراج لو كان حرمها خراجا ووقته
 اي وقت اخذ العشر عند ظهور الثمر هذا عند الحقيقه الماعنه اي يوسف فوقته
 وقت ادراكه وعند ظهوره عند حقيقه في الحقيقه وثمره الحقيقه في جوار النخل لا سلا
 كما قال الربيعي باب المصارف في الفقير هو من مال دون النصاب
 والمكسب هو ما شئ له والعامل اي عامل الصدقه فيعطى بقدر عمله هو كلفه

قوله في العشر العشر في العشر
 قوله في العشر العشر في العشر
 قوله في العشر العشر في العشر

قوله في العشر العشر في العشر
 قوله في العشر العشر في العشر
 قوله في العشر العشر في العشر

قوله في العشر العشر في العشر
 قوله في العشر العشر في العشر

ما يكفيه اعوانه غير مقدار الثمن الا استوفت كفايته الزكوه لانه على النصف
 الربيعي والمكسب كلفه الغارم في زكوه من ولا يملك نصا بافاضلا غير دينه او
 كان له على الناس لا يملكه اذ في سبيل الله منقطع الزكوه عند اي يوسف
 اي الفقراء منهم ومنقطع الى حاجه في الفقراء منهم اي افراد بالكر مع دخولهم في
 الفقر المكسب في زكوة جبهه سبيل قطع وابس السبيل هو ليس في زكوة في الزكوة
 في زكوة الا في زكوة في زكوة وان كان له في بلد ولم يقدر عليه في الحال ولا كل
 له ان ياخذ الزكوة جبهه فالحق به كل في زكوة في بلد ان كان في بلد في يقر في كل عام
 ملكا اي بطرح الاباحه وقال ان في زكوة الا ان يقر في ثلثه في كل نصف
 الى بناء مسجد اي لا يجوز ان يني بالزكوة مسجد ان التملك شرط فيها ولم يوجد كذا
 القناطر اصلاح الطرح وكري الانهار والجمع والجمع وكل لا يملك فيه وقبض
 وقبض ودينه ولو في دين في والمدة في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة
 ولو في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة
 وفي يقر اي لا يشترى بها رفته يعنى لانها لم تملك فيها ولا الى زكوة
 اي اصله وان علما وخرجه ان سفل او زوجه اي لا يعطى زوج زوجه ولا زوجه بها
 كما ان في المنافع عادة وملك الزكوة اي مدبر ومكاتبه ام كذا في زكوة في زكوة
 بعضه لانه بمنزله مكاتبه وعنده الشريك لم يخصه يعني اذا كان العبد في
 فاعق احد بها وهو يقر به في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة
 وقال لا يجوز لانه حرمه يقر به في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة
 لانه بمنزله المكاتبه وعنده وقال لا يعطى العبد في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة
 بعضه لا يجوز ان يكون مبيعا لفاعل ويرجع جميعه الى المولى لانه لا يملك وقال لا يعطى
 العبد في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة
 ان يكون على البناء لم يقر به في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة
 وهو حتى ياتي بهذا التعليل ولما كان كون اعق مبيعا لفاعل صحيح في زكوة
 وان لم يقر بالتعليل وكان دلالة قوله في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة في زكوة
 الحفا كما لا يخفى ذكر المسئلة الاولى في الدين ودينا لها في زكوة في زكوة في زكوة

قوله في العشر العشر في العشر
 قوله في العشر العشر في العشر
 قوله في العشر العشر في العشر

قوله في العشر العشر في العشر
 قوله في العشر العشر في العشر
 قوله في العشر العشر في العشر

قوله في العشر العشر في العشر
 قوله في العشر العشر في العشر
 قوله في العشر العشر في العشر

في كل سنة من سنة الفقه
في كل سنة من سنة الفقه
في كل سنة من سنة الفقه

والثانية بعبارة تدل على الكثرة ووليها المثل المذكور في الهداية وعلى ملكه
لان الملك واقع لملوه وطفله لانه يقد غنيا بالابه بخلاف الكثير لان كان نفقة
عليه كذا امرته لانها ان كانت فقيرة لا تقدر غنية بسبب الزوج وبعد النفقة لا يقدر
موسرة فبني كاسم وبهم الحكم على عياله وجعفر وعقيل والحارث بن عبد المطلب
لقول عليه الصلو والسلام يا بني ما شئت ان الله كما حرم عليك غسالة اموال الناس
واوساخهم ومواليهم اى معتق بنى ما شئت ان تقرر ان مولى القوم هم وان جاز
النفقة عانت من الضقة والافاق لهم اى بنى ما شئت مواليتهم لانهم لانهم العلة المذكورة
في الزكوة فيها ولازمي لقوله عليه السلام لما فرض الله تعالى هذه الزكوة غنياهم
اى فقرهم يعني المسلمين وان جاز غيرهم اى صدقة غير الزكوة له اى للذم وكذا
العشر الخارج لا يجوز له وقوعه على من يظن انه مصروف فظهر كونه عده او مكاتبه
بعده لانه بالرفع الى عبده لم يخرج من ملكه التملك كمن وله في ملكه من غير علم
بتم التملك ولو ظهر غناه وكفوه وانما ابوه وابنته او ما شئت لا يعيد لانه لو فوض
على هذه الاشياء بالاجتهاد والقطع فبني الامر على يقع عند ما اذا اشبهت
علمه القبلية ولو لم لا اعاده لكان مجتهدا فيه ايضا فلما فاته في قوله دفع بجر
اشارة الى انه اذا دفع بلا جرح وخطا لا يجزى ذكره الاغناء اى جاز اعطى ما في
ورهم فصاعدا مع الكفاية لان الاداء ينافي الفقر لان الزكوة انما تنم بالتمليك
والدفع الى حاله حاله التملك فقوله اى بغير غنا بعد تمام التملك فبني على الغنى
غير التملك ضرورة لكنه بكونه كقول الغنى منه كمن صلب وقوله بى سته وتقلها الى بلد
اخر لان فيه قوت من الجوع والحر فربما اخرج بمعنى لا يكره ان نقلها الى قرايه
او الى قوم هم اخرجوا من اهل بلده لما فيه في الصلة او زيادة في الحاجة ولو نقل الى
غيرهم جاز وان كره لان المصروف مطلق الفقير وتدرج في غنائه عن سوال يوم
والا لانه لو قوت بقرى **باب الفطرة** اى حصة الفطر تجب على كل مسلم ولو
صفاته له نصيب الزكوة فاضلا في حاجته الاصلية وان لم ينم وقد مر بها وبه
اى هذه النصاب تحرم الصدقة وقد سبق له متعلق بقوله يجب وطفله الفقير فلا
يجب عليه لولده الكثير وطفله الغنى بل في ماله وتملكه الى ادم احقر از غن جسد والماء

في كل سنة من سنة الفقه
في كل سنة من سنة الفقه
في كل سنة من سنة الفقه

في كل سنة من سنة الفقه
في كل سنة من سنة الفقه
في كل سنة من سنة الفقه

في كل سنة من سنة الفقه
في كل سنة من سنة الفقه
في كل سنة من سنة الفقه

والماء للنجاسة فانها لا يجب عليه ان يملكه ولو كان قد ادم ولد او كافرا او حرة عطف
على نفسه وجعله الابن الابعد عوده اى اذا كان العبد يقاتل الفطرة لا يجب الاداء
ما دام ابقا فاداء ما يورثه ما مضى ولا مكاتبه لعدم الولائية ولا يجب عليه اى المكاتب
لنفسه لفقره لان في ماله كماله ولا يملكون مشترك بين اثنين على احد هما
لنفسه الولائية والموتونة في كل منهما وكذا العبد بين اثنين عند اى ضيقه وان بيع
المملوك المشترك بين اثنين تجزأ بينهما معناه وان مضى بولم يقطر الى باقي
فعلى من يملكه لان الملك موقوف فانه لو رجع الى قديم ملكه البايع ولو جازبه
بيعت الملك المشترك في وقت العقد فستوقف ما يبتنى عليه فربما متعلق بقوله
او وبقية وسوقه اشار الى ان المرد بالقبض والسويق ما ينجز في الزمان وقبض
الشعير كالشعر او زبيب نصف صاع فاعلى يجب وقدره او شعير صاع مما اى
صاع ربع الفادربعين درهمين فانه الصاع المعينة فربما وهو لما شئ او
عدين وانما قدره بالقله التفات بين جبايتها عظمى وصغرى وكلها والكتارا
بخلاف غيرهما من الحبوب التفات فيها في غايه الكثرة بطلوع في الفطر متعلق
ايضا يجب فمن ان قبله اى قبل طلوع في الفطر او ولد بعد او لم لا يجب عليه
لانقاء السبي نظر الى كل منهما وصح اداء الفطرة كوقدم الاداء على وقت الوضوء
لانه ادى بعد تقرر السبب هو رأس عبوه ويلى عليه شبهه تجبيل في الزكوة ولا فرق
بين مده مدة او اقترع غنوة ولم يقطع فاعليه اخرجها لان وجه القوت بها يوقف
وهو سد حلة المحتاج فلا يقد وقت الاداء فيها بخلاف الاجتهاد فان الفقر فيها
اراقة الدم من لم يعقل فربما فيقتصر على موال القوت ونحو تجبيلها والمرد او اذ
قبل المخرج الى المصلحة لقوله عليه السلام اخذوا منكم في مثل هذا اليوم فانه
يدل باشارة على ان الاولى واذا قبل المخرج الى المصلحة يستغنى الفقير بالسؤال
ويحرم المصلحة فانزع البال في نفقة الاهل والعيال ووجه دفع كل شخص فطرته
الى فقير واحد حتى لو فرق بين اثنين لان المنصوص عليه الاغنى لانه لو غنى
ذلك وقيل القائل للمخرجي فادفعوا الى الفقيرين لكن الاولى الاولى وكذا دفع
ما يجب على جماعة الى فقير واحد ذكره الزيلعي **كتاب الصوم** عقب الزكوة

في كل سنة من سنة الفقه
في كل سنة من سنة الفقه
في كل سنة من سنة الفقه

في كل سنة من سنة الفقه
في كل سنة من سنة الفقه
في كل سنة من سنة الفقه

في كل سنة من سنة الفقه
في كل سنة من سنة الفقه
في كل سنة من سنة الفقه

بالصوم اجتهاد الحديث حيث قال عليه الصلوة والسلام في الامام في حديثه ما رواه في
 الآلهة وان محمد رسول الله واتام الصلوة واتباء الروايات صوم رمضان هو كفة الا
 وشرا ترك الاكل والشرب المباح في الصبح الى المغرب لم يقل بها رايا قال بعضهم
 لانه قد يطلق ايضا على ابو طلوع الشمس الى غروبها كما قال عليه السلام صلوا النهار
 بجاهد بينة فان الاعمال بالنسبة في اهلها احسن من الخياض في النفس والكافرون
 اما فرض وهو ما بين صوم رمضان اداء وقضاء وفرضية ثابتة بالكتاب
 السنة والاجماع وغيره من كونه كفارة اي كفارة المعصية والظلمة والقتل
 وخراب الصلوة فدية الا في الاحرام كما في ان الشك في ان الله تعالى واما واجب للمعصية
 والمطلوع وانما نقل كونه في كونه الهداية ان صوم رمضان فدية لقوله تعالى
 عليكم الصيام على فرضية انفق الاجماع وتنهى انكم جاحدة والمنذر واجب
 تعالى ولو فواته في يومه وقوله تعالى وادفوا بغيره اذ اعيى بهتم فان قيل فوجب
 ان يكون للنذر ايضا فرضية بالشبهة بالكتاب اجتمع ان الكتاب عام في منة النبي
 واجبة ياداه الرضى وتجدد الوضوء عند كل صلوة ونحو ذلك وانما في عليه السلام
 بين المنذر اذا كان في العباد المقصود كالصلوة والصوم ونحو ذلك فلو ثبت
 بالاجماع فيكون منطوق الشبهة ان كان سنة الاجماع ظني وهو العام مخصوص بشي
 ان يكون فرضا اقول الجواب عنه ان المراد بالفرض ههنا الفرض الاعتقادي
 الذي يكفر جاحده كما يدل عليه عبارة الهداية والفرضية بهذا المعنى لا يثبت بمطلوع
 الاجماع بل بالاجماع على الفرضية المنقول بالتواتر كما في صوم رمضان ولما ثبت
 في المنذر ونقل الاجماع على فرضية بالتواتر بقي في مرتبة الوجوب ان الاجماع
 المنقول بطريق الشهادة او الاجماع وبقي الوجوب ان الفرضية بهذا المعنى كما في
 الحديث على ما تقرر في كتاب الاصول في صوم رمضان والنذر المعصية والنقل
 من البطل الى الضحية الكبرى لاخذها فان النذر الشرعي في الصلوة والفروع الضحية
 الكبرى منتفعة فوجب توجيد النية قبلها ليكون موجوده في اكثر النهار فيوجد
 في كل حكماء وهذا هو الفرض لا قبل الزوال لانه منتصف نهار احسن من طلوع الشمس
 الى غروبها ووجه الصوم بمطلوعها اي النية وتبينه النقل بخط الوصف في

هذا الحديث هو الحديث الذي رواه في الآلهة وان محمد رسول الله واتام الصلوة واتباء الروايات صوم رمضان هو كفة الا وشرا ترك الاكل والشرب المباح في الصبح الى المغرب لم يقل بها رايا قال بعضهم لانه قد يطلق ايضا على ابو طلوع الشمس الى غروبها كما قال عليه السلام صلوا النهار بجاهد بينة فان الاعمال بالنسبة في اهلها احسن من الخياض في النفس والكافرون اما فرض وهو ما بين صوم رمضان اداء وقضاء وفرضية ثابتة بالكتاب السنة والاجماع وغيره من كونه كفارة اي كفارة المعصية والظلمة والقتل وخراب الصلوة فدية الا في الاحرام كما في ان الشك في ان الله تعالى واما واجب للمعصية والمطلوع وانما نقل كونه في كونه الهداية ان صوم رمضان فدية لقوله تعالى عليكم الصيام على فرضية انفق الاجماع وتنهى انكم جاحدة والمنذر واجب تعالى ولو فواته في يومه وقوله تعالى وادفوا بغيره اذ اعيى بهتم فان قيل فوجب ان يكون للنذر ايضا فرضية بالشبهة بالكتاب اجتمع ان الكتاب عام في منة النبي واجبة ياداه الرضى وتجدد الوضوء عند كل صلوة ونحو ذلك وانما في عليه السلام بين المنذر اذا كان في العباد المقصود كالصلوة والصوم ونحو ذلك فلو ثبت بالاجماع فيكون منطوق الشبهة ان كان سنة الاجماع ظني وهو العام مخصوص بشي ان يكون فرضا اقول الجواب عنه ان المراد بالفرض ههنا الفرض الاعتقادي الذي يكفر جاحده كما يدل عليه عبارة الهداية والفرضية بهذا المعنى لا يثبت بمطلوع الاجماع بل بالاجماع على الفرضية المنقول بالتواتر كما في صوم رمضان ولما ثبت في المنذر ونقل الاجماع على فرضية بالتواتر بقي في مرتبة الوجوب ان الاجماع المنقول بطريق الشهادة او الاجماع وبقي الوجوب ان الفرضية بهذا المعنى كما في الحديث على ما تقرر في كتاب الاصول في صوم رمضان والنذر المعصية والنقل من البطل الى الضحية الكبرى لاخذها فان النذر الشرعي في الصلوة والفروع الضحية الكبرى منتفعة فوجب توجيد النية قبلها ليكون موجوده في اكثر النهار فيوجد في كل حكماء وهذا هو الفرض لا قبل الزوال لانه منتصف نهار احسن من طلوع الشمس الى غروبها ووجه الصوم بمطلوعها اي النية وتبينه النقل بخط الوصف في

قوله في الحديث الذي رواه في الآلهة وان محمد رسول الله واتام الصلوة واتباء الروايات صوم رمضان هو كفة الا وشرا ترك الاكل والشرب المباح في الصبح الى المغرب لم يقل بها رايا قال بعضهم لانه قد يطلق ايضا على ابو طلوع الشمس الى غروبها كما قال عليه السلام صلوا النهار بجاهد بينة فان الاعمال بالنسبة في اهلها احسن من الخياض في النفس والكافرون اما فرض وهو ما بين صوم رمضان اداء وقضاء وفرضية ثابتة بالكتاب السنة والاجماع وغيره من كونه كفارة اي كفارة المعصية والظلمة والقتل وخراب الصلوة فدية الا في الاحرام كما في ان الشك في ان الله تعالى واما واجب للمعصية والمطلوع وانما نقل كونه في كونه الهداية ان صوم رمضان فدية لقوله تعالى عليكم الصيام على فرضية انفق الاجماع وتنهى انكم جاحدة والمنذر واجب تعالى ولو فواته في يومه وقوله تعالى وادفوا بغيره اذ اعيى بهتم فان قيل فوجب ان يكون للنذر ايضا فرضية بالشبهة بالكتاب اجتمع ان الكتاب عام في منة النبي واجبة ياداه الرضى وتجدد الوضوء عند كل صلوة ونحو ذلك وانما في عليه السلام بين المنذر اذا كان في العباد المقصود كالصلوة والصوم ونحو ذلك فلو ثبت بالاجماع فيكون منطوق الشبهة ان كان سنة الاجماع ظني وهو العام مخصوص بشي ان يكون فرضا اقول الجواب عنه ان المراد بالفرض ههنا الفرض الاعتقادي الذي يكفر جاحده كما يدل عليه عبارة الهداية والفرضية بهذا المعنى لا يثبت بمطلوع الاجماع بل بالاجماع على الفرضية المنقول بالتواتر كما في صوم رمضان ولما ثبت في المنذر ونقل الاجماع على فرضية بالتواتر بقي في مرتبة الوجوب ان الاجماع المنقول بطريق الشهادة او الاجماع وبقي الوجوب ان الفرضية بهذا المعنى كما في الحديث على ما تقرر في كتاب الاصول في صوم رمضان والنذر المعصية والنقل من البطل الى الضحية الكبرى لاخذها فان النذر الشرعي في الصلوة والفروع الضحية الكبرى منتفعة فوجب توجيد النية قبلها ليكون موجوده في اكثر النهار فيوجد في كل حكماء وهذا هو الفرض لا قبل الزوال لانه منتصف نهار احسن من طلوع الشمس الى غروبها ووجه الصوم بمطلوعها اي النية وتبينه النقل بخط الوصف في

في اداء رمضان كما تقرر في الاصول ان الوقت متعين للصوم في الاصل في النية
 تعين والخطا في الوصف كما بطل في اصل النية فكان في حكم المطلق نظرية التوجه
 في الزيادة اذ انودي بيا جبل وباسم غير اسمه يرايه ذلك في كل وقت في كل وقت
 في وقت الا اذا وقع النية في مرض او في مرض او في مرض او في مرض او في مرض
 رمضان بطل يقع في نوى لعدم التعين في الوقت بالنظر اليها والنذر المعصية يقع
 غير واجب نواه مطلقا اي اذا نذر صوم يومين في نوى في ذلك اليوم جبا ارفع
 غير ذلك الواجب وان كان في الاصل في مرض او في مرض او في مرض او في مرض او في مرض
 والنذر المطلق والكفارة بالنسبة في البيوت والمذلة في الليل والتعصية
 اذ ليس له وقت معين فلا بد من التعيين ابتداء فوالا يصح يوم الشك الا ان يكون
 احر يوم في شعبا اتمل ان يكون اول يوم في رمضان وانما كونه في القطع كما روى صاحب
 السنن عن ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه الصلوة والسلام قال لا تقبلوا الصوم
 ولا يومين الا ان يكون بشي يصح احدهم الحديث قال الربيع وما رواه صاحب الهداية
 في صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم ووجه قوله لا يصح الصيام في يوم الشك في الاصل
 لا اصل له وذكره الواجب كما روينا ويقع عنه في الاصل وقيل يقع تطوعا لان
 غير نهية عنه فلان نداء نية الواجب فان صام تطوعا او وجبا وظهر رمضان
 فيه ما اي التطوع الواجب يقع عنه اي رمضان او الا اي وان لم يظهر في
 نوى اي يقع على نوى في التطوع والواجب في ذلك هل ان وافق معاذة بان
 صام يوم جمعة او يوم الاثنين فوقفه يوم الشك كذا اذا صام تطوعا او
 نصفه الا في عشرة او عشرة او ثمانية منه وتصوم في الاصل كما في الاصل في
 بالاحتياط فقطع غيرهم بعد الزوال نفي لثبوت ارتكاب النذر لا صوم ان نوى ان
 صامهم كما اتفق في رمضان والافلا لعدم الظن في العزم فلم توجد النية كذا ان نوى
 ان لم اجد غدا فانا صائم الا ان يظن كذا قال ان صام ان كان الغد في رمضان
 والافلا في اخر الشهر من يكون من نية الفرض ونية واجبة او
 قال ان صام ان كان الغد في رمضان والافلا في اخر الشهر من يكون من نية الفرض ونية واجبة او
 فان ظهر رمضان نية فغنة لوجوب مطلق النية والاقفل فيها اي الواجب في

قوله في الحديث الذي رواه في الآلهة وان محمد رسول الله واتام الصلوة واتباء الروايات صوم رمضان هو كفة الا وشرا ترك الاكل والشرب المباح في الصبح الى المغرب لم يقل بها رايا قال بعضهم لانه قد يطلق ايضا على ابو طلوع الشمس الى غروبها كما قال عليه السلام صلوا النهار بجاهد بينة فان الاعمال بالنسبة في اهلها احسن من الخياض في النفس والكافرون اما فرض وهو ما بين صوم رمضان اداء وقضاء وفرضية ثابتة بالكتاب السنة والاجماع وغيره من كونه كفارة اي كفارة المعصية والظلمة والقتل وخراب الصلوة فدية الا في الاحرام كما في ان الشك في ان الله تعالى واما واجب للمعصية والمطلوع وانما نقل كونه في كونه الهداية ان صوم رمضان فدية لقوله تعالى عليكم الصيام على فرضية انفق الاجماع وتنهى انكم جاحدة والمنذر واجب تعالى ولو فواته في يومه وقوله تعالى وادفوا بغيره اذ اعيى بهتم فان قيل فوجب ان يكون للنذر ايضا فرضية بالشبهة بالكتاب اجتمع ان الكتاب عام في منة النبي واجبة ياداه الرضى وتجدد الوضوء عند كل صلوة ونحو ذلك وانما في عليه السلام بين المنذر اذا كان في العباد المقصود كالصلوة والصوم ونحو ذلك فلو ثبت بالاجماع فيكون منطوق الشبهة ان كان سنة الاجماع ظني وهو العام مخصوص بشي ان يكون فرضا اقول الجواب عنه ان المراد بالفرض ههنا الفرض الاعتقادي الذي يكفر جاحده كما يدل عليه عبارة الهداية والفرضية بهذا المعنى لا يثبت بمطلوع الاجماع بل بالاجماع على الفرضية المنقول بالتواتر كما في صوم رمضان ولما ثبت في المنذر ونقل الاجماع على فرضية بالتواتر بقي في مرتبة الوجوب ان الاجماع المنقول بطريق الشهادة او الاجماع وبقي الوجوب ان الفرضية بهذا المعنى كما في الحديث على ما تقرر في كتاب الاصول في صوم رمضان والنذر المعصية والنقل من البطل الى الضحية الكبرى لاخذها فان النذر الشرعي في الصلوة والفروع الضحية الكبرى منتفعة فوجب توجيد النية قبلها ليكون موجوده في اكثر النهار فيوجد في كل حكماء وهذا هو الفرض لا قبل الزوال لانه منتصف نهار احسن من طلوع الشمس الى غروبها ووجه الصوم بمطلوعها اي النية وتبينه النقل بخط الوصف في

قوله في الحديث الذي رواه في الآلهة وان محمد رسول الله واتام الصلوة واتباء الروايات صوم رمضان هو كفة الا وشرا ترك الاكل والشرب المباح في الصبح الى المغرب لم يقل بها رايا قال بعضهم لانه قد يطلق ايضا على ابو طلوع الشمس الى غروبها كما قال عليه السلام صلوا النهار بجاهد بينة فان الاعمال بالنسبة في اهلها احسن من الخياض في النفس والكافرون اما فرض وهو ما بين صوم رمضان اداء وقضاء وفرضية ثابتة بالكتاب السنة والاجماع وغيره من كونه كفارة اي كفارة المعصية والظلمة والقتل وخراب الصلوة فدية الا في الاحرام كما في ان الشك في ان الله تعالى واما واجب للمعصية والمطلوع وانما نقل كونه في كونه الهداية ان صوم رمضان فدية لقوله تعالى عليكم الصيام على فرضية انفق الاجماع وتنهى انكم جاحدة والمنذر واجب تعالى ولو فواته في يومه وقوله تعالى وادفوا بغيره اذ اعيى بهتم فان قيل فوجب ان يكون للنذر ايضا فرضية بالشبهة بالكتاب اجتمع ان الكتاب عام في منة النبي واجبة ياداه الرضى وتجدد الوضوء عند كل صلوة ونحو ذلك وانما في عليه السلام بين المنذر اذا كان في العباد المقصود كالصلوة والصوم ونحو ذلك فلو ثبت بالاجماع فيكون منطوق الشبهة ان كان سنة الاجماع ظني وهو العام مخصوص بشي ان يكون فرضا اقول الجواب عنه ان المراد بالفرض ههنا الفرض الاعتقادي الذي يكفر جاحده كما يدل عليه عبارة الهداية والفرضية بهذا المعنى لا يثبت بمطلوع الاجماع بل بالاجماع على الفرضية المنقول بالتواتر كما في صوم رمضان ولما ثبت في المنذر ونقل الاجماع على فرضية بالتواتر بقي في مرتبة الوجوب ان الاجماع المنقول بطريق الشهادة او الاجماع وبقي الوجوب ان الفرضية بهذا المعنى كما في الحديث على ما تقرر في كتاب الاصول في صوم رمضان والنذر المعصية والنقل من البطل الى الضحية الكبرى لاخذها فان النذر الشرعي في الصلوة والفروع الضحية الكبرى منتفعة فوجب توجيد النية قبلها ليكون موجوده في اكثر النهار فيوجد في كل حكماء وهذا هو الفرض لا قبل الزوال لانه منتصف نهار احسن من طلوع الشمس الى غروبها ووجه الصوم بمطلوعها اي النية وتبينه النقل بخط الوصف في

اما في الاول فماتة من رد في الوجوب الاخر فلا يقع عنه يبقى مطلق النية فيقع في النفل اما
 في الثاني فلو جرد مطلق النية ايضا فمضموعا عليه بالقضاء العدمية في النفل
 قصد بل مطلقا للوجوب في مضموعه لا يبطل النية ضمن استثناء الله تعالى بمعنى اذا قال
 نويت ان يصوم استثناء الله تعالى عن شمسي الاثمه للمواني انه يجوز كذا في الصحة راي هذا
 رمضان او هذا الشهر واحد ورواؤه اي ذاك الحكم للانفراد صام في الاول الاخر
 اما الاول فاقوله عليه الصلوة والسلام صوموا لرؤية وافطروا لرؤية قد رآه ظاهرا وما
 ان في الاصح فحين يصوم لا يبطل الاثم مع الناس لقوله عليه السلام صومكم يوم يصومون
 وفطركم يوم يفطرون وان افطر في الوقتين قضى فقط بلكافة لان الفرضي
 رد شرها بدنه بدليل شرعي هو انه العاطف او رت شبهة هذه الكفاية تدرى في الشرها
 ولو افطر قبل رد الفرضي شرها في اختلاف منه الصحيح عدم الكفاية ولو اكمل راي هذا
 مضافا لثنتين يوم لم يفطر الاثم الفرضي لا يفطر الاكفاية عليه وقبل بلاد دعوى لفظ
 اشهر للصوم ثعلبة اي اذا كان بالسماء عليه كقيم فصار غير عدل فاعل قبل وقوع
 كاقنا او انني او محروا في قد فتاب لانه لم يربني فاشبه اية الاضمار ولهذا
 التحصيل فظ الشهادته وشترط العادة لان قول الفاسق لا تقبل في الدماء
 وشترط اللفظ اذا كان بالسماء عليه نفس الشهادته وهو لان او رجل امر ان
 ولفظ الشاهد لانه يعلق به نفع العبد للفظ فاشبهه بغير حقوقه لا الدعوى لانه
 يعلق لانه وطنا محروا لا تقبل فيه شهادته في الفرضي تاب مكنو شهادته و
 بلا علة بالسماء شترط لغيرها اي الصوم اعظم جمع عظيم يحصل العلم ختم بحكم
 العقل لعدم نواظهم على الكذب في صوم ثنتين بقول عدلين حل اللفظ
 لوجه نصا ان شترط لا يقول عدل واحده ان اللفظ لا يثبت بقول واحد خلافا
 لمحذ والاشحى كاللفظ في الاحكام المذكورة باختلاف في اختلاف المطالع بمعنى قال
 بعض النسخ يقره وبعضهم لا يعتبر معناه اذا راي الدمال اهل بلد ولم يره اهل اخرى
 يجب ان يصوموا لرؤية اولئك كيف كانا على قول فريال لا عبرة باختلاف المطالع وما
 على قول فاعبره شترط ان كان بينهما تفاوت بحيث لا يختلف المطالع بحيث ان كان
 بحيث يختلف يجب اكثر من شترط على انه لا يعتبر في الابعاد والاشبه ان يعتبر لانه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

لان كل قوم في طاعت عندهم تفصيل للمال في شوارع الشرائع يختلف باختلاف الاقطار
 كما ان دخول الوقت في حروجه يختلف باختلافها اقول بوجهة من قول كتاب الصلوة
 ان صلوة الف لا يجب فيها قدومها **باب وجب** في ذاك وجب
 الا ان في الباب كالاكل والشرب نحوها فوجبه اي بوجبه وفي الاحكام
 كالقضاء والكفارة او القضاء فقط اعلم ان الافعال الصادرة عن الصائم تنقسم
 بهذا الباب ثلثة قسم الاول هو ما لم يفسد ولا يفسد الثاني ما يفسد ولا يفسد
 الكفارة والثالث ما يفسد ويوجب الكفارة فقد بين الاقسام ثم لم يثبت في الاول
 بقوله ان اكل او شرب او جامع ناسيا قبل الثلثة المذكورة او اصابه او انزل
 بنظر او ادين او تخل او اغمى او غلبت في الغيبة او دخل حلقه غبار او دخان او
 ذباب نو كما ذكرنا للصوم او صبح جنباً او صبغاً حليلاً او ما ذكره الزبي
 او في آفة او احضر في الدين فان حصبه فيها فمطر ثقله الزبيعي في حرامه الاكل
 او دخل انفسه في طائفة شبيهة فادخل حلقه ولو عمداً كما في الحلة لم يفسد صومه
 كما في قوله اكل او ذكر ان في بقوله وان افطر طاء وهو ان يكون ذكراً
 للصوم فافطر غير مقصود كما اذا مضى فدخل الماء في حلقه او سكره وفي لفظ
 افطر اشارة الى ف دهنه او اكل ناسياً وطم ان فطره فاكل عمداً او لسهوه
 او سقط اي صب الماء في انفسه فوصل الى قصبة او افطر في ذنبة اي دهنه
 او دوى جانبته اي جرحه بلغت الجوف او آفة من شدة بلغت ام الذنبة فوصل
 الى الداء الى جوفه او داءه او ابتلع حصاه او حمداً او لم ينو في رمضان كلمة
 صوم ولا فطر او اوضح غير نية للصوم فاكل او دخل في حلقه مطر او تلج او وطئ
 امرؤ مئنة او بهيمة او فخذ اي منى في الفخذ او وطئ اي منى في البطن او نزل
 او مكس انزل فبذلك قوله وطئ اي حتى لو لم ينزل في هذه الصوم يلزم القضاء
 او ف غير صوم رمضان يعني اداء حتى لو فطر او اداء غير رمضان لم يجز
 الكفارة لانها وردت في ترك حرمه رمضان او لا يجوز اخلاؤه في الصوم بخلاف غيره
 من الزمان او وطئ بمجنونة بان نوت الصوم لم يلائم حيث في النهار وفي حياته
 فجامعها صل والا فكيف يكون صائمه وهي مجنونة او نائمة او سكر اي اكل

[illegible]

السحر لو افطر في اخر النهار بطن اليوم ليلته اي فعل يهدى الفعلين بطل الوقت
 ليلته لو افطر في الاول والشمس لم يهدى في الثاني قضى قطعا جاز لقوله ان افطر خطا
 والاخير ان اي سحر من افطر بطن اليوم ليلته كان بقية يومها كسفر اقام
 حايضا ونفح طهرت فجنون اقامي ومريض صح وصبي غفغ وكافر مسلم وكافر مسلم
 الا الاخيرين يعني يتباعدون وكافرا مسلم انما حصل ان من حارب على حاله في اخر النهار
 لو كان عليه في اول النهار يلزم الصوم كمنه لانه ان قضى بطل الوقت يشبهه بطل
 لما لو شهد الشهود وثبتت اليه في بطن اليوم في غلته البيا وانما لم يقضى
 الاخير وان افطر لان الرضا الصوم هو الجواز الاول في اليوم الاهلية بعد وجوب
 عنده بخلاف الصلوة فان الشك هو الجواز الثاني بالاداء او جزيه يسع ما بعد الطهارة
 والحرية وذكرنا ان بقوله وان جامع في داء رمضان احسنه زرع فضائه او
 جوع في احد السبلين او اكل او شرب عند او دواء احسنه زرع حوائج عمره
 قوله ذكر قول جامع الى هنا ووجهه وكن انه فطر على كل عمد قضى وكفر جاز لقوله
 وان جامع له وانما جبت الكفارة في سحر الاصل في الصوم وصول الشئ الى
 باطنه لقوله عليه الصلوة والسلام لفظه ما دخل ولم يوجد الا اذا اقمى مفت بغير
 صوته كالكفارة عليه ان لو جعل على الشئ لاخذ يقوى المقضى ففطره في شئ من حقه
 وان كان خطا في نفسه وان كان سعي اليه هو قوله عليه السلام فطر الحرام والحرام
 على ظاهره قال لا يجزى الكفارة لان قول الرسول عليه السلام لا يكون ادنى ذنبه فقول
 المفتي هو اذا صلي عذر انقول الرسول اول داء الجرب فقد اولوه بانه عليه السلام
 بهما وحيي بغيره لا اخر فقال عليه السلام انك اي ذنوب يصوم بها بالقبلة يدل عليه
 انه عليه السلام سوى بين الحرام والحرام والاحكام في انه لا يفسد الصوم كما عظمه
 كفارة احكام رتبة وان جرحه فصوصه من متباينين وان جرحه في طعام
 ستنين مكنتا ذرعة اي غلته سبعة في طعام وماء او غيره وخرج لفظه من
 اوله لقوله عليه السلام من ذرعه القش فليس عليه قضاء ومن استقاء عذرا فليس عليه
 فيه ماء الفم وما دونه فان ملأه اي الفم وعاد وهو ذكر انه صائم لم يفطر في
 الصلوة وهو قول محمد في النهاية اذ لم توجد صور الافطار في الاستدلال والامتناع

في الصوم
 في الصوم
 في الصوم

في الصوم
 في الصوم
 في الصوم

لو كان الصوم في الحرام
 لو كان الصوم في الحرام

اذا لا يتعدى عباده او اعدا فطر بالاجماع لوجود الادخال بوجوبه فيصير صومه
 الا افطار وان لم يملأه لم يفطر كما روينا وان عاذ في الصلوة فانه انما عاذ في
 فيصير صومه لوجود الصلوة ولا يفسد عند الي يوسف لوم خرج وهو صحيح ذكره
 الزيلعي استقاء ملأه فطر بالاجماع مما روينا فلا يتأتى فيه فزع العود الا
 لانه افطر بالقش او اقل من على فطر عند ملأه لاطلاق ما روينا فلا يتأتى على قوله
 القرض المذكور ولا يفطر في الصلوة وهو قول اي يوسف لوم خرج وبنينا التفرع
 على قوله لا اقل فان عاذ القش بنفسي لم يفطر كما ذكرنا او اقل وقدره وبنينا
 في رواية لا يفطر لوم خرج وفي اخرى يفطر لكنه الصنع واما السليم فلا يفطر
 عند اي حيفه وخرج عند اي يوسف فطر اذا ملأ الفم بناء على الاختلاف في استقاء الفم
 اكل تحايلين سنانة مثل حصة قضى فداكفا وفي الاقل لا الا اذا احرص على اكل
 اكل مثل حصة مظهر الا اذا مضغ تحت لاشته كونه في شئ ومضغه في شئ
 اما كراهية الذوق فلا تضره لان حقه وذكر بعضهم ان روج الماء اذا كان في الشئ
 الا ان لم يوقها بل سكبها قالوا هذا في الفم والافواه فلا يكون الا في المضغ
 قلنا فيه ايضا في التوضؤ للاف دوان كان بعد ما لم يجد الماء في مضغ لغيره
 لم يصوم لم يجد طيبا ولا لبنا حليبا فلا يمين للضرورة ولو كان المضغ على
 فان فيه ايضا تعريض له لانه يترام الافطار فان فرأه في بعيد نظنه اكلا قبل هذا
 اذا كان مضغوا اذ لا يفصل منه شئ وان كان غير مضغ يفسد لانه يتفتت ويصل
 منه شئ الى جوفه وكراهية القبلة ان لم يمين لادهن النجاسة والسكون ولو كان السكون
 عشا وعشا ان في بكرة عشا لانه يميل خلوف الفم فحصل حامل او مضغ
 خافق على نفسه او اوله ومريض خاف الزيادة وسفر فطر ولا يفسد قوله
 وانما جاز الافطار لوجوه الغرض وقضوا كما قدرنا اي نرم عليهم قضاء الصوم انما
 بقدر ما ذكرنا من ايام زوال العذر فانه لزم القضاء وهو الصلوة بالاطعام عند
 فقه القضاء بالكفارة لانه افطار بعذر ولا قدرة لانه اذ ذرت في الشئ العالي
 بخلاف القيس فغيره لا يمين عليه الفدية نصف صاع في ثوبه وصاع في ثوبه او غيره
 ونذكر يوم من لا يفطر لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم ان تولوا عليه لرام ليس

في الصوم
 في الصوم
 في الصوم

في الصوم
 في الصوم
 في الصوم

في الصوم
 في الصوم
 في الصوم

في الصوم
 في الصوم
 في الصوم

في الشهر الصيام في السفر يجوز على حالة المشقة فان ما وافقه اي في ذلك الحذر فلا
 قدره اي التحب الوضعية بالقدرة ولو ما تواجدوا بعد ذلك اي الحذر قدره اي في
 الميت ولكنه قدره على الميتة وفاته عنه فان القابلية اذا كان عشرة ايام تمام
 بعد وفاته ثمانية ايام تمام فان كان في ايام الاقامة فعليه ان يتكلم في الامام دون
 ما سواه ان اوصى الميت متعلق بغيره فيكون اي قد لا يكون في الثالث
 ان يتبع وليته به اي قد لا يجاز وان صام صليته عنه لا يضر عليه السلام بالصوم
 في احد الاصلين احد غداه وكان يطعم عنه رواتم النبي في كفارة اليامين والقتل
 بغية الاعتناء يعني اذ اتسع بالاطعام الكسوة في كفارة اليامين والقتل جاز
 ولم يشرع بالاعتناء لما فيه ارام الولا للميت بغيره فيقتضي رمضان وهو فصل
 يعني يجوز فيه الوصل والفصل والمستحب الوصل من عدة الى سقاط الواجب وان صار
 رمضان اخر صيامه لانه وقت تم قضى الاول لانه وقت القضاء بلاقوته لان وجوب
 القضاء على الترتيب في كماله ان ينقطع وعند ان في حقيقته وفدية كل صلوة
 حتى لو تكرر الصوم في اليوم قبل فدية صلوة يوم واحد كفدية صوم يوم واحد
 الثاني الذي لا يقدر على الصوم او فدية اي اطعم كل يوم مسكينا كما يطعم
 في الكفارة وقضى ان قدر على الصوم في كل يوم الفداء لان شرط الحليمة اتم
 العجز بكم نفل شرع في فدية قد سبق تحقيقه في صلوة النفل اداء وقضاء
 اي كفاية عليه فان فعله القضاء الا في الامام لم يشترط فان اشرع فيها غير ما
 وحيث انما لم يدر الفطر والاشحى مع ثلثه بعد الاصح ولا يفطر السارح في النفل بدار
 عذر في رواية لانه ابطال العمل وقال الله تعالى ولا تطعوا اعداءكم وفي رواية اخرى
 يجوز لان القضاء خلفه فلا ابطال والقضاء عذر يعني على الاطلاق وروى الحسن
 عن ابي حنيفة انه ليس بعدد وهذا الحكم يشمل المضيف الضيف توى لك في الاطعام
 واقام فتوى الصوم في وقتها اي وقت السنة فيمن الى الفقه الكثر لا قبل الزوال
 والتمرد بالصوم ثم في الغرض والنفل لهذا قال صح لانها لا تختلف في الصحة
 وانما تختلف في الوجوب عذر واذ كان ذلك في رمضان الصوم السفر
 لا ينافي وجوب الصوم كما يجب على من تمام صوم يومه في اي رمضان سافر فيه اي

فدية الكفارة المضيف الضيف
 كما انما كان يتاخر الضيف المضيف
 ثم انما كان يتاخر الضيف المضيف
 كان لا ينافي في الاطعام
 وانما كان لا ينافي في الاطعام
 التعليل بان كل فدية او كفارة
 ايضا في اي قوله

اي من ذلك الصوم ولا كفارة فيها انما كانت الى فدية المقيم بالاقطار لوجود
 الشهادة في السفر في اوله آخره كما سقطت الى بالكافة الفدية للشبهة تقتضي ايام
 الاعطاء ولو كانت كل الشهادة لانه نوع من ضعف القوى لا يزيل العقل فلا
 ينافي الوجوب والا الا في الايام الحديثة الاعطاء فدية في ليلة فانه لا يقضي لوجود
 الصوم اذ الظاهر ينوي في الليل جدا الى المسلم على الصلوات حتى لو كان في شهر
 رمضان الاكل في شعبان قضى رمضان كله لعدم الشهادة وجوبه بغيره في ايام
 ايام بعد في الوقت لان السنة الشريعة قد جاز اهلية نفس الوجوب لانه من
 متحققة بلا مانع واذا تحقق الوجوب بلا مانع يتعين القضاء ولا يقتضي كل الشهادة
 المستوية ان يكون لانه يقتضي الى الخروج كذا الاعطاء لانه لا يتبع الشهادة عادة
 الجواز يستوعب كبره مطلقا اي سواء بلغ جنته او في الايام من نذر صوم الايام
 المنهية او السنة في لانه نذر صوم شرع والشرع لا يفرق وهو من اجابة دعواه
 فيصير نذر ولكنه افطرا احضر اذ في المعصية المجاورة وقضاء استغفار اللوجب
 وان صامها اجزا وخرج في العذر لانه اداء ما التزمه فان لم يوشى اي يقول
 لقد علي صوم هذا الايام السنة وهذا حكمه على حقه سنة اما ان لا يوشى
 او نوى النذر فقط دون اليامين او النذر ونوى ان يكون يمينا كان نذر فقط
 لانه نذر بصيغة وقد قرر بعزيمة وان نوى اليامين وان لا يكون نذر كان يمينا
 لان اليامين محقق كماله وعيمته ونفي غيره وعليه الكفارة ان فطر كما يوم اليامين
 ان نواحي اليامين بدلت في النذر كان نذرا ويمينا حتى لو فطر كذا القضاء للند
 والكفارة لليامين لانه نذر بصيغة يمين بموجبه ومنها اشكال شهير من نذر في كتب
 الاصول لاجابة الى انه من هذا قنبر يقتضي صوم السنة في شوال يعني ان الصوم
 الايام السنة بعد الاطعام متتابعة منهم كبره هو ما لك جملة منهم من كبره
 وان فرقها في شوال فهو بعد الكراهية والتشبه بالنصارى كذا في الثانية نذر صوم
 شهر غير معين متتابع فاطر بواستقبال لانه كل الوصف الا في موعده اي
 لو نذر صوم شهر معين فاطر بواستقبال ويقضي في الايقاع كلمة غير الوقت
 في الكافي لا يقتضي نذر غير موعود بزمان ومكان ودرهم وقبيل اما الزمان فيقول

فدية الكفارة المضيف الضيف
 كما انما كان يتاخر الضيف المضيف
 ثم انما كان يتاخر الضيف المضيف
 كان لا ينافي في الاطعام
 وانما كان لا ينافي في الاطعام
 التعليل بان كل فدية او كفارة
 ايضا في اي قوله

قوله لانه اشكال مشهور في الاشكال
 انما كان لا ينافي في الاطعام
 حقيقة لا يحتاج بشئ من القربة لكن
 تفيد قوله لانه نذر بصيغة يمين بموجبه
 لا يناسب لانه احد الاجوبة المذكورة
 في دفع هذا الاشكال

لقد علمنا ان الصوم حيا او عنكف حيا فصام عنكف ثم اقبله وذكر الصلوة على هذا الوجه
جاء في النذر قال محمد بن الحنفية قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني اريد ان افطر في اليوم
خلقا فافطر في المكان فانه لو نزل في بيته او عنكف او صوم ففطر في غير
جاء في النذر قال محمد بن الحنفية قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني اريد ان افطر في اليوم
خلقا فافطر في المكان فانه لو نزل في بيته او عنكف او صوم ففطر في غير
جاء في النذر قال محمد بن الحنفية قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني اريد ان افطر في اليوم
خلقا فافطر في المكان فانه لو نزل في بيته او عنكف او صوم ففطر في غير

هذا هو الصحيح في الصوم
انما هو الصوم
انما هو الصوم
انما هو الصوم

في الصوم
انما هو الصوم
انما هو الصوم
انما هو الصوم

التي هي في سجين كذا في الكافي وان خرج في السجدة بلا عنكف ففطر
الحرف في بيان السبت ما بين في السجدة في ليلة كذا في الصوم
وقال الا في ذلك لم يخرج في السجدة في يوم واحد في الصوم
يعني في الصوم في السجدة في يوم واحد في الصوم
والصوم في السجدة في يوم واحد في الصوم
فقال ان الصوم في السجدة في يوم واحد في الصوم
لقد علمنا ان الصوم حيا او عنكف حيا فصام عنكف ثم اقبله وذكر الصلوة على هذا الوجه
جاء في النذر قال محمد بن الحنفية قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني اريد ان افطر في اليوم
خلقا فافطر في المكان فانه لو نزل في بيته او عنكف او صوم ففطر في غير

هذا هو الصحيح في الصوم
انما هو الصوم
انما هو الصوم

في الصوم
انما هو الصوم
انما هو الصوم

هذا هو الصحيح في الصوم
انما هو الصوم
انما هو الصوم
انما هو الصوم

في الصوم
انما هو الصوم
انما هو الصوم
انما هو الصوم

مجلسه و سماع و طاعت

عزیز خان

قال الشيخ عليه السلام انما الناس نحو افعال لا نحو في كل عام مرة واحدة فقال الرب لمرة
ولا ان سبب وجوب البيت كما تقرر في الاصول لا تقرر بالضرورة ان يوسف في العمر
عنه حنة وقتل في اصطلاح الاصطلاحين حتى شكلا الا ان جهة المعايير والظروف
في قول بالضرورة ان في آخره يكون فعلة فضا وقول ان في آخره ان يقول بان في آخره
في العام الاول بالعام اصلا كما اذا اخر الصلوة في الوقت الاول بل جهة المعايير راحة عند
القول بالضرورة ان في آخره يفسى تردد شهادته لكن اذا خرج بالآخره كما اذا افضأ
وجهية الظرفية راحة عند القول بخلافه حتى اذا اداه بعد العام الاول بالعام الثاني لكن
لو لم يخرج اتم عند ايضا على حجة متعلية بقوله فرض مسلم مكلف صحيح بصيرة زاد
وراحلة فضلا ما زيدا عما لا بد منه كالسكنى الخادم اثاث البيت الثياب نحو
ذلك وغيره فقه عماله اليهوده مع من الطريق لان الاستطاعة لا تثبت ونة
وخرم وزوج الامراة في سيرة سفر المحرم في الاجل له نكاحها على التابيد بقرابة او
رضاع او مصاهرة فلو حرمت حتى يطلع او عند غنى فقه لم يسقط فوضها لان
اخرها ما نفقه الاول والنفل فلا ينقلب الاداء الفرض وتحرير الصبي البالغ احراره
للفرض قبل وقوفه بسقط الموضع عليه لا العتق فان تجديده غير مطلق لان احرار
الصبي لمن لا اراد عدم اهلية واخرام العبد لازم فلا يمكنه الخروج عنه بالنسبة في غيره
وفرضه الا احرار الوقوف بوقته وطوف الزنا في اوقات احد منها بطلان في الوقف
في العام القابل الاول شرط كالسنة في الصلوة والتفريقا وكذا عند ان فعل الاول
ايضا ركن وغيره الخلفا نظرا في اذ احرار قبل شهر الحج جازعه بالاعادة وواجبه
الوقوف بزمانه موثقي جاز ايضا في زمان لان ادم عليه السلام اجتمع فيها مع حواء وزولف
اليها اي دنا والسعي من الجار طواف الصدة للافاقي والخلفا واذا تكرر فيها منها
جازجه وعليه عدم تغيرها من اوان سيجي تفريق الكل في موضعها انت الله
واشهره شوال ورواقعة بطلع القاف وعشرة في الحجة فكمرة يعني اذا كان
منه شهر كذا الا احرار له الحج قبلها والعمر سنة وهي طواف وهي حازت في كل سنة
بكرت يوم عرفه واربعة بعدة تكونها اوقات في وتوابعه موقت الاحرام الى الحج
الى الحج وزنا الا ان الاحرار ذو الحليفة للمدني ودان عرفي بلعوفي وخمسة

فما قبل غروب الوقت لا ينضم
قوله المنضم فانه لو افرد الصلوة الاخرى الوقت
كما اذا افرد الصلوة في الوقت الاول

فصل
في اثبات كون الحق سبحانه وتعالى واجب الوجود
وقد بينا في الاصل الاول ان الحق واجب الوجود
لان ادوار احواله لا غير وقايد الحقائق
يظهر في وجوب الابداء في كل حال
لا يبيح في كل حال في كل حال في كل حال
في ان الزوج في اختلاف في الحق
الاداء على حسب اختلاف في وجوب
وقايد في كل حال في كل حال في كل حال
على ما في وجوب في كل حال في كل حال
فاذا لم يكن في كل حال في كل حال في كل حال
وفي وجوب في كل حال في كل حال في كل حال
لم نجد في كل حال في كل حال في كل حال
قال في كل حال في كل حال في كل حال
الوجوب في كل حال في كل حال في كل حال
في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال

مجلس من اجتهاد الايام
الاربعاء وهو في كل
الفصل ثم اجتمع في كل
واحدة

وحجة للشام وقد قرن في المتن كذا في الصالح فيفتحها بالفتح ويطلب الجني
 لا يلحقها اي الابل هذه المواضع ولكن مرتبة في اهلها فصارها جازة فقهية اي الاحرام
 عليها اي الموقفت لانها غير متعلقة بقوله زاده فدخل مكة ولو
 حاجة اي الحج او العمرة او حاقه اخرى في قصد الدخول لانه لو لم يقصد البيت عليه
 ان يحرم قال في النهاية اعلم ان البيت لما كان عظيما مشرفا جعله حصص وهو مكة
 وحجى وهو الحرم الحرم هو الموقفت حتى لا يجوز لمن وصل اليها ان يتجاوزها للاحرام
 الا ان يكون القاصد من داخل البيقات فله ان اذا كان من داخل البيقات فله ان
 مكة فالمشقة الحل الذي بين الموقفتين الحرم ومن مكة حتى الحرم وللعمر الحل
 لان الحج في الوقت ومن الحل فاحرامه في الحرم العمرة في الحرم فاحرامها من الحل يحصل نوع
 سفر من الاحرام اي كونه حراما وتوضعا وعلمه حيث ليس ارادوا طاهرين و
 تطيب على شفا وقال المفرد في الحرم في اريد في حقه في وقت مكة في مكة في مكة
 ينوي بها الحج ومن اي التلبية ان يقول لبيك ورد بلفظ التلبية والزم كثرة الالفاظ
 مرة بعد اخرى ومعناها انا اقيم في طاعتك اقامته بعد اقامته في التلبية والزم كثرة الالفاظ
 اقام الزمة لم يفارقه اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك
 والملك لك لا شريك لك ولا ينقص منها وان زاد جاز فوجع عمر رضي الله عنه
 انه كان يقول لبيك ذو النعماء والفضل لبيك مرغوبا ومرهوبا اليك واذا اي
 ناولنا الحج والعمرة او قلته نفل التلبية يربط قلادة على عنق الله فيصيرها
 كما بالتلبية او بذكره نذرا او حراما حيدركوه كالداء الواجب سببا في السنة الواجب
 وتوجه بها اي التلبية في الحج حال غير غير فلو بغيرها ثم توجه فحرفها او بغيرها فبغيرها
 وتوجه بنية الاحرام وان لم يجزها فقد حرم حراما او قاله اذ اني ناولنا او اصل ذلك
 ان الغرض في الحج لا يحصل بغير التلبية لانها انما تخرج اذا قصد فعلها واذا صادفها
 التلبية صححت وصار حراما واذا صادف التلبية مع التوجه بها صححت الاتصال بنية
 بفعل فهو من حاصلي الاحرام لان التلبية السورة افعال الحج قد ورد بها الوقاية في
 او قلته نفل في اخرها والبيت موضع الناس في الحج والعمرة والاحرام
 سنا ما يعلم ان هذا هو الحل على ظاهره او بغيره فلو بغيره لم يجزها

فقد كان احد الحكماء قال
والا ابتداء او لم يكن ابتداء
لا ابتداء اذ كانت متقدمة
الابتداء والفتنة لك واما
بشيء عدم الشبهة او تخاف
الا طلاق

فان كان لي سقط القضا لانه ان حب فانما ان حبها فضيلة الجمع فاما ان كان لي سقط القضا
 واما ان حبها فضيلة الجمع فاما ان حبها فضيلة الجمع فاما ان حبها فضيلة الجمع فاما ان حبها فضيلة الجمع
 في اخر الليل ثم وقف كبره على راسه ووقف على راسه ووقف على راسه ووقف على راسه ووقف على راسه
 ثم كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 فاما ان حبها فضيلة الجمع فاما ان حبها فضيلة الجمع فاما ان حبها فضيلة الجمع فاما ان حبها فضيلة الجمع
 السابعة في الركن وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 حتى مرر اسرعى مشكورا ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 قاله لان الدم الذي في الركن وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 غير النصف فخطب الامام كما في السبع ثم وقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 الحاشية في الركن وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 اي سبعة اشواط قبل ان يركع في الركعة الاولى وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 اي طواف الزيادة عن ركعة في الركعة الاولى وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 واول وقته اي وقت طواف الزيادة وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 يوم اخر افضل منه اي طواف قبل النصف ثم وقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 في الركعة الاولى وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 راما ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 من يومه ومن فقط اي طواف الزيادة وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 رافعا يديه ثم وقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 فيه اي الوقوف حازر الله تعالى في الركعة الاولى وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 ان وقف في طواف الزيادة وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 من الخلف ثم وقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 يعني في الركعة الاولى وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 المقام بها وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 يوجب ثلثه واما ان حبها فضيلة الجمع فاما ان حبها فضيلة الجمع فاما ان حبها فضيلة الجمع فاما ان حبها فضيلة الجمع
 ثم طواف للصدقة وهو اقل من طواف الزيادة وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه

هذا هو الوجه في ان حبها فضيلة الجمع
 في الركعة الاولى وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه

فان كان لي سقط القضا لانه ان حب فانما ان حبها فضيلة الجمع فاما ان كان لي سقط القضا
 واما ان حبها فضيلة الجمع فاما ان حبها فضيلة الجمع فاما ان حبها فضيلة الجمع فاما ان حبها فضيلة الجمع

فان كان لي سقط القضا لانه ان حب فانما ان حبها فضيلة الجمع فاما ان كان لي سقط القضا
 واما ان حبها فضيلة الجمع فاما ان حبها فضيلة الجمع فاما ان حبها فضيلة الجمع فاما ان حبها فضيلة الجمع

فان كان لي سقط القضا لانه ان حب فانما ان حبها فضيلة الجمع فاما ان كان لي سقط القضا
 واما ان حبها فضيلة الجمع فاما ان حبها فضيلة الجمع فاما ان حبها فضيلة الجمع فاما ان حبها فضيلة الجمع

من يومه قبل العتبة اي عتبة الكعبة ووضع صدره على الكعبة ووضع صدره على الكعبة ووضع صدره على الكعبة
 اي في وقتها اي في وقتها اي في وقتها اي في وقتها اي في وقتها اي في وقتها اي في وقتها
 الكعبة ورجع منها على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 مكة ولا شيء عليه ثم كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 يومه او اجاز بالنيابة في الركعة الاولى وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 ما هو كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 الرقعة فوقف استغفار بكل منهم فيما يجزئ من ركعة في الركعة الاولى وكبره على راسه ووقف كبره على راسه
 الاذن ثانيا لانه فانه اذا اذن ان تاتوا بركعتيكم او اذن ان تاتوا بركعتيكم او اذن ان تاتوا بركعتيكم
 بالوقوف فوقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 بالاصح ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 حتى يقابل اي عام بعد الزيادة في جميع ركعات الركعة الاولى وكبره على راسه ووقف كبره على راسه
 ولا يركع ركعة واحدة من الركعة الاولى وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 الحاشية في الركعة الاولى وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 وهو اي الوقوف بعد ركعة في الركعة الاولى وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 سقط الصدرة وهو طواف الوداع في الركعة الاولى وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 وفي الركعة الاولى وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 رجع القوم كما في الركعة الاولى وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 وقال الربيع اشترط الايهلال في المكفات فقع اتفاقا حتى لو حرم بها فوجبه ايهلاله
 بعد ركعة في الركعة الاولى وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 او قبله في الركعة الاولى وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 يصلي ركعة واحدة في الركعة الاولى وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 للركعة سبعة يركع للركعة الاولى وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 الحاشية في الركعة الاولى وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 في الركعة الاولى وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه
 سبع الركعة طواف القدم ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه

هذا هو الوجه في ان حبها فضيلة الجمع
 في الركعة الاولى وكبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه ووقف كبره على راسه

فقد تم بقوله العود الى البيت فقل
فادبوا وعودوا الى بيت

مکتبہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

والله اعلم
بما في
القلوب
مع صلوة القبيل
والله اعلم
بما في
القلوب
مع صلوة القبيل

باب الحنايات كما فرغ غريب احكام الحرمين شخ فيما بينهم من العواض
 في الحنايات والاحصاء الضوات من جميع جناتية والكم الذي جعل اليه من فاعله ثم
 الواجب قد يكون وما قد يكون وبين وقد يكون تصدقا وقد يكون تصدقا وما
 قد يكون غير ذلك فلو تفصيلها فقال وجب على من طهر ان يطهرها كلها
 فما زاد كالاس والى في الفخذ وخولج او خضعت ثنية بحتا لانه طهرها او يدين
 استعمل الدين في عضو تبرزت وحل لو كانا في الصين فان لم يكن المطهر في
 وجوه بوجوب لم اتفاقا والى الصي فوجبه ان يصفه وعند ما يوجب فيه او يبين
 تحتها او شتر ثنية بحتا كما لو كان كافي من فعله صفة وعي ان يوصف انه اذا لم يكن
 اكثر من نصفه فمفعله م او خلق ربع راسه خلقا في جمل واحد في بطنه عانة
 او رقبته او قصي لظفاريه ورجليه في جمل او رجل منه فان الكل اذا كان في نفس
 واحد لم يوجب على من احده ان الجنابة في نزع واحد وان كان في جمل واحد لم يوجب
 ان يترك في كل جمل او رجلا لان الغالب فيه معنى الواحد فيقتضيه التداخل بالحد
 الجمل كناية السجدة وان قصي يد او رجلا في اي جمل واحد فمفعله في امة
 للرجل مقام الكل كما في الخلق وان قصي اقل من خمسة اظفار فمفعله في خمسة
 او طاف للقدم وللصدر حسبا او لفرض قد ناولوا جنبا فمفعله في اي لوى للقدم حسبا
 فانه لو جنت لان الجنابة اغلظ من الحدث فيجب نقصانها بالنية اظفار التفات
 بينهما وكذا اذا طاف اكثر من حسبا لان لكل حكم اكل او فاضح عرفات قبل الامام
 او ترك اقل سبع الفرض اي ترك ثلثة اشواط او اقل طواف الزيادة فترك اكثر
 الى اربعة اشواط او اكثر بقي في حرجي طوافه او ترك طواف الصدر او اربعة منه او
 السعي او الوقوف في معنى من اربعة او اكثر من كل يوم او من الاول او اكثر في اي
 من جبهه العقبة يوم النحر او من يهده عطف على ترك او قبل او اخر الخلق او طواف
 الفرض في الامام او قدم من كاعلى اخر كالحلق قبل الرمي ثم اثنان قبل الرمي الجمل
 الذبح او خلق في حل حاجبا او معة اي خلق في يوم النحر واما اذا خرج بالامم فخلق
 في غير الحرم فعليه ان يحد في حنيفة وذكره في اي اخرج حاجبا الحرم قبل الخلل ثم عاد
 بخلاف معتبر خرج ثم عاد ففقر حيث لا يلزم ثم قال في الوقاية او خلق في حلق او

في الحنايات ما فرغ غريب احكام الحرمين شخ فيما بينهم من العواض

في الحنايات ما فرغ غريب احكام الحرمين شخ فيما بينهم من العواض

او مرة لا في معتبر من صلح ثم قصر وقبل او لمس قول فيه تكلف بوجوه الاول ان المراد
 بقوله حج او عمره لاجل الحج في احرام حج او عمره ولا يخفى في دلالة اللفظ عليه
 التكلف ولذا قال بعضهم انه متعلق بحرم في قوله ان طهر حرم في اول الباب ثم
 يطابق الواقع الثاني ان المعطوف عليه لقوله لا في معتبر غير ظاهر ان كان المراد
 ظاهر ان معناه ان العمارة خرج من الحرم ثم عاد اليه قصر لم يلزم دم بل هو العباد ان يفا
 اخرج حاجبا في الحرم قبل الخلل ثم عاد اليه لمعتبر رجوعه ان الثالث ان ظاهر قوله قبل
 بوجوه عطف على قوله ان معتبر ان معطوف على خلق ولا يثبت العباد من هذا الى تركي واما
 عطف على قوله في قوله وجب في اول الباب على فان خلق قبل ذبحه ودمه
 قبل اوانه ودمه تامة الذبح في الخلق وعلى من طاف للحرم حسبا او للصدر في اخر
 ايام التشريق طاهر او لو جنت في الاول قدم على من طاف للحرم حسبا او للصدر في اخر
 للصدر في اخر ايام التشريق طاهر اي ان يحد في حنيفة وقالوا دم ولو طاف الزيادة
 في طواف الصدر في اخر ايام التشريق طاهر اي ان يحد في حنيفة وقالوا دم ولو طاف الزيادة
 الصدر الوجه الثاني لم يستقل الطواف الزيادة لان طواف الصدر احب منه طواف
 الزيادة بل يرتب مستحبة فلم ينقل اليه في الوجه الاول وجب قبل طواف الصدر الى طواف
 الزيادة لان الاعادة واجبة في قامة هذا الطواف مقام طواف الزيادة في مسقط
 البتة عنه وقد جدد الغلبة في ابتداء الاحرام بالافعال على الترتيب المستتر في بطلت
 على خلافه ووجد في كل عليه من عليه السجدة الصليبة او احل له يوقف الى
 الصليبة دون السجدة في طواف طواف الزيادة في اخر ايام التشريق ولم يطف
 للصدر فحرم من ترك طواف الصدر ودمه في طواف الزيادة في اخر ايام التشريق في حنيفة قالوا
 يجب من ترك طواف الصدر في اخر ايام التشريق طواف الزيادة وتصدق عطف على عمل
 وهو في اول الباب على قوله ان يحد في حنيفة صليبه من طهر ان طهر في عضو وسائر
 او لمس قبل يوم او خلق اقل من ربع راسه اقل من خمسة اظفار او خمسة من
 او طاف للقدم او للصدر حسبا او لفرض قد ناولوا جنبا فمفعله في اي لوى للقدم حسبا
 او خلق في غير الحرم او حرم وخرج او تصد عطف على قوله تصد ثلثة اشواط
 طعام على ستة ساكنين او صام ثلثة ايام يعني انه في بين هذه الثلثة ان طهر

في الحنايات ما فرغ غريب احكام الحرمين شخ فيما بينهم من العواض

او ثلثة ذكوة في اهل واما يجوز سبعه ان لم يكن احد منهم قبل سبع حتى اذا
 مات رجل وترك ابنا وامراة وبقية وصحبا بها لم يكن في نصيب بن اهل ووصف
 في البعض عدم تجزئ هذا الفعل في كونه مائة كافي في وجع الوحد ثم كرسه
 اى جعلهم شركاء له في مائة فشره اشتراه ذلك الواحد لا حجة احسانا في اقساما
 لا يجوز وهو قول زرارة في القصة فلا يجوز بيعها وجه الاحسان انه قد يجوز مائة
 ولا حجة الشريك وقت الشراء فاستلجاجة الى هذا وتكون كونه اى الشريك قبل الشراء
 فيكون ان بعد ذلك لا يوجب صورة الرجوع في القصة وتقيم القصة في الاخرى اذا اصر
 معه في الكارعة وحده اى يكون في كل جانب شي في الكارعة او يكون في كل جانب
 شي في الكارعة او يكون في جانبهم و الكارعة في كل طرف وجده يجوز صرفا
 للجنس خلاف الجنس وتجب في الجوانع غير ان يوصفها سنة وهو قول الشافعي
 وذكر الطحاوي انها سنة مؤكدة على قول ابي حنيفة في وجع الوحد قوله في القصة
 في وجع سنة فلم يوجب فلا يوجب مصلانا رواه احمد ابن حنبل هذا الوجه
 لا يلحق الا ترك الواحدة على حر فانه في مائة فلا تادي الا بالملك المالك
 هو ان يملك فان القصة لا تقبل الا في قيم فان ادا ما نقص ما يوجب على
 انما هو تقويت معنى الوحد فلا يوجب عليه فواجب عليه كالحقة ثم سبب الفطرة في
 العباد لا يجب الا على القلاء وهو القنى ومقداره ما يجب من فطرة القصة متعلق ب
 لا طفل له لا يجب عليه الولادة الصغار لانها قربة فحصة واهل في العباد لا يجب
 على احد سبغ غيره بخلاف حصة الفطرة فان فيها معنى المونة والشرب راسا يوجب على
 عليه هذا المعنى يوجب في حي الولد وروى الحسن عن ابي حنيفة ان الاحبة كس عليه
 لولاه الصغرة لانه في معنى نفسه بل يوجب بوعده ماله اى مال الطفل ان كان له مال
 او يوجب وقصته بوعده اى بولاب واهل الطفل وباقية بعد الاكل تبدل بما يتفق
 بعينه من آلات البيت كخفافى الهداية الاصح انه يوجب ماله ما ياكل منه ما سكن
 ويستاع بما بقي ما يتفق بعينه وفي الكافي في الرجوع لا يجب ذلك وليس للمالك ان يبعده
 في ماله اى في الصغرة لا تدفع الاحبة في المهر قبل الصلوة اى صلوة العدة وتخرج في غيره
 بعد طلوع فجر يوم آخر الى غروب اليوم الثالث فان اول وقت النجاسة بعد الصلوة في حي

في وجع الوحد
 في وجع الوحد
 في وجع الوحد
 في وجع الوحد

في وجع الوحد
 في وجع الوحد
 في وجع الوحد
 في وجع الوحد

حي المهرى بعد طلوع فجر يوم آخر الى غروب اليوم الثالث فان اول وقت
 الاخر للفقير القنى الولادة والموت فانه اذا كان غنيا في اول اليا لم يفر في اخرها
 لا يجب عليه في العكس تجزئ في اول اليوم الاخر تجزئ ان مات في وقت وجع الوحد
 ليلته وان حاز احتمال الفلظ في طلبة الليل تركت النجاسة وتضمنت انما علم
 ان ايام النجاسة ايام التشريق ايضا لثمة والعكس في باربعة اولها في الاخرة واخرها في
 الاخرة والمتوسطا في التشريق والنجاسة فيها افضل من النجاسة في الاخرة لانها
 تقع واجبة او سنة والنقص تطوع فحق اذا تركت حتى تصفيم حجة تصدق بها
 اى الاحبة نفسها تاد وجه بعينه اى في مكان في ملكه شاة وقال الله على ان في هذه
 الشاة وتصدق بها ايضا بقدر شاة اى الاحبة لربها في النجاسة فانما يجب على الفقير
 شاة النجاسة عند ما تصدق بقدرتها في شاة او لا يعني ان كان غنيا تصدق بقصة
 الاحبة اشترى لم يشتر لانها واجبة على الغنى فاذا في الوقت وجع عليه التقيد احرار له
 العمر كالحقة تقضى في وقتها فظهر او الصوم بعد الفجر فدية في النجاسة الخرج في
 الصغار الضام كالمكولة لانه في الجوع شاة له لانه شاة في وجع النجاسة تصدق في الاكل
 والبقى الغنى هو اى الشى من خمس الاول اى الابل وحولين من الثاني اى البقر
 وحول من الثالث اى الغنم فالى اصل الشى فصاعدا يجرى في ذلك الا الضام في الخدع
 منه كخى لقوله عليه صلوات والدم نحو بالنشأ بالان بواحد فليخرج الجوع في الضام
 ويخرج للبياء اى التي لا قرن لها والحصى الغنول اى الخنول لا البياء العوزة اى ذوات
 عين واحد والعجفاء يجب لانه في طامرها وعرجاء الشى الى المكس ومفطوع
 يده او حمله او ذهاب كثر فترك ذنبا او ذنبا او عينا او البتة وقيل الثلث وقيل
 الربع وعنه مما ان يجرى كثر في النجاسة فانه مات في سبعه اشهر وبقية الاحبة
 وقال في سنة السنة الباقية اذ يجرى عنه وعنكم صح والفقير لا يبيع لانه تبرع بالمال
 فلا يجوز في البقرة لانه في المكس وجه الاحسان ان القربة قد تقع في المكس كالنقص
 في الاصل في لان فيه الزام الولاء على المكس ايضا البقرة تجوز في سبعة كس بشرط
 ان يكون قسط الكل القربة وان اختلفت جهاتها كبقرة غير حجة وسنة وقران فانها
 تجوز عند ما لا يحل المقصود هو القربة ولو كان احد من كافر او اذى حدم لا يبيع لان كافر

في وجع الوحد
 في وجع الوحد
 في وجع الوحد
 في وجع الوحد

في وجع الوحد
 في وجع الوحد
 في وجع الوحد
 في وجع الوحد

في وجع الوحد
 في وجع الوحد
 في وجع الوحد
 في وجع الوحد

[illegible]

القصص

القصص

قوله لا يؤكل مما اكل الكلب الفهرته لانك قد عرفت ان تعلمه ترك الاكل
 اصل الكلب فله فانه
 هذه المسئلة اذا كانت بالنظر الى الاكل
 قبل التعلم فلا حاجة اليها لانها لا تملكه الا بغير
 وان كانت بالنظر الى الاكل بعد التعلم فله عنه
 وجه قوله لا يؤكل مما اكل الكلب الفهرته لانك قد عرفت ان تعلمه ترك الاكل
 بدل الواو قوله لا يؤكل مما اكل الكلب الفهرته لانك قد عرفت ان تعلمه ترك الاكل

الاختصاص ولا يؤكل مما اكل الكلب الفهرته لانك قد عرفت ان تعلمه ترك الاكل
 وسبب ان تعلمه ترك الاكل علمه لم يتعلم فيه صيد بخلاف البازي لما عرفت ان تعلمه
 ليس به ليكون صيد وليس له الجمل ولا يؤكل مما اكل الكلب الفهرته بعد تركه
 ثلث مرات لان علمه الجمل ولا يؤكل مما اكل الكلب الفهرته بعد تركه
 ثلث مرات حتى يتعلم او قبله اي يؤكل مما اكل الكلب الفهرته كون في ملكه
 فانما انظر الى العلم لا تعلمه الجمل ولا يؤكل مما اكل الكلب الفهرته بعد تركه
 فيه حكمة اتفاقا والخبر في بيته بحكمه عند خلافها فلو شرط الحل بالترتيب لم يرد
 تركها عند اول خبره لقوله عليه السلام لعدي بن حاتم اذا ربيت سركم فاذكر اسم الله
 عليه فان وجدته فقتل فكل الا ان تحرقه فوقع في ماء فانك لا تدري الماء قتله واكل
 وعدم القصور عليه لو غاب تحاملا سببه اي في غايه خبره تحاملا به فان
 اذركه ميتا فان لم يقدر عليه فكله لعله وسعته وان قوته حرم اذ كان حي
 ان يملكه وقال عليه السلام لعدي بن حاتم اذا ربيت سركم فاذكر اسم الله
 حيا حية اقوى من الكلب حيا بالذكوة ولو شمله حل بدونها اي لو كان حيا
 مثل حية الذئب لا تحت كسبه بل يحل بدونها ولا عبرة لتلك الحية والامثلة و
 الموقرة والمنقحة والنظية وانما في بيته حيا حية والشاة الارضية والفقوى
 على ان الحيوان وان قلن معقروا او ذكرا او نكرا فلهما حل لقوله تعالى لا اكل
 وحرم عطف على حل بالذكوة اي حرم الصيد ان تركها اي الذكوة عند منع القدر عليها
 فحلت لا احتوا كما كانت اقوى من الكلب حيا بالذكوة كانت ذكوة واجبة فاذا تركت حرم
 اي حرم ايضا اذا خرجت من الذكوة في ظاهر الرواية لان العجز في مثل هذا لا يحل الحرام قبل
 حل وهو رواية عن ابي حنيفة ان لو قال ان قوتى او ارسل عطف على تركها يجوز
 كلية فخره مسلم فان خرجت من الذكوة بالصيد فاشتد او قتله معارض بعينه وهو
 لا يشك في ان لا يصيب شي بعينه اذ كان في رصده فاصاحته يحل او ينفق
 مقتله وان حرم انما حرم احتمال قتله بانقلها حتى لو كانت خضقة وان حرم
 حل لتنفق الموت يخرج او من صيد او وقع في الماء لا يحل ان لا يملكه كما ورد
 في الحديث او وقع على طرأ وجعل فتردى منه الى الارض لانه المندوبة واكل ان تقع

قوله والخبر في بيته اي الذي صاده الكلب
 قبل اكله فانه لا يؤكل مما اكل الكلب
 وعلم به كانه لا يؤكل مما اكل الكلب

قوله لا يؤكل مما اكل الكلب الفهرته لانك قد عرفت ان تعلمه ترك الاكل
 جمع بينه وبين الكلب لان الكلب اذا اكل من الارض اكل من الارض
 فلو كان الكلب لا يملكه الا بالصيد لكان الكلب لا يملكه الا بالصيد
 المهرمان بالصيد لكان الكلب لا يملكه الا بالصيد

قوله لا يؤكل مما اكل الكلب الفهرته لانك قد عرفت ان تعلمه ترك الاكل
 السور في قوله لا يؤكل مما اكل الكلب

وقع استءا على الارض لا امتناع الاضرة عنه وكذا الواقع على طرأ والجبل والصحراء
 لم ير او اكل من كلبه فانه يجوز ان يسل الكلب فاخره مسلم فاخذ
 الى صيد انما اذا جمع الكلب والارض فاحل له الاكل فان كان في الجحش والارض
 في الجحش حرم سبي في العكس حل وان لم يوجد الكلب ووجد الارض فان كان في الجحش
 ولو في الجحش حرم او اقله اي كل ان يخذ الكلب غير ارسل عليه لا امتناع التعليم
 بحيث يافه ما عينه وان ارسله فقتل صيده ثم اكله كما لو رما الى الصيد صيدا واحدا
 اخر فوكله الوارسل على صيده كغيره وسمى قوته واحدة بخلاف الشاهين بسمته واحدة كذا يؤكل
 صيده من قطع عضوه الا العضو لقوله عليه صلواته والسلام ابي بن كتيبة فقتل كذا
 يؤكل ما قطع انما ناوله مع حية اي قطع فقتل بحيث يكون الثلث في طرف
 الرأس والثلثان في طرف العجز او قطع نصفه او اكثره او فقتل فقتل في كل من
 او لا يمكن في هذه الصور صيد فوق صيد كذا يؤكل فلم يتناول قوله عليه السلام ما بين يدي
 فقتل كذا اذا كان الثلث في طرف الرأس والثلث في طرف العجز لان مكان الجحش في الثلثين
 فوق صيد كذا يؤكل اذا قطع نصف الرأس للامكان كذا يؤكل من صيد او رماه
 اخر فقتله اخر فان كنه الاول اي حرقه غير الامتناع فقتله اي ملكه لما اول
 وحرم به في الثاني وفيه الثاني له فبجته حال كونه جرحا من الاول والا اي ان
 لم يخنه الاول فقتل الثاني لانه صاده وحل لان ذكوة اضطراره كما سباني وصيد
 اي حرم صيد ما يؤكل وصيدا فخره لان صيد سبي لا يقع بكلمة او شوه او رماه او
 الاستدفاع شره وكل ذلك مشروع ووجه اي صيد سبي لا يقع بكلمة او شوه او رماه او
 حكما حتى يجوز صيده حيا لانه لا يؤكل ولا يؤكل ولا يؤكل ولا يؤكل ولا يؤكل ولا يؤكل
 وعليه كتاب السباع جمع ذبيحة وهو حيوان فريسته ان يذبح فخرج السبع
 والجوارح ليس فريستها الذبيحة فحلان بالذكوة ويدخل المندوبة والنظية وكذا في طرأ
 محل لفقته الذكوة الذكوة محل المأكول اي فريسته ان يؤكل لقوله تعالى الا ما كرتهم
 ولانها المندوبة للدم النجس الطاهر وتطهر غير العين فانها كما تفيد الحل فصيد
 طرأه المأكول وغيره لا فادها القيمة ثم انها نوعان فموتها واختيارها وفرونها
 جرحه عضوه وسباني والاختيارية ذبيحة في الحل في موتها اللبن والخبث واللبن

قوله وقد ينصف بين القدرين القاف
 وشبهه الى ان الشا طويلا

قوله لا يؤكل مما اكل الكلب الفهرته لانك قد عرفت ان تعلمه ترك الاكل
 صيد ما يؤكل وصيدا فخره صيد ما يؤكل وصيدا فخره صيد ما يؤكل وصيدا فخره

موضع القلادة في الصدر ولو كان الذبح فوق العقدة التي في أعلى الخلقوم وقيل لا
 أي كافيها لم يكن ذكوه في الجامع الصغير لأن الذبح في الخلقوم كله وسطه أعلاه وقيل
 والاصل فيه قوله عليه السلام الذكوة بين اللبنة واللحم وهو في جوار الذبح فوق الخلقوم
 قبل العقدة لأنه وإن كان قبلها فهو بين اللبنة واللحم وهو ليس ظاهر من يقول
 بالجل فيها إذا بقيت في الخلقوم على الصدرة وأنه لم يصبها شئ من ذلك
 في ذبح الذبحة بالذبح أو وقع على الخلقوم بجل الذكوة في قناري بل سرقه
 لأنه ذبح في غير الذبح وهو مخالف ظاهر الحديث كما ترى ولأن ما بين اللبنة واللحم جمع
 العروق واللحم فيحصل بالفضل فيها لأنها على البلف الوجوه كان حكم الكل سواء و
 لأنه في العقدة كذا في العصابة وعروق الخلقوم التي في الودجان في الخلقوم
 النفس التي في العلف في الهدية بالعكس وحصل قطع ثلثيها أي في العروق
 الأربعة أي ثلث كان إقامة الذكوة مقام لكل وبكل متعلق بقطع ما قطع لا ورج
 وأسأل الدم ولو قشر القصبة فيه حدة الاستئناس وظرفا فابتنى لقوله عليه السلام
 ما خلا اللطيف والسنان فانه في ذكوة الخيشة تؤخذ هذه وشقفة قبل الشجاعة وكره
 جوده لو رد الأثر فيها وإزاحة الموت بها هو ذكوة فيجل ويكره لأن فيه زيادة
 فان بقيت حية تقطع عروقها لموتها هو ذكوة فيجل ويكره لأن فيه زيادة
 الألام بلها فضا كما إذا جرحها ثم قطع الأوداج والآتي أن لم يبق حية قبل قطع
 العروق فموتت كجود الموت باليش كونه فيه ذكوة الصحيح أي الذبح الشديد حتى يبلغ
 الشجاعة وهو الفارسية حرام غير ذكوة قبل أن يذبح أي كمن في الأرض طرأ كره
 ترك الذكوة في القبلة وحلت أي الذبحة كذا في الذبحة وشروط فعل الذبحة تكون
 الذابح مسلما حلالا خارجا للحرم أو كافرا مسلما أو كافرا يهوديا أو كافرا نصرانيا
 قويا على الأمان ذكيب وقوي على وطعام الذنوب أو توكلا على حل كمن ذكوه طعام لحمة
 الذكوة فجهنمهم لأنه حقن أهل الكتاب بالذكوة في الخلقوم الذكوة يتوى القناري في الحي
 كالسكن وغيره فمما أوجرت في الذكوة في غير كتابي ويكره في كل حية وذبيحة لأن الذكوة
 يتبع ذكوة الأوبى وبما كذا في الكافي يعقل التسمية أي يعلم أن حل الذبحة يتعلق
 بذكوة الذكوة في غيرها والذبح أي علم شرط الذبح في ذكوة الأوداج وذكوة العقدة

فذكر في قوله في الذكوة في الخلقوم
 لا يقال من ذكوة الخلقوم
 بالأنف أيضا فأن الذكوة في الخلقوم
 ثم إذا كان في الخلقوم
 قطع الأنف في ذكوة الأوداج
 بالأنف سمي ذكوة الأوداج
 في الكتاب يدل عليه

في الذكوة

ويقعد على ذكوة الأوداج وذكوة القناري. ولو كان الذبح مجنونا أو صبيغا فانه إذا
 تقعدا التسمية والذبح وقد كانا كالقناري البالغ أو امرأة أو أكلف أو أكلف
 فخرم ذبحة ونهى وجوزى ومرة إذا لامة له أنه ترك ما عليه انتقل إليه بقوله عليه
 الكتابي إذا تحول إلى غير ذبحة لأنه بقوله عليه السلام وهو عليه السلام حتى لو جرح
 بهوى أو نصراني لم يحل حده ولا ذبحة لأنه بمنزلة ما كان في ذكوة الأوداج
 عكس كل كذا لو كان عليه الأصل كذا في الكافي ويكره ذبحة تارك التسمية عدا
 ولو تركها تاسبا حلت ذبحة وقال إن من حلت في الوجهين وقال كذا
 في الوجهين وكره أن ذكر الذابح مع أنه قال غيره عطفًا على قوله عليه السلام
 فلهذا أو وقد أنزل لانه لاهل به لغير الذكوة فلم يوجد التجديد هو شرط ذكوة حلف
 ولم يحرم نحو سبهم الله محمد رسول الله لأن الشك لم يوجد لعدم العطف فلم يكن الذبح
 واقعًا لكنه كره لوجوده والقول هو في تصور عبود الحرام هذا إذا قرئ قوله بالرفع
 أما إذا قرئ بالجر أو النصب فحرم كذا في غاية البيان ولا يبي أن أصل صور ومعه كذا
 قبل التسمية والاضحى أن ما روي أن النبي عليه السلام صحى بكنت بين المصباحين أحدهما
 عن نفقه الآخر غرامة فوجدها في القبلة عند الذبح وقال جرحته جرحته لذي فطر
 السموات والأرض حنفاً وإنما في المشركين قل أن صلوني وكفى عياى وما في الله
 رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت أنا أول المسلمين ثم حج وقال عند الذبح باسم
 الله والله أكبر وبعد الذبح نحو اللهم تقبل من فلان وهذا أيضا لا بأس به روي عن
 النبي عليه السلام أنه قال بعد الذبح اللهم تقبل مني فانه من شريك بالوجهين
 والى البلاغ والشروط في التسمية هو الذكوة في الصلوات في شرب الماء وغيره وقوله
 اللهم عني لا حول ولا قوة إلا بالله تعالى بخلاف قوله أو كان الله يقصد التسمية فانه
 ذكره الصلوات فلهذا يقال في الذكوة لا حول ولا قوة إلا بالله تعالى في التسمية والمشهد
 من الألسنة وهو بسم الله والله أكبر منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما وقد
 ذكره الأبل وكذا في غيرها وعكس التسمية والغنم أما الذبحة في الصلوات فلم يوفقه سنة
 المتواترة ولا اجتماع العروق في الذبح وإنما الذبحة فلم يوفقه السنة
 لمعنى في غير ذلك جمع الجوز والحل في ذكوة سنانس بكفى جرحه نعم يوحى كقوله

لو كان الذبح مجنونا أو صبيغا
 فانه إذا تقعدا التسمية والذبح
 وقد كانا كالقناري البالغ أو امرأة
 أو أكلف أو أكلف فخرم ذبحة ونهى
 وجوزى ومرة إذا لامة له أنه ترك
 ما عليه انتقل إليه بقوله عليه السلام

لو كان الذبح مجنونا أو صبيغا
 فانه إذا تقعدا التسمية والذبح
 وقد كانا كالقناري البالغ أو امرأة
 أو أكلف أو أكلف فخرم ذبحة ونهى
 وجوزى ومرة إذا لامة له أنه ترك
 ما عليه انتقل إليه بقوله عليه السلام

قوله اذا نزلت خارج المع ان الله القادر
يقال ان البعير اذا نزل

قوله الصيال كالنذر الصيال
بالفارسي حكمة من لا يتقن
بذكاهة اخذ في قول صاحبه ان
الجنين مفرد بكلمة لا يتقن بذكاهة
قول اربعة وعقد بها اذا تم وان
انه رجل اكمل اشهر اول شهر

في غير لم يكن في ذلك الاضطراب انما يصار اليها عند العجز عن ذكره لا اختيارا
والعجز موجود في ان لا الاوكل الشاة اذا نزلت خارج المع كل بالبعير واذا نزلت
في المع لا يحل به الا لا دفعه عن نفسه فيمكن اخذ في المع عادة فلم يحقق العجز عن ذكره
الاختصاص فلا خارج المع والمع كل في البعير والبعير لا يفرح عن نفسه فلا
يقدر على اخذها وان نزل في المع يحقق العجز والصيال كالنذر انما يقدر على اخذ
صبي لو قتل الصبي عليه ميراث الذكوة كل كلمة لا يتقن بذكاهة حتى لو خرج
او خرج بغير او شاة خرج في طينها جنين ميت لم يוכל لا يحل ذوات والسمك
او حلت في الطيور من ان المراهب حلت في صيد بناء حيوان يصيد بخلة المشاة
وهي صغار والارض والحل الاكلية بخلاف الوضعية فانها حلت والبغل والحمل
وعندهما حلت الحيلة قبل كراهة الحيلة عند كراهة تميزه لان كراهة معنى كراهة كيدا
يحصل باجتهاد تفصيل الالهيات وانه لا سوطا هو طوله الرواية وهو الصحيح
لأن ذكره في الاسلام ابو المعين في جابيهما وقيل كراهة حرم وحكي عن عبد الرحمن
انه قال كنت متروكا في هذه المسئلة فرائت با حنفية رحمه الله في المنام يقول كراهة
حرم با حنفية رحمه الله في كراهة حنفية كراهة في سورة كراهي
لبنه وقيل لا بأس بلبنه او ليس فيه تفصيل الالهيات وذكره في كراهي في ذوات الضبع
والثعلب القيت وفيه خلا ان في ذوات الضبع والخنزير والافاعي والكل الحفيف
والقذافي كلها عساه بزر في القليل اليربوع وابن عرس في الحيوان الاكل
لم يطف السمك الطافي هو الذي يكون في الماء حقيق انفسه لا يتغير في طينها
كرها الحيوان المائي مطلقا الاكل لم يطف اياها ابن ابي ليلى وماك ان في
وتشفي بعض اكلية كالماء وخزيره وان نزل في الماء في السبع والاكل واحد
الاهل في السمك عندنا ان مات منه سمكة هو حلال كما اخذ منه وما منه سمكة
لا يحل كالحا في وان ضرب سمكة فمقطع بعضها يحل لكل ابي بن واما في لان سمكة
بسبب ابي بن في الحن في وان كان ميتا فميتة حلال الحديث ذكره ان وجد في طينها سمكة
اخرى لان ضيق المكان سبب موتها وذكره ان قتلها في طينها او ماتت في حث
ماء وجعلها في حثيرة استطيع الخروج منها وهو يقدر على اخذها بغير صيد فحين فيها

لان ضيق المكان سبب موتها واذا ماتت في الشبكة ولم تقدر على التخلص منها او اكل
شيئا القاه في الماء فلا طعمت منه او طعمت في الماء فماتت او لم تقدر على التخلص منها
وماتت توكل وان ماتت في الماء او بغيره توكل في رواية لوجود السبب بها وفي اخرى لا
لان انما لا يقتل السمك حيا كان او بارا كذا في الكافي ومنه اي في السمك المأكول
الحيات اي ما في حقه من ماله كذا في الشاة الا ضعف نقل في المغرب ثم ان جميع السمك
حلال غير الحيتان وانما ما في ايضا قال في غاية السبب ان بعض الروافض اهل الكتاب
يكون اكل الحيتان ويقولون انه كان ديونا في الناس الى حليلته فمسخ به وجعل الحيتان
وانواع السمك بلا ذكوة لكن منها فركا وهو الجراد يوكل ان مات حيا فمات حيا
السمك كما تم شكل على من الله تعالى في الجراد يوكل في الارض فيها الميت وغيره
فقال حله كله وهذا في فصاحة وحل خراب الفروع والاربع العصفى بها اي يوكل
وتخرج شاة لم تعلم حيوتها فتخرج الدم حلت في الافلا وان علمت حيوتها حلت
الشاة وان عدا اي الحكة وخرج الدم في القصور منها الاكل لال على الحيوان حلت
لم يخرج اليها والله اعلم **كتاب الجاهل** وما فرغ من العباد الاربع التي احرم
الحج وعما يناسب في الاجابة والصبي الذبايح شاع الا ان في حاشية النعياد وهي الجهاد
فقال هو فرض كفاية بذكر اي ابتداء يعني يجب علينا ان نبذلهم بالقتال لم يقاتلوا فان
الرسول عليه السلام كان نورا في ابتداء الامم الضعيفة والاعراض عن المشركين كما قال الله تعالى
وجعل الضعيف الجليل وقوله تعالى واعرض عن المشركين ثم امر الله الى الذين بانواع من
الطريق خمسة حيث قال تعالى لا تسبيل ركبكم في المعركة والموعظة الحسنة وجادلهم
بالتقوى احسن ثم لم يقتل الا اذا كانت البداية منهم تبوءوا في اذن الذين يقاتلونهم
اي اذن لهم في الذبح ثم لم يقتل ابتداء في بعض الارض بقوله تعالى فاذا انسحروا
الحرم قتلوا المشركين حيث عهدت لهم ثم لم يقتل مطلقا في الارض كلها والا كان
باسم الله تعالى وقاتلهم حتى لا تكون قسمة وقاتلوا المشركين كافة وقاتلوا الذين
لا يؤمنون بالله واليوم الآخر الى غير ذلك في الآيات وكونه فرض كفاية انه لم يشترط لعينه
لانه قتل وافي وفيه بلى شيع لا اعلام كلمة الله تعالى واغراضه ووقع الفساد
في العباد حتى ان قام البعض في كل ان سقط الفرض غير اكل حله المقصود

قوله الجيف هو كالجيف والراء
نوع من السمك من كان في البحر
الصالح في نفسه في الدنيا والآخرة
وبالجملة قال فان بائنه

قوله يجب علينا ان نبذلهم بالقتال اي بكونهم
فانه واجب بالقتال فلو لم يبالوا بالقتال
ثم قوله ثم لم يقتل ابتداء في بعض الارض
يؤيدهم ان لا يجب الذبح لان مقتلهم في بعض
بلد في الدعوة ونفس الدعوة الواجب
على سبيل

في الكافي في شرح المسئلة الآتية هي اذا ابتاع متاعا من عبد مسلم او احده وارثه
وانما قال الحزوه بدرهم قبل الاخر بها لا يملكونها من حيث هي ان يشتري منها
شيئا مما اخذه قبل احرارهم ووجه ذلك في اخذه بكنائس الاخرنا المحض اذ قد نزلنا
وام ولدنا ومكانتنا حتى لو كان يملك اخذه منهم ودارنا وحرزهم بدرهم ثم ظهرنا
عليهم فمهم ما لكتهم قبل الفسخ بعد ذلك وذلك لان الاستدلال انما يكون بغير الملك
اذا لا في ملكا بملك الملك والمال المباح والمال ليس بملك للملك ولا في سواه خريستهم
وعبدنا اي عبدنا ودارنا سواء كان مسلم او قس في ذكره شرح الهداية ابقا دخل اليهم
احترار غايي من دون دار الاسلام انهم يملكونه اذا استولوا عليه فانما قال وان اخذوه
اشاءه الا خلاف الابن فانهم اذا اخذوه فقيهه ملكوه عندنا خلافا لغيره ان العبيد
لحي المالك لقبا ثم وقدرت ولله الاخذوه في دار الاسلام ملكوه كقوله ان يده
ظهرت على نفسه بالخروج من دارنا لان سقوط اعتباره يتحقق به المولى عليه فيكون له في
الانتفاع به قدر ذلك وظهرت به على نفسه فصار موصوفا بغيره فلم يبق خلافا للملك
بجملته المدة والآن به المولى باقية عليه حكم القسام به بل لا يملكه من غير ظهوره بملكهم
واكرهه الوهب لانه الصغير ملكه ولو به بعد خوله والحرر ملكه وملك البعثة عليه
حرهم وعبدهم ثم لم يدم ومكانتهم في ملكهم فان الشرع اسقط عصمتهم خراء
على جنابهم لانهم انكروا وحدانية الله تعالى واستكفوا عبادا وجاز لهم الله تعالى
عليه ان جعلهم عبده عبده وبيع بالهم فباعهم ثم ان الكفار بعد غلبتنا واخذوا
مالنا اذا غلبتنا عليهم اخذوا غنائمهم اخذوا منّا نحن ووجه ما له في العاقبة
اخذوا حجابنا قبل ستمنا الغنيمة بين الفاتحين واخذوا الغنيمة بعد ابي القحافة
لما روي ابن عباس في ان المشركين اخذوا ناقة رجل من المسلمين بدرهم ثم
وقعت في الغنيمة فباعها بالمال القديم فقال صلى الله عليه وسلم ان وجهه بها
قبل الفسخ اخذتها بغير شيء وان وجهه بها بعد الفسخ اخذتها بالقيمة ان شئت
فوق بين الحالين لان المالك القديم يفرز بالملك عنه بلا رضا في وقوع العين
في الغنيمة يفرز الاخذ منه حجابا لانه اخذته عوضا عن سره في الغنيمة فقلنا نحن انما
بالغنيمة جبر الفريين بالقدر المكن وقبل الفسخ المملك فيه لثاقه فلا يصيب كل

انما ملكه من ابي القحافة الذي سواي انكروا
انما ملكه من ابي القحافة الذي سواي انكروا
انما ملكه من ابي القحافة الذي سواي انكروا
انما ملكه من ابي القحافة الذي سواي انكروا

على ما في
انما ملكه من ابي القحافة الذي سواي انكروا
انما ملكه من ابي القحافة الذي سواي انكروا

كل فرد منهم يبالى بفضله فلا يتحقق الفرض انما قلت قبل ستمنا لو وقع في البيع وشركه
للمصن حيث قبل منه واذا ظهرنا عليه قبل الفسخ حلت لاربها وبعد اخذها بالقيمة
انما واو في الشبهة اذا ظهرنا على الكفار فوجدوا اموالهم بغيرهم قبل ان يشتروا
فقال لاربها بغير شيء وان وجهه بها بعد ان قسموا اخذوا بالقيمة ان اخذوا فان كل
القيمة على قسمته الكفار فخالص جميع الكتب لا يخفى على اولى الابصار واخذوا الثمن
ان يشتريه منهم في دار الحرب جاز واخرجه الى دارنا فان املك القديم وجهه في ملك
خاص كان كان ذواليد ملكه بغير وجهه اخذته بمثل العوض ان كان منقبا بقيته ان
كان قريبا لانه بالافضل من جباله في الفرض لانه دفع العوض بمقابلته وان كان ملكه
بعقد فسد وبغير عوض بان وبسوسم اخذته بقيته لانه كان قريبا وان كان منقبا
لا يخذل لانه لو اخذه اخذته بغيره فلا يفسد وان اخذته من عبده مفعولة يعني اذا اشترى
عبدا فاشترى له مسلم واخرجه الى دارنا ففقت حبه واخذ المسلم ارشها فالمولى القديم اخذ
العبد بغير اخذته في العدم لانه في الفرض ولا يخذل لانه في العدم في العدم المستولى
عليه ولم يشر الاستدلال على الارش ولم يتولد في العدم في العدم المستولى بان الكفار
عبدا فاشترى له رجل بالف درهم سره فاشترى له فخلو والرب فاشترى له اخر بالف
درهم واخرجه الى دارنا ففقت حبه واخذ المسلم ارشها فالمولى القديم اخذ
ملكه بل اخذ المشركي الاول من الثاني ثمنه لو رد الاسر ملكه ثم اخذ المالك
القديم في المشركي الاول بالثمنين ان شاء لان العبد قام على المشركي الاول بالثمنين في خط
منه شي صيانة لحقه وقبل هذا الاول من الثاني لا يخذل المالك القديم في الثاني ولو اخذ
كان الى المشركي الثاني في ثمنه لاول اخذته اعتبارا في اخذته من ان ابي المشركي الاول
لا يخذل المالك القديم لان حق الاخذ بالثمنين انما يثبت للمالك القديم من ضمن عود ملكه
المشركي الاول فلو لم يثبت المتفق يثبت في الفرض ابيع عبدا ببيع فافقه الكفار
فشرى ابي منهم رجل اخذ العبد حجابا لانهم لم يملكونه ثم خرج الثمن لانهم ملكوه ابتاع
مننا من عبدا مسلما ودخله اربهم مننا من ثمنه يبيع العبد كلهم بلا عتق اجد
هذه فانه يخرج ودخله اربهم بغير اقامة لتباين الدارين مقام الاغنيى وذكر الثاني فلو
او استولوا عليه ودخلوه فيها اي في دار الحرب فابعد منهم خرج الى دار الاسلام ذكر الثاني

انما ملكه من ابي القحافة الذي سواي انكروا
انما ملكه من ابي القحافة الذي سواي انكروا
انما ملكه من ابي القحافة الذي سواي انكروا
انما ملكه من ابي القحافة الذي سواي انكروا

انما ملكه من ابي القحافة الذي سواي انكروا
انما ملكه من ابي القحافة الذي سواي انكروا
انما ملكه من ابي القحافة الذي سواي انكروا
انما ملكه من ابي القحافة الذي سواي انكروا

فأول ما ثبت
الولاء ولو ثبت لثبت
ليست الحال لأن الأصل في
ثبوت غنمهم قوله من غنم الله
نقال ولكن ثبت الولاء لبيت
الله

أول ما ثبت وجهاً وهو الرابع بقوله أو ظهر من علمهم وذكر الحاشية بقوله أو خرج
أي العبد أي عكر المسلمين مسلماً يعقن العبد جميع الصور لا يثبت الولاء في أحد
بند اعتق حكمي ذكره غاية البيان نقله عن شرح الطحاوي **باب المستأنس** بوزن
يدخل فيه أو باء من مستأنس كان أو حربي لا يتعوض تاجرنا ثم لم يمتهم وما لهم إلا أن يبيع
عنده شرطهم قد شرط بالاسم أن لا يتعوض لهم فالتعويض بعد غدره في الحرمة ملكه
حرماً أو أملاكه فلو رد الاستيلاء على مباح وأما الحرمة فليست بغيره بل هي من ماله
به متفرعاً عنه إلا إذا افترس ملكه بملكه استثنى قوله لا يتعوض أو جرحه فغيره
ذلك غير علمه لم ينعف لأنهم يردون نقص العبد لأنهم يبيعونه بهذه الشروط بخلاف
الأسير حيث يباح له التعويض ولا يكتفون إلا بالملوك أو انطلقوا لغيره لانه غرض من عدم
بوجوه الأتمة أو لا يستخرج من وجههم لأن الفرج لا يملك إلا بالملك لا يملك قبل الفرج
لما قرأنا إذا وجد امرأته أو ما سواها من ولد أو غيره لأنهم ملكونه ولم يباح لهم
الحرث أي إذا لو كانوا وطنيين ووطنى الملك لزم شتمه والنسب لأنهم مملوكون مطلقاً
أي ليطأوا وان لم يطأوا لحرثي لأنهم ملكون أو أنه خرج من أي جعل الحرثي المستأنس بغيره
بغيره أو عكس أي وان المستأنس من الحرثي أو غصبه من الحرثي أو ما لا وجهاً له
وأما من الحرثي لم يقض أحده منهما لئلا يثبت أن الأمانة فلا تعلق بقوله الولاء والاولاد
وقت الأمانة أصلاً ولا وقت القضا على المستأنس لانه التزم حكم الإسلام فيما مضى من
أفعاله أي التزمه في المستقبل أما القضاة صار ملكاً لغيره فليس له عليه ما وجبه
ما لا يعمدهم كمن تركه أحراراً فعلاً ذلك وجهاً استثنائياً كما ذكرنا فان جاء
مسلمين قضى بينهما بالدين لا الفصم أما الدين فلهما وقع صحيحاً لوقوعه بالشرع
والولاء ثابته حال القضا لأنهم هم الأحكام بالإسلام أما الفصم فلهما ذكرناه ملكه
لا يثبت في ملك الحرثي فهو من الرق فقتل مسلم مستأنس أي في دار الحرب مثله أي
مستأنساً بعد أو خطاً ودين أي يعطى الدين في ملكه أي في دار الحرب أو في دار الحرب
الكفاة فلهما كذا وفي قتل مؤمن فلهما فخره رتبة مؤمنة بلا يقينية الإسلام والحرث
وأما خصيصه بالخط فلهما لأن الكفاة في العمد عندنا وأما الدية فلهما العمد الثابتة
بالأراز بدارنا لم يتطل بعارض الاتيان وأما عدم التعويض هو خطا به الرواية فلان

فأول ما يعلق الدين على الأصل وهو
بأنه ما حال الذي هو بديل النفس ولو
مقتل جرحاً

فأول ما يعلق الدين على الأصل وهو
بأنه ما حال الذي هو بديل النفس ولو
مقتل جرحاً

فلان القود يمكن استيفاء الأمانة لأن الواحد لم يوافق ولا شفعة إلا بالامام
أهل الإسلام لم يوافقوا في الحرب فلهذا فائدة في الوجوب فلا يجزئ وأما وجوب الدية في العمد
فلان العوقل لا يتقبل العمد كما تقرر في موضعه في الخط لا قدر لهم على الصبي مع
الدارس والوجوب عليهم على اعتبار كبره حتى الكبر السن إذا قتل أحد وجهي الحر
فقط في الخطأ أي لا يملك في الخطأ ولا في العمد أصلاً عند أبي حنيفة وكذا إذا قتل
تاجر أسير فلهما عليه الكفاة في الخطأ عنه وقال في الكبر السن الدية في الخطأ
والعمد لأن العمد لا يتطل بعارض الأمانة لا يتطل بعارض الاتيان وإنما عارض القضا
لعدم المنفعة ويجوز الدية في الجامة وإن بالأسير يتعامل به بغيره بغيره في أيديهم
يصير بقي باقائهم ومساقر أسيرهم فيسقط به الأراز أصلاً وصار ملكاً للمسلم الذي لم
يرهاجوا البنية وخص الخطأ بالكفاة وكما كفيل مسلم أسلمه حيث لا يجزئ قبله إلا
الكفاة في الخطأ فقط لا يجزئ حرثي ودخل النيات من حيث عتاسه ويقال
أثبت بها سنة أو شهر انضج عليك الجزية فان رجع إلى داره قبل ذلك القدر من
السنة أو الشهر فيها ومعت تجزأ الشرط في ذوق والآن أي أن لم يرجع قبل موتى أعلم
أن الحرثي لا يمكن إقامة دية من دارنا إلا بغيره فأي أوجزه لنما يصير بينا لهم عتاسه
علينا ويمكن في الأمانة البية لأن في منعها قطع جلب الجرح وسد باب الخسارة
ففضل بينهما سنة لأنهما من حيث الجزية فيكون الأمانة لمصلحة الجزية فان رجع
قول الامام قبل عام السنة إلى وطنه فلهما سبيل علمه أن مكث سنة فهو حرثي لانه ما أقام
سنة بعد قول الامام صار ملحقاً بالجزية ولذا لم يأن بوقت دون السنة كالشركيين
وإذا أقام تلك السنة بغيره لانه الامام يصير فيما ذكرنا لا بغيره أن يرجع إلى دار الحرب
لأن عتاسه الدية لا يقضى له خلفه في الإسلام إلا بالامام لا يقضى له خلفه كذا أي يصير
أيضاً فيما لا يتركه أن يرجع إذا أقام هناك سنة قبل التقدير أي تقدير الامام
فانه إذا لم يقدره فماعتبه هو الحل لانه لا بداء العمد والحول حسن ذلك كما في ما جيل
العتن كذا في النهاية نقله عن المصنف كثرها أي الجزية توضع بعد سنة في العتاس
أي بعد التقدير قبله لأن سنة طاعة أي الجزية بعد ما أي بولسنة من العتاس
الأولى أي بعد التقدير ويقال ماخذ بعد السنة الشهرية ماخذ ماخذ ماخذ السنة الأولى

فأول ما يعلق الدين على الأصل وهو
بأنه ما حال الذي هو بديل النفس ولو
مقتل جرحاً

اهل عليه وسلم الامم لان الحاجة الى ابناء النظيف على الكاف والراجح اليه
 واخذ الامم الامم ارضهم ونقل اليها قوما اخرين كقولهم انما يوضع
 على القوم المنقولين اذا كانوا الكفار والادراك انما يوضع عليهم العشرة
 وموت عطف على قومه احصاه الذين الذين اي اذن الامم ايضا فخرجي لان
 ابناء الوضع على الكفار او رضى له القينة او اقل من ذلك من اهل الجحيم
 خراجي لما تروا احصاه لم يغير بقرته فان خرجي ارض الجحيم خراجي وارض العشرة
 وكل منهما اي في الارض العشرة والراجح ان سقي بما والعشرة تؤخذ منه العشرة
 ارضي كافر سقي بما والعشرة حيث تؤخذ منه الجحيم وان سقي بما الجحيم يؤخذ منه
 الجحيم قال في الجحيم الضعيف العشرة الجحيم متعلقان بالارض الثانية ونحوها بما في
 السقي بما والعشرة الجحيم وقال الزبيدي مراد في هذا التفصيل من سقي الجحيم
 الكافر في الجحيم الجحيم فاني سقي لان الكافر لا يستحق العشرة فلا ساقى ولا تفصيل
 في حاله الا ابناء اجماعا وانما الخلاف في حاله البقاء فيما اذا ملك عشرين هل يجب عليه
 الجحيم او العشرة ان لم يملك الماء اراد ان يبيته فقال ما في السماء وما في الارض من
 عشرين عشرين وما في الارض من عشرين عشرين عشرين عشرين عشرين عشرين عشرين
 ولو ان سقي الذي سقاه مائة العشرة مائة الجحيم فالسقي مائة العشرة الكافر
 بالجحيم كذا في الجحيم كذا في الجحيم كذا في الجحيم كذا في الجحيم كذا في الجحيم
 ودجلة نهر بغداد والفرات نهر الكوفة عند النبي يوسف عشرين عشرين عشرين
 الجحيم نهران احدهما جحيم تقسمه ان كان الواجب بعض الجحيم كذا في الجحيم
 والثاني جحيم ونظيره ان كان الواجب ثلث في الذمة يتعلق بالتملك في الارض
 بالارض كما وضع عمر بن الخطاب عن كل حرب وهو سون ذراعا في ستمين ذراعا
 لسير وهو سبع قبضا وذراع الى خمسة قبضا وجميع فائة وعند الجحيم اربع
 وعشرون اصبعاً والاصبع ثلث شعيرات مضمومة بطون بعضها البعض وقيل اذ
 جريسي والواقي وفي غيرهم بعين المعاد عندهم مائة مائة مائة مائة مائة مائة
 وضع فيهم او شعور درهما عطف على صاعاً وحرب الرطة خمسة دراهم الجحيم
 او الفحل متصلة ضعفاً وما سواها كخمران وستان وهو ارض يحيط بها حائط و

في احواله سلم بغيره في الجحيم عشرين
 واحصاه سلم بغيره في الجحيم عشرين
 العشرة في الجحيم عشرين
 ما بقية الجحيم

وفيها تحيل متوفرة اشجار اعان يمكن ذراعا بين الاشجار ان كانت الاشجار
 ملتفة لا يمكن ذراعا ارضها فهي كرم ما يطبق اذ ليس من النظيف عمر رضي الله
 عنه وقد عثر الطاقه في ذلك فتعثر بما فيما لا يوظف قومه والواضع الجحيم
 الطاقه والاراد عليه ان التصفية غايه الانصاف ونقص ان لم يطبق وطبقه بما لا
 والاراد ان الطاقه عند اي يورده ورواية غير جديفة وفيه وعندهما اعتبار بالنقص
 والاراد يوسف ان خراج النظيف مائة شرعا واتباع الصحابة فيه واجبا للمقادير
 لا توفى الا توفيقا والتقدير يمنع الزيادة لان النقصا كجراحيما فتعني يمنع
 الزيادة كذا في الجحيم التقدير في الفائة ولا يخرج الا توفيقا لا غير ارضه او غلت سقاه
 النماء التقدير المعنى في الجحيم وهو يمكن في الذراعة او اصاب النزع افة لان الاصل
 اذا بطل بطلت متعلق به قالوا انما يسقط اذا لم يبيع في السنة مقدار ما يمكنه في
 الارض ثانيا واما اذا بقي فلا يسقط وتوجب الجحيم ان عطلها الى الارض الكسرة
 لان التمكن كان ثانيا وقد فوته وتوجب الجحيم ان سقي المالك لان فيه معنى التمكن
 فتعني ثبوت في حاله البقاء فتمكن انفاؤه على سقي او سقي الجحيم الجحيم
 لما ذكرنا وقد صح ان الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين اشتروا ارضي الجحيم
 كانه ابو دودن خراجها ولا عشرين في خارج ارضه اي ارض الجحيم لقوله عليه السلام لا يجمع
 عشرين خراج في ارضي سلم لان احدا من ثمة العدل والجورم يجمع بينهما وكفي باجماعهم
 وشكر العشرة الجحيم لان العشرة لا تحقق عشرين الا بوجوبه في كل الجحيم
 الجحيم الموقوف فانه لا يتكرر الجحيم في سنة لان عمر رضي الله تعالى عنه لم يوظف
 مكر او انما في الجحيم للموقوف لان خراج المقاسمة يتكرر الجحيم الجحيم في
 الارض الموقوفة وارض الصبيان والمجانين لو كانت عشرين في الجحيم الجحيم
 لان العشرة الارض الثانية بحقيقة الجحيم وسبب الجحيم الارض الثانية بالتملك
 ولا عبره بالصاحب **فصل في الجحيم** وفيه ثلثون جزء وضع بالصلح
 التراضي فتعني يرفع على الانصاف وجزءه يضعها الامم او اقل من ذلك ما وضع
 في الجحيم بصلح لا يقدّر اي لا يكون له تقدير فزان ربع بكل ما يقع الصلح عليه
 يتعين ولا يغير بزيادة ونقص وما وضع بعد غلبه واقره اعلی ملك الامم فيه

في احواله سلم بغيره في الجحيم عشرين
 واحصاه سلم بغيره في الجحيم عشرين
 العشرة في الجحيم عشرين
 ما بقية الجحيم

في احواله سلم بغيره في الجحيم عشرين
 واحصاه سلم بغيره في الجحيم عشرين
 العشرة في الجحيم عشرين
 ما بقية الجحيم

في احواله سلم بغيره في الجحيم عشرين
 واحصاه سلم بغيره في الجحيم عشرين
 العشرة في الجحيم عشرين
 ما بقية الجحيم

قوله ان ملك
عشر الاف رجل
هو صاحب المال الذي لا يحتاج
الى العمل والى ان يقدر عليه
فان ذلك يختلف باختلاف البلد
انما هو تقدير ارباب الانفس
على الزكاة فقد ثبت بحديث
عنه

استأجر الى ان في ايديهم العفاريت يكون ملكا لهم بعد افروا عليها فقد علمنا
وجوهي وروني على ظهر غنائه بان ملك عشرة الاف درهم فصار له والامام في كل
شعور بقوله بقدر قوله ثمانية واربعون درهما فاعل بقدره فخذ منه في كل شهر
اربعة دراهم وزن سبعة وبقدره على متوسط ملك في درهم الى عشرة الاف فخذ
اي اربعة وعشرون درهما فخذ في كل شهر درهمين وعلى فقير لا يملك الا ثوبين ولكن يسب
اي هو اهل الكسب بغيره اي اثنان عشر بوزن في كل شهر درهمين لا على ثوبين في
فان ظهر عليه فوضعه في ولا على مائة ولا يقبل منها الا الاسلام او السيف
لان كونهما في ثقلهما وثنى المولى النبي صلى الله عليه وسلم ثوبا بين اظهريه
والقوان تمل بغيره فخذ في كل شهر اربعة دراهم فخذ منه ثوبين بعد ذلك السلام
ووقف على مكانه ولا على ارباب الخياط وروى في حديثه انه يوضع عليه اذا
كان بقدر على العمل فهو قول يوسف وقيس الامراء وملوك واعيان وزمن وغير
لا يكتسب قط الحزبة بملوك الاسلام لان شرع العقوبة في الدنيا يكون له في
الشروط ان يرفع بها وتيد اهل الجنة بالخير يعني انهم يوزنونه الحزبة حتى حال
عليه لان تقطعه عند رءوسهم لا يوزنونه في الايدي بيعة وكنت
يقال كسبه السوء النصارى كسبه في كذا البيعة مطلقا في الاصل وان غلب
استعمال الكسب كسبه السوء والبيعة كسبه النصارى كذا في النهاية والصيغة
للخالي فيها بمنزلة البيعة مجازا موضع لصلواتي اليك لانه تنبع الكسبي بها اي في
دار الاسلام ولهم عادة المنهية اي لهم ان يسيروا في ذلك الموضع على قدر السناء
الاول لا يمنع منه بل في ثقلها الى موضع حر لانه حدثت الامم او اشترى وازاد
اي زاد ثمنها في الموضع لا يمنع ان يباع منه فلو اشترى ثوبا على بيعه في السلم وقيل
يجوز الشراء ولا يجزى على البيع الا اذا كان ذلك في خاصية ان يتغير الثمن في ثوبه
مركبة سره وسلامه فلا يربح بزيادة الاجل بل يباح ونظير الكسبي هو خيط
بقدر الاجرة في الموضع او الشريعة الثمن على وسطه هو غير الزنا فانه لا يربح
ويركب على سرج كاف في ميزان ثوبهم في الطريق والحمام يعلم على دورهم لئلا
يستغفروهم ففقدت هذه حتى اخفى القتل ان غلبت موضع حربنا او حاربنا

قوله من اراد ان يكتسب الاثر في خلع
النفس وخصه ولا يجزى له النفس بالحق
لو كان الجند والامان في خلع
الامام الجند عليهم بعد ذلك لا ينفذ
اذا لم يثبت ثوبه عليه وانما

قوله كاف كسبه النصارى وخلفه
ما يقال له بالفاشي بالان

يدبرهم لانهم صا و احزابا علينا فعوى عقد الذمة في الفاتحة هو شرط و صار
لمنه في حكمه بقوله كذا كمن لو سب سب في الفاتحة يقتل ما مر وسب في الا ان يرفع
الا ان ينقض هذه ان يمنع من الجزية او زنا بسنة او قتل سب او سب النبي صلى الله عليه وسلم
عليه سلم قال ان في سب النبي عليه السلام ينقض العهد عقد الذمة خلف غير الام في
افادة الا ان في ينقض الاصل الا في ينقض الخلف الا في بالبرهان الاول وانما في
به ان يقال انتم الجزية وقبولها لا او لا او لا انتم في ينقض القتل كذا في الهدية و
انما في اقول فيه شك لان في الانساع غير الجزية التفرج بغيره كانه يقول لا
احط الجزية بعد هذا وطالبه في ثباتي بقا الا انتم انتم الا انتم في ثباتي بقا
في اذنها ولا يخفى بعد سب النبي عليه السلام كفر والكفر انما لا يمنع عقد الذمة
قالوا كيف يرفع مع ان الرفع سهل في الرفع وايضا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه السلام السلام عليكم فقال احب اليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا روية تجاري وحمد
هذا اذ سب كافر واما اذ سب واحد الانبياء عليه السلام والامام سلم فانه يقتل
حد الا انتم له الصلوة بعد الذمة عليه الشهاد او جاز ما فيها قبل ثوبه كذا في
لانه حد واجب فلا يقط بالثوب ولا ينقض خيلا لاحد لانه حد يتعلق به من العهد كذا في
بالثوب كسبه حقوق الاديبي وكسبه القذف لانه في الذمة بحد اذا سب الله تعالى
ثم انما في الذمة لان النبي عليه السلام سب النبي عليه السلام في حقه الموعود الا ان الله
تعالى في الدنيا تعالى من جميع المعاني بحد الا انتم لانه معنى يفرده لانه يكون
صون الغير فلتا اذ سبهم سكران لا يعفى فيقتل ايضا قد اورد هذا في كسبه الصدوق
الذمة عنه والامام الاظم والبدوي اهل الكوفة والمشهور في مدبته كان في الحاشية قال
للخطابي لا اعلم احد من المسلمين اخلف في وجوب قتله اذ كان مسلما وقال ابن حنبل
انما كل اجمع العلماء ان شامة كافر وحكمة القتل في ذمة كونه كافر كذا في
الفناوي النزي وقد استوفى الكلام في هذا الباب في الكسبي المستبقي بالسؤال على
السب رسول الله صلى الله عليه وسلم بوقته في الغلبي وتغلبته ضعف كونه لان عمر رضي الله
عنه صالحيه على ذلك بمنزلة الصبياته ولا يوزن في اطفالهم الا في الصلوة على القبة لضعفه
والقبة التي على الاطفال فكذلك الضعفاء خلاف المرأة فانما اهل الوجوب يوزن

قوله من اراد ان يكتسب الاثر في خلع
النفس وخصه ولا يجزى له النفس بالحق
لو كان الجند والامان في خلع
الامام الجند عليهم بعد ذلك لا ينفذ
اذا لم يثبت ثوبه عليه وانما

قال ابن كنانة في السوط في سب النبي
عليه الصلوة والسلام في اليهود والنصارى
قالوا لا يلامون ان يذوقوا بالنار وان شأ
قتله في الامام ابن حنبل في سب النبي
جاء في ان شاء الله
في النفاة

وَأَنزَلْنَاكَ بِعِزِّهِمْ قَوْلًا مِّنْ جُودٍ
عَلَّامَةٍ فَتُصَوِّرُ لَهُمُ الْحَيَاتِ فَبِمَا نَدَاكَ بِهِ
سَبَّحْنَاكَ يَا أَيُّهَا اللَّهُ تَكْفِيفُ الْمَطْلُوعَةِ
بِطَرَفِ الصَّلَاةِ وَالصَّلَاتِ لَا تَسْمَعُ إِلَّا
بِالتَّقْضِ وَأَنْ تَشُدَّ الْإِكْفَافَ فَمَلِكُ
الْقَضَا وَقَاتِلُ أَلَمِ كَلْبَةٍ وَارْتِ
فَبِمَا نَدَاكَ بِهِ لَعْنَةُ الْفَوَاحِشِ
وَيَسْجُدُ الْفَوَاحِشُ
فَقَوْلُهُ وَارْتِ أَلَمِ كَلْبَةٍ
الْعَمَلُ الْمَقَالَةُ أَلَمْ تَكُنْ لَوْ لَمْ يَكُنْ
إِلَّا الْأَكْبَرُ لَمْ تَكُنْ تَقْدِيرُ الْعَمَلِ
وَالْمَقَالَةُ وَأَنْ كَانَتْ أَرْبَ الْأَنْ
الضَّمِيرُ عَلَيْهِ وَالْأَكْبَرُ تَقْدِيرُ الْأَنْ
الْبِهِمْ أَوْلَى فِي الظُّهْرِ وَفِي الْحَاجَةِ
بِأَنْ يَكُونَ الرَّغْبَةُ كَمَا أَنَّ الْعَمَلُ يَكُونُ
أَسْفَلَ يَأْتِي الْإِكْفَافَ لَمْ تَكُنْ الْأَنْفَافُ
بِأَقْفِ السَّطْرَةِ فِي ذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ
وَأَنْ يَكُونَ الظُّلْمُ كَمَا فِي شَرْحِ الْحَاجَةِ
وَأَنْ يَكُونَ الظُّلْمُ كَمَا فِي شَرْحِ الْحَاجَةِ
الْأَكْبَرُ وَبِأَنْ يَكُونَ الظُّلْمُ كَمَا فِي شَرْحِ الْحَاجَةِ
نَفْسُهُ فِي سَبْطِ الْأَلْفِافِ الْفَوَاحِشِ
وَعَلَيْكَ الْوَقْرَانِ وَالْفَقْهُ كَمَا فِي شَرْحِ الْحَاجَةِ
فَرَسْتَانِ

قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ما يخفى فانه يلزم ان يكون بين الملاقاة
 وبين ان يقال انما استحق القضا اقص
 لان الملاقاة لا يربط بين الملاقاة
 فاما ان يصل القضا به يكون في الملاقاة
 في كل محتمل ان يرفع احتمال القضا
 كما في المفقود وغيره

ثم لحق وجب للمسلمين ما نأثم جازما اذ جعله الوصاية بعد الحق من ان لا
 اي يورث شي في ذلك بل كل موضوع عنه لانه اوصاف ذلك هو حرم في دار الحرب والحر
 لا يورث بعد الاسلام بما كان اوصافا لكونه حيا بالمسلمين ذكره في بيان ما نصبت
 امره بارتداد زوجها قبلها انما خرج بغيره لكونه كافرا لا خيرا وتو وطليقة لا يقتل
 مرتدة خلافا لما في ان قتلها اذ اخرجت من شيا حرة كانت وانه قال في النهاية
 ان في البسط وجب في سلم لانها انقضت غايبا حتى لا يملكها بعد الاقرار بخبر
 على ايقاعها بكل في حقوق العدا حرة كانت وانه والامة كجيرة بالموافق وحي
 تغرب في كل يوم مبالغة في الحكم على الاسلام ووجه تغربها وكسبها لورثتها اي
 كسب الاسلام كسب الرقة وتولد منه مسلمة كانت او نصرانية فادعاه فهو ابنه
 حرا برة في كل مطلقا اي سواء كان بين الارتداد والولادة اقل من سنة شهر او
 اكثر لان الولد من غير الابوين واما في بيع الام فكل مسلم او كسب من المرتدة ان
 او حتى يدار الحرب بل انما انقضت بغيره اذ اذلت فادعاه فهو ابنه حرا برة الا
 اذا جازت به سنة شهر او اكثر من ارتدة فانها اذا جازت لا قبل من سنة شهر كان
 العلو في حال الاسلام فيكون كسبها بمرتدة وان جازت به لانه من كان العلو في
 المرتدة في بيع المرتدة اقرب الى الاسلام من غير فكل مرتدة حاله ان يسلما فادعاه مرتدة
 لا برة لان المرتدة لا يورث المرتدة حتى يدار الحرب بما له اي مع ماله وظاهر عليه حاله في
 اي تقب لانه المرتدة لا يورث ولا عليه الا الاسلام او السيف بخبر ان يكون المال
 فبنا دون النفس كسب في الحرب وحي بذكره اي بدو ماله وحكم الهوى في حقها
 الى دار الاسلام فحتى يدار الحرب بنبأ به اي مع ماله فظاهر عليه فلو كانت مسلمة
 بين العائنين لان الاول لم يجر فيه لارث الثاني في تنقل الى ورثة حكم القضي في حق
 فكان الوارث ما كان وما قضى بعد مرتدة حصة حصة حتى حصة مرتدة لانه ينقل
 بقضي يعني اذا جازت المرتدة بدار الحرب لم يورث بقضي به لانه تمكاته ابنه حيا بمرتدة مسلمة
 فبذلها اي بدل الكسابة والولاء لاب اذا لوجه بطلان الكسابة لنفسه فادعاه بديل
 منقذ جعل الوارث الذي هو خلفه كالوكيل في جهته وحقوق الوفا فيه جميعا لا يملك
 والولاء لمن يقع القضي عنه قتل مرتدة خلافا وحي او قتل على مرتدة قد نبه في

قول كسب بالوفاة لا يقال تنقل من
 ليرثه فان كان الرقة لا يورثه
 عنه فيكون المرتدة على نفسه في دار الحرب
 نقول لا يورثه كسب المرتدة لانها
 الجسد ما له كسب الرقة في دار الحرب
 زال عنه العصبية باقته في دار الحرب
 المرتدة فان العصبية باقته في دار الحرب
 قبل وقته انما يورثه ايضا غير قتل
 النفس في المرتدة ايضا غير قتل
 نقل ان صاحب المرتدة في دار الحرب
 احد ايضا شتا فتأمل

في الاسلام لان العول لا تعقل المرتدة لانها لم تنفرد فيكون كسبها في الاسلام
 لنفسه ونفرد دون الكسب في الرقة لتوقف تصرفه قطع بغيره اي كسب عمه فان الرقة
 بالذوات على مرتدة منه اي القطع او حتى نفقة في حيا بمرتدة منه ضمن القطع
 نصف الدية في مال الوارثة لا القطع حيا خلاصا والامة حلت خلاصا معصوم
 في غير القطع لا الامة في نصف الدية وحيث ان العاقلة لا تخجل العدا كسب ولم يجب
 القصص من شبهة الارتداد وان لم يلحق بالقطع في المرتدة بل سلم عنها فحلت منه اي
 في القطع ضمن القاطع كل ما في كل الدية كونه معصوم وقت القطع ووقت السه لانه
 مكانه ارتدة فحقه والتمس بالمال فاخذ بماله واما في السلم فقتل قبلها اي بدل
 الكسابة لانه والباقي لوارثه ملاك الكسابة فملك كسب الكسابة والامة فقتل
 في الكسابة فكذا كسب تروجا ارتدة فحقها فحلت المراه في دار الحرب فقلت
 من ولد اثم ولد الولد فظهر عليهم اي الزوجين والولد والولد جميعا فالولد ان
 اي له من ولد له فحيا اي يكونان رقيقين لان المرتدة تسترق والولد يبيع ام
 وكذا اولد الولد والولد الاول يجر على الاسلام لاولد لانه الاولاد يبيعون الاباد في
 الدين فيجبر على الاسلام كما جبر ابوه عليه وقيل جبر ان اي له من ولد له وهو
 رواية الحسن بن حنيفة انه جبر على الاسلام حتى ارتد او حتى يعقل ولامه فلا يورث ابوه
 الكافرين ويكره عليه اي الاسلام بكونه قتل ان ابني عند حنيفة في حركه الله وقال
 ابو يونس رحمه الله ارتد اده غير معنة وسلامه معنة وقال فروان مع ماله في غير معنة ان
 عليا رضي الله تعالى عنه استلم في ضياء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حيا وسلامه وكان حيا
 تعالى عنه فخره حتى قال سبقتكم الى الاسلام طر اغلاما بلغف وان علم **بالسيف**
 فم قوم مسلمون حرموا طرعة الاسلام فمهم الى العول ويكشف شبهتهم فان حرموا
 اي اخذوا حيا في مكانا فجمعوا بين قتلنا قتلهم بدو خلافا لما في ان قتل
 المسلم السد لا يجوز ولنا ان الحكم ارع على دليله هو كسبهم اوصافهم في الاسلام اي بدو
 رجا لا يمكن دفع شرهم وقتل جرحهم وفي خلافا في ايضا وشفع معهم
 اي مع ضرهم لو كانهم قتلته اي جعته وفيه ايضا خلافا في وان لم تكن ثم نفعل في
 لان جواز القتل كان لاجل الحق اذا اخذوا حيا فمهم القية فلا قبل كونه مسلم ورايا

قول حلت خلاصا معصوم
 في السلم ان كان الرقة لا يورثه
 لانها سلمت ان كان الرقة لا يورثه
 لانها سلمت ان كان الرقة لا يورثه

قوله اي يملك بالقبض ما يملك بالقبض
 في النكاح جمع القضي الفاعل كالمقتضا
 في النكاح جمع القضي الفاعل كالمقتضا
 في النكاح جمع القضي الفاعل كالمقتضا

بقوله فكله فكيف تعارفه بما لا يباع الصنف فاحصل ان الختم بالفضة حلال لا يباع
 بالحدوث وبالذهب حرام على من يملكه ويملك حلالا على من يملكه حراما
 والا فاحصل ان اخذ من قول الرسول وقوله عليه السلام ان حل العقيق مما شئت بهما
 ثبت حل سائر الاجار لعدم الفرق بين حرام على من يملكه حراما وبين حراما
 اخذ من ظاهره ان يباع الصنف المحتمل ان يكون مقصودا بالاضافة الى الذهب
 والا فاحصل ان ما اخذ من التفات ورتبه لغير الحرام او ان لا يباع الختم كما جرت العادة
 وفيه لا يحتاج اليه ولا يثبت له الا بفضة اي في حركته في مال بفضة وعند
 لا يثبت بالذهب ايضا فتركه الى المصنفين فيها او حرره لان حركه المصنفين ثبت في جميع
 الاكوار حرام الا ان يثبت كالمهرم شربها فمقتضاها وجاز فخره لوضعه في طوقه
 لان المصنفين قد علموا في حله المالك فادخلوا في الحق للمصنفين طويلا في العود
 وما راه التوفيق حسنا فمقتضى العود هو ملها بلا حاجة اليك كما التزم والاكفاء لا
 يكره ان كان له ويكره ان يكونا والتمس وهو خطا التزم بغيره في البيع قال الشافعي
 اذا لم تكن حاجاتنا في نفوسهم فليس معنى عنك عقد الراتب **فصل في نظر الرجل**
 الى الرجل الا العورة يعني من تحت ستره الى تحت كعبته فالعورة لا تشمل حركه العود
 في الكعبة اضعف منه في الفخذ وفي الفخذ اضعف منه في السوء حتى يكتشف كعبته في الكعبة في
 الفخذ يعقف في السوء فيفرك اقصه والراءه للاء الرجل كازجل للرجل ان ينظر
 المرأة الى المرأة والرجل ينظر الرجل الى الرجل حتى يجوز للمرأة ان تنظر منها الى يجوز
 للرجل ان ينظر المرأة الى الرجل اذا امنت الشهوة لان ما ليس بعورة لا يختلف فيه بين
 والرجال وينظر الرجل الى فرج زوجته وامنه لقوله عليه السلام والصلوات والسلام غرض
 بغير الاغرائتك وامر انك الحلال فية لانها اذا اخرجت عليك لامة المجوسية والمشرقة
 او كانت امة او اخذت من الرضا او امراة او بنتا فلا يحل له النظر الى فرجها ولا يطلعها
 اي شهوة وبزنها وينظر الرجل الى الوجه الا ان كان في الصدرة والعصاة محرمة
 لان البعض يجل على البعض بلا استئذان والمرأة في بيتها في شربها عاده
 فلو حرم النظر الى هذه الموضع ادى الى الحرمة وانه غيره فان حكمها حكم الحرم انفسها
 في بيتها البنت وتبين وللدبر والولد المكاتبه ان لم يشتهوا الا فلا ينظر لاني

في البيت والولد المكاتبه ان لم يشتهوا الا فلا ينظر لاني

فان غشفت بستره بغير الفحص الفاضل

ان غشفت بستره بغير الفحص الفاضل

اي لا ينظر الى النظر البطلان لا يخذ كانه غيره اذا لا يفرق في كشفها كالمصنفين
 فطره منها اي حرمة امة غيره حل منه على جهة اليه الى غيره والى لامة وانه من
 اي عضو من النظر اليه لامة ان اراد شراءها وان خاف شربها للفرقة وانه من
 وتحتاج مثلها لا تفرق على البيع في ارا واحدة المراد به يمين لامة والركعة لان
 ظهرها وبطنها عورة يوجب على مال الباطنة وينظر الرجل الى وجهه الاجنبية وكثيرا
 فقط لان في ابداء الوجه الكفر في حركتها الى المعاملة مع الرجال امة او عطاء
 ونحوهما كذا السند اي مملوكها لا ينظر الى وجهه وكثيرا لا يفرق بها وان
 خاف اي الرجل او المملوك الشبهة لا ينظر الى وجهها الا الحاجة لغيره عليه
 في نظر الى حاس امره اجنبية غير شربها في عينه لانك يوم القدر فادخل الشبهة
 لم ينظر في حركتها خراجه الحرم ففاض حكمها عليها فثبت عليها فان نظرها
 الى وجهها جاز ان خاف الشبهة للحاجة الى احيا وضوء الناس بالقضاء و
 اداء الشهادة كمن يفتي بان بقصد الحكم عليها واداء الشهادة لا يقض الشبهة
 خراجه قضاه وقدره كذا امره كمن جاز ان ينظر اليها وان خاف الشبهة
 لما دى امة عليه السلام قال كعبه اذا اردت ان تخرج امره ابره كانه حري ان
 يودم بينكما ورجل يدورها فنظر الى موضع مضرها بقدر الضرورة وينبغي ان يعلم
 امره مدواها لان نظر الرجل الى اجنبية اخرى ان المرأة تغسل المرأة عورة
 دون الرجل الخصى والجوارح ثبت في النظر الى الاجنبية كالفحص الى الخصى فيقول
 عابته في الله كاعتبارها الخصى مثله فلا يباح ما كان حراما قبله وقبل بيوت الذين
 جماعا لان الله لا يغفر بالانزال والام الجوارح مثله لا يباح فيمنزل وان كان محبوبا
 قد جفوة ففحص بعضنا بعضنا اختلاطه بالث في حقه والاحكام لا يحل و
 يقول في امة النول ان بطا فادخل الى الانزال اخرج ولم ينزل في الفرج بل اذنها
 لقوله عليه السلام لم يأت امة اعزل عنها ان شئت وقول عن زوجته اي يادنها
 لمرأته لئلا يلام في العزل في الحرة الا ما ذكرها فصل في منكر امة بشربها وكثيرا
 ووجبه وميراث وصلى وخلع وكثيرا ولو كانت الحرة تتركها او تتركه في حرم
 او امره اما اذا كان عبدا غيره فطاهر اذا كان عبدا فكله اذا كان مائة سنة

في البيت والولد المكاتبه ان لم يشتهوا الا فلا ينظر لاني

ان غشفت بستره بغير الفحص الفاضل

بالرهن عند ابن حنبل رحمه الله عند هذا لا يجب ان يصح ان العبد كالمالك
 مستغنون فالقول لا يملك حكما سنة عند هذا يملك وان اشترى من مكانه فله الا ان يملك
 مكاسه او مشترى من غيره او من مال القبي بان باع بوه او وصية او كذا المستر
 في مال والده الصنفه في غايه البيان حرم عليه ان يملك وطهرها وذا عنه في
 المستر القبلة والنظر الى غيرها قال بعضهم حرم الدواعي لان الوطى انما حرم لاختلافه
 ويشبه النسب هذا مع عدم في الدواعي ورواها الوطى حرام لاحتمال وقوعه في ملك الغير ايضا
 بان كانت حاملا عند البيع ويعدى اليها بيع الولد فيسترد ما في بطنه وان وطئها دون ملكه
 الغير وهذا المعنى موجود في الدواعي حتى يستترى الى المالك ان يتوفى براءه ورواها حنيفة
 فيمن يبيع من يملك في سنة من الصنفه والآية والمتقطعة الحنفية فان الشراء فقام مقام
 الحنفية في العود فله في الاستمراء واذا افاضت في اثنائه بطل الاستمراء بالام لان
 القدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل تبطل حكم البدل كالقصد بالاستمراء اذا
 حاضرت ان ارتفع حيفها لا يصح منه هذه الظاهر من من يبيع من يملك حتى يبيعها
 ليست بملك لم يقع عليها وليس يبيع نفسه في ظاهر الرواية وقال محمد بن حنبل في بيعها
 وختمه القنوي عليه السلام ان هذه المدة متى ضلحت للتوفى في شغل يتوهم بملكه في الاما
 فلما كان يبيع للتوفى في شغل يتوهم بملكه اليه وهو انه في كذا في الكافي وبوضع مثل
 في الحامل والاصل في هذا انما قوله في الصلوة والسلام في سبيل او طمس الا لا يملك
 الحيا حتى يضمن حلاله ولا الحيا حتى يستترى بحضرة والتحدث ورواها حنيفة
 لكن سبيل الاستمراء عند الملك والبدل لا يوجد في النص عليه الاستمراء لتوفى براءه
 الرهن لئلا يختلط ماؤه بماؤه او لو وطئها قبل ان يتوفى براءه رهنها في ثوبه فلا
 يدرك منه او غيره فوجب التعريف صيانة للمياه في الاختلاف والآيات في الاستمراء
 والاولاد غير المالك لانه عند الاستمراء لا يدعى الولد فيملك لعدم قيامه بعبادة
 ذلك عند حقيقة الشغل او توفقه لكنه امر في قدير حكمه على ظاهره وهو جرد الملك
 وان كان عدم ملك المولى معلوما في الامور المعهودة فان حكمه الحكم في امره في الجنى
 لا في كل فرد وان قيل اذا علم عدم ملك المولى كيف يتوهم شغل الرهن ليلزم اختلاط
 واشتباة النسب قلنا الشغل لا يلزم ان يكون في المولى لجواز ان يكون غيره وكذا انعام

فقد استبرأ من اشتراكه في سنة
 الوفاة في السنة وفي سنة الوفاة
 على ان علمه على السنة والتوفى براءه
 وهو ما لا يملك في سنة الوفاة
 وغير ذلك

التمتع في البكر ثابت لان الشغل يتصور من زوال العدة كذا في الكافي يقول به عليه
 ان الشغل اذا كان في غيره لم يملك في الزنا وقد قرأنا في كتابه للمدينة ووطئها جانيه
 بلا استمراء عند ابن حنبل رحمه الله يوسف فكيف يوجب لهم الشغل في الزنا الاستمراء ويحكم
 دفعه بان الشغل اذا كان في غيره لم يملك في الزنا لكونه في الزنا لكونه في الزنا لكونه في الزنا
 باجر كما سألني واعترض على قوله عليه السلام في الجنى في كل فرد ورواها حنيفة
 لان امره في كل فرد ولكن لم يرد في الامور المعهودة فان كانت لانه بكر او مشترى
 من لا يثبت نسب له ما منه بان يكون الولد ثابت النسب غير بان يزوج المولى امته في رجل
 فجلست منه ثم طهرها وبوأنفقها عنها باعها في رجل فكان ينبغي ان لا يملك كذا
 على المشتري لان المثل ثابت بالنسب فلا يلزم اختلاط المياه واشتباة الآيات واجبت
 انما ثبت بالحدث في سبيل او طمس كما عرفت ولا يخفى انها لم تخل وان يكون فيها بكر
 ومشتهر فزامه ونحو ذلك مع هذا حكمه في الصلوة والسلام حكما عاما فلا يخفى
 بالحكمة كما انه تعالى يبين الحكمة في حرمه لئلا يتوهم انما يبيع بطنه ان يوقع الآية
 فلا يمكن ان يقول احد اني اشترى بها بحيث لا يقع العدة ولا قصد في الصلوة فاذا
 كانت الصلوة غايته في حرمها فالشئ حرمها على العموم لان في الخصص لا يخفى في الجنى
 وتجاسر النكاح بحيث يرتفع الحكمة فاذا ثبت الحكم في السبي على العموم ثبت في سبيل سبيل
 الملك كذا في كذا فاما فان العلة معلومة ثم نأيد ذلك بالاجماع ولم يكف حيفه
 ملكها فيها لان الوجه عليها الحيفه وهي ملكه الكاملة والى بعد الملك قبل القبض
 لانها وجدت قبل علة وهي الملك البديهي فلا يغير احد منها او بعد البيع قبل الاجابة
 في بيع الفضولي وان كانت في المشتري او بعد القبض في الشراء الفاسد قبل
 ان يشتريها محجبا او لا ان لم يكف ايضا ولاده كذا في كذا حصلت بعد سبب الملك
 وقبل القبض لا تنفك العلة كما سبق وكفت حيفه بعد القبض وهي جوسية او مكاتبة
 ثم امكن او عجزت بمعنى اشتريته جوسية او مكاتبة حكما بغيرها قبل ان يشتريها ثم عجزت
 المكاتبة حال كتابتها او حاضرت الجوسية حال جوسيتها حيفه ثم عجزت المكاتبة
 او امكن الجوسية عجزت تلك الحيفه في الاستمراء لانها وجدت بعد سبب حرمه الوطى في
 في حالة الجنى اشترى في حرمه المادون في حاضرت عده اي عند العدة ان لم يستتر

فقد استبرأ من اشتراكه في سنة
 الوفاة في السنة وفي سنة الوفاة
 على ان علمه على السنة والتوفى براءه
 وهو ما لا يملك في سنة الوفاة
 وغير ذلك

ففيه كفت تلك الحقة والكثرة لانها دخلت في ملك الولي وقبضه من وقت الشراء والا
 اي وان استوفى دينه فلا شيء لا في تلك الحقة عند من حقه فلا فيهما يخرج
 الكثرة بغيره او حصة شريكة في الجارية المستمرة لان السبق في ذلك الوقت
 والحكم نص في ان تمام العدة لا يمنع من الابقه وروى المصنف والمتأخره في ذلك المذهب
 لا تنافي في ذلك الملك وروى حيلة سقاطه عند اي يورث فلا في ذلك ويقتضي بالاول
 ان علم عدم طيها بغيرها في ذلك المذهب وان وطئ وهي اي الحيلة ان يورثها
 المشتري قبل الشراء ان لم يكن حصة حرة حتى لو كانت لم يورثها الا ان كانت كسكانة
 في كسكانة ثم يشتريها او بالنكاح لايجب الاستبراء ثم اذا اشتري زوجة بطل
 النكاح ويحل الوطئ ويرى في كسكانة قال في الفتاوى الصغرى قال طهره الدين
 رآيت في كتاب الاستبراء بعض الشيوخ انه لما جمل المشتري وطئها في هذه الصورة
 لو تزوجها ووطئها ثم اشتريها لانه جملها في حصة الا اذا اشتريها قبل
 طئها فكلما اشتريها بطل النكاح ولا نكاح حال بغيره الملك فيجب الاستبراء
 لتحقق سببه هو اخذات حل الوطئ بملك الدين قال هذا لم يورث في الكتاب وهذا
 وقيل من ان هذا لفظ الفتاوى الصغرى وان كانت حصة حرة فبها الى الابد
 ان يورثها البائع قبل البيع ويورثها المشتري قبل القبض في يورثه مفعول
 يورثها اي يورث على ان يطلقها ثم يشتريها المشتري ويقبضها ثم يطلق الزوج
 لايجب الاستبراء لانه اشتري منكوبة الغير ولايجل وطئها فلا اشتراء فلا اطلاقها
 الزوج قبل الدخول حل على المشتري وحل لم يوجد عند الملك فلا اشتراء او تزوجها
 المشتري قبل القبض في يورثه ويقبض فيطلق الزوج فان الاشتراء يجب بعد القبض
 ووجه لايجل الوطئ اذا حل بعد طلاق الزوج لم يوجد عند الملك فقول في طلاق الزوج
 متعلق بما قبله ايضا ففعل بشبهة احدى دواعي الوطئ بائنه لايجوز ان كانا
 صفة ائنه سواء كانا ائنين او اثنين لايجوز طبع بينهما نكاحا حراما على طي
 واحد منهما ودواعيه حتى حرم احدهما عليه يعني ان في له انسان كما ذكره في كسكانة مثلا
 بشبهة فانه لايجز واحد منهما ولا يقبلها ولا يسترها بشبهة حتى يملك تزوج
 الاخرى غير ملك او نكاح او يورثها والا فليس فيه قول في ان يجمع بين الاثنين

ففي كتاب الاستبراء
 ان ملكا مال غنم ملكا
 طرأ ملكا على ملك
 فبطل النكاح
 فبطل النكاح
 فبطل النكاح

الاثنين عطف على امرائكم في قولنا في حرم عليكم امرائكم وبناتكم ثم لا يورثكم
 بغيره من في حرمه النساء واسبابه لايجوز في قبيل الرجل وعناقه في الزواج
 ولو عليه قبيل ما وجبه لا يورث عطف على امرائكم في حرمه في المعاقبة فقال اول من
 عاقب ابنه اعم خليل الرحمن على السلام بملكته في قبيل البكر ذوالقرنين فقال وصل
 بالاطح قبيل له في هذه البلدة ابنه اعم خليل الرحمن فقال ذوالقرنين ينبغي ان انكسب
 في بلده فيها ابنه اعم خليل الرحمن فتمزل ذوالقرنين وشي الى البروم عليه السلام فلم
 عليه لبروم واعفقه وكان يقول في عاقب وقد ردا جاديت في النهي عن المعاقبة
 وجوبه في ما لا يورثه الميراث في وقوف بينهما فقال المكره منها ما كان على وجه
 الشبهة وما على وجه البركة والكرامة في هذه القضية الامام حسن عليه السلام في بعض
 المسائل في قبيل يذو العالم والمتورع على سبيل التبرك كصاحب حقة فانها لا تملك
 كما روي في الفتاوى في حصة ان قال قلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجزى
 لبعض قال لا قلنا ابناؤنا بعضنا لبعض قال لا قلنا ابناؤنا بعضنا بعضا فقال نعم
 وكره مع العدة وكره في جميع الامور ووجه في الصحيح في قوله من انكسب راد غالب
 عليه ما كسب السرقين حيث جاز في الصحيح ووجه لا تنافي في قوله في الصحيح كذا
 في الهدية وقال في النكاح الصحيح غير ان حصة ان لا تنافي بالعدة والى لغة جارية وجاز
 اخذ من علي كافر من حره بخلاف المسلم يعني اذا كان دين مسلم على كافر فباع
 المذنب فخر او اخذ منها جاز لمسلم اخذ له دينه وان كان البائع المذنب لم يخر اخذ
 لان بيعه جاز فالتمس حرام وجاز حكمته المصحف كما فيه في قوله ونقطة
 لا القراوت والآي توقيفية لا دخل للمراي فيها فالتعريف حقه الآي بالانقضاء حفظ
 الاخر والآن الجي الذي لا حفظ القرآن لا يقدر على القراءة الا باللفظ وما روي عن ابن
 مسعود رضي الله عنه انه قال جردوا القرآن فداك في زعمهم لانهم كانوا ينقلونه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم كما انزل كانت القراءة سهلا عليهم في زمن النقط فخلا
 لحفظ الاعراب التعريف فخلا حفظ الآي لانه لا يورث في زماننا فيستحب في هذا الباب
 بكتابه لسان السوء في الآي فهو ان كان محمدا مستحب في كل شيء في خلافه
 الزمان المكان كذا قال الامام في حرمه في وجاز دخول الزم في حرمه ولا يورثه عند ذلك

ففي كتاب الاستبراء
 ان ملكا مال غنم ملكا
 طرأ ملكا على ملك
 فبطل النكاح
 فبطل النكاح
 فبطل النكاح

ففي كتاب الاستبراء
 ان ملكا مال غنم ملكا
 طرأ ملكا على ملك
 فبطل النكاح
 فبطل النكاح
 فبطل النكاح

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 في كل وقت وفي كل مكان
 ولا يمتنع عليه في كل وقت
 ولا يمتنع عليه في كل مكان

انما سلم لم يكن سائلا لان معناه تسليم للحج وكل ذي دين يترجم انه كذلك ومع الايمان بالله
 او اقال نصراني او يهودي انما سلم او اسلمت بالان في شئ من دينه ان قال اردت به دينك
 ودين النصرانية او اليهودية والذوق في دين الاسلام صامسا وان قال انما سلم في ديني
 لم يكن سائلا وان لم يأت حتى صلي بحجاة كان سائلا وان اقبل ان سلم او صلي لم يكن
 سائلا وان قال الوثني اشهد ان لا اله الا الله او قال شريك محمد رسول الله صامسا
 لانه منكر للايمان جميعا لما يتماشده في دين الاسلام مسلم ونصراني تنازع في شئ
 شئ فقبل ان يبعث في السلم لا في النصراني فقال النصراني انما سلم لا يصير سائلا الا اذا قال
 انما سلم منك قالوا لا ينبغي ان يصير سائلا لانه اخرج الكلام جوابا لكلام غيره ومع الايمان
 انه يصير سائلا بانما سلم شهيد نصرانيان على نصراني انه سلم وهو يترجم ان يقبل شيئا منهما
 كذا لو شهد رجل امرتان في المسلمين ويترك على دينه وجميع اهل الكفر فله سواء ولو
 شهد نصرانيان على نصرانية بانها اسلمت حاضرت على الاسلام هذا كله قول الامام
 وفي النوازل يقبل شيئا من رجل وامرأتين على الاسلام وشهادة نصرانيين على نصراني
 بانه سلم **كتاب النكاح** كما فرغ من ذكر الزانية والاحتجاب شرعي في النكاح
 لانه تارة يحسن اخرى بغير اختلاف في معناه لغة واختلاف صاحب الجب واتباعه في النكاح
 وسائر المحققين انه الضم المجمع قال الشاعر ان القبور تنكح الاماني والنوازل
 التناهي داي ضم وجميع النكاح شرعي النكاح كما قال في حقه من اهل الزوجين الى الآخر
 شرعا اما وطنا او عقدا حتى صار فيه مكره اي بان وجهي خفي ومعناه شرعا عقدا
 موضوع ملكك المنفعة اي حل استمتاع الرجل بالمرأة وهو من اركان البيع فانه عقدا
 موضوع ملكك البمين ان يتبعه في بعض الصور ملكك المنفعة فلا حاجة الى زيادة قول
 محله كما رتب في النهاية اقتران بيع الغنم والبهائم فان ملكك بها ليس سببا
 ملكك المنفعة التي هي الركن الاول في العقد اي حل بالمصدر وهو تباطا اجزاء والتصرف
 الشرعي بل الاجزاء المرتبطة كمن زوجت فترزقت وكذا بيعت كمن رتب فان الشارع قد
 جعل بعض الركنات الاخبارية انشاء بحيث اذا وجهه من معنى شرعي يترتب عليه
 حكم شرعي مثلا اذا قبل زوجه فترزقت ومعنى شرعي هو النكاح يترتب عليه حكم
 شرعي هو ملكك المنفعة وكذا اذا قبلت بنتا فترزقت ومعنى شرعي هو البيع يترتب عليه حكم

فقد انقلبت شيئا من دينه
 وهو الحق الذي لا يمتنع عليه
 في كل وقت وفي كل مكان
 ولا يمتنع عليه في كل وقت
 ولا يمتنع عليه في كل مكان

حكم شرعي هو ملكك البمين وتماثل بين اللفظ الا ان في معناه العلاقة القوية حيث
 لا يتحقق منه المعنى لان الاثبات ايجابا ومعنى بلقط يقاوم في الوجود حتى اللفظ الاثبات
 باسما من غير ما حيث ذكر البيع النكاح واريدها الايجاب والقبول والاذن اطلاق النكاح
 منها على العقد مع ان العقد موضوع للنكاح شرعا كما عرفت فظاهر ان الامام في ملكك
 المنفعة ليست صلة للوضع بل للفاية فكانه قبل عقد موضوع لمعنى يترتب عليه المنفعة
 وان ههنا علما اربعة انما عليه المتفقون والذات النكاح والقبول والصورته
 الارتباط والفاية الاستمتاع بهذا تحقيق ما ذكره في الشريعة وان كانت عبارة
 في افاضة وبيد في غير علمية في اول النكاح بعقد موضوع ملكك المنفعة وشرع في
 النكاح هو الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط فان لم يكن الايجاب والقبول مع ذلك
 الارتباط معنى النكاح في فهم قولنا في الشرح حكم بان الايجاب والقبول الموجودين
 يرتبطان ارتباطا حكما يحصل معنى شرعي يكون ملكك المنفعة شرعا فذلك المعنى
 هو البيع فيكون النكاح معنى الايجاب والقبول مع الزينة وبينهما تضاف في مفهوم قوله
 فذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجمع لم يكتف الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط
 الشرعي ان يكونا متحيزين لان يكون احدهما معنى لآخر وهو متضاف للمعنا فيكون وجود
 الاثبات في كل واحد منهما فليست ابل بين النكاح فقال لا يعتد ال اي عند ال امر
 بين الشئ القوي الى الجلاء وبين القويعة ويوجب التوفيق وهو شوقي القوي
 ويكره خوف الجوز اي عدم غاية حقوق الزوجية في بيع النكاح اي يكتفي ويحقق
 بايجاب وقبول الباء باللام في نيت البين والى لا الاستفان كما في كبت
 بالقبول لانه ينافي كون الايجاب والقبول اجزاء مادية والامام الايجاب ما تقدم في كلامه
 سمي به لانه يوجب وجود العقد اذا اتصل بالقبول او ثبت لآخر خيار القبول
 وضعا في اصل اللغة للمعنى اي للاخبار عما قصد في الزمان الماضي وانما يشترط
 ذلك لان البيع ان تفرق شرعي والنكاح كذلك فكذلك التفرق الشرعي لا يوجب الا بالشرع
 والشئ قد اتصل اللفظ الموضوع للاخبار عما قصد في اللغة في الاثبات ليدل على التوفيق
 والشئ فيكون اول على قضائنا فقهية تشار الى انه لا ينعقد بالنكاح في الماضي
 فانه لو كتب على شيء لامرأة زوجي ففكر فكتبت المرأة على ذلك الشئ عقبة

تأويل
 في كل وقت وفي كل مكان
 ولا يمتنع عليه في كل وقت
 ولا يمتنع عليه في كل مكان

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 في كل وقت وفي كل مكان
 ولا يمتنع عليه في كل وقت
 ولا يمتنع عليه في كل مكان

هذا هو الأصل في النكاح...
والنكاح هو العقد...

العين بغيره النكاح ان ذكر المرء الا قبل النية ونشر سماع كل من العاقدين لفظ الا
اذولاه لم يتحقق الرضى في الطرفين فلا ينعقد النكاح وقد عرفت انه لا ينعقد بالكتابة وانما
فلا بد من سماع العاقدين ونشرهما ايضا حضور حزين او حزينين مكلفين ساجدين
معا قولهما مو قبل النية حضورهما بهن سماعهما والصدق هو الاول فلا ينعقد بحضور
الاثنين وهنديين لم يفهما كلامهما ويتحقق بحضور السكاري اذا فاهوا وان لم يذكروا
الصحيح ان سمع احد الشاهدين فاعيد على الاخر فسمعه الا ان يسمع الا في رواية عن ابي
اسحق انما اذا اذ احد المجلسين احدهما اقيم فاعاد عليه صاحبه حتى يسمع لم يكر ولو سمع
احدهما كلام الزوج والاخر كلام المرأة ثم اعيد انعكس السماع لم يجز منه العانة واحار
ابو سهل ان تحل المجلس في قولهما اي قول العاقدين او في قول الوفاية لفظ الزوجين
فانه لا يستلزم قول الوكيلين مطلقا في سماعهما كان شهما فلهما النكاح لم او كان
ومسلمين النكاح مسلمة اذ لا شهادة لهما على المسلم ولو كانا فاسقين او مجذومين
في قذف او عيبين او ابني الزوجين او ابني احد هما ابني احد هما لان كل منهما هل الوفاية يكون
اهل الشهاده وخلافا لما الغايت ثم لا اداء فلا يباي بغيرها ثم ان لم يثبت النكاح
بهما اي ابني الزوجين او ابني احد هما ابني احد القريب لان الشهادة لا تقبل لغير
نكاح الشهاده عليه وانما النكاح بغير ابني الزوج فان لم يقبل شهاده ابنيه وان
ادعت فقبل شهادتهما لهما وان كانا غيبين ابني الزوج فان ادعت فقبل شهادتهما
لها وان ادعت فقبل نكاحهما صح نكاح مسلمة عند زعمين وان لم يثبت بهما ان انكر
او لا تقبل شهادتهما الكافر على المسلم وان ادعت المسلم فقبل له امره الا ان ينكر
ان ينكر صغيره فانكره رجل او امرأتين من حضر الابطح النكاح والا فلا
الا ان حضر انقل عباد الوكيل اليه صاعدا وحكما والوكيل مع الرجل والمرأتين
شاهدين كان نكاح بالغه عند رجل ان حضر صح النكاح والا فلا فصح النكاح
كانها عاقدة الا ان ذلك الشاهدان حرم على الرجل تزوج مسلمة وان
وزوجه وان سفلت نواخته وبنتها وان سفلت وبنت خيمه وان سفلت وعمة
وخالته باي جهة كانتا وامساها الوعد والخال الى ان فحل له ان يزوجها واصل لم
ما وراء ذلك من غير كراهية في الحرام وبنت زوجة وطفت ام زوجة وان لم توطى الا

وهو النكاح عندنا ساقط ولو في غيره...
بما تونه ولا يظن النكاح على الكلام...
حتى يكمل بالمرور وغيره عندنا...
احد المتعاقدين...
فانما الغايت ثم لا اداء...
الا ان ينكر صغيره...
لان كل منهما هل الوفاية...
كأنها عاقدة الا ان ذلك...
بما تونه ولا يظن النكاح...
حتى يكمل بالمرور وغيره...
احد المتعاقدين...
فانما الغايت ثم لا اداء...
الا ان ينكر صغيره...
لان كل منهما هل الوفاية...
كأنها عاقدة الا ان ذلك...

هذا هو الأصل في النكاح...
والنكاح هو العقد...

هذا هو الأصل في النكاح...
والنكاح هو العقد...

الام ما تقران وطى الا بها حرم البنات نكاح البنات حرم الامهات تزوجه اصله
وان علما وقرى من ان سفلت وانكل رضاعا اي حرم تزوج كل ما ذكر في اصل النكاح
وغيره فزوجه الرضاع وهذا يشمل انما كانت لاغت فلا يشمل بنت الرضاعة لان
النسبية والبنت النسبية للاغت الرضاعية والنسب الرضاعية للاغت الرضاعية وحرم
ابنته تزوج اصله منسية وان علت واصلت منسية بشهوة ماسة فإظهاره
ذكره المنطوق بشهره الى تزوجها الدخول ولو كانا نظره تترجاج او ما من اي المرأة
قبحه اي الماء وحرم ايضا تزوج فروجه من اذ بالانثى ثبت حرمه للمصاهرة عينا خلافا
لما في اي حرم تزوج المنطوق في تزوجها الدخول وهو ان الماء بالانكاس ينعقد اذا
نظر الى تزوجها الدخول فترجاج او ما من فيه حرم له وانما اذا نظر الى سران ماء فزوجه
الدخول بالانكاس لا حرم له كذا في فتاوى قضاة والى ذلك قبل ام امرأته حرم امرأته
ما لم يظهر عدم الشهادة وفي السن اي اذا من امرأته لا حرم لم تعلم الشهادة لا تقبل
النسب غالبا يكون غش شهده والمعاينة بمنزلة التقبيل كذا في فتاوى قضاة وما دون
من سنين لم يثبت منها فثبتت مع سنين قد تكون مشبهة وقد لا تكون فانه
يختلف بعظم الجثة وصغرهما وما قبل بلوغها تسع سنين فلا تكون مشبهة وبقيت
كذا اي كما حرم تزوج اصل منسية وكذا كذا حرم الجميع نكاحا وعدة اي في النكاح
والعدة ولو كانت العدة طلاقا بابين فوفيه الى فتى والجميع فكلما يملكها
قوله بين امرأتين متعلق بالجميع اي شهما فرضت كذا لم تحل له الا ترى يقع حرم ان يقع
بين ما بين امرأتين في النكاح بان تزوجهما بعقد او عقدتين او تزوجه احداهما في عدة
الاخرى سواء كانت العدة فرياس او زوجي وان يباي بها مملوكين لان الجميع بغيرها ينفق
الى طليقة الحرم والمعاودة معقادة بين الضارية فجاز الجميع تزوج امرأه وبنت
تزوجها الذي كان لها قبل اذ لا قرابة بينهما ولا رضاع فان ثبت الزوج لو فرضت كذا
كان ابن الزوج وبه حرام اما المرأة لا ترى لو فرضت كذا فلا حرم عليه تلك المرأة
وان تزوجه اغتنامه وطهرها صح النكاح لصدره عن اهل مضاف الى حله كذا في
واحد في المنكوبة والمنكوبة هي حرم حرمها عليه لانه لو طوى المنكوبة صحها
بينها وطنا حقيقة ولو جامع للمملوكة صحها بينها وطنا حكي لان المنكوبة

هذا هو الأصل في النكاح...
والنكاح هو العقد...

هذا هو الأصل في النكاح...
والنكاح هو العقد...

هذا هو الأصل في النكاح...
والنكاح هو العقد...

هذا هو الأصل في النكاح...
والنكاح هو العقد...

مع طوعه حكمي واذا احرمت المملوكة على نفسه بغير السبب كالبسع الزمير والرهبة التسليم
 والاعتناء والكتابة وكل وطني للملكة او اطلاق للملكة وكل وطني للملكة وبطاعة
 الملكة ان لم يكن وطني للملكة لعدم الخرج طنا لا حقيقة ولا حكمي وان تخرجها
 الاثنتين بتعقدن قبة لانه لو تخرجها بعد العقد النكاح طلاقا لم يجمع بين الاثنتين
 فلا تخاف شيئا في المهر وتوسي الاول قبة لانه لو علم ذلك بطل الثانية فخرجت منه
 بينهما لان نكاحا احدهما بطل بغيرين ولا واصل التعقيد لعدم الاولوية والمهر حرج بلا
 مرجح بطل والا لالتفتت مع الجاهل لعدم الفائدة اذا لم يمكن الاحتجاج بواحدة منهما
 للمهر وفوقه عليه بالزام النفقة والكسوة في حقها وجب للمهر كالمعلقة
 وهي التي لها زوج قد اخرج منها ولا يجوز التحريم في الفروج فتعقيد التفرق في طلاقها
 المهر وقالنا لا ندرى الاولوية لا يقضي لها ما شئ في المهر الا ان طلقها لان طلاقها
 فلابد من دعوى الاولوية او اطلاقا ليقضي لها ما وصية ان تقول لا عند القاضي لنا عليه
 المهر وهو لا يبرأنا فتنصط على اخذ نصف المهر فيقضي القاضي وان دعيها في الاولوية
 كل منها بلا شبهة فلهما عام المهرين ان ترضى بغيره فلول لانه استوفى بالزوج فلهما
 منه شئ من نصفه لو قبلت وتوسى سماعتها لان النكاح الاخير باطل غير موجب
 للمهر النكاح الاول صحيح وقد فارقنا الاول قبل الطلاق في نصف المهر ولا يدرى
 لمن هو نصف بينهما وان اختلفا الى سماعتها فان علمنا اني سمعنا بان ايتها
 ارفلانة واثباتها لاني فكل منهما مع مراكمتي والاعلان ان لم يعلم المسمين
 فنصف اى فكل منهما نصف قبل المسمين لانه يتيقن وان لم يسم مراهما
 فلهما حققة واحده نصف المهر كالكلمة في سائر المحرمات في النكاح في المهر
 صحيح نكاح الكتابة المقررة بني فلما جاز ان ذكر الصائبة لانه ان كانت كتابته
 بنيت صا ذكر ما عشنا والافسان ذكر ما نكاحا في المحرمات وكونها نكاحا
 محرم فان المهر لا يمنع من النكاح ونكاح الآلة ولو كانت كتابته او مع طول المحرم
 خلافا لك في غيرها فانه لا يجوز للمسلم ان يتزوج من كتابته ويجوز بطلان بشرط
 عدم طول المحرم والمهر ابطال المحرم القدر على نكاحها بان يكون له المهر والنفقة
 ونكاح المحرم عليها اى لانه لا عكس اى يجوز نكاح الآلة على المحرم ولو كان نكاحا

في نصف المهر ولو قبلت وتوسى سماعتها لان النكاح الاخير باطل غير موجب للمهر النكاح الاول صحيح وقد فارقنا الاول قبل الطلاق في نصف المهر ولا يدرى لمن هو نصف بينهما وان اختلفا الى سماعتها فان علمنا اني سمعنا بان ايتها ارفلانة واثباتها لاني فكل منهما مع مراكمتي والاعلان ان لم يعلم المسمين فنصف اى فكل منهما نصف قبل المسمين لانه يتيقن وان لم يسم مراهما فلهما حققة واحده نصف المهر كالكلمة في سائر المحرمات في النكاح في المهر صحيح نكاح الكتابة المقررة بني فلما جاز ان ذكر الصائبة لانه ان كانت كتابته بنيت صا ذكر ما عشنا والافسان ذكر ما نكاحا في المحرمات وكونها نكاحا محرم فان المهر لا يمنع من النكاح ونكاح الآلة ولو كانت كتابته او مع طول المحرم خلافا لك في غيرها فانه لا يجوز للمسلم ان يتزوج من كتابته ويجوز بطلان بشرط عدم طول المحرم والمهر ابطال المحرم القدر على نكاحها بان يكون له المهر والنفقة ونكاح المحرم عليها اى لانه لا عكس اى يجوز نكاح الآلة على المحرم ولو كان نكاحا

في عدة المحرمة ببقائه النكاح لان في العقد ونكاحه اربع في المهر فقط لا في
 الايجور له اربعة في الرابع وهو انما هو المهر في النكاح فلهذا في النكاح في النكاح
 على العود يمنع الزيادة عليه عند ان تخرج الآلة واحدة ونصفها للعدة
 حبلي في الزنا وله فوله تحت قوله تعالى واصل لكم وراؤكم ولكن لا تطأ قبله
 لنكاحي ما زرع غيره الا اقره المهر ان هذا اذا كان النكاح غير الزاني والمهر اذا كان
 فالنكاح صحيح عند الكل وتحت النفقة عند الكل ويجوز له طهرها عند الكل كذا في النكاح
 ونكاح الموطوءة بمكسب من بان وطهرها ما لا وراؤه فلهذا لم يكن حبلي لان
 في الشبهة ضعف لهذا في شئ من ذلك ما يجوز نفسه وشي لم يول ان يستبرأ بخاصية كماله
 او نكاحا في الموطوءة بخاصية لو لم يرضى له في نكاحها حاز وله ان يطهرها
 في نكاحه فينفق في المحرم فانه اذا تزوج امرأتين لا يملك نكاحا احدهما بان كان
 حر ماله فوان زوجا وشية ويحل له نكاح الاخرى صحيح نكاحه فيحل له نكاح الاخرى
 لان لم يطل في احدهما حقيقة عليها بخلاف البسع لان في البسع اضم الى البسع يكون
 غير البسع شرط القبول للبسع وهو في البسع نفقة تانشر الفاسد فكلما النكاح في
 في المهر طهره فلهما وقالنا في علمي من مراهما فاما احصا للنفقة لانه ما احصا الا في المهر
 لان نكاحه عدة مستند الى اربعة نكاحا لو كانت عدة اوام وله او مكاتبة او
 مشتركة ولان نكاحه عدة مستند الى اربعة نكاحا على اطلاقها ولان نكاحه عدة مستند الى اربعة
 في المشركات قد قال الله تعالى ولا تنكحوا النسكيات حتى يؤمنن وخصائفة خاتمة كركب
 لانكاس لهما فختلف في اربعة صائبة فعند جماعة من الاولاد وانهم بعدوا عن النكاح
 وعند ابي حنيفة ليسوا بعبدة الاولاد وانما يوطأون النكح كنعط اليك الكوفة في نكاح
 قال النكاح في فقه الامام صحيح بالاجماع لانهم لم ينكحوا قبل فلهذا في نكاحه وان كان
 فانه لم يزوج بالاجماع لانهم لم يزوجوا من نكاحه فلهذا في نكاحه وان كان
 بمكسب البسعين لان النكاح محمول على الوطى او يقول هو في موضع النفقة فتساوول
 الوطى في ذكر الزوج والنكاح في تمامه في عدة اربعة للمهر فانه في عدة ثمانية للعدة
 فان طلق المحرم في سنة الرابع طلاقا بانها لم يكن له ان يتزوج اربعة في نفقة
 عدة في عدة خلاف ان في هو نظير نكاح الاثني في عدة الاف ولان نكاحه في عدة

في عدة المحرمة ببقائه النكاح لان في العقد ونكاحه اربع في المهر فقط لا في الايجور له اربعة في الرابع وهو انما هو المهر في النكاح فلهذا في النكاح في النكاح على العود يمنع الزيادة عليه عند ان تخرج الآلة واحدة ونصفها للعدة حبلي في الزنا وله فوله تحت قوله تعالى واصل لكم وراؤكم ولكن لا تطأ قبله لنكاحي ما زرع غيره الا اقره المهر ان هذا اذا كان النكاح غير الزاني والمهر اذا كان فالنكاح صحيح عند الكل وتحت النفقة عند الكل ويجوز له طهرها عند الكل كذا في النكاح ونكاح الموطوءة بمكسب من بان وطهرها ما لا وراؤه فلهذا لم يكن حبلي لان في الشبهة ضعف لهذا في شئ من ذلك ما يجوز نفسه وشي لم يول ان يستبرأ بخاصية كماله او نكاحا في الموطوءة بخاصية لو لم يرضى له في نكاحها حاز وله ان يطهرها في نكاحه فينفق في المحرم فانه اذا تزوج امرأتين لا يملك نكاحا احدهما بان كان حر ماله فوان زوجا وشية ويحل له نكاح الاخرى صحيح نكاحه فيحل له نكاح الاخرى لان لم يطل في احدهما حقيقة عليها بخلاف البسع لان في البسع اضم الى البسع يكون غير البسع شرط القبول للبسع وهو في البسع نفقة تانشر الفاسد فكلما النكاح في في المهر طهره فلهما وقالنا في علمي من مراهما فاما احصا للنفقة لانه ما احصا الا في المهر لان نكاحه عدة مستند الى اربعة نكاحا لو كانت عدة اوام وله او مكاتبة او مشتركة ولان نكاحه عدة مستند الى اربعة نكاحا على اطلاقها ولان نكاحه عدة مستند الى اربعة في المشركات قد قال الله تعالى ولا تنكحوا النسكيات حتى يؤمنن وخصائفة خاتمة كركب لانكاس لهما فختلف في اربعة صائبة فعند جماعة من الاولاد وانهم بعدوا عن النكاح وعند ابي حنيفة ليسوا بعبدة الاولاد وانما يوطأون النكح كنعط اليك الكوفة في نكاح قال النكاح في فقه الامام صحيح بالاجماع لانهم لم ينكحوا قبل فلهذا في نكاحه وان كان فانه لم يزوج بالاجماع لانهم لم يزوجوا من نكاحه فلهذا في نكاحه وان كان بمكسب البسعين لان النكاح محمول على الوطى او يقول هو في موضع النفقة فتساوول الوطى في ذكر الزوج والنكاح في تمامه في عدة اربعة للمهر فانه في عدة ثمانية للعدة فان طلق المحرم في سنة الرابع طلاقا بانها لم يكن له ان يتزوج اربعة في نفقة عدة في عدة خلاف ان في هو نظير نكاح الاثني في عدة الاف ولان نكاحه في عدة

المجلس لان فيها البلوغ ثبت بعدم الرضا لانه لم يثبت بعد الرضا بطلان الرضا
 الا ان سكوت البكر رضا فلا يعتد بالآخر لاجل فضلها وازالة لاسكوت الغلام فلا
 يبطل رضاه بالقيام المستلزم للسكوت والعدم بطلان رضا الشفيعا به عنه فلا ي
 يوغرها لم يثبت بآثار الزوج وهو لم يثبت به لا يقتصر على الجاهل التوضيحي
 هو لا يقتصر عليه كما سياتي في موضوعين الله تعالى الاول في النكاح لا ينصرف في
 مال الصغير فانه للاب ثم لاية ثم لوصيه فانه ثم للعصبة بنصف وهو كمن قبل
 بلا تصرف انما اخرجت من العصبة بالانكاح كالبنت اذا صار عصبة بالاب فلا ولاية
 لها على امرها المجنونة وعن العصبة مع الزوج كالاخت مع البنت حيث لا ولاية لها على
 اخيرها المجنونة على ترتيب الارث اي يقدم الزوج وان سفل ثم الاموال والاب والجد
 وان علمت الام والاخت لا يتم ثم الام والاخت لا يتم ثم الام والاخت لا يتم ثم
 الام والاخت لا يتم ثم الام والاخت لا يتم ثم الام والاخت لا يتم ثم الام والاخت لا يتم
 مع وجود الاب وجب ان لا يوجد زوج الاقرب ترش طحرة وتكليف فلا
 ولاية لعبد صغير مجنون على غيره من اذ الولاية على الغير فرع الولاية على النفس والولاية
 لهم على انفسهم فلا ولاية لهم على غيرهم واسلام من صح مسلمة اداون التزوج
 ولو لم يسل لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا ولاية
 لمسلم على كافر وسبق ان يقال الا ان يكون لمسلمته كافر ولا ولاية له
 الاقرب ثم اي الولي بعد العصبة المذكورة الام ثم الاخت لا يتم ثم الام ثم الاخت لا يتم
 الاقرب الاقرب ثم مولى المولات وهو زوج الاقرب له والى غيره على انه ان جرى
 عليه ان مات قبله لانه ثم السلطان لقوله عليه السلام لا سلطان الاقرب الاقرب
 ثم قاض كمن مشورة اي مكتوب المعطى قبل السلطان ذلك اي تزويج في الاولى
 لها تلا بعد اي يكون للمولى الابعد التزوج بعينه الاقرب غيبة منقطعة فست
 بعضهم ان يكون في بلد لا تصل اليه القوافل في السنة الامة وهو ضيق القدر وقيل
 ادنى مدة السفر في شمس القصر او ليس في السفر في قاعة الاذن وهو
 اختيار القاضي ان على النسخ وسعد من معاذ الموزني عند اسلام البكر في الصدر
 الشريفة القنوي كذا في الكافي وقيل لم ينظر الكافي في طبعه من اختيار الام

قوله ووجز يتصل بالمتبني
 ان العصبه انما تتصل بالنسبة
 السببه على سببه النسبه
 قد يكون انما يتصل به
 خارجة عن التعريف

قوله قد حصلت القدر
 فانما لا ينفك عن القدر
 الوقت باجبا

الامام ثم النسبة الاختصاص حيث قال الله انه اذا كان في موضع لم ينظر فيه او استطاع
 رايه يصون الكفولة في حق فالفينة منقطعة والا فلا لان والاية نظرية ولا نظر في انفا
 ولايته ولا يبطل بوجوه يعني بوجوب الولاية للابعد ازوجها ثم حظر الاقرب ليس له
 ان يخرج لان العقد عقد بولاية تامة وقد حصلت القدر على الام لم يولد منه القصد
 بالخلف اقرب من صغيره او وكيل رجل وامرأة او مولى العبد النكاح لم يثبت له
 منهم عند ابن حنيفة كونه اقرا على الغير الا ان يشترط على النكاح او يدرك الصغير او
 الصغير فيقصد او يقصد الموكل او العبد عند ما يقصد بالاشارة ونقصه صورة ان يدعى
 عند القاضي رجل على الصغير انه زوجها منه واقرالات بين يد القاضي فانه لا ينفك
 بالنكاح لم يأت الرزح بنية ربه على ادعاء بنية ناع الصغير حيث ينكح النكاح
 فيقع عليه البينة او يدرك الصغير فيقصد الرجل الاب فيقصد بالنكاح بخلاف الامة
 فانهم جمعوا ان المولى اذا اقرب نكاحه منه بعد ادعى رجل بكاهما يقصد بكاهما معا
 وبنته لانه موعا لانه تملك نفس الحايية ونقصه بها بخلاف العبد فانه يملك فقط
 كما فرغ غير الولي شرع في الكفوف قال الكفاة هو لغة كونه في نظر خروجه من تعينه
 في النكاح بين رجال والنكاح للزوم النكاح فلا فاعلا لك نسبته في النكاح النكاح
 من سبهم ففرق الكفاة اي بعضهم كمن لبعض والعرب يعني كمن في الكفاة
 قبيلة بقبيلة وليسوا بكفوف قرين والمولى مع النكاح شوابه لك لانهم نكحوا
 على قتال بل الحرب النكاح مولى قال الله تعالى وان الكافرين لا مولى لهم الكفاة
 رجل رجل لا يعبر بينهم ليسوا بكفوف للزوج يعبر ايضا اسلاما فليس بنفسه ليس
 كفولة اي واحدة اي الاسلام وابون فيه لا ياء يعني في كماله ابون في الاسلام
 فهو كفول له بآية في ان التوفيق يقع بالاوين فلا يعبر الا بآية تعبر ايضا حرية تعبد
 معتق ليس كفولا حرية اصله ولا معتق ابو كفول ان ابوين حريين وتعتبر ايضا
 وبانة فليس كفولا الصالحة او بنت صالح وتعتبر ايضا ما لا يكون ابون يكون الكفاة
 للمهر النفقة هو المغفر في الرواية فالعجز عن المخل والنفقة ليس كفوال فقير
 اما المهر فلانه عوض بضعها فلا تدفع له الا بالمرقة قد تعاقبوا بجملة لا بد
 مؤجل عرفوا اما النفقة فلان تؤام لازدواج ودوامه لا ينفك في النكاح قال محمد

قوله ووجز يتصل بالمتبني
 ان العصبه انما تتصل بالنسبة
 السببه على سببه النسبه
 قد يكون انما يتصل به
 خارجة عن التعريف

قوله بيان الكفاة

قوله لم ينظر فيه
 كذا في الكافي
 كذا في الكافي

قوله فلان في كذا الصاحبة
 كذا في الكافي
 كذا في الكافي

قوله في النفقة
 كذا في الكافي
 كذا في الكافي

فول عند ما ينشأ ثمانية
كانها بعين ان نصف الدين ثمانية
جنس حقه ونصف الدين ثمانية
ما شان في ربع ثمانية
يعتبر مجموع الدين وهو ظاهر

وهبت الالف كالمقبوض في غير اوجوبها في وقت الزرع ثم طلقت قبل الدخول لم
يرجع عليها بشئ ايضا او وصل اليه عين كخفة ككثرة ولو قبضت اكثر من نصف ثمانية
وهبت له الباقي ثم طلقت قبل الدخول فعنده يرجع عليها بمائة وعندهما ثمانية ولو
قبضت اقل من النصف ثلثين مثلا لا يرجع بشئ عليها عند ابي حنيفة وعندهما ربع ثمانية
وكذا لو تزوجها على ثلثين بالقبض كالمقبوض ووهبت له نصف او كله قبضته ولا ثم
طلقت قبل الدخول لم يرجع عليها بشئ لان حقه سلاته نصف المقبوض بلا عيب من
جزءها بالطلاق قبل الدخول وقد وصل اليه ثمانية مما تبين فكل ما هو عيب المهر لم
مقبوضه لكل حال فلا يرجع بشئ عليها بالطلاق لان لا يخرجها من مقامها او لا يزوج
عليها او يكرها على الف ان اقام بها وعلى الفين ان اخرجها في اي وقت كان
على ان لا يخرجها او لا يزوجها عليها واما ان اخرجها بالطلاق او اقام بها في غير
فلكل الالف الا في المثل الالف في صورة الوفاء ومهر المثل في صورة عدمه للملاق
المتسمى للمهر فقدم ضمانا كالمهر المثل في عدمه فلا يكرها في دفعه فعنده فوائده
رضاها بالالف فيكمل مهر مثلها به عند ابي حنيفة فعنده النصف الاول فيخرج الا الثاني
وعندهما الشرطان صحيحان وعند فراسد ان لكن لا يزوج المهر في المسئلة الا في
وهي قوله بالطلاق اقام فاته اذا اخرجها وجب مهر المثل لكنه اذا كان اكثر من الفين
لم يجب الزيادة ان كان اقل من الالف في الالف لا يفتق شئ لانها قد اقام على ان المهر
لا يزوج على الفين ولا يقص من الف في هذه العدة او هذه العدة واحد او كس
اي اقل قيمة من المهر حكم مهر المثل اي جعل مهر المثل حكما فان كان اقل من مهر
فلكلها الا وكس ان كان اكثر من مهرها فلكلها الاربع وان كان بينهما فلكلها مهر المثل وهذا
عند ابي حنيفة وعندهما لم يزوجها الا وكس في ذلك كلة فان طلقت قبل وطئ فنصف كس
اي فلكلها نصف الا وكس في ذلك كلة الاجماع امر عمن واحد من مهرها العدة ان
ساوى عشرة والاكمل لها العشرة وذكره الزلقين شرط البكارة ووجه ثانيا انه الكس
اي كل المهر والامة بشرط صحها فرس وثوب عروى وان لم يبايع في وصفه ويكمل
ومعوزون بين جنس نصفه ونزوم الوسط او قيمة وان يبيها اي نصفه ايضا اي كما
بين جنس فالحقوق اي للامام هو ويخرج النكاح الفاسد بالطوى الحلو مهر المثل

وان اعطى نكاحا على المهر على ان يكون فاداه
بكونه من الزاوية وعلى من كان فاداه
بخلافه او اعطى ما لا يملكه كجدة
ان يزوجها او اعطى ما لا يملكه كجدة
على من كان الامام فليدبر الدين في
حيث قد ايد الامام فليدبر الدين في
مكان الصدوقين

ان يزوجها او اعطى ما لا يملكه كجدة
على من كان الامام فليدبر الدين في
حيث قد ايد الامام فليدبر الدين في
مكان الصدوقين

المثل يعني ان مهر المثل في النكاح الفاسد يجب الطوى لان المهر انما يوجب في مستيقاضه
البضع الا في العقد والاباحية لوجود المانع من صحته وهو الحرة فان طلقها انما اوجبت
مقام الطوى للمهر منه ولا يمكن مع الحرة ولهذا لا يجب حرة المصاهرة ولا العدة ولا
منها حرة بغير مهر فمما جبه قبل البس لك بعد الدخول الا في حرة المصاهرة في البيع
الفاسد بعد القبض ولا يزوج على المسمى ان زاد مهر مثلها على المسمى لم يعتبر الزيادة
عليه رضاها بما جادونها وان كان اقل من المسمى وجب مهر المثل لعدم صحة التسمية بحكم
البيع لانه لا يتقوم في نفسه فيقدر به القيمة وان لم يكن المهر مسمى او كان مجردا وجب
بالفا ما بلغ اتفاقا ذكره الزلقين والعدة تحت الحاقا للشبهة بالحقيقة في موضع اوجبا
وتخرجنا عن شبهة النسب بانه اذا تزوج وقت التقوى فلا اثر للوطان الصحيح
لانما يجب اعتبار شبهة النكاح ورفعها بالتقوى والتثبت لانه مما يجب في ثبوت
احياء للمولود فيثبت على الثابت فوجه تعقده النسب من الطوى فان كان وقت الطوى
الى وقت الوضع ستة اشهر يثبت وان كان اقل لا يثبت عند ابي حنيفة والى
يوسف معتبر وقت النكاح كما في النكاح الصحيح ومهر مثلها في سطلان الفقهاء
مهر مثلها اي مهر امرأه تماثلها في قوم سبها لان الامان في جنس لم يوجب في
انما تعرف بالنظر في قيمة جنس لا يعرف بها الا ان يكون في قوم سبها كان يكون بنت عمتها
وبين ما فيه لما نكح بقوله سبها واما لا ولا عقلا وديانة وبلدا بان يكون له
واحد وعشر او كس او ثبوت وعقد ذكره في الهدية وتعلما وادبا وكما اخلق في
هذه المسئلة الزلقين وفي التقوى بشرط ان يكون النكاح قبل المهر جليدين او جلا او من
ولفظ الشهادة فان لم يوجد له في القول للزوج بيمينه فان لم يوجد فمن الاجاب
اي ان لم يوجد في قبيلة اسبها في مهر مثلها يعقب مهر مثلها في الاجاب في قبيلة في مثل
قبيلة اسبها صح ضمان الوتاه مهرها لانه في اهل الاثر لم يضافه الى قبيلة فصح
وكو كانت صفة لانه جعل نفسه عينا والزوج غارم انما قاله فقالوا لم يزوجها او كس
صغيره فطالب المهر بالكل ولتبها فليزوم كونها طالبا ومطالبا لكن لا في هذا
الوجه لان حقوق العقد هي راجعة الى الميسل والولى سفره ومعه خلاف البيع
فان لا يباع مال الصغير يجوز ان يضمن الثمن لان الحقوق راجعة الى العاقلة وطالبا

ان يزوجها او اعطى ما لا يملكه كجدة
على من كان الامام فليدبر الدين في
حيث قد ايد الامام فليدبر الدين في
مكان الصدوقين

ان يزوجها او اعطى ما لا يملكه كجدة
على من كان الامام فليدبر الدين في
حيث قد ايد الامام فليدبر الدين في
مكان الصدوقين

ان يزوجها او اعطى ما لا يملكه كجدة
على من كان الامام فليدبر الدين في
حيث قد ايد الامام فليدبر الدين في
مكان الصدوقين

المملك فكان اعرف بحجة التملك كما لو انك املكك اصلا وكما اذا قال ودعيتك هذا
الشي فقلت بل وجهته الى لان الطائفة لا تملك الا اذا امكنها ان تملكها وتخرج والملك
انه سيجي في سقاط الواسعة فتمت الا فيما تملك للاكل فان الطعام للملك ولا يملك غيره
والملك المشوي يكون من ارجال لان الطعام يملكه فالقول فيه قوله فاما سائر الاموال
فقد يكون مهورا وقد يكون هدية فاللهيب خطبت بنت رجل وبعث اليها شيئا ولم
يزوجها ابوها فما بعثت لغيره فاما ما بعثت فاما وان تغير ما استقال لانه لم يملكه
فوقبل الى الملك فلا يلزم في مقابلة ما استقصى في حاله شي او فمجة كما كانه معاوضة
ولم يتم فجازا لا تسره او كذا اكل باعته هدية فهو موقوفون اليها كذا المستهلك لان فيه
معنى الهبة رجل زوج ابنته جهرا فماتت فزوج ابوها ان كان قد وقع اليها في الجاهلية
وان لم يهرس لها وانما اخرجها فاما القول قول الزوج وعلى الاب البينة لان الطائفة
للزوج لان في الطائفة ان الاب اذا زوج ابنته يزوج اليها بغير التملك والبينة الصحيحة
في ذلك ان يشهد عند التسليم الى البنت اني انا اعطيت هذه الكسوة ابنتي عارية
او بكتف من مملوكة ونشهد بنية على قرا ان جميع ما في هذه الكسوة ملك الذي
عاريه منه في يد كذا لكون هذا يصح للقضا لا لا احتياط لوجوب ان يشترى هذه الكسوة
في حاله الصغر فهذا الاقرار لا يصح لانها بينة وبين الكسوة والاحتياط ان يشترى
ما في هذه الكسوة بمن مملوكة ان البنت تشترى الكسوة كذا في العمارة كذا ومن وقية
او جري جرية كذا في الرخوت بمينة او دم او نحوهما او بملامه من يملك في المهر فقول
الكنوعة وفي كل منهما يرجع الى اعتقادهم فهو الى حال ان الكسوة في هذه
الصورة فبان عندهم موطنت او طلفت قبله اي قبل الوطى او مات الزوج عنها فلا
مهر لها اي الكسوة لا يجب لها هذا عند اي صيغة هو قوله في الخبرين اما
في الخبرين فله مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها والمتعة ان طلقها قبل الدخول
بها وقول ان شي ايضا وقال فله مهر مثلها في الخبرين ايضا لان الخطاب عام
والكسوة لم يشع بغيره لانها ان اهل الحرب غير ملزمة من احكام الاسلام ولا لاية الزام
منقطعة لتباين الدارين بخلاف بل الذمة فان احكام الاسلام جارية عليهم والى
حينئذ ان المهر هو اللذات والاكاف غير فاطت بخلاف سائر الاحكام فله الكسوة لانا

في قوله انك املكك اصلا وكما اذا قال ودعيتك هذا

فوقد علم ان البينة فكل ما كان لا يملك

انما هي احكام اسلام جارية عليهم

لان امرئ ان نكره لم يدينون ولم يجب له مهر كما ذكر وان كرها او خيرة من غير
او لم احد من قبلها هو الذي للمهر وفي غير المعين قيمة المهر فيها اي في المهر في الكسوة
المستخرجة من مهر المثل اي الحرة لان المهر عندهم مثل كحل عندهم فلا يملك
فما كان البينة يكون عارضا في مهر المثل عارضا في المهر المثل عارضا في المهر المثل
فما كان البينة لا يكون عارضا في مهر المثل عارضا في المهر المثل عارضا في المهر المثل
الرفيق والكافرة وقف كسوة الفتي الرفيق هو المملوك كذا او بغيره
الفتي هو المملوك كذا والمكاتب المدة ام الولد والامة باذن المولى متعلق
بقوله وقف هذه العباد حسن في عارضا في المهر المثل عارضا في المهر المثل عارضا في المهر المثل
لكنه موقوف ان اجاز اي لمولى فقه اي الكسوة وان رد بطل فان كسوة
اي الاذن فالمرء النفقة عليهم اي على الفتي غيره وقوله بغيره اي
المهر المثل نفقة لغيره كذا استيفاء والمهر على الفتي بغيره ان كان المهر
الاذن فان كان به اي الاذن تعلق المهر بغيره اي الفتي وقوله لغيره
فان ذمة ضعيفة فلو لم يتعلق بغيره لم تهرت بخلاف اذا تزوجت بلا اذن
ودخل بها حيث لا يلزم به بل لجلال بعد الفتي كما اذا تزوجت الدين باذنه فباعت
فته اي المهر مرة فان لم ينفق بغيره لم يبيع ثانيا بل طوبى بغيره بعد الفتي
لان بيع جميع المهر وبيع فيها اي النفقة مرارا لانها تجس ساعة في عدة
فان يقع البيع لجميع هذا اذا تزوج العبد حرة واما اذا تزوج المولى بغيره
المستخرجة فيه ثم قال يجب المهر لم ينفق لان وجوبه في الشراء وشره وقال
لا يجب كسوة وجوب المولى على عده لا اقتضاة اي بالاعلى عليه قول فقول
الفتي ان الفتي المفيد لوجوب المهر لا يتناول العبد هو قوله في اصل كسوة
وذكر ان يتبعوا بما اموالكم فان هذا فحقا لا يارب الاموال والعبد ليس بما لك لئلا
والاخر ان كسوة البنت تبيعان في مهر والنفقة لانها لا يملكها المولى
في ملكه اليك مع بقا الكسوة والتدبير وبكسوة عطف على قوله بغيره
بعد فضل كسوة من التجارة فان دينها مقدم على مهرها ان ثبت المهر
بأقر المولى وان ثبت بالبينة تساوى المرأة القوم من مهرها كذا في النفقة

فقد علم ان البينة فكل ما كان لا يملك

انما هي احكام اسلام جارية عليهم

انما هي احكام اسلام جارية عليهم

قوله اي قول المولى لعبد الذي تزوج بلا اذنه بطلاق اجاره لان الطلاق اخرج
لا يكون الا بغير صحيح فكلوا اجاره لا تكون بطلاقها او فارقها اي لا يكون اجاره
لا حتى لها الرزق لان رزقها العقد فصار كسيرة طلاقا ومفارقة وهو ليس بجال
العبد او هو مولى كان الحمل عليه في قول الاذن للعبد النكاح يتناول النكاح
ايضا اي كما يتناول الصحيح هذا عند ابن حنيفة وقال الا انشاؤا الفاسد ونحوه
الحمل انظر من ايم من ذكر الاول بقوله فيسابع كراهه ان وكسرها يعني اذا تزوج
امرؤ نكاحا فاسدا او دخل بها الزوج عنده في الحال فيسابع فيه عند ابن حنيفة
الا بعد العقد وذكر الثاني بقوله ولو نكحها ثانيا او اخرى بعد ولو صحها وقف على
الاولى يعني اذا تزوج امرؤ نكاحا فاسدا او دخل بها يثربها الاذن عند ابن حنيفة
حتى لو نكحها ثانيا او اخرى بعد ما صححها صح عندهما ولم يصح عنده بل وقف
على الاول تزوج عبد الله ذونا عد بنو صالح وسأوت امرأه غمارة اي غمارة العبد
في مهر مثلها الاصح النكاح فلانة يثنى على ملك الرقبة فيجوز تحصيلها الا ان المهر
فلانة لم يملكها سببا مرد لا هو صحة النكاح لانه غير مشروع بلامر من مثل هذه
الصورة ولو تزوج المولى على الكفر من مهر مثلها فالزواج باطل بعد استيفاء الغمارة
لانه يصح مع دين المهر في تزوج امته لا يجزى له التوبة او من يجزى منها ومن
زوجها ولا يجزى منها مصدر بوائه من لا يزوج له اي يثبت له مهر المولى
وان لم يزوج له مهر الا لسند التوبة لتمكنه منها واول ما يجب فتحه اي الجارية
بولاها وانما لم يجب له المولى اقوى من حق الزوج لانه يملك امرأها ومناقبها
بجمل الزوج ولو وجب التوبة لبطل عقد في الاجماع من الزوج في الوطى لا بطل
بالاجتماع او بطلما الزوج ان طفر بها لكن يجب بها اي التوبة بالنفقة
على الزوج لان ذلك جزاء الاغتصاب ووجه الرجوع بعد اي ان اراد طفر
بغير التوبة فذلك لان عقد النكاح لا يفسد بها كما لا يفسد بالنكاح وسقطت
النفقة اي الرجوع كما امر بها جزاء الاغتصاب فاذا زال سقطت ولو فسد
بلا اجمل لا اي لو فسد المولى بلا اجمل بعد التوبة لانه سقطت ولو فسد
الزوج قوله جبار عبد الله على النكاح يعني الاجبار بها نكاحا فاسدا

هذا هو المهر المسمى
بمهر المهر المسمى
بمهر المهر المسمى

عليها بلا رضاهما وعقدان في الاضمار في العبد موروثية غير صنفه اي يورث
وانما جاز لانه مملوكه رقبته وذا وملكك عليه كل غرق فيه صيانة ملكه وسقط
الامر بقتله اي المولى امته قبل الوطى متعلق بالقتل هذا عند ابن حنيفة قال
لا يسطر اعتبارا بغيره حنيفة انما قال المقتول ميتا جله لا يرضى ان يكون
انما لم يفسد وعقد قبل تفرقه بوصول الزوج اليها فلا يجزى شيئا في قوله المولى
على الوطى وفيه شبهة المشرك في المهر واعتقها قبل الدخول فاحسب الفوقه او
غيرها بموضع لا يفسد اليها الزوج والقتل جعل النكاح في حكم المهر حتى وجب
القتل من البتة ولو كان في الارث كذا في الهبة والكناف وغيرهما وقال صدر الشريعة
لانه على بالقتل اقل المهر فجزى بغيره ان يقول فيه بحت لان عقد المهر لو كان
مهر المولى في الارث لكانت كونه فائدا لزم ان لا يفسد المهر اذا فسد بعد الدخول قد قال
هذا وانما قال قبل الوطى لان بعد الوطى المهر اوجب للصوتين لا اي بسقط المهر
بقول المرأة نفقا قبله اي قبل الوطى فلا فارق هو يقول فوات المهر قبل النكاح
فيقول البطل كقتل المولى امته وانما ان جناية المهر على نفسه غير معتبرة في حكم
الدنيا ولهذا اذا قتل نفي غيبيل ويصل عليه ولله اي المولى الاذن في المولى الدلالة
لانه منع من حرته ولو لم يزوج مولا تزوجت امه ومكاتبه وكذا ماله وامه وكذا
ولو كانت تحت حره مولا كان النكاح بفساد او الا فان كانت تحت العبد لم يجز
ازفادها فادعها للعقد يكون حره فاشا للعبد كانت تحت الحر ففوق خلاف ان في
نكح عبد بلا اذن فعقد النكاح وكذا الزوج فاجاز المشرك في كراهية النهاية كذا
الامة اذا تزوجت نفسها بلا اذن مولا ثم عرفت نفقا كما صرح لانها في العبد
وامتناع النفقة للمولى وقوله ان يفسد امرأها لان النكاح نفقة ولو عرفت
النفقة لم يفسد عليها ملك فلم يوجب شيئا فلا يثبت كونه تحت زوجة ولو عرفت
اي الزوج الامة قبله اي قبل العقد فاعلم ان كان ازيد من مهر مثلها لم
اي المولى او وطى بعد اي بعد العقد فلهما اي المهر حتى اذا تزوجت بلا اذنه على
الف مهر مثلها لانه مثله فحل ما زوجها ثم اعقدها سببا فافاد المولى لانه استوفى
منفعة مملوكه لم يوجب البطله وان لم يفسد بها حتى لا يفسد فالحمل لانه استوفى

هذا هو المهر المسمى
بمهر المهر المسمى
بمهر المهر المسمى

ان يقول في المهر المسمى
بمهر المهر المسمى
بمهر المهر المسمى

منفعة مملوكة لها فوجب لها البذل لها اعلم ان من لا يملك اخي في العبد يملك تزويجه
 بخلاف الامة لان الحق والوفا في النكاح والوصي في النكاح المملوك يملك تزويجه
 الامة لا العبد المملوك والوصي المملوك يملك تزويجه في النكاح المملوك يملك تزويجه
 تزويجه في النكاح المملوك يملك تزويجه في النكاح المملوك يملك تزويجه في النكاح المملوك يملك تزويجه
 ولا قيمة الولد سواء ادعى الاب شبهة او لا قيمة الاب في النكاح المملوك يملك تزويجه
 في ملك الاب في وقت العلوق الى وقت الدخول لان الملك انما يملك بطريق الاستناد
 الى وقت العلوق في وقت قيام ولادة التملك في وقت العلوق الى وقت الدخول لان
 لان كل ولادة تملك في الاب عند الحاجة الى صيانة نفقته على الصلوة والصلوات
 وملك لابيك ولادة في وقت فوجت صوغ الفساح على الابن وادان ملكك جارية
 ففعل الاستيلاء لانه اذا ضاع الملك لغيره او اذ ملكك بها غرم قيمتها لانه ان كانت
 بكامله لانه ليست في وقت النكاح ولا بعد الاجرة على ان يعطى اباه في وقت الدخول
 الحاجة او حينئذ التملك لعدم الغرم او حينئذ القيمة صيانة لمال الولد لم يبعه لان
 الوفا في وقت في ملكه لم يبعه في وقت الولد لانه انما يملك في وقت الدخول لان
 وكذا اي كالات الجدة في الاحكام المذكورة بعد موت اي من الاب ولو زوجها اي
 جارية اباه فتولدت منه لم تنظم ولده لان انتقالها الى ملك الاب صيانة مائة
 وقد صار موصيا بغيره فلا حاجة اليه ويجب له ان لا يملك الكفاية من القيمة لعدم ملكه في وقت
 وولد باخر لان اخاه ملكه فعق عليه خرة قالت لمولى زوجها اعتقه عنى بالحق
 في النكاح وكذا لو قال جل تحت امة لولاء اعتقه عنى بالحق فعق عليه خرة لامة
 وفي النكاح لم يقط في مسئلة الاول المهر كالحالة وجوبه على عبد ولو كسقط في الثانية
 وعند زوال الف النكاح لعدم الملك وتحقيق الحلال ان البدل اذا ذكر ثبت ملكه لامة
 عند زوال الف كالت بعتني بكذا ثم اعتقه مني فقول لمولى اعتقت بمنزلة قوله
 بعتني منك واعتقه عنك فاذا ثبت ملكك اقتضا في النكاح فزوال الف يملك بالحق
 فلا يثبت الملك فلا يثبت النكاح عند تمام حقيقة في الاصول والام لا يملك ويقع في
 الفانها ان نوت لكونها معتقة ولو تركت خرة البدل اي تقول الف لم ينفذ
 النكاح لعدم الملك والولاء لانه لانه المعتق ينفذ عند اني حصة محمد ثم لما خرج عن ملكه

بموجب ما ذكره في النكاح المملوك
 في وقت الدخول لان الملك انما يملك بطريق الاستناد
 الى وقت العلوق في وقت قيام ولادة التملك في وقت العلوق الى وقت الدخول لان

في ملك الاب في وقت العلوق الى وقت الدخول لان الملك انما يملك بطريق الاستناد
 الى وقت العلوق في وقت قيام ولادة التملك في وقت العلوق الى وقت الدخول لان

في ملك الاب في وقت العلوق الى وقت الدخول لان الملك انما يملك بطريق الاستناد
 الى وقت العلوق في وقت قيام ولادة التملك في وقت العلوق الى وقت الدخول لان

الاول
 والامة

كان الرقيق شرعي نكاح الكافر فقال اسم المهر جان بسلام او فدية كافر عقيد
 ذلك او اعليه لو كان اي المهر جان بسلام او فدية كافر عقيد
 اي عرض امر بهما النكاح والكفر فرق بينهما لعدم النكاحية في المهر جان بسلام او فدية كافر عقيد
 يستوي فيه الابداء والبقاء فجلا ما تم بغير فدية احد بهما لا الى الفدية او بغير فدية احد بهما
 لا يملك حق الا لولد المهر لانه حكم الاسلام والبعض فيه لامة الزنا بخلاف اذا سلم
 لان الاسلام يعلم لا يبيع الولد يبيع غير الابوين ومن كان احد بهما مسلما فالولد
 مسلم او كتابيا والآخر جوسا فهو كتابي لامة انظر في هذا اذا لم يختلف الا في كان
 في دار الاسلام او في دار الحرب او كان الصغير في دار الاسلام واسلم الولد في دار الحرب لامة
 في اهل دار الاسلام حكما واما اذا كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فحكم لا ينفذ
 ولده ولا يكون مسلما ولا يملك ان يجعل الولد في اهل دار الحرب بخلاف العكس كره
 الرقيق والجوسي ومنه كالقوسي وسائر يمل الشك شر في الكتاب في قوله في وقت
 دعوى الزنا تملك في حصة ويجوز نكاح نسائه لمسلمين مكان الجوسي شر في وقت
 بينهما ولد يكون كتابيا يتبع في اسلام احد الزوجين الجوسيين او لامة الكتابية
 يعرض الاسلام على الآخر فان سلم فرائى والا فرق بينهما بعد الالباء هذا الحسن في قول
 انكسر الاسلام احد الزوجين يعرض الاسلام على الآخر لامة يستقيم في الجوسيين او لامة
 احد بهما مطلقا يفرق بينهما بعد الالباء واما اذا كانا كتابيين فان ثبت يفرق بينهما
 الاسلام ان سلم لم يفرق بينهما بعد الالباء واما اذا كانا كتابيين فان ثبت يفرق بينهما
 جوسي في سلم لم يفرق بينهما واما اذا كانا مطلقين لامة يعنى اذا فرق الا في بينهما فان كان
 الالباء في طرف الرجل كان التفريق طلاق وان كان في طرف المهر كان مطلقا لا طلاقا
 الطلاق في الرجال لا النساء ولا يفسد في هذا في بابها في المهر لامة فان في وقت
 فقت المبدل قبل نكاح البدل فاشبه الرقة المطاوعة وان في صورة الالباء الزوج فان
 كانت مطاوعة فلهما كل المهر والاقتضا لان التفريق بين طلاق قبل الدخول ولو كان
 ذلك اي اسلام احد الجوسيين او لامة الكتابية في وقت الحرب لم يفسد في وقت
 مطلقا قبل اسلام الآخر لان الاسلام ليس بشا للفرقة وعرض الاسلام مفسد في وقت
 ولا بد في الفرقة دفعا للف وفانما شرطها وبعض الجوسيين في تمام الكتابية في وقت

في ملك الاب في وقت العلوق الى وقت الدخول لان الملك انما يملك بطريق الاستناد
 الى وقت العلوق في وقت قيام ولادة التملك في وقت العلوق الى وقت الدخول لان

في ملك الاب في وقت العلوق الى وقت الدخول لان الملك انما يملك بطريق الاستناد
 الى وقت العلوق في وقت قيام ولادة التملك في وقت العلوق الى وقت الدخول لان

[illegible][illegible]

فصل في الفاء الى الطلاق
 ابو يوسف قال ان الفاء وقعت
 بتلك احدى الزوجين صاحبة
 الدارين فثبت الطلاق
 لا يشترط ان يكون
 لان الطلاق قبل الفاء
 بقيام العقد المحدث على
 واني

فصل في الفاء الى الطلاق
 فلو كانت الفاء في
 قول الزوجين
 فثبت الطلاق
 لان الفاء
 لا يشترط
 واني

فصل في الفاء الى الطلاق
 فلو كانت الفاء في
 قول الزوجين
 فثبت الطلاق
 لان الفاء
 لا يشترط
 واني

واغلام يقع طلاقهم لعدم التيميم والعقل فيهم اذا ملك احد منهما الى احد الزوجين الا
 كله او بعضه بطل النكاح لان الملكية تنافي ابتداء النكاح فتمنع بقاءه ولو حررت
 اى المرأة زوجها ملكا لم يملك من ملكته فطلاقها من العود وخرجت للحرية من دار الزوج
 تسلمة ثم خرج زوجها بسلام فطلقها في عودها الفاء الى الطلاق لا يعود يوسف
 اى الى يقع الطلاق في السنتين وواقعة الى الطلاق محذرة فيها واعتبار الطلاق
 والمراد بالطلاق الحرة اى جميع طلاقها ثلثة حركات كان زوجها او عبدا
 وطلاق الاثنتين حركات كان زوجها او عبدا ويقع الطلاق بلفظ العتيق بلام
 عكس معنى اذا قال لامرأة اعتقتك تطلق اذ انوى ودل عليه الحال اذا قال لامرأة
 طاعتك التعتق لان ارادة الملك اقوى في العتيق لبيت الاولى لازمة للثانية فلا يصح
 استغناء الثانية لاولى ويقع العكس الله اعلم **باب ايقاع الطلاق** الطلاق
 نوعان صحيح وكفاية ايجز عند الاصوليين كظهور المراد منه ظهوره استباحا صارت كسوق
 المراد بحيث يسبق الى فهم السامع مجرد السماع حقيقة كما هو في اقرىة اى لفظ
 لم يستعمل الا في طاعتك انت طالق ومطلقة وطلاق قال الشاعر فانت طالق
 والطلاق عزيمة فان هذا اللفظ ظاهرا يستعمل في الطلاق ويقع به ما يخرج احد
 اما قوله انت طالق فلما قال في الهادة انه نعت فخرجت قبل لثني طالق والثلث
 طالق فلا يعمل قوله لانه خبر وذكر الطلاق وذكر الطلاق بوصفه المراد الطلاق هو
 تطليق العود الذي يكون نعت لمصدر مخوف وخبر طلاقا ثلثا ونوعا قال صاحب
 النسخ ان قوله انت طالق يدل على الطلاق الذي هو وصف المرأة لفة ودل على
 التطليق الذي هو وصف الرجل اقتضا فالذي هو وصف المرأة لا يقع فيه نية الثلث
 لانه غير متعود في انه وانما المتعود في التطليق حقيقة باعتبار توعده يتعود لازما
 الذي هو وصف المرأة فلا يقع فيه نية الثلث اما الذي هو وصف الرجل فلا يقع فيه
 نية الثلث ايضا لانه ثابت اقتضا ونية صاحب التطليق بما لا يرد عليه فيظهر ان
 قول الزليعي قول صاحب الهادة انه نعت فخرجت فليس يقيم لان الكلام في الطلاق المراد
 لا يقيم فليسا مل وام البوق فلانها للاخبار لفة وانما نقلها الى الاء
 لكنه لم يسطر في الاخبار بلكية لانه في جميع اوضاعه غير المعاني للقبول حتى ختم

فصل في الفاء الى الطلاق
 فلو كانت الفاء في
 قول الزوجين
 فثبت الطلاق
 لان الفاء
 لا يشترط
 واني

فصل في الفاء الى الطلاق
 فلو كانت الفاء في
 قول الزوجين
 فثبت الطلاق
 لان الفاء
 لا يشترط
 واني

فصل في الفاء الى الطلاق
 فلو كانت الفاء في
 قول الزوجين
 فثبت الطلاق
 لان الفاء
 لا يشترط
 واني

اختار للاثان الفاعلان على ثبوت معانيهما في الحال كالفاظ الى ما فاد قال فافك
 وهو في اللغة للاخبار حيث يكون المراد موصوفه في الحال فيثبت الشرع للابحار في جهة
 المستكمل اقتضا ليصح به الكلام فيكون الطلاق ثابتا اقتضا فلا يقع فيه نية الثلث
 او لا عموم لمقتضى لان نية الثلث انما يقع بطريق المحال فيكون الثلث احدا اعتبارا
 والاصح نية المحال لان اللفظ كنية التخصيص رجعي لقوله الى الطلاق من كان
 بمعه او تسريحا من وقوله الى الله كل بمعه وهو الرجعة مطلقا اى سواء نوى
 باينا او كثر منه او لم ينو شيئا لانه ظاهر المراد فتعلق الحكم بعين الكلام قام مقام
 في مقتضى النية ونية الابانة قصدت بغير علة لان رجع بانقضاء العود فيلغو قصد
 كما اذا لم يرد طبع الصلوة عليه وهو نية الثلث تغيير مقتضى اللفظ كنيته
 فيلغو ولا يجمع الى الطلاق الرجعي لان الصلوة اى الى الصلوة ولا يرضى من صحت
 في نية الوفاق ديانة بمعنى اذا قال انت طالق ونوى الطلاق غير وفاق لم يصح
 لانه خلاف الظاهر المراد كالتقاضي لا لجل لها ان تملكه او تمتع منه لكن او شره شيئا به
 عدل عند ذلك لكن يعتبر نية بينة بين الله كما ولو خرج به الى انت طالق غير وفاق
 ختم مطلقا اى لم يقع في القضاء ايضا لان خرج بما يحتمل اللفظ فيه قصد ديانة
 وقصد وفي نية العمل في الصلوة لادانة ولا اقتضا لانه رفع لقب المرأة غير
 مقيد بالعمل كذا اى في ذكر في الصلوة ونوع الطلاق ثلث الطلاق او طالق الطلاق
 او طالق طلاقا او طالق تطليقة لكن يقع بها اى به الصلوة ووجه ان
 لم ينو نوى احد كما مر انه ظاهر المراد او نيتين كما مر انه غير محض فليسا وكذا
 وان نوى عام العود وهو ثلث في الحرة والثنان في الامتزوج كما تقرر في اصول
 ان لفظ المصدر غير لازم على العود والثلث واحد اعتبارا لكونه عام كمنسوخ
 الثنات في معنى الالة وانما في الحرة عود محض فلا يقع فيه نية ان ضا الى طلاق
 اليها اى المرأة وقال انت طالق مثلا او الى يعتبر به خبرا كالرقة لقوله تعالى
 فخر رقة والعنف لقوله تعالى فطقت عناقهم لها فاضويين والرجع يقال
 بملك الرجوع والبدن والرجوع لقوله عليه السلام لعن الله لفرج فلان
 السرح والوجه يقال بوجه العرب والرجع يقال فلان رأس القوم ارمال

لا انه اضاف الطلاق الى وقت لم يكن مأكلا فيه فلما كان اذا قال له انت طالق قبل
 اخلق او قبل ان تخلق او طلقك انما سمي توابعه كما اذا قال انت حر قبل ان
 تسترك وانت حر لم يفسد بغيره اليوم حيث ينعقد عليه ولا يراه له حرية قبل ملكه
 الا ان قال العبد انك عتقك لم يفسد بغيره انما سمي توابعه كما اذا قال انت طالق وان
 لم يكن قبل سمي وقع الا ان لم يفسد بغيره انما سمي توابعه ولا يمكن ان يفسد بغيره
 طلاق نفسه لان طلاق غيره لا يفسد بغيره في نفسه الا ان لا يفسد بغيره على الكسار
 فتعين الا ان في الحال قال انت طالق قبل موتي بشهرين او اكثر وما قبل في
 شهرين لم يفسد لان شرطه وان مات بعد طلقك لوجود شرطه ولا مات
 له لان العتق في شهرين بشان شخص كذا في الخبر من شرطه المانع الضيق قال
 انت طالق لم يفسد او سمي لم يفسد او سمي لم يفسد او سمي لم يفسد او سمي لم يفسد
 اضاف الطلاق الى زمان حاله في التطبيق وقد جرح من سمي في وقت
 لكونه في ظرف الزمان وما ايضا سمي فيه ولو قال انت طالق ان لم يفسد الا ان
 لا يفسد بالسكن بل عتق النكاح في موت واحد من الزوجين قبل ان يفسد طلاق
 قبيل الموت لان شرطه يتحقق واذا اذنا بالامانة كان عتق من عند من وقت
 حكمها وان نوى الوقت او شرطه فذلك الاحتمال للفظ كلامها وفي قوله انت
 طالق لم يفسد انما سمي لم يفسد لان طلاق لا يفسد بغيره انما سمي لم يفسد لان طلاق
 ان يقع شيان ان كانت مضمولا بها وهو قول زفر لانه اضاف الطلاق الى زمان حال
 في التطبيق وقد جرح من كان قبلها وهو ان يستعالي بالطلاق قبل ان يقع منه
 وجه الاحتجاج ان زمان الزجر اخل في اليمين وهو المقصود ولا يمكن تحقيره الا في
 ذلك القدر غير اليمين اصل الخلاف في خلاف اليمين في الشك بكونه في وقت
 شيان انما سمي لم يفسد وفي قوله انت طالق يوم تخرجك من بيتك لم يفسد
 جلا الامر بعد اعلم ان اليوم قرن بفعل متعدي او كذا اذا قرن بفعل غير
 متعدي لم يفسد الوقت لان ظرف الزمان اذا تعاقب بالفعل بلا فظ فيكون
 كقوله صمت السنة بخلاف صمت في السنة فاذا كان الفعل متعديا لا يفسد بغيره
 متعديا او باليوم ان كان غير متعدي كقوله طلاق كان لم يفسد بغيره

لا انه اضاف الطلاق الى وقت لم يكن مأكلا فيه فلما كان اذا قال له انت طالق قبل
 اخلق او قبل ان تخلق او طلقك انما سمي توابعه كما اذا قال انت حر قبل ان
 تسترك وانت حر لم يفسد بغيره اليوم حيث ينعقد عليه ولا يراه له حرية قبل ملكه
 الا ان قال العبد انك عتقك لم يفسد بغيره انما سمي توابعه كما اذا قال انت طالق وان
 لم يكن قبل سمي وقع الا ان لم يفسد بغيره انما سمي توابعه ولا يمكن ان يفسد بغيره
 طلاق نفسه لان طلاق غيره لا يفسد بغيره في نفسه الا ان لا يفسد بغيره على الكسار
 فتعين الا ان في الحال قال انت طالق قبل موتي بشهرين او اكثر وما قبل في
 شهرين لم يفسد لان شرطه وان مات بعد طلقك لوجود شرطه ولا مات
 له لان العتق في شهرين بشان شخص كذا في الخبر من شرطه المانع الضيق قال
 انت طالق لم يفسد او سمي لم يفسد او سمي لم يفسد او سمي لم يفسد او سمي لم يفسد
 اضاف الطلاق الى زمان حاله في التطبيق وقد جرح من سمي في وقت
 لكونه في ظرف الزمان وما ايضا سمي فيه ولو قال انت طالق ان لم يفسد الا ان
 لا يفسد بالسكن بل عتق النكاح في موت واحد من الزوجين قبل ان يفسد طلاق
 قبيل الموت لان شرطه يتحقق واذا اذنا بالامانة كان عتق من عند من وقت
 حكمها وان نوى الوقت او شرطه فذلك الاحتمال للفظ كلامها وفي قوله انت
 طالق لم يفسد انما سمي لم يفسد لان طلاق لا يفسد بغيره انما سمي لم يفسد لان طلاق
 ان يقع شيان ان كانت مضمولا بها وهو قول زفر لانه اضاف الطلاق الى زمان حال
 في التطبيق وقد جرح من كان قبلها وهو ان يستعالي بالطلاق قبل ان يقع منه
 وجه الاحتجاج ان زمان الزجر اخل في اليمين وهو المقصود ولا يمكن تحقيره الا في
 ذلك القدر غير اليمين اصل الخلاف في خلاف اليمين في الشك بكونه في وقت
 شيان انما سمي لم يفسد وفي قوله انت طالق يوم تخرجك من بيتك لم يفسد
 جلا الامر بعد اعلم ان اليوم قرن بفعل متعدي او كذا اذا قرن بفعل غير
 متعدي لم يفسد الوقت لان ظرف الزمان اذا تعاقب بالفعل بلا فظ فيكون
 كقوله صمت السنة بخلاف صمت في السنة فاذا كان الفعل متعديا لا يفسد بغيره
 متعديا او باليوم ان كان غير متعدي كقوله طلاق كان لم يفسد بغيره

فيراد باليوم الوقت تمام حقيقة في التلويح قد وضعت في حاشية وفي انت طالق
 شئين مع عتقك سمي فاعتق سمي لانه في الرخصة الرجعة يعني حل زوجة غيره
 فقال له انت طالق فاعتقك بالكون فطلقك شئين وكان الطاهر لانك الزوج
 الرجعة لان الشئين في حق الله كالنكاح لانه في حق الله كالموت في حق الله كالموت
 ينافي لفظه مع لانه يستعمل في معنى يورث قوله تعالى فان مع العسر ايسره الله فليطع
 من حرة فلا يكون تمام طلاقا شئين بل ثلثا فيملك الرجعة بعد الشئين ولو علو على
 البنا لا يفسد بغيره فطلقك بالكون يعني قال المولى اذ اوجاه العتق فانت حرة و
 قال الزوج اذ اوجاه العتق فانت طالق شئين في حق الله لانه في حق الله كالموت في حق الله كالموت
 مكان الوقوع العتق فيقع الطلاق في حق الله كالموت في حق الله كالموت في حق الله كالموت
 رتبة كما عرفت عند من يملك الرجعة لان العتق اسرع فورا كونه جوعا الى الله لانه
 وهو مستحق فطلاقا فانه يفسد لما حان بل بعد كونه بالانطلاق تطلق
 المرأة بانما لم يبق الزوج لئلا يفسد بغيره او عتقك حرام من نوى لانما سمي طالق
 وان نوى لان الطلاق لا يفسد بغيره القدر هو في حق الزوج ولو كان لا يفسد بغيره
 عليها لانما سمي لانه لا يفسد بغيره لانها لا يفسد بغيره لانها لا يفسد بغيره لانها لا يفسد بغيره
 بينهما فطلاقا لانها لا يفسد بغيره لانها لا يفسد بغيره لانها لا يفسد بغيره لانها لا يفسد بغيره
 اضاف الطلاق الى الزمان وانما لم يفسد بغيره لانها لا يفسد بغيره لانها لا يفسد بغيره لانها لا يفسد بغيره
 صاحبه شقصة كقوله في حق الله كالموت في حق الله كالموت في حق الله كالموت في حق الله كالموت
 النكاح فانه اذا بطل لم يحتمل الوقوع ويقع بانما طالق به كذا في سبط الجمع
 بعد و متعلق بغيره المقدر المستور الى المضموم والجمع ويقع بانما طالق به كذا في سبط الجمع
 بعد المضموم فانه اذا استمر الجمع المستور الى المضموم يكون الكف في جانب المضموم
 فيغيره المستور اذا عتق الجمع يكون الكف في جانب المضموم فيغيره المستور
 اعتبارا بطريق الجمع وعرفهم ويقع بانما طالق به كذا في سبط الجمع
 اخبره وطلاق الشيطان او طلاق العتق او طلاق كالموت في حق الله كالموت في حق الله كالموت
 او تطلقه شديدا او طوبيله او عتقه بل انما يفسد بغيره لانها لا يفسد بغيره لانها لا يفسد بغيره
 نوى واحد او شئين وهذا في طلاقه في الالة فثبت بانما طلاق به كذا في سبط الجمع

لا انه اضاف الطلاق الى وقت لم يكن مأكلا فيه فلما كان اذا قال له انت طالق قبل
 اخلق او قبل ان تخلق او طلقك انما سمي توابعه كما اذا قال انت حر قبل ان
 تسترك وانت حر لم يفسد بغيره اليوم حيث ينعقد عليه ولا يراه له حرية قبل ملكه
 الا ان قال العبد انك عتقك لم يفسد بغيره انما سمي توابعه كما اذا قال انت طالق وان
 لم يكن قبل سمي وقع الا ان لم يفسد بغيره انما سمي توابعه ولا يمكن ان يفسد بغيره
 طلاق نفسه لان طلاق غيره لا يفسد بغيره في نفسه الا ان لا يفسد بغيره على الكسار
 فتعين الا ان في الحال قال انت طالق قبل موتي بشهرين او اكثر وما قبل في
 شهرين لم يفسد لان شرطه وان مات بعد طلقك لوجود شرطه ولا مات
 له لان العتق في شهرين بشان شخص كذا في الخبر من شرطه المانع الضيق قال
 انت طالق لم يفسد او سمي لم يفسد او سمي لم يفسد او سمي لم يفسد او سمي لم يفسد
 اضاف الطلاق الى زمان حاله في التطبيق وقد جرح من سمي في وقت
 لكونه في ظرف الزمان وما ايضا سمي فيه ولو قال انت طالق ان لم يفسد الا ان
 لا يفسد بالسكن بل عتق النكاح في موت واحد من الزوجين قبل ان يفسد طلاق
 قبيل الموت لان شرطه يتحقق واذا اذنا بالامانة كان عتق من عند من وقت
 حكمها وان نوى الوقت او شرطه فذلك الاحتمال للفظ كلامها وفي قوله انت
 طالق لم يفسد انما سمي لم يفسد لان طلاق لا يفسد بغيره انما سمي لم يفسد لان طلاق
 ان يقع شيان ان كانت مضمولا بها وهو قول زفر لانه اضاف الطلاق الى زمان حال
 في التطبيق وقد جرح من كان قبلها وهو ان يستعالي بالطلاق قبل ان يقع منه
 وجه الاحتجاج ان زمان الزجر اخل في اليمين وهو المقصود ولا يمكن تحقيره الا في
 ذلك القدر غير اليمين اصل الخلاف في خلاف اليمين في الشك بكونه في وقت
 شيان انما سمي لم يفسد وفي قوله انت طالق يوم تخرجك من بيتك لم يفسد
 جلا الامر بعد اعلم ان اليوم قرن بفعل متعدي او كذا اذا قرن بفعل غير
 متعدي لم يفسد الوقت لان ظرف الزمان اذا تعاقب بالفعل بلا فظ فيكون
 كقوله صمت السنة بخلاف صمت في السنة فاذا كان الفعل متعديا لا يفسد بغيره
 متعديا او باليوم ان كان غير متعدي كقوله طلاق كان لم يفسد بغيره

لا انه اضاف الطلاق الى وقت لم يكن مأكلا فيه فلما كان اذا قال له انت طالق قبل
 اخلق او قبل ان تخلق او طلقك انما سمي توابعه كما اذا قال انت حر قبل ان
 تسترك وانت حر لم يفسد بغيره اليوم حيث ينعقد عليه ولا يراه له حرية قبل ملكه
 الا ان قال العبد انك عتقك لم يفسد بغيره انما سمي توابعه كما اذا قال انت طالق وان
 لم يكن قبل سمي وقع الا ان لم يفسد بغيره انما سمي توابعه ولا يمكن ان يفسد بغيره
 طلاق نفسه لان طلاق غيره لا يفسد بغيره في نفسه الا ان لا يفسد بغيره على الكسار
 فتعين الا ان في الحال قال انت طالق قبل موتي بشهرين او اكثر وما قبل في
 شهرين لم يفسد لان شرطه وان مات بعد طلقك لوجود شرطه ولا مات
 له لان العتق في شهرين بشان شخص كذا في الخبر من شرطه المانع الضيق قال
 انت طالق لم يفسد او سمي لم يفسد او سمي لم يفسد او سمي لم يفسد او سمي لم يفسد
 اضاف الطلاق الى زمان حاله في التطبيق وقد جرح من سمي في وقت
 لكونه في ظرف الزمان وما ايضا سمي فيه ولو قال انت طالق ان لم يفسد الا ان
 لا يفسد بالسكن بل عتق النكاح في موت واحد من الزوجين قبل ان يفسد طلاق
 قبيل الموت لان شرطه يتحقق واذا اذنا بالامانة كان عتق من عند من وقت
 حكمها وان نوى الوقت او شرطه فذلك الاحتمال للفظ كلامها وفي قوله انت
 طالق لم يفسد انما سمي لم يفسد لان طلاق لا يفسد بغيره انما سمي لم يفسد لان طلاق
 ان يقع شيان ان كانت مضمولا بها وهو قول زفر لانه اضاف الطلاق الى زمان حال
 في التطبيق وقد جرح من كان قبلها وهو ان يستعالي بالطلاق قبل ان يقع منه
 وجه الاحتجاج ان زمان الزجر اخل في اليمين وهو المقصود ولا يمكن تحقيره الا في
 ذلك القدر غير اليمين اصل الخلاف في خلاف اليمين في الشك بكونه في وقت
 شيان انما سمي لم يفسد وفي قوله انت طالق يوم تخرجك من بيتك لم يفسد
 جلا الامر بعد اعلم ان اليوم قرن بفعل متعدي او كذا اذا قرن بفعل غير
 متعدي لم يفسد الوقت لان ظرف الزمان اذا تعاقب بالفعل بلا فظ فيكون
 كقوله صمت السنة بخلاف صمت في السنة فاذا كان الفعل متعديا لا يفسد بغيره
 متعديا او باليوم ان كان غير متعدي كقوله طلاق كان لم يفسد بغيره

بما مر من واحدة بآية فاعلى يقع المقدر اول المسئلة يعني الوصف الطلاق بغير
الزاده والاشارة كان بانها لانه وصفه بما يكمله يكون الوصف لتعيين احد المتكلمين
ويقع بها اي بيته الثلث ثلث لانه ما لم يأتها بالجنس قبلها اللفظ فيجمل عليها
بالية قال الف الموطوء انت طالق ثلثا ومعه اي الثلث قال الحسن البصري قال
انت طالق ثلثا ومعه واحد اذا قال او قوت عليك ثلث تطليقا ومعه لانه
يتبين بقوله انت طالق الا الى عهد وقوله ثلثا يسا فيها وهي جنبية فصارت الوصف
بمخلاف قوله او قوت عليك ثلث تطليقات لانه متى ذكر العدة كان الوقوع بعد
لما سياتي حكما العطف به العباد حسن في عبارة الوقاية والكثرة لان فيها اشارة
الى المخلاف المذكور بخلافه كما لا يخفى على الناظر فيها فليست مثل وان فرق اي
لعم الموطوء ان قال انت طالق واحد واحد وانت طالق طالق طالق او انت
طالق انت طالق بآية الاول الى عهد كونه غير موقوف بها فم يقع الثانية
لانها الحال في يقع اي الطلاق بغير فرق به اي الطلاق لانه يعني اذا قال
طالق واحد يقع المدا بوجه لانه طالق لان صدر الكلام موقوف على ذكر العدة
فلا يفيد الحكم قبله تقرر في الاصول فلو ثبت قبل ذكر العدة لكان اي قوله انت طالق
فلم يقع الطلاق فيه بموتها اذ ثبت الزوج قبل ذكر العدة يقع واحد لانه وصل في
الطلاق بذكر العدة في موتها وذكر العدة حصل بموتها وفي موت الزوج ذكر لفظ
ولم يتصل به ذكر العدة فيبقى قوله انت طالق وهو مل بنفسه وقوع الطلاق الا بآية
انه لو قال لانه انت طالق بآية يقول ثلثا فاخذ رجلها فلم يقبل شيئا بعد ذلك
الطلاق يقع واحد لان الوقوع بلفظه لا يقصد كذا في مواج له راية ويقع في غير
بوجه اي انت طالق واحد واحد وقبل واحد او بعد واحد طلاق واحد
اما الاول فظاهر المسمى فلان الواحد الاول فيها وصفت بالقسلة فلما وقعت
لم يبق للثانية محل ويقع بوجه اي انت طالق واحد قبلها واحد او بعد
او منع واحد او معها واحد طلقا ثلثان اما الاول فلان القسلة صفة الثانية
لا تصلها بحرف الكناية فاقطعت بقاء في الماضي ايقاع الاول في الحال لكن
الايقاع في الماضي ايقاع في الحال فيقترنان فيقعان اما الثاني فلان البعد صفة

وهذه قدم في رفع الطلاق اصطلاحاً آتت من قول السرخسي في كتابه رفع عليه
طلاق فان قيل طالق في كل احوال لا يقع طلاقاً الا في احوال الوجود والعدم فيكون
عليه طلاقاً لوقوع قبله فانما وادّفع قبله فانما لا يقع به فانما لا يقع به فانما لا يقع به
فانما لا يقع به فانما لا يقع به فانما لا يقع به فانما لا يقع به فانما لا يقع به

صحة للاولى فتضي ايقاع الوعد في الحال ايقاع اخرى قبل زده فيقته لا والله
والاربع فلان مع اللعان ويقع بان دخلت الزانية طالق واحدة واحدة
طالقة واحدة فقلت ان الزانية لم تلحق بالنكاح عند وقوعه في النكاح يقع واحدة
اذ لا يتحقق الثمان والثالث محل فكذا هنا وان اخرج الشرط وقال لا طلاقه لموطوءه انت
وطالقي ان دخلت الزانية فلان الزانية يتعلقان بالشرط وقوة فبقيا
كذلك في الموطوءة فثبتان في كلهما لبقاء ان النكاح بوجود العقد فيه هو كل المدة
العامة وقد وقعت في الواقعة في غير محلها فقال لم ان طالق وله ثمان او ثلث
طالقي واحدة وله في الزوج اختيار التعيين الصحيح أصغر زمان قبل يقع على كل
واحدة ثمان طالقي الصحيح هو الاول ذكر الزانية في اخرها لا طلاق امراته
قبل الدخول ثلثان وقيل لان قوله انت طالقي ثلثان ايقاع لمصدره وفي تقدير
طالقا ثلثان فيقع جملة وليس له انت طالقي ايقاعا على حد قوله في الاصل ايقاع
النص قد ورد في الدخول بها حيث قال حتى تنكح زوجا غيره لانا نقول قد قرر في
الاصول ان العبرة باللفظ لا بالصفة والاولى لانه في النص على قول الزوج الاول
تو قال لثمانية الاربع يمكن تطليقة طالقة كل واحدة تطليقة وكذا لو قال
يمكن تطليقتان او قال ثلث او اربع الا ان ينوي قسمة كل واحد شيئين
فتطلق كل واحد ثلثا ولو قال يمكن تطليقات يقع على كل واحد طالقا
يكفي الى ثمان تطليقات فان زاد عليها طلقت كل واحدة ثلثا كذا في الحديث
وكنايته وهي عند الاصوليين ما استمر ازيد حقيقة كان او جازا وهو هنا
ما لم يوضع له اي الطلاق او حتملة غيره فلا يقع به الطلاق الا بالنية او لا الى
لانها ما لم يوضع له حتملة غيره جلت التعيين بالنية او لا لالتعيين كماله ذكره
الطلاق وحال الغفلة هو ان لم يوضع له ثلثة اقسام كذا الاول بقوله اما
صلح الجواب عن سؤال المدة الطلاق تحقق الى يكون رد الكلام به واستب
لها شيئا كما عتدي فانه يحتمل ان يرد عليه عتدي نعم الله تعالى انعمي عليك عتدي
والنكاح فان نوي لاحد من النكاح زال الا بهام ووجب الطلاق بعد الدخول
اقتضا كما قال طلقك وانت طالقي فاعتدي قبل الدخول على ستار الطلاق

[illegible]

في بيان كنهات الطمان

لا يبرئ من الطلاق وان لم يكن سببا منها وكذا يستفاد الحكم اذا احتضن السبب كما تقرر في اصول
 استبرأ رحمك فان استبرأ يستعمل بمعنى الاعتدال لانه تقرر في باب المقصود في العدة
 وكان بمنزلة وتخييل الاستبراء ليطلقها في حال فراغ رحمها اي تعزى لبرءه رحمك
 لا طلاقك انت احد اي انت احد عند قومك او منفردة عند اي ليس بممكن غيرك
 وتخييل ان يكون نفعا لمصدره في وقت لا يبرأه عن حاله عند عامة الناس لان عوام
 الاعمال لا يفقهون بين وجهه في جهة احتمال الجواب عن سؤال الطلاق لا الرد ولا
 السبب ثمك بربك اي عليك بربك كما في قوله تعالى وما امر فرعون بشيء يحيل
 اراده الامر بالبرء من حق الطلاق كما سياتي اختار اي اختار نفسك بالبرء من حق
 النكاح او اختار نفسك في امر فانها لا يصح ان لا يرد ولا يتم فيكون جوابا لسؤال
 الطلاق ثم ردها في اي لغة كان وفي الاخرى يعني قوله لم يكن سبب اختيارك
 لا تطلق المرأة تام تطلق نفسها كما سياتي في الباب الذي يليه وذكر انما في
 بقوله واما صلح الجواب عن سؤال الطلاق والرد لسببها كما خرج من اي غيرك
 لاني طلقك واخرجني ولا تطلق الطلاق وكذا اذهب قومك في المقتضى فاما في
 القناعة وهو ما راي استبرأ لاني طلقك او القناعة بما رزقك الله كما في امر
 المعيشة ولا تطلق الطلاق وكذا تخرجي استبرأ واما تخرجي في الغواية اي اختار
 الغواية لاني طلقك ولتتوري اهلك وقيل غربي في الغواية وهو الخروج عن
 الزوج او بمعنى البعد اختار الغواية او البعد عن لاني طلقك او تفرقا اهلك
 ولا تطلق الطلاق تخرجي استبرأ في الاخرى اي لاني طلقك او اطلقك لست وادار الزوجه
 مشتركة بين الرجل والمرأة ولا تطلق الطلاق الحق بملكك اي لاني طلقك ولاني
 اذنت لك ولا تطلق الطلاق جعلك على غارك التفرق بين السنام والعنف
 اي اذني حيث شئت لاني طلقك او لست اطلق الطلاق وفي معناه سرحك ولذا
 لم يفر بالذكر في سبيل اهلك لانه لا يملك لملكك عليك جملتها
 في الطلاق ظاهر اما احتمال الرد فمندان كلامها في جود النكاح فلا يكون طلاقا بل
 لكذا كما سياتي فوجب العمل على الرد بابلغ وجهه ثم ردها في اي لغة كان وذكر
 الثالث بقوله واما خصا لي الجواب الشتم كناية بربته بنبلة بين فارقك

في قوله استبرأ
 من سببها
 كناية بربته
 بنبلة بين
 فارقك

في قوله استبرأ
 من سببها
 كناية بربته
 بنبلة بين
 فارقك

فارقك حرام احتماله بالطلاق ظاهر اما احتمال الشتم فمندان كلامها في جود النكاح فلا يكون طلاقا بل
 لاحتمالك بربته في الطلاق والحاجة بنبلة بين كناية بربته بنبلة بين فارقك
 في كل رتبة في الاخلاق الحسنة فارقك فمندان كلامها في جود النكاح فلا يكون طلاقا بل
 الاحوال ايضا ثلث حال الرضا وحال فراقه الطلاق بان لا يكون طلاقا او سببه
 اجنبى حال الغضب ففي حال الرضا لا يقع الطلاق بنبلة بين فارقك لانه لا يكون طلاقا بل
 والقول له مع بنبلة بين فارقك في حال فراقه الطلاق لا يقع الطلاق بنبلة بين فارقك لانه لا يكون طلاقا بل
 والرد بالنبلة لانه لا يمكن الجواب الرد في الرد بالنبلة وهو الرد لانه لا يكون طلاقا بل
 على كان واذا وجد تعين الجواب ويقع الطلاق بالقبول في يومه القسم الاول
 الصالح للجواب فقط والثالث الصالح للجواب الشتم بدورها اي بلانية اما الاول
 فلما في حال الجواب على علمه لانه في حال فراقه الطلاق لا يقع الطلاق بنبلة بين فارقك لانه لا يكون طلاقا بل
 لا يصح الشتم فتعين الجواب وفي حال الغضب يقع الطلاق بالصالح لانه لا يكون طلاقا بل
 الجواب فقط بلانية لانه لا يصح الشتم الذي يدل على الغضب لا يصح الرد والشتم وتقع
 بالقبول في يومه القسم الثاني الصالح للجواب الرد والثالث الصالح للجواب الشتم بدورها
 اي بالنبلة لانه لا يمكن الجواب في الرد بالنبلة وهو الرد لانه لا يكون طلاقا بل
 بالثلاث الاول يعني اعدي استبرأ رحمك انت واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة
 فمندان حقيقة الامر في محيل ان يرد اعدي نعم الله عليك او توبى واعدي في
 النكاح فادانوى الاخر زال الابهام ووقع الطلاق بعد الدخول اقتضا كانه
 قال استطلق فاعدي وقبل الدخول جعل شعرا في الطلاق لانه سببه يجوز
 استغارة الحكم للسبب اذا كان الحكم فخصا كانه تقرر في الاصول الطلاق يعقب الرجعة
 واما استبرأ فمندان كناية بربته بنبلة بين فارقك لانه لا يكون طلاقا بل
 وتخييل استبرأ ليطلقها في حال فراغ رحمها اي تعزى لبرءه رحمك لا طلاقك واما
 انت واحدة فلما لا يمكن ان يرد اعدي استبرأ رحمك او منفردة عند اي ليس
 ممكن غيرك ونحو ذلك وان يكون نفعا لمصدره في وقت لا يبرأه عن حاله عند عامة الناس لان عوام
 وقد مر ان عوام الاعمال لا يفقهون بين وجهه في جهة احتمال الجواب عن سؤال الطلاق لا الرد ولا
 دلالة على الوجه لانه لا يمكن الجواب في الرد بالنبلة وهو الرد لانه لا يكون طلاقا بل

في قوله استبرأ
 من سببها
 كناية بربته
 بنبلة بين
 فارقك

ثلثة لان قولك انت طالق ثلثة اقسام في حقها هي كونه في قولك
 انت واحد ولو كان مقصدا لم يقع الا واحد فاذ كان مقصدا او غير الاول ان يقع الا واحد
 فان قيل الصبر كان غير ان قولك انت واحد وجه ان يقع ثلثة ثلثة التفسير
 على الواحد منها في ثلثة لان في الكافي وتطلق بغير ان في الاصل ان كان طلاقا
 بآية وان نوى شيئا اما السني فلا يملك كناية عن جزاء الطلاق على الاطلاق
 على وجه السني واما استلزام اربعة الشئين فلما تقرر ان الطلاق مصدر لا يعمل على
 العدد في قولك ثلثة ثلثة في غير ما في الكتاب الا في اخبار في كناية في الكتاب
 الذي يملك الاختيار لا يتوقع فيه الاستلزام لانه من رفع في اكثر من قولك انت
 ثلثة اي قال اعني اعني عندك ونوى اي قال نويت بالاول طلاقا وبالباقي
 حصة صبر في القضا لانه نوى فيه كلامه وان لم ينو اي قال لم انو به اي كناية
 شيئا فثلثة لانه لما نوى الاول الطلاق صار الحال حال نكاح الطلاق فثقتين
 اما في الطلاق فلا يصح في نفي السني تستلزم اربعة معنى ان قول الزوج لامرأة
 استلزم اربعة وكذا قوله لها ان استلزم ثلثة طلاقا بآية ان نواه وقال
 لا يكون طلاقا لانه نفي النكاح وهو يكون طلاقا بل كذا يكون الزوجية معقوب فصار كما
 لو قال لم اتره فكذلك او سئل بل كذا امرأة فقال لا انوي الطلاق لا يقع فكذلك
 والله هذه الالفاظ في النكاح والطلاق لانها الالفاظ التي يجوز ان
 يقول ليست يا امرأة لاني طلقته كما يجوز ان يقول ليست يا امرأة لاني ما تره فيها
 فاذا نوى الطلاق فقد نوى عمل لفظ فيقع كما لو قال لا نكاح بيني وبينك فطلقها
 واحد فعملها ثلثة صارت ثلثة وقال لا يكون واحد لان الوجه لا يتصور ان يكون
 ثلثة والله ان الوجه يكون ثلثة ما في الشئين اليها فيعمل على هذا الوجه في الكلام
 طلقها رجعا فجعله اي قال قبل الرجعة جعلت ذلك الطلاق باينا صا بآية
 وعند لا يصير باينا لانه قصد تغير المشرع وهو طلاق الالة الرجعة بعد ثبوتها فيلغو
 والله انما كان للطلاق بوضف السني لانه اوجود الحادثة اليه في هذا
 الوصف في حق التفرقة وتخصيصا لوضف واما قال قبل الرجعة ما قال في الجبط
 هذا اذا قبل الرجعة لانه لو ارجعها ثم قال جعلتها باينة يقع اتفاقا لانه با رجعة

في ثلثة التفسير على الواحد منها في قولك
 انت واحد ولو كان مقصدا لم يقع الا واحد
 فان قيل الصبر كان غير ان قولك انت واحد وجه ان يقع ثلثة ثلثة التفسير
 على الواحد منها في ثلثة لان في الكافي وتطلق بغير ان في الاصل ان كان طلاقا
 بآية وان نوى شيئا اما السني فلا يملك كناية عن جزاء الطلاق على الاطلاق
 على وجه السني واما استلزام اربعة الشئين فلما تقرر ان الطلاق مصدر لا يعمل على
 العدد في قولك ثلثة ثلثة في غير ما في الكتاب الا في اخبار في كناية في الكتاب
 الذي يملك الاختيار لا يتوقع فيه الاستلزام لانه من رفع في اكثر من قولك انت
 ثلثة اي قال اعني اعني عندك ونوى اي قال نويت بالاول طلاقا وبالباقي
 حصة صبر في القضا لانه نوى فيه كلامه وان لم ينو اي قال لم انو به اي كناية
 شيئا فثلثة لانه لما نوى الاول الطلاق صار الحال حال نكاح الطلاق فثقتين
 اما في الطلاق فلا يصح في نفي السني تستلزم اربعة معنى ان قول الزوج لامرأة
 استلزم اربعة وكذا قوله لها ان استلزم ثلثة طلاقا بآية ان نواه وقال
 لا يكون طلاقا لانه نفي النكاح وهو يكون طلاقا بل كذا يكون الزوجية معقوب فصار كما
 لو قال لم اتره فكذلك او سئل بل كذا امرأة فقال لا انوي الطلاق لا يقع فكذلك
 والله هذه الالفاظ في النكاح والطلاق لانها الالفاظ التي يجوز ان
 يقول ليست يا امرأة لاني طلقته كما يجوز ان يقول ليست يا امرأة لاني ما تره فيها
 فاذا نوى الطلاق فقد نوى عمل لفظ فيقع كما لو قال لا نكاح بيني وبينك فطلقها
 واحد فعملها ثلثة صارت ثلثة وقال لا يكون واحد لان الوجه لا يتصور ان يكون
 ثلثة والله ان الوجه يكون ثلثة ما في الشئين اليها فيعمل على هذا الوجه في الكلام
 طلقها رجعا فجعله اي قال قبل الرجعة جعلت ذلك الطلاق باينا صا بآية
 وعند لا يصير باينا لانه قصد تغير المشرع وهو طلاق الالة الرجعة بعد ثبوتها فيلغو
 والله انما كان للطلاق بوضف السني لانه اوجود الحادثة اليه في هذا
 الوصف في حق التفرقة وتخصيصا لوضف واما قال قبل الرجعة ما قال في الجبط
 هذا اذا قبل الرجعة لانه لو ارجعها ثم قال جعلتها باينة يقع اتفاقا لانه با رجعة

باربعة ابطال عمل الطلاق فتدبر جعلها باينة الصريح في الصريح اي اقال انت طالق
 انت طالق او قال انت طالق وطالق تطلق شيئين وهو الصريح في الصريح اي اقال انت
 اي اذا بانها ثم قال انت طالق يقع الطلاق لانه تعالى قال فلا جناح عليكم فيما افقتموه
 بغير عني الخلع ثم قال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره الفاء للتعقيب
 مع الوصول فيكون هذا نصا على وقوع ثلثة بغير الخلع لاني هو طلاق باين وقد
 حقق هذا في التلويح واوضحناه في حاشية من راود عليه مع ثمة والباين بلجج
 الصريح في اي اقال للموطوعة انت طالق ثم قال انت باين يقع الطلاق الباين لا
 الباين اي ايلجج الباين الباين الا اذا كان معقبا قال ان دخلت لدارك
 باين ثم قال انت باين ثم دخلت لدارك في قوله فارتبطا بالباين الصريح
 فظن ان القيد الحكمي باين بقاء العدة واما عدم كونه الباين الباين فلا مكان جعله
 خبر الاول هو صادق فيه فلا حاجة الى جعله ثلثة لانه اقتضا فروج حتى لو قال
 عشت كرسيت الغليظة او حرمة الغليظة ينبغي ان يعتبر بثبت الحرمة الغليظة لانه
 ليست ثلثة في المحل فلا يمكن جعله اخبار ثابت فيجعل انشاؤه ولو لم يذكر
 المولى كما ذكر اذا لا يمكن جعله خبر الصريح الثابت قبله عند وقوع الشرط من محل
 للطلاق فيقع كذا في الكافي غير قول قولهم حتى لو قال عشت كرسيت الغليظة
 بدل قطعا على انه اذا بانها ثم قال في العدة انت طالق ثلثة يقع ثلثة لان الحرمة
 الغليظة اذا ثبتت تجزئ النية بذكر النية لعدم ثبوتها في المحل فلا نية اذا
 صح بالثلثة اولى ويدل عليه ايضا ان الصريح في الباين لان قولك انت طالق ثلثة
 صح بدارين معنى قولهم انت طالق ثلثة بغير السني الغليظة لانه يفيد حرمة الغليظة
 والعرقه الكاملة لا السني المستفاده من الكتابية فلو لم يرد قبل القول ثلثة
 وقع في لان قولك انت طالق ثلثة ابقاء لمصدر فخره فقد طلقا ثلثة
 فيقع في جملة ولعل في انت طالق ابقاء على حد كذا في الاختيار اقول يظهر
 ان ما نقل عن المشكك لانه ان طلق امرأته ثلثة قبل الدخول يقع لان الالة نزلت
 في حق الموطوعة بطلان من ثلثة الغليظة في اتعاذ المقرة في الاصول ان خصوص
 سبب النزول غير معتبر عند خلاف ذلك فمن باب التفسير اذ قال لانه

في ثلثة التفسير على الواحد منها في قولك
 انت واحد ولو كان مقصدا لم يقع الا واحد
 فان قيل الصبر كان غير ان قولك انت واحد وجه ان يقع ثلثة ثلثة التفسير
 على الواحد منها في ثلثة لان في الكافي وتطلق بغير ان في الاصل ان كان طلاقا
 بآية وان نوى شيئا اما السني فلا يملك كناية عن جزاء الطلاق على الاطلاق
 على وجه السني واما استلزام اربعة الشئين فلما تقرر ان الطلاق مصدر لا يعمل على
 العدد في قولك ثلثة ثلثة في غير ما في الكتاب الا في اخبار في كناية في الكتاب
 الذي يملك الاختيار لا يتوقع فيه الاستلزام لانه من رفع في اكثر من قولك انت
 ثلثة اي قال اعني اعني عندك ونوى اي قال نويت بالاول طلاقا وبالباقي
 حصة صبر في القضا لانه نوى فيه كلامه وان لم ينو اي قال لم انو به اي كناية
 شيئا فثلثة لانه لما نوى الاول الطلاق صار الحال حال نكاح الطلاق فثقتين
 اما في الطلاق فلا يصح في نفي السني تستلزم اربعة معنى ان قول الزوج لامرأة
 استلزم اربعة وكذا قوله لها ان استلزم ثلثة طلاقا بآية ان نواه وقال
 لا يكون طلاقا لانه نفي النكاح وهو يكون طلاقا بل كذا يكون الزوجية معقوب فصار كما
 لو قال لم اتره فكذلك او سئل بل كذا امرأة فقال لا انوي الطلاق لا يقع فكذلك
 والله هذه الالفاظ في النكاح والطلاق لانها الالفاظ التي يجوز ان
 يقول ليست يا امرأة لاني طلقته كما يجوز ان يقول ليست يا امرأة لاني ما تره فيها
 فاذا نوى الطلاق فقد نوى عمل لفظ فيقع كما لو قال لا نكاح بيني وبينك فطلقها
 واحد فعملها ثلثة صارت ثلثة وقال لا يكون واحد لان الوجه لا يتصور ان يكون
 ثلثة والله ان الوجه يكون ثلثة ما في الشئين اليها فيعمل على هذا الوجه في الكلام
 طلقها رجعا فجعله اي قال قبل الرجعة جعلت ذلك الطلاق باينا صا بآية
 وعند لا يصير باينا لانه قصد تغير المشرع وهو طلاق الالة الرجعة بعد ثبوتها فيلغو
 والله انما كان للطلاق بوضف السني لانه اوجود الحادثة اليه في هذا
 الوصف في حق التفرقة وتخصيصا لوضف واما قال قبل الرجعة ما قال في الجبط
 هذا اذا قبل الرجعة لانه لو ارجعها ثم قال جعلتها باينة يقع اتفاقا لانه با رجعة

طلق نفك او امر كبريك او اختارى بنوى بها الى القول الا غير من الطلاق قبيحة
 لانها من كلام الطلاق فلا بد ان يكون له معنى لم يصح رجوعه الى ملك الزوج غير لان
 عليك التوكيل المتعارفين من نفسه وتيقيد مجلس علمها فان كانت مع غيره
 مجلسها ذلك الا لمجلس بلوغ الحرة اليها فاطلقت في المجلس والا فلا رجوع
 المجلس اجتماع الصحاح من ان الله تعالى عليهم جميع وان وصلته طال الى المجلس
 وسباني بيانه الا اذا زاد على قول طلق نفك اخواته استثنى من قوله يقيده مجلس
 علمها متى شئت او متي شئت او اذا شئت او اذا شئت (امتنع متي فلا تنها
 لعموم ما كانه قال في اي وقت شئت فلا يقيده المجلس اذا زاد فانها من
 سواء عند هذا المعنى فيستعمل كالمستعملان للظرف لكن الامر صار في هذا
 يخرج بالشك وقول طلق نفك او طلق امره عكسها يعني اذا قال الامر طلق
 نفك او قال لا اجنس طلق امره حتى الرجوع لانه توكيل بحض لا يشوبه عليك يقيده
 بالمجلس كل من توكيل التوكيل الا اذا قيدته بالمشية في الرجوع وقيده على المجلس
 وقال في الاول سواء لانه توكيل كما لا اول وعامل فيه ومنه كالمشية لا يكون على
 له في كماله لان التوكيل يبرق في مشية سواء كان ذكره كالمشية او انفسه كالمشية
 بالبيع واذا قال له بعد ان شئت ولنا ان المأمور يصح وكذا وان التوكيل من
 يتصرف برأي غيره المالك في تصرف برأي نفسه سواء تصرف في نفسه او غيره فاذا قال
 له طلقها ان شئت كان عليك لانه فوض الامر الى رايه والمالك هو الذي يتصرف في
 مشيته واما التوكيل فمطلوب الفعل شاء او لم يشاء وقوله لان التوكيل يتصرف
 في مشيته قلنا المأمور بالمشية مشية شئت او لم تشأ وكذا في المشية ليست كذلك
 وانما ان شئت فبرع في القدر على الا ازام وكلما في حجب الصيغة فان لم ينو
 في الاول متعلق باول الكلام يعني اذا قال الزوج طلق نفك فان لم ينو
 او بنوى طلقه متواحدة فطلقت نفسه به فنه اي المجلس فقلت طلقه فقيده
 لانه فوض اليها الرجوع ولو بنوى ثلثا فطلقت ثلثا وفتح اي الثلث لانه امر
 بالتطبيق لغة فيقتضيه مصدر هو جنس فيقع على الاذن مع جملة الكل بغير
 اسما الاجناس وفي قوله اختارى ان اختار نفكها بان قالت اخذت

هذا هو معنى قوله
 اختارى بنوى بها
 الى القول الا غير
 من الطلاق قبيحة
 لانها من كلام
 الطلاق فلا بد ان
 يكون له معنى لم
 يصح رجوعه الى ملك
 الزوج غير لان
 عليك التوكيل المتعارفين
 من نفسه وتيقيد
 مجلس علمها فان
 كانت مع غيره
 مجلسها ذلك الا
 لمجلس بلوغ الحرة
 اليها فاطلقت في
 المجلس والا فلا
 رجوع المجلس
 اجتماع الصحاح من
 ان الله تعالى عليهم
 جميع وان وصلته
 طال الى المجلس
 وسباني بيانه
 الا اذا زاد على
 قول طلق نفك
 اخواته استثنى
 من قوله يقيده
 مجلس علمها متى
 شئت او متي شئت
 او اذا شئت او
 اذا شئت (امتنع
 متي فلا تنها
 لعموم ما كانه
 قال في اي وقت
 شئت فلا يقيده
 المجلس اذا زاد
 فانها من سواء
 عند هذا المعنى
 فيستعمل كالمستعملان
 للظرف لكن الامر
 صار في هذا يخرج
 بالشك وقول طلق
 نفك او طلق امره
 عكسها يعني اذا
 قال الامر طلق
 نفك او قال لا
 اجنس طلق امره
 حتى الرجوع لانه
 توكيل بحض لا
 يشوبه عليك يقيده
 بالمجلس كل من
 توكيل التوكيل
 الا اذا قيدته
 بالمشية في الرجوع
 وقيده على المجلس
 وقال في الاول
 سواء لانه توكيل
 كما لا اول وعامل
 فيه ومنه كالمشية
 لا يكون على له
 في كماله لان
 التوكيل يبرق في
 مشية سواء كان
 ذكره كالمشية او
 انفسه كالمشية
 بالبيع واذا قال
 له بعد ان شئت
 ولنا ان المأمور
 يصح وكذا وان
 التوكيل من يتصرف
 برأي غيره المالك
 في تصرف برأي
 نفسه سواء تصرف
 في نفسه او غيره
 فاذا قال له طلقها
 ان شئت كان عليك
 لانه فوض الامر
 الى رايه والمالك
 هو الذي يتصرف
 في مشيته واما
 التوكيل فمطلوب
 الفعل شاء او لم
 يشاء وقوله لان
 التوكيل يتصرف
 في مشيته قلنا
 المأمور بالمشية
 مشية شئت او لم
 تشأ وكذا في
 المشية ليست
 كذلك وانما ان
 شئت فبرع في
 القدر على الا ازام
 وكلما في حجب
 الصيغة فان لم
 ينو في الاول
 متعلق باول
 الكلام يعني اذا
 قال الزوج طلق
 نفك فان لم ينو
 او بنوى طلقه
 متواحدة فطلقت
 نفسه به فنه اي
 المجلس فقلت
 طلقه فقيده لانه
 فوض اليها الرجوع
 ولو بنوى ثلثا
 فطلقت ثلثا وفتح
 اي الثلث لانه امر
 بالتطبيق لغة
 فيقتضيه مصدر
 هو جنس فيقع على
 الاذن مع جملة
 الكل بغير اسما
 الاجناس وفي
 قوله اختارى ان
 اختار نفكها بان
 قالت اخذت

قوله مملوكا الطلاق في التملك فلا
 قبل المشية لم تنبأ بوقوعه فيقال
 بالالفعل حين انه لم يوجد التملك
 عليك التفرق بعد الموت مع ان التملك
 رده عند حضور الموصي على ما قالوا
 والحق

اخذت نفسي بآنت بوجه والصلح لا يقع شيء ان بنوى الزوج الطلاق لانه
 لا يملك الا بقاء هذه اللفظة حتى لو قال اخذت نفسي اخذت نفسي فقلت
 شيء كمنهم اخذوا الاجتماع الصحاح ووجه وقوعه بين ان اخذت بنفسها انما يكون
 بنوت فخصاصها بها وهو في البين ان الرجوع يمكن الزوج في رجوعها بلا رضا
 او قال اخذت نفسي ان يقع شيء لانه حر وحرى ووجه لانه مشية بين
 الحال والاستقبال فلا تطلق بالشك كما اذا قال طلق نفك فقالت انا طلق
 نفسي الا اخذت ان هذه الصيغة عليك شئها في الحال كما في كلمة الله بآء واء
 الشا بآء بآء فيكون حكاية في اخذت في القلب بخلاف قوله انا طلق نفسي
 اذا لا يمكن ان يجعل حكاية في تطلبها في تلك الحالة لانه عمل الله ولم يوجد فيها
 ولم تخرج منه الثلث الى تطلق ثلثا وان بنوى الزوج ان لا اخذت لا يتوقع لانه
 بيني غير الموصي وهو غير متوقع الى الغلط والخفة كالطلاق في المشية وفي قوله
 انت طالق متى شئت او نحو اي متى شئت او شئت اذا كانت لا يقيده المجلس
 ولا يرجع الزوج ولا يرد لامرته كما لا تطلق المرأة نفسها متى شئت الا الاول
 فلما ردت وان لثلاثة ملكها الطلاق في الوقت الذي شئت فلما عليك في المشية
 لم تدر بآء ولا تطلق نفسها الا بالاول فقط لانها مع الزمان الافعال عليك
 التعلق في كل زمان لا تطلقا بعد تعلق وقول طلق نفك او انت طالق
 كلما شئت تطلق المرأة نفسها بالثلث لانه كلما تقيده عموم فعال بالتقوى
 لانها تقيده عموم انهم اوردوا الاجتماع ولا تطلق المرأة نفسها بعد رجوع اخذت
 التعلق يتصرف الى الملك القائم فلا يتناول الملك الحادث بعد رجوع في قوله
 انت طالق حين شئت اين شئت لا تطلق حتى تشاء في تقيده المجلس لان
 وابن فراسي المكان في تقيده الطلاق لا يتعلق بالمكان في اذا قال انت طالق في الشام
 تطلق الآن فيلغو سبق ذكر مطلق المشية فيقتضيه المجلس بخلاف الزمان فان
 له تعلقا في يقع في زمان دون زمان فوجه تباينها في قوله لو قال انت طالق
 غير او نحو ما كما لو قال في اي وقت شئت في قوله انت طالق كيف شئت يقع قبل
 المشية طلاق رجعية لانه حقيقة اللفظة فان شئت اني كنت شئت بآينة او

قوله مملوكا الطلاق في التملك فلا
 قبل المشية لم تنبأ بوقوعه فيقال
 بالالفعل حين انه لم يوجد التملك
 عليك التفرق بعد الموت مع ان التملك
 رده عند حضور الموصي على ما قالوا
 والحق

قوله مملوكا الطلاق في التملك فلا
 قبل المشية لم تنبأ بوقوعه فيقال
 بالالفعل حين انه لم يوجد التملك
 عليك التفرق بعد الموت مع ان التملك
 رده عند حضور الموصي على ما قالوا
 والحق

ثلاثا ونواة الزوج كمال نوبت كان وقوع ذلك اشبهت المطابقة بين طينها و
 ارادته وان اختلفت نيتاها ما ارادت ثلاثا والزوج واحد او بعكس فوجبه ان
 تضمنها لغيره لكونه موافقة بقى ايقاع الزوج وان لم ينو اي الزوج فاشأت اي
 مشيتها جريا على موجب التجربة وهي قوله انت كمال كمن شئت وانت طلاق نفسها
 كانت في المجلس لانها لم يجعلها للمعد ففقدت اية اي عدو شأت ان مات
 في المجلس بطل لان هذا امر خطا في الحال فيقتضيه الحال وان ردت ردت
 لانه عليك في قبيل الرد في قوله انت طالق فقلت انت طالق مادونه اي
 واحد وثلاثين دون الثلث وعند ما تطلق ثلاثا ايضا اشأت ان يحكم في العموم
 وقد شغل كالتجربة في كل على غير المجلس او قال كل في طلاق شئت وطلق في
 في شئت لانه في حقيقة في التبعية في التبعين في العمل بها وفيما تشهد به ترك
 التبعية لانه اظهره السماحة او العموم الصفة وهي المشية حتى لو قال في شئت كان
 على الخلاف ثم ما ذكر المجلس وان يبين في شئت وما لا يختلف فقال والمجلس انما
 يختلف بقيامها ان كانت قاعة او دارا بها ان كانت قاعة او دارا بها في قول
 عمل لا يتعلق بما في في فوضي الطلاق جلس القاعة والحكا القاعة ومعهودة
 ووعاء الارض شؤ وشؤ تشهد به وقف اية من ركنها لا يقطع المجلس لان كلامها
 جمع اراي فيشغل عما لا يكون وليد على الاعراض بخلاف العرف السليم لان البطل
 هناك الاقتران لا في قبض من الاعراض وتلك كبيتها وسير ايتها كبيتها
 لا تبدل المجلس بحري الفلك فيتبدل بالبرية فان سيرا ووقوفها مضى
 الى ركنها والى الفلك ووقوفها غير مضى الى ركنها فافتقر في شرط في وقوع الطلاق
 ذكر النفس في احد من الزوج والمراة لانه اورد الاجماع وهو المفسر في النفس
 احد من قلوق قال اختاري فقال اخترت بطل ولم يقع الطلاق لانها في الشرط
 الا ان يتصادقا على اختيارها اي اختيار النفس في اية الشريعة في شرح الهداية
 اعلم ان كون ذكر النفس شرطا اذا لم يصدقها الزوج انها اختارت نفسها اما اذا
 صدقها وقع الطلاق بتصادقها وان خرج الكلام منها جلا او يقول الزوج
 اختاري اختيارا فتقول المراة اخترت فذكر الاختيار كذكر النفس لانه

فوقه حتى لو قال شئت يكون على خلاف
 الخلاف اي يقع عند ما تطلق بك
 في الشك عند شئت في اختيارها
 من ان الشك في اختيارها لا يقع
 فلا يشك في العموم ان الشك على كونه
 حقيقة كونه في الصفة ومن الشك في
 في قوله لا يصدق في السابق ان القيام
 في وقوعه في وقوعه او لطلوعه
 لم يصدق فيها
 مبطل فيها

فوقه حتى لو قال شئت يكون على خلاف
 الخلاف اي يقع عند ما تطلق بك
 في الشك عند شئت في اختيارها
 من ان الشك في اختيارها لا يقع
 فلا يشك في العموم ان الشك على كونه
 حقيقة كونه في الصفة ومن الشك في
 في قوله لا يصدق في السابق ان القيام
 في وقوعه في وقوعه او لطلوعه
 لم يصدق فيها
 مبطل فيها

فوقه حتى لو قال شئت يكون على خلاف
 الخلاف اي يقع عند ما تطلق بك
 في الشك عند شئت في اختيارها
 من ان الشك في اختيارها لا يقع
 فلا يشك في العموم ان الشك على كونه
 حقيقة كونه في الصفة ومن الشك في
 في قوله لا يصدق في السابق ان القيام
 في وقوعه في وقوعه او لطلوعه
 لم يصدق فيها
 مبطل فيها

لانه لو صدق في غير الاتحاد واختيارا لنفسها هو الذي يتجوز به ويتعد اخرى قال لها اختاري
 نفسك بما شئت او بثلث تطلقها ولو تلتها اي ذكر لفظ اختاري لثلاث مرات في قولها
 اخترت اختيارا او قالت اخترت الاولى والوسطى الا فيه فثلث اما وقوع
 في الاولى فتقول لي هينة وقل لا تطلق واحدة لان ذلك الاولى ونحوه ان كان لا يفيد
 حيث الترتيب يفيد حيث الاول فيعبر فيها يفيد لانه هذا وصف لغيره لجمع في
 الملك لا ترتب فيه كما يجمع في المكان والكلام للترتيب الاول في قوله فاد الف
 في حق الاصل لانه في حق البناء في قوله اخترت فيقع الثلث على ان ما ذكرنا ما يند
 به لانه الحال لانه صار حوا لكل فوضي اليها بثلثية في الزوج لانه التكرار عليه
 او الاختيار في حق الطلاق بولده في تكرار قوله فقلت في جواب اختاري ثلثا
 طلقت نفسي او اخترت نفسي بتطبيقه بثلثية هي التي يتجوز به لان العامل فيه
 في الزوج لا ايقاعها كذا في المصداق مع الكثرة الزائدة او شراطي مع الصغر في اختيارها
 وجوابع الفقه كونه في الاختيار على قول الهداية فهي واحد فملك الرجعة بانه غلط
 في الكتاب الصور الامكن الرجعة لان المرء انما يتصرف حكما للتفويض التفويض
 بطلقة بانيته لكونه في الكتاب فملك الابانة لا في قبض في بيتها احد بها وقوع
 واحد رجعة لان لفظها صريح في ذلك صدر سلام في الجامع للصيغة والاعراض وقوع
 البانية وهذا الحق في ما لم يشك في البانية فلو قال ان يقع في تطبيقه او
 اختاري تطبيقه فاختارت نفسي بانه يقع جعته لانه جعل الاختيار اليها لكنه
 بتطبيقه ومعقبة للرجعة فان قبل قوله لم يردك واختاري نفيد البينة
 فلا يجوز صرفه عنها الى غير اجيب كما ذكره بالصحح علم انه ارا والحق كما هو
 الصريح بالباين في قوله انت طالق باين حيث يقع الباين وبامرك يردك
 يتعلق بقوله الاتي يقع ونوى الثلث فقال اخترت نفسي بوجه او بوجه واحد
 يقع اي الثلث لان الاختيار يصح في جواب الباين لكونه عليك كالتجربة واحد
 صفة الاختيار فصارت كما قال اخترت نفسي بوجه واحد وفيه يقع الثلث
 او قالت في جواب قوله لم يردك يردك طلقت نفسي واحد او اخترت نفسي
 بتطبيقه يقع بانيته كما ذكر ان المعقبة في الزوج لا ايقاعها فيكون الصفة

فوقه حتى لو قال شئت يكون على خلاف
 الخلاف اي يقع عند ما تطلق بك
 في الشك عند شئت في اختيارها
 من ان الشك في اختيارها لا يقع
 فلا يشك في العموم ان الشك على كونه
 حقيقة كونه في الصفة ومن الشك في
 في قوله لا يصدق في السابق ان القيام
 في وقوعه في وقوعه او لطلوعه
 لم يصدق فيها
 مبطل فيها

في قوله لا يقع في الاصل الاصل في اللفظ لا في المعنى
 في قوله لا يقع في الاصل الاصل في اللفظ لا في المعنى
 في قوله لا يقع في الاصل الاصل في اللفظ لا في المعنى

الوصف وانما انت بدت فتوقن لغيرها وقالفت في الوصف فصلا في اللفظ في
 الوصف موافقة في الاصل لا يجوز لطلال الاصل الوصف فيقع الاصل يستتبع
 الوصف الذي ذكر الزوج ولا يقع الطلاق بطلاق نفك فقلت ان شئت طلق
 واحد ولا يقع بعكسها وهو ان يقال طلق نفك واحد فطالعت ثلثا اما
 الاول فلان معناه ان شئت الثلث فصلا مشية الثلث شرط لوقوع الثلث
 لان مثل هذا الكلام يفهم منه البناء على سبع واداني عليه بين ان الشرط
 مشية الثلث لم يوجد مشية الوحد واجزا الشرط لا تقسم على اجزا المشروط
 فلا يقع شيء بخلاف امر سلة وهي المسئلة المتقدمة لانها ملكة الثلث هناك
 ولم يعلق وقوعها بمشية الثلث فلهذا ان توقع بعض ثلثك لوقولت في هذه
 المسئلة شئت واحد وواحد وواحد فان كان بعضها متصلا ببعض طلق
 وحل بها او لا لان مشية الثلث قد وجد والطلاق لا يقع الا بمشية الثلث وشيها
 لا توجد الا بعد الفرج في الكل فوجه مشية الثلث هي في كاهه فبانت ثلث
 جملة وان كان بعضها متصلا ببعض ان سكت عند الاولى الثانية ثم شئت
 الباقي لا يقع شيء اذ لم توجد مشية الثلث لكون السكوت فصلا واما الثاني
 فانه كونه قول الى حبيفة وعندهما تقع احد وهذا بناء على تقدم اطلاق
 ايقاع للوحد عندهما وعنده لا ولا يقع ايضا بان ثابت طالق ان شئت
 فقلت شئت ان شئت فقال شئت بنوى الطلاق حيث يبطل الامر على
 طلاقا بالمشية لمصلحة وهي تتبطل بعلقة فلم يوجد الشرط واما ما بعلقة
 اشتغال بما لا يعينها فيوجد الزوج الامر فيد يا ولا يقع الطلاق بقوله شئت
 وان نواه اذ ليس في كلامه امر او ذكر الطلاق ليكون الزوج شائبا طلاقا بالنية
 لا تعمل في غير ذلك كوحى لوقولت طلاقك يقع اذا نوى لانه يقع بنية
 او المشية تنبئ عن الوجود وحققه الفهم في تفسيره بخلاف قوله ردت طلاقك
 لا يبي عن الوجود ككل فعلق بمقدم كما اذا قال شئت ان شئت او شئت
 ان كان الامر لم يجد بعد مران الثاني به مشية معلقة فلا يقع الطلاق ويبطل
 الامر بخلاف الموجود فانها لوقولت قد شئت ان كان كذا الامر قد طلق

فوقها ختم الزوج في ايقاع الرقة
 الزوج في ايقاع الطلاق في ايقاع الرقة
 الزوج في ايقاع الطلاق في ايقاع الرقة
 الزوج في ايقاع الطلاق في ايقاع الرقة

فوقها ختم الزوج في ايقاع الرقة
 الزوج في ايقاع الطلاق في ايقاع الرقة
 الزوج في ايقاع الطلاق في ايقاع الرقة
 الزوج في ايقاع الطلاق في ايقاع الرقة

فوقها ختم الزوج في ايقاع الرقة
 الزوج في ايقاع الطلاق في ايقاع الرقة
 الزوج في ايقاع الطلاق في ايقاع الرقة
 الزوج في ايقاع الطلاق في ايقاع الرقة

فوقها ختم الزوج في ايقاع الرقة
 الزوج في ايقاع الطلاق في ايقاع الرقة
 الزوج في ايقاع الطلاق في ايقاع الرقة
 الزوج في ايقاع الطلاق في ايقاع الرقة

[illegible]

七

الشرط اذا وجد الشرط في الملك تجل الى المدين الى خلاء اي يبطل المدين وتبني
عليه الجزاء واذا وجد الشرط في غيره اي غير الملك تجل الى المدين لا الله اي
لا الى جزاء اي يبطل المدين ولا يترتب عليه الجزاء فان قال ان دخلت الدار فانت طالح
ثلاثا فاراد ان تدخل الدار لا يقع الثلث فحيلة ان يطلقها واحد وتقصي عدتها
فقد دخل الدار حتى يبطل المدين ولا يقع الثلث ثم تبني عدتها فان دخلت الدار لا يقع
شيء لبطلان المدين وانما قلنا ونقصي العددا لانها ان دخلت في العددة يقع الثلث
اختلفا في وجوب الشرط فالقول له الا ان سهر من المرأة لانه يتمك بالاصل هو
عدم الشرط ولانه ينكر وقوع الطلاق وزوال الملك والمرأة تدعيه وفي شرط لا يعلم
الاثر بها كان حلفت طالحا وثلاثا صدقت في حقها اي اذا ماتت حلفت
فقط اي في حق ضررها والقبض ان لا تصدق في حق نفسها ايضا لانه شرط فلما
نقضت فيه كما في الزحول وجه الاحتياط انما هي في حق نفسها اذا لا يعلم ذلك الاخر
حيتها فيقبل قولها كما في حق العددة والوطي كسرها شأها في حق ضررها بل هي حرة
فلما يقبل قولها في حقها نقل في السهوية غشخ الطحاوي ان هذا ليس بحري على
عموم بل هذا فيما اذا ذكرها الزوج في قولها حلفت او اذا صدقها يقع الطلاق
عليها جميعا فيجب ان يبطلان بعد الدم ثلثة ايام في اولها يعني اذا رأت الدم
يقع الطلاق حتى يستمر ثلثة ايام لانها ينقطع دونه لا يكون حيفا فاذا تمت
ثلثة ايام حكمنا بالطلاق في حين حلفت لانه بالاسد او عرفانه في الرحم مكان حيفا
في الابتداء وبان حلفت اي اذا قال ان حلفت تحيضة فانت طالحا فيطلق اذا
ظهر لان الحيضة بالدماء هي الكاملة منها وكما لها بابتها بها وذلك الباطل وبان
اي اذا قال ان صحت يومه فانت طالحا فيطلق اذا غربت الشمس اليوم الذي يصوم
لما تر ان اليوم واقرن بفعل متبديرويه من الشهر بخلاف ما اذا قيل ان
ولم يقبل يوما لانه لم يقدر بعبار وقد وجد الصوم بركنه وهو الاباك وشرطه
وهو الشهر والنية على طاعة بولاده ذكر وطاعتين بانتي يعني اذا قال
لا امرأته اذا ولدت غلاما فانت طالحا واحدا واذا ولدت جارية فانت طالحا اثنين
قوله تعالى ولم يعلم الاول طلقت واحدا وقضا وتنتين تنزها اي احصيا وانقضت

قول من ينفق على زوجته
المجارية فيلزمه الوفاق فلا يقع
بإرادته بغيره من غير أن ينفق
الشرط فيه فإن حال انقضاء العدة والطلاق لا يقع
قبل انقضاء العدة كما إذا قال أنت طالق

العد بالاجرة من الولدين فإنما لو لم ينفق على زوجته
المجارية ثم لا يقع له شيء لأن حال انقضاء العدة ولو لم ينفق
وشرطه من غير ما يوضع العلم ثم لا يقع شيء آخر لأنه حال انقضاء العدة فإذا وقع
في حال واحد وفي حالين فلهذا يقع الثانية بالشك الأولى أن تأخذ بالثنتين
احتياطاً حتى لو كان الزوج طلقها واحدة قبل البين وأراد أن يزوجها قبل زوج
فلا حظ أن لا تزوجها لكونه لا يكون له الحرة الأولى على الثلثين يقع
الثلث أن وجه الثاني في الملك يشمل إذا وجه في الملك أو وجه في غيره
مثل أن يقول أن كل ما يزداد بغير ما كان طلقاً فبانت انقضت عده كانت
زيداً ثم تزوجها فكل ما يزداد بغير ما كان طلقاً فبانت انقضت عده كانت
في الملك أو وجه في غيره لا الثاني وذلك لأن صحة الكلام بملكية الملك لكن
الملك شرط حال التعليق ليس شرطاً في الوجود بل في الحال فيجب البين
ويشترط عدم تمام الشرط أيضاً لئلا يلزم الجواب لأنه لا يلزم لأف الملك في الحال فيجب
ذلك حال البين المستغنى عن قيام الملك أدقاً وهو محله وهو أنه علقها
بهذا أي الزوج الثالث أو هو لأنه العنق بالوطى فقال الزوج أن وطئت
فانت طالق فلقا وقال المولى لامة أن وطئت فانت حرة فوطئ في رطل
الحشفة حتى انفصلت عنها طلق المولى وعقد لامة لوجود الشرط ولو لم ينفق
الأبلاج ولم يزوج بعد وقوع الثلث فلا عقر وهو من المثل وقيل هو مقدار حرة
الوطى لو كان الزنا خلا لامة أي للبت عليه أي على كل من الزوج والمولى ولم ينفق
أي للبت من أجله في الطلاق لأن الحاجة أفعال الزوج في الفرج ولم يوجه
ذلك بعد الطلاق والعنق لأن الأفعال لا دوام حتى يكون له وجهه الأبد
ولهذا الوصل لا يخل بامته الأسير من غيره لا يثبت بأسرها فيه بل يثبت عليه
العقر في الأول ويصير حراً في الثاني تأييداً لما في الوجود والجمع حقيقة
بعد ثبوت الحرة لكن لا يخل من الثاني إلى الثاني في القصد هو قصد الشهادة
فإذا امتنع الحرة للشبهة وجب كراهه لأنه يحتمل الشهادة قال أنت طالق أن
شاء الله تعالى اتصالاً أو انت قبل ذكر الشرط لم يقع الطلاق أما الأول فلأن

قال من ينفق على زوجته
المجارية فيلزمه الوفاق فلا يقع
بإرادته بغيره من غير أن ينفق
الشرط فيه فإن حال انقضاء العدة والطلاق لا يقع
قبل انقضاء العدة كما إذا قال أنت طالق

فلأن التعليق بشرط العلم بوجوده غير أنه الكلام كرهه الشرط اتصالاً أما الثاني
فلأن الكلام خرج بالاستثناء عما يمكن أن يكون إيجاباً والموت ينافي المولى المطلق أن
الزوج قبل الشرط وقع الطلاق أو لم يتصل بكلمة الشرط قال أنت طالق فلقا
ولم ينفق أنت شاء الله تعالى وأنت حرة من شأن الله تعالى طلق المولى فلقا
وعنق العدة لا تطلق ولا يعنى لأن التكرار شائع في كلامهم فحمل عليه حكماً
كلاماً فلا يفسد أصل الشرط ولأن اللفظ الثاني في لغو أو لا يفيد معنى في نفسه
الأول لا وجه لكونه يأكده للفصل بالواو فيمنع المعطوف عن اتصال الشرط فيقع
لأنه أن شاء الله تعالى أنت طالق فانه تظهير عند أبي حنيفة ثم وتعليق
عند أبي يوسف لأن المبطل متصل بالإيجاب فيبطل حكمه الآخر وكما أن المولى
لا ارتباط لجله بين هو الفاعل فإذا انتفى انتفى الارتباط فيبقى قوله أنت طالق مجرداً
بغير شرط الشرط فانه لا يكون مغايراً لوقف عليه صحة الكلام وبانت طالق شية
الطلاق في أوبار دة الله تعالى وتجبته أو بغيره لأنه لا يخلو لأنه تعليق على
لا توقف عليه كقولك أنت طالق إذا قال المولى والمولى في التعليق الصاق في الحرة
بالشرط وأضافها أي إضافة المذكور في المشية وغيره إلى العبد عليك ومنه
في العبد كانت فلان أو أرادوا واحداً ورضي فيقتصر على المجلس فان علم العبد
المجلس وشاء وقع الطلاق وقوله أنت طالق بامره وحكمه أو قضائه أو أذنه أو علمه
أو قدره تنجز يقع الطلاق في الحال سواء أضيف إلى الله تعالى وإلى العبد
أو إليه وبذلك اتفقوا كقولك أنت طالق بغير التعليق وإن قال بالعلم أي أنت
طالق لم يشية الله أو كره أو حكمه يقع الطلاق في الكل أي في الوجه العشرة
كلها سواء أضاف إلى الله تعالى وإلى العبد أو للتعليل كانه أوقع وعمل كقوله
طالق له فذلك الدوام قال يعني أي أنت طالق في مشية الله فان أضفت
إلى الله تعالى لا يقع الطلاق في الوجه وكلها لأن معنى الشرط فيكون تعليقاً بما
لا توقف عليه لا يقع إلا في العلم لأنه لا يرد إليه المعلوم وهو يقع ولأنه لا ينفق
نفقة عنه تعالى بحال لأنه يعلم كان وما لم يكن فيكون تعليقاً بامره وجوداً لا يعلم
القدر لأن كراهه من التقدیر وقد قيد شيئاً وقد لا يقدر شيئاً كقوله أنت طالق

قول من ينفق على زوجته
المجارية فيلزمه الوفاق فلا يقع
بإرادته بغيره من غير أن ينفق
الشرط فيه فإن حال انقضاء العدة والطلاق لا يقع
قبل انقضاء العدة كما إذا قال أنت طالق

قال من ينفق على زوجته
المجارية فيلزمه الوفاق فلا يقع
بإرادته بغيره من غير أن ينفق
الشرط فيه فإن حال انقضاء العدة والطلاق لا يقع
قبل انقضاء العدة كما إذا قال أنت طالق

توضيح على دفعه الاراده يقع في الحال وان اضاف الى العبد صفة ملكا في الرابع
 الاول فيقتصر على الملك كتر تعليقا في غيره وهي الستة السابقة فالحاصل ان
 الاطلاق عشرة اربعة منها للملك ومنه خمسة واخواتها وستة ليست للملك
 ومنه الاربع اخواته والكل على وجهين اما ان يقع في العقد تعالى والى العبد كل وجه
 على وجه ثلثة اما ان يكون بالياء او باللام او بغير ثبات طالق ثلثة الاشياء
 تقع واحدة وبالأواحدة يقع شتان واما الاثنية يقع ثلثة لان الاشياء
 ملكا بالياء بعد الشيا فشرط صحة ان يبقى في العقد شئ ليس بمكمل حتى لو قال
 انت طالق ثلثا فطلق ثلثا لانه شئ واحد فجميع ما يكمل به فليس بعد الاشياء شئ
 ليكمل به الا بان يحذفها عليك فطالق فملك فملك فملك فملك فملك فملك فملك فملك
 امر ان لا يحدده فيما اذا قال فملك فملك فملك فملك فملك فملك فملك فملك فملك
 طالق فطلق التي بعد ثم زوج اخرى وهي في العقد لان الشرط لم يوجد في الزوج
 عليها ان يدخل عليها فربما زعمها في الفرائض ونحوها في القسم لم يوجد في العقد
 الطلاق فقال الزوج انت طالق فملك فملك فملك فملك فملك فملك فملك فملك فملك
 فقال الزوج ثلث لكونه الباقي لصاحبك لانه ثلث منه غير طلاق في كل مرة
 ثلثا لا غير اصلها كذا في واقع الصديق **باب طلاق الفار**
 ثم قال حاله الهلاك مبتدأ خبره قوله لا في فارقا بالطلاق كمرض خبره فانه
 مصاحبة خارج البيت فمقتضىها في البيت هو شيك يكون فارقا لان الان
 قبل خلوعه هو صحيح فربما زعمها في الفرائض ونحوها في القسم لم يوجد في العقد
 ومن المتأخر في قال اذا قدم للقبض في يكون فارقا لان القبض في اليد خلاف
 الرجم وعلى الاول الاعتقاد ذكره اليلقي او ركب غيبته فالكسرة بقي على الزوج او
 افسر السبع بقي في غيبته ولم يلقه الفلوج ما دام زواجا ما كان له من ان صاهر
 فربما زعمها في الفرائض ونحوها في القسم لم يوجد في العقد
 حتى لو ماتت سبب الفقرة كمن البلوغ وخيار العتق والملك في ابن الزوج
 والارادة او بعد حصولها ذكر في المرض وغيره في الزوج كمنها فافاد ذكره
 الريلقي الى ملك الصحيح فان اخذ الطلاق فمضى كالمرة لان ملكا لا يملك

هذا هو الوجه في طلاق الفار
 وهو ان يترك الزوج
 البيت فمقتضىها في البيت
 هو شيك يكون فارقا لان
 الان قبل خلوعه هو صحيح
 فربما زعمها في الفرائض
 ونحوها في القسم لم يوجد
 في العقد ومن المتأخر في
 قال اذا قدم للقبض في
 يكون فارقا لان القبض
 في اليد خلاف الرجم وعلى
 الاول الاعتقاد ذكره اليلقي
 او ركب غيبته فالكسرة بقي
 على الزوج او افسر السبع
 بقي في غيبته ولم يلقه
 الفلوج ما دام زواجا ما كان
 له من ان صاهر فربما زعمها
 في الفرائض ونحوها في القسم
 لم يوجد في العقد

في دفعه في غيبته
 ثم

اللام وضع الولاية
 في دفعه في غيبته
 ثم

لم ينفذ الطلاق كذا في الكافي فارقا بالطلاق والابتن بمره الا في الثلث فلو بارها
 بلا رضاها حتى لو رخصت لا يكون الزوج فارقا وان الزوج ولو بغير ذكر في المرض
 للمبارزة ونحوها لا يقتل المريض ويؤخر في غيره في العقد ثلث هذا في الباس
 واما في الرجعي فنشرت منه مطلقا اذا ماتت في العقد البقاء الزوجية بينهما
 السبب لانها في مرض موته فان الزوج قصدا لطلبه فمقتضىها في العقد ثلث هذا في الباس
 زمان انقضاء العقد لم يقع الفرض عنها ولا ينفذ بها هو اذا ماتت بخلاف الذي
 لان السبب النكاح قد زال كذا انثرت طالق رجعي طلاق ثلثا لان الطلاق
 الرجعي لا يزيل النكاح ولهذا اجل له طهرها ولا يحرم به لم يزل فملك بسببها
 اياه رخصته بطلاق حقها وكذا لو طلقها واحدة باينة وكذا انثرت معا في طهرها
 ابن زوجها يعني بان المرض امره فقبلت ابن زوجها لا يمنع تقبلها الا اذا
 اذا البينة وقعت باينة لا تقبلها بخلاف ما اذا البينة بالقبول فانها لا يثبت
 وكذا انثرت في لا ينفذ او في غيرها فانه في المرض اما الاول فهو اذ اقر في امره
 وهو صحيح ثم لا ينفذ في المرض فانها ثلث كذا اذا اقر في المرض فان هذا هو
 الطلاق بفعل الابد لم ينفذ منه كاسبب اولاد له في الفرض فمقتضىها في العقد ثلث هذا في الباس
 واما الثاني فهو اذا اختلف في مرض موته ان لا يقرها اربعة اشهر فلم يغيرها كسبب
 المدة وقعت البينة ثم ماتت ثلث المدة ولو في حقها وبانته اي بالابدان في
 مرقمة اي انثرت امرته وان كان الايلاء ايضا في المرض ثلث لان الايلاء في معنى
 تعليق الطلاق بغير رجة بشرط خالفه في الوقت فيكون طلاقا بالعلق
 بحسب الوقت وبانته بغير خلاف انه متعلق بقوله كسبب خبره في وقتها في القتال
 او في وجب لخصاص او في وجب في المطلقة لا انثرت لان كسبب لعل في الغالب
 فيها كذا لا انثرت الخلق في مرضه ونحوه اختار ثلث في وقتها في طلاق ثلثا بامر
 ثم ماتت في العقد لانها رخصت بطلاق حقها والناضرة كذا في اوله اي كذا
 لا انثرت بطلاق ثلثا بامر ثم في الزوج في مرضه ثم مات في العقد فانه لا يكون
 لانه كذا تبين انه ليس بمرض الموت لانه انقضى ثم عان في جميع الحال وكذا اذا اقر
 بالدين لا يقدم عليه غير الفسخ تصادقا على ثلث الصحة ومضى العقد او ابايتها

في دفعه في غيبته
 ثم

هذا هو الوجه في طلاق الفار
 وهو ان يترك الزوج
 البيت فمقتضىها في البيت
 هو شيك يكون فارقا لان
 الان قبل خلوعه هو صحيح
 فربما زعمها في الفرائض
 ونحوها في القسم لم يوجد
 في العقد ومن المتأخر في
 قال اذا قدم للقبض في
 يكون فارقا لان القبض
 في اليد خلاف الرجم وعلى
 الاول الاعتقاد ذكره اليلقي
 او ركب غيبته فالكسرة بقي
 على الزوج او افسر السبع
 بقي في غيبته ولم يلقه
 الفلوج ما دام زواجا ما كان
 له من ان صاهر فربما زعمها
 في الفرائض ونحوها في القسم
 لم يوجد في العقد

بأمره فأقر لها مال أو وصى عليها الأقل منه في الأثر أو قال لها في مرضك فطقتك
وإنما صح ما نقصت حدتك فقصته ثم أقر لها مال أو وصى لها ولو أباها ما لم يرض
فأقر لها أو وصى ثم فلتها الأقل منه وفي مرضها منه إذا علق المرض طلاقاً بفعل
اجتنبي أو حتى الوقت التعليق والشروط أي والحال أنها في مرضه أو علق طلاقاً بفعل
نفسه فيما أدى التعليق والشروط في المرض والشروط فقط منه أو علق طلاقاً بفعلها
ولا بد لها منه كالأكمل والشروط كل الأم لا يوجب وقضا الدين واستيفائه وفيما في المرض
أو الشرط فقط فيه جواب إذا قوله فترت المرأة تكون الزوج فآثراً وفي غير أي غير
هذه الصور المذكورة لا تأتي لا تشرط المرأة وهو إذا كان التعليق الشرط في الصحة في
الوجوب كلها أو كان التعليق في الصحة فيما إذا علقه بفعل الاجتنبي أو حتى الوقت أو كيف
ما كان إذا علقه بفعلها الذي لها منه بد فآثراً لا تشرط في هذه الصور علم أن هذه
المسئلة على أربعة أوجه أن علق الطلاق على الزمان أو فعل اجتنبي أو فعل نفسه أو
بفعل المرأة وكل وجه على جهتين إما أن يكون التعليق الصحة والشرط في المرض أو كانا
في المرض إما الوجهان الأولان أعني إذا علقه على الزمان أو بفعل الاجتنبي فإن كان
التعليق الشرط في المرض فترت للفرار وإن كان التعليق في الصحة والشرط في المرض
لم تشرط أما الوجه الثالث فهو إذا علقه بفعل نفسه فترت كيف كان إذا وجد الشرط
في المرض سواء كان التعليق في الصحة وفي المرض وكذا الفعل ماله منه بد إلا أنه لا يصار
قاصداً إلى إبطالها بالتعليق والشرط أو الشرط وحده لأن الشرط شبهها بالعلية لأن
الوجوب عنده فصار منعها فيه حسيته لحقها واضطرارها لا يبطل حتى غيره كما لا خلاف
الغير حال الاضطرار أو النوم أما الوجه الرابع فهو إذا علقه بفعلها فإن كان فعلاً لها
منه تدمر مطلقاً سواء كان التعليق والشرط في المرض وكذا التعليق في الصحة و
الشرط في المرض لأنها ضمت إلى الشرط والرضا به يكون رضا بالمشروط أباها في مرضه
وقد خل بها فصح فماتت وأباها فارتدت فماتت فمات الزوج فماتت لم تشرط
في الأول فلان الصحة لا تحل بين الموت الطلاقين أنه ليس بآثراً في الثاني فماتت
المرأة بزيادة ما أبطلت به الأثر لأن المرء لا يشرط إذا مات بعد الإكراه
عوضاً قال لها إن مرضت فانت طالق فماتت فكانت طالقاً حتى إذا مرضت

فما فعلوا الا اكل منه واما الارث
فكله في بيته ولبست حلة الافرغ
على بقتضه النفاذه واما اخرج اقره
الضمه ارجع الى اقره واما اخرج اقره
في الطلاق فمضى العقد برفع الضوى
ان يجعل اقره وسيله لايصال الضوى
فوجب عليه ان ياتي ببعضه
نما يأخذ له من الوثه كحكمه في
نوى عليه ان يعطو ما في غير النكته
كان المورثه ان يأخذ من غير النكته
نعم ما الى الاخذ ان اخذهم
فللمورث ان يعطو ما في اخر حكمهم

فقلت أما الوسط الرابع وبأجملة مدارات الأربعة
أما التقصيص في قبل الزوجة في أصل التقصيص
التقصيص ومدار عدم الارث في قبلها وهذا
في قبل الزوج أو وجود أرض في قبلها وهذا
كله على ما هو في سنة التقصيص وبه في الزوج
الذي لا يدينه في مال الكسبة وكان في الموضع
الذي لا يدينه وكان في نوع في الموضع
شبه التقصيص وإن لم يوجد التقصيص حقيقة على
أشياء البنية

واما فيه تشرت قالت زوجها المرفي طلقني طلقها قلنا ودرت لان مدلول
 طلقه طلب الطلاق ارجع ولا يلزم في الرضا بالثلاث فاذا انى بها الزوج كان فارا
 ودرت المرأة قال اخرج امرأته اشر زوجها طالق قلنا فخرج امرأته ثم اخرجت
 الزوج طلق المرأة الاخرى عند التزوج فلما يصير الزوج فارا فلما تشرت المرأة عنده
 وعندهما طلقته عند الموت فيمكرا وتشرت المرأة لان الأخيرة لا تحقق الا بعد
 تشرجه غير بعدا وذلك تحقيق بالموت فكان الشرط متحققا عند الموت فيقتصر
 عليه لانه الموت معوق وانصافا بالآخرية فوقف الشرط فثبتت سنة اوله
 تعالى اعلم **باب الرجعة** بين استدامة القام في العود اى ابقاء النكاح
 على كان كادامت في العدة فان النكاح قائم فيها لقوله تعالى فامسكوهن بمعروف
 فان الامسك ان يحافظ استدامة القام لاغ عادته اذ ازيل فيدل على شرعية الرجعة
 شرعية بقاء العدة لان الاستدامة انما تحقق مادامت العدة باقية والملك باق في العدة
 زایل بعد انقضائها بخلاف جفتك بما يوجب له المصاهرة في الوطى وغيره على انه
 وفية خلاف ان لم يفي فان الرجعة عنده لا يكون الا بالقول لا بغيره عند الوطى
 قبل الرجعة بالقول ولو صح اى الرجعة فيما دون الثلث فوطئة او طلاقين
 وهذا في الحرة والشيء في الامه كالثلث في الحرة وقد مر مرارا وان ابنت المرأة عن
 الرجعة فان الاب لا يمكن مطلقا فيشمل التقادير ونزل اعلامها اى اعلام الزوج
 اياها بالرجعة لانه لو لم يعلمها لم ينفع المرأة بالمعصية لانها قد تخرج بناء على
 زعمها ان الزوج لم يجعها وقد انقضت عدتها وبطلان الزوج الثاني فكانت
 وزوجها الذي اوقعها فيه سائبا ترك الاعلام كمن مع ذلك لو لم يعلمها تحت
 الرجعة لانها استدامة للقائم ولست بانشاء فكما الزوج يرجعه متفرقا في حال
 حقه وتفرقا لان في حال حقه لا يتوقف على علم الغير فان قيل كيف يكون حصة
 بغير علم اجيب بانها اذا تفرقت بغير سوال فقد تركت الثبوت فوقع في المعصية
 لان التقصير جازي جرمها ونزل الشهاد ايضا اخره زعم الثاني قد غلب الوطى
 في موقع التهم لان الناس عرفوه مطلقا فيتهم بالقعود معها وان لم يشهدوا
 نذب ايضا عدم قوله عليها بل اذنها ان لم يقصد الرجعة اى عليها بخلافه عليها

فمنه من سئلته القائم من العو أي طلبت
النكاح العود وقبل مضى العدة فوطئ فيه
العدة متعلق بالسنخلة أو لم ينفذ
دوام النكاح قبل زواله

قال الربيع لو قبلت المصلحة في الوطى وخرجه
بشهادته وعلم الزوج ذلك وانه ما في فخلت
لا يمكنه فكل ذلك في الوطى ان كان ذلك ما في فخلت
رجوعه واقتضاؤه في الوطى ان لا يكون
على انه رجوعه والاشارة في الوطى ان لا يكون
بشهادته يكون رجوعه في الوطى ان لا يكون
لا يكون رجوعه وان ثم وخرجه ان لا يكون
النكاح في الوطى ان لا يكون
في ضمنه وفي الوطى ان لا يكون
روايتان وفي الوطى ان لا يكون
نشر الربيع

الزوج انه قد طلق امراته
بكره الام وتزيد ما في عرفها
فولدت لان النكاح عرفه مطلقا

هذا هو الحق
فيما ذكره
في كتابه

او التخييل او هو النعل المتبعت له قوله لا يقع نظره على لا تحل نظره في طلاقه
في الجملة اذ هو قوله الرجعة فيها ان صدقته رجعة لان النكاح يشترط
الزوجين فالرجعة اولى وان كذبته فلا الى يكون رجعة لانه متزوج ولا يشترط ان يكون
ان شاء في الحال فمكره القول قول المنكر ولا يمين عليها كما ياتي في كتاب
الدعوى ان الرجعة في الاشياء التي لا يمين فيها كما في رجعتك اى كما لا يكون
رجعة اذا قال رجعتك يريد انك قد رجعت فقلت فحيثه لخصت عدتي لان هذه
الرجعة صارت حال انقضاء العدة فلا يصح وهذا لانها امينة في الاصل فوجب
قولها فاذا اخرجت دل ذلك على سبب الانقضاء واقرها حال قول الزوج
رجعتك فيكون مقارنا لانقضاء العدة فلا يصح بخلاف اذ سكنت ثم اخرجت
لان اقرارها حال الكنة فيصير اقرارها في زوجة ثم اخرجت اى
بعد العدة بالرجعة وصدقة تبتدأ وكذا في الامة في القول فيها فان حصة الرجعة
بناء على قيام العدة والقول في العدة قوله بانقضاء النكاح فيجب عليه اولا
الامة فثبت عدتي وانكر اى انكر الزوج والسبب في القول بانها لانها غير
رأيت بها يتقطع اى العدة اذا طهرت من الحيض والنفاس وهو حيض في كل
من العدة وان لم تقبل حتى لو في الوقت بعد الانقضاء كما يمكن فيه اقرار
وتحريم المصاهرة في ذلك القدر حكم طهرها لان الحيض لا يزيد على الغشة فتبين
بغيره في الحيض غير الانقضاء فانقضت العدة وانقطعت الرجعة واذا طهرت
منه لا قبل من الغشة لا الى يتقطع العدة حتى تقبل او غشي وقت نسائه او تيمم
تصلي مكنته وطهرت عاقبة اذا انقطع فيما دونها يحل له ان يتزوج بغيرها
في الحيض فيكون ذلك حراما لان من الاعمال في الحيض اذا كانت باهرا اقل من عشرة
فالاغتسال نكح لا لانقضاء وكذا انقضت وقت المصاهرة او غشي وقتها صارت المصاهرة
دينا في وقتها وهو احكام الطاهر لانها لا تقضي في الاعمال الطاهرة في الحيض اذ لم
تقد على الماء بعد طهرت واما ما دون الغشة فتبينت ففقدت الرجعة
لانا حكمنا بطهرتها حيث جوزنا صلواتها بالنسبة غشي فوضوح اى
الزوج ونسبت دونها اى وعضو الا الى يرجع وهذا احكام القضاة

هذا هو الحق
فيما ذكره
في كتابه
انما هو الحق
فيما ذكره
في كتابه

احكام الابقى الرجعة لانها غشت كثر البتة والقبول فيما دونه ان يفي لان
حكم الجنابة والحيض مما لا يخرج وجه الاحتياط وهو الوقوف ان ما دون العدة من
الدية الجفاف لقلته فلا يتيقن بغيره من قول الماء الذي قلنا بانها تنقطع رجعة
لا تحل لها التزوج اخذنا بالاحتياط الرجعة والنكاح في هذا الغرض كمال ذلك
الدية الجفاف لا يغفل عنه عادة في فترة طلق حاملها منكر او طهرها فرجعتها
فولدت لا قبل المدة فصاعدا حتى الرجعة بمعنى المدة حامل طلقها وانكر
وطهرها ثم رجعها لم يولد الا قبل مدة الحمل في وقت النكاح تحت رجعة ولا عده بانكاره
للوطى لان الشرع كذا يجعل الولد فراش هذه العدة اى في عماره الوقاية من
الكنة لانها حاله غيب من ذكره هذه الرجعة وتطلق من ولدت لا قبل المدة فصاعدا
قبله اى قبل الطلاق منكر او طهرها فلكه الرجعة بمعنى المدة ولدت قبل المدة منكر
وطهرها جاز له ان يرجعها ولا عده لانها حاله ان الشرع كذا وان طهرها
خلو محبة فانكره الوطى فلا الى انقضى رجعتها لانه انكر الوطى ولم يكنه الشرع فيكون
انكاره محبة علمه فان طلقها اى طهرها وانكره وطهرها ان طلقها فراجعتها
فولدت لا قبل من سنتين تحت الرجعة فانها اذا ولدت لا قبل من سنة من طهرها
يثبت نسب هذا الولد لانها لم تقرب بانقضاء العدة والولد يفي في البطن هذه المدة فلا بد
ان يجعل الزوج والطلاق قبل الطلاق لا بعد لانه لو لم يفي قبله يفي في البطن
الطلاق فيكون الوطى بعد الطلاق حراما فيجب صيانة فعله كمن غشه فاذا جعله
قبل الطلاق صح الرجعة قال ان ولدت فانت طالق فقلت لم اعمرك ولدت
والله خير بطنين فهو رجعة المدة بطنين ان يكون بين الولدين سنة من
او اكثر اما اذا كانا اقل يكون بطن واحد وانما يثبت الرجعة لانها طلقته بالولادة
الاولى ثم الولادة الثانية ولدت على انه رجعها بعد الولادة الاولى فيكون الوطى
حلالا اما اذا كانت الولادتان بطنين واحد فلا يثبت الرجعة لان علو الولد
الثاني كان قبل الولادة الاولى وقال كل ولدت فانت طالق فقلت لثنته بطن
يقع طلقا ثلث والولدة الثانية الثانية رجعة فانها طلقته بالولدة الاولى
صارت معه وبالولدة الثانية صار رجعا في الطلاق الاول ويجعل العلوى بوطى

هذا هو الحق
فيما ذكره
في كتابه

هذا هو الحق
فيما ذكره
في كتابه

هذا هو الحق
فيما ذكره
في كتابه

حادث في العدة حكما لا لمصلحة الصلاح وطلقت ثانيا بالولد الثاني لان العدة
 عقت بكل وبالولد الثاني صار حيا في الطلاق الثاني عاتر وطلقت ثانيا بالولد
 الثالث فتعقد العدة لانها حايلا في ذوات الاقارب حين وقع الطلاق الرجعي وطلقت
 لاجرم الوطى لبقاء اصل النكاح كما في الوطى لا يبرم العدة وقال ان فسخ
 بركة حتى يبرم العدة وطلقت اي مطلق الرجعي يترتب له الرجوع لزوجها
 ولا يبرم بها بل انشأها وعلى زوجها ما لم يوطى الاخرى حتى يبرم بها الا ان
 تزوجت في العدة من الرجعي لم يفسخ نكاحه فان طلقه النكاح وصرح الطلاق
 بالاجماع يفسخ الزوج ثانيا بطلان في العدة وبعدها كان حل الحلية بان لا
 زواله يعلق بالطلاق الثالثة فينبغي قبلها ومنع الغير في العدة لانتفاء النسب
 في حق المطلقة بها اي بطلت طهارة بالشبهة كونه حتى يوطى بها غيره
 لقوله تعالى ما طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والكرامة المطلقة الثالثة
 والشفقة في الالة كالتلف في الحرة لان الرق منصف حل الحلية على خوف النكاح
 في الالة حمل على العقد اذ لم يثبت بحد من شهر بغيره الزيادة على الكفا وهو
 حد من العيلة وقد مضى في البحث في كتب الاصول واوضحناه بقوله تعالى
 توفيقه في شيء لم يرد وحاشي التلويح بما لا يبر عليه ولو كان ذلك الغير مبرها
 غير بالغ لانه في التحليل كالبايع لان الشتر الايداج دون الاشرار وهو موجود
 فيه بملكه حتى يتعلق بقوله طاهرا وقطع عطف على طهارة عده اي
 عده الزوج الثاني لا يسد عطفه على عده اي ان وطى السيد لا يكون حلالا
 لتعين ملك النكاح والتحليل بالنسب وكذا نكاح الزوج الثاني بشرط التحليل
 وان حلت للاول بان قال تزوجتك على ان احملك او قالت لمائة ذلك او
 وكيلها بالاول في ذلك في قلبها فلا يبر عند عامة العلماء ويهدم الزوج الثاني دون
 الثالث اي حكمه ايضا كما يهدم حكم الثالث يعني اذا طلق الحرة طليقة او طليقتين
 ومضت عدها وترفعت بزوج اخر ثم عادت الى الزوج الاول عادت بثلث
 طليقة وهدم الزوج الثاني حكم دون الثالث في الحرة الحقة كما يهدم حكم الثالث
 في الحرة الغليظة عده اي عدها اي يوطى عند محمد وزفران في لايهدم ما دون

في العدة حكما لا لمصلحة الصلاح
 عقت بكل وبالولد الثاني
 الثالث فتعقد العدة لانها حايلا
 لاجرم الوطى لبقاء اصل النكاح
 بركة حتى يبرم العدة وطلقت اي
 ولا يبرم بها بل انشأها وعلى زوجها
 تزوجت في العدة من الرجعي لم يفسخ
 بالاجماع يفسخ الزوج ثانيا بطلان
 زواله يعلق بالطلاق الثالثة
 في حق المطلقة بها اي بطلت طهارة
 لقوله تعالى ما طلقها فلا تحل له
 والشفقة في الالة كالتلف في الحرة
 في الالة حمل على العقد اذ لم يثبت
 حد من العيلة وقد مضى في البحث
 توفيقه في شيء لم يرد وحاشي
 غير بالغ لانه في التحليل كالبايع
 فيه بملكه حتى يتعلق بقوله طاهرا
 عده الزوج الثاني لا يسد عطفه
 لتعين ملك النكاح والتحليل بالنسب
 وان حلت للاول بان قال تزوجتك
 وكيلها بالاول في ذلك في قلبها
 الثالث اي حكمه ايضا كما يهدم
 ومضت عدها وترفعت بزوج اخر
 طليقة وهدم الزوج الثاني حكم
 في الحرة الحقة كما يهدم حكم
 في الحرة الغليظة عده اي عدها

ما دون الثالث وهذا البحث ايضا ذكر مستوفى في الكتابين المذكورين مطلقا الثالث
 احترمت بعض القوم عدة في الزوج الاول عدة في الثاني والعدة شحمة اي شحمة
 وشحان في اخر العدة ان مضى ان كان يحضن قتل ما مضى فيه عدة شهرين وعند بعض
 وثلاثة شهور كونه اي حايلا في الزوج الاول فتعقد اي ان طلق حرة لانه لا يوطى
 يكون البضع فهو عدة في الزوج الاول والنيات لتعلق الحلية بقوله لوطى قبول فيها
 اعلم **باب الابداء** هو لغة الخلف مطلقا وشرعا خلف على ترك قربانها
 وحكمه خلقه بانية ان تبر الكفار والحر وان حلت واقبلها لعدة اربعة اشهر لانه
 ولا عدة لانه لا يوطى الا في الاقل من قال الحرة والعدة لا افرق شهرين
 او ثلثة اشهر فلو قال الله لا افرق الا افرقك اربعة اشهر الاول ثوبه والثاني
 موقت او ان تركتك فعلى حج او نحو او فانت طالق او عدة قربان في عدة
 واذا حلت فغى الخلف بالعدة وجبت الكفارة في غيره وضابط الخلف وسقط الابداء الا
 اي ان لم يبرها بابت بواحدة وسقط الخلف لموقت فانه اذا كان موقفا بربعة
 ولم يبرها بابت بواحدة وسقط الخلف حتى لو تكبرها فلم يبرها بربعة لانه لا يوطى
 الخلف الموقت ومنع عليه بقوله فلو تكبرها ثانيا وثالثا وضعت اربعة ايام اي طاهرا
 قربان بابت بربعين يعني ان تكبرها ولم يبرها اربعة اشهر تبين ثانيا ثم ان تكبرها ولم
 يبرها اربعة اشهر تبين ثانيا فان تكبرها بوجه اخر لم يطلق او لم يبر الا بلاء
 وان وطىها كغيرها لبقاء العدة ان كان الخلف بغير طهارة وان كان لا يبرها لم يبر
 ان تجبر الثلث بطلان علقها بقوله الله لا افرقك شهرين وشهرين بعد شهرين
 ابداء لانه جمع بينهما بحرف الجمع فصارت جمعة بلفظ الجمع فتحقق المدة لا قوله بعد
 والله لا افرقك شهرين وشهرين بعد شهرين الاولين لانه ما فصل بين الشهرين
 الاولين والشهرين الاخيرين بيوم لم يكمل مدة الابداء وهي اربعة اشهر وكذا
 قوله والله لا افرقك سنة الايوما لا يكون ابداء لان السنة يوم منكم فله ان
 يجعله في يوم فلما تم عليه يوم فاما السنة الاويمية ان يجعله السنة وكذا اذا
 قال الايوما افرقك في الايوما لا يكون موقفا لانه اشئ كل يوم يبرها فيه فلا يتصور ان
 يكون موقفا ابداء لو قهرها يوما والباقي اربعة اشهر او اكثر صار موقفا لسقوط

في العدة حكما لا لمصلحة الصلاح
 عقت بكل وبالولد الثاني
 الثالث فتعقد العدة لانها حايلا
 لاجرم الوطى لبقاء اصل النكاح
 بركة حتى يبرم العدة وطلقت اي
 ولا يبرم بها بل انشأها وعلى زوجها
 تزوجت في العدة من الرجعي لم يفسخ
 بالاجماع يفسخ الزوج ثانيا بطلان
 زواله يعلق بالطلاق الثالثة
 في حق المطلقة بها اي بطلت طهارة
 لقوله تعالى ما طلقها فلا تحل له
 والشفقة في الالة كالتلف في الحرة
 في الالة حمل على العقد اذ لم يثبت
 حد من العيلة وقد مضى في البحث
 توفيقه في شيء لم يرد وحاشي
 غير بالغ لانه في التحليل كالبايع
 فيه بملكه حتى يتعلق بقوله طاهرا
 عده الزوج الثاني لا يسد عطفه
 لتعين ملك النكاح والتحليل بالنسب
 وان حلت للاول بان قال تزوجتك
 وكيلها بالاول في ذلك في قلبها
 الثالث اي حكمه ايضا كما يهدم
 ومضت عدها وترفعت بزوج اخر
 طليقة وهدم الزوج الثاني حكم
 في الحرة الحقة كما يهدم حكم
 في الحرة الغليظة عده اي عدها

الاستثناء لا يكون مستثنى لما مضى عليه من انما لا يكون في ذلك فلو لم يرد في الاستثناء
 قوله وانما لم يرد بها لا يكون ابتداء المكان فربما لم يرد في بيان خبرها في الكوفة المطلقة
 الرجعية كما لو ردت في اي من الابلايق الزوجية بينهما كما في الممانعة والاشارة
 نحوها بعد اي بعد الابلايق لانه لا يتصور وقوعها لان في كل من الزوجين شرط ان يكون
 ليست فيها فلم يتصور وقوعها لطلقات لانه لو ردت بعد ذلك لا يكون مولىا وحقيقة
 ان الابلايق لانه تعليق الطلاق على الزمان فلا يقع الا في الملك او مضافا الى الملك
 كما سبق بان قال ان تزوجتك فوالله لا اتركك ولم يوجد لوطها كغيره عينة
 متفق في معنى وجوب الكفارة عند الخلف في غير الطلاق لم يرد في اوصافها او
 رتقها او لم يرد في اربعة اشهر بينهما ففسيخ قوله منتهى البراء فلا تطلق بعده ان
 مدته وهو جرح وان قدر على الجرح في المدة ففسخ الطلاق لان الغنى بالغلف
 في الغنى بالمعراج فانه اذا قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل بطلت كالمستع
 اذا رأت المرأة قوله لانه لم يرد في حرام ابداء ان نوى التحريم ولم ينشأ في هذا
 اللفظ قبل فكما بان ان الجمل فان قال ردت به التحريم او لم ارد به شيئا كان عينا
 ويغير مولىا لان تحريم الجمال بين وظاهر ان نواه لان في الظاهر حرمة فاذا
 نواه صح لانه كجمله وعنده لا يكون ظاهرا لعدم ركنه وهو شبهة محتملة بالتحريم
 ان نوى الكذب لانه وصف محتمل بالحرمة فكذلك باحقيقه فاذا نواه ففسخ
 بانه ان نوى الطلاق وتلك ان نواه ففسخ في الكتمان والفتوى على انه طلاق
 وان لم يتصور وجعلنا وباعنا ونهنا لا خلف في الا ارجال ونهنا قالوا لو نوى
 غيره لا يفسخ قضا ولو كانت اربع سنو لم يفسخ في الجاهل بما يقع على كل واحد منهن
 طلاقه بانه وقبل تطلق واحد منهن الى البيا وهو الاظهر والاشبه ذكره الزبيدي
 انه كل من نوى حرام وهو جرح بدست است كرم يردى حرام اي الفتوى على انه طلاق
 وان لم ينو لو قال بدست كرم لا يكون طلاق لعدم عرفه لو قال به حرام
 لم يرد طلاقا كذا في النهاية **باب الخلع** الخلع والخلع بضم الخاء
 وقحها لغة الازالة وطلاقا وبضمها شرعا الازالة المحصنة هو فصل الزوجين
 بحال بلفظ الخلع غالبها انما قال لانه قد يكون بلفظ البيع والشراء ونحوهما كما

قوله لا يكون مستثنى لما مضى عليه من انما لا يكون في ذلك فلو لم يرد في الاستثناء
 قوله وانما لم يرد بها لا يكون ابتداء المكان فربما لم يرد في بيان خبرها في الكوفة المطلقة

قوله لانه لم يرد في حرام ابداء ان نوى التحريم ولم ينشأ في هذا
 اللفظ قبل فكما بان ان الجمل فان قال ردت به التحريم او لم ارد به شيئا كان عينا

على سباني ولا مانع من عند الحاجة لقوله تعالى فلا جناح عليكم فيما افترت به
 بما يصلح لكم لان ما يكون عوضا لم يتصور ان يكون عوضا لم يتصور كمن لا يكون
 ما يصلح لبدل الخلع من الزنا الكاح كما دون العشرة وثيقة الى انما يتصور كمن
 العود وهو في جانب الزوجين لانه تعليق الطلاق بشرط قبولها لانه ان
 لم يقع رجوع قبل قبولها كما لا يخفى الرجوع في اليقين ولم يبطل بقبولها في مجلس
 قبل قبولها كما لا يبطل اليقين به بل يقع ان قبلت بعد مجلس ولم يتوقف
 على حضوره اي في المجلس لا يتوقف اليقين عليه بل يتوقف على غيرها
 فاذا بلغها ففقدت التصديق في مجلسها وجاز تعليق بشرط او وقت كما جاز
 اليقين لا اي لم يرد بشرط الجارية اي لا يرد كما لا يجوز في اليقين وهو في جانبها اي
 المراء عطف على قوله في جانبها كسبع يعني معاوضة لانها تبذل لالتكسب لغيرها
 حتى انعكس الحكم اي جاز رجوعها قبل قبوله بطل بقبولها في مجلسها ولم يرد
 تعليق بشرط وقت وجاز شرط الجارية كما هي احكام المعاقرة وطرف العدة في
 الاعاقرة كطرفها في الطلاق فيكون في طرف العدة معاوضة وفجاءت للمولى عينا وهي
 تعليق العدة بشرط قبول العدة فترت احكام معاوضة في جانب العدة المولى في
 الخلع قد يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق والمساواة فان يقول الزوج
 على الف درهم او يفتكك او طلاقك على الف درهم او تقول المرأة اشتريت
 نفسي او طلاقك منك بالف او يقول الزوج طلاقك على الف او يارئك اي فارتك
 فقبلت المرأة وقد يكون بانها استت كما لو قال رجل لامرأة خولتني اربع
 خريدى فقال خريدى فقال الزوج فزوجت بابت اي تقع واحدة بانه ذكره
 والواقع في اي الخلع وبالطلاق على مال وهو ان يقول الزوج طلاقك او انت
 طالق على كذا او لكال او تقول المرأة طلاقك على كذا او يقول الزوج طلاقك عليه
 الواقع بينهما ان الطلاق على مال بمنزلة الخلع في الاحكام الا ان بدل الخلع اذا بطل
 بقي الطلاق باينا وعوض الطلاق اذا بطل يقع حقيقا كذا في المحيط وسباني
 في انتم طلاقا باين لانها لا تملك المال الا لتكسب لغيرها وذلك بالبيع
 وهو اي الخلع في الكنايات لاحتيا الى الطلاق في غير ففسخ في غيرها

قوله لا يكون مستثنى لما مضى عليه من انما لا يكون في ذلك فلو لم يرد في الاستثناء
 قوله وانما لم يرد بها لا يكون ابتداء المكان فربما لم يرد في بيان خبرها في الكوفة المطلقة

قوله لانه لم يرد في حرام ابداء ان نوى التحريم ولم ينشأ في هذا
 اللفظ قبل فكما بان ان الجمل فان قال ردت به التحريم او لم ارد به شيئا كان عينا

فراين شرج جانب الطلاق وان قال لم انوبه الطلاق فان ذكره لا يصد في نفية
شي من الصور الاربع بل قيل على الطلاق ويكون ذكره لا يصد في نفية
وان لم يذكره لا يصد في نفية في الجمع والمباراة اي في وقوع الجمع بلفظ الجمع والمباراة
لانها كناية فلان نفية اليمين او ما يقوم مقامها هو ذكر اليمين قد تنقضا ولا يصد
في لفظ السبع والطلاق كونهما مريين كذا في الكافي واخر من علمية لفظ السبع
غير صحيح في الطلاق وهو ظاهر **اقول** لم يذكره في نفية اليمين فلهذا لا يصد
يتخلف عنه أصلا وذلك لان السبع يوجب زوال ملك اليمين فيلزم قطعاً زوال
ملك المنة وكذا وقوع الطلاق بلفظ العقب لا العقب بلفظ الطلاق كما مر
فليتأمل فانه دقيق وبالقبول محقق وكذا هذه اي خذ اليك ان تستر اي
الزوج لقوله تعالى وان اردتم استبدال الزوج مكان زوج وانتم اخرون فلفظ استبدال
تأخذ وانما شيا ولانها وحدها باليمين فلا يصد في نفية حشرها باخذ المال وذكره
أخذ الفضل اي الزيادة على دفع اليها في المهر ان تستر وفي رواية الجامع الصغير
لا يصد في الطلاق قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افترقا اي كره الزوج
المراة عليه اي على الجمع تطلق المرأة لان طلاق المهر يقع بلامال اي الزوم
مال ان لم يكن لها عليه بل الترتيب ان تعطيه لا تتخلص به سقوط مال ان كان
لها عليه مال كالمهر نحو ما سياتي ان الرضا شرط في لزوم المال سقوطه والاكراه
يعدم الرضا تملك به في يده يعني خالعت مع زوجها على ان يقبل ان يفرقه
اليمين يملك المال او حتى فعلها فتمت ان كان فمما او مثله ان كان ثلثها
ولا يصد في الجمع لانه لا يقبل الفسخ بل في الغي ان علمتها تخلفا للمعاوضة فلفظ
او طلق كره او خسر او سته وخوفا ما لم يملك وقوع طلاق بيمين والجمع صحيح
في غيره كائنا ما كان بغير شيء لان الاقلاع معلق بالقبول وقد وجد في الجمع اي
وفي الطلاق الرجعي كما هو مقتضى اللفظ وقد قلنا في المحرط ولا يجب عليها شيء
لانها لم تستم الا مقوما لغيره لانه ايضا لا وجه له المستمى كمالا ولا يجب عليه
لعدم الاستمى كمالا العني على ما في يده ولا شيء في يده اي كما يقع الطلاق في اذ
قالت خالوني على ما في يدي وليس يد شي فانه لم تستم الا مقوما فلم تغره في الرجوع

فراين شرج جانب الطلاق وان قال لم انوبه الطلاق فان ذكره لا يصد في نفية
شي من الصور الاربع بل قيل على الطلاق ويكون ذكره لا يصد في نفية
وان لم يذكره لا يصد في نفية في الجمع والمباراة اي في وقوع الجمع بلفظ الجمع والمباراة
لانها كناية فلان نفية اليمين او ما يقوم مقامها هو ذكر اليمين قد تنقضا ولا يصد
في لفظ السبع والطلاق كونهما مريين كذا في الكافي واخر من علمية لفظ السبع
غير صحيح في الطلاق وهو ظاهر **اقول** لم يذكره في نفية اليمين فلهذا لا يصد
يتخلف عنه أصلا وذلك لان السبع يوجب زوال ملك اليمين فيلزم قطعاً زوال
ملك المنة وكذا وقوع الطلاق بلفظ العقب لا العقب بلفظ الطلاق كما مر
فليتأمل فانه دقيق وبالقبول محقق وكذا هذه اي خذ اليك ان تستر اي
الزوج لقوله تعالى وان اردتم استبدال الزوج مكان زوج وانتم اخرون فلفظ استبدال
تأخذ وانما شيا ولانها وحدها باليمين فلا يصد في نفية حشرها باخذ المال وذكره
أخذ الفضل اي الزيادة على دفع اليها في المهر ان تستر وفي رواية الجامع الصغير
لا يصد في الطلاق قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افترقا اي كره الزوج
المراة عليه اي على الجمع تطلق المرأة لان طلاق المهر يقع بلامال اي الزوم
مال ان لم يكن لها عليه بل الترتيب ان تعطيه لا تتخلص به سقوط مال ان كان
لها عليه مال كالمهر نحو ما سياتي ان الرضا شرط في لزوم المال سقوطه والاكراه
يعدم الرضا تملك به في يده يعني خالعت مع زوجها على ان يقبل ان يفرقه
اليمين يملك المال او حتى فعلها فتمت ان كان فمما او مثله ان كان ثلثها
ولا يصد في الجمع لانه لا يقبل الفسخ بل في الغي ان علمتها تخلفا للمعاوضة فلفظ
او طلق كره او خسر او سته وخوفا ما لم يملك وقوع طلاق بيمين والجمع صحيح
في غيره كائنا ما كان بغير شيء لان الاقلاع معلق بالقبول وقد وجد في الجمع اي
وفي الطلاق الرجعي كما هو مقتضى اللفظ وقد قلنا في المحرط ولا يجب عليها شيء
لانها لم تستم الا مقوما لغيره لانه ايضا لا وجه له المستمى كمالا ولا يجب عليه
لعدم الاستمى كمالا العني على ما في يده ولا شيء في يده اي كما يقع الطلاق في اذ
قالت خالوني على ما في يدي وليس يد شي فانه لم تستم الا مقوما فلم تغره في الرجوع

فراين شرج جانب الطلاق وان قال لم انوبه الطلاق فان ذكره لا يصد في نفية
شي من الصور الاربع بل قيل على الطلاق ويكون ذكره لا يصد في نفية
وان لم يذكره لا يصد في نفية في الجمع والمباراة اي في وقوع الجمع بلفظ الجمع والمباراة
لانها كناية فلان نفية اليمين او ما يقوم مقامها هو ذكر اليمين قد تنقضا ولا يصد
في لفظ السبع والطلاق كونهما مريين كذا في الكافي واخر من علمية لفظ السبع
غير صحيح في الطلاق وهو ظاهر **اقول** لم يذكره في نفية اليمين فلهذا لا يصد
يتخلف عنه أصلا وذلك لان السبع يوجب زوال ملك اليمين فيلزم قطعاً زوال
ملك المنة وكذا وقوع الطلاق بلفظ العقب لا العقب بلفظ الطلاق كما مر
فليتأمل فانه دقيق وبالقبول محقق وكذا هذه اي خذ اليك ان تستر اي
الزوج لقوله تعالى وان اردتم استبدال الزوج مكان زوج وانتم اخرون فلفظ استبدال
تأخذ وانما شيا ولانها وحدها باليمين فلا يصد في نفية حشرها باخذ المال وذكره
أخذ الفضل اي الزيادة على دفع اليها في المهر ان تستر وفي رواية الجامع الصغير
لا يصد في الطلاق قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افترقا اي كره الزوج
المراة عليه اي على الجمع تطلق المرأة لان طلاق المهر يقع بلامال اي الزوم
مال ان لم يكن لها عليه بل الترتيب ان تعطيه لا تتخلص به سقوط مال ان كان
لها عليه مال كالمهر نحو ما سياتي ان الرضا شرط في لزوم المال سقوطه والاكراه
يعدم الرضا تملك به في يده يعني خالعت مع زوجها على ان يقبل ان يفرقه
اليمين يملك المال او حتى فعلها فتمت ان كان فمما او مثله ان كان ثلثها
ولا يصد في الجمع لانه لا يقبل الفسخ بل في الغي ان علمتها تخلفا للمعاوضة فلفظ
او طلق كره او خسر او سته وخوفا ما لم يملك وقوع طلاق بيمين والجمع صحيح
في غيره كائنا ما كان بغير شيء لان الاقلاع معلق بالقبول وقد وجد في الجمع اي
وفي الطلاق الرجعي كما هو مقتضى اللفظ وقد قلنا في المحرط ولا يجب عليها شيء
لانها لم تستم الا مقوما لغيره لانه ايضا لا وجه له المستمى كمالا ولا يجب عليه
لعدم الاستمى كمالا العني على ما في يده ولا شيء في يده اي كما يقع الطلاق في اذ
قالت خالوني على ما في يدي وليس يد شي فانه لم تستم الا مقوما فلم تغره في الرجوع

والرجوع بالغير والمرد باليد هذا الحديث وان ردت على قولها خالوني في
يدى قولها فم قال ودراهم ولم يكن في يدها شيء ردت عليه في الاولى منه هو الذي
اخذته منه او وقعت اليه في الثانية ثلثه دراهم وان كان في يده درهمان فم
بتمام ثلثه دراهم ان كان اكثر من ثلثه دراهم فم ذلك كذا في النهاية اما اذا اخذته
في الاولى فلانها لما سمت لا يمكن الرجوع راضيا به والملك لا يعوض ولا وجه
لا يجب التمسى وقيمة كونه مجرما ولا لا لا يجب قيمة البضع وهو مثل التمسى لانه غير
مستقيم حال الرجوع فتعين ان لا يمسى البضع على الزوج ودفع البضع عنه والادرج
ثلثه دراهم في الثانية فلانها سمت بلفظ الجمع اقله ثلثه فيجب عليها التمسى
فصاحبها لو فرأوا وصى بدرهم خالعت على ما في يدها على ما في يدها فم تسمى
بل عليها التمسى لانه ان تسمى وتسلم قيمة ان تحت لانه عتقها وضعت في سبيل
العوض اشتراط الرقة عنه شرط فاسد فيبطل هو الجمع لانه لا يبطل بان شرط
الف فطلبت طلاقا ثلثا في يدها طلاقا ثلثا بالالف او على الف فطلبت واحدة
تقع في الاولى بانية بثلث الف في الثانية رجعية فائنا فانها اذا طلقته
ثلثا بالالف جعل الف عوضا لثلثها فاذا طلقها واحدة وجبت الف الا ان
لان اجزاء العوض تقسم على اجزاء العوض لانه اذا طلقته ثلثا على الف جعل الف
عنه ان حصة الطلاق بغيره بغيره اجزاء الف لانه لا تقسم على اجزاء الف
فتقع رجعية بثلثي وعندهما يقع بيمين بثلث الف لانه حصة على العوض
بمعنى الف كما في بيع عبد بالالف او على الف لانه السبع لا يصد بغيره
فيجعل على العوض ضرورة ولا ضرورة في الطلاق لانه بغيره بالالف وان قال طلق
فمك ثلثا بالالف او على الف فطلقت احد لم تقع لانه لم يمسى باليمين الا بغيره
الالف كملها لا يخلو قولها بغيره ثلثا بالالف لانه لما سمت باليمين بالالف كما
ببعضها اول ان تسمى وبانت اي اذا قالت طالق بالالف او على الف فطلقت
بانت المرأة وكذا الف لانه باء او تعلق في حقيقة سلامة البدن او
الشرط وذلك بما ذكرنا وبانت طالق اي اذا قال المرأة انت طالق وعليك الف
او قال لعبد انت حر وعليك الف فطلقت المرأة وعتق العبد فائنا سواء

فراين شرج جانب الطلاق وان قال لم انوبه الطلاق فان ذكره لا يصد في نفية
شي من الصور الاربع بل قيل على الطلاق ويكون ذكره لا يصد في نفية
وان لم يذكره لا يصد في نفية في الجمع والمباراة اي في وقوع الجمع بلفظ الجمع والمباراة
لانها كناية فلان نفية اليمين او ما يقوم مقامها هو ذكر اليمين قد تنقضا ولا يصد
في لفظ السبع والطلاق كونهما مريين كذا في الكافي واخر من علمية لفظ السبع
غير صحيح في الطلاق وهو ظاهر **اقول** لم يذكره في نفية اليمين فلهذا لا يصد
يتخلف عنه أصلا وذلك لان السبع يوجب زوال ملك اليمين فيلزم قطعاً زوال
ملك المنة وكذا وقوع الطلاق بلفظ العقب لا العقب بلفظ الطلاق كما مر
فليتأمل فانه دقيق وبالقبول محقق وكذا هذه اي خذ اليك ان تستر اي
الزوج لقوله تعالى وان اردتم استبدال الزوج مكان زوج وانتم اخرون فلفظ استبدال
تأخذ وانما شيا ولانها وحدها باليمين فلا يصد في نفية حشرها باخذ المال وذكره
أخذ الفضل اي الزيادة على دفع اليها في المهر ان تستر وفي رواية الجامع الصغير
لا يصد في الطلاق قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افترقا اي كره الزوج
المراة عليه اي على الجمع تطلق المرأة لان طلاق المهر يقع بلامال اي الزوم
مال ان لم يكن لها عليه بل الترتيب ان تعطيه لا تتخلص به سقوط مال ان كان
لها عليه مال كالمهر نحو ما سياتي ان الرضا شرط في لزوم المال سقوطه والاكراه
يعدم الرضا تملك به في يده يعني خالعت مع زوجها على ان يقبل ان يفرقه
اليمين يملك المال او حتى فعلها فتمت ان كان فمما او مثله ان كان ثلثها
ولا يصد في الجمع لانه لا يقبل الفسخ بل في الغي ان علمتها تخلفا للمعاوضة فلفظ
او طلق كره او خسر او سته وخوفا ما لم يملك وقوع طلاق بيمين والجمع صحيح
في غيره كائنا ما كان بغير شيء لان الاقلاع معلق بالقبول وقد وجد في الجمع اي
وفي الطلاق الرجعي كما هو مقتضى اللفظ وقد قلنا في المحرط ولا يجب عليها شيء
لانها لم تستم الا مقوما لغيره لانه ايضا لا وجه له المستمى كمالا ولا يجب عليه
لعدم الاستمى كمالا العني على ما في يده ولا شيء في يده اي كما يقع الطلاق في اذ
قالت خالوني على ما في يدي وليس يد شي فانه لم تستم الا مقوما فلم تغره في الرجوع

قبله او لا عنه وقال كل واحد منهما الا اذا قبل ولا يقع الطلاق والقانون على
قبول لان هذا الكلام يعمل للمخ وبقوله قال حمل هذا المانع ولكن على درهم ويكون
بغيره قوله درهم وله انه حكمة فلا يتطابقا قبله لانه لا يملك المال اذا ارسل
فيها الاستقلال لا لادالته بها لان الطلاق والقانون يتفككا عما لا يبيع
والا حاشا فانها لا يوجد بدونه قال طلقك من علي الفلم فقلت وقابلت
قال قول له في البيع لقول المشتري يعني في قول لغيره بعت منك هذا العقد
ودرهم من فقلت فقال المشتري فقلت في قول المشتري الفوق ان الطلاق
يعمل على غير حاشا الزوج والقول شرط الحث فيتم البيع بلا قبولها فلا يكون
بالبيع اقرارا شرط الحث لغيره بقوله في قول قوله لان الزوجين اذا
اختلفا في احوالهم فالقول للزوج لانه منكر فاما البيع فالحاشا بقوله لا صحة
لاحد منهما لان الاقرار بالبيع اقرارا بالائتمان لا بالانكاح فذكره فذكره عما
اقر به فلا يصح وتيقظ المانع والمباراة فيقع العقد وجعل كل منهما سريانه
الزوجي عليه كل من كل منهما على الاقرار بما يتعلق بالانكاح كما هو مقتضى
مقتضى قبل الدخول به او بعد والنفقة المأخوذة والنفقة المأخوذة فلا يقطع الا ان
قد بانكاح لانه لا يقطع ما لا يتعلق به الفرض ثم انتمت بحكمها خلع الا صغر
بما ذكره او سررا طلق لم يلزم اي حال عليها ولم يقطع اي المهر وقوع الطلاق على
الا صغر فلا يعلق بقبول الاب فيكون كالتفويض لانه لا يملك ما يملكه
فلان لا يخلع بغيره والنفقة لا يقبل الشرع فان خلعها اي الا صغر فصار
اي ليدل الخلع لم يملكه الكفالة للصغر لانه لا يملك ما يملكه المهر او المهر
ابتداء فصح المانع والمالك عليه اي الاب لان اشرطه بل الخلع على الزوجي
الابن بلا سقوط المهر لانه لم يدخل تحت ولاية الاب وان شرط الزوج الضمان
اي الصغر فان قبلت من قبله اي بل القبول ان كان يعلق ان الخلع كالتفويض
حاشا طلق لوجود شرطه لانه لا يملك ما يملكه المهر او المهر فان خلع
ولم يملك الا قبلت المرأة طلق لوجود الايج والقول قوله في المهر الموصول
لو كان عليه الا اي ان لم يكن عليه المهر الموصول شي ردت على الزوج فاساق اليها

في المهر الموصول
لو كان عليه الا اي ان لم يكن عليه المهر الموصول شي ردت على الزوج فاساق اليها

فصل في النفقة
والنفقة هي ما يملكه الزوج على زوجته من المهر والمهر الموصول

فصل في النفقة
والنفقة هي ما يملكه الزوج على زوجته من المهر والمهر الموصول

في المهر الموصول فانها اذا قبلت الخلع قد ثبتت له ما وضعه في مهرها فقد التزم الزوج
فوجب عتقها بقوله لا مكان خلع لم ينفذ بغير الثالث كونه شرط لان البيع
غير موقوف حال الخلع **باب الظهار** هو لغة مقابلته النظر بالنظر
فان الشخصين اذا كانا بينهما عداوة وجعل كل منهما ظهرا لظهور الآخر وشرا
لشبهه في الظهار وهو كطهرها او ما يقرب من كمال او جزء شايع منها فيكون
فلا يخفى الظاهر في رتبة ولا من كبرها بل المهر ما تم ظاهرها ثم اجازت بما حكمه النظر
متعلق بالتشبه من عضو محرمة بمالك متسا او متغا فميزه محرمة وحكمه حرمة
وطهرها ودواعية كالمس قبله حتى يكفر ففعله في والذين يطهران من
منهم ثم يعودون لما قالوا فخر رتبة فقبل ان يتناسا الالة للظهار والقول
المفسر المهر على الوطى فان سبب جوار التكفير هو الظاهر لا القول الكفار دائره
بين العورة والعبادة سببا ايضا داير بين الخط والاباحة حتى يتعلق العورة
بالخط والعبادة بكياحه وانما جاز تقدم الكفار على العورة لانهما وجبت رفع حرمته
الناتبة في الذات فيجوز بعد ثبوت تلك الحرمة لرفع بها كذا قلنا في الظاهر انهما
يجوز قبل ازالة الصلوة مع انها سببا لانها شرعت لرفع الحرج فيجوز بعد ثبوت
ولها اجازت الكفار بعد ايمانها او بعد انفسخ العقد لانه اذا وقع لانه
هذه الحرمة لا تنزل غير التكفير في سائر الجمل كملك اليدين واصابة الزوج الثاني
ولم يرد ان تطالبه بوطى وعليها ان تمنعه من الاجتماع بها حتى يكفر وعلى الزوج
ان يكفر على التكفير فحق للمهر عنها في الزمان ولو وطى قبله اي قبل التكفير
استغفر الله تعالى وكفر للظهار فقط اي يجب عليه غير التكفير الاول وقال
سعيد جبير يحكم كقوله وان ودا اي الظاهر كان ثبت على كذا رامي ورسك او نحو
يعني رقتك او عنتك مما يقرب من الكمال او نصفك كطهر من كونه في الخمر
الشايع كطهرها او كبرها او كطهر راسه او كبرها اي الصور المذكورة ونظائرها
طهرها وان لم ينفذ لان التشبه فيها اكملها او ما يقرب عنه او جزء شايع منها وهو
الشرطي من المهر والشراطي جانب المحرم المكنو المشبه عضو لا يجوز النظر اليه
كما ذكره وقد وجدنا لاطلاق وان تولاه ولا يملكه لان اللفظ لا يجملها وفي قوله

في المهر الموصول
لو كان عليه الا اي ان لم يكن عليه المهر الموصول شي ردت على الزوج فاساق اليها

فصل في النفقة
والنفقة هي ما يملكه الزوج على زوجته من المهر والمهر الموصول

فصل في النفقة
والنفقة هي ما يملكه الزوج على زوجته من المهر والمهر الموصول

شر من اى على الطعام كله سكين واحد سكين بوجاز غدا لان المقصود
 حلة السكين ووجوهه وذات حدة لا تامة كان هو في اليوم كسكين
 تحت السكين حقا في الاخر يوم قدر الشرب من الاغذية سواء كان رقة او
 دفعت لان الواحد يستوفى في يوم واحد طعام سكين سكين فلم يوجد له ولو
 حقيقة حكم لعدم حدة الحادة وذكر صور الامانة بقوله واذا اشبعهم اى
 سكين سكين وان فكل اكلوا انا العدا وهو الطعام قبل نصف النهار والعشاء
 وهو الطعام بعد نصف النهار او غدا في اى اشبعهم طعام بعد نصف النهار من اشبعهم او عشاء
 مرتين او عشاءين اى اشبعهم طعام بعد نصف النهار من اشبعهم او عشاء
 قال في الامام طعام الامانة كلان كل سكين فداء واداء في اليوم
 والعشاء كذلك السحرة كذا او فقهوا واداء في الفداء والعشاء والمغيب
 فيه الشبع لا المقدر المقدر في العشاء كذا الشبع وكذا في كل شبع
 فاقم مقام الفداء وانما اعترى الاكلان في قوله فاقم مقام سكين سكين والى
 منه الوسط وهو كلان لان الاكثر في العادة ثلث مرات والاقل مرة كذا في
 غاية البيا في حقه فقط او غير شعير الا ان كان لا يستوفى منه حجة الامام
 بخلاف في التبر او اعطى عطف على اشبعهم كذا ربع صاع تبر ونصف صاع
 شعير او من تبر ومنى شعير او شعير جاز جزء لقوله او اشبعهم وما عطف عليه
 فان ربع صاع تبر ونصف صاع شعير او تبر يبلغ بالكيل نصف صاع تبر او صاع
 تبر او شعير كذا من تبر ومنى شعير او تبر يبلغ بالون نصف صاع تبر او صاع
 وتبر وما كان هذا الاشياء تحت الحنن لان الكيل في حصة الاطعام جنب واحد
 جاز تكيل احد بها بالاد ولا كذا تلك القيمة كما عرفت بخلاف اعطى نصف
 وصاع لانه لا تكيل احد بها بالاد ولا كذا تلك القيمة كما عرفت فان العشاء
 الرقة والصوم تجوع النفس بخلاف اطعام نصف صاع تبر قيمة نصف صاع
 تبر كما عرفت في جوار اء ما هو في الاعد والمنصوبة اذ كان اقل قدر ما
 قدره الشبع وان كان اكثر في الاثر او مثله قيمة اطعمهم اى سكين سكين كذا
 صاع تبر في الظاهر من فقه الاغذية واحد بها وخرافط رطوبتها فخرها لان

في كل ما عرفت في عدم جواز اداء ما كان
 المنصوبة فقه لولا استيفاء فقهه
 اول لان قوله وان كان اكثر في الاثر او مثله
 فقه في غناه فقه

لان النية تعمل عند اختلاف السكين كالافطار والظهار لانهما احدى ما ذلقت
 النية والصاع يصح لكفارة واحدة لان نصف الصاع في احدى المقدارين كذا في
 وهو الصاع كفارة واحدة فلا يصح جعله للظهار من بل الظهار واحد بخلاف اذا
 فرق في الرقة لانه في الرقة الثانية في حكم سكين من كسوم بعة شهر او اطعام
 كانه وعشرين سكين او عشا في عشرين في ظهري فانه يصح موان لم يعين احد
 لانه لان الجنس في الظهار من تحت فلا يجزئ التعيين ولنه اى للظهار في عشا في عشرين
 غيرها او صوم شهر من ان يعين لاني شهر ما وان عشا في عشرين في ظهري لم يجز
 عواحدة لان نية التعيين في الجنس لغو في المختلف فقه والغف مطلق
 النية فله ان يعين ايها ما شاء كما لو طلق في الابد او توصيه انه لو نوى قضاء
 يومين في رمضان يجزئ يوم واحد لو نوى في القضاء والهدى او في القضاء والكفارة
 لا يجزئ عواحدة منها عشا في ظهري كذا في الصوم فقط اى صوم شهر من اذلا ملك فلم يكن
 في اهل التكفير بالمال فقال الخبي كذا في صوم شهر اعتبارا بالوقوع لانه شرع في اجزا
 كالحج والسيادة عنه بالمال بان اعطى عنه او طعم لم يجزه لانه ليس في اهل الملك
 فلا يصح كذا بملكه **باب اللعان** وهو لغة من اللعن وهو الطرد
 الابعاد سمي به لما في الحما من لعن الرجل نفسه في قول امره غضبت عليه
 المستلزم لللعن شرعا شرعا وان هو كذا بالايان موقوفة باللعن فانه مقام
 حد القذف في حقه بمعنى انها اذا اتلعا سقطة عنه حد القذف ومقام حد الزنا
 في حقه بمعنى انها اذا اتلعا سقطة عنها حد الزنا والكيل على انه قاي مقام
 حد القذف في حقه ان يلال بامته جأ الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال
 غبت عن امرتي فليامض حد علي بطن امرتي الشريك بمرتي بها فقال له
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ايت بربعة شهود والاخلد على ظهرك
 فقال يلال رايت بعيني رسول الله اى اذ هذه لمقالة ثم قال اني لا جوف
 الله تعالى ان يحول في حقا فانزل الله تعالى في هذه الآية قد انك على ان اللعان
 قاي مقام حد القذف في جانب الزوج حيث لم يجلد يلال بقذفه ثم الكيل على انه
 قاي مقام حد الزنا في جانب المرأة ان يلال كما رأوا بالشريك بين السحا حيث

كذا في حقه لولا استيفاء فقهه
 كذا في حقه لولا استيفاء فقهه
 كذا في حقه لولا استيفاء فقهه
 كذا في حقه لولا استيفاء فقهه

قال جده علي بن ابي طالب في الشريعة يبرئ بها قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان جاءت امة على نعت كذا فهو له مال وان جاءت امة على نعت كذا فهو لشرك فأتيت به على النعت المذكور فقال عليه السلام لو الايمان سبق لك في ولها شأن فهذا اشارة الى ان اللعان قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة لانه المبسوط وحكمه حرمة الوطئ والامتناع من اللعن لاجل حصول البينة التي ترسله قيام الزوجية حتى اذا اطلقها ما ينال او تلتا ما سقط ولم يحل له وسبب بيانه في آخر الباب ان شاء الله تعالى وكون النكاح صحيحا في ذوق بالزنا زوجة الحقيقية يعني الشبهة في الزنا غير متقدمة به من يكون معها ولد لا يكون له ابن معروف وتصلح اي الزوجان لاداء الشهادة على المسلم حتى لا يجري اللعان بين الكافرين ولا بين كافرو مسلم وان صلح شاهد على مثله كما سبنا في الزواني عطف على ذوق ولدها اخصه زرع نفق الحمل كما سبنا في وطأ البتة اي يجب القذف هو الحق فانه حقها فلا بد من طلبها كسائر حقوقها ولانه في شرط اللعان واذا لم يكن عفيفه ليس بها المطالبة لغيره في شرط العفة لا عين فلهو فمن قذف فان الى اي الزوج في اللعان حبس حتى يلاعن او يكذب في حجة لان اللعان خلف الحجة فاذا لم يات بالجلف وجب عليه الاصل فان لا عين الزوج لا عين المرأة بنفس كل مبدء بالزوج لانه لم يدر في فطلب منه الحجة والا اي وان لم يلاعن حبس حتى يلاعن او ترضع قال الزلع في بعض نسخ القدر في او ترضع في غلط لان الواجب بالاقرار مرة فكيف يحل بالتبعية مرة لا يجب بالتبعية اربع مرات لان التبعية ليس بالاقرار فعدة فلا يعبر في حق وجوب الحجة ويعبر في درته فيندفع اللعان ولا يجب الحجة ولو ترضع في نفق الولد فلا حجة ولا لعان وهو له لان النسب ينقطع حكما باللعان فلم يوجد هو حق الولد فلا يرضع في البطالة وهو نظير عدم صحة قول هذه الشبهة فينتفي نسب له منه فان لم يصلح الزوج للشهادة بان كافرا او عبدا او حرة ذاق ذوق حد لو بين في اهلها لان اللعان قد رجع في وجهه فيصير الى الموطأ والاصح والوثاق بقوله تعالى والذين يبرءون المحصنات الآية ولا يتصور ان يكون الزوج كافرا او

[illegible][illegible]

وهي سلمة الا اذا كانا كافرين كانت ثم قذفها قبل عرض الاسلام عليه وان صلح اليها
اي الزوج للشهادة وهم لا يصلح لها بان كانه او كافره او محرمة في قذف او
حبيسة او مجنونة او لا يجز قذفها بان كانت زانية فلاحقه عليه كما اذا قذفها
اجنبية ولا لعان لانه خلف عنه وقصور اي صورة اللعان كاطلق البصحة يعني
القان وجهه ان يقول الزني او لا اربع مرات اشهد بالله ان صادقي فيما مشتها
به في الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه كان كاذبا فيما زامه في الزنا مشتها اليها
في كلمة ثم تقول هي اربع مرات اشهد بالله انه كاذب فيما زامه في الزنا وفي الخامسة
غضب الله عليها ان كان صادقا فيما زامه في الزنا فانها تنسحق اللعن في
كل اسبوعين كثر كما ورد به الحديث انك تنكسر اللعن وتكفر لعنة يسقط حرمة
اللعن في اعينهن فواهن ينكسرن اللعن بخلاف الغضب فان اللعان قوي
للقاضي بينهما ولا تبين قبله حتى لو كانت احدهما قبله ورثة الاخر ولو ان اهلية
اللعان في هذه الحالة بان كذب نفسه او قذف ابنه فاحقه له او نحو ذلك لم ينفوذ بها
وتنفذ نسب له ان قذفها به الحقة بانه وبانت بطلقة بشرط ان يكون العلوف
حال جريان اللعان بينهما حتى لو علقته انه او كافره ثم اعتقت او اكلت الشف ولا
يلاعن لان نسبه انما يتبع على ولا يمكن قطعه فلما يتغير بعد فان كذب نفسه
لا قراره بوجوب اللعن عليه فله اي بعدة قد جازله ان يتزوجها ومعنى قوله عليه
المندلعن لا يجتمعان ابدانها لا يجتمع مادام متداعيا كما يقال المصلح
لا يتكلم الى مادام مصلحا كذا ان قذف غيره بعد اي بعد المتداعي حتى اذا وزنت
فانه يجد القذف لم يسبق بهما لللعان وكذا المراءه بعد الزنا لم يسبق لهما له فجاز
تتزوجها وانما لم يقل اوزنت فخرت كما وقع في الهديه وغيره لان مجرد زنا
يسقط احصائها فلا حاجة الى ذكر الرجة بخلاف القذف اذا لا يسقط احصائها
حتى يجد روي غير الفقهاء ان كان يقول زنت بتة بالنون اي نسبت غيره
الى الزنا وهو القذف فعليه ان يكون ذكر القذف فيه شرط كما ذكره لا ينفذ الا كمال
اللعان بقذف الاخرين لانه قائم مقام حد القذف وقذفه لا يجرى غير شبهة و
الحج وشد ري بها ولا ينبغي الحمل لان قيامه عند الحمل غير معلوم لاحتمال كون

[illegible]

قد له لا تراه بوجهه عليه آية
 القذف فلا يدري ان المرأة اذا صيدت
 الزوج لا يحكم بغيره فكذلك الرجل يتكذب
 نفسه لان الاول حده الزنا لا يثبت باقرار
 واحد وهذا القذف نعم انهم قالوا ان
 المصنف ليس باقرار فلهذا فلا يثبت وقوع
 وجوبه ولا ينعينه درم فينتج عنهم
 ان التكذيب ايضا ليس باقرار فلهذا
 فينبغي ان لا ينعينه بوجهه ايضا
 قوله روي في الفقه المكي انه كان يقول
 زنت بالتمسك لا يخفى بعد فان الظاهر
 ان يقال ايضا لا يخفى بعد فان الظاهر
 هو ان الاصل في القذف انه يلزم قوت
 جنسية الرجل كانه في الجاني ليس فان
 الجنسية لا يثبت بانها في الجاني
 ان الزنا لا يثبت باقرار واحد
 وفيه تحقيق

إيضاحاً بالزنازع الفقهية

انتفاخه وان ولدت لاقل المدة وقال لا يجنب فيه اذا كانت لاقلا وتلاعا ثبت
 وهذا الجمل منه لوجوه القدر منه صريحا بقوله ثبت ولا ينقض القاضي الجمل اي نسب
 الجمل في الفاذق لان تلاعها كان بسبب زينة البقي الجمل في الولد من الزينة
 ومدة سبعة ايام في حصة العادة كذا في النهاية او شرأ اليه الولادة صح بعد
 لان قبول التهنئة او سكوتها عند التهنئة او شرأ اليه الولادة وسكوتها عن التهنئة
 عند مضى لك الوقت او ارضان الولد لانه لا يمكن منه لم الجمل السكوت في
 بعد الولادة فلا يصح نفقة بعد كماله او وجد الاقرار صريحا ولا يصح فيها اي فيما اذا صح
 نفقة وفيما اذا لم يصح لوجود القدر في الولد في اول التوايين وهي الكدان
 بين ولادتهما اقل من سنة او اقربا الثاني منه لانه لا ينفق على غيره في الثاني
 وان عكس بان اقربا الاول في الثاني لانه فاذق بنفي الثاني ولم يرجع
 عنه والاقرار بالنفقة سابق على القدر فصا كانه اقربا في نفقة فافقها بالزنا
 وصح نسبها اليها الولد في غيرها الي المستلذين لانها خلقا في واحد
 فثبت نسبها في غيرها بغير ثبوت نسب الاخر اجمع شرط الثاني فيها اي الزوجين
 ثم طلقها باينا او ثلثا سقط اي للكون في كل حال كما عرفت ان شرط قيام
 الزوجية فاذا انتفت انتفى كذا في التورق وجها بعد ذلك لان الساقط لا يعود ولو
 طلقها رجعا لا يسقط كما عرفت في قضاء اصل الزوجية **باب العنين** وغيره
 كالجب وهو اي العنين في الاقدار على الجناح مطلقا او يصل اليه الشب
 لا الابكار او لا يصل اليه امرأة واحدة بعينها في غير اوجس الغنة وهي عظمه
 الابل وجه زوجها مجبوبة هو مطلق كذا في الخصيتين فرق بينهما في الحال
 ان طلقت التفريق لانه حقا ولا فائدة في التام جيل بخلاف العنين كسكاته
 وفيه اشعار انه لو جبت بعد وصل اليها لا خيار لها كما اذا صار عينا بعد ولا فرق
 في هذا بين ان يكون الزوج مريضا او صغيرا كما ذكر خلاف العنين حيث ينظر لمصلحة
 او بمرور الاحتمال الزوال كما اذا كانت المرأة صغيرة هو مجبوبة عنين حيث
 ينظر لمصلحة لا احتمال ان ترضى به او وجه زوجها عينا او خصيا هو مطلق
 الخصيتين فقط فان اقرا اي بعد وجهه عينا او خصيا ان قرأته لم يصل

هذا الجمل منه لوجوه القدر منه صريحا بقوله ثبت ولا ينقض القاضي الجمل اي نسب الجمل في الفاذق لان تلاعها كان بسبب زينة البقي الجمل في الولد من الزينة ومدة سبعة ايام في حصة العادة كذا في النهاية او شرأ اليه الولادة صح بعد لان قبول التهنئة او سكوتها عند التهنئة او شرأ اليه الولادة وسكوتها عن التهنئة عند مضى لك الوقت او ارضان الولد لانه لا يمكن منه لم الجمل السكوت في بعد الولادة فلا يصح نفقة بعد كماله او وجد الاقرار صريحا ولا يصح فيها اي فيما اذا صح نفقة وفيما اذا لم يصح لوجود القدر في الولد في اول التوايين وهي الكدان بين ولادتهما اقل من سنة او اقربا الثاني منه لانه لا ينفق على غيره في الثاني وان عكس بان اقربا الاول في الثاني لانه فاذق بنفي الثاني ولم يرجع عنه والاقرار بالنفقة سابق على القدر فصا كانه اقربا في نفقة فافقها بالزنا وصح نسبها اليها الولد في غيرها الي المستلذين لانها خلقا في واحد فثبت نسبها في غيرها بغير ثبوت نسب الاخر اجمع شرط الثاني فيها اي الزوجين ثم طلقها باينا او ثلثا سقط اي للكون في كل حال كما عرفت ان شرط قيام الزوجية فاذا انتفت انتفى كذا في التورق وجها بعد ذلك لان الساقط لا يعود ولو طلقها رجعا لا يسقط كما عرفت في قضاء اصل الزوجية

هذا الجمل منه لوجوه القدر منه صريحا بقوله ثبت ولا ينقض القاضي الجمل اي نسب الجمل في الفاذق لان تلاعها كان بسبب زينة البقي الجمل في الولد من الزينة ومدة سبعة ايام في حصة العادة كذا في النهاية او شرأ اليه الولادة صح بعد لان قبول التهنئة او سكوتها عند التهنئة او شرأ اليه الولادة وسكوتها عن التهنئة عند مضى لك الوقت او ارضان الولد لانه لا يمكن منه لم الجمل السكوت في بعد الولادة فلا يصح نفقة بعد كماله او وجد الاقرار صريحا ولا يصح فيها اي فيما اذا صح نفقة وفيما اذا لم يصح لوجود القدر في الولد في اول التوايين وهي الكدان بين ولادتهما اقل من سنة او اقربا الثاني منه لانه لا ينفق على غيره في الثاني وان عكس بان اقربا الاول في الثاني لانه فاذق بنفي الثاني ولم يرجع عنه والاقرار بالنفقة سابق على القدر فصا كانه اقربا في نفقة فافقها بالزنا وصح نسبها اليها الولد في غيرها الي المستلذين لانها خلقا في واحد فثبت نسبها في غيرها بغير ثبوت نسب الاخر اجمع شرط الثاني فيها اي الزوجين ثم طلقها باينا او ثلثا سقط اي للكون في كل حال كما عرفت ان شرط قيام الزوجية فاذا انتفت انتفى كذا في التورق وجها بعد ذلك لان الساقط لا يعود ولو طلقها رجعا لا يسقط كما عرفت في قضاء اصل الزوجية

لم يصل اليها اجل اي الزوجين جملته القاضى بكون كانت او ثلثا سنة فمضى في
 من اثنا عشر شهرا او ثلثا سنة واربعة وخمسون يوما وثلث يوم ثلث عشر يوم
 وفي رواية الحسن بن علي بن فضال سنة شمسية ومن مد وهو الشمس
 الى النقطة التي فارقتها في ذلك البرج وذلك في ثلثا سنة وخمسة وستين يوما
 وربع يوم لان المرض يزول غالبا فيها لانه يكون لغلبة البرودة والحرارة او كسبو
 او الرطوبة وفصول السنة شتمة عليها فالربيع حار رطب الصيف حار يابس
 والخريف بارد يابس الشتاء بارد رطب فاما صيف السنة ولم ينزل المرض ظهر في
 سويته مرضه بخلا رطبا واما صيفها فاما داخله في السنة ان
 لم يكن رطبا فبقوله اجل فانه اذا كانت رطبا لم يفد الجمل كما اذا كانت
 الزوج مجبوبة فان وطئ فيها ونفقت والا اي ان لم يطأ ثابت بالتفريق اي
 تفريق القاضى بينهما وكان تفريقه طلاقا باينا لان المقصود هو دفع الظلم عنها
 لا يحصل بالرجوع ان طلقت كما امرت حقا واما كل المهر ان خلاها لان
 خلوا العنين صح في وجهه للمصير وان اختلفا عطف على قوله فان قرأ
 اي اختلف الزوجان فادعت المرأة عدم الوصول انكر الزوج وكانت ثيبا او بكرا
 فنظرت البتة فقلن شيا حلف اي الزوج لان الثبابة ثبت بقوله من ليس
 في ضرورة ثبوت الثبابة الوصول اليها لا احتمال زوالها بشي اخر بخلاف جملته
 البكار فان ثبوتها ينفي الوصول اليها ضرورة في غير بقوله ان فان حلف الزوج
 بطل حقا فيكون امرته كما لو اختارته عند العقد او بعد فانها اذا اختارته
 زوجا بطل حقا في طلب التفريق لان التحريم لا يكون الا واحدا في
 بكل الزوج ووقلن انها بكر اجل الزوج سنة فان اختلفا اي بعد يصل
 سنة ان ادعت المرأة عدم الوصول وانكر الزوج فالحكم الاول اي ان حلف
 خبرت ان انكر نظر اليها البتة فان قاضى بكون خبرت ان قاضى شيا بقوله له
 بيمينه فان حلف فهي امرته ككثيرا خبرت بها حيث اجل الزوج سنة لان
 بالتأجيل حصول العلم بالغة لغير المرأة وقد حصل العلم بها منها خبرت ثم
 اذا كانت غير مجبوبة او اقرا ما اعوان القاضي قبل ان يختار شيئا بطل خيارها

هذا الجمل منه لوجوه القدر منه صريحا بقوله ثبت ولا ينقض القاضي الجمل اي نسب الجمل في الفاذق لان تلاعها كان بسبب زينة البقي الجمل في الولد من الزينة ومدة سبعة ايام في حصة العادة كذا في النهاية او شرأ اليه الولادة صح بعد لان قبول التهنئة او سكوتها عند التهنئة او شرأ اليه الولادة وسكوتها عن التهنئة عند مضى لك الوقت او ارضان الولد لانه لا يمكن منه لم الجمل السكوت في بعد الولادة فلا يصح نفقة بعد كماله او وجد الاقرار صريحا ولا يصح فيها اي فيما اذا صح نفقة وفيما اذا لم يصح لوجود القدر في الولد في اول التوايين وهي الكدان بين ولادتهما اقل من سنة او اقربا الثاني منه لانه لا ينفق على غيره في الثاني وان عكس بان اقربا الاول في الثاني لانه فاذق بنفي الثاني ولم يرجع عنه والاقرار بالنفقة سابق على القدر فصا كانه اقربا في نفقة فافقها بالزنا وصح نسبها اليها الولد في غيرها الي المستلذين لانها خلقا في واحد فثبت نسبها في غيرها بغير ثبوت نسب الاخر اجمع شرط الثاني فيها اي الزوجين ثم طلقها باينا او ثلثا سقط اي للكون في كل حال كما عرفت ان شرط قيام الزوجية فاذا انتفت انتفى كذا في التورق وجها بعد ذلك لان الساقط لا يعود ولو طلقها رجعا لا يسقط كما عرفت في قضاء اصل الزوجية

هذا الجمل منه لوجوه القدر منه صريحا بقوله ثبت ولا ينقض القاضي الجمل اي نسب الجمل في الفاذق لان تلاعها كان بسبب زينة البقي الجمل في الولد من الزينة ومدة سبعة ايام في حصة العادة كذا في النهاية او شرأ اليه الولادة صح بعد لان قبول التهنئة او سكوتها عند التهنئة او شرأ اليه الولادة وسكوتها عن التهنئة عند مضى لك الوقت او ارضان الولد لانه لا يمكن منه لم الجمل السكوت في بعد الولادة فلا يصح نفقة بعد كماله او وجد الاقرار صريحا ولا يصح فيها اي فيما اذا صح نفقة وفيما اذا لم يصح لوجود القدر في الولد في اول التوايين وهي الكدان بين ولادتهما اقل من سنة او اقربا الثاني منه لانه لا ينفق على غيره في الثاني وان عكس بان اقربا الاول في الثاني لانه فاذق بنفي الثاني ولم يرجع عنه والاقرار بالنفقة سابق على القدر فصا كانه اقربا في نفقة فافقها بالزنا وصح نسبها اليها الولد في غيرها الي المستلذين لانها خلقا في واحد فثبت نسبها في غيرها بغير ثبوت نسب الاخر اجمع شرط الثاني فيها اي الزوجين ثم طلقها باينا او ثلثا سقط اي للكون في كل حال كما عرفت ان شرط قيام الزوجية فاذا انتفت انتفى كذا في التورق وجها بعد ذلك لان الساقط لا يعود ولو طلقها رجعا لا يسقط كما عرفت في قضاء اصل الزوجية

هذا الجمل منه لوجوه القدر منه صريحا بقوله ثبت ولا ينقض القاضي الجمل اي نسب الجمل في الفاذق لان تلاعها كان بسبب زينة البقي الجمل في الولد من الزينة ومدة سبعة ايام في حصة العادة كذا في النهاية او شرأ اليه الولادة صح بعد لان قبول التهنئة او سكوتها عند التهنئة او شرأ اليه الولادة وسكوتها عن التهنئة عند مضى لك الوقت او ارضان الولد لانه لا يمكن منه لم الجمل السكوت في بعد الولادة فلا يصح نفقة بعد كماله او وجد الاقرار صريحا ولا يصح فيها اي فيما اذا صح نفقة وفيما اذا لم يصح لوجود القدر في الولد في اول التوايين وهي الكدان بين ولادتهما اقل من سنة او اقربا الثاني منه لانه لا ينفق على غيره في الثاني وان عكس بان اقربا الاول في الثاني لانه فاذق بنفي الثاني ولم يرجع عنه والاقرار بالنفقة سابق على القدر فصا كانه اقربا في نفقة فافقها بالزنا وصح نسبها اليها الولد في غيرها الي المستلذين لانها خلقا في واحد فثبت نسبها في غيرها بغير ثبوت نسب الاخر اجمع شرط الثاني فيها اي الزوجين ثم طلقها باينا او ثلثا سقط اي للكون في كل حال كما عرفت ان شرط قيام الزوجية فاذا انتفت انتفى كذا في التورق وجها بعد ذلك لان الساقط لا يعود ولو طلقها رجعا لا يسقط كما عرفت في قضاء اصل الزوجية

لان هذا بمنزلة تحريم الزوجه فلا يتوقف على وراثة الجلس بطلان ايقان ان اختار
 العوقه امر القاضى الزوج ان يطلقها طلقه باينه فان الى فرق القاضى بينهما
 قبل يقع العوقه بينهما بائنا نفسهما ولا يختص الى القضاء كذا العوقه
 لوقوع القاضى بينهما فموجبها ان يملك لها خيارا لرضاها بحاله ان تزوج
 امرأه اخرى من عالمه بحاله كذا في الاصل انها لا خيار لها لعلمها بالعين كذا في
 ان لها الخيار لان العوقه وطى امرأه لا يدل على العوقه غير ما والفتوى على الاول
 ولا يتجوز احد منهما بعينه الاخر خلافا لفتوى في العوقه كذا في الجمل والجمام
 الرضى والقون وهو يمنع سلوك الذكر في العوقه وهو ما عده غلطه او حقه
 مرتفعه او عظم الرضى وهو التلازم وعند محمد ان كان بالزوجه جنون او خدام او
 مرض فالمزوجه كالتحرر وان كان بالامه لا اذ كان للزوج دفع العوقه فبطلان
 ظهر روح الامه عتقا فالتحرر يكون لان الحق لكافة القول **باب العدة**
 على لغة الاحصاء يقال عدت الشئ اى حصته وشركا ترفع اى انظاره
 توقف بكون المرأة مدة معلومة شيئا بياضا برؤاى متعلق بيلزم ملك
 كذا في تلكه صفة ملك بالموت او الدخول او حيا او ارادة الخلوه صحه او وال
 وانشى معتبر اخر ازواج واشى كذا بطوئه غير متولد اذ لا عد لها بخلاف ام لمات
 مولانا او اعتقها كذا في كذا ولا بد من هذه القيد والقوم لم يذكروه وقد عطف على
 نزول بشبهة النكاح شيئا بياضا فلا عد بالطلاق قبل الدخول لعدم
 ملك النكاح وفي كذا منع جواز تزوج غيره اى غير زوجها ومنع جواز نكاح
 اخرها واربع سواها كما في بقاء اصل النكاح وصحة الطلاق فيها ما رجع
 على منع جواز زوجه اخرى ايضا وهي اى الودة في حق حره تحيض للطلاق والفسخ
 كالفسخ بخيار البلوغ وعدم الكفاة وملك احد الزوجين الآخر وتقبلها اى
 كذا في شبهه واراد احد منهما ثلث حيف كميل حتى اذا طلق في الحيف وجب
 تكميل تلك الحيفه ببعض الحيفه الرابعه كذا في عالمه كذا في كذا في كذا
 الاصول اما وجبت بالقول تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثه قروا
 والفسخ في معنى الطلاق لان الودة وجبت للزوج غير المرأة من العوقه الطارئة

هذا هو الحق في العوقه
 لان العوقه هي التي
 تمنع الزوج من تزوج
 اخرى ما دام الزوج
 حيا وانما العوقه
 هي التي تمنع الزوج
 من تزوج اخرى ما
 دام الزوج حيا وانما
 العوقه هي التي تمنع
 الزوج من تزوج اخرى
 ما دام الزوج حيا

فقد علمت ان ملك النكاح
 هو الذي يمنع الزوج
 من تزوج اخرى ما
 دام الزوج حيا وانما
 العوقه هي التي تمنع
 الزوج من تزوج اخرى
 ما دام الزوج حيا

هذا هو الحق في العوقه
 لان العوقه هي التي
 تمنع الزوج من تزوج
 اخرى ما دام الزوج
 حيا وانما العوقه
 هي التي تمنع الزوج
 من تزوج اخرى ما
 دام الزوج حيا وانما
 العوقه هي التي تمنع
 الزوج من تزوج اخرى
 ما دام الزوج حيا

الطارئة على النكاح وهذا يتحقق فيها كذا المولود او اعتقها ما عداها
 ايضا اذا كانا من تحيض ثلث حيف كميل وكذا لو طوئه بشبهة كما اذا رقت
 غير امرأه وهو يعرف فوطها او فوطها فاسد كالنكاح الموقت في الموت العوقه
 متعلق بالمطوئه بشبهة والنكاح الفاسد العدة فيها ايضا ثلث حيف سواء
 مات الزوج او وقع بينهما قرة وفيمن عطف على في حره اى الودة في حره ثم
 لخصه وكذا لو بلغت سن ولم تحض ثلثه اشهر لقوله تعالى واللاتي يسنن من تحيض
 فربن كمن ان ارثتم ثلثه اشهر ان وطئت ما قران لائى بالطلاق قبل الدخول
 وللموت عطف على قوله الطلاق والفسخ ثلثه اشهر وفسخ اى عشرة ايام
 مطلقا سواء وطئت ولا لقوله تعالى والذين يمتدون منكم ويذرون ازواجهم الا
 وفي حق اية تحيض عطف على قوله في حره تحيض عني اى حره امة تحيض للطلاق
 والفسخ حيفستان لقوله عليه السلام طلاق الامة تطليقا وعدتها حيفستان
 ولان الرق منصف الحيفه لا تجزى فكلت فصارت حيفستان وفي حق امرأه تحيض
 او مات عنها زوجها نصف الحره اى عدتها للطلاق والفسخ شهر ونصف
 وللموت شهران وثمة المام كما عرفت ان الرق منصف وفي حق اى مل حره الامة
 وان مات عنها حية اى ان كان زوجها الميت حية فوضع حملها لا طلاق
 واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن وفيمن حبست بعد موت الصبي عدته
 الموت لانها لم تكن حيا لما وقت موت الصبي عني عدته الموت ولان فيهما
 اى فيما حبست قبل موت الصبي بعد لان الصبي المام له لا يتصور العوقه والنكاح
 يقوم مقامه في موضع التصور وفي حق امرأه الفار للباين البعد الاجل من تزوج
 الطلاق وعدة الوفاة فان انقضت عدته الطلاق وهي ثلث حيف مثلما
 لم تنقض عدته الموت فلا بد ان تنقض انقضاض عدته الموت وان انقضت عدته
 دون عدته الطلاق تنقض عدته الطلاق ولا رجوع للموت لانها لما ورقت
 جعل النكاح قابلا للوفاة اذ لا ارث الامة فكذا في حق الودة اولى لانها يجب
 مع الشك دون الارث فصارت كالمطلقة جميعا وفيمن اى الودة في حره
 اعتقت في عدته حره لان النكاح باقى الرجوع فوجب ان يقال عدتها

هذا هو الحق في العوقه
 لان العوقه هي التي
 تمنع الزوج من تزوج
 اخرى ما دام الزوج
 حيا وانما العوقه
 هي التي تمنع الزوج
 من تزوج اخرى ما
 دام الزوج حيا وانما
 العوقه هي التي تمنع
 الزوج من تزوج اخرى
 ما دام الزوج حيا

فقد علمت ان ملك النكاح
 هو الذي يمنع الزوج
 من تزوج اخرى ما
 دام الزوج حيا وانما
 العوقه هي التي تمنع
 الزوج من تزوج اخرى
 ما دام الزوج حيا

هذا هو الحق في العوقه
 لان العوقه هي التي
 تمنع الزوج من تزوج
 اخرى ما دام الزوج
 حيا وانما العوقه
 هي التي تمنع الزوج
 من تزوج اخرى ما
 دام الزوج حيا وانما
 العوقه هي التي تمنع
 الزوج من تزوج اخرى
 ما دام الزوج حيا

الى عدة الطرية والعدة في حق انه غفقت في عدة باين او متوكانة اي عدة انه لا
 الطلاق في الملك الناقص بل يوجب عدة الحريم فلا ينقل عدةها اربعة ايام بعد
 الاشهر تتألف بالحيض يعني ان المرأة اذا كانت في عدة فاعتدت بالشهور ثم
 رأت الدم على ما ذكرنا الموقوفه انتقض نصف عدةها وعليها ان تتألف العدة
 بالحيض لا نحو ما يبطل الايام الصحيح فيظهر انه يمكن خلفا لان شرط الحنفية
 تحقق الايام وذلك بمسئله العج الى الملمات كالعدة في حق الشيخ الفاني
 فعلم من هذا التقرير وقوع في عبارة ضد الشبهة في قوله فيقبل انقضاءها بها كانت
 سهو في النسخ والصواب بعد انقضاءها بها كما تتألف بالشهور في حاضرت
 حبيضة ثم ايت يعني ان في حاضرت حبيضة او حبيضتين ثم ايت الى اقطع واما
 وهي من الايام تقيد بالشهور فمما اخرج المجمع بين البدل المبدل كذا في البرهانية
 فان العدة بالشهور بدل في العدة بالحيض فلو جعل الحيض التي رأت قبل الايام حكمة
 على الوقت ليكون محذور العدة في حيث انه وقت لازم للمجمع المنوع والعجب ضد
 الشبهة ان عبارة البرهانية بعد وقت كما نقلنا كيف قال قول الكشاف
 من اجل انه لو ظهر ان عدةها بالاشهر في وقت الطلاق فالحيضة التي رأت قبل
 الايام حكمة على الوقت فيكون محذور العدة في حيث انه وقت معتده
 طلاق وطئت بشبهة وقد تم بيانها ومن بعد اخره قوله عليه السلام في حذر
 السبت وقد اختلفنا في القدر فانه اي اذا تدخلنا يكون نراه في الحيض بعد
 الوطني بشبهة منها اي العوتين وادام العدة الاولى ولم تكمل الثانية انتقضت
 الثانية فعليها انما هي اذا وجبت على المرأة عدان فاما ان يكونا في حليلين
 رجل واحد كان الثاني كما اذا طلقها ثلثا وقال طئت بها فحكم في طلقها
 بانفاظ الكناية فوطئها في العدة فلا شك ان العوتين تدخلتا وان كان الاول
 وكان ثاني حبيبتين كالمتوفى عنها زوجها لو طئت بشبهة كما سياتي او حبيبتين
 واحد مطلقه اذا تزوجت في عدة ما فوطئها الثاني وقرئ بينهما تدخلتا عند
 ويكون نراه المرأة في الحيض فحسبها جميعا واذا انتقضت العدة الاولى
 لم تكمل الثانية فعليها اتمام العدة الثانية وصواب الوطني الثاني ان كان بعد

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, written diagonally across the bottom of the page.

فوقه واختلفنا الى القدر اعظم من عليه وان
التنزيل اقل من انما وذا وجبت المقصود
ونفق ضابطا بفضة والناسبة كونه النكاح والنفاء
وان حصل التنوف بالناسبة كونه الضعف
لان الوحدة كونه التنوف بالواحدة كونه الضعف
لفضلة الوحدة استقام كونه مقصودا
المقاصدا انتهى ان كان التنوف مقصودا ما كان
فالاو ان يقال وان كان ايضا مقصودا كما في
الا ان المولى بالنسبة الى العبد من اكمال
فلكذا كونه روي عن علي بن ابي طالب
فمنه بغير الامكان

بعد ارات حبيته حب عليها بعد الوطئ الثاني نكحت حبيضا ايضا فالحيضة الاولى في العدة
 الاولى وحبيته بعد ما في العدة بين فتيمة العدة الاولى ونكحت حبيته رابعة لتتم العدة
 الثانية وان كان قبل ارات حبيته فلكل على الا نكحت حبيضا من تنوب عن
 حبيضا ومعه وفات وطلعت بها اي بشبهة تعديا بشهر ونكحت بها ثلث
 في الحيض فيها اي في الشهر في الميسر الوتره حبت في عدة الوفاة فدخل بها النكاح
 نفوق فيها فعليا ببقية عدة ما في الاول تمام ربعة اشهر وعشر عليها نكحت حبيضا
 فدخل بها ونكحت حباقت بعد التوفيق فعدة الوفاة ايضا تحقيقا للعدا فدخل بها النكاح
 وهذه الشق في العدة غير مذكور في الوفاة والكسر وعدة الطلاق ولكون تنقض وان
 جهلت المرأة بها اي بالطلاق والموت حتى ان الزوج اذا كان غائبا عنها وبلغها خبر
 نكاحها ما بعد ارات نكحت حبيضا ومعه بعد ربعة اشهر وعشر كانت عدة ما تنقضه
 وابعد ذلك اي ابتداء عدة ما عقبر بها في غيب الطلاق والموت لعقيب علمها بها
 لان اللانحاص اوجبه على المطلقة والمتوفى عنها زوجها وما يضاف بها عقبر بها و
 ابتداء ما في النكاح فاستعقب ببقية اي توفيق الفضي او عزمه على ترك الوطئ
 بان يقول تركتك او خليت بسببك ونحو ذلك لا يجر والعزم ذكره الزبيعي قالت
 مصنف عذري كذبها الزوج حلفت فان القول لم ينعكس اليان لانها امنته فيما
 خبر وقدم في ارباب الرجعة نكح معتدة في ايان اي بان امرته بما دون النكاح
 ثم تزوجها في العدة وطلعت قبل الوطئ وجب عليه مهرام وعليها عدة معتدة
 لانها مضبوطة في يد المطلقة الاولى وبقي اشهر هو العدة فاذا جدد النكاح في
 مضبوطة فان كان القبض غير القبض الواجب عند النكاح كالنكاح مستتم فمضبوطة
 في يد فمضبوطة ايضا يجر والعدة فيكون طلاقا بعد الدخول لا اياه على سبب وقت
 بتباين الدارين لان العدة حيث وجبت غا وجبت حقا للعدة الحرة في طهر الحامد
 والبرامج حتى صار حلا للتمليك فلا حرة لغواشة الا الى مثل لان في طهرها وذا
 نابت النسك على ذمته طلقها وهي اذا اعتقد اعد ما لان وجوب العدة لا يجوز
 ان يكون في الشرع لانها غير في طهره بحد في الشرع ولا في الزوج لانه خلاف
 معتقد وقدم بان نكحهم ما يدنون ولا على حربة خرجت البسامة او ذمته

ای و ان جہت اقبہ ان التثلیث النبییۃ
فقیہہ الامم

فعله لا يفرطها وله ثابت الزينوت
نسب الولد في البطن بمنح جواز النكاح وحمل
الوطى وعدم بثوت نسبه بمنح الثاني
دون الاول

بعضی مع و بعضی العطف

او ثمانية مائة وثمانون لقوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحوا ما قبلها قيدا
عرفت ان الحرة التي لا جناح واليهام فلا حرة لقوله تعالى لا جناح عليكم ان تنكحوا ما قبلها قيدا
ولذلك ثبتت النكاح في الاخذ وهو ترك الزينة والطيب الى المنع
تحت مودة البايين والموت اظهر للناسف على فون نية النكاح الذي هو
لصونها وكفاية مؤننها ولم يرد الا في الطلقة الرجعية لان نية النكاح لم تقفها
لبقاء النكاح ولم يرد اجل وطنها ويكرى عليها احكام الزوجات حال كونها بكيرة
فان الصغيرة والكافرة غير في طيبين بالفروع ولو كانت الكافرة المسلمة لانه
في طينة حقوق الله تعالى فيما ليس ابطال حق المولى بخلاف المنع من الخروج فان
فيه ابطال حق المولى حق العبد مقدم لما جنة ترك الزينة متعلق بقوله تحت
وترك البس المرفوع اي المصنوع بالعرفان والمقصود اي المصنوع بالمعصية
او يرفع من رايه الطيب والحناء والطيب الذي هو الكحل لا يبعد في الاخذ
ينبغي الخطر لا الى اخذ مودة حق ومن لم يرد عنها مولا لا مودة نكاح
فاسد لان الحرة لا تظهر للناسف على فون نية النكاح ولم يقفها ذلك لا
تخط مودة لا تعرف ايضا لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء
ان قال ولكن لا تعدوهن ثم الا ان تقولوا قولنا معروفنا التوليد ان يقول
انني اردن ان تزوج انك جميلة وانك صالحة وتكون لك بما يدل على ارادة الزوج
بها والقول المعروف اني فبك الارتباط اني اردن ان تزوج وتكون ذلك ولا يخرج مودة
الطلاق رجعيان كان او باينا فوسيتها لهما ولا يراها وتخرج مودة الموت
نهارا وبعض الليل ثبت فيه اي في سيرة فانفقة مودة الموت عليها فوجبه
الى الزوج نهارا الليل وقد عتد الى ان يهرج الليل المطلقة ليست كذلك لدور
النفقة عليها فمال زوجها موثقا ان اي مودة الطلاق ومودة الموت في بيت
وجبت اي العدة فيه اي في بيت يضاف اليها بالكنى حال وقوع الفروقة وتكون
لقوله تعالى لا يخرجون من بيوتهم اي بيوت السكنى الا ان يظهر عدل زمان
كالنفس بها فوالله لا يفسرها واخرها الوتة فمفسرها وفافت تلفظ فيها
او كذا او لا يهدم او لم تجد كذا البيت لا يفسرها سيرة بينهما في الخلا البايين

هذا هو الحق في النكاح
فان النكاح هو العقد
الذي يترتب عليه
الزواج والطلاق
فان النكاح هو العقد
الذي يترتب عليه
الزواج والطلاق
فان النكاح هو العقد
الذي يترتب عليه
الزواج والطلاق

هذا هو الحق في النكاح
فان النكاح هو العقد
الذي يترتب عليه
الزواج والطلاق
فان النكاح هو العقد
الذي يترتب عليه
الزواج والطلاق

الباين حتى لا يقع الخوة بالاصنية وبعد البايين في ان يكونا في منزل واحدة معقرا حرة
فان الخطبة او المهر لا يثبت احكام وان ضاق المنزل عليها او كان الزوج في سفر
فالاولى حرة وان كان زوجها في سفر فالحرة في السفر وان كان في سفر فالحرة في السفر
احصيا في ثمانية اوقات عن زوجها في سفر وسيرة بينهما وبين مودون ثلثة ايام
رجعت الى مودون ثلثة ايام في السفر بل يزوج ولو كان في سفر بينهما وبين مودون ثلثة ايام
خيرت بين المضي والرجوع سواء كان معها اول والا فزجر الرجوع ليكون عند
في منزل الزوج هذا اذا كان الى المقصد ايضا ثلثة ايام ان كان اقل مضت الى مقصد
ولم يذكر في الشرع اعتقاد انفقها به وما قبله هو ان الحكم في صورة التوليذ والبيان
وفي صورة اقلية احد من الزوجين ولو في سفر عطف على قوله في سفر اي لو بايت
او مات عنها زوجها في سفر فالاصل الرجوع بل قد فقه في حرم ان كان لها
حرم فم تحض قاطعة بالاشهر كما امرت يوما فانقطع حتى مضت سنة لانها
في حكم الاولى فواجب الشهور في العدة بالايام لا بالهجرة كذا في الصوى طلقتها
فصاحبة نفقة العدة ولو بالشهر حازر الصلح لتقريب الشهور ولو لم يجز لكونها
بشرية اجرت المرأة بمضي مده اي في الزوج الاول وعدة الحمل وغلبت طينة
اي طين الزوج الاول لصدوقها والمدة تحتمل ما اجرت به نكحها اي اجاز ان ينكحها
الزوج الاول مضية اي العدة لو كانا تجب في كل اي مده تصدق المرأة فيه
شهران عند الحيضة وعند ماضة فليكون يوما فاحتمال ان يقع الطلاق قبل
اول حيضة فتكون مده ثلثة فظهر بعد ثلثة عشر يوما ثم تحض ثلثة فظهر ثلثة عشر
يوما ثم تحض ثلثة فتملك العدة وادخلت سبعا ثلثة سبعا لا يدخل سبعا على كون
زمان الاغتسال في الحيضة ان رؤيتها هكذا انا وظهر فلا يثبت عليها الحكم الشرعي بل الام
الاغلب في غير اكثر من الحيضة اقل مده الطهر ليعقد لا يكون ثلثة صيف شهر او
الطهر بينهما شهر **باب ثبوت النكاح** اكثر مده الحمل سنتان لقوله
عائشة رضي الله تعالى عنها الولد لا ينفق في البطن اكثر من سنتين ولو فلكه مغزل
واقلمه اشهر لقوله تعالى وحمله فصاله ثلثون شهرا ثم قال تعالى وفصاله
في عامين فيقع الحمل ستة اشهر فيثبت نسب له عند الرجوع وان ولدت اكثر من

هذا هو الحق في النكاح
فان النكاح هو العقد
الذي يترتب عليه
الزواج والطلاق
فان النكاح هو العقد
الذي يترتب عليه
الزواج والطلاق

في قوله لا يثبت له نسبه
في قوله لا يثبت له نسبه
في قوله لا يثبت له نسبه

واحد فان نفاها لاعتبار لان النسبه لا يثبت له نسبه
وهو موجود بها لان قولها ليس في قذف لها بالزنا والقذف لا يستلزم وجود الولد
فلم يثبت له النسبه لان نفاها القابله ليلزم كون النكاح ثابتا بشهاده القابله
بل صنفه النكاح الى القذف وحده **اقول** لا يثبت له نسبه لان القذف لا يثبت له نسبه
لا يقتضيه وجود الولد لكن ان القذف بالولد لا يقتضيه وجوده والكلام فيه ونحوه ان
مراد القوم بالوجود والوجود الى حيز القذف بالولد انما يقتضيه الوجود في العباد
الخارج مثلا اذا سمع الزوج ان امراته ولدت له فقال ذلك الولد ليس في كانه
قذفانها بالزنا اذ كانه قال ثبتت فحصل الولد وان لم يكن الولد موجودا في
الخارج وان ولدته فلا يقل لها اي نسبه لانه لا يثبت له نسبه بسبب العلق
على النكاح فان ولدته ثم اختلفت وادعت كاهنها من نسبه شرها او رعي
الزوج الاقل صدق بل يمين عنده فلا قالها كاهنها قال ان كاهنها فطالما
ثم تكلمها فولدت لنفسه من نسبه شرها كانه اي الزوج نسب اي نسبه له وشرها
لوجود العلق في الولد فعلق طلاقها بالولد اي قال لامرته اذا ولدت له
فانت طالق فثبت امره واحده بها اي بالولاده لم يقع اي الطلاق عنده
اي حينه عندهما يقع لان الولاده ثبتت بشهاده امره ثم يثبت الطلاق بالبعثه
وله ان الولاده ثبتت فمروه فيمقد ربهدها فلا يتعدى الى الطلاق وهو ليس ببيع
لها لان كلامها يوجد من الاخر اعرض عليه من شرح الهميه بان كلامها
في الطلاق المعلق بالولاده والمعلق بالشيء لم يزل ولولاده ثبتت بشهادتها
والشيء اذا ثبت ثبت جميع لوازمه **اقول** فتارة الشيء اذا ثبت ثبت جميع لوازمه
ليس اطلاقه بل هو في موضع لا يتصور انفكاك بين اللازم والمفروض في الزوج
العقل وقد اشار اليه صاحب الهميه بقوله الطلاق ينفك عنها وقد قرر في كتب
الاصول بحث الاقتصار ان قوله اعتق عبدك عني بالعتق يقتضيه البيع ضرورة
صح العتق فصحا كانه قال بيع عبدك عني بالف وكن وكسلي بالاعتق فثبت
البيع بقدر الف ورضي لانه ثبت في الاركان والشروط الا لا يثبت السقوط
وان كان الزوج اقرب الجبل ثم علق طلاقها بالولاده فقالت امره له ولدت له

قد ورد في قوله لا يثبت له نسبه
نحوه من المستدل ان القذف لا يقتضيه
يضمن القذف بالولد كانه في الزنا
كان الولد موجودا او لم يكن فلا يثبت له نسبه
يقولون ان القذف لا يثبت له نسبه

فان قيل لا يثبت له نسبه لان النكاح
اللازم المعلق بالبيع وان لا يثبت له نسبه
الشرط في بيع العتق وان لا يثبت له نسبه
ان كان الزوج اقرب الجبل ثم علق طلاقها بالولاده فقالت امره له ولدت له

وكذا الزوج يقع الطلاق بلا شهاده عند اي صنفه عندهما بشرط
شهاده القابله لانها تدعي حينه فلا بد من الحينه وكنه اقرب الجبل اقربا
يفضي اليه هو الولاده في كل حال فطلقها فثبتت له نسبه لانها كانت في نسبه شرها
منه شرها كانه الولد الا فلا يلزم لان الولد في الولد الاول والولد في الولد الاول
سابق على الشره وفي الثاني ولد له لكونه اذا ولد في وقت فثبت له نسبه فلا بد
في الدعوى ان قال النسبه ان كان في بطنك ولد فمروى فثبت امره على الولاده
في نسبه شرها من اقربها ام ولد لان سبب ثبوت النسبه هو الدعوه وقد وجد
في المولى بقوله في اي حال الخاذه الى تعيين الولد هو ثبتت بشهاده القابله
وانما قال لا يقل من نسبه شرها من اقربها لولدت لانه اشهر فصا عندنا ثبت
النسبه كما انما حصلت بعد وفاة المولى فلم يكن المولى مدعيه بالولد في خلاف
الاول للتيقن بقيام الولد في البطن وقت القول فصح الدعوه او لطفل عطف
على قوله لانه اي لو قال لطفل هو يميني ومات الملق ففالتامه اي الم طفل
هو يميني وانما وجهه يمينه اي يمين الطفل وامه الملق لان النسبه فيها اذا كانت
معروفة باليمين ويكونها الم طفل ولا سبيل الى نسبه الطفل لان النكاح امه كانه
صح في لانه الموضوع للحل وان قال وامه انت ام له فثبت حربه لانه لا
ظهر له حربه باعتبار الدرجه في رفع الرق لا التحاق الارث تزوج امه فثبت
في ان يولد فادعاه المولى لم يثبت نسبه لان ثبوت النسبه يقتضي صح النكاح
وقد ثبت ان النكاح بعد صح لا يقبل الفسخ بخلاف البيع فان المولى اذا باع امه
وولدت منه لم يثبت له نسبه ثم ادعاه البائع ثبتت نسبه لانه بيعت فصح البيع وعنى اي الولد
لان ملك المولى وقد اقر بنسبه فلم يثبت نسبه وان لم يثبت الماروم كما اذا اقر بنسبه
عبد الموقوف نسبه فوقعه اي لانه ام ولد لا اقربا بذلك ولدت منه لوطوه
له ولد لم يثبت نسبه في يد غيره فان الواش على ثلث مراتب قوي هو فراش المنكحه
وحكمه ان يثبت له نسبه بدعوه ولا يثبت له نسبه في يد غيره بل يثبت له نسبه بالنكاح
الصحيح او بالفرش الفاسد من ضعفه هو فراش لانه وحكمه ان لا يثبت له نسبه
الا بدعوه لضعفه وتوسطه هو فراش ام الولد وحكمه ان يثبت له نسبه بدعوه

في قوله لا يثبت له نسبه
في قوله لا يثبت له نسبه
في قوله لا يثبت له نسبه

ان عدم نسبه شرها عند فاش بولادها
نسبه شرها على نسبه شرها فان
نسبه شرها على نسبه شرها فان
نسبه شرها على نسبه شرها فان

في بيان التماس

ويستفي عجز النفس كمن يتبعه بلا دعوه لما يكون اذا حل للمولى وطهرها والماء اذا لم يحل
 خلايشت بلا دعوه كاتم ولد كاتبا مولاء وانه مشركه بين اثنين كمولاهما ثم
 جئت بولد لا يثبت نسبه ونسبها كذا في خزانة المفتبين **باب الحضانة** من
 حضن الطائفة حضنه اذا ضمه الى نفسه حضناه كذلك المرأة اذا حضنت
 ولدها فهي الام ولو بعد الطلاق كالمستوفى بمعنى يخرج من حرم المطلق كالمستوفى
 وانما كانت لها لا لاجتماع الامة عليها لانها اشفق فرغها الا ان تكون مبررة
 فانها تحبس في نكح فلا تنفر عن الحضانة او فاجرة كذا في الكافي بلا جرح على
 اخذ الولد ذات البتة او لم تطلب الصالح ان يخرج الحضانة الا اذا تعينت بان
 ياخذ الولد ثدي غيره او لا يكون له حرم سوى الام فيجبر على الحضانة او الامة
 لا شفقة لها عليه ثم استرها اي الام والى علفت لان هذه الولاية تستفاد
 في قبل الام ثم ام ابية اي الاب كذلك اي ان علفت لانها والام ابية وانه
 كحرم ام ابية السبي لانها اذا شفقت لاصل الولاد ثم اخذت لاب ام
 لانها اشفق ثم اخذت لام لانها قريبة لما قبلها في هذا العلم ثم اخذت لاب لان
 بنات الابوين ولي في بنات الاجداد ثم حاله لان قرابة الام ارجح في هذا الامر
 كذلك اي في كانت ذات ام اولى ثم الام ثم لان حاله اولى في بنات الاب لانها
 تدلى بالام وتلك بالام ثم عمته كذلك في الترتيب والاص لبنات العم والحالة
 في الحضانة لانها يخرج حرم بشرط حريته ان لم يرقب عن الحضانة لا شفقا له بخلاف
 المولى والام حق الحضانة نوع ولاية ولا ولاية للمولى على نفسه فضلا عن الولاية
 على غيره فلما حق الامة وام ولد قبل غيرها بل الحق للمولى ان كان الصغير في حق
 ولا يفرق بينه وبين امه ان كانا في ملكه كما في في السيرة انت القائل فان كان
 حرا في الحضانة لا قرابة الا حرا اذا اعتقا كان لها حق الحضانة في اولادها
 الا حرا لانها واولادها حرا حال ثبوت الحق الذي منه كالمسألة بمعنى ان الحق
 بولد المسلم حتى يعقل اي الولد دينا لان الحضانة تنسب على الشفقة ومن
 اشفق عليه يكون الدفع اليها انظر لم يعقل دينا فاذا عقل سارع فيها
 لاصحمال الفرار او حي فان بالف الكفر فان تالف الكفر قد يكون قبل عقله

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

قَوْلُهُ إِنَّ هُوَ الْخَصَانَةُ نَدْعُهُ وَاللَّابِيَّةُ
 الدَّلِيلُ نَدْعُهُ شَعْفُفٌ لِأَنَّ اللَّابِيَّةَ خَفَافَةٌ
 فِي أَوَّلِهَا عَلَى مَا جَاءَ مِنْ آيَاتِهِ لَيْسَ لَهَا قَوْفٌ عَلَى
 الْمُسْلِمِ وَاللَّابِيَّةُ

[illegible]

من الاب حتى يضمن لانها بعد استغناء حاجته الى معرفة احوالها على ذلك
 اقد و بعد البلوغ تحتاج الى التخصيص واللفظ والافعال وروى عن محمد بن
 شتري يعني انها تدفع الى الان بلغت حد الشهادة لتحقيق الحاجة الى الصيانة وهو
 الاصول الف والافعال في غيرهما اي حاشية في الامم الحرة احدى ما ابيت منها
 حتى شري لان المكن عند من يضمنها نوع آخر من غير ما لا يقدر على احدى ما لان
 المقصود هو التعليم هو جعلها بالانعام وغيره لا يملكه لانه لا يجوز ان يكون له ملك
 المعصوف الامم الحرة لا يقدر على شرايات في مطلقه بولده اي بدو
 اذن يملكه في الاصل بالولد الا الى وطنها الذي كثر فيه حتى لو وقع الزوجه
 في بلد ليس بوطي لها ليس لها ان تنقله الى وطنها لعدم الميراث في كل منها
 وهو اية كتمان الطلاق في الاصل هو الاصح هذا اذا كان بين الموصوفين تفاوت
 وان تفاوت بحيث يتمكن من مطالعة ولده في يوم يرجع الى بلده قبل الليل جاز لها
 النقل الى طلقا في دار الامم كثر طاقه وقوع الشرح والاطلاق الا الى قرية
 في مصر لان الانتقال الى قريب من بلد الانتقال في حلة الى حلة في بلد واحد
 الانتقال في مصر الى قرية في بلد لانه يتجلى باخلاق اهل القرى فلا تملك ذلك
 الا ان يكون وطنها ووقع العقد فيها في الزوج لما يستأجره من السفر بالام
 وليس لغيره ان تنقله بلا اذن الاب حتى لا يجرى له صفة عمة موسرة وان عادت
 العمة او اسكن الولد في انا ولا تنفع اي العمة الولد في الامم ومن الى الامم تاتي
 اي تمنع من الحضارة وتطالبه بالاجرة ونفقة الولد فالصحيح ان يقال لها ان
 الولد حنانا او تدفع الى العمة كذا في الخلاصة **باب النفقة** هي اسم يقع في
 قال حاتم سالت محمد بن النعمان عن النفقة فقال هي الطعام والكسوة كذا في الخلاصة
 هي كسبها من الزوجية ومنها النفقة في الملك قدم الزوجية لانها اصل
 النسب اقوى في الملك فتجب على الزوج ولو صغير لا يقدر على الوطى او
 فقير ليس بقدرة النفقة الزوجية سواء كانت كسوة او كفاية كبيرة او صغيرة
 نوطا اي في شأنها ان نوطا حتى لو لم تكن كذلك كما ان في جبرها فلم يوجب
 تسليم البضع فلما تجب النفقة تجزا اذا كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطى

في النفقة
 النفقة هي ما يملكه الزوج على زوجته
 من الطعام والكسوة
 كذا في الخلاصة

في النفقة
 النفقة هي ما يملكه الزوج على زوجته
 من الطعام والكسوة
 كذا في الخلاصة

فان المانع في حرة ولو كانا صغيرين يطبقان الجماع لان نفقة لها لان المانع
 معني جاز قبلها فغاية ما في ان يجعل المانع في قبلكم لمعوم منع من قبلها
 ومع قيام المانع من قبلها لا تجب النفقة كذا في النهاية فقده وعينه في ان
 لا يبطل نفقة الزوج في النفقة على زوجها ولو طو او لا كما اذا كان الزوج صغيرا
 يقدر على الوطى ومن كبره بقدر حاله ما يتعلق بقوله فتجب هو اخصيه
 وعليه الفتوى وبسته بقوله في كونه نفقة اليك في كونه نفقة العار
 والتخلفين بان يكون احد هما موسرا والاخر موسرا او يتناول صورتهين
 ان تكون موسرة الزوج موسرا والثانية عكسها تبين الى ان اي نفقة ومن
 نفقة الموسر او فوق نفقة المعسر او قال الكوفي بعينه حال الزوج وهو قول السكا
 قال صاحب البديع هو الصحيح وقال صاحب سوط المعبر حاله اليك في الاحساس
 في ظاهر الرواية ولو لم يكن في بيتها قال في الهداية اذا كنت نفسها الى نفسها
 فعليه نفقة وقال في النهاية هذا لا يثبت بل انما في ظاهر الرواية فانه ذكر في سوط
 وفي ظاهر الرواية بوجه العقد النفقة واجبة لها وان لم تنقل الى بيت الزوج ثم قال
 وقال البعض المتأخرين في ائمة بلح لا تجب النفقة او الم ترف الى بيت زوجها
 والفتوى على جواز الكتاب هو وجوب النفقة ان لم ترف او مرضت في بيت
 الزوج فان لها النفقة والعين عدتها اذا كانت مرضا يمنع الجماع لفوات
 الاحتياك لكانت مع وجه الاتقان ان الاحتياك قائم فانه يستأنس بها
 يستأجره وتحفظ البيت المانع لها من غير ان يرضى عن ان يرضى عنها او كسوة
 ثم مرضت تجب النفقة حتى التسليم لو مرضت ثم سلمت لا تجب التسليم لا يوجب
 استحسان في الهداية لا الى تجب النفقة لئلا ترضى وبسته بقوله خرجت في بيت
 اي بيت الزوج بلاحق حتى تعود الى منزلها لان فوت الاحتياك منها واذا عادت
 جاء الاحتياك تجب النفقة بخلاف اذا امتنع في التحكيم في بيت الزوج لا كما لا
 قائم والزوج قادر على الوطى جبر او قوله بلاحق اضر ازغى خروجها كذا اذا
 لم يعطها المهر لم يجز خرجت في بيتة ومجوسه يدين لان الامتناع جاز في قبلها
 بالاطالة وان لم يكن منها بان كانت عازمة فليست ومريضه لم ترف اي لم تنقل

في النفقة
 النفقة هي ما يملكه الزوج على زوجته
 من الطعام والكسوة
 كذا في الخلاصة

في النفقة
 النفقة هي ما يملكه الزوج على زوجته
 من الطعام والكسوة
 كذا في الخلاصة

في النفقة
 النفقة هي ما يملكه الزوج على زوجته
 من الطعام والكسوة
 كذا في الخلاصة

الى منزل زوجه لعدم احتسابه بل الاحتساب بها. ومقصودنا انما جعل كرها
 فذهبنا فان النفقة جزء الاحتساب بينة قد تارة وجازية دونة اي الما زوج ولو
 لم يكن فوت الاحتساب منها ولو سافرت به اي الزوج نفقة المهر اي الواجب
 من الاحتساب انما يقابلها بالانفاق لا نفقة السفر ولا الكراء في الما زوج
 عطف على قوله في اول الباب زوجة لو كان الزوج مؤسرا لان كفايتها واجبة عليه
 وهذا في تمامها لا معسر في الزوج لا يفرق بينهما اي الزوجين معجزة اي الزوج غنينا
 اي النفقة ولا بعدد فقامت اي الزوج حال كونه غنيا حقا معقلا فقامت ولو
 كان الزوج مؤسرا اعلم ان يجوز الفسخ عند ان يفرق امران احدهما اي الزوج
 وطريقه ان يثبت عساره عند الحاكم في هذه السنة ايام يملكها منه صحبة الرابع كذا في غاية
 القصوى تأنيها عدم فناء الزوج الغائب حقا في النفقة ولو مؤسرا قال في شرح
 غاية القصوى ولو الزوج حال كونه قادرا على اداء النفقة ولكن يفرق في ظاهر
 الوجهين لا يفسخ فيها ولكن يبعث الحاكم الى الحاكم ليدل على كونه موهوما
 وانما في شوق الفسخ والله لجمع في الصبينا وافتوا بذلك المصلحة وقال في شرح
 الحاموي هو اقتضا القضي الطري وابن الصباغ وغير الروباني وابن خزيمة صاحب الورد
 ان المصلحة والفتوى قد اشار الى الخلاف الاول بقوله يخرج عنها والى الثاني بقوله لا
 بعد فناء الا **اول** قد علم ما نقل عن كتب الشافعية ان يفرق بين ان الحكم بالبيع عند
 ان يفرق بين ان يفرق الى الما زوج الحكم بالنظر الى الغائب فبعد نفاق وكل في الما زوج
 الانفاق يكون معلوما بالفرقة فلا بد من ذكر في الزوج على ان يفرق في الما زوج
 ان الما زوج في النفقة كما يظهر عند حضور الزوج واما اذا كان غائبا فينفق فلهما
 الما زوج كما ان يكون قادرا فيكون هذا ترك الانفاق لا في الما زوج فان رفع الما زوج
 الى قاضي اخر فاجاز قضاءه فالصحيح انه لا ينفق لانه القضا ليس محترفا كما ذكرنا
 ان الما زوج يثبت نعم يرد على الما زوج من مذهب الشافعية ويحكم على الغائب بالفسخ عن
 الانفاق لا على ان يفرق ولا على ان يعمل بمذهب الشافعية فليست ملزمة وتؤثر اي الما زوج
 بالاحتساب اي يقول لها القاضى استدعي على زوجك اي اشترى الطعام سنة
 على ان يقضى الثمن في ماله فرض نفقة العسار لكونها معسرة فافسر الزوج

قوله في مذهب الشافعية قالوا فانما الاحتساب
 انها اذا كانت في القاضى فليست ملزمة
 في المستدعية والمأبى من الامر في حق
 المستدعية والمستدعية ترجع على الزوج

الزوج ثم لها نفقة يسارة ان طلبت لان النفقة تختلف بحسب البيا والعسار وفي
 به تقدير النفقة لم تجب لانها تجب شيئا فشيئا فاذا تبدل حالها فلها المطالبة بنحوها هو
 ما دون نفقة المسرة او فوق نفقة المسرة. ونسقط ما مضى من النفقة الا اذا فرقت
 او حيا بشيخ اي يصطلى على شئ لانها صلة ليست بعدد ولا تارة في الما زوج
 فانها لا توجب للملك الا بموت الزوج القبط الصلح كالقضاء لان ولانية على نفقة قوي من
 ولانية القاضى بخلاف المهر فانه عوض عن الملك فموت احداهما او طلاقها تسقط النفقة
 يعني ان احداهما بعد فرض النفقة لكن لم تؤمر المرأة بالاستدانة ومضت شهر
 ولم تأخذ ما سقطت المفروضة لانه صلة والصلح تسقط بانك كالمهر تسقط
 بانك قبل القبض الا اذا استدانته الما زوج لانها حجة ساكنة كالمهر ولا تستر
 يعني ان عملها نفقة سنة مثلاً مات احداهما قبل مضي السنة فمضت لانه صلة
 وقد انفصل بها القبض لا رجوع في الصلح بعد الموت لانها حجة حكمها كما في المهر يسارع
 القدر كما دون بالكلية في نفقة زوجته لانه دين وجب فموت الزوج يسقط نفقة
 وجوب حق المولى لان السبب باذنه فيستحق بركته كمن التخي وفي العبد ان جرد المولى
 ان يفرق لان حقه في النفقة لا يرد لرقبة مرة بعد اخرى متلاحقة في حق امرأته
 باذن المولى ففرض القاضى النفقة عليه فجميع عليه القاضى بهم جميع بركته ودين
 والمصلحة على ان علمه من النفقة يسارع مرة اخرى تحلها اذا كان الاصل عليه يسارع
 في بيع بركته فانه لا يسارع مرة اخرى وتسقط اي النفقة بموتة الى العبد وقلة
 ولا يرد المولى شي لغيره في كل الاستيفاء ويسارع في دين غير نفقة مرة
 فان وفي النماء فيها والا طوبى به بعد الحرة والفرق ان دين النفقة يفرق في كل
 زمان فيكون ديناً واحداً بعد البيع بخلاف سائر الديون ولو كان مديراً او مكاتباً
 لا يسارع بالنفقة لعدم جواز البيع لكن المكاتب ان يسارع لانه قبل النقل بعد الحرة
 نفقة الما زوجة انما تجب بالتبوتة اي اذا فرقت منه لغيره فانما تجب عليه النفقة
 اذا ابوا ما سئلا اي في ماله وبين زوجها ولا يجوز ان لا الاحتساب لا يفرق الا
 بها وعدم سئلا فان الما زوج اشترى النفقة بغيرها لمصلحة الزوج وذلك
 يحصل باذنه ولو اشترى الما زوج المولى بعد اي بعد التبوتة تسقط اي النفقة

ادعت الما زوجة الما زوجة
 صدقت ولها النفقة
 الا اذا ادعت الما زوجة
 فان مضت فليس ان لا حجة
 عليها كذا في القاضى
 قوله بخلاف المهر فانه عوض عن ملك
 نفقة سنة مثلاً مات احداهما قبل مضي السنة
 لانها صلة ليست بعدد ولا تارة في الما زوج
 فانها لا توجب للملك الا بموت الزوج القبط الصلح
 بانك قبل القبض الا اذا استدانته الما زوج لانها حجة
 يعني ان عملها نفقة سنة مثلاً مات احداهما قبل مضي السنة
 وقد انفصل بها القبض لا رجوع في الصلح بعد الموت لانها حجة حكمها
 القدر كما دون بالكلية في نفقة زوجته لانه دين وجب فموت الزوج يسقط نفقة
 وجوب حق المولى لان السبب باذنه فيستحق بركته كمن التخي وفي العبد ان جرد المولى
 ان يفرق لان حقه في النفقة لا يرد لرقبة مرة بعد اخرى متلاحقة في حق امرأته
 باذن المولى ففرض القاضى النفقة عليه فجميع عليه القاضى بهم جميع بركته ودين
 والمصلحة على ان علمه من النفقة يسارع مرة اخرى تحلها اذا كان الاصل عليه يسارع
 في بيع بركته فانه لا يسارع مرة اخرى وتسقط اي النفقة بموتة الى العبد وقلة
 ولا يرد المولى شي لغيره في كل الاستيفاء ويسارع في دين غير نفقة مرة
 فان وفي النماء فيها والا طوبى به بعد الحرة والفرق ان دين النفقة يفرق في كل
 زمان فيكون ديناً واحداً بعد البيع بخلاف سائر الديون ولو كان مديراً او مكاتباً
 لا يسارع بالنفقة لعدم جواز البيع لكن المكاتب ان يسارع لانه قبل النقل بعد الحرة
 نفقة الما زوجة انما تجب بالتبوتة اي اذا فرقت منه لغيره فانما تجب عليه النفقة
 اذا ابوا ما سئلا اي في ماله وبين زوجها ولا يجوز ان لا الاحتساب لا يفرق الا
 بها وعدم سئلا فان الما زوج اشترى النفقة بغيرها لمصلحة الزوج وذلك
 يحصل باذنه ولو اشترى الما زوج المولى بعد اي بعد التبوتة تسقط اي النفقة

الزوال الموجب ان حذرته هبانا بلا اخذها لانه لا يقطع لانه لما لم يجزها لم يكن مستورا
ولا فرق فيه بين ان يكون الزوج حرا او عبدا او متهما او مكاتب لان المعنى الموجب
النبوة فلا يخلف باختلاف الارواح كذا في كافي كالفقه المذهب والموالد حتى يجب
نفقة ما الا بالنسبة بخلاف المكاتبه اذا تزوجت بان المولى حيث يجب نفقتها
قبل النبوة كالحرة او ليس للمولى ان يجزها لغيرها اجماعا بنفسها ومنافعا
ويجب على الزوج السكنى لزوجه بقوله تعالى اسكنوهن من حيث كنتم في بيت
غ اهل الزوجين لانها يتفران بالسكنى مع الكس ولا يأتيا على ما عهدها
ينفعها من الاجتماع والمشاورة الا ان يجتارا لان الحق لهما فلها ان يسكنها
وينفقا عليها ولا يلهيها يعني حررها بالنظر اليها والكلام معها في شأونها ولا غيرها
الزوج في ذلك كما فيه من طبيعة الرحم وليس في ذلك ضرر لا الدخول عليها بل ان
فانه لا يجوز لان البتة فله المنع من الدخول فيه والصحيح ان يمنع من زوجه
الى الوالدتين ولا من دخولها عليها كل جمعة ودخول غيرها كل سبعة فبذلك
الصحيح احقره قول محمد بن مقاتل فانه يقول يمنع الحرام من الزاوية في كل شهر
تفرض لزوجه الغائب طفلة او بوه في الة الى الغائب في جنسهم اى في زراعتهم
او دنانير او طعاما او كسوة في جنسهم بخلاف ما اذا كان في خلافه لا يحتاج الى البيع
ولا البيع الى الغائب لانها بالوفاء ان قرعته كمال معنى التصديق او الموعود
والدعوى به اى بالمال وبما الزوجية والولاد وعلم القاضي ذلك اى الى الالة الزوجية
والولاد ولم يعرفه غيره كمال ويجوزها اى القاضي الزوجية على الالة الى الغائب
لم يعطها النفقة وبكفها لان في النكاح يعطى الكفيل ولا يكف من من
يعكس صحيح فيها احتياط في نظر الغائب لا باقائه بينة عطف على قوله يفرض
لزوجه الغائب اى لا يفرض النفقة باقائه الزوجية بينة على النكاح ولا تفرض ايضا
ان لم يترك اى الغائب بالاقاقتها اى قامت الزوجية بينة ليفرضها الى
النفقة علمه اى على الغائب وبما بالاستدانة لان في قضاء على الغائب ولا
يقضي به اى بالنكاح لانه ايضا قضاء على الغائب وقال في نفقة بالالة اى
لا بالنكاح لان في نظرها ولا في الغائب لو حفر وحفرها فقد حفرها

وان تجد خلاف فان كل نقد صدقها وان قامت بيته فقد ثبت صدقها وان عجزت
بضم الكفيل او المرد او غيره اى يقول زفر تعجل للحاجة اليها وواعلم انه
لا يقضى بنفقة في مال الغايب الا هو لا المالكين لان القضاء على الغايب
بنفقة هو لا واجب قبل القضاء فلهذا كان لهم الا باخذ وقبل القضاء بدونه
رضا فيكون القضاء في حقهم عانة وقوى في القضا بخلاف غيرهم فالأقارب
لان نفقتهم غير واجبة قبل القضاء ولهذا ليس لهم ان ياخذوا فيه الا بشي
القضاء اذا ظفروا به فكان القضاء في حقهم ابتداء ايجاب فلا يجوز ذلك على
الغايب حتى لقعد والطلاق رجعي كما اوبانا ومعه التفرق للمعصية
فيما التفرق والبلوغ والتفرق لعدم الكفاءة والنفقة والسكنى اما الزوج
فلان النكاح بعد قائم لهما عندنا وحق له الطوى والامساك فلان النفقة
جزاء الاحتسا كما ذكر الاحتسا في حق حكمه فمقتضى النكاح وهو الولد والقوة
واجبة لعساية الولد في النفقة ولهذا كانها الكسنى بالاجماع لا الموت
المعصية اى لا تجب النفقة لقعد الموت والتفرق لمعصية كالردة تقبل ابن
الزوج اما الاول فلان النفقة تجب في شيا فنيا ولا مال له بعد الموت لا يمكن
ايجارها في مال الوتره واما الثاني فلانها صار حابة بنفسها في حقها فكانت
ونفقت اى النفقة تبارد ومعه الثلث لا يمكنها ابنة لان القوة ثبتت
بالطلاق الثلث ولا عمل فيها للردة التي يمكن الا ان المردة تجس حتى تنوح لا
نفقة للحية والمكنته لا تحس في نفقة نفقة نفقة اى في سائر وجوه النفقة
النسب على الاطلاق لا يشرك فيها احد كنفقة ابوية زوجة اى كما لا
يشرك احد في نفقتهم ولو كان الاب غير المقتول تعالى على المولود له زفر
كسوته المولود له هو الاب لولده متعلق بقوله تجب الفقير حال كونه
صغيرا حتى لو كان الصغير غنيا فهو في مال او كبر اى جرائع الكسب حتى لو لم
عنه كنفقة على ابنة في الخلاصة اذا كانا في ابناء الكرام ولا يشترط ان
فما جاز في اطلنة العلم او المرد والى الكسب فلا تسقط نفقتهم في اياهم
وعلى المورس عطف على قوله على الاب اى تجب على المورس فانه اذا كان معسرا

والعلم انما يتحقق بتفحص النجاش
في بيان انه لا يلزم الغش على الغاشع في تقديم
العمل يقول زهرا ايضا

فمنهم من يقولون لا ينعقد الا بغير عيب
واخلافه النفي بل لا ينعقد الا في الزوج
الكفاة لا ينعقد الزكاح على قول علقمة
فمنه النفي على هذا القول فيكون في كل
الحا على العام ايها او يندفع الكفاة
فمنهم من يقولون ان النفي بعد الكفاة
فمنهم من يقولون لا ينعقد فيمنه الكفاة

[illegible]

عليه السلام وكونه

كان عاجزا ولا نفقة على العجز كما نفقة الزوجة والاولاد الصغار لا نفقة
بالعقد فلا تسقط بالفقر اختلافا في اليسار الفتوى على انه مقدرة بمالك نصا
حرمان النفقة اعني زينة الفطرة وقد تربية لا اصوله اي بوجوب اجدد جهادته
اما الابوان فلقوله تعالى عاصبهما في الدنيا موقوفاً وفسرنا انفسه صلى الله
عليه وسلم بحسب العشرة بان يطعمهما اذا جاعا ويكسهما اذا عجزا نزلت في حق
الابوين الكافرين بدليل ما قبلها فافادت وجوب النفقة في حق الكفار بعينها
وفي حق المسلم بطريق الاولوية واما الاجداد والجدات فلانهم في الاباء والامهات
ولهذا يقوم الجد مقام الاب عند عدم الفقر وقيد لانهم لو كانوا غنيا نفقتهم
في المهر وان قدر وراعي الكسب لانهم يتفوزون بالاولاد موزعينهم بالسيو
بين الذكور والاناث في ظاهر الزوايا وهو الصحيح لان احتقاق الابوين انما
هو نحو الملك في مال الولد بقوله عليه الصلوات والسلام انت ما كنت لابيك وهذا
المعنى يشمل الذكور والاناث ولهذا ثبت لهما هذا الاحتقاق مع خلتاؤا الملكة
وان انعدم التوارث ويعبر فيه القوت الجزية لا الارث كما ذكر في قوله ثبت في
ابن النفقة على البنت مع ان الارث بينهما نصفان وفي قوله ثبت وان
النفقة على كذا مع ان الارث كله لكلاخ ولا شيء لوليه البنت لانه فرد في الم
وكل ذي رحم محرم عطف على اصله الفون بين ذي الرحم وبين المحرم عموم خصوص
مردود للتصادف على البنت الاخت صفة الاول على بنت العم ودون الثاني
لصحة كاحها وصد الثاني على اخف الزوجة لعدم صحة كاحها ودون الاول غير
او انني بالوعة او ذكر عاجز بان كان زنا او اعشى او مجنونا فقرا حال من
المجوس لو كانوا غنيا لم تحب نفقتهم على غيرهم انما وجبت لان الصلة في قوله
القريبة واجبة ذو العبد والافضل ان يكون دارهم محرم وقد قال تعالى وعلى
الوارث مثل ذلك وفي قوله اي مسوونه وعلى الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك
وقرأته مشهورا فصار بمنزلة المحرم المشهور كما عرف في الاصول في تقييد إطلاق
الكتابة ثم لا بد من الحاقه والصغر والانوثة والزمانية والعمارة الى غير ذلك
العجز فان القادر على الكسب غني بكسبه بخلاف الابوين كما سبق بعد الارث

[illegible]

مستعمل في الحج لمقدرا انما اعظم قدره اخذ قوله تعالى على الوارث مثل ذلك فان
 تترك الحكم على الوصف مشروط بعلمية لان النعم بالنعيم ويحب علمية اي على الانفاق
 لا انفاق صحيح في نفقة البتة البالغة والابن الرضخ النافع على ابويه مثل انما
 على الاب الثلثان وعلى الام الثلث لان الميراث لها على هذا المقدار وفي كلامهم
 الرواية كل النفقة على الاب لقوله تعالى على النكوة وله زوجه من وكسوته من
 بالمعروف وفي غير الوالد من يعقده الميراث رواية واحدة وخرج عليه بقوله نفقة
 من اي فقير له اخوات متفرقات متفرقات متفرقات عليه من اخماسا كاشه ثلثه
 اخماسا على الاخوات ام وخمسها على الاباء خمسها على الاخوات ام على قدر
 ميراثهن وتعتبر فيه اي في كل من الرحم المحرم اهلية الارث بان يكون محررا
 لاحقة بان يكون محررا الميراث لانه لا يعلم الا بعد الموت وخرج عليه بقوله
 نفقة من اي فقير له خال ابن عم مؤمن على الخال اذ يمكن ان يكون
 ابن عم ويكون الخال فان ابن العم ليس بحرم فلا نفقة عليه الخال محرم يكون
 النفقة عليه لان نفقة مع اختلاف بين الابن والاخفاق انما اشتت باسم
 الوارث واختلاف الدين يمنع لقوارث فلا تحجب على النضر في نفقة اخيه سلم
 ولا على المسلم نفقة اخيه النضر في الآلا للزوجة لانها تحجب باعتبار الجنس
 بعقد النكاح وذلك يعقد صحة العقد لا اتحادا لعله من لا يجب النكاح الكفا
 ولا الوطى شبهة في الاصول لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا
 فربما النبي عليه الصلوة والسلام بحسنه قد مر سانه والاخذ والحيات
 كالابوين كانه ولا يجب المسلم على انفاق على ابويه الحريين ولا الحرين على انفاق
 اليه او الذم لان الاختفاق بطريق الصلوة والحرى لا تحجب بالنسبة في
 ميراث لقوله تعالى انما ينسبك اليك الله في الدين فانتم في الدين ولهذا لا يحسن
 بان في هو في لنا وشبهه وان احدث مثلهم والقروع لان الفروع جزؤه
 ونفقة الجزء لا تمنع ما لكم كنفقة نفقة الذميين فبعد به حصة اراغ الحريين و
 المستأمن اما فلاننا شهنشاغ البر في حق في قاتلنا كما مر واما الثاني فللمعونة
 ان يحجب به اراغ الحريين يبيع الاب عرض ابنة لا عفاه لشفقة اي يجوز له

سألت الكتاب
لما كنت في
الهدوء
فقلت يا رب
لا تتركني
في هذا المكان
والذي فيه
الابن يعقوب
والذي فيه
الابن يعقوب

فول وفي غلام الدين يعقوب بن أبي غفران غلامه
فلا يسر النقص اليكنت وابن الابن فان
النفقة على اليكنت مع الابن يربها وانما

[illegible]

قول ولا تملك
العقار فانما انظر فيه ان
اعترض عليه باننا لا نملك
لا يبيع الاب عقار الصغار
مع انه ينبغي ان نقلناه
الى الابل باللفظ لان
ليس للمالك في ابتداء
توقوع الانقطاع بينهما بالبلوغ

بيعه لنفقة لان لالة الحفظ في مال ولده الغائب للموتى ذلك فملاك اولي
لو فو نفقة ببيع المنقول في باب الحفظ او خشي عليه التلف والاكله العقار
لانها تحفظ بنفسها وحكمها في الاب في الاقارب لا ولاية لهام صلحا في التعريف
حال الصغر لبيعته ثم لا يولد بلوغ ولا في الحفظ بعد الكبر بخلاف الاب اذا جاز بيعه
فالتمس في جنس حقه وهو النفقة فله كاستيفاء منه لا اى يجوز بيع الاب
غرض منه لانه اى الاب عليه اى الابن غيره اى غير النفقة هذا عند اني جنسه
واما عند ما فلا يجوز ذلك كله هو القسوس اذ لا ولاية له الانقطاع بها بلوغ
ولهذا لا تملك حال حفرته ولا يملك البيع في بي بي النفقة ووجه الاحتياط
ما ذكرنا قال الزبيدي في المسئلة نوع اشكال وهو ان يقال اذا كان حال غيبته
ولاية الحفظ اجماعا في المانع له من البيع النفقة عند ما او الذين عند الكحل
اقول لا اشكال اصله لان بينهما مقتضى واحد وان كانا حال غيبته لانه
الحفظ والتمس ان يبيع المنقول في باب الحفظ ولا يلزم من كون الاول اجماعا
كون الثانية كذلك فاما في بيع النفقة عند ما يكون مضافا للحفظ والمانع
في البيع بالدين فلو ثبت الدين محتاج الى القضاء بحكم النفقة ولو لا ما سبق
والجواب ان هذا مع كماله في الظاهر كبر في على في المفضل مشهور قال محمد بن
قالوا ان كلا ولاية الحفظ في الابن وبيع المنقولات في باب الحفظ لبيع العقار
لانه محض نفقة فاذا باع المنقول فالتمس في جنس حقه وهو النفقة فصرفه اليها
ثم قال قلت الكلام انه هل يحل بيع الوضو لاجل النفقة لان البيع لا يحل في
في الانفاق في التمس على ان العلة لو كانت هذا الجاز لبيع في سوا النفقة بعين
هذا الدليل قول القوم غايته كرون جواز البيع لاجل المنة لانه جواز
البيع لنفقة فامنع كلامهم ان يبيع المنقول لا يجوز لاجل النفقة لانه يجوز لاجل
المنة فله جواز للموتى فلان يجوز في الابن لانه يستفيد لولاية من الاب
فاذا جاز بيعه للمنة فله جواز بيعه في جنس النفقة في صرف الاب اليه الى
نفقة اما قوله على ان العلة لو كانت هذا فباطل فمما عرفت ان المانع من البيع
بالدين هو ثبوت الدين محتاج الى القضاء والقضاء على الغائب لا يجوز بخلاف

لدين
فيلزم ان يكون الاول اجماعا
ويمكن ان يقال جواز بيع الوضو
يدل على ان بيع الوضو لا يبيع
الحفظ بالاجماع فلو كان ان يبيع
لا يقال في حق العقار خشي عليه
استحقاقه لان بيعه حقه في
والتلف فكان ان يبيع عليه
واذا ملك ببيع نفسه فممنوع
الى اخره فلو كان في جنس
في المسئلة الاجابة بل على الوفاق
الاولى

بخلاف نفقة الوالد فلما يلزم جواز الاول جواز الثاني ولا يبيع لام لانه اى
ابنه لانه يبيع نفقة اذ لا ولاية له في التعريف حال الصغر لانه لا يملك
فان قيل قد سبق ايضا ان للمالك حق التملك في مال الابن جديته وهو يقتضي ان يجوز
له ايضا ان يبيع لانه لا نفقة فلنا ان مدار جواز البيع ليس التملك بل
ولاية التعريف في مال الولد في ولاية التعريف فيه جاز له البيع وغيره لان من موع
لولا نفقة اى الوجعة على ابويه لا امر قاض لتعريفه في مال غيره بل انانية وولاية
بجملتها اذ امر القاضى لانه يلزم الا ابو ان اى يضمن لكون نفقته لانه اى مال
الغائب على نفسه اذ كان في جنس النفقة لان نفقته ما وجبت عليه قبل القضاء
فيستوفى مقصدها من نفقة غير الزوجة يعني الاصول الفروع والقوانين وثبت
مده لم نقل اليه سقطت لان نفقة هو لا باعتبار رتبة فاذا مضت اليه
انه فعت الحاجة وانما قال غير الزوجة لان القاضى اذا قضى نفقة بالانقطاع يفي
لانها جزاء لا حصة في الحاجة كما تروى في الاحتياط بربا فلا سقط جصول الا
في بعض الاا اذ استدلوا اى الاصول والفروع والقوانين في القاضى اى اذن
له القاضى بالامانة فيستدلوا على الغائب في التسقط نفقة لم يملك في الحفظ
نفقة الزوجة مجرد نفقة القاضى وان مضت مدة ومنها اى جاز في جوب النفقة
المالك فيجب على المولى ان يملكه فان اى اى استع المولى ان يفيق عليه كتب اى
المملوك ان قد على الكتب وانفق على نفسه والا على ان لم يقدر عليه امر اى
يعنى امر القاضى ببيعه لورثته في الكدرة وام الولد جبر المولى على الانفاق
لا تمناع البيع فيهما والكانت على كمال تكسب لانه مالك بذاته وان كان مملوكا رقبته
واحتقر به عن المكاتب على الخقة فانه كالفريق اذ لا يملك اصله اصله لا يفيق عبده
ان قدر اى العبد على الكسب اكل مال مولاه بملارضاة الا اى ان لم يقدر على
الكسب جاز اكله بملارضاة لانه مضطر كذا اى جاز اكله بملارضاة ايضا ان يبيع
مولاه عنه اى غير الكتب غصب اى خفي عند اذ نفقة عليه اى القاضى
الى ان يرفع المصوب على المالك فان طلبت الكتب في القاضى لانه لا نفقة اى ان يفيق
القاضى على العبد او البيع اى ان يبيع القاضى العبد لا يجيب القاضى لا يقبل

الآن يخاف على العبد ببيع نفسه القوي لا القوي منك عنه مما كره
 أو دفع شخص عينا عند زيد فغاب الشخص الموعود فطلبه الموعود في القوي الأمر
 بالنفقة فالقوي لا يأمر به التصرف المولى لا احتمال استيعاب قيمة بالنفقة بل يوجب
 فينفق عليه أي في آخره أو يبيع نفسه بماله دفعاً للمنفقة والدفع علم
كتاب العتق العتق والعق لغة القوة مطلقاً وشراً قوة حكمية تظهر
 في حق الأدي ما نقطاع حق العتق عنه والاعتاق لغة انشأت القوة مطلقاً
 وشراً فانشأت القوة الشرعية التي يبيع العتق بها له ما دونه والولاة يادوا
 على التصرف في الأعيان على دفع تصرف الأعيان بنفسه مطلقاً بل بالملك
 الذي يوصف حكمي كالقوة الحقيقية التي تحصل في اليد برزوال ضعف حقيقي هو
 المرض أو إزالة الملك مطلقاً أي غير مفيد بكونه ملكاً فاحصله جعله ملكك
 لا أحد يخرج به البيع والهبة أو فيه ما جعل ملكك ملكاً لغيره ولم يمتد ثبات القوة
 الشرعية وسبباً في حقيقة انت القوي أي لا يخاف من أي الاعتاق فخرج لأن الملك
 لا يملك وإن ملكك ولا يملك الآخر الملك فكيف أي قل بالبيع الما الأول فلان
 الجواب في أنه التصرف في القول العاقل المانع اعتقت أنا جنة أو جنة
 جنة كان ظاهره كان القول لا السناد التصرف في حالة منافقة له أي أن في ثلاثة
 أي الاعتاق في ظاهره لا يملكه القوي الذي عليه القصة ليس بل للغير شخص خذ
 النافع المحقق المبرور وبها حيث يكون هذا الما قبل الأول والثاني بغير ملكه
 حال في تصدق وانما أنته ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لا تخف فيما لا يملكه
 ابن دم ولو بالاضافة إليه أي بضع الاعتاق ولو كان إضافة إلى الملك كان يقول
 لعبد غيره أن ملكته فهو حراً عتق إذا ملكته قد مر ملكه الطلاق بصره أي خرج
 الاعتاق بأن ملكه مستغلاً في وضعه وشراً معلق ببيع بملانيه لأنها أي شرط
 أو اشتبه أو المتكلم أو لا اشتبه بملانيه وذلك كانت رويته وعتقه أو خرج
 أو خرجك أو عتقتك أو كانت الأخر لأن كلاً أشتمل على النفع والأشتمل وهو
 خرج من الأنايات بدليل كلمة الشهادة بحد الوصف بحدته بعتق فإذا كان
 أولى أن يعتق أو هذا مولاى أو مولاى فإن لفظ المولى مشترك أحد معانيه

قوله لأن الملك لا يملك إلا بالملك
 بالملك لأنه ان انصف
 بوقوع الملك عليه
 وإن كان

قوله بملانيه أي بملكه
 أو حال منه وإن كان متعلقاً بقوله
 إلى الأنايات الذي مر ذكره في كتاب العتق
 واحد في التبع

معانيه المعنى في العبد ببيع نفسه بملانيه أو يخر أو يعتق فإن
 الأعيان جعلت في التصرف في الشريعة دفعاً للحاجة كما في النكاح والطلاق و
 البيع ونحوها فإن ببيع كلام العاقل بقدر الامكان واجب وجعله لا يتقدم بثبوت
 العتق ونحوه المحل لتحقيق منه هذا الأعيان قال اردن كذلك أو حرمته العمل
 صفة ديانة لا احتمال لاقتضاؤه والنداء لا تخضار المنادى فإذا ناداه بوصف يملك
 انت أنه كان تحقيقاً لذلك الوصف إلا أو استباه به أي حتى عبد بالحر والعق
 في لا يعتق لأن مراده لا اعلام باسم علمه بملانيه ثم أي بغير سمائه إذا نادى
 بالبعية وقال ياراد وقد سمائه بالحر أو عكس بأن سمائه ياراد نادى بالحر
 عتق لأنه ليس ببداء باسم علمه بغيره أخصار الوصف كذا راسك وهو قوله ما يعبر
 به عن اليد أي وجهك أو رقبته أو قال لامة فربك فأن هذا اللفظ ما يعبر
 عن اليد وقد مر في الطلاق وإن إضافة إلى جزء شائع كالنصف الثلث ونحوها يقع
 في ذلك الجزء وسبب الخلاف فيما رواه في اليد التي يلي هذا أو بقوله العبد أو ب
 لك نفسك أو بعت منك نفسك عتق وإن لم يقبل العبد البيع والهبة و
 لم يبيع المولى الاعتاق لأن بيع نفسه بعت اعتاق وكذلك الهبة ولو رادوكذا
 لم يعتق بملانيه كذا في العادة في أوائل الفصل الثاني والعشرين ومكانية
 عطف على بصره أن نوى إزالة لكشتباه والاحتمال كلامك لي عليك
 أو لا راد أو لا تبيل وخرجت بملكك وقلت بملكك لأنه يحتمل نفي هذا الشيء
 بالبيع المكتوبة كما يحتمل العتق وإذا نواه تعين ولو قال العبد في بيعك بعتك
 أو نوه أني بعت فبإدعاء العتق لا يعتق وإن نوى لأنه يفيد رزوال اليد فلا يدل
 على العتق كما في المكاتب كذا في غاية البيان وكقوله لامة قد طلقك بعتك بنية
 الاعتاق تعتق أو قال أطلقك بعتك أو بعتك بملكك بعتك بملكك
 لا يطلقك انت طلق كما سبق في أوائل كتاب الطلاق أن الطلاق يقع بالعتق
 بلا عكس إزالة ملك الرقبة تستلزم إزالة ملك المتعة بلا عكس ولا بكتابات
 الطلاق وإن نوى لهذا الوجه كذا لا يعتق أيضاً بقوله يا ابني ويا ابن بضم
 النون ويا بني بملانيه ويا اخي بامتدادي وبيا ملكي لأن النداء كما عرفت

كان تحقيقاً لذلك الوصف
 في صورة الأعيان ذلك تحقيقاً
 في صورة الأعيان ذلك تحقيقاً
 في صورة الأعيان ذلك تحقيقاً

قوله بملانيه أي بملكه
 أو حال منه وإن كان متعلقاً بقوله
 إلى الأنايات الذي مر ذكره في كتاب العتق
 واحد في التبع

قوله بملانيه أي بملكه
 أو حال منه وإن كان متعلقاً بقوله
 إلى الأنايات الذي مر ذكره في كتاب العتق
 واحد في التبع

الرضاء ولا تأثير في انعدام الحكم الا في روى عنه عليه السلام ثلث جده من جهة الام
 حدة النكاح والطلاق والعقار وانما زال لا يرضى بالحكم او اوصاف عطف على اعتق
 عتقه الى شرطه ووجه ان الشرط بان قال ان دخلت كذا فانت حر فقل عتق عليه
 اي على من ملكك المذكور بوجه معتبر كمن خرج البتة لكان فانه يعنى القول عليه الصلوة
 السلام عتق الطوائف حين خرجوا اليه مسلمين هم عتقا الله تعالى ولانه امر نفسه
 مسلم ولا يشرط في عتق المسلمين بل يشرط في عتق الكفار فانه يشرط في عتق الكفار
 ولا يشرط في عتق الكفار لان الشرط في الرهبة والقدرة عليه البيع لم يوجد لضافته
 الى الحمل وتبقى منها بغير شرط في الاعتراف ثم قيام الحمل وقت الاعتراف انما يعرف اذا
 ولدت بعد ما اي بعد عتقها لاقول في سنة شرع لان اوله قبل ذلك الحمل كما علم ان
 المسطور في كتب القوم ان الحمل يعنى باعتراف الام بعتقها مطلقا فان اعتقت هي
 حامل بان ولدت بعد عتقها لاقول في سنة شرع لان اوله قبل ذلك الحمل كما علم ان
 وهي غير معلوم الحمل بان ولدت لانها كانت بعتقها لانه لا يشرط في عتق الام كما
 وهذه انظر ان في عتقها بعد الشرع حيث قال علم ان الحمل يعنى بعتقها لا بطريق
 التبعية بل بطريق الاصلية حتى لا يخرجه ولاؤه الى موالى الاب هذا اذا ولدت بعد
 عتقها لاقول في سنة شرع لانها كانت بعتقها لانه لا يشرط في عتق الام كما
 حاملا اعتق حملها بعتا وايضا قول اوله ولدت بعد عتقها لاقول في سنة شرع لانها
 بقوله يعنى بعتقها ثم لم يرد فصله عنه بل هو العباد ان يكون هكذا اعلم ان
 يعنى بعتقها ثم لم يرد فصله عنه بل هو العباد ان يكون هكذا اعلم ان
 الاب في حمل ان الحمل يعنى بعتقها مطلقا وقع العتق عليه قصد الاول ولدت
 في سنة شرع يعنى ولا ينتقل ولاؤه الى موالى ابه ان وقع بغير تبعية ابه بان
 لكان بعتقها ايضا كذا اعتق الاب بعد بطلان ابه الى موالى ابه سألني عما عتق
 في تحت الولاد بلا عتق يعنى ان الام لا يعنى بعتق الحمل بل يعنى الحمل فقط اذا
 لا وجه لاعتقها مع عدم الاصلية اليها ولا يتبعه لان فيك الموضع والولد
 يتبع الاب في النسب لانه للتبعية الام لا يشرط في تبعية الام في الملك حتى
 اذا كانت الام ملك زيدا ولدت له كذا الولد ايضا ملكا لانه كانت شتمته بينه

او بين غيره كان الولد كذلك والرقى الفوق بينهما ان الرقى الذي ركنه الله
 تعالى على بعض عباده جزاء استنكاحهم في طاعة وهو حق الله تعالى او حق العاتق
 خلافا فيه الملك هو ملك الشخص في التصرف فيه بوجه اول بوجه ثان بوجه ثالث
 بالرقى لا الملك الا بوجه خارج الى دار الامام الملك بوجه الجار والجار بوجه الادنى
 لا الرقى وبالسبع يزول ملك المالك لا الرقى وبالعقار يزول ملكه قصد لانه عتق
 يزول الرقى فمناخروه ووجه في حقوق العباد وتبين الفرق بينهما في الرقى وام
 الولد المكتن بالرقى والملك كالمالك في الرقى وورث ام الولد قصص في
 يجوز اعتقها في الكفاة والملك فيها كامل المكتن فيه كامل في جاز اعتقها في
 الكفاة ان لم يؤمن بدينها في الكفاة وملكه ناقص بوجه غير المولى ولا يدخل
 تحت قوله كل مملوك كذا ذكره الزليخى والعقار وقوله كالتبعية الاستيلاء
 والكتابة بالاجماع عليه لان ما لم يكن مسترعا بغيرها فيجب جازيتها ولان
 متيقن به في جانبها ولهذا اثبتت لانا واولد المملوكة منها حتى تهرق
 ولان قبل الانفصال كعضدها حسنا وحكما حتى يتفدى بغيرها وتقبل بغيرها
 وبغيره في البيع العتق وغيره في التصرف بغيرها كان جازيتها ارجح ولهذا
 يعتبر جانب الام في البهايم ايضا اذا تولى من الحيوان الا بهي الاما كول وغير
 الماكول يوكل اذا كان امه مأكولا ذكره الزليخى وتبين الولد فيهما في الدين غايه
 لجانب الولد فولد لامة في زوجها ملك لسيدها بغيره على كون الولد بغير الام
 في الملك ولو كان الولد من سيدها لانه مملوك فمات في بيعته عليه ولا
 يعارضه الا لامة لان ما مملوك لسيدها بخلاف امه الفرية لان ما مملوك لسيدها
 فتعاضدا فيجب جانبها بما ذكره الزوج قد ضي له علمه قوله المملوك حر بالقيمة
 للمملوك من رجل اشترى امه على انها ملك البائع او على امره على انها حره فمات
 كل منهما وله فظهر ان الاول ملك لوجه البائع والثانية امه في يكون كل من
 الولد من حر بالقيمة اما حرية فلان خلقه من حر ولم يرض الولد بغيره كما
 رضي في الاول فلا يتبعها واما القيمة فلمعاية جانب التبعية الاصلية الله
 اعلم **باب عتق البعض** اعتق بعض عبده لم يعتق كله خلافا لما

من روى ان يوفى مملوكا بعتقه
 وسائر الروايات في عتقه
 مثل قوله لا يملك المملوك
 مال ولا يملك المملوك
 يتصرف بملك المالك لا الرق
 الرق في تمام الرق حقا لله تعالى
 لا يملك عنه بامام فقهنا لا يملك
 تحت قوله يوفى مملوكا بعتقه
 اي ولعدم

فان عتق جانب التبعية الاصلية
 اي التبعية التي هي الاصل بالنظر الى
 قاعده ثم الولد يتبع الام

والاخرى تخلف
المعلوم في العلة لا يتحقق فيها
في الحقيقة بل يتحقق في
من تخلف المعلوم قبل تمام
نظم الشريعة واما قبل تمام
كلام صدر الكمال بل هو
البعيد عن الكمال بل هو
التخلف استحقاقا لا يتحقق
بل يتحقق المعلوم في وجه
العلمة بتامها ولا يتحقق
بشيء من اقسامها بل هو
بشيء من اقسامها بل هو

ولان في حيزه يقولون يتحقق كماله في كل خلاف ان يتحقق البعض بل يوجب
الرق في كل كماله لا يتحققه لا يوجب بل يتحقق في كل رقيقا ولكن زال الملك
وعندهم وجه كماله ان الاغنياء اثبات العتق الذي هو قوة حكيمة وانما يتحقق
خلفه الذي هو الرق وبما لا يتجزأ بالانفاق في تلك الاغنياء والازم تخلف
المعلوم غير العلة او تجزئ العتق لانه اذا تجزئ فاما ان يثبت تخلف البعض
الكل او لا يثبت شي او يثبت بعضه على كل في الاولين يلزم تخلف المعلوم عن
العلمة وعلى الاخر يلزم تجزئ العتق وصار الاغنياء كالمطلوب والمقصود الفصل
والاستيلاد في عدم تجزئ ولما ان الاغنياء اثبات العتق بارالة الملك او رالة
الملك ابتداء لاثبات العتق بارالة فقه الذي هو الرق ولا رالة الرق بل هو
عدم تجزئ وذلك لان الاغنياء تصرفا لكل هو تصرف لا يتعدى ولا يمتد ولا يات
للتصرف انما يكون على ما هو مقتضى حق الملك ولا يات انما يكون على الملك والملك
تجزئ بالاجماع لكن يتحقق به غير تجزئ وهو لا يكون هذا المخلص ذكر القوم في هذا المخلص
الصلو فانه غير تجزئ فتلحق تجزئ وهو لا يكون هذا المخلص ذكر القوم في هذا المخلص
وانت خبير بانه لا يفيد الجواب في دليلهم الا بتجزي مرام الامم دفع الاشكال للورد
على الامم هذا المقام ان العتق مطاوع للاغنياء فكيف يتصور تجزئ الفعل عدم
تجزئ مطاوع فان ردت العتق على تحقيق المرام فجميع ما اتفق عليه في الكلام
اقول بالالتصديق في وجهه مقابل تحقيقه ان المعنى الحقيقي للاغنياء اثبات
العتق الذي هو قوة شرعية كما قالوا في البين ان اثباته في حيث كماله خارج
غير قوة البينة وانما هو قوة وحال القوي والقدر فاذا امتنع المعنى الحقيقي
ان يصار الى الجار كما هو اقله المقره وقدر المعاني الجارية الى الحقيقة هي امار
احد هما اثبات القوة الشرعية بارالة الملك بان يكون الصادر في العتق الى الملك
ويثبت عليه بقوة القوة ونظيره كمال الخلق في فعال العباد وقاب الاقل فقد
العتق ويثبت عليه مقدور الله تعالى والتجزي الثاني زالة الملك وهو بهذا
تجزئ الجواب عن دليلهم المذكور يدفع ايضا الاشكال المشهور الاول فبان
اقال لان ان الاغنياء اثبات القوة الشرعية فان صدره عن العتق في كل كيف

منه وكل ما ينفرد بالتصديق والالتصديق
قال في الهداية وحكم التصديق في كل
ولا يات التصديق في زالة الملك حقيقة لا رالة
غيره استحقاقا لا يتحقق في الاغنياء فانه
نقال ان ذلك يتحقق في الاغنياء فانه
مطابق تام بايقاعه في وجهه على كماله
استحقاقا تام ولا يات في وجهه في وجهه
على ايقاعه جزو في المطاوع كما في وجهه
منه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه

والاخرى تخلف
المعلوم في العلة لا يتحقق فيها
في الحقيقة بل يتحقق في
من تخلف المعلوم قبل تمام
نظم الشريعة واما قبل تمام
كلام صدر الكمال بل هو
البعيد عن الكمال بل هو
التخلف استحقاقا لا يتحقق
بل يتحقق المعلوم في وجه
العلمة بتامها ولا يتحقق
بشيء من اقسامها بل هو
بشيء من اقسامها بل هو

وكيف يتحقق سناد الية حقيقة فاذا بطلت هذه المقدمة بطلت بغيره واما الثاني
فبان يقال ان ردم يكون العتق مطاوعا للاغنياء كونه كذلك بحسب مقتضى
لكن المردم هذا ليس العتق كما عرفت بل معناه المجازي كونه كذلك بحسب مقتضى
معناه المجازي كما في كماله فانه لم يملكه لانه ردت كماله كونه كماله كونه
للمعنى المردم هذا فانه ذلك فانه اما رالة الملك واستحقاقها وقابها من تجزئ
ازالة الملك استيلاد تجزئ العتق بل تجزئ زوال الملك ولا يتعدى ولا يات
فانه اذا عتق البعض من ملك المولى وهو ملك الية في ملك الرقعة فصارت
ولها عتقها بالمسئلة التي تليها وبهذا يتحقق القابض على انوار التوفيق
اشكل قال صاحب السديد ان كمال القوم على ان التجزئ عن الاغنياء لا العتق
وهو غير كمال الاغنياء كما كان تجزئ كان العتق تجزئ فانه ان العتق حكم الاغنياء
والحكم يثبت على في العلة ولان القول بهذا قول يخص بعض العلة او وجهه في
النصف في تجزئ العتق فيه الى وقت الضمان او السعاية وانه قول بوجود العلة ولا
حكم له في تجزئ العتق في العلة وما قال بعض شئ الهداية انه يلزم في تقرير صاحب السديد
ان العتق لا يتجزئ الاغنياء في عدم التجزئ في الاقبال تجزئ في وجهه قول
الصالحين ووجه الاشكال انهم في التامل فيما ذكرنا فليست ملزم اذا تجزئ الاغنياء
ببره ان بعض الملك اختص به بعض العتق فانه هو عليه السعاية وسمى كماله
قيمة الباقى في ذلك البعض فصلا كماله لان المستحق بمنزلة المكاتب
حتى لا يجوز له كماله الرابع ولا يملك التبرع لان الاغنياء الى البعض توجب ثبوت
الملك في كماله وفي الملك في موضع عتقه فعلنا بالليلين بانه كماله كماله
ما لك يد الاقربة والسعاية كماله كماله فانه يستعينة له ان يعتقد ان كماله
قاب للاغنياء بل راد الى الرق كونه يعني ان الفرق بينهما ان معنى البعض
اذا تجزئ الاداء لاية الى الرق لانه استقامت في قبل الفسخ بخلاف كماله
المقصود لانه عتق قبل الفسخ وليس المطاوع والقصاص له متوسطة فانه
في كل تجزئ كماله والاستيلاد تجزئ عتقه حتى لو سئل نصيبه في قدره في كماله
وفي القنة في شئ نصيبه لاف ومكة بالضم فكل الاستيلاد عتق في كل

والاخرى تخلف
المعلوم في العلة لا يتحقق فيها
في الحقيقة بل يتحقق في
من تخلف المعلوم قبل تمام
نظم الشريعة واما قبل تمام
كلام صدر الكمال بل هو
البعيد عن الكمال بل هو
التخلف استحقاقا لا يتحقق
بل يتحقق المعلوم في وجه
العلمة بتامها ولا يتحقق
بشيء من اقسامها بل هو
بشيء من اقسامها بل هو

والاخرى تخلف
المعلوم في العلة لا يتحقق فيها
في الحقيقة بل يتحقق في
من تخلف المعلوم قبل تمام
نظم الشريعة واما قبل تمام
كلام صدر الكمال بل هو
البعيد عن الكمال بل هو
التخلف استحقاقا لا يتحقق
بل يتحقق المعلوم في وجه
العلمة بتامها ولا يتحقق
بشيء من اقسامها بل هو
بشيء من اقسامها بل هو

ما ت فكل منهما يبا ان المراد بالآخرى الاولى فلان النكاح عقد وضع محل الوطى و
الطلاق وضع لازالة ملك النكاح اى زالة حل الوطى اى الى الحال او بقضاء احد
من الوطى دليل على ان الموطوء لم يكن مرده اطلاق واما الموت فليعرف ان البيا انما
موجبه فلا بد له من حل البيع موت تدبير استلزامه وبه وجهه مسلمان في حق من
اى اذا قال لعنه احدكم خرفاج احدهما او ما اودته او استولده احدى اعمته فذلك القو
او وجه احدهما او قصده سلم فكل ذلك يبا ان المراد هو خرفاج حصل له الانسان
لم يبيع فخلا للعنف اصلا بالموت والعنف وجهه بالبيع للعنف فكل وجه بالبيع و
الاستلزام فبقين الاخر واليه التمسك الضمنية بمنزلة البيع لانه عليك لاوطى فيه
اى يكون الوطى بيا فاني عنى منهم يعنى كقول لائمه احدكم احره ثم جامع احدهما
يكون بيا ناعنه عند بيا لان الوطى لا يحل الا في الملك فصار الاقدام عليه
وليس الاحتيا وله ان الملك ثابت فيها ولهذا كان له ان يخذلها وكان له الاثر
اذا جنى عليها والمهر اذا وطئ بشبهة لان العنف للمهر بيا وبالشروط والعنف بشرط
لا يشر له قبله وباقول ولله اى بقوله لائمه اول له تلذذه لو كان ابنا انما يشره
لوفى العاصه الى ان عاها الوقاية لا يتقيم بدونها فانت حرة ان ولدت بيا وبنتا
ولم يدرا الاول عنى نصف الام ونصف البنت الابن حرة لان كلاهما الام البنت
يعتق في حال وهو اذا ولدت الغلام ول مره الام بالشروط والبنت بتبعينها لكونها
حرة حين ولدتها وترق في حال وهو اذا ولدت البنت او لا لعدم الشرط فيعتق
كل واحد منهما في النصف اما الابن فيخرج الى الدين شهدا اى شهدا على امر
يعتق احد لكونه عبيدين كانا او قتيان لعن الشهاده في صورتين عند اى حنيفه
اما في الاول فلان الشهاده على عنى العبد لا تقبل بلا دعوى العبد عنه ولا دعوى منه
بها لكونه مجرما وعندهما تقبل بلا دعوى فلا تلغوا اى اى الثانية فلان الدعوى
وان لم تكن شرطا في حق الائمة لكن الشهاده على العنف للمهر مروده كما في العنف
الا ان يكون اى شهادتهما في حقيقته قال في الهداية اذا شهد انه اخفق احد عتق
في مرضي موته او شهد اع تدبيره في صحة او مرضه اداء الشهاده في مرض موته او
بعد الوقف تقبل اخسانا لان التدبير حقيقه وقع وصية وكذا العنف في مرض الموت

[illegible]

فول فلان الشكارة على غفلة الغفلة
ان في الرواية عندنا انما هو على
العاقل منقول عليها وانما في نقل
فمختلف فيها لانه قال ايضا ان
بدون الدعوى شكارة على غفلة
على حصة الاصل شكارة على حصة
اصد الشكارة وذكر صاحبنا في
على حصة الفوج انما هو على غفلة
الصحيح هو انما هو الاصل ايضا
الشكارة على حصة الاصل ايضا

الموت وصية الخصم الوصية انما هو الموصي هو الموصى عنه خلفه هو الوصي والوارث قول
ان ما ذكرنا من ان مقتضى العيان ان ينفذ هذه الشهادة ايضا لجرمالة المدعى لكنها تقبل
استحسانا لوجود المدعى فقد روي عن علي عليه السلام ان هذا وصية والخصم الوصية
هو الموصى لان نفعه يعود اليه فيكون مدعيها قد روي عنه خلفه يقوم قامة المدعى
وغيره هو الوارث والوصي فيكون كل منهما مدعيه تحقيقا فكان الموصي مدعيه على احد
حقه واقام الشبهة فيكون الموصي مدعيه وجده مدعيه فوطه فوطه فوطه فوطه فوطه فوطه
ما قاله من الشريعة الدليل الاول شكل لان المنازع فيه اذا انكر المولى تديره احد
عبد الوارث ينكر ذلك بعد موت المولى والعبد يريد ان اثباته فكيف يقال ان
المدعى هو الموصي او نافية لان الام ان المنازع فيه ذكر بل انكار المولى تديره احد
واراده العتق اثباته ليس الا فيما اذا شهد انه وصية المولى على انه اعتق احد عبده
فكيف لا وقد قال في الهداية وهذا كله اذا شهد انه وصية على انه اعتق احد عبده وقال
بعد ان اذا شهد انه اعتق احد عبده في مرض موته وايضا لم يقل صاحب الهداية
ان المدعى هو الموصي او نافية بل جعل الموصي مدعيه ونافية مدعيه كما بينا في غيبة
ما ذكرنا ما قاله غاية البيان كما كان العتق في مرض الموت او التديره وصية كان
المقتضى معلوما لان الخصم في تنفيذ الوصية هو الموصى هو الموصى عنه خلفه وهو الوصي
او الوارث فقبلت شهادته بحال الحيوة فان الشهادة للعبد المولى لان المولى
لا يدعى العبد الذي وقعت شهادته له لجهول العتق قول عبد الشريعة ما قال في الهداية
وتبعه الزمعي وجعلنا ان العتق في مرض الموت وصية حتى اعظم التلف التديره
وصية سواء كان في الصحة او في مرض الموت والخصم في تنفيذ الوصية هو الموصى لان
وجود تنفيذ الوصية لحقه ونفعه يعود اليه انكاره مردودا لانه ينفذ هو معلوم
وعنه خلفه هو الموصي والوارث يتحقق الدعوى في كل واحد وصية ووارثه
فانه خير من الاول فلان انكار المولى ليس بهذه الصورة بل فيما اذا شهد في صحة
المولى كما مر وانما ثانيا فلان تحقق الدعوى في الوارث في هذه الصور غير معقول
اصلا لانه اذا قال اعتق موري احد عبدي كان اقرارا بالدعوى فلا يحتاج الى
ان يثبت مسائل في هذا المقام فانه فيمنع من الاقدام والله السهادي الى سواء

قولهم ليس الا فيما اذا شئنا ان نضيق المواعيد
 احد عبدة كان التمسك بالحق يقول في كلام
 على ما يقتضيه السباق على ان الموضع
 انما هو انما يصح هذه الشبهة انما هو
 انما هو انما ينفذ في انما هو انما هو
 السباق اذا التمسك به وعلى السباق
 فعمل في السباق على السباق
 وجعل في السباق على السباق
 للسباق على السباق على السباق
 على السباق على السباق
 وجعل في السباق على السباق

قوله فان غم صحبه اما ولا فلتان انظار
المولى الى قوله ان قول صاحب الكفاة
والنقل ايضا يؤول الى ان الموصى مدعى
بكونه لانه وصور تقييده الوصية بكونه
فيكون الماد بقوله وانما هو مدعى ان
ان من مودة او انما هو حلفه بكونه مدعى

هذا هو الحق على جعل
بالضم الجعل لان ان شئ على شئ بفعله كذا
الجماع بالضم اعني جعل على الوبه بان ان شئ على الف درهم بالف درهم
وقبل العبد عتق لانه معاوضة المال ولو بغير المال والعبد عليك نفقة مقتضى
المعاوضة ولو لم يقبل العبد كافي البيع فاذا قبل صار حراً له كمال الذي حر
دين صحيح عليه كونه ديناً على حراً حتى يتكفل به ولو لم يكن صحيحاً لما صح الكفالة
بخلاف بدل الكتابة حيث لم يصح الكفالة به لانه ثبتت مع المضاف وهو المرقع
سبباً والمالك يتناول النفقة والعرض والحيوان وان لم يبيع لانه لما كان معاوضة
المال فهو مشابة التكاثر والطلاق والصلى غرض الميراث كذا الطعام المكسب المودون
اذا علمت ان لا يفرجها بالوصف لا بأس به العتق عتق بالاداء ما قال
مواه ان ادبت الى الف درهم فانت حر ما دون اي حذرون لا يعتق الا بالاداء والى
لا مكاتب لانه مرجع في تعليق العتق لاداء وانما صار مودوناً لان المولى رغبه في
الاكتسب بطلبه لاداء منه ومراه التجارة لا التملك فكان اذنا له لانه في رغبة اي
اذا كان عند المودون معلقاً عتقه بالاداء لا مكاتباً جاز للمولى ان يبيعه بخلاف المكاتب
ولا يكون العبد احمق بمكاسبه حتى يجاز للمولى اخذ منه بل رضاه بخلاف المكاتب
ولا يبرئ حكمه الى الولد المولود قبل لاداء كما يبرئ في المكاتب وعتق العبد
باداء كلمة لوجود العتق به ولو كان ادائه بالخلية بينه وبين المولى يعني ان العبد
اذا احضره الى حيث يتكلم المولى فقبضه حتى يبينه بين المال لغيره الحكم ونزله
قابضاً وحكم بعتق العبد قبض اولاً فبعضه اي اداء بعض المال لا يعتق الا بقضاء
المعلق به ولو جبر المولى على القبول اختار الخرج بجعل فان كان اعمال
الذي اداه فما كسبه قبل التعليق يرجع للمولى عليه لانه ملك للمولى ولو كان
مكاسبه بعد اي لولا تعليق لا يرجع لانه ما دون جبره لاداء منه وعتق في
حالته اي حال ادائه فمكسبه قبل التعليق او بعد لوجوده لغيره فان عتق المولى
بان فقال ان ادبتاه فقبض ادائه اي اداء العبد اداء المال بالجلوس فان ادى
قبضه والافلا لانه تجبره في الطلاق وبأذا لا يتقيد به لانه يتعمل للوقت
كمنى كما مر في الطلاق قال المولى انت حر بعد موتى بالفان قبل العبد بعده

قوله لا يملك لانه لو لم يبرئ
في نفسه التملك بالفاسد كذا يردون
فكذلك ما يبرئ بالقبض صلاحي
الفقير او لم يوجد كذا التملك
بهذا المعنى

قوله وان لم يبرئ فابضاً تفسيماً للمالك
له ان يجبر بان ينزله منزله المضاف
والى

السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل او طلاقاً بينهم بان لا امرية احدكم طلاقاً
فان الشراة فيه تقبل بلا دعوى لتضمنه حرمة الفرج فيكون حقاً لله تعالى فلا
يشترط فيه الدعوى اجماعاً **باب الحلف بالعتق** قال من دخلت بهذا
بجعل ملكك في يومه حر اي يوم اذا دخلتها عتق في وقت الدخول مطلقاً اي
سواء لم يكن له ملكك فانت حر ثم دخل او كان في ملكك ملكك يوم حلف فبقي على ملكه حتى
دخل لان العتق قيام بملكك وقت الدخول يحصل فيها وبلا يومية فيه يوم حلفه
فقط اي ان لم يقبل في يومه بملكك بل قال ان دخلت الى رجل فملكك في حراً
من ملكه بملكه لان قولك ملكك في الحال لا يبرأ من ملكك في الحال الا انه جاز
الشرط عليه ان لا وجه الشرط فيعتق ويبقى على ملكه الى وجه الشرط وهو الدخول ولا
يتناول في كونه بعد لعدم ضافة الى الملك او سببه كذا اذا قال كل ملكك في
قال كل ملكك حر بعد غدا وله في الصوتين ملكك فانت حر ثم جاء بعد غدا او قال كل
ملكك في ملكك حر بعد موتى وله ملكك فانت حر حتى يتناول العتق كذا
فملكك من حلف فقط ولا يتناول في رغبته بعد البيع لان قوله كل ملكك في الحال
وكذا كل ملكك ملكك لهذا يتعمل فيه بلا رغبة وفي القبول بقرينة اليمين
فمنه في مطلق الى الحال كان الجواز من ملكك او تدرسه في الحال فلا يتناول في رغبته
بعد اليمين لكن بموت اي موت المولى عتق اي في ملكك بعد اليمين وقبضه فملكته
وقال ابو يوسف لا يعتق في ملكك بعد اليمين لان اللفظ حقيقة الى كمال فلا يتناول
بملكك ولهذا صار مكان في ملكك وقت اليمين قد دون لغيره وان هذا ايجاب
عتق بطريق الوصية في آخر الثلث والوصية اي يقع بعد موت يكون المقصود منها
حال الموت الا ان فراوضي بثلث مال وليس مال وكان مال او اخذت غير ثلثها
او اقبضا في ملكك الى الموت المملوك اي لفظ المملوك لا يتناول في الحال لان
المملوك المطلق وكل ملكك تبعاً لادائه وان لم يبرح اعتاقه عرفاً واليمين
ولانه عضو وجه اسم المملوك يتناول لان لفظ الاعضاء فلا يعتق حمل جارية من
قال كل ملكك في ذكره حر فبذلك لانه لو طلق عتق الام فيعتق الحمل تبعاً
والمملوك لا يتناول المكاتب ايضا لانه ليس بمملوك مطلقاً لانه ملك بيد

قوله لا يملك لانه لو لم يبرئ
في نفسه التملك بالفاسد كذا يردون
فكذلك ما يبرئ بالقبض صلاحي
الفقير او لم يوجد كذا التملك
بهذا المعنى

قوله وان لم يبرئ فابضاً تفسيماً للمالك
له ان يجبر بان ينزله منزله المضاف
والى

مجلسه لانه اشتراط العدل على الاضطرافانه
والطلاق الاضطرافانه لان الضيق و
المصلحة العبدية يمكنه المصلحة العبدية و
اشترط العدل في الطلاق اذ لا يمكن
ملكه في العتق والطلاق ملكه ضروري
بما لا لان ملكه الاستفاضة وان ملكه
يظهر في حق الاستفاضة
في الغير فلم يشبهه البيع

آرامیہ زبان و ادب
فلسفہ و تفسیر

او انت حر يوم موت او انت حر غير مبري او انت مبري او انت حر ان مت
 الى امة سنة اى ان تخرج هذا الوقت الى امة سنة فوعدت موت قبلها بان يكون
 غائبين مثلا فانه في الصورة مقيد في المصلحة المطلقة لان الغائب موت قبل هذه المدة
 ثم بين حكم المطلق بقوله فلما بين وبين ولا يخرج من الملك ببيع او هبة او هبة الا
 بالاعتاق او الكفاية فوعده ان يخرج من ملكه في ملكك او يخدم
 ربا حرا والانه لو طار وتسلخ المولى من ملكه رتبة رتبة من المدة المتبقية في الملك
 في الجملة وموتته اى هو المولى يعقوب المدة من الثلث وسعى في تملكه ان لم يكن
 المولى غيره في المال وله ارث اى الى ان المولى وارثا ولم يجزه اى المدة حتى
 لو لم يكن له ارث او كان لكنه اخرج يعقوب كله لانه في حكم الوصية فيقدم على سائر المال
 ويجوز باجازه الورث ويسعى في ملكه اى كل قيمة لو كان المولى مديونا ولا يمكن
 نقص العتق بغير قيمة وولد المدة من مخرج الصحابة نولانه يتبعها واهية
 عطف على المطلق كان مت في سبيل هذا او مرضى هذا او مات لكان او مت
 السنة او نحوها اى شربين مثلا فانه يقع غالبها هذه العتاق من غير الزيادة
 مما يمكن غالبها فيباع ويوهب برين فان الموت على تلك القيمة ليس بزيادة الا في
 فلم ينفذ شيئا في المال اذا انتفى معنى السببية لم يردده بين الشئ والعدم بقي
 تلقيا كسائر التلقيا فلا يمنع البيع وكجو قبل جواز العتق في الثلث ان
 وجد الشرط لان الصفة لما كانت متعينة في اخر جزاء المصلحة اخذ حكم المطلق
 لو جرد لاضافة الى الموت زوال المدة في بيع قال لعبد انت حر قبل موتى بعد
 فان يوشى رقيق من كل مال يعنى جلى في بيع قال لعبد هذا الكلام ثم مات بعد شهر
 قال بعضهم يعقوب في ثلث المدة قال بعضهم يعقوب في جميع المدة لان العتق على قول
 اى حصة سنة الاول شر قبل الموت وهو صحيح في ذلك الوقت كذا في اية ثمة ولو
 مات قبله اى قبل شهر لم يعقوب لانه مدمر مقيده القيد بوجه ولو قال انت حر بعد موتى
 شهر فان بعد لم يعقوب بالكلية لعدم هلية المولى للاعتاق في عجز وجود المعلق به
 بل يعقبة المولى او الورث والفقهي لان انتقال الولاية اليهم بعد كذا في النسخة قيمة المدة
 المطلق نصف قيمة لو كان قنا والمقيد يقوم قنا اختلفوا في قيمة المدة قبل قيمة

فلو ساء العتاق احسن من عتاقه العتاقه
 فانه لو ساء العتاق احسن من عتاقه العتاقه
 فانه لو ساء العتاق احسن من عتاقه العتاقه
 فانه لو ساء العتاق احسن من عتاقه العتاقه
 فانه لو ساء العتاق احسن من عتاقه العتاقه

فلو ساء العتاق احسن من عتاقه العتاقه
 فانه لو ساء العتاق احسن من عتاقه العتاقه
 فانه لو ساء العتاق احسن من عتاقه العتاقه
 فانه لو ساء العتاق احسن من عتاقه العتاقه
 فانه لو ساء العتاق احسن من عتاقه العتاقه

قيمة نصف قيمة لو كان قنا وقيل ثلثا قيمة لو كان قنا وقيل ثلثا قيمة لو كان قنا
 عمره من حيث الحر والظن فيجعل قيمة ذلك لو كان قنا وقال الفقهاء ابو الليث نصف
 قيمة لو كان قنا وهكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخلافه لانه لا ينفذ في نصف
 البيع وما سلكها في التملك بالدين والامارة وغير ذلك وانما في منقصة الاجا
 والاخذ اتم بالتدبير بقول الاول ويبقى ان ثمة فيكون قيمة نصف قيمة لو كان
 قنا ولو كان النذر مقيده يقوم قنا كذا في اية ثمة **باب الاستبراء**
 طلب له شرعا طلب المولى الولد في امة بالوطى امة مبتدأ خبر قوله لاني تملك
 ولدت فهو لا باق وارة اى ذرا المولى بان الولد له ولو كان ذرا حال كونها
 حاصلا لا يقول حمل هذا الى رتبة نبي او ولدت فزوجها باق زوجها المولى في حمل
 فوكله منه فاشترى الزوج لم يملك اى لم يكن مملوكا ملكا تاما وان بقي في الملك
 في الجملة وحكمها اى حكم المستولدة كالمدة من وقت نكحتها اى كان الفرق بينهما
 ان المستولدة تعقوب بموتة في الحمل والمدة من الثلث ولم تسع لدية وللمدة
 تسع فان ولدت ولد اخر ثبت نسبة بلا دخول اذ هو الاول تعين الولد
 مقصود منها فصارت اشارة كالمدة من وقت نكحتها ولما لم ينفذ في نصف العتق
 ولكن انتفى بغيره لان رتبة اضعف في ملكه بقوله بالشرع بخلاف المستولدة
 حيث لا يستحق الولد بغيره باللقا كذا في الفرائض اى لا يملك ابطاله بالشرع ويجوز
 هذا الذي ذكره القضاة اما الدية فاما كان وطئها وحضرها ولم يعزل عنها
 يلزم ان يعترف به يدعى لان الظاهر ان الولد له وان خول عنها او لم يحضرها جاز لان
 ينفيه لان هذا الظاهر يقابلها خروا من زوجه فانما يولد خمره في حكم امة لان
 الحرية تترك الى الولد كالمدة من الثلث في الفرائض لان الفرائض له ولو ادعى المولى
 لا يثبت منه ويعقوب الولد وتضمنه اتم ولد له لا قرارة وادعى المولى عتقت من
 جميع المال كذا في الهدية اتم ولد له اذ اتمت عرض عليه اى الامام في الام
 فراح والاشيع في قيمتها وعققت بعد اى بعد السعاية اذ هي ولدت منكر
 بينه وبين حر يثبت نسبة لان النسب ثبت منه في نصفه لصا ومنه ملكة ثبت
 في الباقي فزوجه انه لا يجزى لانه سبيبه هو المولى لا خري والولد الواحد لا يتعلق في

فلو ساء العتاق احسن من عتاقه العتاقه
 فانه لو ساء العتاق احسن من عتاقه العتاقه
 فانه لو ساء العتاق احسن من عتاقه العتاقه
 فانه لو ساء العتاق احسن من عتاقه العتاقه
 فانه لو ساء العتاق احسن من عتاقه العتاقه

فلو ساء العتاق احسن من عتاقه العتاقه
 فانه لو ساء العتاق احسن من عتاقه العتاقه
 فانه لو ساء العتاق احسن من عتاقه العتاقه
 فانه لو ساء العتاق احسن من عتاقه العتاقه
 فانه لو ساء العتاق احسن من عتاقه العتاقه

ما بين ذين أم ولد لأن الاستيلاء لا يخرج من ذين أم ولد من حيث نصيبه بل من حيث
 يملك نصيبه لأنه قابل للملك اذ لم يحصل لها من سائر النسب شيء كالنصف وغيره
 وتضمن نصف قيمتها لأنه تلك نصيبها من استكمال الاستيلاء وبغير قيمتها يوم
 العلوق لأن أم ولد ثبت في ذلك الوقت سواء كان يوم أو غيره لأنه ثبت
 ملكك بخلاف ضم القس في المقر في موضعه ونصف عقرها لأنه وطني جارية شرعية
 اذ ملكه ثبت بعد الوطني حكم الاستيلاء فيتعقبه الملك في نصيبها بخلاف آداب
 اذ استول جارية ابنه حيث لا يجب عليه العقر لاقبته ولذا لأنه علوي حر الاصل
 اذ انشئت منه الى وقت العلوق والصحيح يجب في ذلك الوقت فثبت للولد
 ملكه لم يعلو شيء منه على ملك شركته وان دعيها معانها أي الولد ثابت بالنسب
 منها وعفاها اذا حصلت في ملكها وكذا اذا اشتريا جارية لا يختلف في حق شئ
 النسب وانما يختلف في حق وجوه العقر والولدان فبما أم الولد لا يجب
 كل واحد منها العقر لهما لعدم الوطني في ملكه يجب عليه نصف قيمة الولد ان كان
 المدعي احدا وثبت لكل منهما فيه الولاء لأنه حر على عرف انما كانا كالتوأمين
 في السبب تحقاق فيستوفيه وهن أم لهما لهن نصيب ودعوه كل منهما في نصيبه
 الولد في نصيبها أم ولد له تبع الولد وعلى كل منهما نصف عقرها قصدا
 ما على الآخر ويرث الابن مع كل من الزوجين اذ ابن كامل لأنه أو اعلم
 حكمه هو حجة في حقه وورثانه اذ ابن واحد كسواهما في السبب اذا اتفقا البينة
 على البنوة ادعى له مكاتته يعني اذا وطني المولى جارية مكاتته في مات بولد
 فادعيه فصدقه أي مكاتته المولى لزمه عقرها لأنه وطني بغير كراهة ولا ملك عين
 وقد سقط عنه الحد للشبهة ولزمت الولد لتصادقهما على ذلك فصارا كالتوأمين
 نسبت لهما جارية الا بنى فصدقه وقيمة أي قيمة الولد لأنه في معنى المهر وحيث عده
 وليا وهو كسبه فلم يرض بكونه رقيقا فيكون حر لباقيته ثابت بالنسب
 كما ان المهر وعده وليا وهو الملك ظاهر وان لم يكن حقيقة فلا الامة اذ لا
 ملك له فيها حقيقة وانه في الخلق كاف لصحة الاستيلاء فلما حوجه الى النقل وتيقنا
 الملك بخلاف أمه الابن اذ ليس للابن فيها حقيقة الملك ولا حقه وانه له حق الملك

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاهله

فقد - الى الولد ثانياً النسبة بينهما في الخط
بما اذا كان النسبة كان احصينها اذا
كان احدهما اباً والآخر ابناً وكان احدهما
مسكناً والآخر كافراً فيخرج الابن الى السلم
والابن الى السلم

[illegible]

التملك فهو غير كاف لصحة الاستيلاء فاصحنا ان نقلها الى ملك الاستيلاء
 وان لم يصدق في اي المكاتب المولى في عتقه فلا يثبت نسبة اي نسب اولاد منه
 وقال ابو يوسف يثبت لان التجارة كسب في عتق خاتمة الابن بل اول لان المولى
 في المكاتب ملك الرقبة فخلا الابن وجهه الغرق ان لكان يملك مال ابنة اذا اصابه
 اليه وهذا لا يجز عليه عرق ولا يقيم الولد تصريحا ولولده ليس للمولى ان يملك مال
 مكاتبه لانه بالعقد يخرج على نفسه الحرة بالاجسي وهذا لا يجز عليه عرق وقته ولولا
 ولا تصريحا ولولده ليس له تصريحا بخلاف اذا وطئ المكاتبه فثبت له ولد فادعى
 حيث يثبت نسب الاستيلاء بغيره لان رقبته ملكه لانه الا اذا ملكه اي الولد
 يوما في يثبته منه وتصريحا لم ولولده ايضا اذا ملكها لان الا فرار ياب ويملكه
 وزوال حق المكاتب هو المانع من وطئ حرة امه او والدته حرة ولولده فادعى
 لا يثبت النسب يد رقبته الحرة النسبة فان قال احدها الى المولى لا يثبت النسب
 ان يصدق في اي المولى فيه في ان الولد منه ولو صدق في احدهما فقط لا يثبت
 النسب وان كونه المولى ثم ملكها يوما يثبت النسب لبقاء الاقرار كما مر في الحاشية
كتاب الكفارة اورده مهنها لان الكفارة في طويع العتق كالندم و
 الاستيلاء من لغة الضم والجمع منه الكفارة للجنس العظيم والكتب جميع حروف والخط
 وشرا جمع حرة الرقبة لا مع حرة اليد لان المكاتب ملك يد او ملكه رقبته
 وشرا في بيانه وكرسها الاكابر القبول كان يقول عبده اذنت لي الفاني
 حرا وكما سلك على الفاضل لانها مع وضعة فلا بد من الاكابر والقول وشرا يكون
 اليد معلوما لا الاكابر او معلوما لا كونه نجحا او موهلا فليس بشرطه يجوز الكفارة على
 احوال الحال والمخرج وعندنا في يجوز الاثم جلا نجحين وحكمها في جانب العبد
 انتفاك لرويت الحرة في حق اليد لا الرقبة حتى يكون احمى منها فقه مكاتبه لان
 النقص في الكفارة وصول المولى الى بدنها والعبد الحرة باداءه وهذا لا يحقق
 الا ذلك وفي جانب المولى بقرقة العبد على ملكه وثبت في المطالبة بدنها
 شرا واسترداده الى ملكه ان عجزه اذا كانت قته ولو صغيره يوقل البيع والشراء
 فانه اذا عقل كان في اهل القبول والنقص فافع في حقه فيجوز بمال حال او موهل

[illegible]

لكن مع ذلك يجب عليه قيمة نفقته وعلى خذته شرط عطفه على قوله على ما لا
 الى المولى اوله او حقه بغير اوتار اذا بين قدر المولى الاخر بما يقع الترخ
 لخصه الركن الشرط والف على ان يودعها الى خزانة الف ووصف الف وخدمة
 سنة وخدمة ابد الا يجوز هذا الا انه مناف لمقتضى العقد فان المقصود الكتابة
 كون المولى كالمالك ولو في بعض الاماكن ليكويها كما يطلق بعد في الكتابة
 على الخدنة سنة وهذا ايضا فيه لائفة الكتابة بشرط ان لا يكون الى الشرط
 في صلته العقد قال في الهداية الكتابة تشبييع يعني اشتها، لانها مساو افعال
 بالمال اشتها، وتشبه الفكاك في اشتها، لانها مساو له افعال غير المال هو البيع
 ابتداء فالحقنا بالبيع في شرط يمكن في صلته العقد كما اذا شرط عليه خذته بغيره
 لانه في البدل بالشك في شرط لم يمكن في صلته هذا هو الاصل **فصل في**
مضار المكاتب هي سبعة اشياء اولها الجارية فانها في جميع النجار
 فان التاجر قد يخال في صفقة تبيع في اخرى وسواء ان شرط له لانه في
 لمقتضى العقد وهو المالك اليد الف الكتابة بمثل هذا الشرط لانه ليس في صلته
 وتزوج امته لانه بغير المال وهو المهر لا تزوج بغيره لانه تنقضي العبد بغيره
 شغل ذمته بالمهر النقصه وصح كنهانه رقيقه لانه عقد كس المال فملكه تزوج
 امته والولاء اي لاء الثاني له اي الاول ان ادنى الثاني بعد عقد اي عتق
 الاول لان العاقبة اهل بيت الولاء والاصل في بيت والآخر اي ان لم يودع
 بعد عقد بل قبله فلولاه اي مولى المكاتب الاول لان له نوع ملك وصح اخصه
 الا على اليه الجارية فاذا عقد اضافة الى المكاتب لعدم ملكية اضيف اليه كما في العبد
 المأذون اذا اشترى شيئا وان ادعى اي المكاتبان بدلها جميعا معا فلولاهما
 للمولى ترحي للاصل وان تجر الاول غدا والبدل ورد الى الرق ولم يودع
 الثاني بدل في الثاني مكاتبان فان ادعى البدل الى المولى عتق وان تجر رد الى
 الرق كما لا اول لا الترخ عطف على قوله بغيره لا يبيع تزوجه بغيره لانه اي المولى
 ولا الترخ وهو انما ذل الترخ يعني اشتها، جارية يستمتع بها وطنا ولو له اي
 باو المولى كذا ان ذل الترخ وذلك لان معنى الترخ على ملك الرقبة دون

دون المنفعة والرفق وإن كانتا أو ما دونهما أو مدبر الابل لك تسافر أحكامك
الحال كونه رقيقه مملوكة ولا ينفع أذن المولى ولا الهبة ولو عوض والتصدق
الابسية والتكفل الأراضى أعناى بحمد الوعيل وبيع نقة الى الغدنة اى
في العبدان هذه تبرجات فلما يملكها المكاتب آتات الوضى في رقيق الصغير
كالمكاتب اى كل يفرق يملكه المكاتب في عبده يملكه في رقيق الصغير الأتالا
فانها يملكه كان نقر فاحصل به المال للصغير كالمكاتب يملك كالمالك في كلهما
حكمه فيمكنه ان يعبده اعناقه على مال وبيع عبده في نفسه يملك كالمالك في رقيق امته
لا اعناقها على مال ولا يملك تسامها مقصدا وشريكتا شركة مفادنة
او عن الاثام لا يملك الا التجاره والتفويض والكنانة ليس بها ربح كالمكاتب عليه
بالشراء فربها ولا ذل الا ان المكاتب فراسل ان يكاتبه ان لم يكن لهذا العتق
فيجعل كل منهم مكاتبه حقيقة للصلة بقدر الامكان واقوامهم فوالا الولد
المولود في كنفه في الولد المشتري ثم الابوان وغيره يتفاوت في الاحكام المولود
في كنفه يكون حكمه كالمالك حتى اذا مات ابوه لم ينكر فواء على تخوم في الولد
المشتري يورثه بدل الكفالة حاله والاراد الى الرق والولد ان يرد ان مكاتب
ولا يورثان حاله ولا اولا ولا جلا وانما كان كذلك لان الولد المولود في الكفالة
يتبعه ثابته بالملك والبعضية بينهما حكم في حق الوعد لا حقيقة في حق
اذ لا بعضية بينهما حقيقة بعد الانفصال والولد ان يتبعها باعتبار الملك
لا البعضية فانها ليس ببعض الاختلفت الاحكام لانك لا غير ولو تواركا
والعم هذا عند ابن حنيفة وقال لا يكتسب عليه لان وجود الصلة يشمل القرابة
الحرمية وهذا يقتضى على كل ذي حم حمم يفتقر عليه لا يرجع فيما بينهم
ولا يقطع به اذا سرى منهم الى غير ذلك من الاحكام وله ان يملك تسامها
حقيقة لوجود ما ينافيه هو الرق وله ان اذا اشترى مرة لا يملكه كالمالك يورث
الزكاة اليه لو وجد كثر الا ان الكسب يفتقر للصلة في الولد الا ان القادر
على الكسب يفتقر الى الولد لا يفتقر في غير كونه لاشي طلاق بنفقة اخذ
اذا كان مكرما والدخول في الكفالة بطريق الصلة فتختص بالوجود محلة حتى

قبل وفاته علیه السلام فی باب الحکم من العجز والاکوثر
المستغنی بوردی بدل الکتاب حال البند و از هم
العام فیعتق بود و در ایام

وہو قریب الہام فی شخص البوصی علی

فلا يجوز
التأخير في دفع القيمة
فيما كان في ذمة المدين
لان القيمة قد انقضت
على ان ياتي بغيره
ويؤخر الباقي
ويؤخر الباقي

بين ان يؤدى ثلثي البدل الاول الباقي ثلثي البدل الثاني
وايسوف عند يؤدى ثلثي الباقي الى اجله لان الرضى ليس له
التأجيل في ثلثي القيمة او الاصح فيه فيما اراد به المدين فيقول ان قدر لها
ان يجمع المسمى بالرقبة ومن الوتر متعلق بالبدل فلا يجوز ان يخرجه في ثلثيه
ولو كانت الرضى على نصفها اي نصف قيمته بان كانت على النصف فقيمة النصف
اذا تليها حال الاوسقط الباقي في القيمة او يستخرج معنى انه خير بين من
لان الحايكة وقعت في المقدار في السافر فينفذ بالثلث لا الثلثين حر
كانت عينة الف ادى الحق العبد ولا يرجع الى حكمة وان قبل العبد
فكانت صورة ان يقول لولى العبد كاتب عبدك على الف درهم على اني ان
اديت اليك الف فانه حر وكانته لولى على ذلك يعنى باوانه حكم الشرط او قبل
العبد صار كائنا لان الكتابة كانت موقوفة على اجازته وقبوله جاز ولو
لم يقل على اني ان اديت اليك الف فانه حر فادى لا يعنى فاسا لان الشرط
معدوم العقد موقوف الموقوف لاحكم له متى احتج بان لا يرد للعبد الغائب
في تسليم عقد باء القابل في حق هذا الحكم ويتوقف في اتم الالف العبد
اذا لم يرد البدل لا يرجع على العبد لانه مبرع كونه حاضر وعائت قبل الى خسر
العقد فاني شرها ادى البدل قبل المولى لك البدل فغيره وعقبا صورة عمل
له ان قال احد هما كاتبني الف غرضي غفلان ففعل قبل الى خسر
ان يفرج في حصة الخاخر يتوقف في حصة الغائب قبله وانه لا يحسن ان الى خسر
باضافة العقد الى نفسه ابتداء جعل نفسه حصيدا والغائب يتعاكاه كونهت
دخل اولاد يتعاضد عتقا باوانها وليس عليهم في الدل شي فاذا احتج الى خسر
فلم يكون ان يخرجه بكل البدل لاصالته فانه ادى خيره المولى على القبول ان الى خسر
فلم يكون البدل عليه اما الغائب لانه ينال شرف الحرية وان لم يكن البدل عليه
لم يكن الدين ادى الدين خيره لم يره على القبول في حصة الخاخر فانه وان
وقبول الغائب لغوا فلا يؤخذ شي لتفاد العقد على الى خسر فان حر اى

فان قيل في ثلثي عقد باء القابل المرفوع
التعاضد يكون غرضه معلقا بالاداء
نفس الامر فلا بد ان الفرض في عدم قوله ان
اديت اليك ففادى

فان قيل الغائب لو اذ يكون كاجازه
المكفول عنه اذا سيج كماله الاطراف
امه كونه يحتاج الى الفوق على
المسئلة ان بقية ثلثه قال بان
اذا قبل العبد صار كائنا فانه

فان كان كين حيا
فان كان كين حيا
فان كان كين حيا

اعتق المولى الغائب سقط على امر حصة من البدل لان الغائب لم يملك في العقد
مقصودا فكان البدل منقضا عليها وان لم يكن مطالبا به فكذا الولد المولى له
حيث لا يسقط غايب الا انه شي من البدل بعينه لانه لم يخل قصده ولم يكن يوم العقد
وانما دخل في الكتابة بتعاونه لولد المولى المسمى وان حر المولى المكاتب الى خسر
مات الى خسر سقط حصة الى خسر وادى الغائب حصة حاله او الاداء فاما ما سارغ
داخل في العقد مقصودا فكذا الولد المولى له الكتابة حيث سعى على يوم المولى
كونهت امه وطفلا لها وقيلت فاني ادى لم يرجع وعقبا الى خسر
الاولى بان كانت به القيد المشرك احدى سري عتق لولد المولى كتابة
حصة الى حصة الاخرى بالف مبيعة اي قبض الالف ففعل قبض مبيعة فله
اي للقاضي ان حر المكاتبة قال لا يملك بيتها فان الكتابة عند مبيعة فله
فان الاول بكتابة نصيبه بكتابة الكل فالقاضي اصيل في القبض المقتضى
مشرك بينهما فخر في كونك بعد المبرع وعقبا فخر فيكون الاول مقتضى اعلى نصيبه فله
انه ان لم ياذن فله من الفسخ في الاول لا يبقى ذلك واذا لم يشر به القضي
اذن للعبد بالاداء اليه فيكون مبرعا في نصيبه القاض فيكون ولو قبض كله شق
نصيبه اي القاض مكاتبة لجليل جانب بولد فاداه احد بهما وطى
الاخر فاداه فخرت فله ام ولد للاول لان احدهما ادى الى الولد فخرت وعقبا
لقيام ملكه فصار نصيبه ام ولد لان الكتابة لا تقبل النقل فيمكن ان ملك نصيب
امومة الولد على نصيبه في المدة المشتركة واذا ادعى الاخر ولد الثاني صحى
دعوى ايضا لقيام ملكه ثم اذا خربت جعلت الكتابة كان لم يكن وتبين ان
كلهم ام ولد للاول لان المانع من الانتقال قد زال ووطئ س بين وطئ لآخر
نصف قيمتها لانه يمكن نصيبه استكمال الاستيلاء ونصف عقرا كونه حايه
مشتركة وضمني شريكة عقرا بالتام وطئ ام ولد حقيقة فله من كمال العقد
وقيمة الولد يعنى الولد الثاني وهو مبيعة لانه بمنزلة الموقوف لانه حايه وطئها
كان ملكه فاما طاهر ولد الموقوف ثلثي النسب وحر بالقيد كما عرف حواى دفع
اليها العقر فخر لان الكتابة ما دامت باقية في القبض لها لا خسر صر

فان قيل فيكون له نصيبه على القاض
اي يكون نصيبه على العبد على
له بالاداء فيكون النصيب حصة العبد

بمنا فورها وابد لها واذا عجزت ترد الى الولي لظهور ضعفه وان دبر الثاني
لم يطل ما عجزت بطل التدبير لانه لم يصح للملك ان يخذلها فظن ان المستبد
تملكها قبل العجز وانما عجزه فلانه بالغ. فبين ان تملك نصيبه فند الوطي
فتبين انه مصداق ملكه في التدبير بعد الملك بخلاف النصف فعمد العجز كما
وهي ام ولد للاول كما انه تملك نصيبه ملكه كمل الاستبداد والولاء له كما
ان دعوى نصيبه لقيام الحق. وضمن لشريكه نصف عرقا لو طردته من شريكه
ونصف قيمتها لانه تملك نصفه كاستبداد وهو تملك النصفه فان حرره
ان كانا كائنا ما تم حرره اهدى من عجزت ثمن المحرر نصف قيمتها لشريكه ربع
الضامن به عليها عجزه عند ما لا يرجع بهذا معنى على ان ال كسب اذا انجى
المعقوب ربع عجزه عند ما عجزه جليل دبر اهدى من حرره الاخر غنيا او كسبا
الى حرره اهدى من غنائه دبر الاخر اعق المذنب او شفع فيها الى ان يصير
او ضمن شريكه الاول فقط هو اذ اذبح اهدى او لافاته اذ اذبح ولا شريكه
نصفه او اعق وحقه والاستسقاء العبد عند عجزه فاذا اعق لم يبق له لانه
المتقرب والاستسقاء اوفى نصيبه شريكه ان يعق او شفعه او ضمن قيمته تدبر
وهي نصف قيمته فانا اولئنا كما تملك بالانصاف لانه لا ينقل من ملك الى ملك
وفي الصور الثانية وهي صور العكس الاول فلكل من الحيا والملك عجزه فاذا اهدى
لم يبق له لانه النصيب بل لانه الاعق او الاستسقاء فولا لانه الاعق والاستسقاء
ثانته في الصور النصيبين يخلص الاول عجزه اذ اذبح اهدى فاعق في الاخر
باطل لان التدبير لا يجرى عجزه فيملك نصيبه عجزه بغير نصيبه نصف قيمته
نور كان دبره لانه ضمان تملك فلا يخلف بالعباد ان اعق اهدى
فدبر الاخر باطل لان الاعق لا يجرى عجزه فيضمن نصف قيمته ان كان موصرا وسي
العبد ان كان موصرا لان ضمان اعق لا يخلف بالعباد ان اعق اهدى
وغيره كما تبين من غير النجاسات ثم يوفى الوقت لانه يوفى به ثم يوفى باليودي
فيه فلا بد منها لو كان له ان يوصل لم تجز الحاكم الى لم يحكم بغيره الى لانه ايام
نظر الجانبين فانما حررت لابلاء الاخر كما حال الخصم للرفع واليكون

فان النصفه فانا ووجهه
الاستسقاء على ان يعقهم
فصله المتأخر فقال قيمته المذنب
فنا وكان ابا الملك عجزه الوطي
فقبل الاستسقاء والله اعلم

والملك للقضاء والا اي لم يكن وقد قيل عجزه هذا عند ما عجز اسيف
لا تجزى حتى يتوالى عليه ثمان او سحبا الى في الحكم الكتابية بعد عجز الكتاب
بطلت لانه اوفى بولاه بفضاه اي ضاها الكتاب ان لم يرض له العبد فلانه
في القضاء بالفسخ لانه عقد لازم فلابد من القضاء او الرضا كما في الرضوخ عن
الرغبة في بعض الروايات بنفد المولى بالفسخ ولا شفعه بفضاه كما اذا وجد شفعي
عينا قبل القبض فانه بنفد الفسخ كما في الحكم ان حكم الكتابية انما
ان يكون للمولى حق الفسخ او اعادته الى الرق فغير رضا العبد للعبد ان يخرج في
الجائزة والكافي بغير رضاي المولى كذا في العادة وعادته لان الفسخ الكتابية وما
في يده في الكتاب بولاه اذ ظهر لانه كسب عجزه وان مات عجزه لم يفسخ
الكتابية وعند الشافعي يفسخ لصوت المحل وحي قول سنده الحر الى قبل
وقضى بدله منه وحكمه حره والارث منه وعقوبته سواء ولد وان كان كتابية
او شفعه حال كتابته او كونت بوابنه بغيره او كبر بغيره اي كتابية واحد فان
كلما لم يشفعه في الكتابية ويعق عجزه وان لم يترك وقاؤه ولد في كتابته
وسعى على جوده باذنه حكم بغيره اي قبل موته ويعق اي عاق الولد لانه دخل
في كتابته وشريكه في كل حال في الاداء وصدا كما اذا ترك وقاؤه ترك ولله
شرا فبها اي كتابته ادى الولد البذل الا اورد رقيقا عجزه وعند ما
يؤدبه الى اجل اعشار بالمولود في الكتابية ولله ان الاجل ثبت شرط في العقد
فبعد فخل في حق من دخل تحت العقد المشتري لم يخل اذ لم يصف اليه العقد لا يبري
حكم اليه انفسا بخلاف المولود في الكتابية لانه متصل وقتها بغير الحكم اليه
واذا دخل في حكمه سعى على حوته ترك ولد اخر حره ودينار في البذل فبها الولد و
فقي به اي بوجوب الجناية على عاقلة انه لم يكن بغيره لانه هذا القضاء
بغير حكم الكتابية لانه يقتضي الحاق الولد بموالي الام واما العقل عليه لم يكن على
وجه كجمل ان يعق بغير الولاء الى موالى لاتب القضاء بما يفر حكمه لا يكون بغيره
واما قال دينا بغير لانه ان كان عينا لاني في القضاء بالام لا يمكن
الوفاء في الحال واذا افسخ قومته وابنه في ولاته فقصي به لقومته فهو بغيره

فان النصفه فانا ووجهه
الاستسقاء على ان يعقهم
فصله المتأخر فقال قيمته المذنب
فنا وكان ابا الملك عجزه الوطي
فقبل الاستسقاء والله اعلم

فان قيل في المولود الاول
ان المولود الاول هو الذي
يولد من المولود الاول

ما اذا كان الاب يبطئ في اصله ثم يرجع بمقتضى ان ان لم يمت بمقتضى
فان ولد الولد في الاول ليقوم الاصل في الثانية ليقوم الاصل في حقيقته
فان قيل ان الابوين اذا كانا من اصلين فالمعنى الثاني فلا ولد على الولد
واذا كانا من اصل واحد فالمعنى الاول ليقوم الاصل في الاول ليقوم الاصل في حقيقته
اصله معقود والام حرة الاصل بذلك المعنى سواء كانت حرة ولا فلا ولا على
الولد ليقوم الاصل اذا كانت الام معقودة والا رجح الاصل بذلك المعنى فان كانا من اصلين
فلا ولد على الولد ليقوم الاصل وان كانا من اصل واحد فالمعنى الثاني ليقوم الاصل
ولا خلاف في الاصل فيكون هو الذي يولد من المولود الاول في رسالة المعقود في الولد
فمن اراد ان يولد من المولود الاول فالمعنى الثاني ليقوم الاصل في الاول ليقوم الاصل في حقيقته
المال عند ذلك من اخرت عن العصبية النسبية وهي تقرر في علم الفقه في حقيقته
بنفسه اي في الاول في ولد في نسبه الى الميت الثاني وانما غيره من نسبه
وذكر ما مع غيره كالافتقار الى اولاد غير عصبية مع النسب كقوله لم يمت على
المعقود وقد تمت العصبية على ذي الرحم وهو في الاول في نسبه الى
الميت الثاني فان مات السيد المعقود فارتفع عصبية سيدة اي ان مات
السيد المعقود ولا وارث له في النسب لارتفع عصبية سيدة على الترتيب المعروف
وقد ثبت به اي الولد العقل وهو في العاقلة ونسبها في كتابها في كتابها
وولادة النكاح وقد ثبت في كتابها ادعى اي خصها بولادة ميت من كل نسبه
انه اعتقه يقضي بولادة الميت لهما لولادة الميت في كتابها في كتابها في النسب
لا ولد للميت الا ما اعتق في كتابها في كتابها وهو قوله عليه السلام ليس
للميت من الولد الا ما اعتق او اعتق من اعتق او كانت من او كانت كاتبة
او دس او دس في كتابها او دس في كتابها او دس في كتابها او دس في كتابها
الولد الاول في كتابها او دس في كتابها او دس في كتابها او دس في كتابها
مسئلة جرد الولد الثاني اي الولد الى اصل في المولات اذا اذ الى حركه في اي
عاقلة بالغ قبة لان عقد المولات يفرق دس في النسب في النسب في النسب في النسب
الارث والزام العقل فلا يصح به وذلك لان الاول في كتابها في كتابها في النسب في النسب

فان قيل في المولود الاول
ان المولود الاول هو الذي
يولد من المولود الاول

فان قيل في المولود الاول
ان المولود الاول هو الذي
يولد من المولود الاول

قبة لان في عرف نسبه يجوز ان يولد من غيره غير عربي قبة لان تناط المقاتل
فان قيل في المولود الاول او والي جني عاقلة قبة لان اذا لم يعقل لم يعتبر تصرفه
اصلا باذن ابيه او وصيته لان الصبي في اهل ان يشبه له لاء العاقلة
اذا ثبت نسبه بان ملكه قربة او كانت ابوه او وصيته عبده وعقود كذا في الاول
للصبي في اذن يشبه له لاء المولاة اذا عبده عبده بالاذن او والي
العبدة بان سيدة فانه يكون وكذا في سيدة لعقد المولاة اخره سقوط والي
على ان سيرة متعلق بقوله الى وبيد لعقد المولاة اي ان مات لاسفل ورثة
الاصل ويعقل عنه اي ان جني الكسفل فدية على الاصل سواء سلم الكسفل
في يد اي يد الاصل او لا فان ما وقع في عبادة بعض الفقهاء في ذكر الاسلام
في يد قد خرج من تحت النكاح وليس شرط في هذا العقد خلافا للشافعي
وعقله عليه اذ ثبت له في الاولين اي في المكلف والقبلة العاقلة لان كلاهما
اهل للمال والزام المال وللمتد في الاخر اي العبد ليس له اهل بل هو كهل
في اهل المكلف ولو شرط اي لاء المولاة في اي بنين يتوارثان او لا مانع
من صحة بخلاف ولاد العاقلة حيث لا يثبت الا الاصل واخره مولى المولاة
في ذي الرحم لان المولاة عقد هي فلا تلزم غيرها وذو الرحم وارث شرعا فلا
يمكن ان يطله للماسفل لتقل عنه في غيره اي يجوز الكسفل ان يعقل ولاد
في الاصل في غيره ما لم يعقل عنه فانه اذا عقل في الكسفل ليس ان يحول ولاد
لتعلق حق الوفاة او ولد فانه في حق الولد شخص واحد ولا خلاف
التي اعنه اي في ولاد الكسفل بخبرته اي لا على قال في لادته للاصل
ان يثبت في ولاد لاد المولاة لانه يشترط في هذا ان يكون مخفرا في الآخر كما
في قول الكسفل قصدا بخلاف ما اذا عقد الكسفل مع غيره غير مخفرا في الاول لانه
في حكم بمنزلة الغول الحكمي في الوكالة المعقود لا يولد احد لان ولادته
لازم لا يحتمل النقص والتامة اي عقد عقد لاد المولاة مع شخص
فولدت جردول النسب اي لاد الا يعرف اب من هذا العقد وتبعها ولد
ويصير مولى ذلك الشخص كذا في قول من في اي عقد المولاة او انشاءه وهو

فان قيل في المولود الاول
ان المولود الاول هو الذي
يولد من المولود الاول

الحال ان ولد المجرى لم يثبت معها فانه صحيح ايضا وينبغي له ولد عند حجة
وقال لا يتبعها لان الام لا ولاية لها في مالها فوالى ان يكون لها في نفسه ان
الولاء كالتبني يرفع محض في حق صغير لا يدركه التبني فملكه الام لقبول الهبة
قال في المحط والى ذمى مسلما او ذميا جاز وهو موله لانه يجوز ان يكون للذمى على
المسلم والى العاقبة فكذلك اولاد المولاة وان اسلم على يدي حرمي ودلالة على صحة
لم يذكر في الكتاب وقدر خلاف قيل يصح لانه يجوز ان يكون للحرمي لاد العاقبة على
المسلم فكذلك اولاد المولاة كما في الذمى وقيل لا يصح لان في عقد المولات مع حرمي
شنا حرمي مولاة وقد بينهما عنه بخلاف الذمى **فصل في ظاهر** شكل لان الارث
لازم للمولاة وقد قرر ان اخذها اليه من مانع في الارث اللهم الا ان يقال معناه
ان سبب الارث يثبت في ذلك الوقت ولكن لا يظهر اداها على حالها فاذا زال
الحال بغير الموت كما ان كسر العصبه او صاحبه الفرض مانع في الارث فاذا زال قيل
الموت بغير الموت **كتاب اليمان** ذكر ما عصبه العيان لمن سبها به
في عدم تأشير الزوال الا كراهية فيهما اليمان لغة القوة شرعا تقوية الخبز كمر
اسم الله نحو والله لا فعل كنز او والله لا فعل كذا او التعليق بغير تعليق
الجزاء بان شرط كان فعلت فكذلك او ان لم الفعل فكذلك او المقصود منه تقوية عزم الخ
على الفعل او التكرار في اليمان وضعاء وانما يسمى بها عند الفقهاء لحصول
معنى اليمان به هو الجليل والرفع والعقبة القسم الاول ثلثة اى اليمان الذى
اغتر به الشرع ورثب عليها الاحكام ثلثة انواع والاطمئنان اليه كالثبوت كاليمن
على الفعل كالفى صادق والمرد بترت الاحكام عليها ترتب المواخذه الاخرية
على الغموس وعدمها على اللغو والكفارة على المنقبة احدها اليمان الغموس
سميت لانها تسمى صاحبها بالانتمى اليه وفى النار لتقوى توجب حلفه على
كاذب عزم كذبه حتى لو لم يعلمه ظن حلفه يكون لغوا كما سياتى كوالله فعلت
كذا اعلم بفعله والله له على دين عالم بخلافه والله انه زيد عالم بانه غيره
المشهور بعبارة القوم الغموس حلف على فعل او ترك فاض كذا عزم او قد صرح
شرح الهمدانية وغيرهم ان ذكر الفعل المنفى ليس طابل هو بناء على انى لبي

قوله اي الامم الذي اعتبرنا الشريعة
اليهم الصادق ايضا بما فيه الحجة
لا ينافي ان الامم والجموع الذين
اليهم الصادق الذين انهم في حال
محتاج الى البيان فلا حاجة اليهم
في اعتبار ما شتموا به من فساد
لست بمجرب في الخلف في الحافظ
المؤلف من كتب الحكم والادب

وأما المتن المذكور الأخير من إنشاء اليمين فالحاجة إلى تكلف ارتكبه صدر الشريعة
 حيث قال أن قلت إذا قيل للدين هذا كجاء كيف يخرج أن يقال هذا الحلف على
 الفعل قلت فقد كلمة كان أو أن يكون أن أراد في الزمان الماضي أو المستقبل على أن
 اعتبار الحال والاستقبال في هذا الحلف باطل لتعيين ارادة الحال فقد تبيين
 حكم الغوس بقوله وبما فيها أي الحالف لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم في حلف
 كاذب أو ضل النار وتأييدها باليمين اللغو سميت لأنها لا تعتبر بها في اللغو
 اسمها لا يفيد يقال في إذا أتى بشئ لا فائدة فيه وهي حلفه كاذباً لفظه صادقاً
 كما إذا حلف أن في هذا الكوزاء بناء على أنه كذلك ثم أربع ولم يعرفه بدين حكماً
 بقوله وسرى عهده فاقبل ما يقع في الموقد بالرحا وقد قال الله تعالى لا
 يؤخذكم باللغو في أيمانكم قلنا نعم لأشك في تأني الموقد في اللغو كذا في النصائح
 الشك في كون الموقد ذكر باللغو لأن اللغو عندك في أن يجري على لسانه بل هو
 سواء كان في الماضي والآتي بان قصده في جري على لسانه اليمين مثلاً أو الشك
 اليمين المنعقدة وهي حلف على شئ أت في المستقبل فعلاً كان أو تركاً كان
 صدر الشريعة فإن قلت الحلف كما يكون على الماضي الآتي يكون على الحال أيضاً فلم
 لم يذكره هو في أي أقام الحلف قلت إنما لم يذكر معنى قبيح وهو أن الكلام يحصل أولاً
 في النفس فوجعه باللبس فالأصل العلق بزمن الحال إذا حصل في النفس
 وعينه باللبس فإذا دام التغيير باللبس انعقد اليمين في زمان الحال صراحةً
 بالنسبة إلى الزمان انعقد اليمين فإذا حال كسبت لابتدأ في الكتابة قبل ابتداء التكليم
 وإذا حال كسبت لابتدأ في الكتابة بعد الفراغ من التكليم في الزمان الذي خرج منه
 الخ فهو زمان الحال بحسب العرف هو وقت النسبة إلى أن الفراغ وهو انعقد اليمين
 فكل الحلف عليه الحلف على الماضي **قول** حاصل الجواب أن ما يظن من كون حلف
 على الحال فهو في الحقيقة حلف على الماضي ولا يوجد الحلف على الحال حقيقة وقد
 لم يذكره فيه بحث لأن الحال المقابل للماضي المستقبل على ما ذكره في الدين وتبعه
 من بعده في المحققين جازاً أو غيراً في الماضي وأصل المستقبل يعتبر بتدريج بحسب
 العرف حتى قالوا أن زيدا إذا صلى فهو في حال الصلوة وأما مصلينا وإذا كتب فهو

ان يكون مثل الله لا بعد او لا يقع
 عند انعقد مع ان المتبادر من علمي
 ان يكون المنفعة منصفة بقدر ما
 قال في الآية المنفعة لا يفعله
 مستقبل ان يفعله الا ان يكون
 ما هو في شأبه ان يفعله على
 حكمة كونه كاشفا على كونه
 بقوله على كاذب يعلم كونه
 والمستقبل

في حال الكتابة ما كان بنا فاذا قال زيد حين كتبته والله اني كاتب يكون عينا
 على الحال بلامه ولا يمكن اعتبار ما ضيفا فاسأل في بل الصواب في الجواب
 ان يقال لا وجه لهذا السؤال بعد قال اولاً ان مطلق اليمين اكثر من الثالث
 فتدبر في حكم المنفعة بقوله وكيفية اي في هذا المقام فقط اي دون
 الاولين لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكافرة الآية والامر
 اليهم على المستقبل يدل على قوله تعالى واحفظوا انما كنتم ولا يتصور اخفاء
 الحنف واليهنك الا في المستقبل ان حث الحالف فوكفه فقط انما في الاصل
 الشافعي في النكاح فان الكفار يجب فيها ايضا عده وتوكل الحالف بكونه
 او ناسيا اي خطئا اذ اراد ان يقول احمي المال فقال الله لا شريك
 وقيل في اطلاق التلقظ بان قبله لا يتبين فقال بلي والله غير خافضين
 وانما وجب فيها الكفار لقوله صلى الله عليه وسلم ثلث جهنم جهنم الزنا
 جهنم النكاح والطلاق واليمين في الحديث اي بكون الكفار في المنفعة
 سواء في الالاء والنسب في اليمين والحث لان الفعل لا يقع لايته الالاء
 والنسب وكذا الاغواء والجنون فيجب الكفار بالحنث كيف كان واقسم بالله
 او بسم آخر في اسماء تعالى كالحرم والرحيم والحق وتجميع سائر الله تعالى
 في ذلك سواء تعارف الناس الحلف به لا هو الظاهر في مذهب اصحابنا وهو صحيح
 وقال بعضهم كل اسم لا يبرئ الله تعالى كالله الرحمن فهو يمين كسبي
 غيره كالحكم العالم والقادر فان اراد به عينا فهو يمين والا فلا كفي الحلف
 واليمين في اسماء الله تعالى قال تعالى ذلك بان الله هو الحق المبين او
 بصفته بحلف به في صفاته كقوله الله تعالى وجلالة عظيمة وقدرته
 الالهية مبنية على العرف فما تعارف الناس الحلف به في صفاته تعالى يكون
 عينا وبالا فلا لان اليمين انما تنعقد للحل والفسخ واما انما يكون يعتقد
 الحالف تعظيمه وكل مؤمن يعتقد تعظيم الله تعالى وصفته وهو يجمع صفاته
 معظم فصحة حرمته وانه وصفته حاملة الحالف واما عاونه انما يكون اذا
 كان الحلف به متعارفا واما اذا لم يكن فلا لاي يقسم بغير الله تعالى

في حال الكتابة ما كان بنا فاذا قال زيد حين كتبته والله اني كاتب يكون عينا
 على الحال بلامه ولا يمكن اعتبار ما ضيفا فاسأل في بل الصواب في الجواب
 ان يقال لا وجه لهذا السؤال بعد قال اولاً ان مطلق اليمين اكثر من الثالث
 فتدبر في حكم المنفعة بقوله وكيفية اي في هذا المقام فقط اي دون
 الاولين لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكافرة الآية والامر
 اليهم على المستقبل يدل على قوله تعالى واحفظوا انما كنتم ولا يتصور اخفاء
 الحنف واليهنك الا في المستقبل ان حث الحالف فوكفه فقط انما في الاصل
 الشافعي في النكاح فان الكفار يجب فيها ايضا عده وتوكل الحالف بكونه
 او ناسيا اي خطئا اذ اراد ان يقول احمي المال فقال الله لا شريك
 وقيل في اطلاق التلقظ بان قبله لا يتبين فقال بلي والله غير خافضين
 وانما وجب فيها الكفار لقوله صلى الله عليه وسلم ثلث جهنم جهنم الزنا
 جهنم النكاح والطلاق واليمين في الحديث اي بكون الكفار في المنفعة
 سواء في الالاء والنسب في اليمين والحث لان الفعل لا يقع لايته الالاء
 والنسب وكذا الاغواء والجنون فيجب الكفار بالحنث كيف كان واقسم بالله
 او بسم آخر في اسماء تعالى كالحرم والرحيم والحق وتجميع سائر الله تعالى
 في ذلك سواء تعارف الناس الحلف به لا هو الظاهر في مذهب اصحابنا وهو صحيح
 وقال بعضهم كل اسم لا يبرئ الله تعالى كالله الرحمن فهو يمين كسبي
 غيره كالحكم العالم والقادر فان اراد به عينا فهو يمين والا فلا كفي الحلف
 واليمين في اسماء الله تعالى قال تعالى ذلك بان الله هو الحق المبين او
 بصفته بحلف به في صفاته كقوله الله تعالى وجلالة عظيمة وقدرته
 الالهية مبنية على العرف فما تعارف الناس الحلف به في صفاته تعالى يكون
 عينا وبالا فلا لان اليمين انما تنعقد للحل والفسخ واما انما يكون يعتقد
 الحالف تعظيمه وكل مؤمن يعتقد تعظيم الله تعالى وصفته وهو يجمع صفاته
 معظم فصحة حرمته وانه وصفته حاملة الحالف واما عاونه انما يكون اذا
 كان الحلف به متعارفا واما اذا لم يكن فلا لاي يقسم بغير الله تعالى

تعالى كالبني والقرآن والكعبة لقوله صلى الله عليه وسلم كان منكم من
 فليحلف بالله وليذر هذا اذا قال النبي القرآن والله لو قال انما بيري في القرآن
 او النبي فانه يكون عينا لان اليمين من الكفر وتعليق الكفر بالشرط يمين ولو
 قال انما بيري في المصحف لكان يميناً ولو قال انما بيري في كتابي للمصحف يكون عينا لان
 ما في المصحف قرآن فكانت قال انما بيري في القرآن كذا في الكافي ولا يصفه لا يحلف
 بها عرفاً كرمته وعلمه رضاه غرضه سخطه وعذابه كما بين ان يمين اليمين
 على العرف هو ما قول الله جواباً لقوله لا اله الا الله فانه يكون عينا لله سبحانه
 ان عهده بقاؤه البقاء وصفته يومه فروع الالبته واللام لتوكيد الالبته
 والخير وفي التفسير لله تعالى معناه حلف ببقاء الله ودوامه كذا في
 الصحيح واما الله معناه عند الكوفيين اي الله وهو يجمع يمين حذفي نونه
 لكثرة الاتعمال وعند البصريين فرادى القسم معناه الله وهو الله ومثله
 فان العهد يمين لان الله تعالى قال او فوا بعهدي الله اذا عاهدتم ثم قال
 ولا تنقضوا الايمان بعد توكيده واليمين بعني العهد واقسم حلفاً واهم
 واعزم ان لم يقل بالله فان هذه الالفاظ مستعملة في الحلف فجعل حلفاً
 في الحال سواء قال بالله ولا وعلى نذر او يمين او عهده فالحلف بها يكون
 وان لم يصفه الى الله حتى اذا قال ان فعلت كذا فعلى نذر فان نوى قرينة
 من القرب التي ينفذ النذر بها لزمه وان لم ينو فعله يمين لقوله صلى الله عليه وسلم
 في نذر نذر او لم يستم فعله كفاً يمين وكذا قوله على يمين لان معناه على
 موجب يمين والعهد بعني اليمين كما مر وان فعل كذا فهو كافر فانه قسم
 يستوجب الكفار اذا حث ان كان المستقبل واما ان كان في الماضي لم يحنث
 فعلة فهو يمين ولا يكفر فيما روي عن ابي يوسف اعتمر الحنفي بمسقبل لانه
 قسمه اليمين ولم يعصه حقيقة بل ان يصعد في مخالفة وقال محمد بن قيس
 كفو لانه على الكفر بما هو موجود والتعليق بما كان يتخير فكانه قال هو
 كافر والا حث ان الحالف لم يكفر في الماضي المستقبل ان علم انه يمين وكفو
 ان كان حلاً اعف عنه كفو في الماضي والمستقبل لانه اذا قدم على ذلك

في حال الكتابة ما كان بنا فاذا قال زيد حين كتبته والله اني كاتب يكون عينا
 على الحال بلامه ولا يمكن اعتبار ما ضيفا فاسأل في بل الصواب في الجواب
 ان يقال لا وجه لهذا السؤال بعد قال اولاً ان مطلق اليمين اكثر من الثالث
 فتدبر في حكم المنفعة بقوله وكيفية اي في هذا المقام فقط اي دون
 الاولين لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكافرة الآية والامر
 اليهم على المستقبل يدل على قوله تعالى واحفظوا انما كنتم ولا يتصور اخفاء
 الحنف واليهنك الا في المستقبل ان حث الحالف فوكفه فقط انما في الاصل
 الشافعي في النكاح فان الكفار يجب فيها ايضا عده وتوكل الحالف بكونه
 او ناسيا اي خطئا اذ اراد ان يقول احمي المال فقال الله لا شريك
 وقيل في اطلاق التلقظ بان قبله لا يتبين فقال بلي والله غير خافضين
 وانما وجب فيها الكفار لقوله صلى الله عليه وسلم ثلث جهنم جهنم الزنا
 جهنم النكاح والطلاق واليمين في الحديث اي بكون الكفار في المنفعة
 سواء في الالاء والنسب في اليمين والحث لان الفعل لا يقع لايته الالاء
 والنسب وكذا الاغواء والجنون فيجب الكفار بالحنث كيف كان واقسم بالله
 او بسم آخر في اسماء تعالى كالحرم والرحيم والحق وتجميع سائر الله تعالى
 في ذلك سواء تعارف الناس الحلف به لا هو الظاهر في مذهب اصحابنا وهو صحيح
 وقال بعضهم كل اسم لا يبرئ الله تعالى كالله الرحمن فهو يمين كسبي
 غيره كالحكم العالم والقادر فان اراد به عينا فهو يمين والا فلا كفي الحلف
 واليمين في اسماء الله تعالى قال تعالى ذلك بان الله هو الحق المبين او
 بصفته بحلف به في صفاته كقوله الله تعالى وجلالة عظيمة وقدرته
 الالهية مبنية على العرف فما تعارف الناس الحلف به في صفاته تعالى يكون
 عينا وبالا فلا لان اليمين انما تنعقد للحل والفسخ واما انما يكون يعتقد
 الحالف تعظيمه وكل مؤمن يعتقد تعظيم الله تعالى وصفته وهو يجمع صفاته
 معظم فصحة حرمته وانه وصفته حاملة الحالف واما عاونه انما يكون اذا
 كان الحلف به متعارفا واما اذا لم يكن فلا لاي يقسم بغير الله تعالى

وكانت من غير ان يكون
فيها شيء من ذلك
فكانت من غير ان يكون
فيها شيء من ذلك

الفعل وعنده ان يكونه فقد ضي الكفر وسو كنه بخوم كذا في قسم الحلال
لاحقا لان المنكر يدور به تحقيق الوعد معناه فعل هذا الا انه فلا يكون عينا
ولو قال الحق يكون عينا ولا حق الله فانه لا يكون عينا عند تحقيقه وهو
رواية عن ابي يوسف لان الحق اذا اضيف الى الله تعالى ربه طاعة الله او الطاعة
حقوقه كما ورد في الحديث فيكون عينا بغير الله ولا حرمته اذ لا يخلف بها عرفا
سوكنه خوم كذا في قيل لا يكون عينا لانه وعد او يقول سوكنه خوم كذا في
لان فانه ايضا لا يكون عينا لعدم التعاقب وقوله او اشبه الى ان افطما بالانكسبة
الواقعة في عبار الوفاية مكان او غير صحيحة فندره وان فعله عليه غيبة وخط
او لغته او فانا ان او ساري او ساري او اكل ربوا فان كلاً منها لا يكون
عينا لانه في كل واحد لا يتكلم في ذلك بالشرط ولانه غير متعارف وحر وفة اي
حروف القسم الواو نحو الله والهاء نحو بالله والياء نحو بالله لان كلاً
منها معروف في الالفاظ وكونه في القرآن وقد تضمن الحرف فيكون حاله كالحال
افعله فان في عادة الحرف في حرف الجازم قبل نصب خبره الى حفظ
وقيل بغيره ليدل على الخذف ثم لما فرغ من بيان موجب العيب شرع في بيان
موجبها وهو كفارة لكن ما موصها عند الانقلاب لان العيب لم يشرع لكفارة
بل تنقلب اليها عند الانتفاض في الجنت فقال وكفارة حقها رقية واطعام
عشرة مسكين كما هي في الظاهر رقة بنما ثمة او سونهم كجنت يكون كحل
في تلك العشرة ثوب يستمر عاتمة بدنه فلم يجد الرابطة لان لا شيء عريان
في الوقف هو الصحيح المروي عن ابي بصير انه ان يوصف لا يروى عن محمد ان اذنا
ما يجوز فيه الصلوة فان جرحها اي في الاشياء الثلاثة وقت الاداء اي وقت
ارادة الاداء تصيام ثلثة ايام ولان الاسلام فيه قوله في كفارة اطعام عشرة
مسكين الآية ولم يذكر قبل حنت يعني لا يجوز تقديم الكفارة على الحنت ولا
ان في يجوز اذ كانت بالمال لانها اذا ما بعد سبب هو العيب لانها تنضاف
الى العيب يقال كفارة العيب والاضافة دليل السببية والاداء بعد سبب
جائز اتفاقا فاشبه التكفير بعذر قبل الموت ولان ان الكفارة تستلج الحياة

في قوله او اشبه الى ان افطما بالانكسبة
والله او بالله الا فعلان كذا يكون عينا
وحيث وقع ان كل واحد لا يتكلم في ذلك بالشرط
لانه لو كان كل واحد لا يتكلم في ذلك بالشرط
فكانت من غير ان يكون فيها شيء من ذلك

فكانت من غير ان يكون
فيها شيء من ذلك
فكانت من غير ان يكون
فيها شيء من ذلك

الحياة ولا جنابة هي لانها تحصل بهتكن حرمه اسم الله تعالى فيكون
هو سبب في العيب لان اقل مرتبة السبب يكون مفضيا الى الحكم والعيب
غير مفض الى الكفارة لانها يجب بعد نقضها بالجنحة وانما انقضها لانه لا يجب
بحنت بعد العيب كما انضاف الكفارة الى الصوم بخلاف الجرح لانه مفض الى
الموت خلفا على عصية لعدم الكلام مع لينة وترك الصلوة وخوة حنت كقوله
اي ينبغي ان حنت ويكفر لعله عليه الصلوة والامام في حلف على عيبين ورأى
غيره في فليات بالذي هو خير ثم تكفر غيبة الكفارة في حلف كاذب وان
حنت مسلم لانه ليس للعيبين لانها تعقد لتعظيم الله تعالى والكفر في
التعظيم والاهل الكفارة لانها عبادة ان تبعها مع العتوة في حرم تلك
لا حرم اي حرم على نفسه شيئا مما يملكه لم يصح حراما عليه وان استباحه
اي عامل به معاملته المباح كقوله وقال ان في الكفارة عليه نه ليشين
الافاق لئلا يرى لان حرم المال قبل المشروع والعيب عذر مشرع
فلا ينعقد بل يقط هو قبل المشروع وكله هو تحليل الحرام ولنا قولنا في
بابها النبي لما حرم الى قوله تعالى قد فرض الله عليكم حكمة ايمانكم ثم قيل حرم
صلى الله تعالى عليه وسلم العمل على نفسه قبل حرم مارية على نفسه التمسك
على الاول الظاهر وكذا الثاني لان العبرة بالعموم للفظ لا بخصوص سبب كل
حل اي اذا قال الرجل كل حل حل على حرام يحل على الطعام الشرب الا
ان ينوي غير ذلك والفقهاء ان حنت عقوب فراغه لما شرع فعلا مباحا
هو النفس كونه كاذبا لله فوجبه الله وجه الاحتياط ان المقصود هو الشرع
يحصل مع اعتبار العموم اذ سقط اعتبار تفرق الطعام الشرب لا في
والفتوى على سبب امره بلانية الغلبة لا احتمال فنه كذا قوله هذا
بروي حرام للغلبة ايضا المنذر اذا كان له اصل في الفروض لزم النادر كالمصوم
والصلوة والصدقة والاعتكاف الا ان لم يكن له اصل في الفروض فلا يكره
النادر كعبادة ارض وشييع الجنان ودخول المسجد بناء القنطرة و
الرباط والسقاية وكذا هذا هو اصل الحكم ندر مطلقا كونه على صوم

فكانت من غير ان يكون
فيها شيء من ذلك
فكانت من غير ان يكون
فيها شيء من ذلك

منه من غير ان يثبت
في البيت فثبت
ان يكون البيت
في البيت فثبت
ان يكون البيت
في البيت فثبت

من جانب احد بنى البيت سواء كان محيطها اربعة او ثلثة وهذا المعنى موجود
في الصفة الا ان يدخلها اوسع فتساو لها اسم البيت فثبت بكنائها الا
ان ينوي سواء هو الصحيح او غير صحيح فثبت انما يثبت اذا كان الصفة ذات
حوايط اربعة وهكذا كان صفاف بل كونه لا يدخل الكعبة او غيره او
كسبة وقد مر بها معانيها لان البيت كما عرف بنى البيت فثبت بكنائها
او بكنائها لانه ايضا لم يبن للبيت فثبت انما يثبت في بيت فثبت بكنائها
القدر لا يثبت في كونه يتايل لا بد من كون بناء البيت كما سبق لا يقال اذا
فيه عادة كان بناء البيت عادة لان للعادة منوعة او طلة باب دار
وهي التي يكون على باب الدار لا يكون فوقه بناء واذا كان على باب الدار يكون
على السكة فلا يكون بيتا فلا يثبت في الحلفا لا يدخل دار لم يثبت بدخلها
حرية وفي هذه الدار يثبت ان صارت حرة او بنيت بعد ثبوتها ودار اخرى
لان الدار اسم للوحدة عند العرب يقال دار عامر ودار عامر وقد مر
اشعار العرب بذلك البناء وصف فيها غير ان الوصف في الحرف في البناء
معتبر هذه عبارة الهداية وحقيقة بان مراده بالوصف ليس بصفة
يجوز كان شيئا من الشجر او غيره بل يتناولها ويتناول جواهرها بما يجوز
اخر من بقاءه حسنة كما لا يورث انتفاضة عنه في حاله نقصا ما
فرقوا بين الوصف القدر كسائي في وائل البيوع انما الله تعالى
بان الاول ما يورث انتفاضة الاصله الثاني ما لا يورث ذلك وجعلوا
باب اوى الذريع في المذروع وصفه واما وى الكيل في الكيل فافاد
كانت الدار اسم للوحدة وكان البناء وصفه وكانت الدار منكرة كانت غائبة
فيعبر فيها البناء واذا لم يوجد لم يثبت اذا كانت معرفة كانت حاضرة فلا يثبت
فيها البناء واذا لم يوجد لم يثبت اذا عرفت هذا ثم ان ما صدره من غير
ايضا في الغاية لانه خالف جهولا لانه يرى غير صاحب بيت قال ولعل انهم
قالوا في لا يدخل هذه الدار فدخلها شهدة انه يثبت لان اسم الدار يطلق
على الحرة فهذه العلة توجب لثبت في لا يدخل دار فدخل دار اخرى ثم فرم

فثبت ولا يكون فوقه بناء
لا يقال لها طلة فثبت فوقه
يتايل السقف او غيره

فثبت يقال دار عامر
فثبت العامر بالبناء المملوك
في الدار على الطلة لا يثبت
اسم الدار على الطلة لا يثبت
للموصف فقط فانما يثبت ان
الاطلاق لا يثبت قبل البناء
لا يقال للموصف قبل البناء
فقال الدار اسم للوحدة بعد ان
بنا البناء

فرمهم بان الوصف في الحرف لغو في واه لان معناه انه اذا وصف البناء
بصفة مثل لا ينكم هذا الثوب فكلمة شيئا يثبت ان الوصف بالثوب
لغو وفي قولنا لا يدخل هذه الدار لا يدخل دار اي الوصف في يكون
لغو في احد هما غير لغو في الاخر ثم هذا المعنى يوجب لثبت في لا يدخل هذا
البيت لعدم في لا يدخل بيتا ان دخله هذا البيت لان البيت وصف
فيلغو في المنار لانه في قول اسم البيت ينبغي ان لا يعتبر في المنار لانه لم يثبت
في لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما بنيت مما انه لا يثبت لانه لم يبق دارا
فان ما قاله فاسد او لا فلان قوله فهذه العلة توجب لثبت في لا يدخل
غير قول الهداية غير ان الوصف في الحرف لغو في الغائب معتبر واما ما قلنا
قوله لان معناه انه اذا وصف المنار لانه في قولنا فدخلها فثبت
وقد مر ان البناء وصف في الدار كما مر في الهداية واما ما قلنا فلان قوله
ثم هذا المعنى يوجب غلط فثبت في عدم التفرقة بين البيت والدار و
ايضا البيت لست بوصف البيت لانه كما عرف عبارة امر ايد على الدار
قام بها والبيت لست كذلك بل هي علة غائبة لبنائه بخلاف الدار
فان البناء ايد على الدار التي هي الوحدة واما ما قلنا فلان قوله ثم قالوا
في لا يدخل هذه الدار ان الدار اذا كانت عبارة عن الوحدة كان ينبغي ان
ينما اذا بنيت حماما لوجوه الوحدة فهو لان الدار تطلق على الوحدة المحررة
وعلى وحدة مع ما بنى عليها فبناء الدار اما اذا بنى عليها فبناء الدار و
فيها تفرقا في كل اسم الدار عنه عرفا فلا يكون دارا كان هذا الفصل لم ينظر في
الفاظ الهداية وعبارة فضلاء النبل والتفكر في عبارة الهداية الحمد لله
عليهم الصواب والحمد للرجوع والمات كذا الوقوف على سطحها فانه ايضا
الثبت لان السطح في الدار لا يرى ان المعكف لا يثبت على كفاه بالرجوع الى
سطح السطح قبل في عرفنا لا يثبت كما لو جعلت الدار سطح او حياء او
بناها او بنيت حيث لا يثبت لانها لم يبق دارا لانه اسم الدار لعل او
دخلها بعد عدم البناء اشباهه لان اسم الدار لا يثبت وبهذا البيت حتى

فثبت لان الدار تطلق على الوحدة المحررة
فثبت لان الدار اسم للوحدة بل لا يثبت
البناء بعد ما بنى الدار كذا قلنا فان الدار
كانت او غير معرفة ولو كان البناء
المحيرة بوجه اختلافها على كل وجه

اذا حلف لا يدخل هذه البيت وودعه منه ما كان له من حيث لزوم اسم البيت فانه لا
يبارت فيه حتى لو بقيت الحيط وسقط السقف بحيث اذيات فيه السقف و
فيه او دخله بعد بني بيتا اخر لم يحنث ايضا لان الاسم لم يتبع بعد الانتهاء او
حلف لا يدخل هذه الدار فوقف في بابها او غلق الباب كان حيا حنث
لان الباب لا يراز الدار وما فيها فلم يكن الحلف في الدار او حلف لا يركبها
اي هذه الدار وهو كمنها او حلف لا يلبس اي هذه الثوب وهو رتبة
او حلف لا يركبها اي هذه الدابة وهو كمنها فاحذ في النقلة في الدار
الاول وتخرج الثوب الثاني وتزل في الدابة في الثالث فلا يحنث فيه
لثلاثة فانه لا يحنث في شيء في الصور وقال في قوله لا يحنث لوجود الشرط
وان قل ولما ان البهي تعقد له فيستثنى منه بان حقيقة فان لبث
على حاله ساعة حنث لان هذه الافعال لم يردم تحية وانما لها صفة يخر
لها قد يقال ركبت يوما ولبت يوما بخلاف الدخول اذ لا يقال دخلت
يوما بمعنى اليوم والتوقيت ان جاز مع الظروف لوني ابتداء البهي مثلا
بصد لانه محتمل كلا فلا يحنث باللبث او حلف لا يدخلها وهو في حقه
فيها فانه لا يحنث بالقبول الا بخرجه ثم دخوله والقبول ان يحنث بما هو
لان الدوام له حكم الابداء وجه الاشارة ان الدخول لا دوام له لانه ينفصل
في الخارج الى الداخل وفي لا يركب هذه الدار البيت والمحلة لانه في حرمه
بابه جميع متاعه حتى لو بقي فيه حنث عند اي حنثه وقال ابو يوسف
بغير نقل الاشارة لان نقل الحمل قد يتغير وقال محمد بن عبد الله بن يوسف
لان كوراء ذلك ليس السكنى فالواحدة حسن واوصى بالسكنى بخلاف
المهر القربة فان المهر يتوقف فيها على نقل المتاع والاهل لانه لا يحنث
في الذي انتقل عنه فخرجنا الاول وحنث في لا يخرج ان حمل وخرجه
لان فعل المأثور مضى الى الامر فصارت كارتبة فخرجت به فبدونه اي
بدون الامر بان يكون عليه لا اي الحنث لان الفعل لم ينتقل اليه لعدم الامر
وتوكلنا راضيا بالخروج لان الانتقال يكون الامر بخروج وحنثه لا يدخل

لا يحنث في الدار التي لا يملكها
ولا في الدار التي لا يملكها
ولا في الدار التي لا يملكها
ولا في الدار التي لا يملكها
ولا في الدار التي لا يملكها
ولا في الدار التي لا يملكها
ولا في الدار التي لا يملكها
ولا في الدار التي لا يملكها
ولا في الدار التي لا يملكها
ولا في الدار التي لا يملكها

فان قيل لو بقيت الحيط وسقط السقف
فكان حيا حنث لان الباب لا يراز الدار
وما فيها فلم يكن الحلف في الدار
او حلف لا يركبها اي هذه الدابة
وهو كمنها فاحذ في النقلة في الدار

فان قيل لو بقيت الحيط وسقط السقف
فكان حيا حنث لان الباب لا يراز الدار
وما فيها فلم يكن الحلف في الدار
او حلف لا يركبها اي هذه الدابة
وهو كمنها فاحذ في النقلة في الدار

لا يدخلها فاما وحكي فاللاف ان يخرج بمرءة او امرأته او ابنته او ابنته
الحنث في الاول عتة في الاخرى ولا يحنث في قوله لا يخرج في داره الا الى
جنازة ان خرج اليها ثم الى المخرج لان خروجهم لم يكن الا الى جنازة قال في
الوقاية ان خرج اليها ثم الى المخرج كان سهو في النسخ الاول لانه يقتضي خروج
الي غير جنازة فيبطل الحنث وانه اقلت ثم ان المخرج كما قال في الهداية
خرج اليها ثم الى الحاجة اخرى وحنث في لا يخرج الى مكة فخرج لها ورجع
لوجود الخرج على قصد مكة وهو شرط لا اي الحنث في لا يات بها حتى يدخلها
لان الابتنان انما يكون بالدخول فذما به كروية يعني لو حلف لا يذهب الى
مكة قيل هو كالتابان وقيل كالمخرج فهو لا يخرج لانه عار في الزوال و
حنث في لياتها مكة اي لو حلف لياتها مكة فلم يات بها حتى مات حنث في
اخر حرمه في اجزاء حية لان البر قبل ذلك مرقو اليها حتى يحصل وحنث
في لياتها غير ان استطاع ان لم يات بها فذا تلافى في غير ما كان في حنث
وحنث في الحقيقة اي ان قال اردت استطاعة الحقيقة المتفانية للفعل
كما تقرر في الكتب الكلامية صدق ديانة لا قضا لانها تطلق في العرف على
سلامة الاسباب والآلات والمعنى الاخر خلاف الظاهر حلف لا يدخل دار
فلان يرد منه السكنى بدلالة العادة من الدار التي لا يخرج منها
بل البعض ساكنها الا ان السكنى قد يكون حقيقة وهو ظاهر قد يكون دلالة بان
يكون الدار ملكا له يتمكن في السكنى فيها يحنث بالدخول في دار يكون ملكا
لفلان ولا يكون هو ساكنها فيها سواء كان غيره ساكنها فيها او لا القيام في
السكنى التقدير وهو الملك حرمه في الحياينة والظاهرة كمن ذكر شمس الامة
ان غيره لو كان ساكنها فيها لا يحنث لانقطاع النسبة بفعل غيره او حلف
لا يضع قدمه في دار فلان حنث بدخولها مطلقا اي سواء كان ركبها او ما
حافيا او مستغلاما المعنى الحقيقة ههنا ما يجوز لو استطاع ووضع قدمه في
الدار يحنث يكون في حرمه خارج الدار لا يقال في العرف انه وضع القدم في الدار
فاذا خرج الحقيقة اريد معنى جازي وهو الدخول مطلقا بقرينة العرف وشرط

لو كان حيا حنث لان الباب لا يراز الدار
وما فيها فلم يكن الحلف في الدار
او حلف لا يركبها اي هذه الدابة
وهو كمنها فاحذ في النقلة في الدار

فان قيل لو بقيت الحيط وسقط السقف
فكان حيا حنث لان الباب لا يراز الدار
وما فيها فلم يكن الحلف في الدار
او حلف لا يركبها اي هذه الدابة
وهو كمنها فاحذ في النقلة في الدار

فان قيل لو بقيت الحيط وسقط السقف
فكان حيا حنث لان الباب لا يراز الدار
وما فيها فلم يكن الحلف في الدار
او حلف لا يركبها اي هذه الدابة
وهو كمنها فاحذ في النقلة في الدار

لا يخرج من الأبادي كحل خروج ذن لانه استثناء مفرغ ومعناه لا يخرج
 خروجاً لا يخرج من الأبادي والتمسك بها السبق فاذن خرج منها بعض قوله
 على العموم لا في قوله لا يخرج إلا أن ذن لك فانه لا يخرج من كل خروج ذن
 أو لا يمكن حمله على حقيقة الاستثناء لأن الأذن ليس جنس الخروج فحمل على
 الغاية بمنسبته بينهما فاق الغاية قصر للمنفرد والمفرد لا يستلزمه كمال
 أن الاستثناء قصر لشمس منه وبما لا يشهد به حكمه في هذا المقام مما حث عليه
 أو دنا في شرح المرقاة في إرادته فليطعن بشرط الحث في أن يخرج
 مثلاً لم يخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
 أن خرجت فانت طالق فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
 الفور فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
 ذلك الخروج عرفاً وبني الأيمان على العرف بشرط الحث في أن تغدبت
 بعد قول الطالب فقال تغدبت معنى قوله تغدبت معنى قائم مقام مضعول
 شرط المقدر يعني إذا قال زيد ليكره فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
 فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
 فينطبق على السؤال فيصرف إلى الفداء المذموم والذم المذموم وقال
 أن تغدبت اليوم كقبي في الحث مطلقاً التقديرات لانه زاد على قدر الجواب
 فيجعل مبتدأ مكره لما دون ليس له لاه في حق اليمين الا اذا لم يستغفر
 ونية نواه يعني أن خلف لا يركب دابة فلان تركب دابة عند ذن لم يثبت
 عند الحقيقة أن كان عليه من مستوفى لركبته وكسبه لا يثبت زبد
 أن لم يكن عليه من مستوفى فان نوى بدابة زبد دابة الحاشية لا يثبت
 أن نوى دابة من ملك زبد سوء كانت خاصة له وكانت لغيره لما دون
 يثبت وقال أبو يوسف يثبت مطلقاً إذا نواه قال محمد يثبت وإن لم ينو
 زبد أو لا ياكل في الشجر مرة يعني إذا قال لا أكل في هذا الشجر مرة فخرج
 الحق الحقيقي به مجرد حث ويزيد به البتة فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
 فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت

لا يخرج من الأبادي كحل خروج ذن لانه استثناء مفرغ ومعناه لا يخرج
 خروجاً لا يخرج من الأبادي والتمسك بها السبق فاذن خرج منها بعض قوله

لا يخرج من الأبادي كحل خروج ذن لانه استثناء مفرغ ومعناه لا يخرج
 خروجاً لا يخرج من الأبادي والتمسك بها السبق فاذن خرج منها بعض قوله

آخر بينهما وهو اللفظ إذا كان له معنى محقق مستعمل ومعنى مجازي متعارف
 فأبو حنيفة يبرح المعنى المحقق وبما المعنى المجازي قائم عند بهما اكل
 باطنه مجازاً فثبت باكله مطلقاً عملاً بعموم المجاز وقدره الدقيق لا يخرج
 منه لأن عينه غير كونه عادة فانصرف إلى ما يخرج منه خبر كان غير قال في الوقف
 باكل خبره قوله هو غير صحيح لأن الباء متعلقة بقوله يفيد إذا قيد به وجب
 أن لا يتناول غير بطلانه ظاهر لا يخرج قول صدر الشريعة أي باكل ما يخرج منه
 كالحرف ونحوه بل يظهر فاداه إذا قيد بمعين يجب لا يخرج الاطلاق فكيف
 يصح التقدير به فتدبر واستقم قدير بالشوا والجم لا البادجيان والجز
 وبالطبع طبع الكرم وبالرأس رأس يكسب في التناهي يباع في بصره لأنها
 المتعارفة والشجر شجر البطن عند أبي حنيفة وعند غيره شمول شجر الطاهر
 أيضاً وبالجزم اعتداده ببلده والمعاد في أكثر البلدان خبر الحظ والشجر
 وإن كان في بعضها خبر الأرز الذي اعتداه أيضاً وبالفكرية التقاد
 والبطيخ والمنشئ الغنث الرمان والرطب القنار والحيار عند أبي حنيفة
 وعند غيره الغنث الرمان والرطب كرهته وقدره بالشرب في زهر الكرخ وهو
 أن تناول الماء في موضع ما لم يمتلئ من حلق لا يشرب في حلقه فشر بها باناً
 لم يثبت حتى يكبر فيها كرها خلافاً لها لا على ما في أي لا يشرب في زهر
 الكرخ بل يثبت بالشرب باناً ونحوه لانه بعد الاغتراف بقي منسوباً إليه هو
 الشرط لا يثبت في حلقه لا ياكل في هذا البئر كل رطب أو فوف هذا الرطب واللبان
 باكله ثم الاو شرباً لأن هذا صنف داعية إلى اليمين فتعقد بها خلاف
 ما لو حلف باكل شيء من هذا الشجر أو لا ياكل من هذا الشجر أو لا ياكل من هذا
 كبت أو كرم أو شدة فانه يثبت لأن تلك الاوصاف غير داعية إلى اليمين
 لأن الشرع أمرنا بالتخلل باخلاص الغنث ومداراة الصبيان وقد مر في
 الكافي غيره أن الصنف في المعين لغو لا إذا كانت داعية إلى اليمين كما في
 مسألة الرطب في زهر الكرخ الرطب لا يثبت في ما ياكل تسري في اكل
 رطباً لانه ليس يسري والفريق بين هذه المسئلة وبين ما قبلها أن صفة

لا يخرج من الأبادي كحل خروج ذن لانه استثناء مفرغ ومعناه لا يخرج
 خروجاً لا يخرج من الأبادي والتمسك بها السبق فاذن خرج منها بعض قوله

لا يخرج من الأبادي كحل خروج ذن لانه استثناء مفرغ ومعناه لا يخرج
 خروجاً لا يخرج من الأبادي والتمسك بها السبق فاذن خرج منها بعض قوله

فانه ممكن قلنا ذلك اما ليس على الذي افقده اليمين عليه ان قبل ما لم يكن القول
بانه قد اليمين موجبة للبر على وجه يظهر في معنى الخلف هو الكفار قلنا شرط
انقضاء السبب هو الخلف احتمال الانقضاء في معنى الاصل ولا احتمال هنا
لعدم إمكان التبر وفي بعض النسخ السماء او ليقول ان هذا الوجه فيها حنث
للحال وعندنا لا يحنث كالحالة التبر عادة لنا ان الصعود الى السماء يمكن
حتى وقع لبعض الانبياء والحي حيث قال انما لنا السماء لانه وكذا قبلت
فيها ممكن في نفسه واقع لبعض الاضمار اذا امكن التبر بغير اليمين فحنث
في الحال العجزة في تحقيق التبر ظاهر وذاك في الحنث كذا يقولون فلانا عالمنا
موتة او يردح قلنا بوضا الله تعالى هو ممكن فينقض اليمين وحنث في
الحال اما اذا لم يكن عالما بموتة فالمراد القتل المتعارف لما كان ميتا كان
ذلك تنصا حقيقة شرع على ان لا سيفا وحلفا ليقولنه فهو على حقيقة
فان قلنا لا اليمين لان سيف الله ولو شرع عصا وحلف ليقولنه
فعلني اى الحلف يقع على اتيانه لا حقيقة القتل فان لم تبر واليمين
لان العصا ليس بالقتل بل لا يلام بالبر كذا في شرحه الى ما في الكلبية
سليما تخلف الوالي ليعلمه كل داخر ان مقيد بحال ولايته يعني اذا
حلف الوالي رجلا له شعور على اهل الف وليعلمه كل نفسه حتى في البلاء
كان ذلك مقيد بحال ولاية الوالي وان لم يذكر فان علمه حال ولايته تبر ولا
حنث بعد عزل لم يلزم الاعلام والفرق الكسوة الكلام الدخول عليه
مقيد بالحيوة يعني لو حلف على ضرب فلان او كسوة او الكلام معه الدخول
عليه كان ذلك مقيد بحياة حتى لو حلف هذه الافعال بعد موته لا يكون بارا
لان الفرق لم يفعل لم يتصل بالبدن والابلام لا يتحقق في الميت وفي
بعد في قبره يوضع فيه قدر الجوه وكذا الكسوة اذ لا يملك عند الموت
وهو في الميت لا يتحقق الا ان ينوي الكسوة وكذا الكلام لان المقصود منه
الاقرار بالموت بخاصة كذا الدخول فان المقصود منه زيارة وبعد الموت
زيارة لا هو الا الفل يعني لو حلف على غسل فلان لا يتقيد بحيوان

فقد علقنا شرط انعقاد السبب في
المكرو بالسبب لفظي المسمى وبالجملة
المقصود به وبالأصل المسمى
لعدم إمكان التبرير قبل وضع النظام
موضع الضميمة

قوله ولا كان شيئاً الخ لا تعالج اذا كان
الاحياء ممكنين بالنسبة الى الله تعالى
لا يكون ذلك مستغنياً لانا نقول لا شئ
في الاله الحية الباقية على الملوك قدوم
الزوجة

لان الفعل هو السالمة ومعناه النظر فيه هو يخفى في الميت والقريب مقيد
 بما دون الشر في ليقضي وبنه الى قريب الشرح وما زاد عليه بعدد وبنه
 يقال عنه بعد العهد القريب منه شره قد شعا وخنقها وعصرها كقربها
 يعني لو حلف لا يقرب امرأته قد شعا او خنقها او عصرها حنث لانه انما
 لفعل معلوم وقد خفي الايلا لم قيل لا يحنث في حال الملاعبة لانه سمي مجازة
 لاضر بها قال لامرأته ان لبست من غيرك فهدى اي قال للبائس فهدى
 بها في مكة فاشترى الزوج قطنا فغزلته المرأة ونسج وضبط والبس الزوج
 فهو اي اللباس يدي عنه اي حقيقه وقال لا لبس ان يهدي حتى يغزله
 في قطن ملكه يوم حلف لان النذر انما يقع في الملك او مضاف الى سببه يوم
 لان اللبس غزل المرأة لبس في كسائه لانه ان غزل المرأة عادة يكون في قطن
 الزوج والمقعد هو المرد وذلك سبب ملكه لانه اذا غزلت في قطن
 ملكه لم يحنث لان النذر ان القطن لم يدر حتى اذا ذكر بان اضافة الى نفسه وقال
 ان لبست من غيرك في قطن فهدى بالاجماع وان اضافة اليها وقال ان لبست
 من غيرك في قطنك لم يكن هديا بالاجماع عقده لولو لم يصرع وجامع ذهب
 حتى لا ياتي فضة يعني لو حلف لا لبس خليا فلبس لولو غير صرع لم يحنث
 عند اي حقيقه وقال لا يحنث لانه على حقيقة حتى تسمى به في القرآن ولانه لا يحنث
 عرفا الامر صفا ومبنى الايمان على العرف وقيل هذا خلاف عصره وان يقضى
 بقوله ما لان التحلي به منفردا معناه وان تختم بخاتم ذهب حنث لانه على
 لهذا لا يحنث استعماله للموفا لان تختم بخاتم فضة لا يحنث لانه ليس على عرفا
 ولا شائعه اي استعماله لرجال حلف لا يلبس على الارض فلبس على بساط
 او حصير او لسانه على هذا القرائن فنام على فراش فوقه او لا يلبس على
 السرير فلبس على سرير فوقه لم يحنث اما الاول فلانه لا يحنث على الارض
 واما الثاني والثالث فلان مثل الشيء لا يكون تبعا له فقطع النسبة
 في الاول ولو حال بينه وبينها لباسه في الصورة الاولى او جعل على القرائن
 قرام او على السرير ط او حصير في الصورة بين الاثنين حنث اما في

في ذلك سبب ملكه آية التفرغ
 في تلك الزوجة فكيف يكون سببها له نعم
 يكون فرقة له وذلك على عادة
 عقد نكاحه وخاتم من سببها
 في تلك الزوجة واللام آية
 في تلك الزوجة واللام آية

يقبض يده درهما دون درهم لكانت حتى يقبض كلمة متوقفا غير وري يعني
اذا حلف لا يقبض يده درهم دون درهم فقبض بعضه لم يحن حتى يقبض كله
متوقفا لان شرط قبض الكل بوصف المتوقف لانه اضاف القبض الى دين
يعرف بالاضافة الى نفسه فيصرف الى كلمة فلا يحن الا بان قبض يده في ذنوب
لم يتنا على سبيلها الا يعمل الوزن لم يحن لانه ليس بقرين او قد سبقه فقبض
الكل دفعة في العادة فيكون هذا القدر مستثنى منه واليه شار بقوله غير وري
ولا في ان كان الى الامانة فكذا اولم يملك الاحتياط يعني اذا قال ان كان
الى الامانة درهم فكذا اولم يملك الاحتياط درهم لم يحن لان المقصود منه عرف
نفي ما زاد على الامانة وكذا اذا قال بخيرائة او سواها لانه كلما اداة الاحتياط
ولا اي لكانت في لا يشترط رجاء ان يتم وادوا بيميننا لانه اسم على الاساق
وكما ساقى والنفقة والورق يقع على الورق حتى لو حلف لا يشترط في
او وداق شترى ورفقها كحنث لو شترى درهمها لكانت لانها يقع على الورق
لا الدين في عرفنا كذا في الكافي **حلف الفول** حنث في لا يملك
ان كلمة باعنا فاقبضه لانه كلمة اسمعة فحنث ولو لم يقبض ذكر القدر وري انه
اذا كان حنث ببيع لو لم يكن نائما وصفي اليه لانه يحنث في النجاء الاول وحنث
في لا يملك الا بالاذن ان اذن ولم يعلم بكلمة لان الاذن متعلق في الاذن
بمعنى الاعلام وفي الوقوع في الاذن وكل ذلك لا يتحقق الا بالسمع و
حنث في لا يملك صاحب هذا النوع فبما جعله لانه هذه الاضافة لا يحنث الا
التعريف لان الاذن لا يبعد في معنى في النجاء والحنث في كل المنة في غير
به الذات وحنث في لا يملك هذا ان بكلمة شترى لان الحكم معلق بالاذن
لان الصفة في النجاء فلو هذه الصفة ليست بدعية الى اليمين كتعبه كما تم
وحنث في هذا حران بعتة او شربة ان عقد باعنا يعني اذا قال لعنه
حران بعتة فباعه على انه باعنا بعتي لانه لم يخرج من ملكه قد وجد شرط فيه ولو
قال لعنه ان شربة فهو حر فشره باعنا بعتي اما عند هذا فلكانه دخل
في ملك المشتري اما عند هذا فلكانه على العتق بالشره الا بالملك المعاق

ولانه اضاف القبض الى دين متوقفا
اليه حتى قال ان قبضت درهمي
دون درهم حنث يقبض البعض
وقبض البعض متوقفا فوجه

فانه لانه اسم على الاساق
في مائة مع اخصان واوراق مائة
ولانه

والمعلق بالشرط كالخمر فوقع مكانه قال بعد الشره باعنا بعتي
عبد باعنا بعتي بعد الشره بسقط خبارة ويشب الملك مقتضى للاعتق
سابقا عليه كذا انها خلاف قول ان ملكك فانت حر فاشترى باعنا بعتي
لان شرط الحنث هو الملك لم يوجد ان المشتري باعنا بعتي عند ان حنث فلم
ينزل الجراء وان باعنا بعتا باعنا لا يحنث لان البيع كما تم زال الملك والجراء
لا ينزل في غير الملك وحنث بالافاسد المتوقفة يعني اذا حلف لا يبيع
بالبيع الفاسد لوجود حنث وهو التمليك والتمليك في الجانيين لا يحنث
لاستقاء حنث وحنث في ان لم يبعه فكذا فاعتق او دبر لوجود المعلق عليه
وحنث بفعله وقول وكيله في حلف النكاح والطلاق والخلع والعتق
والكتابة والصلح وعدم عي الرتبة والصدقة والقرض الاستقراض قول
عنه قيم الاستقراض بينهما شكل لانهم صوابان التوكيل الاستقراض طل
فيحتمل ان لا يحنث عليه لحنث لان البطل لا يحنث عليه الحكم والابداغ
والاستقراض والاعارة والاستقراض والذبح وضرب العتق قضاء الدين
قبض البناء والحيطة والكسوة والحمل يعني اذا قال ان ترو حنث فكذا
فان ترو حنث بنف زوجه وكيله يحنث كذا حال سائر الصور ووجه ان لو
فيها سفير فحنث حتى ان الحق ترو حنث الى الامانة فكان الامر فعل بنف حنث
بفعله فقط اي دون فعل وكيله في حلف البيع والشره والاعارة
والاستقراض الصلح غي مال الحنث والقيمة وضرب الولد وانت حنث في
في الاستقراض واردها في ضرب الولد لان الضرب فعل حنث لا يحنث من
محل الى اخر الا اذا صح التوكيل وحسنه في الاموال فيصير بالنظر الى العبد
ويبطل بالنظر الى الولد ولا يحنث في لا يملك فقراء القرآن او حنث او
يملك او كره في صلوة او حاربها عندنا لانه لا يحنث في متكلما عرفا وشرا
وعندنا ان حنث هو ان يقام يوم كلمة يقع على الملوحة يعني اذا
قال عبيد حريمي اكلتم فلانا يقع على الليل والشره كما قر ان اليوم اذا
بفعله غير حنث به اذ مطلق الوقت وصحة نية الشره لانه مستعمل فيه ايضا

والتملك لا يقال بغير حنث
لانما تقول بغير حنث لان
مبادلة المال بالمال او بالحد
فان لا يحنث لانما لا يحنث
الجانيين فيه غير مال التملك
قوله فاعتق او دبر يعني لا يحنث
على هذا الملك وقد اشترى بالدين
على حنث وكسوة المدة بعد البيع
ملاية لان الملك بقضاء الدين
الملك واما حنث فحنث في الامانة
الملك فلا يحنث في الامانة
بالبيع غير معتبر في الميراث

لا اشكال فيه فان الاستقراض بينهما شكل
الى الملوحة في حنث الوكيل اذا اضاف الامانة
ان اضاف الوكيل الاستقراض لا يحنث
فقال انما فلانا يستقراض منك كذا او قال
افوض فلانا يستقراض منك كذا او قال
قوله لانه حنث بالشره والشره على كل
اذا كان شره باعنا بعتي بالشره والشره
حنث وان باعنا بعتا باعنا بالشره والشره

وكان ان يقول
انما فلانا يستقراض منك كذا او قال
افوض فلانا يستقراض منك كذا او قال
قوله لانه حنث بالشره والشره على كل
اذا كان شره باعنا بعتي بالشره والشره
حنث وان باعنا بعتا باعنا بالشره والشره

والله اعلم
بما في
الغيب

لفرودان حتى لا تشترى مع حلف بعقة يعني اذا قال ان اشترى بكذا العبد فهو
 حر فاشترىه بنوى به كفاره بميمنه لم يكن لان الشرط قران لثبته بعلة العتق
 وهي الميمني واما الشرء فشرط فان العتق عند الشرء يضاف الى الميمني النسبة
 ولم يوجد ثبته الكفاره وقت الميمني ولا شرء يستوله وبكالح على عتقها
 في كفارة شرء اما يعني قال لانه قد استوله بالكاح ان اشترى منك فانت
 حرة في كفاره ميمني ثم اشترى اياها فانت عتق لوجود الشرط ولا يكون في الكفاره
 لان حريرها تحق بالاستيلاء فلا يضاف الى الميمني في كل وجه بخلاف اذا قال
 لفتنة ان اشترى منك فانت حرة في كفاره ميمني حيث يكون عنها اذا اشترى اياها
 لان حريرها غير مستنده الى امر خروجه قارنته النسبة وان اشترى اياها فانت حرة
 بعقوبت شرء اما وهن ملكه حتى لان الميمني انفق في حصة لمصاوفتها
 الملك لا وشرء اياها فانت حرة لانها لا تعق وقال زفر عتق لان الشرء
 لا يكون الا في الملك فكان ذكر الملك دلالة او اضمحار لانه لا يقول
 بالافتضا ولما ان الملك يصير ذكورا فمروءة الشرء ينتقد بقدره فلا ينظر
 في وجهه الجراء هو طرية وتعق بكل ملوك لحر امتهات ولادة عديده
 وعبيده لوجود الاضافة المطلقة فيهم لثبوت الملك فيهم رقبة وند لا يكون
 الا بشراهم لعدم ثبوت الملك يداوله لا يملك ان لا يملك له طلي كحاشية
 وتعق بكذا حر او هذا العبد الثلثة بالنسبة في الحال وخير في
 الاولين لان سوق كلامه لا ياب العتق في احد الاولين وشرء بين الثاني
 له فيما سبق له الكلام كاحدهما وهذا المعطوف عليه هو اما خود في صدر
 الكلام لا احد المذكورين بالتعيين وهرنا جاحش شرفية ذكرنا ما في مرثا
 الاصول كالطلاق يعني اذا قال لنسوة له هذه طالق او هذه وهذه طلقت
 الاخير وخير في الاولين والآخر يعني اذا قال لفلان على الف درهم او
 لفلان وفلان كان لآخر خمسمائة وخمسمائة بين الاولين ولا مفعلي
 مبتدأ في قوله الا في اقتضي بفعله يقبل نيابة الغير كبيع وشرء واجارة
 وخطبة وصياغة وبناء فقتض اى اللام امرة اى امر ذلك الغير للمكتمل

وعلّة العتق
 قوله فان العتق عند الشراء يضاف الى العتق
 السابقة وحيث قوله ان العتق عند الشراء
 دليل العتق ولا يرد عليه ما قلناه من ان العتق
 يمنع العتق فان اوجده الشرط يمنع العتق
 عنه حينئذ فتكون العتق العتق
 العتق لان المنع في ذات العتق
 مانع العتق والشرط مانع ان لا يكون حال العتق
 وقتها في الماضي بل في الحاضر حال وجود
 عتقه ويؤيد ان شرط العتق في حال وجود
 العتق لا حال وجود العتق في حال وجود العتق
 الشرطية التي هي شرط العتق في حال وجود العتق
 التي هي شرط العتق في حال وجود العتق
 من الاول او لا وقبل ذلك الشرطية التي هي شرط العتق
 في حال وجود العتق في حال وجود العتق
 وقبل طلب الولد الشرطية التي هي شرط العتق
 وقبل طلب الولد الشرطية التي هي شرط العتق
 وطلبها وغرضها ان لا يكون الشرطية التي هي شرط العتق
 بهذا قولنا ان الشرطية التي هي شرط العتق

المتكلم لخصه الى ليفيد اللام اختص من ذلك الفعل به اي بذلك المعنى لان
 وضع اللام للاختصاص هو لا يتحقق منها الا بالام فبعد التوكيد فلم يثبت
 في ان يثبت لك ثوبان باع بلامه لا تنفكا التوكيد سواء ملكه اي اطلق
 ذلك الثوب او لا بخلاف اذا قال ثوباك فانه يقتض كونه ملكا له كما
 سياتي وان تعلق اللام اي ثوب معين او فعل لا يقبلها اي النيابة
 كاكل وشرب دخول وقرب الولد احمر وزغ فر اللام فانه يقبل ثوبا غير
 اقتض ملكه اي ملك المني طب لانه كمال الاختصاص تحت في ان يثبت
 ان باع اي ثوبه بلامه علمه البايع والا بان اخفى الملو في علمه في ثوب
 الخالف فبانه لم يعلم به نظره التعلق بالعين وانما نظره التعلق بفعل الفعل
 النيابة فحي ان اكلت لك طعاما او شربت لك شرابا اقتضى ان يكون الطعام
 والشراب ملكا للمطعم في قوله ان اكلت طعاما لك او شربت شرابا لك فانه
 وان تعلق بالاكل صورة متعلق بالطعام متى واكبر الولد فلا يتصور فيه
 حقيقة الملك بله والاختصاص قالت امراءه لزوجها تحت على امراءه
 فقال الزوج كل امراءه الى فكذا اطلقت الثالثة لدخولها تحت كل امراءه
 وصحح نية غيرها لانه انما قال هذا الكلام لزوجها ومردده غير ما لکنه خلاف
 الظاهر فبعد ديانته لا اقتضى **كتاب** **احمد** في الحرفة المنع ونسب
 غصوبة مقدرة خرج به بتغيره اذا انقدر فيه اي ليس قد مر من فان اكثره
 متعة وملكه سوطا واقله ثلثه كما سياتي يجب اي على الامام ان يشرها
 حقا لله تعالى فان المقصود الاصل في شرعه الا انه جارح فيقتضيه العباد
 خرج له المقصود لانه على العبد والزنا الموصلة وطى بكلفا خرج به
 وطى الجنون والعبي والوطى يتناول الابلان في المحر وع الا انه في ليس
 شرطا منها كافي الجنابة في قبل متبرها خرج به وطى غير المتبرها في غير
 لا شترها والمبني البرهايم فان وطىها لا يوجب الخلة قال عي ملك ام
 في ملك الكاهن وملك البهي وسببه وورد في ثوبه الاستباه و
 سياتي بيانها في طوع خرج به زناه المكونه ان الاكره يسقط الخلة وسبانه

ان بعث لك ثوبا
مغناة بالفارسي
جاءه ان نقل من الغنابة
وقام

ان بعث لك ثوبا
مغناة بالفارسي
جاءه ان نقل من الغنابة
وقام

تفصيله كتاب الامم هذا في حق الرجل اما ما رواه في غيره فمما يشبه هذا
 الفعل كذا في النهاية وتثبت اي الزنا بشهادة اربعة من الرجال في مجلس
 واحد حتى لو شهدوا متفرقين لم يقبل ذكره (زنا) بالزنا متعلق بالشهادة اي
 بشهادة ملتبسة بلفظ الزنا لانه الدال على فعل الزنا لا يفيد معنى سباني
 لا مجرد لفظ الوطئ او الجماع فانه لا يفيد ثبوت قبيح الالام عنه ما هو
 غايته فانه قد يطلق على كل وطئ حرام ايضا اطلاقا شامعا على غيره من الفعل
 نحو العنان تزيان وكيف هو فان الوطئ يقع بلا اتفاق الختانين في
 زنى فان الزنا في دار الحرب لا يوجب الحد وحتى زنى فان المتقادم لا يوجب
 وبين زنى فانها قد تكون في وطنها بشبهة فان بينوه قالوا رايانه
 وطئها في زوجها كالميل في المكلف بضمين وعاء كحل وقد لو اسرعت
 ولم يكلف بظاهر عدالتهم احتيا لا للحد حكم اي الامم به اي بثبوت الزنا
 وما رواه القائل السانع عطف على قوله بشهادة شرط العقل والبلوغ اذ
 لا اعتبار لقول الجنون البصير خصوص وجوب الحد لا الاسلام لان الذي
 يحد بقراره عندنا خلافا لما كان في الاخرى لان اقرار العبد زنا يوجب الحد عليه
 ما دون اكان او نحو خلاف اقرار اي اربعة من اربع حرات عندنا وعند
 يحد بالاقرار مرة كل في سائر حقوق في اربعة في مجلس في حق السارق لا في
 لفظة ما رواه صلى الله تعالى عليه وسلم اخر الاقامة عليه الى ان اقرار اربع مرات
 في اربعة في المجلس فلو ظهر دونها ما اخر لثبوت الوجوب زده كل مرة الا
 مرة رابعة فانه اذا اقر مرة رابعة قبله الامم ثم سألته في الاقرار في المجلس
 لانه لا حصة في التقادم هو يمنع الشهادة لا الاقرار وقيل ان عليه ايضا
 لاحتمال كونه في البصير فان بينه تدن كقبحه بجوع بلعوك كسب فثبت
 او وطئت بشبهة فان جمع قبل حد او في وسطه خفي والاحد هو اي
 الزنا نوعان احدهما للمحصن وثانيهما للمحصن لا حصص ايضا نوعان
 احدهما حصص الزنا وثانيهما احصاء القذف وسباني في حد القذف قوله
 هو للمحصن منه اذ فيه قوله الاتي رجمه بين المحصن وجه يعلم منه احصاء الزنا

فانما يشبه هذا
 ان يصدق الاول والثاني على من
 ثبت تلقاها الامم المرفوعة

بقوله اي الخ فان الاحصان يطلق عليه ما قال تعالى فمن لم يستطع منك طولا
 ان تنكح المحصنات الى طرية جماع الالة المكلف اي العاقل البالغ فان غير المكلف
 ليس باهل للعصا كمن لم يقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انكح ما تملك من
 محصن الوطئ بنكاح صحيح هذا يقتضي بشرطين النكاح والوطئ لا بشرط
 الاول لان الاحصان يطلق عليه قوله تعالى المحصنات والنسب اي المتكوي
 وقال تعالى فاذا احصى اي تزوجن واستراط النان في قوله عليه السلام الشيب
 بالشيب الشبان لا تكون بلاد خول وذا الا يكون على ما عليه اصل مال الا وحسب
 الا بالنكاح ويجب ان يعلم ان حصو الوطئ بنكاح صحيح شرط لحد المحصن
 ولا يبقاؤه لبقاء الاحصان حتى لو تزوج في عمره بنكاح صحيح ودخل بها
 ثم زال النكاح وبقي جردا وزنى يجب عليه الزم وبما اي الحال ان الزوجين
 بصنف الاحصان فاحتمل حال عاقلهم ما قبلها من الوطئ والموطوءة نظيرة لثبوت
 زنا الكهين وما حصله شرط لحد الاحصان فيها عند الدخول حتى ان الكهين
 اذا كان بينهما وطئ بنكاح صحيح حال الرق ثم عتقا لم يكونا محصنين وكذا الكافران
 وكذا الحر اذا تزوج امة او صغيرة او جفونة ووطئها وكذا المسلم اذا تزوج كتابية
 ووطئها وكذا الوكان الزوج موصوفا باحدى هذه الصفات وهي حرة عاقلة
 مسلمة بان اعلنت قبل ان يطأها الزوج ثم وطئها الزوج الكافر قبل ان يفرق
 بينهما فانها لا تكون محصنة بهذا الدخول لان الدخول انما شرط لكونه مشقعا
 في الحرام انما يكون مشقعا اذا خلا عن الخيل بالرغبة كالصبي الجنون والرق الكفر
 رجمه في فضا حتى يموت ببداهة يهوده فان ابوا او عابوا او ماتوا سقط الحد
 ثم الامم ثم من الناس وفي المقرب ببدء الامم ثم من الناس على وكفى و
 صلى عليه وذكر النوع الثاني في حد الزنا بقوله وللعصا محصن حال كونه حرا
 جليدة مائة لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
 لكنه نسخ في حق المحصن فبقى في حق غيره مائة ووطئ اي متوطئا بين
 وفي الموم لافضا الاول الى الهلاك وحملوا الثاني في المقصود هو انهما حارسا
 لا عقده له لان عليهما رضی الله تعالى عنه لما اراد ان يقيم الحد كسر عقده

فانما يشبه هذا
 ان يصدق الاول والثاني على من
 ثبت تلقاها الامم المرفوعة

قوله اي متوطئا بين
 المهملة وتشديد الميم
 الموم

الزنا والرجوع عن الشهادة بعد مقادير ما عذر بان يكون في زمان
 الامم بحيث يقدر على اقامة الشهادة بلانما غير تم يقبل لان الشاهد في
 حيز بين حيزين اداء الشهادة المستفاد من ان كان اختيارا لا قسرا
 على الاداء بعد لسو في بطنه في حق او حقه في حيزه في الاصل
 فاسقا انما جعل الاقرار كالتباني الا في حقه قدف لان الدعوى فيه شرط
 فيجمل ما فيه من عدم الدعوى فلا يجوز في حقهم وتبين السيرة اى اذا
 شهدوا في حقهم بعد التقادم لا في حق الارقى ويضمن سرون لان التقادم
 لا يضره لانه من العبد ولو قرنه اى بالجد بعد التقادم حتى لا ينفذ منه
 الحقة العادة الا بالانساب كما تبين في تقادم اى الشرب بنوال الرجح
 والتقادم لغيره في شرب بنواله وقبل سنة اشهر وشهدوا فيه
 غايبة قد بسرة في غايبة لان الدعوى تنفذ بالغيبة ومن شرط في السيرة
 لا الزنا كما تبين ولو اختلفا رتبة في زاوية البسب او قرنه بنواله
 اما الاول فمعناه ان يشهد كل من اثنين على الزنا في زاوية والقبس ان
 لا يجزى لاختلاف المكان حقيقة وقد اختلف ان التوفيق يمكن بان
 يكون الفعل في زاوية والاشهاد في الاخرى بالاضطرار في الكافي هذا اذا
 كان البسب صغيرا بحيث يجعل ذلك اما اذا كان كبيرا فلا واما الثاني فلان
 حيزه المقر لا يرفع الى اذ لو كانت امراته او امته لم تحلف عليه وان شهدوا
 كذلك اى شهدوا انه زنى بامرأة لا يعرفونها او اختلفوا في طوعها اى
 شهدان انه زنى بفلانة فاكبرها واخران انها طاعة او اختلفوا في طوعها
 زناه اى شهدان انه زنى بامرأة بالكونة واخران انه زنى بها بالبصرة او
 انفق جناحه في وقت او اختلفوا في طوعها او شهدوا به من بكر او هم
 فسقة او شهدوا على شهود لم يحل اى المشهود عليهم ولا الشهود بسبب
 القذف وان شهدوا لاصول بعد مهم اى بعد الفروع اما عدم الحجة في الاول
 على المشهود عليه فلان الظاهر انها زوجة لوانته واما عدمه على الشهود فلان
 اتفقهم على النسبة الى الزنا بلفظ الشهادة فخرج كلامهم وان يكون قد فاد

بل هو بان شهدا في وقت او اختلفا في
 واربعة اخرى بنوا في ذلك الوقت في طوعها
 او فلاحه عليها


واما عدمه في الثاني فلان الفعل المشهود بان كان واحد فبعضهم كاذب لان
 الواحد لا يكون بطوعها وكبرها والا فلا نصيب للشهادة على كل منهما واما
 عدمه على الشهود فلانهم بلفظ الشهادة واما في الثالث فلان الفعل
 الواحد لا يكون في موضعين ولا في الشهود كما ذكر واما في الرابع فلان في الثاني
 واما في الثاني فلان الزنا لا يتحقق مع البكارة فظهر كذبهم بغيره فوجب
 الحجة عليها لان قولهم من حجة في سقاط الحجة لا في ايجابة لا على الشهود
 لكامل عدمهم لفظ الشهادة وكذا اذا شهدوا على رجل بالزنا وهو شوب
 فانه لا يحد لظهور كذبهم لا الشهود لكامل عدمهم ولفظ الشهادة كما اذا
 شهدوا على امرأة بالزنا فوجدت رقا وصحت لاقه عليها ولا عليهم واما
 السدس فلان الفاسق غير اهل الخلق والاداء وان كان في ادائه نوع فهو
 لشبهة الفسق ولهذا الوضو القضي القضي بشهادة ينفذ عندنا فيثبت شرها واما
 الزنا فوجه اعتبار الابلية دون وجه اعتبار القسوة فيسقط الى غير المشهود
 عليها باعتبار عدم الثبوت بسقاط الشهود باعتبار الثبوت واما السابع
 فلان الشهادة على الشهادة زيادة الشبهة لان احتمال الكذب فيها
 في موضعين في شهادة الاصول وشهادة الفروع ولا يحد الفروع لانهم شوبوا
 المشهود عليه الزنا بل كقولهم شهادة الاصول وانما ردت بشهادتهم لنوع
 شبهة وهي كافيته لدر الحجة لا انسانية وان جاد الاصول وشهدوا على حجة
 ذلك الزنا بعينه لم يقبل ولم يحل ايضا لان شهادتهم قدرت في تلك
 الحادثة في وجهه وشهادة الفروع لانهم قاتلوا قاتلهم وشهدوا بهم
 شهادتهم وشهادة في حادثة اذ قدرت لم تقبل فيها ابله فان شهدوا
 بالزنا حال كونهم عريان او محجدين في قدف او ثلثة وقد وجب الاربعة
 او اربعة احدهم قدف في قدف او وجد ووجد كذا اى في قدف قدف
 او وجد بعد الحجة واما اى الشهود لا المشهود عليه هو جواب لقوله فان شهدوا
 واما خفي الحجة بهم لعدم ابلية الشهادة فيهم او عدم الدية فلما ثبت الزنا
 وجب الحجة لكونهم قدفة وارشح جلد هذا اى شهدوا الشهود بنوا

فان لا يشهدونهم في تلك الحادثة قدف
 انما يشهدونهم في حادثة اذ قدرت
 الشهادة الاصول مطلقا وكفى ليس
 تكون مقبولة اذا كانوا على الاصول في الاصول
 لا تدرى بان يشهدونهم في حادثة قدف
 واربعة

فان لا يشهدونهم في حادثة قدف
 انما يشهدونهم في حادثة اذ قدرت
 الشهادة الاصول مطلقا وكفى ليس
 تكون مقبولة اذا كانوا على الاصول في الاصول
 لا تدرى بان يشهدونهم في حادثة قدف
 واربعة

قوله ان الكفر
من باب الافتقار
فيل علم مقتضى هذا القول
ينبغي ان لا يفتح السلام
السكر بخط العقل ولا ينبغي لانه غير حال
نوع تمييز له بديل نوع الخطا
وعقائد وسائر شرفاته وما كان
في صحة السلام دون كونه

لا تحرم عرسه لان الكفر في الاعتقاد ولا يخفى زوال العقل اقيم عليه بعض
 فخره شرب ثانيا يستأنف الى كذا في الزنا لما شئنا ان الحوداد كانت
 في جنس واحد فلا **باب حد القذف** هو كذا الشرب كذا اي عداو
 عما نون جلد المحر ونصفها لونه وشبوتها حيث ثبت كل منهما بشرة واحدة
 ولا تقبل فيه شهادة النساء كما في سائر الحدود اذا قذف محصنا او محصنة
 ولما كان نفع الاحصان منهما مغايرة المعنى الا حصان في الزنا فستره بقوله اى مكلفا
 يعني قائلما بالغا وانما اشتراط ذلك لان العار لا يلحق البتة والجنس لا انتفاء
 الزنا منهما بلما لقوله عليه الصلو والسلام في شرك بالبدن فليس بحصن
 يعقب قذف الزنا فان غير العفيف لا يلحقه العار ايضا القاذف صادق فيه و
 عفته اقم قران وطلى بنكاح صحيح او لا وهذا التعميم يميز عن احصاء الزنا بغير
 مسلق بقذف اي بصر في الزنا بان يقول زنت او بارأيتك او انت زانية او
 نحوها او زينات في الجملة معناه زنت فانه يحرم مهور ايضا وعند محمد لا يحرم
 لان المهور هو الصفوة وشتره والشبهة دارية قلنا حاله الغضب شره
 ذلك او لست لبيك او لست بيا بن فلان ابيه اي قال لست بيا بن زيد الذي
 هو ابو القذف وقوله ابيه لفظ المصنف في غضب متعلق بزنا المعطوفين
 بعد ونفي البتة في غير الغضب يحمل المعانيه حد القاذف بطلب القذف
 المحصن شرط طلقة لان فيه حد في صنفه دفع العار عنه ولو كان القذف
 عائنا عن جلد القاذف حال القذف ذكره التعميم في التناخية نقله عن
 المصنف ان لا بد من حفظه فانه كثر الوقوع ينزع الفؤاد والخوف فقط متعلق
 بحي يعني لا يجر كما يجر في حد الزنا لان سببه غير مقطوع به لاحتمال كون
 القاذف صادقا لكن ينزع فيه الفؤاد والخوف لانه يمنع بصال اللام اليه لا
 بلست اى لا يجد بقوله لست بيا بن فلان حرة بالجر صفة فلان او بدل منه
 وانما لم يجد لانه صادق في نفيه ونسبه اى لا يجد ايضا بنسبه اليه اى
 اوالى حاله او امة او ربة لان كلامهم يستمي ابا وابيها حقيقة فلما قد في كفيهم
 ولا يقول بيا بن ماء السماء فان في ظاهره نفي كونه ابنا لانه ليس له ذلك

[illegible]

ذلك بل التشبيه في الجود والسمحة والصفاء ولا يقول بان ينطلي لوني فانه
 جليل في الناس في سواد اللون وقال ابن ابي ليلى هو قد في فتحه فانه نسبة الى
 غلبته عليه روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه سئل عن رجل قال
 كرجل يانطلي فقال لا اراه عليه ويطلب عطف على يطلب المقذوف من
 يقع القذف في نفسه بقذف الميت يعني لا يطالب بحقه القذف فليمت الا ارفع
 القذف في نفسه بقذفه كالولد ان علما والولد ان سفل لان العار يلحق بهم
 بسبب جرته فيمتا ولهم القذف معنى عند ابن ابي ليلى هو قد القذف يورث فيمت
 لكل وارث من المطالبة ولو كان المطالب حر وما سخر اليه القتل والكلو
 الرق في القذف اذا كان محصنا حار لانه الكافر والعبد يطالب بالحق فلا
 الحمة ويثبت لولد الولد حال قيام الولد فلا في الزفر فانه او ولد بنت فان له
 المطالبة لتحقق الجرته وعنده لا يطالب بالفرقة بالعصبة قال ابن الزبير
 وقد اتوا به عليه قه واحدة لان المقتل في الحمة وعنده ناصي الله في القذف
 حتى لو قذف رجلا ثم ارا او جماعة كل واحد منهم لا يملك واحدة كما سباني
 حكى عن ابي ليلى كان فاضيا بالكونه فسمع يوما رجلا يقول عند باب مسجد
 كرجل يا ابن الزبير فامر باخذه فادخل مسجد فخره فدين ثمانين ثمانين
 لقذف الولد في مبلغ ذلك ابا حنيفة فقال باللعن في بلدنا قد خطا من سئل
 واحد من خمسة او قد قذفه فخره فخره القذف وقربه فدين ولا يجب عليه الا واحد
 ولو قذف الفأ ووالى بين الحدين والواجب الفصل بينهما يوم او اكثر وقه
 في المسجد قال عليه الصلوة والسلام جنبوا اصبياءكم بجدكم وحيائكم وكل
 سيوفكم واقامة جدوكم والحي مسيئتي ان يكشف ان المقذف في حيان او
 ميتان ليكون اخصه اليها والى ولدهما وان اجتمعت على واحد فدين ثلثة
 بان قذف زني وشهره في اقام عليه الكل ولا يوالى بغيره حقيقة الهلاك
 بل ينتظر حتى يبلغ في الاول فيبدا بحقه القذف ولا الا في حق العبد ثم الامام
 بالجنار ان شأبا بدء بحقه الزنا وان شأبا بالقطع كاستوثق في القذف لثبوتها بالكلية
 ويؤخر قذف الشرب لانه اضعف منها ذكره الزبيعي ولا يطالب به في العيب

[illegible]

سيدة ولا احد من الاولاد اباه بقذفه الحرة المسلمة لان المولى لا يبيع
 بسببه ولا الاب سبب فلو كان لها ابن فخره له الطلوع وادانتها
 المانع وليس فيه رت اذا مات لمقذوف بطل الحق عندنا فالتفت
 لان الارث يجري في حقوق العباد وهرنا حق الشرع غالى عننا ولا فيه
 رجوع يعني في القذف ثم يرجع لا يقبل لان المقذوف فيه حقا فيكده في الرعدة
 بخلاف حد ودرها من حق الله تعالى اذ لا يمكن له فيها ولا اعتنا حق اي
 اخذ عرض عنه لانه ايضا يجري في حقوق العباد قال رجل اخر ياراني
 فرد الاخر كلامه بلى اي بقوله لا بلى انت حد الامانة معناه لا بلى انت زان
 ولو قال العرس حررت به حدت لان العان لان كل منهما قد قذف الاخر وقذف
 يوجب اللعان وقد فيها يوجب حد فيه بالحق في بدية فانه لا بطل اللعان
 لان الحق في القذف ليس بل اللعان ولا البطل في عكس لانه الملاعة تحت حد
 القذف لان احصا لا يبطل اللعان والحرة في القذف لا تلعن لسقوط الشهاد
 ليحتمل له في اللعان لانه في معنى الحد ومنه يتبع بك حدرا يعني اذ قال لها
 يارانية فقالت زنت بك فلاح حد ولا لعان لوقوع الشك في كل منهما
 لا احتمال انها ارادت الزنا قبل النكاح فيجوز الحد ولا لعان لاحتمال انها ارادت
 زنا هو الذي كان موكد بعد النكاح لاني ما كنت احذر من هو المزدحم مثل
 هذه الحالة وعلى هذا يكمل اللعان لا في لوقوع القذف منه لانها في الشك اثر
 بول فق لا عى وان عكس هذه لان النسبة بقراره ثم بالنسبة صا قاذفا
 فوجب اللعان واذا انقاه ثم اقر قذفه فوجب الحد والولد ان يعني ولا
 اقره ثم نقاه ولا نقاه ثم اقره له اي ثبت نسبهما منه لا قراه قال المارة
 ياراني حد ورجل يارانية لا كذا في حقه الفقهاء لا نسبي بل عيني ولا
 بانك لانه في الولادة لا يبيد قاذفا ولا حد بقذف من له ولد لا اب له
 لقيام امر الزنا منها وهي لاده لا اب في فحاش العفة نظر اليها او قذف
 ثم لا عنت بولده والولد حي او قذفها بعد موت المولود لقيام امر الزنا منها
 كما تم بخلاف الملاعة بلام في الولد حيث تحت قاذفة لا نقاء الامار او بقذف

قوله لان معناه لا بلى انت زان لان القذف
 ان يكون القذف لا بلى انت زان لان القذف
 الرجل بمقذوف الزانية لا يلعن لان القذف
 صيغة التذكير في انت زان لان القذف
 المطابقة للكلام لان القذف في الكلام
 يخرج الجواب للكلام لان القذف في الكلام
 يارانية فلو قذف مثل هذه الزانية
 الحد بذلك الاحتمال اللفظي
 فانه لان احصا لا يبطل اللعان اي في
 الملاعة لا يبطل احصا لان زوجه في
 لقذفها اباه

بقذف رجل طي في غير ملكه بكل وجه او بوجه لانه مشتركة فان طوي
 في الصوتين حرام لعينه الاصل ان في طوي وطنا حراما لعينه لا يجب الحد بقذف
 او طوي في ملكه حرام ابد كانه من اخيه رضاعا او فزنت عطفا على خيل
 وطوي الى حد بقذف فزنت في كونهما تحقيق الزنا منها شرعا لان عدم الملك
 والزنا حرام في جميع الاماكن او بقذف كاتبات عرق وفاء لملك الشبهة
 في حرمة الاختلاف العينية فنه في الله تعالى عنهم وهدستهم قد في سلمنا
 اي في دار السلام لان فيه حق العبد قد التزم بقاء حقوق العباد وهد قاذف
 واطي عرسه ايضا لكون الحرة موقوفة او واطي جارية مملوكة حرمت موقوفة
 كاتبة المجوسية او مكاتبة وقاذف مجوسي كاتبة قاتل فانه في حد الجحيم
 خلافا لهما وهذا مبني على ما سبق ان تزوج المجوسي المجارم حكم الصحة فيما بينهم
 عنه خلافا لهما اذ اقر القاذف بالقذف يطلب اي القاذف بالبيته
 على كون المقذوف وزانيا فان قام اربعة على زنا او اقراره اي الزنا كما امر
 اي اربعة في اربعة فاحسن حد المقذوف ان خير القاذف غرامة البيته
 الى مال او ساجل لا احصا وهو في المصنوع الى قيام الحد على من حذر ولا
 يكفل له في طلبهم بل يجب يقال بعث اليهم من يخبرهم كذا في حقه
 الفقهاء كفي حد واحد بجنابات في جنسها بخلاف اختلاف ابيها
 وقدر تفصيله **فصل في التعزير** تاديب في الكذب في الزنا المنع ومنه التنوير
 لانه منع في معاودة القذف دون الحد اي ادنى قدر اقره في هو قد يكون بين
 او الصيغ او تعزير الاذن او الكلام العنيف نظر القاضي اليه بوجه عيس او
 الفرع اكثره تسعة وتلك سوطا واقله ثلثة لان التعزير ينبغي ان يبلغ
 حد الحد واقل الحد اربعون هذا حد العنة القذف الشرع ابو يوسف اعتر
 حد الاثر لانهم لا يصحون هو ثمانون ونقص عنها سوطا في رواية وثمانون اخرى
 وانما كاتبة ثلثة لان ما دونها لا يقع له اجر ولا يقر الفرع على الاضمار
 تحت اي في التعزير كما يقر في الحد كسبا في التعزير على اربع مرات تعزير
 اشرف لا شرف كالنقمة والعلوية وتعزير الاشرف كالدققة وكبار التجار

قوله او الصيغ بالاصالة ملكة والقاذف العبد
 المملوك ما يقال بالانفا في سبكه زان
 وانما في الكلام من وجه كذا في القذف
 وقد كذا في حد الزنا في القذف
 العلوية او في حد الزنا في القذف
 السلطان باخذ المال جانية وانه

قوله او الصيغ بالاصالة ملكة والقاذف العبد
 المملوك ما يقال بالانفا في سبكه زان
 وانما في الكلام من وجه كذا في القذف
 وقد كذا في حد الزنا في القذف
 العلوية او في حد الزنا في القذف
 السلطان باخذ المال جانية وانه

وتغير اوساط الكلى تغير الخى بسى الاول الاعلام لاغير وهو يقول القولى
 بلغنى انك تفعل كذا وكذا والثانى الاعلام الجبر الى باب القضى تغير الكلى
 وهو سوق الاعلام الجبر الى باب القضى الجبرى تغير الخى بسى الاعلام
 الجبر الى باب القضى والجبرى الضرب وقوى جبهه مع ضربه اذا خرج الى
 زياده تاثير وقوى ضرب ضرب الى لان التخفيف جوى فيه حيث العدد
 فلما تخفف من حيث الوصف كيدنا يودى الى قوت المقصود لانه يخفف من
 التقوى على الاعضاء ويصرفها عما في الزاوية احد ثم الضرب للزنا اشتد بها
 لانه ثابت بالكلية وحد الشرع ثبت باجماع الصحابة حيث قال على رضي الله
 عنه اذا شرع كذا وكذا كذا وكذا واذا اهدى افعلى على المقربين بما نزل
 حله وعلمه اجمع الصحابة فهو الله تعالى اجمعين ثم لكسبه ثم للقدف
 جنابة الشرع فطوع بها وجنابة القدف لا احتمال كون القاذف صادقا
 في قدفه وعجزه عن اقامة البينة لا يدل على كذبه لاحتمال اجنبية شهادته او اياها
 عن ادائها ولا ان شارب الخمر قد يخلو مع القاذف فيصير كل شارح معاين للشر
 والقدف فيتحقق منه جنابان ومن القاذف جنابته واحد فلهذا كان ضرب
 اخف من الشراب ان كان مضمونا عليه في الكفا في محله قال صدر
 الشريعة اولا جده القدف ثابت بالنقص هو قوله تعالى فاجله ثم ثمانية حمله
 وحده الشرع قيس على حد القدف لان حد الشرع لم يثبت القياس بل باجماع
 الصحابة نه خافية ان سئل الاجماع هو القياس وقد تفرق في الاصول ان
 الحكم الاجماع كسندة وعجز بحدف فملوك عداوة او ام ولد او كافر
 برتا لانه جنابته قدف قد امتنع وجوب الحد لفقده في الاحصاء فوجب التغير
 لانه ابلغ في التغير غايته وفي الصور الاليتى الراى الى الامم صونان افران
 يجب فيها البلوغ في التغير غايته احدها اذا اصاب في الاجنبية كل حرم
 غير الحام والنايتى اذا اخذ الى روى بعد جمع المتابع قبل الاجراء كذا في
 الكافى وعجز بحدف مسلم باقاسى الا ان يكون معلوما القدف في لا
 يجوز ذكره فبنيان قارى اوانبائه كذا في التفسير لا يجمع لانه شهادة على

قوله لا ضمان كون القاذف صادقا فلهذا كان
 جوى فيه التعليل من حيث الوصف فلهذا كان
 من هذا الحد او من مائة كذا وكذا لا يثبت على
 مقتضاها ان لا تطلق الشهادة على الايمان
 على التام اقول بطلان الشهادة على الايمان
 بالشرع فلا ينافى مع الوجه الا انه لا يثبت
 الشهاده من حيث عظمه احتمال كسبه
 شاذ في تخفيف الضرب في حيث راعى
 بالنسبة الى الحكم

الاعلام الجبرى

على الجبر والحد بخلاف اذ قال يازنى فارادنا به حيث يسمع لانه ثبت عليه
 الخى وهو حق الله تعالى فلا يكون حرجا جزا كذا في كذا الشرع اده وعز
 بيك ما فربا يثبت لزم باكل الزنا اياى الحجة في القضاوى الظاهرية الحجة الزانية
 ما خذوه القارى هو السعال وكانت الزانية في العرف اشر بها رجل كسعت
 ليقضى فيها حاجته فتمت الزانية لانه حجة وقيل من فيكون مجتبا الزنا
 وقيل من خشى الزانية لان الزانية قد تفعل شر او تالف منه والحجة من
 تجا به بالاجرة اقول ليرد على ظاهره ان مقتضى هذه المعاني ان يكون في الحجة
 معنى مع زياده لم يرفع فينبغي ان يجب فيه الحد كما وجب على ابن الزانية كما ان الام
 الا ان يقال ان الحد انما يكى اقدف بصر الزنا او بى هو فى حكمه بان يدل
 عليه اللفظ اقتضاها اذ قال لست لايك اوستاين فلان ابنة الغصب
 كما مر ولفظ الحجة لم يوضع بمعنى الزانية بل استعمال فيه بوجهه لمعنى آخر كما مر
 ولا يدل حمله اقتضاها ايضا وهو بوجهه قال الزناى لا يقال كذا لى بقوله
 لغوه لست لايك هو ليس بخرج في الزنا احتمال ان يكون في غيره لوطى شرية
 لانا نقول فيه نسبة امة الى الزنا اقتضاها والمقتضى اذا ثبت ثبت جميع لونه
 فوجب الحد اذا ثبت اقتضاها كالتايمت بالعبارة هذا غاية ما يمكن في هذا المقام
 لكنه بعد موضع تأمل بالابن الفاجرة فانها في تباشر كل معصية فلا يكون
 في معنى الزانية ولا في حكمه فلما تد به انك تولى للصوم انت ذى الزواني
 ياتى يلعب بالبسيان يرام زوده معناه المتولد في لوطى الحرام وهو اتم حرجا
 كالوطى حاله الخفى في العرف لا يراى الاول الزنا وكثيرا ما يراى اوبه الخفى
 فلا قد به انما حرج فيها لانه اذى سلمى والحق الشين به ولا مدخل للقياس
 في الحد وجوب التغير لاي يوزن بها حارجا غير باكلت ييسى باقره
 حجام ابنة اى ابن الحجام وابوه ليس كذا اما بوجر فانه يستعمل فيمن يوجر
 ابنة الزنا لكنه ليس معناه الحق المتعارف بل معنى لوجر فلا تغير فيه
 بغا فانه من شتم العوام لا يقصد به معناه معينا فاحكمه بوزن القطة
 في يضحك عليه ان كان بوزن الزانية في يضحك على النكاح يا سخرة هو ايضا

يا حبيبت يا سارة يا فاجرة يا حبيبت يا فاجرة
 يا لوطى يا زنى يا لوطى يا لوطى يا لوطى
 من اذى الحانية يا لوطى يا لوطى يا لوطى
 اهلك يا لوطى يا لوطى يا لوطى يا لوطى

ان احتمال الوطى بالشرع كما يكون في جانب
 الام ان الزنا

قوله اوبه الخفى لانه لا يراى
 كذا في التفسير لانه لا يراى
 الخفاء

كذا قبل في عرفنا بعز في يملك حمارا فخيرنا يا بقر اذ لم يشتم وبننا ذوبنا
 وقيل ان كان المسوق الاشراف كالفقهاء والعلماء بعز لان الوضوء
 تلحقهم بذلك ان كان في العامة لا بعز للتيقن بكذبه هذا حسن كذا في الكفا
 ادعى عند القاضي سرقه وخبر غائبها لا بعز ان مقتضى عدمه على تحصيل
 ما لا الشك في خلاف دعوى الزنا فانه اذا لم يثبت تحريمه وبه صرح
 العبد اى هو العبد الذي يجوز فيه الابراء والعفو واليمين والشراب
 على الشربا وشرها وورقها وامرنا بنسب خلافه الذي هو على الصواب
 تعالى حيث لم يخبره شي في ذلك بعز المؤمن عنه الرجع زوجته على تركها
 الزنية وبتركها على الجناية وعلى الخروج من المنزل وتترك الاجابة ان النكاح
 لا ياتي لا بعز الزوج زوجته على ترك الصلوة والاب بعز الابن عليه قال
 في النهاية انه انما يضر بها لمصلحة نفود اليه المنفعة نفود اليها الا يضر
 ليس ان يضرها على ترك الصلوة ولم ان يضرها على ترك الزنية وكذا في حقه
 او عز فمات بعد ذلك لانه فعل بالفعل بالشرع فيكون سبوا الى الامم
 مات متفانفة الامراء عزربا زوجها بمنزل اكرنا فماتت فان دسها
 لا يكون هذا لان ما دسها في نفسه بشرط السلامة ادعت على زوجها ضربا
 فاحسنا وبنت ذلك عليه بعز وكذا المعلم اذا ضرب الصبي ضربا فاحسنا بعز
 في جمع القضاوي راي جملنا من انه اوسع محرمها معا ومعتان قبل الرجل
 والماء جميعا كذا في المينة **كتاب النكاح** هي لغة اخذ الشيء في المحنة
 اى شئ كان وشرا اخذ مكلف اى على قل بالغ خفية قدر عشرة دراهم
 مصر وية جنية خرا خفية قدر اقل عشر بكان او حافظا فقد زيد على
 اللغوي او خسرنا منها في ال روى وهو يكون مكلفا ومنها في المسعور
 وهو كونه لا مقصودا منها في المسعور منه وهو كونه حرزا وسباني بيانها
 التدنك والمغ اللغوي مرعى فيها اما ابتداء وانتهاء كما اذا ما شر سبب الاخذ
 خفية واخذ خفية او ابتداء فقط كما اذا انقلب الى خفية واخذ الى من
 المالك مكاشرة على الجاهل انهما اما صغرى اى رقة المشهور وفيها رقة عاب

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page. The text is written on a single page and appears to be a list or a series of entries, possibly related to the 'Syllabus' mentioned in the caption. The script is dense and difficult to decipher without specialized knowledge of the language.

و من آری رجلا یسیدان نین امرأته او جارتها
 او مع حمی لم یجد و هو مکمل علی فکة قتله ان
 کان مرطا و عین قتله اذا انکر وارثه فقتله و احدا
 و الحاکم فی القتل واحد فیکون احدا فالیین علی
 احدهما ان یکون احدا و فی غیره واحد فالیین علی
 و فی بیت واحد و فی غیره واحد فالیین علی
 القاتل و قبل ان صدر القتل فالیین علی
 و کما و جاسه ثمان قبل ذلک فالیین علی
 القاتل مع یبینه
 فان قتل رجلا و اوصی الیه کان نیرا بالشر
 و کذا الی و فیما یبینه قبل یکنی فی هذا
 لان البینه تشهد علی وجوده علی غرض ذلک
 و قبل بانه باربعه لانه روی علی غرض ذلک
 فیتم ارج الداربه

عن مالك او فيقوم الكبري وحي قطع الطريق وقيها سارقة عين امام
لانه المنفعة لفظ الطريق باعوانه وشروط كون ال راف مكافا لان الجنانية لا
تتقوى دون العقل والنبوغ والقطع خراج الجنانية وشروط كون ال راف وعشره
در ايم مفروقه جديده فصاعدا او قد رافعه لان النفع الوارد في حرم السرقة
يحمل في حرم قيمته الممنوع وقد ورد الحديث في بيانها في الجملة حيث قال الله
والسلام لا يقطع ال راف الا في ثمن المحرم وقال الصابي بن الجني الذي يقطع
الكسبه على غيره النسيء السلام كان يرب في عشره در ايم رواه ابن عباس
وابن عمر رضي الله عنهما وشروط كونها وزن سبعة مثاقيل لانه المعسر في وزن
الدر ايم في غالب البلدان وكونها مفروقه لانها المتناوله عرفا لاسم الدر ايم
وهو طاهر الرواية وهو الاصح حتى لو سرق عشره ثمر الا ان في عشره مفروقه
لا يجب القطع لان شروط العقوبات تراعى في وجودها بصفة الكمال في الثمر
انقص من المفروب في قيمته ولهذا شرطوا الجوده حتى لو سرق عشره رطل ثم قطع
عنه الى حنيفه رطل وشروط كون الاخذ في حرز الاشبهه فيه لان ما يدور بها
لا يشترط في شبهته والحز قد يكون بكمال وقد يكون بالي وقفا وسببا في
بياننا اننا القدح الى يقطع ال راف الى عينة ان اقتره كماله في القضا
وحده القذف في غير ال راف يوسف عدم القطع الا باقراره مرتين او شرطه جلال
كما في سائر الحقوق نوسا لهما اي ان يدين ال لاسم كلفا في واما في حرم
من وامن اي كم من ومن سرق وبقايا كزيادة لاصحاب طاقته في الحدود
ويكفي ان يرب في الشرع للثمة ثم يحكم بالقطع وان شارك جف في
القتل واصحاب كفا قد رضاب وبشره در ايم قطعوا وان اخذ المال كله
في الحرز بعضهم لان المعاد بين السارق ان يتولى بعضهم الاخذ ويستوفون
لذفع فلو منع الخ من عتله لا يمنع القطع في اكثر السارق فتوى الى فتح باب
الفساد بقطع بالراحه خشية عدم جلبت الثمن والقضا الرخ و
الابنوس خشية جلب في الصالح شرطه الرأيه والعقد والمكسك والادمان
والورس نبات كاسم ليعين ال باليمن بشرح فنيقي عشر من سنة كذا في

منه الى محمد بن ابي القاسم

فقد - الا بالقره من غير آتانه احد من جنس
بالاخرى و هي البنية في الزنا و في
من يعلم ان متقاوته او فعله الضمير والجنود
او لا تعلم ان لا يكون لانه لا يقبل
ايضا لا يقال ان المتقاوم في ان الدعوى
لان ان لا يدعون الدعوى قطع ولا يمكن
منه بدون الدعوى منقطع ولا يمكن
للمال المحقق والتقاوم منقطع ولا يمكن

القائمون والرعوفان الغنيرون الفصون الخضر كاترها الزموا وانما قوت الزم
والكولود اللعل والقيرنج وبالجمله كل ما هو من اموال النفس ولا يجوز
في دار الامم مباحه الاصل غير مغرب فيها وانما ويا من غيب فان
الصنعة فيها غلبت على الاصل في التحفظ بالاموال النقية انما يقطع في
الكل اذا كان محررا في موصوع الجار ليست كان فصيحا لا ينقل على
الوجه حمله لا اي لا يقطع بتا في اي حقير يوجد مباحا في دار حشيش
وحشيش فصب حشيش وحيد وزيج ومقود وبن الطين الحمر ونوره
ولا يما في سرقا كلين وحم وفاكهة رطبة وشم على شجر لعدم الاضرار بقطع
وزرع لم يحدد نوعه فيها ايضا ولا في شجرة مطرية والآلات التي تملك
في ذلك فضة وشرط في نوره لان في اخذ ما يتول الكسب خلاف ما عليه
التفصيل لانها ما احدثت للعبادة بل للمول فلا يثبت فيها ما يملك الكسوة
باسم عدم الاضرار ويصحف لانه ليس بجزء للمول واخذ منها في القوه
فيه وتبني حر لان الحر ليس له ولو كان المصحف الصبي لم يكن له
فيها تابع لهما فلا يعتبر وعبد كبر لان اخذ غصب خذاع لاسرقة ودفع
في الحيا لان المقصود فيها وهو ليس لخال وانها ان كانت شرعية لم تكن
النفس من حيث والفقير في كالمصحف ان كانت شيئا مكرهه في كالمطبو
واما دفاتر الخ في كالمصحف ان كانت شيئا مكرهه في كالمطبو
لا يقصد الاخذ في المقصود الكو في قطع ان بلغت نصيبا في كالمطبو
دفاتر حشيش او سكرها في كالمصحف ان كانت شيئا مكرهه في كالمطبو
وهو نظير خرقة صكر ان ضمن قيمة الصكر مكتوبا على قول الكسوة
ولا ينظر الى المال وكتب في هذا لانها يوجد مباح الاصل وحياته ك
بحون الكو في يد من الشئ المائون وحشيش هو ان يافذ في اليد بعة
جبر او نهب هو ان يافذ على وجه العلانية في كالمطبو او حرته كذا في
المبني صفي وتبين لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقطع على المحتج وهو
الشبان بلغة اهل المدينة كمال بيت المال واما في سكرته

قوله في دار الامم مباحه الاصل غير مغرب فيها وانما ويا من غيب فان الصنعة فيها غلبت على الاصل في التحفظ بالاموال النقية انما يقطع في الكل اذا كان محررا في موصوع الجار ليست كان فصيحا لا ينقل على الوجه حمله لا اي لا يقطع بتا في اي حقير يوجد مباحا في دار حشيش وحشيش فصب حشيش وحيد وزيج ومقود وبن الطين الحمر ونوره ولا يما في سرقا كلين وحم وفاكهة رطبة وشم على شجر لعدم الاضرار بقطع وزرع لم يحدد نوعه فيها ايضا ولا في شجرة مطرية والآلات التي تملك في ذلك فضة وشرط في نوره لان في اخذ ما يتول الكسب خلاف ما عليه التفصيل لانها ما احدثت للعبادة بل للمول فلا يثبت فيها ما يملك الكسوة باسم عدم الاضرار ويصحف لانه ليس بجزء للمول واخذ منها في القوه فيه وتبني حر لان الحر ليس له ولو كان المصحف الصبي لم يكن له فيها تابع لهما فلا يعتبر وعبد كبر لان اخذ غصب خذاع لاسرقة ودفع في الحيا لان المقصود فيها وهو ليس لخال وانها ان كانت شرعية لم تكن النفس من حيث والفقير في كالمصحف ان كانت شيئا مكرهه في كالمطبو واما دفاتر الخ في كالمصحف ان كانت شيئا مكرهه في كالمطبو لا يقصد الاخذ في المقصود الكو في قطع ان بلغت نصيبا في كالمطبو دفاتر حشيش او سكرها في كالمصحف ان كانت شيئا مكرهه في كالمطبو وهو نظير خرقة صكر ان ضمن قيمة الصكر مكتوبا على قول الكسوة ولا ينظر الى المال وكتب في هذا لانها يوجد مباح الاصل وحياته كبحون الكو في يد من الشئ المائون وحشيش هو ان يافذ في اليد بعة جبر او نهب هو ان يافذ على وجه العلانية في كالمطبو او حرته كذا في المبني صفي وتبين لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقطع على المحتج وهو الشبان بلغة اهل المدينة كمال بيت المال واما في سكرته

قوله في دار الامم مباحه الاصل غير مغرب فيها وانما ويا من غيب فان الصنعة فيها غلبت على الاصل في التحفظ بالاموال النقية انما يقطع في الكل اذا كان محررا في موصوع الجار ليست كان فصيحا لا ينقل على الوجه حمله لا اي لا يقطع بتا في اي حقير يوجد مباحا في دار حشيش وحشيش فصب حشيش وحيد وزيج ومقود وبن الطين الحمر ونوره ولا يما في سرقا كلين وحم وفاكهة رطبة وشم على شجر لعدم الاضرار بقطع وزرع لم يحدد نوعه فيها ايضا ولا في شجرة مطرية والآلات التي تملك في ذلك فضة وشرط في نوره لان في اخذ ما يتول الكسب خلاف ما عليه التفصيل لانها ما احدثت للعبادة بل للمول فلا يثبت فيها ما يملك الكسوة باسم عدم الاضرار ويصحف لانه ليس بجزء للمول واخذ منها في القوه فيه وتبني حر لان الحر ليس له ولو كان المصحف الصبي لم يكن له فيها تابع لهما فلا يعتبر وعبد كبر لان اخذ غصب خذاع لاسرقة ودفع في الحيا لان المقصود فيها وهو ليس لخال وانها ان كانت شرعية لم تكن النفس من حيث والفقير في كالمصحف ان كانت شيئا مكرهه في كالمطبو واما دفاتر الخ في كالمصحف ان كانت شيئا مكرهه في كالمطبو لا يقصد الاخذ في المقصود الكو في قطع ان بلغت نصيبا في كالمطبو دفاتر حشيش او سكرها في كالمصحف ان كانت شيئا مكرهه في كالمطبو وهو نظير خرقة صكر ان ضمن قيمة الصكر مكتوبا على قول الكسوة ولا ينظر الى المال وكتب في هذا لانها يوجد مباح الاصل وحياته كبحون الكو في يد من الشئ المائون وحشيش هو ان يافذ في اليد بعة جبر او نهب هو ان يافذ على وجه العلانية في كالمطبو او حرته كذا في المبني صفي وتبين لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقطع على المحتج وهو الشبان بلغة اهل المدينة كمال بيت المال واما في سكرته

ومثل هذه حاله او توجبها ان كان له على خود اربهم حاله او توجبها فسر
منه منكرها لم يقطع لانه استيفاء لحقه وانما الموكل فيه سواء لان الموكل
ان في المطالبة ولو اخذ منه في حقه لانه بمقدار حقه يكون سرقا فيه هو
شايع وان سرق منه عروضا يقطع وليس لانه الاستيفاء منه الا بيقين
بالسرق او قطع فيه لم يتغير يعني في سرق عروضا يقطع في سرق عروضا
وهي كمالها لم يقطع ما ياتي في حق اذا تغير في قطع ما ياتي في قطع فيه
فسرق ولا يقطع بسرقه في حق لو كان الموصي مال غيره يعني ان
الشرقة في حق الموصي سواء كان الموصي مال في الموصي او مال غيره لا يقطع
للمشبه في الحرز بخلافه ان في الحرز او سرق في بيت غير حشيش يقطع
لتحقق الحرز وبخلاف مال موصوفة مطلقا اي سواء سرق في بيتها او
بيت غير موصوفة يقطع لتحقيق الحرز ولا يقطع في روج وخرس ولو كان سرقه
الموصي في حرز من له اي الموصي فان بسوطه اليد لكل منها في مال الموصي
ما في قطع ولا يقطع عند سكرته وعرضه اي عرس سكرته او روج سكرته
لوجود الاذن بالقبول عادة في هذه الصور ولا يقطع الموصي في مكانه
له في كس حشا ولا يقطع الضيف في مضيفه لان البيت لم يبق حرزا فيه
لكونه دون في دخوله ولا يقطع في معتم لان فيه نصيبا وحمام وبيت
او في دخوله نهرا لوجود الاذن عادة في الاول وحقيقه في الثاني فمثل
الحرز كذا احوال في الحيات لا اذا سرق منها ليللا لانها ليست حرزا
الاموال والاذن فخص بالبراء او سرق شيئا ولم يجزه في الدار لا يقطع
فيه ايضا لان الدار كلها حرز واحد فلا بد في الاجزاء منها او دخل شيئا و
ناول في هو خارج حيث لا قطع عليها لان الاول لم يخرج لاحتمال في غيره
على المال قبل حروجه الثاني لم يملك الحرز فلم يتم السرقة في كل واحد او
تقيب شيئا فادخل به واخذ نصيبا حيث لا يقطع لما روي عن علي رضي الله عنه
اللفظ اذا كان طريقا لا يقطع فسر به انه او طرقت في خارجة في كس غيره
قال في النهاية العصر وعاء الدارهم والماد بها منها نفس الكرم وانما كان الحكم

قوله في دار الامم مباحه الاصل غير مغرب فيها وانما ويا من غيب فان الصنعة فيها غلبت على الاصل في التحفظ بالاموال النقية انما يقطع في الكل اذا كان محررا في موصوع الجار ليست كان فصيحا لا ينقل على الوجه حمله لا اي لا يقطع بتا في اي حقير يوجد مباحا في دار حشيش وحشيش فصب حشيش وحيد وزيج ومقود وبن الطين الحمر ونوره ولا يما في سرقا كلين وحم وفاكهة رطبة وشم على شجر لعدم الاضرار بقطع وزرع لم يحدد نوعه فيها ايضا ولا في شجرة مطرية والآلات التي تملك في ذلك فضة وشرط في نوره لان في اخذ ما يتول الكسب خلاف ما عليه التفصيل لانها ما احدثت للعبادة بل للمول فلا يثبت فيها ما يملك الكسوة باسم عدم الاضرار ويصحف لانه ليس بجزء للمول واخذ منها في القوه فيه وتبني حر لان الحر ليس له ولو كان المصحف الصبي لم يكن له فيها تابع لهما فلا يعتبر وعبد كبر لان اخذ غصب خذاع لاسرقة ودفع في الحيا لان المقصود فيها وهو ليس لخال وانها ان كانت شرعية لم تكن النفس من حيث والفقير في كالمصحف ان كانت شيئا مكرهه في كالمطبو واما دفاتر الخ في كالمصحف ان كانت شيئا مكرهه في كالمطبو لا يقصد الاخذ في المقصود الكو في قطع ان بلغت نصيبا في كالمطبو دفاتر حشيش او سكرها في كالمصحف ان كانت شيئا مكرهه في كالمطبو وهو نظير خرقة صكر ان ضمن قيمة الصكر مكتوبا على قول الكسوة ولا ينظر الى المال وكتب في هذا لانها يوجد مباح الاصل وحياته كبحون الكو في يد من الشئ المائون وحشيش هو ان يافذ في اليد بعة جبر او نهب هو ان يافذ على وجه العلانية في كالمطبو او حرته كذا في المبني صفي وتبين لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقطع على المحتج وهو الشبان بلغة اهل المدينة كمال بيت المال واما في سكرته

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged paper.

فقد اوشق الجبل واخذ منه شئاً كثيراً
اذا شق قطعاً منه شئاً فاقطع الجبل
فقط على ما في صورة الحكم في
فقط القطع على ما في صورة الحكم في
القطوع ان كانت عند صاحبها يكون
بها لا يملك الا في الاصل او في
ان لم يكن صاحباً عند مالكه
فقط يكون حراً اعلى ان يكون
محملاً يكون حراً بعد ان يكون
لا يقدح في ان يكون الحرة كالقاييد
مقصوده حتى يكون انفاً
والا يبق على ما في انفاً
والا وحده على ما في انفاً
فقط لا يملك على ما في انفاً
لانه لو خرج بغيره لا يملك
في انفاً في انفاً في انفاً
بكونه القطع لان في انفاً
في انفاً في انفاً في انفاً

الحق في الله على ما هو عليه
على ما هو عليه على ما هو عليه
على ما هو عليه على ما هو عليه
على ما هو عليه على ما هو عليه

[illegible][illegible]

بما لا يخفى من ان هذا هو الحق في كل وقت

ومن سائر مفسدات وقا على سقم الشرع من ان يستفهم وحفظه المالك
ايضا في سرق من مفسدات المفسدات في جاذبة فكلان الرقة مفسدات
في نفسه وقد ظهرت عند الفقيه في شرعية بناء على مقتضى مقتضى
ولهم به حجة وهي مقتضى كالمالك فاذا ازيلت كالمالك ان يضمنوا فيفسد
لاستردادها اصله لانيته لانه ان كان امينا لا يمكن من اداء الامانة الا به
وان كان ضامنا لا يمكن من اسقاط الضمان عن نفسه الا به بان يقول سرق
منى فاذا كان اصيلا في المقتضى وحل استيفاء عنه الثوب بلا حذر في المالك
لان القطع هو اللدني بخلاف انفسه في المقتضى المالك في سرق من
فكلان له حقيقة المالك في قولي في اليد في فظة فاذا حازت بالنيته فكلان
يجوز بالاولى الاولى لا يقطع في سرق من سارق قطع يعني اذا سرق
رجل شيئا فقطع وبقي المرق في يده وسرقه من اس في اخر لا يقطع الثاني لان
السرقه اى توجب القطع اذا كانت في يد المالك او الامين او الصديق في المقتضى
ولم يورث شيئا منها اذ ان في الاول ليس كذلك ولا امين ولا صديق حتى
لو تلف لا يضمن كسائر بخلاف اذا سرق قبل القطع حيث يكون له رتبة
المال القطع لانه في معنى الغاصب قطع عند سرقه لان اقراره صحيح في
حيث انه ادعى لان الجواز اى يجب عليه بسبب الجنابة والجنابة اى يجب بوجوب
التكليف التكليف اى يجب في حيث انه ادعى في حيث انه مال ثم يتعدى
الى المالكه فيصير في حيث انه مال ولا تامة فيه الا يري ان قوله مقبول في المالك
رمضا لودعه وما قطع به مطلقا اى سواء كان المقطوع حرا او عبدا
ان يري رد الى صاحبه لانه على ملكه والا لا يضمن وان تلف لقوله
لا غرم على اس في يده فظعت بمينة قوله ان تلف اشارته الى اى روى في سرق
ابن حنيفة ان الضمان كالمالك لا يقطع في سرق محط على غيره فيضمن وجاز
للفصل من ان يقطع ولو كان القطع ببعضه اى بعض السرق في شيئا
مفعول لا يضمن منها اى في تلك السرق يعني ان في سرق سرقات تخص
واحد في رايها وادعى حقه فثبت وقطع فيها فهو مجعدها ولا يضمن شيئا

فقد لا يخفى ان مال سارق لا يقطع
فان اقر العبد او اقر على العبد الا ان كان
ينبغي القطع فيه فثبت ان مقتضى
الدين ان اقره فثبت ان مقتضى
مقتضى لا تامة فيه فثبت ان مقتضى
في حيث انه مال فيقتضيه المولى ان يقطع
بما لا يخفى

شيئا عنه اى حنيفه ان خروا جميعا فقطعت به خصوصهم لا يضمن شيئا بالودي
ولا اى يضمن ايضا فاطلع ب ر ر الم قطع بمينة بسرقه لانه لم يقطع اخلف
في حيث هو خير منه فان قيل المقتضى لم يحصل بقطع اليك بل كانت حاصله قبل
قلنا المقتضى كانت تحت الاثاف فيقطع اليك سلك فصار كالمالك في مسئلة له
قال انما سارق في هذا الثوب الاضافة قطع لكونه اقرا بالرقبة ولو قال انما سارق
في هذا الثوب بدونها اى في الاضافة بل يتعين سارق لا اى لا يقطع لكونه
سارقا لا اقرا به وقطع في سرق في اليد فخرجه هو بعد ثوب في العشرة
اى عشرة دراهم مفرقة قيد يقيد بان يكون الثوب في اليد ان يري في سرق
عشرة دراهم بعد الثوب في اليد لانه اذا خروا غير شقوي وهو وب وعشرة
دراهم ثم شقة انتقص قيمة بالثوب في العشرة فانه يقطع قولوا واحد اذا
شوق في اليد انتقص قيمة ثم اخرجه بقطع لان الرقة تمت على النصاب المالك
في الاول لا الثاني فظهر ان القيد الثاني لانه منه ولم يدر في اليد انه واحد
وغيره وقد ترك في الوقاية والكثرة لا اى يقطع في سرق شاة قد خرج في
الحزب في اخرجه لان الرقة تمت على المقتضى وقد سعى ان سرقه لانه وجب القطع
بوجع جعل سرق في الفضة والذهب النصاب دراهم وثمانية قطع المسارق
وروت الدراهم الدنانير الى المقتضى فانه عند ابن حنيفة وقالا لا يري بناء على
انهما صنعة متقنة عندهما خلافا له وان حرمه اى الثوب في سرقه فقطع
فلا رد ولا ضمان عندهما وقال يمينه يورثه منه الثوب يعطى ما زاد الصنيع
فيه لان عينه مال قائم في كل وجه وهو اصل الصنيع تبع فكان اعتبار العمل
اولي ولها ان الصنيع قائم صور وعلى صور صاحب الثوب قائم صور ثانيا
لزال النجوم بقطع كما مر فكان صور ال في احواله جرحه وان سرق
ال في الثوب رد على المقتضى منه عند ابن حنيفة لان السارق انتقص فلا
يوطئ قطع من المالك سرق في ولاية سلطان ليس لسلطان اخذ وقطع
اذا لا ولاية على من ليس تحت يده **باب قطع الثوب** في سرقه غير بيان
الرقة الصغرى سرق في يدا الرقة الكبرى فقال في مقتضى في قطع الطريق

سواء كان جماعة مستغنين عن طاعة الامام فقتله او واحد يقدر على الامتناع
فقتله وهو مبتدئ فبشره قوله لا ابي حبس معصوا الى ان يكون له فائدة معصوم
بان كان مسلما او ذميا فانه ان كان مستغنيا في اقامته الحجة عليه خلاف على
معصوم متعلق بالظلمة البارز في قصته اي قصته القطع على علم او ذم حتى لو
قطعه على مستغني لا يجزئ عليه الحجة فاخذ اي سكن قبل اخذ شئ من المالك
وقبل قتل لواحد منهم او اكثر حبس بعد التغير لمباشرة منكر اجتناب
يتوب لا يخرج القول بل بان يظهر فيه سيما الصلحاء وان اخذ اي الفاسد
ما لا يوجب كل منه نصيب قطع به ورجله بخلاف ان كان صحيح الاطراف
كذا في تحفة الفقهاء وان قتل بما اخذ قتل حدة الا فسادا فلا يوجب
الاجزاء تفرع على كونه حدة او لو كان فسادا لعفا وتي القصص واذا قتل
اخذ قطع ثم قتل او صلب عطف على قتل او قتل عطف على قطع اي قتل
ابتداء بلا قطع ثم قتل او صلب او صلب حيا وتبرع اي شئ بطنه برحمة
حتى يموت والاصل فيه قوله تعالى انما جزاء الذين يجربون الله رسوله
الا انه اي يجربون اوليا الله على حدة المضاف لان اخذ الا حيا لا الله
تعالى ولان المرفوع في الرأى والغنى في في كان الله تعالى حفظه فالتعويض
له كانه كارت الله تعالى والمادة المتوزع على الاحوال كانه قال ان يقتلوا
ان قتلوا اه لا يخرج كما قال ما لكن متشبها بغيره او ثبت ذلك بقوله
فما اخذ المال قطع وفر قتل قتل وما اخذ المال وقيل صلب قد روي ان صلب
نزل به التفسير في الصحاح بوجه غير متين معصوما ثلثة ايام للغيره غيره
لا اكثر منه لانه يتغير بوجه فقتل اي التماس به وما اخذ صلب او علف لا يجزئ
يعني اذا قتل الفاسد فلا ضمة عليه مال اخذه اعتبارا بالافقة الصبر وقد مر
ويقتل احد بهم حدها لانه جزاء الحية وهي تحق بان يكون البعض رذء
لبعض حتى اذا زال قد اسلمهم بخاروا اليهم والشبهة هو القتل في واحد منهم
وقد جرد وجرد عصا لهم كالسيف لان قطع الطريق يحصل بالقتل اي
التي كانت بل غير واخذ المال او الاخافه وان جرح واخذ المال قطع اي

[illegible]

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ

الى قطع يده ورجليه بخلاف قهده حرقه لان الحرق لا يوجب قطع اليد سقت منه
 النفس فحقا للعبد كما يسقط عصمة المال لان القطع مع العتق لا يجمع وتكون حرقه
 فقط ان لم يقتل ولم يافقه بالاجاب هذا الشك قوله لاني ففلاحة او قتل عمدا
 بجديده واخذ المال فمات قبل ان تسكن او كان منهم غير مكلف اي صبي
 او جنون او ذورحم ثم في المارة او قطع بعض المال على البعض او قطع
 الطريق ليلدا او نهرا بمصر او غير من متقاربين ففلاحة اما سقوط الذم
 فقط فلان هذه الجناية ليس فيها قتل فلما سقط حق العبد اسقطت من جن
 استيفاء الحق ولم يوجد فيبقى حقه فلكل من القصص ان كانتا حرقه فمات
 القصصين او الارش ان كانتا فمات الارش في الاولى في الصورة المذكورة
 وهي اذا حرق فقط او اما سقوطه اذا اخذ بعد ما مات قد قتل عمدا واخذ المال
 فلقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان يتخذوا عليهم حذا اسقط ظن برعي
 العبد فيه ويكفونه اي للولي القود اي قتل القاطع او العتق في غير ما بين
 الصور المذكورة واما اذا كان منهم غير مكلف او ذورحم فماتت جنايته واحدة
 قامت باكملها اذا لم يقع فعل بعضهم موجبا كان فعل الباقيين بعقوبة العلة
 وبما ثبت الحكم واذا سقط الحق صار القتل الى الاولياء ان شاؤوا وقتلوا
 وان شاؤوا عتقوا واما اذا قطع بعض المارة على البعض فلان الحز وادى قصار
 القافلة كذا اذا واحد واما اذا قطع ليلدا او نهرا بمصر او بين متقاربين
 فلان الظاهر خروج العتق الا انهم يوجدون به والمال ايضا لا المال الى
 المستحق يؤدون ويحبسون لارتكابهم الجناية ولو قتلوا فالامر الى الاولياء
 وبما يشيرونهم لو كانوا في الممر ليلدا او في بينهم وبين الممر اقل في سيرة سفر
 بحري عليهم احكام قطع الطريق قال في الاختيار عليه الفتوى مصلح ان
 وهي نوع شرع عليه الملقصة وفي الحق بمكس النون بمصدر فتيق يعني اذا
 خضع صلاتي فله فدية ودية وسناني ودية الجنائيا ان شاء الله تعالى وفيه
 اعتماد في القتل قبل به لانه صار ساعيا في الارض بالفاد فيه فمع شره
 بالقتل فع القطاع امره في قتلته واخذت المال دون الرجال ثم تقتل

أوتقن على كبره أفاضوا في قوله
تمهيد النظر إلى القول في القول على كبره
كأن قولهم في هذا القيد كبره
عدم الاحتياج إلى هذا القيد كبره
السلبية والوقاية وغيرهما

فقد أبدت ما ذكرنا من أن الولا يتخفف من
صوره الجرح وأن لفظ الولا ليس بمتحول
على المعنى الأعم

حرام الاجماع لكن الطريق المكفية اليه قد يكون ايضا حراما كما في الارواح بقية وقوله
 مباحا كما في الاربعه الملاحقه وسكر المضطر اذا شرب الخمر والكر الى صلي في الارواح
 والاخره المتخذة في غير العتق فان قيل الحل في هذه من ضيق الافعال للاختيارية
 حتى ان حرام يكون اجبا لترك والكر على ذكره في بعض الافعال فمضطر يكون اختياريا
 قلنا معنى كونه حراما حرمة المباشرة لا تحصيله الكسب استباحة يتركها في الواقع
 بيان وجوب الامتنان حرمة الكفر فانها في الكف من النفسانية دون الافعال
 الاختيارية فتدبر وفعل الخير يعطف على المثلث اي حل فلا يترك في فعل الذي
 يتحول الخمر اليه ولو كان تحولا بعلاج كالحق المله او غيره مثلا اليها ولا يكون
 تحليها وقال ان في كونه لايحل الخمر الى صلي به اذ كان بالقاء في فيه
 قولا واحدا وان كان بدونه فله في الحل قولان والانتفاء في حل اي التنبه
 في الداء وهو الوقوع والختم وهو بركة الحضرة والوقت وهو ظرف لمطابقة
 والنقير وهو ظرف يكون في الخشنة في هذه الظروف كانت خفية بالشر
 فاذا حرمت حرم النبي عليه السلام استعمال هذه الظروف اما لان فيه تشبها بشارب
 الخمر واما لان فيها انحرافا فلما مضت مدة اباح النبي عليه السلام استعمالها
 وايضا يبالغ في ابتداء حريم شئ وبشدة دليته كمن سقى مرة فاذا شربه استقر
 لامر ببول التشبه بركه شرب دروي الخمر والامتنان طه اراد بالكرامة
 لان فيه اجراء الخمر وجبه به لعمد الفاطم فيه كما في اول كتاب كرامته والاحتياط
 والاحتياط به بكونه لان وجوب الخمر في قليل الخمر لكونه داعيا الى الكثرة
 الدردي ليس كذلك فاعنه حقيقة كرامته **كتاب سب النسا** كذا في
 وجه مناسبه هذا الكتاب لكتاب الحدود والاشربة الجناية اسم لفعل حرم شرعا
 سواء تعلق بمال او نفس في اصطلاح الفقهاء خضعت بما تعلق بالنفس
 والاطراف خضعت النفس السرة بما تعلق بالاموال القتل هو فعل مؤثر
 في ازالة الروح وهو على ما ذكر في البسط ثلثة عمد او خطأ وشبه عمد وكان يكون
 الرأى يقول هو شبه عمد عمد شبه عمد خطأ وجارح في الخطاء وقتل
 بالسبب اختاره المتأخرون المراد به من انواع قتل يتعلق به الاحكام الالهية والادبية

فان قيل انما في السبب في الداء فمضطر
 والموتة التي يقال له بالقتل
 والاعمال

من انما تقتل من غير
 القتل صلي في الارواح
 القتل صلي في الارواح
 القتل صلي في الارواح

والا فالقتل انواع كثيرة كالجرم والقصاص من قبل جرحي القتل صلي في الارواح
 الطبرج بين الاول بقوله اما عمد هو قتل ومن قصده احتسره به في الخطاء
 لا يخفى في قول القاتل في شبهة قصده في السبب في سبب سبب سبب سبب
 في قول الاجراء فان القصد فعل القلب بوقف عليه قيم استيصال لآلة القاتل
 غايتها مقامه بسببه كما اقيم في مقام الشقة كلبية ونار زجاج وحيد
 حشيت في حشيت فان لآلة القاتلة غالبها من الحديد لانها من الحديد للقتل
 حتى لو ضربه بحجر كبير وحشيت كبير او بطنية حديدية كان لا يجب القصاص عند
 حشيتة وسبب في شبهة في الحاشية ان الجرح لا يشترط في الحديد ولا غيره
 كالسكين غيره في ظاهر الرواية وشروطه اي شرط قتل العمي يكون القاتل مكلفا
 اي فلا يباح له في اول الجرح وان غير المكلف ليس له القصاص وقال في الحل
 للبصير في الجرح عمد هو خطأ منها وكون مقتول معصوم الدم فان كان
 سلمي او ذميا باءد احضره المستامن في عصمة منه وقت الى وجوبه بالنظر
 الى القاتل احضره زعم اذا قتل زيد بكونه اعدا وحشيتة القصاص ثم قتل
 شريفا فان زيد لم يكن معصوم الدم بالنظر الى اوليا بكونه كونه معصوم
 الدم بالنظر الى شريفة او لا وحشيتة القصاص ان كان قتله ببدء والدته
 ان كان خطأ كما سبب وان لا يكون بينهما اي بين القاتل والمقتول شبهة
 ولاد وشبهة فذلك سبب ان القتل لا يكون عمدا لانه عمدا القصاص
 وحكمه الاثم لقوله تعالى في يقتل مؤمنا متحدا فخر اؤه جهنم خالدين فيها ابد
 وقد روي في احاديث كثيرة وان فقد عليه الاجماع والقود عينا وقال النفي
 هو غير متعين بل الولي في شبهة اخذ الدية وتنا قوله تعالى كتب عليكم القصاص
 القتل المرد العمد لانه اوجب في الخطا الدية لقوله تعالى في يقتل مؤمنا خطأ
 الآلة ولانه قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم العمي قوداي موجد القود فان نفس
 العمي لا يكون قودا **كتاب سب النسا** كذا في كل من الدليلين اشكال في الاول فهو ان في القواعد
 المقررة في اصول النسخة في كرايد على الخمر في خطا بالكر لا يد على
 قصص الدية على الخطا بل يجوز ان يكون الدية مشتركة بين العمد الخطا كما ذهب

كلية القسبة في سبب
 القتل صلي في الارواح
 القتل صلي في الارواح

انما انما في
 القتل صلي في الارواح
 القتل صلي في الارواح

انما انما في
 القتل صلي في الارواح
 القتل صلي في الارواح

انما انما في
 القتل صلي في الارواح
 القتل صلي في الارواح

في الجواب على ما هو عليه من ان قتل المؤمن
 اثم عظيم في كل وقت وفي كل حال وعلى
 ارضي فخصا فخصا في كل وقت وفي كل حال وعلى
 ارضي فخصا فخصا في كل وقت وفي كل حال وعلى
 ارضي فخصا فخصا في كل وقت وفي كل حال وعلى

اليه اني اني في هذه الاصول ايضا في كل وقت
 نسخ في كل وقت وفي كل حال وعلى
 البيان وان خصص علم الكتاب في كل وقت وفي كل حال وعلى
 لا يجوز لفظ القتل في الآية اما مطلق او عام على التقديرين لا يجوز العمل بغير
 الواحد بل الوجه ان يقال ان الآيات لم يخصصها بغيرها فقتل المؤمن في كل وقت وفي كل حال وعلى
 القصاص من جنس ما يقتل على ان يوجب القصاص في كل وقت وفي كل حال وعلى
 ما ذكر في التفاسير وكما يقال ان القاتل اذا احاطت ان يقتل قتل اثم عظيم
 بالضرورة في القتل فاذا لم يقتل لم يقتل فيقتل على الجوارح وظاهره ان مقتضى
 فان القاتل في الخط لا يقتل بل يخلص بالدية وبه يظهر الرد على ان مقتضى
 فيما ذم القاتل فانه مما تفرقت به الجوارح فقتلهم الصواب واليه المرجع
 والمآب الا ان يقولوا بغيره بغيره او يخصصه بغيره لان الحق له وحكمة
 ايضا جاز ان لا يثبت قوله صلى الله عليه وسلم لا يثبت لقاتل ولا كفارة
 فيه اي في العمد ما هو كان عمدا في القصاص او لا كما لا يثبت اثم
 عمدا او جمل قتل في كل وقت وفي كل حال وعلى
 يجب الكفارة لانها شرعت كاستمها حية للامم والامم في العمد كمن كان ادعى
 الى اثم الكفارة ولما ان الكفارة دائمة بين العباد والعقوبة ما تم في
 الايمان القوي فلا يجب الا بيمين بين الخط والاباحة كالخطا فانه بالنظر
 الى اصل الفعل مباح والنظر الى المحل الذي احاط به حرام بسبب كالتبني
 وذكر الثاني بقوله واما شبه العمد وهو قتل قصدا بغير ذكر في العمد كالعصاة
 السوط والجر الصغير اما الفرق بينه وبين العمد الكبير فيمن شبه العمد ايضا عند
 خلافا لغيره في ان في هذا الفعل معنى العمدية باعتبار قصد القاتل الى القرب
 ومعنى الخطا باعتبار عدم قصد القاتل لان الآلة التي استعملها ليست
 باله القتل والعاقلة انما يقصد الكل فعله باله فيستعمله لغيره القتل
 على عدم قصد اليه فكان خطأ شبه العمد وحكمة الامم لقصد هو حرم شرعا
 الكفارة لانه خطأ نظر الى الآلة فدخل تحت قوله تعالى ومن قتل مؤمنا

فانما هو الوجه ان يقال ان الآيات في كل وقت وفي كل حال وعلى
 فانه انما يثبت في كل وقت وفي كل حال وعلى
 والدية في جانب القاتل وليست في جانب المقتول
 التخصيص في الآيات في كل وقت وفي كل حال وعلى
 لا يثبت في كل وقت وفي كل حال وعلى
 او احتمال الصلح بالمال فتنبيه

في سبب التثبت
 التثبت في كل وقت وفي كل حال وعلى

مؤمن خطأ كآية بين الكفار بقوله تجري فيه مؤمنة ان قدر عليه الا
 اي وان لم يقتل قصدا من شر من متابعين لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا
 خطأ فحريته مؤمنة الآية والاطعام غير مشروع فيه لانه غير منصوص عليه
 اثبات الآية انما هو في الجوارح بغيره بغيره لانه لم يخصصه بغيره الا بيمين
 دين والسلامة في طرفة ثابته ظاهرة او غائبة ولا يثبت في البطن لانه عضو
 وجه فلم يدخل تحت اسم الرقبة ووجهه مغلطة على العاقلة من سببها ان الله
 بذا قوله اي ليس هو في طرفة ثابته بغيره بغيره وهو اي شبه العمد فيما دون
 النفس في الاطراف عمد يعني اذا جرح عضو باله جرحه وجهه القصاص
 ان كان مما يجرى فيه الحماكة كالمسبوق فليس في اي فيما دون النفس شبه
 اي شبه العمد كما كان في النفس انما في النفس بغيره بغيره الآلة وما دون
 كمن يثبت في كل وقت وفي كل حال وعلى
 بظنه صيد او حريم فانه لم يخط في الفعل حيث احاط قصدا في الخطا في
 القصاص في الظن حيث ظن الاثر صيد والمسلم حريما وانما قال ولو عدا
 توهم ان العمد لا ضمان لاملول لا يكون على العاقلة فان المعتمد مستلزم
 او خطأ في الفعل كرمية عرضا فاحاط بها فانه خطأ في الفعل لا القصد
 معذور الاختلاف المحل بخلاف اوقات الضرر موضع جرحه فاحاط موضعها
 اخر منه فاحاط حيث يجب القصاص او جميع المحل واحد فيما يرجع الى قصده
 فلا يعذر انما صار الخطا نوعين لان الانسان يتم في فعل القتل المحرم
 فيجوز كل منهما الخطا على الاثر او كما ذكره الاجتماع بان يرمي امسا بظنه
 صيد فاحاط بغيره في كل وقت وفي كل حال وعلى
 انقل على كل او سقط في السطح على قتله فاق هذا البسطة حقيقة
 لعدم قصد التمام الى الشيء حتى يكون مخطئا لقصد كمن لم يجره حقيقة
 عليه ضمان اثمه كفعل الطفل فجعل كخطا لانه معذور وكخطا في حكمها
 اي حكم الخطا والجاري جرح الآثم دون اثم القتل اما الآثم فليس كذلك فاق
 الافعال الحماكة لا يجوز ما شرعها الا بشرط ان لا يؤذي احد فاقا اذ في قوله

فانما هو الوجه ان يقال ان الآيات في كل وقت وفي كل حال وعلى
 فانه انما يثبت في كل وقت وفي كل حال وعلى
 الاعضاء مع ان الآيات في كل وقت وفي كل حال وعلى
 الا ان الخطا في كل وقت وفي كل حال وعلى

يجب قتله في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم قاتل دون مالك اذا اتى القتل
 فخلاص ماله واذا لم يتبين لم يجز وكذا اذا قتل قبل الاخذ اذا قصد الاخذ ولا
 يتمكن من دفعه الا بالقتل وكذا اذا دخل رجل بالسلاح فغلب على ظن صاحب
 الدار انه قاصد لقتله قتلته مشرعا بها رافى بغير قتل فقتله عند اذنه
 ليس بالسلاح والظاهر كقول القوت بها رافى لغيره لا يفتى في القتل مشرعا
 فقتل فقتل فقتله المذنب والقاتل لانه اذا افرق عاصمته الزائلة
 بالفرق واقتله افرقت موصوفا فعليه القود وضمن قاتل جرحه حتى يهرق
 السلاح ولو كان قتلها مع الدية بمقتول ضمن في ماله تمامه ان العوقل
 لا ضمن العمد وضمن قاتل جرحه سال عليه القيمة وذلك لان فعل الجرح والعصية
 والدية غير مستصفا بل هو فاعلم بغيره فلا يسقط العصية وقتل النفس
 المعصومة في الادنى وجوب القصاص لكنه امتنع لوجوب الجرح هو دفع الشرع
 فله القيمة في الدية يقتض جرحه جرحا او شرا او جعله جرحا و
 اذا اثنى حتى مات يعني ان طريق نبوت القصاص سوى الاقرار من احد
 ان يجرح رجل رجلا بجرح جرحه فمات منها والى ان يشهد رجلان ان جعله
 جرحا وذا فرائض حتى مات ولو كان جرحه باه بخوسيلة وهي كسرة شربة
 الدمام عظمه يقال لها بالقارة جرحا او شرا لا بخوسيلة وان غدا لا يثبت
 في معنى السلاح الا ان يغزى الاربعة في قتله اي في موضع يقتل بغزى الاربعة
 في جرح القصاص كذا في الكافي وجرحه عطف على خمسة اي يقتل ايضا
 بجرحه خديقه وهو القاصية كلنك لانه في معنى السلاح لا طيرة لانه ليس كذلك
 وروى انه اذا جرح وجبت القصاص ولا عود او منقل او حتى هو كسرة من معدن
 فلو كان خنقه خنقه كذا في العصاة وتوتون او سوط والى في قربه فمات لان
 وجوب القصاص يقتضي العمد المحض فاذا بان بغير القتل بالدية وجب الاربعة الى جرحه لا
 الجرح في نفسه البتة ظاهرا وباطنا وغيره ينقصها باطنا لا ظاهرا وقوله
 بالظاهر والظاهر كل ما هو شئ من كذا الصنف والى من الرصاص الذهب
 الفضة والالوان كالى بد لو كان له حدة يفرق لانه يكون في معنى السلاح

قال القصاص جرحه فمات
 القاتل والقاتل في الدية
 فاما من جرحه فمات
 عينا لا تعلق بالدية
 الذي وقع بجرحه فمات
 من جرحه فمات
 من جرحه فمات

في جرحه

السلاح زناه بمقدار حده يقتل به اي من شأنه ان يقتل به فخره ولا فئات قتله
 كذا لو جرحه بوعصا راسه يقتل به وقد اصابه الحيد فخره ولا او فخره بغير حيد
 او قتيمة او عتوة فمات منه كذا في المبسوط روى الطحاوي عن ابن جهم ان
 لا يجب القصاص من اذا لم يجرح كما لو جرحه بالوعصا الكبير المدور ولم يجرحه لا يجب
 القصاص في قول ابن جهم انه قال قتلى في قتلها الرواية في الخطبة يشهد
 كالتحيا في غيره لا يشترط الجرح لوجوب القصاص يقتل به لولا في واحد قتله الذي
 الولي قتل القاتل قصاصا قبل قضاء القصاص بالقصاص بنفقة متعلق
 قتل القاتل اي لانه يقتل بنفقة القاتل او لم يفرقه لانهم ان عليه اي في ذلك
 الغيرة اذا كان لا مظهر هذا قيد شيع سبى يعني اذا قتل رجل رجلا بجرح جرحه
 وكان له ولي واحد جاز له قتل القاتل بنفقة حتى لو كان متعذرا وان اتفقوا
 كانا كالمواحدة الا لم يجز القتل وجاز ايضا ان ياتر بقتله ما كونه قيد الجرح
 له قبل القضا فظاهر في جواز القصاص جرحه شت عينا ولا كونه قيد الجرح
 به فلانه لما جاز له جاز ان ياتر الغيرة ما كونه قيد العدم لما عليه فلان جواز
 القتل بغيره هو الاثر ينافي في الضمان واما اذا قتل اي الاجنبى وقال الولي امرته
 لم يصدق ويقتل الاجنبى لانها شرط جواز وهو ظهور الامر ولي القصاص
 فميراث اي كل ميراث لمقتول فله الاربعة القصاص ولو كان زواجا او زوجة
 كذا الدية اي حتى الدية كل ميراث الارث وليس من الوثيرة استيفاءه
 اذا كان كالميراث يجتمعوا لا يمتثل عفو القاتل حتى ويستوفى الكبير قبل
 الصغير لانه في الاجرة لنبوة بسبب جرحه وهو الوثيرة واحتمال العفو او
 الصلح في الصغير منقطع فثبت لكل واحد كذا في ولاية الانكاح ولا يجوز
 التوكيل باستيفائه اي استيفاء القصاص بعينه لموكل غير المالك لا يندرج
 بالشرع وشبهة العفو ثابتة حال غيبته بل هو الظاهر للندب شرعي قتل رجل
 غيره رجلا لاول له للامام قتله الصلح لان السلطان ولي في الاول لا العفو
 لان فيه شرعا للعامة وتقيده بولعته قاطع يد وقائل قربة يعني اذا قطع
 رجل يد المعتوه عمدا او قتل قربة كولد له المعتوه يقيد في جانبه لان لايبة الاربعة

قد مضى بالحد في القصاص
 بالصادق الجرح فخره ولا فئات
 ان يجعل على شئ حده فقتل القاتل

كما في ولاية الانكاح اي كذا في
 عدم قبول الولي الا في منقطع اذا كان
 في موضع بعيد

على نفسه فلهما كالإكاح ويصلح لانه انفع لمقتضى الاستيفاء على ملك
الاستيفاء فلان يملك الصلح اولى هذا اذا صلح على قد الردة او الزينة الا ان
ويكون له كالملة ذكره الربيع ولا ينفذ لانه ابطال الحقة ولو لم يكن الصلح فقط
لان ولاية القصاص بعد لولاية النفس من مقتضى بالاب والجد كالمقتضى
والقاضي كالاب في الاحكام المذكورة وبسقط قود نفس وما دونها ورثة
على ابيه بان قتل ابوه ثم عمه او قطع يد عمه الاستوفية سنة بل بسقط حقة
الابوه وبموت القاتل لقوات المحل وبموت الاولياء وصحهم على ان قتل
لانه حقه من غير قتلهم كيف شاءوا ويجب لا يؤمروا بالجلود والناجيل
لانه مال واجبة البقاء والاصل في قتاله الملول كالمهر والتمن وبسقط ايضا
بصلح احد من عفو لانه القود اذا ثبت للجميع فكل منهم يملك في الصلح والعفو
فرو سقوط حق البعض القود سقوط حق الباقي فيه لانه لا يخرج للماتى
خصته في الردة لان استيفاء القصاص تعذر لمعنى ان القاتل هو شوب عفو
البعض في الحال كما في الخطا فان الجزع القصاص عنه بمعنى في القاتل وهو كونه
خاطئا ولا حصة للماتى لا سقط حقة صلح بالقتل كقول من جرح قتل اى
العبد بالصلح متعلق بوقيل عدهما اى اى لم لا وجب عليه اية اى بالالف
تتصف بينهما الالف معنى اذا قتل جرحه جرحا عمدا وجب عليه اية اى بالالف
الحرم على العبد جرحا ان يصاحبه في ذمها على الف ففعل فالالف على الحرم وعلى العبد
تصفان ويقتل جميع بغير معنى اذا قتل جماعة واحدة عمدا يقتل الجماعة لا يجمع
الصحية وبالعكس معنى يقتل واحد جماعة قتلهم عمدا وبكيفية اى يقتل
لجميع الاشياء في المال ان حرم ولتهم وقال ان يقتل الاول منهم ان يقتل الثاني
ويقتل الردة لمن بوء في تركه لان القاتلة لا تعقل العمد وان قتلهم جميعا و
يقتل الردة بينهم لان الموقوف منهم قتل والموجود منه قتل واحد فلا تأكل وهو
القصاص في الفصل الاول كذا تركناه للاجماع ولما ان كل واحد منهم قاتل
على الكمال فحصل التماثل الا بى ان الواجب قتل واحد جماعة هو القصاص ولو لا
التماثل ما وجب لو حضر في الواحد من المقتولين قتل القاتل له وسقط

وسقط حق البقية اى هو اولياء بقية المقتولين كقوت القاتل اى سقط
بموت القاتل حقتا نفه لقوات محل الاستيفاء كما في قود بين اثنين فقط
احدهما قتل الاخران علم ان عفو البعض سقط له قتل والا فلا بمعنى ان
القصاص اذا كان بين اثنين فوفقا احدهما وظن صاحبه عفو فبئس منه
فقتل القاتل فانه لا يباذنه ومعلوم ان هذا قتل بغير حق ولكن لما كان
وجرحه اذ عفو البعض بسقط القصاص بعفو احد هما فصار ذلك التماثل
مانعا وجوب القصاص كما في الخط رجلا جرح رجلا فاشهد المجرع على نفسه فلما
لم يجرح ثم مات المجرع فلكى على فلان ولا يقبل البيعة عليه ان عفو المجرع او
الاولياء بعفو جرح قبل الموت جرح العفو استحسانا كما في قودى لسعودى
لا يجرى القود بقتل عبد اوقف عمه كذا في الخلاصة ولا يباذله الا بالصلح فقط
صلح الله تعالى عليه سلم لا قود الا بالصلح اى قود يستوفى الا بالصلح والمهر
بالصلح السداد هكذا اقرها الصحابة في الله تعالى فهاهم وقال اصحاب بن سعد
لا قود الا بالصلح اى كفى بالصلح السداد كذا في الكافي **باب القود**
فيما دون النفس هو قيمها يمين فيه حفظ الممانعة في قاتل اليد عمدا
التفصيل حتى اذا كان من نصفك اى لم يبق لاستناع حفظ الممانعة ولو كان
يده كبره كذا الرجل فانها اذا قطعت في الفصل قتل ولو لم يصف الساق
واما رن فان اى الا انقطع عمدا قتل ولو لم يصفه فلا والاذن فانه
اذا قطع عمدا قتل ايضا وكذا عمن ضربت راسه او بقت العيون وبغير
القود بقوله فيجعل على وجهه اى القاتل قطن رطب يقابل عينه مرة ثمانية
فان شوعينه ايضا يزول ولو قلعته اى عينه لا اى تعاد لاستناع حفظ الممانعة
قوله وكل شجرة عطف على الرجل اى كذا كل شجرة تبه اى فيه كمانعة حيث
فيه القود كما موصيه وبن ان يظن العظم كمانعا لا قود في عظم الا السن
لقوله عليه السلام قصص في العظم وقال عمر وابن مسعود لا قصص في عظم
الا في السن هو لم اذكر حديث وان قتلنا بالسنه والكل لانه لا ينفذ القود
في المنفعة فتعلق سن الضارب ان قلع سن المقترب وتبره اى شجرة

اذا كان من نصفك اى لم يبق لاستناع حفظ الممانعة ولو كان يده كبره كذا الرجل فانها اذا قطعت في الفصل قتل ولو لم يصف الساق واما رن فان اى الا انقطع عمدا قتل ولو لم يصفه فلا والاذن فانه اذا قطع عمدا قتل ايضا وكذا عمن ضربت راسه او بقت العيون وبغير القود بقوله فيجعل على وجهه اى القاتل قطن رطب يقابل عينه مرة ثمانية فان شوعينه ايضا يزول ولو قلعته اى عينه لا اى تعاد لاستناع حفظ الممانعة قوله وكل شجرة عطف على الرجل اى كذا كل شجرة تبه اى فيه كمانعة حيث فيه القود كما موصيه وبن ان يظن العظم كمانعا لا قود في عظم الا السن لقوله عليه السلام قصص في العظم وقال عمر وابن مسعود لا قصص في عظم الا في السن هو لم اذكر حديث وان قتلنا بالسنه والكل لانه لا ينفذ القود في المنفعة فتعلق سن الضارب ان قلع سن المقترب وتبره اى شجرة

فوقه فان النظم فيها كما هو
والعصية والزائدة والنقص
لا يقبل الزيادة والنقص
على انما ثبت على

بان كسر الالف بين الواو والقوف ايضا في طرفي رجل امرءه وروجه وعبد غيره
 لان الاطراف في حكم الاموال فيستفي المثلثة لنفسه وفي البقية ولا قوف ايضا في
 قطع يد فوضف اليه كما تم وجانفه بمرت لان الشئ في الجانفة نادرا فلا
 يمكن ان يخرج الثاني على وجه تسميته فيكون اهلها كما فلا يجوز وانما اذا لم يترد على
 سرت حب القود والافلا يفاد الي ان يظهر الحال في الشئ او السيرة ولا قوف ايضا
 في ان وذكر لا متناع حفظ المثلثة فيها لان الانقضاء والانساجي
 فيها وغاي بوسف ان كان القطع في الاصل يقتضي الا اذا قطع في الذلة الخسفة
 لا يمكن حفظ المثلثة وطرفي الذم وليس سواء للنساجي بينهما في الاثر
 وفيه على ان كان يذلقا طع شلاء وناقصة أي قصة لاصابع ذور الساج
 الكبر في راسي كحج بين القود والاذن الكامل متعلق بقوله خبره الا اذ
 وهو اذا كان يذلقا طع شلاء وناقصة الاصابع بجلد لا مقطوع فلان ان
 حقه كما لا يتعد في خبر بين ان يجوز بدون حقه في القطع بين يخذ الاثر
 كاملا كما ان اللفظ ثلثا لان في القطع في اليد الاثر ولم يبق منه الا اذ
 يخبر بين ان يخذ الموجود ناقضا وبين ان يخذ البقية وانما الثاني وهو اذا
 كان راسي الساج اكبر ان كانت الشئ مستوعبت بين قوتي المشجج وهي لا
 مستوعبت بين قوتي ان في فلان الشئ انما كانت موجبة لكونها مشيتة في
 الشين بغير ذرها وفي استيعاب بين قوتي الساج زاو على فعل وكما يفاد
 حقه لا يلحق الساج في ان في فعل يلحق المشجج في غير كاف في الشلاء الصالحة
 لا يقطع بان يده ان امر اسكننا واهد عليها ففقطت يعني اذا قطع جلدا
 يد رجل بان اخذ اسكننا واهد افرحنا نعلم ان على يد حتى انفصلت لا يقطع بانها
 وقال ان في نقطان تحتها بالانفص لان الاطراف تابعة لها بخلاف اذا التمر
 احدهما الكسبي في جانب الآخر جانب حتى التقا الكسبي في الوسط وبان اليد
 حيث لا يخذ فيه على واحد منهما اذ لم يوجد في كل منهما امر الساج الاعلى
 بعض العضو فان كل واحد منهما قاطع للبعض لان قطع بقوه حد بهما لم
 بقوه الاخر فلا يجوز ان يقطع الكل بالبعض الا الشئ بالوجه لان في امر واه

زنگنه

الى اياه فصلا كما اذا امر كل واحد من جانب آخر بخلاف النفس في الشتر فيها المساواة
في العصمة فقط وفي الطرف بعين المساواة في المنفعة والقيمة وضمنا ديتها اي
ضمن القاطعان دية المقطوعة لان التلف وصل بفعلها فيجوز عليها نصف الدية
على كل منهما الربع في الدية كما مترا وان قطع رجل عيني الرجلين سواء قطعها
معا او بالتعاقب فكلهما اذا حضر عينية ودية يذ اي نصف دية النفس مما
بينهما نصفين اما ثبوت القطع لهما فلان ثبوتها في السبب بخلاف ثبوت
التأدي في الاحتقاق ولا جرم بالتقدم انما خراكال لغيره في التركة وذلك
لان صحت كل منهما ثابت في كل اليد لتفريق السبب في الثاني ولهذا لو كان القاطع
لهما عند السبب في الاحتقاق رقبته اما ثبوت الدية لهما فلما عرفت ان الطرف
بها في حكم الاول وعرفت ايضا ان القود ثابت لهما على الكمال لكن كل واحد
لم يستوفى حقه كما هو حقه فلم يرضوا باعتبارية الاطراف ايضا في الباقي وجع
المظلوم على الظالم ولهذا وجبت الدية بخلاف اذا كان القصاص من النفس
يكتفى فيه بالقتل لهما بدون الدية فبذلك يعني رجلين لانه لو قطع يمين رجل
وب آخر قطع يدها وكذا اذا قطعها لواحد فان حضر احداهما اي احد
المقطوعين وقطع يذ القاطع فلهما الدية اي يذ احد لان الاخر ان يستوفى
حقه لا يجب عليه ان يرضى بغير الاخر لثبوت حقه بيمين وجع الاخر متروك لاحتمال
ان يجلد بعوفي انا او صلى فاذا استوفى الاول تمام حقه بالقود بقي وجع
الثاني في تمام دية يذ واحد لان الاطراف ليست كالنفس كما مر عند اقتضا
سرها الى اخرها يقتضى الاول لانه قد وعي قلته الدية للثاني لانه
قطع رجل يذ رجل اخر ثم قتل فله اي القاطع لهما اي عود فبقية قتله في
عنديه وتختلف بين بان قطع عود قتل فله او عكس بينه ولا متعلق
بالاخرين والتختلف في الماني الذين فان برئ بينهما يقتضى القتل وان
لم يبرأ فلهما عند لانه متعلق بوجع وعندهما يقتضى الاقطع فلهما في القتل
في جزاء القتل اما في المختلفين فان ذاق قطع عود قتل فلهما يقتضى الاقطع بوجع
دية النفس في عكس عود الدية لا قطع يقتضى القتل للاختلاف الجني يتبين

منه فليس بالضرر و اعتبر بالثمة الاطراف وقال
ان الله سبحانه اطلعنا على اعتبار الثمة الاطراف
والفرد بل هو من حكم المال على
شروطه

[illegible]

لكن احدهما غير او الاخر خطأ واخذتهما ايضا في خطائين بينهما بركة
وبية القطع دية القتل واخذت بديته واخذت في خطائين او خطا القطع خطا
القتل لا بركة بينهما لان دية القطع لما يجب عند استحكام انه الفعل وهو ان يعلم
عدم سرية والفرق بين هذه الصور وبين عدم لابرأ بينهما ان الدية تقتل
مفعول فالاصل عدم جوبها بخلاف القصاص فانه مثل مفعول فالاصل
القتل اما عند خطأ والقطع كذلك صارت رابعة ثم اما ان يكون بينهما بركة
او لا صارت ثمانية وقد بين حكم كل منهما كما في ضرب ثمة سوطا بركة تسعين ولم
يبق ثمة وان فرغ عشرة حيث يكتفي بديته واحد فانه لا بركة في تسعين لم يبق
الا في حق التنوير وكذا كل جراحة انزلت لم يبق لها ثمة عند ابي حنيفة وغيره الى
يوسف في مثله حكومت عند لا في جرحه الطيبين لا دية وان بقي الى الشرا
وقد حكومت عدل ولساني بيانها في الديات ودية للقتل عفا المقتول
ع القاطع فمات منه ضمن دية يعني رجل قطع يد رجل عفا المقتول عن
القاطع كما ان منه فعل القاطع الدية في ماله ولو عفا عما جرت منه ايضا او
ع الجناية فهو عفو النفس ولا شيء عليه اي على القاتل فالخطا في الثلث
والجرح الكلي يعني اذا كانت الجناية خطأ وقد عفي عنها فهو عفو الدية
في الثلث لان الدية مال في حق الوتة يتعلق بها والعفو صفة في الثلث
واما العفو صفة فهو ليس مال فلم يتعلق به حق الوتة فصح العفو عنه على كل حال
هذه عند من عفا العفو القطع عفو النفس ايضا كذا الشجرة يعني ان العفو
الشجرة كالعفو القطع عند من عفا عفو النفس قطعت امره يد رجل
عفا عنك على يد فمات فلها مائة مثلهما وعليها دية في ماله وعلى قاتله ثمة
خطا وهذا عند ابي حنيفة لان عفو العبد القطع لا يكون عفو عما جرت منه فله
الخرج على الدية او القطع لا يكون تزوجا على ما جرت منه عند من ان كان القطع
عفا كان تزوجا على القصاص في الطرف فهو على الدية استيفاء وعلى
نقد السقوط اولى فلا يعمل للمهر فيجوز لها عليه المثل فان قيل قد يزوج
القصاص لا يرى بين الرجل والمرأة في الطرف فكيف يزوج تزوجا عليها فلما لم

فقد عفا العفو آبي عفا
وهو الدية او قطع القاطع
بما ذكره او لا تكون بركة
منه فان تزوجت بغيره

المعوجب على القصاص لاطلاق قوله تعالى والجروح قصاصها سقط المقتدر
ثم يجب عليها الدية لان الزوج ان تضمن العفو لكن في القصاص في الطرف فاذا سري
انه قتل ولم يتناوله العفو فيجب الدية لعدم صحة العفو في النفس هو في ماله لانه عند
والعاقلة لا تتحمل فاذا وجبت الدية ولها المهر تزوجا فان استوبا وان كانا احدهما
اكثر رجوع صاحبته على المهر وان كان القطع خطأ كان تزوجا على رأس الدية واذا
سري الى النفس بين لانه لا ارش للبينة المسمى معدوم فيجب من المثل كما اذا تزوج
على في بركة لا شيء فيها والدية واجبة بنفس القتل لانه خطأ ولا يقع كفاصة
لان الدية على العاقلة **قوله** ينبغي ان يقع كفاصة على القول التي في الدية وهو
عدم جوبها على العاقلة بل على القاتل كما سباني تحقيقه ولو تكلمنا على يد
يحدث منها يعني السيرة او على الجناية فمات منه فلها مائة مثلهما ولو عفا
نكاح على القصاص وهو ليس على فلا يعمل للمهر فيجب المثل كما اذا تكلمنا على
فم او خبيره ولا شيء عليها اي دية ولا قصاص لان حفظ القصاص قد رضى بسقوط
على انه يصير مائة او يعمل له فقط اصلا ورفق على العاقلة قدره مائة مثلهما
لو خطأ لان هذا تزوج على الدية وهو يعمل للمهر فان ساوى اي مهر المثل
الدية والامال له سواء اي سوى مهر المثل فلا شيء عليهم اي العاقلة لان التزويج
في الزواج الاصلية فيغير جميع المال وهم لا يزوجون منه لانه لا عمل لهم
عنها حيث يتزويجها فكيف يزوجون لها وفي الاكثر اي ان كان مهر المثل اكثر من الدية
لم يجب الزيادة لانها رخصت بقتل مهر المثل والزائد في الاقل اي ان كان
مهر المثل اقل من الدية يرفع عن العاقلة مهر المثل والزائد منها وصية له ثم على
للعاقلة ونزع لانهم في الاصلية كان يخرج في الثلث يرفع عنهم ايضا والا
سقط عنهم قد الثلث وادوا الفضل الى الولي اذا لا ينفذ الوصية الا في الثلث
قطعت يده يعني قطع يد مثلهما بكونه ثمة بكونه الثمة فانما القصاص في نفس
زينة له اي لباكون قطع يد زينة فمات المقتول الاول هو موقوف المقتول
وهو زينة اي بقطعة سابقا او يتبين بالدية ان الجناية كانت قبل اعم او
ان حق المقتول له في القصاص في النفس واستيفاء الفلع في مقتول منه

فلا يوجب سقوط حق القتل ضمن دية النفس قطع بنفسه غيره
 قودا اخرى يعني ان خرمه القصص من الطرف اذا استوفاه بنفسه بلا حكم الى كرم
 سري الى النفس ضمن دية النفس عند ابي حنيفة وعندهما لا يوجب هو قول
 ان فعلى لانه استوفى حقه وهو القطع فقط حكم سريته او لا حشر اذع السرية
 خارج عن دية النفس بشرط السلامة للسلامة بقاء القصص من قصا كالامام
 اذا قطع ال روى سري الى النفس وكالمنع والقصا والحق والحقا
 والله فقل يوجب لان حقه في القطع الموجود قتل الا ان القصص من سقطا لثبته
 لانه في معنى الخطي لانه قصه سبفا وحقة لا القتل وقتل الخطا يوجب به بخلاف
 ما ذكره المصنف على ان يوجب حكمها بالقصاص على القاضى بتقلده العمل على الارض
 وكذا بعد اقامة الواجب بتقدير شرط السلامة كالمنع الى الحشر وفي سبيلنا
 هو محشر بين الاستيفاء والعفو على العفو من ذوب فتقديره سبفا وشرط السلامة
 كالمنع الى الصمد هذا كما لا يورث على ظاهره ان استيفاء القصص من بنفسه
 الصور اذا اوردت شبهة بسقطتها القصص من كان يوجب حكم القاضى
 في الصور الاولى شبهة بسقطتها القصص من لانه حكم القاضى ليس في القاضى
 بنفسه في دفعه حكم القاضى لا يورث شبهة يدفع بها القصص بل يوجب
 القصص على مدعي القطع لانه اذا ادعى اثبته عند القاضى كان موجبا عليه
 الحكم فيكون المدعى في حكم المالك للقاضى كما يكون استوفى بنفسه حكم الخطي بل
 يكون مكرما حقيقة بقتله بغير الاكراه هو حرم الغير على فعل بما جرمه من
 الاختيار فاذا كان في حكم المالك مكرما وجب القصص من عليه ان القاضى
 يكون له ان يكون ذلك كالمباشر لقتل العمد كما تقرر في موضعنا وارشى اليه
 عطف على قوله دية النفس ضمن ارش اليه من قطع يد غيره عليه قودا نفس في
 عنه اي قطع الى القتل بد القاتل ثم عفا عن القتل ضمن دية القطع عنه
 حنيفة عندهما لا يوجب لانه استوفى حقه كمن لا يوجب القاضى فان لم يوجب
 فاذا عفا فهو على سوي هذا البعض لانه استوفى حقه كمن لا يوجب القصص
 للشبهة بالشرهادة في القتل واختار المصنف في حاله القتل القود

هذا هو الوجه في قوله
 لا يوجب القصاص من
 النفس على النفس
 في القتل القود
 لانه استوفى حقه
 كمن لا يوجب
 القصاص من
 النفس على النفس
 في القتل القود

هذا هو الوجه في قوله
 لا يوجب القصاص من
 النفس على النفس
 في القتل القود
 لانه استوفى حقه
 كمن لا يوجب
 القصاص من
 النفس على النفس
 في القتل القود

هذا هو الوجه في قوله
 لا يوجب القصاص من
 النفس على النفس
 في القتل القود

القود وثبت للوثة الا انما علم ان من هنا طريقا احدهما طريق الخلاف وهو ان
 يثبت الملك للوارث ابتداء بغيره في حق الموت كما اذا اتهم العبدان الملك
 يثبت ابتداء للمولى بطريق الخلاف في العبدان الملك وانما في طريق
 الوارثة وهو يثبت الملك للموت ثم للوارث بالنقل منه اليه فلهذا كان في القصاص
 قولان القصاص من موثر في الميت حتى يجري فيه سواه الموت ويصح عفو قبل
 الموت ويقضى بكونه منه اذا اقبل لا وينفذ وصاياه منه كما في الدية فذهب
 الى الاول قولان القصاص من غير موثر لانه يثبت بعد الموت للمنفعة وورث
 الثأر والميت ليس في هذه انما يثبت للوثة بطريق الخلاف بسبب الميت اي
 يقوم مقامه بخلاف ابتداء من غير ان يثبت للميت ان القصص من ملك الفعل في
 الحبل بعد موت المجرم لا يتصل بفعله في الميت كرهذا حتى عفو الوثة قبل موت
 المجرم وانما صح عفو المجرم لان السبب له قوله تعالى وفي قتل مظلوما فقد
 جعلنا لوليه سلطانا نص على ان القصص من يثبت للوارث ابتداء بخلاف الدين
 والدية لان الميت اهل الملك اقال كرهذا لو نصت بملكه فتعقل به صيد بعد موته
 بملكه اصل الا فتلا راجع الى ان استيفاء القصص من حق الوثة عنه حتى الميت
 عنه مما فاذا كان القصص من يثبت حقا للوثة عنه ابتداء فلا يجر احد منهما عن
 الباقي في اثبات حقه بغيره كانه من باقائه الى اخر البيته لا يثبت القصص من
 الغائب فلو برهن احد منهم بغيره عليه على ان يثبت حقه الا ان الغائب بعيد
 يستمكن من الاستيفاء ويوجب القاتل اذا قام الى اخر البيته بالاجتماع لانه صاير
 متبرما بالقتل المتبرم بحبس بخلاف الخطا والدين متعلق بقوله يعيد الى لو كان
 القتل خطأ لا يحتاج الى اعادة البيته لان موجب المال وطريق ثبوت الميراث وكذا
 الدين اذا اقام احد الوثة بيته ان لا يثبت على فلان كذا فخر اخوه لا بعيدا تبرهن القاتل
 على عفو الغائب فالحق حقه بسقط القود اي اذا كان بعض الوثة غائبا و
 بعضهم حاضرا فاقام القاتل بيته على الحاضر الغائب قد عفا فالحق حقه
 لانه يدعى على اخيه سقوط حقه في القود وانتقاله الى المال فاذا فقه عليه
 صار الغائب ضامبا عليه بانه كذا القود عبد له جليل احد هما غائب يعني

هذا هو الوجه في قوله
 لا يوجب القصاص من
 النفس على النفس
 في القتل القود
 لانه استوفى حقه
 كمن لا يوجب
 القصاص من
 النفس على النفس
 في القتل القود

هذا هو الوجه في قوله
 لا يوجب القصاص من
 النفس على النفس
 في القتل القود
 لانه استوفى حقه
 كمن لا يوجب
 القصاص من
 النفس على النفس
 في القتل القود

ورقم قيل لو قلنا بذلك نير على دية أحد اذا الف كل الانسان لها في التواضع
انسان وتلقون سنا وفي اطلاق كلمة الانفاق النفس في وجه التقويت جنب المنفعة لانها
تصير كالماء في وجه حكم الانفاق وجه لا يجوز ان نير على الانفاق كل وجه قلنا هذا
بخلاف القياس المبين فلا ير السؤل كذا في غاية البيان واذا ثبت هذا بخلاف القياس
كان غير مقول للمنفعة فلا يجب ان يكون مقول وان اريد ذلك الطريق التمرع فالوجه
ما ذكره السبعة ان عدد الانسان وان كان اثنين وتلقون فالاربعه الاقوي هي
انسان الحاد وقد ائيب بعض الناس بتب بعضهم بعضا والبعض كلها فالعدد
المتوسط للانسان ثلثون ثم لانسان منفعة الزينة والمنفعة فاذا قسطن بطل
منفعةها باكملته ونصف منفعة السن التي تقابلها ومنفعة المنفعة وان كان
النصف الاخر وهو زينة باقيا وان كان العدد المتوسط ثلثين فتنفقه السن الواحدة
ثلث العشر ونصف منفعة سدس العشر مجموعها نصف العشر وفي حصول منفعة
بصرية كدست عيني تحت صلبك القطع سلة لان وصوله ينعقد
بتفويت المنفعة والاعية للصورة بلا منفعة الا اذا حوت في المنفعة عند
الاتفاق في يجب فيكون عدل ان لم يكن فيه جمال كاللؤلؤ او اراسته كالملايا
كان ذلك كالاذن الشافضة ذكر الزبلي **فصل** لا توجد في الشجاعة الا في
لوحه عدا وهي التي توضح العظم اي تبينه لا كان اعتبارا لها وفيها بان نير
غور بالمسار ثم نخذ حده بعد ذلك فيقطع بها مقدر المتقطع في ظاهر الرواية يجب
القصاص فيها دونها ايضا ذكره محمد في الاصل وهو الاصل لا مكان اعتبارا لها وفي
فيه ايضا ما ذكر في المحنة ذكر الزبلي وفيها خطأ نصف عشر الدية وهي المسمومة
عشر ما و المنفلة عشر ما ونصف عشر ما وهي التي تنقل العظم بعد الكسر والآلة وهي
التي تصل الى ارم الذراع وهي جلده رقيقة جميع الذراع وعدة الآلة شحنة على الدفعة
بالعين المجبة وهي التي تصل الى الذراع لم يذكرها محمد لان النفس كل تنقي بعد عاده
فتكون قنلا الا في الشجاعة واكلام فيها والحي يفة وهي التي يقبل الى الحرف
تلقها كل ذلك ثبت بالحدث وفي جايقة لغدت الى الحيا لظاهر ثلثها زلة
ابا بكر رضي الله تعالى عنه هكذا حكم لانها جايقة وهي الى حصة هو وخطف

منقولاً عن الأفاضل
يكون خالصة من المنفعة قبل الاتفاق
كالذي خلت من منفعة البطن
والاذن أن خالصة من التي يقال لها
بالفارسي صدقة كوش

पुस्तकालय

عطف عليه قوله الاتي حكومة عدل اي في المملكة التي خضع الجملدي تحت يده
ولا يخرج الدم والدعوة فالعين المملكة ومن التي تظهر الدم ولا تسلب بل يجمع
موضع الخرافة كالمع في العين والدعوة ومن التي تسلب الدم والبالغة
ومن التي تنضج الجملدي نضجة والمملكة ومن التي يافد في الدم ونضجة و
البحر في ومن التي تصل الى جلد رقيقة بين اللحم وعظم الراس تسمى حيا حكومت
عدل او ليس فيها ارض مقدسة ولا يمكن بها ان ياتي حكومة عدل فهو نور
تج ابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز في الحكومة بقوله فيقول ما عبد ابدا هذا
ثم بعد ذلك تفاوت بين القيمين في الدولة هو الحكومة فيفرض ان هذا
عبد قيمه بل هذا الامر في ارضهم ومعه سمائة فالتفاوت بينهما كان درهم وهو
عشرة الف فيؤخذ هذا التفاوت في الدولة وهي عشرة الف درهم فمعه الف درهم
فهو حكومة العدل وبقيت اربعة اضعاف في ذكر الكرخي انه ينظر مقدار هذه النسخة من
الموتى في بقدر ذلك في نصف عشرة الدولة وقال في الكلام قول الكرخي في ان
عليه كرام الله وجهه غيره بهذا الطريق فيمن قطع طرف اسنانه ذكره الزمعي في صلب
بهذا الف درهم نصف الدولة يعني ان الارض لا يزيد الكلف لانه تابع بل الواجب
في كل اصبع عشرة اابل فيكون في اربعة اضعاف وهو نصف الدولة وتضعف
الاصبع ونصفه في الاصبع والحكومة لنصف اصبع وفي كفيها اصبع ثم
اصبع وان كان احصاها ثمانية للاصبعين ولا شيء في الكفا كما هو في
اصبع ربة فهو عطف عليه قوله الاتي الحكومة في عين بيتي وذكره في
ان لم يعلو حجة اي حجة كل من الثلاثة بما دل على نظره في العين وذكره في
الذكر وكلامه في الكتاب ان الحكومة وان عرفت اي حجة فالدولة فان حكمه في ذلك
حكم البالغ في العمر والولي هو دخل ارض موشية اذ بيت عقله وشعر ارض الدولة في
اذا خرج رجلا موشية فذهبت عقله وشعر ارض لم يثبت دخل ارض الموشية في الدولة
لان فوات العقل يطل منفعة جميع الاعضاء اذا انتفع به وفصاها اذا اضر
فما في ارض الموشية في فوات جزء الشعر في لون الشعر فقط ارضها والدولة
وجبت لظن الشعر وقد غلقها جميعا بسبب احد هو فوات الشعر في دخل الجرح في

فليس من انزل الصفحة كى ينفذ في الشرح
 شروعه وانبات دخول الحق في شرحه
 فليس كلامه هو انه يلزم التوسيع
 او ان كان في غير الشرح فليس الشرح
 انما لا يجب الدقة او كانت واذا

في قوله تعالى
فمن كفر بعد ما
اتاهته البينات
فويل له من العذاب
الذي هو عليه

ذكر ان لم يخرج جعل ما كان مطلقا وضمن ذوا جابط مال الى طريق العامة فطلبه
مسلم او ذم او رجل او امر او ملكات لان النكاح في المروءة في الطريق شرعا
الطلبان يقول اني قد مت الى هذا الرجل لهدم جابطه وهذا القدر يكفي ولا حاجة الى
الاكثر ما ذكره في الكتب لتبين في الاشياء عند الانكار متى متعلق بطلب
بملكته انما انقضت كالراهن للباطل فانه يمكنه بفكته اي فك الرهن واجاب المروءة
الى بده والطفل والوصي فان لها ولاية التعريف في اليمين والملكات لا
ما كان يد فولاية النقص له والعقد جود ولو دونه لان ولاية النقص له ثم
ما تلف بالخطا ان كان بالافه في رقبته ان كان نفع فاعلة المولى لوله
عاقلة لان الاشهاد في وجهه على المولى وضمن ائمال البني بالعقد ضمان النفس بالمولى
فلم يقض في ملكه في مده يمكن اي نقض فيها اي في تلك المدة مالا مفعول
ضمن وعاقلة عطف على ضم في جالب الفصل بفتح مفعول ضمن المقدر مطلقا
اي ائمال النفس اي بذلك الى ابط لا الى البني فاشهد على بيع داوود ونصه
المشترى او لا كما في الكافي وليس له الهبة لفظا ولا بفتح قط الى ابط الجديع
به ال ونفس المضمن لان الجنابة بترك الهدم مع ملكته وقد زال البيع بخلاف
اشترى الجناح لانه كان جانيا بالوضع ولم ينفخ بالبيع ولا ضمان على المشتري
اذ لم يشهد عليه ان يشهد عليه بعد شراؤه فيضمن لترك التعريف مع ملكته بعد الطلب
او طلب من لا يملك نقضه اي لا يضمن من لا يملك نقضه ان طلبه كالمزني و
المشترى والمؤخر والاسكن لعدم قدرتهم على التعريف مال الى ابط الى دار رجل
فله الطلب لان الحيالة قبيحة ما جيله واسره منها اي في الجنابة لان مال الى
الطريق فاجله القاضي او الطالب لانه من العامة فلا يجوز لها ابطاله وان سبي
ما لا بد وضمن بلا طلب كما في اشراج الجناح وهو خارج الخوف في الى الى الطريق
والبناء عليه ونحوه كالسيف مثلا جابطا لم يملكه نقضه فاحد هم سقط على
رجل فعطى فيمن قلمه اي عاقلة المالكون ضمن الدية لان الطلب صح في
الضمن فيكون متعديا فان قبل الواحد في شرك لا يقدر ان يهدم شيئا في الى ابط فكيف
يقض الطلب قلنا ان لم يمكن فهدم نصيبه يمكن في اصلاحه بوجه هو لم نقضه

فعل عاقلة المولى لا يقال كان الكتاب
ان لا يلزم على العاقلة شيئا من الاشياء
قتل العبد خطا بل عاقلة العبد لان
نقول الفرق بين الخطا فان القريب
في الخطا فعل العبد وشره في خطا
ليس كذلك فتدبر

المروءة الى الحكم به يحصل الفرض فاذا ترك ضمن لعاقلة كما مضى اي الى قلة
يشترى ان حواشي ثلثة في دارهم بشرا او بشرا فوطت ان لان الى فر
والباقي في الثلثين متعديا **بجناية الكبرية** **وعقوبة** الاصل ان المروءة
طريق المسلم من مباح بشرط السلامة لانه يتعرف في حقه في حقه في حقه في حقه
لكونه مشتركا بين كل ان من فعلنا بالامانة بشرط السلامة ليعقد النظر في
الجانبين فيما يمكن الاضطرار عنه لانه لا يمكن ان يقيده بما مطلقا يودي الى
المنع في التعريف شراية هو مفتوح اذا اقر هذا فنقول ضمن الرائي طريق
العامة ما وطئت دابته وما اصابته يديها او جلدها او اشهرها او كبرت اي
عقت بمقدم سنانه او حطبت اي ضربت يديها او وضعت اي ضربت نفسها
شيا يقال اصطدم اقرار ان اذا ضرب يديها او اشهرها او كبرت اي ضربت نفسها
الاشياء فمكة لانه ليست في ضرر او السيف في شرط الاعتراف فلو شئت هذه
الاشياء في السيف في ملكه لم يضمن لانه غير متعدي الا في الوطني وهو ركب الا لابطا
مباشرة لانه قبله بشفقة حتى يحرم الميراث ويترك الكفارة وغيره في سبب بشرط
التعدي فصار كخوف البئر في ملكه في المباشرة لا بشرط ولو حدثت في السيف
ملك غيره فلو كاسيرة باذنه اي ذن الغير كان ذلك املك ملكه ونفسه
كالخمس ملكه حيث لا ضمان عليه والاماني وان لم يكن باذنه ضمن تلف مطلقا لا
متعديا لا يفتي عطف على قوله وطئت دابته في الدابة بالي والمهلة ضربها
بجرحها اي ايضاً نكت ببرجلها او ذنبها سائبة اذ لا يمكن الاضطرار عنها
مع سبب حتى لو وقعها في الطريق ضمن لان كان الاضطرار على الايقاف ان يمكنه
غير النسخة فصار متعديا بالايقاف او عطفت راشت ومالت في الطريق سائبة فانه
لا يضمن ايضا لما تم في امتناع الاضطرار او اوقفتها لانه فان بعض الدواب
لا يفعل ذلك الا بعد الوقوف فلو وقف كلفه ضمن لانه متعدي بالايقاف الا
ان يكون الايقاف في موضع اذن في قبل الامام بايقافه فيه في ضمن لعدم
التعدي وان اصابته يديها او جلدها حصة او نواه او انارت غبارا او حرا
صغيرا ففقا حينا او افسد ثوبا لا يضمن لتعدي الاضطرار وبالكبير يضمن لان

الاحتمال من اليمين للجهة والقابله لها ما اصابته بدلا لاجلها اي كل صورة
 يضمن فيها الركن يضمن فيها اليمين والقابله لها ما اصابته بدلا لاجلها اي كل صورة
 فيها الضم بالصدق كالركن هذا الحكم مطرد ومنه في النقص وذكر القدر في ان
 اليمين يضمن النقص بالرجل لانه يرى عينه فيمكنه الاخذ من غير ان يمس
 يد الركن القابله فلا يمكنها الاخذ من غير ان يمس يد الركن القابله فلا يمكنها
 وتكون ان الركن الكفارة لانه يمس من حكم الممسرة ولا يثبت ان كان في
 موثقه لذلك ايضا بخلافها اي اليمين والقابله حيث لا كفارة عليها وفي
 لانه يمس الكفارة وحرمان الارث ليس في احكام التثبيت ضمن عاقلة كل
 حر قارس او اجل ذكر الرجل في البسوط وجرة رية الاخران اصطداما وقد
 مع الاصطدام وما كانا ولم يكونا في النقص لولا كانا منهم وجب لانه في كل من
 وكان اي الاصطدام قطعا لان موت كل منهما مضاف الى فعل صاحبه لان
 ففعله في مباح وهو في الطريق فلا يعبر في حق الضم بالنسبة الى النفس لانه
 مباح مطلقا في حق نفسه ولو وقع له جرح في اليد فيما اذا وقع في غير يده
 الطريق او لشيء نقله في نفسه يولى في اليد وفعل صاحبه ان كان مباحا لكان عقيد
 بشه طائفة في حق غيره فيكون سببا للضمان عند حدوث التلف به وفعله
 زفوا ان في ولو كان الاصطدام عمدا فنصفها اي الوجبة نصف الدية تقا
 لان كلاهما مباح ففعله فعل الاخر فيعبر نصف الدية ونصف النقص كما اذا جرح كل
 منهما نصف صاحبه ولم يدر في اليد والى في صورة النقص في كل منهما في كل
 ولم يدر في اليد في حق نصف الدية في اليد عاقلة كل واحد في الخطا
 الدية الكاملة على ما ذكر في التمسك خلافا في موضع المسئلة واليه في
 بين قول الخصم ولو كان المصطدم جرحا في يده من يده لان الجناية تعلق بها
 دفعا وفداء وقد فانت لا الى خلف ولو كان احدهما حر او اذخره في فعله
 عاقلة الحر المقبول قيمة العبد في الخطا فباخذ ما ورثته الحر المقبول اذ علم اصل
 ان حقيقته وحرره في القيمة على العاقلة لانه ضمان الادنى عندهما فقد خلف العبد
 الجاني بدلا لبره القدر فباخذ ورثته الحر المقبول ويطلق اراد عليه عدم الخلف و

اي ان نصف الدية في العمة
 ما سبقت من العاقلة لا تخلف
 على ما سبقت من العاقلة لا تخلف
 على ما سبقت من العاقلة لا تخلف

ونصفها في العمة اي يجمع على عاقلة الحر نصف قيمة العبد للمقتول في العمة نصف هذا
 القدر باخذ في المقبول وعلى العمة رقبته وهو نصف الدية لبرسطة الآفة في الخطا
 من البدل وهو نصف القيمة ويضمنها اي الدية عاقلة سابع دية وقع بعض
 كالسرج والكلاب نحوها على رجل قاتل لانه فيمكن الترخيز عنه اذ سقوطه اما
 لعدم شدة عليها او لعدم احكامها فيضمن ايضا قلة قايده قطار وطى بعينه
 رجلا قاتل لانه القابله عليه حفظ القطار كالسبع وقد يمكن الترخيز عنه فضا
 متقدما بالتقصير فيه لان ضمان النفس على العاقلة وفي اي حاله ماله كذا في الحكم في
 ولو معة اي مع القابله سابع في جانبنا بل ضمان ان لم يكن له عاقلة وان
 كانت ضمن عاقلة لانه قايده لاجل قايده لكل وكذا سابقه لا تقابل اللازمة
 واما اذ لم يكن في جانبنا بل بل توسطها اي في كل بين الابل واخذ راس واحد
 منها ضمن واحد ما عطفك هو خلفه ويضمن ما عطفك به يد يد القاد والقود
 ما خلفك اي لا انقطاع الزمام الى يمين يسون ما كان الدية قتلى بعينه ربطا
 على قطار راسه بلا علم قايده متعلق بربط رجلا مضطربا ضمن قلة القابله
 الدية لانه قايده لكل فيكون بذلك البعير والقود يسون الضمان ومع
 تحق سبب الضمان منه لا يسقط الضم لجرهه ورجوعه اي العاقلة بما اى اليد
 على عاقلة الرباط لان الرباط هو الذي اوقعه في اليد الضم حيث ربط بالقطار
 وهو متقد فمضاعف فضا في التقدير هو الجاني فلو ربطوا القطار واقف ضمنها
 اي الدية عاقلة القابله بل رجوع لانه قايده غيره بل اذنه لاصح ولا دلالة
 فلا يجمعون بما ختمهم على عاقلة الامر منه متقد الربط والالتفاف على الطريق لكنه
 زال بالقود فضا كما لو وضع حجر او قولة غيره كما اذا علم القابله بالربط لا يجمعون
 على عاقلة الرباط على حقه في الضم لان القابله في التلف قد اتصل بفعله
 فلا يجمع به ارسا كلنا او طر او ساقه اي شئ خلفه وان لم يمس خلفه في
 دام في فوزه فمتابع له في الحكم فيلحق بالسودا وان تروا في النقص يسون ذكره
 الزبني في حساب في فوزه ضمن في الكلف التلقه لانه تحول عليه من جهته في نصف
 فعلة اليه كما ذكره ايضا في فعله في المكره فيما يصح له لا اي اثنين في الطير

وكان من مقتضى ما ذكره

الى الناري والفوق ان كل من كان في الدنيا من غير حق والغير الحيلة فصار جردا من غير
 سواء ولا كلب لم يسهل لودم سببها ولا دابة متقلبة اصابت نفا او مالا
 ليلا او نهارا لقوله لا يملكها الا الله والملك جبري الجاهل جبار اي هدر من المتقلبة
 والان الفعل المضاف اليه اذ لم يوجد ما يوجب نسبة اليه في المال والسوء وهو
 له كلف كل من كان في الدنيا من غير حق والغير الحيلة فصار جردا من غير
 شهده عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالي بط المايل ونظير الشوق وعرق الكلب
 فيمن اذ لم يحفظ صحت نه عليه راكل الخسرها اي طعن بها بعد دونه ففتحت
 او صحت بيد ما شخص اخر غير الطاعين او ففتحت فخره او خسته ففتحت وتقلبت
 ضمن هو اي الفسار او النجس لا الراكل لانه لم يدرى عن غير ما من سعور في الدنيا
 عنها ولا ان النجس قد في التسبب كلفه غير متغير فبهرج فانه في التفرغ
 للمعدي حتى لو كان موقفا دابة على الطريق يكون الفسار على الراكل النجس
 نصفين لانه متغير في الايقاف ايضا وان تحت النجس في ملكته كان دمه هرا
 لانه كالي في علي فانه ان لقت الراكل فتقلبت كانت بيته على عاقلة النجس لانه متغير
 في تسبب النجس في النجس اذ كان الوطى في فو الخ من كون السوء مضافا اليه
 واذا لم يكن في فو النجس على الراكل لا قطع انه النجس في فو النجس مضافا الى
 الراكل فتقلبت في فو النجس في فو النجس في فو النجس في فو النجس في فو النجس
 فيها النقصان الاجبة فمن في عين بوجر او جروا اي بله ووليا والبعل و
 الفرس مع القيمة لما روي انه سئل الله تعالى عليه سلم في عين الدابة بربع بقعة
 وبكذ افسه عمر رضي الله تعالى عنه لان اقامة العمل بها انما تكفي بربع اي في حينها
 وجبنا المستعمل لها فصار كانه اذ ايسر ربع في ربع بقعات هذا **باب**
جنابة الرقيق والجنابة عليه جنابة من عبد عبد في النفس في القود كما مر الا
 ان يصلح اي يقع اصل بين المولى المولى او يعقل اي يقع الوعد المولى ولم يجز
 الا من قاي لكونه مباح الدم ويثبت اي القود باقراة اي العبد لا اقرار المولى
 لان هذا اقرار العبد لانه فيه كونه غايه عليه لفر يقبل وهو جري على اصل جنابة
 باعتبار الادمية فيما يرجع الى الدم فلهذا لا يقبل اقرار المولى عليه في ولا قصص لان

ان كل من كان في الدنيا من غير حق والغير الحيلة فصار جردا من غير سواء ولا كلب لم يسهل لودم سببها ولا دابة متقلبة اصابت نفا او مالا ليلا او نهارا لقوله لا يملكها الا الله والملك جبري الجاهل جبار اي هدر من المتقلبة

ان كل من كان في الدنيا من غير حق والغير الحيلة فصار جردا من غير سواء ولا كلب لم يسهل لودم سببها ولا دابة متقلبة اصابت نفا او مالا ليلا او نهارا لقوله لا يملكها الا الله والملك جبري الجاهل جبار اي هدر من المتقلبة

وبين المالكين ما ذكره النفس
 من ان كل من كان في الدنيا من غير حق والغير الحيلة فصار جردا من غير سواء ولا كلب لم يسهل لودم سببها ولا دابة متقلبة اصابت نفا او مالا ليلا او نهارا لقوله لا يملكها الا الله والملك جبري الجاهل جبار اي هدر من المتقلبة

وان كان هذا الاقرار ايضا دفع المولى لكونه مباح في المولى لم يجز ما روي في مقتضى ما ذكره
 النفس دونها اي دون النفس كالحق اي يكون كالمقتضى في المولى لم يجز ما روي في مقتضى ما ذكره
 بقوله دفعه سيد بهادى بقا بله الجنابة وعلمه وليتها اي في الجنابة او فده
 بارشها يعني ان سيد بهادى دفع العبد الفداء بالارش فخلصه عنه لكن
 الواجب الاصل هو الدفع في الصحيح ولهذا سقط الوعدت العبد لفتات قبل
 الواجب في موت المولى في جنس وجب الارش على قلته حاله اي كانا كل من كان في الدنيا من غير حق والغير الحيلة فصار جردا من غير سواء ولا كلب لم يسهل لودم سببها ولا دابة متقلبة اصابت نفا او مالا ليلا او نهارا لقوله لا يملكها الا الله والملك جبري الجاهل جبار اي هدر من المتقلبة
 او الفداء على الملول اما ان دفع فلانة عين ولا ما جليل في الاعيان واما الفداء
 فلانة بدل العين فيكون في حكمه ان لم يجز شيئا من العبد بل هو المولى عليه
 لفتات قبل حقه كما مر وان ما بعد فتيما الفداء لم يبره لتحويل المولى فز رقية العبد
 الى ذمة المولى فان فدها جني فهو كالاولي فانه اذا فدى فخلص الى جاني عن
 الاولي فصلا كان لم يكن فيجب الجنابة الدفع والفداء وان جني جنابتين دفع
 الى وليها يقتسمانه بنسبة حقهما اي على قدر ارض الجنابتين او فدها رقبتهما
 لان تعلق الاولي برقبته لا يمنع تعلق الثانية بها كالدون المتلاحقة الآخرة
 ان ملك المولى لم يمنع تعلق الجنابة في الجنابة للاول اولى ان يمنع وان كانا
 جماعة يقتسم العبد فودع على قدر حصصهم وان فدها فدها جميع رؤسهم
 كما ذكر ان تعلق الاولي برقبته لا يمنع تعلق الثانية بها وان ودية اي المولى
 العبد كالي اوباه او عتقه او دبره او استولده اي الى تير الى نية ولم يعلم
 بها اي الجنابة فيمنه الاقل في قيمة وفي الارش وان علم عزم الارش فالتوى
 قبل هذه النقرة كان في خيار بين الدفع والفداء وكما لم يبق على الدفع بلا
 علم المولى بالجنابة لم يصير خيار الارش فقامت القيمة مقام العبد لا فائدة
 في التخيير بين الاقل والاكثر فوجب قبل بخلاف اذا علم فانه يصير خيارا للارش
 كما لو علم عتقه يقتل زيد او دبره او حبه ففعل اي قال ان قتلت زيدا في
 حر فقتل او قال ان حببت زيدا فانت حر فمضى وقال ان سحبت راسي فانت
 فحسب عزم الارش لانه يصير خيارا للفداء حيث عتقه على تقدير وجود الجنابة قطع
 عتقه حر عتقه ودفع اليه بقضا اولاه عتقه فمضى فمضى منه فالعبد

بها فانه اذا اعتق دل على ان قصده صحيح الصلح والامانة لا بان يكون صلي
 غي الجناية وما يجزئ منها وان لم يعتق بغيره على سببه لانه اذا لم يعتق وسري
 ان الواجب ليس المال بل القود فكان له دفع باطلا فيه والعبد على سببه يقتله
 الوالي او يعفو اي يحرم الوالي بين القتل والعفو لانه مباح الدم كما هو جزمي دون
 مدون خطأ فاعتقه سببه بلا علم بها خرم لرب الدين الاقل في قيمته ومن
 الدين ولو لم يكن بها اي خرم لولي الجناية الاقل منها اي في القيمة ومن الارش فان
 السيد اذا اعتق المذون المديون خرم لرب الدين الاقل في قيمته ومن الدين اذا
 اعتق العبد في جناته خطأ خرم الاقل في قيمته ومن الارش فكذا اعتد اجتماع
 لعدم المهر بينهما اولوا الاعتقاد دفع الى ولي الجناية ثم يباع للدين ولرب
 ما دونه مدونة ولد ان يدفع معها الجانية ويبيع لربها لان دينها في ذمتها
 متعلق بغيرها فيسرى الى الولد الذي دفع للجناية في ذمة المولى وانما يلاقيه الفصل
 الحقن وهو دفع والسببه يكون في الامور الشرعية لا الحقيقة عند رجل ثم حل
 اخر ان مولاه اعتقه فقتل الى العتق وليا له اي الزام خطأ فكذا في ذمة
 اي الزام لانه لما زعم ان مولاه اعتقه اقر انه لا يجزئ على المولى دفع العتق الفداء
 بالارش والماضي الدية على العاقلة لانه حر فقتل الزام في حق نفسه خط
 الدفع والفداء ولا يصح في ذمة المولى عليه الا حجة قال قتلت اخا زيدا قبل
 عتقي خطأ وقال زيد بل بعد صدق الاول لان زيدا يدعي عليه شيئا لا قريبه زعم
 عليه الضمان لا على العاقلة لانه يدعي عليه القتل الخطأ وبعد العتق فلو قريبه زعم
 عليه الضمان لان النسيب بالاقارب لا بجمل العاقلة فم ادعى قوله قتلته قبل عتقي فقتله
 بعده هذا زعم الضمان عليه معناه الظاهر ليعلم لزوم الضمان على المولى بالاقول
 في قيمته ومن الدين ان لم يعلم الجناية والدية ان علم بها مع ان قوله ليس حجة
 على المولى وان قال قطعت يدها قبل عتاقها وقالت كان بعد صدق
 وكذا في اخذه منها اي اعتقانه ثم قال لها قطعت يدك واخذت منك هذا
 المال قبل ما اعتقك فقلت بل بعد فالتوا لها لانه اقر الضمان ثم ادعى
 البراءة وهي تنكر القتل للمكر لا الجماع والعلة يعني اذا قال فابتعها قبل

نفسه وهو الذي دفع اي ان الضمان
 وجوب الدفع وهو ذمة المولى قبل
 الدفع قبل فلا شيء له
 لا قبل اعتقاد المولى
 ولا بعد
 فانه لا يجزئ الدية على العاقلة اي
 كان له عاقلة فضا ولا عاقلة
 ولا عاقلة له شيئا ان شاء الله تعالى
 عاقلة له شيئا ان شاء الله تعالى
 اقر كتاب الما قبل ما اعتقها قبل
 فانه في ذمة المولى لا في ذمة
 يعني ان مولاه انكار زعمه
 ايجابت على المولى

قبل الاعتقاد واخذت العلة قبل فالتوا لانه ان الظاهر كونهما حال الف امة عبد
 محجور او صبي صبيها يقتل قبل فقتله قاله على عاقلة القاتل لان الماشية هو
 القاتل الماشية ففني عاقلة وجعلوا على العبد بعد عتقه لانه وقع القصة في هذه
 الورطة لكن قوله غير معتبر في المولى ففني بعد العتق ما على القصة الامر لنفسه المصلحة
 ولو كان ماله العبد المحجور بعد عتقه فقتله دفع السيد العتق اقل او ذمة في الخطأ بلا حجة
 حالاً لان الامر قول قول المحجور غير معتبر فلا يؤخذ به في الحال بل بعد عتقه زوال الماشية
 وهو حق المولى بالاقول في قيمته ومن الفداء لانه مختل في دفع الزاد لا مضطر كذا
 الحكم في العتق اي دفع السيد القاتل او ذمة ثم رجع على العتق اقل في قيمته ومن الفداء
 ان كان العبد اقل صيغ لان عدم الصيغة في المولى ولو كان كسره القتل لانه يحرم يمين
 والعبد قتل من عدم حريم كحل ولبيان دفعها احد لتي كل منهما دفع نصفه الى الآخر
 او ذمة بدية من عشرة آلاف درهم لان الرقبة حكم القود صارت بينهم كحل واحد ربه
 فاذا عفا انسان بطل حقها وبقى حق الاخرين في النصف فله اقتيله دفع نصف
 واما الفداء فقد كان بعشرين الفا فاذا عفا انسان بطل حقها فبقية حق كل من
 الباقيين في خمسة آلاف فكذا فداء بعشرة آلاف ان شأ وان قتل الفدية احد هما
 اي احد الطرفين خطأ والاخر عفا احد لتي العتق بدية لولي الخطأ نصفها لهما
 وحي العتق الذي لم يعف لان نصفه بطل بالوفوف في النصف صار لا يكون
 الا في ولم يبطل شيء في حق ولي الخطأ وكان حقهما في كل الدية عشرة آلاف
 دفع اي القتل اليهم يعني ان سيد كان في غير بين الفداء والدفع فان دفعه المهر
 اثنتان ثلثاه لولي الخطأ وثلثه للذي لم يعف من ولي العتق ولا عند حصة حصة
 فيضرب لولي الخطأ باكمل وغير العافي بالنصف لان حق في النصف حقهما في الكحل
 فصارت كل نصف سهما فصارت في ولي الخطأ في سهمين وحق غير العافي في ساهم
 فيضرب عنهما اثنتان واربعا فصار حصة عندهما ثلثة ارباع لولي الخطأ وربعه
 للاحد لتي العتق لان النصف لم لولي الخطأ بلا مازعة واستوت مازعة الفرقين
 في النصف الاخر فينصف فلهذا القسمة رابعا قتل عبد هما قريبهما وعفا احد هما
 بطل كله لان ما يجب في المال يكون حق المقتول لانه بدل دمه ولهذه القصة مدونة

نفسه لانه مختل في دفع الزاد لا مضطر كذا
 بعد عتقه غير مضطر في دفع الزاد
 ونفسه لانه مختل في دفع الزاد لا مضطر كذا
 ونفسه لانه مختل في دفع الزاد لا مضطر كذا

نفسه لانه مختل في دفع الزاد لا مضطر كذا
 ونفسه لانه مختل في دفع الزاد لا مضطر كذا
 ونفسه لانه مختل في دفع الزاد لا مضطر كذا
 ونفسه لانه مختل في دفع الزاد لا مضطر كذا

وبنفسه وصحابه ثم الورثة بخلقه فيه عند الفراغ من حاجته والمولى يستوجب على عبده
 ديناً فلا يخلو الورثة به **فصل** دية عبده أو أمة قيمته فان بلغت اى قيمتها
 دية حر او عشرة الاف درهم او حرة او مائة الف درهم نقص من كل منها
 عشرة اى عشرة دراهم شفاً بالخطا ودية الرقيق في الحر وتعين العشرة
 باشر عبد الله بن عباس نو ولو كانت القيمة اكثر من عشرة الاف في الدارهم في العبد
 ثوب خمسة الاف في الامة وعند ابي حنيفة والى كى قيمته بالغة ما بلغت في الغصب
 بعينه قيمته اى قيمته كل منهما بالغة ما بلغت فلو خصصت بدينار او
 بملك في يده لم يزد تلك القيمة وما قدر دية حر قدر قيمة الحق لان القيمة
 في الحق كالدية في الحر لانه بدل الدم ففى دية اى تلافى بدل الحق يلزم نصف قيمته
 كما في دية الحر بالغة ما بلغت في النقص الا في روية عن محمد بن كعب بن جابر
 خمسة الاف عند قطع يده عند انا عتق فسرى اقية ان دية سده فقط اى
 كان وارث المقتول سده فقط انا دية سده في يوسف وعند محمد لا الا في
 يجب الموت مستند الى وقت الجرح فان عتق وقت الجرح فدية العالة للملك وان
 اعتمر وقت الموت فدية العالة بالولاء فجهالة السبب تخفى عن منع القود
 كجهالة السبب ولهما ان جهالة السبب لا تعبر عنه يتحقق في الحر والافلا
 وان لم يكن الوارث سده فقط بل وارث غيره لم يقد بالاتفق لان المقتول
 كان وقت الجرح فاستحق السيد ان كان وقت الموت فذلك الوارث او مخرج
 مع السيد جهالة المقتول لم يمنع الحكم قال المولى لعبدية احدكم حر فشى اى
 مخرج حين فتيقن المولى واحد الحرية بان قال ردت هذا فاستحقها اى
 للمولى وان قتلها رجل وجب دية حر وقيمة عبده والفرق ان السيد ان كان
 المحل اظهرها من المولى ولهذا اذا مات المولى قبل السيد ببيع العتق بينهما
 وبعد حجة ببقى محلا للسيد فاعتبر ان في حقهما وبعد الموت لم يبق محلا للسيد
 فاعتبر اظهرها من محلا واحد منهما فسبق في قيمته عبده حر ولو قتل كلاهما
 رجل فقيمة العبدان لاننا لم يتيقن بقتل كل واحد حر او كل في القاتلين
 ذلك فغيرها قيمتها مولى ففى عتق عبده دفعة سده اخذ قيمته او مسكه بلا اية

قوله والفرق ان السيد اذا مات المولى قبل السيد ببيع العتق بينهما
 ان شاء الله تعالى فان كان قد مات المولى قبل السيد ببيع العتق بينهما
 فاعتبر اظهرها من محلا واحد منهما فسبق في قيمته عبده حر ولو قتل كلاهما
 رجل فقيمة العبدان لاننا لم يتيقن بقتل كل واحد حر او كل في القاتلين
 ذلك فغيرها قيمتها مولى ففى عتق عبده دفعة سده اخذ قيمته او مسكه بلا اية

اخذ النقصا معنى اذا قتل رجل عتق مولا له دفعه اليه اخذ قيمته وان
 اسكه لم يأخذ النقصا وقال لا يخرج من الدفع والامساك مع اخذ النقصا
 لان معنى المالية لما كان معتبر او فاقا وجب للمولى على الوجه المذكور في سائر
 الاموال فان خرج من ثوبه خر فاقا حيا للمالك بين دفعه اليه ونقصه
 قيمته وبين امساك الثوب ونقصه النقصا وانه ان المالية ان كانت معتبرة في
 الذات فالادوية غير معتبرة فيها وفي الاطراف ايضا ولهذا لو قطع عبد يد عبد
 يورث المولى بالدفع او الفداء ولو كان الاخص لا وجب له بيع فيها ثم في احكام
 الادوية ان لا ينقسم الضمان على الاجزاء ولا يملك الحنة وفي احكام المالية ان
 ينقسم يملك فوقرنا على الشبهى حظهما في الحكم **فصل** اقرده او لم
 لم يترك المالك ان يعلم حكمه فيما سبق من كتابه بجناية خطا لم يجر ولا يثيب عليه
 اى على واحد منهما ولو بعد العتق لان موجب جناية الخطا منه على سدة قراره
 لا ينفع عليه وبعد ثباتها بالسيقة ضمن مولا له الاقل في الارش القيمة كما
 روى ان ابا عبيدة الجراح رضى الله تعالى عنه قضى بجناية العبد على مولا له كان
 امية ابان ثم بخر في الصحابة فوفوا رجعا ولانه بالدين او الاستيلاء وصار
 دفع الرقة عند الجناية ولم يصبره فختار الدية لانه غير عالم بان يجرى فصار كما
 فعله بعد الجناية غير عالم بها وانما وجب الاقل في قيمته وفي الارش لان الاصل هو
 الدفع بالجناية وقد عذر الدفع بسبب المولى فيجب القيمة عليه لمنعه منه لا دفع
 في المولى في اكثر من القيمة ولا حق لوارث الجناية في اكثر من الارش ولا يثبت الجنايا
 بين الاقل والاكثر في متي الجرح بخلاف القتل حيث يقر بين الدفع والفداء
 وجنسهما مختلف وان جنى المدة جنمات لم يزد لقيمة واحد منهما بل
 عين واحد يت ركن في الجناية الثانية والاولى في قيمة دفعت اليه اى
 والاولى بقضاء ولا يطلب في المولى شيئا لانه جبره الدفع وبيع مولا له
 او دى الاولى لو دفعت اليه بدونه اى بدون القضاء لانه لم يكن جبره في
 الدفع جنى مده خطا مات لم يسقط القيمة عن مولا له لانه ثبتت عليه
 تدبيره بالموت لا بسقط ذلك قتل المدة مولا خطا وسعى في قيمته لان التدبير

ولا يصح للمولى الجناية اى اذا تسمى المحقق
 في القيمة والارش مكان الاصل ان يتحقق
 لم يجرى بها كما انه جنى من الدفع والارش
 كما اختار الاقل في الجنى والارش

قوله لانه انما شئت عليه اى الجناية
 ثبتت على المولى

فانما تقسم على اهل الحلة الخ قال
 في الخبر القسم النقيض يقال انما تقسم على اهل الحلة الخ
 حكم القاضي بالقسم النقيض وهو مذهبنا في هذه المسئلة
 من غير ان يقال ان القسم النقيض هو الذي لا يكون في ذلك

وتضمن عند ابي يوسف ان في لانه تلف بالامعصاة وله ان غير المعصوم
 لحق السيد وقد فوته له فوالى بالعتي والاما العبد فمعه حقه لبقائه على اصل
 في حق الدم وبدونه يضمن لما تراه مؤاخذاً بافعاله **باب القتل** في حق
 تقسم على اهل الحلة الذي وجه القليل فيهم قوله ميت به جرح مبتدأ فمعه قوله
 الاله حلف له او اقره قرب وخنق بك النون او خروج دم فاذنه او عينه وجه
 في حلة او اكثره عطف على ضمير جرح وجاز للفصل اي اكثر البدن سواء كان مفعول
 اولاً او نصفه مع رائيه لا يعلم قاتله اذ لو علم كان يخلصه وسقط القصاص ووجه
 ولية القتل على اهلها اي كلهم او على بعضهم غير اذ خطأ ولا يثبت له حلف له
 اي لاجل ذلك الميت محسوس رجلا منهم اي في اهل الحلة لما روي ابن عباس نه لا
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كتب الى خبيز ان هذا قتيل وجد بين اظهركم في الذي
 يجره عنكم فكتبوا اليه ان مثل هذه الحادثة وقعت في بني اسرائيل فانه ل الله تعالى
 على موسى امر ان كنت نبيا فامرسل الله تعالى من ذلك فكتب صلى الله تعالى عليه
 سلم اليهم ان الله تعالى اراني ان اختاركم من بين رجلا فيخلصون الله ما قتلناه
 ولا علمنا له قاتلا ثم يفرعون اليه فالو لقد قضيت فينا بان موسى اي اهل الحلة
 التي اشبهوا الي ان خبا رعيين الجرح الى الولي لان اليهم هذه الظاهر انه
 جرح في بيته بالقتل بهم الفقه والشبان او صاحب اهل الحلة لان خبرهم عن
 الكاذبة ابلغ في بطلان القاتل قاتلا كل منهم ما قتلته ولا علمت قاتلا لا الولي
 اي لا الخلف والى المقول بانهم قتلوه قال ان في اذ كان هناك لو ان خلف لا وليا
 ضمن غيبا فاحلفوا بقتل بالدية على اهل الحلة على ما كانت الدعوى وخطا في قول
 وفي قول يفتي بالقول اذ كانت الدعوى في العمد وان كل الدعوى غير اليهم حلف مدعي
 عليهم فان خلفوا تركوا ولا يضمن عليهم وان نكلوا فعليه القصاص في قول الدية
 في قول واللوث الذي ذكره قرينة حال توقع في القلب صدق المدعي بان يكون هناك
 علامة القتل على واحد بعينه كالدم او ظاهريه شهد المدعي في عداوة ظاهريه او سواها
 عدل او جماعة غير عدل ان اهل الحلة قتلوه وان لم يشهد له الظاهر حلف اهل
 الحلة للث في حق البدية بين الولي قوله عليه الصلوة والسلام لا وليا فليس منكم

في الخبر القسم النقيض
 حكم القاضي بالقسم النقيض وهو مذهبنا في هذه المسئلة

فيما قتلته لا علمت قاتله فاقسموا
 وما علمنا قاتله الا انهم قتلوه فاقسموا
 القاتل بالنظر الى اهل الحلة فاقسموا
 بكذا حلفوا جميعا فاقسموا
 بمقابله الجميع فاقسموا
 الاحاد حلفوا كل واحد واحد فاقسموا
 في رعاية نظر الحديث فاقسموا
 السلام فاقسموا بالله ما علمنا به
 له قاتلا فاقسموا فاقسموا
 شهداه اهل الحلة فاقسموا
 تعين كل النية فان اهل الحلة
 تعين وقد نظن غير القاتل وان

حكم فيهم انهم قتلوه لان البين حجة من شهادته الظاهر في سائر الاعمال والى ان الظاهر
 يشهد للمدعي عليه لان الاصل في الدية البراءة والظاهر يشهد للمدعي عند قيام الكو
 وقرب الوجه فيكون البين حجة له لكن في هذه الحجة نوع شبهة والقصاص
 عقوبة تسقط بها فلهذا اوجب الدية في الجرح ولنا قولنا عليه الصلوة والسلام
 البينة على المدعي واليمين على من عليه وروي ابن المسيب انه عليه السلام
 بالبرء بالقسم وجعل الدية عليهم لوجود القليل بين اظهركم لان البين
 ليست حجة لا تخفى في نفس كلف يكون حجة لا تخفى في نفس اليهم حجة
 ليظهر القتل بخبرهم عن البين الكاذبة فيقروا فوجب القصاص اذ حلفوا
 البرء عن القصاص ثم يقضي على اهلها اي اهل الحلة بالدية لوجود القليل
 بينهم وقد ثبت انهم قتلوه على علمهم جمع بين الدية والقسم وكذا
 عمر رضي الله عنهما وان روي ولية القتل على واحد من غيرهم سقط القصاص عنهم
 يعني اذ ادعى ولي القليل القتل على رجل من غير اهل الحلة كان ذلك البرء منه
 لاهل الحلة في التامع دعواه بعد ذلك عليهم وان منهم من ادعى على
 واحد منهم بعينه لا يبطل القصاص والدية في اهلها وفي حقه في رواية يكون
 ذلك البرء منه لاهل الحلة كذا في الثانية وان لم توجد اي التمس فيها الحلة
 كذا الحلف عليهم الى ان يتم اي التمس في كل منهم حتى يحلف لان الحلف
 فيه اوجب عظميا لانه الدم ولهذا اجمع بينه وبين الدية بخلاف النكول في الاموال
 لان الحلف فيها بدل عن اصل حقه ولهذا يسقط بئذ المدعي وهما لا يسقط
 ببذل الدية وسخلف قال قتلته زيد حلف بالله قتلته ولا عرفت قاتلا غير زيد
 لانه يبرئ سقاطا لا حجة في نفسه بقوله فلا يقبل فحلف على ذكر لانه ما اقر القتل
 صارت شتي غير البين فيقتل حكمه فيسقط حلف عليه ولا فدية على صبي ومجنون
 لانها ليس في اهل القول الصحيح واليمين قول وامرته وعنده لانها ليس
 في اهل الضرر واليمين على اهلها ولا فدية لادته على حذ في حق ميت لانه
 به او جرح دم فدية او انفا او دمه او ذكره لانه ليس يقتل اذ لا بد في ان يستدل
 على كونه قتيلا وهو ذكر في اول الباب بخلاف ذكره بها لان الدم يخرج منه

في الخبر القسم النقيض
 حكم القاضي بالقسم النقيض وهو مذهبنا في هذه المسئلة

في الخبر القسم النقيض
 حكم القاضي بالقسم النقيض وهو مذهبنا في هذه المسئلة

الموضع عاد و بلا فعل احد و اتم خلقه كالكثير اي اذا وجد سقط تام الخلق لانه
في الانا المكون و فيه كالكثير الاحكام المذكورة لان الظاهر ان تام الخلق ينفصل
حتى رجل يسوق دابة عليها قبيل حتى عاقلة اي قلة الرجل ونية اي
نية القبيل اما اهل المحلة لانه في ربه فصلا كان في داره كذا الوفا واما اوكسها
فان اجتمعوا اي القائلين اي والراكن صنفه لانه في ايدهم ذكره الربيعي
وكوبين فرينين او قبيلتين فعلى اقرها لانه قبيل او جد بين قريتين على
عهد النبي صلى الله عليه وسلم فامر ان يسبح بينهما فوجد الى احدى القريتين
او قبيلتين عليهم القسامة والدية وروى عن عمر بن الخطاب وان استونا اي القريتين
او القبيلتين فعلى ان كان اي القبيل في موضع يسبح منه الصنف لاهل
قرية في الصورة الاولى واهل القريتين في الثانية لانه اذا كان كسبيل في
بلحمة العنق فكل من السهم قد قتل واذا كان في موضع لا يسبح منه الصنف لاهل
نفسه فلا ينسب اليه القتل ولا يجعلوا قاتل من قدس وجهه اي قبيل في دار
رجل فعلى الف تروى عاقلة اذا ثبت انهما له المحلة لان التفسير في حفظ
الملك اني ان الى المالك والدية على عاقلة لان نصرة وفوته بهم وهذا اذا كان
له عاقلة واما فعلى ما مر من الاجرة والدية حتى لو كان له لادى عاقلة ونفسه
ولو وجد قبل في دار نفسه تروى عاقلة وورثة عند ايه حنيف لان الدار حال ظهور
القبيل لو تروى فالدية على عاقلة عند ايه حنيف وعند فر لاني فيه يفتي لما قالوا ان
الدار في يد اهل الظهور القتل فيجعل كانه قتل نفسه كان هدر او ان كانت الدار
للورثة فالعاقلة انما تجعل ما يجب عليهم تحفيها لهم ولا يكون الا على الورثة
للورثة القسامة على اهل المحلة اي على احوال الاملاك القديمة الذين كانوا
حين فتح الامام البلدة وسميها بين القاتلين بخط خط التهمة انفسهم لا
مع السكان اي لا بد من السكان بغير المستاجرين والمستعيرين مع الملاك في
الف تروى عند ايه حنيف وروى قال ابو يوسف بن عليهم جميعا لان ولاية التفسير
بالسكنى كما يكون بالملك الا ترى ان النسخ صلى الله عليه وسلم جعل القسامة
والدية على اليهود وان كانوا سكانا نجية ولما ان المالك هو اخص من بصفة

منه على الزمان فكل من كان شقة وان
الاغنياء ان شقة ايضا الى الراسي
ومن الانصبا وان

منه الزكيات فكل من كان شقة وان
جميع رايك
منه الزكيات فكل من كان شقة وان
بالفقهين يقال
منه الزكيات فكل من كان شقة وان

لان الزمان بالعلم لانه لو مات في مال
ولا وارث له قاله كسب المال قوله في
كسب الزاوية من مال الزاوية المبيعة والغنم في
الزينة وهو البيل والنية

البقرة لا الكسبي واهل خيرة قرون على املاكهم ولا المستعيرين عند ايه حنيف
وقال ابو يوسف كل من شتركون لان وجوب الضمان بترك الحفظ من له ولاية الحفظ
وهي بالملك وقد استوفاه ولما ان صاحب المحلة هو المقتضى بتدبير المحلة هي
تنسب اليه لا المستعيرين وقيل بانه المستعير في التدبير القيام بحفظ المحلة فكل
هو مقتضى النفس والدية لا المستعيرين وقيل انما احاب ابو حنيفة بهذا على
شاهد من عادات اهل الكوفة في زمانه ان صاحب المحلة في كل محلة يقوم بتدبير
المحلة ولا يشترط ان يكون المستعير في ذلك فان باع كل واحد يعني ان يبيع واحد من اهل
المحلة فكل ذلك الحكم لان المستعيرين لئلا يبيع اهل المحلة فباقي شيء في الاصل يكون
الحكم دون البيع وان لم يبيع بل باع كل واحد فكل المستعيرين اتفاقا لزوال
في بقدهم عند ايه حنيف او انه حرام عند ايه حنيف فانتقلت عند ايه حنيف فخلصت عنده لهما
وجد قبيل في دار مشتركة يعني قوم لبعضهم اكثر فبان كان نصفه لرجل مثلا
وعشر لرجل وباقيها لآخر فداي على الرأس ولا يغير قدر الانصبا واستواء
صاحب التمسيل والكسبي في الحفظ والتقصير وان بيعت دار ولم يقبض حتى وجد
فيها قبيل فعلى اي الدية على عاقلة البايع وفي البيع جبار فعلى عاقلة
في اليد عند ايه حنيف وعند ايه حنيف ان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المستعير ان
كان فعلى عاقلة في نصرة الدار سواء كان الخمار للبايع والمستعير فانه يقبض اليد
وهما املك وان وجد القبيل في الفلك فالقسامة والدية على رقبته في الرجا
والملاحيين والمالكين وغيره فيه سواء وكذا العجالة وفي سجد محلة وشارعها
اي شارع المحلة احقر ازع ان ربح الاظم كما سياتي على اهلها لمانهم حتى انما
بالندسة وفيه من سون مملوك على المالك وفي غيره اي غير المملوك وان ربح
الاظم والسبي الى مع لاقامة لان المقصود بان يفتي تامة القتل في الاقصى
في حق العامة سواء الدية على بيت المال لانه الغرم الغنم اعلم ان الطريق ينقسم اثناء
الى قسمين احدهما طريق خاص هو يختص بواحد او اكثر ويكون له فضل الاخر
كما ذكرنا في بحث الزاوية المستطلة والآخر طريق عام هو يختص بواحد او اكثر
ويكون له فضل وخرج وسبي هذا ان ربح وهو ايضا قسمين احدهما شارع محلة

منه الزكيات فكل من كان شقة وان
الاغنياء ان شقة ايضا الى الراسي
ومن الانصبا وان

منه الزكيات فكل من كان شقة وان
جميع رايك
منه الزكيات فكل من كان شقة وان
بالفقهين يقال
منه الزكيات فكل من كان شقة وان

لان الزمان بالعلم لانه لو مات في مال
ولا وارث له قاله كسب المال قوله في
كسب الزاوية من مال الزاوية المبيعة والغنم في
الزينة وهو البيل والنية

وهو يكون له ورثته كثر بالاهل المحلة وقد يكون لغريم ايضا وهذا ما قال في النسخ
 وفي نسخة محلة على اهلها كما لو وجد في شارع المحلة والخران مع الاظم وهو
 ما يكون من جميع الطوائف فيه على السوية كالطريق الواسعة في الاسواق وخارج
 البلد وهذا ما قال في الهدية وفيه في الجامع وان راع الاظم فلاقته بكثرة
 يجب ان يعلم به المقام وحتى ينفذ في الشئ فيجعل الاوامر وفي قوم التوقا لم يصف
 واحلوا في قبيل اي تفرقوا فظهر في موضع اجتماعهم قبيل على اهل المحلة لان
 حفظ المحلة في مثل ذلك واجب عليهم واذا لم يعرف في مباشرة جعل عليهم الفسخ
 والدية الا ان يدعى الوالي على القوم او على بعض منهم فلم يكن على اهل المحلة شئ
 لان هذه الدعوى تضمنت برائتهم من الفسخ ولا على القوم في قبيل البينة او مجرد
 الدعوى لا يثبت الحق لكن يسقط الحق في اهل المحلة لان قولهم في حقهم
 قبيل في برية لا يمارى بها بمعنى القرع على سبعين سماعة القصة او في مراكب
 وبالسيف يد واحد ولا ملكة كالقوات مثلا بخلاف النهر الذي يحق للشفعة فيقتصر
 اهلها به لقيام يدوم عليه فيكون الفدية والدية عليهم فيقول الوفاية او ما تم
 على اطلاقه فهدر لانه اذا كان هذه الحالة لا تحق القصة في غيره فلا يوسف
 بالتقصير ولو كان القليل تحت يات طي في اقر الفري في ذلك الموضع على
 النفس الكور ولو في ارض او دار موقوفين على ارباب معلومة فليتهم لانهم في
 الناحية بالندب فيها ولو كانت موقوفة على مسيحي فكل مسيحي اي كان كما لو وجد
 في المسيحية قد تم ولو وجد في مسيحي فكل مسيحي في ملكه وفي الحق والفساد على
 ساكنيها وفي خارجها ان كانوا على ساكنها خارجها قبيل على قبيلة وجب
 القليل فيها ولو بين القبيلتين كان كما بين القريتين وقد مر بانه وان لم
 جملة مختلفين فعلى اهل العسكر كلهم لانهم لما نزلوا جملة فصار الامانة كلهم
 بمنزلة محلة واحدة فيسوة اليهم فيجب غرامة او جرد في خارج الخيام عليهم ولو كان
 الارض التي نزل فيها العسكر ملكا فكل ملك في الفدية والدية بالاجماع
 لانهم سكان ولا يجرمون لما كان في الفدية والدية جرح في حق قبيل الى اهلها في
 واذا في فئات فالفدية والدية على الحي خلافا لابي يوسف في الجرح اذا لم يل

في نسخة اخرى ان يكون له ورثته كثر بالاهل المحلة وقد يكون لغريم ايضا وهذا ما قال في النسخ
 وفي نسخة محلة على اهلها كما لو وجد في شارع المحلة والخران مع الاظم وهو
 ما يكون من جميع الطوائف فيه على السوية كالطريق الواسعة في الاسواق وخارج
 البلد وهذا ما قال في الهدية وفيه في الجامع وان راع الاظم فلاقته بكثرة
 يجب ان يعلم به المقام وحتى ينفذ في الشئ فيجعل الاوامر وفي قوم التوقا لم يصف
 واحلوا في قبيل اي تفرقوا فظهر في موضع اجتماعهم قبيل على اهل المحلة لان
 حفظ المحلة في مثل ذلك واجب عليهم واذا لم يعرف في مباشرة جعل عليهم الفسخ
 والدية الا ان يدعى الوالي على القوم او على بعض منهم فلم يكن على اهل المحلة شئ
 لان هذه الدعوى تضمنت برائتهم من الفسخ ولا على القوم في قبيل البينة او مجرد
 الدعوى لا يثبت الحق لكن يسقط الحق في اهل المحلة لان قولهم في حقهم
 قبيل في برية لا يمارى بها بمعنى القرع على سبعين سماعة القصة او في مراكب
 وبالسيف يد واحد ولا ملكة كالقوات مثلا بخلاف النهر الذي يحق للشفعة فيقتصر
 اهلها به لقيام يدوم عليه فيكون الفدية والدية عليهم فيقول الوفاية او ما تم
 على اطلاقه فهدر لانه اذا كان هذه الحالة لا تحق القصة في غيره فلا يوسف
 بالتقصير ولو كان القليل تحت يات طي في اقر الفري في ذلك الموضع على
 النفس الكور ولو في ارض او دار موقوفين على ارباب معلومة فليتهم لانهم في
 الناحية بالندب فيها ولو كانت موقوفة على مسيحي فكل مسيحي اي كان كما لو وجد
 في المسيحية قد تم ولو وجد في مسيحي فكل مسيحي في ملكه وفي الحق والفساد على
 ساكنيها وفي خارجها ان كانوا على ساكنها خارجها قبيل على قبيلة وجب
 القليل فيها ولو بين القبيلتين كان كما بين القريتين وقد مر بانه وان لم
 جملة مختلفين فعلى اهل العسكر كلهم لانهم لما نزلوا جملة فصار الامانة كلهم
 بمنزلة محلة واحدة فيسوة اليهم فيجب غرامة او جرد في خارج الخيام عليهم ولو كان
 الارض التي نزل فيها العسكر ملكا فكل ملك في الفدية والدية بالاجماع
 لانهم سكان ولا يجرمون لما كان في الفدية والدية جرح في حق قبيل الى اهلها في
 واذا في فئات فالفدية والدية على الحي خلافا لابي يوسف في الجرح اذا لم يل

في نسخة اخرى ان يكون له ورثته كثر بالاهل المحلة وقد يكون لغريم ايضا وهذا ما قال في النسخ

به الموت صا قتلوا وكذا اوصى الفصاح بخلاف اذ لم يكن صاحب ش رجل
 جرح به من محلة اخرى الى اهلها فمكث زمانا فمات لم يضمن الى اهل محلة في قول ابي يوسف
 ومثله وفي فحاش قول ابي حنيفة يضمن لان يد غيرة المحلة فوجوده جرحا في برية
 كوجوده فيها رجلان في بيت بلانان واحد منهما قتل من الاخر ودية عند
 ابي يوسف فلا فاحتماله فانه لا يضمن عند الاحتمال انه قتل نفسه لابيوسف ان
 الطائير ان الان لا يقتل نفسه وجد قبيل في قرية امره ان يترك الحلف عليها ودية
 عاقبتها عند ابي حنيفة ومثله عند ابي يوسف الفدية ايضا على العاقلة لانها
 على اهل النمرة لماء ليست منها في شربتها الصفة ولها ان اف الفدية التهمة
 والتهمة في الملاءة تحققة بطل شربها من اهل المحلة يقتل غيرهم يعني اذا ارجى
 الوالي على غير اهل المحلة وشربها من اهلها لم يقتل عند ابي حنيفة ولا يقتل
 لانهم كانوا الصداق بغير اخضا وقد بطل بدعوى الوالي القتل على غيرهم يقتل
 شربها منهم كما لو قيل للجنحة اذا غزل قبل الجنحة ولا يضمن خصما بانه لاهلها يضمن
 للتقصير العباد منهم فلا يقتل شربها منهم وان خرجوا من الخصم كالوصي اذا خرج من
 الوصاية بعد قبيلها ثم شهد او علم واحد منهم اني بطل شربها منهم على وجهه
 بعد ادعى الوالي القتل عليه بعينه لان الخصم قائمة مع الكل على ما ذكره وان
 يدفعها في نفسه فيكون منها كتاب المعاقلة جمع موقلة بفتح الميم قسم القى
 بمعنى العقل اي الدية سميت لانها تعقل الدية في ان تفك ومنه العقل لانه
 يمنع القصاص العاقلة منهم الذين قسم عليهم دية القليل خطأ اهل الديون
 ممن هو منهم يوقد في عطايتهم في ثلث سنين بوقت القصاص وهم الجيش الذين
 كنت ساء بهم في الديون هذا عندنا وعند ابن فعي على عشرة كما روى ان النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم حكم عليهم لا يخرج بعده لانها مسلمة فالاقارب لى بها كالا
 والنسقاء ولنا قضيتهم في الدية فانه لا دون الدواوين جعل الدية على اهل
 الديون بخمس العصابة في غير تكبيرهم فكان اجماعا وليس بشيخيل بقرينة معنى
 لان العقل كان على اهل النمرة وقد كانت بانواع كالولاء والحلف والعد وهو
 ان يعقد رجل في قبيلته وفي عهد عمره صا بالديون فجعلها على اهلها اتباعا

في نسخة اخرى ان يكون له ورثته كثر بالاهل المحلة وقد يكون لغريم ايضا وهذا ما قال في النسخ
 وفي نسخة محلة على اهلها كما لو وجد في شارع المحلة والخران مع الاظم وهو
 ما يكون من جميع الطوائف فيه على السوية كالطريق الواسعة في الاسواق وخارج
 البلد وهذا ما قال في الهدية وفيه في الجامع وان راع الاظم فلاقته بكثرة
 يجب ان يعلم به المقام وحتى ينفذ في الشئ فيجعل الاوامر وفي قوم التوقا لم يصف
 واحلوا في قبيل اي تفرقوا فظهر في موضع اجتماعهم قبيل على اهل المحلة لان
 حفظ المحلة في مثل ذلك واجب عليهم واذا لم يعرف في مباشرة جعل عليهم الفسخ
 والدية الا ان يدعى الوالي على القوم او على بعض منهم فلم يكن على اهل المحلة شئ
 لان هذه الدعوى تضمنت برائتهم من الفسخ ولا على القوم في قبيل البينة او مجرد
 الدعوى لا يثبت الحق لكن يسقط الحق في اهل المحلة لان قولهم في حقهم
 قبيل في برية لا يمارى بها بمعنى القرع على سبعين سماعة القصة او في مراكب
 وبالسيف يد واحد ولا ملكة كالقوات مثلا بخلاف النهر الذي يحق للشفعة فيقتصر
 اهلها به لقيام يدوم عليه فيكون الفدية والدية عليهم فيقول الوفاية او ما تم
 على اطلاقه فهدر لانه اذا كان هذه الحالة لا تحق القصة في غيره فلا يوسف
 بالتقصير ولو كان القليل تحت يات طي في اقر الفري في ذلك الموضع على
 النفس الكور ولو في ارض او دار موقوفين على ارباب معلومة فليتهم لانهم في
 الناحية بالندب فيها ولو كانت موقوفة على مسيحي فكل مسيحي اي كان كما لو وجد
 في المسيحية قد تم ولو وجد في مسيحي فكل مسيحي في ملكه وفي الحق والفساد على
 ساكنيها وفي خارجها ان كانوا على ساكنها خارجها قبيل على قبيلة وجب
 القليل فيها ولو بين القبيلتين كان كما بين القريتين وقد مر بانه وان لم
 جملة مختلفين فعلى اهل العسكر كلهم لانهم لما نزلوا جملة فصار الامانة كلهم
 بمنزلة محلة واحدة فيسوة اليهم فيجب غرامة او جرد في خارج الخيام عليهم ولو كان
 الارض التي نزل فيها العسكر ملكا فكل ملك في الفدية والدية بالاجماع
 لانهم سكان ولا يجرمون لما كان في الفدية والدية جرح في حق قبيل الى اهلها في
 واذا في فئات فالفدية والدية على الحي خلافا لابي يوسف في الجرح اذا لم يل

المعنى واليه قالوا لو كان اليوم قوم يتناحرون لجرى معا قتلهم بل الحرفه وان كانوا
 يتناحرون بل خلف فاهله والديه صلة كما قال لكن ايجابها فيما هو صلة وهو العطاء
 اول في ايجابها في اصول موالهم لانها اخف ما حملته العاقلة الا تخفيفه التقدير
 بثلاث سنين مروي عن النبي عليه الصلو والسلام حكى عن عمر بن الخطاب في مال
 العاقلة في الدية يعني يؤخذ في ثلث سنين عندنا ونحوه لا عندنا في وسب
 امثلة انشا الله تعالى وان حرجت اى العطاء لما كان منها اى في ثلث سنين
 او اقل منها يؤخذ منه اى لاكثر او الاقل والحق عطف على اهل الديون اى العاقلة
 الفضيلة على ليس منهم اى في اهل الديون وقع عماره الوفاة هكذا ووجهه ليس
 منهم وكانه سره من النسخ لان خبره ليس ولا وجه لاجاءه الى الصلوة او احدى
 ليس منهم يؤخذ في كل اى كل واحد واحد في العاقلة في مجموع ثلث سنين
 ثلثة دراهم واربعه فقط بحيث يؤخذ في كل واحد منهم في كل سنة درهم ليكون
 الماخوذ في ثلث سنين ثلثة دراهم او مع ثلث اى ثلث درهم ليكون انا مؤخذ
 في ثلث سنين اربعة دراهم وان لم يسع الحق قيمه اليه اقرب الاشياء نسبيا الاقرب
 فالاقرب كما في العتق والاباء والابناء فاختلاف في ذواتهم والقائل كاحد
 لانه في فلاحه لاخرجه وفي خلافه في العاقلة للمعنى حتى مولاه لان
 نصرة بهم بويده قوله صلى الله تعالى عليه وسلم مولى القوم منهم ومولى المولاه مولاه
 الذي عاقده وحيته اى فضيلة مولاه لان المرت يتناحرون بهم فاشبهه مولى القوم
 ويحمل العاقلة ما يجب من القتل الاصل في ايجاب الدية على العاقلة بالخطا
 وشبهه قوله عليه الصلو والسلام لا وليا الفارته قوموا فوه قاله حين ضربت
 امرؤة بطن امرؤه قالقت جنينا فافعوا الامر اليه عليه السلام ولا اله الا الله معذور
 وكذا المماشر شبهه لان الالة للتاويل القتل والنفس احقر من الجوارها والاول
 لا ياجى القود عليه في ايجاب العظم يستصل الة فضع الدية العاقلة لانه انما قصر
 بقوده فيه من نصاره وهم العاقلة فكانوا مقصرون في ترك مرقتة مخصوصه
 وقد رآش موضحة فصاعدا لما في فصل الشياخ ان الواجب الموضحة فيها
 الدية وهي على العاقلة لا اى لا يحمل العاقلة ما يجب نصيبه او اقرارهم هذه العاقلة

لان الالة انما هي بقية فداى القائل انما
 في التثبت والاشارة من القتل كما
 نفس وثلث القود بنصفه العاقلة كما
 مقصود من ترك المقتبة خفة

العاقلة او عند سقوط قودها بشبهة او قبله بنه عند ولا جناية عند ما دون
 ارش موضحة لما روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يعاقب العوقل عدولا
 عند ولا صلي ولا اعترافا ولا ما دون ارش الموضحة ولان النجمل للتحريز عن التنبيل
 في التنبيل التقدير اى اصل عرف السمع وما نفق عنه لا تحمله العاقلة بل الجاني
 ولو صدق القائل الجاني لزمته الدية لانها ثبتت بتصادقهم والامتناع كان
 لحكمهم ولهم ولاية على انفسهم فيجب عليهم وفه ليس ديوان ولا حق فاقلة بيت
 المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كذا في الخلاصة وقال عصام روى عنه عن
 ابي يوسف عا الى صنفه انه يجب في مال الجاني ولا يجب بيت المال بالاجماع كذا
 في الخلاصة ولا عاقلة للجمع في الخلاصة لو كان الرجل في البيع غير المسلم الى مال
 ان الالة اختلطت فاقلة بعضهم العاقلة لا اهل الجمع وهو اختيار الفقيه في غير
 قال وانه كان يفتي الامام فخر بن محمد بن المرحوم في كتاب **كتاب** لا يخفى مناسبتة
 لكس الجنايات وتوابعها وهو قتلوك قرق ما كذا فصد اند رقة لقا وعليه
 لان فيه اشياء مالهية والمال حرمة كالنفس عاقلة مولاه واختلاف في الفضل قبل
 اخذ فضل اشياء الاحتمال الضيق وقيل تركه افضل لانه لا يبرح مكانه فليقل
 مولاه ان عرف الواحد بيت مولاه فالاولى ان يوصله اليه قبا في اى الاحدية اى
 بالابن الى القتي فحجبه فغيره الى لانه لا يؤمن في الابان نانيا ولنه لا يجوز
 ان كان له منفعة وينفق عليه من بيت المال فيجعله ينال ما كذا فباخذ منه
 اذا جاءه من ثمة اذا باع ولا يجزى الضمان لانه لا يجزى التوبة ولا يابون وان كان
 منفعة آخره انفق عليه اجرته الى جى مولاه فاذا جاءه واقام البيته انه لم
 قبل على القتي وقبل على من يصبه القاص لحفظ الاووين وكذا يحلف اى القاص
 او غير يصبه الى بالدية اخرجته من ملكه بوجه في الوجوه فيدفع اليه قبل بدفعه
 بالفضل لانه لا بد من الحيط وقيل لا يكون الدفع بعد اللات وان لم يجر
 عطف على اقام البيته واقر اى العنة انه عده وصف المولى علامته وعلية
 دفعه القضي اليه بالفضل وان انكر المولى باقة في دفعه جعله من حلفه
 ما ابي ويدفع اليه فان طال جنيته اى جى المولى ناعة القتي وان علم مكانه

لان العاقلة لا يملك البيع والخطا انما
 في رواية من كان الرود عماره فليكن
 العاقلة في مال الجاني لا في مال الجاني
 العاقلة في مال الجاني لا في مال الجاني
 العاقلة في مال الجاني لا في مال الجاني

لان العاقلة لا يملك البيع والخطا انما
 في رواية من كان الرود عماره فليكن
 العاقلة في مال الجاني لا في مال الجاني
 العاقلة في مال الجاني لا في مال الجاني
 العاقلة في مال الجاني لا في مال الجاني

لان العاقلة لا يملك البيع والخطا انما
 في رواية من كان الرود عماره فليكن
 العاقلة في مال الجاني لا في مال الجاني
 العاقلة في مال الجاني لا في مال الجاني
 العاقلة في مال الجاني لا في مال الجاني

اخر فظا لا اول فلهو اي القضي ختم بين الدفع وعدمه لا يؤخذ من اخذه لبقه في
 الاخذ وان دفعه اي اخذه الى امر ليس لاخذ من كسفا طه حقه ونسبه شئت
 من ادعاء ولو كان المدعي رجلا فيكون ولد له كما في الجارية المستكتمه او شئت
 من لصف منهما اي الرجلين المدعين علامته فانه يكون ولد للوصف دون
 الآخر او ذات زوج عطف على رجلين اي لو كان المدعي امرا ذات زوج فانه يكون
 ولدها ان صدقها اي زوجها او شئت على انه ولد له او كان المدعي امرا
 فمهرت كل على انه ولد فانه يكون ولد له كما في الجارية المستكتمه او شئت
 شئت منه فيكون حرا لان الحمل في دار الاسلام الحرة او دونهما ينسب منه
 فيكون حرا ان لم يكن في مفرق اي في مفرق المسلمين بل في مفرق المسلمين او في
 مفرقهم او موضع فيه كفار يكون ودعيان كان فيه اي في مفرق المسلمين ما وجد
 في مفرق في مفرق اهل الذمة او سبعة او كسبه كانت عليه في المال او على دونه
 له اي للمنفق المتبالي للظاهر صرفه اي للمنفق ذلك المال اليه اي للفقير
 القضي لانه لا ضابط في القضي ولا في صرفه من الماله وقيل بدونه لانه لا ينفق
 وله ولاية الانفاق عليه للمنفق قبض حبيته اي في مفرق المسلمين لانه نفع محض
 ونفقه حيث شاء ذكره في مفرق المسلمين لانه في مفرق المسلمين لا
 انكاحه لان نفق الولية في القاية والملك والحكومة ولا تنفق له كالام
 فان ولاية النفر في نفق المال وهو كسب بالراي الكامل والشفقة الوفرة المجرود
 وفي كل منهما احدهما ولا جارية لانه لا يملك انفاق من فقهه فاشبهه بغير خلاف
 الام فانها تملكها كما ذكر في كتاب الكراهية في الاحج احقره على قبل يجوز احاقه
 لانه يرجع الى تاديبه الاول رواية التي مع الصغرة ولان كسبه فان نفق
 يملك به فحينئذ كذا في الخاتمة **كتاب النفقة** اي اسم اللقب في المنع كسب
 على استعمال اللقب في الادس واللقطة في غير مذهب فوعها لصاحبها لانه
 ان تتركها رجا لصل اليرب بد خاتمة فمكتمها في مكرها فيضيق مالها فكان فوعها
 وسيلة الى اقبال الحق الى السخى ولهذا قالوا يجب اذا خاف الضياع كسبه
 فان شهد عليه بانه اخذه ليرده على صاحبه وعرف في مكان وكسبه في الجلب

في مفرق المسلمين
 في مفرق المسلمين
 في مفرق المسلمين
 في مفرق المسلمين

في مفرق المسلمين
 في مفرق المسلمين
 في مفرق المسلمين
 في مفرق المسلمين

بان ينادي ان وجدت اقطه لا ادري كسرها فليست كسرها وليصفها لا ردك
 عليه الى ان علم ان صاحبها لا يطلبها او انها نفق ان بقيت بعد مدة لا تامة
 المعد والماكل وبعض النما كانت امانة عند من اذ اهلكت بلا تعهد لم يكن قلت
 او كسرت واخذت في الحل والحرم وعندك في محبة تعرف لقطه الحرم الى ان
 يحكي صاحبها فينتفع اي الراجع بها اي اللقطة لتوفره والا تصدق بها
 على فقير ولو على صله في الاماء والامهات الفقراء وقرعة في الاولاد والاولاد
 الفقراء وعمره الفقرة فان جاء صاحبها اجازة اي التقيد وله اجره
 اي الثواب او اخذ لا من الفقير لو كانت قايمة والامم صاحبها الاخذ او
 الفقير لما رجوع بينهما يعني ان ضمن الاخذ لا يرجع على الفقير وان ضمن الفقير
 لا يرجع على الاخذ وان لم يشهد عطف على قوله فان اشهد فان قرأ اي
 المنطق باخذ ماله نفسه ضمن وفاقا ان يملك في يد حقه متعدد وان تصاف
 اي المنطق والحق على اخذها لصاحبها لم يضمن وفاقا لان تصادفها حجة
 في حقها وصاحبها لينة وان اختلفا بان قال المنطق اخذها لك قال صاحبها
 اخذها لك ضمن عند اي هنته من الاخذ استوفى بل القول له في انه اخذه
 للمرد وان لم يجد من يهدم او وجد لكن ترك خوفه في اخذ الظالم اما قالوا
 لم يضمن ذكره في مفرق المسلمين في الاحكام المذكورة وما انفق المنطق عليها
 اي البهية بل اذن القضي تبرع دونه اي بآذنه دين على صاحبها فان حضر
 باخذ منه المنطق حكم القضي واخر القضي ماله تفع اي تستفع به بالاجاره
 كالفرس البغل والحمار والشور وانفق عليها منه يدين او ثلثه بقدر يقع
 عند من المالك لو كان حيا لحضر لان فيه لقاء العين على ملكه بل الزام الدين
 عليه قال في الهدية والكا في هذا المقام وكذا كسب ليعمل بالابن ولم اخذ في غيرها
 بل وجدت في الجسط والبديع والملاحة خلافا حيث قالوا لا يجوز اجاره الابن
 الاحتمال ان يبق ولله ان كسبه وما لا يقع له في البهائم كالسباع ونحوها اذن
 القضي بالاتفاق عليها بشرط الرجوع على صاحبها لما مره الا ان كان
 الانفاق هو المصلحة والامر ابتدأ بتسليمها وحفظ غيرها لان النفقة الدارة

في مفرق المسلمين
 في مفرق المسلمين
 في مفرق المسلمين
 في مفرق المسلمين

في مفرق المسلمين
 في مفرق المسلمين
 في مفرق المسلمين
 في مفرق المسلمين

مستصلحة والمنفعة حصة اي منع البهائم عن صاحبها لا فقه فقهاء لان
 بقائها الى الآن كما ينفعه فصا كانت استفاد الملك عنه فان ملكك حصة
 سقطت لانه في معنى الرهن في ملكك بمجربته وقبله لا اذا تعلق له بها فانه
 حكم الرهن عند اختيار الجبس بينه وبينها علامتها حل الوقف والقوة صلت
 التعلق على سلم فان جاء صاحبها وعرف عفا صها وعرف فادفعها وهذا
 الامر للام لان وجوب الوقف على ما هو عليه هو قولك عليه السلام
 البينة للمدعي واليمين على من انكره ولا يجب المجاعة لما ذكرنا وعندك فيجب
 بين العلامة رجل مات بالبادية حار رقيقة بيع متاعه ومركبه حمل ثمة الى مكة
 كذا في الفتاوى العبادية حطت في الماء ان كان له قيمة فلقطه بغيره فيه
 حكمها والاحكام من اخذ كتاب المباح الاصلية كتاب الوقف هو قوله
 بمعنى الحاشي وقف الذي مصدر الوقف متعة معناه ذكر وقف الذي مصدر
 الوقف لازم وشرا حصة العبد على ملك الوقف والتصدق بالمتاع فتمت له العاقبة
 خلافا لهما فانه عندهما حصة العبد على حكم ملك الله تعالى فقول ملك الوقف
 عنه الى الله تعالى على وجهه يعود ونفعه الى العبد فيلزم ولا يباع ولا يورث لهما ان
 رضي الله عنه قال يا رسول الله اني استغفرت لالا وهو عندي ففعلت بغيره
 فقال عليه السلام تصد بها لا يباع ولا يورث لا يورث لك شي في
 ثمرته فقد نص على انه لازم وهو قوله عليه السلام لا يورثك الله تعالى الى المال
 بحسن يورثون المالك في القصة بين ورثته فمما لا يبيع على ملكه يلزمه
 القول بحسن فرائض الله تعالى وقيل الفتوى على قولها كذا في الكافي وخرج
 على قوله التصدق بالمتاع بقوله فلم يصح في رواية يعني اذا ضمن الوقف
 بالمتاع لم يجز لان المنفعة معدومة والتصدق بالمعوم لا يجوز ووجه في الصحيح
 ان الاصح في جملة اجماعا لان التصدق بالمتاع جائز عند جميع اصحابنا جاز الوصية
 بخدمة عبده وسكن داره وغلته كما لا يلزم عندنا كذا قال ولم يلزم ببقاء
 الملك كافي العارية والمال بالزوم ان لا يجوز للواقف ابطاله في حياته ولو اراد
 بعده فلو وقف على الفقراء او بني سقاية او خانة لبني السبيل او رباطا او

في الوقف على ما هو عليه
 في الوقف على ما هو عليه
 في الوقف على ما هو عليه

قوله تعالى ان الله تعالى
 في الوقف على ما هو عليه
 في الوقف على ما هو عليه

او جعل ارضه مقبرة لانه قول ملك الوقف فخرج على عدم اللزوم بقوله
 على ملكه في حياته وارثه اي كونه موروثا بعد موته والرجوع عنه ولو في
 الاصل القضاء استثناء في قولهم يلزم اي لا يكون الوقف لازما الا باحد
 اربعة ذكر الاول بقوله القضاء من قاض ميري ذلك موطن في قبل السلطان
 غير محكم بان كان قاضا بحكم الخصم اياه فانه ان حكم لم ينفع حتى جاز
 للمولى ان ينقضه كما تقرر في موضعه وطريق القضاء ان سلم الوقف وقفا
 الى المتولى ثم يرجع بحكمه غير لازم فاذا اقره الى الحاكم وحكم بانقضه ملكه
 غير الوقف لازم بالاجماع لانه فصل فيمنه فيه فاذا حكم للمولى لم يلزم به
 الاحكام الصادرة في الحكم ما يذكر في حكم الوقف ان قاضيا بالقضاء
 يلزم به الوقف بطلان الرجوع ليس بشي في الصحيح كذا في الكافي والى نية
 وذكر الثاني بقوله او بالموت اذا تعلق به بان قال اذا مات فقد وفقت
 واري على كذا ثم مات حتى ولزم ان يخرج في الثالث لان الوصية بالمولود جائزه
 كالوصية بالمتاع كما يكون ملك الميت فيه قايما حكمه وينفذ عنه دينا
 وان لم يخرج منه جاز بقدر الثلث وبقي الباقي الى ان يظهر له مال اخر او يحرم
 الوتر وان لم يظهر ولم يحرم اقسام الغلة بينهما اثلاثا تنسبها للوقف الثلث
 للموتى وفي قول او بالموت اذا تعلق به شارك الى ان جرد التعليق بموت الوصية
 زوال الملك بل لا بد في الموت بعد التعليق ليفيد وذكر الثالث بقوله
 او بقوله وقصها في حيوتي وبعد حياتي متعة فانه جائزه عند جميع
 ابي حنيفة ما دام حيا كان هذا نذر بالتصدق بالغلة فكان عليه الوقف بالندرة
 وله ان يرجع عنه ولو لم يرجع حتى مات جاز في الثلث ويكون سبيله سبيل
 فرائض كخدمه عبده لان ان كان له ثمة يكون للموتى والرقبة على ملكه
 حتى اقامت الموتى له بالموت بعد موته المالك الا ان في الوقف لا ينص
 انقطاع الموتى لهم فثبتت هذه الوصية وذكر الرابع بقوله او بناسي
 اقراره بطريقة شرط الافراز لان المسمى لا بد ان يكون خالصا لله تعالى
 لقوله تعالى وان ايمى جده لئلا ينفقه من تعالى فلا يخلص تعالى لانه لا بد

قوله تعالى ان الله تعالى
 في الوقف على ما هو عليه
 في الوقف على ما هو عليه

قوله تعالى ان الله تعالى
 في الوقف على ما هو عليه
 في الوقف على ما هو عليه

لنكس الصلوة فيه صلوة جماعة وقيل لا حاجة الى صلوة جماعة كل في
واحدة اذا صلح فيه شرط الاذن لهم بها لان التسليم شرط الصلوة في كل
خلاف لا ينفك ويشتد في كل نوع تسليم يفي به وهو في كل صلوة
فيه هذا الوجه والوجه الاول مع افادتها المذكور بالنظر الى الوقف ووارثه
يفيد ان خروج الوقف عن ملك الوقف والوجه الثاني يفيد موت الوقف
لزوم الوقف بالنظر الى خروج عهده عن ملكه ايضا ولزومه بالنظر الى الوارث ان
خرج من الثلث والوجه الثالث لا يفيد خروج عهده عن ملكه ادام حيا ولا زومه
بالنظر اليه لكونه زوجه بل بالنظر الى الوارث ان خرج من الثلث ثم انما بعد
ما خالف الامام في عدم زوال ملك الوقف قال لا يورثه الا خلفا فيما يتم
به الوقف فذكره بقوله ولم يتم عطفا على قوله لم يتم يعني بعد لزوم ما
الامور المذكورة لم يتم الا انه كمرق مؤبد عند محمد لانه تصدق بالمنفعة او
العلة وذا قد يكون موقتا وقد يكون مؤبدا المطلقة لا يدل على التباين
في التخصيص فلو وقف على اولاده مثلا بان قال وقفته على اولادي ولم
عليه وانقرضوا اي الاولاد عاده الوقف الى الملك عهده لكونه منقطع
الآخر ولو وقت بان قال وقفته على عشرة سنين مثلا بطل اتفاق لانه
كالنسيئة في البيع وعند ابي يوسف يتم بدونه اي بذكر السنين المقصود
التقرب الى الله تعالى وهو تارة يكون بالعرف الى جهة يتوهم اتفاقا
واخرى بالعرف الى جهة لا يتوهم ذلك فذهب في الفصلين تحصيل المقصود
الوقف واذا انقطع الموقوف عليه لا ولا وشرقا عرف الوقف عهده
الى الفقهاء فالصحيح ان التباين شرط اتفاقا لكن ذكر ليس شرط عند ابي
لان قوله وقف او تصدق يقتضي الازالة الى الله تعالى في مقتضى التباين
فلما حاشا الى ذكر كالاتفاق كاشياني وعند محمد شرط ذكره كاتر وهو
اي الوقف عهده اي عند ابي يوسف اسقاط اي شرع اسقاط ملك الوقف
عن العين كالاعتاق فانه اسقاط الحق للمولى لا للملك لله تعالى
الاستغناء تعالى عن ذلك لانه المالك للوقف والوقف لله تعالى لا لغيره

وقال في البيع ان التباين شرط اتفاقا
فمنه على شرط عهده فلا بد ان
على الشرط ان التباين شرط اتفاقا
كسنة الملك على البيع فكيف يكون

لما زبينة سائر تصرفاته فخرجت اي ابو يوسف الوقف عن الملك بنفسه
بالحاجة الى القضاء وغيره في حجة الشيوع لان القسمة في تمتة القرض
للمباينة وتامرها فيما يقسم كقسمة واصل القبض عهده ليس بشرط فكذا انتم
وقد عرفت ان الوقف عهده اسقاط الملك كالاعتاق والشيوع لا يمنع
فلما منع الوقف ايضا وبقيت شايخ العراق وعند محمد صدقته لقوله
الله تعالى عليه وسلم لعرضي الله تعالى عنه تصدق بصلها لابياع ولا يورث
ولا يورث فبشرط اي غير التسليم اي تسليم الوقف الى المولى والقبض
اي المتعلق الوقف كما في القصة المنفذة دون الموصي بها فانها لا تزول عن
ملك المتصدق بمجرد القول بل بتسليمه وقبض الفقير وذلك لان التملك لله
تعالى لا يتحقق فصدامة الا ان يشهد له تعاف في القصة بنيت في
التسليم الى العبد فنزل منزلة الصدقات والركوات وتوهم قبل التسليم نصار
بوجه حقا عليه التبرع لا يكون سببا للاعتاق على المبرع وتبين شيوع
فيما قبل القسمة لان اصل القبض عهده شرط فكذا انتم في القبض وتام
فيما تجمل القسمة وفيما لا تجملها باقتض مع الشيوع حتى لو وقف
الحمام حازر كالقصة المنفذة فانه اعتبر الوقف بها فانها لا تتم في شايخ
يقسم كما اذا قال تصدق نصف هذه الدراهم عشرة لهذا الفقير فانها تتم
لأنه يقصد ملك الفقير وتم في شايخ لا قسم كقصف الحمام وبقيت شايخ
بحاراه قال في جميع الفتاوى ثم على قول محمد لو كانت الارض بين رجلين
فتصدقا بها فصدقة موقوفة على المسكين او على وجهه فوجه البر التي يجوز
الوقف عليها ودفعها الى قيم يقوم عليها كان جائزا لان المانع من الجواز
على قوله هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد وهما لم يوجد شيوع عند
العقد لانها تصدقا بالارض جملة ولا وقت القبض لانها سلمت الارض جملة
ولو تصدق كل واحد منهما بنصف هذه الارض مشايخا صدقة موقوفة وجعل كل
واحد منها لوقف متوليا على هذا لا يجوز لوجود شيوع وقت العقد لان كل
واحد منهما باشر عقد اخل واحد وتمكن الشيوع وقت القبض ايضا لان كل

لان المتصدق قد يملك الارض قبل التسليم
بما لا يحتاج الى ان يملك الارض قبل التسليم
كالقصة المنفذة والملك الموصى بها فانه
القول بملك المتصدق قبل التسليم
والمالك ان يملك الارض قبل التسليم
والموصي لم يملك الارض قبل التسليم
اختلاف في القول بملك المتصدق قبل التسليم
في ملك الوارث والارض ملك الموصي
موقوف على رجل يملك ملك الموصي
كسنة الملك على البيع فكيف يكون

بلفظ الاشارة وهو وقف فاقول المقصود
لان في الاشارة والقبول لا يثبت في هذا الا
ان يقال القول بالقبول لا يثبت في هذا الا
عليهم موقوف

واحد من المتولين قبضت فاشا بقا فان كل واحد منهما لم يتولى قبض
 مع نصيبا جاز ولو قصد احد هما بنصف الارض صدقة موقوفة على ابن
 ثم قصد الآخر بنصفها كذلك وجعل ذلك قبا واحدا جاز لانه وان وجد
 الشيوع وقت العقد لم يوجد وقت القبض لان المتولى قبض الارض جملة بها
 سلم اليه جملة وكذا الوجه التولية الى رجلين معا لانها صار المتولى واحد
 وكذلك لو اختلف جهة الوقف جاز ذلك لو كان الوقف واحدا فجعل نصف
 الارض وقف على الفقراء مثا والنصف الاخر على امر خارج هذا كله
 على قول محمد اما على قول ابو يوسف يجوز الوقف في كل ما لان الوقف عند جواز
 غير مقصود غير مقصود من ثلث زمانا اقول اقول ان يكون في الوقف او اذا
 رزم الوقف ولم لا يملك اي لا يكون مملوكا لصاحبه ولا يملك اي
 لا يقبل التملك لغيره بالبيع نحوه كالحالة تملك الخارج ملكه ولا يمار
 ولا يهرق لا اقتضاها الملك ولا يقسم الا عند ههنا اذا كانت اى القسمة
 بين الوقف والملك اى اذا قصد من جواز وقف الملك وقف فضاؤه
 وصار متفقا عليه بالتحلفات فان طلت بعضهم القسمة فغده لا يج
 وشها يتون وعند ههنا يقسم لاجل ان الكل لو كان موقفا على الارباب
 فارادوا القسمة لا يقسم كذا في الخطا ومعنى قوله لا الموقوف عليهم ان
 القسمة غير افراز لا بيع وتملك فحوز له نهاليع معنى كماله على
 الافراز والمبادلة وجهه المبادلة راحة في غير التملك اما ان ابو يوسف
 المسجدة في ملك الوقف بقوله جعلته مسجدا لان التسليم ليس شرطه
 لانه اسقاطا لا عتقا وشرطا الصلوة كما مر اعاد ذكر المسجدة ان ذكره
 في تعدد موقوفات اللزوم وذكره ههنا في القسمة احكاما لانه لا وقف في عدم
 التسليم او التسليم الى المتولى عند جواز منع الشيوع عند اني يوسف وخرجه
 في ملك الوقف عند اى حنيفة وان لم يحكم بها حكم وان جعل تحت سرادبا
 وهو سراداب وهو بيت تحت الارض للتبريد صالحة جاز كما في
 بيت المقدس ولو جعل لغرض او جعل موقوفة اى فوق المسجدة بيتا وجعل

ان يكون الموقوف على الفقراء
 لم يوجد في كتب اللغة التي عندنا

جعل بالمسجد الطريق وعزل عن ملكه فلا اى يكون مسجدا وله سبعة بورت
 عنه اذا مات لان المسجدة موقوفة للفقراء ولم يخلص منها لبقا حتى
 العبد متعلقا بسفله او باغلاؤه فلا يثبت حكمه غير اى يوسف انه يجوز
 الوجوه من حين قدم بعد اذ ورضي الميزان في غير اى حنيفة دخل
 الرق اجاز ذلك كله للضرورة كما لو جعل وسط داره مسجدا او اذن للصلوة
 فيه حيث لا يكون مسجدا وله سبعة بورت عنه لان ملكه خطا كونه كان
 له حق المنع والمسي لا يكون لاحد فيه حق المنع قال تعالى وفي اظهر من منع
 مساجد الذين يدركهم اسم الله ولو حزن حوله استغنى عنه سبعة بورت
 عنه اى حنيفة اى يوسف لا يعود الى ملكه بانيه ان كان حيا والى
 ملك وارثه ان كان ميتا تعود الى الملك عند حنيفة لانه عينه لقوة عينه
 فاذا انقطعت عاد الى ملكه كما يحضر اذ بعث بالهدى ثم زال الاحصاء وادرك
 الحمار كان له ان يصنع بهديته ولها ان لقوة التي قصدت ان تزل بخر الحمار
 اذ الناس في المساجد سواء يصلي فيها من اهل البيت والدار وهدى الاحصاء لم يزل
 عن ملكه قبل الذبح ومثله حنيفة اى حنيفة اذ استغنى عنها حيث جاز
 في الملك عند ههنا خلافا لحنيفة والرباط والبيرة اى يتوقع بهما قاتنها ايضا
 على هذا الخلاف فيصرف وقف المسجدة الرباط والبيرة الى اوقاف اوقاف او
 بيرة اى تفرع على قولها اذ اخذ الوقف الجبهة بان بنى رجل مسجدا
 عين لمصالح كل منها وقفا وقيل مرسوم بعض الموقوف عليه بان يقص
 مرسوم امام المسجدين او مؤنة مثلا بسبب كون وقفه خزانة حاز للحكام ان
 يعرف من فاضل الوقف الاثر اليه لانها خرجت كشي واحد وان اختلفت ههنا
 بان بنى رجلان مسجدين او رجل واحد مسجدا ووقفوا بها اوقافا فلا اى
 لا يجوز للحاكم ان يعرف من فضل وقف احد ههنا الى الاثر كذا في البرازية وقف
 حنيفة على الفقراء وسلمها الى المتولى ثم قال لو وصية عطفت عليها فلا يملكها
 وفلانك اقول راي في الصور جعل لهم بطلان لان الوقف بغير مسجدة
 عن ملكه فلا يبعد وصيته على النصف فيه الا اذا كان شرط في الوقف قبل جعل

لان فيها اتفاق الالاء لا يحل لان علمه لا يجزى صاحب البذر في المربعة ولا
 يكون باؤه رخصا بطلان حقه لانه في حقه التمسك ولا احتمال ان يمنع رخصا به
 ويمتنع حذر في اتفاق مال فلا يبطل بالشك ولا يجوز اعادة في الكسبي
 او لا ولاية له عليها لانه غير مالك ولا نائب عنه بل يجوز له المتولى او القاض
 وصرفه بغيره او بمنه اليها اي العاقل ان احتاج الوقف اليها يعني ان
 نقض الوقف ان يصلح لان يصلح الي عمارته صرف اليها ولا يبيعه اليكم وصرف
 ثمنه اليها صرفا للمبدل الي مصرف المبدل وان لم يحج حقا فحاجة ولم
 يقسم بين مصارفة لانه جزء من العين وحقق في الاستقاع بمنافعه
 دون العين لانه في الله تعالى اوصى الوقف فلا يصرف اليهم ليس حقا لهم
 الوقف او اوقف واحتاج الي الوقف برفع الي القاض كيف يحسن ان لم يكن
 مسلما كذا في الخلاصة وسنة تكون لو ارث الوقف كان حقا بطلان
 الوقف الا فلا قال في مجمع الفتاوى القاض اذا اطلق بيع وقف غير
 مسجل ان اطلق لو ارث الوقف كان ذلك منه حكما بطلان الوقف كغير
 بيعه ان اطلق لغيره ارثه لان الوقف اذا بطل عا والى ملك وارث الوقف
 وبيع مال الوقف لا يجوز اقبول بوقف صحيح وبانه اخرجه بغيره وارثه يعلم خلافه
 اي انه لم يقفه ولم يخرج بغيره فجاز اي الوقف وليس له اي لوارثه ان
 يأخذه ولا يبيع وعادة في النقص كذا في الثانية الوقف في منقح الموت
 كالكسبية فيه فيعتبر في الثلث وشتر طافه شتر طافها في القبض الا فرار
 فان خرج في الثلث او اجازة الوارث نقض في الكل والابطل في الزائد
 على الثلث وان اجاز القبض دون البعض جاز بقدر اجاز وبطل في كسب
 الا ان ينظر للميت مال غيره فينفذ في الكل كذا في الثانية الوقف للفقراء
 وهو من اولاد اغنياء ثم الفقراء كالوقف على الاولاد الاغنياء ولو عجزوا
 على الفقراء او يستوي فيه الفقيران اي الفقراء والاعنياء كالرباط و
 الخانات المقابلة لحد السقايات القضاة وكذا ذلك **صل**
 يتبع شرط الوقف في اجازة حتى اذا شرط ان لا يورث اكثر من سنة والناس لا

قوله - اطلاق بيع وقف غير مسجل
 اجازة اليكم بيع الوقف المورث في
 والآفلا

قوله - كالرباط والخانات
 برباطه فيه اشجار

لا يورثون في اشجار سنة وكان جازها اكثر من سنة او على الوقف والنفق
 للفقراء فليس لهم ان يخالط شرط ويورث اكثر من سنة بل يرفع الامر الي القاض
 حتى يوجه القاض اكثر من سنة لان القاض ولاية النظر للفقراء والغايات الميت
 وان لم يشترط الوقف فليقيم ان يورث اكثر من سنة بلا اذن القاض كذا في الثانية
 فلو اعمل الوقف مدتها اي لم يبينها قيل يطلو اي يبقى على طاعتها ولا
 يقيد بغيره فليقيم ان يورث كيف شاء جاز على من الوقف وقيل يقيد سنة
 كان الوقف دارا او ارضا زائدة احتياط في امر الوقف وبها اي السنة يقضي
 في الارز لان المدد اذا طالت يؤدي الي ابطال الوقف فان مرارة يتصرف فيه تصرف
 اعداك على طول الزمان بغيره كما وثقت سنين في الارض يعني ان الارض ان
 كانت ثمانية عشر في كل سنة لا يورث اكثر من سنة وان كانت ثمانية عشر في كل
 مرة وفي كل ثلث سنين مرة كان له ان يورث عدة بيمكن فيها المتاجر من
 الزراعة وبالمثل يورث لا يقل من اجر المثل وقيل للضرر في الوقف فلو فرض
 مسجلا لكانت بعد العقد على مقدار ما يفسخ العقد للزوم المرفوع لو زاد
 اي اجرة على اجر مثله قيل يعقبة اي باجر مثله ثانيا لاني في الزمان اما
 المكسبية فله حصته في الارز الاول وقيل لا اي لا يعقبة ثانيا بزيادة احد ثقتنا
 في الضرر اذا اشجار ارض وقف ثلث سنين باجرة مغلوبة هي اجر المثل حتى
 جازت الاجارة فرضت اجرتها لا يفسخ الاجارة واذا ارادوا اجر مثله
 مضى مدة فعلة رواية فتاوى سمقند بين لا يفسخ العقد على رواية بشرط
 الطحاوي في شرحه وجبة العقد الى وقف الفسخ في كسبتي وزيادة الاجرة غير
 اذا ارادت عند الكل حتى لو زاد واحد ثقتنا لا تغتفر في رواية الشرح لو ارث
 الاجرة فرضت المثل جاز الاول بالزيادة كان هو اولي في غيره ولا يورث الوقف
 عليه كالامام المدرس الاولاد ووجه عدم تصرفهم في عينه الا بتولية
 اي بان يجعله الوقف متوليا في يكون له حق التصرف فيه متول اجرة بدون
 اجر المثل لانه تمامه كذا ابجر مثله بغيره بدون اي بدون اجر المثل يعني
 لزمه ايضا انما لم يورث اكثر من سنة والخط والاسقاط كذا في العمادية لا

لا ينفذ الوقف على ما يشاء
الوقف عليه

بفسخ اي جاز الوقف بموت الموقوف لان الوقف لغيره كالوكيل الا ان الوقف
لا يفسخ الا بغيره رعاية الحق الوقف عليه لان فيها ابطال حقيقة فلو كان الوقف
فيه تحجب الجرح عليه وتبقى بالضم ان يتلاق منافع بمعنى اذا سكن رجل دار
الوقف او سكنه المتولى بدار الجرح قيل لا شيء على الساكن وعادة المتأخرين
على ان عليه الجرح للثقل وعلية الفتوى وكذا منافع مال اليتيم كذا في العبادية
وعصفاة يعني ان الفتوى في عصبة القار والد والوقوف بالضم انظر
للووقف ومتى قضى عليه القيمة يؤخذ منه القيمة فيشتري بها ضيقة اخرى
فيكون على سبيل الوقف لان هذه بدل الاول كذا في الكسروية وقيل
قيمة اي الوقف الشهادة على الشهادة وشهادة الرجال بالشهادة
بالشهادة لا شاة اصله ان موصوفا اي شهادته بالشهادة وقالوا عند الفتوى
شهادة بالشهادة تقبل بخلاف سائر الجوز فله الشهادة بالشهادة كالتسليم
فانهم اذا موصوا بالشهادة والشهادة لا تقبل لان الوقف هو الوقف لا الشهادة
وفي جواز قبول بغيره التسليم مع حفظ للاوقاف القديمة غير الاستدراك
وغیر ليس كذلك لا شاة شرط في الاصح فان الشهادة على اصل الوقف
بالشهادة يجوز على الجرح الخنا وان كان الوقف على قوم غيرهم واما على
الشرط فلما هو الخنا كذا في العبادية وبيان لمصرف من الاصل يعني اذا
شهدوا ان هذه الضيقة وقف على كذا تقبل فيه الشهادة بالشهادة مع قبول
بني في حصة الوقف فهو اي السائل يكون للوقف فيه غلبة الى مصاد
الوقف ان بناءه على مال الوقف او مال نفسه نواه للوقف او لم يوشك وان
بني لنفسه شهد عليه ان له اي المتولى نفسه والاجنبى اذا بني ولم يوشك
قله ذلك وان نوى كونه للوقف كان وقفا كذا الورس يعني انه كالبناء
في جميع ما ذكرنا والتمسك بالشرط اي سوا نوى ولم يوشك
وارا ان ادعى اني كنت وقفها او قال وقف على لاجل لثقتي فليس
لان خلاف المشتري ولو قامت البينة قبلت كما لو شهدوا على عتق منه
تقبل بلا دعوى الولاية في مال الوقف للوقف ان لم يشترطها لانه

لو قامت البينة قبلت اي لو قامت
البينة مع عدم البينة قبلت اي لو قامت
بالتناقض قبلت اي لو قامت

لانه احصا في الاجنبى ويؤثر لو كان كالوصي رعاية مصلحة الوقف فان شرط
الوقف ان لا ينقل لانه شرط في لف لمصلحة الشرع ولاه اي الوقف المتولى
واخرجه صح وان لم يكن له جرحية وان شرط ان لا يخرج لانه في معنى التوكيل
ولا جرحه بالشروط طال المتولية لا يولي كما لا يولي طالب القضاء مرض المتولى
مرض الموت وقوص المتولية الى غيره جاز لان المتولى بمنزلة الوصي و
للموصي ان يوصي الى غيره كذا في الثانية ولو مات اي المتولى بلا تقويضها
الى غيره وبه قال الراي في نصب المتولى الى الوقف لا الفتوى ثم ان مات المتولى
قالا في فية الى وصيته ثم ان مات وصيته قالوا في فية الى الفتوى ويجعل المتولى
من اهل الوقف امكن لا الاجانب الثاني للمسجد اول نصب المتولى
في الخنا والآداء عين القوم صلح من عينه اي الثاني اشترى المتولى
بمال الوقف دارا له اي للوقف لا يكون وقفا في الاجنبى لان في صحة
الوقف الشرط التي يصير بها الوقف لازما كلما كثر او لم يوجد بها كذا في
العبادية جاز كما لم يخرج كامة الوقف لا عبادة ولو قامة وجباية عبادة
في ماله اي مال الوقف كذا في الخلاصة **فصل** فيما يتعلق بوقف الاولاد
قال ارضى هذه موقوفة على ولدي كانت الغلة لولد صليبي يتي قبي الذكر
والانثى لان اسم الولد خوذ من الولادة ومن موجوده فيها الا ان يقيد بالذكور
بان يقول على الذكور ولدي فلما يدخل فيه لانات واذا جاز هذا الوقف فما
يوجد احد من الولد الصليبي كانت اي الغلة له لانه اذا اتفق اي
الصليبي صرفت اي الغلة الى الفقراء لا ولد الولد لانقطاع الموقوف عليه
بهذا اذا كان حين الوقف له صليبي وان لم يكن حين الوقف له صليبي بل ولد
الابن ذكر كان او انثى كانت الغلة له خاصة لان ركة فيها قد دونه من
الطون يكون ولد الابن عند عدم الصليبي بمنزلة الصليبي ولا يدخل فيه ولد
البنات في الصحيح وهو ظاهر الرواية وبه اخذ هذا لان اولاد البنات يسبون
الى ابائهم لا اباء امهاتهم بخلاف ولد الابن ولو زاد على العباد الاولاد وقال
وولد ولدي فقط اي لم يزد على هذا يدخل فيه الصليبي واولاد بناته يسبون

من اهل الوقف اي اوقافه ووقفه
دون الاجانب

وسمي حرفا او بيع دين بعين وسمي سحبا وبعنا النعم ايضا لان النعم الاول
ان لم يبع شي بمسحونه او عتبه زياده سمي مرأجه او بدو نها سمي توكليه
او بيع النقص سمي ضيقه وشرا فمبادله بالمال بطريق الاكس
التجار خرج به مبادله رجلين بالمال بطريق الترخ او التمه شرط العزم
فانه ليس ببيع ابتداء وان كان في حكمه بقاء لم يقبل على سبيل الترخ كسبيل
بيع المأكوه فانه يتعقد وان لم يلزم يتعقد الاتفاق وتعلق كلام احد
العاقلين بالتخ شرطه على وجه نظر الشره في الحل بالايجاب وهو لاشيات
سمي به اول كلام هذا العاقلين سواء كان بعت او اشتريت لانه ثبت لهما
خيار القبول والقبول وهو ثاني كلام هذا سوا كما بعت او اشتريت
الماضيين قال في الهداية البيع يتعقد بالايجاب القبول اذا كانا بلفظ
ثم قال لان البيع ان تعرف والات يوفق بالشرا والموضوع للاخبار
قد استعمل فيه يتعقد به واراد بالموضوع للاخبار لفظ المسمى اذا كانا بلفظ
فلما وجه للاعتراف عليه انه لا بد من ضم شي الى ذلك وهو ان يقال وكان
استعمال اللفظ المسمى والات لا يتم الدليل ثم قال لا يتعقد بلفظ واحد
لفظ مستقبل بخلاف الكال وقد مر الفرق هنا ان اراد بلفظ مستقبل
صينه الامر نحو بعتي بكذا فقال بعت لانه قال هناك مثل ان يقول بعتي
فيقول زوجه بك فلما وجه حمله على المضارع كما ذهب اليه بعض شراحه نعم
يتعقد البيع اذا قاربه النية كما نقل صاحب النهاية في المحلى وى وخففه
الفقهاء ويتعقد ايضا بما في معانيها اي لما مضى من كونها حقيقه
بكذا وخذ يعني ان كل دل على معنى بعتي اشتريت يتعقد البيع به ايضا
فاذا قال بعت منك هذا بكذا فقال رضيت او قال اشتريت هذا منك
فقال خذه يعني بعت بذلك فانه امر لاخذ بالبدل هو لا يكون الا بالبيع
فكانه قال بعت منك به خذه فقد البيع اقتضاء فثبت العقد باعتباره
لا بلفظين احدهما الامر لينا في امر فان المعنى هو المعنى في هذه العقود
وان اعتبر اللفظ في بعضها كشره المعايضة حيث لا يجرى ان لم يبين جميع

قوله ان البيع هو مبادله المال بالمال بالنعم
انه ان اراد به بغيره فليس جامع
للمعنى والفاقد وان اراد به التماسا
للمعنى فانه فاسد لان قوله ان
بيع المكي فانه فاسد لان قوله
الفاقد فانه فاسد لان قوله
الشفقة الثاني لان قوله
لا يمكن ان يملكه في الرضا وفي البيع
الاتفاق بان يدعى احد العاقلين فانه
العقد فاسد

قوله اي لما مضى من كونها حقيقه
والاخر اشتريت فلما اراد ان رضيت
اعطيت ايضا ما مضى لينا في امر
ان البيع لا يتعقد بلفظ واحد
المستقبل وهو الامر به

لا يقتضيه حتى التعاطي اي اعطا البيع النعم في اليدين قال في بيعه
بلا وجود لفظ فضا انما مضى لوجود المقصود وهو الرضا بلفظ
في النقص والقبول هو خروج لانا قال الكرخ يتعقد به في المستقبل
ونحوه ويتعقد ايضا بلفظ واحد كما في بيع الاب من طفله بان يقول
بعت هذا منك بكذا او شرته منه بان يقول اشتريت هذا مني فان عبارة
الاب كمال شفقة اقبلت مقام العاقلين فلم يخرج الى القبول وكان صيدا
في حق نفسه ثانيا في طفله حتى اذا بلغ كان العبد عليه وان ابيه بخل
ما اذا باع مال طفله لم يجز ببيع ما كان العبد عليه اذ الرزم عليه النعم
في صورة شره لانه لا يراد من حتى ينصب القاضي وكذا يقتضيه للصغير
على بيعه فيكون لانه عنده وكذا الوفا بعت منك هذا بهم فقبضه
المشتري ولم يقبل شيئا يتعقد البيع ويجز القابل في المجلس لانه لو
لم يجز لزم حكم العقد صبر او يشتد بين قبول الكل باكل والترك يعني
ان الباع اذا اوجبه شي فقبل المشتري في بعض ذلك او اوجبه شي
في شي فقبل الباع في بعضه لم يجز لان فيه توفيق الصفقة او التماسا
لا يملك ذلك لان فيه ضرر للمشتري او الباع لان البيع ان كان واحدا
لزم ضرر الشريك للمشتري وان كان متعددا فالحال لزم الضرر الى الردي و
نقص عن الحد لمرجح الردي فلو ثبت خيار قبول العقد في البعض قبل
المشتري العقد في الحد فترك الردي فالجدة غير الباع باقلا في غيره
وفي غير ذلك اذ المخرجه اخذ البعض البعض فلان لا يجوز اخذ الكل البعض
وان تعد الصفقة فله ذلك لان اتفاق الضرر في الباع والشره في قوله
الا اذا اراد ان الباع لفظ بعت وفصل النعم اشار الى ما ذكرنا في
ان قوله في الهداية الا ان يبين بين كل واحد لانه صفقا مع لانه لا
ان يدرج تكرار لفظ العقد او يتعقد الصفقة لا يجرى بين كل واحد
وقال الربيع وليس ان يقبل بعض البيع دون البعض وان فصل بين
الا اذا اراد الباع لفظ بعت مع ذكر النعم كحل واحد في حقيقه

قوله ان البيع هو مبادله المال بالمال بالنعم
انه ان اراد به بغيره فليس جامع
للمعنى والفاقد وان اراد به التماسا
للمعنى فانه فاسد لان قوله ان
بيع المكي فانه فاسد لان قوله
الفاقد فانه فاسد لان قوله
الشفقة الثاني لان قوله
لا يمكن ان يملكه في الرضا وفي البيع
الاتفاق بان يدعى احد العاقلين فانه
العقد فاسد

قوله لانه لا يتم الا ان يدرج تكرار لفظ العقد
فيكون ما رواه صاحب الهداية ويحكم ان
عند جملة لا يجرى اعاده بعت على ما يجرى في
اقراء الكلام وان

ذلك ان فصل التمنى بان قال بعتك هذا بكذا او بعتك هذه
 كل واحد منها بكذا او رضى اى البايع بقوله اى قول المشتري اشتريت
 هذا بكذا قال القدر ان رضى البايع فى المجلس بتفويض الصفة
 ويكون ذلك فى المشتري فى الحقيقة استينافا ايجاب لا قبول او رضى البايع
 قبول او رضى عليه بانه انما يقع اذا كان للبعض الذى قبله المشتري حصة
 فى التمنى كالصور المذكورة وفى قفرين باعها بعشرة لان التمنى نفسه علمها
 باعتبار الاجزاء فيكون حصة كل بعض معلومة فاما اذا اخص العقد الى
 عشرين او ثوبين فلم يقع العقد بقبول احدهما وان رضى البايع لانه يترجم
 البيع بأكمله ابتداء وانه لا يجوز قول من اذ الفقرة غير ان القدر رضى فى
 شحمة عباة المشتري ايجابا ورضى البايع قبول لا قبول على انه اعترض بعبارة
 المشتري والبايع ذكر التمنى فى مقابلة بعض البيع فان جرد قول المشتري
 اشتريت بكذا او التمنى لا يكون ايجابا ولا قول البايع رضى قبول لا قبول
 تعريف البيع عليه هو ما دلل المال بالمال فظهر عدم لزوم البيع بحصة
 ولنه اقلت او رضى بقوله اشتريت هذا بكذا ويمتد اى خيار القبول الى
 اخر المجلس ولا يبطل باننا غير اليه ان طال لان المجلس جامع للمنفقات
 كما تم فى كتاب الطهارة فاذا عرفت الامور المتعددة بسببه حده فلان يعتبر
 ساعاته ساعة واحدة او فى فاعلا للوقت حقيقة لا غلام يكن الخلق والعقود
 على ان كذا لك بل توقف الايجاب منها على اداء المجلس كما تم انما يبطل
 على الجمين بجانب الفرج والمولى فكان ذلك مانعا عن الرجوع فى المجلس
 والكتبات الرسالة كالمطاب يعنى اذا كتب بعد فقه بعتك عدى
 فلانا بكذا او قال رسول الله هذا فلان الغائب بكذا فاذا ذهب فقه فصل
 الكتاب الى المكتوب اليه اخر الرسول المرسل اليه فقال فى مجلس بلوغ الكتاب
 والرسالة اشتريته به او قبلته ثم البيع بينهما لان الكتاب والغائب كتاب
 فى الخاف والرسول مقبوض فكلما كلام المرسل فان الرسول صلى الله
 تعالى عليه سلم كان يبيع ناره بالخطاب ناره بالكتاب ويبطل الايجاب

انما يبيع بالكتاب والخطاب
 انما يبيع بالكتاب والخطاب
 انما يبيع بالكتاب والخطاب

انما يبيع بالكتاب والخطاب
 انما يبيع بالكتاب والخطاب
 انما يبيع بالكتاب والخطاب

الاى قبل القبول بالرجوع اى رجوع الموجب لان المانع من الرجوع لزوم ابطال
 حتى الغير وهو متوقف منها لان الاى لا يفيد الحكم بدون القبول اعترض من
 الحق غير محض فى الملك بل حق التملك ايضا حتى وقته بطلان ورد بان
 انما يفيد ملكا للمشتري لم يكن من ملك الملك البايع حتى التملك للمشتري
 لا يعارض حقيقة الملك للبايع تكونها اقوى منه ولا ينتقض بما اذا ورد
 الزكوة قبل الحول الى الراجح فان لم يكن لا يقدر على الاستدراك لاعتراض
 الفقه بالمدة فروع لان حقيقة الملك زالت فى المزمع حتى الفقه لا تنقضي
 ما هو اقوى منه ويبطل ايضا الايجاب قبل القبول بقيام لهما فاما الموجب
 والقابل مع جملة لان القيام دليل الرجوع والدلالة تعمل على المخرج
 اعترض بانها انما تعمل عملة اذا لم يوجد مخرج بعارضها وهما لو قال بعد
 القيام قبلت هذا المخرج ولم يعتبر ورد بان المخرج انما وجد بعد الدلالة ولا
 لم يعارضها ولم اى البيع برهما اى الايجاب القبول بلا خيار لاحدهما
 فى المجلس ان رضى كل من خيار المجلس بقوله صلى الله تعالى عليه
 سلم المتبايعان بالخيار لم يفترقا ولنا ان الفسخ ابطال حتى اخرج فقا
 يجوز ان يرد على ظاهره انه ان اريد بحج الامر حتى التملك فمك لكتبة يفيد
 لما تم وان اريد حقيقة الملك فممنوع بل هو قول المسئلة ويمكن دفعه
 بان حق التملك ثابت قبل القبول ولو لم يثبت حقيقة الملك بعد لم يكن
 للقبول فائدة زائدة بل كان وجوده عديمه سواء مع كونه ركنا فالجواب
 ان يقال ولنا ان الايجاب القبول يفيدان حقيقة الملك لما قال تعالى
 يا ايها الذين آمنوا اكلوا مما اكمل لكم بينكم بالكتاب الا ان يكون تحا غير رضى
 منكم فاما ح الاكل وكفى المجلس بوجود التجارة الناشئة عن التمنى اضى البيع
 تجارة فدل بطلانها على نفي الخيار وصحة وقوع الملك للمشتري القول بالخيار
 يفيد وهو نسخ فلا يجوز والجواب عن الحديث انه محمول على خيار القبول لا قبول
 كل من المتعاقدين العقد فى المجلس فائدة دفعه توهم ان الموجب بعد
 اوجب لا يكون له ان يرجع لا خيار الفسخ بعد الايجاب القبول فى الحديث

انما يبيع بالكتاب والخطاب
 انما يبيع بالكتاب والخطاب
 انما يبيع بالكتاب والخطاب

انما يبيع بالكتاب والخطاب
 انما يبيع بالكتاب والخطاب
 انما يبيع بالكتاب والخطاب

اشارة اليه لان الاحوال ثلث حال لم يوجد فيها الا في القبول وحال وجد
 فيها وانقضى وحال وجد فيها احد هما والاخر موقوف فاطلاق اسم المشتري
 عليها في الاولى جاز باعتبار ما ينزل في الثانية جاز باعتبار ما كان في الثانية
 حقيقة لما تقرر في موضوع اسم الفاعل حقيقة في الحال بمعنى اجراء في
 الماضي واوائل المستقبل من حال المباشرة بان يقبل احد هما في مجلس
 والاخر موقوف في قبضها ولا يبعد او يحتملها في قبضها لئلا يلزم
 ابطال حق الاخر والتفوق المذكور في الحديث على تفوق الاول ان يقول
 احد من بيعت ويقول الآخر لا اشتري او بالعكس حيث لا يفي بخيار موعده
 قبل التفوق يكون بعد الاجتماع وهو لا يتصور بهما قلنا المراد بالتفوق
 عدم الاجتماع ابتداء وبه اجتناب على فائدة موقوفة في المصاحح والكشاف انهم
 يقولون خيبي في الركنه ووسع كم الشؤ المراد في الاول جعل في الركنه
 ابتداء وفي الثاني جعل كم الشؤ سعا ابتداء فلا تفعل وكفى في صحة
 البيع الاشارة في موضوع اسم في البيع الثمن غير بوجوبه اقهر ازعيج درهم
 ودينار حنطة وكذا يحسن بان الاشارة فيه لا تكفي بل لابد من ما
 قدر الاحتمال الى ما كاسياني وانما كفت الاشارة لكونها ابلغ طر في
 فلا يحتاج الى بيان القدر والوصف بخلاف السلم فان موقوفة قد سلم
 فيه ووصفه واجبه فيها لكونها غير مشار اليه كاسياني وشروط موقوفة
 سلم اي يحتاج الى التسليم حتم اذ اقر ان لفلان عنده متاعا
 فاشتره منه ولم يوفقا فانه يجوز لعدم احتياجه الى التسليم ذكره الزاهد في
 ما يتعلق بموقوفة يرفع الجاهالة المفضية الى النزاع المقتضى ان في البيع
 بان باع غائبا واشار اليه مكانه وليس خيبي بذلك الا في غير فانه جائز
 كاسياني في خيار الرتبة وشروط ايضا موقوفة قدر ثمن كعشرة مثلكا
 في الزمة احذر ازعج المشار اليه سبق وما يحصل فيها هو المكملات و
 العدول المتعارفة والموزونات كالدرهم والدينار وسائر بوزن اذا
 قولت بالاعيان القيمة وموقوفة وصفه بكونه بخارا او سمن فانه لان

اشارة اليه في قبضه او في حاله
 اشارة اليه في قبضه او في حاله
 اشارة اليه في قبضه او في حاله

لان جهاتها تفيض الى النزاع فيمضي العقد في المقصود وصح البيع بحال اي
 بشئ حال وموجب لاطلاق قوله تعالى واحل الله بيعته صلى الله تعالى عليه
 وسلم انه اشترى في يهودي ثوبا بالاجل ورهنه درهمه لانه ان يكون الاجل
 لان الجاهل فيه موقوفة في التسليم الواجب بالعقد فانه ايجابه قريب المدة
 وذلك بسم في بيعه كذا في الهداية والكا في غيرهما قول في اشكال لان
 نص البيع مطلق كما قالوا واشترط معلومية الاجل بالدليل العقل يقتضي
 المطلق بالراي هو غير صحيح لما تقرر في الاصول ان تقييد المطلق بغير
 الكتاب بالراي لا يجوز ويمكن دفعه بان اطلاق النص انما هو بالنظر الى نفس
 الاجل ومن لم تقيده بالمعلومية كاسياني في خيار الشرط انه اذا قال بعثتك
 هذا الى اجل او موقفا حتى تقصر في نصف يوم او ثلثة ايام او شهر او
 المصية بالمعلومية انما هو وقت الاجل والنقص ليس بطلان بالنظر اليه لانه
 قلته معلوم الوقت حتى لا يجادل وقت في البيع كالبيع الى الحصاد وكخو
 وتحقق ان البيع مطلق والمطلوب هو المتعرف بالذات دون الصفات لا
 بالنقص ولا بالاشادات ذات البيع وحقيقته كما عرفت مباذلة المال بالمال
 فالثمن معتبر في مفهوم البيع والتأجيل في صفته الثمن فيكون في صفته
 البيع ولهذا يقال بيع موقف بالنظر الى التأجيل يكون البيع مطلقا
 لا يجوز تقييده بظني وانما تقييد وقت الاجل ليس في صفته البيع بل
 امر له نوع يتعلق بصفته فبالنظر اليه يكون البيع مطلقا يجوز تقييده
 بالراي فيندفع الاشكال وبعد علم الاجل ان ما يبيع لا يطل الاجل
 وان ما اشترى حل المال لان فائدة التأجيل ان يجبر قيودي الثمن في
 مما المال فاذات في الاجل تعين المتروك لقضا الدين فلا يفيد التأجيل
 وادامع البائع السبعة سنة الاجل فلهذا في اجل سنة ثالثة يعني
 اذا اشترى ثمن موقف الى سنة غير معينة ولم يقبض البيع حتى مضت السنة
 فلهذا في سنة اخرى موقوفة قال لا ليس ذلك ويطلق اي صح
 البيع بغير مطلق في ذكر الصفه لا القدر لوجوب كونه ما عرفت في العقد

البيع بغير موقوفة او بالتأجيل وقت الاجل
 اشترط معلومية الاجل
 اشترط معلومية الاجل
 اشترط معلومية الاجل

لعدم التفاوت بخلاف العدد المتفاوت كما سيأتي وهو أي الصفة أقل من
 المائة آخذة أي المشتري لأقل بحصة والتمن أو شح العقد يعني أنه
 محتمل بين الأمرين لتفاوت الصفة عليه فلم يتم رضاه بوجود أو عدم أكثر من
 قال الآية على المائة للبائع والمائة للمشتري لأن البيع وقع على مقدار
 معين وقد جدد العقد القديم بوصف حتى يدخل في البيع كما في
 الثوب فيكون للبائع وإن باع الزرع هكذا أي سمي للبائعين ولم يقل
 كل زرع أو زرعين بل ذكر الباع فأن وجد المشتري ثابا أخذه بكل
 الثمن بلا خيار وإن وجد أقل خسر إن شاء آخذ الأقل بكل الثمن أي كل الثمن
 أو ترك لأن الزرع وصف في الثوب لا يعني كونه صفة عرضية بل هو
 في اصطلاح الفقهاء ما يكون تابعا لشيء غير منفصل عنه إذا حصل فيه
 حسنا وأما كان في نفسه جوهرا كزرع في ثوب بناء في دار كما سيأتي في الآية
 في ثوبا بعشرة ذراع وبسوى عشرة ذراعهم إذا نقص منه ذراع لا
 يساوي تسعة بخلاف الكسب والعدد ثابا فأن بعضا منها يمتد إلى أصل
 ولا يقيد بتمامه إلى بعض آخر كما لا يجوز أن حنطة بعشرة أقدرة إذا
 ساءت عشرة ذراهم كانت التسعة منها بساوي تسعة وقد اختلفوا في
 وصف الوصف الأصل والكل راجع إلى ما ذكرنا والوصف بهذا المعنى لا ينفك
 شئ في الثمن كطراف الحيوان إلا إذا كان قصودا بالتنازل كما سيأتي
 وآخذ أي المشتري الأكثر بلا خيار للبائع لأنه وصف فكان كما إذا
 باع عينا فاداه وسلم وإن باع المتفاوت هكذا أي سمي للبائعين ولم
 يفصل بين البيع في الكل حتى إذا كان في البيع والتمن زرع البيع
 لمعولته كل منهما لا الأقل ولا الأكثر قال في غاية البيا نقلا عن الأصحاب
 إذا قال بعتك هذا القطع على أنه حسن راسا أو هذا العدل على أنه
 حسن ثوبا بكذا أو الباع جانية لأن جملة البيع والتمن صار معلوما بامتياز
 فإذا وجد البيع زائدا أو ناقصا فالبيع فاسد لأن الزيادة لم يقع
 عليها العقد فتصير كانه باع ثوبا في أحد وجهين وهذا فاسد لأنه مجهول

فإن صار معلوما ضمير راجع إلى الجملة
 بتمامه ولا يجوز فيه كونه باع ثوبا في أحد
 وجهين بخلافه ففصل العقد أو لم ينفك
 القاطع أن يقال كان باع ثوبا في أحد وجهين

مجهول متفاوت وإن كان ناقصا فيحتاج إلى أن يحيط حصته الثوب ناقص من
 مجهول في نفسه وبذلك في سائر مختلف قيمة وإن زاد أي في بيع الزرع
 بعد ذكر الجملتين بكل ذراع بدرهم لم يتوض لذكر الصفة كما ذكرنا في البيع
 هناك بين ذكر هذه القيد بين تركه لعدم التفاوت حتى في الكل كما ذكرنا
 وقد أقل أو أكثر آخذ الأقل بالأقل أو ترك في الصورة الأولى لا يوصف
 وإن كان تابعا لا يقابل شيئا في الثمن صار ههنا أصلا ما فراده من الثمن
 فأنتم قالوا الوصف يقابل شيئا في الثمن إذا كان مقصودا بالتنازل حقيقة
 كما إذا قطع الباع يد العبد المبيع قبل القبض بسقط نصف الثمن وهكذا
 لحق الباع كما إذا حدث غيب عن المشتري أو طوى الشارع كما إذا خاط
 المشتري الثوب المبيع ثم أطلع على عيب يكون للوصف شرط في الثمن فإذا
 صار أصلا ووجده ناقصا ثبت الخيار إن شاء آخذ بحصة إن شاء ترك
 لتفاوت الصفة عليه لثبوت الوصف لم يوجب فيه في الصورة الثانية آخذ
 الأكثر بالأكثر أو شح لأن حصول الزيادة في المبيع لزومه في الثمن كما ذكر
 فكان اتفاقا بشو به ضرر فيجب فلو خذ الأقل لم يكن عاملا بمقتضى اللفظ
 وإنما قال في الأولى أو ترك وقال ههنا أو شح لأن المبيع كما ناقص في الأول
 لم يوجد بيع فلم يقع البيع حقيقة وكان آخذ الأقل بالأقل كالمبيع المتعدي
 وفي الثانية وجد المبيع مع زيادة أي تابعة للحقيقة فتدبر وإن وجد أي
 المزروع عشرة ونصف أو تسعة ونصف آخذة في الأولى بعشرة بلا خيار
 وفي الثانية بتسعة أي بالثاني وقال أبو يوسف في الأولى آخذة بعشرة
 بالثاني وفي الثانية بعشرة به وقال محمد في الأولى آخذة بعشرة ونصف
 بالثاني وفي الثانية بتسعة ونصف لأن فروقه مقابلته الذراع لدرهم
 مقابلته نصفه بنصفه في حكمه كما لا يخفى بولسفة أنه لما افرد كل ذراع
 بمثل ثمن كل ذراع فله ثمن ثوب قد انتقص ولأن الذراع وصف في
 الأصل وإنما آخذ حكم المقدار بالشرط وهو مقيد بالزراع فإذا عدم عاد الحكم
 إلى الأصل وقيل في الكريس أنه لا ينفك وجوبه لأنه لا تطيب بشرى زاد

لو كان النقصان بقوله
 المشتري بغيره المقابلة القاطع
 يكون في البيع كذا في البيع كذا

لو كان النقصان بقوله
 المشتري بغيره المقابلة القاطع
 يكون في البيع كذا في البيع كذا

لو كان النقصان بقوله
 المشتري بغيره المقابلة القاطع
 يكون في البيع كذا في البيع كذا

على المشروط لانه كما هو من حيث لا يضره الفصل يجوز بيع ذراع منه
وان زاده اي القيد المذكور في بيع المتفاوت صح في الاقل بقدره لانه
لما بين كل منها ثمانية كان كل منها مبيعاً فصح في العدم وجود كنهه في
التقوى الصنفه عليه وقف في الاكثر لانه اذا كان زاده يبق الى حاله
في المردود المتفاوت في ذراع الى الزرع صح بيع عشرة اسهم في ثمانية
خزائن اجمالى لا عشرة اذرع في ثمانية ذراع منها عند ان حصة خذ
جانبه ذكر في غاية البناء فملاغ صلا شرب الامام العتبات ان قولها يجوز
البيع اذا كان الدار ثمانية ذراع ويقهرهم هذا في تقليلها ايضا حيث
قالا لان عشرة اذرع في ثمانية ذراع عشرة اذرع في ثمانية اسهم في
مائة سهم ولكن ان البيع وقع على قدر معين في الدار اعلى شايع لان الزرع
في الاصل اسهم خمسة يزرع بها ويستغير بها كما يكله هو معين لا مبيع
لان المبيع لا يتصور ان يزرع فاذا اراد به ما يكله هو معين لكنه لم يزرع
بطل العقد ولا يوجب على انهما مبيعاً وان فاذا احدهما مبيعاً وبكون
الراء وان يبين عن كل لانه جعل القبول في المردى شرط جواز العقد
في المردوى واشترط قبول المردوم في العقد فصح فصل اعلم ان ههنا
اصول الاول ان كل ما يورث من اسهم المبيع عرفاً يدخل في البيع ان لم يرد
صرحاً والثاني ان كل ما كان متصلاً بالمبيع اتصال قرار كان تابعاً
له اخذ في البيع بالافلا قالوا ان وضع لان يفصله البش بالاحز
بالتصال قراراً وضع لان يفصله فهو اتصال قرار والثالث ان يكون
من القسمين ان كان من حقوق المبيع ومرفقه يدخل في البيع بذكرها و
الا فلا اذا تقرر هذا فنقول لا يدخل العلو بشراً بيت بكل حقه له في
اي مرفقه او بكل قليل وكثير هو فيه ومنه لان البيت ام كاياب فيه
والعلو مثله والشئ لا يستتبع مثله فلا يدخل فيه الا بالتمضيض عليه
ولا يدخل العلو ايضا بشراً منزل الآيه اي القيد المذكور لان المنزل
بين الدار البيت اذ ياتي فيه مرفق السكنى يتوقع قصور بيتها منزل

فصل في بيع المتفاوت
فصل في بيع المتفاوت
فصل في بيع المتفاوت

فصل في بيع المتفاوت
فصل في بيع المتفاوت
فصل في بيع المتفاوت

فصل في بيع المتفاوت
فصل في بيع المتفاوت
فصل في بيع المتفاوت

منزل الدار فيه فليشبهه بالدار يدخل العلو فيه تبعاً عند ذكر الحقوق وشبهه
بالبيت لا يدخل فيه بدونه ويدخل هو اي العلو والبناء ومفتاح غلق
متصل باب الدار خلا المتصل هو القفل فانه ومفتاحه لا يدخل
بهذا القيد والتميز بشراً دار جرداً بدونه اي بدونه ذلك القيد
اما العلو فلان الدار اسم لما يدار عليه المردود والعلو منها وكذا البناء و
اما المفتاح فلان العلو المتصل جزء منها والمفتاح يدخل في بيع العلو
بلاسميته لانه كجزء منه اذا لا يتفقد به الآيه القفل ومفتاحه لا يدخل
والشئ المتصل بالبناء يدخل ولو لم يثبت في المتصل والسرير كالم
كذا في الكافي لا اي لا يدخل في بيع الدار الظلة والطريق والشرب والمسيل
الآيه اما الظلة فلانها مبنية على هو الطريق فاخذت حكمه اما الطريق
والشرب لمسيل فلانها خارجة عن المردود ولكنها في الحقوق فدخلت ذكرها
وتدخل في الاجازة بلا ذكرها لانها تفقد للمنافاة ولا يحصل الآيه بخلاف
البيع لانه قد يكون للتجارة ويدخل الشجر وان لم يسمه لا الزرع والآ
بالسمية بشراً الارض لان الشجر متصل بها للقرار فاشبهه بالبناء و
الزرع متصل للفصل فاشبهه متاعاً فيها ولا التمر شجرة لانه
الاتصال وان كان خلعاً للقطع لا للبقاء فصا كذا في الاكل ما فيها
او غيرها لانه لا يكون في المبيع لا حقوقها لانه ليس منها لا يفتح بيع
الزرع قبل حروقه بقلا لانه ليس يتفقد به تابع للارض فيكون كالمسيل
فلا يجوز ايراد العقد عليه بقاؤه وان باع على ان يتركه حتى يتركه لم يخر
وكذا الزطمة والبقول وبيع ما يقع ان شرط حكمته المشتري اي حكمته
ارض البقل بان يقطع او يسل عليه اية فيا كل في بيع لان الشجر
مقتضى العقد فلا يفسد ويجوز بيع حصته من شجرة لوجود مقتضى
وعدم مانع لانه بالنظر اليه الاصل لا ختم ملكه مطلقاً اي سواء
بلغ وان الحصاد اولاً ومرفقه بغيره انه ان لم يفسد الى الحصاد فانه
ينقلب الى الجواز كما اذا باع الحذر في السقف لم يفسد البيع حتى اخرجه

باب الدار فيه لانه الظاهر
ان العلو متصل بالبيت يدخل في
بيع البيت ايضا

فصل في بيع المتفاوت
فصل في بيع المتفاوت
فصل في بيع المتفاوت

فصل في بيع المتفاوت
فصل في بيع المتفاوت
فصل في بيع المتفاوت

وسلم لو كان الارض الذرع مشتركا فباع نصف الارض مع نصف الزرع
 في شريكه او اجبتي بغيره شريكه جاز وقام المشتري مقام البائع ثم بيع
 نصف الزرع بدون الارض انما لا يجوز في موضع كان لصاحب الزرع
 حق القار فيه بان زرعه في ذلك نفسه او كان متعديا في الزرع كالغاب
 في اربع النصف كذا في الخلاصة كذا منفرد ببيع كذا اي جاز بوجه ايضا
 ان لم يفسخ الى الحصاد اذ جاز رفع الف وبيع سبعة فيها ودره
 لم يدخل في البيع يعني صطاد سبعة في بطنها ودره فملك السمكة والدره
 لشئ اليد عليها فلو باع السمكة لم يدخل الدر في البيع لانها ليست في
 اخرها كذا في الهداية والكافي في باب الركا زجج بيع البر في سبعة
 الباقى بتسديد العام القطر اذا قلنا بالفاء باله خفف الكلام
 كذا في الصحاح والارز والسهم في قسمة الاول وكذا الجوز والوزن
 والفتى وقال الشافعي لا يجوز ذلك كله ولو في بيع سبعة قولان و
 عندنا يجوز بيع ذلك كله ان المقصود علمه سورا لا منفعة له فاشبه
 به الصباغة او ابيع كذا وكذا ما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 انه نهى عن بيع النخل حتى يهرى غير بيع السبل حتى يبيض وما مثلها
 وحكم بعد الغاية خلافا حكم ما قبلها قال في العناية وفيه نظر لانه يستدل
 بمفهوم الغاية والاول ان يستدل بقوله نهى فان النهي يقتضي المنع
 اقول فيه كذا لان المشروعية التي يقتضيها النهي في الافعال الشرعية
 هي مشروعية الاصل مع عدم مشروعية الوصف هو عين الف وقلنا
 يفيد خلافا للمدعي لانه المدعي صحة البيع الدليل يفيد عدمه بل الوصف
 ان يقال ان الاستدلال مبني على ان صاحب الجميع في اليد مع ان الغاية
 عندنا في قبيل الاشياء لا المفهوم وعلى ان صاحب الجميع في اليد
 المعاشرة والتزجج ان مفهوم الغاية متفق عليه ووجه بيع ثمره و
 ان لم يبد صلاحيها لانهما مال متقوم حال الاداء لا لزوم على المشتري
 قطعهما اذ اشترى مطلقا او بشرط القطع بشرط ابقاء ما على

مؤلفه في اربع النصف لانه في كل واحد
 القاطع فيكون كذا ببيع فادرك وقت
 الحصاد

في فاشية من الصانع الظاهر
 انما هو ان الصباغة التي في الخلط
 بشرط الذب الغضه

فدفعه كذا بغيره خلافا للمدعي
 عنه بان مقصود المشتري ان يملك
 من غير ان يملك او في غير
 لا سقاط الحكم او في غير
 ما بعد الانتهاء الف وادرك
 مدخل حتى قد يفسد
 فلو في قبيل الاشياء التي لا يمكن
 ان يفسد او في غير
 الكلام سواها ولا يحسنه فادرك

على الشرح حال البيع بقدره لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري
 اي الثمن زبوا فليس استردا لسلعة وحبها به اي الثمن يعني اذ باع
 سلعة بثمن فله حق حبها حتى يستوفي ثمنها فان سلمها الى المشتري
 بطل حقه في الحب ليس ببيع استرجاع السلعة وانما له المطالبة بالثمن فلو
 قبض الثمن وسلم البيع ثم وجد الثمن زبوا لم يكن له استرجاع السلعة
 وانما له المطالبة بحقه وقال زفر لانه قبض زبوا بدل الجياذ يعني
 كان له فضل اخر دراهم جياذ فاستوفي زبوا على ظن انها جياذ فالتفتها
 ثم علم انها زبوا ان كانت قائمة بمرور ما وسيرد الجياذ والا اي ان
 لم يكن قائمة سواء كانت تلكه او ستملكه فخلاها اي لا يرد ولا يسترد وقال
 ابو يوسف يرد مثل الزبوا يرجع الجياذ لان الرجوع بالنقص باطل
 استردا لانه الزبوا لا وجه لابطال حقه في الجوده لعدم رضاه كان النظر فيما
 عيناه له انما ان قصا الذين حصل قبضه بفساد حقه وبعد العلم حقه في شيء
 ذلك القضا وهو متمنع له لما كان له حصل القضا انما قال زبوا لانها لو
 كانت رضاه او ستوفيه تر اتفاقا وانما قال ثم علم لانه لو علم عند القبض
 انها ستوفيه سقط حقه في شيئا وقبضه مات مفلتا قبل فقه
 عنه فالبايع اسوة للفرمان يعني اشترى شيئا وقبضه لم ينفذ الثمن
 حتى مات مفلتا فالبايع اسوة للفرمان يقتضيه لا يكون البائع احيى به
 وعند الشافعي هو احيى به انما قال قبضه ولو لم يقبضه فالبايع احيى لثباته
باب خيار الشرط والتعيب اعلم ان البيع ثمة يكون لازما او غير
 غير لازم واللازم لا خيار فيه بعد وجود شرطه وغير لازم فيه الخيار
 لكونه اللازم قوي قوته ثم ذكر خيار الشرط والتعيب وادرك بالاول ان
 يكون العاقد خيرا بين قبول اصل العقد ودره اراد بالتعيب ان يشترى
 احد الشئين او الثلثين على ان يوافق ايا شاء وقرره على ان الخيار لانهما
 بمنع ابتداء الحكم ثم ذكر خيار الرؤية لانه يمنع تمام الحكم واخر خيار العيب
 بمنع لزوم الحكم وخيار الشرط انواع فاسد وفاقا كما اذا قال اشترت

منه

على اني بالخيار او على اني بالخيار ايا او على اني بالخيار اريد او جانية وفاقا وهو
يقول على اني بالخيار ثلثة ايام فما دونها وتختلف فيه هو ان يقول على
اني بالخيار شهر او شهرين فانه فاسد عند ابي حنيفة وزفر وان في غير
عند ابي يوسف فخرج جازة اى خيارا شرط للمبتاعين اى لكل منهما مائة
فلما وجد البيع مالم يرضيا ولا احد منهما ولو غيرهما شيئا الى ثلثة ايام
اى الى اخرها لقوله صلى الله تعالى عليه سلم لحيان بن مسقة اذا باعت
فقل لا خلافة ولا خيار ثلثة ايام وجه الا انه لا ان شرط الخيار في الف
لمقتضى العقد هو لزوم فكون مقتضى له لكنه يجوز هذا النص لاد
على الخيار في البيع والشراء بلفظ بايعت على خلاف القياس فيقتصر على
المدة المذكورة فيه لا اكثر وقال لا يجوز اذ اى مدة معلومة وان اجاز
اى في الخيار بعد العقد الى اكثر من ثلثة ايام فلهذا اى في ثلثة ايام فان البيع
لزوال المفسد قبل تقرر ان سري لم يذكره الفاعل كما ذكر في الوقاية اشارة
الى انه ليس صوغ خيارا بشرط حقيقة ليتفرع عليه بل اوردته عقيدة في حكمه
معنى على انه ان لم ينفذ الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع مفع والى اكثر لا اذن بعده
في ثلثة ايام قالوا لان هذا في معنى اشتراط الخيار اذ اى جهة مست الى الفسخ
عند عدم النقص فتراع الخاطلة في الفسخ فيكون محقبا لقول ابي حنيفة
انك قد عرفت ان النص الوارد في شرط الخيار في الفسخ ليس وقد تقرر في
كتب الاصول ان ثبت على خلاف القياس فغيره على قياس ودفعه ان لم يقر
في كتب الاصول عدم جواز القياس على ما ثبت بخلاف القياس الجلي اذ قد تقرر
فيها ايضا جواز اى حكم ثبت على خلاف القياس بغير بطريق ولا النص
وتطرى الاحتجاج الذي هو القياس الحقيقى وكل منهما محتمل بينهما كما لا
يخفى على الناظر المتأمل ولا يخرج المبيع بخيار البائع عن ملكه لان
تمام هذا البيع لم يضاها ولا تتم مع الخيار ولهذه الوجة البائع نفذ ولا
يملك المشتري التفرق فيه ان يرضيه باذن البائع فان فسخه المشتري
فهر ملك في مده الخيار ضمن قيمة لان الفسخ البيع ليهلك لانه كما

فقد اخلت بالخيار والخلافة بالخيار
والبيع الوعد والخيار بالخيار
على الخيار اذا باعت بالخيار
فقد اخلت بالخيار والخلافة بالخيار
الطرفين فلهذا على الخيار في البيع
كذلك انما على الخيار في البيع

فان قيل من اجل انما كان البيع
الخيار مع قبض الثمن اذ كان
بغيره لم يضمن فغيره علم
الثمن او لا فاما القياس فيكون
في غير انما في فقه

٢٤٨
على اني بالخيار او على اني بالخيار ايا او على اني بالخيار اريد او جانية وفاقا وهو
يقول على اني بالخيار ثلثة ايام فما دونها وتختلف فيه هو ان يقول على
اني بالخيار شهر او شهرين فانه فاسد عند ابي حنيفة وزفر وان في غير
عند ابي يوسف فخرج جازة اى خيارا شرط للمبتاعين اى لكل منهما مائة
فلما وجد البيع مالم يرضيا ولا احد منهما ولو غيرهما شيئا الى ثلثة ايام
اى الى اخرها لقوله صلى الله تعالى عليه سلم لحيان بن مسقة اذا باعت
فقل لا خلافة ولا خيار ثلثة ايام وجه الا انه لا ان شرط الخيار في الف
لمقتضى العقد هو لزوم فكون مقتضى له لكنه يجوز هذا النص لاد
على الخيار في البيع والشراء بلفظ بايعت على خلاف القياس فيقتصر على
المدة المذكورة فيه لا اكثر وقال لا يجوز اذ اى مدة معلومة وان اجاز
اى في الخيار بعد العقد الى اكثر من ثلثة ايام فلهذا اى في ثلثة ايام فان البيع
لزوال المفسد قبل تقرر ان سري لم يذكره الفاعل كما ذكر في الوقاية اشارة
الى انه ليس صوغ خيارا بشرط حقيقة ليتفرع عليه بل اوردته عقيدة في حكمه
معنى على انه ان لم ينفذ الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع مفع والى اكثر لا اذن بعده
في ثلثة ايام قالوا لان هذا في معنى اشتراط الخيار اذ اى جهة مست الى الفسخ
عند عدم النقص فتراع الخاطلة في الفسخ فيكون محقبا لقول ابي حنيفة
انك قد عرفت ان النص الوارد في شرط الخيار في الفسخ ليس وقد تقرر في
كتب الاصول ان ثبت على خلاف القياس فغيره على قياس ودفعه ان لم يقر
في كتب الاصول عدم جواز القياس على ما ثبت بخلاف القياس الجلي اذ قد تقرر
فيها ايضا جواز اى حكم ثبت على خلاف القياس بغير بطريق ولا النص
وتطرى الاحتجاج الذي هو القياس الحقيقى وكل منهما محتمل بينهما كما لا
يخفى على الناظر المتأمل ولا يخرج المبيع بخيار البائع عن ملكه لان
تمام هذا البيع لم يضاها ولا تتم مع الخيار ولهذه الوجة البائع نفذ ولا
يملك المشتري التفرق فيه ان يرضيه باذن البائع فان فسخه المشتري
فهر ملك في مده الخيار ضمن قيمة لان الفسخ البيع ليهلك لانه كما

كان موقوفا ولا نفاذ بدون الحل فبقي موقوفا مده على سبب الشرء وفيه القيمة
ولو ملك في يد البائع يملك عليه الفسخ البيع ولا يضمن على المشتري كما في البيع
المطلوع ويخرج المبيع عن ملك البائع بخيار المشتري بمعنى اذا كان الخيار
للمشتري فقط يخرج المبيع عن ملك البائع للزوم البيع في جانبه بانفصال الخيار
فلو ملك المبيع عند اى المشتري ضمن الثمن فان الهلاك لا يخرج
مقتضى عقد سبيل انه اذا دخله عيب عتق الرد واذا اشترى لزم العقد ولم
فيلزم الثمن المستحق بخلاف اذا كان الخيار للبائع لان الخيار اذا كان
له يملك والبيع موقوف كما في لزوم القيمة ولا يملكه اى يملك المشتري
المبيع وقالا يملكه لانه يخرج عن ملك البائع فلو لم يدخل في ملك المشتري
كان ملكا بملك ولا يملك ولا يضمن في الشرع والله الثمن لم يخرج عن ملكه فلو
المبيع في ملكه لا يضمن البذل ان في ملك شخص واحد حكما للبا وضمنه ولا يضمن
في الشرع ويرجع هذا بان الخيار انما شرع نظر المشتري ليقوى فيقف
على المصلحة فلو دخل في ملكه رعا كما عليه لانه كان المبيع قريبه يضمن
عليه قوله اى لعدم ملك المشتري المبيع فروع الاول لو اشترى روية
بقي النكاح لعدم ملك البعین لم يزل له الثاني ان وطئها اى وطئ
المشتري بالخيار روية جاز له ردها لان وطئها بالنكاح لا يملك البعین
بمقتضى الرد الا في البكر لانه تعين شيئا انه يبطل الرد الثالث في روية
لا يضمن عليه المدة لعدم ملكه فيها والعقد مترتب عليه الرابع كذا
اى يضمن ايضا في شره فابل ان ملكه عند فموجز لعدم فروع الشرط
الحاصل يضمنها في المدة لا يضمنه الاستبراء لانه انما يضمن الموت للملك
ولم يثبت الا ان ردت الامة للشرء به اى بالخيار على البائع
فلا استبراء عليه اذ لم يملكها المشتري بتجد الملك في الاستبراء السابع
في ولدت في المدة بالنكاح لم تصر ام وكذا يعني ان اشترى روية بالخيار
فولدت في ايام الخيار في يد البائع لم تصر ام وله المشتري فبذلك الرد و
انما قلنا في يد البائع لانها لو ولدت في يد المشتري لزم البيع ويبطل

فان لم تصر ام وله المشتري لزم البيع
والد بعد عام الخيار في حين دخولها
في ملكه والله

في ان الولادة عيبا لان
 الولادة سبب التفتيش والملك
 مع التفتيش والولادة سبب التفتيش والملك
 يكون الولادة واقعة في ملكه فلا يلزم له ان يقول وان
 يستند للملك الا حين العقد فيكون الولادة في ملكه

الخيار لان الولادة عيبا من ان اي المبيع بالخيار ينهدك على البايع
 ان قبضه المشتري بانه واودعه عنده اي عند البايع لا يرفع القبض
 بالرد لعدم الملك التام في خيار ردون شري وانما يرفع عنه في المدة
 اي ان اشترى عند دون شيئا بالخيار ابراهه بايعة عن غمته في مدة الخيار
 خياره لانه لما لم يملكه كان ردده في المدة امتناعا عن التملك ولما دون ولانه
 ذلك فانه اذا وبت شي فله لانه ان لا يقبله العاشر بطل شرطه في
 ذي حر بالخيار ان سلم لثلاثا بملكه باسقاط خياره ووجه الخيار
 كان بايعا او مشتريا او اجنبيا فله ان يفسخ وله ان يخرجه فاذا اراد الاجارة
 بغيره بلا علم صاحبه لا ينقض بدونه اي بدو علمه ولو كان غائبا وقال ابو
 يوسف ان في النقص ايضا بدونه كالاجارة ولانه سلط عليه فقبله
 وله ان لا يشترط رضاه لو كمل بالمبيع فان له ان يتصرف فيما وكل به بلا علم
 الموكل لانه سلطه فقبله كما ان له ان تصرف في حق الغير برفع ولا يبرى عن
 الضر لان الخيار اذا كان للبايع جاز ان يعقد المشتري تمام العقد فستوف
 فيه فيلزمه غرامة القيمة بهلك المبيع ان كان للمشتري جاز ان يبطل البايع
 لسببه مشتريا وهذا النوع ضرر فنتوقف على كونه كقول الوكيل بخلاف الاجارة
 اذ لا يلزم فيه بايع انه موافق له فيها ولا ان سلط عليه فقبله كيف هو
 بنقله لملك النقص انما ينقض تكون العقد غير لازم وعوضه بان ما ذكرتم
 في الزام الضر وان دل على اشتراط العلم ولكن عندنا ما ينقضه هو انه ان يتصرف
 بالنقص لتمامه حتى في خيار الالف في المدة فيلزم البايع اجيبه ضرر حتى
 في حيث ترك الاستيفاء باخذ التفتيش فاقه الغيبة وان نقض العقد
 في الخيار فلو علمه اي علم الضر النقص في المدة تنقض العقد لصلو العلم
 والا اي ان لم يعلمه في المدة بل بعد تمام العقد لمضي المدة قبل الفسخ
 ولا يبرى هذا اي خيار الشرط بمعنى ان العقد لا يفسخ بفسخ الوارث كما
 كان يفسخ بفسخ الموت حال حيته فاذا كان الخيار للبايع ومات ملك المشتري
 المبيع لا يبراهه وارث البايع واذا كان للمشتري ومات ملك المشتري

قد قال ابو يوسف ان في خيار
 اذا كان الفسخ بالنقص لم يكن له
 كما لا يخفى البايع والوكيل وغيره
 بلا علم الا في الاتفاق قال ابو
 يوسف في الخيار انما يفسخ في المصارف
 بغير الزام المالك وفسخه في المصارف

المشتري بلا خيار فان قبل كيف بملك الوارث الموت لم يكن ما كان قلنا
 العقد الموجب للملك كما موجودا في حقه لكن الخيار كان ما فيها واذا بطل
 الخيار صح الوارث فله ان يبراهه الموجب فتدبر وقال ان في خياره لانه
 حق في حقوق البيع كغير العيب التعيين واجمعوا انه لو مات فخرج عليه
 الخيار هو في خياره بغير الخيار ولنا ان الاثر فيما يقبل لا يقال في
 الخيار لئلا يمتنع واراده ولا ارث في خيار العيب التعيين لما سئل في
 ولا يورث ايضا خيار الرؤية لانه ايضا ليس بالمشية واراده في ان المشتري
 لو مات قبل الرؤية فليس له رشفة الرد بعد كما كان له في خيار التعيين
 لما ذكر بل يثبت للوارث ابتداء لاختلاف ملكه بملك الغير واذا بطل الخيار
 لم يبراهه البيع وتم في خيار العيب بل الموت كحق المبيع سالحا فكذا الوارث
 لقيامه مقامه لانه يثبت له الخيار فيما تعينت به البايع بعد موت الموت
 وان لم يثبت للموت شرط اي الخيار احد ههنا يعني ان احد العاقدين اذا
 شرط الخيار لغيره جاز فاق في العاقدين والفرق اجازة ونقص حتى في
 والتعيين ان يقع وهو قول قول لان الخيار في احكام العقد فلا يصح اشتراط
 للغير كتمن حبه الا ان الخيار لغير العاقدين يثبت بالنسبة عنه فله الخيار
 للعاقدة اقتضا فمحل هو بايعة فحق التصرف فيكون كمثل من الخيار
 وفي اجارة احدهما في الاصل والنايب ونقص الاخر الاول والى لوقوعه
 في زمان لا يبراهه غيره فيه وفي المعينة اي ان خرج الكلامان منها معا بغير
 تصرف العاقدة في رواية لان النايب يستفد التصرف منه وتصرف النايب
 في اخرى لان الخيار يحلقة النقص والمنقوض لا يلحقه الاجارة فاذا اجتمعا كما
 النقص اولي كنكاح حره مع نكاح الامة اذا اجتمعا كان نكاح الحره
 اول لانه يبره على نكاح الامة بلا عكس لان الاحتياط فله الفسخ وجوب
 الحره على المشتري والاجارة توجب الاباحة والحكم راجع على المبيع فيعقد
 بالخيار في احدهما ان فصل اي الثمن وعين اي محل الخيار صح اي العقد
 والا فلا وهذا على اربعة اوجه احدها ان لا يفصل الثمن ولا يعين فيه

الخيار وهو سببها له المبيع الثمن لأن فيه الخيار كالجواز في العقد لا يمنع الخيار
 لا ينعقد في حق الحكم بقوله لا ينعقد فيه أحد وهو جواز ثباتها في الفصل
 الثمن يعين ما فيه الخيار هو جاز لكون المبيع والثمن معلومين وقبول العقد
 فيما فيه الخيار وإن كان شرطاً لا انعقاد العقد في الآخر لكنه غير مفيد لكونه
 محلاً للمبيع كما جرح بين قن وقدمه والثالث أن يفصل بين التعيين والرابع
 على وجه فاسد فيها جازها له المبيع أو الثمن وإن اشترى كميلاً أو وزناً
 أو عند واحد أو على اثنين بالخيار في نصفه حتى يفصل الثمن أو لا لأن النصف
 في الشيء الواحد لا يتفاوت في قيمته أيضاً لا يتفاوت فإذا كان ثمن الكل
 معلوماً كان ثمن النصف أيضاً معلوماً فالمبيع معلوم إذا اشترى المبيع لا يمنع
 الجواز كما في الكافي ووجه التعيين فيما دون الأربعة هو هذا الخيار
 التعيين يعني اشترى ثوبين على أن يأخذ أيهما شاء بعينه جاز ذلك لأن
 الثلاثة استحساناً وإن كانت أربعة فسد وهو القياس في الكل لجوازها له
 المبيع هو قول زرارة في وجه الاستحسان أنه في معنى شرط الخيار إذا
 الجواز لم يلزم الحاجة إلى التامل في الخيار والافق مع أنه في الحقيقة
 العقد فلهذا احتج بها إلى اختيار من يشق له وهو يشترط له جواز المبيع على
 هذا الوجه وفقاً للحاجة والجواز لا ينافي ما هو عليه وإذا كانت مفسدة إلى
 النزاع وإذا شرط الخيار للمشتري فلا ينعقد في النزاع لأن الأمر موقوف على
 إليه فحينئذ يشاء وهو الآخر والحاجة تندفع بالثلاثة كما استدل بها على
 الجحد الردى والوسط وفي الأربعة لم يوجد النزاع لكن لم يوجد الحاجة و
 هذه الرخصة قائمة بها فلا يحصل أحد منهما قبل شرط أن يكون في
 هذا العقد خيار الشرط وقبل لا يشترط وإذا لم يدر خيار الشرط لا بد من
 توقيت خيار التعيين بالثلاث عند رده معلومة عندهما اشترى بها
 بالخيار فرضي أحدهما لا يرد الآخر يعني اشترى رجلان عند علي أنهما
 بالخيار ثلثة أيام فرضي أحدهما دون الآخر فليس للآخر أن يرد عند المبيع
 وقال لا يرد وكذا خيار العيب يعني اشترى عبداً فظهر عيبه فرفضه

في الاختيار ينبغي أن لا ينعقد في
 خيار الأربعة بعد أن كان شرطاً
 لنفسه أو مطلقاً

أحدهما لا الآخر والرؤية يعني اشترى بثمن لم يراه فراه أحدهما فرضي الآخر
 فانهما ابقيتا على هذا الخلاف كما هما أن اشترى الخيار لهما اثباته لكل
 واحد منهما لأنه لا شرع له دفع الثمن وكل منهما محتاج إلى دفعه بنفسه
 فلم يطل هذا الجواز الآخر خياره لم يحصل مقصوده ولم ينفذ به ضرر له إن شرط
 خياره لهما لا خيار كل منهما بالآخر أو فلا ينفذ واحد منهما بالآخر في الحقيقة
 أن الخيار تقرر في محتاج فيه إلى الرأي كالمبيع والمطلوع وكحدهما وكل ما هو
 كذلك إذا تقرر في رجلين لا يستبعد واحد منهما فيه كالموكل كونه فإنه إذا
 وكل رجلين بالمبيع وكحه لا يقدّر أحد منهما على التصرف بدون الآخر لأن
 الموكل فرضي برأيهما لا يرى أحدهما بخلاف التوكيل بطلان زوجته بلا
 عوض أو رد الوديعة أو نحوهما فإنه لا محتاج إلى الرأي بل تعبير شخص عن
 الواحد والاثنين فيه سواء وبطلان أي خيار الشرط لا ينافي في الحقيقة
 وإذا دفع قول لأخذ ثوبيت نصفه وأرجعت حال من دار أو نصفه لهما
 ما شرط الخيار فيه وهي الدار المشتركة يعني من اشترى داراً على أنه بالخيار
 فبيعت وأرجعتها فافدها بالشفقة فهو فرضي أن طلب الشفقة ليل
 اختيار المالك فيها لأن ثبوته لدفع ضرر الخليل هو بالاستدانة فتعني
 سقوط الخيار سابقاً عليه فثبت للمالك في وقت الشراء بالاستدانة فثبت
 أن الجواز كان ثابتاً بخلاف خيار الرؤية فإنه لو اشترى داراً ولم يرها
 فبيعت وأرجعتها فافدها بالشفقة له أن يرد الدار الأولى بخيار الرؤية
 ولو عرض على بيع لا يبطل أيضاً خيار الرؤية ويبطل خيار الشرط لأنه
 لو قال بطلت خيار الشرط سقط الخيار ولو قال بطلت خيار الرؤية يبطل
 خيار الرؤية لأن ثبوته موقوف على الرؤية كما سبقت في كذا في غاية البيان
 وبطلان أيضاً بقبوله أي تعيب شرط فيه الخيار بما أي يعيب لا يبرقع
 كقطع يرقان الردى يمنع حتى لو مرض وزال جاز رده ويبطل أيضاً
 مضي أمدته لأن الخيار لم يثبت له لأنها كالحجارة في وقت مقدم لم يبيع
 لهما الخيار بعد مضيته ويبطل أيضاً تصرف المبيع كالأحقاق والتدبير

في كونه كونه دفعه منه قياساً على الفات
 فإن خيار التعيين لا ينعقد في الأربعة
 بخلاف وكاله الوكيلين فانهما لا اجل
 الموكل لا يفسرها

تصرف لا يحل الا في الملك كالوطي والتفصيل المشهوره وتصرف لا
يسقط الا في اي في الملك كالبيع والارهن والاحارة والرهنة فان كل ما فيها
وليس اختار الملك واستبقائه لا التمسك به كونه من غير ذلك فافعل
للاختار والتجربة فلا يدل على الاستسقاء بشري بالجنار الى الفدخل الى الفند
فيكون حجة في الفند ايضا وكذا اذا قال الى الظاهر والقبيل دخل الظاهر القبيل
عند اي حقيقه وعند هذا لا يدخل لان الفند نحو جعل غاية والغاية لا تدخل
في المعنى كالقبيل في الصوم لانه ان الغاية اذا كانت لغة الحكم اليها لا يدخل
كالقبيل في الصوم فانه تناول الصوم عه فاذا قيل الى القبيل قد الحكم الى موضع
الغاية واذا كانت لخرجه ما ورايا في موضع الغاية داخل كما في المرفق
فان مطلق لا يدى يتنظم الا باط وكان ذكر الغاية لخرجه ما ورايا في موضع
موضع الغاية داخل وها لو قصر على انه بالجنار ثبت الجنار موقفا فيفسد
البيع فاسقطت الغاية او اختلفا في التاميل فانه لو باع موقفا الى ان
لم يدخل موقفا فامطلق التاميل بان قال بعثك موقفا ولم يوقفه لا يثبت
بل تصرف الى نصف يوم ثلثة ايام وشهر وبالشرا في كانت الغاية
لمدة الحكم اليها فلم تدخل والقول المنكر في الجنار يعني اذا اختلفا في
في اشتراط الجنار فالقول لم ينكره مع اليقين في ظاهر الرواية لان الجنار لا
يثبت الا بالاشارة فكما في العوارض فيكون القول لمن ينفقه كما في عوي الاجل
والمضى اي اذا اختلفا في معنى المدة فالقول المنكر لانها تصادقا على ثبوت
الجنار ثم ادعى احدهما السقوط بمعنى المدة فكان القول المنكر والزيادة
بمعنى اذا اختلفا في قدره فالقول لمن يدعي اقص الوقتين لان الاخر مدى
زيادة شرط عليه هو ينكره بشري عند اشرطه وكنته وجه خلافة
اخذه بكنهه ونكره لان هذا وصف من غور فيبسطي بالشرا في العقد
ثم فواته يوجب التخيير لانه لم يرض به دون ذلك بان لا يقدر على الخبز والكتا
قد يطلق عليه اسم الجنار والكتا تبخ حجة بين القبول لبيع الثمن
وبين الرد اذا لم يمنع الرد سبب لاسباب كثره اشياء على انما حلو

حلوت ليقول ولم يوجد كذلك فانه حجة كما ذكر بخلاف شرطها على انما
حامل او حكمة رطلان حيث يفرضه لان ذلك ليس قبيل الوصف
بل في قبيل الشرط الفاسد لا يعرف ذلك حقيقة كشرطها جارية الجنار
فدفعها بدلها فانما بانها المشتراة فتتراجع البائع والمشتري فيقال
البائع غشيت والمبيعة ليست هذه وانما المشتري المتغير للمبياع
بيته فالقول له اي المشتري مع اليقين وجاز للمبياع وطهها لان
المشتري لما رد ما رضى بتخليها في البائع بذلك الثمن فكون للمبياع
ان يملكها كذا في الوقفات **باب خبر الرواية** جاز البائع والشرع
فيما لم يرد اي البائع والمشتري يعني يجوز ان يبيع رجل شيئا ملكه لم يرد
كما اذا وردته وكذا يجوز ان يشتري رجل شيئا لم يرد ما روى ان عثمان
رضي الله عنه باع ارضه لابيهره ثم طلحه بن عبد الله رضي الله تعالى
فقبل طلحه انك قد غشيت فقال لا الجنار لاني اشتريت لم ارجع قبل
لغتم ان نو انك قد غشيت فقال لا الجنار لاني بعثت بالمره فقبل
من مطعم رضي الله تعالى عنه ما فقصه بالجنار لطلحه وكان ذلك بحضور
الاصحاب رضي الله تعالى عنهم اجمعين حضر اي سواهم حضر المبيع الغير
المرفق في المجلس بان يكون زينا في رواقه في حواله او دونه في حقة
او ثوباني كم او حارة متفقته واتفقا انه موجود في ملكه لم يرد المشتري
شيئا منه او غشيت المبيع في المجلس واشترى الى كانه انما في عهده
اي ليس في ذلك المكان سمي بذلك لانه غير ذلك المشتري الجنار عند اي
عند الرواية ان شاء اخذ وان شاء رد وقال ان في اذ لم يرد المشتري
لجبره الى المبيع لنا العتوت المحو بلا قيد الرواية فلان في قيد الرواية
عليها لانها كالسخر وقدر وى انه عليه السلام قال في اشتري شيئا
لم يرد فله الجنار اذ اراد ولا جبره الى انما تف اذا افضت الى النزاع كما في
شاه في القطيع اما اذا لم تقض اليه فلا تقف في البصر والجبره لانه بعد الرواية
لا تقضي اليه لوم يوافق يرد فصار جبره الى الوصف في المعايير المنار

اشتققة في التفتيح والانتخاب
انما قال له بالفارسي نقاب بوشيد
وانفق انه موجود كانه اخذ
غير ان يكون بيضا المردوم

في دعائه الظاهر ان الذي
الذي كان يجمع بينه وبين
قال ما قلنا في سبيل الذي
جميعا اذ كان لا يقول في وقت
الوقت فلا يثبت قبله فاما اذا
جواب في استمرى وهو ظاهر

اليه ان استمرى ثوبا ولم يعلم عدد دعائه وان روي قبله يعني اذا قال
ثم رآه له ان يره لان الذي يعلق بالروية كما روي فلا يثبت قبله كما
قالوا القول فيه كذا ما اولا فلما تقرر في الاصول ان كل ما دخل في شرط
يكون شرط بمعنى يتوقف عليه وجود الشيء حتى يلزم من استقائه استقائه
المشروط وانما ثانيا فلان هذا المستدل لا يفهم من شرطه وانما نقول في وجه
ان يقال لو لم العقد الرضاء قبل الروية لزم امتناع الخيار عند ما يثبت
بالنقص فيما يورى الى ابطاله كان باطلا دون البيع اي ليس خيار الروية
لما لم يرضى حينئذ من طمع في ولا يتوقف اي ليس وقت معين لان
الوقت ووجه ما يعلق المشتري فالتوقيت فيه يارده على النص فيبقى ان
يوجد مبطلة ولا يثبت الا في الشراء او الاجارة والقبض والصالح في دعوى
المالك على شيء معين لان كل ما فيها معاوضة وكذا روي ما يعلم المقصود
فان روي جميع المبيع غير لازم لتقديره فيكون روي يارده على العلم بالمقصود
فان كان المبيع اشياء فان لم يتقوا واحدا كالمكيل والموزون وعلمانية
تعرض بالتمسك الكافي برونه واحدها اذا كان الباقي ارداء كما روي في
يكون خياره وان تقارنت كالنسياء والذو الزم روي كماله في الجوز واللوز
في هذه القبيل فيما ذكره الكوفي وقال صاحب الهداية ينبغي ان يكون مثل
الخطبة والشجرة تكونها متقاربة اذا تقرر هذا فنقول لم يعلم المقصود
كوجه البصر لانه يعرف حال البقية وان وجد ارداء منه غير روي الرقيق
لان الوجه هو المقصود في الادق ووجه الدالة وكذا في الامور المقصود
في الدالة في شرط بعض روي القوام والاول هو الذي في كونه كغيره
شاه القينة عطف على كونه فانه ايضا ما يعلم المقصود فيكون روي
ظاهر في روي غير علم لانه ايضا يعرف البقية اما اذا كان في باطنه ما
يكون مقصود الموضع العالم فلان روي موضع علمه على قوله حسن
عطف على روي اي كفي حسن شاه الدالة لان المقصود هو الموضع يعرف به
ذوق ما يطعم لانه الموقف للمقصود لا اي لا يفتي خارج الدار وخبر بل

في دعائه ان يجمع بينه وبين
مقصد بين الشراء والقبض
عدم التقاوت هو الغرض في
النموذج بالقبض في وقت واحد
موجب ثبوت

في كونه شاه القينة
سكون النون في الاقنية
فهي ما يتخذ للملك لا للتجار

بل يجب روية جميع بيوتها وما روي في عدم خيار من روي في الدار وخبرها
فانما هو على عادة القضاة في الابنية فان دورهم يورثهم لم يكن متفاد
فالنظر الى الظاهر كان توقع العلم بالادخل فاما اليوم فليس كذلك
او روية الدهن في الرحا فانها لا يكون روية للدهن حقيقة لوجود
الحاصل وكذا في كونه بالقبض كوكيله بالشر لا نظير رسول الله اعلم ان
هنا وكيله بالشر وكيله بالقبض ورسول الله التوكيل بالشر وكيله
الموكل كونه وكيله بالشر وكذا وكيله التوكيل بالقبض ان يقول
وكيله اعني بقبض المشتري وكما رويته وصورة الرسالة ان يقول كونه
رسول الله بقبضه فروي التوكيل الاول لسقط الخيار بالاجماع وروي
التوكيل الثاني لسقط عند اي حسيقة اذا قبضه ظاهر اليه في ليس لا
للموكل ان يره الا في حسيقة اذا قبضه مستورا ثم رايه فاسقط الخيار فانه
لا يسقط لانه اذا قبضه مستورا انتهى التوكيل بالقبض لانه قبض لا يملك
استقاطه قصد العشرة اجنبيا وان اسلم رسولا بقبضه فقبضه يورثه
فلما انتهى ان يره وقال التوكيل بالقبض والرسول سواء في ان قبضه
بعد الروية لا يسقط خيار المشتري مع عقد الا في المبيعة شره وسقط
خياره او استمرى بحسبه فيما يدرك الجبس وشتمه فيما يدرك بام
وذوقه فيما يدرك بالذوق ووصف العقار ولا يورثه لو وقف في مكان
لو كان بغيره لانه كما روي في يوسف ونظر وكيله لانه كلفه راي
احد الثوبين فاشترى اهما ثم راي الاخر فوجد معينا فله ودهما لآخر اي
لارد المعين حده لئلا يلزم توفيق الصفقة قبل تمامها فانها لا تبطل
خيار الروية قبل القبض بعدة شري ما راي اي رايه قبل الشراء ان تغير
غيره لانه استمرى ما لم يره اذا بالتقاضي شيئا اخر والا اي وان لم يتغير فلا
اي لا خيار له لانه استمرى شيئا رايه الا اذا لم يعرفه الذي رايه قبل عقد
لانه لم يرض به وان اختلفا في التغير فقال المشتري قد تغير وقال
البايع لم يتغير قال قول للبايع مع عينة على المشتري البينة لان

البائع كنون شرا فقطوة قطرة رعية وجاز لها بوعده كذا كذا اي
مقطوعا فلما يرجع من شرا ببيعة او البائع ان يقول انا اخذت من المشتري
ببيعة يكون حابا فلما يرجع بالنقص او اتمه وطهرها عطف على شرا
شرا اي كانه شرا ولم يبر في عيوبها فوطرها بكمها كانت او شرا او بكمها
بشرا او لم يبرها اي بشرا فوجد بها عيبا حيث يرجع بالنقص
ولا ردة الا برضي البائع او لم ان يقول انا اخذت من ذلك العيب ليس
هنا مانع من الاخذ كما كان فيما سياتي ثم بين المانع من الرد برضي البائع
يقول فان قاطع اي المشتري المقطوع او صبغة بغير سواد قد يكون
الزيادة في البيع اتفاقا فانه لو صبغة سود فكذا الجواب عند هذا ان
السواد عند زيادة كالمرة الصبغة عند السواد نقصا او لم يصب
بسمي وبالمثل خطا المشتري ملكه بملك البائع قطرة رعية القدم
لا اخذه اي البائع ويرجع به اي يرجع المشتري بنقص العيب لا
يقول انا اخذت عيبا لا اختلاط ملك المشتري بالبيع وهو الخط والنقص
وتسمى في العادة ان الرد تمتع في جهة الشبهة لان المشتري ببيعة البائع
يقبله الا ان الشبهة تمتع الرد والفسخ فصول الرد كما لو باع
اي المشتري الثوب الخط وكوة بعد رؤية عيبه ومات العبد وعقبه قبل
اي قبل رؤية عيبه تجانا او دسره واستولى ما فانه يرجع بالنقصان
في هذه الصورة ما في البيع بعد الرؤية فلان الرد كان تمتعا قبل البيع
فلما يكون المشتري بالبيع حابا بالبيع حتى لو كان البيع قبل الخط
كان حابا واذا في الموت فلان الملك ينتهي به امتناع الرد بنيت حكما
الملك لا بفعله فلا يمتنع الرجوع واذا في الاعاقى فالقبيل وفيه لا يرجع
بالنقص وهو قول الشافعي لان امتناع الرد بفعله فصلا القتل وفي
الاختصاص يرجع لان الاعاقى انهاء الملك اي تمامه بخلاف البيع قبل
الخطا فانه قاطع ملك البائع الا غيره لانه الملك في العبد
ملكه المشتري فصلا البائع كما مستبق ملكه فلم يرجع بالنقص وانما

انما المستحق

فان الشبهة تمتع الرد
الفسخ فصول الرد كما لو باع
بالقبيل والقبيل وحيثما يقع
فانما

فانما المستحق

وانما قلنا ان الاعاقى انهاء الملك لان الملك في الادنى ثبت على منافاه
الذليل الى غاية العقب والشئ ينتهي بمقتضى مدته والمشتري مستقر في نفسه
ولهذا ثبت الولاء بالعقب وهو في الملك فبقائه كبقاء اصل الملك
فالاعاقى لا يكون كالقتل بل كالموت اما في التدبير استيلاء فلانها
لا يزيلان الملك ولكن الحبل بها يخرج فان يكون قابلا للنقل في ملك
ملك فقد تعدد الرد مع بقاء الملك المستفاد بالشئ حقيقة او حكما
فيرجع بنقص العيب استحق ذلك الملك بوصف السلامة كما لو تعيب
وان اعاقى على مال او قتل او اكل كل الطعام وبعضه ليس الثوب فخرق
لم يرجع ما في الاعاقى على مال فلانه حبس به وجسسه ليس كالمستحق وعنه
ابحيفة انه يرجع لانه انهاء الملك ان كان بغيره واما الكفاية فلان
كالاعاقى على مال حبس العوض فيها وان حذر المكاتب ينبغي ان يرد العيب
لزال المانع وهذا كما قالوا اذا ابيع العبد المبيع ثم طهر عيبه يرجع بالنقص
لان الرجوع فلفظ الرد فلا يصار الى الخلف اذ ارجع لان رجوعه عمل
فيحكم رده فاذا يرجع رده زال المانع واذا في القتل وما بعده فلا يصل
فيه امتناع الرد او كان بفعله ضمن في المشتري لا يرجع بشئ لانه اذا
كان مضمونا كان ملكا للمبيع معنى وفرض الرجوع بالنقصان ان لا يكون
مساكلا او امتنع الرد لا بفعله منه بان يملك او بفعله ضمن منه يرجع
لان نقلا من كنه القتل فعمل مضمون او لو ما شرا في ملك الغير ضمن انما يرجع
في الضمان بها بملكه فيجعل سقوط الضمان عنه بسبب ملكه فصار كمنه
بملكه عوضا واما الاكل والمشتري المذاق لا يرجع عنه ابي حنيفة عند هذا
يرجع لانه تصنع في المبيع بعنا وفعله فيه ويشترى لاجله فلا يمنع الرجوع
كالاعاقى ولانه تعدد الرد بفعله ضمن في المبيع فلا يرجع كالاعاقى
والقتل شرا نحو بعض بطخ ووجهه فاسد استنقع به في الحيلة ولو
بالنظر الى الدواب فله نقصان اي لا يبره لان الكسرة حادثة ولكن
يرجع بالنقصا دفعا للمضرب بقدر الامكان والا اي ان لم ينتفع به اصلا

لا بعد قيام العيب
 عند المشتري فلا يملك ان يبيع
 هذا الجلف لانه دور ولا يبيع
 لزم الدور فان الخطأ كان في اليد
 موقوف على الطبع لا يتوقف على
 الخطأ لوجود العيب عند المشتري

ان الدعوى لا تصح الا بغير ضمان الا بعد قيام العيب وان اكل في اليوم
 بجلد ثانيا لطلب المشتري الرد عليه فان بنكوله ثبت العيب عند المشتري فاذا
 اراد الرد على البائع بهذا العيب جلف البائع على البينات كما تقدم في قوله
 بالرد على حق الرد عليك فان خلف لا يرد وان نكل يرد عليه ثم الدعوى ان
 كانت في باب الكبرية جلف بالرد اي من مبلغ مبلغ الحال لان البائع
 في الصنف لا يوجب رد فعد المبلغ كذا في الهبة ان يبيع في يكون الحكم في
 البول في الفرائض والقسمة ايضا كذلك كونهما في العلة واليه اشار
 في غاية البين بقوله ذلك لان اتحاد اليمين في العيوب الثلاثة اختلاف
 اي البائع والمشتري بعد التقاضي في قدر المبيع يعني ان المشتري عند التقاضي
 فوجد عيبا فقال البائع بعثك بهذا واخرجه قال المشتري بعثتني به
 فانه رد دعوى البائع برفع الخصم في النقص على قدر الرد وله ان يقول
 او المقتضى بان المشتري عيبين فقال البائع قبضتهما وقال المشتري
 ما قبضت الا احدهما قال قول في الصورتين للمشتري لانه قابض القول
 للقباض في الفصبة اشتري عيبين صدقة واحدة وقبض احدهما ووجد
 او ما لا يحتمل اخذهما او ردتهما ولو قبضهما رد الموقوف لان تمام الصدقة
 بالقبض قبل القبض لا يجوز تفريقها لانه يكون بيعا بالخصه ابتداء وهو
 وبعد القبض يجوز لانه يكون بيعا بالخصه بقاء وهو جائز كما قرر في كتب
 الاصول وقبض كسليا او زينا ووجد بعضه عيبا رد كله او اخذ لانه
 المكمل والموزون اذا كان في جنس واحد كان كشي واحد قبل هذا اذا كان
 في وعاء واحد ان كان في عاتين كان عتيرة عتيرة حتى يرد الوعاء الذي
 فيه العيب الاخر ولو اخرج بعضه اي بعض المكمل والموزون لم يجز بعد
 القبض في رد الباقي ولا يرد البعض لبعض والاخفاق لا يمنع تمام الصدقة
 لان تمامها برضاء العاقد لا بالملك اما اذا كان قبل القبض فله ان يرد
 الباقي لتفوق الصدقة قبل التمام وفي ثوبه لان التبعض فيه عيب
 وقد كان وقت البيع وظاهر الاخفاق ان المشتري جارية ولم يرد في ثوبه

عيوبها فوطئها او قبلها او سترها بشهود ثم وجد بها عيبا لم يرد لها
 اي سواء كان بكرة او شيئا نقصها الوطئ ولا لان كلامها عيب فادنا
 ويرجع بالنقصان لامتناع الرد الا اذا رضى البائع باخذها لان الامتناع
 كان لحقه فاذا رضى زال الامتناع الى وقت في العيب او ازاله فالتقدم حسب
 الرد يعني ان المشتري شيئا خدث فيه عيب ثم طلع على عيبه القديم لم يرد
 لان خدث العيب مانع من الرد واذا زال جاز الرد لكونه من قبل الخدث
 ظهر عيب مبيع العاقد القاضى فوضعه عند عدل فربما كان اي
 المالك اعلى المشتري الا اذا قضى بالرد على البائع يعني ان المشتري جارية فربما
 وعاد البائع فاطلع المشتري على عيب جارية فرفع الامر الى القاضي اثبت عنده
 الشيء والعيب فاخذ القاضي ووضعه على يدي عدل فماتت في يده ومضى البائع
 لم يرد على ان يستره اثنان لان الرد على البائع لم يثبت لمكان عيبه فكان
 المالك اعلى المشتري قال في الخلاصة قلت ينبغي ان يكون هذا فيما اذا
 لم يقض القاضي بالرد على البائع بل اخذ منه ووضعه عند عدل كما اذا قضى
 على البائع بالرد فينبغي ان يملك في مال البائع ويستر المشتري اثنان لان
 اقصى في الباب هذا قضاء القاضي غير خصم ولكنه ينفذ في ظاهر الروايتين
 عن اصحابنا ما رواه المعوية عن عروة عن البائع ولو استخذه ركوبه في حاجته
 رهنا لان كلامها دليل الاستيفاء ولو كان ركوبه للموكل لا يكون
 رهنا لانه وسيلة الى الرد كالسقي وشراء العلف غير مرفوعة فانها اذا كانا
 غير مرفوعين كانا شافا ولا تنقذا او يكون العلف في عدل احد لا يكون رهنا
 واذا اعدم المرفوعة كان رهنا قطع المقتضى اي قطع المبيع للمقتضى او قبل
 بسبب عند البائع رد الموقوف لبقائه وانه عيبها اي على الموقوف
 والمقتول يعني ان المشتري عيب قدس لم يعلم به فقطع عند المشتري لانه يرد
 عنه وقال لا يرد بل يرجع بما بين يده سارقا وغيره سارقا وعلى هذا
 الخلف اذا قتل في يد المشتري بسبب جده في يد البائع وهو غير له الاخفاق
 عنده وبغيره العيب عنده لهما ان الموقوف في يد البائع سبب الطبع والقتل

نعم مداه المعيب تعني مداه العيب
 رضاء العيب الذي يداهه العيب
 العلف في الخلاصة لو دخل علفا
 ارضى عليه فهو رهنا سواء كان ركوبه
 او لم يركب

وبلونا في المالية فينفذ العقد فيه لكنه تعقب فيه بوجوب بقصانه لتقدير ردوله
ان سلب الوجود حصل في يد البائع والوجود يقضي الى الوجود فقص الوجود الى
السلب يعني قوله لم يعلم المشتري بفساد علي مندها لان العلم بالفساد
لانه لا يقيد على قوله في الفسخ لان العلم بالاختلاف لا يمنع الرجوع عما سلف
في مباحث الاختلاف تابع شرط البراءة في كل عين ولم يتم العيوب
فصح وقال ان في البيع بناء على هذه البراءة مع الخصم المجهول لا
يصح لان فيه معنى التملك حتى يبره بالرد وملك المجهول لا يصح ولكن ان
المجهول في القاط لا يقضي الى الزمان وان ضمن التملك لعدم الحاجة الى
التسليم فلا يكون مفقودا في كل وقت فيه اي في هذا الامر العيب المجهول
حال العقد والحادث بعد العقد قبل القبض عنه اي بفساد قال في رد المحتار
فيه الحادث بعد العقد هو قول زرارة قال اشترى العبد على ساوئة شتره فلما
عيت بصورة اشترى زيد غيره فاعاد ان يبيعه فشره فقال المشتري
المت ومنه اشتره فلا عيب ولم ينع العلم فشره فوجه زبده عينا كان
ينبغي ان لا يجوز رد على البائع لاقراءه بعدم العيب لكنه يرد على بايعة ولا
يبطله اي الرد الاقرار السابق بعدم العيب في ارضاء الزوج لظهور انه
لا يخفى عيب فينتقن القاضي بان ظاهره غير اذلة ولو عينة اي العيب
قال لا عيب او لا شك لا يبره لاحاطة العلم به لان البحث مثله ان قوله
ليس صبيح زبده ثم وجد له صبيحا زبده لان يبره لتيقنا بكونه في الاثر
كقوله غيره فطعت برك فبده صححه قال بايع عبد اخر عبيدي هذا ابيع
فاشتره مني فاشتره فباعه فخر فوجه المشتري الثاني بقا لانه بما
سبق واقرار البائع الاول لم يبرهن انه ابيع عتده اي عند البائع الاول
المقر لان الوجود في البائع الثاني لا يكون عند اقرار البائع الاول واقراره
ليس بحجة على المشتري الاول وهو البائع الثاني فشره لعبد او عتده
قال اعني البائع العبد او غيره او اذلة الالة او هو حر الاصل وانكر البائع
وهلف لغير المدعي في الاثبات فمضى عليه اي على المشتري بالقبض والتدبير

فان اوديه اولدو بجنه قانا وقت اولدو
و حبيبى بىنى استولمى علي نقدي شيدى
غير شيدى

والاستيلاء لا يفرق بما ذكره ورجع إليكم علمه لأن المبتطل للوجوه الزائدة عن
ملكه لا يخرج منه أو أثاره ولم يوجد حتى لو قال باعته هو ملك فلما وجد
فلان واخذها لا يرجع بالنقص لأنه أخرجه عن ملكه في الظاهر فزاره كأنه
كذا في الجامع الكبير باع الإمام أو مئنة مئنة حتى لو لم يكن حرز أو
بيعها لآثارها لم يملك كما مر في كتاب التبريد ووجد المشتري في البيع عيبا
يترد عليه بما أرى الإمام مئنة لأن الامين لا ينقص خضما نكل الإمام ينقص له
ولا يخلف لأن فائدة الخلف النكول لا يقع نكول أو أثار أو فاداشت عليه
العتق ريبا ع ويدفع لمن التمس النقص أو الفصل يرجع إلى حكمة أي أن
نقص الثمن الآخر الأول كان البيع فرمقه أخيرا من يعطى منها وإن كان
في الحس يعطى منه وكذا الزيادة توضع فيما كان البيع منه لأن الغرم بالبيع
باب البيع الفاسد لقيل الباطل وإن كان فيه الباطل والموقوف
والمكروه أيضا لكثرة وقوعه بعدد أسبابه الباطل لا يقع أصلا ووصفا ولا
يفيد الملك بوجه حتى لو اشترى عند الميتة وقبضه لحقه لا يعقب والظاهر
أصلا لا ووصفا ويفيد الملك عند اتصال القبض به حتى لو اشترى عند الميتة وقبضه
فأعقبه يعقب والموقوف لا يقع باصلا ووصفا يفيد الملك على سبيل التوقف
ولا يفيد على متعلق حتى إذا المكروه ما يقع باصلا ووصفا لكن جاوره شيء من تلك
عنه كالبيع عنه إذا كان للجنة أو التورث أو ما علم أنه باطل بيع الميتة أو البيع
أي جعله غنا ما دل أنها عليه كالدوم الرخي والركبية يسكنها الميتة
بتشديد إلى أي الميتة التي كانت حنقا غيرها فإن الميتة التي لم تحت حنقا
انفردا مثل الموتودة أو عند أهل الذمة كالجزيرة كالمساكني والمعدوم منه
حق التعلق فإنه معدوم فخص وعنه أيضا المكسبان جميع مئة ومن في حنقا
القول في الماء والملاقي جمع مملوقة ومن في البطن في الجنين ويجب أن
يجعل منها على سبكون والآكان حنقا مسانئ أن بيع الملك فاسد باطل
والنتاج حكم النون في تحت الدابة على البناء لمفعول هو حنقا الحنكة
ويبيع أنه متبين أنه ذكر الضميمة كذا في خبره عكسه وهو بيع عند متبين

فأعظم عتقاً وجميعاً على الشريفة
ممثل المغيرة وهي التي أتت بحضرة
الخشبة مثلاً

الحقيقة
التعلق في الصلوات فقال تعالى
عَلَّانٌ مَّهِلَةٌ وَالْمُؤْمِنَاتُ عَلَى صُحُفٍ
فَإِنَّهُ إِذَا سَقَطَ عَلَيْهِمْ تَقَلُّوا بِهِنَّ
لَئِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكُمْ تَقَلُّوا بِهِنَّ
بَلْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكُمْ تَقَلُّوا بِهِنَّ
عَلَى أَنْ يَكُونَ عَلَيْكُمْ تَقَلُّوا بِهِنَّ
فَقُلْ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ عَلَىٰ تَقَلُّوا بِهِنَّ
عَلَيْكُمْ كُنْتُمْ عَلَىٰ تَقَلُّوا بِهِنَّ

المعنى نتاج الشايع وأنت الثانية فيها
والله

قول وجوب في البذل والمنع أي بذل الثمن
لا جلي حصيلته تمنعه بل بذل الثمن

قوله خلاف ان في فانه حال عنده
واقوى في فانه حال عنده لا احد في
اوجه الى حقه الا قوله فتنافوا في
الملك وملكنا في حقه فتنافوا في
ما سلكوا حكمه في حقه الله عليه

انه فانه لانه ليست بعد كذا العكس فيكون بيع مودم انما لم يكن بالاشياء
مالا لان المال موجود على الطبيعة ويكرى فيه البذل المنع وهذه الاشياء
ليست كذلك لان حصة المال التي تشتت بتقول الكل ان كل واحد منهم
والتقوم في شئ باجته الانتفاع به شرعا وقد تشتت حصة التقوم بلا حصة
المالية فانه حصة في الحصة ليست على الاصح بيعها وانما لا يتفاد بها
لعدم قول الناس انما كذا في الكافي ومثله في التسمية عليه فان قيل
ينبغي ان يجوز للوقد فيما ضم اليه لانه حصة في حصة في حصة في حصة
في البيع بقضا القاضي فكن حصة منصوص عليها ولا بأس للاختصاص
في مورد النص فلا يعبر خلافه لا ينفذ بالقضا كذا في الكافي وما في حكمة الحكم
كذلك على طرف على انفس مال كالمالك المالك المالك المالك المالك المالك
ايضا على ان ليس بطلان بيع الحصة فانه باطل ابتداء وبقاء لعدم حليته
لبيع حصة بنبوت حقيقة الحصة وبيع هو لا باطل بقاء في الحصة لا ابتداء
لعدم حقيقة بقاء كذا في حصة بغيره في التقوم فبطلان باطل لوبطل بيع هو لا
كل بيع الحصة ووزم بطلان بيع القن المضموم اليه في البيع كالمضموم الى الحصة
وذلك لانهم دخلوا في البيع ابتداء لكونهم حصة في الحصة ثم خرجوا من الحصة
حقهم في القن بحصة في القن البيع الحصة بقاء حصة كذا في حصة في حصة
لم يطل في البيع لعدم حليته لزوم البيع الحصة ابتداء وانه باطل كما مر وسأ
وبيع مال عطف على بيع ما ليس على غير متقوم كالمودم والخزيرة ومثله لم يمتنع
انفرد فيه ما لا يكون الا كالمودم والخزيرة حتى لو امتنع حصة انفرادها لا يكون الا
عند اهل الذمة ايضا بالثمن اي الدرهم والدينار والفلوس لان فقه متعلق
بقوله وبيع مال انما يطل بغيرها بالثمن لانه لا يفيد الحكم في طرف المبيع فان
المبيع هو المصطلح في البيع لتوقف البيع على وجوده بخلاف الثمن والى
ليس حلا للملك وكذا البيع لان نبوته في الذمة انما يكون حكما للملك عقابه
تملك مال اخر فاذ لم يوجد ذلك لا تثبت في الذمة فلا يثبت فيه الملك كالحالة
نبوت الملك في المودم وان قولت بعين في البيع حتى يملك ما يقابلها

وان لم يملك عين المودم والخزيرة كالمساكن وبطل ايضا بيع من ضم الى حصة وذكينة
ضمت الى مائة ماتت حصة انفرادها فثبت به لتكون كالمودم وانما يطل ببيع
القن والذكينة وانما في كل لان المودم اخذ في البيع حصة لا يكون غير
مال بضم الى القن جعل شرط قبول القن وجعل غير المال شرط القن المبيع
مبطل المبيع وصح بيع من ضم الى مودم وقن غير مملك ضم الى وقف لانها
على البيع عند البعض فبطلانها لا يبرى الى غير ما توهم لاجتنبه حال
العقد كبيع الصغير وصية له بغيره فاحسن قال في العادة فان كان
بيعهما اجازتهما يعني الاب والجد وصيتهما والقاضي بمنزلة القيمة او باقل
يقدر يتفاد من الناس في مثله جاز وان كان قد لا يتفاد من الناس فيه
لا يجوز ولا يتوقف على الاجازة بعد الادراك لان هذا عقد لاجنب له حاله
العقد وبيع نفق فيه الثمن فانه اذا نفق فقد نفق الركن فلم يكن بيعة وقبل
ينعقد لان نفقه لم ينعقد لانه نفق العقد اذا لم ينعقد نفقه صار كانه سكت في حصة
الثمن ولو باع وسكت عنه ينعقد البيع يثبت الملك بالقبض كما سلك في حصة
اي حكم البيع الباطل ان البيع به لا يملك اي يكون ملكا لمشتري لان
الباطل لا يثبت عليه الحكم بخلاف القاسم فان ملك المبيع عند المشتري
لم يضمن لان المقبوض امانة عند لان العقد اذا بطل بقي حصة القبض باذن
المالك فهو يوجب ضمان الا بالنبذ وقبل يكون ضمانا لانه يوجب القبض على
سوم الشراء وهو ان يسي الثمن فيقول اذهب بهذا فان رضيت به اشتريته
بما ذكرنا اذا لم يسمه فذهب فذلك حصة لا يضمن نقص عليه الفقيه ابو الليث
قيل عليه الفتوى كذا في العناية ثم لما فرغ من بيان بيع البطل شرع في
بيان الفاسد فقال وقد باع اي بيع سكت اي وقع السكون فيه
الثمن فان البيع يبطل به بل ينعقد ويثبت الملك بالقبض لان بطلان البيع
يقضي المعاوضة فاذا سكت كان حصة القيمة فكانه باع بغيره فنفذ
لا يبطل وقد ايضا بيع عرض المودم وعكس لان مشتري العرض انما يقصد
تملك العرض بغيره وفيه عذر بالعرض لا المودم فبقي ذكر المودم غير مملك العرض

لا في حق نفسه حتى في التسمية ووجبت قيمة العرض للمالك وكذا اذا باع
 المالك بالعرض ان ادخل الى العرض او غيره من العرض المكونة مقايضة و
 في ايضا تبعة في العرض بتمام الولد والمكاتب كذا حتى لو تقابل ملك
 مستر في العرض بالعرض لانهم يخلون في الوقعة لا يبطل العقد فيما ضم
 الى واحد منهم وسع معه لو كانا كالمكاتب لبطال وقف بيع سمي لم يصبه لانه
 بيع مالا ملكه او صنفه في اي حظه لا يوفيه منه الا بجلته لانه غير
 التسليم وان قد بدورها حتى لانه مقدور التسليم الا اذا دخل في حظه
 بنفسه ولم يمدح له لعدم ملكه وقف بيع في المهر لانه قبل
 الاخذ غير ملكه فيكون الفادع في البطلان وتعد فيه مقدور التسليم في
 قال لا يخرج لما قال الزبدي اذا كان الطير يطير في الهواء ولا يرجع لم يخرجه
 واما اذا كان له عند طير منه في الهواء يرجع الجاز ببيعة الحمام اذا علم
 عدده وامكن تسليمه جاز ببيعة لان مال مقدور التسليم وقف ايضا بيع
 الحمل جعل بيع النتاج باطلا وبيع الحمل فاسد الا انه عدم الاول فمطوع
 به وعدم الثاني مشكوك فيه وقف ايضا بيع كذا الاحكامها كما تقر ان
 ما لا يصح الفداء بالعقد لا يصح استشاؤه في العقد والمثل كذلك لانه بمنزلة
 اطراف الحيوان لا اتصالها بخلفه وبيع الاصل يتناولها فاكستنا ملكا
 على خلاف المحجب فلا يصح فيه شرط فاسد او البيع يفسد وقف ايضا
 بيع ليس في شرطه للغرر احتمال كونه انتفاخا ولو لم يصدق للغرر و
 صوف على ظهر الغنم لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه وجعل في
 سقف ذراع في ثوب اذا باع جذعا في سقف ذراع في ثوب يعني ثوبا
 بغير التبعض كالتمريض الكركسي فالبيع لا يجوز ذكر القطع او لا اذا ملكه
 التسليم الا بغيره لم يوجب العقد فملكه لا يكون لازما فيمكن في الرجوع
 وتحقيق المنازعة بخلاف لا بغيره التبعض كبيع عشرة دراهم في نفقة
 فضة وذراع في كركسي فان بيعه جائز لا انتفاخا مانع وهذا النقد يندفع
 ما يقال ان هذا الغرر مرضي به فيمنع ان لا يكون مفدا ولو لم يكن الخلع فيها

كان طير منه في الهواء
 ففي حال كونه في الهواء
 بعد في مقدور التسليم
 كان طير منه في الهواء
 ففي حال كونه في الهواء

قول الاحتمال كونه انتفاخا
 على هذا ينبغي ان لا يوجب بيع
 الموصوف لانه لا يوجب
 او وصفه المذكور في
 انتمين والفرد بينهما
 في هذه الصور الصفة
 ايضا فان مدلول الدين
 احتيا لانتفاء خلاف الدين
 معلوم للبايع والمشتري

معينا لا يجوز لزوم الغرر لجهالة ايضا ولو قطع البايع الزرع وقطع جذعه
 قبل ان يفسخ المشتري عاد البيع محي الزوال الف قبل التسليم ووضعه
 القايض وهو ما يخرج في الماء بغير الشبكة مرة لانه مجهول والمزانية
 بيع التمر بالنار المنقطة بالثلث على الخيل يتم بالنار المنقطة بنشين
 حذو ومنه كيلة خرضا للزمن عنه وشبهة الزنوا والملازمة المتبادلة
 والقاء المحر فانها يبيع كانت في الحابلته بان يتاوم الحبل على كفة
 فاذا المهر المشتري او يبيعه اليه البايع او وضع المشتري عليها حصاة
 لزوم فالاول للملازمة والثاني للمنازعة والثالث القايض وقدره في النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم في الاولين والحل بينهما الثالث بدلالة النص
 وقف ايضا بيع الكلاء بالحق هو تحو له في النيات كذا في الفقه
 باجارتها اما في دبيعة فلا بد ورد على ما ليس بملك للبايع اذ جردت
 الكلاء في ارضه لا يقطع شركة الناس عنه ولا يبيع بملكه فيبقى على أصل
 الايامه لم يوجد الا حرازا قال علم الصلوة والسلام الناس شركاء في الثلث
 في الماء والكلاء والنار اما في احواله فلو رد ما على استهلاك العين وحل
 الاجارة المنافع دون الاعيان ولا يلزم الصنيع والدين في استحقاق القسمة
 والظواهر ان العين ثمالة لا قامت العمل المستحق بالاجارة والحيلة فيه ان
 يستاجر موصوفا في الارض ليعرف فيه سطاها او يحمله في حظه لغته في
 الاجارة ويصح صاحب المهر في الانتفاع له بالحق فيحصل مقصودهما كذا في الكافي
 والخيل فان بيعه فاسد عند ابن حنيفة وان يوفى ويخرج عنه حركه اذا كان
 محررا لانه حيوان مستفيع به حقيقة شرعا وان كان لا يملك كالبيع الحمار
 وكذا لانه في المهر فلا يجوز بيعه كالزنايمة الانتفاع ليس بل بما جاز فيه
 فلا يكون مستفيعا قبل الخرج الا مع كوارات فيها العسل في يجوز
 بيعه بغيرها ذكره القدوري في شرحه قال الكرخي لا يجوز بيعها ايضا لان
 الشئ انما يدخل في البيع بغيره اذا كان في حقه كالتبعية كذا
 في الكافي وورد في القروية فان بيعها لا يجوز عند ابن حنيفة ابو يوسف

والصالح والمصلحة بالقبض
 بغيره يعني الصالح
 في الزمان من الزمان
 في صافي الخلاء المجهول
 والصالح والمصلحة بالقبض
 او يبيعه اليه البايع

قول فان بيعها لا يجوز عند ابن حنيفة
 قبل ينبغي ان يجوز وورد في القروية
 القروية ان يجوز وورد في القروية
 لعل كلاقة التوبة بالودعة
 في التوبة بالودعة بالودعة
 في التوبة بالودعة بالودعة

وفي التناحية الطوق ثلثة طيور الى الطريق الاظم وطير الى سكة غير نافذة
 وطير في صحن في ملك لسان فالطير الى صحن في ملك الان لا يدخل
 في البيع في غير ذلك انما هو كالحقوق او المرفق والطريقان ان كان
 في البيع في غير ذلك لا يبيع سبل الماء وبهنة لانه جبرهول اذ لا يدري قدر سبله
 في الماء ووجه بيع صحن المورثين بالارض بالاجماع ووجه في رواية
 ابن سماعة وفي رواية الزبادات لا يجوز ووجه الفقيه ابو الليث في صحن
 الحقوق وبيع الحقوق بالانفراد لا يجوز والشرب كذلك اي صحن يبيع
 تبعا للارض بالاجماع ووجه في رواية وهو اختيار شيخنا في بيع لانه نصيب
 في الماء ولم يجر في اخرى وهو اختيار شيخنا في الجاهلية لا يبيع التسييل في
 بهنة لانه ان كان على السطح كالحق التعلق وقد قرأنا ببيعة باطل وان كان
 على الارض كالجوهر لانه في حله وجه الفرق بين صحن المورثين والروثين
 وصحن التعلق ان صحن التعلق يتعلق بعين لا يتغير من البناء فاشبهه التعلق
 وصحن المورثين يتعلق بعين يتغير وهي الارض فاشبهه العيان ولا يبيع الى
 التبرور موقوف روفر هو اول يوم في الربيع والمزاجان وهو خفيف وانما
 لم يجر لان التبرور مختلف بين تبرور السلطان وتبرور القابضين وتبرور
 الجوس كذا في الكفاية والاصوم النصاري وقطر اليهود اذ لم يعرفوا
 اي المتبايعين خصص اليوم لجهالة الاجل فاذا عرفاه جازة كالحق فطر
 النصاري بعد شراؤه في صومهم لان مدته بالامام معلومة وهي نحو يومين
 ذكره الترمذي وقد ورد في الحاج والحصاد يفتح الى وكسر ما قطع الزرع
 والديس وهو ان يوطأ الطعام بقوائم الدواب نحوها والقطاف
 قطع الغنم والجرارة قطع من الخيل والقصوف وانما لم يجر لانها تقدم
 سائر ويكفل اليها اي هذه الاوقات لان جهالة البيرة متخلية في
 الكفاية وفي جهالة بيرة لا اختلاف الصحابة فيه في انه يمنع جوار البيع
 او لا ووجه اي البيع ان سقط الاجل قبل حلوله لزوال المفسد
 قبل تفرزه ولو كان مطلقا لم اجل التمن الى هذه الاوقات صحيح لان هذا

فمنه يخل في الكفاية لان يبي الكفاية
 على التناحية كذا في عقد البيع
 والله

منه يخل في الكفاية لان يبي الكفاية
 على التناحية كذا في عقد البيع
 والله

ما جعل الدين الجاهلية في الدين في حله وشرط عطف على التبرور الى
 البيع بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد من اي احد العاقدين او
 لبيع بصفة اي النفع ان يكون ادبيا وانما في البيع بهذا الشرط لانها
 اذا قصد المقابلة بين المبيع والمثل فقد خلا الشرط عن العوض وقد
 بالبيع بشرط فيه فكان زيادة تخفة بعقد العاقدين في حالته في العوض فيكون
 ربوا وكل عقد شرط فيه الزيادة يكون فاسدا اكثر طان يقطع اي بيع
 وهو ثوب البايح ويحيط قبا فانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع في
 او كشرط ان يجره اي المبيع وهو صرح فعلا يقال هذا ان نعلم اي علمها
 او كشرط ان يشترطها اي النفع في التبرير اي يضع علمها التبرير هو
 سيرة الذي على ظهر القدم كذا في الموقوف ووجه البيع في النفع احسانا
 للتعامل فيه فصا لصنع الثوب او كشرط ان يشترطه اي المبيع وهو عبد
 بهذا نظير شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبايع وانما قال شرط انما هو اختيار
 اذ كان ثلثة بايات جاز ان يشترط فيه الاستخدام او يدبره ويكاشه او
 يستولده او لا يجره القن عبد كان وانه عن ملكه هذا مثال لشرط
 لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمبيع وهو تخفة فان القن تجبه لا يتداول
 الا يدري فتوجه زاده خالته في العوض فنفس المبيع وخرج على الاصل المذكور
 بقوله ففتح اي البيع بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك المشتري او لا
 يقتضيه لان نفع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة فانها ليست بل
 للنفع فجاز للمسلم ادبيا بيعه في ماله وشره او بهما وامر المحرم غير اي
 غير محرم ببيع حبيده وقال لا يجوز ان الموكل لا يبيعه بنفسه فلا يوليه غيره كقول
 المسلم جوسيا بن روح جوسية والان ما ثبت للموكل ينقل الى الموكل
 فصا كانه يشره بنفسه وان المعسر في هذا الكتاب اهل بيت اهل بيت الموكل
 ومن اهل بيت المعسر في المأمور وللنظر في ذلك واهلية الموكل هي اهل بيته
 ثبوت الحكم للموكل ذلك حكم للعقد لئلا يلزم انفكاك المأمور عن
 اللازم الا يرى الى صحة ثبوت ملك المسلم انما اذا سلم موره النصرة

اي في البيع فكان اي الشرط زاده
 خالته في العوض فيكون
 البيرة كذا في الصالح قوله هو باي
 موب كذا في الصالح قوله هو باي
 السيرة في البيع كذا في
 نقد الجبل

ومات غم وخير ايضا العبد اذا اشترى ثم اشيت الملك فيها
 لمواكف اتفاقا واذا اشيت الامتياز لم يتنع العقد ليلام لانه جالب
 لاسالب للموكل ان كان غم اخلاصها وان كان خير من اسبته قد قالوا هذه
 الوكالة مكرهه بنسبة رايه وحكمه ان المشتري اذا قبض المبيع بغير بيعه
 او لانه بان قبضه في جمل العقد بخبرته لم يضره ملكه وقال ان في ملكه
 وان قبضه لانه جالب فلا ينال به ثمة الملك ولان النسخ للمشتري لانه
 بينهما وله الا يقيد قبل القبض صار كما اذا باع بالميتة او باع بغيره بالبيع
 ولنا ان ركن البيع صدر في هذه الوقع في حله فوجب القول باغقاده ولا
 شك في الاهلية والحكمة وركنه مبادلة المال بالمال وهو حاصل والنهي عن
 الافعال الشرعية يقتضي نفي الشرعية لانه يقتضي نفي النهي عنه او النهي عما
 لا يتصور لغيره حقيقة ذكرت في مرات الاصول ان مدار الامر النهي المقدر
 فالنهي عن الافعال الحسية يقتضي كونها مقدرة وحسب وعي الامور العقلية
 يقتضي كونها مقدرة وعقلا وعي الافعال الشرعية يقتضي كونها مقدرة شرعا
 والا كان غمنا محققا فان الطهران في الامور الحسية فاذا قلت شخص لا يطر
 ينكره كل من يسمعه انتفاء القدر وكذا اذا قلت لا ابي المبيع في الافعال
 الشرعية فاذا نهى عنه وجب ان يكون مقدرا شرعا وهو المعنى بقول علماء النهي
 في الفعل الشرعي يقتضي المشروعية بصفة بوجه فان الاول لا يطر
 الى المقدور شرعا والثاني الى النهي نفس البيع مشروع وبه ينال ثمة الملك
 انما الحرة لامعارض عدم ثبوت الملك قبل القبض هذا بقدر الف والحق
 لانه واجب الرفع بالاشترى او ادبلا لانتفاع في المطالبة اول لان الرفع اسهل
 في الرفع والميتة ليست بمال فانهم اكرن وان كان الحرف فمقتضى جرم
 بوزنه اي ان ملك القبض في يد المشتري لزمه مثله حقيقة وهو الذي
 يمانه صورته معنى ان كان المالك مثلكا او مثله معنى فقط وهو القيمة
 ان كان المالك قيميا لانه مضمون بالقبض كالغصب معبر بتمتة يوم
 القبض وان زادت قيمته في يده فالتلف لانه دخل في ضمانه بالقبض

فصل في دفع المالك
 اي التكيل في جانب المالك
 وقد قالوا هذه الوكالة مكرهه

فصل في دفع المالك
 اي الرفع في البيع
 الفاسد الملك قبل القبض

فصل في دفع المالك
 اي الرفع في البيع
 بالاشترى او ادبلا لانتفاع في المطالبة اول لان الرفع اسهل في الرفع والميتة ليست بمال فانهم اكرن وان كان الحرف فمقتضى جرم بوزنه اي ان ملك القبض في يد المشتري لزمه مثله حقيقة وهو الذي يمانه صورته معنى ان كان المالك مثلكا او مثله معنى فقط وهو القيمة ان كان المالك قيميا لانه مضمون بالقبض كالغصب معبر بتمتة يوم القبض وان زادت قيمته في يده فالتلف لانه دخل في ضمانه بالقبض

فصل في دفع المالك
 اي الرفع في البيع
 بالاشترى او ادبلا لانتفاع في المطالبة اول لان الرفع اسهل في الرفع والميتة ليست بمال فانهم اكرن وان كان الحرف فمقتضى جرم بوزنه اي ان ملك القبض في يد المشتري لزمه مثله حقيقة وهو الذي يمانه صورته معنى ان كان المالك مثلكا او مثله معنى فقط وهو القيمة ان كان المالك قيميا لانه مضمون بالقبض كالغصب معبر بتمتة يوم القبض وان زادت قيمته في يده فالتلف لانه دخل في ضمانه بالقبض

بالقبض فلا يغير كالمقبوض كذا في الكافي وكذا على كل منهما اي المتباين
 لم يقل لكل منهما اشارة الى وهو الضح والدام بقيد الجواز فسخ قبل
 القبض رفق لللف وكذا بقيد اي بعد القبض ما دام اي المبيع في
 يد المشتري لم يقل ان كالفاء في صلب العقد كبيع وريم بدريهين
 ولما لم ينظر ان كان بشرط زائد لما نقل صدر الشريعة في الزيادة وحسب
 الخلاصة في خبره قوله في الاماخذ بها فكل منهما في الفسخ لان
 الفسخ في الشرع لا يحل احد المتباينين فانها رضى بالعقد فان جبه
 اي بيع المشتري شرعا فاسد اما قبضة او بغيره او بغيره فسخ بغيره
 وبغيره واعاقا لانه كما ملكه ملك التعريف قبله لا يتصور الفسخ في التعريف
 جوي العبد التعريف الثاني في البيع الاول كان في الشرع وجو العبد
 يقدم في اجماعه فعليه قيمة مما مر انه مضمون بالقبض كالغصب الكس والربح
 كالبيع لانها لازان فيثبت بغيره عز والعين فيلزم القيمة الا ان حق
 الاشترى او يعود بغير المكاتب فكذلك الربح لزال المانع قبل تحول الحق
 الى القيمة كذا في الكافي ولا يشترط القضاء في سح الفاسد لان الواجب
 شرعا لا يحتاج الى القضاء ولا يبطل جوي الفسخ بموت احد المتباينين
 والمشتري اي احد المتباينين والمشتري وفيه كذا في الخلاصة وفيه زيادة
 تفصيل في رد فليست بغيره ولا باخذة البائع اي لا يفسد المبيع بغيره
 الفسخ حتى يبر دمنة لان المبيع مقابل به فيصير مضمونا كالمشتري فان
 مات اي البائع فامشترى اجماع اي بما اشترى حتى ياخذ ثمة لانه
 يقدم عليه خبوتة فكذلك على ورثته وغرامة بغيره كالمشتري ثم ان كان
 در اجماع الثمن قائم ياخذ بغيره لانها يتعين في البيع الفاسد لان
 وان كانت مستهلكة اخذ مثله لانها مثلية طاب للبائع ما ربح في
 الثمن لا المشتري في المبيع بصورة اشترى جارية بغيره فاسد او بغيره
 فباعها ورجع فيها تصديق بالرجع ويطيب للبائع ما ربح في الثمن
 قال في الهداية والفرق ان الى رية مما يتبين فيتعلى العقد فيتمت

فصل في دفع المالك
 اي الرفع في البيع
 الفاسد الملك قبل القبض

في بيع الشيء بقيمة ثم يجره لغيره ولو عرفت في المجلس جاز
 في بيعه في المجلس وقد مر في أول البيوع وبيع الفاسد فانه يبيع
 على اجازة المالك ان اقر به الفاسد في البيع ان يجره لغيره منه فانه
 وان لم يكن ولم يسلح حتى يملك ينقضي البيع وحكمه ان حكم البيع لو قوف
 انه انما يقبل الاجازة اذا كان البايع والمشتري بالبيع قايما لم ار
 يكون المبيع قايما ان لا يكون متغيرا بحيث يغير شيئا اخر فانه لو باع ثوب
 غيره بغيره فصفه المشتري فاجازت الثوب البيع جاز ولو قوف في
 ثم اجاز البيع لاجاز لانه صار شيئا اخر كذا الثمن لو كان عرضا اي كذا
 يشتط قيام البيع يشترط قيام الثمن ايضا اذا كان عرضا وصاحب
 المتاع ايضا اي كما يشترط قيام المبيع الثمن المذكورين يشترط قيام
 صاحب المتاع المبيع حتى لو باع متاع غيره فمات صاحب المتاع قبل
 ان يجره البيع فاجاز وانه لا يجوز وحكمه ايضا ان اقر الثمن اي فخذ المالك
 الثمن او طلبه في المشتري ليس جازا للبيع الموقوف واختلف في
 احسن فقبل اجازة وقيل لا وقوله الاجرة رتبة اي البيع الموقوف
 فحله المستاجر فانه اذا قال لا اجير ببيع الاجرة جاز لكل ذلك في
 الخلاصة ثم لما فرغ من البيع الموقوف احكامه شرعا في بيع البيع المذكور وحكمه
 فقال ذكره البيع عند الاذان الاول للبيعة لان فيه اخلافا بين
 اذا قوف او قفا يتباين اما اذا اتى باع شيئا فلا رتبة ذكره التخييل
 وهو يجره في الثمن لغيره ولا يجره لغيره لقوله عليه الصلوة والسلام لا
 تناسوا ذكره السوم على سوم غيره بعد خاتما بتمن لقوله صلى الله عليه
 عليه وسلم لا يناسم الرجل على سوم اخيه لا يخطب على خطبة اخيه فانه تعالى
 بصفة النفق هو يبيع فاما اذا ساء منه شيء ولم يجره احد فهما الى صاحبه
 فلا يناس للغير ان يبا ويمنه فانه يبيع فانه يجره لغيره اذا قال خلاف بيع غيره
 فانه جاز له لورود الاثر وهو يجره لغيره في الخطبة ايضا وكذا يجره لغيره
 الجلب اي ان يتلقى بعض اهل البلد المجلوب من خارج البلد اليه من

فقد ورد في الحديث انه لا يبيع في بيعه
 الذي يكون في بيعه فانه يجره لغيره
 لا يجره لغيره في بيعه فانه يجره لغيره
 في الخطبة اي في بيعه فانه يجره لغيره
 على الذي في الخطبة اي في بيعه فانه يجره لغيره
 في الاستيعام

في الطعام المضطر به البلد للمشتري عنه لان فيه تضييق الامر على الخاضعين
 في مكان لا يجره فلا يناس به الا اذا البيع على الورق وبه يجره في بيع
 القيمة وبيع الى قريش لادى زمان الخطبة لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا يبيع الى قريش لادى زمان الخطبة لقوله صلى الله عليه وسلم
 رغبة في الثمن العالي فينكر لانه اضر بهم فان لم يكن كذلك فلا يناس به
 لعدم الاثر وقيل سوية ان يجره الى البادي بالطعام الا يجره في كل الى غير
 البادي ببيع الطعام ويغالي السور على الناس فانه يجره في ثمنه فانه لو تكرر
 لبايع بنفسه فحق في السور والتفريق بين صغير ذي رحم ثم منه لقوله
 صلى الله عليه وسلم في فرق بين والده وولد في فرق الله تعالى بينه
 وبين احبته يوم القيمة وقد مر في الصلوة والسلام لعلي غلام من صفه من
 ثم قال له فعل الغلامان فقال بعثا احدهما فقال عليه السلام ادر انك ادر
 ويرى اذ ورد ذلك لان الصغير يناس الصغير بالكبير والكبير يناس على
 الصغير ويقوم بكويك باجته الشفقة النسيبة في قرب القرابة فكان في بيع
 احد هما قطع الاستيناس والمنع في التفريق فيه ترك المرحمة على الصغير
 وقد روي عنه بخلاف الكبيرين اذ ليس هناك المرحمة عليهم والزوجين
 لان النقص معلول بالقرابة المحترمة للنكاح حتى لا يدخل فيه حرم غير قريب لا قريب
 غير حرم لانه في اجتماعهما في ملكه حتى لو كان احد الصغيرين له والاخر لغيره
 لا يناس ببيع واحد منهما ولو كان التفريق محض حتى لا يناس به كدفع احد
 بالجنابة وبيع به بالدين ووجه البيع لان المنطوق المنة دفع الضرر غير الاثر
 به وحكمه اي حكم البيع المذكور انه لا يبيع لان الذي اعتار مقيما
 للبيع في صلته لافي شرط صحة ومثل هذه النسيبة لا يوجب الف ويل
 الكراهية في البيع لان وجوبه في الفاسد رفع الحرة ولا حرة منها
 فو يملك المبيع قبل القبض لما مر ان عدم ثبوت الملك قبل القبض في
 البيع الفاسد عند رتبة الف والجار ولا فادى منها ووجب الثمن
 لا القيمة ان يملك المقبوض في المشتري لان وجوب المثل والقيمة في

في بيع الشيء بقيمة ثم يجره لغيره ولو عرفت في المجلس جاز
 في بيعه في المجلس وقد مر في أول البيوع وبيع الفاسد فانه يبيع
 على اجازة المالك ان اقر به الفاسد في البيع ان يجره لغيره منه فانه
 وان لم يكن ولم يسلح حتى يملك ينقضي البيع وحكمه ان حكم البيع لو قوف
 انه انما يقبل الاجازة اذا كان البايع والمشتري بالبيع قايما لم ار
 يكون المبيع قايما ان لا يكون متغيرا بحيث يغير شيئا اخر فانه لو باع ثوب
 غيره بغيره فصفه المشتري فاجازت الثوب البيع جاز ولو قوف في
 ثم اجاز البيع لاجاز لانه صار شيئا اخر كذا الثمن لو كان عرضا اي كذا
 يشتط قيام البيع يشترط قيام الثمن ايضا اذا كان عرضا وصاحب
 المتاع ايضا اي كما يشترط قيام المبيع الثمن المذكورين يشترط قيام
 صاحب المتاع المبيع حتى لو باع متاع غيره فمات صاحب المتاع قبل
 ان يجره البيع فاجاز وانه لا يجوز وحكمه ايضا ان اقر الثمن اي فخذ المالك
 الثمن او طلبه في المشتري ليس جازا للبيع الموقوف واختلف في
 احسن فقبل اجازة وقيل لا وقوله الاجرة رتبة اي البيع الموقوف
 فحله المستاجر فانه اذا قال لا اجير ببيع الاجرة جاز لكل ذلك في
 الخلاصة ثم لما فرغ من البيع الموقوف احكامه شرعا في بيع البيع المذكور وحكمه
 فقال ذكره البيع عند الاذان الاول للبيعة لان فيه اخلافا بين
 اذا قوف او قفا يتباين اما اذا اتى باع شيئا فلا رتبة ذكره التخييل
 وهو يجره في الثمن لغيره ولا يجره لغيره لقوله عليه الصلوة والسلام لا
 تناسوا ذكره السوم على سوم غيره بعد خاتما بتمن لقوله صلى الله عليه
 عليه وسلم لا يناسم الرجل على سوم اخيه لا يخطب على خطبة اخيه فانه تعالى
 بصفة النفق هو يبيع فاما اذا ساء منه شيء ولم يجره احد فهما الى صاحبه
 فلا يناس للغير ان يبا ويمنه فانه يبيع فانه يجره لغيره اذا قال خلاف بيع غيره
 فانه جاز له لورود الاثر وهو يجره لغيره في الخطبة ايضا وكذا يجره لغيره
 الجلب اي ان يتلقى بعض اهل البلد المجلوب من خارج البلد اليه من

في بيع الشيء بقيمة ثم يجره لغيره ولو عرفت في المجلس جاز
 في بيعه في المجلس وقد مر في أول البيوع وبيع الفاسد فانه يبيع
 على اجازة المالك ان اقر به الفاسد في البيع ان يجره لغيره منه فانه
 وان لم يكن ولم يسلح حتى يملك ينقضي البيع وحكمه ان حكم البيع لو قوف
 انه انما يقبل الاجازة اذا كان البايع والمشتري بالبيع قايما لم ار
 يكون المبيع قايما ان لا يكون متغيرا بحيث يغير شيئا اخر فانه لو باع ثوب
 غيره بغيره فصفه المشتري فاجازت الثوب البيع جاز ولو قوف في
 ثم اجاز البيع لاجاز لانه صار شيئا اخر كذا الثمن لو كان عرضا اي كذا
 يشتط قيام البيع يشترط قيام الثمن ايضا اذا كان عرضا وصاحب
 المتاع ايضا اي كما يشترط قيام المبيع الثمن المذكورين يشترط قيام
 صاحب المتاع المبيع حتى لو باع متاع غيره فمات صاحب المتاع قبل
 ان يجره البيع فاجاز وانه لا يجوز وحكمه ايضا ان اقر الثمن اي فخذ المالك
 الثمن او طلبه في المشتري ليس جازا للبيع الموقوف واختلف في
 احسن فقبل اجازة وقيل لا وقوله الاجرة رتبة اي البيع الموقوف
 فحله المستاجر فانه اذا قال لا اجير ببيع الاجرة جاز لكل ذلك في
 الخلاصة ثم لما فرغ من البيع الموقوف احكامه شرعا في بيع البيع المذكور وحكمه
 فقال ذكره البيع عند الاذان الاول للبيعة لان فيه اخلافا بين
 اذا قوف او قفا يتباين اما اذا اتى باع شيئا فلا رتبة ذكره التخييل
 وهو يجره في الثمن لغيره ولا يجره لغيره لقوله عليه الصلوة والسلام لا
 تناسوا ذكره السوم على سوم غيره بعد خاتما بتمن لقوله صلى الله عليه
 عليه وسلم لا يناسم الرجل على سوم اخيه لا يخطب على خطبة اخيه فانه تعالى
 بصفة النفق هو يبيع فاما اذا ساء منه شيء ولم يجره احد فهما الى صاحبه
 فلا يناس للغير ان يبا ويمنه فانه يبيع فانه يجره لغيره اذا قال خلاف بيع غيره
 فانه جاز له لورود الاثر وهو يجره لغيره في الخطبة ايضا وكذا يجره لغيره
 الجلب اي ان يتلقى بعض اهل البلد المجلوب من خارج البلد اليه من

البيع الفاسد يكون في حكم الغيب وهذا ليس كذلك **باب الاقالة** من لغة
 الاسقاط والرفع وشي غاي رقع البيع وقيل بلفظين احدهما مستقبل في
 شرح القدوري الاقالة ثبت بلفظين احدهما بيع غير في الماضي الاخر في
 المستقبل كقول الرجل قلني ويقول صاحبه قلني وقال محمد بن كعب
 لا يقبل الا بلفظين بغير ما في الماضي وفي الفتاوى اختيار قول محمد بن كعب
 الخ لانه يتوقف على قبول الآخر في المجلس في التحريم يتوقف قبول الاقالة
 على المجلس بغير قبوله في مجلسها بغيرها بلفظين بغير قبوله دلالة
 بالفعل كما اذا قطعته بغيرها فوردت الاقالة المشتري وهو صحيح فيما هو
 موجب العقد قال الربيعي قوله في حق المتعاقدين غير محرم على
 اطلاقه لانه انما يكون خافيا هو موجب العقد في غير شرطه وانما اذا لم يكن
 منه بطل وجب شرطه اذ لا اقالة فيه تغير بغيره في حق المتعاقدين
 ايضا كما اذا اشتري بالدين المومل غينا قبل حلول الاجل ثم تقابلا
 عاد الدين حال كونه باع منه وكما اذا تقابلا ثم ادعى رجل ان المبيع ملكه
 وشبه المشتري بذلك لم يقبل بشراوته كانه هو الذي باعه ثم شتره منه
 لغيره لو كانت خافيا لقلت الاية ان المشتري لو لم يبيع بعينه فضاء
 وادعى المبيع رجل وشتره المشتري بذلك تقبل بشراوته او بالفسخ
 عاد ملكه القدر فلم يكن متلفيا وخبره المشتري لكونه خافيا في كل وجه
 فترجع على كونها خافيا واما ذكر الاول بقوله قبلت اي الاقالة
 بعد لاداء المبيعة لا امتناع الفسخ بسبب الزيادة لو كانت مبيعا محضا
 لجاز قالوا هذا اذا اولدت بعد القبض واما اذا اولدت قبل الاقالة فيصح
 عنده وذكر الثاني بقوله وصحت بمثل الثمن الاول الا اذا باع المتقولي
 او الوصي شيئا بكثر في قيمة حيث لا يجوز اقالته وان كان بمثل الثمن
 الاول رعاية لما نبه الوقف من الصغير وان وصلته شرطا غير
 اي جنس الثمن الاول او الاقل اي تحت الاقالة بمثل الثمن الاول وان
 شرط غيره اما الاول فلان الاقالة في الفسخ لا يكون الا على الثمن

ولم يقل في لغة القسام
 عنده انما هو بلفظين
 من لغة القسام

فوق كما اذا اشتري بالدين المومل
 اي بالدين المومل

الثمن الاول اما الثاني فلان الشرط فاسد الاقالة لا يفسد الا فاسد
 كما سباني الا اذا غيب اي المبيع عند المشتري استثناء في قوله والاقل
 فان الاقالة تحجز بان يكون في الثمن الاول لان نقص الثمن يكون بمقتضى
 الاقالة بالبيع وذكر الثالث بقوله ولا تفسد الاقالة لان في البيع
 لا يفسد الا بلفظين ولا يفسد الا بلفظين وذكر الرابع بقوله وجاز للمبايع بيع
 المبيع قبل قبضه يعني اذا تقابلا ولم ير المشتري المبيع حتى باعه منه
 ثانيا جاز ولو كانت مبيعا لفسد لانه باع قبل القبض ولو باعه في غير المشتري
 لم يفسد لانه بيع جديد في حق غيره وذكر الخامس بقوله وجاز بيع المكمل
 والموزون بكذا اعاده المكمل والوزن يعني اذا كان المبيع مكمل او موزون
 وقد باعه منه بالمكمل والوزن ثم تقابلا واستمر المبيع في غير المكمل
 او الوزن جاز ولو كان مبيعا لم يفسد وذكر السادس بقوله وجاز بيع المبيع
 للمشتري بعد الاقالة قبل القبض يعني اذا اودع المبيع في المشتري بعد
 الاقالة قبل القبض حازت له منه ولو كانت مبيعا لم يفسد لان البيع يفسد
 به منه المبيع للمبايع قبل القبض وبيع في حق ثالث غطف على قوله
 فسخ قال في النهاية الخلاف فيما اذا ذكر الفسخ بلفظ الاقالة ولو ذكر
 بلفظ المتكسرة او المتراكمة لا يجعل مبيعا اتفاقا اعلم المومل في اللغو
 وقد فرغ على كونها مبيعا فوردت الاول بقوله قبلت الشفعة في البيع
 لا يفسد في حقها في الاقالة يعني لو كان المبيع عقارا فتم البيع الشفعة
 ثم تقابلا بشفعة لا بشفعة لكونه مبيعا فوردت في حقه كانه اشتريه من غيره
 الثاني بقوله ولا يفسد البيع الثاني على الاول بعينه على غيره اي بعد اقالته
 يعني اذا باع المشتري المبيع فافترق تقابلا ثم اطلق على غيره في يد المبايع
 فاراد ان يشره على المبايع ليس له ذلك لانه بيع في حقه كانه اشتريه من
 المشتري منه وذكر الثالث بقوله وليس للموئب الرجوع اذا باع الموهوب
 له الموهوب فافترق تقابلا يعني اذا كان المبيع موهوبا فباعه الموهوب ثم
 تقابلا ليس للموئب الرجوع في هبته لان الموهوب له في حق الوهاب مشتري

لان فيه نقصا للاحد الثمنين
 بعقد الما فسد حاله في العقد
 فيكون ان يفسد في غير المبيع
 يفسد ان يفسد في غير المبيع
 يفسد ان يفسد في غير المبيع

لان البيع يفسد في غير المبيع
 لان البيع يفسد في غير المبيع
 لان البيع يفسد في غير المبيع

اعمال المومل في اللغو
 في الاقالة فانهم اعتبروا فيه معناه
 في الاقالة ايضا لان المومل في اللغو
 او خافوا من المومل في اللغو

فان كان الموهوب في حق الوهاب
 الوهاب لا يشتري في حق الوهاب
 الوهاب لا يشتري في حق الوهاب

في المشتري منه ذكر الرابع بقوله والمشتري والبيع المبيع في آخر قبل النقد حاز
للمبيع شرطه من الاقل يعني اذا اشترى شيئا فقبضه لم ينفذ الثمن حتى ياتي
في آخره نقايلا واما المشتري فاشترى منه قبل نقد ثمنه باقل من الثمن الاول
حاز وكان في حق البائع كالمملوك بشرطه الجديد والمشتري الثاني وذكر
الحاشي بقوله واذا اشترى بغير النجاسة عند الحاجة بعد الحول وجده
عينا فزده بغير قضاء واسترد العوض فله ملك في يده لم ينفذ الزكوة
يعني اذا اشترى بغير النجاسة عند الحاجة بعد حال غلبته الحول فوجده
عينا فزده بغير قضاء واسترد العوض فله ملك في يده فان الزكوة لا ينفذ
عنه لانه بيع جديد في حق الثالث وهو الفقير لان الرد بغير قضاء اقالة وهذا
المبيع بمنعها أي الاقالة لا يملك الثمن لانها رفع البيع والاصل
فيه المبيع لا الثمن لهذا اذا اهلك المبيع قبل القبض يبطل البيع حكما لهذا
الثمن وهذا كبقية اي بعض المبيع بمنعها بغيره اعتبار البعض
بالكل ولو نقايضا حاز الاقالة بعد هلاك احد هما ولا تبطل بهلكة الآخر
واحد منهما مبيع فكان البيع باقيا **باب المراجعة والتولية والتوبة**
الاول بيع مملوك لم يقبل بيع المشتري لبيتنا اول ما اذا ضاع المبيع
عنه الغاصب ضمن قيمته ثم وجده حيث حاز له ان يبيعه مراجعة وتولية
على ثمن ان لم يكن فيه شيء بمثل ما قام عليه لم يقبل ثمنه الا قول لان
ما اخذه المشتري ليس ثمنه الاول بل مثله وقال بمثل ما قام عليه سببه
ان لا يفيج اجر القصار نحو ان الثمن يقول قام على كذا بزيادة على
قام عليه ان لم يكن في حقه والثانية ببيعة اي بما قام عليه بدونها اي
بدون الزيادة والثالثة ببيعة قبل منه اي بما قام عليه وشروط اي البيع
الثلاثة شرطه اي ببيعة مراجعة او نحوها بمثل في المهور والمكسك
والمعدود والمفقارة او مملوك في البيع الاول واللام في المشتري
متعلق بمملوك والرجح متعلق بمعلوم حمله حاله يعني ان هذه البيعة
لا يبيع اذا كان عطف المبيع الذي اشترى البائع سابقا فبيعا لان سينا

فانما شرطه من قبل نقد ثمنه اي المشتري البائع
المشتري الاول قبل نقد ثمنه باقل من الثمن
الاول حاز حوله ببيع نفسه بغير ثمن
المعدود في ضمن الاقالة بغير ثمن
في حق الثالث وهو الفقير لان الرد بغير قضاء يكون
عوض النجاسة فلا يكون الهالك
مشتري بالبيع حتى ينفذ ثمنه
مال الغاصب حتى ينفذ ثمنه
هناك بعض النصاب بعد الحول
حصة عاشر
فانما شرطه من قبل نقد ثمنه اي المشتري البائع
المشتري الاول قبل نقد ثمنه باقل من الثمن
الاول حاز حوله ببيع نفسه بغير ثمن
المعدود في ضمن الاقالة بغير ثمن
في حق الثالث وهو الفقير لان الرد بغير قضاء يكون
عوض النجاسة فلا يكون الهالك
مشتري بالبيع حتى ينفذ ثمنه
مال الغاصب حتى ينفذ ثمنه
هناك بعض النصاب بعد الحول
حصة عاشر
فانما شرطه من قبل نقد ثمنه اي المشتري البائع

فانما شرطه من قبل نقد ثمنه اي المشتري البائع
المشتري الاول قبل نقد ثمنه باقل من الثمن
الاول حاز حوله ببيع نفسه بغير ثمن
المعدود في ضمن الاقالة بغير ثمن
في حق الثالث وهو الفقير لان الرد بغير قضاء يكون
عوض النجاسة فلا يكون الهالك
مشتري بالبيع حتى ينفذ ثمنه
مال الغاصب حتى ينفذ ثمنه
هناك بعض النصاب بعد الحول
حصة عاشر
فانما شرطه من قبل نقد ثمنه اي المشتري البائع

لان سينا ما على الاكثر من حياثة والاكثر من حياثة في القميا ان لم يكن
فقد يمكن الاكثر من حياثة لان المشتري لا يشتري المبيع الا بقيمة
ما دفع اليه في الثمن او لا يمكن دفع حياثة لم يملكه لا دفع مثله في الثمن
عنه فتعينت القيمة وهي مجهولة تعرف بالنظر في الثمن فيمكن فيه سيرة
الحياثة اما اذا كان المشتري مراجعة من ملك ذلك البذل في البيع
الاول بسبب السباغ اشتراه مراجعة مملوك معلوم في ذمهم ونفي المكمل
او المهور والموضوف لا قدره على الوفاء في الثمن واما اذا اشتراه بغير
وه بزيادة فانه لا يجوز لانه اشتراه من المال وبعض قيمته لانه ليس في
ذو الامثال فصار البائع باقيا للمبيع بذلك الثمن القيمي كالشئ مثلاً
وجده في احد عشر جزء في الثمن اثنى عشر لا يعرف الا بالقيمة وهي
مجهولة فلا يجوز وله اي البائع طم اح القصار والصنع بالنقد مقدر
وبالكر الصنع والطرار على الثمن والفنل والحمل وطعام المبيع وكسوة
وسوق الثمن والسباغ المراجعة في العقد فان جره السباغ ان كان
مشروطا في العقد بقيم والا فانه المنحج على انها لا تضم بخلاف جره لولا
فانها لا تضم اتفاقا الى ثمنه متعلق بقوله ضم انما ثمن البائع لانه لا يدر
في عين المبيع كالصنع واخواته او في قيمة كالحمل والسواك والقيمة كالحمل
ما خلتا المكان فيجوز اجرتها من المال وان فعل المشتري بغيره سينا
كما ذكر في الفنل نحو لا يضمنه للمحكمة كل ما يدر في المبيع وقيمة قيمه ولا فلا
ذكر الرطل لا اي ليس في اجر الطبيب لانه لا يدر في الثمن والقيمة
واجر المعلم لان جره لم يدر في المبيع فان التعلم حصل فيه لانه يدر في ثمنه
غاية ان يكون تعليمه شرطاً وهو لا يكتفي في الضم والدلال والراعي ونفقة
ثمنه فانها لا تدر في المبيع شيئا بخلاف اجر السباغ المراجعة وطريقة
المبيع كما وجعل الابن والرؤيت الحفظ لانها ايضا لا يدر في ثمنه
بخلاف كرا المبيع فانه يفيج لافادته زبادة في القيمة ويقول البائع حين
البيع ضم ما يجوز ثمنه قام على كذا الاكثر منه بكذا انما الكذب حان

فانما شرطه من قبل نقد ثمنه اي المشتري البائع
المشتري الاول قبل نقد ثمنه باقل من الثمن
الاول حاز حوله ببيع نفسه بغير ثمن
المعدود في ضمن الاقالة بغير ثمن
في حق الثالث وهو الفقير لان الرد بغير قضاء يكون
عوض النجاسة فلا يكون الهالك
مشتري بالبيع حتى ينفذ ثمنه
مال الغاصب حتى ينفذ ثمنه
هناك بعض النصاب بعد الحول
حصة عاشر
فانما شرطه من قبل نقد ثمنه اي المشتري البائع

فانما شرطه من قبل نقد ثمنه اي المشتري البائع
المشتري الاول قبل نقد ثمنه باقل من الثمن
الاول حاز حوله ببيع نفسه بغير ثمن
المعدود في ضمن الاقالة بغير ثمن
في حق الثالث وهو الفقير لان الرد بغير قضاء يكون
عوض النجاسة فلا يكون الهالك
مشتري بالبيع حتى ينفذ ثمنه
مال الغاصب حتى ينفذ ثمنه
هناك بعض النصاب بعد الحول
حصة عاشر
فانما شرطه من قبل نقد ثمنه اي المشتري البائع

في البيع ان كان الزيادة
في المشتري كالمبيع

التولية يعني ان كان ولاه لاية لم يبين خيرة لان الجناية في التولية مثله في غير
لانه بناء على النفي الاول ان كان استهلكه ثم علم لزومه بالفضل شاعرا ان
الاصل لا يقابل شي في النفي ولى رجلان شي بمقام عليه لم يعلم مشتريه
قد روى اي قدر قام عليه فسد البيع لانه النفي وان علم المشتري قدر
في المجلس من البيع زوال المفسد قبل تفرقه فخره المشتري ان قبل وان
شاء رد لان الرضا لم يتم قبله لورم لم يعلم فخره كما في خبر الروية **فصل**
في بيع العقار قبل قبضه لا المنقول عند روى حنفية وروى شافعية عند
محمد لا يجوز لقولهم صلى الله عليه وسلم انما اشترت شيئا فلا تنوطني
تقبضه لانه لا يقدر على تسليمه قبل قبضه فلا يجوز بيعه كما المنقول لورما
ان روى البيع صدره في اهله وقع في محله الحديث معلول فتمال الهلاك
وهو في العقار راد حتى لو تصور هلاكه قبل القبض بان كان على شرط النحر
نحوه قالوا لا يجوز بيعه قبل تسليمه فلا يقاس على المنقول وقد اضطرب معناه كلياً
شرح الهداية وغيره من الاطهر المواقف لقواعد الاصول وذكر في الغاية وهو
ان الأصل ان يكون بيع المنقول غير المنقول قبل القبض جانية التصرف
واصل البيع لكن تحقق منه الربا بعد تسليمه متعارف وهو قوله
وحرم الربا والقام المحض يجوز تحفيضة خبر الواحد وهو روى انه صلى الله عليه
وسلم نهى عن بيع ما لم يقبض ثم لا يخفى ان يكون معلوماً بغير الانفاق ولا
فان كان ثبت المطلوب حيث لا يشناول العقار ان لم يكن وقع التعارض بينه
ومن روى في النسيئ من ان لا يجوز بيعه في غير رضى الله عنه ان الذي
على السلام نهى عن بيع النسيئة بين اذ كان الجواز وذلك يستلزم التكرار
وجعله معلوماً بكونه عمال الشبوت التوفيق والاعمال متعين لا محالة
وكوكتفاً بوقفه بفسخ بهلاك المعوض قبل القبض شري الكيلبي كبدلاً
لاخذ افا قد مر انه موع كذا في يجوز في الجيم الحركات الثلاث لم يبعه لم يكلم
حتى يكلمه نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يخرى فيه
صاعان صاع البايغ وصاع المشتري ولانه يحتمل ان يبره على الشرط و

فند في التعارض بينه وبين روى في
الاد على نهى بيع ما لم يقبض متعلقاً به
عدم دل على جوازه قوله في
الفرد من اي النفا في
يستلزم التكرار في
العمل بحدوثه في
أي جعله في النسيئة
يستلزم الاعمال لا مكان التوفيق
والاعمال في الاجمال

وذلك للبايع بخلاف اذا باع خرافاً ان الزيادة للمشتري بخلاف انوا
باع الثوب مربعة لان الزيادة له والذرع وصف في الثوب بخلاف القدر
كما في خبر الشري لانه اذا ملكه مكيداً او موزوناً بهته او حشيه جاز للمالك
ان يتصرف فيه قبل القبض قبل الكيل وقد يكون الكيل مبيعاً لانه
اذا كان غنائماً جاز التصرف فيه مطلقاً كذا في النهاية الا ان يكيل البايع بعد
بيعة عند المشتري لان المبيع يصير معلوماً بكيل واحد يخفى مع الشك
ومثل الحديث اجتماع الصنفين كما سياتي في السلم ان الله تعالى
كال بايع قبل البيع وان كان تحفة المشتري لم يغيره لان اصل البيع
والمشتري وهو شرط وكذا لو كان بعد البيع بغيره المشتري لان الكيل من
بالسليم اذ يعلم المبيع لا تسليم الا بخبرة كذا الموزون والمعدون اي لا
يبغى الا بكلمة حتى يبره او يوعده ثانياً ويكفي ان وزنه او حشيه او حشيه
بحرفه المشتري لا الموزون اي لا يشترط ما ذكر في الموزون وان اشتره
بشرط الذرع كما مر ان الذراع وصف لا يقابل شي في النفي فيكون
للمشتري قال الربيعي هذا اذا لم يتم لكل ذراع غنائماً وان سمي فلا يحل له
التصرف فيه حتى يذرع جاز التصرف في النفي قبل قبضه سواء كان في
يتعين كالتقود او يتعين كالمكيل الموزون حتى لو باع بالبايع ابره وكنه
في الخطه جاز ان ياخذ به ثم شيئاً اخر له جود المحوز وهو الملك وانتفاء
الما بيع وهو غير الانفاق بهلاكه كما مر ان الأصل في البيع هو المبيع
وهذا كمنفسخ البيع بخلاف النفي اذا كان من التقود فقط اذ كان
في المبيع الموزون فله ان يبيع فوجه كونه لا يبطل الا قاله في صورة المقيضة
بهذا ان احد هما وقدره جاز زيادة المشتري فيه اي النفي ان قام البيع
لانه ان لم يتم لم يبيع بحاله بغير الاعتراض عنه لانه انما يكون في وجود
والشيء يثبت ثم يستند لم يثبت الزيادة لعدم يقابله فلا يستند اي لا
يلتجى اصل العقد بالاستناد وجاز خط البايع عنه لانه بحال يمكن
اخراج البديل عما يقابل كونه سقاطاً والسقاط لا يستلزم ثبوت ما

قوله وجاز خط البايع عنه اي في النفي
سواء قام المبيع او لم يقع

في البيع ان كان الزيادة
في المشتري كالمبيع

وروي فان كل نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على حرم النفس
فيه كبداءه بكيفية ابدوان ترك الناس الكيل فيه مثل الخطه والغير
المحج وكل نص على حرم التفاضل فيه زنا فهو روي ابدوان ترك الناس
فيه الوزن كالدنيا الفضة لا يكون موقوف لان النص قوي في العرف الاقوى
لا يترك بالادنى بخلاف اي مما اى ما عدا الاشياء الستة فان ما لم ينص عليه
فهو محمول على عاذا الناس اقول صلى الله تعالى عليه وسلم ما راه المؤمنون
حسنا فهو عند الله حسن فلم يحرم بيع الزبالة ميتا وبأورنا والذهب حرام
ميتا وبالكبداء لم يحرم تجارته وان تعارفوا ذلك لاحتمال الفضل على ما هو
المعارفة الا ان السلم يجوز في الخطه وكما ذكرنا لوجود السلم في معلوم وجاز
بيع الفل من قبلين باعيا بينهما عند ابن حنيفة واليه يوسف وقال لا يجوز
لان الثمنه تثبت باقسطا في الكل فلا تبطل باقسطا احدها واذا بقيت
انما لا يتعين فصا ربيع الدرهم الدرهم ولو لم يكن ان الثمنه في حصتها
ثبتت باقسطا احدها اذ لا ولاية للغير عليها واذا بطلت بتعين بالنسيان
بخلاف النسيان لانها للثمنه خلقه وجاز بيع الرطب الرطب بالنسيان وبيع
النسيان ببيع الغنم الرطب ببيع النسيان او ببيع الرطب او بالنسيان
وبيع النسيان او الرطب ببيع النسيان ببيع النسيان ببيع النسيان ببيع النسيان
بن الفضل ان بيع النسيان بالنسيان اذ كانا ملكيين والام يحرم
فولدت وباقيد حوز البع في الاشياء المعقوده ووجه الجواز انه ان كان
بيع الجنس الجنس بلا اختلاف الصفه جاز وبأورنا واذ ابيع اختلاف الصفه
اقول صلى الله تعالى عليه وسلم جاز في رطبها سواء والا حاز كيف كان في
عليه السلام اذا اختلف النوعان فبيع كيف شئت وجاز بيع النسيان ببيع النسيان
بيع النسيان بالمال المختلف في اي بيع النسيان ببيع النسيان ببيع النسيان
بشرها ببعضها ببعض وبيع النسيان بالنسيان والنسيان ببيع النسيان
وهو روي النسيان ببيع النسيان ببيع النسيان ببيع النسيان ببيع النسيان
النسيان ببيع النسيان ببيع النسيان ببيع النسيان ببيع النسيان

فقد بوضوح العلم في معلوم يقيناً
في العلم ثم على الكونية فقط وقد
بالوزن وهو ان الثمن في حقها
باصطلاحها بالان لا ليست بمثلها
بالاولانية الثمن في تغيير اصطلاحها
ابطلت باطلانها من نظرها وقصر
الورق في التعيين باليقين

وَرَفَعَهُ شَبَابًا وَلَهُ تَحْلِيلُهُ
وَمِنْهَا الْمَلَأَ بِهِ ذُرُوكَ بِوَضْعِ الْكَلْبِ عَلَيْهِ
وَالْمَاءُ وَالْكَوْ

وجه حواره متفاضلا اختلافا جنسها وبالنسبة عطف على متفاضلا
وجاز البيع لبني أفضاه في الأخرى ومن بيع الخبز بالبر والقيق وهو يفتي في جهة
الناس كمن يجب أن يتحاط وقت القبض في يقضي من الجنس الذي يسمى للقبض
يعتبر استبعاد الأناج من قبيل القبض لا بيع البر بالقيق أو البر بالخبز وإنما
فإن بيعها لا يجوز مطلقا لبقائها في جنسها فوجه لا نهى في إخراج البر للمعاملة
فيها الكيل لكنه غير مستو بينها وبين البر لاكتنازها في الكيل بخلاف حيث
البر فلا يجوز وإن كان كيدا بكيل ولا بيع الدقيق بالسويق مطلقا إنما
إذا لا يجوز بيع الدقيق بالمشوية ولا بيع السويق بالخمصة فكذا بيع خمرها
لقيام الخمر في وجهه والارزنيون بالزيت السمسم خمر حتى يكون الزيت
والشمر في أكثر مما في الزيتون والسمسم ليكون الدهن مثله والزائدة
بالخمر ولا يلزم الربو فإن لم يعلم مقدار فيه لم يجز الاحتمال الربو وقد مر أن
الشبهة فيه كالحقيقة ويستقرض الخمر بوزن لا عدد عند أبي يوسف
لأن أحاده متفاضلا وبالعدد دون الوزن وهو يفتي في ذكر الزبيب ويستقرض
الفكوس برهما أي الوزن العدد بالسوق إذا نقص فيها والدرهم الذي يبار
يستقرض بالوزن فقط لأنها من النور وبالنقص كذا ما قلناه فالنقص
لأن الحكم بالغالب وإنما لم يفتي بالنقص بعد أن تعاملوا بوزن
أن تعاملوا لأنه ليس ورد فيه النص فيعمل على الوف كامة ولا يستقرض
القيمة لأنه خلق في المثل وهو كل شيء يكال أو يوزن نحو الخبز والشعير
السمسم والتمر والزبيب نحو ذلك وفي الخبرية يجوز في العدد ما لا يفتي
تفاضلا فاحتكاك البسيف الجوز في الكفاي لأن القوض أعاد شرع ذلك
الانتفاع بالعين فإنه لا يمكن الانتفاع بالكيل والنور والعدد في متفاضلا
الآيا يستهلك أعيانها وكانت المنفعة عائدة إلى ذاتها فقام بمثل
في الذمة مقام العين كأنه ينتفع بالعين وروى هذا النمايني في ذوات
الامتنال يمكن أيا المثل في الذمة لافي الجود والنيات لا مثل لهما
أو لا ربوا بين السبد وعبدته دون غير مدون لأن العبد ما في بدح يكون

卷之四

بہارِ خفا کا

ما في الجنة من نعيم النور والماوية
ما يقال له بالفايصة من النور
وخلخل صلاته من النور
والنور والماوية من النور
والنور والماوية من النور

[illegible]

ملك موه فلا يكون بينهما بيع لتحقيق الربح اذ كان عليه من تحقيق الربح
لتحقق البيع ولا يوافق بين سلم وحرية ثمة اي في دار الحرب قوله صلى الله
تعالى عليه سلم لا يوافق بين السلم والحرب في دار الحرب كذا اذا ابتاعها
غيرها بيقا فاسد اذ ذكره الزبلي فان ما لهم مباح ومعه الا ان لم يصير موه
لكنه التزم ان لا يغيرهم ولا يتوفى ما في ايديهم بل ان يبيعهم واخذ منهم
اخذ ما لا يوافق بلا غير او من ثمة فان الحرب اذا لم تكن لا يكون بينه
وبين السلم مستان في دار الحرب يوافق في حقيقته لان كل من سلم ثمة لا يحميه
له فصار كمال الحرب ويجوز اخذ مال الحرب بغير ضاه السلم المشان في دار الحرب
ربوا جري بين سلم وهو خرام كذا في الكافي **باب الاستحقاق** لم يرد
الخصم كما ذكر في سلمه لانه لا يرد في او ايل البيوع فوعا
احد من مطلق للملك اي من يملك له بالكلية بحيث لا يبقى لاحد عليه حق
الملك كالحرية الاصلية والعقود وفروعه كالتبعية والكنانة والاستبداد
والتأجير ما قلناه اي للملك في تحقيق الحق كاستحقاق بالملك ثمان ودي
زبد على بكون ما في يد العبد ملك له من عليه النوعان بعد تفرقهما في انهما
يجعلان مستحق عليه في ملكك ذلك الشيء فحريته مستحقا عليهم حتى ان وجه
منهم لو دعي اقام البينة على مسخى بالملك المطلق لا يقبل بينة بخلاف
بوجه اخر النوع الاول بوجه الثاني في العقود والحرية بين الباعة
بلا جارة في انفس كل منهما الى حكم القاضي بلا اختلاف رواية وفرض عليه
بقوله فكل في الباعة الرجوع على بايعه ان لم يرجع عليه بقبضه كذا
اي ان لم يحصل الرجوع عليه فبوجه هو ايضا كذا في الكافي ان لا يقضي
على المكفول عنه فان توقف رجوع البعض على البعض على حكم القاضي اي يكون
اذا بقي انه العقد هو الملك كما في النوع الثاني اذ المبيع لم يحن الى البينة
بدل الحرب ليس يملوك فلا يجمع ثمان في ملك واحد بخلاف الاستحقاق
بالمالك كاستنائه والحكم بالحري الاصلية حكم على كافة اي كافة الناس
حتى لا يجمع على الملك في احد كذا العقود وفروعه فان الحرية حق الله تعالى

تعالى حتى لا يجوز استنائه الى من كلهم خصوص في ثبات هو كذا في
شأنه عنه تعالى لكونهم عبده فكان حضوره حضور الكل بخلاف الملك لانه
حق العبد ثمة فلا ينتصب الى غير قضائه القاي لودم بوجوب ثباته حدهما
الا ان من تلقى الملك في جهته بغير قضائه عليه ايضا لتدري انه القضا اليه
لا في الملك ومرفعه عليه في حادثة بغير قضائه اليه بملك الحرية واما
الحكم في الملك المورخ في فعل الكافة في التاريخ لا قبلة يعني اذ قال زيد لزيد
انك عبيدي ملكتك منذ خمسة اعوام فقال لزيد اني كنت عبيد لزيد منذ
اعوام فاعتقني فبهم عليه يدفع دعوى زيد ثم اذ قال عمر لزيد انك عبيدي
ملكتك منذ سبعة اعوام انت ملكي الان فبهم عليه تقبل ويصح الحكم
بحريته ويجعل ملكا لغيره بدل عليه في ضمان قال في موع في شرح الزبدي
بوجه تحقيق المسئلة حتى التحقيق فصارت على الباب على قسمين احدهما
عقبي في ملك مطلق وهو بنية له حرية الاصلية القضا بفضا على كافة الناس
والثاني ان القضا بالعقود في ملك مورخ وهو على كافة الناس في وقت
التاريخ ولا يكون قضا قبلة فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة
خالبة عن هذه الفائدة والنوع الثاني لا يوجب انفسا خدما على انفسا
العقود في ظاهر الرواية لانه لا يوجب لئلا الملك والحكم به اي في النوع
ثم الاستحقاق حكم على ذي اليد حتى يوقف المدة في يده وعلى من تلقى ذي اليد
الملك منه بلا واسطة او وساطة فلا يجمع دعوى الملك منهم لكونهم
محكوم عليهم بفرع على قوله الحكم حكم على ذي اليد الى بل دعوى التنازع
بان يقول بايع في الباعة حين رجوع عليه الثمن ان لا اعطى الثمن لان حتى
كاذب المبيع ينتج في ملكي او ملك بايعي بلا واسطة او بها فبجمع دعواه
ويطلق الحكم ان استنت او تلقى الملك المستحق بان يقول انا لا اعطى
الثمن لاني استنته في المستحق فبجمع ايضا ولا يوافق البينة للرجوع
في هذا ايضا بفرع على قوله الحكم به في معنى اذ كان الحكم للمستحق حكم على
الباعة فاذا اراد واحد من المشتري ان يرجع على بايعه بالثمن لا يجزى

الى عادة البينة ولكن لا يرجع احد من المشتريين على بائعه قبل الرجوع عليه حتى
لا يكون للمشتري الاوسط ان يرجع على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الاخر
ولا يرجع بصيغة الجبر على لا يحصل رجوع المحكوم عليه على القليل اي الضمان
بالدرك قبل القضاة على المكفول عنه لانه لا يصلح منه ربح الحكم الى الفصل
وانما لم يرجع قبل الرجوع عليه لتلايحه في ثمان في ملك شخص واحد لان رجل
المستحق فلو كان ثم الرجوع اي رجوع المشتري اليه على البائع انما يكون
انما اشتراكا في البينة لما عرفت انها حجة مقبولة اذا ثبتت في المشتري
او بنكوله في البيع او باقرار وكيل المشتري بالقبول او بنكوله فلا يرجع الرجوع
بالثمن لان اقراره لا يكون حجة في حق غيره وفي زيادات ان يكون خاصة
التجارة المشتري دار او آخرها رجل باقر المشتري ونكوله في البيع لا
يرجع على بائعه لانه ان اقام المشتري البينة ان الدار ملك المستحق لم يرجع
على بائعه لانه لا يرجع بينة اقام المشتري البينة على اقرار البائع انما يرجع
ملك المستحق فيقبل وبأخذ البائع الثمن ولو لم يبق بينة على اقرار البائع بذلك
ولكنه طلب البينة بالثمن الذي كان له ذلك لانه لا يمكن ان يتكلم في البيع
ففيستكونه كالمقوسم منه الثمن بعد ذلك كذا في المادة وهذه هي حجة
والناس غافلون عنه وقد فرغ عليه بقوله ببيعة الدار عند المشتري
لا يستلادة فاحقق بينة تبعتها واولها اي ماخذ المستحق وولدها
وان اقر بها رجل لا اي يتبعها وولدها بل ماخذ المقولة لا وولدها والغرض ان
البينة تثبت الملك في الاصل والولد كان متصلا بها يومئذ فثبتت بها
الاختلاف فيهما والاولا حجة قاهرة بثبتت به الملك في الخبر فهو صحة
الجبر وبينة الفروقه بعد رقة الفروقه التناقض يمنع دعوى الملك لانه
يكون مترا فيها لا دعوى حرة كما حرة الاصلية فالحق حال العلون فان
الولد يليب من دار الجبر صورا ولا يعلم حرة ابنة امه فبقا بالرق ثم يعلم حرة ابنة
وامه فبقا حرة والتناقض فيما في طريقة خفا لا يمنع صحة الدعوى اما
العامة فبينة فلان المولى يتفر بالاعتقاد والتدبير بلا علم العبد فيجوز فيه ايضا

قولنا لا يرجع على احد من المشتريين
المشتري الاخر وثانها ما يريد اخذه
في البائع الاول ثم ان كان حقه وان
عقبه قوله علم المشتري الاخر

قولنا بكنه طلب اي طلب المشتري
بمن البائع قوله وقد فرغ عليه
اي على قوله ثم الرجوع انما يكون وان

ايضا الخفاء فيجعل التناقض فيه عقوا واد اقام ككاتب بينة على عتق كسبه
قبل الكتابة فيقبل ككاتب كسبه بالبحر والطلاق فان المراه اذا خلت
ثم اقامت بينة على انها طلقها ثلثا قبل الخلع فانها تسبح ان تناقضت
في تطبيقه كاستقلاله والنسب كما اذا قال ليس ابني ثم قال هذا ابني
تسبح وكذا اذا قال لست انا بورت فلان ثم ادعى انه وارثه وبيان حجة ابيه
بقية وقرع عليه بقوله فلو قال رجل لا امر كسبه في فاني عتق فاستسره ثم
ادعى الحرة فثبتت حرة فثبت العبد ان لم يعلم كان بائعه لان المقام يجوز
ضمن سلامة سلامة الثمن عنه تغذ استيفاء في البائع فيجعل كسبه
معزوا والتغير في المعنى بسبب الثمن دفعا للضرر بعد الامكان فاذا طهر
حرته واهلية للثمن وتغذ الاستيفاء في البائع حكم عليه الضمان ورجع
اي العبد عليه اي البائع اذا وادى لانه فقهينا على البائع وهو شرط فقهنا
يكون متبرعا كغيره من اذ اقره اليه في تخليص الرهن حيث يرجع في المدة
ولو لم يقل كسبه في اوقاله لم يقل اني عتق على العبد في وان علم اي
مكان بائعه فله اي لا يضمن للعبد بخلاف الرهن فانه اذا قال ارضني فاني
عبد لا يجعل ضمانا لانه مختص بعقد المعاوضة والرهن ليس كذلك بل ليس
بمعاوضة بل بالثمن فانه في المشكلة بطريق التوقيع على ذلك الاصل دفع
اشكال في قول الامم ذكر في الكتب المشهورة ان الدعوى شرط في حرة العبد
عنه في حقة والتناقض يفيد الدعوى لا غير لتاريخ البينة بل العبد
لن يرضى الملك فلو قال المستحق غابت عني منذ سنة يعني استحق رجل
وابنة فزيد اخر وقال المستحق عند الدعوى غابت عني هذه السنة منذ سنة فقبل
ان يقضي القاضي بالملك المستحق اذ المستحق عليه البائع في القصة فيقال
البائع ان بينة انها كانت ملكا لى منذ سنتين لا يندفع حصة بل في
القاضي بالملك المستحق فان المستحق ما ذكر تاريخ الملك بل ذكر تاريخ غيبة
الدائمة فبقية دعواه الملك بل تاريخ والبائع ذكر تاريخ الملك ودعواه
دعوى المشتري لان المشتري تلقى الملك منه فصار كانه المشتري ادعى

قولنا لا يستقلاله اي استقلال
الزوج فيخبر ان يطلقها وانما علم
به الزوجة

قولنا دفع اشكال زوال الامر فقهنا
الاشكال من دفع بطلان التناقض
بمن دعوى الملك لا حرة قبل
بمن التوقيع وان

ملك بايعه سنيان الا ان التايح لا يعبر حاله الا في حاله سنيان
 فسقط اعتبار ذكره بقيت الدعوى في الملك المطلق فيبقى بالذمة العلم
 بالتحقق لا يمنع صحة الدعوى بمعنى ان المشتري سنيان في رجل يعلم انه ليس بملك
 بل غيره فبعد ما اخذ ذلك الغير اخذ المشتري من غير المشتري رجع المشتري على
 البايع ولا يمنع علمه بالتحقق صحة رجويعه فاذا استولى المشتري على علمه
 البايع اما كان الولد قديما ويرجع بالثمن بمعنى استمرى ببارية موقوفة
 وهو يعلم ان البايع غاصب استولى ما كان الولد قديما لان اموال المورور
 لعلمه بحقيقة الحال لكن يرجع الثمن على البايع ولو اقام البايع بينة ان
 المشتري اقر بكونه له ملكية المبيع للمشتري لا يبطل حق الرجوع بالثمن
 كذا في العمادة كالحكم بجل التحققات بشهادة كتاب كذا بل
 بالشهادة على مضمونه يعني او الحق وانه في يد المشتري بخار او قضى
 المستحق عليه سجل ووجه بايعه بسم قنده اراذ الرجوع عليه بالثمن وانما
 سجل قاضي بخار و اقام البينة ان هذا الكتاب قاضي بخار لا يجوز ان يثبت
 سم قنده ان يعمل به يقضى للمشتري عليه الرجوع بالثمن ما لم يثبت ان يكون
 ان قاضي بخار قضى بخار انما المستحق عليه بالذمة التي استمرى بها في هذا
 البايع واخرجهما في المستحق عليه هذا لان الخط يشبه الخطا فلا يجوز الاعتناء
 على نفس السجل بل يشترط ان يشهد على قضاء القاضي وعلى قسمه به
 المستحق عليه كذا في العمادة كذا ما سوى ثقل الشهادة والوكالة كالمير او
 بما سوىهما في حق السجل والصلوك فان في كل منهما يكسرها ذمة على نحو
 المكتوب لان المقصود بكل منهما كونه حجة على خصم وهو لا يكون الا به بخلاف
 ثقل الوكالة والشهادة فان المقصود بها حصول العلم للقاضي لهذا الاجز
 كون شهود الطريع كفارا وان كان الخصم كافرا قبض كل المبيع في حق
 بعضه بطل المبيع في قدره اي قدر ذلك البعض فان اوردت اي اخفا
 البعض الباقي او كان المستحق سنيان كشيء واحد كالسيف
 بالذمة الفوس بالوثة غير المشتري فبته اي الباقي وهو هو والا اي وان

قد قال في الفقه كذا في العمادة كذا في
 المير كذا في الفقه كذا في العمادة كذا في
 قد قال في الفقه كذا في العمادة كذا في

وان لم يورث شيئا في الباقي ولم يكن سنيان كشيء واحد لانه اي ازم الباقي
 المشتري بخصته في الثمن فوجه ان المبيع اذا بطل في قدر البعض المستحق
 ينظر ان كان استحقاق ما اخذ يورث العيب في الباقي كما اذا كان الموقوف
 شيئا واحدا فبما في بعضه ضرر كالأرض والكرم والعبد كذا في المشتري
 بالخيار الباقي ان شاء رضى بخصته في الثمن وان شاء رد وكذا اذا كان الموقوف
 عليه سنيان وفي الحكم كشيء واحد في حق احد من سنيان الباقي ان
 كان استحقاق ما اخذ يورث عيبا في الباقي كما اذا كان الموقوف
 عليه ثوبين او عشرين في حق احد من اوصيه خنفة او ثوبين او ثوبين
 بعضه فانه لا ضرر في بعضه فلم يورث الباقي المشتري بخصته في الثمن وليس له
 الخيار كذا في شرح الطحاوي او بعضه عطف على كل المبيع كالمسحق
 المقبوض ووجه اي غير المقبوض يبطل المبيع فبته اي فيما اذا قبض البعض
 ايضا اي كما بطل في قدر المستحق في صورة قبض الكل وقسمه المشتري
 في الباقي سواء اوردت استحقاق البعض العيب فيه ولا تقوى الصفقة
 على المشتري بسبب استحقاق قبل التمام او على قضاة الجوهري وادعوا
 على شيء كمانه درهم مثلا ما حق بعضها اي بعض الدار لم يرجع فيها
 الدار بشي في البدل على المدعي لو ازان يكون رخواه فيما بقي وان قل
 او استحق كلها اي كل الدار رد كل العوض للعلم انه اخذ عوض فرم
 بملكه فبته وان ادعانا اي الدار كلها فمضت على شيء كمانه في حق
 بعضها اي بعض الدار رجع بحقيقة لان الصلح على مائة دفعه في كل الدار
 فاذا استحق منها شيء تبين ان المدعي لا يملك ذلك القدر فبته وجب به في
 العوض صلح في الدار بغيره على درهم وقبضها اي الدارهم فاحقت اي
 الدارهم بعد التقوى رجع بالذمة لانه هذا الصلح في معنى الصرف فاذا
 استحق البدل بطل الصلح فوجب الرجوع فجاز اخفا في حقه رجع
 باقر ببيعة يعني لو غصب قبل غنما وباعه فاعقبة المشتري فجاز
 انما لك بيع القاصب حاز غنقه عند ابن حنيفة و ابن يوسف عند محمد

لا يجوز الا اعتق بدون الملك لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا اعتق في ملكك
 ابن آدم الموقوف لا يفيد الملك ولو فادى ثبت مستند او هو ثبت فوجه دون
 وجه الموقوف الملك الكامل للحدث لهما ان الملك ثبت موقوفاً بغير طلق
 موضوع لا فاداه الملك فيوقوف الاعيان مرتبة عليه فينفذ بنفاذ صار
 كاعتق المشتري من الرهن واعتق الوارث عبد آخر تركه متوقفة بالدين
 حيث ينفذ وينفذ اذ اقطع الدين بوجه لا يبيعه اي لا يجوز بيع المشتري من
 الفاضل بما اجاز للمالك بيع الفاضل بالا جاز به ثبت للبايع وهو المشتري
 الاول ملك بات فاذ اظهر على ملك موقوف لغيره ابطاله كاحالة اجتماع
 الملك اليه الملك الموقوف في محل واحد باع عبده بغيره بغيره بغيره
 المشتري على اقرار البايع او المولى انه لم يبايعه واراد ان يبيع لم يقبل
 للتناقض في الدعوى اذ اقامه على الشيء اقراره بها بصحة ونفاذه لان
 الظاهر من حال المسلم ان يملك مباشرة العقد الصحيح النافذ والبيعة مبنية
 على عوي صحته فاذا ابطلت لا يقبل البيعة وان اقر البايع به عند الفسخ
 بطلان طلب المشتري لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار لانه غير متهم فيه
 في انكاره شيئا ثم اقر بغيره اقراره بخلاف الدعوى لانه متهم فيه للمشتري ان يوجه
 عليه فيتحقق الاتفاق بينهما فلم يشرط طلب المشتري باع وار غيره بل امره
 واخرى بالقبض للمشتري لم يقبل البايع قال في الكفر في باع وار غيره
 فادخله بالمشتري في بناءه لم يقبل البايع وقال الرابح معنى المسئلة وبيع
 وار غيره بغيره لم يشر في البايع بالقبض للمشتري لم يقبل البايع الدار
 لان اقرار البايع لا يفيد على المشتري لانه فراقه البيعة حتى ما خذ فاذا
 لم يقبل المسحق وهو صاحب البيعة كان التلف مضاعفا الى غيره عاقبة البيعة
 لا الى عقد البايع لان الفاضل يجوز بيعه فعلى هذا التقرير يعلم ان قوله واخرى
 المشتري في بناءه وقع اتفاقا اذ لا تافى لادخال في البناء في ذلك ولم يشر
 ترك تلك العبارة ههنا **السلم** هو لغة بمعنى السلف فانه اخذ
 عاجل باجل يسمى به هذا العقد كونه معدا على وقت فاق وقت البيع بوجه

فقد ثبتت في معنى كماله
 الا اعتق لانه قبل الاجازة
 هذا ما اجاز به ثبت مستند
 والمالك المستند ليس كملك
 ثابت في جوارحه ولا في الاعيان
 فليكن

في الاستحالة اجتماع الملك
 والموقوف في محل واحد
 لا يبيعه الا جاز

في البيع
 في البيع
 في البيع

فقد ثبتت في معنى كماله
 المشتري وقع اتفاقا
 ذكره لان المسئلة خلافة
 عنه المخرج واسيد
 لا يجوز ازالة اليد الحقة
 يجوز الفصل في معنى
 اليد المطلقة فليتحقق
 اليد المطلقة في البناء
 كذلك في البناء
 على قول غيره والله اعلم

وجوه البيع في ملك البايع والتسلم عادة يكون با ليس بوجوده في ملكه
 فيكون العقد محلا وهو شرط بالكتابة وهو قول تعالى اذا تداينتم بدين الى اجل
 الآتية فانها تشمل السلم والبيع فمن وجب في واجبه بعد الحول السنة وهي
 قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في السلم فليسلم في كمال معلوم وزن معلوم الى اجل
 معلوم والاجماع وبابه القياس لانه بيع المعلوم كونه غير عا ذكر لم يستدل
 بما روي انه عليه السلام نهى عن بيع ما ليس عندك لانه رخص في السلم لان
 محمد بن العرقلي قال في حاشية الهدية هذا اللفظ هكذا لم يرد في احد من
 الصحابة في كتب الحديث كانه في كلام واحد في الفقهاء وشرايع البيوع
 ان يكون ذلك الشيء وبياعا على البايع بشرايط معتبرة شرعا وسننا في بيعها
 والبايع في الاصطلاح مسلم اليه المشتري في السلم والبيع سلم فيه
 الثمن راسا الى مال يبيع فيما يعلم قدره اي مقداره اعم من الكيل والنون والذرع
 وصفته اي جودته ورواه ونحو ذلك كالمكيل والنون والذرع
 غير الزاوية والاربع فانها في النون والذرع كغيرها ليست بمقننة بل انما هي
 السلم والعدي المتقاربان جودا والبيع الفسخ للدين والاخر على
 معين والذرع كالنوب مبنية قد في اي طول عرض وصفته اي غلظه
 ورقته ووزنه ان يبيع به اي بالوزن فوقع في السلم والبيع اي القيد
 بالبيع يقال سلمك بكذا وبيعك بكذا ولا يقال في الاخر لغة روية والطري
 حين يوجه غير مقيد بوقت دون وقت حتى لو كان في بلد لا يقطع نحو طلقا
 وزنا وخرنا اي نوعا معلوما قيد للملك والطري وصحة في طشت و
 القيمة والخفين او اعيان كل منها بما يرفع الزمان لا يقي لا يعلم ان اي
 قدر وصفته عطف على قوله في يعلم قدره وصفته كالحيوان واطرافه و
 الكي والجلود وما يقيد بالكيل والخطب خزائن جمع خزنة وهي بالفارسية
 والركبة خزائن جمع خزنة هي بالفارسية مستمرة والحدود الخزائن
 الذي ينظم فان في كل منها تفاوتا فاقبض السلم حتى ان بين الطول
 الطول والعرض والصفة في الجملة وقد رتبته في الحرفة جاز والمقطع

في البيع
 في البيع
 في البيع

في البيع
 في البيع
 في البيع

في البيع
 في البيع
 في البيع

ولا يفي انقطع لم يوجد من العقد في حين الحال أي الاجل بان استوفى
العدم جميع الوقت في العقد إلى الاجل ولا يكيل أو ذراع معين لم يعلم قدره
لان التسليم بناخر فيه فربما يفسد فيؤدى إلى المنازعة ولا تشرقة أو تخر خلة
معينة أو قد يعتبه أفة فلا يقدر على التسليم بشرط صحة بيان الجنس
لغير وشوة والنوع كقنية وبخنة أو الصنف كحبة وردى والقدرة
نحو كذا كبدا لا ينقبض البسيط والاحل وأقله شهر في الراجح وقبل السنة
أيام قبل أكثره في نصف يوم وقد رآه المال في الكيل والوزن والعقد
يعني شرطاً بان قدر رأس المال أن كان مثلاً ألفاً فيما يتعلق العقد على
مقداره كالمكيل الموزن والمعد والمتقارب كالجزء والبض وقا لا
لا يشترط معرفة القدر بعد التعيين بالاشارة حتى لو قال اخبرك بثلث البكر
هذه الدراهم في كبره ولم يدر وزن الدراهم وقال ائتني بالبكر هذه البكر
في كذا من غير الرغوان ولم يدر قدر البكر لا يصح عند هذا الوجه واجمعوا
أن رأس المال إذا كان ثوباً أو حيواناً يصير معلوماً بالاشارة صح ومكان
ايفاء بما حمله مؤنة والآية أي وإن لم يكن بماله مؤنة فيؤنه حيث شاء
وهو الأصح لأن الآيتين كلهما سواء ولما وجب الحال كذا التمس أي التمس
المعجل أن يباع عبد حاضر أبصر موصوف في الذمة إلى حل حيث يشترط بيان
مكان الايفاء والقسمه ثاب اقتساماً داراً بشرط احدى ما على صاحبه
نسيان له حمل ومؤنة الزاد وخرس أو نساء في اقبس تير طيبان مكان الايفاء
والاخر ثاب استاجردار أو دابة بما حمله مؤنة وبيان الذمة بشرط بيان مكان
الايفاء بشرط بقائه أي بقائه حتى يسلم قبض رأس المال قبل الاقتران
فانه ينفقه صحياً ثم يبطل بالاقتراض لا ينفقه قبض فان لم يمتنع نقد أو مائة
على المسلم اليه في كبره بطل في حصة الدين لا تنفذ الاقتص في المحل حاز
في حصة النقد لا يمتنع شرطاً ولا بيع ألف دلالة طار لو فوج المسلم
صحياً ابتداء حتى لو نقد رأس المال في المجلس صح لا يتعرف في رأس المال
والمسلم فيه قبل القبض اما الاول فلان فيه توفيت القبض الواجب العقد

فعل كسبية وفعل بفتح السين
فعل كسبية وفعل بفتح السين

قبل قبضتي ائني قبل الاقضية قبل ربي
 ان كان في النقود يكون الكمال وان كان غنيا
 وقد هي ائني من غدا قبل ائني قبضتي
 فلا انك ائني من غدا قبل ائني
 الا انك ائني من غدا قبل ائني
 احد العوضين يتحقق معنى النقود
 ان هذا الكلام هو يوم ان غدا قبضتي
 وقبضتي وبنامع انك ائني من غدا
 لا يكون وبنامع انك ائني من غدا
 لا يكون وبنامع انك ائني من غدا

وَمَا يَقْضِ صُنْعًا عَقْلًا مِمَّنْ لَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا أَيْامُهُمْ فَلَا تَقْبِضْ
إِنَّ تَجْعِلَ الْأَقْلَامَ فَرَسًا وَلَا تَقْبِضْ إِلَّا الْأَقْلَامَ فَلَا تَقْبِضْ
بِجَدِّ الْأَقْلَامِ فَرَسًا وَلَا تَقْبِضْ إِلَّا الْأَقْلَامَ فَلَا تَقْبِضْ
نَحْصَافَ يَوْمٍ عَلَى أَصْلَابِ الْأَقْلَامِ فَلَا تَقْبِضْ إِلَّا الْأَقْلَامَ

والا الثاني فلا ان المسلم يبيع المتصرف فيه قبل قبضته لا يجوز بل لا يشره
متعلق بقوله لا يبيع فان يقول المسلم اعطني نصف اس المال ليكون
نصفه لم فيه لك او تولية بان يقول اعطني مثل ما اعطيتك لم المسلم اليه
المسلم فيه لك او نحوهما وانما خفته بما لا يلائمها اكثر فوعا غير لم اية و
الضبيعة وخرج على قوله لا يبيع ان يقول فان نقلا المسلم لم يشتر اي
المسلم في المسلم اليه شيئا من المال حتى يقبضه كله لنفلا يلزم المتصرف في
راس المال قبل قبضه اشترى كرا او ام راس لم يقبضه فقام ببيع يعني السلم
فرا فليما حل الاجل اشترى السلم اليه من رجل كرا او ام راس لم يقبضه فقام
لم يكن قضا وان امره يقبضه ثم يقبضه لنفسه فانه كانه ثم انما له النصف جاز
لا اجتماع الصفقتين بشرط الكيل فلا بد من الكيل من غير اشترى النصف عليه السلام
غريبيع الطعام في خبزي فيه صاعان وان امره مرفضة صح يعني ان لم يكن جائزا
وكان مرفضا مرفضة يقبض الكرا جاز لان القرض عار وكذا يابعد لفظ الا
فكان لم ودوعين لما خوذ مطلقا حكما فلا يجتمع المصنفان كذا اي صح ايضا
في الصور الاولى لم اشترى السلم اليه كرا او ام راس لم يقبضه اي اجل السلم اليه
ثم لنف ففعل اي كانه للمسلم اليه ثم انما له النصف وانما صح لا اجتماع الكيلين
ولو امره راس لم اي امر راس لم السلم اليه ان يكيل السلم فيه في ظرف راس لم
فكان في ظرفه بعينه و امر المشتري البايع فكال في ظرفه اي ظرف البايع
لم يكن قضا لان الامر بالكيل لم يقع لعدم مصادفة ملك الامر لان حقيقة في
الدين لا العين فصلا لم السلم اليه متبق في ظرف راس لم و اضفا ملك نفسه
بخلاف كيلة في ظرف المشتري بامر يعني المشتري فمدا كخطة بعينه فامر
المشتري البايع ان يكيله في ظرف المشتري بعينه فصار ايضا لانه ملك
الخطة بالشر فامر مصادفة ملكه كيلة العين ثم كيلة الدين في ظرفه مشتري
قبض وعكس لا يشتري رجل السلم في ظرفه فاما حل الاجل اشترى راس لم
في السلم اليه كخطة بعينها ودفع راس لم ظرفا الى السلم اليه يجعل السلم
فيه الكرا المشتري في ذلك الطرف فان به كيلة العين مشتري في الطرف

فكان المدد وعين المأخوذ مطلقاً
اقول عيا وصاحب المدد في هذا المقام
كذلك فكتب شري كيف يدرك المدد في القرض
بما ذكره صاحب الأصول من المدد في الشرع
وغيره وقسم الحقيقة باعتبار
الحق لا عينه حتى يثبت واعتبار
حتى لا يكون أدنى قبل قضاء بالتقصير
استدل فان ما ذكره صاحب المدد في القرض
كيفية عين المأخوذ حكمه وان كان
بالنظر الزاوية غير حقيقة الاحكام لا يعجب
الغشبية في بعض الاحكام
عدم في جميع

في قوله تعالى
 فاعلم ان الله
 لا يهدي القوم
 الضالين
 فاعلم ان الله
 لا يهدي القوم
 الضالين
 فاعلم ان الله
 لا يهدي القوم
 الضالين

منه الى الامام الحسين عليه السلام في يوم الجمعة الرابع من شهر ربيع الثاني سنة ١١٠٠

فی الجوز الاستبداد فیہ
بہ الحقیقۃ الام لانا الشیطان
وہی ہوا

[illegible]

تو اے اذا عسل الخلد في ارض النسل
بالتفاسي تو اے داو با تکبیر تو اے
الهمم جمع نمل بضم النون والهاء المهملة
وهو ما يقال له بالتفاسي افروغ که از
جمنی حاصل شود و ترجمه آنکه راجع
إلى الارض بتأويل المكان وادارة

خال غير العوض هو الربوا ولا يصور ذلك في المعاوضة الغائية كالتكاسر
والطلاق على مال الخلع ونحوهما ولا في الشرع كالمهنة بل يفسر الشرط ويصح
التميز في ثمانية احوال التعليق بالشرط المحض يجوز في التملكيات لانه في
ما لا يقار به بغيره كالسقاط المحض الذي يحلف به يجوز تعليقه مطلقا
وذلك كالطلاق والعنق وما هو غير الاطلاقات والولامات يجوز
تعليقه بالشرط الملام كذا التي يفسر قال غلبه الصلوة والسلام وقيل
فتبدا فله سلمه هو اربعة عشر البيعة وقد مر بيانه في البيعة الفاسدة و
اجازته فان اجازة البيعة كالبيعة حتى لو قال ان زاد فلان في الثمن فقد حلت
البيعة بطلت الاجازة والقسمة والاحارة فان في الاولى معنى المبادلة
وفي الثانية معنى تملك المنفعة والاحارة والرجعة فانها كاستدانة الملك
فيكون معتبرا ابتداء فلا يجوز تعليقه بالشرط الصلح في مال بمال فيكون
معاوضة مال بمال فيكون بيعا والابرة في الدين فانه تملك في وجه حتى
يرتد بالرد وان كان فيه معنى الاسقاط فيكون معتبرا بالتملكات الآ
اذ اعلق بكايين اي بشرط واقع حتى لو قال كذا بمال بمن دة فقال
بشرتك توداده فقال كذا في كذا او كذا في كذا او كذا في كذا او كذا في كذا
البيعة لان هذا تعليق البيعة بشرط كايين كذا في كذا او كذا في كذا او كذا في كذا
الوكيل الاعتكاف فانها مال بغيره مما يحلف به فلا يجوز تعليقه بما بالشرط
والمرارة والمعاينة فانها اجازة لان في حينه جهل بما الاعلى اختيار
الاجازة فيكون معاوضة مال بمال ففسد بالشرط والافراز فانه اخيار
مسترد بين الصلح والكسبان كان كذا بالايكون صدق ان الشرط ولا
بالعكس انما التعليق في الايجاب لا يثبت ان البيعة واقع قبل وجود الشرط
والوقف فان فيه تملك المنفعة والتحكم فانه تولية صوره صليحة
اذ لا يصار اليه لانه انما لقطع المنفعة بينهما فاعتبار ان صليحة لا يعلق
ولا اضافته وباعتبار ان تولية الحق فلا يصح بالشك وما لا يبطل به اي
بالشرط الفاسدة وعشرون القرض الهبة الصدقة والتملك والطلاق

قوله كذا دة بانها تفسر
انها توداد او دة
شريك فقد بركت والكل اعطاه

والخلع والعنق والرهن والايضاء والوصية والشركة والمضاربة والقضاء
والامارة والكفالة والحالة والوكالة والاقالة والكتابة الا اذا كان الف
في سلك العقد صليحة شئ ما يقوم ذلك الشئ وقيل البيعة لبعضين فكل
فاد يكون في احد الغرضين يكون فاد في سلك العقد قال الزلمي الكتابة
انما لا تفسر بالشرط المفد اذا كان الشرط غير داخل في سلك العقد بان كانه
على ان لا يخرج من البلدة وعلى ان لا يعامل فلانا فان الكتابة على هذا الشرط
يقع ويبطل الشرط واما اذا كان الشرط داخل في سلك العقد بان كانه مسلم
على خير او خسر فانها تفسر انما كان كذلك لان الكتابة تشبه البيعة حيث
ان العبد مال في حق المولى وشبه الكاخر حيث انه ليس في حق نفسه
فعملنا بالشرع من فليشهرها بالبيعة تفسر اذا كان المفد في سلك العقد
ولشبهها بالتملك لا يبطل بالشرط الزايد فانه يعلم ان قال في كذا في كذا
والعمادة وتعليق الكتابة بالشرط لا يجوز وانها تبطل بالشرط الفاسدة
على كون الف في سلك العقد واما في الثانية الكتابة بشرط متعارف وغير
متعارف يقع ويبطل الشرط مبني على كون الشرط زائدا للبيعة فيكون في سلك
العقد الهبة فقد شرط في الاول بالفاسدة في الثاني فلا وجه لما قال بعض
المفسرين في هذا الكلام لانهم على الطلاقة لانه لو كانت عبدة بشرط ان لا يخرج
في المدة صح الكتابة ويبطل الشرط في هذه الصورة ثم يبطل الكتابة بفسد
الشرط واذا كان العبد في التجارة بان ياذن المولى لعبده بشرط ان يوقت بشهر
او سنة او نحوها ودخوه المولى بان يقول المولى ان كان له هذه الامة حمل فله
مضى والصلح غير دم العمة وكذا الابرة عنه ولم يذكره كقوله بالصلح او ليس
بينهما كسر فان المولى اذا قال للقائل عمدا انت فمك على ان لا اقم
في هذه البلدة مثلا او صلح موعلي به صليحة الاربعة والصلح ولا يفسد الشرط وع
الاجازة التي فيها القصاص فان الصلح اذا كان في القتل الخطاء او في
التي فيها الارش كان في القسم الاول والصلح في جنابة العصب فيكون
وجنابة الوبيرة والعارية اذا اضمنتها اي وجب الصلح في الصورة المذكورة

قوله بشرط ان يوقت
اختار الى ان لم ار عليك الديم
ابطلت خياري

رجل شرط فيها كماله او ماله فان الصلح صحيح والشرط باطل وعقد الزنة
 فان الامام اذا وقع ببلده واقراها على املاكهم وشرطوا مع الامام في عقد الزنة
 ان لا يعطوا الخبز بدين الامانة كما هو المشهور في العقد صحيح والشرط باطل
 والرد بالعيب خيار الشرط بان يقول المشتري لم ارد هذا الثوب المبيع عليك
 اليوم فقد فسخته بالعيب كذا الرد خيار الشرط كان يقول بطلت خياري غدا
 وله الخيار اكثر في ذلك بطل الشرط وله الرد بالعيب خيار الشرط وعمل الفقهاء
 بان يقول الامام للمقاضي اذا وصل كتابي اليك فانت مغرول قبل بيعي الشرط
 ويكون مغرولا وقيل لا يصح الشرط ولا يكون مغرولا وكيفية كذا في العمارة
 والاشتر شئني وانما لم يبطل هذه العقود بالشرط القاسد لانها انما هي
 غير بالية او فسخها او فاسدا فاقول ما يقع اضافة الى المستقبل اربعة
 عشرة الاجارة وفسخها اما الاجارة فلانها عليك المتافع ووجودها
 لا يتصور في الحال فيكون مضافه ضرره وهو معنى قول علماء المال جاره
 ينقضه ساعة فساعة على حسب حاجتها وانما فسخها بغيرها يجوز مضافا
 كما ان في البيع وهو قاله معتمدا على لا يجوز تعليقه بالشرط ولا اضافة الى
 الزمان كالبيع فكذا وقعت العمارة منقضية فسخ الاجارة الى الاجارة في
 الفسخ ليس في غيرهما فالمعيرات وفسخها كذا في نقل في الفسخ ليس
 ما في الفسخ قبل ذكر في فسخي الظاهر ليس لوقال جرتك واري
 هذه راس كل شهر بكذا اجاز في قوله لو قال اذا جاء راس الشهر ففسخ
 لم يقع اجماعا كذا في قوله صا حجب المحط ولو قال فاسخك غدا بطل البيع
 الفسخ المضاف لارواية له هذا وفسخه لمن يفسخ فيه اختياره لظهوره من انه
 لا يقع فيه بين الكلامين تناف ظاهر فليست مل ولا اربعة المعاني فانهما
 اجازة ان في جزمهما لا يجوزهما الا بقرينة ما يري فيها شرطها والمضار
 والوكالة فانها في الاطلاقات الاسقاطات فان تعرف المضارب
 والوكيل قبل العقد التوكيل في المال والموكل كان موقوف حقا
 للمالك فهو العقد التوكيل اسقط فيكون اسقاطا فتقبل التعليق

قد يقال انك ترى في هذه النسخة انك ترى في
 الجواز اول شرط وعقد الزنة وعقد البيع
 هذه فاسدة فان العقد صحيح والشرط باطل
 شرط واحد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 جملة شرط واحد فاسد فاسد فاسد فاسد
 الثاني في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد
 بالكتابي في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد
 المسئلة الاجارة في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد
 لا في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد
 الثاني في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد
 الاجارة في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد

في البيع فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد
 في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد
 في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد
 في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد
 في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد

او الكفالة فانها في باب الرام يجوز فسخها الى ان تعليقها بالشرط الملام
 كما تقر في موضوعه خلاف الوكالة حيث يجوز تعليقها بالشرط مطلقا كما ذكر
 والا ايضا ان جعل الشئ موقفا او الوصية بالمال فانها لا يفيد الا العقد
 فيجوز تعليقها وادخالها في القضاء والامارة فانها تولى وتغرض
 فخص فجاز ادخالها في الطلاق والعقار فانها في الاطلاقات كذا في
 وظهر والوقف فان تعليقه الى بعد الموت جائز وما لا يقع اضافة
 الى المستقبل عشرة البيع واجازته وفسخه والقسمه والشركة والمهابة
 والنكاح والرجعة والصلح في مال والابراء وغير الدين فان هذه الاشياء
 تملكها فلا يجوز ادخالها الى الزمان كما لا يجوز تعليقها بالشرط كما فيه
 في معنى القمار **باب الحرف** عنده الاكثر من ما يكتب هو لا يناسب
 كون الحرف في انواع البيع كالربوا والسلم فان الحرف اختير منها هو لوقته
 بمعنى الفسخ فسمى بهذا العقد ولا ينتفع بعينه لا بطله في الزيادة
 وبمعنى النقل فسمى به لاختياره في بدل له النقل فريد في قبل الاقران
 وشرايع الثمن الثمن اي فسخ الثمن كذا في الفسخ سواء كان حيا
 بجس غير كسب الذهب بالذهب والفضة بالفضة او الذهب بالفضة والعكس
 فان كانت اي الثمنان بان يكونا زهدين وفسختين لزم الفسخ في انتقال
 لما في الربوا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الذي يذهب الفضة بالفضة
 مثلا بمنزل يذهب الفضل ربوا قبل الاقران بالاراء حتى لو ذهب بمشرا
 في جرة امة او ناء او غير ذلك في المجلس تقابضا قبل الاقران في
 وقد قال عمر بن الخطاب في حقه وان وثق وسطه ففسخه بخلاف فسخ الحرة
 او النجاسة عليك فيبطل بما يدل على الرد والقيام وليله ولو سلمه ففسخا
 اي المتحان ان جوده وصياغة اذ لا يغير له ما كان في الربوا والآتي ان
 لم يتجانس قاله تقابضا كما ان احد من العدة يحرم النساء فلو باع
 احد منهن بالآخر اي احد ففسخ الحرة اي الفضة او ما يحسن جرافا
 او بفضل وتقابضا فيه اي في المجلس فسخ لم يدر التاوي لانه ليس

قد يقال انك ترى في هذه النسخة انك ترى في
 الجواز اول شرط وعقد الزنة وعقد البيع
 هذه فاسدة فان العقد صحيح والشرط باطل
 شرط واحد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 جملة شرط واحد فاسد فاسد فاسد فاسد
 الثاني في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد
 بالكتابي في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد
 المسئلة الاجارة في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد
 لا في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد
 الثاني في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد
 الاجارة في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد الثاني في العقد

[illegible]

قولوا اسكنوا آلهم بطيبا المسكون
عين ما استحق قبل شمله وانتم

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, written on aged paper.

عقد بطل العقد في الجملة لا يقال اذا بطل العقد
الا انه مع طو قه في نسبة لان نقول البطلان
في سبب الفاسد والاصح وهو العقد
انفسه اول العقد

بلا ضرر بطل العقد قبلهما أي السقف الخلية بالخلية فلما مررنا بالسقف
لا يمكن تسليمه بغيره وله ذلك كما مررنا بالعقد كذا في السقف تابع
البناء ففقد بعض بعض منه فافتقر ما صح فيه قبض واستشكك في البناء
لأنه صرف كلمة وضع فيما وجد شرطه وبطل فيما لم يوجد فالبناء بطار لانه
يقع ثم يبطل بالافتقار فلما اشيع وان أخت بعضه فخذ المشتري بقية
يقط أو ردوا لأن الكسبة بحيث البناء وان أخت بعضه فخذ
بيعت أخذ الباقي بقط بلا خيار لأن التبعض لا يفهم صح مع درهمين
ودينار بدرهم ودينارين وبيع كسبه وكسبه بقطها أي كسرى بتر
كسرى شعير عند زفر وان في الأصح لانه قابل للجملة بالجملة وفي ضرورة
الانقسام على الشيوع وفي صرف المسمى إلى خلافة تغييره فقلنا المقابلة
المطلقة تحتل العرف المذكور فيجعل عليه تصحيا للتعريف وليس فيه تغيير
التصرف بل وصفه بوجوبه ثبوت الملك في الكل بمقابلته الكل وهو
حاصل هذه الولاية صح مع درهم عشرة ودرهم عشرة ودينارين يكون
عشرة بعشرة ودرهم ودرهم دينار بالبرهان المذكور وصح مع درهمين
و درهمين عليه من ما يروى بيت المال وباقة التجار بدرهمين حتى من
و درهم عليه لتحقيق التوافق في الزمان وسقوط اعتبار الجودة فله على
آخر عشرة ودرهم قباع فمن أي العشرة عليه ينزلونها أي بعشرة و عليه
صح بالاجماع ويقع المقابلة بنفس العقد وان باعة أي الدينار بعشرة
معلقة أي غير مقيدة بكونها عليه وقعه أي الدينار وتقاضا العشرة
صح أيضا أو صار لكل واحد منهما على الآخر عشرة ودرهم فقاضا العشرة
فيكون التفاضل شيئا لبيع الدينار بالعشرة المطلقة وبيع الدينار بعشرة
على عمر وادوم يحمل عليه لكان استند الأسهل العرف الغالب الحقيقة
الدرهم والغالب الذهب ثم الذهب حقيقة فذهب حكما وبغيره فها من
تخرم التفاضل ما يعتبر في الجماد فلا يقع بيع إلى الصبغة أي إلى الصبي
والأبيع بعضه أي بعض الغالب الحقيقة والذهب فذهب منه الأصغر

عالم البقعة ما يغيب في الجوارح من الفضل
ويعقب في ما آتى في غالب الذنوب

يقضي نصفين في الكل وتستمع عطف على ثبت اي تستمع الشفعة بشرها
 او لا بد طلب المواتية لان حق الشفعين ضعيف يبطل بالاعراض فاذا اشترى
 ابتداء على طلبها ثبتت اخذ المقصود الحقني لم يبق حاجة الى البيع على
 ما سياتي ويجوز ان يقع في حكمه بالقضاء او الاخذ بالرضا بين
 الشفعين المشتري قال في الوقاية والكنة يملك بالاخذ بالرضا او بقضاء
 القاضى وقرح شياهما بان قوله ويقضي القاضى عطف على الاخذ لا على
 المراضى لان القاضى اذا حكم ثبت الملك للشفيع قبل اخذ حيا كان حيا
 المتضمن هو حقه لعطف بقضاء القاضى على الرضا بل ظاهره فيه العباد
 الى البيع منهما ثم اذا ثبت الملك للشفيع قبل اخذه بعد حكم القاضى كان
 هذه العباد حسن في عباد الله هذه ايضا حينئذ قال وملك بالاخذ او بالرضا
 المشتري او حكم بها حكم لان قوله وحكم عطف على حكمه لم يكون الاخذ
 معقب او كل في شفع المشتري وحكم القاضى ليس كذلك في الثاني ويطلب
 الى الشفع الشفعة اعلم ان الطلب من ثلثة طلب المواتية وطلب الشفعة
 والتفرع وطلب الاخذ والتملك ذكر الاول بقوله يطلبها الشفعين في حق
 علمه بالبيع بسماعة متعلق بعلمه في رجلين او رجل امرأتين او واحد عدل
 وقالا لا ينفك واحد حر كان او عبد استبا او امرأه او كان خيرا صيدا وان مته
 الى المجلس لانه لما ثبت له خيار التملك احتيج الى زمان التامل كما في الخسرة
 فلو قال بعد ما بلغه البيع الخي قد احوال ولا قوة الا بالله اوسجى ان الله
 لا يبطل شفعة لان الاصل حقه على الحكم في حيا المراضى مع الامس في ضرر
 للرجل بالشفعة والثاني نجح منه بقصد فخره والثالث لا فتنج الكلام
 كما هو عرف بعض الناس فلما يدل شئ منه على الاعراض بلفظ متعلق بطلبها
 يقصر منه طلبها بطلب الشفعة او بالطلب او اطلبها وخوذلك في ان
 العبرة بالعرف في العرفية وبهذه الاقفا طلب الحال لا الخسرة امر ماض
 او مستقبل حتى قل الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل اذا سمع بيع ارض فثبت
 ارضه فقال شفعة شفعة كان ذلك منه طلبا كذا في الكفاية قبل تبطل

فصل في طلب الشفعة
 وقيل ان الشفعة لا تكون الا في الميراث
 والقول دون القرض فان القرض لا ينفك
 غير لازم الا في الميراث ولا في غيره
 العايب بعد الرضا غير لازم حكمه
 مثل قضاء المشتري القرض لا ينفك
 قبل الاخذ على معنى قوله يقضي
 ويجوز ان يقع في حكمه بالقضاء
 وقيل ان الشفعة لا تكون الا في الميراث
 على قول الشافعي وينبغي ان يكون كلام
 صاحب الميراث في قوله كلامه وان

فصل في طلب الشفعة
 اعلم ان الشفعة لا تكون الا في الميراث
 الى التامل كما في الخسرة
 معنى بقاها صالحة او جعلت
 مقيد بالاول على ما مر

تبطل باذن سكوت حتى لو فسر كمال الشفعة في اوله ووسطه فقراء الكتب
 الى اخره بطلت شفعة قال في الاضاح الاول اصح وبني هذا الطلب
 المواتية ليدل على غايته التجمل كان الشفعين بطلت الشفعة والاشهاد
 فيه ليس بلام وانما اشهادا في حقته كذا في الهدية والكافي وسياق
 له زيادة تحقيق ان شاعرا في ذكر الثاني بقوله ثم يشهد عند الدار لان
 الحق متعلق بها او على البائع ان كان الدار في يده لم يملك المشتري
 فانها او امكن اليه لم يقع الاشهاد وعليه ضرورة ان يكون خصما اذ لا بد له
 لملك او لمشتري وان لم يكن فزيد لانه ما كنت قايما حاله في بيعه
 اشترى فلان هذه الدار ان شفع بها وكنت طلبت الشفعة واطلبها الان
 فاشهد واعلمه يسمى طلبا شرعا وهذه الطلب جرت اذ امكن في الاشهاد
 عند الدار او على اليد ولم يشهد بطلت شفعته فاذا كان في مكان بعيد
 فبيع فطلب طلب مواتية وعجز عن طلب الاشهاد عند الدار او على اليد
 بأكمل وكذا ان وجد الاصيل رسولا او كتابا فان لم يجد فهو على عفة
 فاذا احضر طلب ان وجد لم يفعل بطلت شفعته كذا في الخسرة واذا اشترى
 في الاول يعني طلب المواتية عند احد اي عند الدار او البائع او المشتري
 استغنى عنه اي عن اشهاد الثاني لقيامه مقام الطلبين نقله الكفاية
 في الفتاوى الظهرية وفي شرح الهدية في مبحث الاشهاد انما قال عند
 احد لان الاشهاد على حدة طلب المواتية بلا حضور واحد تام ولا يقوم
 الطلبين بلا حفاة ثم يطلب عند فاض فاما المشتري فلان دار كذا
 وانا شفع بها بدار كذا فامر بسم الى وسمي طلبا عليك وخضعت وبنا خيرة
 مطلقا اي شرعا كان او كنية لا تبطل اي الشفعة عند اي حنفية قال
 محمد اذ اشترى شرا ببلد اخر بعد اشهاد بطلت بقوله في لانه بالو لم يقطع
 به تغير المشتري اذ لم يمكنه التعرف في هذا بقصد وحرته الشفعين فقد شرع
 لانه لم يجل ما دونه عاجل مما مر في الاما قال في الاشهاد الفتوى اليوم على
 هذا التوجيه احوال الناس في قصد الاثر بالغير واختاره في الوقاية وجه قول في

فصل في طلب الشفعة
 وقيل ان الشفعة لا تكون الا في الميراث
 والقول دون القرض فان القرض لا ينفك
 غير لازم الا في الميراث ولا في غيره
 العايب بعد الرضا غير لازم حكمه
 مثل قضاء المشتري القرض لا ينفك
 قبل الاخذ على معنى قوله يقضي
 ويجوز ان يقع في حكمه بالقضاء
 وقيل ان الشفعة لا تكون الا في الميراث
 على قول الشافعي وينبغي ان يكون كلام
 صاحب الميراث في قوله كلامه وان

فصل في طلب الشفعة
 اعلم ان الشفعة لا تكون الا في الميراث
 الى التامل كما في الخسرة
 معنى بقاها صالحة او جعلت
 مقيد بالاول على ما مر

وهو ظاهر من حيث ان حق قد تقرر شرعا فلا يبطل بتأخير ك الحقوق الا ان يبطلها
 بلبس له وما ذكر في الفرض عليه ان يدفع بان يدفع الامر الى القاضي حتى يات الشفع
 بالاخذ او التزك في لم يفعل فهو المضر بنفقة به يقضي كذا في المهرية و
 الكافي لو لم انه ليس البتة فحق لا يبطل شفعة بالتأخير اتفاقا اذا لم يكن
 في الحق الاخذ القاضي فكان عذرا او اطلب في الشفع الشفعة عند القاضي
 سال القاضي الحضر ما لك الشفع ما شفع به فان اقر بها او كحل في خلاف
 على المالك ما كان يخطا بالثقة ما يعلم انه ما لك الذي يشفع بها او يبرر الشفع
 يكونه ما كان يشفع به سالة اني سال القاضي انه عليه في الشفع فان اقر
 او كحل في المصل الى اصل او البت فان يبرر الشفعة ان كان متفقاً
 عليه يحلف على المصل بالثقة بخلاف الشفع الشفعة على وان كان
 مختلفاً فيه كشفعة الحمار يحلف على الشفع ما شفع به هذه الدلالة وما
 يحلف على المصل به في الشفع او يبرر من الشفع فحق له ان يشفع بها
 اي الشفعة وان وصلته لم يحضر اي الشفع الثمن وقت الدعوى بعد القضا
 وانه اي الشفع حضر الثمن والشفعي ليس له القبض اي الثمن بتأخير
 ادائه اي الثمن لا يبطل اي الشفعة يعني اذا قبل الشفع او الثمن في آخر
 لا يبطل الشفعة والحكم للشفع البايع قبل التسليم اي البيع المبيع الى
 المشتري لانه ذواله ويكون الشفع البينة اي بينة الشفع عليه اي البايع
 بغية المشتري ويبيع اي البيع جعفر اي المشتري لانه لما كان يقبض
 بالشفعة والعهد على البايع حتى يسلم الدار عليه عند اخفا يكون
 غيره الثمن عليه فيبطل منه بخلاف اذا قبض المشتري المبيع فريده حيث
 لا يبرر حضوره ولا يكون العهد عليه لانه صار اجنبيا الكحل بالشرع
 حكم الشفع لانه العاقبة الاخذ بالشفعة في حقوق العقد ما لم يسلم الى
 الموكل فاولا له يكون هو ختم لم يسلم له بدو المالك فكلوا الموكل
 هو الموكل للشفع خيار الرقبة والعقبان شرط المشتري المبرور منه
 اي في العيب الاخذ بالشفعة شرعا المشتري ان كان الاخذ بعد القبض

هذا هو الحق في الشفعة
 في البيع والشراء
 في المهرية
 في العتق
 في الخلع
 في النكاح
 في الطلاق
 في الزنا
 في السرقة
 في القتل
 في الجوارح
 في العتق
 في الخلع
 في النكاح
 في الطلاق
 في الزنا
 في السرقة
 في القتل
 في الجوارح

فثبت له الخيار ان
 خيار الرقبة وخيار العتق
 في المهرية
 في العتق
 في الخلع
 في النكاح
 في الطلاق
 في الزنا
 في السرقة
 في القتل
 في الجوارح

وان كان قبله فشرع في البايع لنحو الصفقة اليه فثبت له الخيار ان
 اشتراه منها ولا يسقط خياره برؤية المشتري لانه شرط البراءة من المشتري
 ليشترط في الشفع فلا يعمل بشرطه ورويته في حقه اختلفا اي الشفع
 والمشتري في الثمن قال المشتري الف مائة وقال الشفع الف قال القول شري
 مع يمينه لان الشفع يدعي احقاق الدار عند ثقل الاقل المشتري ينكره
 ولو برهنا قال الشفع اول لان بينة الشراعتا ما معنى ان كان بينة المشتري
 اكثر اثباتا صوره لان البينة للزمام بينة الشفع ملزمة بخلاف بينة المشتري
 فان بينة الشفع اذا قبلت جعلت على المشتري تسليم الدار اليه الف شاء او
 ابى واذا قبلت بينة المشتري لا يجب على الشفع شي بل يجزيه بين الاخذ
 والترك ادعى المشتري ثمنا وبايعه اقل منه بلا قبضة قال قول له اي للبايع
 وانه اي القبض للمشتري يعني ان ادعى المشتري ثمنا وادعى بايعه اقل منه
 ولم يقبض الثمن اخذ بالشفع بما قال البايع لان الامر ان كان كما قاله
 البايع في الشفع ياخذ به ان كان كما قاله المشتري يكون حطام المشتري
 بدعواه الاقل وحط البعوض يظهر في حق الشفع كما مر سابقا فياخذ به
 وان كان البايع قبض الثمن اخذ بالشفع بما قال المشتري اذا ثبت ذلك
 بالبينة او يمينه لان البايع يستيف الثمن خرج في البين والحق باي
 فحق الاخذ بين الشفع والمشتري وقد ثبت ان القول في المشتري
 حط البعوض يظهر في حق الشفع حيث ياخذ المبيع بالاقبل لانه يلجئ
 باصل العقد فكان الثمن باق في لاحط الكل لان العقد في كونه
 باطلا او هتة وعلى التقديرين لا يبرر الشفعة ولا الزاوية على الثمن الا قول
 استحفاة الاخذ بعد وبنها وفي الشرع على ما اخذ الشفع بمثله في ثمن
 ياخذ بالقيمة فحق بيع عقار بعقار ياخذ كلا القيمة الاخر يعني او ابيع
 عقار بعقار ياخذ شفع كل العقارين كلاهما بالقيمة الاخر لانه بدله
 وهو فروات القيم وفي ثمن اي في البيع بين ثمن قبل ياخذ بالاولى
 الا ان ياخذ بعد الاجل لانه ثبت بان شرطه وليس في لزوم العقد و

هذا هو الحق في الشفعة
 في البيع والشراء
 في المهرية
 في العتق
 في الخلع
 في النكاح
 في الطلاق
 في الزنا
 في السرقة
 في القتل
 في الجوارح
 في العتق
 في الخلع
 في النكاح
 في الطلاق
 في الزنا
 في السرقة
 في القتل
 في الجوارح

اشتراط من حق المشتري لا يكون اشتراط في حق الشفيع كالمخيار والبيع والعيوب
 ورضاء البائع في حق المشتري لا يدل على صحة في حق الشفيع لبقاء احوال
 الناس ولأنه بطل الشفيع الآن وسكت عن طلبها وصبر بطلبها عند
 الاجل بطلت شفيعته لان حق الشفيع قد ثبت ولم يزل كان له ان ياقده
 الآن بمعنى حال السكون في الطلب بعد ثبوت حقه بطلت شفيعته في
 شراء وفي غيره او خبيره بانه الشفيع بمثل كونه وقيمة الخبير لو كان في
 روسيا وقيمة ما لو كان الشفيع سلما وفي بناء المشتري في الدار او
 الارض وعرضه من وقيمته ما حال كونهما في حق الفلح او كلف المشتري
 فلهما ما يعني اذا اشترى المشتري او عرض في حق الشفيع فهو جائز ان
 اخذ بالثمن وقيمة البناء والنس في الفلح وان شاء كلف المشتري
 فلهما كلف الغصب وان فلهما أي البناء والنس الشفيع في حق
 رجع بالثمن فقط ولا يرجع بقيمة البناء والنس على اخذ منه باع
 كان او مشتريا بخلاف المشتري فانه يرجع بغيرهما على البائع لانه مسلط
 في قبضه بخلاف الشفيع لانه اخذ حبرا وان تربت الدار او اخبر في بناء
 او حفر في البناء بدلا فله في حق الشفيع بالخيار ان يشاء اخذ
 تمام الثمن لان البناء والنس تابع حتى دخلا في البيع بدلا فلهما
 شئ في الثمن الا ان يكون مقصودا بالانكاف كما تم او ترك لان له ان
 يمنع عن ملك الدار عماله وحقه المنة عطف على تمام الثمن ان
 نقض المشتري البناء يعني ان نقض المشتري البناء قبل الشفيع
 ان ثبت في المنة بحصرها وان ثبت فدمج لانه صار مقصودا بالانكاف
 فقامت بها شئ في الثمن بخلاف الاول لان الملاك فيه باقية سيما وية
 والنقص له أي المشتري لا الشفيع لانه صار مقصودا فلهما بغير
 حتى يكون له شفع في حق شراء ارض بخل عليه ما تم يعني او اشترى ارضا
 بخل عليه ما تم وكره في الخلل او لا يدخل بدون الذكر او شراء ولم يكن على
 الخلل ثم واخرت عنه أي عند المشتري ما اخذ أي الشفيع الارض

في حق المشتري لا يكون اشتراط في حق الشفيع كالمخيار والبيع والعيوب

اشتراط من حق المشتري لا يكون اشتراط في حق الشفيع كالمخيار والبيع والعيوب

والتم بكل الثمن فيهما أي في الفصلين ما في الاول فلانه باعتبار الاتصال
 كان تبعا للعقار كالبناء الدار ما في الثاني فلانه مبسوع تبعا لان البيع
 سرى اليه أي اذا اشترى حائلا فولدت عنه كان ملكه سواء اذا اخذه
 المشتري ثم جاء الشفيع لا يأخذ الثمن فيهما لان اموال تبعته للعقار وقت
 الاخذ بالا انفصالا لكن في الاول وهو اذا اشترى ارضا بخل عليه ما تم
 سقط حصته من الثمن لانه دخل في البيع فصار وكان له في طرفة العين
 فيبقي قسط بقوله لا الثاني لانه لا يقابل شئ في الثمن حتى ولو نقض
 فلم يرد عليه العقد الا القرض الذي له نسبة بالعقد فبطلت حصة
 شئ في الثمن ما لم يكن من أي الشفعة فيه ولا يكون وما يبطلها
 لا ثبت قصده الا في عقار انما قال قصده لانها ثبتت في غير العقار شفعية
 العقار كالشعب والتم وما في حكمه كالعلو وقد مر بيانه ملكه بمالك صفة عقار
 أي بعوض ما في حتى اذا لم يكن بعوض بل بهته لم تثبت فيه الشفعة وكذا اذا
 كان العوض غير ما في حتى لو خلع على وارث لم تثبت وان لم يقسم العقار
 وما في حكمه كره لان الشفعة لا تثبت فيه عند ان في لانه عند كره
 ضرر القسمة وعند كره في ضرر الجوار كما تم وحس وبهت صغير بحيث لا
 ينتفع او قسم ونهر وطريق مملوكين لا في بناء وخلل فانها لم يلب
 بعقار لا في حكمه تبعا قصده وقد عرفت انها اذا بيعا تبعا للعقار ثبتت
 فيه الشفعة وعرضه وملكه خلافا لما كان وارث أي الموروث وان كان له
 اذا ملكت بارت لا تثبت فيها الشفعة وصدرت بهته لا بشفعة عرض بلا
 شفع في غيرها أي الموروث وعرضه فانها ليست بعرضه مال بمال فثبتت
 كالارث الا ان يكون بعوض مشروط لانها بيع انشاء ولكن يشترط التقاضي
 وعدم الشفع في الموروث وعرضه لانها بهته ابتداء وان لم يكن العوض مشروطا
 فلا شفعة فيها ولا في وارثه بين الشرا كما لان القسمة فيها مع الاقرار
 وله هذا يجري فيه الجبر الشفعة لم تشرع الا في المساواة المطلقة او جعلت
 اجرة او بدل فخلع او بدل عن او بدل فخلع في دم مدها ومهر او ان قولك

اشتراط من حق المشتري لا يكون اشتراط في حق الشفيع كالمخيار والبيع والعيوب

اشتراط من حق المشتري لا يكون اشتراط في حق الشفيع كالمخيار والبيع والعيوب

اشتراط من حق المشتري لا يكون اشتراط في حق الشفيع كالمخيار والبيع والعيوب

اشتراط من حق المشتري لا يكون اشتراط في حق الشفيع كالمخيار والبيع والعيوب

بعضها مال بان شجرة على ارضه على ان تروى على الفجر فمما
 شفقة في شئ منها لانها عندنا تحقق على ارضه مال بمال مطلقا لا تثبت
 بخلاف العيدين بالانوار في معاوضة مال بمال مطلقا فيقتصر عليه او يبيع
 عطف على جعلت في شفقة في دار بيعت بخيار البائع ولم يسقط خياره
 لانه يمنع زوال الملك في البائع فان اسقط وجبت زوال امانه غير زوال
 الملك لكن يشترط الطلب عند سقوط الخيار الصحيح لان البيع يفسد
 لزوال الملك عند ذلك او بيعت بغيره فاسد او يبيع اذا اشترى وارا
 شراء فاسدا فلا شفقة فيها اما قبل القبض فليبقاء ملك البائع فيها
 واما بعد فلا احتمال الفسخ لان كل واحد في المتبايعين بسبيل من جهة
 ولم يسقط فسخه فانها اذا بيعت بغيره فاسد او سقطت في الفسخ بان يباع
 المشتري فيها تثبت شفقة او ردوا في البيع بخيار روية او شرط او غيب
 بقضاء متعلق بغيره بعد سلكه يعني اذا بيع وشئت شفقة ثم رد البيع
 باحد ذكر بقضاء القاضي فلا شفقة لانه فسخ لا يقع بخلاف رد بقضاء
 لان الرد لم يجز فيه بالافصاح كانه اشتراه او باقالة فانما يبيع في
 حق الثالث والشفقة في المتبايعين تثبت اى شفقة للعقد مستوفى بال
 بحيث يحيط برقبته وكسبه في مبيع شدة له اى شدة في مبيعة اى عبدة
 لان ما في يده ليس ملك مولاه وتثبت ايضا لمن شترى سواء شترى
 اصالة او وكالة او اشتري له اى من وكل اخر بالشئ المشتري لاجل
 الموكل الموكل شفقة كان له الشفعة صورة واربع ثلثة ولله اطار
 ملاصق فاذا بيع له او اشتراها احد الشركاء تثبت الشفعة للمشتري
 سواء اشتري اصالة او وكالة وكذا تثبت للموكل اذا اشتراها الوكيل اى حصة
 وتثبت ايضا للشرك الاخر وفائدة انما لا تثبت للخيار لان الشريك مقدم
 عليه لا اى لا تثبت لمن باع وكذا كان الوكيل لان اذنه بالشفقة يكون
 سعيًا في نقض ما تم جبرته وهو الملك واليد للمشتري وسعى الان في
 في نقض ما تم جبرته مردود او يبيع له وهو الموكل لان تمام البيع به اذ

اذ لو لا وكيله فان بيعه او ضمن له كرك اى ضمن له كرك في البائع وهو
 شفيع لا تثبت له الشفعة لانه يقرم البيع فكأنه كانه كرك اى كانه لا تثبت
 الشفعة فيما ذكر لا تثبت ايضا في باع الاذراع ما وقع في الوقاية فقول
 الاذراع بالشفقة كانه هو في الشئ نحو طول الشفعة اى لا مقدار في
 ذراع او شبر او اصبع وطوله عام ملاصق بالشفقة فان ملاصقة بها
 اذ لم يبيع لا تثبت الشفعة لانقطاع الجوار هذه حيلة لاسقاط شفقة
 الجوار كذا اذا وبيع شترى هذا المقدار فشفقة له حيلة اخرى كما بقوله او
 بخري ستمائة ثم باقية به يمين اخرى فاشفيع في الاول لانه المبيع لا
 لافي الثاني بل هو فيه جاز والمشتري شريك في الثاني والشريك مقدم
 على الجار هذه حيلة لا بطلان من الشفعة ابتداء وهذا حيلة تفيد تقليل
 رغبة الشفيع في الشفعة هي ان اذ اراد ان يشتري الدار باف اشتري
 سبها واحد الف سهم منها بالف الادوية ثم يشتري الباقي بغيرهم
 فالشفيع لا يأخذ بالشفقة الا الاول ثمثة لا الباقي لان المشتري خيار
 شترى كما هو اوضح في الجار حيلة اخرى ذكرها بقوله او شترى اى الى ان يمين
 قال كالف مثلا ودفع ثوبادينا قيمة عشرة به اى بمقابلته اى بالشفقة
 باليمن لا التوث لانه عقد اخر واليمن هو العوض عن الدار هذه حيلة في الشفعة
 والجوار شترى المنزل الذي قيمته مائة بالف يعطى الالف ثوبادينا قيمة عشرة
 لكن المنزل اذا اشترى يرجع المشتري على البائع بالف لقاء العقد الثاني
 فينظر البائع فالاولى ان يباع بالدار بيمين دينار حتى اذا اشترى المنزل
 يبطل الصف فيجوز الدينار فقط وظهر ان الالف لم يكن عليه فصار كمن
 اشترى في اخر دينار بعشرة ثم تصاد فان لا دين عليه فانه تروى الدينار
 وله حيلة اخرى حسن وسهل ذكرها بقوله او شترى بدارهم معلومة اما بالدار
 او الاشارة بشفقة اى مع قبضة ثلوس اسم البها وجعل في يده
 صبيح الثلوس بغير قبض فان الثمن معلوم حال العقد فحيزه حال الشفعة
 وجبراته الثمن تمنع الشفعة كره الحيلة لاسقاط الشفعة الثانية فاقا

اى ان يبيع عطفه فاعلى
 وثمة المتعارف فاعلى
 حصة لمقدار
 لا بطلان في اى الحيلة الاخرى او كمال
 الحيلة الثلاث المذكورة

بمعنى الشفعة على البائع بالالف بيمين
 لان بيع الثوب بدار بالشفقة الثاني
 على حاله فينظر البائع

قوله فان الثمن معلوم حال العقد للشفقة
 الاشارة بخبر حال الشفعة للشفقة
 عدم العقد ولا يخفى ان هذه الحالة تنص
 عدم العقد ولا يخفى ان هذه الحالة تنص
 عدم العقد ولا يخفى ان هذه الحالة تنص

المن مقصود
 ثم الفلوس
 وانما المقصود

ولم تجز به الحمل كونه وصفا للامة لئلا يقال بها جملة اطرافها ولا لانه اى لم تجز
 الهبة للحمل وان جاز الاقرار ان يتي سببا صالحا وسببا في بيان في الاقرار
 ان الله تعالى صح به اثنين وار الواحدة لانها كالسما بالجملة وهو قد
 كل ما يوعى وعكس هو واحد لا شين لانه لا ينفك لانها به النصف في كل واحد
 فيلزم الشئ كقصد في عشرة على اثنين افانه لا يجوز ان القصد على الغنى
 به فلا يجوز للشئ وحده هو اى نصف العشرة وهبها على فقيرين لان
 الهبة للفقير صدقة والقصد يتغير بها وجه التدبير وهو واحد الفقير ناشئ بخلاف
 الهبة وهب نصف الدار سلم ثم الباقي لم تجز ولو هبة اى الباقي قبل التسليم
 وسلم الكل جملة صححت في الكل لانه اذا سلم الكل جملة صار كانه والكل
 جملة بخلاف اذا انفرد التسليم به وارشده قبل القبض متعلق به به
 تجوز بمعنى اذا اشترى وارا فقبل ان يقبضها وبها لا يخرج الهبة بالعرض
 ان التصرف في العقار قبل القبض يجوز كذا اى يجوز به في حكم صحيح
 لانه به شاع لا يقسم انا قال صح لان الغشوش في حكم الوضوح كما هو
 فيكون مما يقسم فلا يصح به رجلين للشئ معه ريمان قال رجل وب
 لك ريمانها ان استويا اى قدر لم تجز والاجازت والفوق ان لم به
 في الوجه الاول بنا ولت احدى وهو مجهول فلا يجوز وفي الثاني تناولت
 ورهيم منها وهو لا يكمل القسمة يجوز ويجوز ايضا به اى قسمه
 في دار السلام لطفلة لان بد المواقفة عليه حكم لقيام بد عمل الدار عليه
 فمنع ظهوره عليك ثم ان دخل فيها ولو هب بوجوه فيها لم تجز وقد مر
 في سبب استثناء الكفار وكذا يجوز به البناء دون الوصية اذا اذن له
 اى للموهور الوهب بقصد به ارض فيها زرع دونه اى دون الزرع
 تحمل فيها ثم دونه اى دون التمر اذا امر اى الوهب له ببوله للمصا في الزرع
 والحد في التمر لان المانع للجواز الاستفصال عليك المولى فاذا اذن المولى في
 النقص والمصا والحد فعلى الموهور زوال المانع مجاز الهبة باب
 الرجوع فيها صح اى الرجوع في اجنبه اراد به فلم يكن دارهم محرمة

[illegible][illegible]

منه فخرج به فكان ذارحم وابن كرم ثم كان محمدا وليسبحي رحم ولما قال ثم
الحرمية بالقراءة واحضره غم الحرمية باللائحة كالأب والامهات
الاخوة والاحوات في الرضاغ وخرج الحرمية بالمصاهرة كاهات النسب
الرباني فواجه البنين والبنات قال ان فني لا رجوع فيها لقوله
لا يرجع الوأيت بهتة الآ الوالد فيما بهت لولده ولما روى في قوله عليه
الصلوة والسلام الوأيت حتى بهتة لم يثبت منها أي لم يعوض الم ارجع
الرجوع بعد التسليم لانها لا تكون بهتة حقيقة قبل التسليم الم ارجع روى
لا يتفرق بالرجوع بلا فضا ولا رضاء الآ الوالد اذا احتج الى ذلك فانه يتفرق
بالاخذ الى جهة الى الانفاق وسعى ذلك رجوعا نظر الى الظاهر ان لم يكن
رجوعا حقيقة على ان هذا الحكم غير محقق اليه بل الاب اذا احتج فله الاخذ
في مال ابنة ولو غائبا كما ذكر في باب النفقات قال ضد الشريعة ونحن نقول
بما لا ينبغي ان يرجع الآ الوالد فانه يتمكن للحاجة فتوهم بعض الناس في قوله
ونحن نقول به ان للاب اليه رجوع فيما واهتة عندنا ايضا مطلق وهو وهم
ماطل من أوه الغفلة في قوله فانه يتمكن للحاجة فان مراده ما ذكرنا ضح
نولم يحج لم يجز له الاخذ في مال ابنة فان ما توهموا في الف لتعبر في علمنا كما
وغيره ان قرأه الولد في جملة الموانع كما في الآباء والامهات ان علماء
الاولاد ون سفلوا والاخوة والاحوات اولادهم وان سفلوا ولا عام
العمات الاحوال الخ لات فقط فان اولادهم ليسوا بحرام كما تم في كتاب
النكاح ثم ان موانع الرجوع في الهمية سبعة ذكر الاول بقوله ومنع الحرمية
بالقراءة ووجه كونها مانعة المقصود هو صلة الرحم بحصلها فانها واجبة
في الحرام وكل عقد اذا مقصود بلزم وذكر الثاني بقوله وزياده منصلة
عطفا على قوله الحرمية بالقراءة كبناء وعرض وسمن ووجه كونها مانعة
ان الرجوع انما يصح في الموهوب والزيادة ليست بموهوبة فلم يصح الرجوع فيها
والفصل غير ممكن ليرجع في الاصل لا الزيادة فامتنع الرجوع في اصله
وذكر الثالث وموت احد هي اما اذ مات الموهوب له فلما ان تمكن من نقل

[illegible]

قه ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 طرب هذا عظمي ما ذكره في كتابه
 لكن الضبط في الكتب ما ذكره في كتابه
 انه نقل في النهاية المطهر ان
 الشرح لا يقع لانها ليست في
 النسخة انما هي في الكتاب
 طرب هذا عظمي ما ذكره في كتابه
 لكن الضبط في الكتب ما ذكره في كتابه
 انه نقل في النهاية المطهر ان
 الشرح لا يقع لانها ليست في
 النسخة انما هي في الكتاب

الى الوتر واما اوقات الوتر فان النص لم يوجب الرجوع الى الوتر لانه لو كان
 بوجهين في الرابع بقوله وعوض فان من الرجوع في الهبة كما يحل في مقصود
 وقد عرفت ان وصول العوض اليه انصف ليرها اي ان الهبة بان قال اخذ عوض
 هبتك او بدلا عنها او عاقبا بملها او مكانها فقبض لم يرجع فلو هبت عوض
 لم ينصف مع كل هبة مطلقا اي سواء كان العوض من الموهوب او الاجنبي
 باسم الموهوب او لا لان العوض سلم له فلم يبق من الرجوع وكذا ليس للاجنبي
 المعوض الرجوع في عوضه لانه من غير غنى الموهوب لا سقاطا حتى الرجوع عليه
 ذلك جازيه ولا يرجع المعوض على الموهوب الا ان كان في غير ماله لانه من غير غنى
 امره الا اذا قال عوضني عنى على اني ضامن كذا في الاضمان وذكر الخ من قبوله
 وخروجها مع ملكه فان تبدل الملك كسند في العين وقد تبدل الملك بسند
 وذكر ال وبقوله والزوجية فانها نظيرة القرابة المحرمة في التوصل بدليل
 جريان التوارث بينهما بلا حاجت بطلان فكان المقصود الصلة وقد فصل وقت
 الهبة حتى لو هبت امرأته ثم تزوجها لم يرجع فيها ولو هبت امرأته ثم اباها فليس
 ان يرجع لعدم العلاقة بينهما في الاول وقت الهبته ووجودها في الثاني وقتها
 وذكر ال وبقوله وبذلك الموهوب فانه اذا هبتك فخذ الرجوع فلو دعي
 الموهوب له الهلاك عند بدلا خلف كذا في الكافي وضابطها اي ضابط الموانع
 خروج دفع خرقه ما خذوا قبل مانع من الرجوع في الهبة باصحابي حروف مع
 خرقه فالهال الزيادة والتمسوت احدى والعين المعوض والمخاض الخرج عن
 الملك والراء الزوجية والفاق القرابة والهبة الهلاك الخرق الطعن الخارق
 السنان فكانت شبهة الدمع سنة وبيت لاصته اجنبية عند قبضها اي الاخ
 والجنس العبد له اي للموهد الرجوع في نصيب الاجنبي لانه الهبة محكية في حق
 لكون العبد في الاقبس المانع من الرجوع بخلاف الاخ فان القرابة فيها مانعة عنه
 وبيت لرجل شيئا وقبضه الرجل فوهبه اي الرجل العبد لا حرم رجوع الثاني
 او ر عليه فلكل اول الرجوع فيه لان الموهوب ما عاد الى الثاني الرجوع لاسباب
 جديدة كان لما اول الرجوع فيه ولو قبضه في الثالثة على الثاني ان كان

فان كانت الهبة من الموهوب اليه
 ايضا اذا اصابته شبهة الدمع
 خرق او اصابته شبهة الدمع
 خرق فانه لا يرجع عليه الرجوع
 في حقه فانه استأجره فله الرجوع
 في حقه فانه استأجره فله الرجوع
 في حقه فانه استأجره فله الرجوع
 في حقه فانه استأجره فله الرجوع

كان فقيرا او باعته ان كان غنيا لم يرجع لاول ثمان هذا الملك الجديد
 اليه سبب جديد هو الرجوع لم يكن ثابتا في هذا الملك فلا يرجع كذا في الخط
 يرجع في تخلفا في نفسه اي انصف الهبة الموهوبه كنصف عوضها
 لانه لم يرد الهبة اليه الموهوب كذا في اوقات قبضه عليه بقدر كغيره من
 المعاونات التي استحقاق نصفه يعني اذا استحق نصف العوض لاسرجه في
 حتى يرد ما بقي من العوض لانه يصلح عوضا في الكل ابتداء وبما استحقاق ظهر له
 لا عوض الا هو فيكون في الاث حقه في الرجوع لم يسقط الا ليل كل العوض
 ولم يلم فان شاء ردا في الرجوع في الكل وان شاء ملكه لم يرجع في
 بخلاف ما اذا كان العوض شرا لانه لا يتم شيئا فيوزع السدل على المبدل
 فاذا استحق بعضه يرجع بما يقابل من العوض كذا في الاسرار ولو عوض نفسه
 رجوع بتمام عوضه لان التعويض مانع فاذا وجد في النصف منع بقدر لو بلغ
 نصفها او لم يبلغ رجوع في النصف لان الرجوع في الكل فحق البعض اولى
 ولا يمنع بيع النصف واما في الرجوع في النصف بحيث يوفيه الموهوب ويبدل
 له بغيره من الطريق او حكم فاقول لان الرجوع في الهبة مختلف فيتمهم
 غير راي ومنهم من يوجب اصله ما لان الواهب ان طالع حقه فالموهوب
 يمنع ملكه في حق المقصود عدم خفاء اذ في الجاني ان يكون مراد الموهوب
 والتفاوت فعل هذا لا يرجع بل هو مقصود وفي الجاني ان يكون مراد العوض فعل
 هذا يرجع فلا بد من الفصل بالرضا والقضاء في حق الموهوب اي حق
 الموهوب له العبد بعد الرجوع متعلق بالاختار قبل القضاء لانه لا يرجع
 عن ملك الموهوب له الا بالقضاء فتقوله خرقه قبله لم يضمن اي الموهوب له ملكه
 اي الموهوب بعد الرجوع وقبل القضاء بعد منع في الواهب لقيام ملكه فيه وكذا
 اذا هبتك في يد القضاء لم يضمن لان اصل قبضه لم يكن موجبا للمضي
 عليه هذا او اوم عليه استدامة التي معتبره بصلته ولكن تضمن به اي هبتك
 بعد القضاء المنع اي منعه بعد القضاء وطلب الواهب ان الموهوب
 يكون امانة مع الموهوب له المنع بعد الطلب لوجوب الضمان في الامانة ومنع

فان كان الرجوع في الهبة من الموهوب اليه
 ايضا اذا اصابته شبهة الدمع
 خرق او اصابته شبهة الدمع
 خرق فانه لا يرجع عليه الرجوع
 في حقه فانه استأجره فله الرجوع
 في حقه فانه استأجره فله الرجوع
 في حقه فانه استأجره فله الرجوع
 في حقه فانه استأجره فله الرجوع

فان كان الرجوع في الهبة من الموهوب اليه
 ايضا اذا اصابته شبهة الدمع
 خرق او اصابته شبهة الدمع
 خرق فانه لا يرجع عليه الرجوع
 في حقه فانه استأجره فله الرجوع
 في حقه فانه استأجره فله الرجوع
 في حقه فانه استأجره فله الرجوع

قول العرفي ان جعل
داره لا فائدة من غير ان يكون له
وزن جليل اسم في نفسه ولا فائدة
قوله من غير ان يكون له
قوله فائدة من غير ان يكون له

محقق ولو قال لم يشتر ان كان له عليك دين انك تملكه وله عليه من حق الاثر
لانه تعليق دينه على ان يكون فيكون انما هو العرفي لا الرقبي العرفي ان يجعل داره
لا فائدة من غير ان يكون له فائدة من غير ان يكون له فائدة من غير ان يكون له
ان من قبلك فانه لك فكلما مضى قال ان كان وهو من الارثاقاب
وهو لا يتغير كانه ينتظم فلا يتغير لعدم عليك في الحال وقال ابو يوسف
الرقبي ايضا بناء على انهما عليك في الحال اشترط الاستدراك او بعد موت عند
فيكون الشرع لفظيا **كتاب الاجارة** لما قرع في مباحث عليك في
بلا عوض شرعي في مباحث عليك المنفعة بعوض فقال في لغة فعالة في
اجارة من غير ان يكون له فائدة من غير ان يكون له فائدة من غير ان يكون له
بعوض او انما هو لا فائدة من غير ان يكون له فائدة من غير ان يكون له
توفيها للاجارة الصحيحة لم يكن مانعا لتنازل الفاسد بالشرط الفاسد
الاصلي وان كان توفيقا للامام لم يكن تقييد النفع والعوض بالمعقولة صحيحة
وما اخير منها تعريف للامام كما ان تعريف البيع كان كذلك في اودن او
تقع الا ان كان ظاهرا واما الثالث فبنيان توجيهه وتنوعه لغيرك من الدار
شهر ايكه او هبكت منافعها يعني ان الاجارة تنوع بلفظ العارية حتى
لو قال لغيره عرفتك هذه الدار شهر ايكه او قبل اني طرقت اجاره حتى ايا
العارية فلا تنوع بلفظ الاجارة حتى لو قال لغيرك هذه الدار بلا عوض كما
اجارة فاسد لا اجارة ولو قال له هبكت منافع هذه الدار شهر ايكه او
يكون فيكون اجاره كذا في الفناوي الصنوي واختلاف في انعقادها بلفظ
البيع وذكر شيخ الاسلام ان فيه اختلاف المباح وقال اذا قال لغيره عرفت
نفس منك شهر ايكه العمل كذا فهو اجارة وغيره كذا في الاجارة لا
تنوع بلفظ البيع ثم رجع وقال تنوع كذا في الخلاصة ويعلم النفع
ببسا المدة طالت او قصرت كالسكنى والذريعة مدة كذا المدة كذا الدار
او العوض او زراعة الارض مدة كذا او بيان العمل كالصباغة والصبيغ
والخياطة وكما في الاشارة عطف على بيان اي يعلم النفع ايضا بالادارة

قوله بناء على انما عليك في الحال ان يكون له
في جانب الواسع على طرفة العين
او بعد موت عند مباحث عليك في الحال
الانتظار عند مباحث عليك في الحال
موت الواسع عند مباحث عليك في الحال
بذلك انما قصد في الامام كما في النفع
في غير الواسع من اودن او دمن
قوله في ذلك من اودن او دمن
والكبير والوزن والعين كالشباب
والعبيد

قوله يعلم النفع بلفظ المدة قال في الخلاصة
اذا كانت معلومة كان قد تنوع في كذا
اذا كانت المدة المدة المدة المدة
استجار الارض المدة المدة المدة
في انما العرفي في كذا المدة
قوله لا يتغير كانه ينتظم فلا يتغير
ببسا المدة طالت او قصرت كالسكنى
او العوض او زراعة الارض مدة كذا
والخياطة وكما في الاشارة عطف على

قوله لا يتغير كانه ينتظم فلا يتغير
قوله لا يتغير كانه ينتظم فلا يتغير
قوله لا يتغير كانه ينتظم فلا يتغير

بالاشارة كنقل بند اليه فان النفع ليس اليه بل يعلم في الاشارة انه
الفعل المخصوص لا يتغير كانه ينتظم فلا يتغير كانه ينتظم فلا يتغير
عينا كان او دينا لان العقد معاوضة لغيره من مفعول في كذا المدة
والاخر مال منقضي المدة او له من فروع النفع في كذا المدة
في البديل بل يتغير كانه ينتظم فلا يتغير كانه ينتظم فلا يتغير
بالعقد حتى لا يكون له كذا المدة او له من فروع النفع في كذا المدة
في كذا المدة او له من فروع النفع في كذا المدة
ايضا او مكنة منه اي في الاستيفاء وقرع على هذا بقوله حتى اي الاجر
لم ارضت لم تكن لوجود النفع في الاستيفاء وبقوله وكذا في اي
الاجر باقصة اي اذا غصبها غاصبت يد يسقط الاجر للموكل طلب الاجر
لدار الارض لكل يوم ولله ان كل مرحلة والقبض ان يطلب كل ساعة
بحسب حقيقة المدة او له كذا المدة كذا المدة كذا المدة كذا المدة
فرجع الى ما ذكره الخياطة وكذا في كذا المدة كذا المدة كذا المدة
في العمل لا لكل يوم وان عمل في بيت المساجر حتى اذا عمل في بيت مساجر ولم
يخرج في العمل لا يجزئ شئ من الاجر على في كذا المدة كذا المدة كذا المدة
والفوائد الظاهرية والذرية وشرح الجامع الصغرى انه اذا خا طبع في بيت
المساجر يجب الاجر حتى اذا سرق الثوب بعد خا طبع حتى الاجر
بحسب كذا المدة كذا المدة كذا المدة كذا المدة كذا المدة كذا المدة
التنوع فان احترق بغيره فله الاجر ولا عزم كما سياتي ان الاجر والقبض لا يجزئ
وقبله الاجر ولو لم قال في الوقاية فان احترق بغيره فله الاجر وقوله لا
غرم غيرهما وقال صدر الشيعة اي في الاحترق قبل الاجر وبعد الاجر اقول
فيه بحث اما اوله فله انما في كذا المدة كذا المدة كذا المدة كذا المدة
حتى قال في غاية البيان انما في كذا المدة كذا المدة كذا المدة كذا المدة
لانه اذا احترق قبل الاجر فله النفع في كذا المدة كذا المدة كذا المدة كذا المدة
فله انما في كذا المدة كذا المدة كذا المدة كذا المدة كذا المدة كذا المدة

قوله اذا وقع عقد الاجارة صح على كل حال
قوله اذا وقع عقد الاجارة صح على كل حال
قوله اذا وقع عقد الاجارة صح على كل حال

قوله اذا وقع عقد الاجارة صح على كل حال
قوله اذا وقع عقد الاجارة صح على كل حال
قوله اذا وقع عقد الاجارة صح على كل حال

قوله اذا وقع عقد الاجارة صح على كل حال
قوله اذا وقع عقد الاجارة صح على كل حال
قوله اذا وقع عقد الاجارة صح على كل حال

بعمله فان قيل وضع المسئلة في اواخره في بيت المشاجر وذلك يمنع ان يجزئه
 لغیر فیکون اجزاء فاصلا وجزا ان ما تلف عمله لا یضمن قلنا قد خرج الشرع
 بانه اجزاء من حيث قالوا اجزاء الوحد ووقع العقد في حقه على المدة بالتخصيص كما
 سئل في كمن استوفى حصة من الحصة على ان لا یخدم غیره ما نحن فيه من سائر عمل
 بل بانه المدة لا عمل للتعامل في بيته فكان اجزاء من حيث كان له في بيت العباد الى ان
 ومن ثم هذه المدة ان صاحب المدة قال فلو اجتمع او سقط فريده قبل
 الاجزاء فلا اجزاء له للمدة ان قبل التسليم فان خرج من اجزاء في غير فعله فلا اجزاء
 لانه صار كما بالوضع في بيته والامكان عليه لانه لم يوجد منه الجانية فجعل صاحب
 الوفاية قوله لا ضمان عليه متعلقا بما قبل الاجزاء ايضا فلم يزل من اجزاء فله ان
 العيوب والية المخرج والمالك في عمله من العيب كالعصاة وقصارا فيقتصر فيها
 وكثرة فية لیکون لعمله من اجزاء من غير عمل الشوك سئل في مجلس العین للاجزاء
 لان العقود عليه صنف في المحل فكان مجلس العین لا يستيفاء البدل كما في البيع
 فله ان شاء في العین بعدة لانه كانه في مدة ولا اجزاء لان المعقود عليه سئل
 قبل القبض ومن لانه عمله كالحال المداخ وعمل الشوك بغير ذكر الاجزاء
 اي الاجزاء في النهاية ان القصار اذا لم یکن عمله الا إزالة الدرع اختلصا منه
 الا ان له من الجس على كل حال لان البیان كان مستورا وقد ظهر بفعله بعد ان
 كان مأكلا المستعار فصارت واحدة بالافه باروغاه الى الجامع الصغير في جنان
 بخلاف راد الابی حيث یكون له من حيث ان لم یکن عمله من العین فانه كان
 على شرف المدة ان كان له اعباء باع منه بالجعل ان شرط عمله لا يستعمل غيره لان
 المعقود عمله العمل في محل معين فلا یقوم غیره مقامه بخلاف سئل في المعقود
 عليه هناك العین لا العمل فجاز ان یعمل غیره والانی ان لم یشرط عمله فانه
 استعمال غیره لان الوحد على احد المعقود عليه يمكنه الابقاء بنفقة الاستعانة
 بغيره استأجر رجلا ليجب بعابه فمات بعضهم فمات بمن بقي فله الاجزاء
 لو كان عبالة معلومين لانه وفي بعض المعقود عليه حتى العوض بقدره
 والانی ان لم یکن عبالة معلومين فكله اي لكل الاجزاء واستأجر رجلا

لا یصل قط او زاد الى زيدان ردة اي لقط او الرامة ردة اي ردة او
 عیبه ذكره في النهاية كذا في اي الاجزاء لان المعقود عليه الكتاب نقله لانه
 المقصود وسيلة اليه هو العلم بما في الكتاب یکن حکم تعلو به قد نقضت بالعود
 في سقط الاجزاء ويحكم كخطا اذا خا ط الشوك ثم نقضت فانه لا اجزاء له الراد
 فانه بالعود نقضت حكم المعقود عليه فان دفع القط الى ورثة في صورة كذا
 او في المدة افسر في صورة الغيبة وجب الاجزاء بالكتاب بالايجاع ونصف
 الاجزاء المسمى لانه في باق في وسوء وان وجده لم یوصل اليه لم یكن
 لان نقض المعقود عليه هو الاتصال حتى استجار دارا وكان بلادا كما قيل
 لان العمل المتعارف فيهما السكنى فيمنع في اليه انه لا يتفاد فيض العقد وله
 كل عمل للاطلاع سوى موهن البناء كالمقاصد لان فيه مظاهر اية
 العقد بما وراء ما دلالة او ارفق عطف على داراي حتى استجار ارض لبناء
 او خرمن لانه منفعة معلومة نقضت قد لا اجزاء عادة فاذا منعه المدة قلعه
 اي البناء وكثرة سلم الارض فارغة الا ان یضمن المجر فية اي قيمة البناء
 وكثرة حتى القلع فاذا ضمن يملكه بالارض المستاجر ان نقض القلع الارض
 والآية في ارضه اي المجر فية فیکون البناء الغرض لصاحبها والارض
 لصاحبها والزرع اذا نقضت مدة لا یجوز على قلعه بل یبذل بجر المتبل الى
 ان یذكر ان لانه نهاية معلومة فامكن رعاية الجانين فیه الرطبة كالشجر
 لان لها بقا في الارض ليست بالزرع وقد علم حكم الشجر او دابة عطف على
 ارض اي حتى استجار دابة للركوب العمل ببقية الى او استجار ثوب لللبس
 بین الركب العمل بكسرة الخاء واللابس قال في الكثرة والدابة للركوب
 العمل الثوب لللبس عطف على الدابة فله ان یجوز له ان یفترق من ثوبها
 الدابة وما عطف عليها فیه مطلقا وقد قال في الكافي ان لم یبین من ثوبها
 او ما یعمل عليها او یلبسها لا اجزاء له ولله ان یفترق من ثوبها او یلبسها
 ان یفترق من ثوبها او یلبسها او یفترق من ثوبها او یلبسها او یفترق من ثوبها
 ثوبا او یفترق من ثوبها او یلبسها او یفترق من ثوبها او یلبسها او یفترق من ثوبها

لا یصل قط او زاد الى زيدان ردة اي لقط او الرامة ردة اي ردة او
 عیبه ذكره في النهاية كذا في اي الاجزاء لان المعقود عليه الكتاب نقله لانه
 المقصود وسيلة اليه هو العلم بما في الكتاب یکن حکم تعلو به قد نقضت بالعود
 في سقط الاجزاء ويحكم كخطا اذا خا ط الشوك ثم نقضت فانه لا اجزاء له الراد
 فانه بالعود نقضت حكم المعقود عليه فان دفع القط الى ورثة في صورة كذا
 او في المدة افسر في صورة الغيبة وجب الاجزاء بالكتاب بالايجاع ونصف
 الاجزاء المسمى لانه في باق في وسوء وان وجده لم یوصل اليه لم یكن
 لان نقض المعقود عليه هو الاتصال حتى استجار دارا وكان بلادا كما قيل
 لان العمل المتعارف فيهما السكنى فيمنع في اليه انه لا يتفاد فيض العقد وله
 كل عمل للاطلاع سوى موهن البناء كالمقاصد لان فيه مظاهر اية
 العقد بما وراء ما دلالة او ارفق عطف على داراي حتى استجار ارض لبناء
 او خرمن لانه منفعة معلومة نقضت قد لا اجزاء عادة فاذا منعه المدة قلعه
 اي البناء وكثرة سلم الارض فارغة الا ان یضمن المجر فية اي قيمة البناء
 وكثرة حتى القلع فاذا ضمن يملكه بالارض المستاجر ان نقض القلع الارض
 والآية في ارضه اي المجر فية فیکون البناء الغرض لصاحبها والارض
 لصاحبها والزرع اذا نقضت مدة لا یجوز على قلعه بل یبذل بجر المتبل الى
 ان یذكر ان لانه نهاية معلومة فامكن رعاية الجانين فیه الرطبة كالشجر
 لان لها بقا في الارض ليست بالزرع وقد علم حكم الشجر او دابة عطف على
 ارض اي حتى استجار دابة للركوب العمل ببقية الى او استجار ثوب لللبس
 بین الركب العمل بكسرة الخاء واللابس قال في الكثرة والدابة للركوب
 العمل الثوب لللبس عطف على الدابة فله ان یجوز له ان یفترق من ثوبها
 الدابة وما عطف عليها فیه مطلقا وقد قال في الكافي ان لم یبین من ثوبها
 او ما یعمل عليها او یلبسها لا اجزاء له ولله ان یفترق من ثوبها او یلبسها
 ان یفترق من ثوبها او یلبسها او یفترق من ثوبها او یلبسها او یفترق من ثوبها

بكذا الحق وان لم يشهد كل شهر لان هذه معلومة الآخرة لا اجازة
 يصح ان لم يشهد كل يوم واول هذه ما في بان يقول في شهر رجب
 من هذه السنة هو الا ان لم يشهد شيئا فوقت العدة لان الاوقات كلها
 في حكم الاجازة سواء وفي مثلها يتعين الزمان الذي به قبل السبب في الاجازة
 بان ما عدا الشهر الايمان بان حلف بكلمة فلما حيث اعتبر فيها الابد
 بعد الفاعل في التكلم فان كان الى العدة حين يرسل اليه لانه اعتبر الابد
 اي شهر سنة كل ما لا يله لان الابد حصل في الشهر وقال الله تعالى قل
 من موافق للناس والافاق لان الاصل اذا عده رخصا الى التمسك بالاجازة
 عند ما جاز معلوم بطعامه لم يجزها له بعض الاجزاء حاز اجازة الحام
 فجاز اخذ اجزائه مما روى في السنة على سلم دخل الحام في الحقة و
 لتعارف الناس والاحكام مما روى في السنة على سلم دخل الحام في الحقة و
 متعين في القياس ان لا يفسد لانها تدور على استهلاك العين وهو لا يفسد
 كاستيصال البقرة او الشاة ليس بلبنها او البستان لباكل ثم يذهب
 قوله تعالى فان ارضعتم لكم فانهن اجورهن وعليه انعقد الاجماع وقد جرى
 به التعامل في الاعصار بل انكسر لاسم ان العدة ورد على استهلاك العين
 بل على المنفعة وهي حضانة البنت فليقتصر عليها وتربية وفي منه اللبن يباع
 وانما لا يبيح الاجرة اذا ارضعت لبن ان لا يملكها لم يملكها بالبيع الواجب عليها
 لانه اجازة ليس ببيع وطعامها وكسوتها وعندها لا يجوز له مالته وله
 ان الجارية انما تفقد العقد لافضاؤها الى الشارعة وهذا ليس كذلك لان
 العادة بين الناس التسوية على الاطلاق لان منفعة ذلك ترجع الى الاولاد
 والكروج وطعامها لا في بيت المسافر الا ما دونه بمعنى ليس مسافرا ان يمنع
 زوجها في وطنها لان الوطن هو الزوج فلا يمكن في البطالة حتى لا يفسد
 بمنعه في وطنها في منزله لان المنزل ملكه فلا يجوز له ان يملكه بما اذنه وله اي
 الزوج في نكاحه ظاهر بين الناس او عليه شهر هو في نكاحه اجازة
 الظاهر لو غير اذنه سواء كان الزوج من يمينه او يكون من غير طهر او لا لان

قوله واعطى اجرة ولو كان الاجازة
 فانه كان الاجازة ولو اعطاه
 النبي عليه السلام

قوله ان الاجازة تزوجت
 والآية الحكمة اذا صحت
 وسطا في قوله على الاطلاق
 يقال له بالفارسي دابة

قوله النبي صلى الله عليه وسلم
 في الزنا قال ان
 والله

لان هذه الاجازة توجب حلالا في الزوج والنزوح ان يمنع امرته عما يوجب حلالا
 في حقه وتقيما اي في نكاحه فيظهر من آياتها ان لا يبيح الا اجازة
 لان العقد قد نهى وقوله ما غير مقبول في حق من سافر ما جاز للمساكن
 قسها ان مرضت وجعلت لان لبنها تضر بالولد وعليها غسل الصبي
 وثبابة اصلاح طعامه هذه لان العادة ان الظاهر من التي تنوي هذه
 الامور فصار ذلك كالمشقة طلائع من شئ منها اي في الشاة والطعام الذي
 وهو اي غنمه وجره اي جرحه على المصقة وارضاعها على ابيه وخرج على
 هذه بقوله فان ارضعته بلبن شاة وغذته بطعام مضت لده فلا جرح
 فان اجر الارضاع ما كان على الاكل من ترك الارضاع حرمانا في الاجزاق
 الارضاع هو شر العتيق لبنها ما بدا في حال حكمه فبها في ثمة لانه قال صاحب
 فان هذه الاجازة ليس بارضاع فتوكلهم فان ارضعته يكون في قبيل المنفعة
 بخلاف اذا دفعته الى فادمتها حتى ارضعته حيث شئى الاجازة كذا
 في الكفاية ولم تنسخ الاجازة للادان والامانة والحق وتعليم القرآن والفقه
 والفتاوى والادان والنسخ وفي الخط في كنى الاخذ المال
 بلاشر وايضا لانه اعطى مال في طوع بلاء عدة في الشيش فوهو ان يوجر
 فذا ليس على الاثبات المداخلة الاجرة عليه الاصل ان الاجازة لا يجوز عده
 على الطاعى والمجوى لكن لما وقع الفقه في الامور الدينية حوزها المتأخرون
 ولذا اقال وتبقى اليوم بجهة اي الاجازة لتعليم القرآن والفقه والامانة ولذا
 وجب المسافر منع دفع الاجرة ويجوز على طهارة الرسوخة من هدية تهدي
 الى المعلمين على رؤس بعض سور القرآن سميت بها لان العادة هذا خلاوي
 نفقة اي الاجازة ان دفع الى اخر غير البنين بنصفه او ساجر حماره
 زاده ببعضه اي بعض الزاد او نور العين برة ببعضه بنية الاخير
 يستحق الطحان وقد نكح النبي عليه السلام غنمه لانه جعل الاجرة بعض ما يخرج
 في عمله الاول لان في معناه او في جنته كذا اليوم بكذا اي اذا ساجر رجلا
 بجنته هذه العشرة الاوسع في الدين اليوم بدهم فسد عند ابن حنيفة

قوله او غنمه بلبن
 غنمه العتيق بالدين
 قوله او غنمه بلبن

قوله او غنمه بلبن
 قوله او غنمه بلبن
 قوله او غنمه بلبن

قوله او غنمه بلبن
 قوله او غنمه بلبن
 قوله او غنمه بلبن

متوقفة فانه اذا استاجر رجلا ووجه للجنابة او اخبره في بيته غير قبيح يوم او
 يومين كان اجيره مشتركا وان لم يعمل لغيره او موقفا بلاك تحصيله في نفسه
 استاجر رجلا لغيره غنمه شررا ابدروهم فهو اجيره مشترك الا ان يقول لانه
 غنم غيره في غير جبره فلهما في تحصيله وانما يستحق اي الاجير الاجير
 المشترك الا ان يجره الا بغيره كالمصانع ونحوه لان الاجارة عقد معاوضة
 فيقتضي المساواة بين العوضين فمالم يسل المعقود عليه لشيء اخر وهو العمل
 لا يسل للاجير عوض فهو الاجير لا يضمن ما يملك في بيده سواء يملك سبب
 التجرع عنه كالقسي او بما لا يملك كالحطب الغارة لان العوض امانة عنده
 لانه قبضة يوفى المالك لمنفعة من افاته العمل فيه فلا يكون مضى عليه
 كالموعد واجير العوض وان وصلته شرط عليه الصمان لانه شرط لا يقتضي العقد
 وفيه رفع لانه المتعاقدون لما فيهما لا يملك التجرع عنه فبالاجماع وانما فيمكن
 فعلى الخلاف فلو تاجر لانه يقتضي العقد عندهما وعنده ينفذ كذا في
 المساجد من يصح على النصف لاختلاف العجالة في العقد عندهم فلهذا
 العجالة بل يضمن ما يملك ملكه كخرق اي خرق الثوب الى مله في كل
 ذوق القصاص وقرى الحال فان التلف الى مله في زلفه حصل فتركة التثنية
 في المشي وانقطاع حصل بشدة يملك فان التلف الى مله حصل فتركة
 التثنية في شد المل وخرق السفينة فتركة الا او شيئا خرق اي لا يضمن
 خرق فتركة السفينة او سقوط دراية وان كان بسوقه وفودته ان ضمان
 الا ادى لا يجب العقد بل الجنابة وما يجب بهما يجب على العاقلة والعاقلة لا تحمل
 ضمان العقد وهذا من جنابة لكونه ما دون فية او يملك من جنابة او قصد
 لم جنبة المعنوية اذ اية اي لا يضمن ايضا اذ يملك فقصه ونحوه لم جنبة
 المعنوية لانه التهمة بالعقد فصلا اجبا عليه الواجب بالجامعة الضمان كما اوردت
 القاضى وعزومات المفزوت الا ان يمكن التجرع عنه كذا في الثوب نحو اف
 بقوة الثوب فانه يعلم ما يملكه في الدق بالاجتهاد فامكن تقييده بالسلا
 منه بخلاف القصد فانه يبتنى على قوة الطبع وشعفه لا يعرف ذلك

قوله من افاته العمل اي المنفعة
 في العين ملكه فله كالموعد واجير
 اي الاجير الخاص
 قوله لا يقتضي العقد عند
 مستحق عليه اذ لا يملك العمل الا
 قوله عنده بعد لا يضمن المالك
 امانة عنده لانه قبضة يوفى
 لمنفعة فتركة التثنية
 اي فتركة احكامه فتركة التثنية
 الا من لا يضمن الا من لا يكون
 والمال وان ضمان الادب لا يكون
 لحدود الاذن فيما وان الاذن في
 بالسفينة لانه فعله ينفذ عليه
 وجوب التهمة في القتل فتركة
 التثنية فتركة الكف موجود في
 ايضا

قوله من افاته العمل اي المنفعة
 في العين ملكه فله كالموعد واجير
 اي الاجير الخاص

ذلك بنصفه لا بجملة الجرح فلا يمكن تقييده بالسلا فقط اعتبار
 الا اذا جاز العقد فيضمن الزايد كله اذ لم يملك واذا يملك يضمن نصفه
 النفس لانه يملك بما دون فيه غير ما دون فيه يضمن بحسبه هو النصف حتى
 ان اثنان لو قطع الخنفة ونه المفقود على عليه فله كامله لان الزايد هو
 وهو عضد كامل فيجب عليه فله كامله وان مات بحسبه نصف الدية وهو في
 الغراب نصف بحسبه الا ان الزايد بالبدن والاقبل بالمال ذكر الزايد فان اثنان
 في الطريق ضمن الجمال قيمته في مكان جملة بلا اجر او مكان كسره بجملة حرم
 اما اثنان فلهما تلف بفعله لان اكل تحت العقد يملك المفسد غير اكل
 واما الخنا فلهما اذ انكسر الطريق والليل شي واحد يتبين اية وقع فتركة
 الا بانه فتركة الوجه له جرحه وهو ان اكل حصل بامر فلم يكن فتركة وانما
 صار فتركة عند كسر فصيل الى اي الجرحتين شاء فان مال الى كونه متعود فضمن
 قيمته في الابداء ولا يجبر اذ يتبين انه كان متعودا في الابداء وان مال الى
 كونه ما دون فية الابداء وانما صار متعودا عند كسر ضمن قيمته عند الكسر لوطاه
 اجرت بحسبه وثاني النوعين الاجير الى من وسمى اجيره ايضا وهو يعمل
 له احد عمل او موقفا بالتحصيل وفوقه القصور فتركة ما سبق ويصح الاجر
 بتسليم فية له وان لم يعمل كاجير ضمن لخدمته او رعي غنمه وليس له العمل لغيره
 لان منافعه مستحقة له الاجر مقابل بها فيحق له ما يبيع في العمل مانع
 كالمضطر ونحو ذلك مما يمنع التمكن من العمل اعلم ان الاجير لخدمته او رعي
 الغنم انما يكون اجيره خاصا اذا شرط عليه لا يجزم غيره لا يجر لغيره اذ ذكر المدة
 او لا يخول استاجرا راعيا شررا كبري لغيره مستأجر باجر معلوم فانه جبري
 باول الكلام فتركة او وقع الكلام على المدة في اوله فيكون منافعه للمستأجر
 في تلك المدة فيمتنع ان يكون لغيره فيها ايضا وقوله بعد ذلك لغيره فتركة
 ان يكون لابقاع العقد على العمل فيصير اجيره مشترك كالانه في بيع عقد على
 العمل ان يكون لبيعانوع العمل الواجب على الاجير الى من في المدة ان الاجارة
 على المدة لا تقصر في الاجير الى من لم يبين نوع العمل بان يقول استاجر منك

قوله من افاته العمل اي المنفعة
 في العين ملكه فله كالموعد واجير
 اي الاجير الخاص

شتر الخدمه والحصاد فلا يتغير حكم الكلام الاول بالاحتمال فيبقى لغيره حكمه لم يتغير
 على خلافه بان يقول على ان نرى غنم غري مع اخي وهذا ظاهر او اخر لانه بان
 استاجرته لغيري غنما مسماه له لاجر معلوم شتر اني يكون اجير مشتبه كما في الكلام
 لا يقع العقد على المدة فيصير جبر حد يحتمل ان يكون لتقدير العمل الذي يقع
 العقد عليه فلا يتغير اول كلامه بالاحتمال مالم يتغير بخلافه ولا يقين بملك في
 يده ويعلم اما الاول فلان العين المانعة في يده بالاجماع اما عند فظاها
 عند هي فلان تضمن الاجير المشتري نوعه ان يحسن ان عند هي مسماه لاسم
 النكاح لانه يتقبل الاعمال فيخلق كنه طمعا في كنهه لاجر وقدره في غير القيام
 بها فيملك عند طوبى لا يجب عليه الضمان اذا اهلكته بما يمكن التحريم عنه لئلا
 يتساهل في حفظها واجبر الوحد لا يتقبل الاعمال فاذا فيه القيس واما
 الثاني فلان المنافع صارت ملكا لعماله المشاخر فادامه بالتصرف في ملكه حتى يصار
 ناشئا منه فصار فعله منقول الكنه فعله بنفسه فيخرج عليه قوله فلا يقين بملك
 حتى تصاغ الى الصفة في يده او سرق ما عليه اي على الصفة في الحلي لكونها جبر
 وحده حتى تروى لاجر بالثبوت في العمل نحو ان خطته فارسي فدرهم وان
 خطته روميا فدرهمين وزمانه نحو ان خطته اليوم فدرهمين ان خطته غدا فدرهمين
 ومكانه نحو ان سكنت في هذه الدار فدرهم او هذه فدرهمين والعاقل نحو
 ان يسكن في هذه الدار فدرهم ان يسكن في هذه الدار فدرهمين والمساكنه نحو ان
 تذهب الكوفة فدرهم ان تذهب الى واسط فدرهمين والحمل نحو ان تحمل
 عليا فدرهم او سارة فدرهمين وكذا اذا فخره بين ثلثة اشياء لو كان
 اربعة لم يجز في البيع والجامع دفع طاعة لكن يجب اشتراط خيار النسيئة
 في البيع لا الاجارة لان الاجارة انما يجب بالعلم واذا وجد بغيره لمعقود وعلمونا
 وفي البيع يجب النسيئة بنفس العقد فيحقق الجاهل بالجهل لا يقع النسيئة الا بالاشارة
 اختيارية ويجب اخراجه من الامرين لمرد فيه ما قبله كان او كثره لكن اذا كان
 اي الترويد في الزمان نحو ان خطته اليوم فدرهم ان خطته غدا فدرهمين
 يجب الاول اي يجب اوجه العمل في اليوم الاول في اليومين لمرد فيه ما سمي

على العمل في اول قوله شتر اني
 يحتمل ان يكون لا يقع العقد

في البيع فانه لا يجز في خيار النسيئة
 في البيع فانه لا يجز في خيار النسيئة

في الاجرة وفي الثاني اني يجب اوجه العمل في اليومين فيهما اجر لئلا يترك على
 المستحق وعند هذا الشيطان جائز ان وعند زفره فاسد لان ذكر اليومين يدل
 وذكر الغد للمنه خفية فيجتمع في كل يوم سميما والواجب احدهما وحيث لم يسم
 لو قال خطه في اليوم بدرهم او نصف درهم لهما ان كل واحد منهما فمقابل
 كما في النوعين كالروية الفاسية وله ان العقد المنصاف الى الغد لم يثبت
 الاول فلم يجمع في اليوم سميما فلم يكن الاجر جبر في اليومين من ان اليومين
 الى الغد فيجتمع في الغد سميما درهم ونصف درهم فيكون الاجر جبر في اليومين
 تمنع من اوجه العقد في المشاخر تنورا او كانونا في الدار المشاخرة واصغر في
 بعض بيت الجير لاول الدار ضمان عليه طلقا في سواها في باذن صاحب الدار
 او لا لان هذا استيفاء بظاهر الدار على وجه لا يغير منه الباقي الى النقضه الا
 ان يمنع مالا يضمنه النكاح من ترك الاحتياط في وضعه ابقاؤا نار لا يوق
 مشرعا في التور الكانون كذا في العمادة استاجر حمارا ففصل في الطريق فلم
 انه لا يجب بعد الطلب ان يقين كذا في اربعة اشياء في طبيعة فاق على الباقي ان
 يتبعها كذا في الخاتبة لايب او بعد جبر الخدمه بلا شرط لان في خدمته
 زيادة مشقة فلا ينظم بالاطلاق لا يستمر استاجر جبر عمل عليه نحو
 اذا استاجر عبد جبر اشرا او اعدا لاجر فليس استاجر ان باخذ منه لاجر
 لان هذا الاجارة بعد الفسخ بجهة احسانا لان في الرعاية حق المولى في
 الفسخ رعاية حق في الفسخ وجوب الاجرة ولا يقين لكل غلة عند خصه فاجر
 اي العبد نفسه يعني رجل غصب عبد فاجر العبد نفسه سلم في العمل تحت الاجارة
 فكونه نفعافي حق المولى فان اخذ العبد لاجر فاخذ الفاضل لاجر منه فأكمله
 لا يقين عند اي حنفية قالوا يقين لانه انكف ال غيرة لانا قبل لان الاجر ل
 المولى لانه انكف لا غير منقوم في حق المالك فلا يقين كمنصا بالسرقه بعد
 القسط كما اذا اجرة الفاضل فانه اذا اجرة عبد غصبه اخذ الاجرة وانكف
 لا يقين لان الاجرة ونحو للعبد متغيرها اي الاجرة التي حصلت في اجارة
 اتفاقا لا نافع محقق دون فيه قبول له بینه وقائده تظاير في حق حرج

في البيع فانه لا يجز في خيار النسيئة
 في البيع فانه لا يجز في خيار النسيئة

المستاجر عن غيره فانه يحصل بالادوية وبأخذ ما يولاه قائمه لانه وجد
 عين ماله لا يملكه بطلان النقص بطلان الملك كما في غصب السرقة لقطع
 فانه غير منقوض وملك للمالك استاجر عبد اشهر من شهر اربعة وشهر
 بخت صحيح على الترتيب المذكور لان الشهر المذكور لا يتعرف الى ما في العقد
 حتى ما لم يجز فيصرف الثاني الى الثاني الاول ضرورة حكم الحال ان اخذنا في
 اتيان العقد من غيره جري في الرضى يعني ان استاجر عبد اشهر من شهر اربعة
 في اول الشهر ثم جاء اخر الشهر والعبد من رضى وابقى واختلفا فقال استاجر
 مرضى هو اوبى في اول المدة وقال الموصوف في اخرها حكم الحال فان كان العقد
 او مرضيا حكم بانه كذلك في اول المدة فيجب الاجر وكذا الاختلاف جري في الرضى
 اتقول ان الثبوت القبيح القماء والصفوة الحرة يعني اذ قال رضى
 للحياط امرتك ان تخطب ثوبه فباء فخطبته فميصنا او للصباغ امرتك ان
 تصبغ ثوبى امر فصبغته اصفر وقال الحياط او الصباغ ما امرتني به لاني
 فعلته فاقول في الصوتين ان الثوب مع ابيهم لان الاذن بسنفا
 في قبلة فكان القول قوله في اذن فيه فاذ لم يكن له ما يثبت خلافه بالشوب
 في الصورة الاولى خبر ان شاء فثبت قيمة الثوب غير معلول ولا اجر له وان شاء
 اخذه اعطاه جرمه لا يجرى له المسمى لانه امتثل امره في اصيل امره وهو
 القاطع والحياطة لكن مخالفه في الصفقة بخلافها ثوبا في الثابتة
 ان شاء فثبت قيمة الثوب ايضا وان شاء اخذ ثوبه اعطاه جرمه لا يجرى له
 المسمى ايضا والقول ان الثوب في الاجر ووجهه اي صدر الثوب بيمينه
 في قوله عملت كى جانا لاصانع قال بل باجر لانه ممتلك العقد وهو المستاجر
 وتقوم عليه **باب فسخ الاجارة** ففسخ هو المنسحب والايه الفسخ
 لانها تنسخ لا تمحل لا تنقل بوجه خروجه لم يقبل ففسخ بخلافه
 بان المستاجر دار استئجاره او الموصوف بالخيار فيها ثلثة ايام ففسخ لانها
 عقد معاوضة لا يثبت فيه في المجلس ففسخ بالاقالة فيجوز شرط الخيار
 فيه البيع وبخيار الرؤية لانه على الله تعالى عليه سلم قال في رضى شيا من

انه يستحب بالخيار ان يملكه
 العقد ويصح الكلام

لم يره فله الخيار اذا رآه والاجارة شرط المنافع فيمنعها وله ظاهر الحد ففسخ او
 دلالة وبخيار رغبة فحصل قبل العقد بوجه اجازة الرضى بطل قبل
 العقد فظاهر الاجازة بما بعد العقد فلان العقد عليه المنافع وانما توجد
 شيئا فشيئا وكل كان كذلك فكل جزء منه بمنزلة الاصل فكان العيب
 قبل القبض ذلك بوجه الخيار كما في البيع وعلى هذا الاخرى بين ان يكون
 حادثا بعد قبض المستاجر او قبله لان الذي حدث بعد قبض المستاجر كان
 قبض الموقوف عليه هو المنافع كذا في شرح الهداية بقوت النفع ففسخ
 كذا في الاصل ففسخ بالرضى واما الاصل فان كلامه بقوت النفع ففسخ
 خيار الفسخ او يحل عطف على بقوت به اي النفع يعني ان العيب لا يوجب
 النفع باكتماله بل يحل به بحيث يجوز ان يتنفع به في الجملة كمن مضى العبد وبيع له
 فان الاجارة ففسخ به ايضا فلو لم يحل اي العيب اي النفع او تنفع اي
 المستاجر بما يحل بالنفع وهو في المنفعة وقد رضى العيب او ازاله اي ازال
 الموصوف ففسخ خياره لزم والسبب في اقاله ان العيب لم يحل بالنفع المقصود
 لم يكن ففسخ الفسخ كذا اذا كان في الارض حارط بالخيار ولا يتنفع به في كسنا
 وفسخ ذلك الحارط ليس لانه الفسخ لان الموقوف عليه المنفعة واذ لم يكن
 الحارط فيها لم يثبت الخيار وبعد عطف على خيار الشرط لزم ففسخ
 بالعقد ان بقى اي العقد كما في سكون وجع خر من سكونه ففسخ
 فان العقد ان بقى لزم ففسخ صحيح وهو غير صحيح بالعقد وموت عرض
 او اختلاعه استجر اي طباخ الطبخ وليست بها فان العقد ان بقى ففسخ
 المستاجر بانكافى له من غير الوليمة ولزم دين عطف على لزوم ففسخ
 الايمن كخبر فانه اذا اجر دكانا او دارا ثم اقلس لزمه ان يكون لا يقدر على
 قضائها الايمن اجر واراد ففسخها ففسخ والا انه في المجلس ففسخ
 على لزوم مستاجر عبد لخدمته في المصروف مطلقا اي غير مقيد بكونها في المصروف
 ان كان يملك على الخدمه في المصروف فان منع مالكه في السفر ففسخ المستاجر الفسخ
 لوجوب العذر ان اراد المستاجر سفره فلما ملكه الفسخ كوجوب العذر وان رضى

الاجارة على المستاجر ليعلم ان
 على الوجه الذي في العقد
 والبيت في المصروف ففسخ
 العينة لانه في المصروف ففسخ
 لانه حصة الزمان

ففسخ حارط الحال اي حسن الدار
 المقصود منها

ففسخ استجره على ان يوصل الى
 ففسخ بقال السجاني حارط لانه
 يباع الحارط في القيد

ان كان حارط الخدمه في
 المصروف ففسخ المستاجر في حالة العقد
 والخدمه

اما كسوفه فليس شأنا جازا لانتفاء الوعد فلا سنا جرد كان
 فان الاجارة ان بقيت لزوم الاجارة كان هو بمنزلة بالافلاك والافلاك
 يعمل بماله سنا جرد عند الخطا فترك عمله فبقوله يعمل بماله لان
 مال يعمل بالاجرة فانه لا يبره ومقراض فلا يحقق العذر في مقته ويدا
 الدية من سفة فانه عذر لانه لو مضى على موجب العقد لزم ضرر زائد لا احتمال كون
 قصده سفر في فقه فقه او طلب عزم له فخر او التجارة فانفق بخلافه
 بقوله خطا يعمل بماله سنا جرد عند شأنا جرد في سنا جرد عند
 يخطا يعمل متعلق بالترك في احواف فانه لا يكون عذر اذا لم يكن ان يقيد
 القلام للخطا في ناجية ويعمل في احواف في ناجية ويدا الكاري متعلق
 ويدا الكاري فانه ايضا ليس بعذر اذا لم يكن ان يقيد بعينه ويدا عليه
 تلميذه واجبه وسع الاجرة متعلق بقوله لزوم من فانه ايضا ليس بعذر
 كقول من سنا جرد وتنفذ في الاجارة بلا حاجة الى الفسخ كقول من
 اي احد العاقد من الوعد بالنفد لانها لو بقيت نظير المنفعة المملوكة او الاجرة
 المملوكة لغير العاقد مستحقة بالعقد لانتقالها الى الوارث ولو كان الوعد
 لغيره لكان لا يفسخ كالكيل الوصي المتولي لبقاء الحق عليه المستحق
 حتى لو مات الموقوف لم يطل ما ذكرنا وتنفذ بموت احد سنا جرد او
 الموقوف في حقه فقط بقيت في حقه حتى وقال زفر يطل فيها لان
 الشئ مانع قلنا الشرط اعي وجود ما في الابداء لا البقاء كالمادة في
 النكاح **باب في احواف** حصة يدفن من جمع حصة فبعبه
 وهما الزرع المحصول الماد بها ما يتبعه في حصول الفضة من الارض
 سنا جرد او سنا جرد فاحترق ما في ارض غيره لم يضمن لان هذا السبب
 ليس به فلا يكون تعديا كما في البئر في ملكه ان لم تضرب الربا في قال الامام
 شمس الدين عدم الضمان اذا كانت الربا ساكنة ثم تغيرت اما اذا كانت متحركة
 فيضمن لان موقع النار يعلم انها ليست في ارضه فيكون سنا جرد وقص
 حرقه في الطريق فاحترق شئ فضمن لانه متعلق بالوضع ولو رفعها الى ارض
 اخرى

ج ٥
 في الاجارة ان بقيت لزوم
 الاجارة كان هو بمنزلة
 بالافلاك والافلاك
 يعمل بماله سنا جرد
 عند الخطا فترك عمله
 فبقوله يعمل بماله لان
 مال يعمل بالاجرة فانه
 لا يبره ومقراض فلا
 يحقق العذر في مقته
 ويدا الكاري متعلق
 بالقلام للخطا في
 ناجية ويعمل في احواف
 في ناجية ويدا الكاري
 متعلق بعينه ويدا
 عليه تلميذه واجبه
 وسع الاجرة متعلق
 بقوله لزوم من فانه
 ايضا ليس بعذر كقول
 من سنا جرد وتنفذ في
 الاجارة بلا حاجة الى
 الفسخ كقول من اي
 احد العاقد من الوعد
 بالنفد لانها لو بقيت
 نظير المنفعة المملوكة
 او الاجرة المملوكة
 لغير العاقد مستحقة
 بالعقد لانتقالها الى
 الوارث ولو كان الوعد
 لغيره لكان لا يفسخ
 كالكيل الوصي المتولي
 لبقاء الحق عليه
 المستحق حتى لو مات
 الموقوف لم يطل ما
 ذكرنا وتنفذ بموت
 احد سنا جرد او
 الموقوف في حقه
 فقط بقيت في حقه
 حتى وقال زفر يطل
 فيها لان الشرط اعي
 وجود ما في الابداء
 لا البقاء كالمادة في
 النكاح

في الاجارة ان بقيت لزوم
 الاجارة كان هو بمنزلة
 بالافلاك والافلاك
 يعمل بماله سنا جرد
 عند الخطا فترك عمله
 فبقوله يعمل بماله لان
 مال يعمل بالاجرة فانه
 لا يبره ومقراض فلا
 يحقق العذر في مقته
 ويدا الكاري متعلق
 بالقلام للخطا في
 ناجية ويعمل في احواف
 في ناجية ويدا الكاري
 متعلق بعينه ويدا
 عليه تلميذه واجبه
 وسع الاجرة متعلق
 بقوله لزوم من فانه
 ايضا ليس بعذر كقول
 من سنا جرد وتنفذ في
 الاجارة بلا حاجة الى
 الفسخ كقول من اي
 احد العاقد من الوعد
 بالنفد لانها لو بقيت
 نظير المنفعة المملوكة
 او الاجرة المملوكة
 لغير العاقد مستحقة
 بالعقد لانتقالها الى
 الوارث ولو كان الوعد
 لغيره لكان لا يفسخ
 كالكيل الوصي المتولي
 لبقاء الحق عليه
 المستحق حتى لو مات
 الموقوف لم يطل ما
 ذكرنا وتنفذ بموت
 احد سنا جرد او
 الموقوف في حقه
 فقط بقيت في حقه
 حتى وقال زفر يطل
 فيها لان الشرط اعي
 وجود ما في الابداء
 لا البقاء كالمادة في
 النكاح

في الاجارة ان بقيت لزوم
 الاجارة كان هو بمنزلة
 بالافلاك والافلاك
 يعمل بماله سنا جرد
 عند الخطا فترك عمله
 فبقوله يعمل بماله لان
 مال يعمل بالاجرة فانه
 لا يبره ومقراض فلا
 يحقق العذر في مقته
 ويدا الكاري متعلق
 بالقلام للخطا في
 ناجية ويعمل في احواف
 في ناجية ويدا الكاري
 متعلق بعينه ويدا
 عليه تلميذه واجبه
 وسع الاجرة متعلق
 بقوله لزوم من فانه
 ايضا ليس بعذر كقول
 من سنا جرد وتنفذ في
 الاجارة بلا حاجة الى
 الفسخ كقول من اي
 احد العاقد من الوعد
 بالنفد لانها لو بقيت
 نظير المنفعة المملوكة
 او الاجرة المملوكة
 لغير العاقد مستحقة
 بالعقد لانتقالها الى
 الوارث ولو كان الوعد
 لغيره لكان لا يفسخ
 كالكيل الوصي المتولي
 لبقاء الحق عليه
 المستحق حتى لو مات
 الموقوف لم يطل ما
 ذكرنا وتنفذ بموت
 احد سنا جرد او
 الموقوف في حقه
 فقط بقيت في حقه
 حتى وقال زفر يطل
 فيها لان الشرط اعي
 وجود ما في الابداء
 لا البقاء كالمادة في
 النكاح

في الاجارة ان بقيت لزوم
 الاجارة كان هو بمنزلة
 بالافلاك والافلاك
 يعمل بماله سنا جرد
 عند الخطا فترك عمله
 فبقوله يعمل بماله لان
 مال يعمل بالاجرة فانه
 لا يبره ومقراض فلا
 يحقق العذر في مقته
 ويدا الكاري متعلق
 بالقلام للخطا في
 ناجية ويعمل في احواف
 في ناجية ويدا الكاري
 متعلق بعينه ويدا
 عليه تلميذه واجبه
 وسع الاجرة متعلق
 بقوله لزوم من فانه
 ايضا ليس بعذر كقول
 من سنا جرد وتنفذ في
 الاجارة بلا حاجة الى
 الفسخ كقول من اي
 احد العاقد من الوعد
 بالنفد لانها لو بقيت
 نظير المنفعة المملوكة
 او الاجرة المملوكة
 لغير العاقد مستحقة
 بالعقد لانتقالها الى
 الوارث ولو كان الوعد
 لغيره لكان لا يفسخ
 كالكيل الوصي المتولي
 لبقاء الحق عليه
 المستحق حتى لو مات
 الموقوف لم يطل ما
 ذكرنا وتنفذ بموت
 احد سنا جرد او
 الموقوف في حقه
 فقط بقيت في حقه
 حتى وقال زفر يطل
 فيها لان الشرط اعي
 وجود ما في الابداء
 لا البقاء كالمادة في
 النكاح

التي فاحترقته لا يضمن لان الرخا سخت فعله كذا في النهاية يستحق ارضه
 سنا جرد لا يحتمل اي لا يحتمل تلك الارض ذلك المستحق ففقد اي لم
 مال حارة ضمن لانه مباشر لا سبب افعو خطا وكونه في مكانه في يرضي
 عليه العمل بالنصف حارة فان صاحبه كان قد يكون واجاه حرقه ولكن لا
 يكون حارة في العمل فيقع حارة في طرح عليه العمل وكان القيس لان الجوز
 لانه سنا جرد بنصف حارة في عمله هو جرد هو ليعقير الطمان لكنه حار
 استحق ان لا يضمن لانه الوعد في الحقيقة فانه يوافق به وقبل وذاك
 بحرقه يعمل فينظم المصلحة ولا يبره له لانه فيما يحصل كما سنا جرد رجل رجل
 عليه يملأ ور الباس وحمل حلا معناه فانه جازي سنا جرد في القيس
 لا يجوز هو قول ان في الحيل متفاوت جرد هو ليعقير في النزع وجه
 الاستحقاق ان الجاهل تمول بالعرف والمعاد واراثة جرد اي ارضه الحيل
 الجاهل احسن لان المتبذرة انفي لجهالة سنا جرد اي جرد حيل قد رزوا
 فاحمل منه رزوه حرقه لانه سنا جرد عليه حلا معناه في جميع الطريق فله ان يستوفيه
 قال القاضي في حرقها والافا جرد بها كل شئ لم يكن فلم يرضه وجب سنا جرد
 لانه اذا عي من الاجرة والغاصب في ربا ظاهرا انفق بهما عقد جرد الا
 اذا انكر الغاصب ملكه فانه اذا انكره لم يكن راضيا بالاجارة وان وصلته
 ائتمته اي ائتمت صاحبها لكونها ملكا له او اقر اي اقرت اي ملكه
 ولم يرض بالاجرة اي حرقه بعد فضا به في لا يفيد فضا ظاهر لسن جرد اي
 جاز له ان يجر الاجرة غير جرد ولا يجوز ان يجره كوجه لان الاجارة
 تملك المنفعة والسن جرد في حق المنفعة قائم مقام المجر فيلزم تملك
 اما كذا ويغير يودع فيما لا يختلف الناس في الانتفاع به لانه لما ملك
 منافع جاز له ان يملكها لكن لا فيما يختلف الناس في الانتفاع بها وال
 كان متعديا فاذا سنا جرد انه ليس به جرد غير لا يبره لانه ما يختلف
 الناس في الانتفاع به وكله كسنا جرد رزوا ففعل وقص ولم يملكها اليه
 حتى مضت المدة رجع الوكيل بالاجر على الامر كذا ان شرط تجريد الاجرة

في الاجارة ان بقيت لزوم
 الاجارة كان هو بمنزلة
 بالافلاك والافلاك
 يعمل بماله سنا جرد
 عند الخطا فترك عمله
 فبقوله يعمل بماله لان
 مال يعمل بالاجرة فانه
 لا يبره ومقراض فلا
 يحقق العذر في مقته
 ويدا الكاري متعلق
 بالقلام للخطا في
 ناجية ويعمل في احواف
 في ناجية ويدا الكاري
 متعلق بعينه ويدا
 عليه تلميذه واجبه
 وسع الاجرة متعلق
 بقوله لزوم من فانه
 ايضا ليس بعذر كقول
 من سنا جرد وتنفذ في
 الاجارة بلا حاجة الى
 الفسخ كقول من اي
 احد العاقد من الوعد
 بالنفد لانها لو بقيت
 نظير المنفعة المملوكة
 او الاجرة المملوكة
 لغير العاقد مستحقة
 بالعقد لانتقالها الى
 الوارث ولو كان الوعد
 لغيره لكان لا يفسخ
 كالكيل الوصي المتولي
 لبقاء الحق عليه
 المستحق حتى لو مات
 الموقوف لم يطل ما
 ذكرنا وتنفذ بموت
 احد سنا جرد او
 الموقوف في حقه
 فقط بقيت في حقه
 حتى وقال زفر يطل
 فيها لان الشرط اعي
 وجود ما في الابداء
 لا البقاء كالمادة في
 النكاح

فبعض مقتضى المدة لم يطلب الامر ان يطلب الى الجبل الى البحر على
 الامر بمعنى لو وكل رجلا لبيعنا حردا افعيته وسناجر وبقضها ومنه ما في
 الامر ولا حتى مقتضى المدة فالاجر على الوكيل لانه حصل في الحق ورجع الوكيل
 بالاجر على الامر لانه في الحقيقة نائب عن الموكل في حق ملك المنفعة فصارت ايضا
 حكما فان شرط الوكيل بجعل الاجر وقبض المدة لم يطلبها الامر
 منه رجوع الوكيل بالاجر عليه لان الامر صار قابضا بقبضه لم يظهر المنع ولو
 طلبها وان حتى يجزى لا يرجع به على الامر لانه لما حصل له امر ولا حق
 لرجوعه بطلب الوكيل فان يكون يدعيه فلم يجرى الموكل قابضا حكما ولم ينص
 المتنازع حادثة في يد الموكل حكما فلم يجب الاجر على الموكل كذا في كافي النفاذ
 الاجر على كسب الكاسب قدر يجوز لغيره لان كسبه ليس افعال القضاء
 ليجزم المستاجر لا يكون حقيقيا له على الاجارة والرهين والشئ ان لا يكون
 لا يكون الا على مالك الوهب بخلاف المستعير لانه ملك الوهب ذكر في العمارة
باب في ما يرجع من كتاب غلبك النفع بعوض شرعي في كتاب
 غلبك النفع بلا عوض في الصحاح من التبعة كانها منسوبة الى العار لا طلبها
 عار حجب في الهبة من غير العربة ومن العربة وفي الكافي من في التعاوزه
 التنازع فكانت تجوز لغيره في الانتفاع بملكه الى ان يعود اليه من لغة
 ما ذكره في غلبك النفع بلا عوض وهذا يخرج الاجارة ويصح باعرتك
 لانه صرح فيها واظهرت ارضي لان الاطعام اذا اضمحلت الى الاطعام كالارض
 به ارضه كل غلبها اطلاقا لاسم الحبل على الحال ومحتك ثوبى هذا او جاري
 هذه او الميرور به الهبة فان غلبك النفع العين عرفا وعند عدم رادته تجزى
 على غلبك النفع واصلها يعطى ناقة او شاه لنسب لغيرها ثم ذكر
 استعماله في غلبك النفع فاذا اريد به الهبة افاد ملك الوهب والابن على
 اصل وضعه وملكك على راي هذه اذا لم ير به الهبة فان هذه اللفظ
 يستعمل عرفا في الهبة ما سبق في قوله من حمل الامر فلما على الفرس وبه ادب
 التملك ومعناه لغة هو الاركان يستعمل فيه ايضا فاذا نوى احد

فقد في الهبة من غير العربة ومن العربة وفي الكافي من في التعاوزه
 التنازع فكانت تجوز لغيره في الانتفاع بملكه الى ان يعود اليه من لغة
 ما ذكره في غلبك النفع بلا عوض وهذا يخرج الاجارة ويصح باعرتك
 لانه صرح فيها واظهرت ارضي لان الاطعام اذا اضمحلت الى الاطعام كالارض
 به ارضه كل غلبها اطلاقا لاسم الحبل على الحال ومحتك ثوبى هذا او جاري
 هذه او الميرور به الهبة فان غلبك النفع العين عرفا وعند عدم رادته تجزى
 على غلبك النفع واصلها يعطى ناقة او شاه لنسب لغيرها ثم ذكر
 استعماله في غلبك النفع فاذا اريد به الهبة افاد ملك الوهب والابن على
 اصل وضعه وملكك على راي هذه اذا لم ير به الهبة فان هذه اللفظ
 يستعمل عرفا في الهبة ما سبق في قوله من حمل الامر فلما على الفرس وبه ادب
 التملك ومعناه لغة هو الاركان يستعمل فيه ايضا فاذا نوى احد

احد ما تحت وان لم يكن له نية حمل على الاوى لنه لا يلزم الاعلى بالثبوت
 بهذه النية من دفع ما عثر من صاحب الكافي على الهبة بوجهين احدهما انه
 جعل في كتاب العارية هذين اللفظين يعني تحتك وحملتك حقيقة لملكك
 العين ومجازا لملكك المنفعة ثم ذكر في كتاب الهبة في بيع الفاظها و
 حملتك على هذه الامة اذا نوى بالجلان الهبة وعلى بان الحمل هو الاركان
 حقيقة فيكون عارية لكنه يحمل الهبة وتأثيرها اذا كانا لملكك العين
 والحقيقة ثم ادب اللفظ بلانية فعند عدم رادة الهبة لا يحمل على غلبك
 المنفعة بل على الهبة لانه فاع الاول فلما اراد جعل هذين اللفظين
 حقيقة لملكك العين في العارية جعلها حقيقة له عرفا فيكون مجازا
 لملكك المنفعة عرفا فخره واراد جعله ملك حقيقة للاركان بوجه حقيقة
 له لغة فيكون لملكك العين في العارية فخره فلما صافاه واذا فاع الكتاب
 فلان الحقيقة انما تدب اللفظ بلانية او الميرور بها فيستعمل فان النية
 اذا انتفت كان المعنى العرفي واللفظي المستعمل متوحيين في الارادة فيجب حمل
 اللفظ على الاوى لنه لا يلزم الاعلى بالثبوت واخذ منك عدي فانه اذن
 في الاخذ فيكون رتبة ودارى لك سكن ودارى لك عدي سكن فان لفظ
 سكن حكم في ارادة النفع فيصرف للام افاده الملك ثم رجع المعنى في
 لان المتنازع غلبك شيئا فشيئا حجب ثوبا لم توجد غلبك في الرجوع
 ولا يضمن واهلكت بلانته لانها امانة ولا تخرج الى العارية ولا تخرج من
 لان الاعارة دون الاجارة والرهين والشئ لا يضمن ما فوضه فان اجرا ورهين
 المستعير فملكك العارية فتمت الهبة اي ضمن الميرور بها اذا امتنع وان
 كان كل منهما غريبا ولا يرجع الى المستعير على احد او ظهر بالضمح ان اجرا
 او رهن ملك نفسه وضمن المستاجر في رهنه اي المستاجر على الميرور بها
 لفره والغرض ان لم يعلم انه عارية موه وان علم فلا يرجع لانه لم يوهه فصار
 كالمستاجر في الغاصب كما بالغصب وتعارى الى العارية مطلقا اي سواء
 اختلف استعماله او لا ان لم يبين منه مطلقا لانها لما كانت لملكك المتنازع

فقد في الهبة من غير العربة ومن العربة وفي الكافي من في التعاوزه
 التنازع فكانت تجوز لغيره في الانتفاع بملكه الى ان يعود اليه من لغة
 ما ذكره في غلبك النفع بلا عوض وهذا يخرج الاجارة ويصح باعرتك
 لانه صرح فيها واظهرت ارضي لان الاطعام اذا اضمحلت الى الاطعام كالارض
 به ارضه كل غلبها اطلاقا لاسم الحبل على الحال ومحتك ثوبى هذا او جاري
 هذه او الميرور به الهبة فان غلبك النفع العين عرفا وعند عدم رادته تجزى
 على غلبك النفع واصلها يعطى ناقة او شاه لنسب لغيرها ثم ذكر
 استعماله في غلبك النفع فاذا اريد به الهبة افاد ملك الوهب والابن على
 اصل وضعه وملكك على راي هذه اذا لم ير به الهبة فان هذه اللفظ
 يستعمل عرفا في الهبة ما سبق في قوله من حمل الامر فلما على الفرس وبه ادب
 التملك ومعناه لغة هو الاركان يستعمل فيه ايضا فاذا نوى احد

فقد في الهبة من غير العربة ومن العربة وفي الكافي من في التعاوزه
 التنازع فكانت تجوز لغيره في الانتفاع بملكه الى ان يعود اليه من لغة
 ما ذكره في غلبك النفع بلا عوض وهذا يخرج الاجارة ويصح باعرتك
 لانه صرح فيها واظهرت ارضي لان الاطعام اذا اضمحلت الى الاطعام كالارض
 به ارضه كل غلبها اطلاقا لاسم الحبل على الحال ومحتك ثوبى هذا او جاري
 هذه او الميرور به الهبة فان غلبك النفع العين عرفا وعند عدم رادته تجزى
 على غلبك النفع واصلها يعطى ناقة او شاه لنسب لغيرها ثم ذكر
 استعماله في غلبك النفع فاذا اريد به الهبة افاد ملك الوهب والابن على
 اصل وضعه وملكك على راي هذه اذا لم ير به الهبة فان هذه اللفظ
 يستعمل عرفا في الهبة ما سبق في قوله من حمل الامر فلما على الفرس وبه ادب
 التملك ومعناه لغة هو الاركان يستعمل فيه ايضا فاذا نوى احد

فانه يضمن بخلاف رد الوديعه والمغصوب الى دار المالك فانه اذا رددها اليها
ولم يسلمها اليه ضمن اما الوديعه فلانها لا تحفظ ولم يرض بحفظ غيره الا لما اوذرها
عنده اما المغصوب الواجب عليه ابطال فعله ذلك بالرد الى المالك العمد ذو
ملك الاعارة كذا في خلاصة والتحجج اذا استعار واستهلكه يضمن بعد اعتقاده
لان المعسر سطر على ابتلاؤه وسطر على الضمان فعليه تسليمه وبطلان الشرط في حق
الموكل ولو كان هذا المحجج مثله واستهلكه ضمن الثاني لانه لو كان المحجج يضمن
بابتلاؤه بالام استعاره فيما فعله ضمينا فسر في اي الذم حيث فان كان العتق
يفسده ما عليه المضمن اي المستعير لانه لم يبيع في المستعير بل يبيع في العتق
لانه ضيقه حيث وضعه عند ولا يعقل حفظه كذا في المحجج وضعها في اي وضع
العارية بين يديه فنام فضاقت لم يضمن لو كان نومه حال امانة هذه الحفظ
عادة وضمن لو مضطجعا ترك الحفظ لم يمسك لعارضه مال طمعه كذا في
الخلاصة واجزه الرد اي رد العارية والوديعه والعين المستأجرة والمغصوب والدين
على المستعير المودع والموجر والغاصب ام تهم لان المنفعة حصلت له فكذلك
الوديعه لا تخفى وجه مناسبتها لكتاب العارية تهم لانه تطلق التمسك و
شرعا امانة تترك الحفظ او كسرها الايجاب في المودع كما وعدتكم وما يوجب
منابه قولنا او فعلا فان في وضع ثوبه بين يدي رجل سواء قال هذا ووديعه عنده
او سكت وذهب صاحب الثوب ثم غاب الاخر وترك الثوب فضاقت صاحبنا
لان هذا ايداع عرفا خرج به فضاقت في القبول عطفت على الايجاب حقيقة بان
يقول فقلت واخذت واخذت ذلك او عرفا بان يسكت حين يرفع الثوب
ولو قال لا قبل الوديعه فهو ضيع بين يديه في فضاقت الثوب لا يضمن لانه خرج
بالرد فلما يعبر عودا بلا قبول ذكر في فضاقتان وشرطها كونه المال قابلا لائتمار
اليد عليه لان الايداع عقد تحفظ وحفظ الشيء بدون اتمات اليد
عليه حال فايداع الطير في الهواء والعبد الابع والمال اسقط في التمسك
وحكمها وجوب الحفظ على المودع وصيرورة المال امانة عنده فخرج عليه بقوله
فلما ضمن اي المودع ان يملكه او سرقته عنده لقوله صلى الله عليه وسلم

[illegible]

وسلم ليس المستوع غير المغل ضمن المغل الخابن ولا غل الخبائث وأوصليته
 وقد ما أي لم ير معها مال للموعد وقال مالك يضمن للقرينة والحيث علمنا
 ما لا أن يموت أي الموعد فحينئذ ما أي لم يبين حال الموعد فانه حتى يكون متعديا
 فيضمن كذا الامناء أي كل امين مات في هذا حال الامانة يضمن الاستولى
 احدى الغلة ومات جربلا وسلطانا او دوح بعض الغائبين بعض الغنمة وما
 جربلا ما أي بلباب الموعد كذا في الخائنة ويحفظها بنفسه عبالة أي زينة
 والدة والدة واجير ويضمن ان يحفظ بغيره او او دوحها غيرهم ان الملك
 رضى يحفظ ويده دون غيره فيضمن التسليم اليه الا اذا خاف حرقا او غرقا
 الى جارة او فلانك آخر اذ لا يمكن ان يحفظها في هذه الحالة الا به الطريق
 ما دونها ولا يصدق عليه الا بئس لانه يدعى ضرورة تسقط الضمان بعد تحقق
 كما اذا ادعى الاذن في الابداع كذا أي يضمن أي الموعد اذا طلب بها أي
 الوديعه فمضى أي الموعد قادر على تسليمها فانه اذا طال به البرء لم يكن راجعا
 بامك كنه بعدة فيكون متعديا بالمتع فيضمن او تعدى أي الموعد وقصر التعدي
 بقوله فليس نفوها او كذبها او انقض بعضها فان الموعد اذا انقض بعضها
 ضمن النقص منها ولم يضمن كلها او خلط مثلها بقي فانه اذا جاء بمثل ما
 انقض فخلط بالباقي صار ضمانا مجموعا لانه صار منها كل الكيل بالخلط
 كذا في الكافي او حجة محمدية يعني اذا طلبها صاحبها فحجها عنه ثم اقر او
 لان المالك غرضه في الحفظ من طال به البرء فمات الوالد ان بعد في يضمن
 فان عاد الى الاقرار لم يبرء من الضمان لان العقد ارتفع فلما بعوا الا بالخذ
 ولم يجدوا قال عنه لانه لو كرهه غيره بان قال اجبت عنك وديعة افلان
 فقال لا لا يضمن لان الجود عنه غيبة المالك في الحفظ لانه يقطع به طبع الجود
 عنها فلا يضمن او حفظ أي الوديعه في دار امره أي يحفظها في غير ما أي
 غير تلك الدار فيضمن الخالفه امره او خلط بماله حتى لم يميزه سواء خلط بها
 جنبه او خلا في جنبه ان خلط استهلك عند أي حقيقه مطلقا ان اقتطعت
 أي الوديعه به أي بمال الموعد بلا منع منه كما اذا اشترى الكلب

و يحفظ ما ينفع و عياله
فراعيه عن ماله فيما وقع الا ايتى
عليه كشيء من العيال و عياله
و عليه الفتوى في كل ذلك الزمانية و ان

فوقه
أنا قالوا أظلمنا لأنه لو لم يظلمنا لم يكن لنا
عبدكم فقال لهم ان يجعلنا حالاً دوني
عبدكم فليسوا وقالوا نحن ما عذره لأنه لو لم يكن
عنده اجنبي لم يكن لنا عبدكم

زولم يملوك قال صلص العائنه ان كان
 خذوا ضمن بالانفاق واسئلو له بغير
 فكلدك والافان فربا بلكم ان
 نفس من الماكان بغيره في كنه
 صا صا الزمانيه اذا كان خذوا وليه
 السن من الانفاق وكل الات الوهم
 والام قال سافرا بلكم ان خذوا
 ان عباد الزمانيه اخذوا اول

وامكنها الماياه كان ارضيا يدفع الكل الى احد ههنا في بعض احوال . كذا
 المهرههان والوكيلان بالشرا . اذ سلم احد ههنا الى الاخر ما يقسم حيث يقسم
 بخلاف الا يقسم نهى عن الدفع الى عباده قد دفع الى غيره تد اى انشكاك
 منه مع انه فرع عباده ضمنى ودفع الى غيره لا بد له منه كدفع الدائره الى عبده
 بحفظ النفس الى غيره لا بد له من بعضه او دفع رجلا ودفعه وقال لا
 عند دفعها الى امرتك وعبدك وامتك وكذلك واجيرك وهم في عباده
 فان دفعها الى واحد منهم فهلك فان كاي تدفع الى غيره دفع اليه بان كان
 له سواه اهل وخدم فهو منى والام بعض لان هذه الشرط مقيد فقه يابن
 الان لم الرجل على حال ولا يابن عباده لكن انما يلزم مرعاة شرطه بقدر
 الامكان فان كان كاي تدفع الى غيره منى عنه وهو تمكن فحفظه على
 الوجه كما هو في بعض الحفظ على الوجه المنهى عنه وان كان لا يجزئ
 منه لم يقسم اذ لا يمكن الحفظ الا به فلم يمكن العمل به مع مرعاة هذا الشرط
 فلم تقم التقييد فبطل فصار كانه قال لا تحفظ فصار مافضلا لاسله هذه كما
 اودع دابة وقال لانه دفعها الى غلامك او زهاه عن الدفع الى امرته والودعة
 شئ يحفظ على يد النساء والرجل مما لا يجزئ منها فهذه الشرط بطلان اصله
 فصار باطلا كما لو لم يحفظها في بيت معين فدارا وصندوق معين فيه
 اى البيت تحفظ في بيت اخر منها اى في ذلك الدار او صندوق اخر منه اى
 في ذلك البيت فانه حتى لم يقسم بخلاف الدارين الا اصل ان الشرط انما يصح
 اذا كان مقيدا والعمل به يمكننا والشرا في الوضع في دار اخرى مقيد لان
 الدارين مختلفان في الامن والحفظ فوجب الشرط وامكن العمل به بالبيت
 في دار واحدة فعلمنا مختلفان في الحز فالحكم في الاخذ في ههنا يتبين
 في الاخذ في الاخر فصار الشرط غير مقيد وتغير العمل به ايضا فلا يقيد بالامتنان
 فان تعيان الضم في هذه الصور لا يقيد فان الضم تعين في بيت
 واحد لا يتفاوت ظاهر الا ان يكون لهما اى للبيت الضم فخلل ظاهر في
 بغير الشرط وبعض خلاف اودع الموضع فهلك ضمن الموضع المودع

فصل في مناقض الاصل الى فصل في مناقض
الاصل الى فصل في مناقض الاصل الى فصل في مناقض

الاول فقط وقال ايضا انهما شاء فان ضمن الاخر جمع على الاول ولو دعي
 الفاصلة ضمن المالك ان شاء فاعلم ان الموضع الموضع الموضع الموضع الموضع
 فلفظ ضمته ملازم ما لكانه ان لم يعلم انه خاص به جمع على الثاني فلو دعي
 وان علم فذلك في الظاهر وحكمه ان لا يبرح واليه الشارح لانه كذا في
 الشهادة كما في الفاصلة الموضع الموضع الموضع الموضع الموضع
 مثله بالتملق منه ابتداء لعدم ان المالك فكذا بقاؤه في الفاصلة في كل من
 انه لو دعي به فكل لهما فهو على الفاصلة لهما وعلى الفاصلة لهما لان دعي
 كل منهما صحت فتصوره بين لهما وانما يخلف كل منهما بانفاده لان كل منهما
 اياه بانفاده المسئلة على اربعة اوجه لانه ان يخلف لهما او يخلف للاول
 للثاني او بالعكس في كل لهما فان يخلف كل منهما فكل لهما وان يخلف للاول
 ويخلف للثاني فالالف ببدله واقراره وان عكس الف للاول ولا شيء للثاني
 وان يخلف للثاني فالالف ببدله واقراره وان عكس الف للاول ولا شيء للثاني
 وان يخلف للثاني ايضا فالالف ببدله لانه وجب على كل منهما علمه ببدله واقراره
 وعلمه الف اقراره لانه ان يخلف كل منهما كل الف كان ليس فيه فاذكر
 اليها ففقد في نصف نصيب الى ذلك ونصف نصيب الى هذا فيقوم ذلك
 ما دعي عند المحور او دعي المحور محورا مثله ففقد الموضع ضمن الاول
 لانه سطر على اثنائه وشرط عليه الضمان ففقد السطر وبطل الشرط في حق المولى
 فقط اي ضمن الثاني لان موعده الموضع لا يضمن عند اي حبيقة والمجيء بعد
 العتق برعانه في المولى ولو فاض الموضع عند ثالث يعني اذا اودع المحور
 الثاني عند المحور الثالث فملك عند الثالث فلا ضمان عليه ان عتق لانه
 موعده الموضع وهو غير ضمان عند اي حبيقة وحرم الاول بعد عتقه لما مر من
 قوله لانه سطر له وحرم الثاني في الحال لانه استهلكه بدفعه الى الثالث
 وموعده الموضع يضمن عند اذ اجنى **المرتب** مناسبه لكن
 الودعة ان عين الرهن المانة في يد المدين كما سباني فيكون كالوديعة هو
 لغة الجس لفظا وشرعا جسد المال اخص ازغره من الجس والمدة من المدة وكذا
 جحى يمكن اخذه اي الحق منه اي المال وهو اي ذلك الحق الذي حقيقة

في الموضع الموضع الموضع الموضع الموضع
 في الموضع الموضع الموضع الموضع الموضع
 في الموضع الموضع الموضع الموضع الموضع
 في الموضع الموضع الموضع الموضع الموضع

وهو من وجب له وباطنا او ظاهرا فقط لانه يضمن من قبل ووديعة و
 بدل صفة في النكاح ان اخرج او وجهه حر او غيره او ممتنة او تصادقا او لادرس
 لان الدين وجب له وهو كاف لانه كذا في موعده كسباني او حكما كالدين
 المضمون بالمثل او القيمة والقوم يكونها الاعيان المضمونة بنفسها ووسيلة
 تحقيق ودية التسمية ان الدين في موعده حال كونه غير لازم لانه تسرع
 كالرهن والقيمة بتأجيل قبول كذا في الرهن فكل من يملكه في موعده
 يفرع على قوله غير لازم فاذكر اي الرهن الرهن وقبضه فقبل المدين
 يجوز اي يجوز اخص ازغره من النكاح الشجر ودين الزرع في الارض لان
 المدين لم يجره موقفا اي غير ملك الارض وهو اخص ازغره على موعده
 دون النكاح ودين الارض دون الزرع ودين دار فيها متاع الرهن فتميز
 اخص ازغره من المتاع كرهن نصف العبد والدار كذا في غايه البيان هذه
 المعاني من المناسبه لهذه الفاظ لا قبل ان الاول اخص ازغره من المتاع
 والثالث غير من غير النكاح دون الشجر كما لا يخفى على اهل النظر كذا في اي
 الرهن هو جواز لقوله فاذكر اي في موعده فانه اي في موعده فانه في زمان
 يمكن فيه قبض اي في حكم قبض المدين حتى اذا اودع في الرهن كخبره المدين
 وما فيه فضاء ضمن المدين فلا وجه لما قال الزيلعي بناء على ما في المتن
 ان الصواب ان التخلية تسلم لانه عماره غير رفع المانع في القبض هو قول المولى
 دون التسليم والقبض على المتاع كالببيع اي كما ان التخلية فيه ايضا قبض
 على التوم بان التخلية ينبغي ان لا يخل في قبض الرهن او القبض منصوص
 في الرهن بخلاف البيع حتى استدلوا على شرطية القبض في الرهن بقوله تعالى
 فما من قبضة الا تسلموا المقصود به في وجوده على اكل الجسد اقول في
 انما يبرع جوه على اكل الجسد اذا انفق عليه باستقلال واما اذا ذكر بقا
 للمنفعة فلا يجب ان يبرع وجوده كما ذكر فان التبرع في البيع منصوص عليه
 بقوله تعالى اما ان يكون تحا و غير تراض فلو دعي ما قال المتعذر ليطل بيع
 انما لم يبرع ليس كذلك كما سباني ولو ملك اي الرهن اعلم ان الرهن

لان الرهن المدين بالمال المدة من الزمان
 اي لم يجبه المدين ففقد في موعده
 في موعده المدين ففقد في موعده
 في موعده المدين ففقد في موعده
 في موعده المدين ففقد في موعده

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فوق ما قبل القبض والدين أي قبض الرهن
في يد المدين والدين فائدة الرهن
وأنه

المجلس
العلمي
بجامعة
البحرين

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. A vertical crease is visible on the right side of the page.

الصدق ضمان الغنى جميع القيمة لان الزيادة على مقدار الدين ايضا مائة والمان
 تضمن بالانفاق وهي كسب فائدة ايام الدين فوق حريم جمع ان العادة فان
 كان من يحمل بغير ضمان فليس ضمان والا كان حافضا فلا ضمان وعليه ان
 على المدين ان يكون حفيظا كالحريص لحفظ امواله فان تهاون على الدين
 وان كان قيمة الدين اكثر من القيمة التي تضمنها فليس ضمان الكسب
 له وانما هو ردة ورده منه الى يد المدين لا يضمنه الا امانة بمعنى ان
 مؤنة ردة الدين ان كان خرج في يد المدين جعله المدين ان كان قيمة
 الدين مثل الدين وكذا مؤنة ردة الدين الى يد المدين كذا ردة الدين ان كان
 قيمة مثل الدين اما اذا كانت اكثر منه فتقسم على المدين والمان في المدين
 على المدين والمان على المدين وكذا ردة الدين كذا ردة الدين والمان
 الفداء في الجناية وعلى المدين حريم الدين ومؤنة تبعية ائتمانه فائدة
 كنفقة المدين وسوة وجر رعية فطيرة الدين وسقي البستان والقمام
 بامره فان حصل ان يرضى الى بقائه فهو على المدين سواء كان الدين فضيل
 او لا لان الدين بغير ضمان على ملكه وكذا ائتمانه فائدة ردة الدين حفيظ
 فهو على المدين اما فاحته او بالتقسيم كاتمه وكل وجب على اخذ دين المدين
 والمدين فاداه الا ان كان مبرعا لانه قد قد دين غيره بغير امره الا ان ياتيه
 القرضي لان له لانه عانة فكان صاحبه مبر به **باب ما يقع رحمة**
والرحم به او لا في دين المدين يعني الدين الفقة والتكليف الموزون
 لكونه محل الاستيفاء فلو رخصت فذكرة رات فذكرة رات فذكرة رات فذكرة رات
 بغير ضمان كالا مال وهو مبر ولو رخصت بغير ضمان فذكرة رات فذكرة رات
 في الدين ويعتبر الى نكته في الفقة وهو الموزون او التكليف بلا جبره للجودة ولا الفقة
 فان الدين اذا كان وزنيا والدين ايضا كذا فذكرة رات فذكرة رات فذكرة رات
 سقط الدين وان كان الدين زائدا سقط قد الدين وبقي الزائد في ردة
 الدين وان عكس سقط قد الدين منه والفضل للمدين لا ان ياتيه دين
 متاع لان حكم الدين كما عرفت بثبوت يد الاستيفاء وهو يتصور في

في الدين ان كان صاحبه لا يكون ضامنا
 بالاداء ويحكم ان يكون ضامنا
 الى احد وجهات يكون الضامن ضامنا
 في الدين ان كان صاحبه لا يكون ضامنا
 بالاداء ويحكم ان يكون ضامنا
 الى احد وجهات يكون الضامن ضامنا

في المتاع حيث انه متاع مطلقا اي سواء كان مما يملك القيمة او لا
 وسواء رهن فخر بكماله او بجزءه والطارى كالمقارن الصريح كذا في المتاجرة
 وهو على شئ دونه اي دون الشئ فزرع أرض وتخلها دونها اي دون الارض
 المدين متفضل بما ليس به من خلقه فكان في المتاع كذا العكس هو
 رهن الشئ والتموه رهن الارض لا النخل او الزرع لان الاتصال يقوم بالطريقين
 فالحاصل ان المدين اذا كان متصلا بما ليس به من خلقه لا يجوز لامتناعه قرض
 المدين وحده ولا يقع ايضا رهن حرمه ومكانه ام لا ووقف فخر لان حكم
 الرهن بثبوت يد الاستيفاء ولا يثبت الاستيفاء منه بالعدم فالحال في كل
 حوزة رهن ماسواه ولا يقع رهنها بغير اذن واللام في كل متعلق
 بقوله رهن حرمها رهنها اي لا يجوز للمدين ان يرضى حرمها او رهنها
 مسلم او من كنفقة الا بقاء والاستيفاء في حق المسلم ولا يضمن له اي مسلم
 بغير ضمان الدين يعني ان كان المدين ذميا لم يضمنها للمسلم كما لا يضمنها للمسلم
 منه لانها ليست على في حق المسلم في عكس النعمان يعني ان كان الرهن ذميا
 والمدين مسلم فيضمن المدين كما اذا عصى بها مال المدين لا يقع ايضا
 بالامانة كالوديعة والعارية ومال المفارعة والشركة لان موجب الرهن ثبوت
 يد الاستيفاء للمدين فكان قبض الرهن مضمونا فلا بد ضمان ثابته ليدفع
 القرض مضمونا ويثبت استيفاء الدين منه وقبض الامانة ليس مضمونا ليدفع الرهن
 بها وبيع في يد البائع ما عرفت ان الرهن يجب ان يكون مغالبة الدين حقيقة
 او حكما والبيع في يد البائع ليس من حقيقة وهو ظاهر لاحكام لانه يجب ان يكون
 مضمونا بالمثل والقيمة والبيع في يد المدين كذا لكان بل اذا اهلك سقط الدين هو
 حق البائع وليس ضمان والقوم يسمونه بالدين المضمون بغير ما سوا حقيقة
 ان الله تعالى في ذكر تفسير الرهن بالركن ان يبيع رجل سلعة فقبض
 ثمنها وسلمها وخاف المشتري الاحتفال واخذ بالثمن في البائع رهنه قبل
 الدرك فانه باطل حتى لا يملكه حرم الرهن حل الدرك او لم يحل واذا اهلك
 الرهن كان مائة عند حل الدرك او لا اذا عقر حيث وقع باطلا كذا في الكفا

في الدين ان كان صاحبه لا يكون ضامنا
 بالاداء ويحكم ان يكون ضامنا
 الى احد وجهات يكون الضامن ضامنا

واجرة نجيحة ومغنية وثمن حتى لو هلك الرهن لم يكن مضمونا اذ لا يقابل شي مضمون
 وكفالة بالنفس لتعذر الاستيفاء او شفعة لان المبيع غير مضمون على المشتري
 وعبدان او مدبرون لانه غير مضمون على المولى فانه لو هلك لا يجب عليه شيء وقصده
 مطلقا ما في النفس وما في التعذر الاستيفاء بخلاف الحثالة فخطا ولا
 استيفاء الارش في الرهن مكن وبيع بعين قيمته بالمثل او القيمة كما يقصود
 وبدل المبيع المهر وبدل الصلح غير مضمون ان الايمان ثلثة اقسام احدها
 عيني غير مضمونة اصلا كالامانات فان الضمان عبارة عن رد مثل الهالك
 ان كان مثليا او قيمته ان كان فالامانة ان ملكك بذاقة فكل شيء في قبضتك
 او يتبعه فلا يبقى امانة بل يكون مضمونا وثانيها عيني مضمونة بنفسها كالمعدن
 وكحجر القوم يمتصها الايمان المضمون بنفسها ويبرء من الاعيان المضمونة
 في قدراتها ووجهه ان الضمان كما عرفت عبارة عن رد مثل الهالك او قيمته
 فاشي اذا كان مثليا او قيميا يكون بحيث لو هلك تعين المثل او القيمة
 فيكون مضمونة في قدرها في قطع النظر عن العوض وثالثها عيني ليس
 بمضمونة ولكنها تشبه بمضمون في البيع فانه اذا هلك المضمون او قيمته
 او قيمته كمن اشترى بشفعة مضمون في البيع فانه اذا هلك المضمون او قيمته
 الاعتبار سمي بالعين المضمونة بغيره فكانت قبيل المثل والقيمة في قدرها
 كما هو الفصل وهو موطنة بقوله ولو موهودا فله في يد المهر من عليه اي على
 المهر من بما وعد غير الدين يعني ان رهن ليقضه الف درهم هلك الرهن في يد
 المهر من فله على المهر من بمقابله الالف الموهودا في حقه تسليم الالف الى
 الرهن او المهر من الدين اكثر من قيمة الرهن بل كان مباحا او اقل حتى اذا
 كان اكثر لم يكن مضمونا بالدين بل بالقيمة وبيع ايضا به من ما في السلم
 وثنى الفرق لان المقصود ضمان المال والمجانسة ناسية في المالية فيثبت
 الاستيفاء في ضمان المال فان هلك اي الرهن برأس المال او ثمن العرف
 ثم العقد اي السلم والعرف واخذ حقه اي صلا المهر من مستوفيا له به
 كحق القبض حكما فان اقر قاقبل نقد وهلك بطل اي عقد السلم

والعرف لغو القرض حقيقة حكما ولما لم يثبت فيه التفصيل في السلم
 اذ هو بالذرة قال وبالمسلم فيه فان هلك اي الرهن ثم العقد صار اي الرهن
 عوضا للمسلم فيه فيصير كانه استوفاه وان فسخ اي عقد السلم صار اي
 الرهن رهنا بغيره وهلك رهنا بغيره فصار كالمعدن او الهلك به من
 يكون رهنا بغيره وهلك رهنا بغيره فصار كالمعدن او الهلك به من
 عليه رد مثل السلم فيه ليقض رأس المال لانه رهنه به ان كان محبوسا بغيره
 وهو رأس المال ويقتض ايضا من عليه اي الات تعبد طهارة مفعول
 المقعد لانه يملك الايداع وهذا اول منه في حق الفسخ لان قيام المهر من
 ابلغ موهودا والامانة ولو هلك يملك مضمونا والوديعة يملك امانة و
 الوصي كالابن عيسى يوسف زفر انه لا يجوز بينهما وبيع ايضا بغيره
 خل او ذكته ان ظهر العبد حر او الحبل حر او الذكته ميتة وبدل صلح غبار
 ان اقر ان لا يدين مضمون وجعل صلح غبار انكاره من بدل اقله شيئا ثم
 نقضا وقا على ان لا يدين فانه من مضمون والاصل في هذه المسائل ما قرآن
 وجوب الدين ظاهر كقوله لئن لم يدين من ولا يشترط وجوب حقيقة شيء على ان
 يبرهن شيئا او يعطي اعتلاء حال كون الرهن والكفيل معينين لثبته
 متعلقين بسلطة واني اي المشتري ان يبرهن كسماه ويعطي كفلا سماه
 فحق اي الشراء كحسانا لا قباسا لانه شرط لا يفتقر العقد فيه فحق احد
 المتعاقدين ولانه صنفه في صنفه وهو مناهي عنه كما مر وجه الاحسان انه
 شرط ملزم للعقد لان الكفالة والرهن للاستيفاء وهو ملزم وجوب الرهن
 فاذا كان الكفيل حاضرا والرهن معين اعثر في الشرط وهو كاشفنا في
 فسخ العقد الا اعثر عن الشرط ففسخ ولا يجزئ اي المشتري على الوفاء
 لان عقد الرهن تبرع من جانب الرهن ولا يجزئ التبرع وانما صار حقا فمضمون
 اذا وجد لم يوجد بعد الوعد بالرهن لا يكون فوق الرهن ولو رهنه لا يلزم
 لم يسله فلان لا يضمنه لازما بالوعد ولا فلهما بيع فسخه الا اذا سلم ثمنه فالا
 او قيمة الرهن رهنا ما اذا اشترى لم يجز على الوفاء جاز للبايع ان يبيع

فلهما بيع ايضا بغيره
 الرهن مضمون في يد المهر من

العقدة رضا البيع كان بهذا الشرط فبدونه لا يكون رخصا وادامتم رضاه
 كان ان يفسخ او يبرئ من الرهن الا اذا كان كما ذكر المحققون اذ يد
 الاستيفاء لما يشتر على المعنى وهو ان لا يكون الرهن امانة قال في التبيين
 وقد عطاها شيئا فليس بيع امك هذا حتى اعطى فملك كان رهنه لانه ذكر
 ما يدل على الرهن لان العدة للمعاني وفيه خلاف زفره رهن عينا فربما يرد
 بكل منهما صحيح وكله من عند كل منهما لا ان نصفه رهن لاجل نصفه
 الاخر لان الرهن نصفه الى جميع العين بعينه واحدة ولا يشوب فيه
 موجب من الدين وهو يجرى في فصار حجب بكل منهما ولا ينافي فيه كما اذا
 قتل واحد جماعة فخر احد ولها المقبولين واستوفى يكون مستوفيا لنفسه
 للباقيين بخلاف الرهن فربما يجرى حيث لا يجوز عده الى حصة لان المقصود منها
 ايجال الملك والعين الواحدة لا تقسم كونها ملكا لكل منهما فكذلك فلا بد من
 الاتفاق في شيئا من المقصود في ثبوتها كل في ثبوتها كالعقد في حق الآخر ولو
 ملك ضمن كل حصة اي حصة رهنه او عده لهما ان يغير كل منهما مستوفيا حصة
 لان الاستيفاء يجرى فان قضي دين احد هما فكل رهن للآخر لان جميع العين
 رهن في يد كل منهما بلا تقوى رهنهما فربما يرد رهنهما على رهن كل واحد
 اي كل الدين يسكنه اي المهرين ان قبض الكل اي كل الدين لان قبض الرهن
 يحصل في الكل لا يشوبه بطل حصة كل من حصة رهنه عده فبقيته رهنه
 مسئلة مستقلة لا تتعلق لهما بما سبق يعني اذا اقام كل واحد من رجلين على
 رجل انه رهنه عده الذي في يده وقبضه فهو بطل لان كل منهما اثبت بيته انه رهنه
 كل العدة لا وجه للقبض لكل منهما بالكل لان العدة واحدة فربما يكون كلمة رهنه
 بهذا وكله رهنه بذلك في حاله واحدة ولا للقبض بكل واحد بعينه لعدم الاولوية
 ولا المقصود لكل منهما بالنصف للزوجين فبقوا الشراة ولو مات رهنه
 والرهن معهما فربما من كل ذلك اي بان رهنه عده وقبضه كان نصفه اي
 نصف العدة مع كل منهما رهنه فبقيته لان حكمه في الحيوان لا يشوبه بقية
 انما الاستيفاء بالبيع في الدين والشيء الا يفره **باب** بين يوضع

بوضع عده اي سمي بعده الله في رهن الرهن والمهرين وقبضه اي وضع
 الرهن والمهرين الرهن عده حتى تخلوا فاما ملك ولا يابضه منه اي الرهن من
 العدة احد هما لتعلق حق الرهن في القبض بعبده وامانه وحق المهرين به
 استيفاء فلا يملك احد هما ابطال حق الآخر فبقيته اي العدة بدفعه اليه
 اي دفع الرهن الى احد هما لانه موضع الرهن في حق العين وموضع المهرين
 في حق المال لانه واحد هما اجنبة عن الآخر والموضع يضمن بالبيع الى التبرئ
 على المهرين اي ان يملك الرهن في يد العدة يملك في ضمان المهرين لان يده
 يد المهرين وكله اي الرهن المهرين او العدة وغيرهما يبيعه اي بيع الرهن
 عده فكل من الاجل حتى لانه لو كسل بيع ماله كان شرط اي التوكيل في عده
 الرهن ثم يتول بالقول بموت الرهن او المهرين الا بموت التوكيل سواء
 كان التوكيل للمهرين او العدة او غيرهما واذا مات التوكيل لا يقوم وارثه
 ولا وصيه مقامه لان الوكالة لا يجرى فيها الارث ولان الموكل رضي برأيه
 لا ارأى غيره وله اي للتوكيل بعبه اي الرهن بغيره ورثته اي الرهن كما
 يبيعه حاله ميتا بغيره ان مات المهرين فالتوكيل على وكالة لانها لا تملك
 بموتها ولا يبيع احد منهما وجبة اي التوكيل عليه اي البيع ان جعل الرهن
 والرهن غايته لتأخير المهرين وكيفية الاجبار ان يبيع في امان
 لبيعه فان في يده فالتوكيل ببيعه عليه لو كسل باخضه غاب موطنه
 بغيره عليها له دفع الضرر ولو وكل لبيعه مطلقا فربما عده النسبة لم يقدر
 في الكافي ولا يبيعه الرهن او المهرين الا بغيره لان كل منهما حقا في
 الرهن للرهن حق الملك والمهرين حق الاستيفاء بآية اي الرهن العدة
 حتى خرج من الرهن فالتمس رهن مقامه وان لم يقبض لقيامه مقام المقبوض
 فربما يملك اي يملك التمس بذلك على المهرين لبقاء عده الرهن في التمس لقيامه
 مقام البيع المهرين كما افهمه عده رهن فقتل اي اذا قتل العدة الرهن وخرج القاتل
 فبقيته صار رهنه بدل العدة وكذا عده قتل اي العدة الرهن قد دفعه فانه
 ايضا يكون رهنه بدل العدة المقبوض قال او في اي ان ما ع العدة الرهن

في حصة المهرين من الرهن
 في حصة المهرين من الرهن
 في حصة المهرين من الرهن

فإنه متى استوفى الزمان قبل ان ينفذ
انه ينبغي ان يكون له نصيب من ثمنه
لان المشتري لا يملكه الا بعد ان يوفى
لم يتوفى له البتة لان حكمه حكمه

فإنه متى استوفى الزمان قبل ان ينفذ
انه ينبغي ان يكون له نصيب من ثمنه
لان المشتري لا يملكه الا بعد ان يوفى
لم يتوفى له البتة لان حكمه حكمه

فأما متى استوفى الزمان قبل ان ينفذ
انه ينبغي ان يكون له نصيب من ثمنه
لان المشتري لا يملكه الا بعد ان يوفى
لم يتوفى له البتة لان حكمه حكمه

فإنه متى استوفى الزمان قبل ان ينفذ
انه ينبغي ان يكون له نصيب من ثمنه
لان المشتري لا يملكه الا بعد ان يوفى
لم يتوفى له البتة لان حكمه حكمه

فإنه متى استوفى الزمان قبل ان ينفذ
انه ينبغي ان يكون له نصيب من ثمنه
لان المشتري لا يملكه الا بعد ان يوفى
لم يتوفى له البتة لان حكمه حكمه

فإنه متى استوفى الزمان قبل ان ينفذ
انه ينبغي ان يكون له نصيب من ثمنه
لان المشتري لا يملكه الا بعد ان يوفى
لم يتوفى له البتة لان حكمه حكمه

اي هذه التفرقات في البيع وغيره المزمع جاز الاول وهو البيع لا البوابة
 بين المتولين حيث جاز البيع الثاني بالاجاز في الاول ولم يجر التفرقات
 المذكورة بعد البيع في الثانية سوى البيع مع وجود الاجازة لكل ان لم يكن
 فانه في البيع لتعلق حقه ببدله بخلاف العقد المذكور اذ لا بد له في الرتبة
 والريث وما في الاجازة من المنفعة للعين وحقه في البنية العين لا المنفعة
 فكانت اجازة سقاطا لحقه في المنفعة فنفذ البيع وفتح اعناقها الى غير
 الرهن الرهن وتبعية الاستلزام لانه تصرف صدر عن الابل ووقع في
 الحبل فبطل الرهن لقوات حمله فلو كان الرهن موصولا لم يبدل الحال اذ
 لا معنى للازمة قيمة الرهن مع حلول الدين وفي الموصل اخذ منه اي الرهن قيمة
 وجعلت رهنه بدله حتى يحل الدين لتحق كسب الضمان وفائدة في التضمين
 ومن حصول الاستيفاء ويجبها الى حلول الاصل فاذا حل استوفى حقه اذ
 كانت في جنس الغرم له ان يستوفى حقه في مال غريمه اذ اظفر بجنس حقه فان كان
 فيها فضل رده لانها حكم الرهن بالاستيفاء وان كانت اقل فحقه صح
 حلية بالزيادة لعدم سقاط ولو كان الرهن معسرا ففي العقد سعى العينة
 للمرتهن في الاقل فحقة وقر الدين اي ان كان القيمة اقل من الدين سعى في
 القيمة وان كان الدين اقل منها سعى في الدين وتورجع على سنده اذ اصاب
 غنيا لانه قضى بخصم فله حكم الشرع فيرجع عليه على ما علمت وفي احتية
 يعني التبدية الاستلزام سعى كل من المدين المستوفى له المزمع في كل الدين
 بلا رجوع على سنده لانها اذ اياه في مال المولى لان سبها ماله وانما في اي
 اتفاق الرهن رهنه كاعتبار غنيا اي ان كان الدين حالا اخذ منه الدين
 وان كان موصولا اخذ قيمته فيكون رهنه الى حلول الاصل واجنبى لثقله غنة
 المزمع فيها فانه مثله وقيمته وكان اي الما فخره رهنه بدله كما امر اعارة اي
 الرهن ثم رهنه رهنه واعارة اخذها في الرهن والمزمع باذن صاحبه اخذ
 فقبضه سقطت اذ كانت اي ضمان الرهن حالا لثنا فاه بين بد العارية وبه الرهن
 وان وصلته بقي الرهن موله هذا كان للمرتهن ان يسترده الى يده وقرع على

فقد استأنس المرتهن فاشد في البيع لا الغاية
 البيع بل الغاية للطرفين فان الرهن
 ايضا يبدل البيع بغيره في رهنه الدين
 وانى

فقد استأنس المرتهن اي رهنه الرهن
 باجازه غيره وهو الغائب وان

على قوله سقطت اذ كانت بقوله في ملكه اي الرهن مع سنده اي مع رهنه ان
 كان هو المستوفى مع اجنبى ان كان هو المستوفى بملك بكسبي لقوت القبض
 المضمون وكل منهما اي في الرهن والمزمع رده اي رده الرهن المستعار
 رهنه كما كان لان لكل منهما حقا حقه فانه مات الرهن قبلة اي قبل
 الى المرتهن في صورة الاعارة فالمرتهن اخذ منه اي الرهن في سائر العوامة
 لان العارية ليست بلازمة والضمان ليس في لوازم الرهن فطفا فان حكم
 الرهن ثابت في ولد الرهن مع انه غير مضمون باله يدك واذا بقي الرهن
 فاذا اخذ عا والضمان لعود القبض فيعود بصفته واذا اجر او وهب
 ما في احد وجهي باذن الآخر اجنبى خرج عن الرهن فلا يعود الا بعقد متناه
 ولو مات الرهن قبل الرود الى المرتهن فالمرتهن اسوة للرماء وتعلق
 بالرهن صلا لازم بهذه التفرقات فيبطل به حكم الرهن بخلاف الاعارة حيث
 يتعلق بها حتى لازم فافترقا رهن بحد اغصبه ثم كسبه في ملكه لا ينفذ الرهن
 لانه توقف على اجازة المالك فلا ينفذ باجازه غيره ولا يسقط الدين بهلاكه
 لان ملك الرهن ثبت بعد عقد الرهن بخلاف اذا ملك في يد المرتهن فاختار
 المالك بضمين الرهن لانه ملكه بالضمان في وقت الغصب فكان ملك الرهن
 سابقا على الرهن كذا في القاعدة من رهنه اولا يستجالة اي اذن الرهن
 بلا طمئنة فيعارة الاستعارة وان كان الرهن عارية او استعارة اي الرهن
 فخر رهنه فعمل ان يملك اي الرهن حال العمل في صورة الاذن والاستعارة
 لم يضمن اي المرتهن لشوبه العارية بالاستئجار هي في الفة ليد الرهن فاجنبى
 الضمان وفي طرفة اي قبل العمل وبعد الفة منه فضمن كالرهن اي ضمن
 ضمنا كضمين الرهن وهو معلوم في استعارة رهن لان المالك رضى
 بتعلق رهنه المستعارة باله هو يملك ذلك كما يملك ان يتعلق به حقه بالكفالة
 واذا صح فيه من المستعارة بما شاء في قليل او كثير فان الاطلاق واجب
 الاعتناء خصوصا في الاعارة لان الجرمالة فيها لا تقضى الى المنفعة وان غلب
 المعية تفيد بما عتبه في قدر فانه اذا غلب قدر الاجرة للمستعارة ان يرهنه

فقد بخلاف اذا ملك في رهنه الرهن
 تضمن الرهن الرهنه وانما قال ذلك
 لان غنة يجب قيمة الرهن ولا يكون ضمنا
 بالدين على ما

دفعه الرهن او فداء يسقط الدين اي حال للرهن او دفع العبد او فداء له فان
 دفع او فدى سقط دين الرهن واخذ الرهن لعبد بطل الرهن ان لم يكن اي
 الدين اكثر من قيمة اي قيمة الرهن بل يكون من دنا او اقل منها واما اذا
 كان اكثر فسقط دين الرهن وقد ارقية العبد لا يسقط العاقبة مات الرهن
 باع ونسبه الرهن وقضى الدين لانه قائم مقامه فان لم يكن له وصي فليسب
 اي وصي ليسبوه اي نصيبه القضي رهن الوصي بعض الرهن كره له على الميتة
 عند غريم غير ما يوقف على رضى الاخرين وله رد لانه انه بعض العبد
 بالايضا الحكمي لان موجبه قد الرهن بنوت يد الاستيفاء لم يرد حكم
 فاشبه الاشارة بالايضا المحقق فان دفعه دينهم اي من سائر العبد قبل الرهن
 اي قبل ان يردوه دفعه كزوال المانع وهو حق بقتة العبد ولو انقضى الغرم
 اي لم يكن للميت الاغرم واحدة جاز هذا الرهن اعتبارا بالايضا المحقق وسبق
 في دينه لانه يباع فيه قبل الرهن فكذا بعده واذا اراد الرهن اي الوصي بدليل
 على ارجاز لانه استيفاء حكما هو عليك ذلك في هي الوصي تفصيلات
 تاتي في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى **فصل** رهن عبيد قيمة عشرة برات اي
 بعشرة فقيمة وتخلل وهو بربط اي العشرة اي رهنها بربط اي العشرة وكان
 ينبغي ان يبطل الرهن او بالتحريم خرج من كونه صالحا للايضا اذ لم يبيعها
 وانما لم يبطل لانه بعد ان يبيعها وتخلل وله ان يشتري عبيد فقيمة قبل القبض
 لا يبطل البيع لاحتمال جبرته فلا فائدة له او رهن شاة كذا كان اي فتمرها
 عشرة بعشرة فماتت بلا ذبح قد بيع جلد فادى درهمها فهو اي جلد
 رهن به اي درهم لان الرهن يتقرر بالمال فاذ اصيل بعض الجمل يبيع وحكمه
 بقدومه جلد اذ اتمت الشاة المبيعة قبل القبض قد بيع جلد ما قبل لا يبيع
 لان البيع ينتقض بالمال قبل القبض المنتقض لا يبيع قبل بيعه والبيع ينفذ
 بماء الرهن كولد له لينة وصوفه ثمرة للرهن لتولده فملكه درهم مع حمله
 لانه تبع له الرهن حق لازم فيسري اليه فملكه فانا اي ان يملك ملكه ملا
 شئ لان الاتباع لا سقطا له اي يقابل بالاصل لعدم قوله بان الحق مقصود

مقصود وان شئ اي النماء وملكك لا اصل فك اقبطة اي فتملكه الرهن
 بقسط يسقط الدين على قيمة اي قيمة النماء يوم الفكك بالقبض والكسرية
 الاصل اي اصل الرهن يوم القبض لان الرهن يغيره بما بالقبض الزيادة فيسقط
 مقصود بالفكك اذا بقي له وقتة والبيع يقابل شئ اذا كان مقصودا كولد
 المبيع فانه قبل القبض لا حصه له في الثمن فاذا قبضه المشتري وصار مقصودا
 بالقبض فصار له حصه في الثمن ويسقط في الدين حصته الاصل اي اصاب
 يسقط في الدين لانه يقابل بالاصل مقصودا ويقفك النماء بحقيقة اي ما
 اصحاب النماء فتملكه الرهن به الزيادة في الثمن مثل ان يرحل ثوبا بعشرة
 من دوى عشرة ثم يربد الرهن ثوبا اخر ليكون مع الاول رهننا بعشرة لانه
 مثل ان يقول الرهن اقرضني ثمانية اخرى على ان يكون العبد الذي عند
 رهننا بالف والفق ان الاصل المقر بينهما ان الاصل باصل العقد انما يبيع
 اذا كان الزيادة في المعقود عليه المعقود به فالزيادة في الدين ليست شيئا منها
 اما كونها غير مقصود عليه فظاهر اما كونها غير مقصود به فلو جوده بسببه قبل الرهن
 بخلاف الرهن فانه مقصود عليه لانه لم يكن محبوسا قبل عقد الرهن ولا يفي
 بعد رهن عبد اسوى الفاقه وقع مثله اي عتيد اسوى الفاقه رهنها له
 فهو اي الاول رهن حتى يرد الى رهنه والمترين امين في الثاني حتى يجعله مكان
 الاول لان الاول دخل في ضمانه بالقبض الذي فلا يخرج عنه باقيا الا
 ينتقض القبض فاذا كان الاول في ضمانه لا يخل الثاني فيه لانه ما رضى به قول
 احد بهما فيه فاذا زال الاول دخل الثاني في ضمانه ثم قيل يشترط في القبض فيه
 لان يد المترين على الثاني بدنه ويد الرهن يد استيفاء وضمنان فلا ينوب
 عنه وقيل لا يشترط لان الرهن تبرع كالهبة وعينه مائة كما عرف قبض مائة
 ينوب قبض الامانة امير المترين الرهن غرضه فقبلة اي قبل الرهن الا ان
 او وهبه لم يملك الرهن في يد المترين بلا منعه فما حبه فملكه فحاننا حقا
 وقال فرغين قيمة للرهن وهو القيس لان القبض وقع مضمونا فبق
 كذا ان بقي القبض جبه الاحتجاج ان ضمان الرهن باعتبار القبض الذي

قد يقبض الدين على قيمة النماء
 انه رهن رجل اسرى جارية رضى الفاقه
 بالفاقه فقلت وتلك الولد نصفين
 يقبض عليه وعلى الولد نصفين
 نقابلته اليه ونصفه نقابلته له
 نقابلته الولد الى رضى الفكك
 شطرا على الولد او فاقه الفكك
 فقلت وبقى الولد في ضمانه
 بما فيها من الرهن وذلك بصل الذي
 الولد منها بخمسة مائة بالبر الذي

كان عديم العقل كمنه غير متبرهان ووجدت بعض الاوقات كان قصصه على
 في تصرفاته واما المعنوية فاختلاف في نفسه واصل قبل فيه هو كقولهم
 فخطا الكلام فاسد التبرهان لا يثبت كما يفعل الجنون والرق فان
 الرقيب له اهلية في نفسه لكنه كمنه رعاية الحق المولى كمالا يطل منافع جبره
 نفسه لا يخلو ولا يملك رقبته يتعلق الدين به لكن المولى اذا اذن رضى بغير حجة
 فلم يصح طلاق منتهى الجنون مغلوب اما الجنون فليس عقله اما الصحة فمطلوب
 كالجنون والعقل لا ينفك عن المصلحة في الطلاق لعدم نسبه ولا فوقه فليس
 على عدم التوفيق باعتباره بل هو في الشرع ولا لا يتوقفان على اجابة ولا تنفك
 بمسئرة ولم يصح اعتبارها في نفسه في الفرض والاقرار اما لان اعتبار الاقوال
 بالشرع والاقوال كتحمل الصدق والكذب قبل الشرع وشهادته البعض وان البعض
 فاما كمن رده في غير ذلك من صحة طلاق العدة لانه اهل ويعرف فيه المصلحة
 فيه ليس ابطال ملك المولى ولا انقوبت منافع فينفذ واقره في نفسه
 لقيام اهلية لا وجود مولاه رعاية لجانبه لان نفادها لا يعر في تعلق الدين
 برقبته او كسب كلاهما اتفاقا له فان اقره في آخر ان عتقه بوجود اهلية و
 زوال المانع ولم يلزم في الحال اقيام مانع هذا اذا اقره المولى بما لا اذا اقره به
 فلا يلزم شي بعد عتقه لما نقر ان المولى لا يستوجب على عبده مالا ولو قره او قود
 عتق ولم يقره الى عتقه لانه مبق على اصل الحرية في حق الدم ولا يملك اقرار
 المولى عليه فلهما اي الحق القود اذا عتقه منهم اي الجبرين في عتقه اي يعقل
 العتق بان البيع سالب للملك والشرع جالب له فممنوعه عن الجنون المغلوب
 العتق الغير الممنوع منه رقبته بين الفسخ والامضاء واراو بالعقد ما او النفع
 والشرع بخلاف الاتهاب حيث يصح بلا اذن المولى بخلاف الطلاق والعتاق حيث
 لا يحتاج وان اذن المولى وان اذله في اي الجبرين سواء عقلوا ولا يشتر
 ضمنوا لانه لاجر في افعال الجور لان اعتبار الفعل لا يتوقف على قصد
 الغايم او انفسه على مال ان وانفسه ضمن ان غم لم قصد لكنه لا يبطال بالاداء
 الاخذ القدر كالمعسر يملك الدين الا اذا ابره كان لم لا يؤمر بالاداء الا اذا

في قوله عديم العقل
 كمنه غير متبرهان
 ووجدت بعض الاوقات
 كان قصصه على
 في تصرفاته
 واما المعنوية
 فاختلاف في نفسه
 واصل قبل فيه
 هو كقولهم
 فخطا الكلام
 فاسد التبرهان
 لا يثبت كما يفعل
 الجنون والرق
 فان الرقيب
 له اهلية في نفسه
 لكنه كمنه رعاية
 الحق المولى
 كمالا يطل منافع
 جبره نفسه
 لا يخلو ولا يملك
 رقبته يتعلق الدين
 به لكن المولى
 اذا اذن رضى
 بغير حجة
 فلم يصح طلاق
 منتهى الجنون
 مغلوب اما الجنون
 فليس عقله
 اما الصحة
 فمطلوب كالجنون
 والعقل لا ينفك
 عن المصلحة
 في الطلاق
 لعدم نسبه
 ولا فوقه
 فليس على عدم
 التوفيق
 باعتباره
 بل هو في الشرع
 ولا لا يتوقفان
 على اجابة
 ولا تنفك بمسئرة
 ولم يصح اعتبارها
 في نفسه
 في الفرض
 والاقرار
 اما لان اعتبار
 الاقوال بالشرع
 والاقوال كتحمل
 الصدق والكذب
 قبل الشرع
 وشهادته البعض
 وان البعض فاما
 كمن رده في غير
 ذلك من صحة
 طلاق العدة
 لانه اهل ويعرف
 فيه المصلحة فيه
 ليس ابطال ملك
 المولى ولا انقوبت
 منافع فينفذ
 واقره في نفسه
 لقيام اهلية
 لا وجود مولاه
 رعاية لجانبه
 لان نفادها
 لا يعر في تعلق
 الدين برقبته
 او كسب كلاهما
 اتفاقا له
 فان اقره في
 آخر ان عتقه
 بوجود اهلية
 و زوال المانع
 ولم يلزم في
 الحال اقيام
 مانع هذا اذا
 اقره المولى
 بما لا اذا اقره
 به فلا يلزم
 شي بعد عتقه
 لما نقر ان
 المولى لا يستوجب
 على عبده مالا
 ولو قره او قود
 عتق ولم يقره
 الى عتقه لانه
 مبق على اصل
 الحرية في حق
 الدم ولا يملك
 اقرار المولى
 عليه فلهما اي
 الحق القود
 اذا عتقه
 منهم اي الجبرين
 في عتقه اي
 يعقل العتق بان
 البيع سالب
 للملك والشرع
 جالب له
 فممنوعه عن
 الجنون المغلوب
 العتق الغير
 الممنوع منه
 رقبته بين
 الفسخ والامضاء
 واراو بالعقد
 ما او النفع والشرع
 بخلاف الاتهاب
 حيث يصح بلا
 اذن المولى
 بخلاف الطلاق
 والعتاق حيث
 لا يحتاج وان
 اذن المولى وان
 اذله في اي
 الجبرين سواء
 عقلوا ولا يشتر
 ضمنوا لانه
 لاجر في افعال
 الجور لان
 اعتبار الفعل
 لا يتوقف على
 قصد الغايم
 او انفسه على
 مال ان وانفسه
 ضمن ان غم
 لم قصد لكنه
 لا يبطال بالاداء
 الاخذ القدر
 كالمعسر يملك
 الدين الا اذا
 ابره كان لم
 لا يؤمر بالاداء
 الا اذا

في قوله عديم العقل
 كمنه غير متبرهان
 ووجدت بعض الاوقات
 كان قصصه على
 في تصرفاته
 واما المعنوية
 فاختلاف في نفسه
 واصل قبل فيه
 هو كقولهم
 فخطا الكلام
 فاسد التبرهان
 لا يثبت كما يفعل
 الجنون والرق
 فان الرقيب
 له اهلية في نفسه
 لكنه كمنه رعاية
 الحق المولى
 كمالا يطل منافع
 جبره نفسه
 لا يخلو ولا يملك
 رقبته يتعلق الدين
 به لكن المولى
 اذا اذن رضى
 بغير حجة
 فلم يصح طلاق
 منتهى الجنون
 مغلوب اما الجنون
 فليس عقله
 اما الصحة
 فمطلوب كالجنون
 والعقل لا ينفك
 عن المصلحة
 في الطلاق
 لعدم نسبه
 ولا فوقه
 فليس على عدم
 التوفيق
 باعتباره
 بل هو في الشرع
 ولا لا يتوقفان
 على اجابة
 ولا تنفك بمسئرة
 ولم يصح اعتبارها
 في نفسه
 في الفرض
 والاقرار
 اما لان اعتبار
 الاقوال بالشرع
 والاقوال كتحمل
 الصدق والكذب
 قبل الشرع
 وشهادته البعض
 وان البعض فاما
 كمن رده في غير
 ذلك من صحة
 طلاق العدة
 لانه اهل ويعرف
 فيه المصلحة فيه
 ليس ابطال ملك
 المولى ولا انقوبت
 منافع فينفذ
 واقره في نفسه
 لقيام اهلية
 لا وجود مولاه
 رعاية لجانبه
 لان نفادها
 لا يعر في تعلق
 الدين برقبته
 او كسب كلاهما
 اتفاقا له
 فان اقره في
 آخر ان عتقه
 بوجود اهلية
 و زوال المانع
 ولم يلزم في
 الحال اقيام
 مانع هذا اذا
 اقره المولى
 بما لا اذا اقره
 به فلا يلزم
 شي بعد عتقه
 لما نقر ان
 المولى لا يستوجب
 على عبده مالا
 ولو قره او قود
 عتق ولم يقره
 الى عتقه لانه
 مبق على اصل
 الحرية في حق
 الدم ولا يملك
 اقرار المولى
 عليه فلهما اي
 الحق القود
 اذا عتقه
 منهم اي الجبرين
 في عتقه اي
 يعقل العتق بان
 البيع سالب
 للملك والشرع
 جالب له
 فممنوعه عن
 الجنون المغلوب
 العتق الغير
 الممنوع منه
 رقبته بين
 الفسخ والامضاء
 واراو بالعقد
 ما او النفع والشرع
 بخلاف الاتهاب
 حيث يصح بلا
 اذن المولى
 بخلاف الطلاق
 والعتاق حيث
 لا يحتاج وان
 اذن المولى وان
 اذله في اي
 الجبرين سواء
 عقلوا ولا يشتر
 ضمنوا لانه
 لاجر في افعال
 الجور لان
 اعتبار الفعل
 لا يتوقف على
 قصد الغايم
 او انفسه على
 مال ان وانفسه
 ضمن ان غم
 لم قصد لكنه
 لا يبطال بالاداء
 الاخذ القدر
 كالمعسر يملك
 الدين الا اذا
 ابره كان لم
 لا يؤمر بالاداء
 الا اذا

اذا استيقظ لا يجوز مكلف نفسه بموقف العقل تعني لان لا يحمله على
 العمل بخلاف موقفا شرعا او العقل مع قيام العقل وقد غلب على عرف الفقهاء
 على تبرير المال واستره على خلاف مقتضى الشرع او العقل توفيق ودين وعنده
 وعنده مما وعنده ان لا يجوز على السفة اذا اطلب في المفسر عليه جبره القدر
 ومنعه في البيع الا اقراره بما وعنده ان لا يجوز على الفاسق جبره القدر
 ما جبر هو الذي يعارض العقل والمنطق جبره بل وكما في فلسفه وهو الذي
 يكاري الدابة وما في الكراء فاذا جاء وان السفة لاداة له فانه قطع المكسرة عن
 الرفقة فان في كل واحد منها دفع من العامة في المقتضى اما جبره القدر
 دينهم والطبيب بل ابدانهم والمكاري المفسر في موالهم فان دابة اذا
 ماتت في الطريق وليس اخرى ولا يمكنه شرا اخرى والا استجار فمؤدى الى انكاف
 مال النكاح يمنع المنع في التوفيق قال في الدابة ليس له دابة حقيقة شره هو
 المقتضى الشرع الذي يمنع نفوذ التوفيق الا في ان المقتضى لو في جبره القدر
 في الفتوى جاز ولو اذني قبل الجبر وخطا لم يجز وكذا الطبيب في الادوية يجوز
 نفذ بيعه فدل انه ما راد به كجبر حقيقة وانما اراد بالمنع التي اي يمنع هو لا
 في علمهم حيث لان المنع في ذلك في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بل في الصحة
 غير رشده الرشدة عندنا هو الرشدة في الحال فاذا بلغ مصليا كماله لا يجوز عليه توفيق
 وعنده ان في الدين ايضا لم يسلم اليه حتى يبلغ سن وعنده ان في سنه
 لما روى في رضى الله تعالى عنه انه قال يشترى لب الرجل او ابغى من وعنده ان
 ولو وصليته صح تصرفه قبله اي لو تصرف في قبل ذلك نفذ وبعده اي بعد
 بلوغه حيث وعنده ان يسلم ماله اليه ولو لم يبارك وقال لا يدفع حتى يوس
 رشده لا يجوز تصرفه فيه تجب في القاضي المدعيون ليس ماله له لانه قضاء اليه
 واصب عليه الماطلة ظلم فيجب الحكم دفع الماطلة ايضا لا للمدعي الى صحة وقضى
 اي القاضي بداره اي امر المدعيون درهم دينه ودرهمه لان للمدعي ان ما فيه
 بيده واظهر جبره بداره المدعيون فكان للقاضي ان يعينه وبيع ثمنه
 درهمين به وبالعكس والقيل لا يجوز كمال الامرين لان الدرهم والدرهمين

في قوله عديم العقل
 كمنه غير متبرهان
 ووجدت بعض الاوقات
 كان قصصه على
 في تصرفاته
 واما المعنوية
 فاختلاف في نفسه
 واصل قبل فيه
 هو كقولهم
 فخطا الكلام
 فاسد التبرهان
 لا يثبت كما يفعل
 الجنون والرق
 فان الرقيب
 له اهلية في نفسه
 لكنه كمنه رعاية
 الحق المولى
 كمالا يطل منافع
 جبره نفسه
 لا يخلو ولا يملك
 رقبته يتعلق الدين
 به لكن المولى
 اذا اذن رضى
 بغير حجة
 فلم يصح طلاق
 منتهى الجنون
 مغلوب اما الجنون
 فليس عقله
 اما الصحة
 فمطلوب كالجنون
 والعقل لا ينفك
 عن المصلحة
 في الطلاق
 لعدم نسبه
 ولا فوقه
 فليس على عدم
 التوفيق
 باعتباره
 بل هو في الشرع
 ولا لا يتوقفان
 على اجابة
 ولا تنفك بمسئرة
 ولم يصح اعتبارها
 في نفسه
 في الفرض
 والاقرار
 اما لان اعتبار
 الاقوال بالشرع
 والاقوال كتحمل
 الصدق والكذب
 قبل الشرع
 وشهادته البعض
 وان البعض فاما
 كمن رده في غير
 ذلك من صحة
 طلاق العدة
 لانه اهل ويعرف
 فيه المصلحة فيه
 ليس ابطال ملك
 المولى ولا انقوبت
 منافع فينفذ
 واقره في نفسه
 لقيام اهلية
 لا وجود مولاه
 رعاية لجانبه
 لان نفادها
 لا يعر في تعلق
 الدين برقبته
 او كسب كلاهما
 اتفاقا له
 فان اقره في
 آخر ان عتقه
 بوجود اهلية
 و زوال المانع
 ولم يلزم في
 الحال اقيام
 مانع هذا اذا
 اقره المولى
 بما لا اذا اقره
 به فلا يلزم
 شي بعد عتقه
 لما نقر ان
 المولى لا يستوجب
 على عبده مالا
 ولو قره او قود
 عتق ولم يقره
 الى عتقه لانه
 مبق على اصل
 الحرية في حق
 الدم ولا يملك
 اقرار المولى
 عليه فلهما اي
 الحق القود
 اذا عتقه
 منهم اي الجبرين
 في عتقه اي
 يعقل العتق بان
 البيع سالب
 للملك والشرع
 جالب له
 فممنوعه عن
 الجنون المغلوب
 العتق الغير
 الممنوع منه
 رقبته بين
 الفسخ والامضاء
 واراو بالعقد
 ما او النفع والشرع
 بخلاف الاتهاب
 حيث يصح بلا
 اذن المولى
 بخلاف الطلاق
 والعتاق حيث
 لا يحتاج وان
 اذن المولى وان
 اذله في اي
 الجبرين سواء
 عقلوا ولا يشتر
 ضمنوا لانه
 لاجر في افعال
 الجور لان
 اعتبار الفعل
 لا يتوقف على
 قصد الغايم
 او انفسه على
 مال ان وانفسه
 ضمن ان غم
 لم قصد لكنه
 لا يبطال بالاداء
 الاخذ القدر
 كالمعسر يملك
 الدين الا اذا
 ابره كان لم
 لا يؤمر بالاداء
 الا اذا

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, written diagonally across the page.

[illegible]

خضم فيه وقسم ثلثه لخصم في مطلقا اي سواء حصل قبل الدين
او بعده ويتعلق بما اترتب ان لم يجز اي مولاة هذا قيد للكتاتيب لانها
بين تعلقه بالكتاتيب وتعلقه بالرقبة فيتعلق بها ولكن يبدأ بالاشتفاء من
الكتاتيب كان توفيره في الغناء مع تحصيل مقصود المولى فان لم يوجد الكتاتيب
في الرقبة كذا في الكافي لا اي لا يتعلق الدين بما اخذه منه مولاة قبل الدين
لوجود الشرط المخصوص له وبطلان ما قبله بعد عتقه لتقرر الدين في منتهى
وفاء الرقبة ولا يباع ثانيا لان المشتري بمنتهى حريته في بيعه فيؤدي الى اشتغاف
البيع بالكلية فينتصر الغناء ولو لاه اخذ غلة مثله بوجوده مازال للغناء
يعني لو كان المولى ياخذ في العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل نحو الدين
له ان ياخذ ما بعد حرقه احسانا والقصاص ان لا ياخذ لان الدين مقدم
على حق المولى في الكتاتيب الا ان في ذلك دفع الغناء لان حقهم
يتعلق بمكاتبه لا يحصل المكاتب لبقاء الاذن في التجر ولو منع في حق الغلة
يجب عليه فرباب الكتاتيب ولو اخذ اكثر غلة مثله في الفضل على الغناء
حقهم فلا ضرر فيه بها. وفيه حجة اي يقول المولى تجر بك غير التفرق او اتصال
فجره اليه ان علم اكثر اهل سوقه حتى لو جرح عليه السوء وليس الا قبل
او رجلا لاخر لان العتق سنة باخر وشيخ فبقام ذلك مقام الظاهر عند
الكل هذا اذا كان الاذن شايضا اما اذا لم يعلم الا العبد ثم جرح عليه في جرح
لاستقاء الضرر وفيه ايضا بآباقه لان المولى لا يضره بتصرف عبده الى ربح
غير طاعة عاده فكان جرح عليه لالة وموت مولاة وجنونه مطعنا وحقه
بدار الحرب مرند اعلم العبد او لم يعلم لان الاذن ليس امر لازما ولا يكون لازما
في التصرف يكون له وادعكم الالبته اكانه ياذن له ابتداء في كل ساعة فتمكنه
في الفسخ جرح عليه كل ساعة فتمكنه على ما كان عليه من الاذن فيه فتمكنه
قيام الالهية في تلك الساعة كما يشته ط في الالبته وقدر التاكوت والجنون
وبالشيء ايضا لانه من حكما حتى يعنى مدبره اتم بات لاده وقسم له
بين ورثة فصار جرح عليه ضمن بطلان الالهية واستلاد ما في جرح الاله

تسعة عشر
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحبيب الذي احاط به الدين مشفق
بجانب العبد

ان عدم النفاذ لعدم علم المشتري
بغيره فان ما عدا ذلك فبغيره فبغيره

بالغير مشترياً يشترى منه ان غاب بائعه بمعنى لو باع المولى عبده المذموم وقضه
 المشتري ثم غاب البائع لا يكون المشتري حقيقياً للقول اذا انكر المشتري الدين
 لان الدعوى تضمن صحة العقد وهو قائم بالبائع والمشتري فيكون
 قضاء على الغائب المحض ليس بحسم عنه اسمي عبده بل كسائر اذنه
 وجده فهو ماذون بمعنى ان عبده اذا قدم حضر فباع واشترى فالمسئلة على
 وجهين احدهما ان يجازى مولاه ان لم يقضه اخيراً ما كان اولاً
 والقبيل ان لا يقضه لانه جرد دعوى منه لا يقضه الا بحجة لقوله صلى الله
 تعالى عليه وسلم البينة على المدعي وجهه الا ان ان النكاح نوازل
 ذلك واجماع المسلمين حجة بحقق بها الاثر وبترك القياس المنطوقينها
 ان يبيع ويشترى ولا يجزئ شي والقبيل فيه ايضا ان لا يثبت الاذن لان
 الكسوت يخل وفي كذا ان يثبت لان النظام له ماذون لان امور
 المسلمين موزونة على الصلاح ما لم يكن ولا يثبت الجواز الا بالاذن فوجب
 ان بكل علمه العمل بالظاهر هو الاصل في المعاملات فبالفرض غير الناس
 ولا يبيع له بنية الا اذا اذن له بانه ماذون بالاذن بالتجارة ورضاه ببيع رقبته
 الماذون بالدين او ائتمته اي الاذن الغرم معنى اذا قال المولى هو محذور
 فالقول له انك ملك بالاسل فلا يبيع الا اذا ائتمته الغرم اذنه في بيعه والنوع
 الثاني اذن الصبي المعقود لا يثبت الا اختلال العقل بحيث يخلط كلامه
 فيشبهه به بكلام العقلاء واخرى بكلام المجانين وحكمه حكم اصباح العقل
 وهو فكل من ائتمته لولاه لهما وتصرفهما ان يقع كالكلام الا انهما
 صحح بدونه اي بذن الاذن وان تصرفا كاطلاق والعناق لا اول وصلية
 اذنا به ما يقع تارة وتصر اخرى كالبيع والشراء مع بنية اي الاذن لان الصبي
 العاقل شبه البالغ فحيث انه عاقل يميز ويشبه لعلا العقل فحيث انه
 لم يتوجه عليه كالمطامير في عقله فهو للغير عليه لانه فالحق لبائع في النافع
 الحفظ بالطفل في الضار المحض في الدابة بينهما ما يطفل عند عدم الاذن لبائع
 عند الاذن لرحم ان جهة النفع على الضرر لانه الاذن ولكن قبل الاذن

قوله ان النظام له ماذون اي في بيعه
 لا يرضى المولى ولو ائتمته لهما بغير
 اذنه فبطل ما كان جبراً وان ائتمته
 حله عليه بآذنه عنانية

قوله حكمه حكم اصباح العقل
 الصبي قبل العقد الاول في بيعه
 وعلى التقدير الثاني المعقود

الاذن يكون منعقداً موقوفاً على اجازة المولى لان فيه منفعة لصبره ثم يرد
 الى وجهه التكرار حتى لو بلغ فاجازة نفذ عندنا خلافاً لفرق لانه توقف على
 اجازة ولته وقد صار لتنا بنفقة وشروط الصحة على الاذن يعطى البائع
 للملك غيب البائع والشراء جالب لانه اي للملك ان يشترى المولى الاب
 وصيته ثم لته اب الاب ثم وصيته ثم القضي ووصيته دون الام او وصيتها
 وقد سبق الاشارة اليه كتاب النكاح في باب المولى ولو قرأ اي الصبي و
 المعقود لكانت بما معها في الكسوت لانه يعني اقراره ما وثقه من غيرها فلا
 صح في ظاهر الرواية ومع ان ينفق لانه لا يبيع فيما ورثه لان صحته اقراره في سبه
 لحاجته الى ذلك في التجارات ولا حاجة في الموروث ولا نظامه بانضمام ربي
 المولى النعم بالبائع وكل المال من ملكه فيصير فزاره فيها **كتاب**
البيع وهو المنسبته بين الكتابين ان في كل من الموكلة والاذن
 معني الرضا بتصرف الغير في لغة الحفظ ومنه الوكيل في اسماء الله تعالى
 قلنا فبين قال وكلتكم في مال بملك الحفظ فقط وقيل الموكلة اي على من
 التفويض الاعتماد ومنه التوكيل يقال على الله نوكلتنا اي فوضنا امرنا
 وسلمنا وعلينا هذا التوكيل لغة تفويض الامر الى الغير شرعاً تفويض النظر
 في امره بالغير واقامة مقامه والرسالة تبليغ الكلام الى الغير بلا دخل
 له في التصرف وتشرط جواز كونه الموكل اهل تصرف لم يقبل اهل التصرف لئلا
 يفهم اذنه التصرف اذ كونه فانها باطلة كمنه لانه باطلان توكيل المسلم
 كافر ببيع الخمر وكون الوكيل بقوله اي يقول ان البيع سائر الشراء
 جالب يعرف الغيب اليه فاشترى ويقصده حتى لو تصرف بآثر لا يقع
 في الام فخرج على قوله كونه الموكل اهل تصرف بقوله صح توكيل المسلم كافر
 ببيع الخمر وخرج على قوله الوكيل بقوله يقصده بقوله ولشراء اي وطقة
 ايضا توكيل اخر البائع والماذون عند كان او صبياً مثلهما فثبتا ول
 الصور الاربع وصبياً بقوله عند حال كونهما مجبورين لوجود المشرط الموكلة
 في كل مما ذكرنا لم يقبل منها ويرجع حقوق العقد الى موكلهما لانه في

قوله ان النظام له ماذون اي في بيعه
 لا يرضى المولى ولو ائتمته لهما بغير
 اذنه فبطل ما كان جبراً وان ائتمته
 حله عليه بآذنه عنانية

قوله حكمه حكم اصباح العقل
 الصبي قبل العقد الاول في بيعه
 وعلى التقدير الثاني المعقود

فيما بعد لم يكن يجوز التوكيل عطف على توكيل المسلم بكل ما يقع فيه
 فان الانسان قد يجرع المباشرة بنفسه فيحتاج الى توكيل غيره فلا بد من
 جواز دفعها كما جازت لنفسه احذر زرع التوكيل حيث لا يجوز له ان يتوكل
 فيما وكل فيه لانه استغفار النقص في غيره هو مقيد عام به حتى لو صرح به
 ايضا جاز وبما جاز عطف على بكل شيء وكل من اذن ليس كل احد يهدي
 الى وجوه الخسوس فيحتاج الى توكيل غيره كما ترون في اليوم اي التوكيل لا يجوز
 لم يقل ولم يحذر لان الجواز اتفاق في الخلاف في لزوم بدارضا فيكون خروجه
 اختار واللفظ في ان الفضي اذا علم في الختم التبعث في اياها التوكيل المكنة
 في ذلك ويقبل التوكيل في الموكل ان علم في الموكل القصد الى الاثر ايضا
 في التوكيل لا يقبل في التوكيل الا بدارضا صاحبها هو اختياره وليس الاثمة
 الحسني كذا في الكافي الا الموكل مريض او مسنن او اعمى في ثلثة ايام
 فصاعدا ومرد مسنن بان ينظر الفضي في حاله في عده فانه لا يخفى شيئا
 قريب من ولا يقبل قوله ان اراد ان يسافر او يخدمه لم يحذر عاقل بالبروز
 وحضوره ليس كما وضع ايضا التوكيل بابقائه اي ابقاء كل من كان مستغفرا
 الا في جده وقود فانه لا يجوز بعينه توكيله في المجلس لانهما سلطان
 بالشيء فلا يستوفي بما يقوم مقام الغير بما فيه نوع شبهة قال انت
 وكيل في كل شيء كان وكيل في الحفظ فقط ولو زاد جاز امره كان وكيل
 في جميع التمرقات حتى الطلاني والعناني قال في الفتاوى الصغرى لو
 زاد جاز امره فهو وكيل في الحفظ والبيع والشراء وتوقيني ومونه وحقوقه
 والمهنة والصدقة وغير ذلك لانه فوض اليه التمرق عاما فصار كما لو قال
 ما صنعت من شيء فهو جاز فيملك جميع انواع التمرق حتى لو اذن في
 نفقة لانه اجاز صنيعة هذا او صنيعة ثم قال في التعليل ان يضي انه
 اذا اطلق امره جاز فيفني به راحة تبيين خلافة حقوق عقد جسد
 جبره قوله الاتي شغل به بفسقة التوكيل الى نفسه في عرف اهل المعاملة
 كبيع و اجاره وصلي في اقرار امثلة للعقد فان التوكيل بالبيع يقول

فيما بعد لم يكن يجوز التوكيل عطف على توكيل المسلم بكل ما يقع فيه
 فان الانسان قد يجرع المباشرة بنفسه فيحتاج الى توكيل غيره فلا بد من
 جواز دفعها كما جازت لنفسه احذر زرع التوكيل حيث لا يجوز له ان يتوكل

فيما بعد لم يكن يجوز التوكيل عطف على توكيل المسلم بكل ما يقع فيه
 فان الانسان قد يجرع المباشرة بنفسه فيحتاج الى توكيل غيره فلا بد من
 جواز دفعها كما جازت لنفسه احذر زرع التوكيل حيث لا يجوز له ان يتوكل

يقول بعث هذا منك لا يقول بعث هذا منك في قبل فلان ذلك التوكيل الشراء
 يقول اشترت هذا منك لا يقول لا قبل فلان شغل اي تملك الحق
 به اي التوكيل ان لم يكن اي التوكيل يجوز احذر زرع العقد العبد جاز
 توكيله ما جازت له حقوق عقد فيما ترون في التوكيل ومثل حقوق العقد
 بقوله كتب التمسع ان وكل بالبيع وقبضه ان وكل بالشرع وقبضه
 اي شئ مبيعة والمطالبة بمن شتره بمعنى ان التوكيل بالشرع اذا اشترى
 شيئا بدارضا بالبيع بثمنه والزمه في شئ التمسع احذر زرع العقد اي
 ما باع او جره بغيره على باعوه عند اخفاق ما اشترى والحق في اي شيء
 وفيه في شفعة باع وفي البيت غيره اي الموكل بالبيع لو كان بغيره بعد
 تسليمه الى الموكل بغيره ياذن ان الموكل ولو لم يشر في منع التمسع في موكل بغيره
 يعني اذا وكل رجلا ببيع شئ فباعه الموكل طلب التمسع في المشتري لانه لو كان
 المشتري جني في العقد وحقوقه كما يتناه وان وقع ليه اي توكيل صرح
 لا بدارضا بغيره يعني التوكيل فاننا لان المقبوض حقه فلا فائدة في نزع منه
 ثم رده اليه وشرى بغيره لوضو التمسع في حقه والملك يثبت للموكل
 لكن خلافة عن التوكيل جوبع في موكل بغيره كما ذكر في الشهادة وهو ان يقول
 اذا ثبت الملك للموكل ينبغي ان يكون له حقوق راجعة اليه لانه باق للملك
 فاجاب به هذا وقال نعم الملك يثبت للموكل ابتداء لكن يثبت له خلافة عن
 التوكيل وفيه ان التوكيل خلف عن الموكل في حق استفاضة التمرق للموكل
 خلف عن التوكيل في حق الملك كالعبد اذا قبل اليه يثبت الملك للموكل ابتداء
 وقيل الملك يثبت للتوكيل لمن لا يشر قبل يتقبل الى الموكل بدارضا وعلى
 القولين لا ينبغي في شتره اي التوكيل ولو كان اي المشتري غير التمسع
 التمسع كما في الاول فظاهر ان المشتري لم يملك ما في الثاني فلان التمسع
 وفي الملك بغيره فيضمان توكيل الملك على ما ذكر في الزايدات وغيره فاذ لم يوجد
 لم يحصل او غير ذلك فانه في خلاف الاطلاق قوله على التمسع عليه سلام فذلك
 وازم من منعه عن عليه اجيب المطلق منصرف الى الكامل المجتهد غير غافل

فيما بعد لم يكن يجوز التوكيل عطف على توكيل المسلم بكل ما يقع فيه
 فان الانسان قد يجرع المباشرة بنفسه فيحتاج الى توكيل غيره فلا بد من
 جواز دفعها كما جازت لنفسه احذر زرع التوكيل حيث لا يجوز له ان يتوكل

التوكيل بشيء طعام يقع على البر ودقيقة يعني فعله في خروجه قال شتر
في طعاما يشترى البر ودقيقة القياس ان يشترى كل مطعوم اعتبار الحقيقة
كما في البيع على الاكل اذا الطعام اسم ما يطعم وجه الاختار ان الطعام
اذا اذن بالبيع الشتر على ما ذكرنا عرفنا ولا عرف في الاكل يقع على البيع
وقيل يقع على البر في درهم كثيرة الخبز في قليلة والدقيق في متوسط
رعاية للتناسب بين الثمن والمقياس وفي نسخة قوله يقع على الخبز مطلقا
يعني قلته الدرهم او اكثرته بدلالة الحال وكل شيء هذا العبد يدركه على
التوكيل في ما يعني اذا كان له رجل على الف درهم ان يشترى بها العبد
فاشترى به وجعل في التوكيل حتى لو ماتت عليه وان اطلق بمعنى وكل بان
يشترى له بالالف درهم غيره من فاشترى به كان اي ذلك العبد للتوكيل
الا ان يقبضه لموكل حتى لو مات قبل قبض الموكل مات على التوكيل ولو بعد
مات على التوكيل وقال ابو الموكل في الوجهين اذا قبضه التوكيل لهما ان
الدرهم والدينار لا يتغيران في المعاد وبيعنا كانت او عينات لو تم
عينا يدرك ثم نقصد ان لا يدرك لا يبطل العقد فصلا لا يملك التقييد
في الدين سواء قبض التوكيل ويؤم الموكل وله ان يتغير في الوكالات
حتى لو قيد الوكالة بالدين منها او بالدين منها ثم استهلك الدين او
اسقط الدين بسقطا طرأ الدين على الدين بطلت الوكالة واذا تعينت
كان هذا عليك الدين في غير ذلك من بطلت الوكالة وكان الامر
شترى لا يملكه الموكل الا ما اقتضى وهو الدين وكل ما في غير ذلك او اذا لم يجر
التوكيل بغير الشتر على التوكيل فله ملكه الا ان يقبضه لموكل من
التوكيل في غير ما بالنواطي فله ملكه في مال الموكل وكل عيب اربطه
في مولا له اي التوكيل فان قال له يعني نفسه لفلان فباعه فيكون
للموكل لان العبد له ان يشترى نفسه لغيره بالوكالة لكونه اجيبا
في ماله بالبيع يرد عليه حيث انه مال لان ماله في ماله فافساده الى
الامر في فعله لا امتثال فيقع العقد للامر وان لم يقل لفلان بل قال

قول فاشترى او فباع فان الباع بغيره
يقبض الدين فيبيع بملكه الذي خلاف اذا
اطلق فان الباع في لا يتغير فلا يبيع
توكيل الباع فلا يبيع بملك الدين

قال يعني نفسي في قال يعني نفسي لم يقل لي او لفلان عتق امان الاول
فلما لم يصب الشتر نفسه امان في فلان لطلوع بكمال الوجهين فلا يقع
الامتثال بالامتثال فيصير يعرف واقعا لنفسه الثمن على العبد فيها اي
في الوجهين لا على الامر اما اذا وقع الشتر في ماله او وقع للامر فلان لكان
هو العبد فمن حقوق الباع في ماله الثمن لكنه يرجع على الامر فان قيل
العبد هنا جوه وقد مر ان العبد اذا كان جوه اعلمه يرجع حقوق الباع
زال جوه هنا بالوقد الذي باشره مقتضايا من موكل وكل عيب يشترى
في مولا له اي للعبد بالالف دفع الوكيلة فان قال اي كيلة له اي لمولا
اشترى به فباعت بجمع عليه اي على ذلك المال لان بيع نفسه منه
وشترى العبد بماله فيقول الاختار بيد التوكيل سفرة عنه فصارت كانه
اشترى بنفسه فلم يملكه ولا لموكل وان لم يقل وكيلا شترته لنفسه في العبد
لو كيلة لان للفقهاء حقيقة للمعاشرة وان كان العمل بها اذ لم يبين فاعني ذلك
بخلاف شتر العبد لنفسه في الحارفة وعليه اي على التوكيل ثمنه لانه لو قد
بالالف الذي دفعه العبد للموكل لانه كسبه قال اي لما شتر العبد
شترت عيب الامر في ات اي العبد وقال اي الامر بل شترت لنفسه في كان
اي العبد مغبنا فلو كان حيا قال لفلان موطلا فاني سواء كان ثمن
منقودا او لا ولو ميتا فان كان الثمن منقودا فله اي القول للمات ومالا
اي وان لم يكن منقودا فله الامر اي القول له وان كان عيبه اي ان كان العبد
غير معين فله اي القول للمات وان كان اي الثمن منقودا سواء كان
العبد حيا او ميتا والا اي ان لم يكن الثمن منقودا فله الامر سواء كان العبد حيا
او ميتا قال في الكافي هذه المسئلة على غانية وجه لانه ان يكون مأمورا
بشتر عيبه بعينه او بغيره وكل وجه على وجهين اما ان يكون الثمن منقودا
او لا وكل وجه على وجهين اما ان يكون العبد حيا حين اخبر التوكيل بالشر
او ميتا فان كان مأمورا بغيره بعينه فان اخبره بغيره والعبد في القول
للماتور بالاجماع منقودا كان الثمن او غير منقودا لانه اخبره بغيره بملك

توكيل لانه لا يملكه غيره
على العتق فيما اذا وقع الشتر في ماله
في التوكيل

قال في بعض مواضع
الشيعة في هذا المقام قوله ان
يبيع المشتري البتة نظامه ويبيع
مع لفظ البتة نظامه ويبيع
اقول ان البتة نظامه ويبيع
قوله ان البتة نظامه ويبيع
ياخذ به الا ان البتة نظامه
وعلى تقدير ان البتة نظامه
فيكون تقدير البتة نظامه
على وجه النفي

بالاخرية لان المشتري له كما وجد الامر قوله بطل او الموقوف لان المشتري
فاداه اخذه صار موقفا بالتقاضي امر بشرا حتى يتم بدفعهم فمشتري متعين به
تأجيله من به لزم الامر من ينصفه لانه امر بشرا من ولم يات بشرا الزيادة
فينصفه من الحق على الموكل والزيادة على الوكيل وامر بشرا من معينين
بلا ذكر من فمشتري احد هما او امر بشرا لهما بالاف فبقيت كما تسمي فمشتري احد هما
بنصفه او اقل وقصده ان في الامر في المصوتين اما في الاولى فلامنه قابل
الالف بهما وفيه ما سواه فيقسم بينهما نصفين دلالة فكان امر بشرا
كل واحد بمائة ثم المشتري بهما موافقة وما قل منها في الف الفية وبالاكثر
في الف الفية في المشتري الا اذا اشتري الباقي بالباقي قبل الخصومة
لان المشتري الاول باق وقد حصل غرضه المخرج منه هو تحصيل العبد من
لم يثبت الاقسام الاولالة والجزء في فواتها قال الوكيل شريفة بالف
قال الامر بنصفه فان كان اي لام الف الفية اي عطاءه لالف صدق كما هو
ان ساواه اي المشتري الف يعني اذا وكل رجل اخر بشرا فبقيت الف ففلا
اشترى به بالف قال الامر شريفة بنصفه فان كان الامر عطاءه لالف
وهو باق وبه فالقول للمامور ان من فية قد ادى في خروج عطاءه مائة
والامر بدعي عليه بمائة وهو مكروه والا فاني ان لم يرد به بل يرد
بمائة قال الامر اي هذا الامر بل اعيين لانه امر بشرا فبقيت بالف والمأمور
اشترى بغين فحش فبقع فبقع بمائة وان لم بالف سواه في
اي مائة صدق اي الامر بل اعيين وان ساواه كما انها لان الموكل
والوكيل هنا كالبائع والمشتري وقد وقع لاختلاف الثمن في الف الفية
يفسخ العقد فيلزم المشتري الوكيل كما معين لم يتم له ثمنه فبقيت
واختلاف ثمنه يعني اذا قال له شريفة العبد ولم يتم ثمنه فبقيت
فقال الامر شريفة بمائة وقال المأمور بالف وصدق البائع المأمور
تخالف لانهما اختلفا في قدر الثمن وليس له ما يثبت فوجب التمسك الى
التخالف كما في المسئلة الاولى الوكيل اذا خالف الامر كان خلاقا

اقول صدق الامر بالامر
فوقه لا يبين في الف الفية
فلان القول اذا كان
الامر بدعي عليه بمائة
بمئة جدا او انقلبه العبد
بمئة ان شريفة بمائة
وامر ان قال الامر
فان شريفة بالف صدق البائع
فقال المأمور بالف صدق البائع
فان شريفة بالف صدق البائع

خلاقا في غير الجبشي وكله يبيع عده بالف درهم فباعه بالف ومائة بنصفه
وكله يبيع كذا لك فباعه بمائة ومائة لا ينفذ عليه وان كان خيرا كذا
في الخلاصة **فصل** الوكيل بالبيع والشراء لا يوقف مع غيره وشهادته
كاصلة في رده ورجوعه من وسيد لعبد ومكانه مشركه فيما يشترطه لانه
موضع التمسك مستغناه عن الوكالات وهذا موضع التمسك بالبيع عدم قبول
الشهادة هذا اذا لم يطلق له الموكل اما اذا اطلق ان قال له يبيع عن
فحجوز يبيع لهما بمثل القيمة ذكره الزبيدي في النهاية ان الوكيل بالبيع اذا
باع منهما ان كان بالشر في القيمة يجوز بلا خلاف ان كان باق منهما بغير
فحش يجوز بالاجماع وان كان بغيره ليس له جواز عده جواز عده وان كان
بمثل القيمة فعن ابي حنيفة وابيان وقد يبيع الوكيل بما قل او اكثر ولو
والنسبة لان الموكل بالبيع مطلق فيرى على اطلاقه في غير موضع التمسك
وقد اقبل اخذه اي اخذ الوكيل به هنا وكفيل بالثمن فلا يبيع ان ضاع
اي الرهن في يده وثوى اعلى الكفيل لان الجواز الشرعي ينافي الضمان بغيره
شر او بمثل القيمة وغين بغيره هو ما يقوم به يقوم من اهل الجوز في الجوز
شر او بغيره فحش بالاجماع قال في النهاية هذا الحق به فيما لم يكن له قيمة
معلومة في تلك المدة كما عبيد لوات نحوهما فاما ماله قيمة معلومة
في المدة كالجوز والهم وغيره فاداه الوكيل بالشر لا ينفذ على الموكل وان
كانت الزيادة شيئا فليد كما قاله في قوله وكله يبيع عده فباعه بنصفه
مع لان اللفظ مطلق غير قيد بالاجماع وفي الشرع يتوقف على شر
الباق فان شريفة بغيره قبل ان يختصما لزم الموكل والامر الوكيل لان
شرع العوض قد وقع وسبيله فينفذ على الامر اذا رجع يبيع عده على
بيئته او يكرهه اي الوكيل او اقره فيما لا يحدث رده اي الوكيل على
الامر او اقره فيما لا يحدث لاي رده على الامر بل يبيع عليه يعني ان الوكيل
يبيع شي اذا باعه فروع عليه العيب فان كان ما لا يحدث مثله لا يبيع
الزيادة ولا يحدث مثله في هذه المدة يرد على الامر سواء كان الرده على

عنه في بعض مواضع
الامر بالامر
فوقه لا يبين في الف الفية
فلان القول اذا كان
الامر بدعي عليه بمائة
بمئة جدا او انقلبه العبد
بمئة ان شريفة بمائة
وامر ان قال الامر
فان شريفة بالف صدق البائع
فقال المأمور بالف صدق البائع
فان شريفة بالف صدق البائع

الوكيل بالبيعة والنكول والافراج عيب لا يحدث مثله الاصل في الوكيل بالبيعة
 ولهذه الوقول جعلت كسلف في بيعه فطالما لم يقط وفي المصارفة العموم
 ولهذه الوقول جعلت كسلف في بيعه فطالما لم يقط وفي المصارفة العموم
 ثناء فقال امره مرتك بنفقه قال اطلقت صدق الامر بناء على التقييد
 اصلا في الوكالة وفي المصارفة يعني اذا قال المفسر رت فقال رت المال
 امرتك بنفقه وقال اطلقت صدق المفسر بناء على كون الاطلاق اصلا في
 وسنأتي بحقيقته في آخر كتاب المصارفة ان شاء الله تعالى لا يتصرف احد الوكيلين
 وحده لان الموكل رضي بهما لا يبرئ احد منهما وان كان له بدل مقدرا لانه
 تقدره لا يمنع استعمال الراي في الزيادة والنقص وفي اختيار السابغ والمستري
 وخود ذلك هذا في تعريف الامانع فيه في الاجتماع ويحتاج فيه الى الراي لم يكن
 توكيله باللفظ واحد ذكر الاول بقوله الا في حقيقته فان الاجتماع فيها
 متعذر لا فضايلة الى الشفيع في المقتضى وذكر الثاني بقوله ورده ووجه
 وقضاء دين وطلاق وتعين لم يعوضا ايا يحتاج في شئ منها الى الراي
 بل هو بغير حق في عباد الواحد المتشبه سواء جلا ما اذا قال له ما اطلقا با ان
 شيئا او قال امر ما يابيكما لانه توفيق الاشياء بما يقتضيه على المجلس كان
 الطلاق والعتق يعوض لانه يحتاج الى الراي وذكر الثاني بقوله لم يكن
 توكيله بكلام واحد بل على التوافق حتى يجوز لاهد منهما ان يتصرف بالتصرف
 لانه رضي بهما في كل منهما على الافراد وقت توكيله فلا ينبغي ذلك بخلاف اذا
 وكلهما بكلام واحد لا يتصرف بهما وان كان في بيعه فربما يبايعا فبلا
 الاخر عدا او شيئا آخر عليه لانه رضي بهما وقت توكيله فلا ينبغي ذلك في تعريف
 احد منهما بخلاف صاحبه فان اجاز صاحبه جاز والا فلا فلو كان غائبا فاجاز
 لم يجز ذكر الراي الوكيل بقضاء الدين لا يجز عليه لانه لم يضمن شيئا بل
 ان يشرع على الامر بخلاف الكفيل لانه يضمن لا يوكيل اي الوكيل الا اذا
 امره وباعل به بكن وكحة كاضيق ما شئت مثلا فان وكل به اي دون الامر
 كان وكيل الامر لا ينزل بزل موكله وموته وينزل الموت الاول وسنأتي

الوكيل بالبيعة والنكول والافراج عيب لا يحدث مثله الاصل في الوكيل بالبيعة
 ولهذه الوقول جعلت كسلف في بيعه فطالما لم يقط وفي المصارفة العموم
 ولهذه الوقول جعلت كسلف في بيعه فطالما لم يقط وفي المصارفة العموم
 ثناء فقال امره مرتك بنفقه قال اطلقت صدق الامر بناء على التقييد
 اصلا في الوكالة وفي المصارفة يعني اذا قال المفسر رت فقال رت المال
 امرتك بنفقه وقال اطلقت صدق المفسر بناء على كون الاطلاق اصلا في
 وسنأتي بحقيقته في آخر كتاب المصارفة ان شاء الله تعالى لا يتصرف احد الوكيلين
 وحده لان الموكل رضي بهما لا يبرئ احد منهما وان كان له بدل مقدرا لانه
 تقدره لا يمنع استعمال الراي في الزيادة والنقص وفي اختيار السابغ والمستري
 وخود ذلك هذا في تعريف الامانع فيه في الاجتماع ويحتاج فيه الى الراي لم يكن
 توكيله باللفظ واحد ذكر الاول بقوله الا في حقيقته فان الاجتماع فيها
 متعذر لا فضايلة الى الشفيع في المقتضى وذكر الثاني بقوله ورده ووجه
 وقضاء دين وطلاق وتعين لم يعوضا ايا يحتاج في شئ منها الى الراي
 بل هو بغير حق في عباد الواحد المتشبه سواء جلا ما اذا قال له ما اطلقا با ان
 شيئا او قال امر ما يابيكما لانه توفيق الاشياء بما يقتضيه على المجلس كان
 الطلاق والعتق يعوض لانه يحتاج الى الراي وذكر الثاني بقوله لم يكن
 توكيله بكلام واحد بل على التوافق حتى يجوز لاهد منهما ان يتصرف بالتصرف
 لانه رضي بهما في كل منهما على الافراد وقت توكيله فلا ينبغي ذلك بخلاف اذا
 وكلهما بكلام واحد لا يتصرف بهما وان كان في بيعه فربما يبايعا فبلا
 الاخر عدا او شيئا آخر عليه لانه رضي بهما وقت توكيله فلا ينبغي ذلك في تعريف
 احد منهما بخلاف صاحبه فان اجاز صاحبه جاز والا فلا فلو كان غائبا فاجاز
 لم يجز ذكر الراي الوكيل بقضاء الدين لا يجز عليه لانه لم يضمن شيئا بل
 ان يشرع على الامر بخلاف الكفيل لانه يضمن لا يوكيل اي الوكيل الا اذا
 امره وباعل به بكن وكحة كاضيق ما شئت مثلا فان وكل به اي دون الامر
 كان وكيل الامر لا ينزل بزل موكله وموته وينزل الموت الاول وسنأتي

وسنأتي بحقيقته في اواخر كتاب المصارفة ان شاء الله تعالى وكل اي الوكيل بلا اذنه اي
 اذن الموكل ففقد اي وكيله عنده اي عنده الموكل الثاني او فقد تعينته
 قبله واجاز اي عقده او كان الموكل الاول قد اذن له في بيعه اما الاول فاعلم
 المقصود هو حضوره في مجلس في الصورين واما الثاني فلان الاضيق
 الى الراي فيه لتعدي التمن ظاهرا وقد حصل خلاف ما اذا وكل وكيلين وقد
 التمس لانه لما فوض اليهما مع تفقة التمن ظاهرا ان عرضه اجتماع راياهما في
 الزيادة اختيارا لمشتري كما تم قال فوضت اليك امر امر اي صارا وكلاهما
 وتقيده بالجلس فان طلق في المجلس مع والافلا خلاف قوله وكلتكم
 في امر اي حيث لا يتقيد بالجلس طلق بعده حتى في لا يلى غيره لم يجز تصرفه
 في حقه لان حقه التصرف بمبينة على الولاية فاذا انتفت الثانية انتفت
 الاولى فاذا باع بعد ومكانة ذمت مال صغيرة لم المسلم او شري واحد منهم
 به اي بذلك الحال لم يجز الانتفاء ولا يبرأ عليه كذا في صغيرة كذا في
 اي حرة مسلمة حيث لم يجز الواحد تمام ذلك الانتفاء الولاية **باب الوكالة**
بالخصو والقبض اعلم ان الوكيل بالخصو وكيل بالقبض عند الثلثة
 خلافا لفرق بناء على ان القبض غير الخصو وقد رضي بهما دونه والهم ان في ملك
 شيئا ملكا تاما عام للخصو وانتهى بها بالقبض وقالوا الفتوى اليوم
 على قول زفراف والزمان ولهذا قلت الوكيل بها بالتقضي لا بملك
 القبض يعني الظاهر الحثانية في الوكلاء وقد تومن على الخصو لا يضمن
 على الحال وكذا الوكيل بالتقضي بملك القبض على اصل الرواية لانه في معناه
 وضعا يقال قبضت في اي قبضته فانه طالع في قبضه فكل العرف بخلافه
 قاض على الوضع والقضوي على انه ايضا لا يملكه الوكيل بقبض الدين بملك
 اي الخصو عند ان ينفق من لواقم له عليه البيعة ان الدين استوفاه منه
 او ابراه وقيل ببيعة الوكيل بقبض العين لا اى بملكها فلو سرق ذو
 اليد على الوكيل بقبض عين الموكل باعته فف الامر حتى ينفق الغائب صورة
 وكل وكيل بقبض عينه غائب فاقام ذو اليد البيعة انه استمره حتى وكله

الوكيل بالبيعة والنكول والافراج عيب لا يحدث مثله الاصل في الوكيل بالبيعة
 ولهذه الوقول جعلت كسلف في بيعه فطالما لم يقط وفي المصارفة العموم
 ولهذه الوقول جعلت كسلف في بيعه فطالما لم يقط وفي المصارفة العموم
 ثناء فقال امره مرتك بنفقه قال اطلقت صدق الامر بناء على التقييد
 اصلا في الوكالة وفي المصارفة يعني اذا قال المفسر رت فقال رت المال
 امرتك بنفقه وقال اطلقت صدق المفسر بناء على كون الاطلاق اصلا في
 وسنأتي بحقيقته في آخر كتاب المصارفة ان شاء الله تعالى لا يتصرف احد الوكيلين
 وحده لان الموكل رضي بهما لا يبرئ احد منهما وان كان له بدل مقدرا لانه
 تقدره لا يمنع استعمال الراي في الزيادة والنقص وفي اختيار السابغ والمستري
 وخود ذلك هذا في تعريف الامانع فيه في الاجتماع ويحتاج فيه الى الراي لم يكن
 توكيله باللفظ واحد ذكر الاول بقوله الا في حقيقته فان الاجتماع فيها
 متعذر لا فضايلة الى الشفيع في المقتضى وذكر الثاني بقوله ورده ووجه
 وقضاء دين وطلاق وتعين لم يعوضا ايا يحتاج في شئ منها الى الراي
 بل هو بغير حق في عباد الواحد المتشبه سواء جلا ما اذا قال له ما اطلقا با ان
 شيئا او قال امر ما يابيكما لانه توفيق الاشياء بما يقتضيه على المجلس كان
 الطلاق والعتق يعوض لانه يحتاج الى الراي وذكر الثاني بقوله لم يكن
 توكيله بكلام واحد بل على التوافق حتى يجوز لاهد منهما ان يتصرف بالتصرف
 لانه رضي بهما في كل منهما على الافراد وقت توكيله فلا ينبغي ذلك بخلاف اذا
 وكلهما بكلام واحد لا يتصرف بهما وان كان في بيعه فربما يبايعا فبلا
 الاخر عدا او شيئا آخر عليه لانه رضي بهما وقت توكيله فلا ينبغي ذلك في تعريف
 احد منهما بخلاف صاحبه فان اجاز صاحبه جاز والا فلا فلو كان غائبا فاجاز
 لم يجز ذكر الراي الوكيل بقضاء الدين لا يجز عليه لانه لم يضمن شيئا بل
 ان يشرع على الامر بخلاف الكفيل لانه يضمن لا يوكيل اي الوكيل الا اذا
 امره وباعل به بكن وكحة كاضيق ما شئت مثلا فان وكل به اي دون الامر
 كان وكيل الامر لا ينزل بزل موكله وموته وينزل الموت الاول وسنأتي

بالقبض ثم يقبل بنية في انبات الشراء وتقبل في دفع الخصم فيوقف حتى
يخضع الموكل ويعد بنية كذا الطلاق والعاقبة يعني اذا كانت المرأة
البنينة على الطلاق والعقد الامة على العاقبة على الوكيل بقلدهم في مكان
الى مكان لا يقبل هذه البنية على انبات العتق والطلاق وتقبل في قبض
الوكيل حتى يخضع الغائب الوكيل بها اي الخصم او الذي اي اشنع في قبض
لا يجبر عليها لانه لم يقبض شيئا بل وعاد يتبرع بخلاف الكفيل حيث جبر
عليها لانه يضمن كانه اذا وكل بخصومة وافق خصومة الناس على ان يكون
وكيلها فيما يدعي على الموكل جاز ولو ثبت المال له ثم ارد الخصم الدفع لا يسمع
على الوكيل كذا في الصوري فهو اقرار الوكيل بالخصومة يعني اذا ثبت كانه
الوكيل بالخصومة واقر على موكله سواء كان موكله بالدين في قافر يستيفاء الحق
او المدة عليه فاقبضه عليه فان كان ذلك عند القاضي فهو دون قوة اي كانه
اقراره عند القاضي فثبت به ما يدعي عند القاضي لا يبرح وان اقر له حتى
لا يدفع اليه المال ولو ادعى بعد ذلك الوكالة فاقام بنية لم يسمع لانه زعم انه
مبطل في دعواه كذا اذا اشترى الاقرار اقر عند القاضي اذا استتم الموكل الاقرار
بان قال كلتك غير جائز الاقرار اقر الوكيل عند القاضي لا يبرح حكمه استيفاء
وكان جاز في الوكالة فلا يسمع خصومة لا اي الحق بوكيل كفيل عال البنية
صورة كفل غير رجل عال فوكله صاحب المال بقبضه الغرم ثم دفعه الى الوكيل
فيعمل الغرم ولو دفعه هذا صار عال لنفسه في امره فانه قد اقر في ذلك
الرسول فوكيل الامام يبيع الغنم والوكيل بالزوجه حيث يبيع منها ثام
بالثمن والمهر لان كل واحد منهم مبيع ومعه ذكر الزبلي الوكيل بقبضه الاما
اذا اقل صح وبطل الوكالة لان الكفالة اقوى بالوكالة لكونها لازمة
فتمنع من سخرها بخلاف العكس الوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن للبايع حتى
المشتري لم يجز لانه يبيع مالا لنفسه ولو ادعى حكم الضمان بخرجه
المطلان وبذونه اي بدون حكم الضمان لا اي يبرح لكونه شرعا مقصود
التوكيل بقبض لو كان غريبا امره بدفع دينه الى الوكيل يعني اذا ادعى رجل

اذا اقر الوكيل على موكله في مال الخصم
وعاد الشراء في قول القاضي فانه لا يبرح

اذا اقر الوكيل على موكله في مال الخصم
وعاد الشراء في قول القاضي فانه لا يبرح

رجل انه وكيل فلان الغائب يقبض دينه فصدقه الغرم مره فصدقه الغرم مره
نفسه ان ما دفعه خالص صدقه او لا يقبضه بائنا له بصدقه لو ادعى انه او في
الدين الى الدين لا يصدقه لانه دفعه الى الوكيل باقراره ولم يثبت الا بغير
بجود دعواه فان حقه الغائب صدقه ثم الامر وان كنه الغائب دفع
اي المصدق اليه اي الغائب ثانيا اذ لم يثبت الاستيفاء لانكاره الوكيل
والقول فيه قوله مع بنية قبض الاداء ورجع به على الوكيل ان يتي في يده
لان غرضه مع الدفع براءه فانه لم يحصل فله ان يقبض بنية وان شاع
لا اي يبرح لانه بتصدقه اعترف انه في قبضه هو المعلوم في هذا الموضع
والمعلوم لا يظلم غيره الا اذا ثبته في شرط على مدعي الوكالة الضمان عند الدفع
اي دفع ما ادعاه او لم يقبضه اي في دعواه التوكيل ودفع اليه على رجاء
الاجازة في اجازة الغائب وان انقطع رجاءه جمع عليه او دفع اليه مكنه
له في دعواه التوكيل ولو لم يكن مقصد التوكيل غير قابل مودع لم يبرح
لانه اقراره بالغير بخلاف الدين لانه قد يقبض بمثل كانه لو ادعى الشراء
وصدقه يعني انه لو ادعى انه اشترى الوديعة في صاحبها وصدقه المودع لم يبرح
بغيرها اليه لان اقراره على الوديعة مقبول وامره اي بالدفع كوكال اي المدة
ثم كرها اي الوديعة المودع مبرئ من اي مودع لان ملكه قد زال بقرينة
واتفاقا انه مال الورث فصدقه اليه وكل قبضه الجبر هو اي رجل
وكيل بقبض مال وادعى الغرم قبضه وانه دفع اي الغرم اليه الى الوكيل
يعني يجبر على دفعه اليه وكالته يثبت بقوله فانه مال حيث لم يشكر
الوكالة وادعى الا بغيره وفي ضمن دعواه اقرار بالدين وبالوكالة واذا كان اقرارا
بثبت الوكالة في زعمه لم يثبت الا بغيره في دعواه فيؤمر بدفع اليه وحلف
اي الغرم وانه على عدم قبضه لان قبضه يوجب براءة ذمته فاذ لم يشكره في
البنينة بخلافه الوكيل على عدم علمه بقبض الموكل اذا لا يجزى النيابة في
الدين وكله يعيب اي بتر البيع بسبب ما ادعى البايع رضاه كاشتهر
لم يبرح اي الوكيل عليه اي البايع حتى يحلف اي البايع المشتري بخلاف

في اخذ الدين فانما دفعه الى الوكيل
اي لا يظلم الدين في المظالم وكله بالدين
قال في الدين في المظالم ان لا يبرح
المودع من قبضه الغائب وان انقطع
حق الغائب ما كان له الاجازة في
الاسترداد او احتمال الاجازة

اذا لا يجزى النيابة في الدين قال
انك تقول ان الملك قبض الدين وانكر
الوكيل العلم بقبض الدين وانكر
انه اقر به الوكيل بغير العلم بقبضه
الدين فان انكره يخطف اشترى

قل وان لم يعلم ان يكون الحكيم على ما هو
 معقول القصد في الاستشهاد بالعلم في النور
 على ما هو معقول القصد في الاستشهاد بالعلم في النور
 في عدم الاعتبار في
 مقتضى عدم كونه
 مقتضى عدم كونه
 مقتضى عدم كونه

ان يكون لا فتره بين هلاك المالين او مال احد من قبل الشراء فان لم يسل
 به ويبطل الوكالة التي في ضمنها علمانية لا لانه عمل على اذ لم يكن الوكالة
 بها عند عقد الشراء وثانيهما ان احد من مال او كلاهما لو وكل في بيع في
 المال جاز فلو فتره قاتل بطلت الوكالة في حق الموكل من هاتين الامور
 في التوكيل وانما ذكرنا الوجهين اذ لو بقي الافتراء على ظاهره لم يصح قوله
 وان لم يعلم الشرى ان لا يصح ان يفتر احد من اخص الشراء المستلزمة للوكالة
 بلا علم صاحبه فيقول ايضا بغيره فكله لو كان الموكل مكايا وجهه لو كان
 ما دوننا كما ان بقاء الوكالة معتمرا بانه لو كانا لزمه فتره في حال
 البقاء قيام الامر كما في الابد وقيل بطلت بالبيع فبطلت الوكالة علم الوكيل او لا
 لان البطلان حكمي كما ان اذ وكل يعني ان ما ذكره انموال وكميل المكاتب
 بغيره ووكيل المادون بغيره اذ وكل ذلك الوكيل في العقود والخصومات
 لا قضا الدين واقتضائه لان العبد ليس بافاد ما وليه له مطالبة استيفاء
 ما وجب له لا وجوبه كان بوقفه فاذا بوقفه بقي وكيله على الوكالة كما لو وكله
 استاء بغيره بعد انعقاد العقد بما شرته لا ينزل يقول المولى وكيل عبده
 انما دون لانه جرحا لخص الاذن في التي لا يكون الا عا فكلما قول بطلان
 الاية ان المولى لا يملك تسمية ذلك مع بقاء الاذن ذكره الزبيدي قال وكلت
 بكذا على اني متى خرتك فانت وكيلي فانه اذا خرت لم ينزل بل كان وكيله
 وبند استمى كيدا وريا واذا اراد ان يخرجه بغيره الوكالة يقول في خرتك
 خرتك ثم خرتك فانه اذا قال خرتك كان مغرورا نظر الى ظاهر اللفظ و
 منعوه بوجوه الشرط حيث قال في خرتك فانت وكيلي واذا قال في خرتك
 ينزل في الوكالة الثانية بهذا اللفظ لان في بغيره عموم الاوقات عموم الافعال
 ولو قال كل خرتك فانت وكيلي لا يكون مغرورا بل كل عمل كان وكلاما
 لان كل بغيره عموم الافعال واذا اراد ان يخرجه بغيره يقول في خرتك في الوكالة
 المتعلقة فاذا رجعت غيري لا يبقى له ان يخرجه بغيره في خرتك في الوكالة
 بالخرجه الى صفة في حفظ كل من ينزل في خرتك في خرتك في خرتك في خرتك

قوله لم يطالبه أي مطالبة الشئ استيفاء
 صحت وجوبه او مطالبة لغيره المضمون
 في معنى الكلام
 أي في التوكيل

والاعمال فلا يكون كمالا على
 قال الموكلة الخ في صفة اللفظ
 كل ما كان له الخ في صفة اللفظ
 وكلت بكذا كان اوجب

الضم مطلقا وشرا فتم ذمة الى ذمة في مطالبة النفس المال والتسليم قال
 في الهدية والكناني غيرهما من ذمة الى ذمة في المطالبة وقيل في الدين والاداء
 اخرج في ذمة الثاني اصله يكون الاول اخرج في ذمة الكفالة بالنفس عنه
 مع ذمة غيره بعد التوفيق الى الكفالة بالنفس المال ثم انفسه ام الكفالة الى
 النفسين يشترط جوارها فيه كما مع ذمة ذمة انفسه الى انفسه بل على وجود
 قسائم وهو الكفالة بتسليم المال كما سباني وكذا اخبرت توفيقا في
 متنا ولا يبيع الا قسام حكاية كثرها الا يجاب اي الكفالة بتسليم
 في قولنا ان بكذا والقبول اي قبول الثالث هو المكفول وتشرطه بطلان
 يكون المكفول به نفسا كان او لا مقدر التسليم في الكفيل حتى لا يبيع الكفالة
 بالخر وود القصاص كسباني في حكمه لزوم مطالبة على الكفيل بما يرضى
 او يسئل نفسا كان او لا واهلها اهل التبرع بان يكون حرا مكلفا فلا يبيعه
 في العبدية الجوار العبد ليس بعد العتق كذا في الاية فالكفالة بتسليم
 اذ فانه الكفالة تخرج له والمدة في مكفول عنه وتسمى الاصل ايضا ونفس
 في الكفالة بالنفس المال في الكفالة بالمال مكفول به فالكفول عنه و
 المكفول به في الكفالة بالنفس واحدة تخرج عليه المطالبة كفيل فالكفالة اما
 بالنفس ان تعد وتسمى الكفالة بالنفس النفس في الاول ان يخرجه كفيل
 ثم كفيل او الثاني ان يتعد ونفس المكفول بها فانه جائز كما يجوز ان يكون
 الكفيل او بالمال وما يتعلق به وهو تسليم اما الاول اي الكفالة بالنفس
 بكفيل نفسه بما يقر به عنها اي في النفس كالرأس الوجه الرقبة والعنق و
 الجرد اليد كفيلت برأسه وجهه ورجله وشايع كفيلت بنصفه وثلثه
 او ربه ونحوه ايضا بضمته ويعلق فان على المالك ان يقره فانه ما لم يقره
 في انفسه مستعمل في معنى على وانما يخرجه فان الزخامة هي الكفالة او كسبيل
 هو معنى الرقيم لا ياناضا من معرفة لان موكلا كفالة التسليم وهو
 ضمن المعرفة لا التسليم واختلف في اناضا من له معرفة على معرفة كذا في
 الخلاصة فان عاين وقت التسليم خسر فيه اذا طلب رعايته في التسليم

في مطالبة النفس
 في مطالبة النفس
 في مطالبة النفس

في مطالبة النفس
 في مطالبة النفس
 في مطالبة النفس

في مطالبة النفس
 في مطالبة النفس
 في مطالبة النفس

في مطالبة النفس
 في مطالبة النفس
 في مطالبة النفس

كذا أي حقه أيضا أو أطلق ما قالنا كفيلا سلفا أو طلعت له اليك أو
 ان طلعت نحو ذلك أو عجم بان قالنا كفيلا به كذا طلعت له اليك أو عجم
 جزمه لا متناعه في ايضا مع لازم عليه كذا لا يجزى ما عجم اوله عجم
 لما وادعي وان غاب أي المكلف عنه وعلم مكانه امره أي الحاكم الكفيل
 عنه وادعي اياه فان مضت لم يجز جزمه ان يعلم أي مكانه لم يطالب أي
 الكفيل به أي المكفول به لانه عاجز وقد صدق المطالب في كذا يكون اذا
 ثبت افعاله وان اختلفا وقال الكفيل لا اعرف مكانه قال المطالب
 تعرفه ينظر فان كان له خزانة موروثة يخرج الى موضع معلوم للتجارة في كل
 وقت فالتعريف قول المطالب يؤمر الكفيل بالذهاب الى ذلك الموضع لان
 الظاهر في المطالب الا ان يقول قول الكفيل لانه تمسك بالاسل هو
 الجاهل ومنكره المطالبة وان شرط تسليمه في جملته تسليمه في كل
 في غيره وفيه فتي في زمانها لهما وان الناس في اقامة الحج ذكره الزبيري
 وغيره كقول النفس الى شرب المطالب به بعده معنى لو قال كفلت لك
 بنفس فلان الى شرب فانه لا يطالبه بشيء النفس هذا الشرط ويطالبه
 بعد فتي شرب قال شمس اللغات في هذا كذا على خلاف ما بطنه العوم منهم
 يقولون اذا قال الرجل بالافاسية ففلانة ابنة فتم تمالك ان يطالبه
 بشيء النفس السنة قبل مضي الاجل ولا يطالبه بشيء بعد مضي الاجل
 قال وليس الامر كما يظنون بل يجوز في العكس الا ان يبرءوا فيقولوا
 في الكفالة به كاهه بخولهم يتوسلوا في يطالبه السنة وبعد
 كذا في خلاصة وفيه ايضا والحيلة في سقوط المطالبة ان يبرء الكفيل في كفالته
 فيقولنا كفيل بنفس فلان الى كذا الاجل ثم لا كفالته لكن به على بعد
 وانا سري فاذا قل ذلك فانه لا يطالبه الحال ولا بعد مضي الاجل تبرء
 الكفيل بموته اي موت الكفيل يحصل الحجر الكافي غير المطلوب في
 الكفيل بعد موته وشرته لم يكفلوا له شيئا وانما خلفونه فيما له لعله لا يقع
 الكفالة باعتبار تركه لا متناعه استيفاء النفس من المال بخلاف الكفالة

قال الله عاقل قبل فاعلم ان اذا اتى
 الظاهر في المطالب ان يطالب الكفيل
 كذا في شرح الظاهر في المطالب

الكفالة بالمال وبراء الكفيل بالنفس ايضا بموتها اي نفس المملوكة لراع
 التسليم لو كان المكفول بها تجدد الكفيل وانما قال هذا دفعا لتوهم ان
 العبد ان قاده بعد تسليمه لزم قيمته فان هذا اذا كان على العبد مطالبة
 كفل بنفسه جل اما اذا كان المطالب قبلة العبد شيئا في انه اذا مات اثبت
 الحضم عواضه من الكفيل قيمته لا اي لاي شيء الكفيل بموت المطالب بل
 وارثه او وصيه بطالب الكفيل وبراء الكفيل ايضا بتسليم الكفيل وما تور
 وكذا كان او رسولا المملوك وتسليم ذلك اي المملوك نفسه الى الحاكم
 متعلق بقوله بتسليم حيث يمكن في صفة متعلق به لايضا يعني اذا
 سلم الكفيل وكفل به الى الثالث موضع يمكن في صفة براء وان لم يقل اذا
 سلمت اليك فانما سري حتى لو سلمه في براءة او سواد او حتى جزمه في المطالب
 لم يبرء فانما سلمت اليك عن طرف الكفيل في صورة تسليم المملوك او سلمت
 نفسه عنه اي عن الكفيل في صورة تسليم المملوك نفسه قال في بيان المكفول به
 اذا سلم نفسه الى المكفول له قال سلمت نفسي اليك عن الكفيل ببراء وان
 لم يقل عن الكفيل لاي شيء الكفيل كذا الوهم الكفيل جلالا ان سلمت نفسي لكفول
 الى الثالث قال لما تور للمطالب سلمت اليك نفسي عن الكفيل ببراء الكفيل
 وفي تسليم الاجنبية شرط طاعة اي مع ما ذكره قوله عن الكفيل قبول المطالب
 قال في بيان لو ان رجلا اجنبيا ليس بمو سلم المكفول به الى الثالث قال
 سلمت عن الكفيل ان قبل المطالب ببراء الكفيل وان سكت المطالب لم يقل
 قبلت لاي شيء الكفيل كفل بنفسه على انه ان لم يبرء عنه فهو ضامن كفالته
 في المال ولم يبرء عنه اصحت الكفالة ان اي النفس بالمال يعني رجلا له على غيره
 مائة درهم فكفل اخر بنفسه على الوجه المذكور صحت الكفالة ان واذا لم يوافق
 عنه افعاله مائة لانه على الكفالة بالمال بعد مملو فانه وهذا التعليق في
 لتعامل الناس اياه ان كان القياس بابا به بالتعامل بغير القيد في البيع
 كما لو اشترى فعلا على ان يخرجه الهرة اول واذا لم يوافق به حتى لزم المال لاي شيء
 يترك وبابها اوسع لانها في الهرة اولى واذا لم يوافق به حتى لزم المال لاي شيء

في الكفالة بالنفس لا تنافي بين الكفالتين فان مات المكلول فمضى الكفيل
 المال حكم الكفالة او مات الكفيل فوارثه اي من ارثه او مات المالك لم يترك
 اي طلب ارثه او على رجل ثمة وبنار لم يثبتها بغيرها جبره ورويه او شرفه
 او افرجته ليصح الدعوى فكفل بنفسه اخرج ان لم يسلمه غيره فاعلم ان
 صحته اي الكفالتين عند جها وقال قدّم الحق اذ لم يصح الدعوى بل ان
 فلم يكن حضا النفس لعدم صحة الكفالة بها فلم يصح الكفالة بالمال لا يشترط
 عليها ولا سيما ان المال ذكره فافترض في ال ما عليه فمضى الدعوى على اعتبار
 السبا فان ادين اخرجي لم يل الدعوى فظهر صحة الكفالة الاولى في غير غيرها
 الثانية والقول ان الكفيل في السبا اذ اختلفا في جوده عدمه لا يثبت
 الصحة لا جبر على عطاء كفيل في جوده وقود مطلقا عند جها كبره
 حذو القذف لان فيه من العبد في القود لانه مال من حق العبد بخلاف الخدود
 التي اتمته لله تعالى وله ان يبي الكلام على الذر فلا يجب فيها الاستيفاء بخلاف
 سائر الحقوق لانها لا تدرى بالثبوت فليطبق بها الاستيفاء ولو اخطأ
 جاز لا مكان ترتيب موجهة عليه هو المطالب بالنفس ولا جبر فيها اي
 حذو قود حتى يشهد بان او عدل لان الحسن للثمة وبن شرب ما حذو
 شرط في الشهادة اما العدة والعدالة بخلاف المبيع الاموال لانه غايه
 فيها فلا يثبت الا بيمين كاملة واما الثانية اي الكفالة بالمال فتصح ولو
 جبر المكلول به اذ اخرج دينا الدين الصحيح دين لا يقطع الاما لاد او
 هو الا بيمين احسنه بيمين بدل الكتابة وسباني تكفلت عنه بالف باكت
 عليه بما يدركك في هذا المبيع وهذا يثبت ضمان الدرر هو ضمان
 الاحتفاظ اي يثبت المشتري اذ اخرج المبيع او بما يثبت فلان اي
 يابعت منه فاني ضمان لعمه لا ما اشتريته منه فاني ضمان للمبيع الكفالة
 بالمبيع لا يجوز كسباني وقد مر عام حقيقة في كتاب الرهن او ما ذاب اي
 وجب لك عليه واما في هذه الصورة شرطية معناه ان ما يابعت فلانا
 فيكون في معنى التعليق او علقته على قوله صحيح وذا بشرط يقع

في الكفالة بالنفس لا تنافي بين الكفالتين فان مات المكلول فمضى الكفيل
 المال حكم الكفالة او مات الكفيل فوارثه اي من ارثه او مات المالك لم يترك
 اي طلب ارثه او على رجل ثمة وبنار لم يثبتها بغيرها جبره ورويه او شرفه
 او افرجته ليصح الدعوى فكفل بنفسه اخرج ان لم يسلمه غيره فاعلم ان
 صحته اي الكفالتين عند جها وقال قدّم الحق اذ لم يصح الدعوى بل ان
 فلم يكن حضا النفس لعدم صحة الكفالة بها فلم يصح الكفالة بالمال لا يشترط
 عليها ولا سيما ان المال ذكره فافترض في ال ما عليه فمضى الدعوى على اعتبار
 السبا فان ادين اخرجي لم يل الدعوى فظهر صحة الكفالة الاولى في غير غيرها
 الثانية والقول ان الكفيل في السبا اذ اختلفا في جوده عدمه لا يثبت
 الصحة لا جبر على عطاء كفيل في جوده وقود مطلقا عند جها كبره
 حذو القذف لان فيه من العبد في القود لانه مال من حق العبد بخلاف الخدود
 التي اتمته لله تعالى وله ان يبي الكلام على الذر فلا يجب فيها الاستيفاء بخلاف
 سائر الحقوق لانها لا تدرى بالثبوت فليطبق بها الاستيفاء ولو اخطأ
 جاز لا مكان ترتيب موجهة عليه هو المطالب بالنفس ولا جبر فيها اي
 حذو قود حتى يشهد بان او عدل لان الحسن للثمة وبن شرب ما حذو
 شرط في الشهادة اما العدة والعدالة بخلاف المبيع الاموال لانه غايه
 فيها فلا يثبت الا بيمين كاملة واما الثانية اي الكفالة بالمال فتصح ولو
 جبر المكلول به اذ اخرج دينا الدين الصحيح دين لا يقطع الاما لاد او
 هو الا بيمين احسنه بيمين بدل الكتابة وسباني تكفلت عنه بالف باكت
 عليه بما يدركك في هذا المبيع وهذا يثبت ضمان الدرر هو ضمان
 الاحتفاظ اي يثبت المشتري اذ اخرج المبيع او بما يثبت فلان اي
 يابعت منه فاني ضمان لعمه لا ما اشتريته منه فاني ضمان للمبيع الكفالة
 بالمبيع لا يجوز كسباني وقد مر عام حقيقة في كتاب الرهن او ما ذاب اي
 وجب لك عليه واما في هذه الصورة شرطية معناه ان ما يابعت فلانا
 فيكون في معنى التعليق او علقته على قوله صحيح وذا بشرط يقع

يعني حذو الشرط في الا مثله الى ابقه مع الشرط ملام اي مناسب
 للكفالة بان يكون شرطه لوجوب الرجوع فكل من اخرج المبيع او لا يمكن استيفاء
 كوان قدم زيد وهو مكفول عنه او كفيل الاستيفاء فكل من غاب عن المكفول
 عنه علقه فان كلاً منها مناسب للكفالة كالشرط المقتضى في الا مثله كونه
 فانها اسباب لوجوب المال فتسبب ضم الذمة الى الذمة لا اي صح الكفالة ان
 علقته بنحو اي بشرط ملام فكل من اخرج الرجوع او جاء المظفر في الرهبة
 لا يصح التعليق بحذو الشرط كونه ان يثبت الرجوع او جاء المظفر الا انه يصح
 الكفالة وكذا الحال حالاً لان الكفالة لما صح تعليقه بالشرط لا تبطل
 بالشرط الفاسد كالطلاق والعقار وتصح صاحبها في وقال الزبيدي
 هذا سبب من الحكم فيه التعليق لا يصح ولا يثبت كمال لان الشرط غير
 ملام فصارت كما لو علقه بخول المرأة فصح بما ليس ملام ذكره فصح ان
 غيره **اقول** قوله سبب خطأ لان المذكور في العادة والاشهر وشبهة ان
 الكفالة بما لا يبطل بالشرط الفاسد فالظاهر ان فيه روايتين يثبت ان
 صدق الشرط يثبت مسئلة من ان العبد المأذون او الحق دين وخاف حيا
 المال ان يعتقه لمول فقال رجل لصاحبه ان اعتقه فانا ضامن له ينك
 عليه صححت الكفالة ثم يقول هذه المسئلة دليل على ان تعليق الكفالة
 بشرط غير متعارف جائز ولا يصح ايضا بحاله المكفول عنه فوجب بانه
 المكفول له الاول نحو ما ذاب كك على النسي او احد منهم فعلى والثاني
 نحو ما ذاب النسي او احد منهم عليك فعلى كك في العادة ولا يثبت حذو
 وقصص في كماله ان شرطه ما كك المكفول به فقد وسلم في الكفيل بهذا
 لب كك انما قال بنفسه وقصص من اخره اخرج الكفالة بنفسه عليه
 الحد واقصص من انها يجوز كماله ولا يجمل دابة بعينه مستأجرة له خدمة
 عنه وتبين مستأجر له بالعجز عن التسليم لانه اخرج عليه كل دابة بعينه
 والكفيل لو وطئ دابة وعنده لا يوجب الاجرة لانه في نفسه المعقود وعليه
 الا بيمين ان المجرم لو تملك على دابة اخرى لا يوجب الاجرة فصاعداً خافه ورفه

وكذا العبد المحذرة بخلاف اذا كانت الذمة غير معينة لان الواجب على المورث
 العمل مطلقا والكفيل بقدر عليته بان يحمله على ذمة نفسه لا ان يضمن للموكل
 ورت المال اي ذاباع رجل لرجل ثوبا بامره ثم يضمن الثمن في المشتري للموكل
 او باع المصنوع بالخصا بة ثم يضمن الثمن كرت المال لا يضمن لان من القبض
 للموكل والمصنوع ولهذا لا يضمن بموت الموكل حتى لو مات كان له ان يقبض
 الثمن وكذا لو نزل الموكل في قبض الثمن حال تبوته لا يعمل به فيلحقه الضمان
 صا رضا من نفسه لا يجوز ولا يضمن كذا في بيع عتقة فشفقة يعني باع
 عبد الرجل شفقة واحده وتضمن احد هما نصا فشفقة في ثمن بطل الضمان
 لان الشفقة اذا اخذت فالثمن يجب له ما يشتره كانهما فلو سوغ فمما له احد
 لصاحب الشفقة بغيره صا رضا من نفسه بطل وكذا في بيع صا رضا
 بتودي الى قسمه الدين قبل القبض بطل لان القسم يقتضي ان يقبض
 كل منهما موقرا في حقه على حدة وهو تصور في الدين وان باع العبد فشفقة با
 باع كل واحد منهما شفقة بعقد على حدة فضمن احد هما نصا فشفقة في الثمن
 صحيح لان الشفقة اذا اخذت فما يجب لكل منهما بعقد يكون له فشفقة ولا
 بالعهد لانها لم تشر كرت تقع على الصك القديم العقد حقوق العقد كذا
 وضار الشفقة في العمل بقبول البيان وذلك بطل الضمان لا باجلا من
 عند ابي حنيفة معناه عنده خليف المبيع غير المستحق وشمه الى المشتري هو
 غير قد و له وصح عنه هي لان معناه عندهما ضمان الثمن ان يشرع ببيع
 الثمن بورد الاحتفاق فيكون كالمركب ولا تبدل الكتابة لانه في معنى
 الزوال بالشر فلا يكون دينيا صحيحا ولا يضمن مقلد من امانات عليه
 دين ولم يترك شيئا فكل عنه ثوبا ورجل لم يقبض عنه ان شفقة لا كفيل
 بدين سا قطاعة الاصيل لان الدين عبادة غير اشتغال الذمة بدين
 اذ اؤده لكنه في الحكم مال لانه بول اليه في المال وقد شر بنفسه ففات
 عاقبة الاستيفاء سقط فمروء ولا يقبل الطالب في المجلس اي مجلس
 الكفالة الا في مسئلة واحدة هي ان يكفل وارث لم يقبض عنه بغيره ثوبا

ماله و بيان بقول المرفي لو رثته او بعضه ثم كفلوا عنه بما على الدين له
 فشفقة به مع غيبته فانه حائره تحسنا وان كان القيس ان لا يجوز لان
 الطالب غائب لا يتم الضمان الا بقبوله وجه الاحتجاج ان هذه شفقة منه
 لو رثته بان يقبض منه كنهه الصريح وان لم يستلم المرفي الدين وغرامة لان
 له به لانه لا يمنع صحة الوضعية له هذا قول الاصل الا اذا تركه مالا وصحت
 الكفالة بلا قبض الطالب عند ابي يوسف مطلقا في رواية وفي اخرى اذا
 بلغه الخبر واجازة وبقيت كذا في تحفي الجاهل الكبير في الفتاوى الزلزلية
 اجمعونه اي الكفيل اذا قل بطريق الاخبار بان يقول ان كفيل بما
 فدان على فلان حائره كذا في الخلاصة ولا بالامانات كالوعدة والمستأجر
 والمشار ومال المضاربة والشركة ولا بالبيع قبل القبض والمهر من
 بوع القبض لان شرطه صحة الكفالة ان يكون المكفول به موقرا على الاصيل
 بحيث لا يمكن ان يخرج عنه الا بدفعه ودفع بدله لتحقيق معنى التزم يجب على
 الكفيل والامانات ليست بمقومة والمبيع قبل القبض بين مجموعين
 بل بالثمن كما في كذا الرهن ليس بمقومة بل سقط الدين اذا اهلك
 فلا يمكن ايجال الضمان على الكفيل في هذه الصور لعدم جوبه على الاصيل
 ويجوز اي الكفالة بتسليمها اي تسليم الامانة والمبيع والمهر فان كان
 قاعة وجب تسليمها وان هلك لم يجب على الكفيل شي كالكفيل بالنفس
 وقيل ان وجب اي تسليمها على الاصيل كالعارة والاحارة جازت اي
 الكفالة به اي تسليمها والا اي ان لم يجب تسليمها عليه لو دفعه فلان
 لا يجوز الكفالة بتسليمها وتصح اي الكفالة بالثمن لانه من مجموعين
 على المشتري والمقبض والمقبوض على سوم الشراء والمبيع بغيره
 فانها مقبوضة اذا اهلك عنده يجب الضمان عليه فامكن ايجاله على الكفيل
 ويقطع باخره لانه دين مطالب بخرته العباد فصار كدين المدين
 حكما الزكوة في الاموال الظاهرة والباطنة لان الواجب فيها فكل عبادة
 والمال حله له هذا الاخذ في تركه بوعده الوضعية والنويب قبل

الكفالة بالمال انما هي الكفالة بالثمن
 على وجهين فاما ان يقع الكفالة بتسليم المبيع
 قول الكفالة بالمال قالوا لا يجوز لان
 بالثمن البيع غير صحيح قالوا لا يجوز لان
 بتسليم المبيع صحيح فلو كان على المشتري ان
 شي وقال الكفيل في الشراء بالثمن ان كان
 الكفالة بتسليم المبيع غير صحيح لان
 والشركة وان كان غير صحيح لان
 الكفالة بالثمن لانها من مجموعين
 بغيره فان كان غير صحيح لان

هي ما يكون كجى كاجره الحارس وكرى النهر المشرك المال لموظف لغيره
 وفداء الاسرى وقيل من النسخ كالجباية التي من زعمنا باخذ الظلمة بغير
 حق فان ربه الاول جاز الكفالة بها انما قال الله واحسن من ان ارى
 الثاني ففقه اختلاف النسخ والقسمه من النسخ ان القسمه ما يكون
 رايها والنوايب سبب كذا وانما يوظف الامام عنه الى جهة اذا لم يكن في سبب
 المال شي وقيل من ان يمنع من الشريك في القسمه بينه وبين صاحبه
 فيضمنه شخص فانها واجبة والدرك وقد مر بيانها في النسخة وهي الحاشية
 والكفالة بها ان يقول كفلت بوجهها وهو لا يشي وقطع الاطراف اذا
 لم يكن موجهه القصاص بل الله اذا الواجب في مال واجبة قال ادفعه
 اليك او افضيه ليكون كفالة الا ان يتركها لعل على الاثم او على
 قال في اختلاف في قضاوي النسخ لو قال لصاحب الدين الذي لك على
 فلان انما ادفعه اليك او افضيه ليكون كفالة ما لم يتكلم بما له على الاثم
 بان يقول كفلت او ضمننت وعي او آتي والمو قال فليكن كفالة كونه في
 ان لم توجد فلان فانما اودى في المطالب طال الامسيل مع الكفيل وان
 في يوم الكفالة وهو من ذمة ال دفعه في المطالبة فيقف فقام ذمة الاول لا يبر
 عنها الا اذا شرط البراءة فيكون اي الكفالة في حواله اعتبار المفعول ان
 الحوالة بشرط عدم البراءة اي براءة الكفيل وله ايضا المطالبة احدى ولو
 بعد طلبة الاخر لان قيقنا ما انضم التملك كمالا لما كان اذا اختار احد
 الفاضلين حيث تضمنت عليك منه او افضت الاقضى به فلما يملك التملك والاعا
 كفيل بما لك عليه اي قال كفلت بما لك عليه فان برهن اي المطالب على الف
 لزمه اي لا الف الكفيل لان الثابت بالبرهان كالثابت بالعين والاي ان لم
 يبرهن صدق الكفيل فيما يكره مع يمينه لانه منكر للبراه لا الامسيل في الرأيه عليه
 في حق الكفيل يعني ان عرف الامسيل بالبراهيه على اقر الكفيل لم يصدق على كفيله
 لانه اقر على الفيه لا ولايه له عليه بل يصدق في حق نفسه كفيل بامره يعني يجوز
 الكفالة بامره فكفول عنه وبلا امره لا طلاق قوله صلى الله عليه وسلم الزعيم

في قوله كفلت بوجهها
 هو الذي يملكه
 وهو الذي يملكه
 وهو الذي يملكه

قوله او افضيه
 فيما سبق يدل قوله
 الفاضل على الاضحية

الزعيم غارم ذاكفل بامره ادى رجوع عليه اي المكفول عنه بما ادى ذاك الذي ضمنه
 لانه ضمن ذمته بامره فرجع عليه اذا ادى فله ان يرجع على من ضمن له بما ادى حتى لو كفيل جبا
 وادى الزبوني وجوز قوله الامم مع الجبا ولو كفيل بالزبوني ادى الجبا ورجع
 عليه الزبوني لان رجوع الكفيل حكم الكفالة فارجع بما له تحت الكفالة كحكم
 انما مراد الدين فانه يرجع بما ادى اذ لا يجب عليه شي عكس الاول بل كان
 موقفا فارجع بما ادى ولو لا المطالبة اي الكفيل المكفول عنه بالمال قبل الاول
 الى المكفول لانه لا يملك ما في ذمة المكفول عنه وملكه بعده فارجع فيه ذمته
 بدون امره لم يرجع بما ادى لانه منبرع فيه وان توصلته اجاز اي المكفول عنه بعد
 العلم لان كل كفالة تنفك عن ذمته لانه لا ينقل موجهه كذا في العينية
 قال اهل العلم انما افلان على فاضل فادى لم يرجع عليه الا اذا قال عني كما في الكفالة
 بالنفس قال لو لم اذم اي لزم الطالب الكفيل لطلبه لكان لزم اي الكفيل المكفول عنه
 وان جسد اي الكفيل جسد جسد جسد هو المكفول عنه اذ لم يلحقه الحق الا ان
 جسدته فيجزي مثله امه الطالب الامسيل ان قبل اي الامسيل لا يبر بها اي
 الامسيل والكفيل معا واخره اي الطلعت عنه اي الامسيل تاخر عنه ما لا يبر
 والكفيل تابع بلامسك فبرها لاستلزامه تبعية الامسيل للزوج ولو لم يبر اي الف
 المكفيل فقط تبار وان لم يقبل اذ لا دين عليه فحاجه الى القبول بل عليه
 المطالبة وهو سقط بالبراه ولو هو من الدين له اي المكفيل ان كان غنيا او
 تصدق عليه ان كان فقيرا يستطاع القبول كما هو حكم الرهبة والعقبة وبه
 الدين لغيره عليه الدين اذ استطاعه الكفيل استطاع على الدين كالملة
 كذا في الكافي وبعده الرجوع على الامسيل كذا في التتار فانية صاحب احدى
 و الامسيل والكفيل الطالب الف على ثمانية مائة مائة اي الامسيل والكفيل
 لانه اضاف الصلح الى الاصل الذي هو على الامسيل فببر ثمانية مائة وبه
 توجب براءة الكفيل وان دأبما الكفيل رجوع على الامسيل بها اي ثمانية مائة
 ان كفيل بامره اذ لا لاداء فملك ما في ذمة الامسيل فاستوجب الرجوع ولو صاح
 على جنس اخر رجوع بالالف لانه مبادله فملك ما في ذمة الامسيل فبر ثمانية مائة

في قوله كفلت بوجهها
 هو الذي يملكه
 وهو الذي يملكه
 وهو الذي يملكه

قول صاحب الكفيل
في موصيه الكفالة
صاحب الكفيل على عشرة
بشرى في الماتحة ان شاء الله
الاصيل وان شئت اخذ الكفيل عشرة
ما بقي من الكفيل على الاصيل عشرة ان كان

صاحب الكفيل في موصيه الكفالة لم يشر الى الاصيل لان موصيه بالمطالبة و
ابناء الكفيل عنها لا يوجب ابراء الاصيل قال الطائفة للكفيل شرية في ائمال
رجع على الاصيل لانه اقرار بقض المال في الكفيل لانه استد البراءة الى الكفيل
وغيبا الى نفسه قوله الى والبراءة التي ابتدأها في الكفيل انتبه بها في الابطال
لا يكون الا بالافاء فكان هذا اقرارا بالقض منه فيرجع ان كانت الكفالة
بامره وفي ابرائكم لا ادى ابراءه لانه لا اقرار منه بالقض في الكفيل و
اختلف في شرية بمعنى اذا قال الطالب للكفيل شرية لم يقل الى فهو ابراء
عنه ثم عند ان يوصي اقرارا بالقض بذلك اذا غاب الطالب وان كان حاضرا
يرجع اليه في البيان كصدور الاجمال عنه لا يصح اقبيل البراءة ومنها في الكفالة
تأشير طائفة مثل اوجاء عند فانت بهي منها لان في الابرء معنى التملك كالأمر
في الدين وهذا على قول فيقول بثبوت الدين على الكفيل ظاهر اما على قول
فيقول بثبوت المطالبة فقط فمات فيها تملك المطالبة وهي كالمدين كما
وسيلة اليه التملك لا يقبل التعليق بالشروط وقيل لا لان الثابت
فيها على الكفيل المطالبة لا الدين في الصحيح فكان سقاطا محضا كالاطلاق
والعتاق وقيل اذا كان الشرط في المنفعة فيه للطالب اصلا نحو اوجاء عند
يجوز اذا كان مالا مستعار فافيه دفع للطالب يجوز كما اذا اقل بالمال والنفس
وقال ان واقتنك به عند فانما يبرئ في المال فقبيل الطالب فوافاه الكفيل في دفعه
فهو مبرئ في المال كدفع العتاقه مات الكفيل قبل الاجل هل اي الدين عليه
فان ادى وارثه لم يرجع قبل الملوكة لان الكفيل التزم الدين مؤجلا فمكروا
بالجل وهو اكثر في المؤجل في المالمية يكون رثوا وان مات المملوك قبل الاجل
حل عليه الاجل فقط وان مات اي الكفيل المكفول عنه قال الطالب باخذه
في اي التركن من شاء لان دينه ثابت على كل واحد منهما في حال الحيوة
لا يسترد الاصيل ادى الى كفيته كيد فعله طالبة وان لم يعط طالبة او
تعلق به في حال قضاة الدين فلا يجوز الاسترداد كما في هذا الاحتمال كما
عجل زكوة ودفع الى الت على وان رجع اي الكفيل به اي مال الذي قبضه

قول صاحب الكفيل في الماتحة اي
حيث انه يجل اكثر واعطاه الماتحة في
المؤجل فيلزم الربا انتهى

قبضه الكفيل في المملوك قبل ان يعطى الطالب طالت الى الكفيل لانه ملكه ما مضى
وكان الرخ بدل ملكه وتدرت في اي الرخ على قاضيه والاصيل فيما يتعين بالتعيين
كالحظ والشعر هذا اذا قضى الاصيل الدين وهو قول ابن حنيفة وعنه انه يتصدق
به وقال لا يطيب الرخ وهو رواية عنه امر كفيته ببيع العينة فافعل فامسح
للكفيل الرخ الذي حصل للبايع يكون عليه اي الكفيل لا الاصل لانه ان الاصيل
ام الكفيل ببيع العينة وهو ان يقول له كشته في الناس نوحا في الاثمة ثم يوفى
رخه البايع منك وحشة انت فعلت هو ياتي الى باجر فيطبخه القرض ويطلب
الرخ ويخاف في الربا فيسوقه للتاجر فوثاب ويغشيه مثلا بخرقة عشرة مثبته
هو في الوغش فيحصل له الغش ويحب عليه البايع ثمة عشرة اقل او ثمة
ثمة عشرة وهي ثم يسوقه لقرض ثواب او عشرة ثمة عشرة فبافه لدرهم
التي اقرضه على انها ثمن الثوب فيحب عليه ثمة عشرة قرضا فاذا فعل ذلك فغشيه
والرخ الذي ربحه انما جريته لا يلزم الا من شئ لانه انما ضامن لما خسر كما قاله
بعضهم نظر الى قوله على فانها للوجوب فلا يجوز كما اذا قال رجل بايع في
الوفا في ثمة ففعل واما توكيل بالشئ كما قاله بعضهم نظر الى الامر فلا يجوز
ايضا لجهالة نوع الثوب عنه وتسمى هذا النوع في البيع عينة عاقبة في
السلف يقال باع عينة اي ثمة اكره الزنبي كقول عاذاك او قضى له عليه
او بما لزم له اي اقل رجل غر رجل لرجل عاذاك عليه فقات الاصيل منه في
المدة على الكفيل ان له على الاصيل كذا او اي لم يقبل بمرئانه على الكفيل
حتى يحضر الغائب فيض عليه ان شرط وجوب المال على الكفيل القضا بالمال على
الاصيل هو لم يوجد لكونه غائبا به ان له على زينة الغائب كذا او بهد اقبيله
وقضى على الكفيل لان المدعى بهما مال طلق فامكن اثباته بخلاف ما تقدم
فانه مقيد بكون المال مقضيا على الاصيل ولو زاد بامره قضى عليه ما لان الكفالة
بامره شرع ابتداء ومعاوضة انتهاء وبغيره شرع ابتداء وانتهى في غيبا
باجد فيما لا يكون قضا بالآخر فاذا قضى بها بالامر شئت هو يفتقر الاقرار بالمال
فيضرب قضيته عليه الكفالة بغيره لا يمسح حاشية لان حشرها تعتمد قيام الدين في ثم

وقال لا يطيب الرخ لانه يخرج ملكه
فانه ملكه قبضه اما اذا قضى على امرائه
اصلة الموع اذا تفرقت ما وعنه لا يفسد
فانه على هذا الاختلاف يبيع العينة
في العين المملوكة السلف فقال
ان ملكه اصل اي ثمة ثمة وقيل
اعيان اصل الكلمة الربا الا ان شئت
واخبره في الكلمة الربا الا ان شئت
الاقرار وانما هي العينة لان ثمة مبداء
في الدين لا يبيع العين

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع
 والدين والجميع من اهل الحق والبرهان
 والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان
 والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان

المروا قد بانوا بجمال غيرهم في الدين فلابد من رضا امارضا الثاني
 وهو الحق فلا فيها انتقال من حق الى حق والزم متفادته فلا بد من رضا
 واما رضا الثالث فهو الحق فلا فيها الزام الدين والاروم بل الزام بلحاظ
 الاو الاول حيث قال في الزيادة الحولة تصح بلحاظ الجبل لان الزام الدين
 في الحال عليه تصرف في حق نفسه الجبل لا يتصرف بل فيه تصرف في الحال عليه تصرف
 او الم يكن بامره وشروط حضور الثاني في حق الحولة في غيبة الجبل لا
 الا ان يقبل اي الحولة في حق نفسه لانه الجبل الثاني في الحولة لا حضور
 الباقي انما عدم شرط حضور الاول هو الجبل فيان يقول رجل الدين
 على فلان بن فلان الف درهم فاحتمل ما في حق الدين فان الحولة تصح
 حتى لا يكون له ان يرجع واما عدم شرط حضور الثالث فهو الحق فلا فيها الجبل
 الدين على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل من الحولة كذا في الحولة واذا تمت
 اي الحولة بغير الجبل في الدين يقبل الجبل في الحال عليه لان مع الحولة
 النقل كما هو في حق فرفع ذمة الاصيل لان في الحال بقاء الدين الواحد في الدين
 في زمان واحد ولا يرفع عليه الجبل الا بالانوى لانها مقيدة بالحالة لانه
 المقصود من عدم السداد وبقى التوى بقوله بقاء الحق في الحال
 او حلفه حال تونه منكر حوله ولا يثبت عليه لان العجز عن الوصول الى حقه
 يتحقق بكل منهما وهو التوى حقيقة وعند هذا هنالك ونالت في كونها
 بالكلية في حق فرفع اي الحولة بالدرهم المودعة يعني في اودع رجلا في
 درهم حال به تلكه اخرج لانه قد رعى التسليم فكانت في الجواز وفيه
 بالدرهم المقصود اي الدرهم التي غصبها الجبل في الحال عليه وبالدين كما
 في الجبل في الحال عليه تبطل اي الحولة بهلاك الاول اي التوى في حق
 الكفاية لانه التوى لا يرفع الا بالانوى او سخرها لانه بهلاكها في حق
 ويعود الدين على الجبل وتبطل ايضا ما سخرها في الثانية اي التوى في حق
 لعدم جلفها وبيع الفاسد ويعود الدين لانه بهلاكها اي تبطل الحولة
 بهلاك الثانية او كان فيه اي في هلاكه وفاء اي في حال الحولة ويكون

في الجبل لا يتصرف بل فيه تصرف في الحال
 لم يكن الجبل عليه من اذ كان عليه
 فقد تصرف الجبل في حق نفسه الجبل لا يتصرف
 كما انما التصرف في حق نفسه الجبل لا يتصرف
 ما ذكر في القدوري ان الجبل لا يتصرف في حق نفسه
 الجبل لا يتصرف في حق نفسه الجبل لا يتصرف
 فانما لا يكون اسقاطا للحالة الجبل
 على الحال عليه فلا يرفع الا بالانوى

فان بهلاك الاول الجواز في حق نفسه الجبل لا يتصرف
 فانه في جواز الجواز في حق نفسه الجبل لا يتصرف
 الجبل لا يتصرف في حق نفسه الجبل لا يتصرف
 بانفسه بالدين لا يتصرف في حق نفسه الجبل لا يتصرف
 ومن الامور التي لا يتصرف فيها الجبل لا يتصرف
 فانه في جواز الجواز في حق نفسه الجبل لا يتصرف
 قبل ان يتصرف في حق نفسه الجبل لا يتصرف
 في المقيدة فلا يرفع الا بالانوى

ويكون الضمان قائما مقام المقصود وفيها اي في هذه الصور المودعة لا يرفع
 الجبل في الحال عليه بالدين والدين الذين قبضت الحولة بها لتعلق من الجبل
 له بها ولا يرفع الجبل عليه ان يدفعها الى الجبل يعني كما لا يملك الجبل حلا
 الجبل في الحال عليه بملك الجبل في الحال عليه ان يدفعها الى الجبل حتى لو دفعها
 للجبل لانه استهلك ما تعلق به في الحال لانه مع ان الجبل اسود لعماء
 الجبل بعد ثبوته في هذه الامور اذا تعلق بها حق الجبل كان ينبغي ان يكون
 الجبل اسود لعماء الجبل بعد موته كما في الدين مع انه اسود لهم لان الدين
 الذي يملك الجبل في الحال عليه بالدين الذي له عليه لم يقم بملك الجبل بغير الحولة
 لانه هو ظاهر لارفة لان الحولة ما وضعت للملك بل للنقل فيكون بين
 العماء واهل الميراث ملك لم يورثه وجب فيثبت له نوع اختصاص بالمرثية
 من عالم ثبت لغيره فلا يكون لغيره ان يشاركه في حق الحولة المطلقة علم
 ان الحولة اما مطلقة او مقيدة اما المطلقة فمن ان يسلها اربا لا يقيد كما
 مدين على الحال عليه بالدين لم في يد الجبل على حال الدين عليه في ولا في يده
 عني لانه المقيد فهو ان يكون الجبل في حال الجبل عليه في ذمته او وضعت
 عليه من وقال احلت الطائفة لبيك بالالف الذي له في حال ان تودعها في مال
 الذي في عليك قبل الجبل في الحال عليه فلما بين حكم المقيد اراوان بين حكم المطلقة
 بانه في الف لم حيث يطالع في الجبل الجبل في الحال عليه بالدين والدين
 الجبل عليه يدفعها الى الجبل اذا تعلق حق الجبل في حال الجبل عليه في حله
 حقه في ذمة الجبل عليه في ذمته سعة لا تبطل باحدة عندة في الدين
 كالمقصود والوديعة او عليه بالدين سوء كانت الكفالة مطلقة او مقيدة
 اما الاول فلان الاطلاق ينافي تعلق الحق بخصم سب ما عندة عليه تبطل
 تعلقه اما الثاني فلان الجبل ليس في الاخذ في الجبل فان دفع اليه
 الجبل عليه فرفع ما تعلق به حق الجبل في حق الجبل في الحال عليه لا يقبل قول
 الجبل احلت ديني في عليك الجبل في الحال عليه اطلب مثل ما حال دفع رجل
 حال رجلا على اخر بالف فرفع الجبل في الحال عليه في الحال لم تطلب لرفع الف

في الجبل لا يتصرف بل فيه تصرف في الحال
 لم يكن الجبل عليه من اذ كان عليه
 فقد تصرف الجبل في حق نفسه الجبل لا يتصرف
 كما انما التصرف في حق نفسه الجبل لا يتصرف
 ما ذكر في القدوري ان الجبل لا يتصرف في حق نفسه
 الجبل لا يتصرف في حق نفسه الجبل لا يتصرف
 فانما لا يكون اسقاطا للحالة الجبل
 على الحال عليه فلا يرفع الا بالانوى

في الجبل فقال الجبل اهلتي بالفي كان عليك الخيال علمه انك قال قول لا
 للجبل ولا يكون الا في الخيال علمه بالحواله اقرانه بالدين علمه لا في الخيال
 وكما علم ان علمه بالحواله ان الحاله تفتح وان لم يكن للجبل علم الخيال علمه
 ولا قول الخيال الجبل او اطلبه اهلتي بدين لم علمه نفعي اذا قال الجبل الخيال
 او طعن في نفسه فقلان فان اهلتيك لتقبضه وانت كسيلة في قبضه فقال
 الخيال اهلتي بدين لم علمه فاقول الجبل لان الخيال يدعي علمه الدين هو
 منك فاقول للمتكبر لا يكون الا في الخيال بالحواله واقدم عليه باقرانه
 بان علمه بالخيال لان لفظ الحاله يستعمل في الوكله بجمله الخيال اذا دعي
 الجبل فلم يقبل لانه لا يحل له ان يخطا اليه الجبل بالتدعي احواله على رجل
 ان يعطيه من دونه او اي دار الخيال علمه فضل تحت الحاله لانه احواله بنا
 يقدر على ايقانه لانه علمك بغيرها ولا يجزى البيع لعدم جوبه او قبل البيع
 ولو باع جيز على الاداء تخلف الوجب ولو احواله على ان يوفى من دار الخيال
 لا ياتي لا يفتح لانه لا يقدر على بيعها الا بالامر بالبيع في نفسه لوجوب القدره
 على البيع والاداء باع بشرط ان يجزى على المشتري بالتمسك بحاله اي للمبايع
 بطل البيع لانه شرط لا يقضي القدره فيه نفع للمبايع ولو باع بشرط ان يجزى
 بالتمسك به لانه لو لم يوفى القدره في الحاله في العاده تكون على الاسماء والاشي
 قضا في شرط الجوده كمر السقي في التمسك به وفي التمسك واحده
 السقي في نفسه من شئ في حكمه وتسمى هذه القرض له حكم امره من ان يفتح
 الى اخر مبلغا فرضا ليدفعه الى صاحبه في بلد اخر يستفد سقوط خطه الى
فصل في المضايرة وهو المناسه بين الكتابين وجوز في نقل المال
 في الحاله والمضايرة في المناسه بين كفه بمقاعله في التمر في الاخر وهو كسيرة
 سمي به العقد بها لان المضايرة سمي الاخر غالبا اطلق الرجب وشرعا
 عقد شرعي في الرجب بمال من رجل وعمل في اخر وكنها الاجابا بان يقول
 المال فعقدت هذا المال اليك مضايرة او معامله او خذ هذا المال وتعمل به على
 ان ما رزق الله من بيننا نضعه او خذ ذلك في العاطا ثبتت بالمضايرة

فصل في المضايرة
 المضايرة هي المناسه بين الكتابين
 وجوز في نقل المال في الحاله
 والمضايرة في المناسه بين كفه
 بمقاعله في التمر في الاخر وهو
 كسيرة سمي به العقد بها لان
 المضايرة سمي الاخر غالبا اطلق
 الرجب وشرعا عقد شرعي في
 الرجب بمال من رجل وعمل في
 اخر وكنها الاجابا بان يقول
 المال فعقدت هذا المال اليك
 مضايرة او معامله او خذ هذا
 المال وتعمل به على ان ما رزق
 الله من بيننا نضعه او خذ ذلك
 في العاطا ثبتت بالمضايرة

فصل في المضايرة
 المضايرة هي المناسه بين الكتابين
 وجوز في نقل المال في الحاله
 والمضايرة في المناسه بين كفه
 بمقاعله في التمر في الاخر وهو
 كسيرة سمي به العقد بها لان
 المضايرة سمي الاخر غالبا اطلق
 الرجب وشرعا عقد شرعي في
 الرجب بمال من رجل وعمل في
 اخر وكنها الاجابا بان يقول
 المال فعقدت هذا المال اليك
 مضايرة او معامله او خذ هذا
 المال وتعمل به على ان ما رزق
 الله من بيننا نضعه او خذ ذلك
 في العاطا ثبتت بالمضايرة

والقبول بان يقول المضايرة قبلت كونه وحكمها النوع الاول انها ايداع
 او لا لانه قبض الى ايداع ما كلفه لعل وجه المبادلة والوثيقه بخلاف المضايرة على
 سبيل الشراء لانه قبضه لا بخلاف الرهن لانه قبضه بثقة وتوكيل عند علمه
 لانه تصرف فيه بامر من يبيع بما كلفه في العهد فصار ربا للمال وشركته لا
 ربح لانه يحصل للمال والعمل في شئ كان فيه وعصيت خالف لتقديره على
 مال غيره فيكون فاسدا ولو توصلت اجازة اي المضايرة اذا اشترى شيئا
 عنه ثم باعه تصرف فيه ثم اجازت للمال لم تجز ذلك المستبضع واجازة فانه
 ان فسخه فاقال الوجوب للمضايرة فيها اجر المثل كالا جاره الفاسد وهو يدل
 عمله لانه لا يجزى المشتري لعدم النسخة ولم يرض بالعمل فانه في اجر المثل فلا ربح
 لانه يكون في المضايرة الصحيحة ولما فسخه اجازة قبل جزمه كما هو حكم
 الاجاره الفاسده مطلقا اي سواء ربح او لا بل يراوده على المضايرة كما هو
 حكم الاجاره الفاسده وقد مر ولا فيمان فيها اي المضايرة الفاسده كالحق
 لانه انين فلا يكون صحيحا واما دفع المال الى اخر وشرط الرجوع للمالك فقبضه
 وشرطه للتعامل ففرض وانما غير اسكو الوفاة حيث لم يعد البضاعة والقرض
 في سلك لا يدع وغيره مما يدع عليه في قول صدر الشريعة ان المضايرة اذا كانت
 عقد شرعي في الرجب فكيف يكون بضاعة او قرضا وشرطها في حقه الاول كون
 راس المال في الايمان فلا يفتح الا بمال يصح به الشرع لانها تضمن شرعية حصول
 الرجب فلا بد في مال يصح به الشرع وهو الدار والدين والتم والقبول بالباقة
 كما سباني ولو دفع عرضا وامر ببيعته عمل مضايرة في ثمنه فقبلت لانه لم
 المضايرة الى العرض بل الى ثمنه وهو ما يفتح بالمضايرة والاضافة الى المستقبل
 يجوز لانها وكالة او وديعة او اجاره فلا يمنع شئ منها الاضافة الى الثاني
 كونه عينا لادينا لان المضايرة ايداع ابتداء ولا يتصور كونه عينا فيما علمه
 في الدين فلو قال عمل بالدين الذي في ذمتك مضايرة بالنصف لم تجز خلاف
 ما لو كان له دين على ثالث فقال قبضت الى علي فقلان وعمل به مضايرة حيث
 يجوز لانه اضاف المضايرة الى رزق القبض الدين فيه يصير عينا وهو ان يكون

فصل في المضايرة
 المضايرة هي المناسه بين الكتابين
 وجوز في نقل المال في الحاله
 والمضايرة في المناسه بين كفه
 بمقاعله في التمر في الاخر وهو
 كسيرة سمي به العقد بها لان
 المضايرة سمي الاخر غالبا اطلق
 الرجب وشرعا عقد شرعي في
 الرجب بمال من رجل وعمل في
 اخر وكنها الاجابا بان يقول
 المال فعقدت هذا المال اليك
 مضايرة او معامله او خذ هذا
 المال وتعمل به على ان ما رزق
 الله من بيننا نضعه او خذ ذلك
 في العاطا ثبتت بالمضايرة

هذا هو الحق في البيع والشراء
والتي هي في البيع والشراء
والتي هي في البيع والشراء
والتي هي في البيع والشراء

رائس المال وان كان يسلّمه الى المضارب حتى يبيعه للمال فيه يدان المال يكون
امانة عنده فلا يتم الا بالسلّم اليه ولو بغيره بخلاف الشركة لان المال في المضاربة
احد الطرفين والعمل في الشركة فلهما ان يخلص المال للمعامل بينهما في النصف
فيه اما العمل في الشركة فمن الجانبين فلهما شرط فلهما من اليد حدهما لم ينفقه الشركة
لان شرطها هو العمل منها فشرط العمل على المال في اي ان شرط ان
يعمل المال مع المضارب في المضاربة لان هذا شرط يمنع من تسليم المال الى
المضارب والتحكيم بين المال المضارب شرط صحة العقد فما ياباه كان مضارباً
فردّه والراعي كون رائس المال معلوماً مثلاً فيقضي للمضاربة تسمية تاجر قد
على قدره من المال ببيع الشركة او اشارة كما اذا دفع مضارباً الى رجل وراعيهم
لا يعرف قدره فانه يكون القول في قدره وصفتها بالمضارب مع مبنية والبيته
للمالك والراعي كون المضارب في الرّبح معلوماً عنده اي عند العقد لان الرّبح
هو معلوم وعليه جبراً له توجّه في العقد والى كل شئوع الرّبح بينهما
بحيث لا يجرى احد منهما دراهم متناهية لقطعة الشركة في الرّبح لا يمتثل ان لا يحصل
في الرّبح الا قدر شرطه او اذا انتفى الشركة في الرّبح لا يتحقق المضاربة لانها جرت
بخلاف القياس بالنسبة لطريق الشركة في الرّبح فيقتصر على موافقة شرط
زياده قدر معين لا حدّها فلهما شرطه لا يجرى في العمل خائفاً ولا سبيل الى شئ
المشروط لللفاد فيضارب الرّبح المثل في فردّه والراعي لرب المال لانه غناء ملكه
كذا اي في المضاربة كل شرط يوجب جبراً له الرّبح كما لو قال لك نصف الرّبح
او ثلثه او ربعه من الرّبح هو معلوم وعليه جبراً له تفه العقد وغيره اي
غير ذلك في الشرط الفاسد لا في المضاربة قبل بطل الشرط كما في الشرط ان
على المضارب ان يجرى في المال فلا يجوز ان يلزم غير رتب المال لكنه شرط زايد
لا يوجب جبراً له في الرّبح والجبراً له فيه فلا يفيد المضاربة لانها لا تفيد
بالشرط الفاسد كالمالكه والراعي شرطه يتوقف على القبض فلا يثبت بشرط
كالرهنه او اذ كان في اي المضارب من طلبة ما هو مأمور بقبضه او من
نوع في التجارة فخوان يقول دفعت اليك هذا المال مضاربة ولم يرد عليه بيع

هذا هو الحق في البيع والشراء
والتي هي في البيع والشراء
والتي هي في البيع والشراء
والتي هي في البيع والشراء

البيع مطلقاً اي بقدر وسببه الا قبل لم يجرى عنده التجار عشرة سنين وله
ايضا الشراء والتوكيل بهما اي البيع والشراء والسفوف والابضاع وهو
المال يصح توكولت المال وسبباً في انه لا يبطل المضاربة والابضاع والراعي
واللازم به وان استجار الاحتمال اي قبول الخوكة بالثمن مطلقاً اي على الا
والاعتراف كل ذلك في مضارب النجاة لا المضاربة عطف على البيع في قوله
في مطلقه البيع اي ليس فيه ان يضارب مع الاضحية الا باذنه او بعمله
لان الشئ يستتبع مثله لا سبباً في قوله كالتوكيل بملك التوكيل بخلاف
المستعير المكتاتبة لهما على كل حال والكتاتبة لان الكلام في النصف نيابة
وهي يتفرق فان حكم المكتاتبة لا النيابة اذ المستعير ملك المنفعة والمكتاتبة
حرية او المضارب يعمل بطريق النيابة فلهما في النصف في اذ يتفرق العام اليه
والابضاع والابضاع دون المضاربة فيستغنى بها لا يفيد ان اي الاذن على
به ايكن في الاذن والاشدانه فخوان يشترى بآخرة في المضاربة بكل جيب
الديمر فيهما بلانها ليس في مضارب التجارة لا يحصل بها التفرق وهو الرّبح اما
الدفع مضاربة فمن صفتهم وكذا الشركة والخطط على نفسه فيدخل تحت هذا
القول وخرج على الاستدانة بقوله فلو شري بآلهما اي المضاربة ثوماً وقصر
بالمال او على متاع مضاربة في موضع الى اخره لانه لا يجرى في ذلك القول كان
مستطوعاً لانه استدان في حق المالك بل اذنه انما قال بآلهما لانه اذا قبض الثمن
تحكم حكم الصنيع وان صبغه ثم شري بآلهما او دخل في عمل به ايكن انما قال
احم لانه ان صبغه سود لم يدخل تحت عمل به ايكن عند اي صبغه ما قرأ سود
عبد عنه فكلما سائر اللون كما خلط اي خلط مال المضاربة بمال نفسه فلا يجرى
اي اذا دخل في عمل به ايكن لا يثبت المضارب بهما اي صبغه احمر والخلط لانه
فعل ما فعل باذنه وكذا صبغه ببيع وصبغة الثوب في الماء يغير بغير
المضارب في الثوب بغيره بغيره في الصنيع فاذ بيع الثوب كان صبغة صبغة
الصنيع في الثوب المضارب وصبغة الثوب بغيره في مال المضاربة ولا تجوز
عطف على قوله المضاربة اي ليس في مطلقه تجار وزيد او سلع او وقت

هذا هو الحق في البيع والشراء
والتي هي في البيع والشراء
والتي هي في البيع والشراء
والتي هي في البيع والشراء

المال المال مضاربة بالنصف ان لم يكن يدفعه في غيره فذو النصف والنصف
 الثاني ورجح فان كان المال قال له على ان رزق الله فبينا نصفه فليكن
 النصف للاول والثلث للثاني والثلث لاق دفع الاول الى الثاني مضاربة
 صحيح حيث كان اذن المالك الا ان المالك شرط النصف فجميع ما رزق الله
 وما رزق الله جميع الربح فكان له نصف جميع الربح فلا يكون للمفسر الاول
 ان يوجب شيئا في ذلك لغيره بل اوجبه للثاني هو ثلث الربح بنصف
 نصيبه منه فيبقى له السبع ويطيب له ما ذكرك لان عمل الثاني وقع له كمن
 استاجر حولا على مضاربة ثوب بدرهم فاستاجر الحياطة ويخط بنصف درهم
 على الاول الفضل كذا هذا ولو قيل ما رزقك الله فهو بيننا نصفه فليكن
 ثلث أي للمفسر الثاني الثلث والثلثان بين المفسر الاول وبين المالك
 نصفان لان المالك شرط النصف فجميع الربح بل نصفه يحصل للاول
 في الربح فيبقى الثاني جميع شرطه وما رزقك الله فجميع ما حصل للمفسر
 الاول المالك شرط النصف نصفه لك وكذا كان اليقين بينهما ولو قيل لا يوجب
 مخرج فيبقى منك نصفان وقد دفع لغيره بالنصف فليكن الثاني نصف
 كما في اي للاول والمالك نصفه لان الاول شرط للثاني نصف الربح
 وهو دون فيه جهته المالك فاحقه المالك شرط النصف فجميع الربح الاول
 لم يربح الاول الا النصف فكان بينهما ولو قيل ما رزق الله فلي نصفه قال
 ما فضل فيبقى منك نصفان وقد دفع لغيره مضاربة بالنصف فجميع
 للمالك ونصف الثاني والثلث للاول لان المالك شرط النصف فجميع
 الربح فانصرف شرط الاول النصف للثاني الى نصيبه فيكون للثاني الشرط ولا
 شيء للاول لانه جعل كان له الاول كمن استاجر اجير لخطه ثوبا بدرهم
 فاستاجر الاجير لخطه ثوبا بدرهم فانه لا يملك الاول شيء فيبقى نصفه على
 حقه ولو شرط للثاني ثلثية اي للمفسر الثاني الثلث في الربح فليكن للمفسر
 الثاني النصفان ونصف المفسر الاول للثاني السبع في الربح لانه شرط
 للثاني شيئا هو حق المالك هو السبع فلا ينفذ في حق المالك ووجبت

فان اوجب للثاني وهو ثلث الربح بنصف
 للمفسر الاول فليكن الثلث للثاني والثلثان
 بين المفسر الاول وبين المالك نصفان لان
 المالك شرط النصف فجميع الربح بل نصفه
 يحصل للاول في الربح فيبقى الثاني جميع
 شرطه وما رزقك الله فجميع ما حصل للمفسر
 الاول المالك شرط النصف نصفه لك وكذا
 كان اليقين بينهما ولو قيل لا يوجب مخرج
 فيبقى منك نصفان وقد دفع لغيره بالنصف
 فليكن الثاني نصف كما في اي للاول والمالك
 نصفه لان الاول شرط للثاني نصف الربح
 وهو دون فيه جهته المالك فاحقه المالك
 شرط النصف فجميع الربح الاول لم يربح
 الاول الا النصف فكان بينهما ولو قيل ما
 رزقك الله فلي نصفه قال ما فضل فيبقى
 منك نصفان وقد دفع لغيره مضاربة
 بالنصف فجميع للمالك ونصف الثاني
 والثلث للاول لان المالك شرط النصف
 فجميع الربح فانصرف شرط الاول
 النصف للثاني الى نصيبه فيكون للثاني
 الشرط ولا شيء للاول لانه جعل كان
 له الاول كمن استاجر اجير لخطه ثوبا
 بدرهم فاستاجر الاجير لخطه ثوبا بدرهم
 فانه لا يملك الاول شيء فيبقى نصفه
 على حقه ولو شرط للثاني ثلثية اي
 للمفسر الثاني الثلث في الربح فليكن
 للمفسر الثاني النصفان ونصف المفسر
 الاول للثاني السبع في الربح لانه
 شرط للثاني شيئا هو حق المالك هو
 السبع فلا ينفذ في حق المالك ووجبت

على الغنيان التسمية لانه التزم المالك فادام لم يرجع عليه استاجر حولا
 لخطه ثوبا بدرهم فاستاجر الاجير لخطه ثوبا بدرهم فانه نصفه فليكن
 زياده الاجر في شرطه للمالك ثلثا ولعبدته أي عبد المالك ثلثا ليعمل
 نعمة اي مع المضارب وكيفية ثلثا لان شرط العمل على العبد يمنع تخلفه
 والتسليم لان العبدية معتبره خصوصا اذا كان دون المالك استمر العمل اذن له
 لهذا لا يملك المولى لافقة ما اوجبه العبد ان كان محجورا عليه او لم يمنع التخلف لم
 يمنع العتية ولا كذلك استمر العمل على المالك لانه يمنع تخلفه فيمنع العتية
 واذا صححت كان ثلث الربح للمفسر لان المشرط له هذا القدر الثلثان للمالك
 ان لم يكن على العبد من ان شرطه للعبدية وان كان عليه فليكن ما يبطل
 اي المضاربة بموت احد جهتي اي المالك والمفسر لانها توكل بموت اوكمل
 او الموكمل يبطل الوكالة وتكون للمالك بد الربح منه او حكم الثاني لانه
 كالموت لا يحق للمفسر بها لان شرطه انما توقف بالغير المملك المملك
 له في مال المضاربة وله عتية صحيحة فلا توقف في ملك المالك فيبقى ثلثها
 على حالها ولا يبطل بالذقة لان المالك بقساعة او مضاربة فان قيل ينبغي
 ان يكون الاضمار للمالك نصف العقد لان الربح قد يكون للمالك قد
 اعظم في مضاربه التسمية في الربح وشرط كونه مشاعا بينهما قلنا الله قد
 ابتدأ باعتبار سبعة الربح بينهما لا يبطل تخفيض احد جهتي بالربح وثمة
 زفر يبطل وينزل اي المضاربة بغيره اي قول المالك اياه ان علم عزله لانه
 وكيل وجهته فيشرط عليه بغيره كماله في الوكالة او اعلم وانما مال عود حق
 يبيعها ولا ينزل عنه لان له حقا في الربح ولا يبطل بذلك الا بالنقد فثبت
 له حق البيع ليعطيه ذلك ولا يتحقق في ثمنها لان البيع بعد القول كان
 للغيره ليعطيه الربح والافادة اليه بعد النقد ولا في نقده فثبت رأس المال
 لانه معقول في حقه ويبدل به ثلثا في أي اذا عزله المال نقده لكن في خلاف
 جنس من المال فليكن ان يبيعه جنس من المال فيما شاء لان النقد من جنس
 واحد حيث التمنية وفي الاستحسان لان الواجب على المضارب ان يبر

فان اوجب للمالك فبينا نصفه فليكن
 للمفسر الاول فليكن الثلث للثاني والثلثان
 بين المفسر الاول وبين المالك نصفان لان
 المالك شرط النصف فجميع الربح بل نصفه
 يحصل للاول في الربح فيبقى الثاني جميع
 شرطه وما رزقك الله فجميع ما حصل للمفسر
 الاول المالك شرط النصف نصفه لك وكذا
 كان اليقين بينهما ولو قيل لا يوجب مخرج
 فيبقى منك نصفان وقد دفع لغيره بالنصف
 فليكن الثاني نصف كما في اي للاول والمالك
 نصفه لان الاول شرط للثاني نصف الربح
 وهو دون فيه جهته المالك فاحقه المالك
 شرط النصف فجميع الربح الاول لم يربح
 الاول الا النصف فكان بينهما ولو قيل ما
 رزقك الله فلي نصفه قال ما فضل فيبقى
 منك نصفان وقد دفع لغيره مضاربة
 بالنصف فجميع للمالك ونصف الثاني
 والثلث للاول لان المالك شرط النصف
 فجميع الربح فانصرف شرط الاول
 النصف للثاني الى نصيبه فيكون للثاني
 الشرط ولا شيء للاول لانه جعل كان
 له الاول كمن استاجر اجير لخطه ثوبا
 بدرهم فاستاجر الاجير لخطه ثوبا بدرهم
 فانه لا يملك الاول شيء فيبقى نصفه
 على حقه ولو شرط للثاني ثلثية اي
 للمفسر الثاني الثلث في الربح فليكن
 للمفسر الثاني النصفان ونصف المفسر
 الاول للثاني السبع في الربح لانه
 شرط للثاني شيئا هو حق المالك هو
 السبع فلا ينفذ في حق المالك ووجبت

مرجة الآ على الغن لانه اشتراه بها فلو بيع الى العبد فبعضها هو ربحه الف
 فخصها اي حصة المضاربة ثلثة آلاف قال فان سمانه منها ربح المال والربح
 منها سمانه بربها ففقدان شري والمالك بالف عده شرا ببعده ربح
 ببعده لا تمام الف لان بيعه المضارب ببعده ففقدانه وبعده ان يوزنه
 لتعلق حق المضارب فلا يجوز ان يربح عليه لانه مبنية على الامانة والاشهر
 في شريه الخيانة فبني على اشتراؤه به المالك فيكون للمضارب كالمكيل الذي يبيع
 ولو كان بعثت ببعده مرجة بثمانية لان البيع الحار يربحها كالمعوم كما ذكر
 فتبني المرجة على اشتراؤه به المضارب كانه اشتراه له واوله ياب ببيع شري
 بالضرها عده اقول الفين ففقدان جلا حتى فاعلم بالرفع او الفداء فان فدا
 العبد شريته المضاربة لان العبد له فغ زال فملكها بملاد وان فدا خرج
 العبد من المضاربة اما حصة المضارب فلان ملكه ففقدان الفداء ففقدان حصة
 واما حصة المالك فلان العبد بالخيانة صارا لربا بل عده ملكها او الموهوب الاصل
 هو الفداء وبالفداء صارا كانهما اشتراهما ثم الفداء عليها بالارباع فربح الفداء
 عليه اي المضارب وباقية وهو ثلثة الارباع على المالك لان الفداء مؤنة
 المالك فببقدر ربحه وقد كان للمالك بربها ارباعا لان المال اذا صار عينا
 واحدا اظهر الربح وهو الفدية بما للمالك بربها لانه وان فدا صارا العبد لهما
 وخرج عنهما اي المضاربة فيخدم المضارب يوما والمالك ثلثة ايام ففقدانها
 شري عده بالضرها وملك الف قبل ففقدانه دفع المالك ثلثة ثم ثم اي كمال
 وملك الف دفع المالك الف الى المالكين وبيع ما دفع ربح ماله فربح
 بين هذا وبين الوكيل بربها ببعده بالف دفع الفدية شري فربح المالك الف
 قبل ان ينفقه للربح فان لانه يربح على الموكمل مرة فقط بان المال في يد
 المضارب امانة لانه والاستيفاء ان يكون بقبضه فهو ففقدانه ففقدانه على
 الاستيفاء صارا ضمانا وهو ثلثة الامانة قبل ففقدانه ثانيا على جهة الامانة لا
 الاستيفاء فاذا ملك كان الرهاك على المالك فجلا الوكيل لا يمكن بيعه
 مستوفيا لان الشيء لا ينافي الوكالة فان الفاضل ان كل بيع ففقدانه

فقدانها اذا صار عينا واحدا ففقدانه لا ينفقه الربح
 لان في الاصلان المتفقون لا ينفقه الربح
 في المضاربة على المالك ان كان في عين قيمته
 لا يربح على ربح المالك وان

جاز حتى اذا ملك في يد بعه صارا كيدا ضمن فاذا اشتري العبد بالف وخصها ببيع
 على الوكيل الثمن وجلا الوكيل على الموكمل مثله فاذا استوفى حقه من الموكمل على
 قبضه على وجه الاستيفاء لا الامانة فاذا استوفاه مرة لم يربح الحق الصلحا فاذا
 بملك المقبوض كان الرهاك عليه الى الابد فقال دفع الفداء
 ربح الفاء وقال المالك دفع الفدين او ادعى المضارب العموم قال ما عرفت
 الى تجاره والمالك ادعى التخصيص يعني في الصوتين الاخرين قال اقول للمضارب
 اما في الاول فلان حصل اختلافهما في مقدار المقبوض فالباقى من موهبة
 مقداره لا يصح له كمال في مثله اقول للمضارب ففقدانه كان او امينا واثيرها
 بربها على ادعى والفصل قبل لان ربح المالك يدعى فضلا في ربح ماله المضارب
 فضلا في الربح والبينة للامانة اما في الاخرين فلان لكل منهما العموم
 والقول لمن يملك بربها اصل وتو ادعى كل نوع فلما كان اي القول له
 لا تقبلها فربها على الخصم فاختار قول فربها فاد الاذن في جربها على البينة
 للمضارب الاحتياجه الى في الفدية في لوقال فربها الف هو مضاربة زيد فربها
 وقال زيد بربها ففقدان ببعده زيد مع البينة لانه يربح على الربح او يدعي
 تقوم على المضارب او كما قال فربها الف هو فربها وقال زيد بربها او يدعي
 حيث ببعده زيد مع البينة لانه يربح على المالك ولو فدا ففقدانه كان
 ربح المالك دفع المالك في مضارب وقال المضارب دفع في شريه او فدا
 الوقت الاخير اولى لان الاخير يربح الاول **كتاب**
 لا يخفى وجه المناجسة بين الكتابين من اختلاف شري ومنه الشرع في
 حباله الصائبة لان فيه اختلاف بعض جملته ببعض ثم اطلق على العفة
 في الزكوة كسبها له ثم صارا حقيقة عرفة وهي الماشركة ملك وهي ان ملكا
 عينا بارتشاشا او شر او ارباها استيلاء على كل حرج او احتلاط بالبرها
 لا يمنع في احد منهما او فداها حتى تفرق التميز كالخطة بالخطة والشعب
 بالشعب فذلك او تفرق كالخطة بالشعب فذلك وكل اجنبه لهما
 لصاحبه حتى لا يجوز له التفرق فيه الا باذنه كمال الاجانب ففقدانه ببيع ففقدانه

لان بربها ادعى المالك اي المالك
 اي عينا ففقدانه لان الاخير يربح
 ذلك ان تقول ان صاحب الاول يدعي
 زياده بربها فان طول صاحب الاخر
 يربح والقول للمالك وان

فقدانها اذا صار عينا واحدا ففقدانه لا ينفقه الربح
 لان في الاصلان المتفقون لا ينفقه الربح
 في المضاربة على المالك ان كان في عين قيمته
 لا يربح على ربح المالك وان

١١٠
 في الآفة صور
 الخلط والاضطراب والعرض
 عليه ما ينبغي ان يشير الى استنباط
 صور الشفقة ايضا فانها لو كانت ايضا
 لا يجوز ان يبيع احد الوارثين حصته من الاصل
 في غير شركه الا اذا كان شركه اشترى والبيع انما يملكه
 ايضا غير خارج عن صور الاضطراب ووجود مانع او لا يملكه

اى نصيبه في المال ولو في غير شركة بلا اذن بمعنى يجوز بيع احد الشريكين نصيبه
 المال في شركة وفي غيره بلا اذن شركة الا في صورة الخلط والاشتراك فان
 لا يجوز الا باذنه والفقهاء ان خلط الجنس بالجنس بصفة التعدى سبب الملك
 في الخلط الى الخلط واذا حصل بغير تعدى سبب الزوال في وجهه دون وجه
 فاحتمل نصيب كل منهم زبدا في الشركة في وجه البيع وفي الشركة فلا يجوز الا
 برضا الشريك غير ابل في وجه البيع في الشركة عملا بالشريعة وفيه
 اولى في ذلك ان التفرق مع الشريك اسرع نفوا في التفرق مع الاجنبي
 جواز تملكك بعض البعوض للشريك لا الاجنبي وكذا اجماع المشايخ في الشركة
 جازية واما شركة عقد عطف على قوله ما شركة تملك وركنها الا بالي
 بان يقول احد هما شريكك في كل اوقية التاجر او يقول بان يقول
 الآخر فقلت فانها عقد العقود والشريعة فلا بد لها من ركن كسرها
 شرطها ان يكون للوجود عليه اى التفرق الذي عقد الشركة عليه قابلا للملك
 ليصح ما جعله كل منهما مشتركا بينهما فيحصل النفع بالامانة وشركة بالوكالة
 ولا يمكن ذلك فيما لا يقبل التوكيل كالاختصاص نحو من الماشي فان
 التوكيل لا يقع فيه بل يتسمه يكون له خاصية او عدم يقطعها اى
 الشركة كشرط ارفق سماه في الرجح لاحد فيما فانه يقطع الشركة في الرجح
 الاحتمال ان لا يقع بعد هذه الدوام سماه في الرجح كان فيه وجه اى
 شركة العقد ثلثة الاول شركة بالاموال الثاني شركة باعمال وشركى
 هذه الشركة اصطلاحا في شركة الصنایع وشركة التقبل وشركة الابدان
 والخصمينة ظاهرة والثالث شركة الوجوه قال في الهداية ثم هي على اربعة
 اوجه اى شركة العقود على اربعة اوجه مفاوضة وغسان وشركة الصنایع
 وشركة الوجوه وتوضيحها انكاف وقال في غاية البيان في التقسيم فيه
 نظر لانه يوجه ان شركة الصنایع وشركة الوجوه فاعين ان المفاوضة
 والاولى في التقسيم في الشئ ان ابو جعفر الطحاوى وابو الحسن الكرخي في
 مختصرهما بقوله ما الشركة على ثلثة اوجه شركة بالاموال شركة بالاعمال

بالاعمال وشركته بالوجود كله واحدة على وجهين مفارقة عنهما وفي الحديث
اشارة الى هذا حيث قال في بيع شركة الوجوه انها تباع مفارقة لانه يمكن
تحقيق الكفالة الوكالة في الابدال واذا اطلقت يكون ضمانا فلما غشرت
على هذه الاختصاصات وبقية على طبع غاية البيع وفكت وكل منها اما مفارقة
من بمعنى المداوة ستمى هذا العقد بالشركة او المداوة فيه في جميع الوجوه
كما سبنا في او عثمان واخوه وقوله لهم عن اي عرض ستمى هذا العقد به يقال
ابن السكت كانه عن انما شئ فاشترى كافيته فوعد الفرس كما ذهبت لكسبا
والاشهر لان كل ما منها جعل عنان التصرف في بعض المال الى صاحبها فاما مفارقة
في الشركة بالاموال فبان يقتضيت وكالته اى يكون كل منهما وكيدا للآخر
ليتحقق المقصود هو الشركة في المشقة لانه لا يقدر الا يقدر فله في ملكه جميع
الا بالوكالة منه لعدم لائبة عليه يقال قد تم ان الوكالة بالجميع هو لا يجوز
ان لا يقع هذه الشركة لتضمنها بالوكالة لغيره لئلا يكون له ان يملكه بغيره
وكذلك لانا نقول الوكالة بالجميع هو لا يجوز قصد وكجز ضمنا كما تم في المفارقة
وكفالة بان يكون كل منهما كفيلا للآخر لتحقيق المداوة بينهما وطلب كل منهما
فيما يشره احد هيا لا يقال قد تم ان الكفالة لا تقع الا بقبول المالك لانه في
الحال فكيف جازت هنا مع جبرالته لانا نقول قد تم ايضا ان الفتوى على
مختصها ولو سلم ذلك في الكفيل اقصاه من هنا فتمنى كالكفالة كون ويا
اى الشركة كان لا يقع الا بالبيع في الشركة كما سبنا في خلاف الوعد في الوفاق
حيث لا يقر بالتفاضل فيما وقصر فان يقدر احد بهما على جميع ما يقدر عليه
الاخر في التصرفات الا فاقات معنى المداوة فلما اتفق تفرع على قوله كفالة
بين شخصين وسببين ومكانين فانهم ليسوا باهل الكفالة ولا بين حر
ومملوك وعتبي والبيع وسلم ودمي تفرع على قوله اقصر فان لم يتالف
بسبب التصرف والكفالة والعقد عليك شيئا منها الا اذا من مولا له نصيب
لا يملك الكفالة وان اذن له الولي فيمكن التصرف باذنه والكا فاذ اشترى
خمر او خنزير لا يقدر المسلم ان يبيعه ويشترطه ان يقدر على بيع ما اشتره من غيره

يقال فاض الماء اذا اشتققتك من بعض الاشياء
اشترها جميعا فان فاض الماء فاضت اشياءه
واظن يدرك جميع انشائه نظرا فان فاض البحر واشترى

والنقص على قدر المال من القيمة
كانت في المال

لكونه وكيفية البيع والشراء وكذا المثل لا يقدر على شراها كما يقدر على بيعها
ولم يقبل ودنيا كما في سائر الكتب لا يدرج ما يقدر تحت قوله نعم فإني ذكرنا فيه
مغنى عنه ولا يدرج في انقضاء الشركة المفاضة في ذكر انقضاء المفاضة أو بيان
أي معنى ذلك لأن أكثر المعاني لا يكون جميع شراها كما يجعل القيمة بالمفاضة
فإنما مقام ذلك كله أن يتباين جميع مقتضى المفاضة حتى إذا لم يكن مقتضى
شراها كل لها ما في ذكر اللفظ أو بين المقتضى يكونا مشتركة كل واحد منهما
مشتركة بينهما لأن مقتضى المفاضة المساواة في الاطعام بله والادوية كسواء
أي كسوة بله كسوة فإنها تكون له خاصة أحسانا والقبيل تكون على الشركة
لأنها تعود في النجاسة فكانت بينهما ولا عقدة الشركة وجه الأحسان أنهما
مستثناه من مقتضى المفاضة أو كل منهما حين شارك صاحبها على ما جرت عليه
ذلك في مفاضة معلومة كطعام أو مفاضة غير معلومة ففقدت مقتضى
عسالة على شركة أنه لا يمكن من تحصيل حصة الآلة فصار كل منهما مستثنا
من مقتضى المفاضة مما هو مقتضى المفاضة والاستثناء بالمعلوم من الآلة كالأشياء
المستثناة للبايع أن يطالب بثلث الطعام الكسوة أو غيرها المشتري بالامتناع
وصاحب الكفالة ويرجع القبيل على المشتري أن أوى في مال الشركة بقدر حصته
لأن الثمن كان عليه خاصة وقد قضى في مال الشركة وكل من لم يحددهما بما جرت
الشركة من سبائكها وهو من زرع لزوم من بما لا يحد في الشركة كالجناية و
الصلح مع عدم عقد النكاح والمخلع والنفقة كالشركة والبيع والاشتراك أو
كفالة بمال بامر أي أم المكفول عنه فتمت أي ذلك الدين الآخر وانما هي فيها
تحقيقا للمساواة وبلا امر لا أي الثمن شركة لأنها تخرج من كل كفاية
بالنفق أو كانت بامر كانت مفاضة كسبائك أو أمان العنان في الشركة بالمال
عطف على قوله المفاضة فهو شركة في كل تجارة ونوع منها كالنظر
وكلها هي وتقتضي الوكالة بتقضي المقصود بالشركة وهو المصروف في كل
فقط أي دون الكفالة لأنها تثبت في المفاضة فهو له المساهمة التي يقتضيها
اللفظ وهذا اللفظ لا يثبت عنه كما هو مقتضى بعض المال لأن الحاجة كانت

شركة في كل ما يشارك فيه

شركة في كل ما يشارك فيه
فإنما هي شركة في كل ما يشارك فيه

فإنما هي شركة في كل ما يشارك فيه
فإنما هي شركة في كل ما يشارك فيه

والنقص على قدر المال من القيمة
كانت في المال
والنقص على قدر المال من القيمة
كانت في المال

في الشركة لا ينفصل عنه ولا ينفصل عنه
في الشركة لا ينفصل عنه ولا ينفصل عنه

بشخصه عرض الآخر يعني لو باع كل منهما نصف مال في شخصه مال الآخر
شركيين في الشيء شركة ملك حتى لا يجوز لأحد منهما ان يتصرف في نصيب الآخر
صاحب شركة عقد حتى جاز لكل منهما ان يتصرف في نصيبه منه خصلته من
اراد الشركة في العوض وان ملك أحد المفاوضتين مباركة أو هبة أو
قوة الشركة كما مر انفاً فوفق عطف على ملك صاحب المفاوضتين
لزوال المسألة المعقودة في المفاوضتين بذلك ماله أو مال أحد فيما قبل الشراء
ببطلانها لانه في العوض والخاصة بشرطه وانه بشرط لا بد منه اذ اظهر في
بذلك المالكين وكذا اذا ملك أحد هبة لانه لم يرضى شركة فبطلت ماله الشركة
في ماله فاذا فات ذلك لم يكن رافضاً بشركة فبطل العوض لعدم المفاوضتين
اي المالك على صاحبه اي على المال قبل الخلط بملك في يده وبعده
اذا ملك في يده فظاهر اما اذا ملك في الآخر فلكونه ماله عند وقوعه اي
بعد خلطه بملك فليكن ماله لا يثبت بملك في المالكين فان بطلت ماله
بعد شراء الآخر بماله فبطلت ماله على ما شرط لان الملك جبري ووقع وقوعه
بينهما لقيام الشركة وقت الشراء فلما يتغير حكم بطلان مال الشركة شركة
عقد حتى ان ابرأ ماله جاز بغيره لان الشركة قد ثبت في الشيء فلا يتقصص
بذلك المال بعد ثبوتها ورجع على الآخر حصة من ثمنه لانه اشترى بنفسه
بوكالة ونقد الثمن في مال نفسه رجوعه كما مر وان بطلت قبله اي قبل
شراء الآخر فان بطلت حين الشركة بغيرها فبطلت ماله على شرط في المال
لا الرجوع مثلاً ان كان رأس المال بينهما اثلاثاً فاشترى بكون اثلاثاً وان كان
انصافاً فلكذلك لان الشركة ان بطلت فالوكالة المخرج بها فانه فكانت
حكم الوكالة ويكون شركة ملك حتى لا يملك أحد هبة كما ان يتصرف في نصيب الآخر
اي وان لم يملك ماله فليكن اي لا يكون المشرى له ماله بل المشرى خاصة لان
الوقوف على الشركة حكم وكالة ثبتت في الشركة وقد بطلت الشركة بطلان
مال أحد هبة فبطل ماله في ثمنه فالوكالة وكل من يرضى الشركة بكون اي المفاوضتين
وشركى العنان ان يرفع لانه يعتاد في عقد الشركة ويؤخر لانه في عاده

قوله ان الشركة اي شركة صاحب
اياها فهو الاشترى وان

قوله ان الشركة اي شركة صاحب
اياها فهو الاشترى وان

التي لا ينفصل عنه اي يدفع المال لغيره لانه لا ينفصل عنه
الشركة لان الشيء لا ينفصل عنه وبكل ما يتصرف فيه سواء شراؤه لانه في عاده
والمال في يده اي بد كل في الشركة امانة حتى اذا ملك لم يضمنه ماله المفاوضتين
في شركة الصناعات فبان بشركة صانعان متساويان فيما بينهما ليسا وانه
بالمفاوضتين وكذا في الشركة بالمال بان يكونا في كل الكفالة
وان بشرط ان يكونا من رزق الله تعالى بينهما نصفين وان بطلت بلفظ
المفاوضتين وقد مر بانه سوى المال لا حصص من مساواة فيه بالمفاوضتين
لصناعته او صياحه او صناعته اشياء الى ان في الشركة والمكان
في شركة الصناعات وتقبلاً اعمل عطف على شركت لاجل هبة اي يكون
ما يحمله أحد هبة والآخر فبشرط ما بينهما كما هو حكم المفاوضتين وكذا في
ما في بيع النوع الشركة وكفالة في حقيقة المفاوضتين وصحت ان وصليته
شركا العمل نصفين والمال اثلاثاً استحسننا وفي اعيان الشركة لان في
بعد العمل فالزاد عليه في ماله في غير العقد لفضائه الذي هو شركة
الوجود وجه الاستحسان ان ماله لا ينفصل عنه لانه لا ينفصل عنه حتى لا ينفصل
وقد خلت لان رأس المال عمل والرجوع مال فكان بدل العمل والعمل يتقوم
بالتقوم فينتقد رقبته فيقوم فلا يجرى بخلاف شركة الوجود كما هي في الشركة
وترجم كل عمل قبله هبة هبة والمالك الآخر اي كل منهما وبغيره الدافع بدفعه
الذي لكسب هبة نصفين وان عمل أحد هبة فبشرط استحسننا لان هبة
مقتضى المفاوضتين المتضمنة للكفالة واما العنان في شركة الصناعات فبان
بشركة صانعان بلات وبنهما فيما ذكر وتضمنت وكالة وقد وثقت به
الاحكام المذكورة استحسننا والقياس ان ثبتت لان الشركة وقعت بطلت
في قيد الكفالة والاحكام المذكورة في غير صانها وقد لا يخفى ان هذه الشركة
مقتضى لوجوب العمل في ذمة كل منهما وكذا في الشركة الاخرى فبشرط
عليه في جري المفاوضتين في ضمان العمل واقتضاء البدل حتى قاله اذا افر
أحد هبة بدلين في ثمن صابون او شئاً مستهلك لم يضمن على صاحبها

قوله ان الشركة اي شركة صاحب
اياها فهو الاشترى وان

في البيع لا يوجب العقد في الأصل وأما الثانية فلا تشرط موافق حكم
 العقد لأنه إنما ملكه وأوافق أي المارعة فالحاج لرب البذر لأنه
 ملكه والبيع يملك بملك الأصل وإنما يوجب البيع بالتسمية فأوافق
 كان النيا كلمة لرب البذر ولا يخرج عنه أجر عمله أو أجر عمله أو أجر عمله
 في صاحب الأرض فلو كان رب البذر صاحب الأرض فلو كان رب البذر صاحب الأرض
 أجر مثل أرضه فلو كان رب البذر صاحب الأرض فلو كان رب البذر صاحب الأرض
 على التسمية لأنه متى سقط الزيادة ولو كان رب البذر العامل فلو كان
 الأرض أجر مثل أرضه كاستيفائه منافع الأرض بعقد فاسد فلو كان رب البذر
 أو لا مثل لها أو أوجب فالتسوية أو أي الواجب هو تسوية الأرض لا التسمية
 ولا يوجب للعامل أن لا يخرج أي الأرض شيئا لأنه يستحقه شركه ولا شركه في
 غير الخارج ويحكم العامل أن إلى لرب البذر يعني إذا عقدت المارعة فتنفع
 في العمل لرب البذر فلو كان لا يتوصل إلى الوفاء بالعقد إلا بالتلف في البذر
 وفيه ضرر يلوذ فلا يجبر عليه ما لو استأجر أجر البذر وداره وفي الكفاية هذا قبل
 القائه وبعد بخره أن امتنع العامل جبره إلى العمل لأن الوفاء به
 يمكن بلا ضرر بل بخره فلو كان العقد كمان سائر الأجزاء إلا إذا كان له ضرر
 الأجزاء كالمضيق فيفسخ به المارعة ولو لم يرب البذر الأرض له وقد كان العامل
 فلو كان له في عمل الكوثر قضاء لأن عمله إنما يتقوم بالعقد والعقد يقوم بعمل جبر
 في الخارج ولا خارج بعده ويستمر في بانه يعني أن ما ذكره من القضاء فانه
 فيما بينه وبين ربه فلو كان رب البذر العامل أجر مثل عمله لأنه إنما يستغل بأقائه
 الأعمال يحصل له فبذلك الخارج فإذا أخذ الأرض منه فقد غره التبغير من فوض
 فيقتضي بأن يطلب ضماؤه أو يتطل أي المارعة بموت أحد هاتين أي العاقدين كما
 في الأجزاء فلو وقع بها ثلث سنين فلما ثبت في الأولى ومات صاحب الأرض
 قبل أدراكه ترك أي المارعة أي المارعة إلى أدراكه فلو كان المارعة بطلت
 أي المارعة في السنتين الأخيرتين كان في إبقاء العقد في السنة الأولى مراعاة
 حق المارعة والثمة وفي القطع بطلان الحق العامل أصلا كان بقاءه في

وأما في الأخيرين فلا حاجة إلى الإبقاء إذ لم يثبت الحق للمارعة في شيء بعد ملكها
 بالقياس منضت المدة قبل أدراكه فعلى المارعة أجر مثل نصيبه في الأرض حتى
 يدرك المارعة لأنه استوفى منفعة بعض الأرض لنفسه منه فبها إلى وقت
 الأدراك ومنفعة أي نفقة المارعة كاجر السقف والمحافظة والحصاد والرياء
 والدوس والتدبير عليه ما بقدر حقوقها حتى يدرك كنفقة العمة لشركه لو كان
 في الكسب في موت أحد هاتين قبل أدراك المارعة ترك أي المارعة في مكان
 إلى أدراكه ولا شيء على المارعة إلا ما أبقينا عقد الأجزاء ههنا استحسانا لبقاء
 مدة الأجزاء فلو كان الأمر العامل أو ورثه على ما كان عليه من العمل في الأول
 فلا يمكن الإبقاء لانقضاء المدة أو فسخ أحد هاتين على المارعة بل الأمر صاحب
 امر فلو لم يتطوع في الأجزاء لأن كل واحد منهما جبر على الأجزاء
 فضا كالمال المستعانة بينهما إذا استمرت فافضوا أحدهما في مرضها بل الأمر كان
 متطوعا وفسخ أي المارعة يدرك المارعة إلى سبعة أي سبع الأرض كما في الأجزاء
 وليس العمل أن يطالب به بما كرت الأرض وحقوق الأجزاء وسوى التساهل بشيء أو
 لا يجوز أن يطالب به بشيء هو الخارج لأنه مودوم ولا باجر المثل لأنه إنما يجب
 عند فساد العقد لم يفسد ولو ثبت أي المارعة لم تنفع أي الأرض قبل
 استحصال أي المارعة لأن في البيع بطلان حق المارعة والتأجيل في الإبطال
 ويجزئه الفسخان جبره بالظلم وهدم الظلم لأنه تنوع غيبه الأرض فلم
 يمكن ظاهرا كتابا **كتاب الأجزاء** من نفقة مفاعلة في البيع وشرا
 وتوقع الشئ إلى مصلحي بخره ومخره من كالمارعة في أنها باطله عند حصة
 خلا قالها وان الفتوى على صحتها وشروطها كشرط التمكن ههنا كما علمت
 العاقدين وبينان نصيب العمل والتجربة بين الأجزاء العامل والشركه في الخارج
 وما عداها في شرط المارعة في ههنا فتصحب بقاء المدة والقياس
 أن لا تقع لأنها أجزاؤه أي كالمارعة وتوقع أي أنها توقع على أول ثم
 يخرج إذا لادراك المارعة وقتها فلو تنافوا ولو تنافوا في أي في سنة
 السنة لو تنافوا في العقد غير هذه السنة فكانما انقضاء على ذلك ذكره في المارعة

في البيع لا يوجب العقد في الأصل وأما الثانية فلا تشرط موافق حكم
 العقد لأنه إنما ملكه وأوافق أي المارعة فالحاج لرب البذر لأنه
 ملكه والبيع يملك بملك الأصل وإنما يوجب البيع بالتسمية فأوافق
 كان النيا كلمة لرب البذر ولا يخرج عنه أجر عمله أو أجر عمله أو أجر عمله
 في صاحب الأرض فلو كان رب البذر صاحب الأرض فلو كان رب البذر صاحب الأرض
 أجر مثل أرضه فلو كان رب البذر صاحب الأرض فلو كان رب البذر صاحب الأرض
 على التسمية لأنه متى سقط الزيادة ولو كان رب البذر العامل فلو كان
 الأرض أجر مثل أرضه كاستيفائه منافع الأرض بعقد فاسد فلو كان رب البذر
 أو لا مثل لها أو أوجب فالتسوية أو أي الواجب هو تسوية الأرض لا التسمية
 ولا يوجب للعامل أن لا يخرج أي الأرض شيئا لأنه يستحقه شركه ولا شركه في
 غير الخارج ويحكم العامل أن إلى لرب البذر يعني إذا عقدت المارعة فتنفع
 في العمل لرب البذر فلو كان لا يتوصل إلى الوفاء بالعقد إلا بالتلف في البذر
 وفيه ضرر يلوذ فلا يجبر عليه ما لو استأجر أجر البذر وداره وفي الكفاية هذا قبل
 القائه وبعد بخره أن امتنع العامل جبره إلى العمل لأن الوفاء به
 يمكن بلا ضرر بل بخره فلو كان العقد كمان سائر الأجزاء إلا إذا كان له ضرر
 الأجزاء كالمضيق فيفسخ به المارعة ولو لم يرب البذر الأرض له وقد كان العامل
 فلو كان له في عمل الكوثر قضاء لأن عمله إنما يتقوم بالعقد والعقد يقوم بعمل جبر
 في الخارج ولا خارج بعده ويستمر في بانه يعني أن ما ذكره من القضاء فانه
 فيما بينه وبين ربه فلو كان رب البذر العامل أجر مثل عمله لأنه إنما يستغل بأقائه
 الأعمال يحصل له فبذلك الخارج فإذا أخذ الأرض منه فقد غره التبغير من فوض
 فيقتضي بأن يطلب ضماؤه أو يتطل أي المارعة بموت أحد هاتين أي العاقدين كما
 في الأجزاء فلو وقع بها ثلث سنين فلما ثبت في الأولى ومات صاحب الأرض
 قبل أدراكه ترك أي المارعة أي المارعة إلى أدراكه فلو كان المارعة بطلت
 أي المارعة في السنتين الأخيرتين كان في إبقاء العقد في السنة الأولى مراعاة
 حق المارعة والثمة وفي القطع بطلان الحق العامل أصلا كان بقاءه في

الا اذا وقع استثناء في قوله فلو كان ذلك المدة غير استثناء في أرض لم يبلغ أي تلك
 الغراس التي على أن يعلو بها فما خرج كان بينهما نصفين حيث قد استثناء في الأرض
 معلومة ذكر في الفقه أو دفع أصول رطبة في أرض مساقاة ولم يسم الوقت
 فانه تفتة لان أصول الرطبة كالغراس تختلف رطبة انبساطها فانه يسمي
 مثلا حيث يجوز دفع على اول جزء أي قطع يكون أي يحصل لكن الاول لا
 بعده دفع رطبة استثنى في أرض على أن يقوم عليها حتى يخرج بزرها ويكون أي
 البذر بينهما نصفين جاز بلا ذكر الوقت استثناء لان لا ذكر في البذر فانه
 معلوم عند المزارعين والبذر في يحصل بعمل العامل في شدة والمناصفة فيكون
 صحيحا والرطبة لصاحبها اذا لا أثر في عمل العامل ولو شرط تنصيبها فست
 لا شتم في الشركة فيما هو حاصل فلهما ذكرته لا يخرج في الشركة بان دفع في
 لين في الشركة سنة وستين ببعض الخراج فانه يعلم قطعا ان الكرم لا يخرج في
 فيها يفتت بان المقصود بالساقاة الشركة في الخراج وهذا لا يمنع فقه
 فيكون مفاد العقد ذكرته قد خرج في الشركة في الخراج وهذا لا يمنع فقه
 لعدم انقضاء المقصود هو متوهم في كل مرة وساقاة بان يعطى الزرع
 او التمر اقله سواوة فلو خرج أي التمر في وقت في كل الشرط لصحة العقد والآ
 أي ان لم يخرج فيه بل في اخره في العقد ذنبت انهما سميانه لا يخرج التمر
 فيها ولو علم ذلك ابتداء كان العقد فاسدا فكذا اذا اذنت انشائها واذ اذ
 فلهما عمل جزم المثل كما في المارة تصح أي المساقاة في الكرم الشئ البقول
 واصول البادجان والخل ولو سلمته فيه ثم ان لم يدرك حتى لو كان مذكرا
 لم يصح العقد ولا يكون في عمل العامل ان كرم اربعة وعشرين نعل لا يجوز
 المساقاة الا في النخل والكروم دفع ارضا سنين معلومة على ان يزرعها
 اشجارا ويكون من أي اشجار والارض بينهما نصفين في شدة رطبة ما
 الشركة فيما كان من قبل الشركة لا بعلة هو لارض فان غرسها أي العامل
 الارض غير استثناء عنه فخرجت من كان اكل لصاحب الارض وللغراس عليه
 قيمة غراسه مثل عمله لان صاحب الارض استأجر العامل يجعل ارضه

في قوله فلو كان ذلك المدة غير استثناء في أرض لم يبلغ أي تلك
 الغراس التي على أن يعلو بها فما خرج كان بينهما نصفين حيث قد استثناء في الأرض

في قوله فلو كان ذلك المدة غير استثناء في أرض لم يبلغ أي تلك
 الغراس التي على أن يعلو بها فما خرج كان بينهما نصفين حيث قد استثناء في الأرض

في قوله فلو كان ذلك المدة غير استثناء في أرض لم يبلغ أي تلك
 الغراس التي على أن يعلو بها فما خرج كان بينهما نصفين حيث قد استثناء في الأرض

ارضة سبنا بالآلة فله على ان يكون جزء نصف البستان الذي يظهر عليه و
 الآلة له فيكون في معنى فغير الطمان المنه عن فيكون فاسدا ثم الغراس ملك
 للغراس وقد تعدد ردة ما عليه انصافها بالارض فيجب قيمتها وجزء مثل عمله لان
 لا يدخل في قيمة الغراس ليعتبرها بنفسه بنقل أي المساقاة بموت هذا
 ومضى مدتها والتم في هذا فلهما نصف الموت في المدة وانما بطلت ان
 الارض استأجر العامل ببعض الخراج ولو استأجره بزرهم بطلت الاجارة
 بموت احد من فلهما اذا استأجر بعض الخراج فلهما من صاحب الارض فلهما
 القيام عليه حتى يدرك التمر وان وصلته كرمه رتبة صاحب الارض لان في
 انتقضى العقد بموت احد من العامل وان بطلت الا كما كان تخالف العقد هو
 ترك الشئ في الاشجار الى وقت الادراك واذا انتقض العقد يكلف الخراج
 قبل الادراك وفيه فلهما اذا جاز نقض الاجارة دفع الضرر فلان يجوز
 انقضاء بالرفعة كالأولى وان مات العامل فلهما رتبة القسام عليه ان كرمه صاحب
 الارض لانهم قاتلون مقامه فيه نظر للجانبين وان ماتا فاختار في القسام
 عليه تركه أي رتبة العامل لقيام مقامه قد كان له في حياته الخراج بموت
 صاحب الارض فلهما ان يكون لورثته بموته وان لم يمت احد من العامل انتقض مدتها
 أي مدة المساقاة فاختار للعامل ان شاء عمل على ما كان يعمل في يبلغ التمر
 يكون بينهما على السواء لان في الامر بالخراج قبل الادراك انصرارها والضرر
 مدفوع كما تم فلا تخرج الا بعد ذلك في الاجارة ومنه كون العامل جازا
 عن العمل فانها لو لم تخرج لزمه استيحاء الاجراء فيلزم به فلهما رتبة بغيره
 المساقاة وقد مر ان الضرر مدفوع او كون العامل سارقا في كل مرة أي
 الشجر او سقفة السقف بالتمكين جمع سقفة من غصن النخل كذا في النسخ
كتاب الدعوى اور وحقيق المعاملات لانها تترتب عليها في الوجود
 هي لغة قول بقصة الانسان اي على غيره الفها للثابت فلا يكون و
 مجموعها دعوى في حق الوكيل وقفاوي وشرا فلهما رتبة في حق حقوق
 العباد وخدمته وهو لقضى في خلاص أي خلبصه في المدة اذ انشئت في

في قوله فلو كان ذلك المدة غير استثناء في أرض لم يبلغ أي تلك
 الغراس التي على أن يعلو بها فما خرج كان بينهما نصفين حيث قد استثناء في الأرض

في قوله فلو كان ذلك المدة غير استثناء في أرض لم يبلغ أي تلك
 الغراس التي على أن يعلو بها فما خرج كان بينهما نصفين حيث قد استثناء في الأرض

لا يبيع الدعوى بعد
خمس عشرة سنة الا بثلثة
اعذار احدها ان يكون
الحضري غائبا وثانيها ان يكون
المدعى صبيا او مجنونا وثالثها ان يكون
المدعى له ابنة او ابنة اخا
ثم اتفقوا انما فكت في بانه تم ارجع
لا يبيع دعواه والدعوى لا تستقل الا بالثبوت
فرضه الدعوى ايضا كان او اراء
بل ينكرها على المتصرف ايضا كان او اراء
فرضه الدعوى ايضا كان او اراء
اذا نكر صاحب الدعوى دعواه حتى يثبت
وقوع الخصومة بينه وبين المدعى فان
فيه الدعوى ولم يدع عند الحكم حتى مات
فلا تستقل تلك الدعوى بعد موته الا بدعوى
كما لا تستقل رجوع الريبة او وجهه
لانه يستدل انه باع مدعاه او دعاه
الى المدعى او به كاذب في دعواه
فقط فخرج الحكم
وفرضه واراضيعه اور حتى في بوجله و
لم يجزعه وهو الحكم او في القرينة فلفظ
سنتين فقط بطل حقه
الا ان قول من اكد فلفظ فنية قضاء
الافاض فان دفع ذلك الى فاض اخر
فان الثاني يبطل قضاء الاول ويبطل
المدعى على حقه

[illegible]

وان ذكروا التمسك في الحدود وفي الشهادة قبلت شهادتهم عندنا خلافا لروايات
 كان الرجل مشهورا بكتفه بذكره في الدلالة الخ وروايات كانت مشهورة عندنا
 وعندنا بها المشتهر لان الشهادة في غيبة عنه وانه قد لا يعرف معلوما الا بالتمسك
 وذكر ايضا انه يطالبه لان المطالبة هي الدعوى فلا بد من طلبه وذكر ايضا انه في
 يد المدعي عليه لانه انما يقسم بما يكون في يده وهو اي كونه في يده لا يثبت بغيره
 على انه في يده بل يثبت بالبينة او علم القاضي لاحتمال كون العقار في يده
 وقد توافقت على ذلك بخلاف المنقول لان اليد فيه شاهد كما في العارية
 او في عينها في يد رجل واراد احضاره في مجلس الحكم فانكر المدعي عليه ان يكون
 في يده فجاء المدعي بشهادته ان هذا هو الذي كان في يده المدعي عليه قبل هذا
 التاريخ بسنة هل يسمع وهل يجبر المدعي عليه على احضاره بهذه البينة ام لا
 كانت اقامة الفتوى وينبغي ان يقبل لانه ثبت يده في الزمان الماضي ولم يثبت
 خروجه من يده فوقع الشك في زوال ذلك اليد فثبت اليدهام بوجه اخر بل
 قال في التمسك بالملوك في المنقول لا بالملوك احضاره عند القاضي كالغيره
 في الطعام القطع في الغنم والقاضي فيه الجوارح شاة حفر ذلك الموضع كغيره
 ذلك ان لم يثبت له الموضع وكان مازونا بالاحتمال ببعث خليفة الى ذلك
 الموضع وهو انظر ما اذا كان القاضي يحلف في داره ووقع الدعوى في جبل ولا يسمع
 ياراه فانه يخرج الى باباره او ما ثم نائية في يخرج لبينة المشهود بغيره
 وفي القدوري اذا كان المدعي شيئا يغيره فقله كالارض فانما في الجوارح
 ان شاة حفر ان شاة بعت امينا كذا في الزمير وذكر القاضي الامام ظهير الدين
 ان هذا انما يستقيم اذا كان العيبي المدعي في المنكر اما اذا كان خارج المصريف
 وقضى به القاضي والمصريف طاعة القضاء في ظاهر الرواية فطريقه ان يبعث
 واحدا من اعوانه حتى يسمع الدعوى والبينة ويقضي ثم يبعث ذلك بمقتضى قضاه
 ولو كان ما به عيه وبنافذ الية ذكره بكتفه ليراهم الدنانير الشقيرة وقد
 كانت والف قفيرة وقفيرة وكذا فان الدين لا يعرف الا بذلك وذكر ايضا
 خطا لبنته بما مر انه حقه واذا حث الى الدعوى سال القاضي عنها بالتبضع

في الجوارح
 في الجوارح
 في الجوارح

القبض وجه الحكم او الحكم بالبينة بخلاف الحكم بالاقرار ومضى سواه ان يقول
 ان فحكمك ادعي عليك كذا او كذا انما واثقولا فان قرأ في الحكم الزم اي
 القاضي بوجوبه لم يقل وقضى او حكم كما قال في الحكم في ان اطلاق لفظ القضاء
 توسع لان الاقرار حقه بنفسه ولا يتوقف على القضاء فكان الحكم في القاضي
 الزم بالخروج عن موصفات اقره حقا بالبينة على دعواه لان الاصل القضاء في فصل
 اخذت البينة فهو ان اكثر اي الحكم سال اي القاضي المدعي بئنه لان البينة
 صلي المدعي عليه سلم قال المدعي الك بئنه فقال لا فقال لك بميمنة سال
 ورث اليمن على عدم البينة فلا بد من السؤال عنها ايتمكن في الاختلاف
 فان اقام اي البينة وقضى عليه لانه نوره دعواه بالبينة فمن فعله في البينة
 فانها دلالة واضحة بظهور الحق في المثل والاثبات ان لم يقمها بل بغيره
 اقامتها حلفه اي القاضي في حقه بطلبه اي بطلب المدعي لان الحلف وقضى عليه
 اضعيف اليه خبر في اللام في الحديث وجه كونه فقال ان المنكر قصد اتوا فقل
 زمة بالانكار فمكنه الشراء في اتوا بنفسه اليمن الكاذبة وهي الفوس في ان
 كاذبا بما يمانية وهو عظم في اتوا المال ويحصل اليه الف الثواب بذكر اسم الله تعالى
 وهو صادق على وجه التعظيم لانه ان يكون النكول في الجلساء لان العترة
 يمين قاطع للحق ولا جبره اليمن عند عترة كل يشترط القضاء على قدره
 فيه اختلاف ثم اذا حلف المدعي عليه المدعي على دعواه لا يبطل حقه بميمنة لكن
 ليس ان يقيم ما لم يبق البينة على وقى دعواه فان وجد ما اقامها وقضى له بها
 وبعض القضاة في السلف كانوا لا يسمونها بعد اليمن ويقولون بئنه
 جانب مدعيه اليمن فلا يقبل بئنه المدعي وهذا القول ليس بشي لان عمر
 قبل البينة المدعي بوجه يمين المنكر وكان شريحا يقول اليمن الفاجرة
 احو ان تروى البينة العادلة وهل يظهر كذا المنكر باقامة البينة القضاء
 انه لا يظهر حتى لا يباقي عترة شاهد الزور ذكره الزليق فان تكلي الى
 قال لا احلف مرة او سكوت بلا افة فوطر من ورس فانه نكول حكما
 وقضى في لان اليمن واجبة عليه لقوله عليه السلام واليمين على من انكر

بجلاف البينة فان لم يسمع
 ومضى سواه ان يقول
 البينة على الاقرار

بجلاف البينة فان لم يسمع
 ومضى سواه ان يقول
 البينة على الاقرار

بجلاف البينة فان لم يسمع
 ومضى سواه ان يقول
 البينة على الاقرار

ترك هذا الوجه بالنكول دليل على انه باطل ومقر والاقدم على ما يقتضيه
 عن غيره الوجه دفع الضرر عن نفسه بهذا المدعى والاقرار به والشرع الراف
 التورع عن الجمين الكاذبة دون التورع عن الجمين الصادقة فينتج هذا
 الجاني على جانب النوع في كونه وهو اي افضا بعد عرض الجمين في
 القضي الجمين على الخصم يقول ان لم تخلف حكم عليك تخلفا احوط انما
 ان يخلف بعد قره ومنه لا يجوز بعد القضاء والقول حاف لا يبطل
 حقه بالنكول فلا يفتقر به القضاء ويعتبر اي قوله خلف قبل الحكم ولو بعد
 العرض تخلفا اذ لا يلزم فيه يفتقر القضاء ولا في اخر ولا يرد الجمين على
 المدعي وان كل خصمه وعندك في اذالم يكن المدعي بنية اصد او حاف لها
 المدعي عليه فيكمل به الجمين على المدعي فان خلف فحق به والا فطعته
 بينهما لان الظاهر شارشا هذا المدعي بنكوله فيعتبر بمبينة كانه عليه وكذا اذا
 اقام المدعي شاهدا واحدا او غيره في اقامه شاهدا اخر فانه يرد الجمين عليه ان
 قضى بما ادعى وان سئل لا يقض له بشي لانه عليه العسوة والسلام فحق
 بشي من عين وعندنا بخلف المدعي عليه فقط ويقض عليه بالنكول قوله
 البينة للمدعي والجمين على انكره بطلان التقييم يقتضي انتفاء مشاركة
 كل واحد منهما في صاحبه فيدل على ان جنس الجمين في جانب المدعي عليه
 ولا يبين في جانب المدعي اذ التام في الجمين للاستمرار في جعل الامانة
 للمدعي فحقه خالف النقص في ذلك شاهد الجمين غريب وبنائه مشهور بلفظه
 الامة بالقبول حتى صار فيه التواتر فلا يباين على ان يحسب بن معين
 كذا في الكافي ولو قال اي المدعي لا اقروا انكم جبنه اي القضي حتى
 يقر او ينكر لانه ظلم في اوجه الجبن ادعى اي جعل على اخره لا فانكر اي
 المدعي عليه فالحال على ان يخلف المدعي عليه براءه في المال فالحال على المدعي
 اي المدعي على دعواه ان اقام بنية تبعية وان لم يقر بها او خافه بخلفه
 القضي لو لا اي لو لم يكن الخلف الاول الجمين العبد عنه فان تخلف عنه
 غير القضي لا يعتبر كما ان النكول عنه غيره لا يوجب على لان المعبر عن طاعة

في هذا الوجه بالنكول دليل على انه باطل ومقر والاقدم على ما يقتضيه عن غيره الوجه دفع الضرر عن نفسه بهذا المدعى والاقرار به والشرع الراف التورع عن الجمين الكاذبة دون التورع عن الجمين الصادقة فينتج هذا الجاني على جانب النوع في كونه وهو اي افضا بعد عرض الجمين في القضي الجمين على الخصم يقول ان لم تخلف حكم عليك تخلفا احوط انما ان يخلف بعد قره ومنه لا يجوز بعد القضاء والقول حاف لا يبطل حقه بالنكول فلا يفتقر به القضاء ويعتبر اي قوله خلف قبل الحكم ولو بعد العرض تخلفا اذ لا يلزم فيه يفتقر القضاء ولا في اخر ولا يرد الجمين على المدعي وان كل خصمه وعندك في اذالم يكن المدعي بنية اصد او حاف لها المدعي عليه فيكمل به الجمين على المدعي فان خلف فحق به والا فطعته بينهما لان الظاهر شارشا هذا المدعي بنكوله فيعتبر بمبينة كانه عليه وكذا اذا اقام المدعي شاهدا واحدا او غيره في اقامه شاهدا اخر فانه يرد الجمين عليه ان قضى بما ادعى وان سئل لا يقض له بشي لانه عليه العسوة والسلام فحق بشي من عين وعندنا بخلف المدعي عليه فقط ويقض عليه بالنكول قوله البينة للمدعي والجمين على انكره بطلان التقييم يقتضي انتفاء مشاركة كل واحد منهما في صاحبه فيدل على ان جنس الجمين في جانب المدعي عليه ولا يبين في جانب المدعي اذ التام في الجمين للاستمرار في جعل الامانة للمدعي فحقه خالف النقص في ذلك شاهد الجمين غريب وبنائه مشهور بلفظه الامة بالقبول حتى صار فيه التواتر فلا يباين على ان يحسب بن معين كذا في الكافي ولو قال اي المدعي لا اقروا انكم جبنه اي القضي حتى يقر او ينكر لانه ظلم في اوجه الجبن ادعى اي جعل على اخره لا فانكر اي المدعي عليه فالحال على ان يخلف المدعي عليه براءه في المال فالحال على المدعي اي المدعي على دعواه ان اقام بنية تبعية وان لم يقر بها او خافه بخلفه القضي لو لا اي لو لم يكن الخلف الاول الجمين العبد عنه فان تخلف عنه غير القضي لا يعتبر كما ان النكول عنه غيره لا يوجب على لان المعبر عن طاعة

في هذا الوجه بالنكول دليل على انه باطل ومقر والاقدم على ما يقتضيه عن غيره الوجه دفع الضرر عن نفسه بهذا المدعى والاقرار به والشرع الراف التورع عن الجمين الكاذبة دون التورع عن الجمين الصادقة فينتج هذا الجاني على جانب النوع في كونه وهو اي افضا بعد عرض الجمين في القضي الجمين على الخصم يقول ان لم تخلف حكم عليك تخلفا احوط انما ان يخلف بعد قره ومنه لا يجوز بعد القضاء والقول حاف لا يبطل حقه بالنكول فلا يفتقر به القضاء ويعتبر اي قوله خلف قبل الحكم ولو بعد العرض تخلفا اذ لا يلزم فيه يفتقر القضاء ولا في اخر ولا يرد الجمين على المدعي وان كل خصمه وعندك في اذالم يكن المدعي بنية اصد او حاف لها المدعي عليه فيكمل به الجمين على المدعي فان خلف فحق به والا فطعته بينهما لان الظاهر شارشا هذا المدعي بنكوله فيعتبر بمبينة كانه عليه وكذا اذا اقام المدعي شاهدا واحدا او غيره في اقامه شاهدا اخر فانه يرد الجمين عليه ان قضى بما ادعى وان سئل لا يقض له بشي لانه عليه العسوة والسلام فحق بشي من عين وعندنا بخلف المدعي عليه فقط ويقض عليه بالنكول قوله البينة للمدعي والجمين على انكره بطلان التقييم يقتضي انتفاء مشاركة كل واحد منهما في صاحبه فيدل على ان جنس الجمين في جانب المدعي عليه ولا يبين في جانب المدعي اذ التام في الجمين للاستمرار في جعل الامانة للمدعي فحقه خالف النقص في ذلك شاهد الجمين غريب وبنائه مشهور بلفظه الامة بالقبول حتى صار فيه التواتر فلا يباين على ان يحسب بن معين كذا في الكافي ولو قال اي المدعي لا اقروا انكم جبنه اي القضي حتى يقر او ينكر لانه ظلم في اوجه الجبن ادعى اي جعل على اخره لا فانكر اي المدعي عليه فالحال على ان يخلف المدعي عليه براءه في المال فالحال على المدعي اي المدعي على دعواه ان اقام بنية تبعية وان لم يقر بها او خافه بخلفه القضي لو لا اي لو لم يكن الخلف الاول الجمين العبد عنه فان تخلف عنه غير القضي لا يعتبر كما ان النكول عنه غيره لا يوجب على لان المعبر عن طاعة

فاطحة للخصم والجمين عند غير القضي غير فاطحة ولو كان الخلف الاول عنه
 كفي ولا يخلفه نكالا الا لو اضطر الى ان لا يخلف فاقضه خصم من وصاف اي
 المدعي لم يقم اي التهم كذا في العادة ولا يخلف في نكاحه بان ادعى جيل
 على امرائه او من علمه نكاحا والاخر منكره وحقه بان ادعت عليه بوعدها
 بعد العدة انها راجعها في العدة انكره الا في وقتي ابتداء بان ادعى للموكل عليها
 او من علمه بعد العدة انه فادعى كده وانكره الا في وقتي ابتداء بان ادعت امة على
 عليته بانها ولدت منه بعد الولد او ولدت له اقد مات واستقطبت سقطا
 مستبين اخل منه انكره للموكل لا ياتي في الجاني الا في اذ لو ادعى للموكل شيئا
 باقراره لا يعتبر ككاريه بان ادعى على جيل النكاح عده وادعى الجمين
 انه عده وانكره الا في وقتي ابتداء بان ادعى على جيل النكاح عده وادعى الجمين
 منكره ولو ادعى بان ادعى على معروف الرقبة معتق او مولاه او ادعى المعروف نكاح
 غلمه كان ذلك في ولائها الا في الاخر منكره وحقه سواء كان هو فالحق
 حق الله تعالى في الزنا وشره في السرقة او دايه بين الخصمين في القذف
 حتى ان فادعى على اخراته فزفه وانكره القاذف لا يخلف لان الغالب فيه
 حق الله تعالى عندنا فالحق بالجد ودحا الصلة لله تعالى واما في القسر فان
 الاري يخلف لاجل المال والاراد المالك اخذ المال لا الاقطاع فيقال له ادع
 ذكر القسر وادع تناول مالك فيكون لك عليه بين قال في الزنا بان لا يخلف
 في الحد وبالجماع الا اذا تضمن حقا بان على عتق عبده بالزنا وقال ان
 زنت فانت حر فادعى العتق زني ولا يثبت له عليه بخلف للموكل حتى اذا اكلت
 العتق بالزنا ولو كان بان تدعى المرأة القذف بالزنا ووجه الحق وهو
 ينكره جميع ما ذكره قول ابي حنيفة وقال لا يخلف فيه باكلها الا في الحدود واللحا
 لان هذه حقوق تثبت بالنكاح في غيرها الا خلاف كالاموال بخلاف الحد
 وهذه الاثام فانه الخلف ظهور الحق بالنكول والنكول اقرار لان الخلف لا يوجب
 فتركه دليل على انه باطل ومقر ولا يمكن ان يجعل باذلا لان النكول غير مدعي
 والمكاتب مهما لا يمكن البذل فيجعل مفروضه والاقرار يجرى في هذا

في هذا الوجه بالنكول دليل على انه باطل ومقر والاقدم على ما يقتضيه عن غيره الوجه دفع الضرر عن نفسه بهذا المدعى والاقرار به والشرع الراف التورع عن الجمين الكاذبة دون التورع عن الجمين الصادقة فينتج هذا الجاني على جانب النوع في كونه وهو اي افضا بعد عرض الجمين في القضي الجمين على الخصم يقول ان لم تخلف حكم عليك تخلفا احوط انما ان يخلف بعد قره ومنه لا يجوز بعد القضاء والقول حاف لا يبطل حقه بالنكول فلا يفتقر به القضاء ويعتبر اي قوله خلف قبل الحكم ولو بعد العرض تخلفا اذ لا يلزم فيه يفتقر القضاء ولا في اخر ولا يرد الجمين على المدعي وان كل خصمه وعندك في اذالم يكن المدعي بنية اصد او حاف لها المدعي عليه فيكمل به الجمين على المدعي فان خلف فحق به والا فطعته بينهما لان الظاهر شارشا هذا المدعي بنكوله فيعتبر بمبينة كانه عليه وكذا اذا اقام المدعي شاهدا واحدا او غيره في اقامه شاهدا اخر فانه يرد الجمين عليه ان قضى بما ادعى وان سئل لا يقض له بشي لانه عليه العسوة والسلام فحق بشي من عين وعندنا بخلف المدعي عليه فقط ويقض عليه بالنكول قوله البينة للمدعي والجمين على انكره بطلان التقييم يقتضي انتفاء مشاركة كل واحد منهما في صاحبه فيدل على ان جنس الجمين في جانب المدعي عليه ولا يبين في جانب المدعي اذ التام في الجمين للاستمرار في جعل الامانة للمدعي فحقه خالف النقص في ذلك شاهد الجمين غريب وبنائه مشهور بلفظه الامة بالقبول حتى صار فيه التواتر فلا يباين على ان يحسب بن معين كذا في الكافي ولو قال اي المدعي لا اقروا انكم جبنه اي القضي حتى يقر او ينكر لانه ظلم في اوجه الجبن ادعى اي جعل على اخره لا فانكر اي المدعي عليه فالحال على ان يخلف المدعي عليه براءه في المال فالحال على المدعي اي المدعي على دعواه ان اقام بنية تبعية وان لم يقر بها او خافه بخلفه القضي لو لا اي لو لم يكن الخلف الاول الجمين العبد عنه فان تخلف عنه غير القضي لا يعتبر كما ان النكول عنه غيره لا يوجب على لان المعبر عن طاعة

في هذا الوجه بالنكول دليل على انه باطل ومقر والاقدم على ما يقتضيه عن غيره الوجه دفع الضرر عن نفسه بهذا المدعى والاقرار به والشرع الراف التورع عن الجمين الكاذبة دون التورع عن الجمين الصادقة فينتج هذا الجاني على جانب النوع في كونه وهو اي افضا بعد عرض الجمين في القضي الجمين على الخصم يقول ان لم تخلف حكم عليك تخلفا احوط انما ان يخلف بعد قره ومنه لا يجوز بعد القضاء والقول حاف لا يبطل حقه بالنكول فلا يفتقر به القضاء ويعتبر اي قوله خلف قبل الحكم ولو بعد العرض تخلفا اذ لا يلزم فيه يفتقر القضاء ولا في اخر ولا يرد الجمين على المدعي وان كل خصمه وعندك في اذالم يكن المدعي بنية اصد او حاف لها المدعي عليه فيكمل به الجمين على المدعي فان خلف فحق به والا فطعته بينهما لان الظاهر شارشا هذا المدعي بنكوله فيعتبر بمبينة كانه عليه وكذا اذا اقام المدعي شاهدا واحدا او غيره في اقامه شاهدا اخر فانه يرد الجمين عليه ان قضى بما ادعى وان سئل لا يقض له بشي لانه عليه العسوة والسلام فحق بشي من عين وعندنا بخلف المدعي عليه فقط ويقض عليه بالنكول قوله البينة للمدعي والجمين على انكره بطلان التقييم يقتضي انتفاء مشاركة كل واحد منهما في صاحبه فيدل على ان جنس الجمين في جانب المدعي عليه ولا يبين في جانب المدعي اذ التام في الجمين للاستمرار في جعل الامانة للمدعي فحقه خالف النقص في ذلك شاهد الجمين غريب وبنائه مشهور بلفظه الامة بالقبول حتى صار فيه التواتر فلا يباين على ان يحسب بن معين كذا في الكافي ولو قال اي المدعي لا اقروا انكم جبنه اي القضي حتى يقر او ينكر لانه ظلم في اوجه الجبن ادعى اي جعل على اخره لا فانكر اي المدعي عليه فالحال على ان يخلف المدعي عليه براءه في المال فالحال على المدعي اي المدعي على دعواه ان اقام بنية تبعية وان لم يقر بها او خافه بخلفه القضي لو لا اي لو لم يكن الخلف الاول الجمين العبد عنه فان تخلف عنه غير القضي لا يعتبر كما ان النكول عنه غيره لا يوجب على لان المعبر عن طاعة

يكون الكفيل معروفاً لا يحصل فائدة التكفيل إلا بالتكفيل في قوله في بيته
 حاضرة في المصطفى لو قال لا يثبت لي أو شهدي تكفيل لا يكفل إذا فائدة فيه
 فإن أريد أن يثبت عند لا يثبت أي وأوجه حيث سأل حتى لا يثبت لا يثبت
 أن كان الخلف غريباً ولا يكفل أي الغريب إلا آخر المجلس لأن في أخذ
 الكفيل والملازمة زيادة على قدر المجلس فإرا بالغريب يمنع في السيف ولا
 ضرر في هذا العقد ظاهر أو الحلف بالله تعالى ودون غيره أقول عليه صلواته
 لا تخلفوا بآبائكم ولا بالطواغيت فمن كان منكم مخالفاً فليخلف بالله أو لغيره
 في الطلاق والعناق لما روي أن الأبا إذا ألتج في حلفه يعني جاز للفقهاء أن
 يخلفوا بالطلاق والعناق أقلية المسالك باليهي بالله تعالى في زمانه كمن إذا
 نكل لا يقضه وإذا قضى لم ينفذ ذكره الزيلعي وشراح الهداية ويغلط أي يهين
 مصفاة تعالى كان يقول قل والله الذي لا إله إلا هو علم الغيب الشهادة
 الرحمن الرحيم الذي يعلم السر ما يعلم العلاني هذا عليك لا قبلك
 هذا المال الذي أقره وهو كذا وكذا أو لا شيء منه تخلف من غير التكليف على
 أنه أو ان يفتقن لكنه يحتاج فلا يذكر بلفظ الواو لئلا يترك علمه أي إذا
 الم لازم عليه من واحد وأنه لا يغفل ويقول بالله أو والله لا أنقص
 منه النكول وأحوال الناس فيه مختلفة فمنهم من يتبع إذا غلط عليه أي يمين
 وتجايزه لم يغفل فكان الرأي فيه في القضي وقيل لا يغفل على المعروف
 بالصالح ويغفل على غيره قيل يغفل في الخطيئة في المال لا في الحق لا يغفل
 بالزمان والمكان وعندك أن يغفل ما يغفلها أما الأول فبأن يكون بعد صلوة
 العصر لم يمتعه وأما الثاني فبأن يكون في المسح جامع عند المنبر فليقل
 بالله الذي أنزل التوراة على موسى والنظر في الله الذي أنزل الإنجيل على
 المسيح بالله الذي خلق النار ويغفل على كل واحد بما يعتقد تغليب
 اليمين ليكون رادى له في الإقدام على اليمين الكاذبة ومنه أي حقيقته
 أنه لا يخلف أحد إلا بالله فالصالحات فادع شريك الغيبة في التقطيم
 وذكر الحضاف أنه لا يخلف غير اليهودي والنصراني إلا بالله هو اختيار بعض

في قوله لا يخلف
 أي لا يخلف في
 قوله لا يخلف
 أي لا يخلف في

بعض ما يجنبنا في ذكر النار في اليمين تعظيم النار لأن اليمين مشعرة لا يستغنى
 عن بعض النار بخلاف التوراة والإنجيل لأن كتب الله تعالى وأوجب التعظيم ولا
 يخلف الكوفي إلا بالله أو الكوفة كلهم مع افتراض تخلفهم بقولهم بالله
 قالوا ولئن سألناهم فخلقوا السما والأرض ليقولن الله كذا في الحلف
 ولا يخلفون في معابدهم لأن فيه ظمها وخلف على الأصل في السبب مع
 كالبيع والنكاح والطلاق والغصب والتعزير ومن تخلف بقوله بالله بيمينك
 بيع قائم أو كذا قائم الآن أو ما بين يمينك الآن أو ما بين يمينك ردة الآن
 أو ما بين يمينك حق التعزير الآن لا أي لا يخلف على السبب في بيته بقوله بيمينك
 وكذا أي ما تخلفها أو طلقها وما غصبها ما غصبته الأصل أن الدعوى أو ففت
 في سبب يرفع بعد قوعه كالبيع ونظائره فإن اليمين يكون على الأصل لا على
 السبب أي حقيقته حتى إذا أدى أتمه ابتاع في هذا العقد بالخلف حلف بالله
 ما بينكم بيع قائم ولا يخلف بالله بيمينك بيمينك بيمينك بيمينك بيمينك
 الخلف على الأصل لا السبب لا أصل عند هذا إذا كان سبباً يرفع رافعاً إلا
 إذا كان فيه أي في الحلف على الأصل ثم نكح المظلمة في تخلف على السبب أي
 بك دعوى شفعة بلجو أو نفقة مستوتة فانه إذا أدى شفعة بالجو أو المشرى
 لمن لا يراها بان كان شافعياً فانه يخلف على السبب لو حلف على الأصل
 ما هو حق للشفعة فيمنع في يمينه في اعتقاده فيفوت النظر في حق الذي
 وكذا إذا ادعت مستوتة نفقة والزوجه من لا يراها لكونه شافعياً فانه يخلف
 على السبب لو حلف على الأصل بالله ما عليك النفقة بعد في يمينه في
 اعتقاده فيفوت النظر في حق الذي وخلف على سبب يرفع رافعاً بعد
 نبوة لا على الأصل إجماعاً كعبه سلم من حقيقته فانه إذا أدى نفقة على
 مولاه حجه المولى بخلف على السبب بالله اعتقاده لعدم إضراره بالخلف على
 الأصل إذا لا يجوز أن يعود الرق بعد العتق سلماً بخلاف الامة والعبد الكافر
 حيث خلف فيه ما على الأصل أي ما من حرة أو ما هو حر في الحال لا مكان بيمينه
 الرق على الامة بالردة والحاق بالسبي على العبد الكافر بيمينه في اليمين

في قوله لا يخلف
 أي لا يخلف في
 قوله لا يخلف
 أي لا يخلف في

ولا أقام المدعى البينة بعد حلف المدعى عليه
تقبل وكذا لو قال المدعى المدعى عليه حلف
وانت بريء فحلف ثم أقام بينة عليه

ولا ينكر على العبد حلفه في حلفه مرة فاقام البينة تقبل يعني
ادعى على خمالا فأنكره واراد المدعى تخليفه فقال المدعى له انك حلفته على يده
المدعى عند قضي بده كذا فأنكر المدعى ذلك فاقام المدعى عليه بينة على ذلك
تقبل ولو لا اني ان لم يكن له بينة وأخلفه اي اراد تخليف المدعى جارة
اي تخليفه قال المدعى لا بينة لي ثم برهن اوله بده له ثم شره مدعى
الاول ان يقول المدعى ليس بينة على دعوى هذا الحق ثم جاء بالبينة مدعى
الثاني ان يقول ان لا يشهد به المدان عنده في حق بعبته ثم شره مدعى
ثقة واثبات في رواية لا تقبل لظاهر التناقض في رواية تقبل والحق القول
ليوازن يكون له بينة او شره بده فبهم ذكرنا او كان لا يعلم ما علمها
قبل يقبل ان وقع وفاقا ذكره في الملكة كما اذا قال لا دفع لي ثم ان
بدفع اي فيه واثبات قبل لا دفع دفعه اتفاقا لان معناه ليس دعوى المدعى
وغير قال لا دعوى لي قبل فلان ثم ادعى عليه سمع كذا امرنا بعضهم قال دفع
والأصل لان الدفع يحصل بالبينة على الدفع لا بد دعوى الدفع فيكون قوله
لا دفع لي بمنزلة قوله لا بينة لي كذا في العادة النسيئة يحكي في الأحكام
يعني يجوز ان يكون شخص ناسيا في اخر دعوى المدعى في طلب الدين غير المدعى عليه
او اجترأ فاقام البينة لا تخلف يعني لا يجوز ان يكون شخص ناسيا في شخص
توجه عليه الدين تخلف فيقبله وفرع على الاول بقوله قاله كليل والوحي
والنكول واراد الصنف تخلف اي بطلب الخلف في النكول ولا يخلف اي احد
في النكول وغيره الا اذا خرج اقراره اي اقرار واحد منهم على الاصل كالوكيل
بالبيع او الختم في الروايات فان الوحي اذا ضم من عين من ياعنه
للصنف لا يخلف الوكيل بالبيع او الختم في الروايات بعينه المالك تخلف
لان البينين ارجاء النكول ولو تكرر الوحي في عدة الاحكام فاما الوكيل
فاقراره صحيح على الموكل فكذلك قوله التخلف على فعل غيره يكون على البينة
اي انه ليس كذلك البينة القطع والتخلف على فعل غيره يكون على العلم
اي انه لا يعلم انه كذا لكن وجه الاول ظاهر الوجه الثاني فلان لا يعلم ما فعل غيره

غيره ظاهر فاقام حلف على البينة لا يمنع من البينة مع انه صادق فيما يقتضيه
فقط لا يعلم فاذا لم يقبل مع الامكان صار باطلا او مقارنا اصله من غير مقتضا
وكان الامام في الامام بده علمه فاذا هو التخلف على فعل غيره في العلم اذا
كان اي فعل الغير شيئا يتصل به اي بالحقا فرع عليه قوله فان ادعى
سرقه العبد اياقه حلف اي البايع على البينة مع انه فعل الغير يعني ان يشتري
العبد ادعى انه سارق او اتى واثبت باقه او سرقته في نفسه ادعى انه ابن
او سرق في يد البايع واراد التخلف حلف البايع بالله ما ابى بالقدر
في يدك وهذا حلف على فعل الغير وانما خرج لان سكرته اي سكر البايع بالبيع
في القصد واحده عليه اي البايع والتخلف يرجع الى ضمن البايع بنفسه فيكون
على البينة واذا ادعى سرقه نفسه ففرع على قوله فعل غيره على العلم يعني
ايشترى زيدا من غيره وشيئا ثم ادعى بكونه اشترى قبله فشره البينة حلف نفسه
وهو كبر على العلم اي انه لا يعلم انه اشترى قبله كذا ادعى ديننا او عينا
على وارث اما الاول فبان يقول رجل اخر ان علي مائة الف درهم فمات
وعلمه الدين اما الثاني فبان يقول ان هذا العبد الذي ورثت فلان ملكي
وبعدك بغيره ولا بينة لوارث منها فان الوارث تخلف على العلم لا البينة
ما ذكرنا او اعلم اني كونه ميراثا او اقره المدعى او برهن الخلف عليه كذا في الاما
ولو ادعى جميعا اي الدين والعين الوارث على غيره حلف اي المدعى عليه على
البينة لا العلم كما ذكرنا كالميراث الميراث اي لو ورث رجل من رجل عينا
فقتله واشترى رجل من رجل عينا فمات رجل ففرع ان العبد عنه ولا بينة
له فاراد اخلاف المدعى عليه حلف على البينة ادعى رجل منكوبة الغيبة انها
منكوبة ولا بينة له اي انه في حلف الزوج على العلم اي انه لا يعلم انها
منكوبة فان حلفه انقطع الشرع وان نكل حلفته اي المرأة على البينة
اي انها ليست امرئة فان نكلت وقضى بكونها كذا في العادة اعلم ان
كل موثقة وجه فيه الدين على البينة حلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا
يقضي عليه النكول ولا يسقط الدين عنه وكل موضع وجب فيه دين

اذا علم اني كونه ميراثا في حلفه على العلم
بعد ثبوت الورثة باحد من الاثبات الثلاثة وان
ان لم يكن واحدا حلف على البينة وان

فقد
ويفض عليه اذا انكل
في بحث فان الخلف على التنازل
اعم حقا في الخلف على العلم وافتقار العلم
في الخلف بالبنات في موضع كس عليه الخلف على العلم
بعد آ القول بجهل ان الخلف على العلم

على العلم خلف على البت بعينه الجيب حتى يسقط اليقين عنه ويقتضي على ذلك
لان الخلف على البنات انما يقع بخلاف العكس ذكره الزين ادعى شيئا مختلفا
يخلف على الكل مرة في العادة ادعى شيئا مختلفا لجنس النوع والصفة و
ذكر كل القيمة جلة ولم يذكر قيمة كل عين على هذه اختلاف البنات في بعضهم شرط
التفصيل في بعضهم كلف بالايمان وهو صحيح لان ادعى غصبت الاعيان
لا يشترط الفحوى بان القيمة لكل واحد وان الاعيان قائمة في يد غيره
باحضارها فيقبل البيضة بخلافها وان قل انهما قد ملكت في يد او استعملت بها
وبين قيمة الكل جملة سمع دعواه فيقبل بيضة وان لم يكن له بيضة خلف على الكل
مرة لان وجود الخلف في عينه الدعوى وقد ثبت فوجب على الكل مرة اخرى
بدون او غيره ثم قال كنت كاذبا في اقرارى خلف المقولة انى المقدم يمكن كاذبا
فقد استعملت في دعوى ان عليه سخرة يسوف هو الحق وان سخره انما يؤمر
بشليم المقربة الى المقولة هو القيس لان الاقرار حجة ملزمة شرعا كالبيضة
اول لان احتمال الكذب فيه بعد وجه الحق ان العادة جرت بين الناس
انهم اذا ارادوا الاستدانة يكتبوا العيكة قبل الاخذ ثم ياذنون المال فلما
الاقرار ليل على اعتبار هذه الحالة يخلف وعلمه الفتوى لتغير احوال الناس
وكثرة الخراف والجنائيات هو تغير المذهب البين ان كان صادقا
في بعض النسخ ذكره الزين في دعوى البين والصحة منه يعني اذا ادعى جلة على
اخرى بالافانكوى خلف فافتدى بمينه بالوصلة في عينه على مال صحيح كما
روى عن عثمان رضي الله عنه انه ادعى عليه ربعون درهمين فاعطى شيئا
وافتدى بمينه لم يخلف في حقه فافتدى عنه انه افتدى بمينه بمال ولا
لو خلف وقع في القيل وقال فان بعض الناس يصد وبعضهم يكذب فاذا
افتدى بمينه حمان عرضه هو من قال علمه الصلوة ان لا يؤخر عن ختم
باموالكم ولا يخلف بعدة في ليس لمدنى ان يخلفه بعد ذلك لانه سقط
خضوعه باخذ البذل منه بخلاف اذا اشترى بمينه بعشرة درهم مثلا حيث
لم يخبر وكان له ان يخلفه لان الشرع عقد عليكم المال بالمال والبين بيت

في الجمل

بيت بحال كذا في العادة **باب الخلف اختلاف اى المتبايعان**
في قدر الثمن بان ادعى المشتري ثمننا وادعى البايع اكثر منه او وصفه بان
ادعى البايع انه بدرهم ربحه وادعى المشتري انه بدرهم كاس او حنفية بان
ادعى البايع بالدنانير وادعى المشتري انه بالدراهم او اختلفا في قدر المبيع
بان اعترف البايع بقدر المبيع وادعى المشتري اكثر منه حكم لم يبرهن
اي ايهما اقام البيضة حكم له لانه نوره ادعى المبيع فبقى في الجانب الاخر في الدعوى
والبيضة اقوى لانها تلزم على الفتوى الحكم والدعوى لا تلزم وان يبرهن الحكم
لمثبت الزيادة لان البينة للامانة مثبت الاقل لا يبايع من مثبت الاكثر
وان اختلفا فيهما اي الثمن والمبيع جميعا بان قال البايع بعث العبد الواحد
بالفدين وقال المشتري لابل بعث العبد من بالف حجة البايع في الثمن والمشتري
في المبيع ولي لان حجة البايع في الثمن اكثر اشياءنا وحجة المشتري في المبيع
اكثر اشياءنا وان عجز اى لم يكن لكل منهما بيضة قبل للمشتري اما ان ترضى
بالبين الذي يدعيه البايع والاشحنا المبيع وقبل للبائع اما ان ترضى
المشتري في المبيع والاشحنا المبيع لان النقص قطع خضوعه وقد يمكن ذلك
برضا احد هما بما يدعيه الاخر فيجوز لا يجزى الفتوى بالفسخ حتى يبال كلا منهما
بما يختاره وان لم يرضيا بدعوى احد منهما في الف على اختلاف الفتوى كما انهما
على دعوى لاخر اصله ان الخلف قبل القبض حال قيام الساعة على وقوع
القبض لان البايع يدعى على المشتري زيادة ثمن المشتري ينكر المشتري يدعى
على البايع وجوب تسليم المبيع با ادعاه ثمننا والبايع ينكره فكان لكل منهما
منكر او تخلف المنكر موافق للمقاس اما الخلف بعد القبض فلع خلاف القياس
عند الزينة وادعى يوسف لان المبيع لم يشتري فلما يكون مدعى على البايع
شيئا فينفق دعوى البايع على المشتري زيادة الثمن وهو ينكر فيكتفي بخلفه وانما
الخلف بعد القبض بقوله عليه الصلوة السلام اختلف المتبايعان والبيعة
قائمة في الفاء وترا وادعى البين المشتري لانه اقواهما انكارا لانه المطالب
اولا بالثمن فيكون هو البادي بالانكار فيبدها بمينه لو سلعة بثنى اي هذا

وقال لا بيضة وخلف ثم حان نقيل
عند الزينة وعند لا نقيل نقيل
وهو الاخر البيضة حاضرة ثم نقيل
وقال لا بيضة حاضرة ثم نقيل
تقبل في الزيادة حاضرة ثم نقيل
ان حجة الزيادة على هذا القول
اشهر على الزيادة وقال البيضة حاضرة
شكاه ثم شهد نقيل حاضرة

اذا كان بيع عيني بدین والای وان لم یکن كذلك بل بیع عینی بعینی او
 عن بیعین فبما شاء ما یبدل القاضی بیعین ایتهما شاء فلهما ما فی ذلک
 النکول وحقیقة الخالف ان یخلف المشتري بالثمن اشتراک بالقبض وحقایف
 المانع بالقدیم بالقبض وحقایف القاضی ای فسخ القاضی البیع بینهما
 فطلبت احدهما او طلبهما او لا یفسخ وحقایف فسخ بیع الخالف والصحيح
 هو الاول لانها لما خلت لم یثبت اذ فاه كل منهما فیتق بیعاً بین جمیع
 وفسخ القاضی قطعاً للمنازعة بينهما وخرج علیه ذكر فی المسوط بقوله
 فلو وطئ المشتري الجارية المبیعة بعد الخالف قبل الفسخ یحل ای وطئ
 لانها لم تخرج عن ملكه فلو فسخ القاضی وخرج كل غایب عن المتبايعین لزم
 دعوى الآخر بالفسخ لانه صار مقراً بما یعدله الآخر واذ لانه لا یخالف فی
 اصل البیع لاجل شرط المنازعة فی بعض الثمن وکذا دفع لم یفسخ حلف
 المنکوه ای منکر البیع والاجل وخرج لانه لا یفسخ فی غیر البیع بین ثانی
 الاختلاف فی الخط والایسر بخلاف الاختلاف فی وصف الثمن او حقیقة یكون
 بمنزلة الاختلاف فی القدر ولا یعد ذلك البیع وخرج علیه فلو فسخ البیع
 یعنی اذا بطل البیع وخرج عن ملكه او تغيرت وجوه الثمن وصار یحال
 لا یقدر علی ردّه بالعبث اختلاف الثمن لم یسحق الفسخ عند اربعة حقیقة
 بل القول للمشتري عند فسخه ان یسحق الخالفان ففسخ البیع فلو فسخ المشتري
 لان کلامهما بدعی فحقیقته لا یفسخ الخالفان ولهما ان الخالف یفسخ
 المبیع فبالقبض فلا یفسخ فی حال بطلان السلعة کما یبعض
 ای اذا بطل بعض البیع او خرج عن ملكه فم اختلاف الثمن لم یسحق الخالف الا
 ان یسحق البیع بترك حقیقة المالك ای عدم فسخ شیء فغیر المالك جعل
 العقد کان لم یکن الاعلای القائم ولا یفسخ لکنایة ای ولا یخالف أيضاً
 بین المولی المکاتب اذا اختلفا فی قدر بدل لکنایة لان الخالف یكون المکاتب
 عند تحاقق حقوق المازنة وبدل لکنایة غیر لازم لجواز العجز واذ انعدم
 الخالف فوجب اعتبار الدعوى والایسار فیکون القول قول العبد مع عبیه

حقیقة
 لما ذکر ان الخالف یفسخ فی الثمن بعبث
 خلاف القاضی ففسخ علی مودعه یؤقیام
 السلعة وان لفسخه یفسخ العقد وفسخ
 بیع الخالفان علیهما وقال بفسخ الخالفان
 ففسخ المکاتب وقال بفسخ الخالفان
 فی الثمن ففسخ العقد ففسخ الخالفان
 المکاتب ویکون القول قول العبد مع عبیه

بمیسنة لانکاره الزنادة ان اقام البیعة فیسنة المولی اولى لانها تثبت الزنادة
 ولا فی راس المال بعد اقالته ای اذا اقال العقد السلم واختلافه راس المال
 لم یسحق الخالفان ففسخ الاقالة وبعود السلم وهو لا یفسخ لان اقالته
 اسقاط الدین والقطا لا یعود بل صدق السلم الیه لو خلفه لان رت
 السلم عن عبیه باده وهو یعود السلم فلو كان السلم لا یعود ففسخ
 البیع یعنی اذا اختلفا فی قدر الثمن بعد الاقالة وقبل قبض البیع حکم الخالفان
 وعاد البیع والفوق ان الفسخ فی الخالف ففسخ العقد ففسخ یعود کل منهما الی اصل
 ماله الا لشرائه بقوله لم یفسخ علیه سلم الخاف واذ الخالف فی الاقالة
 فی السلم لا یفسخ فی الغرض لان الاقالة فی السلم یعود فاما لا یفسخ فی السلم
 اسحق الفسخ فی لوقا لا یفسخ الاقالة فلا یفسخ فی السلم أيضاً فاما ان یفسخ
 لا یعود واما الاقالة فی البیع فاما یفسخ فی السلم ففسخ فی السلم لا
 یفسخ الاقالة تستقضى فی فسخ الخالف بالقبض أيضاً لانتفاء المانع بها لا
 ملک الا بین جمیع العود اختلافه قد ذکر فی بعض من یسحق ای اقل البیعة لانه
 نورد دعواه بها وحی سبها فیسنة وان برهنها فله ای فسخ المراء ان شره
 من المثل له ای للزوج بان کان مثل ما یسحق الزوج او اقل لان الظاهر شره
 للزوج ویتب المراءه ثبت خلاف الظاهر وفسخ له ای للزوج ان شره ای
 من المثل لها بان کان مثل ما یدعیه الا ان لا یثبت الخط وهو خلاف الظاهر
 وان لم شره ای من المثل لها ای لو حد منها بان کما اقل ما ادعیه والشر
 مما ادعیه منها ای من فطما لا یستوانها فی الاثبات لان بیعتها تثبت الزنادة
 ویتب تثبت الخط فلا یكون احدهما اولى فی الآخر وان جازع المراء فی الخالف
 واینها لکل رتبة دعوى الآخر لانه صار مقراً بما یدعیه ففسخ ما ذلک ولا یفسخ
 النکاح لان بین کل واحد منهما بطل ما یدعیه صاحبه ففسخ البیعة ففسخ
 العقد بدلیة ففسخ النکاح اذا المراءان ففسخ البیع فان عدا
 شمیة الثمن یفسخ فی السلم وفسخ القاضی قطعاً للمنازعة بينهما
 بل حکم من المثل ای یجوز حکم ففسخه بقوله ای الزوج لو کان من المثل

سمعت المراءه فی زوجها ففسخ الکفر وفسخ
 ففسخ ان یفسخ حکایت زوجها بالکفر
 ففسخ وکون یقول لا یسحق فی الزنا وفسخ
 بیک ولا یثبت علی الآخر ففسخ الکفر

كما قال او اقل منه ويقتضيه بقوله لو كان من المثل كما قالت او اكثر منه اي
 يقضي على المثل لو كان من المثل بينهما كان اكثر مما قاله اقل مما قاله
 او لم يثبت الزيادة على من المثل لا لخطئه المتخالف اختلفا في بدل الاجارة
 بان ادعى المجران اجرة شهر او عشرة دراهم ادعى المشران اجرة شهر او عشرة
 او المنفعة بان ادعى المجران اجرة شهر او عشرة او ادعى المشران اجرة شهر او عشرة
 قبل قبضها اي قبض المنفعة او اختلفا في بدل الاجارة والمنفعة
 مع الحاق الفاداة اذ لم يذكر الاجل لعدم جريان التخيالف فيه بل القول بان
 الزيادة ذكرها في النهاية وجه التخيالف ان الاجارة قبل قبض المنفعة كالبيع
 قبض البيع في كون كل من المتعاقدين يدعى على الآخر وهو يتكرر وكون كل من
 العقد من معاونه يجرى فيها الفسخ فالحقت به اجرة من قيام المقصور عليه
 شرط الصحة التخيالف والمنفعة مقدرة واجبة الا اذا اشتد اقيمت مقام المنفعة
 في حق ايراد العقد عليها فكانها قائمة بقدره وحلف المشران او لا ولو
 اختلفت في الاجرة حلف المجران او اختلفت في المنفعة واي تكل شئت قول
 الا رواي برين قبل وان بينهما حجة المجران لو اختلفت في الاجرة حجة
 المشران او لو اختلفت في المنفعة نظر الى زيادة الاشياء وحجة كل
 في رايه في اول لو اختلفت في الاجرة المنفعة بان ادعى المجران اجرة شهر او عشرة
 والمشران شهرين او عشرة فيقتضيه شهرين او عشرة ولا تخالف لو اختلفت في
 قبض المنفعة والقول للمشران مع عينة لان جريان التخيالف لا قبل قبض
 والمنفعة المستوفاة لا يمكن في العقد فيها ولو بعد قبض بعضها المنفعة الحاقا
 وحقت الى الاجارة فيما بقي والقول للمشران فيما بقي لان الاجارة تنفذ
 ساعة ف ساعة على حدود المنفعة فيصير كل جزء من المنفعة كالمنفعة عليه
 ابتداء فصارت في المدة كالمنفعة والعقد فيها ان فيه كذا اذا اهلك
 بعض البيع لان كل جزء منه ليس هو عليه فمبني على كل كلفة معقوده
 بعقد واحد فاذا تعذر الفسخ في بعضه لم يملك تعذر في كله فوهو مختلف
 الزوجان في ملك البيت سواء قام الفكاخ بينهما او لا وادعى كل منهما

فمن حلف المشران او لا ولو اختلفت في الاجرة حجة المجران او لو اختلفت في المنفعة نظر الى زيادة الاشياء وحجة كل في رايه في اول لو اختلفت في الاجرة المنفعة بان ادعى المجران اجرة شهر او عشرة والمشران شهرين او عشرة فيقتضيه شهرين او عشرة ولا تخالف لو اختلفت في قبض المنفعة والقول للمشران مع عينة لان جريان التخيالف لا قبل قبض والمنفعة المستوفاة لا يمكن في العقد فيها ولو بعد قبض بعضها المنفعة الحاقا وحقت الى الاجارة فيما بقي والقول للمشران فيما بقي لان الاجارة تنفذ ساعة ف ساعة على حدود المنفعة فيصير كل جزء من المنفعة كالمنفعة عليه ابتداء فصارت في المدة كالمنفعة والعقد فيها ان فيه كذا اذا اهلك بعض البيع لان كل جزء منه ليس هو عليه فمبني على كل كلفة معقوده بعقد واحد فاذا تعذر الفسخ في بعضه لم يملك تعذر في كله فوهو مختلف الزوجان في ملك البيت سواء قام الفكاخ بينهما او لا وادعى كل منهما

منهما ان امتناع كلفه ولا يثبت له ما قاله اقول لكل منهما في حلفه يعني
 ان القول فيما يصح للمرجع كالعامة والقبض والقبض الطيف ان لا
 والمنطقة والكتب الدرع والتعويض النشأ نحو ما قول الزوج مع عينية
 بشهاده الظاهر وفيما يصح للنساء كالدعوى والمشار شباب النساء و
 خلية من نحو ما قول المرأة مع عينية لان الظاهر يهد لها الا اذا كان كل
 منهما يفعل وسبع ما يصح للآخر اي الا ان يكون الرجل صانعا وله
 اساءة وخواتيم النساء والحلي والخلخال ونحوه فلا يكون له ما ذكره او ان
 المرأة دلالة تبسيع شباب الرجال او اجرة شهر شباب الرجال والنساء
 او شباب الرجال وحدها كذا في شرح الهداية والقول له اي للرجل فيما
 يصح له ما كان لفرش الامتعة والاواني والرقبي والمنزل والعقار الموقوف
 والنقد ولان المرأة وما في يد ما في يد الزوج واذا تنازع اثنان في شيء وهو في يد
 احد هما كان القول له كذا انها خلاف ما يجتنب بها لان لها ظاهر اخر اظهر
 في اليد هو يد استعمال جعل القول قولها كرجلين اختلفا في ثوب
 احد هما لابس الامر متعلق بكيفية اللباس اول هذه اذا كانا صديقين فان
 احد هما قال للملك كل شيء يمينه حرام او قريبا او لا يثبت قبضت يد كل
 بل ما عارض بكذا ذكر في الهداية والى مع صفة للفسد الشريفة وصدر الاسلام
 وشملت الائمة المكونة في فسخان وقال ثمة التي ائمة الحنفية في الجامع الصغير
 وقع في بعض النسخ الحكي منها وهو في رواية عبد الرزاق في حقه من الروا
 ولو كان احد هما ملوكا فالمتاع للحري الطهارة لان يد حري قوي وكفى في
 اذ لا يثبت خلت يد حري في المعارض وهذا عند الحنفية قالوا لو كان
 والمكانت كالحري لان لها يد المعيرة في خصوص ما في اليد فاختصم المالكان في
 شيء وهو في ايديهما يقضيه بينهما كسواءهما في اليد بخلاف لو كان نحو احدهما
 يقضيه به كذا لا بد له **فصل** فيما يكون خصما ولا يكون قال المذاهب
 بين الشي او دعيه زيد او جرنه ورهنه او عارية غصبته برين
 دفعت خصم المذعن يعني ادعى رجل عبدا في يد رجل انه له فقال ذرني

منهما ان امتناع كلفه ولا يثبت له ما قاله اقول لكل منهما في حلفه يعني ان القول فيما يصح للمرجع كالعامة والقبض والقبض الطيف ان لا والمنطقة والكتب الدرع والتعويض النشأ نحو ما قول الزوج مع عينية بشهاده الظاهر وفيما يصح للنساء كالدعوى والمشار شباب النساء وخلية من نحو ما قول المرأة مع عينية لان الظاهر يهد لها الا اذا كان كل منهما يفعل وسبع ما يصح للآخر اي الا ان يكون الرجل صانعا وله اساءة وخواتيم النساء والحلي والخلخال ونحوه فلا يكون له ما ذكره او ان المرأة دلالة تبسيع شباب الرجال او اجرة شهر شباب الرجال والنساء او شباب الرجال وحدها كذا في شرح الهداية والقول له اي للرجل فيما يصح له ما كان لفرش الامتعة والاواني والرقبي والمنزل والعقار الموقوف والنقد ولان المرأة وما في يد ما في يد الزوج واذا تنازع اثنان في شيء وهو في يد احد هما كان القول له كذا انها خلاف ما يجتنب بها لان لها ظاهر اخر اظهر في اليد هو يد استعمال جعل القول قولها كرجلين اختلفا في ثوب احد هما لابس الامر متعلق بكيفية اللباس اول هذه اذا كانا صديقين فان احد هما قال للملك كل شيء يمينه حرام او قريبا او لا يثبت قبضت يد كل بل ما عارض بكذا ذكر في الهداية والى مع صفة للفسد الشريفة وصدر الاسلام وشملت الائمة المكونة في فسخان وقال ثمة التي ائمة الحنفية في الجامع الصغير وقع في بعض النسخ الحكي منها وهو في رواية عبد الرزاق في حقه من الروا ولو كان احد هما ملوكا فالمتاع للحري الطهارة لان يد حري قوي وكفى في اذ لا يثبت خلت يد حري في المعارض وهذا عند الحنفية قالوا لو كان والمكانت كالحري لان لها يد المعيرة في خصوص ما في اليد فاختصم المالكان في شيء وهو في ايديهما يقضيه بينهما كسواءهما في اليد بخلاف لو كان نحو احدهما يقضيه به كذا لا بد له فصل فيما يكون خصما ولا يكون قال المذاهب بين الشي او دعيه زيد او جرنه ورهنه او عارية غصبته برين دفعت خصم المذعن يعني ادعى رجل عبدا في يد رجل انه له فقال ذرني

هو اقلان الغائب ودعوية الى اخره فقام على ذلك بيته او قام بيته ان المدي
 اقرانه لفلان اندفع عنه خصومة المدعي لانه ثبت بيته انه وصل اليه فخرجت فلان
 وان يده ليست بخصومة وقال ابن شامة لا يخرج من الخصومة باقامة البيته
 خصم يده فصار لنا قضاء في دفع الخصومة عن نفسه قال ابن ابي ليلى يخرج منها
 يخرج ذكوره بغير بيته الا انه يتم فيما يقره على نفسه وقال ابو حنيفة ان كان ذوالبيد
 رجلا صالحا يندفع عنه خصومة اذا اقام البيته ان كان معروفا بالخيل فلا
 تندفع رجوع اليه من ابتلى بقضا وعرف احوال الناس فقال الخصال في
 النسي قد ما خذ مال ابن غصنا ثم يفر من الى مريد يفر ويودعه بشراة
 الش هو في اذا جاء الحاكم اراد ان يثبت ملكه منه اقام ذوالبيد بيته على ان
 فلانا او دعوى فيبطل حقه قال محمد لا تندفع اذا قال الوتر فوجه له ما يشبه
 وقال ابو حنيفة تندفع ان قال الش هو دعوى به بانه شانه بوجهه لانه
 ذوالبيد يحتاج الى دفع الخصومة عن نفسه انما تندفع اذا ثبت ان يده ليست بملك
 وخصومة وقد حصل لك لانه ثبت بيته انه ليس بملك له هذا المدعي فانما يعلم ان
 مدعيه ليس المدعي ان الش هو يعرفون النوع بوجهه ان قالوا او دعوى فلا تملك
 لا ان يكون في الاحتمال ان يكون النوع هذا المتنازع كما لو قال اي ذوالبيد
 شريته في الغائب حيث لا تندفع الخصومة لانه يبره ان يده بملك صاحبها
 يكون خصما او قال المدعي خصمته او سرقة او سرقة من حيث لا تندفع الخصومة
 وان وصلته بغير ذوالبيد على يد زينة اما الاول ان فلان المدعي انما صار
 خصما بدعوى الفعل عليه بده لا تندفع دعواه حاله الملك الى غيره انه لم يترك
 الملك عليه بل ادعى الفعل عليه هو في نفسه وقت الرقة والالتفات ففقه خلاف
 محمد حيث قال يندفع به لانه لم يترك الفعل عليه بل ادعى الفعل على غيره بول
 وهي طلبة فالخصم بالعدم يبقى دعوى الملك وله ما ان هذا التعيين ذوالبيد
 للفترة ولو عينه لم تندفع كذا انها لان ذلك الفعل بيته على فاعلا والظاهر
 انه الذي في يده انما اهمه درة التي فتميز ذلك منه لانه عينه بخلاف غيبته
 على البنا لمفعول حيث يندفع له خصومة اذا لا فيه فلا يخرج كشفه فلو

فلو فسخ عليه ثم حضر الغائب قام البيته على الملك تقبل لانه لم يغير قضا عليه
 انما قضى على ذوالبيد فقط ولو قال ان شريته في زيد وقال ذوالبيد هو اي يده
 او دعوى دعوى اي الخصومة فلا حاجة للقضا وانه على ان يصل الملك فيه لزيد
 فالظاهر ان وصوله الى يد ذوالبيد في حقه فلم يكن يده بخصومة بل بديانة
 والدعوى انما هي على من يكون له بملك الا اذا برهن المدعي ان زيدا وكله
 بقبضته في دفع دعواه لانه ثبت بحجة انه احب ما سكة فان طلب المدعي
 بمبيته على ادعى ذوالبيد على حلف على البنا ولو قال ذوالبيد او دعوى عليه
 لم يقبل في البيته لان الوكالة لا تثبت بقوله **باب دعوى**
الرجلين حجة الخارج في الملك المطلق اولى من حجة ذوالبيد لان في حجة
 هو المدعي والبيته بيته المدعي بالحدث كما هو وفيه خلافا في فاذ انكل
 المدعي فمضى الى مال عليه المدعي فلما قاله فيه الملك بالمطلق احسن اراغ المقيد
 بدعوى الساج وغر المقيد بما اذا ادعى بملك المدعي في واحد احد هاتين
 وما اذا ادعى الش في اثنين وتاريخ احد هاتين فان هذه الصور
 يقبل بيته ذوالبيد بالاجماع كما ساء في الا اذا ارفا وذوالبيد سبق
 لان للتاريخ غيره عند البيته في دعوى مطلق الملك او كان في التاريخين
 وهو قول ابو يوسف الآخر وقول محمد او لا وعلى قول ابن ابي حنيفة او لا وهو قول
 محمد آخر الا انه لم يلق في الخارج ادعى ان العبد في غار عن من شريته وقال
 ذوالبيد عند سنة دفعه المدعي ولا يلتفت الى بيته المدعي عليه ان ما ذكر المدعي
 تاريخ عينه العبد بده لا تاريخ ملكه فكان دعواه في الملك مطلقا فالباقي
 التاريخ وصاحب العبد ذكر التاريخ لكن التاريخ حاله الاقرار ولا يعتبر عند
 البيته فكان دعوى صاحب العبد تدعى مطلق الملك بدعوى التاريخ
 فيقبض بيته الخارج بغيرها اي التاريخان على ما في يد غيره يعني ادعى ان شانا
 في يد غيره كل منهما بغير انهما الا البيته وقضى به لهما بطريق الاستدراك منهما
 لما روي ان جليلين خطيبا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناقة وقيام
 كل واحد منهما البيته ففقه بهما ففقه فيهما ففقه في الشريته اي

فخر فكل نصف ببدله ثم كره ان يذ كان عبدا في يد رجل ادعى ان كان كل منهما
 انه اشتراه منه واقاما بينته بلا توقيت فكل منهما الخيار ان شاء اخر نصف
 العبد نصف الثمن الذي شهد به بينته ورجع على البايع بنصف ثمنه ان
 كان دفعه كاستوائهما في الدعوى والحق كما لو كان دعواهما في الملك المطلق
 واقاما بينته ان شاء ترك لان شرط العقد الذي بدعيه هو ان لا يصفى
 قد تغير عليه لعل رغبته في تلك الكمل فلم يحصل فيه وما خذ كل اثنين
 بنكرت احد دعوى بعد القضاء لم يخذ الآخر كونه يعني اذا قضت لغيره في
 بنصفين فقال احد دعوى لا اختار لم يكن للآخر ان يخذ جميعا لانه صار
 مقضيا عليه بنصف فلو ان العقد في العقد في العقد بقضاء الثاني لا
 يعود الا بحدوده لم يوجد ذكر بعض ان حين نال في حقه من طرقة
 خواهر زوجه انه لا خيار فهو الظاهر كذا في العناية وهو ان ادعاه خصما
 لك بوج ان ارفعا اي ان ذكر كل منهما تاريخا فهو الاول لانه لا يثبت
 الشراء في زمان لا تاريخ فيه فانه في اخره ولذي يدان لم يورخا
 اي ان لم يذ كراتنا رجا لك في يد احد دعوى هو ولي لان تمكنه في قبضه بدل
 على سبب شراءه وتحققه بنوعه على مقدمتهن احد دعوى ان الحادث يقع
 الى اقرب الاوقات والثانية ان ما مع البعد بعد زمانية فهو بعد اذا
 تقررتا قبضت الفاضل في شراء غيره حادثان ففضا فان الى اقرب الاوقات
 في حكم قبضتها في الحال وقبض القابض يعني على شراءه ومثاخر عنه ظاهرا
 فكان بعد شراءه ويلزم في ذلك ان يكون شراءه غير القابض بعد شراء القابض
 فكان شراءه اقدم تاريخا وقد تقدم ان التاريخ المقدم اول او اخر دعوى
 يعني ان المدعى لذي يدان في احد دعوى لان التاريخ حالة الانفراد غير
 كما تر في يد المدعى على سبب الشراء كما عرفت ولذي وقتان وقت
 احد دعوى فقط كشبهت ملكه في ذلك الوقت مع احتمال الاخر ان يكون قبله
 او بعده فلا يقضى له بالشك بل لا بد له ان كان بليغ في يد ثالث يعني
 اذا ذكر بينته الخراج وقتا فذو اليد ولي اذ يذكر الوقت لا ينزل احتمال

بطلان دعوى
 كونه ما بين دعوى
 عبارة عن قبضه
 استاخر من دعوى
 التاخر من دعوى
 كان حسن

سبع ذي الدين تمكنه في قبضه بدل على سبب شراءه الا ان يشهد به
 ان شراءه قبل شراءه وجب اليه في قبضه بها الدين المخرج بنوع الدالة على
 كالحاج فوط على قوله على ما في اخره يعني ان بين كل في الخراجين على ان هذه
 المراء زوجة سقط اي الثمن ان لم يورخا او استوى تاريخها لتعذر
 القضاء بها اذا كان الحاج لا يقبل الا بغيره ان قهر في سبب مدقة منها ان كان
 مما حكم به بتصادق الزوجين في بيعه الى نفسه فبها يجب اعتبار قوله ان
 احد دعوى زوجها الا ان يكون اي المراء في بيت الزوج او دخل بها فيكون
 هو ولي ولا يغير قوله لان تمكنه في قبضه بها او في القول بها دليل على سبق
 ما لان يبرهن الاخر انه تزوجها قبله فيكون هو ولي لان المخرج بنوع
 الدالة فالي اصل انهما اذا تنازعا في المراء واقاما بينته فان تاريخا وتاريخ
 احد دعوى اقدم كان هو ولي وان لم يورخا او استوى تاريخها فان كان مع
 احد دعوى قبضت كالدخول بها او نقلها الى منزله كان هو ولي وان لم يورخا
 في ذلك يبرهن الى تصديق المراء وان صدقت غيري برهان يعني ان ذكر
 كان فيها اذا صدقت احد المبرهنين وان قدمت غيري برهان قولي له في وقت
 ان النكاح يثبت بتصادق الزوجين فان برهن الآخر قضى له لانه قولي
 في التصديق ستم لا يقضى لغيره اذ لا شيء اقوى في البرهان الا اذا ثبتت
 لان البرهان مع التاريخ اقوى في البرهان بدونه كما لا يقضى بحجة التي على
 ذي يد ظاهرا النكاح الا بالاشارة اي اثبات سبب كالحاجة على النكاح ذي اليد
 الشراء والمهر اول في هذه عند قهر مع قبضه يعني اذا ادعى احد دعوى شراءه
 شح في ادعى الاخر يبرهن وقضا في ذلك الشخص واقاما بينته ولا يبرهن دعوى
 كان الشراء اول لانه اقوى لكونه معاوضة في الجاني وبينه ومثبتا للملك بنفسه
 بخلاف اذا اختلف الملك لهما او كان معاونة تاريخ حيث لا يكون شيء
 فله في ادعى اخذ الملك للملك بغير كل منهما فخصما في ملكه في حقه الى اثبات
 الملك دعوى في ذلك سواء وفيما اذا اخذ الملك لا يحتاج الى اثبات الملك
 له لشبهته باتفاقهما وانما يحتاج الى اثبات سبب الملك لانفسهما وفيه

ان كان صدقت غيري برهان اي
 ان لم يبرهن واحد منها
 فقدت احدهما
 دالة

يقدم الاقوى فيما اذا كان معهما تاريخ والمملك لهما واحد لا قدمها تاريخا
لشبهت ملكه في وقت التاريخ فيه فكل ما اذا كان للملك مختلفا حيث
لا يعترف فيه بين التاريخ كسباني ان شاء الله تعالى وكذا الشراء والصدقة
مع القبض في جميع ما ذكر في الاحكام اما كون الميراث في يده وقت القبض
فمعناه ان رجلا ادعى عنه مالا في رجل له وبيته او قصده عليه قبض او غت
امره ان واليد تخرجها في ذلك العدة قبضته كان الميراث في ثامه كالشراء
او كل منهما عقد معا وفتة يثبت الملك بنفقة من معه اي مع قبض
اول من يثبت معه استحقاقا والقبض كونه الهبة ولي لانها تثبت الملك
والرهن لا يثبت ووجه الاستحقاق ان القبض من حكم الرهن فهو وكلم الرهن
غيره وعقد القبض اقوى لان يثبت اكثر اثباتا بخلاف الرهن بشرط القبض
لانه بيع اشترها والبيع ولو بوجه اقوى من الرهن فهو خارجا عن ملك
مطلق موقوف او شرا او تخرج في واحد غير ذي يد احسن هذا في اذا سريها
على ما في يد حكمه او سريها خارجا على ملك مطلق موقوف ووجه ذلك
ملك قدم تاريخا قال ابو ابي لان ثبت انه اول المالكين فلهما يتلف
الملك الاخر خيره وكوسرهما على شرا متفق تاريخها في اخر او وقت
احدهما فقط وقضى له بما تصفيا في الخصمين اما في الاول فكلان كلانها
يثبت الملك لبايعة ملك بايعة مطلق ولا تاريخ فيه فصار كما اذا سريها بايعة
فادعى الملك بتاريخ فيكون بينهما نصيبان واما في الثانية فلان ثبت
احدهما لا يدل على تقدم الملك جو ان يكون الاخر قدم بخلاف اذا كان
البايعة واحدا لانها اتفقا على ان الملك لا يتلف الا في جهته فاذا ثبت
احدهما تاريخا يحكم له حتى يثبت ان غيره تقدم لم يثبت تاريخه في تاريخ
على الملك ووجه ذلك على الشراء منه بان كان عده مالا في يد فادعاه بكون
بانه ملكه من عنده من زيدا على الشراء منه فذو اليد اول لان التاريخ
ان كان يثبت ولتثبت الملك فذو اليد يتلف في الملك منه ولا تنا في فيه فصار
كما اذا اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه كذا اذا سري كل في التاريخ وذي

ثبت الملك بنفقة اي تاريخا
على القبض
واي تاريخا

وذي اليد على التاريخ ووجه ذلك هو كل سبب الملك لا يتكره فانه في التاريخ
كالسحب في شرا لا شرا الا في الامر كسحب الشرا القطينة وغزل القطن وكسب
الدين واي اذ الجهن واللبه الميراثي وجزر الصوف نحو ما وان كان سريها
يتكره لا يكون في معنى التاريخ فيقف به الخارج كما ملك المطلق وهو مثل
والسنا والفوس وزارعة الحنطة والحبوب كشكل يرجع الى اهل الخبرة لانهم
اعرف به فان اشكل عليهم ففيه بالخارج لان القضاء يثبت به الاصل و
العدول عنه كجدة التاريخ فاذا لم يعلم يرجع الى الاصل ولو كان التاريخ
ووجه عند بايعة فان كلانها اذا تلف الملك في رجل اقام يثبته على
سبب عده لا يتكره فهو بمنزلة اقامتها على ذلك العدة بنفقة
فذو اليد اول في الخارج لان يثبت قامت على اولته ملكه فلا يثبت تاريخ
الا بالتلف منه الا اذا ادعى التاريخ عليه فلا قال في الخبره الفصل ان
يثبت ذي اليد على التاريخ اما سريها على يثبته التاريخ على التاريخ او على
الملك بان ادعى ذو اليد التاريخ وادعى التاريخ التاريخ او ادعى التاريخ
ملك مطلقا او الميراث التاريخ على ذي اليد فعلا كالمقصود بوجه الاول
او الرهن او العارضة او كذا ما اذا ادعى التاريخ فعلا مع ذلك فيثبته
الخارج اول في التاريخ في رواية كما قال في العارضة بوقل كلامه في خبره
ذكر الفقيه ابو الليث في باب دعوى التاريخ في المبسوط ما في الفقه في
الخبره فقال دانه في يد رجل اقام حرمينه انهما دابته اجر ما في ذي اليد
او اعارضا منه او سريها بايعة وذو اليد اقام يثبته انما ثبت عده في القبض
برأى ذي اليد انه يدعى ملك التاريخ والتاريخ الا جاره والاعاره والتاريخ
سريها من ما ينفقه لذي اليد هذا خلاف ما نقل عنه وكوسرهما احدهما
في التاريخ وذي اليد على الملك المطلق والآخر على التاريخ فذو التاريخ
اول لان سريها قامت على اولته الملك فلا يثبت الا بالتلف منه من
كل في التاريخ وذي اليد على الشراء في التاريخ اي حيا بداه وقت سقوط
وترك في يده عند ابن خنيفة الى كونه عند من يقضه بالبيتين ويكون

والشرا في ملكه يكون الا في
الدين المملوكين في شرا لا شرا
الشرا المملوكين في شرا لا شرا
منه الا في شرا لا شرا

بالملك مكانا صهي المتعلق خارج وذو اليد والاما اذا اقام البينة فبينه
 الخ اولى كانه من اولى السج اولى في ربيعة لان ملكه في ذلك الموضع
 دليل على تقدمه به بخلاف اذا كانا ركنين على السج حيث يكون بينهما
 في النقص لو تعلق احدهما بغيرها والاخر ركن للحايات كان للملك اذا
 لا يملك الخايم غالبا الا المالك بخلاف المتعلق بالذنب وذو حمله اولى
 في تعلق كونه اولى في تنازع في دانه وعليها حمل لاهلها ولا يكون
 فالاول اولى لانه اكثر تفرقا فيها وينصف الباطن جال المتعلق به
 بحكم الاستواء بينهما لا بطريق الاقضاء لان الجوس ليس عليه دليل يكون
 يكون في بيته او نقله فوضعه بخلاف اركوب الفرس يكون هاهنا غاصبا
 به عليه لا بغير غاصبا بالقوة على الباطن كمن معه اي في بيته ثوب طرفة مع
 الاخر حيث ينصف بينهما لان كل منهما ثابت فانه ان كان لاهلها في لاهل
 ولا يترتب به ما تقرر ان الترخيص لا يكون بالاكثريه لا يثبت اي يكون بيده مع
 الاخر لو كانت معه لا بوجوب التخصيص لانه ليست بثوب لاهلها غير متعلق
 في يد شئ في الثوب فلا يترجم الاخر بخلاف جالس ارضا فانه حيث لا يقف
 بهما بهما لا بطريق الترخيص ولا بغيره لان الجوس لا يدل على الملك الخايم
 جده وعليه متعلق به اتصاله مع الاتصال نوعان احدهما اتصاله
 وهو يلازم احدى طرفين بالآخر والثاني اتصال تربع وهو يكون لبنات
 الخايم المتنازع فيه من داخله في انصاف لبنات الخايم الذي لا نزاع فيه
 ان كان الخايم فخر شئ التربع ان يكون اطراف شئ واحد فيما كنه في اخرى
 وهذا هو المأدب لانه شاهد ظاهر لصاحبه الخايم هو الذي بناه
 مع حائطه اذ داخله انصاف للبنات واطراف شئ لا تقسم الا عند بناء
 الخايمين معا فكل اولى وكل اذ كان لاهل المتنازعين جده على الخايم
 كان له لان صاحب الخايم يستعمل الخايم بوضع له الخايم وهو وضع
 عليه لانه عليه هردي وهو شئ توضع على الخايم ويلقى عليها الترخيص
 فانها غير معتبرة وكذا البورى لانه لم يكن استقالا له وضعا اذ الخايم لا

في بيته
 في بيته
 في بيته
 في بيته

في بيته
 في بيته
 في بيته
 في بيته

في بيته
 في بيته
 في بيته
 في بيته

لا يبنى له اهل المتصيف هو يملك على الرودي البورى بل بين الجارين لو
 تنازعا فبينه اذ تنازعا في حائط واحد هما عليه هردي ليس الاخر عليه
 فهو بينهما ولا يثبت في صاحب الرودي ذو بيت فردا ركني بيوت منها في
 حيا ساحتها يعني اذ كان بيت في دارها بيوت كثيرة في يد زيد البيت السابقه
 يدكو فيها اي لاساحتها يكون بينهما حال كونها نصفين لستونها في
 والمز فيها والتوضي والخطب وضع الامتعة وكذا ذلك فصار نظير
 بخلاف الشرب اذ تنازعا فيه فانه قد ارضى اي يسمي بينهما بعد ارضها
 لان الشرب يحتاج اليه لاجل شربه لارض فعند كثره لارض يكثر الى قيمته
 بهما اي الخايمان على يد في ارض اي على ان لكل منهما ارض فيها فبينهما
 لان اليد فيها غير مشاهد لتعدد ارضها والبيتة تثبت في غيب علم الترخيص
 ولو برهن عليه احدهما او كان تعرف فيها بان لاهلها ارضي او يرضى
 قضى بيده اما الاول فلقيام الحجة فان اليد هي مقصود الثاني فلو طرد
 واهلها في بيته جسي يعبر اي ينكلم ويعلم ما يقول قال انا حر والقول له
 لانه اذا كان يعبر عنه فهو في بيته فلا يقبل عوى اهل بيته جده
 انكاره الا ببيته كالبائع فان قال انا جده فلان وهو عوى اليد في
 لم يفته يعني في اليد لانه فانه لا يد حيث اقر على نفسه ارض فكان ملكا
 لم يفته كالتقاضي فان قيل الاقرار بالارض فصار مكان الوجوب لا يعبر
 في حق التمس قلنا الرق لم يثبت بقوله بل يد عوى ذي اليد لعدم المعارض
 له عوى اخر لانه صار في يد المدعى بقى كالتقاضي في يد فيقبل اقرار عليه
 فلو كره ادعى اخرى بسمع اي ادعاه بالبيتة لان التناقض في عوى
 اخرى لا يمنع صحة الدعوى كما سياتي حقيقة والله اعلم **باب**
دعوى النيب اعلم ان الدعوى نوعان احدهما دعوه الاستيلاء
 وهو يكون العلوي في ملك المدعى والثاني دعوى الترخيص ان لا يكون
 العلوي في ملك المدعى والاول اولى لانه سبق استيلاءه الى وقت
 العلوي واقصا دعوه الترخيص على الحال وسياتي توضيحه ان شاء الله

في بيته
 في بيته
 في بيته
 في بيته

بلع انه فولدت لاقول في سنة شهر من بيعت فادعاه بنت شبيهة لها
 زفر وان في البيت ان بيعة فرائضها انما فيها عود بغير منافعها ولما كان
 بيني وبين الخفاء منعني فيه التناقض كما سبكر فيقبل دعوتها اذا تيقن
 بالعلو في ملكه بالولاء للاقل فانه كالبينة العادلة في اثبات النسخ والحق
 عدم الزمانها وامر السطح الخفاء فقه نظن المراد بالعلو ليس في نظر
 انه منه فكان عذرا له في إسقاط اعتبار التناقض اذا صحت الدعوى
 استندت الى وقت العلو في نظر انه باع ام ولد له فبطل البيع لعدم جواز
 بيع ام الولد وبطل التمسك لان سلامة التمسك على سلامة البيع بخلاف دعوى
 ان البائع لعدم انعقاد العلو على ملكه اذ كان له من التملك على ولده قد
 زال ذلك بالبيع وان ادعى المشتري قبله شيئا اى شئته او يميل على ان
 نكحها او يتولد ما تم اشتها ولو ادعى مع البائع البعده والامانة
 للمشتري لان دعوى البائع دعوى استيلاء ولو كان اصل العلو في ملكه دعوى
 المشتري دعوى حرم اذ اصل العلو لم يكن في ملكه الا في قوتى لما قر
 كذا اى ثبتت نسب في البائع ان كانت الام فادعاه البائع وقد لث
 للاقل ما خذت سنة والمشتري كل التمسك لان الولد هو اصل في النسب
 لانها تستفيد الحرة منه الا يرى الى قوله صلى الله عليه وسلم انما يورث
 فالباقي له باحق الحرة وله حقيقة الحرة والحقيقة اقوى من الحق في البيع
 الا في ولا يقهر فوات البيع بخلاف الولد فانه اذا مات دون الام
 فادعاه البائع وقد لث للاقل لم يثبت نسب استغناء به بالموعة النسب
 ولم تقسم ولده لان الاستيلاء فرع النسب فلو ثبت لك اصله وهو طفل
 بخلاف بيعة فانه اذا باع عبدا وله عبده ثم باع المشتري واخره ادعاه
 البائع الاول انه ابنه فهو ابنه وبطل البيع لان انفصال العلو
 بملكه كالبينة العادلة والبيع يحتمل النقص ماله في حق الدعوى لا يحتمل
 فينقض البيع لاحله واغنا قوما اى اعنا في المشتري الام الولد كونهما
 حتى لو عنق الام الولد فادعى البائع الولد انه ابنه صحت دعوته وثبت

قوله ويستد المشتري كل التمسك
 وعند جواز حصة الام الولد في منفقة
 عند العقد والغصب بخلاف انفصال عندهما
 منفقة

وثبتت سنة ولو عنق الولد الام لم تنقض دعوتها لان من الولد ولا في حق الام
 اما الاول فلانها ان تحت بطل اعنا في والعنق بعد وقوعه لا يحتمل البطلان
 واما الثاني فلانها تبع له فاذا لم يصح في حق الامسل لم يصح في حق الشيع
 خروجه والتدبير كالاعنا لانه ايضا لا يحتمل النقص لثبوت بعض آثار
 الحرة كاستناع التملك للغير فيما اذا عنق المشتري الام او غيرها في البيع
 على المشتري حصة في الثمن عندهما وتحمده بترك كل الثمن في العجج شيئا
 في الموت كذا ذكر في الهدية وذكر في المبسوط في حصة في الثمن لا حصتها
 بالاتفاق وقرى على هذا بين الموت العنق بان الثمن كذا في البيع فيما لم
 حيث جعلها معتقة في المشتري فيطل زعمه لم يوجد التملك في فصل الموت
 فيؤخذ بغيره فيسترد حصتها كذا في الكافي ولو ولدت لأكبر في سنتين
 في وقت البيع لم يبيع دعوى البائع اذ لم يوجد فقال العلو بملكه يقينا لا
 الشاهد واجبة وصدقة المشتري اى صدق المشتري البائع ثبت النسب
 اذ عدم ثبوت برعانه حقه اذ صدق زوال ذلك مانع ولم يبطل بيعة الحريم
 بان العلو ليس بملك فلا يثبت حقيقة العنق ولا حقه لانه دعوى حرة وغير
 اما لك ليس امله وكانت ام ولده نكاحا فهي ام ولدت من زوجها فملكها
 او امه بملكها زوجها فولدت فادعى الولد ولو ولدت فيما بين الاقل الاكثر
 وصدقة اى المشتري كان الحكم كالاول يعني شئته امته ببيع البيع
 بترك الثمن ثم ما بين حكم ولده وله بعد باعها ثم ادعاه رادان يبين حكم
 ولده عند بقوله باع المولود دعوى فادعاه بعد بيع شئته ثبت نسبة
 ورديعة لان انفصال العلو بملكه كالبينة كاتمة والبيع يحتمل النقص
 وماله في حق الدعوى لا يحتمل فينقض البيع لاحله كذا ابو كاتمة المولود وبطل
 او اجزه او كانت ام اورثها او اجزها ثم زوجها ثم ادعاه حيث ثبت النسب
 وبطل هذه التفريقات بخلاف الاعنا على امه باع احد توأمين وبطل ولدها
 بين ولادتها اقل من سنة شهر فيكونان فدا واحد لا يتصور علو
 الثاني حادنا اذ لا جليل اقل في سنة شهر والعلو على العلو معتد

لانها اذا جعلت ينسب اليه الم واذ كان كذلك فاذا ادعى نسب احد شي
 نسبها منه لانها لا ينقض صلبان نسباً فثبت نسب احد بها نسباً فثبت
 الاخر فلو قهرها وولادتها عند اعتقده مشتركة ثم ادعى البائع الاخر
 نسبها منه بطلان من المشترك لان الذي عنده قهره من الاصل فثبت
 كون الاخر ايضاً كذلك مستحي ان يكون احد في اصل والاخر قيقا وقد
 خلقا من ماء واحد كان هذا انقض الاخر في ما كان موقوفاً وهو حر
 قال لعنه الله الولد مني ثم قال ليس مني ثم قال هو مني بغيره اذا ما قرأه
 مني فعلق من الموقوفاً والموقوفاً فانه ثبت نسب من جعل موقوفاً
 حتى ينفى كونه مخلوقاً من ماء الزنا فاذا قال ليس الولد مني لا يملك ابطال
 من الولد فاذا عاد الى التفتت بغيره ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس مني
 لا ينفى النسب لان النسب اذا ثبت لا ينقض بالنسب وهذا اذا صدق الابن
 اما بغير التصديق فلا يثبت النسب الا قرأ على الغيبانه حرى لكن اذا لم يصدق
 الابن ثم عاد الى التفتت بغيره لان الابن لم يبطل بعد تصديق
 الابن فثبت النسب ولو انكر الابن الاقران فاقام الابن البينة انه اقران يقبل
 ببينه والاقران يابى ان يقبل لانه اقران على نفسه بانه حرى اما الاقران اخوة
 لا يقبل لانه اقران على الغيبانه العادة قال اي لعنه الله من زبد ثم قال
 هو ابني لم يكن ابني ان وصلته بغيره بغيره وهذا عند حنيفه قال
 اذا جحد زيد بغيره فهو مني للموتى واذا صدقه ولم يدركه بغيره ولا يكتفي به
 لم يصح دعوه المقر عند فهم لهما ان الاقرار بغيره بغيره فصار كأن لم يكن الاقرار
 بالنسب بغيره وان لم يثبت النسب له ان النسب لا يثبت بالنقض بعد
 والاقرار عند لا يثبت بالقرآن فعلق به من المقر حتى لو صدقه بعد التكرار
 يثبت النسب وايضا تعلق به من الولد فلا يثبت المقر له قال له اي
 لعنه الله كان في سلم وكافر مسلم هو عدي وكافر هو بنى كان ابنا وحر ان
 ادعى موقوفاً لانه يكون حراً حالاً وسلاماً لا يظن هو لائل التوحيد لكل
 عاقل وفي العكس يثبت الاسلام بتعا ولا يحصل له حرية مع جحد في حقيقته

قال لعنه الله من زبد ابني لعنه الله
 وانما قد نابه لانه كان بغيره بغيره
 قال قول قول لانه كان بغيره بغيره
 حرى بغيره بغيره بغيره بغيره

تحصيلها وان كان موقوفاً لم يكن له عبد لانه في النهاية وان ادعى
 البينة كان ابنا للمسلم استوائاً في دعوه البينة وترجع اليه المسلم
 وهو اولى بالنسب خصوصاً للمسلم له حالاً بغيره لانه قال زوجته امرأته
 معها ما هو ابني في غير ما قالت ابني في غيرهما بغيرها لو كان غير موقوفاً
 اي وان كان موقوفاً فهو من صدقة لان كلامها اقر له الولد بالنسب
 ما يبطل من صاحبها فهو اقر له لا يبطل من صاحبها بغيره قوله
 لا يترجح احد على الاخر كاستواء ايديهما في قيام ايديهما عليه قيام
 الفرائض بينهما دليل ظاهر على انه منهما ادعت ذات زوج بغيره بغيره
 بغيره بغيره على الولادة لانها تدعى بميل النسب الغير فلا يصدق
 الا بغيره بغيره الرجل فان فيه ميل النسب نفسه ثم شهادة آية الله
 حجة فيها لان الحجة الى تعيين الولد والنسب بالفرائض القائم وان
 كانت معتدلة لم تزد حجة تامة عند حنيفه وهي رجلان او رجل وامرأتان
 الا اذا كان هناك جمل ظاهراً واعتبر في قبل الزوج وقال لا يصدق في بيع
 شهادة امرأة واحدة وقد مر في الطلاق ولو لا النكاح والعدة كان بينها
 اي ان لم يكن ذات زوج ولا معتدلة بغيره بغيره لان فيه الزمان
 على نفسه كما في الرجل ولدت له زوجاً اي رجل على نهارة او بغيره
 او اشهرها واحقت ابني في وطني امرأة معني اعل ملك بين او نكاح
 فولدت ثم احقت الولد حرم الاب فبينة الولد باجماع القضاة فيكون
 الله تعالى عليهم جميعاً ولان النظر في النكاح واجب على الولد في اصل
 في حق ابية فيبقا في مدعيه نظر الماهم الولد حاصل في يده بلا قسوة
 فلا يضمنه الابا يمنع كما في المدعيه فلما بغيره بغيره يوم يحسم لانه يوم
 المنع وهو حر كامة انه خليق في المهر ولم يرضى الولد بغيره كما في في الا
 المنكوحة وان مات فلما في ابية لا تقدم المنع وبغيره اي يكون الاب
 وارثاً لانه حر الاصل في صوابه في ترك يكون ميراثاً لانه وان قبله
 او قبله غيره واخذ اي ابوه وبغيره بغيره في الصورة انما في

واذا كان في الاصل في حق ابية
 واذا كان في الاصل في حق ابية
 واذا كان في الاصل في حق ابية

في حقيقته بغيره بغيره بغيره بغيره
 في حقيقته بغيره بغيره بغيره بغيره
 في حقيقته بغيره بغيره بغيره بغيره

في حقيقته بغيره بغيره بغيره بغيره
 في حقيقته بغيره بغيره بغيره بغيره
 في حقيقته بغيره بغيره بغيره بغيره

الاول في تحقق المنع في الابن تله الام في الثانية فلهذا الولد اذ ولد
 بدل الحمل ثم صار الولد سالما لسلامتها فيقوم قيمته حتى كما لو كان
 حيا ورجع بها اي بقيمة التي فيها انما هي اي كما يرجع بشي الجارية على
 اي بايع الولد سبع امة لانه ضمن لسلامته لانه جزء المبيع والبائع يضمن
 للمشتري سلامة المبيع بجميع جزائه لان الغرور يشملها لا بالعقود اي لا يرجع به
 عليه كونه باستيفاء منها فعهما ومن لم يثبت فخره المبيع فلم يكن البائع
 ضامنا لسلامته **فصل الاستبراء والاستبراء** الاستبراء هو الاستبراء
 اي طلبتي في غيره طلب منه وطلب يدعي عنه طلبه اذ لم يمتنع
 ودعوى الملك للمطالبة لان كلاهما اقرار بان ذلك الشيء ملك له اي
 فيكون الطلب منه تناقضا والاستبراء في الامة بمنوعها اي دعوى
 الملك وفي الحرة بمنع دعوى النكاح كذا في جميع الفناوي ادعى على
 مالا فقال الخصم المدعي عليه على وجه الدفع امر في دعواه وسمي قاضي
 ثانيا انه اي المدعي عليه اقر بعد الاستبراء فلو كان قال اي الخصم امر في قضية
 او قال صدقته في ذلك لم يصح دفع الدفع يعني دعوى الاستبراء وان لم يكن
 قال قبلت الاستبراء صح لانه اذا لم يقل ذلك هازان يكون المال عليه لزمه
 الاستبراء لانه يتردد بالرد بخلاف اذا قال قبلت الاستبراء لانه بعد قبول الاستبراء
 بالرد كذا في الفناوي الظاهر ادعى رجل على اخر ما لا قال اي لا فرق كان
 لك على شي قط معناه في الوجوب عليه المانع سبيل الاستبراء في
 اي المدعي على الف بغير المنكر في القضاء والاستبراء قبل هذا اي
 صار بغير المنكر مقبولا وقال زفر لا يقبل لان القضاء يتلو الوجوب
 وقد انكره فكان منافي في دعواه لان التوفيق ملكي لان غير الحق
 قد يقض بغير منه دفعا لمشتري الا ان يترد اي المدعي عليه ان يقول ولا
 اعرفك او ما شبهه كقوله لا اراك ولا ارجى بيني وبينك في لطف قبل
 بينته على القضاء ولا الاستبراء لتعذر التوفيق اذ لا يكون بين اثنين اخذ
 واعطا وقضا وقضا ومعاملة بلا اخذ او معرفة وقيل يقبل

فيمنع من بيعها
 فيمنع من بيعها
 فيمنع من بيعها

قدس الله القضاء بملك الوجوب
 يكون بعد تحقق الدين وكذا الاستبراء
 الدين يكون بعد تحقق الدين

به ايضا نقل القدوري عن اخبائه ايضا يقبل ان المجيء الخدرة
 قد يورى بالشعب على يديه فبما بعض وكلاهما بارضائه ولا يعرف ثم يوفى
 فكان التوفيق ممكنا قالوا وعلى هذا اذا كان المدعي عليه من يتولى الامور
 بنفسه لا يقبل بينته وقيل يقبل بينته على الاستبراء في هذا الفصل بايقاف
 الروايات لانه يحقق بلا معرفة كذا في العناية وقال في القينة المدعي عليه
 للمدعي اذا عرفك فلما ثبت الحق بالبينته ادعى لا يبعث كالمبيع ولو ادعى
 اقرار المدعي عليه بوجوبه او لا يبعث كالمبيع قال احمد لورثة لا دعوى في
 التركة لا يبطال دعواه لان ما ثبت شرعا في حق لازم لا يفسد ما سبق
 كما لو قال است انا ابنا لاني قال است انا وارث فلان ثم ادعى ارثه بين
 الحق حتى كما سياتي ان التناقض في موضع الحفاء لا يمنع صحة الدعوى
 قال ذو اليد ليس هذا في وخوة اي ليس في اوله او لا في فقه كذا في ولا
 منازع كذا في ادعاه فقال ذو اليد هو في حق والقول قوله ان هذا الكلام
 لم يثبت حقا لاحد لان الاقرار لا يوجب بطلان التناقض انما يبطل اذا
 تضمن ابطال حق على احد ولو كان منه منازع كان اقراره في رواية
 رواية الى مع الصغير وفي اخرى لا وهو رواية دعوى اهل لكن قالوا
 بل ان ذا اليد هو ملك المدعي فان لزمه مرة بالبيع لانه ان يكون له
 ما قامت البينة عليه ولو قاله اي قال ليس هذا في وخوة الحق لا يدعي
 ذلك الشيء بعد التناقض انما يمنع ذا اليد على من يقام اليه كذا في
 العمادية ادعى زيد لا ولم يثبت فادعاه على خرم لم يصح كذا في القينة اقرار
 بالبيعة كما يمنع دعواه لنفسه بغيرها اي دعواه غيره بوكالة او وصاية
 يعني اذا اقر رجل بماله لانه غلام ثم ادعاه لنفسه صح وكذا اذا ادعاه بوكالة
 انه لو كمله ووصاية لانه لو لم يصبه قينة فضا لان المال لو لم يكن موصيا
 في حالة واحدة بخلاف ابنته في جميع الدعوى ثم ادعى بها اي بوكالة
 ووصاية حيث يصح لعدم التناقض لان ابنته الرجل في جميع الدعوى المتعلقة
 بماله لا يقتضي عدم صحة دعوى لغيره على ذلك الرجل ادعى دار النفس

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

في ذلك الوقت اندفع كلامه ادعى قتيبة جارية مستهلكة فبرهن الخصم انها ليست
راينا في بلد كذا لا يقبل الا ان يحكى بها قتيبة كذا في الخبره ادعى الاخوه و
لم يدر اسم احد حتى بخلاف دعوى كونه ابن عمه حيث يشترط فيه باذكار اسم
اخذ كذا في العماديه التناقض في موضع الحفاء لا يمنع صحة الدعوى و
قيل يمنع قوله هذا الفصل فروع كثيرة ذكر بعضها سابقا وسيدكر بعضها
وذكرهم بنا واحد منها فقال فان ادعى الوصية وانكرها الوارث فاقام
اي الموصى له بينة فادعى الوارث الرجوع بقبول وهو صحيح لان هذا
في طريقه ففاء اذ لعل الموصى قد اوصى ولم يعلم به الوارث ورجع الموصى لم
يعلم به الوارث حتى بناء على ذلك وقيل لا اى لا يقبل نظام التناقض
وايضا اذا استأجر دارا فخرج رجل ثم ادعى على الاجران هذه الدار ملكي لان ابني
كان اشترىها لاجل في سفرى ومن ملكه واقام البينة تسمع لا يكون هذا
التناقض مانعاً من الدعوى لما فيه من الخلاف لان الاستقلال بالشيء للصغير
من الصغير لنفسه الابن لا علم له بذلك بهذا كما اقامت امره بينة على الطلاق
ثلاثا بعد ما اختلفت خبرها لها ان تسترد بدل الخلع وان كانت متسقة
لاستقلال زوجها في ايقاع الطلاق عليها فغير علمها وكما ان نظامه ذكرت
في العماديه غير ما **ثبت** الكفيل ينتصب خصما على الاصيل بناء على
الاصيل لا ينتصب خصما على الكفيل لان التقضا على الكفيل افضا على الاصيل
والفضل على الاصيل افضا عليه فهو كانه رجل على آخر الف درهم ككفيل
بالمطلوب فلحق الطالب الاصيل قبل ان يبلغ الكفيل واقام عليه بينة ان
عليك كذا او فلان كفل بامر كذا فانه يقضى على الاصيل بالف درهم لا يكون
هذا قضاء على الكفيل حتى لو نفى الكفيل ليس له ياخذ منه شيئا بلا اعاده
البينة عليه لو نفى الكفيل ولا وادعى ان له على فلان الف او انت اقبل على
عنه بامر واقام البينة ثبت المال عليه على الغايه ينتصب كفيل خصما على
الاصيل اذا اشتركت له بينه وبين غيره كمن لا يحرمه الارث فاحدهما لا يثبت
خصما على الآخر عند الاصنفه بخلاف اذا اشتركت بها يعني اذا اشتركت

بينما جرت له الارث فاحد هما يتعصب حتماً والآخر عنه اي يوسف يتعصب
على كل حال قال محمد قال ابو حنيفة قبان واما قال ابو يوسف حتى ومحمد
بالا حتى كان يوكده في المنتقم ثم على قولهما اذا حضر القابض منه في الضم
فيما ادعى كان باختياره شا سائر المدعى فيما قبض ثم يتبعان المطلوب
وان شا يتبع المطلوب ياخذ نعيه في العادة **كتاب الاقرار** اورد
بعد الدعوى لان الدعوى تنقطع بالاجحاج بعده الى شيء اخر حتى اذا لم يوجد
بحجاجة الى الشهادة له بعد عقبة بها يؤشع في القرار فهو لغة اثبات كان
متنزل لا وشراً اخبار رجوع الخبر عليه لا اثبات له عليه سباني وشركه
في اثبات الكلام ان شاء الله تعالى وحكمة ظهور المقرب لم يقصد في وقول
المقوله فانه يلزم على المقرا اقرت لوقوعه الا على المخبر بان مدلوله اقرت في وقوله
احتمال الحق كما يقر في موضع الاقرت لسبب الوكاد يعني اذا اقر رجل بنبوه
حجه بول النسب اقراره وكذا اذا اقر هو وامه بالولد من والولدت وكذا هو
ان يقر رجل وامه بالزوج والولد من حيث صح وطرفه بغيره بولاء وسباني
تمامه ان شاء الله ولكن يرد اي الاقرار بنبوه اي رد المقول الا بعد
اي بعد تصديق فانه لا يرد الا بنبوه اي عطف على قوله ظهور المقرب اي
نبوت المقرب للمقوله لانه ليس قبل الملك المقول في المقوله فاستدرك الاقرار اخبار
يحمل الكذب فيمزج خلف مدلوله الوضع عنه بخلاف لان كالمسح والنبوه مخوف
لانه ايجاد معي بفار منه في الوجود فيمتنع فيه الخاف قد فرع على كون حكم الاقرار
ظهور المقرب لانبوه ابداً او لا بقوله فصح الاقرار بالخبر للمسلم حتى يورثه
المسلم لو كان عليه كاشفة لمخ ونا بيا بقوله لا الاقرار بطلاق وعشق على
لقيام دليل الكذب هو الاقرار لو كان حكمه نبوت اقرت بان كان انشاء لغير
لان انشائها مع الاقرار على عذنا ونا اننا بقوله ولو ادعاه اي الاقرار بنبوه
بان يقول انك اقرت لي بكذا فاقبوعه اي ادعاه اي الاقرار بنبوه بان يقول
ان لي عليك كذا لانك اقرت لي به لم سمع عذنا عنه انشاء لان نفس
الاقرار ليس فلا الملك لما عرفت بخلاف دعواه اي الاقرار في الرفع تمام

222

الصحة وحقيقة اعلام صادقة ذلك التعريف كالفصل والودعة فان اجاب
 لا تمنع صحة الفصائل في غرض من اجل ما لا يجوز ان يكون ادعى بالان كين
 صحة الفصائل دونه وثبت حكمها بخلاف اشتراطه ذلك فان كل تعريف
 يشترط الصحة وحقيقة اعلام صادقة ذلك التعريف فالاشارة الى حاله لا
 كالمسح والاحارة فان في قوله باع في فلان شيئا او جرد فلان شيئا او
 في فلان كذا انما يشترط الاقرار ولا يحل المقع على تسليم كونه اي المقع بمثل الفصائل
 الودعة ببيان ما جعله على القيمة يعني اذا قال فلان على ان يبيع او يبيع لزمه ان
 يبيعه بالقيمة لانه اقره بالوجود في ذمته ولا قيمة له لا يحل الذم فاذا بين
 ذلك كان ردعا فلا يقع موصدا في المقع بيمينه ان ادعى فيه كونه من لم يبرهن
 بغيره ان المقع اذ ادين الى بول بالقيمة وادعى المقع له كونه من فان سهر عليه
 حكمه الاصل في المقع بيمينه على عدم الزيادة عليه ولم ينع اي الاقرار الى بول
 او ان كسحت به بالقيمة بان يقول هذا العهد لوجه في النسخ لان الجمل هو المكون
 مستحقا وان لم يثبت بان اقرانه غصب العهد او في هذا فانه لا يصح عنه
 شمس الامة الخسري لانه اقر الى بول انه لا يقيد قبل يبيع وهو لا يقيد
 وهو الحق المسح لانها اذا اتفقا على اخذه فلهما حق الاخذ وقال له
 بين الجمل لانه لا اجمال في جهة بيع الجمل على الجمل وصار كما لو عتق احد عبد
 وان لم يبين جبره فافض على البين الصالح الى المسح كذا في الكافي كذا
 اشارة الى عباده دون له في قوله اقره كلف حرا وعبد ذوق بخلاف ما لا تربية
 فيه كذا وقود يعني ان اقره به صحيح لان اقراره عليه موصدا تعلق الذم
 ومن مال المولى فلا يصح عليه للثمة وقصد حجة بخلاف ما دون له لا يسقط
 على الاقرار وجهه المولى لان الاذن بالتجارة اذن بما يلزمها وهو من التجارة حكما
 الحق والقود لانه من يبيع على اصل الحق فيها لانها في خواص الامة وفي هذا
 اقرار المولى عليه بالحق والقود في هذه الاذن ولا يجوز ان ينعى كذا في قوله
 بما فيه ثمة كمالا نظر الى اصل الامة فيبخر الحق في رعاية حق المولى
 وكره في مال درهم يعني لا يصح في قل من لانه لا يبعد لاعادة وكره في مال

مال عظيم تصاحب مال الزكوة وقد انصاف قيمة في غيره اي غير مال الزكوة يعني لا يصح
 في اقل من مائتي درهم في الفضة واقل من عشرة من حنقا لا في الذهب في كل درهم
 عشرة من الابل ولا في اقل من مائة من النصاب قيمة في غير مال الزكوة لان النصاب
 عظيم حتى صار صاحبه غنيا وكره في على اموال نظام ثلثة نصيب من جنس
 سماه اعتبار الاذن في الجمع حتى لو قال في درهم كان سماه درهم في درهم
 ثلثة من اعتبار الاذن في الجمع وفي درهم ثلثة عشرة اي يصح في اقل ثلثها عند
 اي حقيقته لانها اقره باليمين اليه سم الجمع وفي كذا درهم في درهم لانه غير
 للبرهان كذا في الهدية وقال في بخان لو قال كذا دينار عليه ديناران لان كذا كناية
 في العدد واقل العدد دنانير وفي كذا كذا درهم ثلثة عشرة وفي كذا درهم
 في اقل منه لان كذا كناية عن عدد مجهول فقد كره من مجهول في ليقين كذا في
 العطف اقل عدد من كذا في المفسر احد عشرة وفي كذا او كذا لزم احد عشرة وفي
 اي لم يقيد في اقل منه لانه ذكر عدد من مبرهين بينهما حرف العطف اقل ذلك
 في المفسر احد عشرة وفي وجوب اقل في الفصلين لتضمنانه اصل في الذم
 البراءة ولو كانت اي قوله كذا ابتداء او بان يقول كذا كذا درهم في كذا
 عشرة حملا للوجه منها على التكرار لزم جمع بين ثلثة اعداد بلا عطف فلا بد
 في حمل الواحد على التكرار لزم حمل الاثنين على اقل عدد وبعثا والتعبير عنه بذكر
 عدد من بلا عطف هو احد عشرة ومعه اي لو كانت لفظا كذا مع الواو
 ثمانية واحد عشرة لان اقل ما يغيره ثلثة اعداد مع الواو ولو رجع اي
 قوله كذا مع ثلثين الواو بان يقول كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا
 قبله فيلزم الفائة واحد عشرة لان نظيره على قبله اقرارا بالدين يعني اذا
 اقر على مال كذا او قبله كان اقرارا بالدين لان على اللام لا الزام وقبله
 يثبت في الضمان يقال قبل فلان في فلان اي ضمن وسمى الكفيل قبيل لانه
 ضامن للمال وان وصل به وودعه اي ان قال المقع بلان في هو وودعه
 لان المقع عليه الحفظ والمال حمله فقد ذكر الحيل والادح والاحتمال للفظ في را
 في مع موصو لا انصفوا عند من في يمين في صنف وفي كذا اقرارا بالامانة

وقال في حجة ووجه من ان النصاب في غيره اي غير مال الزكوة يعني لا يصح
 في اقل من مائتي درهم في الفضة واقل من عشرة من حنقا لا في الذهب في كل درهم
 عشرة من الابل ولا في اقل من مائة من النصاب قيمة في غير مال الزكوة لان النصاب
 عظيم حتى صار صاحبه غنيا وكره في على اموال نظام ثلثة نصيب من جنس
 سماه اعتبار الاذن في الجمع حتى لو قال في درهم كان سماه درهم في درهم
 ثلثة من اعتبار الاذن في الجمع وفي درهم ثلثة عشرة اي يصح في اقل ثلثها عند
 اي حقيقته لانها اقره باليمين اليه سم الجمع وفي كذا درهم في درهم لانه غير
 للبرهان كذا في الهدية وقال في بخان لو قال كذا دينار عليه ديناران لان كذا كناية
 في العدد واقل العدد دنانير وفي كذا كذا درهم ثلثة عشرة وفي كذا درهم
 في اقل منه لان كذا كناية عن عدد مجهول فقد كره من مجهول في ليقين كذا في
 العطف اقل عدد من كذا في المفسر احد عشرة وفي كذا او كذا لزم احد عشرة وفي
 اي لم يقيد في اقل منه لانه ذكر عدد من مبرهين بينهما حرف العطف اقل ذلك
 في المفسر احد عشرة وفي وجوب اقل في الفصلين لتضمنانه اصل في الذم
 البراءة ولو كانت اي قوله كذا ابتداء او بان يقول كذا كذا درهم في كذا
 عشرة حملا للوجه منها على التكرار لزم جمع بين ثلثة اعداد بلا عطف فلا بد
 في حمل الواحد على التكرار لزم حمل الاثنين على اقل عدد وبعثا والتعبير عنه بذكر
 عدد من بلا عطف هو احد عشرة ومعه اي لو كانت لفظا كذا مع الواو
 ثمانية واحد عشرة لان اقل ما يغيره ثلثة اعداد مع الواو ولو رجع اي
 قوله كذا مع ثلثين الواو بان يقول كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا
 قبله فيلزم الفائة واحد عشرة لان نظيره على قبله اقرارا بالدين يعني اذا
 اقر على مال كذا او قبله كان اقرارا بالدين لان على اللام لا الزام وقبله
 يثبت في الضمان يقال قبل فلان في فلان اي ضمن وسمى الكفيل قبيل لانه
 ضامن للمال وان وصل به وودعه اي ان قال المقع بلان في هو وودعه
 لان المقع عليه الحفظ والمال حمله فقد ذكر الحيل والادح والاحتمال للفظ في را
 في مع موصو لا انصفوا عند من في يمين في صنف وفي كذا اقرارا بالامانة

لان الكلي اقرا يكون الشئ في يد وذا يكون امانة لانه قد يكون مضمونا وقد يكون
 امانة وهذه اقلها جميعا الى اوجيب ما املكه به لا اقرا لان ماله واما ملكه
 ان يكون له في تلك الحال فلا يصح الاقرا واللفظ يحتمل الاثني فاحمل عليه
 يكون بينه وبينه حقيقة السلم فان وجدته الا فلا قوله على الالف مبتدأ
 خبره قوله الاتي اقرا يعني لو قال له حمل لي عليك الف درهم فقال انتم او
 اشتقوه واجلته او قضيتكم واما اني منه او تصدقت به على او هبته او
 احلتكم به على زيد او اقر او بلا ضميمه اكون لاربعة الاول اقرا فلان القهبر
 راجع الى الالف المذكور وهو موصوف بالوجود فكانه قال انتم او اشتقوه او اجل او
 قضيتكم الالف الواجب على حتى لو لم يذكر الضمير كان قال انتم او اشتقوه او اجل
 مثلا لا يكون اقرا الا دليل على انفراده الى المذكور واما اني فمنه دعوى
 الالبس كالفضا لان الالبس اسقاطا وهو ما يكون في مال واجبة له كالفضا
 وان بيع فلان هذا دعوى التملك منه وذا لا يكون الا بعد موت المال في يده
 واما اني فلان تحويل الدين من يده الى ذمة لا يكون بدون الوجوه قوله
 نعم اقرا يعني اذا قيل له حمل لي عليك كذا فقال نعم يكون اقرا لانه موصوف
 للحوار لا يحتاج الى الربط لا الالبس بل نعم نعم في جواب بل عليك كذا لان
 الاشارة في الاخرى قائمة مقام الكلام لا في غيره اقرب من موجد في قولنا
 حال صدق بيمينه يعني اذا اقرب من موجد فصدق في قوله في الدين وكذا
 في التحويل لانه من حال لا لا في غيره في نفسه او في نفسه حقيقة فيصدق
 في الاقرا بلا حاجة دون الدعوى كما لو اقرب بيمينه انه افلان استأجره منه
 فصدق في قوله في ملكك لا الا حارة وزم في ذمة مائة درهم درهم اي اذا
 قال له على مائة درهم درهم مائة درهم درهم وزم في ذمة مائة درهم درهم
 وفيه مائة اي يرجع في نفسه مائة البتة القياس في مائة درهم درهم كذا وهو
 قول ان في لانه عطف مفسر على مائة في الفصلين والعطف لم يوضع
 للبيان فيقيد امانة به مائة فيهما ولنا قوله درهم مائة عادة لان
 الناس انفقوا انكر الدارهم واكتفوا بذكر مائة وهذا فيما يكثر استعماله هو

في قوله اقرا يعني لو قال له حمل لي عليك الف درهم فقال انتم او اشتقوه واجلته او قضيتكم واما اني منه او تصدقت به على او هبته او احلتكم به على زيد او اقر او بلا ضميمه اكون لاربعة الاول اقرا فلان القهبر راجع الى الالف المذكور وهو موصوف بالوجود فكانه قال انتم او اشتقوه او اجل او قضيتكم الالف الواجب على حتى لو لم يذكر الضمير كان قال انتم او اشتقوه او اجل مثلا لا يكون اقرا الا دليل على انفراده الى المذكور واما اني فمنه دعوى الالبس كالفضا لان الالبس اسقاطا وهو ما يكون في مال واجبة له كالفضا وان بيع فلان هذا دعوى التملك منه وذا لا يكون الا بعد موت المال في يده واما اني فلان تحويل الدين من يده الى ذمة لا يكون بدون الوجوه قوله نعم اقرا يعني اذا قيل له حمل لي عليك كذا فقال نعم يكون اقرا لانه موصوف للحوار لا يحتاج الى الربط لا الالبس بل نعم نعم في جواب بل عليك كذا لان الاشارة في الاخرى قائمة مقام الكلام لا في غيره اقرب من موجد في قولنا حال صدق بيمينه يعني اذا اقرب من موجد فصدق في قوله في الدين وكذا في التحويل لانه من حال لا لا في غيره في نفسه او في نفسه حقيقة فيصدق في الاقرا بلا حاجة دون الدعوى كما لو اقرب بيمينه انه افلان استأجره منه فصدق في قوله في ملكك لا الا حارة وزم في ذمة مائة درهم درهم اي اذا قال له على مائة درهم درهم مائة درهم درهم وزم في ذمة مائة درهم درهم وفيه مائة اي يرجع في نفسه مائة البتة القياس في مائة درهم درهم كذا وهو قول ان في لانه عطف مفسر على مائة في الفصلين والعطف لم يوضع للبيان فيقيد امانة به مائة فيهما ولنا قوله درهم مائة عادة لان الناس انفقوا انكر الدارهم واكتفوا بذكر مائة وهذا فيما يكثر استعماله هو

وهو عند كثرة الوجوب كسبائه ذاني المقدرات كما مكسبا والموزون لانهما
 تثبت ديناني الذمة سلميا وقرضا وتثبات الثبات لا كمال ولا يوزن
 فان وجوبها لا يكثر في الذمة لان الثبات يثبت فيها الاتان السلم والقرض
 وذا لا يكثر في حقيقة على الحقيقة كذا او ثوبان اي اذا قال له على مائة درهم
 لزم الثوبان وفيه مائة وفي البيع اي اذا قال له على مائة وثلاثة اشترى كلها
 ثبات لانه ذكره من مائة مائة مائة وثلاثة واشترى ما تفسر في قوله
 اليه لانها استوفيت في الحاجة الى التفسير لان الثبات لا يفسر في غير الثبات
 لانها لما اقترنت بالثلاثة صار كعدد واحد ولزم في على نصف درهم دينان
 وثوب نصف هذا العبد هذه الجارية نصف كل منها لان الكلام كله
 وقع على شئ بغير عينة وبغيره فينصف النصف الى الكل كانه قال على نصف
 ونصف هذا الخ اقرب من درهم درهم وانما او قسط كان في القضية لان لاكتفا
 بالنفس الاول شايع عنه ثم قال تعالى ولشراؤهم ثمنهم ثمنهم وسبيلهم وزادوا
 شراؤهم في السنين والقرين في قوصه لزمه اي التمر والقوصه فشر في السنين
 بقوله غصبت ثمر في قوصه ووجهه ان القوصه وعاء وظرف له غصبت شئ
 وهو مظهر في الاحقق بدون الظرف فيلزم انه وكذا الطعام في السفينة والخط
 في الجوى كذا ما اذا قال غصبت في قوصه لان في المانة اع فيكون اقرا
 بغصبت لزمه عودانه اي اقرب من في سبيل لزمه اي الذمة فقط اي بلا
 اصطبل لان غير المنقول لا يغني بالغصبت عنها خلافا لجملة كذا الطعام في البيت
 يعني يوزن الطعام لا البيت لاسل في جنته امس بل ان الطرف ان امس ان
 يجعل طرفا حقيقة ينظر فان امس نقله لزمه والالزام للطرف فقط عند
 لان الغصبت للضماني لا يحقق في غير المنقول ولم يرد في ان لم ينقل لم يصدق
 لانه اقرب غصبت ثام لانه مطلق في كل الكمال وعنده لزمه جميعا لان غصبت
 المنقول متصور ان امس جعل طرفا حقيقة لم يلزمه الا الاول كقوله درهم
 في درهم ولم يلزمه الثاني لانه لا يصح ان يكون طرفا له واقر حاتم له حلقته
 فقه لان الامم يحملها واقر بسيف له فصلة جفنه وحمايله لان ام

في قوله اقرا يعني لو قال له حمل لي عليك الف درهم فقال انتم او اشتقوه واجلته او قضيتكم واما اني منه او تصدقت به على او هبته او احلتكم به على زيد او اقر او بلا ضميمه اكون لاربعة الاول اقرا فلان القهبر راجع الى الالف المذكور وهو موصوف بالوجود فكانه قال انتم او اشتقوه او اجل او قضيتكم الالف الواجب على حتى لو لم يذكر الضمير كان قال انتم او اشتقوه او اجل مثلا لا يكون اقرا الا دليل على انفراده الى المذكور واما اني فمنه دعوى الالبس كالفضا لان الالبس اسقاطا وهو ما يكون في مال واجبة له كالفضا وان بيع فلان هذا دعوى التملك منه وذا لا يكون الا بعد موت المال في يده واما اني فلان تحويل الدين من يده الى ذمة لا يكون بدون الوجوه قوله نعم اقرا يعني اذا قيل له حمل لي عليك كذا فقال نعم يكون اقرا لانه موصوف للحوار لا يحتاج الى الربط لا الالبس بل نعم نعم في جواب بل عليك كذا لان الاشارة في الاخرى قائمة مقام الكلام لا في غيره اقرب من موجد في قولنا حال صدق بيمينه يعني اذا اقرب من موجد فصدق في قوله في الدين وكذا في التحويل لانه من حال لا لا في غيره في نفسه او في نفسه حقيقة فيصدق في الاقرا بلا حاجة دون الدعوى كما لو اقرب بيمينه انه افلان استأجره منه فصدق في قوله في ملكك لا الا حارة وزم في ذمة مائة درهم درهم اي اذا قال له على مائة درهم درهم مائة درهم درهم وزم في ذمة مائة درهم درهم وفيه مائة اي يرجع في نفسه مائة البتة القياس في مائة درهم درهم كذا وهو قول ان في لانه عطف مفسر على مائة في الفصلين والعطف لم يوضع للبيان فيقيد امانة به مائة فيهما ولنا قوله درهم مائة عادة لان الناس انفقوا انكر الدارهم واكتفوا بذكر مائة وهذا فيما يكثر استعماله هو

هذا هو اللفظ الذي هو
 في قوله تعالى لا اله الا الله
 وهو اللفظ الذي هو في قوله
 لا اله الا الله وهو اللفظ الذي هو

قوله لا اله الا الله
 وهو اللفظ الذي هو في قوله
 لا اله الا الله وهو اللفظ الذي هو

السيف يطبق على الكل الفصل الجديد وجفف عنه الحما كل جمع الحما لك الحما
 ومن علاقته واقر حجة له عيناها وسورها لاطلاق الاسم على الكل عرفا
 لانها بيت يزين بالشباب الاسرة السور واقر بتوث ثوب في منديل الزاه
 لانه طرف له حقيقة وانك نطقه كما تروى واقر بتوث عشرة اثواب ثوب
 عند ابن يوسف قال قد علمه احد عشر ثوبا لان النقيض الشباب قد يلف
 في عشرة فاماكن جعله طرفا ثوبا من جنطة في جوال والاب يوسف وهو قول
 ابي حنيفة او لان العشرة لا يكون طرفا لوجود فاده والمتنع عادة المتنع
 حقيقة واقر حجة في حجة بنيت العشرة لانه ان العشرة في كثير من
 لان كثرة المال وبنيت مع عشرة اي لو قال اردت حصة مع حصة لزم عشرة
 لان اللفظ يحتمل قال تعالى فادخل في عبادي قبا في اذن الله
 اللفظ ولو كان نواحيه كذا كان فيه شبهة على ان يعرف في
 موضعه وفي درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة شعة عند
 حنيفة وقال لا يلزم عشرة وقال زفر يلزم ثمانية وهو القياس لانه جعل درهم
 الاول الاخر حدة واحدة لا يخل في الحد وولهما ان الغاية يجب ان يكون حده
 اذ المعلوم لا يجوز ان يكون حد المعلوم ووجوده بوجوبه فيدخل الغايات
 وله ان الغاية لا تدخل في المعيا لان الحجة بغاية الحد ولكن هنا لا بد من
 ادخال الاول لان الدرهم الثاني والثالث لا يصدق بدون الاول فقلت
 الغاية الاولى ضرورة ولا ضرورة في الثانية وفي مراد ابي ما بين هذا الى خط
 الى هذا الى خط ما بين هذا الى خط الغاية لانه دخل في المعيا اقر بالمثل اي مثل
 جارية او مثل شاة لرجل صح اقراره وزنه لانه وجهها في جوارحه هو ان
 رجلا او صبي به رجل ومات الموصي فيقرب وارثه الموصي له مطلقا اي سواء
 بين سببا صا الى الاول او لانه اي اقر بالمثل صح ايضا لكن لا مطلقا بل ان بين
 سببا صا الى كارت وصية بان قال مات ابو حنيفة او اوصى به فلان
 قال اقراره صحيح لانه بين سببا صا لوعايناه حكمناه فكذا اذا ثبت باقراره ثم اذا
 وجد السببا صا فلما ثبت وجود المقرب عنه الاقرار او محتملا وذلك بان

بان تضعه في فرستة هر من مات الموت او الموصي اذا كانت ذات زوج والاقل
 فرستين من وقت الفروع اذا كانت معتدة فان ولدت حيا لا قبل معتدة
 اشهر حتى الصورة الاولى او من سببتي في الصورة الثانية فله ان يكون حده في
 حين مات الموت او الموصي او ميتا اي ان ولدته ميتا فله الموت اي في
 الحال الى ورثة الموت لان هذا الاقرار حقيقة لهما وانما ينتقل الى
 الجنين بعد لادته ولم ينتقل فيكون لورثتها او ولدت حيا فله ما اقر
 نصفين ان كانا ذكرين وان كانا انا ذكر او انا انثى في الموت
 كذلك في الميراث للذكر مثل حظ الانثيين وان بين بنين وبنات كسب
 واقراره ميتة بان قال الميراث باع ماتي واقرضني او وهديت او اهديت او لم
 يبين سببا بان قال على مثل فلانة كذا اقراره ما الاول فلانة بين سببا
 لعدم تصورهما في الجنين لاحقيقة وهو لا يحكم لانه لا يورث عليه الثاني
 فلان مطلق الاقرار ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة وله ان يحمل اقرار المازن
 واحد المتقارضين عليه فيصير كما اذا حرم به اربعة اى جعل رجلا شابة
 على الف في مجلس اربعة رجلا اخرين في مجلس اخر لزم القان يعني لو
 ادرعك على الشاة فترحمهم مرتين او اكثر بالف في ذلك الصك فلو اقر
 الف احد اتفاقا لان الثاني هو الاول لكونه عا لالمال الثابت في الصك
 وان لم يقيد بالصك اقر حقة شامدا بالف ثم في مجلس اخر حقة شامدا
 بالف بلا بيان السبب اقر حقة يلزم القان بشرط مغايرة الشاهدين الاخرين
 للاولين في رواية وبشرط عدم مغايرة تمامه في اخرى وهذا بناء على الثاني
 غير الاول كما اذا كتب كل الف مسكا واشتهد على كل مسك شامدا وشاهدا
 لم يلزم الا الف احد لانه العرف على ان تكرار الاقرار لتأكيد الحق بالزيادة
 في ان الشاهدين في المجلس اللازم الف احد اتفاقا على تحريم الكرخي لان
 المجلس شامدا في جميع الكلمات المتفقة وجعلها في حكم كلام واحد الامر بكتابة
 الاقرار اقراره يعني لو قال للصكاك اكتب فلان خط اقرارى بالف على يكون
 اقرارا وحل للصكاك ان يشهد بالمال عليه كذا لو قال اكتب بيع هذه الدار

هذا هو اللفظ الذي هو
 في قوله تعالى لا اله الا الله
 وهو اللفظ الذي هو في قوله
 لا اله الا الله وهو اللفظ الذي هو

او ارا بالبيع كتب لم يكتب لو قال لصكا ان كتب طلاق امرني تطلق كتب
 لم يكتب كذا في العادة وانما قال حكما لان الامر ان والامر اخبار فلا
 يكونان متحدين حقيقة بل امران الامر بكناية الامر اذا حصل حصل الامر
 في احد الوجهين اقرب اليه من قبل لكونه كلمة وقيل حقيقة بمعنى اذا ادعى رجل ديناً
 على حبيب او بعض الورثة في قول اخا بنا يؤخذ في حقيقة المقهر جميع الدين
 قال الفقيه ابو الليث هو القيس لكن الاختيار عندي ان يؤخذ منه بحصة
 في الدين وهو قول الشيخ والبعري ابن ابي ليلى وسفيان الثوري وغيرهم
 ممن بعدهم وهذا القول بعد في الضرر ذكره في الحلو ان ايضا قال في
 هذا زيادة شئ لا يشترط في المكتوب ان يقضى القاضي عليه بقرارة او في الامر
 لا يحل الدين في نصيبه بل يحل بقضاء القاضي ويظهر ذلك بمسألة ذكرها في
 الزيارات وهي ان احد الورثة اذا اقرب بالدين ثم شهد هو ورجلان الدين كما
 على الميت فانه يقبل ويصح شهادته هذا المقر فلو كان الدين يحل في نصيبه
 او اقرن ان لا يقبل شهادته كما فيه في المقوم قال رحمه الله تعالى في حفظ
 هذه الزيادة فان فيها فائدة عظيمة كذا في العادة **باب الاستثناء**
باب ما فيه في كونه بغير كالشرط وكذا استثناء بعض ما اقره متصلاً بقرارة
 في قيمة بمعنى اذا قال له على عشرة دراهم واحدة الزمة تسعة كما تقرر في
 انه يكلم بالباقي بعد الشئ اي الاستثناء فكانه قال ابتداء له على تسعة بشرط
 الاتصال عند غائبة العلماء لكونه مغفراً ونقل عن ابن عباس في جواز التامير
 ولو كلمة اي لو استثنى كلمة فكله اي الزمة كلمة لو كان الاستثناء بعين لفظه
 نحو علمي كذا الا علماني لانك قد عرفت انه يكلم بالباقي بعد الشئ ولا ياتي
 بعد الكل فيكون جوعاً والرجوع بعد الاقرار باطل موضوعاً لان او موضوعاً
 استثناء الكل الزم الكل وبطل الاستثناء بخلاف اذا كان الاستثناء بغير
 ذلك اللفظ نحو علماني كذا الا فلانا وقلنا وقلنا ولا علم له غيرهم فانه
 اذا كان بغير اللفظ الاول يمكن جعله تكليماً بالباقي بعد الشئ لانه انما صار كلاماً
 فروعاً عن ملكه فيما سواه الامر يرجع الى اللفظ قبل النظر الى ذات اللفظ

في قوله لو قال لصكا ان كتب طلاق امرني تطلق كتب

في قوله لو قال لصكا ان كتب طلاق امرني تطلق كتب

امكن ان يجعل المستثنى بعض تناوله الصدد الاستثناء في خارج بخلاف ما
 اذا كان بعينه ذلك اللفظ حيث لا يمكن جعله تكليماً بالباقي بعد الشئ كذا
 اي اذا قال علماني كذا الا فلانا فانه يصح ايضا لوجود التناهي باللفظ
 استثناء وزنياً او كلباً في درهم فانه يعني لو قال له على مائة درهم
 الا دينار او الا قفزة حنطة صح عند ابن حنيفة وابي حنيفة ومائة درهم
 فانه الدينار والقفزة القيس ان لا يفتح هذا الاستثناء وهو قول طبري
 زفر لان الاستثناء اخرج بعضاً يتناول صدر الكلام على معنى لولا الاستثناء
 كما اذا خلا تحت الصدد هذا لا يتصور خلاف الجس كنهما محضاً احساناً
 بان المقدار جئت بمعنى وان كانت اجناساً صوره لانها ثبتت في الزمة
 ثمتا اما الدينار فظاهر كذا في الكلب او الوز في مبيع باعيانها من
 باوصافها حتى لو عينا نعتي العقد جازها ولو وصفا ولم يعينها صار
 حكماً حكم الدينار وهذا يستوي الجدة والرد فيهما وكانت في حكم النسيئة
 في الزمة كجس احد معنى فالاستثناء تكليماً بالباقي لا هو وكذا في غيرهما
 اي غير زمني فيهما اي في الدوام لا في المدة عندنا خلافاً لث في لهما
 احد اجنباً حيث انما لانه وان ذلك القدر لا يقيد بالجنس بل لا بد
 في وصف الثمنه وكذا في ما عرفت اذا حصل بقرارة ان الله ابطاله اي
 ابطال وصلة الاقراران التعليق بمشئة الله تعالى ابطال عند من فطلق
 قبل انعقاده للحكم وتعليق شرط لا يوقف عليه عند ابن يوسف فكان كذا ما
 في الاصل او شرط الخيار بان قال فلان على الف درهم على اني اتي بثلثة
 ايام لزم مال نفسي الاقرار لوجود الصيغة الملزمة وبطل شرط لان الاقرار
 اخبار ولا عمل للخيار في الاخبار لانه ان كان صدقاً فهو واجب العمل به وان
 لم يخبر وان كان كذباً فهو واجب الرد فلا يتغير باختياره وعدم اختياره
 ما شرطه في الخيار في العقود لث في الخيار بين شيخي وامضانه اقره
 واستثنى بناءً بان قال هذه الدار اقلان الابناء ما كانا اي لارض البناء
 للمقولة ولم يفتح استثناءه لان اسم الدار لا يتناول البناء مقصوداً اذا لار

لا ان التعليق بمشئة الله تعالى ابطال عند من فطلق

اسم لما اورد عليه الحائض البقعة البناء يدخل تحتها اللفظ والبناء
البناء قبل القبض لا يسقط شي في النقص بمقابلته بل ينجح المشي والبناء
انما يكون ما بناه الكلام لانه تصرف في اللفظ وهو على ظاهره ان
كون البناء جزءا من الارض لا يخفى على احد لانه يضمن بانها تكون كواحد
في العينة فما وجد عدم كونه كونه في الحقيقة ومعرفة وجهه موقوف على
تقرر في الكلام والاصول ان الركن قسما من احداهما اصله بول في
دخل في مدلول الاسم بحيث اذا اشتق لم يبق اطلاق الاسم على الباقي كواحد
العينة ورأس في الجوانب وتباينها زائد وهو الذي دخل في مدلول الاسم لكن اذا
اشتق لا ينفك اطلاق على الباقي كمدركه حمله حتى اذا قال هذا العبد لزيد
بده رجلاه لم يخرجه من الحقيقة فيظهر وقوع ما يدخل في ظاهره قوله لا يخرج الا بالما
ركن زائد بان الركنية يقتضي الدخول والزيادة يقتضي الخروج فكيف يمكن
ووجه الدخول ان الدخول بالنظر الى تناول اللفظ ظاهر والخروج بالنظر الى النتيجة
حقيقة فلا منافاة في نفس الامر وخلة البناء وطول الجارية كبنائها في
بناء الارض كونها في تناول اللفظ يتبع اللفظ حتى لم يصب استثناء
ايضا بخلاف اذا قال لا تلتصقها او يمتصها لانه دخل في اللفظ حتى لا
كذا اذا قال بناؤي وارضاها اقلان يعني اذا قال هكذا كانت الارض
والسافلان اذا الاراض بالارض او بالبناء يتبعها كالأرض بالارض ولو قال
وارضاها اقلان بعد قال بناؤي الى كان كما قال لان العينة عبارة عن البقعة
الى البناء والشجر فكانت قال بياض هذه الارض دون البناء وهكذا
اي الاقرار باللفظ في عينه وانك قد عرفت يعني قال له على الف درهم في عين
من استقر به منه لم يقبض فان ذكرنا بعينه قبل المقل ان شئت فسم الف
وقد الالف والافلاشي لكن فلو سلم لزم الالف الافلا هذه المسئلة
على وجه واحد هذا هو ان يقبض ويسم الف درهم وجهه ذكرنا لان ما ثبت
بتصاقرها كالثابت عيانا والثاني ان يقول المقل الف درهم فذلك ما بعينه
وانما بعينك قضا غير فيه كمال لازم على المقل لانه اقرب جوارح الى عليه عند سلم

سلامة الف درهم قد سلم حين اقروا باليد بانه ملكه فليزله كمال الاستحاطة
لا حكمها بالاعيانها فلا يعبر الكاذب البعد اتفاقا قوما على وجوب اصل
الحال والثالث ان يقول الف درهم ما بعينك وحكيه ان لا يلزم المقل شي لانه
انما اقر بالمال او سلم الف درهم ولم يسله الرابع ان يقول الف درهم فني ما بعينه
وانما بعينك غير ذلك ان يخالف لان كلامه ما مدعي ومنك لان المقدم على
سلم في عينه والاخر ينكر والمقل يدعي على المقل الف درهم فهو ينكر واذا
خالف انتفى معنى كل منهما صاحبه فلا يقف عليه شي والعبد لم يكن في
هذا اذا عتب الف درهم وان لم يعينه لزم اي الالف ولغا انكار اي احد في
قوله قبضت عند ان حنيته وصل ام فصل لانه رجوع على اقره الرجوع
في الاقرار بطل كقوله في عينه او غير ذلك يعني لو قال اقلان على الف درهم
في عينه او غير ذلك لزم الالف وصل او فصل لكونه رجوعا بعد اقراره قالان وصل
حين وان فصل لم يصب لانه لا يغير في موصولا لا مفصلا كما استثنى النظر
لوقوع من متاع او فرض من زبوف او غيرها او ستوفة او صاير لزم الجدة
يعني لو قال له على الف درهم في عينه متاع او قال اقضني الف درهم ثم قال هي
زبوف او غيرها او ستوفة او صاير او قال لا اراها زبوف او قال اقلان على
الف درهم زبوف في عينه متاع وقال المقل جبار لزم الجبار عند اي حنيته وصل
او فصل عامه قالان وصل صله والافلا عامه ايضا وفي موصوف ووجه
عطف على قوله في عينه ان ادعى متعلق بقوله في عينه احد هذه المذكورة
بالاربعة يعني ان قال له على الف درهم في عينه متاع او غيرها زبوف او غيرها
عند اي المدعي وصل او فصل اذا اختصا من الغرض والوجه بالجماد دون
الزبوف لان الغرض يوجب في النوع يوجب ما يحتاج الى حفظ فلم يكن له
زبوف بغير الاول كلامه بل هو بيان النوع في موصولا لا مفصلا
في الاخير يعني ان قال له على الف درهم في عينه متاع او غيرها ستوفة
او صاير فان وصل عند وان فصل لا اذا ستوفة ليست في عينه بل في
لا يجوزها التجوز في الفرق السلم كمال الاسم وله جوارح كان بيان بغير

من سوا الامم فقال غصبت ثوبا وجاءت بعبثي في بجمية ان لم يثبت
 سلامة لان الغصبت في السلامة كما في قوله على الف الا انه يفتن كذا
 متصلا كما عرفت ان الاستثنا يصح متصلا لا منفصلا قال رجل لا اخذ
 منك الفاد وبعته فملكته قال لا ارجل غصبتا فمضى اي المقول لا في سبب
 وهو اخذ مال الغريم ادعى ما يوجب الهبة عنه وهو الاذن بالاخذ والامر بكونه
 فكان القول بقوله مع بجمية الا ان ينكح غريمي في يمينه اما لا جلا في قوله
 غصبتني في رد قوله اعطينتني دية اي لو قال المقة اعطينتني الف درهم ودية
 فملكك وقال المالك ابل غصبتني في الايمن للمقة لانه لم يفر سبب الضمان
 والمقوله يدعي عليه سبب الضمان وهو ينكر فكان القول بقوله قال كان هذا
 ودية لي عندك فاخذته فقال هو لي اخذته يعني اذا اخذ رجل من رجل شيئا
 فقال لا اخذته كان هذا ودية لي عندك فاخذته فقال لما اخذته هو لي
 اخذته لما اخذته لان الاخذة اقر بالدية ثم الاخذة منه وهو سبب الضمان كما
 وادعى اخذها فله عليه فلا يقبل بل يجب عليه رد بجمية قائما وقيمة ما كان
 في قال اجرت فرسي او ثوبي اي فلانا فركبه او لبسته في الف قال فلان كان
 بل الفرس والثوب وقد اخذتهما مني ظلمنا فاقول للمقوله لاخر البينة او في
 ثوبي هذا بكذا فقبضته اي لو قال فاطمة فلان ثوبه هذا بفسف درهم ثم
 قبضته وقال فلان الثوب مني فاقول للمقة ايضا قال هذا الف ودية
 لزيد لا البكر قال الف لزيد على المقوله لكونه لانه لما اقر به زيدا في اقراره
 وصار ملكا له قوله بعد ذلك لابل لبكر رجوع عنه فلا يقبل قوله في صوغ
 زيدا يجب عليه ضمان مثله بالبكر اقر به لان ان قال كنت كاذبا فيه اي
 في اقراره اختلف المقوله على عدم كونه اي على المقول ما كان كاذبا فيما اقرت به
 ولست بمبطل فيما ادعى عليه عند ان يفسد عند ما يؤتمر به المقوله الى المقوله
 له الفتوى على انه يملك المقوله بزمان العادة بين الناس ثم يكتسب صك
 الاقرار ثم يباخذون المال كذا في الكافي **باب اقرار المدين بغيره**
 الموت ودين كونه مطلقا اي سوا علم سببه علم باقرارها ودين مرض موت

موت سببت اي مرضه موثق كبدل ملكه وملكه وهر من قبل مرضه علم بجمية
 بقدمان على اقره فيه اي في مرضه ان في هذا اي الاولين لا يثبت
 السبب الاقرار ولما ان لم يثبت في اقراره بالدين لم يفرغ من دينه
 فالدين الثابت باقراره لا يبرأ من الدين الثابت بلا حجة كونه ذوق اقراره
 بعد حجة فالتا لا يبرأ من الاول والكل اي دين الله ودين المدين سببه
 معروف من المرض الذي علم حجة الاقرار فيه يقدم على الارث لان قضاء
 الدين في نحو ايج الاملية وهو الوتر يتعلق بالتمكة برضا الفراغ وله هذا
 يقدم حاجته في الكفارة ولم يفرخص من بجمية بقضاء دينه الاقرار لورثته
 سواء اقر به او عصى الله تعالى عليه لم اعط كل ذي حق حقه الا
 لا وصية لورث الا بقصد دين البقية اي بقية العراة وبقية الوتر لان كان
 في التخصيص يتعلق حصصهم بالتمكة فاذا صدقوه زال المانع وجاز خصصها
 وجاز اي اقرار المدين بغيره اي غير الورث لوجود المقتضى وانفق المانع اما
 الاول فلانه تعرف في فالعن له هو يقتضيه الجواز اما الثاني فلان المانع
 في الجواز كان الارث وقد انتفى ولو وصلته كان اقراره بملكه كما روي عن
 ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قال اذا اقر الرجل في مرضه بدين رجل غير وارث
 فانه جائز ان حاط ذلك بماله الفياض ان لا يصح اقراره الا في الثلث لان
 الشرع قد قصره على الثلث وتعلق بالثلثين من الوتر وله هذا الموترع
 بجمية لم ينفذ الا في الثلث فكذا الاقرار وحده لا ينفذ الا في الثلث فلو
 ترك القياس ما روي عن ابي عمر اقره اي لا يثبت بماله ثم اقر ببنوته
 شتمه بطل اقراره واقراره لا يثبت ثم تكبر ما صح اقراره له وعند من يبطل
 هذا الاقرار ايضا للتممة ولما انه اقر وليس بينهما سبب التهمة فلا يبطل
 بجمية بعدة خلاف المسئلة الاولى لان دعوة الشتم تستند الى بيان
 العلوق فيظهر ان البينة نائمة زمان الاقرار فلا يصح اما الزوجية
 فيقتصر على زمان النكاح فلا يظهر ان اقراره كان لزوجه بجمية بخلاف
 التهمة الوصية اي بخلاف الوصية شيئا او اوصى له ما يثبت ثم تزوج

لا يثبت
 سبب ان في سبب
 عليه بان لا يثبت
 الثابت الاقرار
 الذي كان لا يثبت
 الاول ان عاين سبب
 البينة ودين المدين
 الاقرار ودين المدين
 واثبات التبادر في سبب
 الاقرار سبب التبادر
 السبب سبب التبادر

فلا يقع المانع في الجواز كان الارث و
 لم يفرغ من دينه ان الاقرار للورث اذا
 كان التماس سبب الوصية فغيره ايضا
 ان لا يجوز في اقراره على الثلث في
 ليس كذا فاقول فانه يباين
 استثناء الله تعالى

فانهما يتطلبان اتفاقا فان الوصية عليك بعد الموت هي واثرة فلما
يصح واليه في الموضع حتى لا ينفذ الا في الثلث كما سياتي بيانه في
كتاب الوصية فصار كالوصية ولو اقرب من لمن طلقها فانه اي من
موتة قلها الاقل في الارث اي ميراثها منه والدين اقيام النكاح
العقد واثرا لقرار كان منسدا البقاء الزوجية فتم اقدم على الطلاق
ليصح اقرارها لزيادة على ارثها ولا تامة في اقلها فيثبت اقرار رجل
بنسبه غلام حيث قال هذا ابني جبهل نسبه مولده وقد تربى فانه
هذا القيد ويولد مثله لثبوت صدقة اي الغلام ذلك المفقود هو ميراثه
اي اهل التصديق ثبت نسبه اي نسبه الغلام منه اي المفقود وشرك اي
الغلام الوثري بشرط جبهالة النكاح لو علم لم يثبت في الغيرة وان يولد
مثله لثبوت النكاح يكون مكد باظهاره وان يثبت الغلام لان امثله في
غلام يعبر عنه نفسه فلا بد في تصدقه لانه في يد نفسه حتى اذا كان صغيرا يعبر
لم يعبر بقصد بقاء لدا قال وهو ميراثه شارك الوثري لانه لما ثبت نسبه
منه صار كالوارث الموقوف صح اقراره اي الرجل بالولد والوالدين
لانه اقراره على نفسه ليس فيه كل النسب الغيرة والزوجية والموت لان
موجب اقراره بثبت ميراثا بنسبه فاما بطلان اقراره فينفذ وصح
اقراره بالوالدين والزوج والموت لان اهل ان اقراره لان
على نفسه على غيره وبما لا اقرار به لا يكون الا اقراره على نفسه فيقول
قصد بغيره لان اقراره بغيره لا يكون لان كلامهم في نفسه الا اذا
كان المفقود صغيرا في يد المفقود هو لا يعبر عنه نفسه لانه فيثبت نسبه
الاقرار لو كان عند الغيرة يشترط تصديق مولاه كما شرط تصديق
الزوج في عود المرأة الولد او شهادة امرؤه قابلة كانت غير
في اقرار امرؤه ذات زوج بالولد عدم القعدة في غير ما في اقرار
امرؤه غير ذلك يعني اذا كانت المرأة ذات زوج ولا معتده
صح اقرارها بالولد لان فيه الزام على نفسها دون غير ما فينفذ عليها و

قوله عدم القعدة في غير ما يملكه على نفسه
تصديق الزوج اي شهادته في القعدة
امرؤه غير ذات الزوج لعدم تعلق
الغيرة

وتصح التصديق بعد موت المفقود الزوج بعد موتها بقوة معنى صح
التصديق في النكاح موت المفقود النكاح الموت ان اقر نكاحا واد
فصدقة بعد موته حتى يكون لها الميراث والارث لبقا حكم النكاح وهو
العقد وان اقرت بنكاح رجل وامت فصدقة في الزوج لم يصح قصد بقاء
عنده في حقيقته لانها لما ماتت زال النكاح بعلايقه حتى يجوز له ان ينكر
اقرارها واربعها سواء ولا يلزم له ان يعسرها فبطل اقراره فلا يصح التصديق
بعد بطلان الاقرار اقرت بنكاح غير ولد كذا وعلم لم يثبت اي النسب
ولا يقبل اقراره في حقه لان فيه تمثيل للنسب على الغير فاذا ادعى نفسه اقر
حضانة يعبر عنها ميراث الاربع وارث وان بعد يعني ان كان اقر
وارث موقوف فثبت بعد موته بالارث في المفقود حتى لو اقر باخيه ولم يمت
او خاله فالارث للعمة والي له لان نسبه ثبت فلما ميراث الوارث الموقوف
لأن بقاءه فاقربا من شاركه في الارث بل النسب لان قسمة احوال شيان
حمل النسب الغير ولا ولاية له عليه شركة في الارث له فيه لانه في نفسه
لا الاول اقراره باني ثبت له اي ذلك لم يثبت على احد من يقضي
باقراره بنسبه لانه لا النصف الاخر يعني ان ميراثه وشركته بينين وله
على رجل الف درهم فاقربا من بين ان اباه يقضي منه نصفه كذا الا ان
فلا شيء للمفقود وللمكذ نصفه لان الاقرار باستيفاء الدين قرارا ليدن على
الميت لان يقضي الدين انما يكون بقبض عين مضمون حتى يغيره بقبضه
فاذا اكد له خوه استوفى الدين نصيبه لم يقبض جميع الدين لا يكون
له في الميراث شيء ولا ميراثه على اخته بنسبه فقبض وان تصادف على
استنكره اي المقبوض بينهما لانه لو رجع على اخيه رجع اخوه على الغرم فبيع
الغرم على المقر بعد ذلك لا انتفاض المقاصة في ذلك القدر بقاؤه دينه
على الميت الدين مقدم على الارث فيؤدي الى الدور **فصل** حرة اقرت
بدين فكلها زوجها صح اي اقرارها في حقه اي حتى زوجها عند الحي حقيقته
حتى تجلس ارم كالدين الثابت بالمعينة بالاستهلاك او الشراء بالبيعة

بصح الاقرار بالانكاح بطلايقه الزوجية
الارث باقراره بعد الموت لانه الموت
وان

وقوله اقراره بالانكاح بطلايقه الزوجية
فان خلف كان له ان يراجع الميراث
بالنصف ثم الميراث الى القدر
ابوهم الفاضل

في عهدها لا ياتي تصديق الزوج فلا يجوز ان يزوج فيمنع الزوج
 غشها بها او اقرارا لا يصح فيما به جع الى بطلان من الزوج فيجب ان ينسب
 بالزوج لان من وصفه فيها الموقلة وله بها زوج واولاده من اي في الزوج
 وكذا في اي الزوج فيجب ان يقر اي من المارة حتى اذا علم من الاقرار
 يكون رقيقا لاحقة حق الاولاد فوقع على قوله حق بقوله حتى لا يبطل
 النكاح ووقع على قوله حق الاولاد بقوله واولاد حصلت قبل الاقرار
 وما في بطلانها وقت اي وقت الاقرار احرار حصصهم قبل الاقرار بالزوج فاما
 على بعد اقراره يكون رقيقا عند ابي يوسف واذ حكمه فيها وولي
 الرقيقه يبيع وحره عند غيره لان من تزوجها برت طهرته اولاده منها فلا يصدق
 على ابطال هذا الحق جهول النسب من بعدهم ثم اقرار بالزوج لان وصية
 صح في حقه حتى صار فيقال دون ابطال العتق حتى ان في حقه حرا
 فان مات العتق اي العبد الذي اعتقه جهول النسب يبرئه وارثه ان كان
 اي له وارث والا اي ان لم يكن وارث فالملقة اي برته المملقة لانه كان
 للملوق قد ملقه فان مات المملوق عتق فارتد عتبه المملوق لانه كان
 انتقل الولاء اليه بخلاف ما لو كان حيا قال لا عليك الف فقال الحق او
 الصديق او اليقين او تكلم اي قال حقا او صدقا او يقينا او كثر اي قال
 الحق الحق او الصدق الصدق او اليقين اليقين او حقا حقا او صدقا صدقا
 او يقينا يقينا او كثر بها التكرار قال البر الحق والحق البر اليه كان قرارا
 لانه لما يوصف به الدعوى فصدق الحق يستعمل في التصديق فافانته قال
 ادعيت الحق ولو قال الحق حق او الصدق صدق او اليقين يقين
 اي لا يكون اقرارا لانه كلام تام بخلاف تقدم لانه لا يصح للائنه قال لانه
 ما سارقه يارانية يا جنونة يا ابقه او قال هذه السارقة فعلت وعمرها
 فوجد اي المشتري بها اي بالي تروا احد منها اي في هذه العبيد لانه اي
 الامة بعد البيع به اي بواحد في هذه العبارات لان غير الاخير نداء وقصد
 اعلام المنادي وحضوا ولا يخفى الوصف الذي ناداه به لانه لو قال

قال لامة ياكافه لا يعرف بينهما والاخير شبهة بخلاف هذه سارقة او
 هذه ابقه او هذه رانية او جنونة حيث تروا واحد في هذه العبارات لانه
 اخباره هو حقيقة الوصف وبخلاف يا طالب او هذه المطلقة فعلت
 كذا حيث تطلق امراته لانه يمكن في انشاء هذا الوصف شرعا فيجعل
 اي بالكون صادقا فيما تكلم به لانه لا يكلم في انشاء تلك الاوصاف
 فيها وكان نداء وشما لا يخفى ووصفا كذا في الكافي **كتاب**
الشهادة او دعه عتقت بالقرار مما ترون الحجة الى الشهادة
 بعد عدم الاقرار فيكون متاخر عنه في الاعتبار من اي الشهادة اخبار
 بحق للغير على اخر سوا كان حق الله تعالى او حق غيره في يقين اي
 ناشئ عن يقين لا عن حسنة وطمع واليه الشارة بقوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم اذ اريت مثل الشمس في شمس والافد عي وكرهنا قالوا انما شئنا
 في انما يده التي بعث المعانيه وشرطها العقل الكامل بان يكون فلما
 بالغنا فلا يقبل شهادة المجنون واليه والقبض وهو حسبي سماعه وافهم
 والمخبط الى وقت الاداء والولاية بان يكون حرا فلا يقبل شهادة القن
 وركنهما الاصل في حقيقته لفظ اشهد بمعنى الخبر دون قسم ذكره الزبي
 حتى اذا نكر لم يقبل الشهادة وحكمها وجوب الحكم على القضي بموجبها
 بعد التمكن واليقين بان يكون حجة بلونة لانه غير متمم للصدق والكد
 ولكنه تم كماله بالصدق لا بجماعه وجب اي الشهادة بالطلب اي
 المدعي في حق العبد وانما اعترط لانه حقه في شرط طلبه في سائر الحقوق
 ان لم يوجد بدله ولا يجوز كتمانها بقوله تعالى ولا يات بالشهادة اذا دعا
 ثم انه انما يات اذا علم ان القضي يقبل شهادته وتعين عليه الاداء وان
 علم ان القضي لا يقبل شهادته او كانوا جماعة فادعى غيره ممن يقبل ادعى
 فقبلت لايامه وان ادعى غيره ولم يقبل شهادته ياتم فم يود اذا كان ممن
 يقبل شهادته لان امتناعه يؤدي الى تضيق الحق دون حق الله تعالى
 فانما يجب فيه بلا طلب كعتق الامة وطلاق المرأة فان فيها كرم الزوج

ويجب ان يقر في نفسه ان لا يكون له مال ولا مال غيره
 فانما انما يقر في نفسه ان لا يكون له مال ولا مال غيره
 فانما انما يقر في نفسه ان لا يكون له مال ولا مال غيره
 فانما انما يقر في نفسه ان لا يكون له مال ولا مال غيره

[illegible]

الحمد لله الذي جعل لك السقا طوما انا السقا
عقوبة

عنه بالبيع لا يكتبها احقر اراغ الهتك او يكتب العلم وان لم يقبل جابر
الشهادة قال في الكافي ثم قبل لا بد ان يقول المعدل هو عدل جابر الشهادة
او العبد المحذور في القذف اذا ثبت يعدل والبيع ان يكتبه بقوله هو عدل
الحديث بالارادة فيه شك لان المحذور في القذف لا يتب قد يكون معدلا كما ذكره
فلما ثبت قوله جابر الشهادة يخرج هذه الاية على ما في الية الهدية اذ لم يذكر فيها
المحذور في القذف لكن لا بد فيه ايضا من اعتبار هذا القيد بخبره حتى لا يكون
الاكتفاء بقوله هو عدل الصريح ولا يصح تعديل الخصم هكذا قال ابو حنيفة يعني ان
تعديل المدعي عليه الشهادة لا يصح لان في زعم المدعي وشهادته ان المدعي عليه لم كان
في الانكار وتزكية الكاذب انما هو باق وعندهما الحق وان كان في اليك ان كان
عدلا لكن عند جابر لا بد من قسم اخر اليك عدم حوز تعديل الواحد واليوسف يجوز
في سباني الم اذ يتعدى اليك تزكية بقوله ثم عدل للمسلم خطأ او سوا
او هم عدل ولم يذكر على هذا او كما لو قال عدل قوا او عدل صدقة فقد لم يكن
لانه قرار منه بشيئ الحق بخلاف لو قال هم عدل وفيه عليه حيث لا يكون شئ
لانهم مع كونهم عدلا لا يجوز انهم انسيا وخطا فلا يلزم من كونهم عدلا ان يكون
كلامه صوابا كفي واحد للتركة ولتركة ان هذا الرسل الى امر في ان التركة
وامور الدين فلا يشترط فيها الا العدة حتى يكون تركة العدة الم لا ياتي في رد
في القذف السابقان خبرهم قبول في الامور الدينية والاهل طائفتان لان
فيه ياد طائفتين هذه اكله في تركة الترة اما تركة العداينة فيمنه طائفة ما
يشترط في الشهادة في طائفة والبقر فيهما سوى افعال الشهادة بالاجماع
لان معنى الشهادة فيها اظهر وله هذا الجنب في القضاة مع اني يجوز
ما يتعلق بالاقوال كالبيع بان مع قول البائع بعث وقول المشتري اشتريت
والاقرار بان مع قول المقر فلان على كذا او راى ما يتعلق بالافعال كحكم
قاضي وعصبي قتل ان يشهد فاعل قوله يجوز في قوله مع وان يشهد
عليه فيقول ان شهدته باع او قرانه عاين السبق عليه الشهادة به عاين
وهذا اذا كان البيع بالعقد ظاهر وان كان بالاعاين فكذا ان حقيقة البيع

فان عند جابر لا بد من ان يكون
عنه على ان الشهادة بالتركة
قال قال جابر في القذف
الشهادة في القذف وكذا في
يشترط في الشهادة بالاجماع
ان لا فرق عند جابر في الشهادة
بين تركة الترة وبين تركة العداينة

مبادلة المال بالمال وقد وجد قبل لا يشهدون على البيع بل على الاخذ والاعطى
لانه بيع حكمي لا حقيقي ويقولون ان لا يشهدون كيدا يكون كاذبا ولا يسه
الشهادة بجماعة في رواية الجواب اي لو سعى ان يشهدوا بشيئ عليه
وراء الجواب لا يسهل يشهد لاحتمال ان يكون غيره او النعمة تشبه النعمة
اذ اتين الفأئل بان يكون في البيت حدة علم ان بهدنة يقين غيره ثم
جلس على المسلك ويبقى مسلك غيره سعي اقرار الداخل ولم يره اذ خرج قبل
به العلم لمن ينبغي للقاضي ان لا يقبله اذ اقره اذ يقين ضروره في الشهادة
القبول عند التقاضي الشهادة بالتسليم يقبل في بعض الحوادث كمن اذا
خرج به لم يقبل كمن سباني او سباني شخص القائلة ويشهد عند اتقان
انها فلانة بنت فلان بن فلان قال الفقيه بوليت اذ اقرت امرأة خوار
جواب يشهد عند اتقان انها فلانة بنت فلان بن فلان لا يجوز ان يسع قرا
ان يشهد عليها الا اذا راى شخصه ما يقع حال ما اقرت في محضر يشهد على
اقرارها بشيئ طرفة ثمة شخصه بالاروية وجهها قال ابو بكر الاسكافي المراءاة
اذا حثت في وجهها فقالت انا فلانة بنت فلان بن فلان وقد كنت في محضر
مهرى فان الشهادة لا يجوز ان لا يشهد به ان يشهد اليها فان ماتت في حياجه
الشهادة في شهادة في انها فلانة بنت فلان بن فلان كذا في العداينة ولا
يشهد على الشهادة ما لم يشهد عليها لانه يعرف على الاصيل بالالة ولا بد
في تنفيذ قوله على المشهود علمه ازالة الولاية التابعة للغير حلية فلانة الا ان
والتشكيل منه ولا يشهد ايضا في رواية الذي كتب فيه شهادة ولم يذكر
اي شهادة كذا القاضي يعني اذ وجد في ديوانه اقرار رجل لرجل بجواب
شهود وشهد الرجل على رجل بجواب وهو لا يذكره لا يحكم به ولا ينفذه في بيانه
وكذا الراوي يعني اذ لم يذكر لرجل الرواية لان كلامه لا يحل الا على علم
لا علم بها لان الخطا يشبه الخطا ولا بالتسليم مع الاصح التبعات والتمكك
والدخول وولاية الاتقاني واصل الموقف فان الشهادة بالتسليم مع جابر

يكن ينبغي للقاضي ان لا يقبله
منه الا وجه وجهه ظاهر
يكن ينبغي للقاضي ان لا يقبله
منه الا وجه وجهه ظاهر

يكن ينبغي للقاضي ان لا يقبله
منه الا وجه وجهه ظاهر
يكن ينبغي للقاضي ان لا يقبله
منه الا وجه وجهه ظاهر

قول من هذا الوجه بانه لا يثبت
التوارث بين من كان له مال في الدنيا
على ما لا يقبل شهادة غيره من الناس
لان الارث لا يثبت الا بين من كان له مال في الدنيا
الا بعد ما لا يقبل شهادة غيره من الناس
انما هو في الدنيا من كان له مال في الدنيا
التوارث بين من كان له مال في الدنيا
عدم جريان التوارث بين من كان له مال في الدنيا
تأنيدهم في الولاية باختيار من كان له مال في الدنيا
جريان الارث لغيره من الناس

في اهل دارين كالروم الترك لا تقبل لان الولاية فيما بينهم تنقطع قبل المنة
ولهذا لا يجرى التوارث بينهما وتقبل ايضا من غير سبب الدين فان العدة الزمنية
تدل على قوة دينه عند الله بخلاف العدة الزمنية فانها حرام من انكسرها لا يوثق
في القول عليه وتقبل ايضا من غير سبب الدين فان العدة الزمنية تنقطع قبل المنة
اجتناب الكفاية هو في العدة الزمنية وتقبل ايضا من غير سبب الدين فان العدة الزمنية
بما تقتضيه الجحان ولانه لا يخل بالعدالة هذه اذا لم يكن له علة او خوف برك
واذا لم يكن له خوف فاما بالدين لم تقبل لانه لا يكون عدلا ولم يقدر ابو حنيفة
وقتا اذ لم يثبت كتاب السنة ولا الاجماع والمقادير تعرف بالرائي وقدره
المستأخرون فتقبل سبع سنين الا عشر سنين وقيل اليوم السابع في الولاية
او بعد الى ان يمتلئ لاهلكت به وقيل الحقة وولد الزنا والحقة في اذ كانا معا
فان قطع الوضوء منية الابوين لا يوجب في العدة وتقبل من غير العدة
عنه شهادة في الحقة والحقة في اهل دارين او امرأه وشهادته في الجحان
ثم انه ان لم يكن مشكلا فلا شك في انه ان كان مشكلا فيجعل امرأه في حقه
الشهادة احتياطاً والعينى لعنوا بالعكس لعدم التهمة وقد ثبت ان
قضية الشهادة في حقه في العدة عند شريح فتقبل شهادته وهو كان عتيق على
والعمال امر اذ مال السلطان عند عامة المشايخ لان الفضل على بعض الاحوال
او كانوا على الظلم في الولاية كان في زمانهم لان الغالب عليهم اصلاح في ما
الذين في زماننا فلا تقبل شهادتهم لعلية ظلمهم كذا في الكافي وتقبل شهادته
لا حجة في حقه من حرم رعايا او حرم رعايا امارة وشهادته في حقه من حرم رعايا
ابيه وابنه لان الاملاك بينهم من غير الولاية في حقه لا بسبب ليعضد
في مال البعض فلا يوجب التهمة بخلاف شهادة له في الولاية لا اذا او شهادته احد
الزوجين للآخر وتقبل من كافر على كافر مولاة او على كافر مولاة
مسلم يعني كونه شهادته الكافر على كافر مولاة مسلم وعلى وكيل كافر مولاة
مسلم بغيره كس اي لا يجوز شهادته الكافر على كافر مولاة مسلم وعلى
وكيل مسلم مولاة كافر فان سلما اذا كان له علة كافر اذن له بالبيع والشراء

والشراء فشهد عليه هذا ان كافر ان يشراء او بيع جازت شهادتهما عليه
لان هذه شهادة كافر قامت على اثبات امر على الكافر قصد اوزم منه الحكم على
المولى مسلم فمما لو كان المولى كافر او العبد كافر سلما لا تقبل شهادته كافر
عليه هذه شهادة كافر قامت على اثبات امر على المسلم قصد ولو ان سلما
وكل كافر ان يشراء او بيع فشهد على الكليل هذا ان كافر ان يشراء او بيع
جازت شهادتهما عليه لان شهادته كافر قامت على اثبات امر على المسلم قصد كذا في
شرح المسعودي الخلفى الجامع الكبير لا في كافر على مسلم يحطف على قوله تقبل
اهل الاربعة الا في الوصاية والنسب اذ في حقه تقبل الكيفية على من حاضره
يعني اذا ادعى الابعاء في نصري واقام به من نصريين على حقه مسلم او
ان فلان بن فلان النصري مات وهو ورثه وخلفه سلما لم يثبت عليه من اقام
شهادته من نصريين على تقبل هذه الشك والقبول ان لا تقبل وجه
الا على ان المسلمين لا يخفون موت النصاري والوصاية تكون عند الكليل
غالبا وسبب النسب النكاح ولهم يخفون نكاحهم فلم يقبل شهادته في النسب
على المسلم في اثبات الانصاف الذي بناؤه على الموت والنسب الذي بناؤه على
النكاح اذ في الضياع الخفي المتعلقة بالابعاء فتقبل ضرورة كذا
قبلت شهادة القابلة للفرور ولا في امر لان الاداء يقتضي التمييز بين
الخصمين والشهود ان كان منقولا ولا يثبت الا على التهمة وفيه شبهة
يمكن التميز عنها كجيش هو ومرة اذ الشهادته في باب الولاية ولا ولاية له
على احد فلا يقبل شهادته ولو على كافر مملوك وسبي اذ لا ولاية له ما على
انفسه ما فعل غيرهما اولى الا ان يتجمل اي الشهادة في الروح والصغر وادبا
بعد طهره والبلوغ في تقبل لان الخجل بالعبادة او السماع واما لا يثبت
وعند الاداء بما في اهل الشهادة في حقه في حقه ان ثابت لقبه تعالى
ولا تقبلوا له شهادته بالان ان كافر ايسر فان الكافر اذا شهد انفسه
لم يجر شهادته على اهل الذمة لان له شهادته في حقه في حقه فان
قبل شهادته عليه على المسلمين لان هذه شهادته مستفادها بالامام ولم

قوله في حقه من حرم رعايا او حرم رعايا امارة وشهادته في حقه من حرم رعايا
ابيه وابنه لان الاملاك بينهم من غير الولاية في حقه لا بسبب ليعضد
في مال البعض فلا يوجب التهمة بخلاف شهادة له في الولاية لا اذا او شهادته احد
الزوجين للآخر وتقبل من كافر على كافر مولاة او على كافر مولاة
مسلم يعني كونه شهادته الكافر على كافر مولاة مسلم وعلى وكيل كافر مولاة
مسلم بغيره كس اي لا يجوز شهادته الكافر على كافر مولاة مسلم وعلى
وكيل مسلم مولاة كافر فان سلما اذا كان له علة كافر اذن له بالبيع والشراء
والشراء فشهد عليه هذا ان كافر ان يشراء او بيع جازت شهادتهما عليه
لان هذه شهادة كافر قامت على اثبات امر على الكافر قصد اوزم منه الحكم على
المولى مسلم فمما لو كان المولى كافر او العبد كافر سلما لا تقبل شهادته كافر
عليه هذه شهادة كافر قامت على اثبات امر على المسلم قصد ولو ان سلما
وكل كافر ان يشراء او بيع فشهد على الكليل هذا ان كافر ان يشراء او بيع
جازت شهادتهما عليه لان شهادته كافر قامت على اثبات امر على المسلم قصد كذا في
شرح المسعودي الخلفى الجامع الكبير لا في كافر على مسلم يحطف على قوله تقبل
اهل الاربعة الا في الوصاية والنسب اذ في حقه تقبل الكيفية على من حاضره
يعني اذا ادعى الابعاء في نصري واقام به من نصريين على حقه مسلم او
ان فلان بن فلان النصري مات وهو ورثه وخلفه سلما لم يثبت عليه من اقام
شهادته من نصريين على تقبل هذه الشك والقبول ان لا تقبل وجه
الا على ان المسلمين لا يخفون موت النصاري والوصاية تكون عند الكليل
غالبا وسبب النسب النكاح ولهم يخفون نكاحهم فلم يقبل شهادته في النسب
على المسلم في اثبات الانصاف الذي بناؤه على الموت والنسب الذي بناؤه على
النكاح اذ في الضياع الخفي المتعلقة بالابعاء فتقبل ضرورة كذا
قبلت شهادة القابلة للفرور ولا في امر لان الاداء يقتضي التمييز بين
الخصمين والشهود ان كان منقولا ولا يثبت الا على التهمة وفيه شبهة
يمكن التميز عنها كجيش هو ومرة اذ الشهادته في باب الولاية ولا ولاية له
على احد فلا يقبل شهادته ولو على كافر مملوك وسبي اذ لا ولاية له ما على
انفسه ما فعل غيرهما اولى الا ان يتجمل اي الشهادة في الروح والصغر وادبا
بعد طهره والبلوغ في تقبل لان الخجل بالعبادة او السماع واما لا يثبت
وعند الاداء بما في اهل الشهادة في حقه في حقه ان ثابت لقبه تعالى
ولا تقبلوا له شهادته بالان ان كافر ايسر فان الكافر اذا شهد انفسه
لم يجر شهادته على اهل الذمة لان له شهادته في حقه في حقه فان
قبل شهادته عليه على المسلمين لان هذه شهادته مستفادها بالامام ولم

استحسانا فان يكون الوصي ذلك لم تقبل والقبول ان تقبل وان كان كونه
 واني الميت اي عزمي لها على الميت من وجه يوجب اي عزمي لميت عليها
 ومن الوصي لها اي رجلين او من لها الميت وصي على الايض اي
 نصب الوصي هو متعلق بقوله كونه كونه وكان القياس ان لا يقبل شهادة
 لانها خارجة عن انفسها فمما يشهد بها كونه كونه ذلك ان الوارثين قصد
 بها نصب في تصرف لها ويقيم بها حقها والغيريين قصد انصب
 يستوفى حقها او يبرهن بالرفع اليه الوصيين قصد انصب بعينها على تصرف
 في مال الميت والوصي لها قصد انصب في دفع اليها حقها وجه استحقاقها
 ليست بشهادة حقيقة لانها توجب على القاضي لا يمكن بدورها وهذه
 ليست كذلك لتمكنه في نصب الوصي اذا رضى الوصي الموت مع وقف حفظا
 لاموال الناس في الضمان لكن عليه تامل في صلاحية في نصبه ابلية
 وهو لا يشهد بآدم كونه مؤنة التعيين ولم يشهد بشيء فصار كالقوة
 في كونها ليست بحجة بل دافعة مؤنة تعيين القاضي ولو شهد ان كان
 الغائب كله يقضي دينه ردت اي شهادتها سواء ادعى اي لم يسل
 الوكالة او لا يمكن الشهادة في شهادتها لانها يشهد ان لا يبرهن وقدر
 كمال شهادته على جرحه فهو يوجب له الشهادة لا يوجب عليه حق الشرح
 او العذر بها لا يقبل كفايا او اكل الربوا او انه استاجرهم وخدم ذلك
 سببا لانها لا يقبل فيما يدل تحت الحكم وفي وسع القاضي ان لا يقبل
 ليس كذلك لانه يدفع بالتوبة والاستيذان ان كان امره ازيد على الجرح لكن لا
 خصم في اتيانه اذ لا تعلق له بالاجرة حتى لو اقام له عليه البيعة ان لم يرض
 استاجرهم بكذا واعطاهم ذلك في مال الذي عنده تقبل كما سياتي قال
 صد الشريعة اذا اقام البيعة على العدالة فاقام الخصم البيعة على الجرح ان كان
 الجرح جرحا جرحا لا يعتبر بيعة الجرح وانما قلت ان صورة المسئلة هذه لانه
 ان لم يرض البيعة على العدالة فاجبره خبير الشهود في او اكله الربوا فان لم
 لا يجوز قبل ثبوت العدالة كاتما اذا اخرج خبر ان الشهود في او تحقيقة

هذا هو الوجه في ان لا يقبل
 شهادة الوصي في دعوى
 الوصي في دعوى الوصي
 في دعوى الوصي في دعوى
 الوصي في دعوى الوصي

هذا هو الوجه في ان لا يقبل
 شهادة الوصي في دعوى
 الوصي في دعوى الوصي
 في دعوى الوصي في دعوى
 الوصي في دعوى الوصي

تحقيقه ان جرح الشاهد قبل التعديل دفع للشهادة قبل ثبوتها ووزاها اليها
 ولذا قبل فيه خبر الواحد كما مر في كتاب الكرامة والاخرى لا وبعد التعديل دفع
 للشهادة بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي العمل بها ان لم يوجد جرح معتبر
 وفي القواعد المقررة ان دفع اسهل في الرفع وهو ليس في كون الجرح الجرح
 مقبول قبل التعديل والوزن واحد غير مقبول بعده بل يحتاج الى انصاف الشهادة
 واشبات حق الشرع او العبد صحيح بهذه التحقيق ما عثر على بعض
 بلا شعور على مراد القائل دفع ذلك اهل في القواعد غافل حيث قال اقول
 فيه نظر والغرض ان مثل هذه الشهادة لا يعتبر سواء كان قبل التعديل
 او بعده فلما حجة الى ذكره في الصورة المفيدة ولذلك قلت بعد التعديل
 وقبله قبلت مثل ان يشهدوا على ان شهدوا في فتنة او زنا او كلمة
 ربوا او شرية ثم ادعى اقرارهم انهم شهدوا بالزنا او على اقرارهم انهم
 في هذه الشهادة وعلى اقرارهم ان المدعى يبطل في هذه الدعوى او انه لا
 شهادته لهم على المدعى في هذه الى دته وانما لم تقبل هذه الشهادة
 بعد التعديل لان العدة لم يثبت لانه رفع الابا ثبات حق الشرع او العبد
 كما عرفت وليس شيء مما ذكرنا ثبات احد منهما بخلاف اذا ادعى قبل التعديل
 فانها كافية في الرفع كما مر وقبلت على اقرار المدعى بفسادهم او اقراره
 بشهادتهم بوزن بانه استاجرهم على هذه الشهادة لانه اقراره بانه
 لاحول له في دعواه وقبلت ايضا على انهم اي الشهود عبيد او جدد وروى
 لغزو وانهم زنا او وصفا الربوا او سرقوا في كذا او شربوا الخمر ولم يتقدم
 العهد بان لم يزل الجرح في الخمر ولم يفسد شهره في الباقي فينبغي ان يتقدم
 اذ لو كان متقادما لا يقبل لعدم ثبات الحجة لان الشهادة كد متقادما
 مردودة او شركا المدعى ان كان بهم شبهة كون فيه او قد فقه في دعواه
 يدعيه او انه استاجرهم بكذا واعطاهم اياه اي الاجر كما كان في عنده
 ان يفسد شهره على كذا او دفعته اليهم على ان لا يشهدوا على زنا او شربا
 زورا فانما اطلب اعطيتهم انما قبلت في هذه الصورة في بعض ما هو الحق

هذا هو الوجه في ان لا يقبل
 شهادة الوصي في دعوى
 الوصي في دعوى الوصي
 في دعوى الوصي في دعوى
 الوصي في دعوى الوصي

وفي بعضها حتى العبد الحاجة ماسة الى احياها هذه الحقوق في اي شئ روة قاضي
 في حادثة اي لم يقبل شهادته فيها ليس لخرى في غير قبوله فيها لان
 ان رد الاول لوجه شرعي فلا يجوز مخالفة الثاني في شهادته فانه يعلم
 تقبل في مثل ان شهادته بالادلة اربلا ذكر انهما في بعض شهادته بخران فانهما
 تقبلان لان الحاجة الى الشهادة لا تباين في كل من يثبت في اثبات
 الملك المدعى لافق في ذلك بين ان يثبت كلا الحكمين بشهادة فريخ
 او فريخين ثم اذا شهد انهما في يد المدعي عليه فانهما في اي شئ روة قاضي
 انهما في يد المدعي او في يد غيره لانهم برعا سمعوا اقرارهم انهما في يد المدعي او في يد غيره
 بطلوا عليهم الشهادة كذا في العادة وان شهد بالملك في المحل المذكور
 بالحد وحيث يقبلان لما ذكره من ان شهادته واعلى الامم والفقه في قبول الرجل
 بعينه فشهد في المحل المذكور اي بذلك الاسم وسماه في نظائره فشهد في كل
 فقال او ثبت بعض شهادته في اي لم يقبل في بعضه يعني بعد ان يثبت في بعضه فشهد في كل
 في شهادته فذكر يقبل اذا لم يكن فيه مناقضة واطلق في الجامع الصغير
 الحيوان اذا لم يجر في مكانه جاز ذلك اذا كان عدلا ولم يشترط له ان يكون
 وان شترط حسن ذكره الزاهد في بيته الموت في الجرح اول في بيته الموت
 بعد البتر يعني جرح من اننا مات الجرح فاقام اوليا وبيته انما
 بسبب الجرح واقام القصار بيته انما بعد وفاته بعد عشرة ايام فبيته اوليا
 المقبول اول في بيته القابض اول في بيته كونه القيمة مثل الثمن يعني ان
 وصينا باج كرم القيمة وبلغ القيمة ادعى غيبا واقام بيته واقام المسمى
 بيته ان قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبيته القابض اول لانها
 تثبت امر زائد اول لان بيته الف دارج في بيته القيمة وبيته كونه المقبول
 عا قلا اول في بيته كونه مخلوط العقل او مجنونا يعني ان اقامته اقامته
 ان مولانا يدبر ما في مخن ومو عاقل واقامته الولاية بيته ان كان مخلوط
 العقل فبيته الالة اول وكذا اذا خالغ امرته ثم اقام الزوج بيته ان
 كان مجنونا وقت الخلع فاقامته بيته على كونه عا قلا او كان مجنونا

مجنونا وقت الخلع فاقامته بيته ان كان مجنونا والمراء على انه كان عا قلا
 فبيته المراء في الفصلين وبيته الاكراه اول في بيته الطوع يعني لو ا
 اقرار ان بشي طابعا فاقامته على بيته اني كنت مكرما في ذلك الاقرار
 فبيته الاكراه اول لانها تثبت خلاف الظاهر **باب الاختلاف في**
الشهادة اعلم ان معنى الباعث على اصول معرفة من ان الشهادة على
 حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى في مدعى لان ثبوت حقوقهم متوقف على
 مطالبتهم ولو بالتوكيل بخلاف حقوق المدعى حيث لا يشتط فيها الدعوى
 لان اقامته حقوقه تعا واجبة على كل احد فكل احد خصم في اثباتها فصلا كان
 الدعوى موجودة منها ان الشاهد اذا شهدوا بالامر المدعى كان له على كل احد
 فتقبل شهادتهم واذا شهدوا بالانقضاء قبل للاتفاق فيه منها ان الملك
 المطلق ازيد في الملكية لثبوت في الاصل والملك بالثبوت على وقت سبب
 ومنها ان الاختلاف بين الشاهد من ايسر الاختلاف بين الدعوى والشهادة
 لان شهادته الشاهد من ينبغي ان يكون كل منهما مطابقة للامري في المعنى
 وفي لفظ لا يوجد خلاف المعنى اما المطابقة بين الدعوى والشهادة في
 ان يكون في المعنى فقط ولا جرة باللفظ كذا في الفصول وسبب زيادة صحة
 له وبه يعلم ان عبارة الوقاية ليست كما ينبغي حيث قال شترط موافقة الشهادة
 الدعوى كاتفاق الين بد من لفظا ومعنى ولما قلت بجواز شهادته
 للدعوى لا لفظا ومعنى بل معنى فقط فلو دعى بملك مطلقا فشهد بملك
 بسبب كد دعوى الدار بالارث مثلا قبلت لانهم شهدوا بالملك ما بلغ
 ذلك لا يمنع قبول الشهادة للمطابقة معنى كما ترى وتلك اي لو ادعى بملك
 بسبب كد بملك مطلق فلا اي لا تقبل لانها شهدا بالامر المدعى فثبت
 كما ترى وجب تطابق الشهادتين في المعنى ولفظ لا يوجد خلافا في اختلاف
 المعنى بان يطابق لفظا معا على اقامة المعنى بطريق الوضع لا التضمن
 كلف الاتفاق في المعنى حتى اذا ادعى رجل مائة درهم فشهد شاهد بدينار
 اخر بدينارين واخر بثلثة واخر باربعة واخر بخمسة لم يقبل عنه احد من

في حيث قال شترط موافقة الشهادة
 الدعوى كاتفاق الين بد من لفظا ومعنى
 الدعوى في الجملة بان معناه شترط موافقة بين
 لفظا ومعنى فالشهادة في اللفظ لا في المعنى
 في الجملة لا في تمام

اللفظ وعندهما يقضي بأربعة لانفاق الشاهد الاخيرين فيها معنى فلو شهد
احدهما بالنكاح والاخر بالزواج قبلت لانهما معناه كما ذكره الله تعالى
العتيقة ونحوهما ولو شهدا أحدهما باللف والاخر بالفين او مائة ومائتين
او مطلقا ومطلقتين او ثلث وثلثين لاختلاف المعنيين حتى اذا ادعى غصبا
او قتلًا فشهد أحدهما بالآخر والاخر بالآخر حيث لا يقبل بخلافه اذا شهد
بالاخر اربع حيث يقبل وقبيل على الف في باللف مائة ان في شهادة غيره
بالف والاخر باللف مائة ان ادعى المدعى الاكثر وهو الف مائة لا يقبل
في الف فهو واحد مهما عانة بخلافه اذا كان يدعي الف فقط حيث لا يقبل
لان المدعى كذا في شهادته بالزنا وهو هذا الذي ذكرنا ما هو في الدين وفي الدين
يقبل على الواحد كما لو شهد واحد من هذين العبدين له والاخر ان هذا
لم قبلت على العدة الواحدة الذي تقفاهه بالاجماع كذا في ما يشهد به
في الشك في المحيط وفي العقد اي يقبل مطلقا اي سواء كانت على الرق
او الاكثر او كان المدعى هو المبيع او المشتري فلو شهد واحد بشراء عبدا
كاشه بالف والاخر بالف خمسمائة ردت لان المقصود ان السب هو
العقد فابيع بالف غير البيع بالف خمسمائة فاختلف الشهود فيه لاختلاف الثمن
فلم يتم النص على واحد منهما ولان المدعى يكذب احد ان هذين كذا العتق
بمال والصلوة غرود والرهين وتخلع ان ادعى العدة في الصورة الاولى فقال
في الثانية والاربعين في الثالثة والاربعون في الرابعة لان هؤلاء لا يقصد
اثبات المال بل اثبات العقد هو مختلف لما عرفت وان ادعى الاخران قال
مولى العبد عتقتك على الف خمسمائة والعبد على الالف او قال اني انقص
صلحتك على الف خمسمائة والقاتل يدعي الالف وكذا الباقي كدعي الرق
في وجوبها اذ ثبت العفو والعتق والطلاق باعتراف صاحب المصلحة الذي ادعى
في الدين كذا في الشهادة والمدعى في الرهن اذا كان المرتهن كان دعواه في الرهن
ملاخفا لان الرهن لا يكون الا بعد تقديم الدين فيقبل البينة في صحة
ثبوت الدين كما في سائر الدعاوى ويثبت الرهن بالالف ضمنا وتبعا للدين

للدين كذا في الكفاية قال صد الشريعة ليس كدعوى الدين لان الدين ثبت
 باقرار المدين فيمكن ان يقر عند احد الشاهدين بالالف عند الثابت ويمكن
 ايضا ان يكون الحق هو الاكثر لكنه قضى الزايد على الف او ابرء عنه عند
 الشاهدين دون الاثر بالتوقيع بينهما يمكن اما هنا فالمال مثبت بتبعة
 العقد العقد بالف غير العقد بالاكتر فيستق على كل واحد شهادته فردا
 كما في الطرف الاخر فاجوابه ان المشقة يجب ان يكون في حكم المشقة بجميع الوجوه
 بل المراد بكونه كدعوى الدين ان الشاهد اذا كانا مختلفين لفظا لا فصل
 عند البينة وان كانا متفقين فان ادعى المدعى الاقل لا تقبل شهادته
 ان يهد بالاكتر وان ادعى الاكثر تقبل على الاقل وانما كان كذلك لان
 المال في هذه الصور الاربع وان كان ثابتا بالعقد حين العقد تابع له لكن
 الامر صارا بالعكس من الدعوى كما عرفت ان صاحب الحق اذا اعترف بالعقد وخصم
 والطلان والمدعى في الدين اذا كانا موافقين كان الدعوى في الدين ولا يغير
 العقد ان غير اعترف بالتبع للدين كما في الرهن فظهر ان قوله فالمال مثبت
 بتبعة العقد انما شاع عن عدم التفرقة بين شئ العقد وشئ المقتدر
 والاجابة كالبيع في اول المدعى الحاجة الى اثبات العقد وكالدين بعد
 المدعى هو لو خرج اذا الحاجة هنا الى اثبات العقد والنكاح يقع بالاقل
 مطلقا اي سواء كان الدعوى في الزوج او المهر او المدعى يدعي الاقل او
 الاكثر وعندهما يبطل الشهادته ولا يقضي بشئ كما في البيع لان المقصود
 في الحائنين اثبات السبب للنكاح بالف غير النكاح بالف خمسمائة وله ان
 المال في النكاح تابع ولهذا يقع بالاستمجة المهر وحكم النكاح ان لا يغير
 الاصل الا بغيره انه لا يبطل بتبعة لا يفيد فيه فلهذا لا يختلف باختلاف
 اذا اتفقا على ما هو الاصل وهو الملك الحل فوجب القضاء به اذا وجب
 المهر بالانفراد او بالتلفظ باقل المقدارين كما في المال المنفرد به بالف
 وقال احد هما قضى خمسمائة قبلت بالف لانها اتفقا عليه كما اذا شهد
 بقرض الف قال احد هما قضاؤه اه ذلك القرض قبلت الشهادته على القرض

لاتفاقها عليه ورد قوله قضى كذا اي قضى مسماة في الاول وقضى القرض في
 الثاني لانه شهادة فرد الا اذا شهد به فرد اخر او شهد به شخص الشهاده ولا
 يشهد به غيره اي القضاء في الصنفين حتى يقر المدعي بما قضى لئلا يكون له
 على الظلم شهد بقتل زيد يوم كذا بيمينه وشهد اخوان بقتله فيه اي في ذلك
 اليوم يكونه ردنا يعني ان اربعة رجال اجتمعوا عند قاضي شهدوا انهم
 بما ذكرنا ولا الاخران بما ذكرنا ينادون شهدا دنا لان احدي اطرافهم
 بيمين قان قضى باخيهما ردت الاخرى لرجحان الاول بالسبع شهد بيمينه
 بقره واختلفا في كونها بان قال احد هما كانت بيضاء والاخر كانت سودا
 او قال احد هما كانت صفراء والاخر كانت حمراء فقطع وقال لا يقطع لانها
 اختلفا في المشهور فيمنع القول كما اذا اختلفا في الذكوره والانوثه او
 اختلفا في اللون في الغصب اول لان الثابت بالغصب ضمان لا يقطع
 بالشهاده والثابت هنا حد يقطعها وله انهما اختلفا فيما ليس بالشهاده
 وله انهما لو سكتا عن ذكر اللون يقبل شهادتهما والتوفيق ممكن لان اللون
 قد يتغير بان يكون احدهما سواد والاخر ابيض وفي احد الشاهدين
 احد طرفيهما والاخر الاخر بخلاف الذكوره والانوثه لانه لا يوفق الا بالقبول
 منه وعند القضاة يقع الاشتباه فلا يستعمل بالتوفيق ويختلف الغصب لانه
 يقع في الشهاده غالبا فيمكن ان يشهد في القوت الغاصب مثل في جميع القوت
 الغصب فلا يستعمل بالتوفيق ملك المورث لا يقض لوارثه بلا قرائن
 وبين معنى اخر بقوله مات ترك ميراثا له او وراثة له وفي يده اعلم انهم
 اختلفوا في ان الشهاده بالميراث يحتاج الى الحزب والنقل وهو يقول
 ما ذكر في المتن اولا قال ابو حنيفة ومالك ولان من خلفا لابي يوسف
 هو يقول ان ملك المورث ملك الوارث لكون الوارث خلافة وله ان يرد
 بالعقود وعليه فصار الشهاده بالملك للمورث شهاده به الوارث في
 يقول ان ملك الوارث يرد في حق العين وله ان يجب عليه الاستبراء في الوارث
 المورثه ويحل للمورث الغنم ما كان عند المورث الفقير المتجدد يحتاج الى

قد لا يشهد من علمه ان لا يشهد
 من علمه ان لا يشهد من علمه ان لا يشهد
 من علمه ان لا يشهد من علمه ان لا يشهد
 من علمه ان لا يشهد من علمه ان لا يشهد

الى النقل لئلا يكون متحيا الى حال مشتبا كان يكتفي بالشهاده على قيام ملك
 المورث وقت الموت لثبوت الانتقال في خبره وكذا الشهاده على قيام يده
 لان لا يدري عند الموت منقلب ملك بوسطة الفسخ اذا الظاهر في حال السلم
 ذلك الوقت ان يموت ابيه فيكون ما كان بينه وبينه الوارث فاذ لم يمت
 فالظاهر في حاله ان ما في يده ملكه فجعل اليد عند الموت دليل الملك كذا في الخبر
 في فادو فائدة تقولها ما في الشهاده كان اي يدعيه هذا الوارث لانه
 اعاره او اودعه او جره الى يده يعني اذا مات رجل فاقام وارثه بنه على
 دارها كانت لابيها عارا او اودعه الذي هو في يده فانه باخذها ولا يكلف
 البينة انه مات ترك ميراثا له لان اتفاق الماعذ ان يورث فلانه لا يوجب
 في الشهاده الماعذ هما فلان اليد عند الموت يعني في الخبر وقد وجد لان المستغنى
 والمورث يد المورث شهد به يد حتى تذكر ردت يعني اذا كانت دار في يده
 رجل فادعي اخر انها له اقام بينة انها كانت في يده فادعي اخر شهد به
 وعنه ان يورثها يقبل لان الثابت بالبينة كالثابت بقرار الخصم والمورث
 المدعي به دفع الى المدعي اتفاقا وله ان هذه شهاده قامت على خبره
 وهو اليد فانها الان منقطعة وتحتل انها كانت يد ملك او وديعه او
 اجاره او غصب فلما يحكم باعادتها بانك لا ان يقول اي الشاهد ان
 اي المدعي له احد اليد فيه فيقف له اي المدعي باليد يورث اي المدعي عليه
 بالتسلم اليه اي المدعي لكون لا يصير اي المدعي به اي يورث اليد فيقف
 عليه حتى يورثه اي المدعي عليه بعد على انه ملكه يقبل كذا في العبادات وان
 اقر المدعي عليه اي يكون في يده او شهد انه اي المدعي عليه اقره مدعي
 اي بانه كان في يده او اقره ملكه او شهد انه اي المدعي عليه اخذه من يده
 اي المدعي دفع الى المدعي كذا في الكافي **باب الشهاده على الشهادت**
 اعلم ان جوابا استحسان والقياس لا يقتضي ان اداء العباده بدنية
 لزمت لا يسل الا على الميراث لعدم الاجبار الا لانه لا يجري في العبادات
 الدنية لكنهم استحسانا هو انما في كل حق لا يقطع بشبهة لشدة الحاجة

قد لا يشهد من علمه ان لا يشهد
 من علمه ان لا يشهد من علمه ان لا يشهد
 من علمه ان لا يشهد من علمه ان لا يشهد
 من علمه ان لا يشهد من علمه ان لا يشهد

اليها لان الأصل قد يخرج اذا ائتمنا مؤثرا وسفره يجوز ذلك فلو لم يكن لادى اليه
 كثير من الحقوق ولهذا اجوزت ان كثر ما عني الشهادة على شهادة الفروع
 وتم لكن فيها شبهة البعد لانه البديل لا يصح اليه الا عند الضرر عن الأصل
 وهذه كذلك ولهذا لا تقبل فيما يستقطب بالشهادة مع الفروع
 وتقبل فيما لا يستقطب بشبهة بشرط عدم حضور الأصل اي أصل الشاهد
 القفصة بموت أو مرض أي يكون من غير ما يعين الاستطاعة بحضوره على حكم
 أو سفره أي يكون غائبا مسيرة ثلثة ايام فصاعدا فان جاز ما للحاجة انظر
 عند خبر الأصل وهذه الاشياء يتحقق العيب بلامرته وغيره فيكون انه ان كان في مكان
 لو غدا الاداء الشهادة لا يقدر ان يثبت ما جلت في الاشياء واحياء حقوق الناس
 قالوا الاول حسن والثاني رقيق وبه أخذ الفقيه ابو الليث وبشرطه ما ذكره
 في كل أصل لقول علي رضي الله عنه لا يجوز على شاهد رجل الا ان يشهد به
 وان لم يتابعه فرعا بما يعني لا يجب ان يكون لكل شاهد هذان شفايان بل يكفي
 شهادة شاهد من غير كل أصل ثم يثبت كيفية الشهادة على الشهادة بقوله تعالى
 يقول الأصل من غير كل أصل ثم يثبت كيفية الشهادة على الشهادة بقوله تعالى
 بن فلان اقلنا افرغني بمكة امثلا فيقول الفرع انه شهد ان فلانا اشهد
 على شهادته بمكة او قال اي فلان اشهد على شهادته بذلك اذ لا تدركه
 الفرع وذكر شهادته الأصل وذكر التحليل والعصاة المذكورين بذلك كله
 وسطى العبار ولها عند الاداء لفظ أطول من هذا وهو ان يقول الفرع عند
 انه شهد ان فلانا شهد عندى ان فلانا على فلان كذا في المال واشهدني على
 شهادته وامرني ان اشهد على شهادته وانا اشهد على شهادته بذلك لان
 فذلك ثمان شينات المذكور او لا شينات واقصر منها وهو ان يقول الفرع
 عند القاضي اشهد على شهادته فلان بمكة او فيه شينات ولا يحتاج الى زيادة
 وهو اختيار الفقيه ابو الليث استاده اجماع كذا في العناية حتى لا يبعد
 الفرع للأصل لانه ان كان عدلا أصلي للشك والام أصلي للشهادة
 يقال هو منهم لان شهادته غايته لا يبعد بل لا نقول العدل لا ينهم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "المرجع" (the reference).

قول - بل كيف شهدا به شاهدين عا
كل اصيل لا يملك قابل انضمام
الا فوا اليه نقوية له فلا يرد ان الف
بمنزلة اصيل واحد الاصيل الواحد
شهادة نقوية اصيل واحد لا يجوز
الاصيل الواحد على التعدد ولا ان يكون
نقوية لنفس فتدبر

لا يترحم عليك كما لا يترحم في شهادته نفسه مع احتمال انه انما يشهد بصير قبول
القول كاحد أي كما يلحق بقول أحد الشهود لا كما ذكرنا انه ان كان
عده لا يلحق وان سكت أي الفروع غير بقول الاصل صحيح فكل ما في نقل شهادته
الاصل مستور كذا في المحيط وقد لو أي يتوقف القضي الذي يسمع شهادته في الفروع
عده الة الاصول مما هو اهل للتركت كما اذا حضر او شهد وان ثبتت قضايتهم
حكمه الا فلا انكر الاصل شهادته بطل شهادته الفروع مما في الكافي معنى
المسئلة انهم قالوا لما ان شهادته على هذه الحادثة ثم جاء الفروع يشهدون
على شهادتهم بهذه الحادثة الما مع حضرتهم فلا يلتفت الى شهادته الفروع وان
لم ينكروا وهذا لان التخييل شرط في التعارض بين الخبرين غير الاصل وخبر
الفروع وقال الربيعي مخناه اذا قال شهادته لاصل لم تشهد بهم على شهادتنا فانما
او غابوا ثم جاء الفروع وشهدوا عند الحاكم لم تقبل شهادتهم لان التخييل شرط
ولم ثبت التعارض بين خبر الاصل وخبر الفروع لان الاصول لا يمكن ان يكونوا مع
فلا يثبت التخييل مع الاحتمال فهو قد وقعت العدا في الشهادة وشروطه
سائر المعصيات بل كذا وان انكر شهادته لاصل الشهادة موافقة لما في الكافي
ولا يخفى على احد مغايرة الاشهاد لذلك شهادته فكيف يصح تقييده بل ولعل
منها غلط قولهم لان التخييل لم يثبت للتعارض فان في التخييل هو ان
وضع عليه التخييل لا يثبت ايضا اذا انكر اصيل الشهادة بل هذا يبلغ في
انكار الاشهاد لانه كناية وهي تبلغ في المخرج شهادته اثنين على فلانة
ثبت فلان الفلانية وقالوا خبرنا بمعرفتها وجاء المدعي بمراء لم يعرفها
انها من قبل أي المدعي مات شاهد من انهما من لان التعريف بالنسبة قد حققا
ثبتها وانما المدعي يدعي ان تلك النسبة للحاضرة ويحتمل ان يكون خبرها
فلانة في انشائها للحاضرة فهذا في قبيل امر في شهادته قاهرة بغيرها غير كذا
الكتاب الخلفي يعني ان القضي اذا كنت في قس اخر ان فلانا وفلانا شهادته
عندي بكذا في حاله على فلانة ثبت فلان الفلانية وحضر المدعي امره عنه
القضي المكتوب اليه انكرت امره ان يكون من النسبة بتلك النسبة فلانا

[illegible]

سبب في السهم في الهدوء وهو ليس وصول الى المرمى اليه هو سبب الحرج وهو سبب ترويض
الامم وهو سبب ثمة ثم اضيف الموت الى الرمي الذي هو العلة الاولى في جعل هذه الحكام
القفل في القصص الدينية والكفارة وعند هذا لا يخفى ان لانهم اشوا على الشهوة في
فصائلها اشوا على المشهور عليه بان شهدها باحصائه لا شاها به الا حصان يعني
لونه وبالا احصائه ثم جعلوا فيهم الان شرطاً محض كما ينبغي به اى الرجوع شاها به
اليهم لان الشرط يعني ان شهدها به ان اليهم وقالوا انه قال لعنه ان دخلت النار
فانك حرق وقال لانه ان دخلت النار فانت طالع هي غير دخول بها وشره
اخر ان بوجود الشرط اى دخول النار ارجع الفراق بعد الحكم فالقبح على شهده
اليهم لا وجود الشرط هو قبح العبد فيصف الرهر لانهم شهده العلة او التلف
انما حصل بالاغماق والتطبيقات وهم لانه استغنوا عن الكلمة والتعليق
بالشرط كان مانعاً فعنه هو الشرط اضيف التلف العلة لزوال المانع
كتاب المصلحة اوردوه هنا لانه انما يصار اليه المكنى في انه عليه
اقرار المصلحة شاها به فالمسالك يوردوه الاقرار والشهادة هو لغة ام يعني
المعاشرة وهو خلاف المصلحة واصلة في التسليم في استقالاته وشرعا
عقده يرفع الشرائع وكنه الايجاب القليل بان يقول الله عليه صلواتك في كذا
على كذا او يدعو كذا اى كذا او يقول الله عليه صلواتك او ضمت او ما يدعى على رضاه
وقبوله وشرط العقل هو شرط في جميع تصرفات الشرعية فلا بد من العقل
وصحى لا يعقل لا البلوغ وضع في القصة المأذون ان يضع او يحوى في غير ذلك
يعني اذا ادعى القصة المأذون على ان ديناً فصالحه على بعض حقه فان
لم تكن له عليه بيته جاز العبد او عند انقضاءها لا يحل له الا التمسك والخلف في المال
انفع له منها وان كانت لم يحل لان الخط شرع وهو يملكه ان اخره من ابر
سواء كان له سنة ولا لانه في اعمال التجارة والعتبة المأذون في التجار اكلها في
ولا الحرية يعني ان حرية المصلحة ليست شرطاً ايضا فصح الى الصلح في العبد اذا
اذا كان له فيه منفعة لكنه لا يملك الصلح على خط بعض الحق اذا كان له عليه
بيته وملك التجار مطلقاً وخط بعض الغنى العيب ذكره ولو صالحه البائع

البايع على شرط بعض الشيء جاز ما ذكر في البقي لما ذور في الكاتب فانه في غير العبد
الما ذور في جميع ذكر لانه بعد بقي عليه ربح فان تجر المكاتبة في رجل عليه ربحا
فاصل على ان ما اخذ بعضه فوخر بنفسه فان لم يكن عليه ربح لم يجز لانه لما اخذها
يجوز فلا يصح عليه وشروط ايضا تكون المصالح عنه حقا للمصالح ناسا في المحل
لاحقا لله تعالى فوقع على قوله ان يكون المصالح عنه حقا للمصالح بقوله
فلو دعيت مطلقة على وجهها ان صبيا في يد غيره منه فخرج فصالح في النسب
على شئ بطل لان النسب الصحيح لاحقا فلا يملك الاعيان في حق غيره فوقع
على قوله ثابتا في المحل بقوله ولو صالح الكفيل بالنفس على ان يبيع
في الكفالة بطل لان الثابت للمطالب قبل الكفيل بالنفس هو المطالبة بم
نفس المكفول بنفسه ذلك عبارة عن ولاية المطالبة وانها صفة الولي فلا يجوز
الصالح عنها بخلاف الصالح عن القصاص لان المحل هناك يصير ملكا في حق الاقرباء
فكان الحق ناسا في المحل فيملك الاعيان عنه بالصالح كذا الصالح في الشفعة
يعني اذا صالح الشفع في الشفعة التي وجبت له على شئ على ان يملك المشرع
فالصالح بطل اذا وقع الشفع في المحل سوى حق التملك وهو ليس ثابتا في المحل
بل هو عبارة عن الولاية كما مر فوقع على قوله لاحقا لله تعالى ولو صالح غيره فطل
يعني لا يجوز ان يكون المصالح عنه من الله تعالى سواء كان مالا عينا او دينيا او
حقا ليس بماله في الباع الصالح عنه الزنا والقتل ونسب الخمر بان اخذ زانيا
او سارقا في غيره او سارقا في غيره فصالح على ان يملك المشرع في حق
الله تعالى ولا يجوز الصالح في حق الله لان المصالح بالمصالح يتوقف في حق نفسه
اما ما يستيفه كل حق او يستيفه بعض اسقاط الباقي او ما يباع وفته وكل
ذلك لا يجوز في حق غيره وكذا اذا صالح غيره فحق القذف بان قد في جمل افصا
على ان على ان يعفو عنه لانه وان كان للعبد فيه حق فالقالب هو الله تعالى
المفكوك في ما بعد ثم شرع في خلاف التعيز ثم حيث يقع الصالح عنه لانه في
العبد والقصاص في النفس دونها لانه ايضا في العبد وشروط ايضا تكون
البدل لا الاصل في هذا الفصل ان الصالح يجب عليه على اقرب العقود اليه

فان في خانة بالي والمملكة العظمى
والتي المنشاء الفخامية
الدهكان

موسى فانتما اخذ منه آيات المصالح
سواء كان مدعيًا أو مدعى عليه

او ایسا لا جو کہ حق لوقالہ اس سیدنا
فقرہ فسطح الوقتی کی باتوں

بدل الصلح عننا ولم يجر الصلح إلا بطل
 أو كان غير ما كان عليه الصلح
 بالاختلاف لكنه يرجع لأنه لا يخل
 الاستيفاء فصار كأنه لم يستوف بعد ذلك الكفاية

ولا يخفى وجه استدلال الصلاة فروع جفت العمل
تكملة بغير آثاره بالآثار بآثاره بالآثار

هذا هو الحق في حق المولى فصار كانه صاحبه على بدل مؤجل يؤخذ بعد العتق ولو فعل
 ذلك جاز الصلح لم يكن ان يقتله فكذلك في العتاق وحق الصلح يعني
 صلح المولى مع نفسه فله فعل ذلك اي القتل عند لان عبده في كسبه فحجز
 التفرقة فيه واختلاصه وحق صلح المكاتب نفسه لانه كالمحرر وحقه في التفرقة
 وهذا ان ادعى احد رقبته فانه يكون حقيقا فيه ولو ادعى عليه ان الارش له او ا
 قتل لا يكون قيمته للمولى بل لورثته حتى يتوذي بها كناية ويجوز تيقنه في ارضه
 ويكون افضل لهم فصار كالمحرر فحجز صلح نفسه لانه كالمحرر فكذلك العبد المأذون في كسبه
 الرقيق وحق الصلح في نفسه تلف باكثر من قيمته او عرض يعني ان عرضت
 او عبده بقيمة الف استهلكه فصار كالمحرر على الفين او عرض جاز وعندهما لا يجوز
 كان يغبى في حق لان حقه في القيمة في الزيادة عليه ما روي انه ان حقه في الهلك ياتي
 ما لم يحكم القاضي بالانقضاء او ترك التضييع بقي العبد لكا على ملكه حتى يكون ككفي
 عليه فاعتبا بانه باكثر من قيمته لا يكون ربا او الزيادة على ماله يكون في مقابلته
 الباقية حكما لا القيمة حتى لو قضى القاضي بالقيمة ثم صالحي على الاكثر لم يكن لان
 الحق قد انتقل بالقبض الى القيمة وكذا الصلح بغير حق ان كان قيمته اكثر
 من قيمته فحجز تلف لودم الربا وحق في العبد باكثر من الدية والارش في الخطاء لا
 لان الدية في الخطا مقدر والزيادة عليه ما يكون ربا او يفسد الفضل الوارث
 العبد هو القصاص وليس بالخطا فحق فيه الربا فلا يبطل الفضل هذا اذا كان
 على احد مقادير الدية فان صالحي على غيره فحق لانه ما دله بها لكن يستمر القبض
 في الجلس يخرج عن ان يكون دينا بد من كذا ان كان في مؤسرة ففسخه
 وصالحه باقية باكثر من نصف قيمته يعني عبدين رجلين اعتقه احدهما
 وهو مؤسرة فصار كغير باقية باكثر من نصف قيمة بطل الفضل اتفاقا لان القيمة
 في العتق منصوص عليه كما مر من بانه فقد شرع ليس في تقدير القاضي فلا
 يجوز الزيادة عليه ولو صالحي في باقية بعضه فحق مطلقا اي ان كان قيمته اكثر
 من قيمة نصف العبد لان الفضل لا يظفر عند اختلاف الجنس وكل ما يصلح في
 دم عبده او على بعض من يدعيه من المكبل او الموزون ثم بدله الموكل دون الموكل

هذا هو الحق في حق المولى فصار كانه صاحبه على بدل مؤجل يؤخذ بعد العتق ولو فعل
 ذلك جاز الصلح لم يكن ان يقتله فكذلك في العتاق وحق الصلح يعني
 صلح المولى مع نفسه فله فعل ذلك اي القتل عند لان عبده في كسبه فحجز
 التفرقة فيه واختلاصه وحق صلح المكاتب نفسه لانه كالمحرر وحقه في التفرقة
 وهذا ان ادعى احد رقبته فانه يكون حقيقا فيه ولو ادعى عليه ان الارش له او ا
 قتل لا يكون قيمته للمولى بل لورثته حتى يتوذي بها كناية ويجوز تيقنه في ارضه
 ويكون افضل لهم فصار كالمحرر فحجز صلح نفسه لانه كالمحرر فكذلك العبد المأذون في كسبه
 الرقيق وحق الصلح في نفسه تلف باكثر من قيمته او عرض يعني ان عرضت
 او عبده بقيمة الف استهلكه فصار كالمحرر على الفين او عرض جاز وعندهما لا يجوز
 كان يغبى في حق لان حقه في القيمة في الزيادة عليه ما روي انه ان حقه في الهلك ياتي
 ما لم يحكم القاضي بالانقضاء او ترك التضييع بقي العبد لكا على ملكه حتى يكون ككفي
 عليه فاعتبا بانه باكثر من قيمته لا يكون ربا او الزيادة على ماله يكون في مقابلته
 الباقية حكما لا القيمة حتى لو قضى القاضي بالقيمة ثم صالحي على الاكثر لم يكن لان
 الحق قد انتقل بالقبض الى القيمة وكذا الصلح بغير حق ان كان قيمته اكثر
 من قيمته فحجز تلف لودم الربا وحق في العبد باكثر من الدية والارش في الخطاء لا
 لان الدية في الخطا مقدر والزيادة عليه ما يكون ربا او يفسد الفضل الوارث
 العبد هو القصاص وليس بالخطا فحق فيه الربا فلا يبطل الفضل هذا اذا كان
 على احد مقادير الدية فان صالحي على غيره فحق لانه ما دله بها لكن يستمر القبض
 في الجلس يخرج عن ان يكون دينا بد من كذا ان كان في مؤسرة ففسخه
 وصالحه باقية باكثر من نصف قيمته يعني عبدين رجلين اعتقه احدهما
 وهو مؤسرة فصار كغير باقية باكثر من نصف قيمة بطل الفضل اتفاقا لان القيمة
 في العتق منصوص عليه كما مر من بانه فقد شرع ليس في تقدير القاضي فلا
 يجوز الزيادة عليه ولو صالحي في باقية بعضه فحق مطلقا اي ان كان قيمته اكثر
 من قيمة نصف العبد لان الفضل لا يظفر عند اختلاف الجنس وكل ما يصلح في
 دم عبده او على بعض من يدعيه من المكبل او الموزون ثم بدله الموكل دون الموكل

العتق في البغض بل في الزيادة في دعوى الباقي لان لابل في دعوى العبد جاز
 صلح الصلح في دعوى المال لانه في معنى البيع فما جاز بعبه جاز صلح في دعوى
 بالنفقة كان يدعي في دارك سنة وسنة في صاحبها تحت الوارث او اقرض
 على مال ومنفعة جاز لان في العتق عبدا بالمال جاز فكذلك الصلح في دعوى
 الصلح في النفقة على النفقة اذا كانتا مختلفتين في الجنس بصلح على الكسب على
 حقه العتق او اذا احدى جنسهما اي اذا صالحي في الكسب على الكسب مثلا فلا
 يجوز وقدر في كمال الجاز وحق دعوى الرق اي اذا ادعى على جبهه لالحال في عبده
 فصالحه المدة على مال جاز وكان عتقا بمال مطلقا اي في حق المدعي المدعي عليه
 حيث يثبت الولاء توقيع الصلح باقرار المدعي عليه الا ان كان لم يكن في رقبته
 ثم ادعى في رقبته المدعي عليه وعتق بمال في رقبته المدعي حتى لا يثبت الولاء الا ان يقيم
 المدعي البينة فيقبل بيبث الولاء وحق دعوى الزوج النكاح وكان خلقا في
 صلح الصلح اذا كان الرجل هو المدعي والمراة تنكح لانه اعتبار العتق فيه ان جعل
 في حقه في معنى الخلع لان اخذ المال عن ترك البضع فخلق الصلح بحكمه على اقرب
 عقود النكاح ومن حقه بالافتاء اي من وقطع الحقة لا دعوى النكاح في
 لا يجوز الصلح اذا كان المدعي المرأة بان تعدى كفا على جمل فصالحا على شي
 انما لم يخبر لانه بدل للمالك المدعي فان جعل ترك الدعوى فحق فلا عتق في
 الزوج في الفقرة اي اذا مكنت ابن زوجها وان لم تجعل فقرة فالحق على كذا
 عليه قبل الدعوى لان الفقرة كما توجد كانت دعوى على حالها لبقاء النكاح
 في رقبته فلم يكن شيء يقابل له الا هو في كان رشوة قبل جوزه لانه يجعل راق
 من رقبته فخالصا على اصل المهر الزيادة فقط الاصل لا الزيادة ولا في دعوى
 حقه كما عرفت ان الصلح لا يجري في حق الله تعالى ودعوى نسب لان الصلح لا ينفذ
 او معاد فيه والنسب لا يحمدهما ولا اذا قتل دون جملته او صالحي في نفسه
 انفسه است وكسبه فحجز التفرقة فيها ثم صلح العبد المأذون له ان لم يصح لغيره
 لو ان القتل ان يقتله بعد الصلح لانه اذا صاحبه فحقه في عبده بدل دفع العتق لم
 يجب بدل في حق المولى بل تاخر الى ما بعد العتق لان صلح نفسه في كونه مكلفا

هذا هو الحق في حق المولى فصار كانه صاحبه على بدل مؤجل يؤخذ بعد العتق ولو فعل
 ذلك جاز الصلح لم يكن ان يقتله فكذلك في العتاق وحق الصلح يعني
 صلح المولى مع نفسه فله فعل ذلك اي القتل عند لان عبده في كسبه فحجز
 التفرقة فيه واختلاصه وحق صلح المكاتب نفسه لانه كالمحرر وحقه في التفرقة
 وهذا ان ادعى احد رقبته فانه يكون حقيقا فيه ولو ادعى عليه ان الارش له او ا
 قتل لا يكون قيمته للمولى بل لورثته حتى يتوذي بها كناية ويجوز تيقنه في ارضه
 ويكون افضل لهم فصار كالمحرر فحجز صلح نفسه لانه كالمحرر فكذلك العبد المأذون في كسبه
 الرقيق وحق الصلح في نفسه تلف باكثر من قيمته او عرض يعني ان عرضت
 او عبده بقيمة الف استهلكه فصار كالمحرر على الفين او عرض جاز وعندهما لا يجوز
 كان يغبى في حق لان حقه في القيمة في الزيادة عليه ما روي انه ان حقه في الهلك ياتي
 ما لم يحكم القاضي بالانقضاء او ترك التضييع بقي العبد لكا على ملكه حتى يكون ككفي
 عليه فاعتبا بانه باكثر من قيمته لا يكون ربا او الزيادة على ماله يكون في مقابلته
 الباقية حكما لا القيمة حتى لو قضى القاضي بالقيمة ثم صالحي على الاكثر لم يكن لان
 الحق قد انتقل بالقبض الى القيمة وكذا الصلح بغير حق ان كان قيمته اكثر
 من قيمته فحجز تلف لودم الربا وحق في العبد باكثر من الدية والارش في الخطاء لا
 لان الدية في الخطا مقدر والزيادة عليه ما يكون ربا او يفسد الفضل الوارث
 العبد هو القصاص وليس بالخطا فحق فيه الربا فلا يبطل الفضل هذا اذا كان
 على احد مقادير الدية فان صالحي على غيره فحق لانه ما دله بها لكن يستمر القبض
 في الجلس يخرج عن ان يكون دينا بد من كذا ان كان في مؤسرة ففسخه
 وصالحه باقية باكثر من نصف قيمته يعني عبدين رجلين اعتقه احدهما
 وهو مؤسرة فصار كغير باقية باكثر من نصف قيمة بطل الفضل اتفاقا لان القيمة
 في العتق منصوص عليه كما مر من بانه فقد شرع ليس في تقدير القاضي فلا
 يجوز الزيادة عليه ولو صالحي في باقية بعضه فحق مطلقا اي ان كان قيمته اكثر
 من قيمة نصف العبد لان الفضل لا يظفر عند اختلاف الجنس وكل ما يصلح في
 دم عبده او على بعض من يدعيه من المكبل او الموزون ثم بدله الموكل دون الموكل

لأنه سقط حوض فكان الوكيل غير مختص فلا ضمان عليه كوكيل بالوكالة
 ما لا ان يضمنه أي لو كبل البدل فإنه يكون موثقا بالضمين لا بالصلح
 وهو ما يوجب وهو إذا كان الصلح غير مال عال لزم كبلته لأن الحق في
 تم صرح الوكيل بهذا إذا كان الصلح غير مال عال إذا كان غير انكار فلا يجب
 البدل على الوكيل كذا في الكفاية لصاحبه فخصولي وضمن كبدل أو ضاف إلى
 بان قال على الف في هذا أو أشار إلى نقده أو عرض بلانته إلى نفسه بان قال على
 هذا الألف أو على هذا العبد أو أطلق ثان قال على الف ونقده أي سلم حتى أي
 الصلح في هذه العترة وصار أي المصالح فتم غايتها أي في الصور الأربع لانه
 بلا اذن المخلية وان لم ينفذ أي لم يسلم الفصول البدل وقفا أي صار
 الصلح موقفا على الاجارة قلنا جازاه كذا عليه صرح الصلح ولزمه البدل
 والآية ان لم تجز روى أي الصلح هذه صورته لأن الفصول اما ان يضمن
 المال ولا فان لم يضمن فاما ان يضمن إلى نقده أو عرض ولا فان لم يضمن فاما ان
 يسلم العوض لا في الصلح جاز في الوجه كذا في الآية الوجه الأخير هو ما اذا
 لم يضمن البدل لم يضمنه إلى ماله لم يضمنه إلى ماله من حيث لا يجب كذا
 بل يكون موقفا على الاجارة اذ لم يسلم العوض فلم يضمنه طرحة في
 لعدم ضاه به في اجازة كذا عليه في الوجه الأخير وطال كذا في اختياره وان رده
 بطل خلاف سائر الوجوه فانها جازية في الأول فلان التي سلمت عليه
 الآية في حقها الا حصة والمدة عليه سواء وكذا ان يكون الفصول مبيدا
 او ضمن الفصول بالخلع أو ضمن البدل واما الثاني فلانه اذا ضاف إلى
 نفسه فقد التزم تسليمه الصلح واما الثالث فلانه اذا عتبه للتسليم
 فقد شرط سلامة العوض فصار العقد ما يقوله لو احتج بهذا العقد أو
 وجهه غير رده أو وجهه حرا أو غير او مكاتب فلا يسجل له على المصالح وضمن
 يرضع في رده لان المصالح لم يضمنه اذ اربع فلان دلالة على رضاه كذا في
 دلالة الضمان والافاق لا لنفسه على ضاه واني لم يكن كباقي الوجوه
 لم ينفذ الصلح الصلح على جنس كذا عليه أي اذا كان بدل الصلح وضمن

نفسه اذا كان غير انكار فلا يجب البدل
 على الوكيل بهذا الشكل على اصله فان
 الانكار ان كان نقداً يضمنه الوكيل
 يكون في حكم الاقرار على ما لا يكون
 مضموناً بالانكشاف اليه حكم الحاكم وانه

ما يتحقق له على كذا عليه بعقد مدانية حرث سزا فالصلح آخذ لبعض حقه و
 حط لما فيه لان تصرف العاقل البالغ كذا ما يمكن ولا يمكن في معاوضة
 لما فيه في الرضا فصح أي الصلح على الف على خمسة وعشر ألف جبار على خمسة
 ربوق فجعل خطا للبعض في المسئلة الاولى والبعض الصنف في الثانية
 لان عين هذه المسئلة كانت مستحقة بذلك العقد الذي الدين به وقع العقد
 على الف فوجبل اذ لا يمكن جعله معاوضة لان بيع الدرهم بالدرهم خمسة
 لا يجوز فلما تدبر على تأخير فيه معنى الاسقاط وخرج عشرة دراهم عشرة
 وناشر على خمسة دراهم حاله او موجهة او بعينه خطا للناشر كذا في بعض
 الدرهم وتاجيلا للبعض لا معاوضة لان معنى الاسقاط لازم في الصلح
 فاذا امكن ان يجعل خطا واسقاطا لم يعتبر معاوضة لانه في درهم على درهم
 موجهة لان الناشر غير مستحق بعقد مدانية فلا يمكن حمله على تأخير حقه
 فيسجل على المعاوضة مع الدرهم بالناشر ستة لا يجوز والبيع الف فوجبل على
 نفسه حالاً لان المجل غير مستحق بعقد مدانية اذ المستحق به هو الموجه
 المجل غير منه فقد وقع الصلح على ما يمكن تحقا بعقد مدانية فصار معاوضة
 والاجل كان من الدين وقد تكرر باراء ما دط عنه في الدين فكان غنيا فضا
 في الاجل وهو حرام الا في ان روى النسبة حرم شبهة مبادلة المال بالاجل
 فلان حرم حقيقة اول ولا في الف سود على الصنف بيضا لان البيضا غير
 مستحقة بعقد مدانية لان في الف سود لا يحق البيضا فقد صار على ما
 بعقد مدانية فكم معاوضة الف خمسة الف بمائة وريادة وصفه الجوزة فكا
 روى ولا في الدين عليه على جنس غيره بغير عتبه لان الصلح على جنس الحق لا
 يكون الا معاوضة وجهه بالبدل تبطل باصطاح في حنيفة على عشرة
 درهم فان قبض أي العترة في المجلس جاز في الصلح كما عرفت ان الصلح
 في صورة اخلاص الخلق في البيع في قبض أحد العوضين في المجلس لا فلا
 أي ان لم يقبض العترة فلما في الصلح لانه لا يكون بيع الدين بالدين
 باطلا وان قبضت وبقيت منه فموقوف في النصف فقط لو فوج

المصحح في ذلك القدر كذا العكس يعني لو صحح في عشرة عليه على كماله
فان قبض في المحل جاز والافلا لما عرفت قال وقع الى حسنة غدا على
انك برى في الباقي فان وقع غدا به والافلا ان لم يدفع لم يبره عند
ابن حنيفة وروى عن ابي يوسف ان لا ان لا يبره حصل مطلقا فيثبت البره
مطلقا كما لو بداه بالبره كما سياتي ولم يها ان البره مقيدة بالشرط والمقيدة
بغيره عند فواته وذلك لانه بداه او اداء حسنة في القدر انه يصح غرضا
هذا افلا كونه سدا الى تجارة الزجر فحصل ان يكون شرط المعنى وكلمة
على وان كانت المعاو وكسها قد يكون بمعنى الشرط كما في قوله تعالى يا ايها
علي ان لا يشرك بالله شيئا وقد تعذر العمل بمعنى المعاو في محل الشرط
نصحا التمهيد في هذه المسئلة على وجهه كما ذكره الثاني في قوله
ولو قال صاحبك اي في الالف على حسنة تدفعها الى عبد او بنت
برى في الفصل على انك ان لم تدفعها غدا فاكل عليك كان الامر كما قال
يعني اذا قبل ادى به في الباقي والافلا كماله على في الوجه الاول ان
بالاجماع لانه ان يبره في التقيد فاذا لم يوجد بطل والثالث في قوله
وان قال انك في حسنة في الالف على ان تعطني حسنة غدا
وان وسلمت لم يعطها لانه اطلق لا يبره او اداء حسنة غدا لا يصح
عوضا ويصح شرط مع الشك في تقيد بالشرط فذا يتقيد بالشك في
ما اذا بداه او حسنة لانه لا يبره حصل مقرونا في حسنة
لا يصح عوضا يقع مطلقا وفي حيث انه يصح شرط لا يقع مطلقا
ثبت الاطلاق بالشك فافترقا وذكر الرابع بقوله او لم يوق اي
لم يترك لفظ غدا بل قال ادفع الى حسنة على انك برى في الباقي
لانه لما لم يوق للماداء وقما لم يكن الاداء عوضا حتى لانه واجب عليه
في كل زمان فلم يتقيد بل جعل المعاو ولا يصح عوضا بخلاف ما
لان الاداء في القدر فيه غرض صحيح كما ذكره الخامس بقوله وان علم
صريح لم يبره يعني اذا قال ان ادبت الى اوتى او اذا فانت برى في

لم يصح الاداء لانه علقه بالشرط صرحا وهو بطل ما صرح به بطل الشرط وما
لا يبطل قال اي المديون شره الا ان لا افرقك بما لك حتى تخرجه عني او
تخط ففعل اي التاخير والخطا حتى اي التاخير والخطا لانه ليس بمكره عليه
اي الكس حتى انه بعد التاخير لا يمكن في ما لفته في الحال في الخط لا يمكن مطالبة
ما حله اذ لو علم اي ما قاله شره اخذ الان اي اخذ المال في القدر في الحال
بلا تاخير وخطا الذي يشرك او اقبض احد هي شيئا منه شاركة الترقية
هذا اصل كل يتفرع عليه فروع يعني اذا كان رجلين دين على اخر فقبض
احد هي شيئا منه ملكه شيئا كاصلة فلهما حصة في تركته في المقبوض لانه وان
ازداد ما قبض مال به الدين شيئا عاقبة القبض لكن هذه الزيادة راجعة
الى اصل الحق فيصير كزيادة التمرة الولد فله من التركة ولكنه قبل المباشرة
ما في على ملك القابض لان الدين غير الدين حقيقة وقد قضيه لا في حقيقة
حتى ينفذ بغيره فيضمن لشره حصة الدين يشرك ان يكون واجبا
سبب تحت كمن السبع اذا احدى الصنفه وثنى المال المشترك ونحو ذلك
ورجع على الترم بالباقي لان المقبوض اذا كان مشتركا بينهما فلا بد ان يكون
الباقي كذلك فروع الاصل المذكور بقوله فلو صاح احد في قبضه على
ثوب اخذ الشريك الاخر نصفه اي نصف الدين في حصة لانه كان عليه
لم يستوفه في حصة او اخذ نصف الثوب في حصة لان الصلح وقع في
نصف الدين وهو صالح لان حصة الدين حال كونه في الذمة لا في حصة
الشرك متعلق بكل جزء الدين فيتوقف على جازته واخذ النصف وال
على اجازة العقد فصح ذلك الا ان يبين اي شره له ربع الدين لان
فيه ولو لم يصاح احد هما بل اشترى بنصفه اي نصف الدين شيئا فثبت
اي ثمن احد في الاخر الربع اي ربع الدين لانه صار حصة باقية
بلا حط لان مني السبع على الحماكة فصا كقبضه نصف الدين فيكون لشره
ان يرجع عليه الربع خلا الاصل لان مبناه على الخط والاعيان وله هذا
لا يملك بغيره من حصة فكان لصاح بالاصل بغيره في بعض نصيبه فيقسم

بطل في المشترك
ان الدين المشترك ان يكون في حصة الدين
ان يكون في حصة الدين او في حصة الدين
ما نحن فيه من حصة الدين

فان الزمنا دفع ربع الدين تصرفه لمصلحة لانه لم يستوف تمام نصف الدين فلهذا
خيرناه وفي الاربعة وخمسة اى اذا ابرأ احد الشريكين فدية الدين وبلغ خمسة
وفي المقاصة بين سبعة اى اذا كان المملوك على احد الطالبيين ومن سبب
قبل ان يجبلها عليه فصار قضاها لم يرجع الشريك على المدينون بخمسة
في الصور اما في الاولى فلان الاربعة اتفاق بين اثنين فلم يردوا فمصلحة
بالبراءة فلم يرجع عليه وفي الثانية فلانه قضى دينها كان عليه لم يقضى بها
الاصل في الدينين اذا التقيا قضاء ان يصير الاول مقضيا للثاني وانما
انما ثبت في الاقضاء وفي بعضها قسم الباقي على سهرامة اى لو ابرأ عن
بعض خمسة كان سكة الباقي على باقي من السهرام لان الجميع عاد الى هذا العقد
حتى لو كان له ما على المدينين ومن درهما فاربعة احد الشريكين في نصف
كان له المطالبة بل خمسة ولما كانت المطالبة بالبراءة صالحة في غيرهما
او ان يطل الصلح قال في العارية ادعى عينا فجارته مشتركا وانما البايع
فاصل على اعلال على ان يصير المشتري البايع في ذلك العينة ثم ظهر انه لم يكن
بها عينة وان ولكنه قد زال فللمبايع ان يسترد بدل الصلح فصار حرجي لم
غير نصيبه على دفع فان اجازة الاخر فخذ عليها وان ردته دفعه او اسلم حلا
الى اخر في طعام ثم صلح احد بهما مع السلم اليه على ان يأخذ نصيبه من راس المال
وفي عقد السلم في نصيبه لم يخرج عن اية حقيقة وفيه الا باجادة الاخر فان
اجاز جاز وكان المقبوض من راس المال مشتركا بينهما وما بقي من السلم مشتركا
بينهما ايضا وان لم يخرج فالصلح حلال وقال ابو يوسف جاز اعتبار راس الدين
فان احد الدينين اذا صلح المدينون في نصيبه على بدل جاز وكان الاخر حرجيا
بين ان يتركه في المقبوض وبين ان يرجع على المدينون بنصيبه فيهما
لها ما انه لو اجاز فاما ان يجوز في نصيبه او في النصف من النصيبين فغل
الاول لزم قسمه الدين قبل القبض لان نصيبه نصيبه لا يملك الا بالتمتع ولا
يغير الا بالقبض وقد تقدم بطلانها وان كان الثاني فلان قد اجازة الاخر لانه
فخرج على شريكه عقد حقيقة الى رضاه اخرج احد الورثة عرضا وعطفا

بما لا يخرج عن الحقيقة او بالعكس اي غرضه بذمت وغرضه من بهما
اي بالنقد من بان كان في التركة دين ودائره واول اقتدارهم ودائره
تخرج الى الصلح صرفا للجنس خلافا لما في البيع قبل بدله ولا الى البعير في النقد
التاوي بل بغير التقابض في الجنس صرف فان وجد حق والا فلا وفي
النقد من وغيرهما ما به التقدين لا اي اذا كانت التركة ذهبا وفضة وغير
ذلك فصاحبه على ذمتها وفضة لم يخرج لاحتمال الربوا الا اذا كان كسرة
من حصة في ذلك الجنس ليكون حصته بمثله الزيادة بمقابله حقه في بقية
التركة من غير الربوا فلا تدفع التقابض فيما يقابل حصته في الذمة والفضل
لانه صرف في هذا القدر وبطل ان شرط لهم الدين في التركة يعني اذا كان في
التركة دين على النكاح فخلوه الصلح على ان يخرج المصالح عنه ويكون
الدين لهم بطل الصلح لانه يصير ملكا حصته في الدين لا الوتر بما فيه
منهم في الوتر وملك الدين في غير عليه الدين باطل وان كان بعضه واد
بطل في حصته الدين بطل في الكل الا اذا شرطوا براءة الغوا منه اي من
الدين لا يبرج عليهم بنصيب المصالح في بيع الصلح لانه يكون عليهم الدين
من عليه الدين او حصصه انصيب منه اي في الدين ثم عاير تصاحبوا
عما بقي في التركة فانه يجوز ولا يخفى ما فيها من رقيقة الوتر فالاول ما ذكره
ما اذا فرضوه اي المصالح قد حصصه منه اي في الدين وصاحبه غير خيرا
اي احوال المصالح الوتر بالقرض الذي اخذه منهم على القوم وتصلوا له
واختلف في صحة الصلح في تركته فحجوه لادب فيها قوله على مكيل او
موزون فتعلق بالصالح يعني اذا لم يكن في التركة دين واعيانها غير معلومة
واراد الصلح على مكيل او موزون قبل لا يبيع لاحتمال ان يكون في التركة
مكيل او موزون ونصيبه ذلك مثل بدل الصلح فيكون ربوا وقيل لا في التركة
ان لا يكون في التركة مكيل او موزون وان كان فيتم ان يكون نصيبه قبل
من بدل الصلح فكان القول بعدم الجواز موديا الى اعتبار نسبة التركة ولا
غيره بها ونص في الراجح في تركته فحجوه في يد البقية في الوتر غير المكيل والموزون

١٠ وقض ان تصالحكم منكم وعلى وجه التزكية
 بمكذوا التلصا ان بقضاء الدين يؤدون الا المصالح
 نصيبه نقد ويكيل الدائم خصته الدين على البناء
 هذا الوجه ينفق بقية الورثة مع الغناء ان كان
 انتم في البيع لا يبيع الا احواله بعد الاداء وان كان
 على وجه البيع الاداء لا يبيع الا على وجه ان قضيه
 اعطاه اياهم على وجه الاداء مع ان قضيه
 يؤول الا الوجه الثالث في الرضا ايضا
 النقض خبر النسبة خبر في الرضا مع انما بقضاء
 ان يقال في المكذوب الرضا في الرضا مع انما بقضاء
 حمله اخرى من ان باعوا الرضا على الغناء
 تصالحكم في الدين فاحال بالنسبة على الغناء
 اياهم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
الذين هم خاتم النبيين
والصالحين
الذين هم خير البرية
والأفضلين
الذين هم خير خلق الله
على وجه الأرض
والسموات
والجنان
والذين هم خير خلق الله
على وجه الأرض
والسموات
والجنان

لأنه لا يفتى في المنازعة لقيام المصالح عنه في البقعة في التور وقيل لا
لأنه بيع اذ المصالح عنه عيني ومع الجاهل لا يفتى في بيع كتابه
او ذره بعد الصلح لأنه انما يحتاج اليه اذ لم يكن بين المتخاصمين صلح بوجه
الاحكام شرعا الزام على التعيينية او اقرارا وتكون لان حقيقة فصل
الخصومة وهو ان يكون له اهل بل الشهادة لان كلامهما في باب الولاية
لأنه تنقيد القول على الغير ولان كلامهما الزام في الشهادة علمه على القضا
والقضا ملزم على الخصم فيما يشترط لابل الشهادة بشترط الولاية القضا
وتشرط اهلها شرطا اهلها وقد تفرق ذلك في كتاب الشهادة والفاصل بينهما
فيكون اهلها لكنه لا يفتى اذ لا يؤمن عليه اقله فبالا لانه بوجه فقهه
لو قلنا كان المقلد انما يفتى بغير قول شهادة لوجود اصل الولاية ولا يقبل
لما ذكرني لو قبل القضا حكم بها كان انما كونه يفتى وفي القضا في القضا في هذا
على ظنه صفة وهو ما حفظ اختلاف في كون المصالح شرطا لنفاذ وتكون
القضا في اعماله المصالح شرطا لنفاذ القضا في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر
ليس شرطا وكثيرا من انما اخذوا به رواية النوادر بخلاف الرواية ولو لم يرد
بالقضا في الرواية انما يفتى في الرواية لان الفقه ليس في القضا
وكذا اذا خرج الى القضا نصبت في امور السغار والوقف وكما في الصغار
حكم فتوى ظهير الدين لم يفتى في لانه ليس بالقضا ولا في اعمال القضا قال في
الفصل الحادي والثلاثين في شهادته انما لا يفتى في القضا لان
القضا انما يفتى في ذلك بولاية القضا الا ان كان له لوم يؤذن له في ذلك لم يملك
فكان في حكمة القضا اخذ القضا بشروطه لا يفتى في حكمه قال في العادة القضا
اذا اخذ القضا بشروطه لم يفتى في حكمه فبما اختلف فيه الشيخ والصبياني لا
يصير قاضيا ولو فقه لا يفتى في قضاؤه وان كان عدلا ففقه ما اخذ به في
القول لوجود ذلك حقا وقيل يقول لانه المقلد لعقده عدله فلم يفتى
بقضاؤه به ونها وقال في بيان جمعوا انه اذا ارشى لا يفتى في قضاؤه فيما
ارشى وينبغي ان يكون موثوقا به في عفاة وهو لا يفتى في الزرع الحرام وقيل

اذا قال القضا بعد قضا
في قضا لا افعال وقفت على كذا
اذا قال ابطال حكم لا يفتى في القضا
قضا القضا في غير مكان ولا يفتى في القضا
ان يترك مكانه عند القضا على يده القضا
ان يترك مكانه عند القضا على يده القضا

وعقله وصلاحه فتمهله علم بالسنة وحين يرى في القضا على القضا عليه
والا انما يرى في القضا على القضا على القضا على القضا على القضا على القضا
متعلقة باحكام الوقايح والاحكام والاولوية لا يجوز ترك القضا
يعني ينبغي ان يكون موثوقا بالقضا المذمومة ولا يشترط فيه ان يكون
ولا يطلب القضا اي باقيل ولا يفتى في القضا على القضا على القضا على القضا
عليه سلم في مسائل القضا وتدخل الى نفسه في حكمة القضا على القضا على القضا
اي يلزمه الرشد ويوفقه للصواب ويجوز الاقرار بالادنى اي ينبغي للمقلد
ان يجتار القضا في موثوقه او لا يكون فظا غليظا جبارا عند
لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في القضا قال عليه السلام في
السلام في قضا غيره مثلا وفي رعيته في موثوقه منه فقد كان القضا في
وقان جماعة المسلمين وعمل القضا في اقيم موثوقه من اعمال المسلمين بكرة
التفقد اي اخذ القضا لمن فاق حيف اي الظلم والجور على غيره وان
امن لا يكون قضا بكرة بل اراه اقواله عليه السلام في ابتلي بالقضا فكانا في
بغيره كمن وقيل قد اراد به بعض القضاة وقال كيف يكون هكذا في
في حكمة من يسوي شعره فجعل الخلا في حكم بعض شعرا في فقهه
خاصا الموصى حلقه والقاضي راسه من يده كذا في القضا في حكمة القضا في
كما يجوز في العادل لان العداة منه تفقد والقضا في معاونة بعد ان
الخلا في حكمه رضى القضا عنه مع ان الحق كان مع علي وتفقد واخره
مع فقه جوه والنا بعد تفقد واخر الحاج مع كونه اظلم زمانه وفي اهل
البيع قال في العداة التفقد في اهل البيع في حكمة القضا في حكمة القضا في
لا يفتى في قضا العدل ويصح في القضا لانه حتى لو انزله القضا في ذلك
لا يفتى في قضا باهم بعد ما لم يفتى في القضا لانه حتى لو انزله القضا في ذلك
ويوان في قبله وهي الحياطة التي فيها نسخ السجود والصلوات وخبر
ذلك لان القضا يفتى في حكمة القضا في حكمة القضا في حكمة القضا في حكمة القضا
القضا في حكمة القضا في حكمة القضا في حكمة القضا في حكمة القضا في حكمة القضا

والا انما يرى في القضا على القضا على القضا على القضا على القضا على القضا
متعلقة باحكام الوقايح والاحكام والاولوية لا يجوز ترك القضا
يعني ينبغي ان يكون موثوقا بالقضا المذمومة ولا يشترط فيه ان يكون
ولا يطلب القضا اي باقيل ولا يفتى في القضا على القضا على القضا على القضا
عليه سلم في مسائل القضا وتدخل الى نفسه في حكمة القضا على القضا على القضا
اي يلزمه الرشد ويوفقه للصواب ويجوز الاقرار بالادنى اي ينبغي للمقلد
ان يجتار القضا في موثوقه او لا يكون فظا غليظا جبارا عند
لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في القضا قال عليه السلام في
السلام في قضا غيره مثلا وفي رعيته في موثوقه منه فقد كان القضا في
وقان جماعة المسلمين وعمل القضا في اقيم موثوقه من اعمال المسلمين بكرة
التفقد اي اخذ القضا لمن فاق حيف اي الظلم والجور على غيره وان
امن لا يكون قضا بكرة بل اراه اقواله عليه السلام في ابتلي بالقضا فكانا في
بغيره كمن وقيل قد اراد به بعض القضاة وقال كيف يكون هكذا في
في حكمة من يسوي شعره فجعل الخلا في حكم بعض شعرا في فقهه
خاصا الموصى حلقه والقاضي راسه من يده كذا في القضا في حكمة القضا في
كما يجوز في العادل لان العداة منه تفقد والقضا في معاونة بعد ان
الخلا في حكمه رضى القضا عنه مع ان الحق كان مع علي وتفقد واخره
مع فقه جوه والنا بعد تفقد واخر الحاج مع كونه اظلم زمانه وفي اهل
البيع قال في العداة التفقد في اهل البيع في حكمة القضا في حكمة القضا في
لا يفتى في قضا العدل ويصح في القضا لانه حتى لو انزله القضا في ذلك
لا يفتى في قضا باهم بعد ما لم يفتى في القضا لانه حتى لو انزله القضا في ذلك
ويوان في قبله وهي الحياطة التي فيها نسخ السجود والصلوات وخبر
ذلك لان القضا يفتى في حكمة القضا في حكمة القضا في حكمة القضا في حكمة القضا
القضا في حكمة القضا في حكمة القضا في حكمة القضا في حكمة القضا في حكمة القضا

والنقصان ثم الورى الذي كتب عليه القضي المعقول هذه النسخ ان كان في بيت
 المال يحس على قوته لانه انما كان في يده لعله قد صار العمل لغيره كذا ان كان
 في ماله وما كان الخصوم يحس لانه انما كان في يده لعله قد صار العمل لغيره كذا ان كان
 في يده في عمله قد تنقل العمل الى غيره والزم تحسب اذ هو اقام عليه
 بئس معنى نظر في حال المحسب لانه نصت نظر المحسب من حق قرح
 او انكر فقامت عليه بيته الزم بانه لا يقبل قول المولى عليه لايسته لانه
 صار كواحد في العايات وشهادته الواحدة ليست بحجة خصوصا اذا كانت
 بفعل نفسه والاشياء ان لم يقر ولم يقر عليه بيته نادى عليه اي لم يعمل
 تخليته حتى ينادى عليه بانه نادى كل يوم اذا جلس كان
 يطلب فلان في فلان المحسب الفلاني نحو فليحضر حتى يجمع بينهما في اذا
 لم يظهر حصره فخذ منه كفيلا بنفسه خلاه اي اطلقه ونظر في الودائع و
 غلات الوقوف التي وضعها الموقوف في اي الاماكن وعمل بالبيته او
 اقراري اليد لان كل ذلك حجة لا يقبل القول لانه انما كان في يده
 بالسلم منه اذا ثبت باقراره ان البيته للقضي فصح اقرار القضي كانه في
 في الحال لان في يده مال اذا اقرت ان لا يقبل اقراره وجلس في محله
 والى مع اول لانه انكر موضع البلاء او جلس في داره واذن للسكنى
 بالقول فيها ويجلس في مكانه بغيره لان المحسب في ارضه وحده
 مورث الزمته ورد اي لم يقبل بيته لان قبوله يؤول الى سرقة
 المهر الا في ذي رحم حرم او من اعادته اياه اي لا يتردها قد اعادته
 اي حرم عاقبة قبل القضاء به اذ ان الاول سلمه الزم والثاني ليس
 للقضاء بل جرى في العادة ان لم يكن له ما خصه اذ لو كانت كل من
 اكمل القضاء وشهد الحيازة لانه في حقوق المسلم لا الدخول
 ومن لم يعلم المضيف القضي لا يحضره لانه لا يجده الا انما منه لاجل القضاء
 خلاف العادة وتعود من نصا لانه ايضا في جملة الحقوق وسوى بين
 الخصمين جلوسا واقبالا بقوله تعالى لئن لم يردناك لكانت لك عذوبة
 من الجنة

في قوله لا يقبل بيته الزمته ورد اي لم يقبل بيته لان قبوله يؤول الى سرقة المهر الا في ذي رحم حرم او من اعادته اياه اي لا يتردها قد اعادته اي حرم عاقبة قبل القضاء به اذ ان الاول سلمه الزم والثاني ليس للقضاء بل جرى في العادة ان لم يكن له ما خصه اذ لو كانت كل من اكمل القضاء وشهد الحيازة لانه في حقوق المسلم لا الدخول ومن لم يعلم المضيف القضي لا يحضره لانه لا يجده الا انما منه لاجل القضاء خلاف العادة وتعود من نصا لانه ايضا في جملة الحقوق وسوى بين الخصمين جلوسا واقبالا بقوله تعالى لئن لم يردناك لكانت لك عذوبة من الجنة

في قوله لا يقبل بيته الزمته ورد اي لم يقبل بيته لان قبوله يؤول الى سرقة المهر الا في ذي رحم حرم او من اعادته اياه اي لا يتردها قد اعادته اي حرم عاقبة قبل القضاء به اذ ان الاول سلمه الزم والثاني ليس للقضاء بل جرى في العادة ان لم يكن له ما خصه اذ لو كانت كل من اكمل القضاء وشهد الحيازة لانه في حقوق المسلم لا الدخول ومن لم يعلم المضيف القضي لا يحضره لانه لا يجده الا انما منه لاجل القضاء خلاف العادة وتعود من نصا لانه ايضا في جملة الحقوق وسوى بين الخصمين جلوسا واقبالا بقوله تعالى لئن لم يردناك لكانت لك عذوبة من الجنة

احكم بالقضاء ليسوى بهم في المجلس لاشارة والنظر ولا ياب احد هيا ولا
 يشبه اليه لا يلقنه جنة الشهامة ولا يصحك في جبهة لانه غوا على خفيه ولا يترحم
 مطلقا اي يمازحها ولا ولا حذرهما ولا غيرها لانه يزيل مهابته القضاء وهذا
 احسن قال في الوقاية ولا يترجم معه لما في الكلام ولا يترجم معه لانه يزيل مهابته القضاء وهذا
 حجة كنهية ولا يلقنه ان يترجم معه لما في الكلام ولا يترجم معه لانه يزيل مهابته القضاء وهذا
 لاجل الخصمين فيكون كلف في الخصم واحسن ابو يوسف فيما لا يترجم معه لانه يزيل مهابته القضاء وهذا
 قد حرم له مائة المجلس كان تلقينه حياء المحو بمنزلة اذ صار خصم التكميل واداء
 ثبت الحق في الخصم باقراره وبينة امرة اي القضي المعقول بدعوة اي دفع الحق فان
 ابي اي امتنع عن الدفع حصة شره الالباء بقره ولم يفرق بين اذ انبت الحق عليه
 بيته واقراره في بينهما في الهدية فقال اذ انبت بالبيته بيمينه ثبت اظهر
 المثل بالكاره وان ثبت باقراره لم يعمل حجة لم يعرف كونه في اطلاق اول المدة
 فلو علمه طبع في الاماكن فلم يستحق المال فاذا امتنع بعد ذلك حصة اظهره طلبة
 حجة في الصدق شهد المحكي في شتمه لانه اذ انبت بالبيته بعد ذلك يقول ما
 علمت ان له على ديننا الا الساعة فاذا علمت قضيت لا ياتي في ذلك في الاقرار
 والاحسن ما ذكره بهنا في قال الربيع قد روي في اختلاف في تقديره في المجلس
 انه موقوف الى رأي القضي لان المجلس لانه واحوال ليس فيه متفاداة بطلب
 في الحق متعلق بقوله حجة كذا قوله فيما لزمه متعلق به بدلا عما حصل
 له من بيع وقرض او التمره بعقد كالمهر المحل وبدل الخلع وبين الكفالة لان
 المال اذا حصل في يده ثبت غناؤه به اذ اقامه على الزمته باختياره وليل ياره
 ومن غير ما في الديون لا ان يجلس ان ادعى الفقر او لا دليل على البس الا ان
 ثبتت غريمه غناؤه بيمينه قد روي كما مر لان دليل البس اذا لم يوجد كان
 القول لمن علمه الدين وعلى المدعي اثبات غناؤه فيجوز له ان يمينه فان لم يمار
 له مال اطلقه فنظره الى ميسره فبعده يكون فلما لم يمنع غريمه عنه لان بيته
 حجة عليه لا يمنع طلب الاخر حقه منه ولا يقبل بيته على فلا يثبت حجة لانه
 بيته على النسخ فلا يقبل لم تنبأ به بتوبة وهو يمينه يقبل على سبيل التوبة

في قوله لا يقبل بيته الزمته ورد اي لم يقبل بيته لان قبوله يؤول الى سرقة المهر الا في ذي رحم حرم او من اعادته اياه اي لا يتردها قد اعادته اي حرم عاقبة قبل القضاء به اذ ان الاول سلمه الزم والثاني ليس للقضاء بل جرى في العادة ان لم يكن له ما خصه اذ لو كانت كل من اكمل القضاء وشهد الحيازة لانه في حقوق المسلم لا الدخول ومن لم يعلم المضيف القضي لا يحضره لانه لا يجده الا انما منه لاجل القضاء خلاف العادة وتعود من نصا لانه ايضا في جملة الحقوق وسوى بين الخصمين جلوسا واقبالا بقوله تعالى لئن لم يردناك لكانت لك عذوبة من الجنة

في قوله لا يقبل بيته الزمته ورد اي لم يقبل بيته لان قبوله يؤول الى سرقة المهر الا في ذي رحم حرم او من اعادته اياه اي لا يتردها قد اعادته اي حرم عاقبة قبل القضاء به اذ ان الاول سلمه الزم والثاني ليس للقضاء بل جرى في العادة ان لم يكن له ما خصه اذ لو كانت كل من اكمل القضاء وشهد الحيازة لانه في حقوق المسلم لا الدخول ومن لم يعلم المضيف القضي لا يحضره لانه لا يجده الا انما منه لاجل القضاء خلاف العادة وتعود من نصا لانه ايضا في جملة الحقوق وسوى بين الخصمين جلوسا واقبالا بقوله تعالى لئن لم يردناك لكانت لك عذوبة من الجنة

في قوله لا يقبل بيته الزمته ورد اي لم يقبل بيته لان قبوله يؤول الى سرقة المهر الا في ذي رحم حرم او من اعادته اياه اي لا يتردها قد اعادته اي حرم عاقبة قبل القضاء به اذ ان الاول سلمه الزم والثاني ليس للقضاء بل جرى في العادة ان لم يكن له ما خصه اذ لو كانت كل من اكمل القضاء وشهد الحيازة لانه في حقوق المسلم لا الدخول ومن لم يعلم المضيف القضي لا يحضره لانه لا يجده الا انما منه لاجل القضاء خلاف العادة وتعود من نصا لانه ايضا في جملة الحقوق وسوى بين الخصمين جلوسا واقبالا بقوله تعالى لئن لم يردناك لكانت لك عذوبة من الجنة

في قوله لا يقبل بيته الزمته ورد اي لم يقبل بيته لان قبوله يؤول الى سرقة المهر الا في ذي رحم حرم او من اعادته اياه اي لا يتردها قد اعادته اي حرم عاقبة قبل القضاء به اذ ان الاول سلمه الزم والثاني ليس للقضاء بل جرى في العادة ان لم يكن له ما خصه اذ لو كانت كل من اكمل القضاء وشهد الحيازة لانه في حقوق المسلم لا الدخول ومن لم يعلم المضيف القضي لا يحضره لانه لا يجده الا انما منه لاجل القضاء خلاف العادة وتعود من نصا لانه ايضا في جملة الحقوق وسوى بين الخصمين جلوسا واقبالا بقوله تعالى لئن لم يردناك لكانت لك عذوبة من الجنة

السبب في إبطال القضاة بطريق الإقتضاء وفي النكاح والشراء يقدم النكاح
والشراء في إبطال القضاة في الرتبة والقيمة روايتان غير صحيحة والكرار
بالنفاذ ظاهر ان اسم القاضي المأذون نفسه الى الاجل ويقول على نفسك البه
فانه زوجك بالنفاذ باطنا ان يحل له طهرها ويجعل لها التمكن فيما بينهما
وبين الله تعالى ان شرها واد الزوجه طهرها لا باطنا فينفذ القضاة كذا
لان القضاة ينفذون في حقهم واما ما روي ان رجلا ادعى على امرأه انكاحا بين
يدي علي بن ابي طالب عنه واما ما يذهب من إبطال النكاح بينهما فالتان ان لم يكن
بديا امير المؤمنين فزوجني منه فقال علي شأهد ان زوجك ولو لم ينعقد بينهما
بقضائه لما احتج به في إبطال النكاح عند طهرها ورفقة الزوج فيها وقد كان في
ذلك تحصيلها في الزنا وكان الشر هو زواج ليل القضاة في جبره
الباطن في قوله بخلاف رايه فتعلق بالقضاة المأذون الرأى خلافه حصل
المذهب في إبطال النكاح عند طهرها او نحوها بالعكس اذا حكم الخفي بما ذهب
اليه ابو يوسف وحمد او نحوهما في إبطال النكاح فليس بخلاف رايه لو كان قضاؤه
ناسنا فذهب فذهب عن أبي حنيفة ولو كان قضاؤه واثبات وجه النفاذ انه
ليس بغيره بيقين فذهب عما لا ينفذ في الوجهين لانه قضى بما هو طاهر عند
قبول عليه الفتوى قاله في الهداية وقيل الفتوى على النفاذ فيهما في الفتوى
الصغرى او اقضى في محل الاجتهاد وهو يرى ذلك بل يرى خلافه ينفذ عند
أبي حنيفة وعليه الفتوى كذا في الكافي لا ينفذ في غايته لانه لو سلم على الله
علمه لم يعل على رضى الله لا تفتى لاحد من المؤمنين حتى يسمع الله ولان القضاة
لقطع المنازعة ولا مانعة بينهما لعدم كمالها في إبطال القضاة لا بغيره
حقيقة كوكيله وصحة او شرع كوكيله القاضي او حكما بان يكون يرضى على الغائب
سببا لما يدعى على الغائب فينفذ في حقهما في الغائب بغير إقتضاء على القضاة
على الغائب كما اذا برهن على ذي يده انه اشترى له من فلان الغائب حكم على
الحاضر كان حكما على الغائب يعني اذا ادعى حينا في بدعيه انه اشترى من فلان
الغائب اقام البينة على ذي اليد فذهب به ثم حضر الغائب انكر ذلك لا يثبت

في إبطال النكاح
بغيره بيقين
فذهب عما لا ينفذ
في الوجهين
لانه قضى
بما هو طاهر
عند قبول
عليه الفتوى
قاله في الهداية
وقيل الفتوى
على النفاذ
فيهما في الفتوى
الصغرى او اقضى
في محل الاجتهاد
وهو يرى ذلك
بل يرى خلافه
ينفذ عند أبي حنيفة
وعليه الفتوى
كذا في الكافي
لا ينفذ في غايته
لانه لو سلم على الله
علمه لم يعل على رضى
الله لا تفتى لاحد
من المؤمنين حتى يسمع
الله ولان القضاة
لقطع المنازعة ولا مانعة
بينهما لعدم كمالها
في إبطال القضاة لا بغيره
حقيقة كوكيله وصحة
او شرع كوكيله القاضي
او حكما بان يكون يرضى
على الغائب سببا لما يدعى
على الغائب فينفذ في حقهما
في الغائب بغير إقتضاء
على القضاة على الغائب
كما اذا برهن على ذي يده
انه اشترى له من فلان
الغائب حكم على الغائب
يعني اذا ادعى حينا في بدعيه
انه اشترى من فلان الغائب
اقام البينة على ذي اليد
فذهب به ثم حضر الغائب
انكر ذلك لا يثبت

في إبطال النكاح
بغيره بيقين
فذهب عما لا ينفذ
في الوجهين
لانه قضى
بما هو طاهر
عند قبول
عليه الفتوى
قاله في الهداية
وقيل الفتوى
على النفاذ
فيهما في الفتوى
الصغرى او اقضى
في محل الاجتهاد
وهو يرى ذلك
بل يرى خلافه
ينفذ عند أبي حنيفة
وعليه الفتوى
كذا في الكافي
لا ينفذ في غايته
لانه لو سلم على الله
علمه لم يعل على رضى
الله لا تفتى لاحد
من المؤمنين حتى يسمع
الله ولان القضاة
لقطع المنازعة ولا مانعة
بينهما لعدم كمالها
في إبطال القضاة لا بغيره
حقيقة كوكيله وصحة
او شرع كوكيله القاضي
او حكما بان يكون يرضى
على الغائب سببا لما يدعى
على الغائب فينفذ في حقهما
في الغائب بغير إقتضاء
على القضاة على الغائب
كما اذا برهن على ذي يده
انه اشترى له من فلان
الغائب حكم على الغائب
يعني اذا ادعى حينا في بدعيه
انه اشترى من فلان الغائب
اقام البينة على ذي اليد
فذهب به ثم حضر الغائب
انكر ذلك لا يثبت

لا يثبت في النكاح لا يحتاج الى عادة البينة لانه صار مقبضا عليه ان لم يكن
لا يتوصل الى اثبات حقه على الخاف الامانة على الغائب لو كان ما يدعى على
الغائب شرطا مما يدعى على الخاف لا يثبت حكمه على الخاف حكما على الغائب
او كان فيه إبطال حق الغائب كما قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت
طالق فاقامت زوجة الخالفان فلان طلق امرأته ووقع الطلاق على الخاف لا يثبت
في الاصل لان فيه إبطال حق الغائب لا طلاق كذا في الخلاف لو لم يثبت طلاقا لم يثبت
طلاقا به بدخول فلان امرأته يقبل لعدم ثبوت إبطال حق الغائب بها كذا
تفصيل ذكرت في البينة من اراد ان ينفذ فيها اما اذا قضى عليه اي على الغائب
متعلق بقوله لا يقضى على غيب تقبل ينفذ وقيل لا قال في العاوية الحكم على
الغائب ينفذ عند الشئ ينفذ عند ما في احدي الرايتين التركة اذا استوفيت اليه
فولايته البيع للقاضي لا الوثيرة اذا ملك للوثيرة فيها فلا يكون له ولا يبيع
بقرض اي القاضي مال الوقف الغائب البتة وكنت اي الصك كذا في الحق لا
الاث الوصي اي لا يقرض لاث البينة والوصي مال البينة الوقف ان في الاقراض
مصلحة لم يفسد الاموال محظوظة فتدفع والقاضي يقرض على التحصيل خلاف الا
والوصي قضى بالجور مشورا او قرره فالعوم عليه ماله او قضى بالجور خطأ فعلى القضاة
كذا في التنافية والوقفات للفسد الترسية حكما اي جعل للمخمس بغيره حكما
في صلبه فاقبضا اي لم ينفذ على ما في القضاة حكم بينهما بينة او اقرارا في الحكم
بالبينة رفع نزاع بينهما حكما بالاقرار الا ارام على المقر بوجه كونه في النهاية
او يقول في غير ذلك او قودا ودية على العاقلة ورضي الحكم في الاصل ان حكم
الحكم بمنزلة الصلح فما يجوز استحقا في الصلح يجوز الحكم فيه مالا فلا واستيفاء
الحق والقود والدية لا يجوز بالصلح فلا يجوز الحكم فيها ولا يقضى به اي حجة
في غير ذلك لئلا يتجسس القوم فيه كذا اي في اصابه باقراره ضمنين وبعد الله
شاهد قال ولا يثبت اي بقاء حكمه لا اي اصابه حكمه لان قضا ولا يثبت
كالقاضي المعروف اذا قال قضيت عليك بكذا وكل منهما الرجوع قبل حكمه لانه
حكم وجهه ما فيستوفى حكمه على ضاميه فان قيل الحكم ثبت بقاءه ما فيستوفى ان

في إبطال النكاح
بغيره بيقين
فذهب عما لا ينفذ
في الوجهين
لانه قضى
بما هو طاهر
عند قبول
عليه الفتوى
قاله في الهداية
وقيل الفتوى
على النفاذ
فيهما في الفتوى
الصغرى او اقضى
في محل الاجتهاد
وهو يرى ذلك
بل يرى خلافه
ينفذ عند أبي حنيفة
وعليه الفتوى
كذا في الكافي
لا ينفذ في غايته
لانه لو سلم على الله
علمه لم يعل على رضى
الله لا تفتى لاحد
من المؤمنين حتى يسمع
الله ولان القضاة
لقطع المنازعة ولا مانعة
بينهما لعدم كمالها
في إبطال القضاة لا بغيره
حقيقة كوكيله وصحة
او شرع كوكيله القاضي
او حكما بان يكون يرضى
على الغائب سببا لما يدعى
على الغائب فينفذ في حقهما
في الغائب بغير إقتضاء
على القضاة على الغائب
كما اذا برهن على ذي يده
انه اشترى له من فلان
الغائب حكم على الغائب
يعني اذا ادعى حينا في بدعيه
انه اشترى من فلان الغائب
اقام البينة على ذي اليد
فذهب به ثم حضر الغائب
انكر ذلك لا يثبت

في إبطال النكاح
بغيره بيقين
فذهب عما لا ينفذ
في الوجهين
لانه قضى
بما هو طاهر
عند قبول
عليه الفتوى
قاله في الهداية
وقيل الفتوى
على النفاذ
فيهما في الفتوى
الصغرى او اقضى
في محل الاجتهاد
وهو يرى ذلك
بل يرى خلافه
ينفذ عند أبي حنيفة
وعليه الفتوى
كذا في الكافي
لا ينفذ في غايته
لانه لو سلم على الله
علمه لم يعل على رضى
الله لا تفتى لاحد
من المؤمنين حتى يسمع
الله ولان القضاة
لقطع المنازعة ولا مانعة
بينهما لعدم كمالها
في إبطال القضاة لا بغيره
حقيقة كوكيله وصحة
او شرع كوكيله القاضي
او حكما بان يكون يرضى
على الغائب سببا لما يدعى
على الغائب فينفذ في حقهما
في الغائب بغير إقتضاء
على القضاة على الغائب
كما اذا برهن على ذي يده
انه اشترى له من فلان
الغائب حكم على الغائب
يعني اذا ادعى حينا في بدعيه
انه اشترى من فلان الغائب
اقام البينة على ذي اليد
فذهب به ثم حضر الغائب
انكر ذلك لا يثبت

وكتفي ان يافه
في الحالف اربعين درهما
ان كان البيني للذات والى
عشرين درهما وعشرة دراهم
وراهم لو كان الحلفا به درهما

في الحالف اربعين درهما
ان كان البيني للذات والى
عشرين درهما وعشرة دراهم
وراهم لو كان الحلفا به درهما

لا يصح الاخراج الا اتفاقه ما قلنا شرطا وجوبه وان لا يكون بغير اجرائه
شرطا لبقا ذلك الشيء في البينة لا بعدة الى اربعة الرضوع بوجوه لانه صدر
غیر ولاية عليه ما كالتقاضي اذا قضى ثم خزل لا يبطل قضاءه ولا يصح حكمه الا بوجوه
وولده زوجه حكم القاضي لمول اذا لا يقبل بشهادة لهام للثمة فاولى ان لا
قضاؤه لهم بخلاف حكمهما اي لمولى والحكم عليه ثم حيث يجوز لودم انتم فيه
وان حكمنا رجلاين فلا بد من اجتماعهما حتى لو حكم احدهما بما دون الامر لم يجز
امر يحتاج فيه الى الرأى والرضا برأى المثني فيما يحتاج فيه الى الرأى ليكون
رضا برأى الواحد كما في البيع والجمع ونحوهما وقع حكمه الى المولى ان وقع
منه قضاءه اذا لا فائدة في نقضه في حكمه والآخر ان خالف بطله في
بينه وبين اذ ارفع الى القاضي قضية فاض خرافة لانه وان خالف رايه
اذا كان ذلك في فصل جته فيه وجبه ان الحكم لا ياتي على الحكمين وهو غير
والقاضي الذي رفع اليه حكمه غير ما فلا يكون جته عليه فكان كالصلي فله ان يترده
اذا خالف رايه واما القاضي فله لايه على كل النسخ فكان قضاءه جته في حق
الحكم فلا يكون له هذا القاضي ان يترده اذا صار في القضاء حكمه ان يكون فصله به
فيه فانه اذا خالف حكمه بوجوه سمع القاضي البينة عليه غاب الوكيل بالخصومة
بعد قبول البينة قبل التعديل او مات الوكيل ثم عدلت تلك البينة قبل ان يقضى
وقبل ان يقضى قال شمس الدين بن ابي اسحاق ولو قرأ على عليه ثم غاب في عليه
باقراره في قولهم ان غاب الوكيل او مات بعد اقيمت عليه البينة ثم حضر الموكل
يقضى عليه تلك البينة وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل فانه يقضى عليه تلك
البينة وكذا لو مات الموكل بعد اقيمت عليه البينة يقضى برأى المارث وكذا لو
اقيمت البينة على احد الوتر ثم غاب يقضى برأى المارث الا في وكذا لو اقيمت البينة
على نائب الصغير ثم بلغ الصغير يقضى برأى عليه لا يكلف باجاده البينة كذا في البينة
كتاب القاضي قال في الهداية ما كتبت القاضي الى القاضي
ثم قال فان شهدوا على خصم حكم بالشهادة لو جود له وكنت حكمه هو انه
سجلا وقال في النهاية المراد بالخصم هو الوكيل عن الغائب والمستخر الذي جعله

في الحالف اربعين درهما
ان كان البيني للذات والى
عشرين درهما وعشرة دراهم
وراهم لو كان الحلفا به درهما

جعله سجلا لانتهاج الحق ولو كان المراد بالخصم هو المولى عليه ما استجيب الى كثر قاض
اخر لان حكم القاضي قد تم على الاول ولا يخفى ما فيه من التكلف الا ان يقال
ان قوله فان شهدوا على خصم ليس هو بالذات في هذا الباب بل هو طيبة
قوله ان شهدوا بانهم خصم ليكم ونظاير كثيرة ونترك من هنا قوله الى القاضي لان هذا
البيان يفتقر الى دليل بين فيه سجلا المحرم والعسك والوثيقة تشهد على خصم
حكم الى القاضي بها اي تشهدا وتثبت اي حكمه وهو سجلا في المغرب سجلا كتاب
الحكم ثم سجلا عليه القاضي في سجلا كتاب قاض ذكر فيه حكمه ما كان منه الى قاض
اخر او لا الثاني ظاهرا الاول يكون في سورة الاحقاق فانه عليه كالموكل عليه
اراد الرجوع على باعية هو في بلده اخرى طلبت القاضي ان يكتسب حكمه الى قاضي تلك
البلدة ليحصل حقه بكتبة القاضي ويكون ايضا سجلا لتضمنه الحكم او شهدا على خصم
ثم حكم بتلك الشهادة كما ان القاضي على الغائب لا يصح وكنت بها اي بتلك
الشهادة الى قاضي يكون الخصم في لايته ليحكم المكتوب اليه هو الكتاب الحكمي سمي
لان المكتوب حكم المكتوب اليه وكتبت القاضي الى القاضي ونقل الشهادة حقيقة
لان شتمه ذلك وتقبل فيما لا يقطر بغيره اخصر من الى والقوة على كتابتي
كاله من فانه يعرف بالقدر الوصف لا يحتاج فيه الى الاشارة والعقار فانه يعرف
بالقيد لا يحتاج فيه الى الاشارة في النكاح بان ادعى رجل نكاحا لم يراه او عكس
واراد كتاب القاضي بذلك الى قاضي آخر والطلاق بان ادعت طلاقا على زوجها
والقضاء والوصية النسب والحيث المقصود والامانة والمضاربة المجرى بين الشفعة
والوكالة والوفاء والقتل اذا كان مع جبهة المال في سبانه انه لا يقبل في القود والولاية
فان ذلك بمنزلة الدين وكما لقول في المختار انما قال في المختار لا يقبل انه لا يقبل
الا على المنقولة كالشباب العجبة الاماء ونحوها الحاجة الى الاشارة فيما يقبل عند
الدعوى الشهادة وقال في المختار رجح ابو يوسف في القول الاول وقال انه
يقبل في العجبة الامانة لان الباب يغلب العجبة الاماء وعنه انه يقبل فيما سطر
وغر ثم انه يقبل في جميع ينقل وعليه كما خرون قال القاضي الاسيحي وعليه
الفنوي كذا في الكافي لافي قد قود الى يقبل فيها لان فيه شبهة البه لينة

القاضي اذا جعل نائبا عن الغائب سمي
الحفظ وسمي بالحق والغائب سمي
لا يصح هذه النيابة ليس بالحق

قوله ما سبنا في انه اعاد كتاب القاضي الثانية
شبهة البه لينة اي بطلت الكتاب في شهادته
وان

غرض الشهادة والآن مبناها على الاسقاط وفي قوله سفي اثباتها وذكر عطف
 على قوله كتنها اسم اي اسم القاضى الكاتب وشبه اسم المكتوب اليه اسم
 الشاهد وان كل واحد منهم شهد على دعوى الصادقة فلان
 فلان ولا يشترط الاقتصار على قوله غيب الدعوى ولا يكفي ان يكتب عن ذلك
 وخلاف الاستشهاد حتى اذا شهد به قبل الاستشهاد بشهادة صحيحة متفقة
 اللفظ والمعنى قد مر في كتاب الشهادة بيان ان لا يفتى لفظا ومعنى وقول
 القاضى الكاتب على ان شهد به لم ينعقد ما فيه لو يعلم ان لم يقرأ عليهم او لا
 يعلم ولا يكتب سماعا ثم ان سماعا اي سماعا هو الطبري وان ابرهه فيه اي في
 الكتاب الحكمي فان كونه كتابا لا يثبت بحجته ما دونه من الكتابات في
 الخلاصة وكتب تاريخ الكتاب ولو لم يكتب فيه التاريخ لا يقبل ان كتب بغير
 بل يكون قاضيا في ذلك الوقت ام لا ولا يكتفى بالشهادة او لم يكن مكتوبا
 وممنوع عنه ثم وسلك اليهم لتلايتهم التغير بعد اعذاره حقيقة وممنوع عنه
 علم الشهود في الكتاب شرط جواز الجواز وابطوا بغيره في شرطه وكره اسم
 المكتوب اليه شبه بل يجوز ان يكتب ابتداء الى كل من يصل اليه كتابي به القضاء
 ولا القراءه عليهم وختمه فبل في ذلك حين ابتلى بالقضاء وليس له كالمعاني
 وعلمه المتأخرون كونه على الناس فالحاصل ان جعل القاضى الى القاضى لا يكون
 الا بعد الحكم وكما القاضى الى القاضى الذي هو نقل الشهادة لا يكون الا قبل الحكم
 ويشترط ان يكون الكتاب معلوما في معلوم اي المدعى معلوم اي المدعى
 على معلوم اي المدعى عليه والقبول ياتي بجواز العمل بكتاب القاضى لان ما يكون
 اقوى من خطاؤه لو حضر بنفسه القاضى المكتوب اليه غير بل في كتاب
 لم يبل به القاضى لانه صار واحدا او الرعايا فكذا اذا كتب اليه لكنه يجوز فيما ثبت
 بالشهادة حاجته الى الشهادة فيكون الشاهد المدعى عليه في بلد وختمه في بلد
 اخرى فيستغنى راجع بينهما ولا يمكن من ان يشهد على شهادتهما اذا كانا في
 يجر فون غدا الشاهد على الشهادة على وجهها فيحتاج الى نقل الشهادة
 بالكتاب الى جالس القاضى لا يقبل ان نقل الشهادة الا في حق من قبل

فلو فصل في ذلك اي كتاب
 في ارسال الكتابية للناس وان

قبل السلطان صرح الحكم بملك الحق اي بقدر على اقامة الحق فلا يقبل ما يخف
 رستاق ولا يجوز كون شهود الطبري كفارا ولو كان له عليه كافر الا ان لا يلام
 ملوثة الحكم على القاضى فيكون حجة عليه لا غير المحقق ادعى على كتاب لا واراد بعث
 وكيل لمحضه اخلقه اي المدعى القاضى بانك ما قبضته كلا او بعضا وان
 دمنه وما تعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يملك ذلك الغائب بل ان يدعى
 بعد حصول الكتاب اليه انه ادى ذلك المال اليه لا يكون له بيته في بيوتهم
 على المدعى فاذا حلف قبل يده فذبح ذلك ويقصر الحلف فان انقطع الشاهد اي
 شهود الطبري لم يصلوا الى المكتوب اليه او وصلوا الى المكتوب اليه وحده فخصم في ولاية
 قاض اخر شهد به على شهادتهما رجلين آخرين كما في الشهادة على الشاهد و
 كتبهما على طريقتي اي الشهادة على الشهادة بدلهما اي بدل ان يدين الا بدين
 سماعا ان كتب به ايها الى امرى اليه لاسل اي لاسل المكتوب ان كان الخصم في
 بلد او الى قاض اخر ان لم يكن فيه ثم الى اخره الى ان يصل الى فيكون حكم
 تحت ولاية كما فرغ غير بيان الاحكام المتعلقة بجانب القاضى الكاتب شرعي في
 بيان الاحكام المتعلقة بجانب المكتوب اليه فقال ثم انه اي من كان الخصم في الولاية
 سوا كما ابتداء او انتهاء لا يقبل اي نقل الشهادة الا بحضور الخصم لانه يثبت
 اداء الشهادة على الشاهد او الكاتب ينقل الفاظ الشاهد بكتاب الى المكتوب
 اليه ان شاهد الفرع ينقل شهادته لاسل لاسل بعبارة وكما لا يمنع الشهادة
 على الشاهد الا بحضور الخصم فكذا لا يفتح الكتاب بحضور الخصم لاسماع القاضى
 الكاتب الشهادة لانه لا نقل الحكم وهذا الحكم قبل لم يشترط ايضا ابو يوسف
 قال في شرح الاقطر قال ابو يوسف يقبله في غير حضور الخصم لان الكتاب يثبت المكتوب
 اليه فكان له ان يقبله الحكم بعد ذلك يقع بما علمه في الكتاب فاعترضه الخصم عند
 الحكم كذا في غاية البيان ولا يقبله ايضا الا بشهادة رجلين او رجل واحد
 لان الكتاب قد يروى بالخط قد يشبه الخط والى ثم يشبه الخط فلا يثبت الا بحجة
 تامة وايضا كتاب القاضى ملزم ويجب على المكتوب اليه ان ينظر فيه بغيره ولا الزام
 الا ببيته فاذا شهد عنه اي شاهد الطبري عند القاضى المكتوب اليه انه

لان شهادتهم ملزمة للحكم على الشاهد
 فان قبل في شهادته الدعوى شهادته
 ايضا ملزمة مع انما حلفوا قلنا ثبت
 نقل الشاهد فانما حلفوا قلنا ثبت
 ما نثبت شهادته الذي فيه يوجب عذره
 الا في حق من يملك الحجة
 فلو فصل في ذلك اي كتاب
 في ارسال الكتابية للناس وان

كتاب القاضى فلان بن فلان وعده لوافيته قال في الكافي الصحيح انه انما يقع الكتاب
بعد ثبوت العدالة فترى انما كان له ان يراه او ان يشهده انما يمكن بعد ثبوت
الحكم وقراءته في الحكم الزم فيه ان يبقى كاشفاً فيبطل اي كتاب القاضى ان
زال عن القضاة ثبوت او عزل او زوال بطلان القضاة عنه قبل وصوله الى الكتاب
لان الاصل ان خبر الواحد لا يقبل انما قبله باعتبار الولاية الشرعية فاذا لم يبق
عاد الامر الى الاصل ولم يبق القاضى قاضياً فيعمل احد هما او في غيرهما
فقال احد هما لا يثبت عندي كذا فاعمل به لم يقبل لان اتفاق الولاة كذا
زوال المكتوب اليه عنه اي عن القضاة بما ذكره في الكتاب فانه ايضا بطلان الحكم
الكاتب الا اذا كتب بعد سماعه اي سماع المكتوب اليه في كل من جعل اليه قضاة
المسلمين فانه ما عرف الا اول تحت كتاب القاضى اليه فيجعل غيره تعالى ولم يبق
يثبت بخلافه ولا يثبت فيه الا ان كتبه اي قوله في كل من جعل اليه قضاة مسلمين
ما يراه اي لا يسمي القاضى المكتوب اليه خيرة ابو يوسف فانه توسع بعد ان اقبل
بالقضاة فاما قال في الحكم بعد وصول الكتاب لت الذي كتبه عنه فعل المدة انما
ما فاته البينة على انه هو او ظن عند هذا القاضى ان القاضى الذي كتبه في الشاهد
الذي شهد عليه لم يبق عند القاضى الذي كتبه القضاة قال له هذا القاضى في الشاهد
بما اخرج به عند ذلك او قال له سل عن ذلك فانك تحده في قلت ذلك وقال له
ما سقط به عند التهم بان قال له الشاهد من يشهد عند القاضى الكاتب عليه بل هو
عبيد خذ دون في قد فاول الزمة سمع القاضى هذا الطعن فان اقام على ذلك
شاهد من لم يقبل القاضى هذا الكتاب لان هذه الاشياء ليست جرح جرح فلا يمنع
قبول الشهادة عليها او يبين ان ما ذكره في شرح الجامع الصغير في كتاب القضاة
انه قيل ان القضاة ذكر ان الشهادة على الجرح جرح مقبولة غير صحيح لان هذه الاشياء
ليست جرح جرح فلو اقام شاهد من وان اقام شاهد واحد ذكر في الكتاب
ان هذه الشهادة يعني انه يمكن التهمة بشهادة الواحد فيقع الشبهة في القضاة
والقضاة مع الشهادة لا يجوز فيثبتون فان وجد الامر على قاضيه هذا الواحد فلا يثبت
بالكتاب كذا في شرح اوراق القضاة لان ما في اي الحكم نقده اي نقض

قوله او زوال الولاية القضاة عنه
بان اربعة العباد بالبلد نقلا او غيره
او غيره

قوله ليست جرح جرح
صفحات راجعة على الجرح يدخل تحت الحكم
على ما في كتاب الشهاد

القاضى الكتاب على وارثه او وصيه لقيامه مقامه جاز نقلا منه شاهد
يعني اذا كان رجل على اخر في بلد اخرى وعوى وله شاهد من بلد اخرى
بلد له عليه ايراد ان ينفك شهادته من بلدته ويعدى على ذلك الشخص
بكتاب الشهادة هناك جاز جاز كتب بوكيل غائب يعني اذا كان
رجل على اخر في بلد اخرى وعوى ايراد ان بوكيل رجل في تلك البلدة فيحكم في
مع ذلك الرجل ايضا واختلف في حكمه اي القاضى بعينه قالوا ان شهدا اعترفا
القاضى حتى قال اذا علم القاضى ان زيدا غيب في المدعى اخذ به في زيدا يدفعه الى
المدعى هذا جواب انه الاصل دورى ابن سماعه عنه ان القاضى لا يقضي بماله وان
استفاد العلم في حالة القضاة حتى يشهد معه شاهد احد قال لعل القاضى يكون
غالطا فيما يقول فيشتهط مع علمه شاهد حتى يكون علمه مع شهادته شاهد اخر
يعني شاهد كذا في العادة ثم كما فرغ من السجل بيا نقل الشهادة شرعى في
بيان الخيرة ما اعترفه في السجل في تمام التبيين وبين العكس والحق والوثيقة
فقال في المحرر اكتب فيه قصور المتعيين عند القاضى وما جرى به من الاقرار
في المدعى او الاكثار منه والحكم بعد كذا بالبينة في المدن او النكول العين
في المدعى عليه على وجه يرفع الشبهة وكذا السجل قال في المحيط الشرح ان الامة
في الدعاوى والمخبر فقط الشهادة من ايم يحتاج اليه انما كانت ايم قطعا
للاحتيال لان المدعى يدعى المدعى به على المدعى عليه الشاهد هو بشر يادهم
يشبهوا استحقاقه لا يثبت الاستحقاق مع الاحتمال وكذا في السجل لامة
في الشارح في قالوا اذا كنت مخبر الدعوى فقل فلان جلس ليحكم وفض مع نفسه
فلان فادعى هذا الذي حضر عليه لا يثبت وجهه لا يثبت وجهه ان يكتب في هذا
الذي حضر على هذا الذي حضره اذ يدونه يومهم اخبر هذا او على غيره كذلك
عنه ذكر المدعى المدعى عليه انشاء المخبر لامة في ذكره اخبرك المدعى هذا المدعى عليه
هذا الان بعض المشايخ كانوا لا يفتون بالصفة يدونه وكذا في قالوا في السجل
اذا كنت قضيت مدعى هذا على المدعى لامة ان يكتب قضيت مدعى هذا المدعى على
احمد هذا المدعى عليه كذلك قالوا اذا كتب المخبر عن ذكر شهادته الشاهد انشأوا

قوله انما انشأوا الشاهد
بان يقول فادعى هذا الذي حضره على
المدعى

الى المتدعيين لا يفتي بصحة لان الاشارة المعبرة اشارة عند الحاجة اليه في
موضوعها واعلم ان اشارة المدعي عليه عند الحاجة الى الاشارة الى المدعي اشارة
الى المدعي عند الحاجة الى الاشارة الى المدعي عليه يكون ذلك اشارة الى المتدعيين
ولا يكون معبرة فلما تدعي في ذلك ما يقع الوقوع قطعا للوهم والعكس كالتب
فيه البيع والرهن والاقرار ونحوه في المهر العكس كالتب الاقرار بالمال في غير
الوجه والوقف متساويان الثلثة في السجل المحضر العكس لان في كل منها
معنى الحق والوثاقه **مسائل** في جمع شئتين بمعنى متوفى لما يند
ووقف قبل في اي في السفل ولا يفتي كونه بلا ضي في العلو يعني اذا كان
علو رجل وسفل اخر فليس يصل السفل ان يند فيه تدوا لان ينقب كونه
بلا ضي في العلو عند اية حقيقة سواء كان مقر الذي العلو ولا واقلا يفتي فيه
بلا ضي في العلو على هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلون بنين في العلون او يفتي
او يند كسيفا زايعة سطيحة ينسحب منها زايعة غير نافذة لا يفتي اهل
الاولى من خارج دارهم بانها في الثانية لان في المهر ليس لهم حق المهر في
الزايعة السفل بل هو حق في اهلها لا في بائع اخر انما ملك لاربها حتى لو بيع
دار لا يكون اهل الاول في الشفعة فاذا اراد واحد يفتي بانها فقه اذ ان يفتي
طريقا في ملك الغير وند الشفعة من الشفعة فيها يمنع فذلك بخلاف النافذة
لان حق المهر فيها للعامة بخلاف زايعة سديم وكون طرفا حيث يجوز
ان يفتي بانها في حايطة في اي جانب شاء لان هذه سكة واحدة من غير سكة
مشتركة في دار الكل واحد منهم حق المهر وكلها ولهذا الوصف دار فيها كانت
الشفقة لكل على السواء ففتح الباب لا يند كسيفا فقه فلا يمنع ادعي بهته في
وقت سفل بينه وبين غيره على الشفعة بعد وقت الهبة قبل وقبله لا يعني ادعي ارا
في يد رجل انه وبها له وبها اليه كذا في القضي البينة فقال انه جدد في الهبة
في شفعة بهته منه ادعي وقت بعد وقت الهبة وبه من عليه يقبل الواو ادعي وقتا
قبل وقت الهبة فبه من عليه يقبل الفرق ان التوفيق في الوجه اول يمكن
فلا يفتي التناقص جواز ان يقول هبة منذ شرا ثم جدد في الهبة فاستمر

في البيع والرهن والاقرار ونحوه في المهر العكس كالتب الاقرار بالمال في غير الوجه والوقف متساويان الثلثة في السجل المحضر العكس لان في كل منها معنى الحق والوثاقه مسائل في جمع شئتين بمعنى متوفى لما يند ووقف قبل في اي في السفل ولا يفتي كونه بلا ضي في العلو يعني اذا كان علو رجل وسفل اخر فليس يصل السفل ان يند فيه تدوا لان ينقب كونه بلا ضي في العلو عند اية حقيقة سواء كان مقر الذي العلو ولا واقلا يفتي فيه بلا ضي في العلو على هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلون بنين في العلون او يفتي او يند كسيفا زايعة سطيحة ينسحب منها زايعة غير نافذة لا يفتي اهل الاولى من خارج دارهم بانها في الثانية لان في المهر ليس لهم حق المهر في الزايعة السفل بل هو حق في اهلها لا في بائع اخر انما ملك لاربها حتى لو بيع دار لا يكون اهل الاول في الشفعة فاذا اراد واحد يفتي بانها فقه اذ ان يفتي طريقا في ملك الغير وند الشفعة من الشفعة فيها يمنع فذلك بخلاف النافذة لان حق المهر فيها للعامة بخلاف زايعة سديم وكون طرفا حيث يجوز ان يفتي بانها في حايطة في اي جانب شاء لان هذه سكة واحدة من غير سكة مشتركة في دار الكل واحد منهم حق المهر وكلها ولهذا الوصف دار فيها كانت الشفقة لكل على السواء ففتح الباب لا يند كسيفا فقه فلا يمنع ادعي بهته في وقت سفل بينه وبين غيره على الشفعة بعد وقت الهبة قبل وقبله لا يعني ادعي ارا في يد رجل انه وبها له وبها اليه كذا في القضي البينة فقال انه جدد في الهبة في شفعة بهته منه ادعي وقت بعد وقت الهبة وبه من عليه يقبل الواو ادعي وقتا قبل وقت الهبة فبه من عليه يقبل الفرق ان التوفيق في الوجه اول يمكن فلا يفتي التناقص جواز ان يقول هبة منذ شرا ثم جدد في الهبة فاستمر

قوله ان طرفا في الشفعة لا يفتي في الزايعة السفل بل هو حق في اهلها لا في بائع اخر انما ملك لاربها حتى لو بيع دار لا يكون اهل الاول في الشفعة فاذا اراد واحد يفتي بانها فقه اذ ان يفتي طريقا في ملك الغير وند الشفعة من الشفعة فيها يمنع فذلك بخلاف النافذة لان حق المهر فيها للعامة بخلاف زايعة سديم وكون طرفا حيث يجوز ان يفتي بانها في حايطة في اي جانب شاء لان هذه سكة واحدة من غير سكة مشتركة في دار الكل واحد منهم حق المهر وكلها ولهذا الوصف دار فيها كانت الشفقة لكل على السواء ففتح الباب لا يند كسيفا فقه فلا يمنع ادعي بهته في وقت سفل بينه وبين غيره على الشفعة بعد وقت الهبة قبل وقبله لا يعني ادعي ارا في يد رجل انه وبها له وبها اليه كذا في القضي البينة فقال انه جدد في الهبة في شفعة بهته منه ادعي وقت بعد وقت الهبة وبه من عليه يقبل الواو ادعي وقتا قبل وقت الهبة فبه من عليه يقبل الفرق ان التوفيق في الوجه اول يمكن فلا يفتي التناقص جواز ان يقول هبة منذ شرا ثم جدد في الهبة فاستمر

قوله ان طرفا في الشفعة لا يفتي في الزايعة السفل بل هو حق في اهلها لا في بائع اخر انما ملك لاربها حتى لو بيع دار لا يكون اهل الاول في الشفعة فاذا اراد واحد يفتي بانها فقه اذ ان يفتي طريقا في ملك الغير وند الشفعة من الشفعة فيها يمنع فذلك بخلاف النافذة لان حق المهر فيها للعامة بخلاف زايعة سديم وكون طرفا حيث يجوز ان يفتي بانها في حايطة في اي جانب شاء لان هذه سكة واحدة من غير سكة مشتركة في دار الكل واحد منهم حق المهر وكلها ولهذا الوصف دار فيها كانت الشفقة لكل على السواء ففتح الباب لا يند كسيفا فقه فلا يمنع ادعي بهته في وقت سفل بينه وبين غيره على الشفعة بعد وقت الهبة قبل وقبله لا يعني ادعي ارا في يد رجل انه وبها له وبها اليه كذا في القضي البينة فقال انه جدد في الهبة في شفعة بهته منه ادعي وقت بعد وقت الهبة وبه من عليه يقبل الواو ادعي وقتا قبل وقت الهبة فبه من عليه يقبل الفرق ان التوفيق في الوجه اول يمكن فلا يفتي التناقص جواز ان يقول هبة منذ شرا ثم جدد في الهبة فاستمر

في شفعة بهته منه منذ اسبوع وفي الوجه الثاني لا يمكن التوفيق في شفعة
قال رجل لرجل اشترت مني هذه الحارثة فانكروا اي الاشارة للقائل اي
جاء من قال اشترت وطه بها وكان الظاهر لا يجوز الاقرار بملك الغير ان
اي البائع الحق في ان المشتري لما حجب في حجب حجبته الفسخ يثبت به
فاذا نكر البائع فحقه في الفسخ باق من العمل به هو ان الجاني وقلها
ما قر قبض عشرة دراهم ثم ادعي انها زبوف او نهر رجة مدعي مع بينة في شفعة
لا اي لا يصدق لان اسم الدارهم يقع على الجباد والزبوف النهر رجة دون
ولم يند يجوز التجوز في الفرق السلم بالزبوف والنهر رجة لا بالسنة والقبض
لا يقضي الجباد فلما تناقض بين دعوى الزايعة او النهر رجة وبين الاقرار
بقبض فيقبل كمن اقر قبض الجباد او حقه او الثمن او بالاستيفاء اما الا
بالثلاثة الاول فظاهر اما الاقرار بالاستيفاء فلما عباره عن القبض بصف
التام فكان عبارة عن قبض حقه الزبوف ما يرد بهت المال النهر رجة ما يرد
التي والسنة ما غلبت الغش قال رجل لآخر كس على فرق اي قال
ليس عليك شئ ثم صدقه اي قال في حجبك لي عليك الف لغاقتة
بلا حجة اي لا يكون على المقر شئ لان المقوله اذا قال كس لي عليك فقه رد
اقراره والمقوله يفرد بهت الاقرار بملك بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان
فاذا ادعي بعدة فلما تدعي حجة او قصد من خصمه ادعي حجة نانه فقال المدعي
عليه فينتكها فيا بشر هو ديسر بدون له وقع اليه حجة نانه لكانا لاندركا
اسما في هذه الدار او غيره جاز شرا بدارهم وبه ملك عليه كذا في العمارة اقام
البينة على شرا واراد الروعي بينة بايعة على بهته فكل حجب بعد
التجارة ببيعة يعني اذا ادعي رجل انه اشترى منه هذه الامة وانكر المدعي عليه
البيع فبه من المشتري عليه ثم وجد بها عيبا قد عاود اقراره فبه من البائع
انه به او اليه فكل عيب يقبل للتناقض بين الكلامين او شرط البه في
العيب في العقد بتغيره غير اقتضا صفة السلامة الى غير توقيع العقد
وصف الى وصف بلا عقد حال واذا بطل التوفيق ظهر التناقض وغلب

قوله ان طرفا في الشفعة لا يفتي في الزايعة السفل بل هو حق في اهلها لا في بائع اخر انما ملك لاربها حتى لو بيع دار لا يكون اهل الاول في الشفعة فاذا اراد واحد يفتي بانها فقه اذ ان يفتي طريقا في ملك الغير وند الشفعة من الشفعة فيها يمنع فذلك بخلاف النافذة لان حق المهر فيها للعامة بخلاف زايعة سديم وكون طرفا حيث يجوز ان يفتي بانها في حايطة في اي جانب شاء لان هذه سكة واحدة من غير سكة مشتركة في دار الكل واحد منهم حق المهر وكلها ولهذا الوصف دار فيها كانت الشفقة لكل على السواء ففتح الباب لا يند كسيفا فقه فلا يمنع ادعي بهته في وقت سفل بينه وبين غيره على الشفعة بعد وقت الهبة قبل وقبله لا يعني ادعي ارا في يد رجل انه وبها له وبها اليه كذا في القضي البينة فقال انه جدد في الهبة في شفعة بهته منه ادعي وقت بعد وقت الهبة وبه من عليه يقبل الواو ادعي وقتا قبل وقت الهبة فبه من عليه يقبل الفرق ان التوفيق في الوجه اول يمكن فلا يفتي التناقص جواز ان يقول هبة منذ شرا ثم جدد في الهبة فاستمر

قوله ان طرفا في الشفعة لا يفتي في الزايعة السفل بل هو حق في اهلها لا في بائع اخر انما ملك لاربها حتى لو بيع دار لا يكون اهل الاول في الشفعة فاذا اراد واحد يفتي بانها فقه اذ ان يفتي طريقا في ملك الغير وند الشفعة من الشفعة فيها يمنع فذلك بخلاف النافذة لان حق المهر فيها للعامة بخلاف زايعة سديم وكون طرفا حيث يجوز ان يفتي بانها في حايطة في اي جانب شاء لان هذه سكة واحدة من غير سكة مشتركة في دار الكل واحد منهم حق المهر وكلها ولهذا الوصف دار فيها كانت الشفقة لكل على السواء ففتح الباب لا يند كسيفا فقه فلا يمنع ادعي بهته في وقت سفل بينه وبين غيره على الشفعة بعد وقت الهبة قبل وقبله لا يعني ادعي ارا في يد رجل انه وبها له وبها اليه كذا في القضي البينة فقال انه جدد في الهبة في شفعة بهته منه ادعي وقت بعد وقت الهبة وبه من عليه يقبل الواو ادعي وقتا قبل وقت الهبة فبه من عليه يقبل الفرق ان التوفيق في الوجه اول يمكن فلا يفتي التناقص جواز ان يقول هبة منذ شرا ثم جدد في الهبة فاستمر

هذا هو الحق لا التوكيل بل العلم
بما علمه الله تعالى من غير
الوسيط ولا غيره

الوصي لا التوكيل بل العلم الوكيل بمعنى الوصي قبل ان يترجم بعلم الوصي حتى
باع شيئا من الشركة فهو وصي وبيع ما يبيع بيع الوكيل حتى يعلم الوصي
ان الوصية تختلف بعد فسخها ولا ياتي الوصي فلا يتوقف على العلم بالبيع
والتوكيل اثبات لاية التعريف في الالتماس بعد ايقان الولاية المنعوت
فلا يترجم بل يعلم فيثبت له الولاية فتعلم الوكيل ولو فرغ من بيعه
لان التمسك بالوكالة اثبات حق للوكيل يستوفيه ان شاء وليس الزام
لشخصه ان يبيع الا اذ اذن له في بيعه او يترجم في بيعه كالتسليم
عنه والتسليم بالبيع والبكر بالتمسك وسلك ما حرر بالبيع لان خبره
الجملة يشبه التوكيل في حيث ان المتصرف يتصرف في ملكه يشبه الالتماس
لما فيه من لزوم الاخر في حيث منعه عن التعريف فوجب يشبه طاعة شطري
الشهادة هو الوكيل او العاقل في توفير اعيان الشئ من حقها باع القاي
او ائتمنه عند اللزوم واخذ المال فضايع وحق العبد في بيعه في حق
اي ائتمني وائتمنه بغيره الامام فانهم يحتاجون الى المال في البيع فلا يرجع
الحق في البيع لتقاعده واذا اقامته في حقها في البيع في حق المشتري
على الوفاء لانه عقد لم يبرح على العاقل في بيعه في حق العقد في البيع
واقع للموفا فيكون له بعد خلعهم كما لو كان العاقل حيا او بعد خلعهم
وقد توكلا غيرهما بالبيع فان لا فرق بين بيع الوكيل وان باع الوصي
لهم اي الوفاء بامر الوصي في قبض ثمنه وصدقه في يده وحق العبد او
قبل قبضه اي الثمن يرجع للمشتري على الوصي لان الرجوع بالثمن في حق
العقد حقه فيرجع الى العاقل هو الوصي نيابة عن الميت لانه وان قبض
القاضي فانما نصبه ليكون قايما مقام الميت لا يكون قايما مقام القاي
وحقوق العقد ترجع اليه لو باعته في طيبته فكذلك ترجع الى قايما مقامه
وهو اي الوصي عليه ان يبرح على الوفاء لانه باع لهم فكان عاملا لهم
وفرغ من بيعه فلا حقه فيه في ان يبرح على وقوع العمل ولو ظهر بعد
الميت ان يرجع الثمن فيه بدنه لانه لم يصل اليه قبل ان يبرح ايضا بما عزم

فعله في حيث منعه عن التعريف
فلا يترجم بل يعلم التوكيل
اختار العقد وان كان
في طلب الشفعة ان كانت
في التعريف التي ائتمني
فلا يترجم بل يعلم التوكيل
في اشتراط العقد والعدالة
في الحجة

بما عزم الوصي في الثمن لان الفسخ وجب عليه ففعله لان قبض الوصي كقبضه لان
انه يبرح لانه قضى ذلك وهو مضطرب كذا في الكافي القاي آخره للفقهاء
ولم يعطهم اياه حتى يملك كان في القاي والفقهاء والنسابة كذا في
الوقائع ووجهه امره قايما لم يبرح او قطع او فرغ من بيعه على
شخصه فيكون فاعله وقال محمد بن ابي الاقبيل قوله في بيعه في الحجة لان قول
القاي يملك الخطا والنداء لا يمكن وكثير من ثبوتنا اخذوا به قالوا ما من
هذا في زماننا لان لقضاه قد فرغوا فلا يؤمنون على انفسهم انفسهم واما
وامرهم لان كفاية القاضي في القاي فانهم اخذوا به بظاهر الرواية للضرورة
وجب بظاهر الرواية في الاول ان القاضي يدين فيما يوقض اليه من امرنا بطاعة
اول الامر طاعة في قبضه وقبول قوله قال الشيخ ابو منصور كان القاضي
عاملا عادلا لا يجب قبول قوله بظاهر الامر عدم تامة الخطا والحيانة وقوله
جاءه كسلي في حق نفسه بان يقول في الزنا اني استغفرت المقرب كما هو
المعروف فيه حكمت عليه بالزنا ويقول في حقه اني استغفرت المقرب كما هو
محرر في الشهادة فيه في القضاة انه قتل عدا بالشرية في حقه في قبضه وقوله
قوله ولم يقبل قول غيره مما هو به بل في حق وعالم في حق الشهادة الخطا كما هو
والحيانة بالقاي الا ان يعاين سبب الحكم يعني سببا شرعيا في قبضه وقوله
لانقاذ التهمة محمد بن معز قال لزيد اخذت منك الفاقضت به كسبو
ودفعت اليه قال قضيت بقطع يدك في حق وادى زيد خذوه واطع ظمما
واقر اي زيد يكونهما في قضائه يعني اذا قال قضيت بغيره لزيد اخذت منك
الف درهم ودفعته الى زيد قضيت به عليك فقال لزيد اخذت ظمما
للقاضي بظاهره وكذا لو قال قضيت بقطع يدك في حق وقال فعلته ظمما
قال القاضي بغيره بكل حال اذا كان المأخوذ منه ماله والمقطوع به مقربا
حال قضائه لانه لما اقره سارقا بشرا بده الظاهر للقاي لان فعل القاي
على سبيل القضا لا يؤيد في الضمان جعل القول قوله بظاهره او لو لم يبرح
البعدين صاخرضا وقضا الحكم لا ينفذ ولو انكر كونه قاضيا يؤيد وقالا

ولو غل القاضي في قضائه ثم قل اننا كنت
قاضيا قضيت له بالبكر او كذا لم يقبل
قوله في ذلك لانه اخبره بالاعمال في قبض
وهذا قول من هو بعد القول كغيره في القاي
فلا يكون قوله ملزما فان شهد به عليه
لا يقبل شهادته في ذلك لانه شهد
على فعل نفسه فلا بد من ان يشهد على
قضاة شهادته وان سوا يشهد على
في امضاء

فعلته قبل النقل بعد القول فالقول قول القضي ايضاً في الجحيم لا يعرف
انه كان قاضياً تحت اضافة الاخذ الى حالة القضاء لانها معروفة
مناقبه للخصم فعبار القضي بالاضافة الى تلك الحالة منك اللغز في القول
قوله كما لو قال طلقت او عقلت انا اخذت جنونه كان هو كذا
لا يخفى وجه اشتراكه بين كذا القضاء وكذا القسمة في لغة اسم لا وقت كالمقنة
للاقتدار ونشر التميز بين الحق والفساد بين المتفاسدين في كونهما فعل
يحصل به التميز بين الانفساء كالكيل والوزن والقدح والزرع في الكيل والقدح
والوزن والزرع في سببها طلب التميز كما هو هدفه لا انتفاع بخصته حتى اذا
لم يوجد ثم الطلب لم ينجح القسمة في شرطه با عدم فوت المنفعة فانها افراز
ما لكل واحد قبل القسمة في الملك والمنفعة وانما تحقق هذا اذا بقي المقتدر
على ان كان قبل الافراز لم يمتد ومنفعة اما اذا تبدل فيكون تداً لا افراز
في حكمه بالعين اصبحت على حدة لانه لا اشتراك عليها ولا شئ مطلقاً اي
سواء كانت في الثمن او القيمة في معنى افراز هو اخذ عين حقة ومقابلة
في حقه عوض عن اي حقة اذا فوجز في الادب مثل علي التميمي
فكان ما فاضه كل منها نصفه ملكه لم يستفد صاحبه فكان افراز النصف
الافراز كان صاحبه فصلاً عوضاً عما في يد صاحبه فكان مبادلة وان وصلت
غلب الاول اي معنى التميز في الثمن بين الكليات الموزونة والعقد بالثمن
لان ما فاضه مثل حقه صوره ومعنى فاضه ان يجعل عين حقة وان غلب الثاني
اي معنى المبادلة في غير ما يعني الحيوات والعروض والنفقات بين يديها
فلا يمكن ان يجعل كانه اخذ حقه فزع على ما ذكر بقوله في حقه شر من خصته
بقيمة صاحبه الاول لكونه عين حقة لا الثاني لكونه غير حقة ومعنى الافراز
يكون عليها في حقه الجنب في غير الثمن فقط عند طلب حقه في معنى ان المبادلة
لما كانت غالبية في القيمة كالحوانات والعروض كان ينبغي ان لا يحس على
القسمة فيها لكن يحس عليها لما فيها من معنى الافراز فان اهدى طلب القسمة
بسال القضي ان خصته بالانتفاع بخصته من غير الانتفاع بملكه فيجب

فعله تميز بين الحقوق التي لا ينفك
القسمة في معنى التميز بين الحقوق
وفي معنى التميز بين الحقوق

على القضي اجابته وان كان اجناساً مختلفة لا يجرى على قسمته بالتقدير المملوكة
باعتبار جنس النفاذ في المقاصد ولو توافقوا اجاز لان الحق لهم ويجب
قاسم يروق في بيت المال لان الاجح ان القسمة في جنس عمل القضاء لتمام
وقطع المنازعة بها في شبه رزق القضي ووضح في شبه جرح على عدد الرؤس اي في
المتفاسدين عند الامام لان النفع لهم على الخصم وعندهما على قدر الانفساء
لانه مؤنة الملك فيقدر بقدره ولان الاجح مقابل التميز وانه لا يتفاوت
ورعاً يصعب الحساب بالنظر الى القليل وقد يتوكل في امر فتعذر اجتناب التعلق
الحكم حصل التميز ثم ان الاجح هو امر المثل وليس قد ربح من فان بشر القضي
بنصف القسمة فعلة رواية كونه القسمة في جنس عمل القضاء لا يجوز له فذ الاجح
وعلى رواية عدم كونهها منه جاز وجوبه في حقه لا على ما بها اي اقسمة لانه كان
في جنس عمل القضاء فلا بد من القدر في العلم وفي الاعتماد على قوله وهي
بالعدالة ولا يوجب واحد لها اذ لو تيقن حكم بالزيادة في امر مثله ولا يشترط
الاقسام كذا لا يتوعد على مخالفة الافرية ذي الى الاضرار بالناس وتحت
برصاء الشر كانه لا ياتهم على انفسهم وانما الزم الاخذ صراحة في لا
تفقد بل يحتاج الى امر القضي لقصده لانيهم على قسم زلفيا او نحو ائمه وعقار
او نحو اشراة وملكه طلقاً ولو ادعوا ائمه عن زيد لا اي اقسمة حتى يبرهنوا
على موته وحده ودرسته مخالفاً في الاولين وفي هذا خلاف الاماميين لانهما
في يد هي وهو ليل الملك والافراز اماراة الصدق والمنازع لهم في حقه
في المنقول المورث والعقد المشتري البينة لا تفيد لانهما على المنكر كونه نكر
في حقه القسمة انه قسمها باقرارهم لبقية عليهم ولا يكون قضاء شر من
اقرارهم والله ان الميت يقيم مقضياً عليه القسمة القضي وقول الشر كانه ينجح
عليه فلا بد لهم في قاعة البينة كيشب بها القضاء على الميت فان التركة قبل
القسمة مبقاة على ملك الميت به ليل ثبوت حقه في الزايد كاولاد ملكه
واذا جرح حتى يفضي منها ويؤنه وتنقذ وصاياه بالقسمة فيقطع حوى الميت عن
التركة حتى لا يشب حقه فيما يحدث بعده في الزايد كان هذا قضاء على الميت

فعله تميز بين الحقوق التي لا ينفك
القسمة في معنى التميز بين الحقوق
وفي معنى التميز بين الحقوق

يقطع حقه فلا بد في البينة ويصير بعضهم في مدعيها والبعض خصما وان كان موقرا
 ولا ان يبرهنه ان اي العقار معاها حتى يبرهنه انهما معا يعني ان دعوى الملك
 في العقار لم يذكر وكيف انتقل اليهم لم يقسمها حتى يقبض البينة انهما معا
 ان يكون لغيرهما ثم قيل هذا قول في حصة خاصة وقيل هو قول الكل الا ان
 لان القسمة ضربان حتى الملك تكبيل المنفعة وحق اليد تنمي الحفظ وامتنع
 الاول بها لعدم الملك وكذا الثاني للاستغناء عنه لانه محفوظ بنفسه
 في الكافي يبرهن على الموت عدل الورثة وهو اي العقار فخرجهم وفيهم سفير او
 غائب قسم نصيبا بين لهما هو في الطفل وكيل في الغائب في هذه النسب
 نظر الغائب الصغير لانه فاقاة البينة على اصل البينة في هذه الصورة عنه
 ايضا بل اول لان في هذه القسمة قضاء على الغائب الصغير بقولهم وعند ما
 يقسم بينهم يزارهم بقول من الغائب الصغير يبرهن به انه قسم بينهم باقرار
 الكبار الا حضور ان الغائب الصغير على حصة وان يبرهن واحد في الورثة او غيره
 اي الشركاء وعاب عنهم او كان اي العقار مع الوارث الصغير والغائب
 كان معه شيء منه اي في العقار لا في حصة القسمة اما الاول وهو عدم جواز
 القسمة اذا برهن واحد فلا بد للبيع قسم وهو ان كان خصما في نفسه ليس احد
 خصما في الميت الغائب ان كان خصما عنهما فليس احد في حصة ليقبض البينة عليه
 خلا ما لو كان في حصة الورثة اثنين حيث يكون القسمة قضا بحصة كل واحد
 واما الثاني فهو عدم جواز القسمة اذا اشترى او غاصبهم فملك من بين الارث
 والشراء فان ملك الوارث ملك خلافة حتى يبرهنه بالبيع بايع الوارث وبيرو
 عليه بالبيع يبرهنه ورثته الموت حتى لو طلى انه اشترى كما موثقه فلو ان شخص
 رجع الوارث على بايع موثقه بشئها وقيمة الولد للورثه فبرهنه فانتصبت احد
 خصما في الميت فيما في يده والاخر في نفسه فصارت القسمة قضا بحصة كل واحد
 واما الملك الثابت بالشراء الكل وان منهم ملك جديته يستثني في نصيبه
 لا يبرهنه بالبيع بايعه فلا بد من حصة في الغائب في يكون البينة في
 الغائب ثمة بلا خصم فلا يقبل واما الثالث وهو عدم جواز القسمة اذا كان

كان الوقار مع الوارث الصغير والغائب شيء منه فلان هذه القسمة قضا على
 الغائب الصغير في غير ما خرج شيء مما كان في يده غير ما خصم وخصمها
 قسم طلب احد منهم ان تنفع كل بحصة بطلب في الكيفية فقط ان لم ينتفع الاخر
 لقلة حصة يعني اذا انتفع كل في الشئ كما بنصيبه بطلب احد منهم لان
 في القسمة تكبيل المنفعة وكانت حقا لازما فيما يحتملها اذا اطلب احد منهم وان
 انتفع احد منهم بنصيبه قسم وتقرر الاخر لقلة نصيبه بطلب صاحب الكيفية
 وان طلب صاحب القليل لم يقسم كذا ذكر الحصة وذكر الجص من عكس ذكر الكافي
 في حقه ان ابرهنا طلب القسمة قسم القضي قال في الحاشية وهو اختيار الشيخ
 الامام المعروف بجواهر راد عليه الفتوى قال في الكافي ما ذكره الحاشية ان
 الذرية وعلة الفتوى لا في قسم ان تقرر كل للقلة الا بطلبهم لان الجبر
 على القسمة لتكبيل المنفعة وفي هذه الفتوى بايعوا على موضوعها بالنقص
 يجوز بالبرهان لان الحق لهم ولا الجنبين بالندخل يعني ان يقسم بين
 باوخال بعضه في بعض بان اعطى احد انتفاك من بعض والاخر ثلثين مثلا
 جاعلا بعض هذا في مقابلته ذاك اذا اختلاط بين الجنبين فلا يقع
 القسمة فممنع بل تقع معاوضة فتتمة التماسي دون الجلبان ولانية الاجبار
 للقبض شئت بمعنى التميز للمعاوضة لا الرقبى بمعنى اذا كان الرقبى
 وهو العبد الاما بين اثنين وطلب احد هما القسمة فلا يخلوا ان يكون
 مع الرقبى شئ اخر نصيبه القسمة خير كالغنم والشاء لان كان حصة
 في قولهم يبيعك الاظفار ما عندهما فظاهر واما عند لا حصة فيجعل
 مع الرقبى اصلا في القسمة جبر ويجعل الرقبى تابعا له في القسمة وقد ثبت
 الحكم شئ تبعا وان لم يثبت فقسمة كالشئ في البيع والمنعول في الوقف
 ان لم يكن فان كانوا ذكورا وانما لم يقسم برضاها وان كانوا ذكورا وانما
 لا يقسم في شئها عند لا حصة ولا يجبرهما على ذلك قال لا يجبرهما عليها
 لا بما وجب في الابل والغنم وكذا ان التفاوض في الادنى في شئ التفاوض
 المعاني الباطنة كالزهر والكماسة ونحوهما فلا يكون ذلك قسمة لانه

انما يقسم ما في يده
 من الغنم والابل
 والاشياء
 التي هي
 في حصة
 الرقبى
 لا ما في
 حصة
 غيره

بخلاف سائر الحيوانات فان التفاوت فيها يقل عند الحي والجنس لا يرى ان
 الذكر والانثى في بني ادم جنس وفي سائر الحيوانات جنس واحد ولا يجوز قبل
 اذا اختلف الجنس كاللآل والبوقيت لا يقسم لان الجنس كما اختلف لم ينفق
 معنى القسمة بتوكليل المنفعة وقيل لا يقسم لكبار مني في الجنس التفاوت
 ويقب الصغار اقله التفاوت وقيل الجواب بحري على اطلاقه لان حاله
 الجواهر في جنس في حاله الرقيق ولهذا التوزع على لؤلؤه او باقوته او على
 عليها لا يصح التسمية ولو تزوج او فاع على غيرة فاعلى ان لا يجبر على
 القسمة ولا الحام البير والارض لا يبرهاهم وكذا الى ايطيين الدارين
 لان القسمة لتكميل المنفعة فاذا لم يكن لكل نصيب تنفقا مقتضا
 لا يتحقق معنى القسمة فلا يقسم القسمة في حلال التزويج في التزويج المبرور
 مشتركة او دار قسمة او دار حانوت قسم كل وحدة منها بوزن ثلثة
 الدور البيت والمنزل فالدار متلازمة كانت او متفرقة لا يقسم عند قسمة
 واحد الا بالانه انى البيت تقسم طلقا لتقاربها في معنى السكن والمنزل
 ان كانت مجتمعة في دار واحدة متلازمة بعضها ببعض فتمت قسمة
 والا فلا لان المنزل فوق البيت دون الدار فالحققت المنزلة بالبيت اذا
 كانت متلازمة وبالدار اذا كانت متباينة وقال في الفصول كلها بنظر
 القسمة على عدل الوجوه يفسر على ذلك اما الدور الضيقة الدار الحانوت
 فيقسم كل منها وحدة لا اختلاف في الجنس ثم كما فرغ غريب القسمة بيان
 يقسم لاي قسم شرعي في كيفية القسمة فقال في صور القاسم ما يقسم
 اي شيى للقاسم ان يصور يقسم على القواسم يمكنه حفظه ويعد له في
 يتو على سائر القسمة او بركة ليعرف قدره ويقوم بناءه او زرعها
 يحتاج اليه لآخره او يوزع كل قسم اي يميزه في الباقي بطريقه وشهته مثلا
 يكون لمنه من ثمره ثلثيها لغيره ثلثيها فيقسم في التميز والافراز على
 الكمال فاذا كان اي يقسم بين جماعة لهم كس وثلث ونصف
 مثلا يجعله اي يجعل يقسم ثلثة اسهم ويلقب الاول باسم الاول

في سائر الحيوانات
 وانما في العلم ان البيت
 لا يقسم على سائر
 والدار اسم على سائر
 في سائر القسمة
 دون الدار انما
 في سائر القسمة
 خاصة الى انوت
 بين الامور الثلاثة المتقدمة

وما يليه الثاني والثالث الى الابد ويكتب اسمهم ويجعلها قسمة من حرج
 اسمه او لافله السهم الاول فان كان صاحب السهم اخذ حقه ان كان
 صاحب ثلث اخذ ما يليه ان كان صاحب نصف اخذ ما يليه ان كان
 لا يدخل دراهم ليست في التركة في القسمة الا بغير ضابط صورته واربعين عنة
 فاراد وقسمتها وفي احد الجانبيين فضل بناء فاراد واحد الشكاه ان يكون
 عوض البناء دراهم واراد الاخر ان يكون عوضه في الارض فانه يجعل عوض
 البناء في الارض ولا يكلف الذي وقع البناء في نصيبه رد باراء البناء من
 الدراهم الا اذا عذر في القسمة ذلك لان القسمة من حقوق الملك المشترك
 والشركة بينهم في الارض الدراهم فلا يجوز قسمة ما ليس مشترك فان وقع سئل
 قسم هذا من ثلث بقوله يفرز كل قسم بطريقه وشهته وما يميزها في متمم الاول
 او طريقه في قسم الاخر بلا شرط فيها اي القسمة تعرف اي سئل والطريق
 الى القسم الاول ان يكون يحصل معنى القسمة وهو طلع الشركة وتكميل
 المنفعة بكافه وهو والاحت اي القسمة لان المقصود هو ما ذكرنا لم
 يحصل حرج ويستأنف على وجه يمكن لكل منهما ان يجعل سبيل او طريق حاز
 شراؤه لشركته عند اختلاف المنفك ما بين في القسمة عند ابي حنيفة وفي
 يورف عند محمد ان في لا يجوز لانهما شراؤه على فعل نفسه ولهما اقرارها
 شراؤه على فعل غيره كما يستفاد من سفل دور علو وسفل وعلو دور
 غم العلو السفل قوم كل واحدة وقسم بها على القيمة لان السفل يصلح
 لا يصلح للعلو كالبيرة والارث الاصطبل وغير ذلك فصا كالجانبين
 فلا يمكن التعديل الا بالقيمة اقرا احد المنفك ما بين بالاستيفاء ثم ادعى
 الغلط في القسمة وزعم ان بعضا مما اصابه في يد صاحبه قد كان اشبه
 على نفسه بالاستيفاء لا يصح في الآخرة لان القسمة بعد تمام العقد لا
 فمضى الغلط يد عن نفسه الفسخ بعد زوم سبب ظهور العقد فلا يقبل
 الآخرة فان لم توجد اختلاف الشكاه لانهم لو اقرروا الزمهم اذا انكروا فلهذا
 عليه زجاء النكول فمن حلف منهم تخلص في كل جمع بين نصيبه نصيبه

في سائر القسمة
 في سائر القسمة
 في سائر القسمة

الرابحين فلا يحقق النسوية فلما جبر في قوله الماني ثم جبره ولبس شاة و
 كونه فلان الترابي كيقض المنافع فلا يوجد في الاعمال والعروض في الدنيا
 لا امتناع فسمتها بعد جودها عتمة فصارها بخلاف الاصل **كتاب التمسك**
 وجب في هذه الكثرة في الكفاية لان احوال الناس في الدنيا الموت
 والوصية بعد ملكة وقت الموت ولم يرد في اختصاص بكنة القسمة لان القسمة
 بين الورثين تكون بعد الموت والوصية اسم بمعنى المقصد ثم سمي بالموصي به
 والاصاء لانه طلق في غيره ليفعله في غيبته حال حيوته وبعد وفاته و
 شرعا يستعمل تارة باللام يقال فلان اوصى فلان بكذا يعني ملكه بعد
 موته ويستعمل اخرى بالي يقال اوصى فلان فلان بمعنى جعله وصيا له
 في ماله اطفالا بعد موته والقوم لم يتصوروا الفرق بينهما وسلك كل منهما ما
 بل ذكرهما في انشاء تعريف لئلا يخل وقد بين بينهما كل منهما بانفاده وفي
 امتنع تعريف اللفظ المشترك بين المعنيين بمفهوم واحد عرف كل منهما
 ما دخال او المقتضى بينهما فقال الا ايضا جعل الغيرة كما لا بعد موته
 او تعريف التعريف في له ومضاج اطفالا في غيره بعد موته فربما ما كان
 لسان المعنيين الاول في بيان الوصية بالمال وكونه هو المنفعة فان الوصية
 قد تكون بالمنفعة كما سبقت في ركنها قوله وصيت بكذا فلان وكونه في الاصل
 المستعمل فيها وشرطه يكون الموصي محلا للملكية فلا يجوز في المملوك ولو
 مكاتب والصغير المجنون او عدم سقوفه بالدين لانه مقدم على الوصية كما
 سبقت ان يكون الموصي له حيا وقتها اذ لو كان ميتا لبطلت الوصية وتكون
 غير وارث ولا قائل لما سبقت في عدم جواز الوصية للوارث والقائل وكون
 الموصي به قابلا للملكية بعد موت الموصي مالا كان او منفعة فكل ما يكون
 الموصي به مكا جبره الموصي له لا فاته الموصي بانه مقام غيبته حتى جبر الاستسار
 عليه لجارية الموصي بها جازت بالثلث للمجني وان لم يكن الوارث فله
 عليه الصلوة والسلام ان الله تعالى يقدر عليكم بثلث ما اوتاكم في احوالكم
 زيادكم في اعمالكم فضعوا ما جئت بشيتم وعليه الاجماع ويعتبر كونه وارثا او غير

منقول من نسخة
 في دار الكتب
 في سنة ١٢٩٠
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في شهر ربيع الثاني
 في سنة ١٢٩٠

غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لانها تملك مضاف الى بعد الموت فيعتبر
 وقت التملك حتى اذا اوصى لاختيه هو وارث ثم ولد له ابن تحت الوصية للاح
 ولو عكس اوصى لاختيه له ابن ثم مات الابن قبل موت الموصي بطلت الوصية
 للاح كما ذكرنا في الزيادة وعليه اي على الثلث لان حق الوصية يتعلق بما ليس
 لان عقا وصية اليه اليهم وهو مستغنا عن المال لكن الشرع جوزه في حق الاجا
 بعد الثلث لئلا يترك تعقبة كما مر ولم يجوز في حق الوصية لئلا ينادي بعضهم
 بانها لبعض الا ان يجزى ورثة بعدة اي بعد موته وهم كسائر لان الوصية
 تحق لهم هو سقطة لا يعتد بها في حال حيته لانها قبل ثبوت الحق لان ثبوت
 عند الموت فكان لهم ان يرثوه بعد وفاته بخلاف بعد الموت لانه بعد ثبوت
 الحق فليس لهم ان يرثوه لانه لا يبعد وذهب بقوله في الثلث
 في الثلث عند غنى ورثة او استغنائهم بغيرهم لانه قد بين القصة على ان
 واليهما القريب الاول اولى او ينفى برضا الله تعالى ولو اوصى اي لولا انهم
 ولا استغنائهم بغيرهم قاله ترك اولى لان ترك الوصية منته على القريب بقدر
 الوصية والوصية تقدر على الرتبة فالاولى اولى لقوله عليه السلام فضل القصة
 على ذي الرحم الكاشح كنهها مع احدى اي ان لم يكن الوصية اغنياء او لا
 يستغنيون بغيرهم في الرتبة فنكرت الوصية اولى ووجبت اذا كان عليه
 حق الله تعالى كالزكاة والحق لانه لما قصرت في حيوته وجب عليه التذكر بعد
 ما تخلصت له منه وتوخر اي القصة عن الدين لانه اهم الحاجتين فانه فرض
 الوصية شرعا الا ان يرثه الغراء في نفع الزوال المانع وحق اي الوصية لكل
 اي بكل ماله عند عدم وارثه لان المانع في الصحة يتعلق حق الوارث اذا اتفق
 قضي وحق تملكه بثلث ماله في خلاصة الوصية للبعد بعين فاعلم ماله
 لا نصح اما الوصي بثلث ماله لمطلقا يقع ويكون وصية للمنفق فان خرج
 في الثلث قيمة العدة عن كنهه سعاية وان خرج بعضه عن وسعي في قضية
 قيمة ولو وصى له شيء في الداريم او الدنانير لمصلحة قال الامام النسفي الاصح
 انه لا يصح كالوصية بالعين وقال في منية الوصى لعبد الفرض او لعمته القصة

قدس وذهب ما قبله من اي في الثلث اني
 كانت هذه من رواية لان فيها صلح للورثة
 وتصدق على الاجاب ولو كانت تمام الثلث
 لم يبق على الورثة كون ما عدا الثلث تمام وان
 قوله الكاشح اي العبد الذي اغترق
 وذلك كمن ترك ماله
 اخر العدة في حق

قد روي في
وصف العبد
للرب العبد
المتواضع

جاءت الوصية وهذا في الخلافة فاما ان يقيد بها سوا الوصية
يطلق ويحل على غير الاخ وفي الحاشية لو اوصى لمكانة لام وله نفسه فكيف
جاز الكل استحقاقا ولو اوصى لعبد الفاضل او لامة الفاضلة لم يات جازت
الوصية في حكمه لان عذراء حبيبة في الوصية للفقير يفتقر ثلثه جانا وعليه
قيمة وله ثلث ماله في سائر الشئ فمتقاسم وميراثا فيفضل وعنده حبيبه
يعتق العبد يعرف الوصية او لا العتق فان فضل في الثلث شئ كان للفضل
للعبد صحت الجمل بان يقول وصيت جمل فلانة كذا ورجل ودية اي لرجل
ايضا بان يقول وصيت جمل جاري هذا فلان فالوصية في حق لان
الوصية اخذت الميراث الارث حري في الوصية في حق الوصية ايضا لكن بالنسبة
انما تصح ان ولدت اي لرجل لا لقل من سنة ثمرة وقته اي في الوصية
فان وصية رجل موقوفة على وجوده انما يتحقق بوجوده وذا ولد في هذه
العدة وبالاته الاجل لها فانما ايضا تصح لان اصل ان ما يصح افراد
بالعقد يصح استثناءه بالافلا كما في البيع يصح افراد الجمل بالوصية
والمسلم للذم بالعكس فالاول لقوله تعالى انما يبرأكم من الدينكم فقامكم
في الدين الآتية والثاني لانه يعقد الذمة سواء في المسلم في المعاملة جازية
في الجانبين في الحق فكذا في الميراث لا حري في ذمة في الجامع الوصية حري
وهو في دارهم باطله لانها تيرصلة وقد نهينا عن تركه فقلنا لقوله تعالى
انما يبرأكم الله من الدين الذي اقامتمكم في الدين الآتية وفي السيرة الكريمة في الجواز
ووجه التوفيق انه لا ينبغي ان يفعل وان فعل جاز كذا في الكافة والنهاية
اقول لا يخفى بعد بل وجه التوفيق ما دل عليه قول الجامع الصغير وهو في دارهم
فانه احسن ازغ خرب ليس دارهم هو مستحسن فان اخر ما دام في دارهم
من يقاتلنا بخلاف المستحسن فانه ليس كذلك وهو لم اذكر في السيرة
الكريمة ولا لوارثه لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث وقوله صلى الله عليه وسلم
سواء كان عامدا او خطا لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية للمقاتل ولانه قصد الاحتياط
بفضل مخطويعه في الجاهل في مقصوده وهو الارث قوله بشاره احسن ازغ

اقول قد قيل في الادب
القول قد قيل في الادب
والقول قد قيل في الادب
والقول قد قيل في الادب

ثم التبرع في غير ملكة الاما حازه ورثة وهم كبار الاستثناء
متعلق بالمستثنى او يكون القاتل صبيبا ذكره في الاما رولا في
ميراثه لانه تبرع وهو ليس في اهله الا في جهة ميراثه وقته فانه يجوز عندنا
استحقاقا حتى اذا لم يكن ميراثا لم يجر اصداء وان وصية مات بعد الادراك
متعلق بقوله لا وصية في ميراثه اي اذا اوصى في مات بعد الادراك لم يجر لعدم
الاهلية وقت المباشرة او اوصافها اليه بان قال اذا ادركت فقلني فلان
وصية فانه لا يجوز لقصور الولاية فلما ملكه بجزءه وتعلقها في اطلاق و
العقار ولا في عذبة لانه ليس بل التبرع ومكانه ان ترك ذمما لانه
ايضا ليس بل التبرع وقيل عند من تصح في تركه الوفاء الا اذا اوصى
اي اوصى بجزءه لمكان الوصية الى العتق فيجب لان اهلية مائة وثمانين
صاع المولى فيصير اوصافه الى حال سقاطه لولا مقتضى اللسان بالاشارة
اعلم ان ابا الحسن وكتابه كالبيا جمل مقتضى اللسان في وصية مكانه
وطلاقي وبيع وشراء وقود والفرق ان الاشارة انما تقوم مقام العبارة
اذا كانت معروفة وذلك في الحسن دون مقتضى اللسان في الوصية فكل
وصية له شارة معروفة كمنزلة الحسن وقد راجعنا دبرته وقيل ان
وامت العقلة الى الموت يجوز اقراره بالاشارة ويجوز الاشارة وعلمه لانه خبر
غير النطق يعني ما جرى زواله فكان كالحسن قالوا عليه الفتوى ذكره الربيعي
وقوله ما بعد موته اي قبل الوصية لا بعد الموت الموتى لان وان ثبت
حكم ما بعد الموت فيبطل وروى قبله اي قبل الموت كما اذا قال لامرأتي
انت طالق غدا اعل درهم فان ردا وقوله ما باطل قبل الفكاكة ودية اي في
ملك اي الموصي لا يملك قبله لان الوصية اشاعت ملكه جديده لا لاسر
الموصي بالعيب يملك احد اشاعت الملك غيره بل اختياره بخلاف الميراث
فانه خلافة حتى يثبت فيه هذه الاحكام جبره ان ارع بلا قبول لولا اهلية
الا اذا مات موصيه ثم هو اي الموصي بلا قبول فهو اي الموصي به لورثته اي
ورثة الموصي له استحقاقا والقياس ان يبطل الوصية ما ذكر ان الملك موقوف

قد روي في
وصف العبد
للرب العبد
المتواضع

قد روي في
وصف العبد
للرب العبد
المتواضع

على القبول فصاعداً كشرى قبل قبوله بعد ايجال البيع وجه الثاني ان
 الوصية في جانب الموصي قد تمت بموتها لا بالحققة الفسخ فوجه ثمة انما توقفت
 لحق الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كما في بيع شرط فيه الخيار كشرى او
 قبل الاجارة وله اي يجوز للموصي الرجوع عنها اي الوصية بتقيد مخرج نحو
 رجعت عني الوصية لانه يشترع لم يتم فصاعداً كشرى وقول اقطع حقك لما كنت
 في المعصية كقطع الشوق في طاعة او يبريد في الموصي في بيعه لم يبريد
 كالسند او يبريد ملكه كالبيع فان كل يعرف او يبريد ملك الموصي ان رجوع
 كما اذا باع الموصي به ثم اشتراه او وهبه ثم رجع فان الوصية لا ينقذه الا في
 ملكه فاذا اراد الرجوع كان رجوعاً وخرج الشاة الموصي بها رجوعاً لانه يعرف
 الى حاجته عادة فصاعداً هذا المعنى اصلاً ايضا بخلاف غسل ثوب او وصية
 فانه لا يكون رجوعاً الا ان اراد ان يعطى ثوبه غير غسله عاداً فكان يقضى
 الرجوع ليس برجوع لان الرجوع اشياء في الماضي ونفي في الحال الرجوع في
 والحال فينبغي ان يتألف لهذا لا يكون كجواز النكاح فرفق كذا اكل وصية او وصية
 بها لحرام او يبول فانه ايضا ليس رجوعاً لان وصف الحرمة والروية يقتضي
 بقاء الاصل فلا يخفى الرجوع وقوله كل وصية او وصية بها اخرتها بخلاف
 شركتها فان الاول ليس برجوع الثاني رجوع لان ترك الشيء اسقاط
 والتاخير ليس اسقاط فان الذين اذا قال قد بونته تركت لك دينك كان له
 له ولو قال اخرت دينك لا يكون ابراً وكذا في الحظوظ وكل وصية وصية بها
 فهي باطله فانه ايضا رجوع لان السائل ذاهب منها لا الاصل له والى
 او وصية به كزبد فهو له او اقلان وارثاً فان كلاهما يكون رجوعاً
 لان اللفظ يدل على قطع الشكره وانبات الخصم في فسخ رجوعاً في الاول
 ثم الوصية بالخيار ان شاء اجازوا وان شاء ردتوا بخلاف اذا وصي له
 ايضا فانه لا يكون رجوعاً لان اللفظ صريح للشكره والحل يقبلها فيكون
 العدة مشتركة بينهما ولو كان قتلان ميتاً وقسمها فالاولى في الوصيتين
 بخلافها لان بطلان الاول في ضرر الثاني لان الثاني فاذا لم يثبت له فهو

فصل في وصية خزان وقوله كل وصية في غير
 الموت لا يكون له وارثاً او غير وارث يعقبه يوم
 الموت الا بعد الوصية في حق خزان الوصية
 وعدها كالحق والركاه والكفارة او اجمع
 واحد منها بشي من التبرعات

فهو الاول ولو كان قتلان قتلان ميتاً وقسمها فالتاثير قبل الموت
 الموصي بطلان الوصيتين لانه لما ثبت للثاني كان رجوعاً في الاول بطلت
 في حق الاول وصحت في حق الثاني ثم بطلت بموته قبل موت الموصي بطلت
 بهما لم يقين وصيته من حكمها بعد جبرها اي بعد الهبة والوصية الاصل في
 هذا الفصل ان يكون الموصي له وارثاً او غير وارث لجواز الوصية وفي
 يعقبه يوم الموت اليوم الوصية وفي الاقرار يعقبه كون المقوله وارثاً او غير وارث
 يوم الاقرار جوازه وفي اقرار الوصي للمرضي الامره بشي او وهب لها
 شيئاً ثم تزوجها ثم مات بطلت الوصية والهبة اما الوصية فلانها ايجاب
 مضاف الى ما بعد الموت من وارثه حج والوصية للموت باطله واما الهبة
 وان كانت حرة صوره فان كان مضافاً الى ما بعد الموت حكمها لاها وقعت
 موقع الوصايا لانها تبرز بحكمه عند الموت بخلاف اقراره فان المرضي
 اذا اقر لامره في دين ثم تزوجها ثم مات جاز اقراره لما قرآن لمعقبه فيه كون
 المقوله وارثاً او غير وارث يوم الاقرار من اجنبية فيه ويبطل وصيته و
 بهيمة واوراه لابنه كافراً او عبداً او مكاتباً ان اكرم او عتق بعد ذلك
 اي بعد الوصية والهبة وغيرهما اما الوصية والهبة فلما قرآن لمعقبه في حال
 الموت واما الاقرار فقلانه وان كان ملزماً بنفسه كمن سلب ارث وهو المبتدئ
 قائم وقت الاقرار فموت تامة الاشارة فصاعداً باعتبار التامة فلحقاً بالوصايا
 المقعده وهو العاخر في الشيء له اذ في حليته والمفكولوج الفلج واربوض
 نصف اليد فمفعلة في الحركة الارادية والاسل وهو الذي في يد
 ارتعاش في حركة والمسلون وهو الذي يكون له علة السل هو فوج يكون
 في الرية ان طال مدته سنة كالصبي في الاكل لم يقين يعني ان هذا امر
 من سنة فمن عرض له احد منها ويصرف في التبرع ثم مات قبل تمام سنة
 من تملكه على الفصول الاربعة كان المرضي مرض الموت فيعتبر قصره في الثلث
 وان مات بعد تمامها لم يكن مرض الموت لانه اذ سلم في الفصول التي كل منها
 نقطة الهه اكل صار المرض بمنزلة طبع في طبايعه فخرج صاحبها احكام

الموصى له لا يستقل بالتدوي اجمع الوصايا وكان بعضها مرفوعة وبعضها
 نفلا وضموا الثلث في الوصية النفل قدم الوصية سواء في الوصية او في
 كل شيء والكل في الكفر لان الاصل ان يقدم الاربعة وان كانت في الوصية
 قدم قدم اي الوصية في الذكر لان الظاهر في حال الاثبات ان يبدأ بما لا يورث
 عنده والغالب في الظاهر انما يتبع بالنقل ولو فرض على تقديم ما بدأ به من الوصية
 كما بدأنا او في شيء من الوصية في الكفر بلده ان كفي نفقة لان الواجب
 ان لا يورثه ان كان في شيء من الوصية في الكفر بلده ان كفي نفقة لان الواجب
 وان لم يكن في شيء من الوصية في الكفر بلده ان كفي نفقة لان الواجب
 وقد عدت في الوصية انما نعلم ان الوصية في الكفر بلده ان كفي نفقة لان الواجب
 مات حاج في طريقه او وصي به اي باي شيء من الوصية في الكفر بلده ان كفي نفقة لان الواجب
 كفي نفقة لان الواجب في الكفر بلده ان كفي نفقة لان الواجب
 وعنه الخلاف في ذلك في الكفر بلده ان كفي نفقة لان الواجب
 في وصية في الكفر بلده ان كفي نفقة لان الواجب
 منها في الكفر بلده ان كفي نفقة لان الواجب
 بها فان بقي شيء من الوصية في الكفر بلده ان كفي نفقة لان الواجب
 بحق الوصية بخلاف الوصية باعتماد الوصية في الكفر بلده ان كفي نفقة لان الواجب
 درهم حيث لم يورث بالباقي لان الوصية في الكفر بلده ان كفي نفقة لان الواجب
 الوصية في الكفر بلده ان كفي نفقة لان الواجب
 باقل منه لانه غير الاول فكان في الوصية في الكفر بلده ان كفي نفقة لان الواجب
 او وصي بان يشترى بكل ماله عنده عنده لم يكن الوصية في الكفر بلده ان كفي نفقة لان الواجب
 العبد المشتري الكل مفسر ما يشترى بالثالث كذا اذا وصي بان يشترى
 له عنده بالثالث في الكفر بلده ان كفي نفقة لان الواجب
الوصية بالثالث وصي له ثلثه والآخر ثلثه فان اجاز الوصية فله
 الثلثان وله الثلث وان لم يجز الوصية في الكفر بلده ان كفي نفقة لان الواجب
 لانها استوفيت في سبب تحقيق فيستوفى في الاثبات والثلثان فيسبب

قوله وقال لا يورثه لانه في الوصية
 حيث يبلغ بكملة او فائدة النسخ والكتابة
 في بيان الخلاف قالوا عندهم في الوصية
 بل ان لم يبلغ النفقة ذلك متى
 تبلغ كما هو في صدر الشريعة وان

في حقها فيكون ميراثا ولو وصي له ثلثه او اقله لم يكن في الوصية
 اي الثلث ينصف بينهما او عند ميراثه اي يجعل اربعة اسهم لثلثه للموصي
 بالكل وواحد للموصي له بالثلث لان الزايد على الثلث انما يبطل بمعنى ان
 الموصي له لا يحق له ان يورث على الوصية ان يعقبه في ان الموصي باعده في الثلث حصته
 ذلك الزايد انما هو جليل بطلان في المعنى يخرج للثلث ثلثه فالثلث اربعة
 والكل ثلثه صارت اربعة فيقسم الثلث بهذه الاسهم ولو كان ثلثه او اقله
 بنصفه لم يجز او قال الثلث بينهما نصفان عنده عند ميراثه على حصة اسهم
 سهمان لصاحب الثلث لانه يجعل كل سهم سهمان وثلثه اسهم صاحب
 النصف لانه في كل سهم بالوصي ولو كان بالثلث والاربعة في الثلث فيهما
 اثلاثا عند ميراثه بخلاف ثم هذا الخلاف مبني على خلاف قولهم ذكر بقوله
 ولا يقرب ابو حنيفة للموصي له عاذا على الثلث قال في العاقبة اي لا يجعل
 ضرب ميراثه سهمان في جعله ومفعول لا يقرب محذوف في الاقرب شيئا وقال
 حنيفة في الوصية او بالقرى المصطلح بين الموصي باعده او وصي بالثلث
 والكل فعند ابو حنيفة سهمان الوصية اثنان لكل واحد نصف من النصف
 في ثلث المال في النصف في الثلث يكون نصف الثلث هو السهم في كل سهم
 المال وعند ميراثه سهمان الوصية اربعة والواحد في الاربعة ربع فيقسم الاربعة
 في ثلث المال فالاربعة في الثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب الثلث ثلثه في
 الاربعة وهي ثلثه اربعة الثلث فيقسم ثلثه الاربعة في الثلث بمعنى ثلثه
 اربعة الثلث لصاحب الثلث واحد في الاربعة فيقسم الواحد في الثلث
 وهو ربع يعني ربع الثلث الا ان الحيازة حصة ميراثه ان جعل ميراثه
 الف مائة وقسمه الاربعة مائة او وصي بان يبايع احد هما لفلان مائة و
 الآخر لفلان مائة فان الحيازة حصلت لاحد هما بالف وللآخر بمائة
 والكل وصية لكونه في حال الميراث فان لم يكن له غير ميراث الوصية جازت
 الحيازة وقد رآه في الثلث فيكون بينهما اثلاثا يقرب للموصي له بالالف حسب
 وصية وهي الف الموصي له الاربعة وصية هي خمسة مائة فلو كان هذا

الوصايا على قول ابي حنيفة وجعل لا يفر الموصي له بالالف في اكثر من خمسة
 والسعماية صورتهما ان يوصي بعتق عشرين قيمة احد مائة الف في خمسة افر
 الفان ولا مال لغيرهما ان اجازت الورثة عتقا جميعا وان لم يجزوا عتقا
 في الثلث ثلث مائة الف فالالف بينهما على قدر حصتها ثلثا الف للذي
 الفان سعي في الباقي والثلث للذي قيمته الف سعي في الباقي والاربع
 المرسلة اي المطلقة غير كونها ثلثا او نصف او نحوها صورتهما ان يوصي
 لرجل بالفين والآخر بالف وثلث مائة الف لم تجز الورثة فانه يكون بينهما
 اثلاثا كل واحد منهما بغير جميع وحيث ان الوصية في خبرها صحيحة لم تجز
 ان يكون له الاخر يخرج هذا القدر من الثلث ويوجه فرق الامم بين هذه الصور
 الثلث وبين غيرهما ان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث صريحا
 كالنصف الثلثين ونحوهما والشع ابطال الوصية في الزايد يكون ذكره
 لغوا فلا يعتبر في حق الفرض بخلاف اذا لم يكن مقدرة حيث لا يكون العوار
 ما يكون بطلان الوصية كما اذا اوصى بخمسين درهمها وانفق ان مائة مائة
 درهم فان الوصية في باطله بالكلية لا يمكن ان يظهر له مال فوق المائة و
 اذا لم يبطل بالكلية يكون معتبره في حق الفرض لو اوصى بنصيبه بطل
 لان الوصية على موصوع الابن لا يقع لغيره ولو اوصى بعتقه اي مثل ان يسيب
 لا اي يبطل او لا مانع منه لو اوصى بسهم او جزء اي لو قال اوصيت بسهم
 فمال او جزء منه لبيبي وارثه اي اقال للوارث اعط ما شئت لانه خبره بول
 والكمه ماله لا يقع حقه الوصية فالبيبا الى الوارث هذا ما اختاره المشايخ
 على الوقوف ان السهم كالجزء والاصل الرواية بخلافه وهو المذكور في الوقاية
 ولو اوصى لسكن ماله لم يثبته وحيث لم يثبته اي يكون السكن واخلاق في
 الثلث قال حماد الشافعي فان قلت قوله ثلثي له ان كان خبارة فكاذب
 وان كان ان كان يكون النصف عند اجازة الورثة وان كان في السكن
 اخبار في الثلث انشاء فانه لا يمنع ايضا اورده السوال ولم يجب عنه
 اقول وبالله التوفيق مختارة ان شاء الله تعالى ليجل النصف عند اجازة ولو

قوله بنو ابي حنيفة لو قيل لبيبي مائة
 دل على ان احد الوارثين هو لبيبي
 لفلان على دين لم يثبت في دينه
 فكذا خبر ورثة على البيان وان
 البينة على الاقرار كجبريل بن عبد الله
 ويحجب ورثة على البيان

ولو كان النصف مدلول اللفظ وليكن لك فان السكن والثلث في كلامه
 شايع وقسم ان بيع لا يفيد اذ ياداه المقدار بل يتعين الاكثر فقد كان
 او نحو هذا قول الجمهور في تعليقه ان الثلث متضمن للسكن فان النصف
 لا يقصو الا ان يبيع ويضم السكن ان يبيع الى الثلث ان يبيع لا يفيد
 في العود فلا يتناول اكثر من الثلث فانه لا اجازة انما يظهر فيما يكون متناولا
 اللفظ والا كان له مستانغا لا اجازة ويقترب من هذا قول اهل المعقول
 ان قسم الكل الى الكل لا يفيد جزئية وفي سكن مالى مكره السمسرة يعني
 اذا قال سكن مالى لم يمت قال في ذلك المجلس مجلس خمس مالى لم كان له
 سكن واحد لان الموصية اعمدة معرفة وثبتت درهمه وغنمه بذلك ثلثاه لم
 ما بقي يعني اذا اوصى بثلث درهمه او ثلث غنمه فمهلك ثلثا كل منهما وبقى
 ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي في ماله فله موصي له جميع ما بقي وقال في ثلث
 ما بقي لان كل واحد منهما مشترك بين الورثة والموصي له اعمال المشتركة سواء
 ما سوى منه على الشراكة ويبقى بريق منه عليها وصار كما اذا كانت الشراكة
 اجناسا مختلفة وكذا ان في المجلس الواحد يمكن بيع واحد منهم في الواحد
 ولم يندمج في قيمته على العسمة واذا امكن الجمع مع موصي فيما بقي فقد يبا
 للوصية على الارث لان الموصي جعل حاجته في هذا المعين مقدرة على حق
 ورثة بقدر الموصي له فكان حق الورثة كالشع حق الموصي له كالاصل والاصل
 في مال التملك على اصل ويتبع اذا هلك شئ منه ان يجعل الباقي في الشئ كما
 في مال الزكوة حيث يجعل الباقي في العفو والاعم الى تعديلية ثم ولو
 ثلث رقيقه او ثيابا مختلفة او دورا اي للموصي له ثلث ما بقي لان
 بينهما التفاد بين افراد ما يكون اجناسا مختلفة فلا يمكن بيع واحد منهم
 في الواحد ولو اوصى بالالف وله اي للموصي نقد ودين على الغير من جنس الف
 هو اي الف الموصي به نقد ان خرج اي الف وثلثه اي ثلث النقد كما
 ابقاء كل ذي حق حقه بل ليس فيضار اليه والا فثلث النقد وثلث الف
 في الدين يعني كل خرج من الدين فانه ثلثه حتى يسد في الف الموصي

قوله في قول ابي حنيفة لو قيل لبيبي مائة
 دل على ان احد الوارثين هو لبيبي
 لفلان على دين لم يثبت في دينه
 فكذا خبر ورثة على البيان وان
 البينة على الاقرار كجبريل بن عبد الله
 ويحجب ورثة على البيان

قوله بنو ابي حنيفة لو قيل لبيبي مائة
 دل على ان احد الوارثين هو لبيبي
 لفلان على دين لم يثبت في دينه
 فكذا خبر ورثة على البيان وان
 البينة على الاقرار كجبريل بن عبد الله
 ويحجب ورثة على البيان

شر بكن الوارث وخصه بالحق من الورثة لان الوارثين اولي في الدين
 ولو اوصى بثلثه لزيد وبكر للثب كان لزيد مطلقا اي سواء علم موت بكر او لا
 لان الميت ليس يهل للوصية فلا يرث الموصي الذي هو في يده كما اذا اوصى لزيد
 وجدا وزيدا اي يوسف انه اذا علم الموصي موته فله نصف الثلث لان الوصية
 صحيحة كغيره فلم يرث من الثلث الا بنصف الثلث بخلاف اذا علم موته لان الوصية
 ليكره لغو فكان راضيا بكل الثلث لزيد كذا الوصية له اي لزيد ولم يكن
 في هذه البسطة والاحد فيه كان الثلث لزيد لان المعدم لا يجزى ما لا اوصى له
 اي لزيد ولعقبه كان الثلث لزيد لان العقب في عقبه بعد موته فيكون موثقا
 في الحال اولا اي لزيد ولو لم يكن موثقا فله قبل موته الموصي اولا لم ينفذ
 وله ولم ينفذ في موته وفاته شرط عند موت الموصي فالثلث كله لزيد
 في هذه الصورة لان المعدم والميت لا يجزى شيئا فلا يثبت المراجعة لزيد فصار
 كما اذا اوصى لزيد ولزيد ان قال ثلث ما بينهما اي بين زيد وبكر ميت
 منصفته اي نصف الثلث لزيد لان ثلثه هذا المفظان يكون لكل
 منهما نصف الثلث اوصى لزيد مثلا بثلثه وهو اي الموصي فله اي الموصي
 بثلث ما له اي الموصي عند موته لان الوصية عقد استخلاف فضاف ال باعد
 الموت يثبت حكمه بعد فاشتهر باوجود الملك عند الموت لا قبله كذا اذا كان له
 مال فملك ثم التفت لوصي بثلث غنمه ولا غنم له وملك قبل موته بطل
 اي الايصاء كما ذكرناه اي باب بعد الموت فيعتبر قيامه في فان هذه الوصية
 تعلقت بالحي فبطلت بقوته عند الموت وان لم يكن له غنم فاستفاد من
 مات فاصح ان الوصية بثلثه كذا اشارة في غنم ولا غنم له فان الوصية با
 لانه لما اضافة الى الغنم علم ان مراده عن الغنم حيث جعله جزء من الغنم
 وفي قوله اوصيت بش او في مالي كغيرها في مال لانه لما قال في مالي دل على
 ان غرضه الوصية بماله ان كان له ولو اوصى بثلث ماله لاسمات اولاده من
 ثلث والفقراء والمساكين لهن اي لاسمات الاولاد وثلثه لغيرهم من الثلث
 ولم يما اي لفقراء والمساكين السابقين في ثلثه الا خمس بالثمن نصفه

هذه عند ماله وعند ماله يفسم الثلث على سبعة اسهم ثلثه منها لاسمات الاولاد
 لان الكور في الفقراء والمساكين لفظ الجمع واقله في اسمائهم اثنتان والوصية
 اخذت للميت ولها ان الجمع المكي باللام يرد به بطلان الجمع كقوله تعالى
 لا يجل لك النساء فيقربها لوجه ففسم على ثلث لهن ثلثه منها ولو اوصى
 بثلثه لزيد والفقراء نصف بينهما عند ماله وعند ماله يفسم الثلث اثنا عشر
 لوصي ثمانية لزيد ثمانية لبكر اوصى بها اي ثمانية لزيد ثمانية لبكر
 اشرك اخرجهما اي قال اخر اشركك حرهما فله اي لزيد الثلث كل
 مائة في الاول لان نصيب بكر ومن وفاقه قد اشرك اخرجهما فيكون ثلثا
 لكل منهما فله الكل بينهما هو ثلث المائة ونصف لكل منهما في الثاني اي
 تحقيق المبدأ ودينهم غير ممكن لتفاوت المالين والامة في العمل بمفهوم
 لفظ الاشراك فملئناه على مائة لكل واحد منهما كما هو وجه القياس على
 باللفظ بقدر الامكان وفي له على دين فصدقوه صدق ال الثلث يعني اذا
 قال المريض في طنا لورثة افلان على دين فصدقوه فيما قال صدق فلان ال
 الثلث واليمين ان لا يفسد لانه لم يفسد حكم الشرع وهو صدق الدين
 بلا حجة ولان قوله افلان على دين او اقر بالدين هو صدق وان كان صحيحا
 الا باليمين وقد فاق وجه الاصح انه سلطة مال بما اوصى وهو ملك هذا المبلغ
 بمقدار الثلث بان يوصيه ابتداء فيقع سلطه ايضا بالاقرار له بدنه خبره
 فالمراد بوجوبه الى ذلك بان يعرف اصل الحق ولا يعرف قدره فيستحي
 فكان رقبته بهذا الطريق فيجعل وصيته في حق التفتين ان كان دينه في حق
 المستحق وجعل التقدير فيها الى الموصي لانه علمه هذا الصدق في الثلث لا الزيادة
 فان اوصى بالثلث معه اي مع المولى الاول بلا رجوع عنه عزل اي الثلث
 لغيره اي المولى الموصي له والباقي وهو الثلثان للموت لان ماله لم يعلم
 وكذا الوصايا معلومة وهذا الجهد في فلان لم يعلم فبقدر عزل المعلوم يقال
 اي بعد عزل يقال لكل واحد من الوصايا والورثة صدقوه فيما بينهم وما
 بقي من الثلث فلا يصح الوصايا لاثبات رتبهم فيه صاحب الدين وفي المولى

ان اشركهم فيه صاحب الدين كما ابا في
 في الثلثين المورثة ان اشركهم
 فيه صاحب الدين ايضا
 وان

فانه اخرى هي ان احد الوارثين قد يكون عوفي بمقدار الثلث والآخر ربع الثلث
 والاولى ورثا جملته في الفصيل اذا ادعى الخصم فاذا اقرنا قلنا علمنا
 ان في التركة وبنا شاعرا في كل التركة فامسح بالوصايا والورثين
 وارادوا بيننا ليوخذ احب التركة فليكن الباقي لهم وبوجه
 الورثة بتلثي ما اقرناه ليقف اقرار كل فرد في حقه وكلف كل
 اى كل فرد منهم على العلم في دعوى الزيادة اى ان ادعى المقر له زيادة على
 ذلك لانه يحلف على ما جرى بينه وبين غيره وفي باقي الوارث اجتهد
 وقاب الوارث يعني اداوصى لوارثه ولا يشي فليأخذ نصف الوصية و
 يتصل وصية الوارث لانه اوصى بما ملك لا بعصا وبما لا ملك معه في الاول
 لا الثاني وفي الثلث كل الثلث لان الميت ليس له الوصية فلا يصح
 من اوصى بكون الكل الثلث والوارث في اهلها وتزيد بقية باجاء الوارث
 فكنه اوصى بثلثه ابواب فتفاوته بكل رجل ان ضاع ثوب لم يد
 اى هو الورثة تقول لكل ثوب حقت بثلث يعني اذا كان له ثوبان
 وصية وردى وورثا فوصى بكل واحد رجل وضاع ثوب ليدري ايهما هو
 والورثة تقول لكل واحد منهم الثلث الذي هو حقت وضاع فكل الثلث
 جبره وجه بالثمن من الثمن وتصل المقصود بثلث الوصية في الوصى
 لاحد هذين الرجلين الا ان يسم الورثة الثوبين السابقين وان سلكوا
 السابقين زال لما في الوصية وهو ثوب واحد والوصية اخذت في الجيد ورو
 الرضى تلثي الرضى وهو الوارث تلثي كل في الجيد والردى لان الثوبين انما
 يقسمان بين الثلثة على هذا الوجه هو ان يأخذ كل واحد منهم ثلثي الثوب
 وانما تعين وصي صاحب الجيد في الجيد والاوصى له في الرضى بقبيل
 ان يكون حقه في الجيد بان يكون هو الجيد او يحتمل ان يكون حقه في
 الضايح بان يكون هو الاوصى او لا يحتمل ان يكون حقه في الضايح بان
 حقه في الرضى بان يكون هو الرضى او لا يحتمل ان يكون حقه في الضايح بان

قوله فاذا اقرنا قلنا علمنا
 بقوله يقال لكل صدقة في ثلثي
 نوع كما في قوله في ثلثي
 قوله اذا اقرنا قلنا علمنا
 المعلوم في قوله في ثلثي
 احسن انتظاما وان شئت فقل

قوله في الثلث والوصية
 فمهم ما سبق في قوله في ثلثي
 الميت كان له ثوبان فادعى الوارث
 الفوق بين انضمام الوارث والميت

بان يكون الارادى فكان تنفيذ وصيته في كل يكون حقه اول وانما تعين وصي
 الاخر في ثلث كل في الثوبين لان وصي الجيد لما اخذ ثلثي الجيد صاحب الرضى
 ثلثي الرضى لم يبق الا ثلث كل واحد منهما فله تعين حقه في ذلك فرد
 كذا في الكافي ونسبت تعين في دار شجرة تقسم فان وصي اى الميت
 الموصى فهو الموصى له الا اى ان لم يوص به فله حقه يعني اذا كانت دار
 بين رجلين فوصى احد هما رجل بيت منهما بعينه فانها تقسم فان وقع
 البيت في نصيب الموصى فهو الموصى له عند جميعا وعند من نصيبه الموصى له وان وقع
 في نصيب الاخر فله الموصى له مثل ذراع البيت فيما اوصى به عند جميعا وعند من
 مثل ذراع نصف البيت كما في الاقرار يعني اذا كان مكان الوصية اقرارا فالحكم
 كذلك قبل الاجماع وقبل فيه خلاف ثم وبالف تعين في مال زيد له الاجزاء
 بعد موت الموصى والمنع بعد ما يعني اذا اوصى في مال رجل لغير بعينه فاحاز
 صاحب المال بعد موت الموصى فان دفعه اليه زكاه ان يمنع لانه تبرع بمال الغير
 فيستوفى على الجارية فان احازها تبرع تمامه ايضا فله ان يمنع من التسليم
 لانه لم يتم بعد شئ من التسليم بخلاف اذا اوصى بالزيادة على
 الثلث واجزاء الورثة لان الوصية في غيرها تنجز بمسارقتها ملك
 نفسه الامتناع للميت الورثة فاذا اجدوا سقط حقهم من حقه وصية الموصى
 اقرارا لغيره يعني بقسمته بوصية ابيه فع ثلث نصيبه لانه اقر له بثلث
 شايع في التركة وهي في يد رعا فيكون مقرا بثلث في يده بثلثا اذا اراد
 احد جملته من اخيه لان الدين مقدم على الميراث فيكون مقرا بثلثه فمقدم
 عليه الموصى له بالثلث فشرى الميراث فلا يلزم له شئ الا ان يسم
 للموت مثله فله الموصى به لانه بعد موت الموصى وقبل القسمة وقبول
 الموصى له فيما له من حصة الثلث والا اقر الثلث منها ثم منه يعني اذا اوصى
 لرجل بانه فله بعد موت الموصى وله اقل القسمة وكل ما يخرجها من
 الثلث ماله منها الموصى له لان الام حلت في الوصية اصله والولد ثلثا
 بالام فاذا اقرت له اقبل القسمة والتمكة قبلها بمساقاة على حكم ملك

قوله سقط حقهم من حقه
 لان اسقط حقهم من حقه
 حقت الوصية فبعد ان لم يدخل
 حال الوارث ان يكون
 بعد الموت

الثابت بالبينة كالنائب عيانا وهو من اقامتها اثبات حقه اذعي زيد
 وبنها على بنت وادعي عمه اخا في محبة وصدة قسما وارثه سعي العبد في
 قيمته وقد وقع اي تلك القيمة الى الوهم وقال العتيق ولا يفي في شيء لان
 العتيق والدين ظاهرا معا بقصد من الوارث في كلام احد فصا كانا شتا
 بالبينة وفي العتيق عتيق في محبة فمات عليه من اسم العبد في شيء فزيد مثل
 وله ان الاقرار بالدين قوي لهذا يعتبر في كل المال في جميع الاحوال وهو ليس
 بوصية في الميراث الاقرار بالعتيق في الميراث بمنزلة الوصية حتى اعتبره الثلث الا في
 يد رفع الاواني فمقتضاه ان يبطل العتيق اصلا لكنه يوجد الوقوع لا يحمل القسما
 فمقتضاه معنى ما يجب السعاية مات وترك لنا والفا درهم فقال رجل
 لي عليه الله درهم وقال قبل من الاف الميراث وديعة في وصدة قسما اي
 الابن قيل الوديعة عنده قوي عند هذا سواء هذا المختار صاحب الهدية
 وقيل الالف بينهما نصفان عنده عندهما الوديعة اولى هذا المختار حسب
 الكافي **باب الوصية للأقارب** اقارب هذا ما عطف عليه
 مبتدأ خبره قوله لا في حرماه فصاعدا واقر باؤه وذووا قرابة وذووان
 حرماه فصاعدا في ذوي رجة الاقرب الاقرب يعني اذا اوصى لواحد فذكر
 غيره عند ابي حنيفة للاقرب الاقرب في كل ذي رجم ثم منه سوى الولد من
 الولد اذا لا يطلق عليها اسم القريب فيسمى والده قريبا كان عاقلا لان القريب
 في العرف في يقرب له غيره بوسط الغير وقرب الولد والولد بنفسهما لا
 بغيرهما ويدخل فيه الجد والجد في ظاهر الرواية كما ذكرنا وانما اعتبر
 الاقرب لان الوصية اخذت من حيث هي تعتبر في الميراث في الميراث فكذلك في
 والجمع المذكور الميراث اثباتا فكذلك الوصية انما اعتبر الميراث لان المقصود
 في الوصية صلة القريب فحقق بها في صحة الصلة في قرابة ويستوي في
 الصنف والكلمة والحر والعبد المذكور الا في الميراث والمسلم والكافر عند من يدخل في
 الوصية كل قريب نسب له في قبل الام الى اقصى ان الامام يستوي
 فيه الاقرب الابعد والواحد والجمع والكافر والمسلم واختلف في شتم الاسلام

في قوله لا في حرماه
 فمقتضاه ان يبطل العتيق
 اصلا لكنه يوجد الوقوع
 لا يحمل القسما

في قوله لا في حرماه
 فمقتضاه ان يبطل العتيق
 اصلا لكنه يوجد الوقوع
 لا يحمل القسما

اسلام قطع الاب قد فرغ على قوله الاقرب اقرب بقوله فلوله عثمان خال
 فله هو اي الموصي في العمة يعني اذا اوصى لاقارب وله على خالان فالموصي به
 لعملة لا يعتبر الاقرب الاقرب كما في الارث وعند من يقسم بينهما اربا لان
 اسم القريب يتناولهم ولا يعتبر الاقرب في شيء وقال ابن نصفه بنيت
 اي نصفه الموصي للعلم ونصفه لغيره لان اللفظ جامع فلا بد من اعتبار
 معنى الجمع وهو الاثنان في الوصية كما عرف فبعض الميراث لان البصير جمعا
 هو ونصفه لانه اقرب باقربان النصف لعدم تقدم علمه فافيه بخلاف
 ما اذا اوصى لذوي قرابة حيث يكون جميع الوصية للعلم لانه لفظ مفرد في جميع
 الوصية لانه الاقرب وفي علم النصف كما ذكرنا اعتبار معنى الجمع في النصف
 وفي علم وعمة استويا لان قرابتها مستوية ومعنى الجمع قد يحق فيهما فاقصا
 في جبرانه مدسوقة عند ابي حنيفة وهو القسما لان الميراث الاطلاق
 انما يتناول الميراث الميراث وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم السلام الى اهل بيته
 اي بقوله الميراث الميراث وفي الاصل هو قولها وهو ليس في قوله الميراث
 وتجعلهم في حلة لان الكل سبي جبرنا عرفا واصدا به كل ذي رجم
 ثم من امرته لانه عليه السلام لما تزوج صفية اخرج كل في ملك فزوي ثم حرم
 منها اكرامها وكانوا يسمون صنها رضى عليه السلام واحسانه زوج
 كل ذات رجم حرم منه كازواج البنات الاخوات العجات الى لات وكذا
 كل ذي رجم حرم من ازوج هو لاء قيل هذا في قوله الميراث الميراث
 الا زواج الحرام ويستوي فيه حر والعبد الاقرب الابعد لان اللفظ بكل
 الكل واهله امرته لانها الميراث لغة وخرقا قال تعالى اذ قال لاهله اي
 الامراته يقال ناهل اي تزوج وعند من كان في عياله نفقة عسار العلم
 قال تعالى فحينئذ اهله الامراته والميراث كان في عياله والاهل بيت
 لان الال القبيلة التي نسبت فيدخل فيه كل من قبل ابائه الى اقصى اب له في
 الاسلام الاقرب الابعد المذكور الا في الميراث والمسلم والكافر والصنف الكفر ابو
 وجده منهم لان الاب اصل البيت كذا الجنة وجبته اهل بيت ابية دون

في قوله لا في حرماه
 فمقتضاه ان يبطل العتيق
 اصلا لكنه يوجد الوقوع
 لا يحمل القسما

ائمة لاه الا ان يجتنب بينه بخلاف رواية حيث يكون في جانب الالب الام
 وابل بينهما وجنسهما يعني اذا اوصت امه لاهل بيتها او لجنسها لا يتناول
 ولدها الا اذا كان في قوم اسرها كذا في الكافي وولد زيد يتناول الذكر والانثى
 لوجود مبداء الاشتقاق فيهما وفي ورثة الذكر كالتبيين يعني اذا اوصى لورثة
 فلان فيهم للذكر مثل حظ الانثيين لانه لما نص على افظ الوتره على حصه
 التفضيل كما في الميراث وايتام بني فلان وعيانتهم وزمناؤهم وارسلهم
 يتناول فقيرهم وغنيهم وذكرهم ولستاهم ان حصوا اذا امكن كحقيق
 التملك في حصصهم والوصية تملكها والاسامي ان لم يحصوا فلفقوا بينهم لان
 المقصود الوصية القرينة هي في شدة الحاجة ورواها في هذه الاسامي في تحقيق
 الحاجة فجاز حملها على الفقراء بخلاف اذا اوصى بشيان بني فلان وفيهم يوصى
 او لا يوصى بني فلان وفيهم لا يحصى حيث تبطل الوصية او ليس اللفظ ما يشي
 في الحاجة ولا يمكن تحججه عليك في حق الكل للحاجة الا في شدة الحاجة عنه
 العرف اليهم في الوصية للفقراء المكين كالحرف الى انشي منهم اعتبارا
 لمصلحة الجميع اعلمه اثنان في الوصايا وبنو فلان يحصى بذكرهم قال في الوصية
 والوصي كسبي فلان يدخل فيه الاناث في قول ابن حنيفة اول قوله هو مورثها
 لان جميع الذكور يتناول الاناث ثم رجع وقال يتناول الذكور خاصة لان
 حقيقة الاسم للذكور انتظامه الاناث بخبر الكلام حقيقة قال في الكافي
 ولو اوصى لبني فلان فهو على الذكور لا غير عند ابو يوسف هو قول ابن حنيفة
 اخر اعتبار الحقيقة وقال محمد يدخل فيه الاناث هو قول ابن حنيفة اولاً
 وقال في الوقاية وفي بني فلان الانثى منهم قول لم يظهر له ستر اختصار حسب
 الوقاية القول الذي رجع عنه الامام ووافقه ابو يوسف في رواية الا اذا
 كان اسم قبيلة او فخذة الفخذة في العنبر قيل في البطن وانما الشعب ثم
 القبيلة ثم الفصيلة ثم العمار ثم البطن ثم الفخذة كذا في الصحاح يتناول
 الاناث مولى العنقة والمولاة وجلفاؤهم اذ ليس المراد بها اعوانهم بل خبر
 الانثى كسبي دم لهن يدخل فيه مولى العنقة والمولاة وجلفاؤهم اوصى في

امة لاه الا ان يحسن اليه بخلاف
 وابل بينها وجنسها يعني اذا اوصفت
 ولها بالان اذا كان قوم اسرها كذا في الك
 لوجوده بعد الاشتقاق فيها وفي ور
 فلان فهي بينهم لذكر مثل حظ الانثيين
 اللفظ

فذكر اولاً ما بيني وبين فلان آتت جميعاً
بفتح الهمزة و كسر الزاي المنددة وهو
ما يقال له بالفارسي بيده يطلق على
الذكر والانثى والى

فول وخلفاءهم المداويها
مفتقوا مول العنفة
داو لا وهم
داو لا

في الموقوفين وموقوفين بطلت لأن المولى لفظ مشترك بين معنيين
أحدهما مولى النعمة والأخر منع عليه فلا ينتظر ما لفظ واحد فهو مطلق
بخلاف إذا حلف لا يكلم مولى فلان حيث تناول الألف والواو لفظاً لانه
مقام النفي لا التام فيه إلا ان يبينه حيوة قال في الكافي فوقف
حتى يقوم البيان ولم يوجد فبطل ضرورة وبطل فيه أي في المولى أو عتقه
في صحة وموضع تناول اللفظ أي أنهم لا مدبره وأمرهات ولادة لأن
عتقه لم يصل بعد الموت الوصية يضاف إلى حالته الموت فلا بد من تحقيق الام
قبله في الغيب فأنهم لم يخلون لأن سبب الاختلاف لازم في مقام مطلق
اسم المولى عليهم **باب الوصية بالخذنة والسيك والتمويه**
الوصية بخذنة عبد مكنه داره مدة معينة وأبداءه لأن المانع فليكنها
في حال الحرة وبدل وبدونه فكل بعد المكات فاجته كما في الألف ويكون
موجباً على ملكه في حق المنفعة حتى يملكها الموصي له على ملك الموصي كمن يملك
الموقوف عليه مانع الوقف على حكم ملك الوقف يجوز موقفاً وموتاً كما في
العارية فإنها تملك على أصلنا بخلاف الميراث فإنه خلافه فيما يملكه الوارث
وهو في عينه يتفق والمنفعة عرف لا يبقى حتى أن الموصي بالخذنة أو مات
لا تورث بعده وبطلت ما أي تحت الوصية بغلة عبد غلة والارباب بدل المنفعة
فاخذت حكمها فان خرجت قبلها أي رتبة العبد الدار سلمت إليه أي
الموصي له أي الوصية لأن حق الموصي في الثلث لأبيه الميراث والارباب وإن
لم يخرج رتبة ما في الثلث بها أو العبد أي بخذم الورثة يومين والموصي يوماً
لأن حقه في الثلث وحقه في الثلثين كما في الوصية بالفقير ولا يمكن سببه
العبد أجزاء لانه لا يخير مضمناً إلى الميراث أو إبقاء الفقير ويقسم الدار اثلاثاً
يعني إذا وصي بكنة الدار لم يكن خذم الثلث يقسم بين الدار اثلاثاً
لأنه لا يمكن إقامته بالأجزاء وهو عبد للثلاثة بينهم ما زادنا وذاًنا
في الميراث أو قدّم أحدهم ما زادنا وما به أي قسم الدار ميراثاً أو حصة الميراث
لأن الحق لهم إلا أن الأول أولى وليس للورثة بيع ما في أيديهم فليكنها أي

فرو - ویکون فیوگ
علی ملکہ ای ملک وائے

الدار عند ابيهم فان لهم ذلك لانه فالصنعة لهم في الظاهر ان الموصي
 ثابت في كل سنة جمع الاربابان يظهر للميت بالآخر كذا في المرحمة في ايام
 او حرب في هذه السبع يتضمن ابطال ذلك فمنعوا عنه وتبطل اي الوصية
 يكون اي موت الموصي له في حياته موصيه ما تقر ان ايجاب الوصية يكون
 الموت فاذا مات الموصي لم يصب الا ايجاب كما لا ينعى اي المباح للميت في
 بعد موته وبعد موته اي موت الموصي له يعود اي الموصي في الوراثة
 الموصي وجب الحق للموصي المستوفى للمنافع على حكم ملكه فلو انتقل الى وارث
 الموصي لم يحقها ابتداء في ملك الموصي بل ارضاءه هو غير جائز وليس للموصي
 في الجدة والسكنى ان يورث العبد الا ارضاءه لان المنفعة ليست بمال على ارضاءه
 وفي تملكها بالمال احدث منفعة المالك فيها تحقيقا للمال او في عقد الموصي
 وانما ثبتت هذه الولاية لمن تملكها بتعاين الملك الرقبة او لمن تملكها بالعقد
 المعاقبة فيكون ملكا لها بالصفقة التي يملكها بها اما اذا تملكها بمقتضى
 بغير عوض ثم تملكها بعوض كان ملكا اكثر مما تملكه يعني هو لا يجوز ولا الموصي
 له بالعتقة اخذته اي العبد او سكتا اي الدار في الراجح لانه في العتقة
 ومن دراهم ودنانير هذا استيفاء والمنفعة نفسها ولا شك انهما متساويان
 وتنقضان في حق الورثة فله لو ظهر من تملكها بها او في العتقة كسر اذن
 منه بعد استيفاءها بخلاف اذا استوفى المنافع نفسها او لا ان يخرج العبد
 في البلدة الا ان يكون هو اهل في غيرها وخبره في هذه ان يخرج في الثلث لان
 الوصية تنفذ على ما يوفى بمقتضى الموصي فاذا كان الموصي واهله في موضع
 اخر فمقتضى ان يملك العبد الى اهل بيته في ذلك الموضع وانما مقتضى ان
 يملكه في هذه العتقة في غير ان يملكه في موضع اخر فلا يكون له ان يخرج في بلده
 الا اي ان لم يخرج في الثلث فلا اي يخرج العبد في هذه الا اذن الورثة
 لبقاء حصصهم فيه او في رجل جده عتقه سنة والآخر جده سنة وسنتين ولم
 يخرج في اي الورثة قد تمت اي العبد الورثة سنة وسنتين او في اي الورثة
 ثلثة ايام يوم الصاحب سنة ويوم الصاحب سنتين في بعض سنين الى ان

في كل سنة اربعة اشهر في سنين
 يتم كذا حقا في ثلاث سنين

لان عين العبد في قسم بالشرع بوزن ما توفى له من اوصى به العبد
 فلان وجده في اخر وهو يخرج في الثلث في اي الاوصياء لانه اوجب
 لكل منها شيئا معلوما واما وجبه لكل منها بحسب الوصية بانفراد فلا يفيق
 بينهما شيئا كذا في اي اوجبه لكل منهما ثم اذا وصفت الوصية لهما حصصا فلو
 لم يرض في الرقبة بشئ لعتق الرقبة مية انا للموت مع كون الخدمه للموصي فكذا
 اذا اوصى بالرقبة لان ان اخذ ان الوصية كالميراث في كون الملك ثبت
 بعد الموت واوصى لرجل بتمه بستانه فمات اي الموصي وفيه ثمة يكون
 له اي الموصي له هذه الثمة فقط لا يباحث بعد ما لو ان ضم اي الموصي ارضا
 بان قال ثمة بستانا له ارضا فله معها اي مع الثمة الاول ما يباحث بعد ما لو ان
 في ثمة بستانه يعني اذا اوصى بعتقة بستانه فله العتقة القائمة في ثمة
 فيما يتقبل وان لم يقبل ارضا او الفوق ان الثمة اسم للموجود عرفا فلا يتناول
 المعدم الا بالثمة زائدة كالنصيب على الابد لانه لا يتاخذ الا بتاخذ المعدم
 والمعدم ما يترك ان لم يكن شيئا واما العتقة فيتناول الموجود وما هو
 بعرضه الموجود مية بعد اخرى عرفا يقال فلان ياكل في عتقة بستانه في
 عتقة ارضه وداره فاذا اطلقت ميتا وله ما ياتوقف على والالة اخرى تجلها
 الثمة اذا اطلقت حيث لا يبرها الا الموجود فله هذا فيبقى العرف عنه الي
 وليس زائدة او في العتقة عتقه وولده ما وليها له في وقت موته ثم ارضا او لا
 يعني اذا اوصى بعقوبة او ابلا ولا يملكها ثم مات فله في بطونها من
 الولد ما في ضررها في الدين وما على ظهرها في العتقة يوم يموت الموصي سواء في
 ارضا او لم يقبل لانه ايجاب عند الموت فيعتق قيام هذه الاشياء يومئذ تجلها
 ما تقدم الفوق ان القدين ياتي بملك المعدم الا ان في الثمة لاعتقة المدة
 جاء الشرع بورد العتقة عليها كالمعاملة والاحارة فاقضى ذلك جوازها
 الوصية بطريق الاول لان ما يارها اوسع اما الولد المعدم القسوة المدين فلا يجوز
 ارضا والعقد عليها اسلا ولا يتحقق بوقد فكذا لا يدخل تحت الوصية بخلاف
 الموجود منها لانه يجوز اخذها بوقد البيع تبعا وبوقد الخلع بمقتضى

بعرضه الموجود وهو
 في العين او في غيره

في كل سنة اربعة اشهر في سنين
 يتم كذا حقا في ثلاث سنين

فكذلك الوصية ما وصي يجعله في سجدته او لم يخرج في الثلث اجازوا ما
 الورثة تجعل سجدته لان المانع في اجازة تعالى وقدم فاذا اجازوا زال
 المانع وان لم يخرجوا يجعل ثلثها سجدته اربعة ثلثها لوارث والوصية
 واوصي بظهره مكره في سبيل الله تعالى فقلت اي الوصية عند ابي حنيفة
 لان وقف المنقول غير جائز عند هذه الوصية وعند ميمون بن ابي حنيفة
 للمسيح ان يقول بغيره عليه لانه ليس بل الملك والوصية
 عليك فذكر الفقهاء منزلة الوقف على مصادره عند ميمون بن ابي حنيفة
 على الامر بالعرف الى مصادره تصح في الكلام قالوا وصيت بثلثي فلان
 او فلان بطلت عند ابي حنيفة في ماله الموصي فوقف او بوقف لهما
 بغيره على اربعة الثلث كما لو قال فلان او فلان على الف وعند ميمون
 خير الورثة فارتبها شأوا اعطوا القياس مقامه **فصل** وصايا الذمي
 على اربعة اوصية اما بعبثه عندنا وعند ميمون بن ابي حنيفة النكاحات
 فتصح لو كانت تقوم فبين عليك في الثلث فانهم ما تعينوا اجاز
 تملكهم والا اي وان لم يكونوا معنيين فلا اي لا يصح اصلا اما عليك
 فلان التملك للمسيح لا يصح والامة فلهما معا بعبثه عند الكل فكيف
 تصح فلهما اما بعبثه عند ميمون فلهما معا بعبثه او لاسراج في
 المساجد فلا تصح اتفاقا اعتبارا لاعتقادهم لاننا فعل بغيرهم بغيرهم الا
 ان يكون يقوم بعبثهم في تصح تملكهم منهم وذكر الجبهة مشورة واما بقرية
 عندنا وعند ميمون جعل ثلثه للفقراء او عتق الرقبة او لاسراج في بيت المقدس
 فيصح اتفاقا لان الدابة متفقة في الكل واما بقرية عند ميمون معصية عندنا
 لجعل دار بوعه للمسيح او كنية المنصاري او بيت تارة لم يوصي بطلاق
 اي سواء عتق قوما او لا وعند ميمون لا اي لا يصح الا ان يوصي بعتق بن لهما
 انه وصية بالمعصية وفي تنقيدها تقرر المعصية والسبيل في المعصية رد ولا
 تنفيدها ولا ان المعصية يانهم في حقهم لانا امرنا بان نتركهم وما يدنوهم
 قرية عند ميمون فتصح فتورث اي البيعة والكنية وبيت النار ان صنعت في

فقد وعده بها جوارن آي
 وقف المنقول ووصية

فقد اعطاهم مقامه آي مقام
 آي مقام الموصي الوصية لو كان
 كان له التعيين فكذا لم يعدم مقامه

فقد وعده بها جوارن آي
 وقف المنقول ووصية
 فلهما معا بعبثه عند ميمون فلهما معا بعبثه او لاسراج في
 المساجد فلا تصح اتفاقا اعتبارا لاعتقادهم لاننا فعل بغيرهم بغيرهم الا
 ان يكون يقوم بعبثهم في تصح تملكهم منهم وذكر الجبهة مشورة واما بقرية
 عندنا وعند ميمون جعل ثلثه للفقراء او عتق الرقبة او لاسراج في بيت المقدس
 فيصح اتفاقا لان الدابة متفقة في الكل واما بقرية عند ميمون معصية عندنا
 لجعل دار بوعه للمسيح او كنية المنصاري او بيت تارة لم يوصي بطلاق
 اي سواء عتق قوما او لا وعند ميمون لا اي لا يصح الا ان يوصي بعتق بن لهما
 انه وصية بالمعصية وفي تنقيدها تقرر المعصية والسبيل في المعصية رد ولا
 تنفيدها ولا ان المعصية يانهم في حقهم لانا امرنا بان نتركهم وما يدنوهم
 قرية عند ميمون فتصح فتورث اي البيعة والكنية وبيت النار ان صنعت في

في الصلوة يعني اذا صنعت يهودي ببيعة او نصراني كنية او مجوسي بيت نار
 في حكمة ثم مات فهو ميراث لان هذا بمنزلة الوقف عند ابي حنيفة الوقف عنده
 يورث ولا يلزم لم يجل فكذا هذا او اما عند ميمون فلانها معصية فلا تصح
 وروى يهودي اي في بيع يهودي نفسه ميلا الى المدعي ان الكفر اي حكم كونه
 كطائفة منهم يقولون لعلي رضي الله عنه الا انه فكذا لم يجل فكذا لم يجل
 الموقوف في تفرقة بين الامام وصاحبه في الميراث والوصية ان يصح وصايا
 لانها تبقى على الردة بخلاف الميراث لانه يقتل او يكره والا اي وان لم يكره
 فكذا لم يجل في وصاياه لانا امرنا باسعاد الاحكام على الظاهر **نسيب** لما كان
 بهما مسائل مهمة فتركت ما سبق ضمنا وكان يجب حفظها والاولى ان يها
 اصالة لكثرة وقوعها وغفلة كثير من الناس عنها او رد ما بهما وصدا
 بالنسبة اشار الى ذكر الوصية المطلقة بان يقول مثلاً هذا القدر من مالي او
 ثلث مالي وصية او وصيت هذا القدر من مالي او ثلث مالي لا تحل للفقير لانها
 صفة وهي على الفتي حرام وان وصية تمت بان يقول الموصي يا كل من
 الفقير والغني لان اكل الغني الوصية لا يصح الا بطريق التملك والتمليك
 لا يصح الا للمعنيين والغني لا يعين ولا يصح واذا خصت اي الوصية بغير
 بان يقول مثلاً هذا القدر من مالي او وصية لزيد بن علي او بقوم اغنياء
 حلت لهم لصحة التملك لهم كذا الحال في الوقف يعني ان الوقف مطلق
 يخص الفقراء لاجل النفع وان تم واذا خص بغيره او بقوم حصر
 اغنياء حل لهم بملكهم منافعة الجبهة في امانات بقرية عند ميمون ملك
 الوقف او وارثه واذا ماتوا يكون للفقراء **الباب الثاني** في الاوصياء
 بمعنى جعل الغير وصيا او وصي الى زينة اي جعله وصيا وقيل عنده فان
 رد عنده رد لانه مقرر في ذلك فان شاء دام عليه ان شاء رجع اذ
 ليس له في ولاية الزام التصرف في الغير ليس الرجوع تغييرا يمكنه ان يوصي
 غيره والا اي ان لم يرده عنده سواء ردته عنده او بعد مائة فلان لا يرد
 لانه لما قبل في جهره عتق الموصي على قبوله فلم يوص الى غيره فلو جرت تارة

واذا مات يكون للفقراء والوصية المطلقة
 بان يقول مثلاً هذا القدر من مالي او
 ثلث مالي وصية او وصيت هذا القدر من مالي او ثلث مالي لا تحل للفقير لانها
 صفة وهي على الفتي حرام وان وصية تمت بان يقول الموصي يا كل من
 الفقير والغني لان اكل الغني الوصية لا يصح الا بطريق التملك والتمليك
 لا يصح الا للمعنيين والغني لا يعين ولا يصح واذا خصت اي الوصية بغير
 بان يقول مثلاً هذا القدر من مالي او وصية لزيد بن علي او بقوم اغنياء
 حلت لهم لصحة التملك لهم كذا الحال في الوقف يعني ان الوقف مطلق
 يخص الفقراء لاجل النفع وان تم واذا خص بغيره او بقوم حصر
 اغنياء حل لهم بملكهم منافعة الجبهة في امانات بقرية عند ميمون ملك
 الوقف او وارثه واذا ماتوا يكون للفقراء **الباب الثاني** في الاوصياء
 بمعنى جعل الغير وصيا او وصي الى زينة اي جعله وصيا وقيل عنده فان
 رد عنده رد لانه مقرر في ذلك فان شاء دام عليه ان شاء رجع اذ
 ليس له في ولاية الزام التصرف في الغير ليس الرجوع تغييرا يمكنه ان يوصي
 غيره والا اي ان لم يرده عنده سواء ردته عنده او بعد مائة فلان لا يرد
 لانه لما قبل في جهره عتق الموصي على قبوله فلم يوص الى غيره فلو جرت تارة

فلهما معا بعبثه عند ميمون فلهما معا بعبثه او لاسراج في
 المساجد فلا تصح اتفاقا اعتبارا لاعتقادهم لاننا فعل بغيرهم بغيرهم الا
 ان يكون يقوم بعبثهم في تصح تملكهم منهم وذكر الجبهة مشورة واما بقرية
 عندنا وعند ميمون جعل ثلثه للفقراء او عتق الرقبة او لاسراج في بيت المقدس
 فيصح اتفاقا لان الدابة متفقة في الكل واما بقرية عند ميمون معصية عندنا
 لجعل دار بوعه للمسيح او كنية المنصاري او بيت تارة لم يوصي بطلاق
 اي سواء عتق قوما او لا وعند ميمون لا اي لا يصح الا ان يوصي بعتق بن لهما
 انه وصية بالمعصية وفي تنقيدها تقرر المعصية والسبيل في المعصية رد ولا
 تنفيدها ولا ان المعصية يانهم في حقهم لانا امرنا بان نتركهم وما يدنوهم
 قرية عند ميمون فتصح فتورث اي البيعة والكنية وبيت النار ان صنعت في

حيدرة او بعد مائة لصار الميت مغروراً وذلك باطل وان سكت اي لم يمت
 ولم يمت الموتى فله ردة قبوله لانه متبرع في التصرف لا غير فلا يلزم ذلك بل
 قبوله كالموكلالة ولا تغير به هنا لان الموصي هو الذي اغتر حيف لم يعرف
 غير حاله لا يقبل الوصاية ام لا وان ردت قبل بيع الا اذا نفذ ردة اي
 الموصي اليه ان لم يقبل حتى مات الموصي ثم قال لا يقبل ثم قبل صحيح ان لم يكن
 القاضي احرده حين قال لا يقبل لان الابطال لا يبطل بغير قوله لا يقبل
 لان في ابطاله فتراً بالميت الغرر ابعاد دفع فان كان القاضي احرده عن
 الابطال حين قال لا يقبل فاذا قبل بعد لا يبع لانه اخراده قد صح لانه
 موضع الاجتهاد اذا رد المصحح عند ردة و لم يمت اي الابطال ببيع شيء
 في التركة وان جهل اي الوصي في اي يكون وصياً لوجود دليل القبول
 او المقصود بالتصرف هو معتبر بعد الموت لان اوان ولاية بعده وينفذ
 البيع لعدم ردة الوصي وان لم يعلم كونه وصياً بخلاف الموكله قبل البيع
 فباع شيئاً متاعاً هو يعلم بملكه حيث لا ينفذ لان الابطال اثبات
 خلافة لنبوته اوان انقضاء ولاية و اذا كان اخلاقاً صح بغيره كالموكل
 فاما التوكيل فانبات الولاية وليس بخلاف لشدة في حال قيام الموكل
 فداخلة بغير علم يثبت عليه ثبات الملك بطريق البيع الربية واوصى
 الى عبد لغيره او له او فاسق بملكه القاضي بغيره هذا اللفظ يشير الى صحة
 الوصية لان الاخراج المقصود من التبدل انما يكون بعد ثبوت الابطال وذكر
 في الاصل ان الوصية باطله قبل معناه تبطل في جميع هذه الصور قبل
 في العبد معناه باطل لعدم الولاية وعدم استبداده في غيره معناه تبطل وقبل
 في الكافر باطل ايضا لانه لا ولاية على الكافر ووجه الصحة في الاخراج ان الابطال
 الى الوصي يجوز شرعاً ليم بنظر الموصي لنفسه ولا ولادة بالابطال الى هؤلاء
 لانه معنى النظر وان وجد اهل النظر لكون العبد لا يتصرف ليس بولي عليه
 جهة في تصرف عليه لكون الفاسق في اهل الولاية والنجاسة ارضا وتصرف حتى
 لو تصرف نفقة تصرفه ولشدة لانه الكافر في الجمله حتى نفقة شراره عبد مسلماً

قد كانت الملك بطريق البيع الربية
 فان الملك فيها لا يحصل بالاعلم من
 و ان

قوله وان وجد اهل النظر فيكون
 الفاسق وان كان اهل النظر بداره
 لا يقبل القاضي في تصرفه بداره
 عليه ان على التصرف في هذه النفقة
 الذي يتصرف عليه هذه النفقة ثبوت الولاية
 يحتاج اليها في بيان ثبوت الولاية
 وان

مسلماً وانما قال لا يتم معنى النظر لتوقف الولاية العبد على اجازة سيده فمكنه
 في الجرح بعد ما واستغفاله بخدمته المولى فيتوجه التفسير في استيفاء حقوق الميت
 وتوجه الخيانة في الكافر للمواد الدنية وفي الفاسق افساد خيرة القاضي
 في الوصاية ويجعل مكانه وصياً اخر يتجمل بالنظر ووصى الى عبد صحيح لو ردت
 صفراً حتى لو كان فيهم كبير لم يصب عندنا وعندهم لا يصب مطلقاً لان فيه
 اثبات الولاية للموكل على المالك وهو فاسد شرعاً وله ان الوصي الى و هو
 اهل دفعه كما لو وصى الى مكاتب ففسد مكاتب غيره هذا لانه مكلف مستبد
 بالتصرف ليس له عليه الولاية فان الصفراء ان كانوا مملوكاً لكن لما اقامه
 ابوهم مقام نفسه صار مستبد بالتصرف مثله بدار الولاية لهم عليه فلا يوجب
 الغفران مولى عليه بخلافه اذا كان فيهم كبير لانه يبيع نفسه بغيره فيجوز الوصي
 في الاول بحقه فامتنع المولى ووصى الى عبد جرحه الا قيام بها اي الوصاية
 لم يزل له اقصى بل يتم البقية لانه في الغم رعاية ذنوبي حق الموصي وصى
 الورثة فلان تكميل النظر بجعل به لان النظر يتم باجائه غيره لو شك الوصي
 اليه فكذلك فليحجب حتى يعرف ذلك حقيقة لان ان كان قد يكون كاذباً
 تحققتا على نفسه لو ظهر للقاضي صحة العمل الاستبداد به غيره رعاية للنظر
 في الجانيين ويبقى على الوصاية اذ بين يقدر اي لا يجزى للقاضي احراره
 لانه ان اخبره غيره كان دونه لانه مختار للميت الا يرى انه يقدم على الميت
 مع كمال حقيقته فلان يقدم على غيره حق ووصى الى اثنين لا ينفذ و قد صح
 بالتصرف بدار الوصي ولو وصليه اي ولو كان ابيهما في كل منهما بالاقرار
 عند الحقيقة في الاخير شيكاً بين وقال ابو يوسف يتصرف في كل ما يبيع
 لان الابطال في باب الولاية ومن اذا ثبت لاشدين شرعاً ثبت لكل
 ولهم كمالاً على الاقرار كالاخوين في ولاية الامكان فكذا اذا ثبت شرطاً
 فان الولاية لا يحتمل التجزى لكونها عابرة عن القدرة الشرعية القدرة
 لا تجزى ولها ما ان الموصي انما وصى به لهما لانه اي احد هما لفرق بينهما
 بخلاف الاخوين في النكاح لان السببة الاخوة ومن قائمة بكل منهما

قد علم انه لا يقدر عليه ما اصلاً
 مستقلاً ولا يبيع

قوله لفرق بين من يشترطه الملاءة بين
 الاثنين وبين راي واحد الا ان يكون
 عدلاً لا يفرق كافراً بين الكافر وبين
 انما مضطربه و الاخر في النكاح

على الكمال والسبب هنا الايصاء وهو الميراث الى كل منهما ثم استثنى من
قوله لا ينقل احد منهما بقوله الا بشرة كلفه وجهه فانه لا ينقل على
الولاية ورتبا يكون احدهما غائبا في الشرايط اجتماعهما ف
الميت ولو فعله عند الضرورة جاز له خوارق خصوصية في حققة لانهما لا
يجمعان عليه وولوا جميعا لم ينكح الا احدهما غالبا في الشرايط
الطفل لان في تأخير خوف كونه الضرر والارهاب في حق قبول
المرتبة للطفل فانه ليس في باب الولاية ولهذا يملك الام في حق عياله
واعماله في جدهم وورثته وتنفيذ قيمته معيشته لعدم الاحتياج
الى الرأى في بيع ما يخاف تلفه وجمع موالها متبعة لان ضرره وان كان
احدهما فان الوصي الى المولى او الى اخره اي لمن الوصي اليه سواء كان في
اخر النكاح في النكحة وحده ولا يحتاج الى انفس الغايه وصنا والا اي
وان لم ير الوصي قسم اي انفس اليه غيره لان الوصي في نفسه كالمفوض
منه فان في حقوقه امكن حقيقة بنصبه في حق الغايه وصنا منها
كما في الميراث بغيره لانه استقال بما لا يفيد الا ان لا يكون عند لا يفيد
وبنصبه عند لا ولو عد لا غير كاف قسم اليه في الميراث بغيره قبل قائله
السم في حق الوصي في جوعه وبيع بغيره اي بغير الغايه العدل الكافي
والسبب في ان يستبعد في الميراث الى ماله تقدم على الغايه لانه
مختار الميت فاذا انزل وصي الميت ان كان عدلا كافيا فكيف وصي الغايه
في حق الوصي في ماله يعني اذ مات الوصي او وصي في حق الوصي في ماله
في حق الميت الاول لان الوصي يتصرف بولاية منتقلة اليه بملك الايصاء
الى غيره كالحق في شئ من الوصي نائبه في ورثته غيبه مع الوصي له
فصح في ماله اذ مات رجل له ورثته ثوب وصي الى زيدا ليبيع بغيره جاز لزيد
الوصي ان يقسم ثوبه بين ورثته الغيبه وبين الوصي له لان ما اخذ من الوريثه
ويسلم الباقي الى الوصي له لان الوريثه خلفه الميت حتى ير بالبيع بغيره عليه
ويبيع بغيره ورثته الوريثه فيكون الولد حرا والوصي خلفه الميت ايضا

قوله العدل الكافي اي الوصي العدل الميت
انما قيدنا به لانه يجب ان يكون الكافي في حق
وصي الميت لان حكمه بغيره بغيره
الفاصل لان حكمه بغيره بغيره
وسبب في ان لا ينقل من الوصي
قوله بغيره اي قوله فكيف الغايه
وينقل به الخ في حق الوصي
التعريف بغيره ان كان الوصي
فمن يبيع اذا كان عدلا كافيا
لا ينقل اذا كان عدلا كافيا
قوله كافي اي الوصي الكافي
ينتقل اليه ولا يثبت

ايضا فيكون حصلا للورثه اذا كان غائبا في حق شئ من علقه فلا يرثه
اي الورثه عليه اي الوصي له ان يصاح فسطهم اي فسط الوريثه معيه اي
مع الوصي لان الميراث بعد تمام قسمه يكون على وقوع الميراث في شئ من
وقسمته اي الوصي في الوصي له الغايه بغيره اي مع الوريثه لا اي لا يحل
لان الوصي له ليس خلفه في الميت في كل وجه لانه ملكه بسبب جده في لايه
عليه لا يبيع بغيره ورثته الوصي فلا يكون الوصي خلفه عنه عند غيبته
فصح اي الوصي له ان يصاح فسطهم مع الوصي بملكه بغيره لانه شئ من
الورثه في حق الوصي في مال الميراث على النكحة ويبقى في عياله و
للقايه قسمتها واحده فسطه اي يجوز للقايه ان تقسم النكحة في حق الوصي
القايه مع الوريثه واخذ فسط الوصي له لان الغايه في حق الوصي في
الموت والغيبه في النظر اذ فسط الغايه في حق الوصي في ذلك وهو ضيق لو
حضر الغايه في حق الوصي لم يكن له غايه الورثه سبيل قائله في حق الوصي
الوصي مع الوريثه في الوصيه في حق الوصي لانه في ملك الميراث في يده او
يد في حق الوصي في حق بملكه ما بقي في النكحة لان القسمه لانه لا يملكها
بل مقصودها وهو في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي
فصح بغيره اي الوصي بغيره في النكحة بغيره في حق الوصي في حق الوصي
الوصي ولو نزلوا جبا بغيره بغيره جاز وان كان في مرض موته فكله في حق
مقامه سواء من الميراث فعلق بملكه لا بالصوره من يقيه ببقاء الميراث
باع اي الوصي ما وصي بغيره في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي
ثمنه اي مع الوصي في حق الوصي لانه العاقه فيكون البعده عليه
عمره لان الميراث منه في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي
الوصي البايع مال الغير لا رضاء في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي
له في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي
في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي
له وهو اي الصغير جمع على الورثه بخصه لا انتفا في القسمه باختلاف

ايضا فيكون حصلا للورثه اذا كان غائبا في حق شئ من علقه فلا يرثه
اي الورثه عليه اي الوصي له ان يصاح فسطهم اي فسط الوريثه معيه اي
مع الوصي لان الميراث بعد تمام قسمه يكون على وقوع الميراث في شئ من
وقسمته اي الوصي في الوصي له الغايه بغيره اي مع الوريثه لا اي لا يحل
لان الوصي له ليس خلفه في الميت في كل وجه لانه ملكه بسبب جده في لايه
عليه لا يبيع بغيره ورثته الوصي فلا يكون الوصي خلفه عنه عند غيبته
فصح اي الوصي له ان يصاح فسطهم مع الوصي بملكه بغيره لانه شئ من
الورثه في حق الوصي في مال الميراث على النكحة ويبقى في عياله و
للقايه قسمتها واحده فسطه اي يجوز للقايه ان تقسم النكحة في حق الوصي
القايه مع الوريثه واخذ فسط الوصي له لان الغايه في حق الوصي في
الموت والغيبه في النظر اذ فسط الغايه في حق الوصي في ذلك وهو ضيق لو
حضر الغايه في حق الوصي لم يكن له غايه الورثه سبيل قائله في حق الوصي
الوصي مع الوريثه في الوصيه في حق الوصي لانه في ملك الميراث في يده او
يد في حق الوصي في حق بملكه ما بقي في النكحة لان القسمه لانه لا يملكها
بل مقصودها وهو في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي
فصح بغيره اي الوصي بغيره في النكحة بغيره في حق الوصي في حق الوصي
الوصي ولو نزلوا جبا بغيره بغيره جاز وان كان في مرض موته فكله في حق
مقامه سواء من الميراث فعلق بملكه لا بالصوره من يقيه ببقاء الميراث
باع اي الوصي ما وصي بغيره في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي
ثمنه اي مع الوصي في حق الوصي لانه العاقه فيكون البعده عليه
عمره لان الميراث منه في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي
الوصي البايع مال الغير لا رضاء في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي
له في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي
في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي
له وهو اي الصغير جمع على الورثه بخصه لا انتفا في القسمه باختلاف

ايضا فيكون حصلا للورثه اذا كان غائبا في حق شئ من علقه فلا يرثه
اي الورثه عليه اي الوصي له ان يصاح فسطهم اي فسط الوريثه معيه اي
مع الوصي لان الميراث بعد تمام قسمه يكون على وقوع الميراث في شئ من
وقسمته اي الوصي في الوصي له الغايه بغيره اي مع الوريثه لا اي لا يحل
لان الوصي له ليس خلفه في الميت في كل وجه لانه ملكه بسبب جده في لايه
عليه لا يبيع بغيره ورثته الوصي فلا يكون الوصي خلفه عنه عند غيبته
فصح اي الوصي له ان يصاح فسطهم مع الوصي بملكه بغيره لانه شئ من
الورثه في حق الوصي في مال الميراث على النكحة ويبقى في عياله و
للقايه قسمتها واحده فسطه اي يجوز للقايه ان تقسم النكحة في حق الوصي
القايه مع الوريثه واخذ فسط الوصي له لان الغايه في حق الوصي في
الموت والغيبه في النظر اذ فسط الغايه في حق الوصي في ذلك وهو ضيق لو
حضر الغايه في حق الوصي لم يكن له غايه الورثه سبيل قائله في حق الوصي
الوصي مع الوريثه في الوصيه في حق الوصي لانه في ملك الميراث في يده او
يد في حق الوصي في حق بملكه ما بقي في النكحة لان القسمه لانه لا يملكها
بل مقصودها وهو في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي
فصح بغيره اي الوصي بغيره في النكحة بغيره في حق الوصي في حق الوصي
الوصي ولو نزلوا جبا بغيره بغيره جاز وان كان في مرض موته فكله في حق
مقامه سواء من الميراث فعلق بملكه لا بالصوره من يقيه ببقاء الميراث
باع اي الوصي ما وصي بغيره في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي
ثمنه اي مع الوصي في حق الوصي لانه العاقه فيكون البعده عليه
عمره لان الميراث منه في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي
الوصي البايع مال الغير لا رضاء في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي
له في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي
في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي في حق الوصي
له وهو اي الصغير جمع على الورثه بخصه لا انتفا في القسمه باختلاف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ما اصابه ذلك اي الوصي ان يسأل الصغير يدفع مضارته وبضاعة
ويوكل ببيع وشراء واستجار ويودع ماله ويكاتب عنه ويترجأ عنه لا عنه
يرى ماله بدنه بدنه نفسه فلو ملك ضمن قدر المودى في دينه وله ان
يعمل به مضارته ويسبق ان يشترط عليه بقاء والا صدق دينه ويكون
المشترى كله للبيته وقضاؤه بما تملكه الا ان كان ماله على يده فله
بماله والا ان تملكه لو يوصي كذا في العادة قوله اي الوصي التي روى
الشيخ للبيته لا لنفسه اي لا يجوز له ان ينفق ماله اليهم سواء ورثه فريسه
او علكه بوجه آخر ولا بماله الميت فان فعل برحمن رأس المال وقضى
بالرحمة عند الحاجة حنفية ومعه وعند ابو يوسف يسلم له الزكوة ولا يتصدق
بشي كذا في الثانية وحينئذ اي يقبل الموالية على الاملاء لا العسر
لما فيه الضرر لا يقرض اي الوصي قال الشيخ لا يقرض وهو جرح في الحكم
بخلاف القاضي فانه قادر عليه لانه ان يقرضه ماله الوقف والغائب ولا
يسمع ولا يشترى الا بما يتفادى اليه لان تصرفه نظري ولا نظر في الغائب
القاضي بخلاف القاضي لا يمكن الترخيص عنه فله اعتبار في باب البيع
وبيع على الكيفية القابل للعقار لان الاب يملك ماله لا يملكه كذا وصية
وكان القياس ان لا يملك الوصي الا علكه الا على الكيفية التي لا
تأبى مع اليه فيحتاج الى الحفظ وحفظ الثمن يسره وهو علك الحفظ
بخلاف العقار فانه يخص بنفسه ان لم يكن دين في الغناوي الظاهرية
عدم هو اوسع عقد الوصي ان لم يكن على الميت دين واما اذا كان في ملكه قدر
الدين فيبيعه اي الوصي العقار ان لم يكن دين فيضعف قيمة اولاد من يملك
نقلنا في الظاهرية او النفقة اي نفقة الصغير في الكهنية في واخر
النفقة الا ان كان العقار المنقول على الصغير جاز لكان الولاية ثم ان كان
منه نفقة لانه خيس في او وصية سرية اي مطلقه بان يقول ثلث مالي
او ربعه مثلا وصية في بيع العقار اذا كان في المال او زاده خرج على غلته
او اشرافه اي قرنه الى الخراب حتى اذا لم يبيع كذا بافهمه قد ارسله لا يجوز

قوله اذا املكه الاب على الكيفية
عند حنفية فلا يملكه قوله لان الاب
يملك ماله لا يملكه كذا وصية
ظرف الكيفية المقصود من الاستثناء
تقديره اي لا يجوز بيع العقار

لا يجوز ان يوصي اي الوصي بدين على الميت ولا بشي من ماله انه لفلان لكونه
او اراعي الغنى الا ان يكون المودى وارثا فيصح من حقه لانه اراعي نفسه
او اي الوصي يتعين الاخرم ادعى انه للصغير لا يبيع كذا في العادة يشترط
وصيان ان الميت وصي الى زيد معه ما ان ابنا ان اباهما وصي الى زيد
اي شراؤهم لانهم شراؤوا الوصية فلما ثابتهما لا فسرهما معينا الا ان يكون
المشترى هو من يقبل اخي اما لان القاضي والاية نفسا الى البتة ولا يتر
ضم اخر اليهما فلهما اسقاطا لثبوت التعيين في القاضي اما الابان فلهما لا
بيد ان يصفى لفظ للثبوت كذا اشرها واما الصغير عا لم ينفق اليه وكسبت
او غيره او كسبت عا لم يصب فاما ايضا باطله اما الاول فلان التصرف في مال
الصغير للوصي سواء كانت في الزكوة او لا والى الثانية فلان الكسبة كان من
الزكوة فلا يجوز شراؤه الوصي عند حنفية لان له لاية الحفظ ولا يبيع
ان كان الكسبة فابا وصحت اي الشهادة في مال غيره اي غير مال الميت
فان مال الكسبة لم يكن في الزكوة فلا تصرف الوصي فيه فيجوز شراؤه وصحت
عنده راجعين لآخرين يملكون دين على الميت الاخرين الاولين بمنزلة جمل
الشهادة بوصية لفظ هذا قوله ما وقال ابو يوسف لا يقبل في الدين ايضا
لان الدين بالمرتب يتعلق بالثبوت او الذمة خربت بالمرتب وكنه لو كسبت في
احد مما حقه الزكوة بن كذا في الزكوة فكانت الشهادة في حقه حتى الشكوة
فحققت الزكوة وكنه ان الدين يجتبه الذمة ومن قابلية كحقوق شي فلما انشأه
ولم يذ الوصية جني بقضا دين احد هما ليس في المثل ان كان بخلاف الوصية
لان الحق فيها لا يثبت في الذمة بل في الدين فصلا لمال مشركا بينهما فادرك
شبهة آتت شهادة الاولين بعد الاخرين بنيت ماله حيث لم ينفق ايضا
لان الشهادة توصية سرية في المشروطة تضعف الوصية من قبل جبره
الا ان كافي الوصية هو وصية الام والاخت والعلم في قولي الخالي هو
حال صغر الوصية كافي الوصية وهو وصي الاب والاخت في القاضي تضعف في
وهو حال كبر الورثة لان الوصي انما يصفى النفر في الوصي فيكون تصرفه

بعضا من احد ما ان الوصية جلي
بعضا من خالف الميت احد الاثنين لم يكن
لذلك الا في الزكوة فيه

قوله لان الشهادة توصية سرية
المشبهة به اذا الثلث في شايح يوجد
في العبد ايضا

مقدار تعرف موصية في الام مال صغير الوتر كوصي الاحمال كبرية المكلف
 كوصي الام مثلا يبيع المنقول بغيره لفضاء الدين عند فقد الاقوى للضرورة
 ولا يشتري اي الاضعف الا لالة للصغير منه فنفقة او كسوة ولا يعرف
 مطلقا فيما استفا والصغير في غير ابيه كاتمة ان تعرف على مقدار تعرف موصي
 وصي الابن في الحد لان وصية قائم مقامه هو اولي وليه فكذلك في غيره
 لان اختاره مع وجود الجد لاني انه تعرفه نفع لبيته تعرف ابيه وان لم يوص
 اي لم يوص صبيانا فالحق في ذلك اي مثل الاب قائم مقامه في التصرف حتى ملك
 الانكاح دون الوصي فمما سائل منة نقلنا في الخاتمة منها رجل يترك
 وترك ورثة فليعلم ان اباهم وصي بوصايا ولا يعلم ما وصي ففلا يورثه اخرا
 ما وصي به ذكر في المتن انه لا يجوز اذا اجازوا بعد العلم وفي المتن اذا وقع
 الوصي الى البيعة لم يورث الوصي فاشهد البيعة على نفسه انه قد قبض جميع تركته
 والده فلم يورث له تركته والده عنده فقليل وكثير الا قد استوفاه ثم ادعى شيئا
 في يد الوصي وقال هو تركته ابي واقام البيعة قبلت بيته وكذا لو اقر الوارث
 انه قد استوفى جميع تركته والده في الدين على ان يرضى ثم ادعى ومينا على رجل
 سمع عواذ ومنها وصي انفذ الوصية في مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصي
 وارث الميت يرجع في تركته للميت والا فلا وقبل ان كانت الوصية للعباد
 يرجع لان لها مطالبا فوجه العباد فكان كفضاء الدين وان كانت الوصية
 لقد قال لا يرجع وقبل له ان يرجع على كل حال وعليه الفتوى ولو كان وكيل
 بالشيء اذا ادى الثمن في مال نفسه كان لان يرجع وكذا الوصي اذا اشترى شيئا
 للصغير واشترى بغيره عليهم في مال نفسه لا يكون متطوعا ولو قضى بها
 الميت في مال نفسه بغيره الوارث واشترى على ذلك لا يكون متطوعا
 كذلك لو قضى الوتر اذا قضى بين الميت وكفن الميت في مال نفسه اشترى الوتر
 الكسوة او كسوة للصغير في مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في
 مال الميت وكذا الوصي اذا ادى حراج البيعة وعشره في مال نفسه لا يكون متطوعا
 ولو كفن الوصي الميت في مال نفسه قبل قوله في ذلك ومنها وصي باع شيئا

فقد ان وصية قائم مقام
 الوتر او له في تركته
 بغيره متطوعا

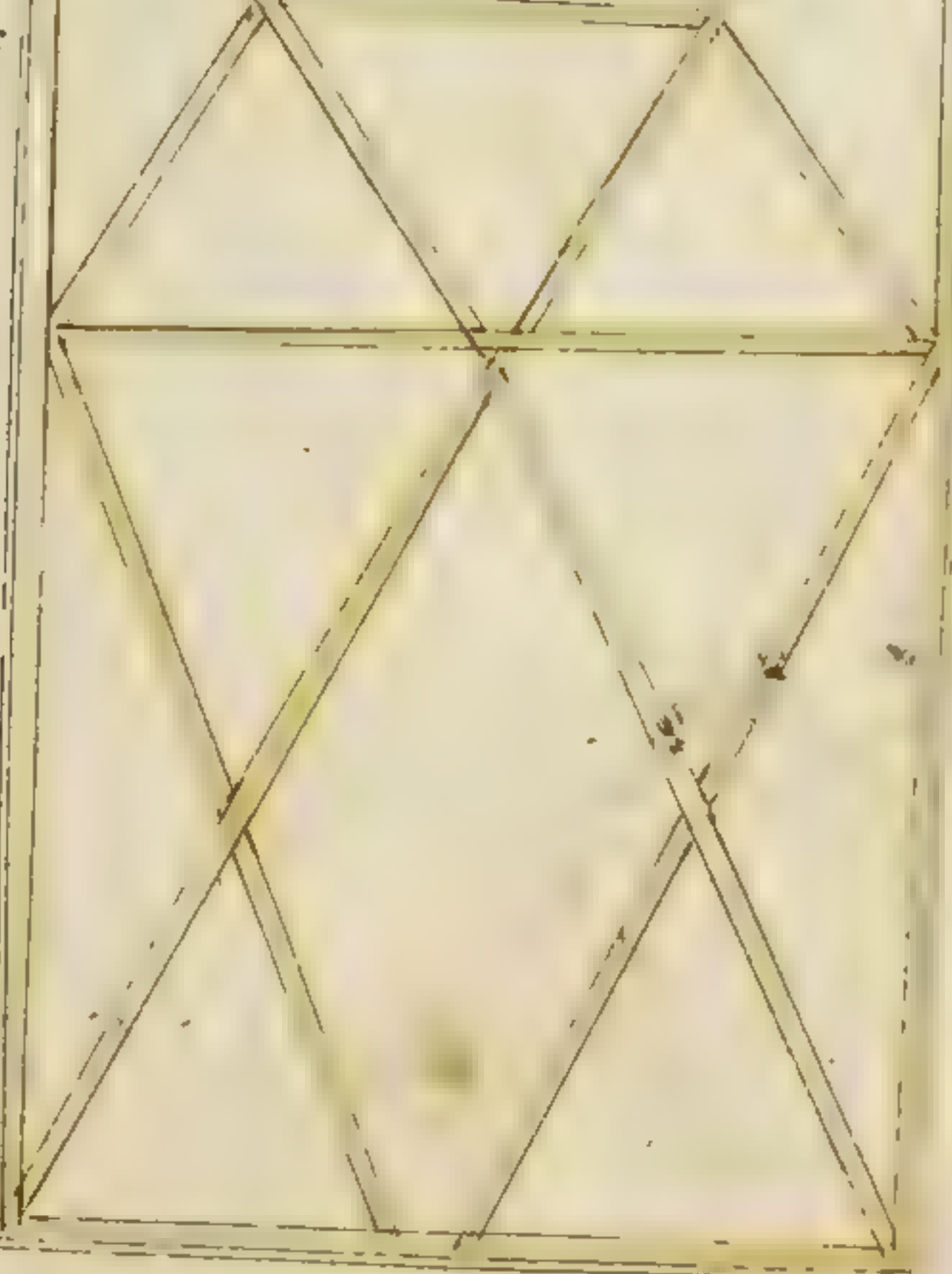
شيئا في مال البيعة ثم طلب منه باكثر مما باع فان القاضى يرجع الى اهل البعير ان
 اخبره اثنان من اهل البعير الا امانة انه باع بقيمة وان قيمته في تركته فان اشترى
 لا يلتفت الى غير ذلك فان كان له ائدة يشتري باكثر من السوق باقل لا يفتن
 ببيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البعير الا امانة فان اشترى
 رجلا من اهل بيته شيئا بغيره بغيره ما وهذا قول محمد اما على قوله بغيره بغيره
 يكتفي كما في التركة وعلى هذا فقيم الوقف اذا اجره بغيره الوقف ثم جاء اخر
 بغيره في الاجر ومنها وصي باع تركته الميت لانفاذ وصيته في المشتري خلفه
 الوصي خلف الوصي يعلم انه كان كاذبا في بيعة فان القاضى يقول للوصي
 ان كنت صادقا فخذ حقت البيع بينكما فيجوز ذلك وان كان غلبا فاحكم
 وانما يحتاج الى فسخ الى كم لان الوصي لو عزم على ترك الحق كان حقهما
 بمسألة الاقالة فيلزم الوصي كما لو تقابلا حقيقة فاذا فسخ العقد لم يكن
 اقالة فلا يلزم الوصي منه اذ هو من العقد على بلطفه في شرح غرر
 الاحكام المستمى بدرر الاحكام حيث وفق للمعدة تحريمه وعلى حسن
 التصور فصوره حاديا لم يخلت منها الكتب المشهورة وان كانت في بعض
 المعقبين سطوة ولقد نزلت في روى في التنقيح والتنقيح والتهذيب في
 وتنوع احوال الائمة الكرام واستطلاء اراء ففعلنا الائمة العظام حتى
 عثرنا على مصدر يروي بعض الاقاضي في الغنرات على مقتضى البيعة ووقفت
 على وقع في بعض الامثال في زلات لبس الان منها خربة ولا عذب
 فان ساء العلوم بالنسبة الى هذا العلم كنسبة قطرة البحر الى المظلم الامواج را
 يفوض على فرايد كل غوص قوي فضلا عن الرجاء ولذا ترى العلماء المتأخرين
 مع كمالهم في الفنون الاليتة وتصنيفاتهم فيها كتب معتبرة لم يكونوا حول
 هذا العلم ولم يصنفوا فيه لورسالة خيرة وهذا العبد الفقير الى الله الغني
 مع مطالعة معهم في تصانيفهم فيما نسبوا اليه ومعارضة باعهم في الامور
 فيما اعتمدوا عليه بحيث قبلها على العصر وفعلنا الدهر امتنا منهم
 هذا المتن اللطيف المشحون بالفرايد والشرح الشريف المملوء بالفرايد

هذا المتن اللطيف المشحون
 بالفرايد والشرح الشريف
 المملوء بالفرايد

كانت في المتن اللطيف
 المشحون بالفرايد
 والشرح الشريف
 المملوء بالفرايد

الحمد الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وايماننا عليه
 وما كنا لنقدر عليه لولا ان اعاننا الله ليس الغرض الاصل في هذه الكلمات
 التمدح بل الاشارة الى ما يضرهم في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث
 قد وقع الفراغ في ثمانية يوم السبت الثاني في جمادى الاولى سنة ثلث
 وثمانين وثمانمائة وكان البداية في يوم السبت الثاني عشر من ذي القعدة
 سبعة وسبعين وثمانمائة على يد اضعف عبدا لله تعالى
 احوهم الى رحمته مؤلف الكتاب فراس بن علي عاملهم الله
 بلطفه الحق والحي الحمد لله على التوفيق وسيد ازمة تحقيق
 الحمد لله على التمام والصلوة على خير افضل الانام وعلى الكرام
 واصحاب العظام وعلى من بعدهم الى يوم القيام في اهل الاسلام
 قد وقع الفراغ في تحرير هذه النسخة الشريفة المنيقة الميمونة القيمة
 بدرر الحكام في شرح غرر الاحكام لله لا ناسر وسقى الله شراره وجعل
 الجنة مثواه في وقت الظهور في يوم الخميس في العشر الاول من شهر رجب
 المبارك عام سبعة وسبعين والفا على يد العبد المذنب الحقير
 المحتاج الى الله القدير ابراهيم بن مصطفى الانابوني
 باذنه لا ابراهيم لا انا لا انتفاع نفسه ما واجبا
 وراجبا من تملكه بعده لا ينساه في الدنيا
 غفر الله لهما ولهما ولجميع المسلمين
 والامهات اللهم بسم الله انتفع بها
 فيه واصرف دعوتك وبنيتك
 اللهم اجعلنا من اهل الجنة
 واخترنا من العباد
 الكافرين والافساق
 في يوم القيمة
 آمين

اللهم اجعل ثواب كتابته لارواح نبيينا واولاده و
 ازواجه صلي الله تعالى عليه وسلم وآر وارج ابي و
 من واجدونا واهل بيتنا واستادينا اللهم تقبل
 ما نوي كاتبه عبدك الظالم نفسه واغفر
 ذنوب عاصيك ما وكيف لا اعصيك انا
 انا العاصي ما وكيف لا تغفروا وانت
 انت الفقار يا غفار

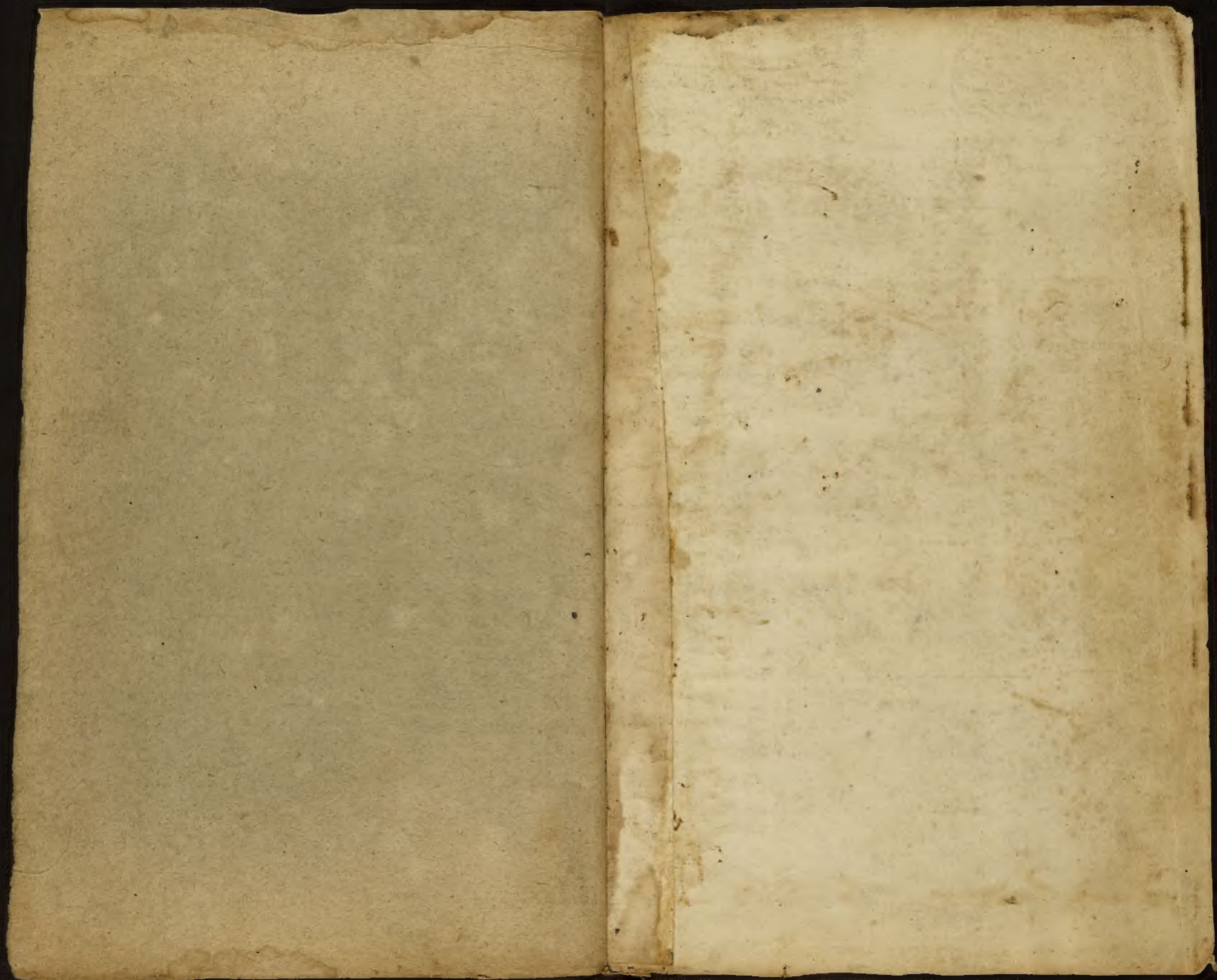


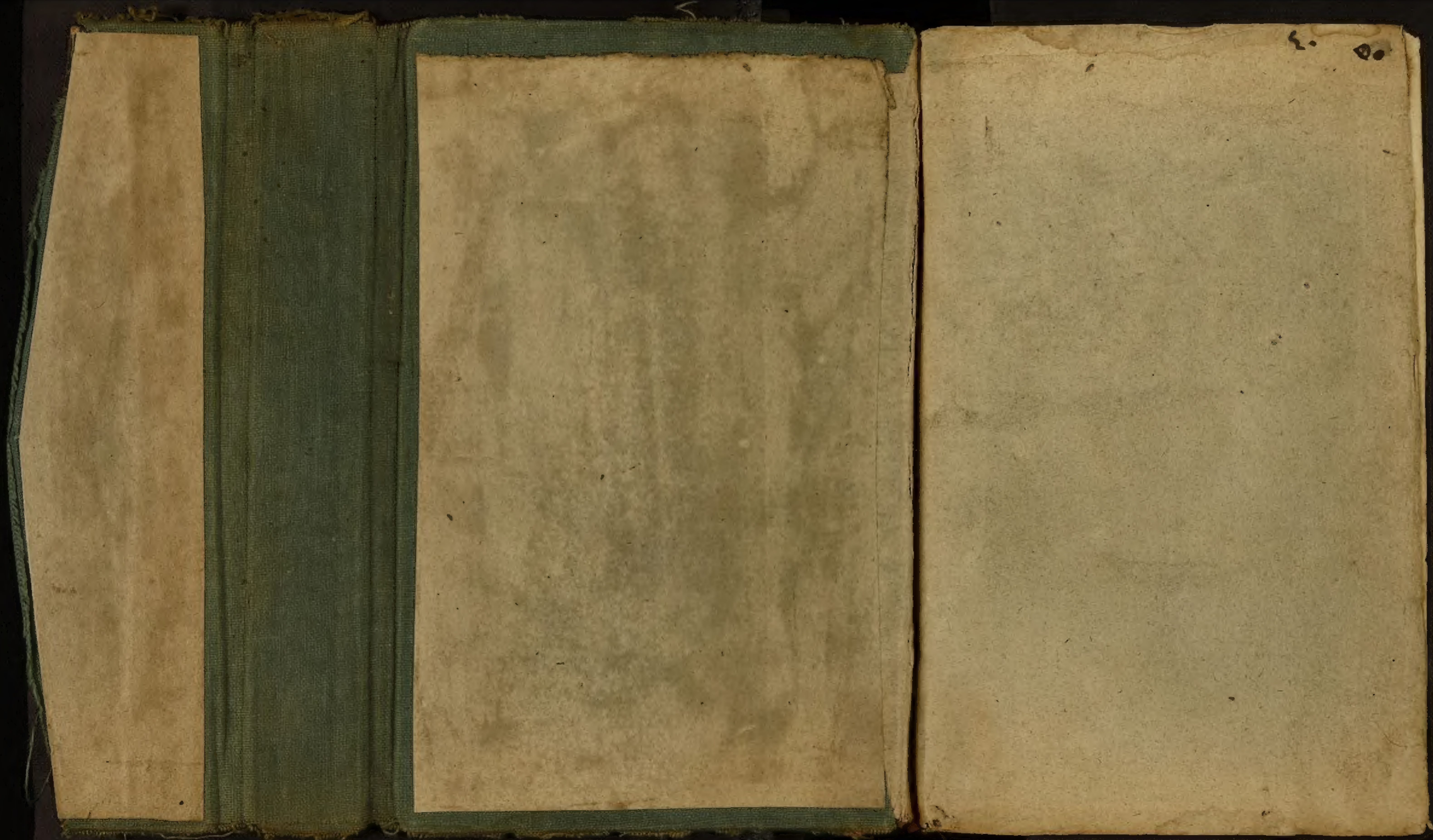
ابن نوحتم دعا جميع دارم
 زائد من بيده كتابكم
 نوبته راجد كويد دعا
 خدا بكن حاجت را روا

217

ولو اشتري دارا او ارضا
 وصار يغيبنا غيبنا فاشترى
 فبقي برؤية الرد وكان البتة والامام
 القاضي والامام جمال الدين يفتنون بان البائع ان كان غيبا
 قال المشتري فبقيته متاعا ان المشتري الرد على كل حال
 بناء على ذلك ثم ظهر خلافه ان المشتري الرد على كل حال
 الرد وبقيته ثم لا يفتي كذا في المحيط الكزور مع باحد المتناجيه
 اذا وجد الفور وبدونه لا يفتي كذا في المحيط الكزور مع باحد المتناجيه
 او يفتي بكون الادفع كالوديعه والاعاجير اذا بطلت الوديعه او العين المتناجيه
 رجل واخذ الوديعه او المتناجيه وضمن المودع والمتناجيه جميعا
 على الادفع بيمينه وكذا كل من كان في معناهما في الاعاجير والرهبة لا يرجع على الادفع بيمينه
 لان قبض المتغير كان لنف

الرد







الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله والحمد لله
 وما كنا لنقدر عليه لولا ان اعاننا الله ليس الغرض الا صلح هذه الكلمات
 التمدح بل الامتنان بما يرضه فوقه تعالى واما بنعمة ربك فحدث
 قد وقع الفاعل في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث
 في خمسين مرة في كل سنة
 سبب الثاني عشر في قوله
 شغف عباد الله تعالى
 ارض من على عالمهم الله
 وسيد ارضه الخفي
 لالانام وعلى الله السلام
 بام فاعل السلام
 بيقية الميمونة
 في الله شاره وجعل
 لاول في شهر رمضان
 عبد المذنب الحقير
 الانابوني



من الله بعدد ما يشاء
 غفر الله لهما ولهما بحقه
 والامر الله بستر الاستغفار
 فيه واصرف يعقوب في شغفه
 اللهم اجعلنا في العلم
 واحسننا في الدنيا
 الكمالين في الدنيا
 في مقام بين
 سبحان

اللهم اجعل ثواب كتابته لارواح نبيينا واولاده و
 ازواجه صلي الله تعالى عليه وسلم واورواح ابي و
 من واجدونا وامننا وامننا وامننا اللهم تقبل
 ما نوي كاتبه عبدك الظالم نفسه واغفر
 ذنوب عاصيك ما وكيف لا اعصيك انا
 ان العصى ما وكيف لا تغفر وانت
 انت الفقار يا غفار

ابن يوسف دعا طبع دار
 زكاة من بيده كنه كلام
 فوسعه ربه كعبه دعا
 خدا يابن جافتن راو

